

المنظمة العربية للترجمة

ماكس فيبر

الاقتصاد والمجتمع

الاقتصاد والأنظمة الاجتماعية
والقوى المخلفات

السّيادة

ترجمة

محمد التركي

مكتبة

الفكر الجديد

توزيع: مركز دراسات الوحدة العربية

الاقتصاد والمجتمع
الاقتصاد والأنظمة الاجتماعية والقوى المخلفات
السيادة

لجنة المعلوم الإنسانية والاجتماعية

هدي مفنص (منقذ)

سيرة الجراح

رجاء مكبي

مبالغ أبو اصبح

الأب بولس و هبة

المنظمة العربية للترجمة

ماكس فيبر

الاقتصاد والمجتمع

الاقتصاد والأنظمة الاجتماعية
والقوى المخالفات

السيادة

ترجمة
محمد التوركي

مراجعة
فضل الله العميري

الفهرسة أثناء النشر - إهداء المنظمة العربية للترجمة
فير، ماكس

الاقتصاد والمجتمع: الاقتصاد والأنظمة الاجتماعية والقوى المخلفات (السيادة:
المجلد الرابع) / ماكس فير؛ ترجمة محمد التركي؛ مراجعة فضل الله الصميري.
862 ص. - (علوم إنسانية واجتماعية)
بيلوغرافيا: 853-856
يشتمل على فهرس.

ISBN 978-614-434-070-7

1. النظم الاجتماعية. 2. الاقتصاد. أ. المنسوان. ب. التركي، محمد (مترجم).
ج. الصميري، فضل الله (مراجع). د. اللغة.

301

"الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة
عن اتجاهات تبناها المنظمة العربية للترجمة"

Weher, Max

*Wirtschaft und Gesellschaft: Die Wirtschaft und die gesellschaftlichen
Ordnungen und Mächte. Nachlaß (Herrschaft: Teilband 4)*
© 2005 Mohr Siebeck Tübingen.

جميع حقوق الترجمة العربية والنشر محفوظة حصراً لـ:

المنظمة العربية للترجمة



بناية "بيت النهضة"، شارع البصرة، ص. ب: 5996-113

الحمراء - بيروت 2090 1103 - لبنان

هاتف: / (9611) 753024 - 753031 فاكس: (9611) 753032

e-mail: info@aot.org.lb - Web Site: <http://www.aot.org.lb>

توزيع: مركز دراسات الوحدة العربية

بناية "بيت النهضة"، شارع البصرة، ص. ب: 6001 - 113

الحمراء - بيروت 2407 2034 - لبنان

تلفون: (9611) 750084 - 750085 - 750086

برقياً: "مرعبي" - بيروت / فاكس: (9611) 750088

e-mail: info@caus.org.lb - Web Site: <http://www.caus.org.lb>

الطبعة الأولى: بيروت، أيار (مايو) 2015

المحتويات

7	مقدمة المترجم
	فيما يخص نشر "الاقتصاد والمجتمع" تعليقات عامة من قبل ناشري
17	أعمال ماكس فيبر الكاملة
31	تصدير
35	نيت للعلامات والاختصارات
45	مقدمة
101	مسؤولية البداة في أعمال ماكس فيبر
149	حول إصدار هذا المجلد
175	البداة: تقرير النشر حول نشأة النص
183	البداة
205	(البيرورقراطية) تقرير الإصدار حول نشأة النص
213	(البيرورقراطية)
287	سيادة الأحياء/ الأمراء: تقرير الإصدار حول نشأة النص
299	سلطة الأحياء
415	(الإخطائية) نظام الإقطاع: تقرير النشر حول نشأة النص
423	(الإخطائية) أ
491	(الكاريكاتية) تقرير قنسر حول نشأة النص

497	[الكاريزماتية]
509	[تحرير الكاريزما]: تقرير النشر حول نشأة النص
517	[تحرير الكاريزما]
567	[الحفاظ على الكاريزما]: تقرير النشر حول نشأة النص
573	[الحفاظ على الكاريزما]
595	الدولة والسلطة الدينية: تقرير النشر فيما يخص نشأة النص
611	الدولة والسلطة الدينية

لواحق: جزء من المخطوط حول "الدولة والسلطة الدينية"

707	نسخ المخطوط
725	مذكرات على الصفحات الخلفية للمخطوط

النماذج الثلاثة الخالصة للسلطة الشرعية

733	النماذج الثلاثة الخالصة للسلطة الشرعية: تقرير النشر فيما يتعلق بنشأة النص

إشكاليات سوسيولوجيا الدولة

إشكاليات سوسيولوجيا الدولة (محاضرة ألقيت بمدينة فيينا)

761	في 25 تشرين الأول / أكتوبر 1917
769	إشكاليات سوسيولوجيا الدولة: [تقرير الصحافة الحرة الجديدة]
775	ثبت بأسماء الإعلام
803	قنيت النصفي
841	ثبت المصطلحات
853	المراجع
857	قهرس

مقدمة المترجم

نقدم فيما يلي للمقارئ العربي أول ترجمة لنص السيادة للعلامة ماكس فيبر المؤسس لعلم الاجتماع (الموسولوجيا) في ألمانيا في منهل القرن العشرين. وقد جاءت هذه الترجمة نتيجة طلب نفضل المركز العربي للترجمة مشكوراً بعرضه عليّ في إطار ترجمة أعمال ماكس فيبر بعد أن صدرت في طبعة نقدية منقحة في ألمانيا ونشر هذا النص كجزء رابع من المجلد الثاني والعشرين من الأعمال الكاملة⁽¹⁾، وأودّ أن أشير في البداية بأن اهتمامي بأعمال ماكس فيبر لم يكن حديث العهد، بل يعود إلى عقود مضت حين يادرت بدراسة علم الاجتماع إلى جانب مادة الفلسفة في جامعة مونستر بألمانيا في السبعينات من القرن الماضي. وكان موضوع "السيادة" أحد المحاور التي تعرّضت لها في الامتحان الشفوي خلال مناقشة أطروحة الدكتوراه عام 1983 حيث حاولت تحديد هذا المفهوم بتأجيجه المختلفة انطلاقاً من الراجع السوسيولوجي لمقارنته نماذج السيادة الخاصة التي طرحها ماكس فيبر في مؤلفه الاقتصاد والمجتمع (*Wirtschaft und Gesellschaft*) مع أنماط السيادة القائمة في دول المغرب العربي. كما عدت قبل سنوات مضت إلى دراسة أعمال ماكس فيبر من جديد قصد القيام بمقارنة بينها وبين كتابات عبد الوهاب المسيري، والتي عرضتها في ندوة حول "الرؤية والنهج عند

(1) Max Weber, *Wirtschaft und Gesellschaft, Die Wirtschaft und die gesellschaftlichen Ordnungen und Mächte*, Hg. von Edith Hanke in Zusammenarbeit mit Thomas Kroll Nachlaß, Teilband; 4. Herrschaft Gesamtausgabe (Tübingen: J.C.B. Mohr (Paul Siebeck), 2005), Bd. 22-4.

عبد الوهاب المسيري* جرت في القاهرة عام 2007⁽²⁾، أي قبل وفاة المفكر المصري بسنوات قليلة فقط.

ولئن كنت حينها قبلت عرض الترجمة واعياً تماماً بالصعوبات الجمة التي سأواجهها عند تناول هذا النص وترجمته إلى لغة الضاد، فإنني فست بهذه الخطوة وأنا على اقتناع بأننا في حاجة ملحة للاطلاع على مثل هذا العمل القيم في العالم العربي والذي صاغه المؤلف قبل قرن تقريباً ولم ينشر إلا بعد وفاته عام 1920، أي في أعقاب الحرب العالمية الأولى. ولا شك أن الترجمة جاءت في الوقت المناسب بعد أن سعى المفكرون العرب منذ عقود عدة في البحث نظرياً ثم عملياً منذ "الربيع العربي" من النمط الأقوم والأعدل لنظام السيادة أو الحكم الذي يمكن أن يسود في عدد من البلدان العربية.

وكما ذكرت آنفاً، لم يكن البحث في مفهوم السيادة غريباً عن الساحة العربية حتى يترقب جواباً من خارج ثقافتها، فمنذ بداية النهضة العربية ظهرت أولى الأعمال التي اهتمت بهذا الموضوع وتمددت⁽³⁾. وقد يادر زهاء الإصلاح أولاً بتناول هذه المسألة بعد أن أدركوا التدهور السياسي الذي آلت إليه الأمة العربية تحت عهد الاستبداد العثماني المطلق لقرون عدة. ومن أشهر المصلحين في هذا المجال يمكن ذكر رفاعة رافع الطهطاوي (1801-1873) وجمال الدين الأفغاني (1838-1897) وخير الدين باشا (1822-1890) وعبد الرحمن الكواكبي (1854-1902) وعلي عبد الرازق (1888-1966) وغيرهم من الذين حاولوا بطرق مختلفة تطوير أنظمة الحكم في بلدانهم أو تغييرها وإصلاحها.

ويعتبر السؤال الذي طرحه شكيب أرسلان في مطلع القرن العشرين "لماذا تأخر المسلمون ولماذا تقدم غيرهم؟" محور الإشكالات الذي شغل بال المفكرين والقيادات العرب منذ هجوم نابليون على مصر عام 1798 وبداية سيطرة الاستعمار الغربي على العديد من الأقطار العربية خلال القرن التاسع عشر وبعبء، إذ أحدث

(2) محمد التريحي، عبد الوهاب المسيري ومآلتي نير، "دراسة نموذجية مقارنة"، أوراق للثقافة، العدد 19 (2008)، ص 107-119.

(3) أحمد عبد السلام، دراسات في مصطلح السياسة عند العرب (تونس: الشركة التونسية للتوزيع، 1978).

هذا التباين حصدته قوة لدى العرب والمسلمين، وهو ما دفع زعماء الإصلاح إلى النظر في مسائل السيادة والبحث عن بدائل لها. كما شجّع التاسة أمثال محمد علي باشا (1769-1849) حاكم مصر إلى إرسال الدفوعات العلمية إلى أوروبا في مستهل القرن التاسع عشر قصد التعلّم والاطلاع على أنظمة الحكم هناك والعمل فعلاً على إدخال مصر في مسار العالم الحديث.

كان الطهطاوي الذي تخرج من جامعة الأزهر أول من سافر على رأس دفعة من الطلبة المصريين إلى فرنسا، فتشبع هناك بأفكار التنوير الفلسفي (مونتسكيو، فولتير وروسو) وتحمّس كثيراً للقانون المدني الفرنسي الذي افترح بعد عودته إلى مصر تبنيّه في عملية إصلاح السلطة. وقد نشر الطهطاوي مذكرات إقامته بفرنسا في كتاب بعنوان تخلص الإبريز في تخلص باريز⁽⁴⁾، كما تأثر كثيراً بكتاب مونتسكيو روح الشرائع (*De l'esprit des lois*) وأشرف على ترجمة مؤلفه تأملات في أسباب عظمة الرومان وانحطاطهم وغيره من الأعمال إلى العربية. ويرى حميد بن عزيزة أنّ حكم مخالف لما عهدوه، وأنّ ترجمة الميثاق الدستوري لسنة 1814، أو وصف أحداث ثورة 1830 والتعريف الدقيق بالتيارات السياسية السائدة في فرنسا لا غاية منها إلا إبراز المبدأ الذي تقوم عليه الدولة الحديثة، والذي يرى في الأمانة مصدر السلطات المحددة في الدستور، وهو ما يشعّ في نظره حقها في الثورة على الحاكم عندما يخلّ هذا الأخير بالميثاق الذي به التزم⁽⁵⁾. فلا شك أنّ الطهطاوي شعر بأنّ هذا الطرح يتنافى مع الضوابط الإلهي الذي قام عليه نظام الحكم في التاريخ الإسلامي، ولكنه سعى إلى البحث عن بديل في السيادة يسمح للاتّة العربية والإسلامية استعادة سلطتها المفقودة من خلال المطالبة بالمشاركة السياسية في الحكم والتأكيد على واجب الحاكم الالتزام بشروط الدستور والعمل على تهذيب الشعب من أجل تحقيق استقامة الدولة بدون المساس فعلاً بمبادئ الشريعة الإسلامية وقيمتها.

(4) رقاعة راقع الطهطاوي، تخلص الإبريز في تخلص باريز / الديوان التونسي يدويان باريس (القاهرة: دار التقدم، 1905).

(5) حميد بن عزيزة، "نشاط الحديثة في الفكر العربي المعاصر، الطهطاوي نموذجاً"، في: التنوير والتسامح وتجديد الفكر العربي، فعاليات الندوة الممهدة إلى روح الفكر العربي معاد شراي، قراخ 2005، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، "بيت الحكمة" قراخ 2007، ص 61.

أما جمال الدين الأفغاني فكان من الدعاة المنتهزين إلى وحدة العالم الإسلامي ومناهضة الاستعمار الغربي الذي كان يعتبره أحد الأسباب لتراجع الأمة الإسلامية وتدهورها. غير أن أفكاره السياسية التي كان يجترس فيها على وحدة الأمة الإسلامية لمواجهة الغزو الغربي ومقاومته والتثبيث بقيم الإسلام الخفيف وأصوله، مقترحاً العودة إلى السلف الصالح كمثال للحكم العادل، لم تجد صدى لدى الساسة العرب والمسلمين الذين، بقدر ما احتفروا به واستقبلوه في بلادهم، بقدر ما كانوا ينجسونه ويطاردونه لمحاكمته⁽⁶⁾.

هذا، وتوصلت الدولة التونسية قبل تلك الفترة بقليل إلى الحصول تدريجياً على شبه استقلال ذاتي عن الباب العالي والسلطنة العثمانية، فعملت بعدها على تنمية علاقات متميزة مع فرنسا منذ 1840⁽⁷⁾. وفي تلك المرحلة ظهرت شخصيات مرموقة ذات نزعة حديثة سعت إلى تفضيخ طابع الاستبداد على مستوى السيادة وإصلاح الإدارة ومؤسساتها. ومن بين هذه الشخصيات تميز كل من خير الدين التونسي وأحمد ابن أبي الصّاف بالانفتاح على فكر التنوير والرغبة في تغيير أساليب الحكم في البلاد. كان خير الدين قائداً عسكرياً اشتغل وزيراً آنذاك لدى الصادق باي وسافر إلى عدد من الدول الأوروبية وتركيا فاطلع على أنظمة الحكم هناك وتأمل في أسباب تقدم الأمم وتأخرها ثم عاد مثل الطهطاوي ليحرر كتاباً هو أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك⁽⁸⁾ الذي يتضح من خلال عنوانه أن صاحبه يأمل هو الآخر في إصلاح النظام السياسي بتونس وإقرار نمط جديد من السيادة، خاصة بعد فشل التجارب الأولى المتعلقة بالنظام الدستوري عام 1857 وإعلان عهد الأمان ثم التخلي عن الدستور بعد "الثورة الفلاحية الشعبية بقيادة علي بن غدامس" سنة 1864. ويبدو أن خير الدين قد استخلص انبرة من هذه الأحداث فاندفع "لتصميم برنامج إصلاحي واقعي، ستمكنه الظروف من إنجاز فسط وافر منه لما تقلد الحكم من جديد ابتداء من سنة 1869 إلى سنة 1877⁽⁹⁾". ويشير المحقق في كتاب أقوم المسالك في معرفة أحوال

(6) أحمد أمين، رهباء الإصلاح في العصر الحديث (القاهرة: دار الكتاب العربي، 3د، ص 102).

(7) رشيد بنزين، المفكرون المجددي الإسلام (تونس: دار الجنوب للنشر، 2012)، ص 41.

(8) خير الدين التونسي، أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك، جهد وتحقيق منصف الشنوفي، الطبعة الثانية (تونس: للمجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون "بيت الحكمة"، 2006).

(9) المصدر نفسه، ص 22.

الممالك إلى أن مطلق التفكير الإصلاحى لدى خير الدين قد "تركز على قضية جوهرية وهي ضرورة الاقتباس من الغرب المتحضر لا المستعمر ونسوج ذلك شرعياً"⁽¹⁰⁾ لأنه كان مقتنعاً بأن الإصلاح السياسى لا يمكن أن يحدث من الخارج وإنما من الداخل، وذلك بإحياء "القيم الإسلامية السرمدية كالشورى والحرية والعقل"⁽¹¹⁾ التى حادت عنها السلطة فتحولت إلى حكم استبدادى مطلق أدى إلى النزاع المظفر والانبهار. وهو ما يؤكده خير الدين نفسه في مقدمة الكتاب حيث يقول: "والغرض من ذكر الوسائل التى وصلت الممالك الأوروبية إلى ما هي عليه من المنعة والسلطة الدينية أن نتخير منها ما يكون بحالنا لاغناً، ولنصوص شريعتنا مساعداً وموافقاً، عسى أن نسترجع منه ما أخذ من أيدينا ونخرج باستعماله من ورطات الضرب الموجود غيباً، إلى غير ذلك مما تشرف فيه نفس الناظر في هذا الموضوع، المحتوي من الملاحظات الثغلية والحقلية"⁽¹²⁾. ويمكن تلخيص مشروع خير الدين الإصلاحى في وجوب اعتماد التنظيمات المؤسّسة على العدل والحرية واقتباس ما هو صالح للقيادة بما تضيته المعارف الغربية حول السياسة من وجوب المشاورة وتعميد الإدارة.

إلى جانب هؤلاء يتسب عبد الرحمن الكواكبي إلى الجيل الثاني من مصلحي عصر النهضة، وقد برز كمعارض عنيد للاستبداد العثماني الذي كان غارضاً سطوته بشدة على سوريا وكامل منطقة الشرق الأدنى. وللتعبير عن أفكاره لجأ الكواكبي إلى مصر حيث أقام في القاهرة وألف هناك كتابين في الفكر السياسى كان لهما وقع كبير على الوعي العربى آنذاك بضرورة مواجهة ظلم الاستبداد وقمعه في المنطقة. وهذان الكتابان هما ألم القرى الذي تمثل فيه المؤلف مجلساً لعلماء الدين في مكة ناقشوا خلاله وضع العالم العربى والإسلامى باحثين عن حلٍّ للخروج من الأزمة، وطابع الاستبداد ومعارع الاستبداد الذي يشخص فيه صاحبه مفهوم الاستبداد ويعرض طبائعه وعلاقته بالدين والمجد والمال والعلم. ويعتبر الكواكبي أن "أشدّ مراتب الاستبداد التى يتعوذ بها من الشيطان هي حكومة الفرد المطلق، الوارث للعرش، القائد للجيش، الحائز على سلطة دينية. ولنا أن نقول كلياً قل وصف من

(10) المصدر نفسه، ص 23

(11) المصدر نفسه.

(12) المصدر نفسه، ص 97

ما عرضه ماكس فيبر في مؤلفه حول "السيادة" ضمن العمل الكبير بعنوان الاقتصاد والمجتمع فيخالف تماماً، شكلاً ومضموناً، كل هذه المعارلات التي سبق ذكرها. فقد تمكّن من تأسيس "مفهوم اجتماعي واضح للسيادة" لم يجده هو الآخر لدى سابقيه من أهل الاختصاص وحاول تعريف نياذج السيادة الخاصة بغض النظر عن الظواهر التي يمكن أن تنجسد فيها عبر التاريخ. وهو ما جعله يتفرد بعمله هذا من بقية معاصريه من رجال الحقوق والمؤرخين وعلماء الاجتماع.

لا شك أن استعادة ماكس فيبر صوباً، وخاصة من هذا المنظور، تتطلب جهداً معرفياً وسوسولوجياً كبيراً. فعملية سيك المفاهيم واشتقاقها لغوياً ودلالياً تفترض التعقيد على مستوى المفاهيم مع الحفاظ على المضمون الذي نحن بصدد تعريبه وترجمته بكل وقاء. وهو ما جعل معاناتنا مضنية في مواجهة النص. فقد بحثنا مثلاً عن المصطلح الأنسب لنقل المفهوم الألماني الذي استعمله ماكس فيبر لتحديد مصطلح "السيادة" والذي حُرر عنه بكلمة: (Herrschaft) التي تتضمن عدداً من الدلالات مثل الهيمنة والسيطرة والسلطة والحكم. وقد اختار البعض مفهوم "السيطرة" لنقل كلمة (Herrschaft) الفيرية التي أدت ولا شك وظيفتها للتعبير عن أحد أشكال السلطة المقصورة من طرف ماكس فيبر، إلا أن هذه العبارة تحمل دلالة سلبية تمثل في العنف أو القهر الذي يصاحب دائماً مثل هذا الفعل السياسي، وهو ما حاول ماكس فيبر تجنبه في تحديده لهذا المفهوم بما أنه كان يرضخ في تأسيس مفهوم أشمل يشترع للسلطة بصيغة عقلانية ويفر بمشروعية الحكم أو السيادة، ولا يحمل من الإكراه والقهر أو العنف المنصر الطاغية عليها بإطلاق. فهو قد أشار في عدة مواضع إلى هذه المسألة وبين مثلاً الفرق بين "السيادة بموجب توافق المصالح" و"السيادة بحكم السلطة".

وقد تحدث عن مفهوم السيطرة للتعبير عما يقصده ماكس فيبر باستعماله مصطلح (Herrschaft) فبحث عن البديل بالعودة إلى "لسان العرب" لاین منظور وإلى معاجم الترجمة فوجدت أن المصطلح الأنسب هو "السيادة" الذي يوازي في اشتقاقه المفهوم الألماني الذي يعود إلى فعل (Herrschen) الذي يعني "ساد" و"حكم" و"تسلط" و"سيطر على" إلخ. وإذا ما قارنا مع "لسان العرب" فسنبجد ما يطابق هذا المعنى حيث يقول ابن منظور: "وقد سادهم، سُدّاً وسُدوداً وسيادةً وسبدودقه واستادهم كسادهم، وسودهم هو، والسود هو السبب والسود الذي

ساده غيره. وفي حديث قيس ابن عاصم: اتفوا الله وسوتوا أكبركم. والسيد يطلق على الرب والمالك، والشريف والفاضل، والتكريم والحليم، ويحمل أذى قومه، والزوج، والرئيس والمقدم، وأصله من ساد، يسود فهو سيد. (...) قال شميل: السيد الذي فاق غيره بالعقل والمال والدفع والنع، المعطى ماله في حقوقه، المعين بنفسه. وقال حكيم: السيد الذي لا يفلح غضبه. وقال أبو خيرة: سمي سيداً لأنه يسود سواد الناس، أي عظمهم، وجعل النبي السيادة للذي ساد الخلق أجمعين، وساد قومه يسودهم سيادة وسودداً، فهو سيد وهم سادة⁽¹⁵⁾.

انطلاقاً من هذه التوضيحات ننتج أن مفهوم "السيادة" الذي اخترته لتعريب كلمة (Herrschaft) ينطبق تماماً على ما قصده ماكس فيبر من أن السيادة هي نمط من السلطة أو الحكم الذي لا يخضع إلى الإكراه أو القوة والعنف فحسب بل يفترض أن تكون العلاقة بين الحاكم والمحكوم تنسم بالشريعة وأن الأسباب التي تتحكم فيها متعددة مثل المنفعة والعرف والطاعة والانبهار والثفود والخوف، فكل هذه الأسباب تتراوح بين الإيجاب والسلب وتعدّد هي الأخرى العلاقة من قبل الطرفين بحيث تجعلها معقدة جداً ولا تقف عند قتل معين أو معنى واحد. وما يؤكد على ذلك هو تعدّد التعريفات لمفهوم السلطة والسيادة من طرف معاصري ماكس فيبر الذين سعوا فيه إلى توضيح دلالات هذين المصطلحين وتعيددهما سواء من منظور قانوني بحث أم من وجهات نظر فلسفية وسياسية واجتماعية مثابة. وكما جاء في مقدمة النشر، فإن ماكس فيبر تابع هذا السجال عن كثب واستفاد من نتائجه التي وظفها في عمله هذا حيث استقطب كل المعطيات التي وجدها في مراجع معاصريه فنقد بعضها واستوعب بعضها الآخر الذي كان يتلائم وأفكاره حول هذا الموضوع.

كما أنّي حافظت على مصطلح "السوسيولوجيا" الذي كان مفهوماً جديداً بالنسبة لماكس فيبر لأنّه هو للتعبير عن المجال الذي كان يصعد تأسيسه، ولم أستعمل مفهوم "علم الاجتماع" الذي أصبح منذئذٍ لدينا في العالم العربي. فهذا الاختيار مرتبط فعلاً بإطار البحث التبريري الذي يضم عدداً من الحفول المعرفية مثل "سوسيولوجيا الحق" و"سوسيولوجيا السياسة" و"سوسيولوجيا الأنظمة الاجتماعية"... إلخ. وهذا ما دفعني إلى تبني المصطلح بخصوص فيبر. وكذا الحال بالنسبة لكلمة "عقبي" التي

(15) ابن منظور، لسان العرب (القاهرة: دار المعارف، د. ت. د.)، ص 2144.

حافظت عليها لأن فير استعملها للحدث عن الحضارة اليونانية القديمة وحبّها على لفظ "يوناني" الذي وطّقه لما هو حديث.

لا أودّ التعمّن أكثر في هذا الموضوع، فمقدمة النشر أحاطت بجوانب مختلفة من تطوّر مفهوم السيادة في مستهلّ القرن العشرين وبالتّجارب التي جرى آنذاك بين ماكس فير ومعاصريه من رجال القانون والسياسة وعلماء الاجتماع الذين اعتنوا بهذا الإشكال بحثاً عن التحديد الأنموذج السيادة الذي يمكن التشريع له بصفة عقلانية. ولكن تعدّدت النماذج واعتلطت، لأنّ ماكس فير لم يكن حقاً من تحليلها وسرّ أهوارها وتجرّدها ثمّ حصرها في نماذج ثلاثة خالصة وهي: السيادة البروقراطية والسيادة التقليدية بمختلف أنواعها والسيادة الكارزمية. فمن خلال هذا التقسيم يبيّن للقارئ التّعريف على أنماط السيادة في إطارها المفهومي الخالص ثمّ التّسعي إلى وضعها على محكّ التجربة حيث يمكن مقارنتها بالواقع السياسي والاجتماعي لاستخلاص النتائج التي قد تفرع عنها هذه التجربة. وإذا نضع هذه الترجمة بعد قرن من الصّباغة الأولى لهذا العمل وبعد قرن ونصف من ميلاد ماكس فير في أيدي القراء العرب، فإننا نأمل أن تكون مبادرة طيبة لمواصلة البحث عن أقوم المسالك في تدبير شؤون الممالك في العالم العربي.

وخاتماً أشكر المنظمة العربية للترجمة الذي أتاح لي الفرصة للعودة إلى مؤلّقات ماكس فير من جديد وتناولها بنزّه وعمق كبيرين، وإشراكي في ترجمة الجزء الأكثر اهتماماً حالياً بالنسبة للقارئ العربي من بين أعماله الكاملة.

محمد التركي

هياما يخلص نشر "الاقتصاد والمجتمع" تعليمات عامة من قبل ناشري أعمال ماكس فيبر الكاملة

يبد ناشرو الاقتصاد والمجتمع في إطار الأعمال الكاملة لماكس فيبر أنفسهم أمام مخزون وافر ومعتقد يمثل خلاصة عمل لم يكتمل بعد لمرحلة خلق وإبداع عاشها ماكس فيبر طوال عشر سنوات. ومنذ زمن طويل يدور سجال متناقض بعض الشيء حول نشأة النصوص المخلفة وتسلسلها بـ "فكرة المشروع"، ولكن بدون أن توجد أجوبة واضحة هل الأسئلة الباقية مطروحة. مع العلم أنه لم ترد خطة نهائية من قبل ماكس فيبر وأن النصوص المخلفة كانت في حالة شفارات بالنسبة لجزء منها. أما الطباعات التي دعمتها ماربانا فيبر وراجعها جوهانس فينكلهان (Johannes Winckelmann) فقد أذت رغم تبين ترتيب النصوص إلى وضع مؤلف حدد فيها بعد تاريخ تنبيلها. وأمام هذا الوضع الصعب استوجب على ناشري أعمال ماكس فيبر الكاملة أخذ جملة من القرارات يقع توضيحها باختصار في الآتي:

تاريخ العمل الرئيسي

حينما قبل ماكس فيبر في مستهل عام 1909 عرض بول سيك (Paul Siebeck) المتمثل في إدارة التحرير لإصدار قاموس / مرجع الاقتصاد السهامي، بدأ هو الآخر مشروعاً اشغل به حتى رافله الأجل. وكمنشئ للقاموس / المرجع، سعى فيبر مع بول سيبيك إلى ترتيب المواد وجلب المشاركين وتسبق البحوث /

المساهمات وكذلك الضغط على المؤلفين لإنجازها. أمّا كمؤلف، فقد اشغل أكثر من عشر سنوات على تحرير مساهمته الخاصة. وفي "المخطط لتظيم المواد"¹ الذي وضعه له قاموس / مرجع الاقتصاد السياسي بتاريخ أيار / مايو 1910 سجل اسمه بالنسبة لعدد من المقالات، وبالمخصوص لفصل "الاقتصاد والمجتمع". هذه المساهمة كانت مفرّدة بالنسبة للباب الثالث من الكتاب الأول حيث كان ينبغي عرض كلّ من الطبيعة والتقنية والمجتمع كعوامل ضرورية في إطار الاقتصاد. وبالنسبة لمساهمته اختار فير ثلاثة مجالات محورية:

"أ) الاقتصاد والحق (1). علاقة مبدئية، 2. مراحل تطوّر الوضع الحالي).

ب) الاقتصاد والفئات الاجتماعية (رابطة عائلية وطائفة، هبات وطبقات، الدولة).

ج) الاقتصاد والثقافة (نقد المادّية التاريخية)".

كان من المحظّر أن تكون هذه المساهمة المحدودة من حيث المضمون والحجم جامزة في التاريخ المحدّد لإبداعها - أولاً في خريف عام 1911، ثم في تموز / يونيو 1912. وكان هذا هو المخطط ل شروع الاقتصاد والمجتمع. وبما أنّ أغلب المؤلفين لم يتقدّموا حتى بخريف 1912 كأجل لتسليم مقالاتهم، تأجلت بداية الطبع في آخر المطاف إلى صيف 1914. وإلى ذلك التاريخ حدّد أيضاً عنوان القاموس / المرجع: مختصر الاقتصاد الاجتماعي (*Grundriß der Sozialökonomik*) (GdS). وبذلك يتحقّق تقادي أيّ نصّور للتواصل بين المرجع الجديد وقاموس الاقتصاد السياسي الذي أصدره غوستاف فون شونبرغ (Gustav von Schönberg) من عام 1822 إلى 1896 ونشر في أربع طباعات من طرف بول سييك في Verlag der H. Laupp'schen Buchhandlung.

قدّم المجلّد الأول لمختصر الاقتصاد الاجتماعي GdS عام 1914 بـ "تصدير"

(1) طبع كملحن في الأعمال الكاملة II / 6 (MWG II/6) لأكس فير:

Max Weber, Briefe 1909-1910 (Tübingen: J.C.B. Mohr (Paul Siebeck), 1994), S. 766-774.

وبإشغالات خطيّة في: Johannes Wackelmann, Max Webers hinterlassenes Hauptwerk Die Wirtschaft und die gesellschaftlichen Ordnungen und Mächte Entstehung und gedanklicher Aufbau (Tübingen: J.C.B. Mohr (Paul Siebeck), 1986), S. 131-135

و"تبويب العمل بأكمله". وهذه التبويبات يختلف كثيراً من "مخطط تقسيم المواد" لعام 1910 ويذكر التحويلات التي طرأت على فهرس المؤلف كاملاً. فقد سلّم فيبر عدّة مساهمات كان قد سجلها أولاً لنفسه إلى مؤلفين آخرين وركز على اهتمامه على بحث موسّع جداً في الباب الثالث "الاقتصاد والمجتمع" من الكتاب الأول أسس الاقتصاد. ونجد في "تبويب العمل بأكمله" بالنسبة لهذه المساهمة الفهرس الآتي:

1. مفولات الأنظمة الاجتماعية، اقتصاد وحقوق في علاقاتها المبدئية، العلاقات الاقتصادية للروابط عموماً.

2. الجماعة المتزيلة، المنزل (أوبيكوس) والمعمل / المصنع.

3. رابطة الجوار، العشيرة، الدائرة / الطائفة.

4. علاقات الجماعات العرقية.

5. الجماعات / الطوائف الدينية. التحديد التطبيقي للأديان؛ أديان الحضارة وعقيدة الاقتصاد.

6. الشراكة / الجماعة في السوق.

7. الرابطة السياسية، ظروف تطوّر الحق، هيئات، طبقات، أحزاب، الوطن.

8. السيادة: أ) النماذج الثلاثة للسيادة الشرعية، ب) السيادة السياسية والدينية، ج) السيادة عبر الشرعية، نموذج المدن، د) تطوّر الدولة الحديثة، ذ) الأحزاب السياسية الحديثة⁴⁷.

هذا التصرّح الأوسع مقارنة بـ "مخطط تقسيم المواد" قد سبق أن أشار إليه ماكس فيبر في رسالته بتاريخ 30 كانون الأول / ديسمبر 1913 إلى الناشر بول ميكل. وقد ذكر فيها أنّه "أنحر نظرية سوسيولوجية متكاملة وعمرها يربط جميع أشكال الجماعات الكبرى بالاقتصاد، بدءاً بالعائلة والجماعة المزلية حتى "المؤسسة"، فالعشيرة، الجماعة العرقية، فالدين (بما في ذلك جميع الأديان الكبرى على سطح الأرض: سوسيولوجيا

(2) "قاعدة العمل بأكمله" مع تحديد المضمون انطلاقاً من مساهمة فيبر المطبوعة في: GdS, Abt. I (Tübingen: J.C.B. Mohr (Paul Siebeck), 1914), S. XI, Winkelmann, Max Weber's hinterlassenes Hauptwerk, S.202f وكذلك في:

نظريات الخلاص والأخلاق الدينية، - فما قام به أنطوني فون ترولتش (Anton von Troeltsch) يطبق الآن على جميع الأديان، ولكن بصورة أكثر اختصاراً، وأخيراً نظرية سوسيولوجية شاملة للدولة وللسيادة. وأسمح لنفسي أن أزعج بآته لا يوجد قطعاً ما يشابهها، وحتى ما يماثلها أيضاً⁽³⁾. وكان هذا التصور المتباين نتيجة للمرحلة الإبداعية الواقعة بين 1912 ونهاية 1913، وخصوصاً مرحلة تأسيس النماذج الثلاثة للعبادة الشرعية والدراسات حول إتيقا الاقتصاد وديانات العالم. وكان فيبر يرغب بإبقاء صياغة مساهمته في حدود سوفي عام 1914 ونشرها عام 1915. لكن مع اندلاع الحرب العالمية الأولى لم تكن الصياغة جاهزة تماماً للطبع رغم أن التمتع في البحث أخذ شوطاً هاماً نسبياً حسب ما جاء في الرسالة التي بعثها إلى بول سيبيك. وتيقن الأعمال المختلفة أن ماكس فيبر قد توسع من جديد في بحثه كثيراً حين أعلنت الحرب وانقطع بعدها عن العمل. وهذا ينطبق خصوصاً على "سوسيولوجيا الحق" التي يفترض أن تكون فضلاً من الباب حول الرابطة السامية حسب "التقسيم للمؤلف بأكمله". ولئن عاد ماكس فيبر عامي 1917 و1918 عدة مرات إلى مواضيع من مساهماته في المختصر بالنسبة لمحاضراته ومقالاته⁽⁴⁾، فلم ينصرف بصفة مكثفة إلى بحثه حول مختصر الاقتصاد الاجتماعي إلا عام 1919. وانطلاقاً من الفصول التي أودعت عام 1920 للطبع يمكن الاستنتاج من آته لم يتبع إذن تقسيم العناصر/ القهرس الذي وضعه عام 1914.

كانت لدى فيبر في السنوات التي انتضت بين عامي 1910 و1920 تخطيطات مختلفة بالنسبة لمساهمته التي يادر بها تحت عنوان الاقتصاد والمجتمع. فقد عرض المخططة الأولى التي نص عليها عام 1910 في "مخطط تقسيم المواد" بمخططة جديدة

(3) رسالة إلى بول سيبيك بتاريخ 30 كانون الأول/ ديسمبر 1913، MWG IV 8, S. 448-450, Zitat. S. 449f.

(4) هذا ما حدث في محاضرة قُدمت في 25 تشرين الأول/ أكتوبر 1917 في فينكلميرد عنها سوى تقرير صحفي، وكذلك في درسه في لينا عام 1918 خلال المصداقية الصعبة تحت عنوان "نقد إيماني لتصور التاريخ المادي". كما حالج فيبر في سلسلة من المقالات لمرحلة فريكنفورث (Frankfurter Zeitung) نشرت من شهر نيسان/ أبريل إلى حزيران/ يونيو 1917 ثم أعيد نشرها فيها بعد بضعة منفصلة تحت عنوان "البرلمان والحكومة في ألمانيا المخططة من جديد" (MWG IV 15, S. 432-496) موافق أعلن عنها في "مقدمة المؤلف بأكمله" عام 1914 تحت العناوين "تطور للدولة الحديثة" و"الأحزاب السياسية الحديثة".

وضعها ضمن "توب العمل بأكمله" في 2 من حزيران/ يونيو 1914. وفي هذه الحطة الثانية لم تتلام البحوث الواحدة حول "سوسولوجيا الدين" و"سوسولوجيا الحق" و"المدينة" التي كانت جاعزة عند اندلاع الحرب عام 1914 إلا نسيًا. وفي عامي 1919 و1920 بادر من جديد مرة أخرى. فدفع ثلاثة فصول إلى الطبع، أما الرابع فبقي غير مكتمل، وليس هناك إلا إشارات عامة جداً فيها بخصوص مراسلة البحث المقصود. ولذا فإن صياغة الاقتصاد والمجتمع التي قدمها كل من مارينا فير وجوهانيس فينكلمان تضمنت نصوصاً من مسار طويل للبحث طرأت على تخطيطه وكيفية عرضه تغييرات عدة.

وبعد وفاة ماكس فير، سرعان ما وضعت مارينا فير نفسها بكل فواها في خدمة عمل زوجها. فقامت في نفس الوقت بطبع "مجموعة المقالات حول سوسولوجيا الدين" و"مجموعة الكتابات السياسية" التي وقع نشرها عامي 1920 و1921، وحاولت مواصلة الاقتصاد والمجتمع. فقد ألحقت عامي 1921 و1922 إلى الإبداع الأول الذي دفعه ماكس فير للطبع ثلاثة أجزاء أخرى من المخطوطات المخلفة. وفصلت عن هذه "سوسولوجيا الموسيقى" والبحث حول "المدينة" ومقال "النماذج الثلاثة الخالصة للسلطة الشرعية" التي أمرت بطبعها في موضع آخر⁽⁵⁾. أما بقية المخطوطات، فقد افترغت أنها مرتبطة بعمل فير حول الاقتصاد والمجتمع باستثناء عدد منها. وكما قالت، فإن إصدار الكتابات المخلفة أمرت "بالطبع عن بعض الصعوبات. فلم يكن هناك مخطوطاً بالنسبة للجنة الكاملة للعمل. فالمخطوط الأصلي المرسوم في ص X و XI من الجزء الأول من مختصر الاقتصاد الاجتماعي⁽⁶⁾ قدم من ناحية بعض المعطيات، ولكن وقع التخلي عنه في نقاط جوهرية. ولذا وجب البت في تسلسل الأبواب من طرف صاحبة الإصدار ومعاونتها. فبعض الفصول كانت غير مكتملة ووجب الحفاظ عليها كما هي. أما فهرس الأبواب، فلم يكن

(5) Max Weber, *Die rationalen und soziologischen Grundlagen der Kunst*, Mit einer Einleitung von Th. Kroyer (München: Drei Masken Verlag, 1921) (MWG 7/14); "Die Stadt. Eine soziologische Untersuchung," *Archiv für Sozialwissenschaft und Sozialpolitik*, 47 Band, Heft 3 (1921), S. 621-772 (MWG 1/22-5), und "Die drei reinen Typen der legitimen Herrschaft," *Preussischen Jahrbüchern*, Band 187, Heft 1 (1922), S. 1-12 (MWG 1/22-4).

(6) المقصود هو "توب العمل بأكمله" عام 1914.

مرسوماً إلا بالنسبة لـ "سوسولوجيا الحق"⁽⁷⁾. وبالتعاون مع ملشيبور بالمهي نشرت ماريانا فيبر عامي 1921 و1922 العمل بأكمله، وقسمته إلى ثلاثة أجزاء أعطت لكل واحد منها عنواناً وأضافت إليه "المدينة". وكانت متيقنة أن ذلك يتطابق ومنصود زوجها فيها يمتص مشروع الاقتصاد والمجتمع. ولئن لم تتجاهل الفارق بين ما كتب عام 1920/ 1919 والمخطوطات القديمة، فإنها كانت تعتقد بأن هناك علاقة بين المرحلتين تشترع لجمع التصور المختلفة في كتاب واحد. ورايت في النص المصاغ من جديد عامي 1919 و1920 الذي سلم في الإيداع الأول للطبع الجزء "المشق" و"المجرد" من الكتاب الذي يليه حسب رأيا جزء "محسوس"، "أكثر وصفاً". وعبّرت في التصدير بتاريخ تشرين الأول/ أكتوبر 1921 مفاده: "في حين أن الجزء الأول المجرد تضمن أيضاً أمثلة تاريخية وظفت بالخصوص كوسائل لتوضيح المفاهيم، ظهرت على عكس ذلك إذن المفاهيم النموذجية الخاصة في خدمة التدخل المفهومي بين سلاسل الأحداث التاريخية العالمية والمنشآت الحكومية والتطورات"⁽⁸⁾.

وعلى هذا القرار الأساسي يركز منذ 1922 شكل العمل الوارد من ماكس فيبر حول الاقتصاد والمجتمع. وعليه يبني تاريخ نقد العمل ونرجحاته إلى لغات أخرى. وحتر جوهانس فينكلهان تبنى هذا التصور. فمن خلال التحويرات والإضافات التي ألقها بالطبعتين الرابعة والخامسة إلى الاقتصاد والمجتمع (1956 و1972) كان يعتقد أنه اقتراب مما قصد فيبر أكثر من ماريانا فيبر، إذ كان يريد "تحقيق إعادة تركيب أمين لجلسة أفكار الكاتب الموضوعة تحت التصرف" والتي يمكن بفضلها "تبئة الشوب الباطني لمادة نص ماكس فيبر ذاته" ومن ثم إعادة بناء الإنجاز الكبير "حسب الشكل المقصود والمهيأ من قبل ماكس فيبر"⁽⁹⁾. فمجهودات جوهانس فينكلهان التي نرعى إلى جعل من الاقتصاد والمجتمع عملاً متكاملًا ومنسجمًا داخليًا، كانت منذ البداية موضوع اختلاف ولا تلبّي المطالب المفروضة على طبعة تاريخية - نقدية. بل إن محاولاته تفرد أيضاً إلى الوضع أن الطباعات المختلفة لـ الاقتصاد والمجتمع تظهر تباينات كبيرة جداً حسب جرد النصوص وتنظيمها. هكذا يوجد البحث حول "المدينة" والفصول

(7) انظر تصدير الطبعة الأولى من الاقتصاد والمجتمع في شهر تشرين الأول/ أكتوبر 1921، أعيد نسخه في جميع الطباعات اللاحقة.

(8) هذه التصدير وقع نسخه في جميع الطباعات من الاقتصاد والمجتمع.

(9) انظر:

Winkelmann, Max Webers hinterlassenes Hauptwerk, S. 3.

المتعلقة بـ "الاقتصاد والأنظمة" و"الجماعات السياسية" و"الوطن" و"الطبقة، الحرية، الأحزاب" في طبعة ماريانا غير في موضع آخر مختار لطبعة جوهانس فينكلمان، بغض النظر عن أن الفصل الجندى المحرّر من طرفه حول "المؤسسة العقلانية للدولة والأحزاب السياسية الحديثة والبرلمانات (سوسيولوجيا الدولة)" ليس نصّاً حقيقياً لغير وإنما هو نص مصطنع. أخيراً ألحقت ماريانا غير البحث حول "الأسس العقلانية والسوسيولوجية للموسيقى" كملحق للطبعة الثانية، وهو ما تراجع عنه جوهانس فينكلمان في الطبع الخامسة. كما أنّ هناك تبانيات كبيرة لدى عناوين "الأجزاء" والفصول والفقرات، وأغلبية هذه العناوين والفقرات لم تكن مرتبطة من قبل ماكس غير، بل أضيفت من طرف المصدرين حسب وجهات نظر مختلفة.

بالنسبة للطبعات السابقة لـ الاقتصاد والمجتمع يتعلّق الأمر بتأليفات مختلفة لمجموعات متنوعة من النصوص تعود إلى ثلاث مراحل من التنقيح على الأقل. وانتهت المرحلة الأخيرة إلى الصياغة التي أودعها ماكس غير بعد ذاته للطبع كأول جزء من مساهمة في مختصر الاقتصاد الاجتماعي، وتعود إلى المرحلة الثانية من التأليف تلك النصوص التي هيأها بالخصوص فيما بين 1912 ومنتصف 1914 للنشر المقرر عام 1915. أمّا المرحلة المبكرة من الإعداد لتمثلها نصوص صيغت فيما بين 1909 و1912 والتي تضمّ أيضاً المقال المنشور عام 1913 "حول بعض مقولات سوسيولوجيا الفهم"⁽¹⁰⁾. هذه النصوص المبكرة يصعب الآن تحديد ما بها أنّه لم ترد لنا المخطوطات. إضافة إلى ذلك من المحتمل أن تكون أغلبها قد أعيدت صياغتها بالنسبة للنشر المقرر عام 1915 ولا يمكن اليوم التعرف بها بالتفصيل. أمّا النصوص التي وجدت في التّركّ، فهي تظهر حالة متباعدة جداً من التأليف. فنجد مثلاً الصياغة الأولى من "سوسيولوجيا الحقّ" التي وردت لنا منها نسخة مرقونة قد وقع تنقيحها من قبل غير، في حين أنّ هناك نصوصاً أخرى غير مكتملة ووردت غير منقحة. وبهذا الشكل لا يمكن أن يرسل ماكس غير هذه الكتيبة من النصوص المخلفة إلى الطبع.

(10) نشر أولاً في مجلة لوجوس (Logos).

"Internationale Zeitschrift für Philosophie der Kultur." Logos. Band 4, Heft 3 (1913), S. 253-294.

ر. لاحقاً في:

Max Weber, *Gesammelte Aufsätze zur Wissenschaftslehre* (Tübingen) J.C.B. Mohr (Paul Siebeck), 1922, S. 403-440 (MWG 1/12).

تستند طبعة الأعمال الكاملة لماكس فيبر إلى المخطوطات المخلفة والنصوص المرفقة لفصل "الاقتصاد والأنظمة" وكذلك البنود §§ 1-7 من "سوسولوجيا الحق". وهذا النص الأخير وقع التحقيق فيه من طرف ماكس فيبر بخط يده وإتمامه بأوراق إضافية مخطوطة باليد وتتعلق بالبنود §§ 1-6 مع العناوين المطابقة لها والفهرس. إلى جانب ذلك، عثر عام 1996 على مخطوط مجنوبي على ست صفحات تتعلق بفصل "الدولة والسلطة الدينية". وإجمالاً تستند الطبعة القديمة للنصوص المنشورة من الاقتصاد والمجتمع بعد وفاة ماكس فيبر في أكثر من خمسها إلى نصوص محققة عن طريق المخطوطات أو النصوص المرفقة. ويمكن توثيق المسار لوضع الدفعة الأولى من نصوص الاقتصاد والمجتمع إلى الطبع من قبل ماكس فيبر من خلال النسخة التجريبية للطبع التي خلفها ماكس فيبر ونعود إلى ربيع عام 1920.

مخطوط النشر

تقدم الطبعة التاريخية - النقدية نصوصاً في شكلها المخلف. ويتعهد الناشرون على تبني هذه القاعدة. فهم لا يرغبون في إعادة بناء عمل ماكس فيبر الرئيسي غير المكتمل ومن ثم إعطاء تصور متداول في تاريخ النقد لكتاب منسجم في ذاته، بل يفضلون أولاً بين النص الذي أرسله فيبر إلى الطبع والنصوص التي وجدت في تركته. وطبقاً لذلك سيقع نشر النصوص المخلفة في مجلد الأعمال الكاملة MWG 1/22 بأجزائه MWG 1/22-1 إلى MWG 22-6 وطبع نصوص الإيداع الأول من الاقتصاد والمجتمع المهيأة للطبع خلال 1919/1920 في مجلد الأعمال الكاملة MWG 1/23. وبذلك يقع تمييز الصياغة المرخصة من قبل فيبر عن النصوص السابقة بصفة واضحة. وهكذا سبرز كل من الترابط المتباين بالنسبة لنشأة النص وتحوّل الفكرة والجهاز المفهومي. وحتى المضاعفة في وصف نماذج السيادة والطبقات والميئات التي توجد في مجزؤتي النصوص تصبح جلية. طبعة المجلد MWG 1/23 تخصّ النص غير الكامل ولكن المرخص له من قبل فيبر للنشر، في حين أنّ طبعة المجلد MWG 1/22 تتعلق بنصوص تعود إلى مراحل عمل مختلفة ودرجات متعدّدة من المراجعة بقيت إلى حدّ ما متجزّعة ولم يصل ماكس فيبر إلى قرار نهائي بالنسبة لترتيبها. وبالمناسبة، فإنّ هذه المخطوطات تفتقد أيضاً إلى بداية. فالمقدمة النسبية المقررة عل ما يبدو لصياغة 1912 وقع حلّها بعد نشر "البحث في المقولات" على حدة ولم يحصل تعويضها. وكلا المجلدين يحمل عنوان الاقتصاد والمجتمع مع إضافات خاصّة توثق الترابط الموضوعي بين النصوص القديمة والحديثة.

وفيا يلي وصف قصير لترتيب الطبعة. فالمسائل المختصة بنشر المجلد ستقع التعرض لها في مقدمات مختلف المجلدات وأجزائها. أما تاريخ تطور لأموس/ مرجع الاقتصاد السياسي، المعروف فيما بعد به مختصر الاقتصاد الاجتماعي، وكذلك المساهمات التابعة له فسيقع عرضها بصفة منفردة في المجلد MWG I/22-6. وهناك مستشر أيضاً الوثائق الخاصة به.

المجلد MWG I/22

يضمّ المجلد MWG I/22 الكتابات المختلفة التي ألّفت في إطار الاقتصاد والمجتمع. ووقع فصل البحث حول "الأسس العقلية والتوسولوجية للموسيقى" الذي ألّحن في الطبقات الثانية إلى الرابعة ونشره في مجلد خاص به من الأعمال الكاملة، أي في MWG I/14. ونظراً للحجم الكبير للنصوص وجهاز الطبع - اللذين يتجاوزان في صفحتها ضمن أعمال ماكس فيبر الكاملة 3000 صفحة - وجب تقسيمها إلى أجزاء. وهذه الأجزاء تتضمن مواضيع مختلفة ونحمل عناوين من اختيار الناشرين. فبالنسبة للجزء الخامس من المجلد MWG I/22-5 وقع الرجوع إلى عنوان الطبعة الأولى المعينة.

ومن خلال نشر النصوص المختلفة للاقتصاد والمجتمع في أجزاء مختلفة ومناسبة موضوعياً، لا يدّ من التعرّض من الشعور بأن الأمر يتعلق بجميع من النصوص غير المرتبطة أو بمروّض لـ "توسولوجيات مختصة" نوعاً ما، وحتى عندما تبدي بعض النصوص طابع الدراسات الطويلة، فإنها ألّفت فعلاً في إطار مشروع حول الاقتصاد والمجتمع. أما الأجزاء فهي قائمة في علاقة فكرية قد سبق أن رسم فيبر خطوطها العريضة في خطة تقسيم المواد عام 1910 وصاغها في التصدير للجزء الأول من مختصر الاقتصاد الاجتماعي عام (1914).

الجزء الأول من المجلد MWG I/22-1 : الجاهات

هذا الجزء يتضمن النصوص المختلفة المتعلقة بالأبواب الأتية من "تقسيم

(11) وقع البحث في علاقات الاقتصاد [...] بالأنظمة الاجتماعية [...] أكثر تحا من مفهوم عادة. وكان ذلك قصداً بكيفية أنه من خلالها تبرز أيضاً استقلالية هذه المجالات في مقابل الاقتصاد بأكثر تحلي. وقد تطلّقت العملية من الرؤيا التي تقول بأن لتعاش الاقتصاد لا بد أن يفهم عل أنه جزء من ظاهرة عامة من الحياة العامة للمها. انظر:

Grundriss der Sozialökonomik. I. Abteilung, Wirtschaft und Wirtschaftswissenschaft (Tübingen, J.C.B. Mohr (Paul Siebeck), 1914), S. VII.

العمل بأكمله: العلاقات الاقتصادية للروابط عموماً، الجماعة المنزلية، الأيكروس والعمل/ المؤسسة؛ رابطة الجوار، عشيرة، طائفة؛ علاقات الجماعات العرقية؛ جمعة/ شراكة السوق؛ الرابطة السياسية، هيئات، طبقات، أحزاب؛ الوطن.

الجزء الثاني من المجلد 22 1/22 MWG : الجماعات/ الطوائف الدينية

يتضمن الباب المقرّر في خطة 1914 حول "الجماعات/ الطوائف الدينية، التحديد الطبقي للأديان؛ أديان الحضارة وعقيدة الاقتصاد". وقع فصل هذا الجزء من التسلسل الأصلي لأشكال الجماعة ونشر في جزء خاص به.

الجزء الثالث من المجلد 22 3/22 MWG : الحلق

يتضمن "سوسيولوجيا الحق" التي من المفروض لا تحل، من حيث الحجم والمضمون، سوى باب من فصل "الرابطة السياسية". كما أُحيل أيضاً إلى هذا الجزء نص "الاقتصاد والأنظمة". ومن المحتمل أن يعود النص إلى مرحلة التأليف السابقة لعام 1912 ويكون مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالمقال المنشور منفرداً عام 1913 "حول بعض المفولات لسوسيولوجيا الفهم"، وتستند الطبعة بدسثناء السد الثامن 8 9 من "سوسيولوجيا الحق" إلى المخطوطات المخلفة.

الجزء الرابع من المجلد 22 4/22 MWG : السيادة

يتضمن النصوص المخلفة لفصل "السيادة" من خطة 1914. أما الباب المعلن عنه هناك تحت "السيادة غير الشرعية، نموذج المدينة"، فقد حصل التوسع فيه إلى حدّ البحث المخلف حول "المدينة" ووقع نشره على حدة في الجزء الخامس من المجلد 22. كما لم يشر على نصوص في التركة بالنسبة للأبواب المعلن عنها حول "تطور الدولة الحديثة" و"الأحزاب السياسية الحديثة". وأضيف إلى هذا الجزء نص "النماذج الثلاثة الحالية للسيادة الشرعية" الذي وجدته ماريلينا فير في التركة، ولكنها نشرت على حدة في المجلد السنوية البروسية (Preußischen Jahrbüchern)، المجلد 187، 1922، ص 1-12.

الجزء الخامس من المجلد 22 5/22 MWG : المدينة

يتضمن نص "المدينة" الذي نشر بعد وفاة ماكس فير في: Archiv für So-

zialwissenschaft und Sozialpolitik, Band 47, Heft 3 (1921), S. 621-772، لقد تطوّر الباب المرسوم ضمن فصل "السيادة" في مخطّط 1914 وتحت عنوان "السيادة غير الشرعية. نموذج المدن" في المخطوط المخلف إلى أن أصبح درامة واسعة الحجم وغير مكتملة، بحيث وقع نشرها على حدة في الجزء الأخير من المجلّد نظراً لترتيب غير الموثوق فيه داخل الاقتصاد والمجتمع.

الجزء السادس من المجلّد 22 - MWG II/22-6 : وثائق وفهارس

يتضمّن عرضاً لتاريخ تطوّر مساهمات ماكس فير في مرجع / قاموس الاقتصاد السياسي الذي تحوّل فيما بعد إلى مختصر الاقتصاد الاجتماعي ونشرًا للوثائق الخاصة بها وفهرساً كاملاً للمجلّد عدد 22 - MWG II/22.

العنوان

يحمل المجلّد عدد 22 عنوان الاقتصاد والمجتمع. الاقتصاد والأنظمة الاجتماعية والقوى. المخلفات". ويرتخص فير العنوان الإضافي "الاقتصاد والأنظمة الاجتماعية والقوى" من خلال نسخة الطبع لـ "فهرس / تقسيم العمل بأكمله" لعام 1914. وأضيف هذا العنوان حينها أحيل إلى القسم "الاقتصاد والمجتمع" مساهمة لوجين هون فيليبوفيتش (Eugen von Philippovich) حول "مسار أنظمة الاقتصاد والأنظمة الاجتماعية والسياسية والمثل" التي كانت قد أنتجت منذ عام 1912. وبهذا قسم "الاقتصاد والمجتمع" درامتين، بحيث اضطرّ ماكس فير البحث عن عنوان خاص به. فعنوان "الاقتصاد والأنظمة الاجتماعية والقوى" يصف فكرة فير عام 1914 التي نشأت في إطارها التصوص المخلفة أو أعيد النظر فيها. وقد استعملته ماريانا فير كعنوان للجزء الأول من الإيداع الذي دفعه ماكس فير إلى الطبع، في حين وظّفه جوهانس فينكلمان كعنوان للقسم الثاني من الكتابات المخلفة التي جمعها هو. فسنذ 1913 وصف ماكس فير مساهمته في الاقتصاد والمجتمع بمنزلة "موسولوجيني"¹² وأعلن عن المساهمة في إعلان إشتادي لدلر النشر بالنسبة لمختصر الاقتصاد الاجتماعي

(12) رسالة إلى بول سبيك بتاريخ 6 تشرين الثاني/ نوفمبر 1913،

MWG II/8, S. 343f., Zitat S. 349.

عام 1914 في القسم الثالث بعنوان "سوسيولوجيا"⁽¹³⁾. ولذلك يمكن اعتبار عنوان "سوسيولوجيا" للمجلد عند 22 من الأفعال الكاملة. إلا أنه نظراً للاحترازاات التي حذر منها فيبر في ذلك الوقت صدّ هذا التعريف لمساهمته⁽¹⁴⁾، قرّر الناشر أن الحفظ على العنوان الذي ظهر في "فهرس / تقسيم العمل بأكمله". فإذا كان الأول من وحي الكاتب، فإن الثاني قد سمح به الكاتب صورياً.

المجلد 23 من الأفعال الكاملة MWG I/23

تضمّن المجلد الثالث والمشرّين من الأفعال الكاملة لماكس فيبر الدفعة الأولى من مساهمات ماكس فيبر له مختصر الاقتصاد الاجتماعي التي أُعيد فيها النظر من جديد عامي 1919 / 1920. وتعتمد الطبعة على الجزء الأكبر من نسخ الطبع التي صنعها ماكس فيبر بخط يده. أمّا الفصلان الأولان بعنوان "مفاهيم سوسيولوجية أساسية" و"مقولات سوسيولوجية أساسية لعملية الاقتصاد" فلا يوجد لهما في المخطوطات الملحقة صياغات أولية. ويعرض الفصل الثالث حول "نماذج السيادة" صياغة متّحة ومجددة بصفة مكثّفة في ربع حجم النصوص القديمة من فصل "السيادة". ولا يجد النصّ المختلف من "الطبقة، الهيئة، الأحزاب" مكاناً له في الفصل الرابع الناقص من الدفعة الأولى للطبع إلا جزئياً وفي إطار مفهومي جديد. وتختلف هذه الصياغة من حيث الفكرة وشكل التقديم تماماً عن الصياغات السابقة. فهي تنصّب مدخلاً يقسم نظرية الفعل والفعل الاجتماعي، وبناء عليها، نظرية للعلاقات الاجتماعية والأنظمة الاجتماعية والروابط. أمّا في كيفية عرضه، فإنّ النصّ مهيباً للتدريس، أي أنّه مقسّم إلى فترات ومنظّم بصفة متباينة ومختصرة. هذا ولا توجد إلاّ إشارات قليلة حول توابيا فيبر لمواصلة هذه الصياغة الجديدة من عمله في الفصول المطبوعة، مثل التخطيط لفصل خامس يتمّ بنماذج الجماعات (أشكال الروابط)، وكذلك الإشارة إلى سوسيولوجيا الدين والحقّ والدولة. ويمكن بالتأكيد القول بأنّ النصوص القديمة التي تعود إلى السنوات 1910 حتى 1914 لم يضع ضمنها

(13) إعلان إشهارى للدر النشر في:

Archiv für Sozialwissenschaft und Sozialpolitik, 39 Band, I Heft (Juli-Heft 1914).

(14) في رسالة إلى بول مييك بتاريخ 6 تشرين الثاني / نوفمبر 1913،

MWG I/8, S. 348L, Zitat: S. 349.

كتب فيبر بأنّه لا يمكن أن يسمّى "سوسيولوجيا" بهذا الاسم.

بدون تغيير إلى "الإيداعات المالية، وهو ما نبيته الصبغة الجديدة من "سوسيولوجيا العبادة".

العنوان

يحمل المجلد الثالث والعشرين من أعمال ماكس فيبر الكاملة عنوان "الاقتصاد والمجتمع. سوسيولوجيا". غير مكتمل 1919-1920". هكذا يقع وضعه في ترابط مع المشروع الذي بدأ عام 1909 تحت هذا العنوان ويتطابق مع العنوان المعطى من قبل فيبر في عقد النشر. ولفصله عن المجلد الثاني والعشرين من أعمال ماكس فيبر الكاملة MWG I/22 ألحقت الإضافة "سوسيولوجيا". وعمل الناشر هذا القرار بـ "المستجدات" التي حدثت من طرف دار (بول سيبيك) J.C.B. Mohr للنشر في نيسان/ أبريل 1920، أي حينما كان فيبر على قيد الحياة، حيث أعلن على مقل/ مساهمة ماكس فيبر بقي مختصر الاقتصاد الاجتماعي كالأني: "القسم الثالث: الاقتصاد والمجتمع. سوسيولوجيا". إضافة إلى ذلك، فإن التعبير سوسيولوجيا قد وقع إثباته منذ 1913 كمفهوم خاص بال مؤلف.

Horst Baier, M. Rainer Lepsius, Wolfgang J. Mommsen, Wolfgang Schluchter.

تصليح

”كم تكون“ سوسولوجيا السيادة“ جافّة إذا ما وردت لنا في شكل الفصل الثالث (الجديد)¹¹³. فالقارئ لا يترقب في هذا المجلد الصبغة الجديدة لعام 1919/20، وإنما الصبغة القديمة والواحدة من سوسولوجيا السيادة التي كانت تضمّ في الطبعة الأولى من الاقتصاد والمجتمع نحو متي صفحة مطبوعة والآن - بعد أن خضعت للنقد والتحقيق والشرح - يعاد طبعها من جديد. وعرض ماكس فيبر فيها الأشكال الأساسية للسيادة ويدرج تحتها الظواهر التاريخية المختلفة جدّاً. في أثناء ذلك يفتقر بسهولة من الحضارات القديمة المتقدمة نحو عالم القبول المتحضرة في القرن التاسع عشر، ومن ثقافات القبائل التي لم تكتشف بعد إلى تاريخ نظام الطوائف الدينية النابتة. فالحدود بين الحقب والبلدان والحضارات تبدو كأنها غير موجودة - وباختصار: فإنّ ماكس فيبر يواجهنا هنا كمؤلف يقدّم باهتمام متناسق وثقة ثامة عبر تاريخ العالم وينظر في الأثناء في ظاهرة مركزية من حياة الإنسان الجماعية وهي: السيادة.

لقد برهنت “سوسولوجيا السيادة“ في العقود الأخيرة على تأثير تاريخي واسع ومتنوّع. فمادة البحث العالمية حولها وحول بعض النقاط الكبرى من مواضيعها - نذكر فقط الأعمال حول البيروقراطية والكاريزما - تملأ في الأثناء العديد من الرفوف. وإذا ما أخذنا كلّ هذه الدراسات، لما حافظنا على حجم وغاية هذا المجلد.

Wilhelm Hennis. "Richard Swedbergs Cicero zu Max Weber," in: *Max Weber und Deutschland. Nachrichten zur Biographie des Werks* (Tübingen: Mohr Siebeck, 2003), S. 163.

وعرض المراجع التي نشرت بعد ظهور "موسولوجيا البادة" وفع بالتصووص مراعاة المراجع التي نشرت قبل وخلال التحرير في هوامش ومقدمة المجلد. وفي هذا المجلد الذي نقدمه هنا نضع "موسولوجيا البادة" في إطار الخطابات المختصة المعاصرة والمتعددة المجالات. ونأمل أن تكون في هذا الشكل التاريخي - التنفيذي الذي ألفت فيه حافزاً لسجلات أخرى وإشكاليات جديدة.

لمست الطبعة التي بين أيديكم نتيجة عمل شخص واحد. فقد صاحبت عملية النشر الطويلة المدى جملة من الاندراحات والتضام والتضام ولكن أيضاً المصاندة في المرحلة الشاقة من العمل. ولذكر في مقدمة من صاعدني الأستاذ فولفغانغ ج. مومسن (Wolfgang J. Mommsen) الذي كلّفني في شهر تشرين الأول/ أكتوبر 1990 بالتحقيق في الجزء الخاص بـ "البادة" من المجلد، ودعاني إلى القسم المختص بنشر أعمال ماكس فيبر الكاملة الذي يديره بمدينة دسلدورف. فبدون إرشاده الفكري وولائه والتزامه العالم من أجل القضية، لما كان لهذا الجزء من المجلد أن يعرف النور. وفي صيف 2002 كلّفني بإصدار العمل بدون أن يعني أنه لن يلمحق حل إتمامه. فقد ذهب ضحية حادث أليم في 11 من آب/ أغسطس 2004. وكمدبر لقسم النشر في دسلدورف خلق الأستاذ فولفغانغ ج. مومسن جواً مثالياً للعمل. كما أقدم شكرى لزملائي وأصدقائي بدسلدورف الذين لم يساعدوني فقط في التغلب على الصعوبات الأولية، وإنما شاركوني أيضاً بالتشجيع على إنجاز هذا الجزء من المجلد طوال سنين عديدة. وأذكر هنا بالخصوص الأستاذة ريتا ألدنهورف هاينغر (Rita Aldenhoff-Hübinger) والأستاذ كنغولف هاينغر (Gangolf Hübner) والدكتورة بريجيت مورغن بورد (Birgitt Morgenbrod) والسيد مانفريد شون (Manfred Schön) والأستاذ فولفغانغ شويستكر (Wolfgang Schwentker). فهو إلى جانب ديتشار دالمان (Dittmar Dahlmann) كان مرافقي ومخاطبي بالنسبة للتاريخ الياباني والروسي بما في ذلك قضايا الترجمة.

ومنذ صيف 1992 حيث حصلت نقلتي إلى قسم تحرير أعمال ماكس فيبر الكاملة بمدينة ميونيخ، استوجب منّي غالباً وضع التحقيق في جزء المجلد جانباً وخلف عملية التحرير. ولكن إجمالاً وقع إثراء الطبعة من خلال عمل مكثف لأجزاء أخرى من الأعمال - حتى غير المعروفة. فقد أتمت كلّي من السيد ستيفي كرول (Steffi Kroll) وماير (Meyer) مواصلة العمل الدائم في دسلدورف على

إصدار الطبعة حتى عام 1998. فشارك السيد كرون - أولاً كطالب مساعد ثم نياً بعد كزميل - لسنوات عدة وبصفة فعالة على تقديم العمل حول "سوسولوجيا السيادة". فكان شرح نصوص السيادة الكاريزماتية ونص "الدولة والسلطة الدينية" إلى حد كبير بين يديه. وأرد في هذا الموضع أن أشكره جزيل الشكر للعمل الدقيق الذي قدّمه وتفاعله الذي يتجاوز حدود مدّة التعاقد. أنا الدكتور أولريخ ماير (Ulrich Meyer) فقد كُلف لمدة ثلاثة سنوات بالتحقيق في المواضيع القروسطية وقدم اقتراحات مفيدة جداً لتفسير هذا الجانب من الموضوع. في المرحلة الشافّة من العمل وجدت مساعدة من الطلبة المساعدين: وأود أن أشكر هنا سيني كرون، غيب جينيل (Geb. Jenal) - (دسلدورف)، بريجيتا ويغان (Brigitta Wiegand) وبينني كارج (Beate Karg) وتاتيانا فونيرير (Tatjana Fünere) وباربرا سكس (Barbara Six) ومارتينا لراي - لير (Martina Frey-Weber) وليزا ريجل (Lisa Riegel)، وكلوديا غارنر (Claudia Gärtner) وتوماس ميتز (Thomas Metz) - (ميونيخ) لمساهماتهم المختلفة في العمل ورأه الستار.

و قد شارك الزملاء نساء ورجالاً لسنوات عدة في مجال التحرير وفي قسم العمل بميونخ لإصدار أعمال ماكس فيبر الكاملة بالنصيحة والجهود اليومية في إنجاز طبعة هذا الجزء من المجلد وحققوا العناء عني خاصة في المرحلة الأخيرة من العمل. وهذا ينطبق على السيدة أرسولا بوب (Ursula Bube) والدكتور كارل لودفيغ آي (Karl-Ludwig Ay) الذي لم يتابع العمل من حيث التحرير فحسب، بل شارك في التحمّس لضمون "سوسولوجيا السيادة". وأشكر في هذا المقام السيدة إنغريد بيشر (Ingrid Pichler) لمراجعتها النقدية لمخطوط الكتاب عدة مرّات، فبكل أمانة تحمّست الأخطاء والتناقضات. أنا السيدة فرانزيسكا كايزر (Franziska Kaiser)، فكانت مساعديها كبيرة جداً في مسألة مراجعة النص وعلم اللغة اللاتينية. لم يكن التشجيع المعنوي والمادي يوماً بالمعنى الدقيق للكلمة من طرف الأستاذ كنوت بوركهاردت (Knut Borchardt). فوصفه رئيس اللجنة المختصة بالتاريخ الاجتماعي وتاريخ الاقتصاد لم يعتني بالإطار الخارجي لعملية النشر فحسب، بل قدّم دائماً في لقائه الخاص اقتراحات مفيدة. وأمكن أيضاً بمساعدته الفضالة تحقيق المشروع الرّامي إلى تنظيم ندوة مختمة موازية للطبعة، بما فيها نشر الكتاب "سوسولوجيا السيادة" لدى ماكس فيبر. دراسات حول النشأة والتأثير". هذا الغرض أشكره جزيل الشكر.

أما من حلقة الناشرين فأشكر خصوصاً الأستاذين يورغن ديتنغر (Jürgen Dei ninger) وويلفريد نيبل (Wilfried Nippel) لمساعدتهما في مسائل مختصة بالتاريخ القديم. ومن زملائي وزملائي من الأكاديمية البافارية للعلوم ساحلني في قضايا لغوية قديمة العاملون في مكتب اللسانيات (Thesaurus Linguae Latī-nae) وفي عملية النقل من اللغة العربية الدكتور كاترين مولر (Kathrin Müller)، وفي مسائل دقيقة مهمّة الشجرة العاملون في مجال الشجرة/ الجغرافيا الألمانية الجديدة والسيدة بريجيت رجارد (Birgit Rudhard) والنسبة لجميع المسائل المتعلقة بحفل ماكس فير بهيلبرغ. فبدون المعرفة المختصة لدى الدكتور روبرت فولك (Robert Volk) لما تمكنت من فهم تلميحات ماكس فير إلى مؤسسة فير بيزنطي معيّن. وقد مدّتنا مصلحة البحث في التاريخ العسكري بمدينة بوتسدام (Potsdam) بإشارات دقيقة حول تجهيز الجيوش وتزويدها بالبدل العسكرية، وبإبارة عن المساعدة القيّمة من طرف الأرشيف والكتيبات أودّ أن أشكر مكتبة الدولة البافارية، وخصوصاً الدكتورة زيغريد فون مويسي (Sigrid von Moisy) وأرشيف الدولة السري برلين. هنا وقد قامت السيدة دايتميت موزمان (Dietmut Moosmann) بنقل الجزء من المخطوط الذي عثر عليه مؤخراً حول "الدولة والسلطة الدينية" ووضعت بذلك أرضية صلبة لتفكيكات قادمة.

ختت أعمال النشر عن طريق الإشارات التقليدية والتصحيحية من طرف الناشرين. من هنا يشمل شكري بصفة خاصة الأساتذة باير (Baier)، هاينغر، بسوس (Lepsius) وفولفغانغ شلاختر (Wolfgang Schlachter).

إديث هانكه (Edith Hanke)

ميونيخ، في شهر نحو/ يوليو 2005

ثبت للعلامات والاختصارات

	Seminarvorleser	تأليف المحاضر
I	Im anderen Text: Hinzufügung des Editors: Im kritischen Apparat des mundtrotzigen Marktskripts: weaschere oder ehermanne Lesung im Bereich der von Max Weber gestützten oder geleiteten Textstelle	في قسم المحاضر إضافة من قبل المحاضر، كما في حاشية المحاضر على النص، أو إذا لم تعلقه أو طرأ على النص شيء طرأ فلم يكن بهر بعبارة أو شيء
2	Im kritischen Apparat: Textsetzung	في قسم المحاضر استبدال النص من قبل محلي
3	Index: Wahrheit	إضافة من قبل محلي بهر
4	Index: Max Weber	حاشية من قبل محلي بهر
5	Index: Max Weber gestütztes Textsetzt	مؤرخ في قسم
6	Index: Wahrheit	قائمة في حاشية المحاضر
7	Index: Wahrheit	جملات بواسطة محلي بهر
8	Index: Wahrheit	جملات بواسطة محلي بهر
9	Index: Wahrheit	جملات بواسطة محلي بهر
10	Index: Wahrheit	جملات بواسطة محلي بهر
11	Index: Wahrheit	جملات بواسطة محلي بهر
12	Index: Wahrheit	جملات بواسطة محلي بهر
13	Index: Wahrheit	جملات بواسطة محلي بهر
14	Index: Wahrheit	جملات بواسطة محلي بهر
15	Index: Wahrheit	جملات بواسطة محلي بهر
16	Index: Wahrheit	جملات بواسطة محلي بهر
17	Index: Wahrheit	جملات بواسطة محلي بهر
18	Index: Wahrheit	جملات بواسطة محلي بهر
19	Index: Wahrheit	جملات بواسطة محلي بهر
20	Index: Wahrheit	جملات بواسطة محلي بهر
21	Index: Wahrheit	جملات بواسطة محلي بهر
22	Index: Wahrheit	جملات بواسطة محلي بهر
23	Index: Wahrheit	جملات بواسطة محلي بهر
24	Index: Wahrheit	جملات بواسطة محلي بهر
25	Index: Wahrheit	جملات بواسطة محلي بهر
26	Index: Wahrheit	جملات بواسطة محلي بهر
27	Index: Wahrheit	جملات بواسطة محلي بهر
28	Index: Wahrheit	جملات بواسطة محلي بهر
29	Index: Wahrheit	جملات بواسطة محلي بهر
30	Index: Wahrheit	جملات بواسطة محلي بهر
31	Index: Wahrheit	جملات بواسطة محلي بهر
32	Index: Wahrheit	جملات بواسطة محلي بهر
33	Index: Wahrheit	جملات بواسطة محلي بهر
34	Index: Wahrheit	جملات بواسطة محلي بهر
35	Index: Wahrheit	جملات بواسطة محلي بهر
36	Index: Wahrheit	جملات بواسطة محلي بهر
37	Index: Wahrheit	جملات بواسطة محلي بهر
38	Index: Wahrheit	جملات بواسطة محلي بهر
39	Index: Wahrheit	جملات بواسطة محلي بهر
40	Index: Wahrheit	جملات بواسطة محلي بهر
41	Index: Wahrheit	جملات بواسطة محلي بهر
42	Index: Wahrheit	جملات بواسطة محلي بهر
43	Index: Wahrheit	جملات بواسطة محلي بهر
44	Index: Wahrheit	جملات بواسطة محلي بهر
45	Index: Wahrheit	جملات بواسطة محلي بهر
46	Index: Wahrheit	جملات بواسطة محلي بهر
47	Index: Wahrheit	جملات بواسطة محلي بهر
48	Index: Wahrheit	جملات بواسطة محلي بهر
49	Index: Wahrheit	جملات بواسطة محلي بهر
50	Index: Wahrheit	جملات بواسطة محلي بهر
51	Index: Wahrheit	جملات بواسطة محلي بهر
52	Index: Wahrheit	جملات بواسطة محلي بهر
53	Index: Wahrheit	جملات بواسطة محلي بهر
54	Index: Wahrheit	جملات بواسطة محلي بهر
55	Index: Wahrheit	جملات بواسطة محلي بهر
56	Index: Wahrheit	جملات بواسطة محلي بهر
57	Index: Wahrheit	جملات بواسطة محلي بهر
58	Index: Wahrheit	جملات بواسطة محلي بهر
59	Index: Wahrheit	جملات بواسطة محلي بهر
60	Index: Wahrheit	جملات بواسطة محلي بهر
61	Index: Wahrheit	جملات بواسطة محلي بهر
62	Index: Wahrheit	جملات بواسطة محلي بهر
63	Index: Wahrheit	جملات بواسطة محلي بهر
64	Index: Wahrheit	جملات بواسطة محلي بهر
65	Index: Wahrheit	جملات بواسطة محلي بهر
66	Index: Wahrheit	جملات بواسطة محلي بهر
67	Index: Wahrheit	جملات بواسطة محلي بهر
68	Index: Wahrheit	جملات بواسطة محلي بهر
69	Index: Wahrheit	جملات بواسطة محلي بهر
70	Index: Wahrheit	جملات بواسطة محلي بهر
71	Index: Wahrheit	جملات بواسطة محلي بهر
72	Index: Wahrheit	جملات بواسطة محلي بهر
73	Index: Wahrheit	جملات بواسطة محلي بهر
74	Index: Wahrheit	جملات بواسطة محلي بهر
75	Index: Wahrheit	جملات بواسطة محلي بهر
76	Index: Wahrheit	جملات بواسطة محلي بهر
77	Index: Wahrheit	جملات بواسطة محلي بهر
78	Index: Wahrheit	جملات بواسطة محلي بهر
79	Index: Wahrheit	جملات بواسطة محلي بهر
80	Index: Wahrheit	جملات بواسطة محلي بهر
81	Index: Wahrheit	جملات بواسطة محلي بهر
82	Index: Wahrheit	جملات بواسطة محلي بهر
83	Index: Wahrheit	جملات بواسطة محلي بهر
84	Index: Wahrheit	جملات بواسطة محلي بهر
85	Index: Wahrheit	جملات بواسطة محلي بهر
86	Index: Wahrheit	جملات بواسطة محلي بهر
87	Index: Wahrheit	جملات بواسطة محلي بهر
88	Index: Wahrheit	جملات بواسطة محلي بهر
89	Index: Wahrheit	جملات بواسطة محلي بهر
90	Index: Wahrheit	جملات بواسطة محلي بهر
91	Index: Wahrheit	جملات بواسطة محلي بهر
92	Index: Wahrheit	جملات بواسطة محلي بهر
93	Index: Wahrheit	جملات بواسطة محلي بهر
94	Index: Wahrheit	جملات بواسطة محلي بهر
95	Index: Wahrheit	جملات بواسطة محلي بهر
96	Index: Wahrheit	جملات بواسطة محلي بهر
97	Index: Wahrheit	جملات بواسطة محلي بهر
98	Index: Wahrheit	جملات بواسطة محلي بهر
99	Index: Wahrheit	جملات بواسطة محلي بهر
100	Index: Wahrheit	جملات بواسطة محلي بهر

altägypt.	المتروبوليتانية	المتروبوليتانية
altengl.	المتروبوليتانية	المتروبوليتانية
altlat.	المتروبوليتانية	المتروبوليتانية
altind.	المتروبوليتانية	المتروبوليتانية
a. lat.	المتروبوليتانية	المتروبوليتانية
Ann.	المتروبوليتانية	المتروبوليتانية
a. e.	المتروبوليتانية	المتروبوليتانية
Apr.	المتروبوليتانية	المتروبوليتانية
arab.	المتروبوليتانية	المتروبوليتانية
Art.	المتروبوليتانية	المتروبوليتانية
a. S.	المتروبوليتانية	المتروبوليتانية
Auf.	المتروبوليتانية	المتروبوليتانية
Aug.	المتروبوليتانية	المتروبوليتانية
BA	المتروبوليتانية	المتروبوليتانية
BauW	المتروبوليتانية	المتروبوليتانية
Bd., Bde.	المتروبوليتانية	المتروبوليتانية
bearb.	المتروبوليتانية	المتروبوليتانية
bes.	المتروبوليتانية	المتروبوليتانية
bes.	المتروبوليتانية	المتروبوليتانية
BGB	المتروبوليتانية	المتروبوليتانية
Bl.	المتروبوليتانية	المتروبوليتانية
BStR	المتروبوليتانية	المتروبوليتانية
bzgl.	المتروبوليتانية	المتروبوليتانية
bzw.	المتروبوليتانية	المتروبوليتانية
c.	المتروبوليتانية	المتروبوليتانية
C.	المتروبوليتانية	المتروبوليتانية
ca	المتروبوليتانية	المتروبوليتانية
chin.	المتروبوليتانية	المتروبوليتانية
Co., Comp.	المتروبوليتانية	المتروبوليتانية
d.	المتروبوليتانية	المتروبوليتانية
D.	المتروبوليتانية	المتروبوليتانية
d. Or.	المتروبوليتانية	المتروبوليتانية
daz.	المتروبوليتانية	المتروبوليتانية
dez.	المتروبوليتانية	المتروبوليتانية
Dez.	المتروبوليتانية	المتروبوليتانية
DGS	المتروبوليتانية	المتروبوليتانية
d. h.	المتروبوليتانية	المتروبوليتانية
dies	المتروبوليتانية	المتروبوليتانية
Dies Phil.	المتروبوليتانية	المتروبوليتانية
Dr.	المتروبوليتانية	المتروبوليتانية
Dr. jur.	المتروبوليتانية	المتروبوليتانية
Dr. phil.	المتروبوليتانية	المتروبوليتانية

m. b. H.	Mitglied des preussischen	ذات ضمان مطبوع
Mdpräh	Abgeordnetenhauses	عضو في مجلس النواب البروسي
MdR	Mitglied der Reichstags	عضو في برلمان الرايخ
mdr	milliondeutsch	المليوني
md.	Million(en)	مليون
mda.	Miladilawa	ملياني
Misp.	Mittelaltersisch	مسيحي
mla.	Mongolisch	قلمني وسيط
mongol.	mongolisch-sibirisch	مونغولي
mongol.-tibet.	Manuskript	مونغولي - تبت
msk.	Manuscript	مخطوط
NWG	Neu. Weber-Gesamtausgabe; vgl. die Übersicht zu den Einzelbänden unten, S. 936-938	مكتبة نير، الأصل الكامل، قرن ثامن عشر الأجزاء: الأجزاء من 936-938
n. Chr.	Nach Christus	بعد المسيح
N. F.	Neue Folge	مطبعة جديدة
Nl.	Nachlaß	تركه
No.	numero, number	عدد
Nov.	November	تشرين الثاني / نوفمبر
Nr.	Nummer	رقم
n.	ordentlich(er)	منتظم(ة) / مرتب(ة)
o.	oben genannt	المذكور أعلاه
o. g.	ohne Jahr	بدون تاريخ
o. J.	Oktober	تشرين الأول / أكتوبر
Oct.	ohne Ort	بدون مكان
o. O.	ohne Verlag	بدون دار النشر
o. V.		
p.	pagina, page	صفحة
pp.	pagina, pages	صفحات
per.	persisch	فارسي
PL	Plural	جمع
preuß.	persisch	بروسي
PrThb	Preussische Mährbücher	مهرلوك برومبة
Prof.	Professor	أستاذ
r	Recto (Blattvordersseite bei Archivpaginierung)	وجه المطبعة (وجه المطبعة عند تعدد الأوراق)
RE	Realencyclopädie für protestantische Theologie und Kirche, 22 Bände, 3. Auf. - Leipzig: J. C. Hinrichs 1896- 1913	الوسوعة الدينية لللاهوت البروتستانتي و الكثرتة 22 سبيل، طبعة الثالثة - أليز: J. C. Hinrichs 1896-1913
resp.	respective	خاص به
rev. Aufl.	revidierte Auflage	طبعة مراجعة
Rez.	Rezeption	قراءة نقدية
	Die Religion in Geschichte und	

RGG	Gegenwart, Jg. von Friedrich Michael Schiele und Leopold Zschamack, 5 Bände, 1. Aufl. - Tübingen: J.C.B. Mohr (Paul Siebeck) 1909-1913 russisch	القرن في التاريخ والمعنو إصدار Friedrich Leopold Zschamack و Michael Schiele J.C.B. Mohr الطبعة الأولى - توبنغن: 1913-1909 Mohr (Paul Siebeck)
ross.	روسي	
S.	Seite	صفحة
S.	siehe	انظر
s.	siehe auch	انظر أيضا
s. a.	senior	الأكثر، الأب
sen.	September	أيلول/سبتمبر
Sept.	September	سبتمبر
Sg.	Societas Jesu	مجمع
S. J.	Sandstein	مادة أثر طائلة يروج
Stb.	sogamann(er)	مستعربون
sog.	Spalte	عمود
Sp.	Sommersemester	موسم، صيف
SS	Samst, Saint	مجلس الصليب
St.	Süddeutschland	الجنوب
Std.-Du.	Teil, some	طوب العالم
T.	Tinus	جره
T.	übersch	مؤنوس
transl.	Transliteration	تحتي
Tl.	Transcription	وسم حروف لغة معروفة لغة أخرى
Tl.	türkisch	لغة، استماع
ttk.		تركي
u.	und	و
UA	Universitätsarchiv	أرشيف الجامعة
u. a., u. A.	unter anderen, and andere, und	من هذه، والمعلوم، وغيره
u. d.	und ähnliche(s)	وشبهه
Übers.	Übersetzung	تلفيح
Übers.	übersetzt	ترجمة
u. d.	und öfter	وغالباً
USA	United State of America	الولايات المتحدة الأمريكية
usw.	and so weiter	إلى آخره... إلخ
u. U.	unter Umständen	في ظل هذه الظروف
v.	von	من
v.	verso (Blattseite bei Archimpaginierung)	الظهر الصفحة يظهر الصفحة عندئذ
v.	Verlagsschrift	الناشر (كتاب)

VA v. Chn verb. Aufl Verf. Verhandlungen DGS 1910	vor Christus verbesserte Auflage Verfasser: Verhandlungen des Ersten Deutschen Sozialtagestages von 19-22 Oktober 1910 in Frankfurt a. M. Reden und Vorträge von Georg Simmel, Ferdinand Tönnies, Max Weber, Werner Sombart, Alfred Meier, Ernst Troeltsch, Eberhard Gothein, Andreas Voigt, Hermann Kantorowicz und Debatzky. - Tübingen: J.C.B. Mohr (Paul Siebeck) 1911. Veren für Sozialpolitik Vergleiche Verfassung volume, volumes	ألف قبل عام الفتر إدع المسبح طبعة مطبعة مؤلف مداولات الجمعية الأولى لطلبة الاجتماع الألمان بترقيم 19-22 تشرين الأول/أكتوبر 1910 بمؤلفات: جورج سيميل، فيرناند تونيس، ماكس ويبر، إرنست ترولتش، إبرهارد غوتهايم، أندرياس فويغ، هيرمان كانتوروفيتز، ماكس ديباتزكي. توبنغن: J.C.B. Mohr (Paul Siebeck) 1911 جمعية السياسة الاجتماعية قانون: قليل قوس جزء من المؤلف، مجلدات مجلدات
VSsp vgl. VL Vol., vol.	Weber Marxismus, Lebensbild	Weber, Max, Max Weber, Ein Lebensbild, L. Aufl. - Tübingen: J.C.B. Mohr (Paul Siebeck) 1926 (Nachdruck = 3. Aufl., ebD 1984)
Weber, Agrar- verhältnisse	Weber, Max, Agrarverhältnisse im Akkum., in: HdSW, 2 Supplementen- band, 1897, S.1-18; des. Agrar- geschichte I Agrarverhältnisse im Akkum., in: HdSW, Band 1, 1898, S.57-85; des., in: HdSW, 1909, S.52 - 188 (MWG 16)	فيبر، ماكس، ماكس فيبر، صورة الشخصية الأولى - توبنغن: J.C.B. Mohr (Paul Siebeck) 1926 (طبعة الطبعة = الطبعة الثالثة، نفس المؤلف 1984)
Weber, Asiatisches Judentum	Weber, Max, Die Wirtschaftsethik des Religionen. Das asiatische Judentum. in: des. Die Wirtschaftsethik der Welt- religionen. Das asiatische Judentum. Schriften und Reden 1911-1920, hg. von Eckart Otto unter Mitwirkung von Julius Offenhoff (MWG 121). - Tübingen: J.C.B. Mohr (Paul Siebeck) 2005, S.210-757.	فيبر، ماكس، فيبر، الأخلاق الاقتصادية في اليهودية، في: HSSSW, الجزء، التكامل الثاني، 1897، ص 1-118، نفس المؤلف، تابع القراءة 1. الظروف الزراعية في العهد القديم، في: HdSW, الجزء الأول، 1896، ص 57-85، نفس الثاني، في: HdSW, 1909، ص 52- 188 (MWG 16) فيبر، ماكس، إيثيقا اليهودية اليهودية الديانة، في: نفس المؤلف، إيثيقا الديانة الأديان الديانة اليهودية القديم، مؤلفات، وخطب 1911-1920، إدمارت أوتو، إيثيقا اليهودية مع أوليفر أوفنهاوف (MWG 121) - توبنغن: J.C.B. Mohr (Paul Siebeck) 2005، ص 210-757.
Weber, Einleitung	Weber, Max, Einleitung [zu: „Die Wirtschaftsethik der Weltreligionen“], in: AUSSp, Band 41, Heft 1, Okt. 1915 S.1-30 (MWG 119, S.83-127)	فيبر، ماكس، مقدمة إلى: إيثيقا الديانة الأديان الديانة في: AUSSp, الطبعة 41، تشرين الأول، أكتوبر 1915، ص 1-30 (MWG 119، S.83-127)
Weber, Handelsgesell.	Weber, Max, Zur Geschichte der Handelsgesellschaften im Mittelalter. Nach südosteuropäischen Quellen. -	فيبر، ماكس، حول تاريخ الشركات التجارية في العصر الوسطى، في: HSSSW, الجزء، الظروف الزراعية في العهد القديم، في: HdSW, الجزء الأول، 1896، ص 57-85، نفس الثاني، في: HdSW, 1909، ص 52- 188 (MWG 16)

schriften	Swengam, Ferdinand Erbe 1889 (MWSG I1)	العصر الروماني حسب المصادر الأثرية المصرية - شونتغارت: 1889 Ferdinand Erbe (MWSG VI)
Weber, Konfuzianismus	Weber, Max, Die Wirtschaftsethik der Weltreligionen. Hinduismus und Buddhismus. Schriften 1916-1920, hg. von Helwig Schmidt-Glinzer in Zusammenarbeit mit Karl-Henrich Goldschmidt (MWSG I20). - Tübingen: J.C.B. Mohr (Paul Siebeck) 1996	غير، ماكس، أخلاق اقتصاد العالمين الهندية، الهندية والبوذية، مؤلفات 1916-1920 إصدار Helwig Schmidt-Glinzer بتعاون مع Karl-Henrich Goldschmidt (MWSG I20) - Tübingen: J.C.B. Mohr (Paul Siebeck) 1996
Weber, Konfuzianismus	Weber, Max, Über einige Kategorien der verstehenden Soziologie. In: Logos. Internationale Zeitschrift für Philosophie der Kultur, Band 4, Heft 3, 1913, S.253-294 (MWSG I12)	غير، ماكس، حول بعض الفئات في العلوم الاجتماعية، القيم، أي: لوجوس، المجلد 4، العدد 3، 1913، ص 253-294 (MWSG I12)
Weber, Konfuzianismus	Weber, Max, Die Wirtschaftsethik der Weltreligionen. Konfuzianismus und Taoismus. Schriften 1913-1920, hg. von Helwig Schmidt-Glinzer in Zusammenarbeit mit Patrizia Kolonko (MWSG I19). - Tübingen: J.C.B. Mohr (Paul Siebeck) 1989	غير، ماكس، أخلاق اقتصاد العالمين الهندية، الهندية والتاوية، مؤلفات 1913-1920، إصدار Helwig Schmidt-Glinzer بتعاون مع Patrizia Kolonko (MWSG I19) - Tübingen: J.C.B. Mohr (Paul Siebeck) 1989
Weber, Krimische Studien	Weber, Max, Krimische Studien auf dem Gebiet der Kulturwissenschaften. Logik, in: AFSsp, Band 22, Heft 1, 1906, S. 143-207 (MWSG I17)	غير، ماكس، دراسات منطقية في مجال العلوم الإنسانية، منطق، المجلد 22، العدد 1، 1906، ص 143-207 (MWSG I17)
Weber, Objektivität	Weber, Max, Die Objektivität sozialwissenschaftlicher und sozialpolitischer Erkenntnis, in: AFSsp, Band 19, Heft 1, 1904, S.22-47 (MWSG I7)	غير، ماكس، موضوعية المعرفة العلمية الاجتماعية والسياسية الاجتماعية، في: AFSsp، المجلد 19، العدد الأول، ص 22-47 (MWSG I7)
Weber, Probleme der Staatssoziologie	Weber, Max, Ein Vortrag Max Webers über die Probleme der Staatssoziologie. In: Neue Erde Presse Wien. Nr. 19102 vom 26. Okt. 1917, S. 10-11, S.745-754	غير، ماكس، محاضرة، ماكس فير حول المشكلات الاجتماعية للدولة، في: الصحافة الحرة الجديدة، بولينا، رقم 19102 بتاريخ 26 أكتوبر (شهرين الأول)، 1917، ص 10-11، ص 745-754
Weber, Protestantische Ethik I	Weber, Max, Die protestantische Ethik und der Geist des Kapitalismus. I. Das Problem, in: AFSsp, Band 20, Heft 1, 1904, S.1-54 (MWSG I9)	غير، ماكس، الإيثيقا البروتستانتية وروح الرأسمالية I، مقدمة، في: AFSsp، المجلد 20، العدد الأول، 1904، ص 1-54 (MWSG I9)
Weber, Protestantische Ethik II	Weber, Max, Die protestantische Ethik und der Geist des Kapitalismus. II. Die Berufsethik des protestantischen Pietismus, in: AFSsp, Band 21, Heft 1, 1905, S. 1-10 (MWSG I9)	غير، ماكس، الإيثيقا البروتستانتية وروح الرأسمالية II، أخلاق البروتستانتية، مقدمة، في: AFSsp، المجلد 21، العدد الأول، 1905، ص 1-10 (MWSG I9)
Weber, Rechts	Weber, Max, Rechts §51-7, Original. In: Max Weber, Depositions Max Weber,	غير، ماكس، القانون §51-7، Original. In: Max Weber, Depositions Max Weber,

مقدمة

I الخلفية العلمية والتاريخية، ص 3. 1. مفهوم الياذة/ السيطرة، ص 4. 2. روابط الياذة، ص 16. 3. أشكال الياذة، ص 23. 4. الياذة والمثروحية، ص 42. II. "سوسيولوجيا الياذة" في أعمال ماكس فيبر، ص 49. 1. الصياغة الأولى للمسودة، ص 49. 2. "علم اجتماع الياذة" في إطار الصياغة الأولى من الاقتصاد والمجتمع، ص 75. 3. تطور النظرية بعد 1914 الخطوات الأخيرة نحو الصياغة الجديدة، ص 84.

هذا المجلد/ الجزء يتضمن النصوص التي خلفها ماكس فيبر حول الياذة والتي حررها في السنوات التي سبقت اندلاع الحرب العالمية الأولى⁽¹⁾. ولم يودع المؤلف المخطوط الضخم المطبوع طوال حياته. لكن بعد وفاته بقليل، وجدت ماريانا فيبر هذه المجموعة المحفوظة من الأوراق التابعة للمقالات الكبرى حول الاقتصاد والمجتمع فشرتها ضمن الجزء الرابع والأخير من الكتاب⁽²⁾. وقد شئت

(1) يلخصت هذه الفصول الأتية من الجزء الثالث من كتاب *Wirtschaft und Gesellschaft*، الياذة (*Herrschaft*)، ص 603-612، المثروحية (*Magie*)، ص 642-649، البيروقراطية، ص 679-723، VIII تأثيرات السلطة الأبوية والإقطاع، المرجع المذكور، ص 724-752، IX الياذة تكاثرية، المرجع المذكور، ص 757-759، X تحويل الكاريزما، المرجع المذكور، ص 798-799، XI فعولة وياذة وجبل الدين، المرجع المذكور، ص 817-779.

(2) نشر الجزء الرابع من *Wirtschaft und Gesellschaft* في أيلول/ سبتمبر 1922. وقد أعيد المترجم لهذه الياذة (*Die Typen der Herrschaft*) من طرف المصدرين الأولين وتضمن الجزء من WUGI، ص 601-817.

الطبعة الأولى ما يقارب مئتي صفحة من التفاصيل حول السيادة، لكن لم يتم إبداء مصادرة الطبع الكاملة رغم أنه وجدت بعض الصفحات من المخطوط الأصلي بحوزة بيد المؤلف في غضون الإصدار⁽³⁾. وهذه الصفحات تعطي انطباعاً حول طريقة العمل التي نزلها ماكس فيبر وحول الصعوبات التي واجهها الناشران الأولان والرفاقون. فمن خلالها يمكن ملاحظة العديد من التعديلات.

في الفصول التي ورثها والتي نشرت من طرف ماريانا فير بمشاركة مشهور بالي، تناول ماكس فيبر، معتمداً على معرفته الموسوعية، أشكال السيادة الأساسية أي: البيروقراطية، السيادة الأبوية، الإقطاع، السيادة الكاريزماتية وكذلك العلاقة بين السيادة السياسية وسيادة رجال الدين. وفي فصل التقديم القصير يوضح فيبر مفهوم السيادة ويشرح الموضوع في علاقته مع مقال كتاب الاقتصاد والمجتمع، كما يضع الأرضية المفاهيمية لما سيؤول به فيما بعد ضمن نظرية نهج السيادة. ورغم أن صياغة موسيولوجيا السيادة التي حررها ماكس فيبر قبل الحرب لم تكن جاهزة للنشر، بل كانت في حاجة إلى مراجعة نهائية قبل الطبع، فقد بدت ذات دلالة كبيرة من حيث التطور البيوجرافي للعمل. فهي توثق للمرة الأولى داخل العمل نظرية موسيولوجيا السيادة وما تبعها من حجج لتأسيس موضوع البحث الجديد الذي ظل ماكس فيبر يعمل على متابعته وتطويره حتى وفاة الأجل. وقد واصل عرض هذا الموضوع في أعمال أخرى، كما جاء مثلاً في الملحق لتقديم تعاليد الاختصاص في حياتنا للعالم⁽⁴⁾، وفي المحاضرات حول "إشكاليات موسيولوجيا الدولة" (فيينا، 1917)⁽⁵⁾ و"السياسة كمهنة" (مونيخ، 1919)⁽⁶⁾، وكذلك في العروض الأخيرة التي

(3) الملحق للمخطوط في نص الدولة وسيادة رجال الدين، ص 587-609، وكذلك التوضيحات المتعلقة بها في تقرير الإصدار لاحقاً ص 572-578.

Max Weber, *Einführung*, S. 28-30.

(4)

في الأعمال الكاملة (27)، S. 119، MWG II 19. نقد صدرت المقدمة لأول مرة في تشرين الأول / أكتوبر 1915.

(5) إن التطوير غير المكتمل حول إشكاليات موسيولوجيا الدولة لتبني قد نشر في 26 تشرين الأول / أكتوبر 1917 في جريدة *Neuen Freien Presse* فيينا.

Weber, *Politik als Beruf*, MWG II 17, S. 151-191.

(6)

قدمها في مونيخ حول "العلوم السياسية العامة والسياسة (سوسيولوجيا الدولة)" ⁽⁷⁾. وقد وجدت سوسيولوجيا السيادة شكلها النقي والتعريف الكامل في فصل نماذج السيادة الذي أودعه ماكس فيبر للطبع كجزء من القسم الأول من كتاب الاقتصاد والمجتمع قبل وفاته بقليل. وبما أن هذه النسخة الحديثة المعهد قد أذن بها المؤلف، فلها مكانة أخرى وقد نشرت في الجزء 1/23 من الأعمال الكاملة لماكس فيبر ⁽⁸⁾.

أما الجزء الذي نقدمه هنا فيعرض بالعكس ما ورد في الصياغة الأولى من سوسيولوجيا السيادة باعتبارها تمثل الجذع الأساسي من النصوص المستقلة والتي يضاف إليها النص المنشور خلافاً حول "النماذج الثلاثة الخالصة للسيادة الشرعية" ⁽⁹⁾ وكذلك تقريراً حول محاضرة فيينا المتعلقة بـ "إشكاليات سوسيولوجيا الدولة" ⁽¹⁰⁾. هذان النصان الأخيران يكوّنان حلقة وسطى فاصلة بين الصياغتين القديمة والحديثة من سوسيولوجيا السيادة. وهكذا فإن هذه النشرة تتيح الفرصة لتتبع نشأة العمل البيوغرافي لسوسيولوجيا السيادة وتطوره.

وفيما يخص الصياغة القديمة لسوسيولوجيا السيادة، فإنه لم يتغير عنها عنوان أصلي. أما العنوان الجديد الذي وضع لهذا الجزء، أي "السيادة"، فهو يعتبر عن مجمل النصوص الصادرة في هذه الطبعة في مقابل بقية النصوص المتعلقة من كتاب الاقتصاد والمجتمع، كما يشير في نفس الوقت إلى الطابع غير المكتمل للصياغة الحالية للنص ولا يمكن تبني العنوان سوسيولوجيا السيادة المعتاد في مجال البحث، إذ لم يكن مستعملاً من قبل ماكس فيبر بل إن الأمر يتعلق فقط بإضافة أحققها المؤلف في غضون الصياغة الجديدة لكتاب الاقتصاد والمجتمع ⁽¹¹⁾. وقد وصف فيبر صياغة ما قبل الحرب أنها كانت في مرحلة تكوينها بمنزلة "تحليل للسيادة" أو "دراسة

(7) لمها يخلص درس "سوسيولوجيا الدولة" في مداهمة صيف 1920 هناك إعلان بخطأ فيبر وكذلك مسبقاً محرفاً.

(8) Max Weber, *Die Typen der Herrschaft*, WuG I, S. 122-176 (MWG I: 23).

(9) فيبر، لقد نشرت النماذج الثلاثة الخالصة (*Die drei reinen Typen*) لأول مرة في كانون الثاني/يناير 1922 حسن *Preussischen Jahrbüchern*.

(10) Weber, *Probleme der Staatssoziologie*, unten, S. 745-756.

(11) فارن الاحالات المتعلقة بنص *Herrschafts- und Rechtssoziologie* وكذلك بنص *Max Weber, Soziologische Grundbegriffe*, WuG I, S. 1-30. في *Soziologie der Herrschaft* (MWG I: 23), Zitate, S. 19, 27.

مفردة لأشكال السيادة⁽¹²⁾ وكذلك أيضاً بمتعلقة "نظريته لسوسيولوجيا الدولة والسيادة"⁽¹³⁾. إلا أنه عندما يجري الحديث في المقدمة عن سوسيولوجيا السيادة لدى فيبر، فإن هذا يعني أن هناك علاقة خيمنية بين الصيغتين المتعلقتين بنص الاقتصاد والنسج.

1. الخلفية العلمية والتاريخية

لا نجد في المؤلف الشامل لرسائل ماكس فيبر موقفاً ثانياً يعلن فيه الباحث بكل حماس ويصفه مقتنعاً عن عمله الشخصي مثلما جاء في الرسالة التي بعثها إلى ناشره بول سييك في نهاية عام 1913، حيث يقول: "بما أن الكتب تمثل مراحل تطور ناقصة تماماً، وضعت نظرية سوسيولوجية كاملة ودراسة تربط بين جميع أشكال الجماعات الكبرى والاقتصاد: بدءاً بالعائلة والجماعة المنزلية وصولاً إلى "المصنع" والعشيرة والجماعة العرقية والدين [...]"، أي وضعت في الحتام علماً سوسيولوجياً شاملاً للدولة والسيادة. وأسمع حقاً نفسي بالقول إنه لم يوجد مثله شيء. لحد الآن وليس هالك "مثال" شبيه به"⁽¹⁴⁾. من خلال هذا القول لا يبدو ماكس فيبر حقاً متجاسراً حين يعلن بأنه وضع شيئاً جديداً وغير معروف به، خصوصاً فيما يتعلق بـ "علم الدولة والسيادة" المخصوص عليه أخيراً، لا سيما أن هذا العلم قد ذكر حرفياً لأول مرة في هذه الرسالة. لكن فيما تشل خصوصية هذا الشيء الجديد الذي أعلن عنه فيبر في علم السيادة السوسيولوجي؟ بماذا يتميز عن بقية الاقتراحات والمشاريع؟ يكفي أن نلقي نظرة على السجل العلمي القائم آنذاك للإجابة عن هذه الأسئلة ونوضح ما تسم به سوسيولوجيا السيادة من حيث النظرية والتجديدات المفاهيمية القائمة عليها بكل جلاء. كما يجب أيضاً استجلاء الإطار العلمي والتاريخي الذي نشأ فيه علم السيادة، وذلك بالعودة إلى بعض المفاهيم المختارة والمهمة من منظور سوسيولوجي

(12) فارن مثلاً فيبر، الجماعات المنزلية، MWG IV/ 22، من 111.

Weber, *Haushaltswirtschaft*, MWG IV/ 22-1, S. 15.

المرجع المذكور، الجزء 45، ص. 4 (الاقتصاد والجمع (Wirtschaft und Gesellschaft)، من 486) والمرجع المذكور،

Gemeinschaften und Religion, MWG IV/ 22، من 194، 1199.

فارن أيضاً العرض للحدود للإشارات العامة حول سوسيولوجيا السيادة (Herrschaftssoziologie)، لاحقاً، ص. 83.

(13) فارن رسالة ماكس فيبر إلى بول سييك في 30 كانون الأول/ ديسمبر 1913، MWG IV/ 8، من 448-450.

(14) رسالة ماكس فيبر إلى بول سييك في 30 كانون الأول/ ديسمبر 1913، MWG IV/ 8، من 449.

للسيادة. ولذا استوجبت الاستعانة بأهم الكتب المعروفة في ميادين الحقوق وعلم الاجتماع والإنسانيات التي نشرت في منتصف القرن الماضي وكذلك بالوثائق التي أثبتت استعماها من قبل ماكس فيبر.

١. مفهوم السيادة

في نهاية سنة 1910 عبر ماكس فيبر عن رأيه حول الكتاب الذي وقع نشره آنذاك من قبل روبرت ميشلز (Robert Michels) حول النزعات الأوليغارشية في حياة الأحزاب الحديثة والذي أهده صاحبه إلى "صديقه العزيز ماكس فيبر". وقال إنه، وإن كان متفقاً معه من حيث الموضوع، فهو لم يكن راضياً تماماً¹⁵. وعاد فيبر في ختام رسالته إلى ميشلز إلى النقطة الأساسية من نقده قائلاً: "وبالإجمال: فإن مفهوم "السيادة" غير دقيق، فهو معرض للتعطيل بصفة غريبة. فكل علاقة إنسانية، وحتى العرقية منها حقاً، تتضمن عناصر - سيادة، قد تكون متبادلة (ومنه هي فعلاً القاعدة مثلاً هو الحال في الزواج). فلما حدث ما يسطر الإسكافي علي، وإلى حد آخر أمطر عليه رغم عدم الاستثناء عنه وعن عبرته الفريدة من نوعها. فنموذجكم بسيط بعض الشيء، ولكن كتابكم يشجع حقاً على الاهتمام بالمسألة"¹⁶. ورغم أنه روبرت ميشلز قد تطرق إلى بُهات القيادة والسيادة لدى الأحزاب الحديثة، لم يكن مفهوم السيادة لديه - كما نتوقعه من خلال نقد ماكس فيبر - في صلب التحليل الاجتماعي والنضالي الذي توخاه. إذ إن ما يهتم ميشلز أولاً هو ظاهري الأوليغارشية والبيروقراطية داخل الأحزاب العمالية الحديثة. ورغم أنه ماكس فيبر قد عبر عن أسنائه لزميله الشاب، فإن نقده يشير إلى ضعف عام: أي إلى فقدان مفهوم اجتماعي واضح للسيادة.

(15) روبرت ميشلز: *Zur Soziologie des Parteiwesens in der modernen Demokratie. Untersuchungen über die oligarchischen Tendenzen des Gruppenlebens* (Leipzig: Werner Klinkhardt, 1911).

(من هنا عملاً: Michels, *Parteiensozologie*).

جاء في الإهداء "إلى صديقه العزيز ماكس فيبر في هيدلبرغ، الذي ينسب بالاستقامة ولا يتراجع أمام أي تشريح كان، ما دامت المصلحة تتعلق بالعلم، يهدي هذا الكتاب مع تحية الظروف المتجانية"، المرجع المذكور، ص 111.

(16) رسالة ماكس فيبر إلى روبرت ميشلز في 21 كانون الأول/ ديسمبر 1910، MWG IV 6، ص 754. 761، أما الاستشهاد بوجود ص 761؛ فإن في هذا الفصل أيضاً فليصح في نص *Handwritten* ص 136، مع الخامس 24.

وعلى عكس ما ذكر، وُجدَ في مستهل القرن الماضي مفهوم دقيق وشبه مفقٍ للسيادة في مجال الحقوق. فاستناداً إلى جورج فريدريش فون غريب (Georg Fried- rich von Gerber)، حنّد بول لابان (Paul Laband) الدولة من خلال وظيفتها حيث قال: "الدولة ليوحدّها تسيطر على الناس. وهذا هو حقها المهيمن والمميز الذي لا تتنافس مع أيّ كان"، إذ إنّ "السيادة هي الحق في فرض الأوامر على أشخاص أحرار (ومجموعات من هؤلاء الأشخاص) للقيام بأعمال وإنجازات أو التخلي عنها وإجبارهم على الامتثال لها"¹⁷³. وقد اعتُبر بول لابان كأحد رجال القانون الدولي المتطاحل في عهد الإمبراطورية الألمانية. ففي مؤلّفه انضخم القانون الدولي في الرايخ الألماني الذي ضمّ عدة أجزاء ونُشر في طبعته الأولى بين 1876 و1882، سعى إلى وضع أسس علمية لمستور الرايخ المصادف عليه سنة 1871¹⁷⁴. وكان يتّبع منهجياً دغائية قانونية صارمة و"تحكماً متطلياً" متضاً "لمادة القانون الوضعي" من خلال تكوين مفاهيم دقيقة¹⁷⁵. واعتُبر مؤلّفه المرجع الأساسي في القانون الدولي الألماني إلى حدود صدور كتاب جورج يلينك (Georg Jellinek) حول العلوم السياسية العامة سنة 1900. قدّم بول لابان مفهوم السيادة كنسطة للتنفيذ والعقاب، إذ إنه من الضروري فرض الطاعة و"الامتثال للأوامر"، ولو "باستعمال العنف الجسدي"¹⁷⁶. وأشار لابان قصداً إلى أنّ الجزء الأوفر من العمل الحكومي يتمّ بدون اللجوء إلى حقوق السيادة¹⁷⁷، ولكن إمكانية التهديد والجبر المنقّرة من طرف النظام القانوني تحتل الميزة الخاصة لتصوره المفهومي. فسيادة الحكم هي من مسؤوليات الدولة فقط. وهذا يعني أنّها ليست من حقّ الجماعات ولا الخواص وعلافاً لأراء أخرى في البحث، يرى لابان أنّه لا يمكن لنحن الخاص، وخصوصاً لقانون المداينة، أن يؤسّس لحقوق

Paul Laband, *Das Staatsrecht des Deutschen Reiches*, 4. Aufl. (Tübingen, Leipzig: (17) J. C. B. Mohr (Paul Siebeck) 1901), Band I, S. 64.

(من هنا فصاعداً: [Laband Staatsrecht] 4).

(18) لابان، انتاحية الطبعة الأولى، المصدر نفسه، ص 17.

(19) لابان، انتاحية الطبعة الثانية، المصدر نفسه، ص 11.

(20) المصدر نفسه، ص 61.

(21) المصدر نفسه، ص 63.

السيادة⁽²²⁾، كما دافع لايبان انطلاقاً من دوافع ملموسة جداً تحسّر القانون الدستوري في مسألة جوهرية تهتم قانون الحق العام عن الرأي القائل بأنه يمكن التخلي عن معيار السلطة في مقابل وظيفة سيادة الدولة⁽²³⁾.

ففي نظريته الخاضعة للمفهوم المتطقي للدولة، قلّمت وظيفة السيادة بالنسبة للدولة على بقية الأسباب الأخرى المحددة لها. ولهذا الغرض قدّم لايبان في افتتاحية مؤلفه حلّ للرؤى التاريخية والسياسية والفلسفية الأخرى⁽²⁴⁾، وهو ما أثار - كما سنرى فيما بعد - احتجاج كلّ الذين ما زالوا متعلقين بالنظريات الأخلاقية والفلسفية القديمة والتصورات الرومنطيقية أو العضوية للدولة. كما دفع النظرية الغائية للدولة في الاتجاه المعني بملاحظة وجيزة: "إنّ الغايات التي ترمى سلطة الدولة لها صلاحية تخضع لتحول دائم ولا يمكن تحديدها من خلال مفهوم قانوني"⁽²⁵⁾. إضافة إلى ذلك، انتزع لايبان عن كلّ الذين سعوا إلى تحديد الدولة عن طريق مفهوم السيادة رغبة في إقامة أوهام دستورية ماضوية، مثل ماكس فون سيدل (Max von Seydel) (del) وكوراد بورهاك (Conrad Bornhak) و"نظرية الحكماء" التي تنوّها أو كارل لودفيغ فون هالر (Carl Ludwig von Haller) الذي وضع "نظرية الأعيان"⁽²⁶⁾. لم

(22) المصدر نفسه، ص 62-164.

وجه لايبان نقده هنا ضدّ روزين هاينريخ.

Heinrich Rosin, "Souveränität, Staat, Gemeinde, Selbstverwaltung," Kritische Begriffsstudien, "Annalen des Deutschen Reiches für Gesetzgebung, Verwaltung und Statistik" (Jg. 1833).

الذي حدّد "حقوق السيادة كحقوق تابعة من سلطة الشخص المعني ذاته" وطعن بذلك الحدود الفاصلة بين حقوق السيادة العامة وحقوق المقالب الخاصة (Laband, Staatsrecht 4) قارن أيضاً فيها بعض السؤال مثلاً:

Rudolph Sohm, "Der Begriff des Föderationsrechts," Zeitschrift für das Privat- und öffentliche Recht der Gegenwart, Band 4 (1877).

(23) هذا التقييم لسيادة الدولة قدّم الأهمية النظرية التي سمحت للمقاطعات الألمانية أن تحافظ على استقلاليتها رغم انضمامها للتاريخ الألماني.

Laband, Staatsrecht 4, (24)

مقدمة الطبعة الثانية، ص IX.

(25) المصدر نفسه، ص 67.

(26) فيها يخصّ "نظرية الحكماء" قارن جورج بلنك:

Georg Jellinek, System der subjektiven öffentlichen Rechte, 2 Aufl. (Tübingen: J. C. B. Mohr (Paul Siebeck) 1905), S. 35.

(من هنا فصاعداً: Jellinek, System 2) وكذلك فيها يخصّ "نظرية الأعيان"، انظر:

يطالب لابان بشرح نشأة الدولة أو تقديم الحجج الفلسفية لها، بل اهتم بحزم فاقد النظر بالإنشكال المعروف عليه والمتمثل في تحديد الدولة من خلال مقولات قانونية لا غير.

تحدث جورج يلينك الذي يعتبر قابلاً للعلوم السياسية الوضعية لصرامته المفهومية وقرره أيضاً من المدرسة الكنتية الجديدة من حيث المنظور المعرفي من "السيادة" باعتبارها "الوسيلة المميزة لسلطة الدولة"⁽²⁷⁾ وعن "الإمبراطورية" كـ "سلطة السيادة والعنف"⁽²⁸⁾ قائلاً: "الحكم يعني الأمر والتهي بإطلاق والقدرة على تنفيذ السلطة. فكل مرؤوس قادر على الانفلات من أي سلطة إلا سلطة الحاكم. [...] فالسلطة التي تتمتع بهذه السيطرة هي سلطة الحاكم وبالأحرى فهي سلطة الدولة"⁽²⁹⁾. غير أن يلينك قد وضع رقعة تحديد الدولة بإضافة معايير أخرى منحود للمعيار منها لاحقاً. وإجمالاً، يمكن تلخيص مفهوم السيادة حسب الرأي الوضعي في العلاقة الحتمية بين الأمر والطاعة، أي في العلاقة التي تخضع لنظام قانوني وتعمل في طياتها عصر المقهر الذي قد يُنفذ حتى بالعنف إذا لزم الأمر. فمثل هذه السلطة ذات القوة الشامل هي من حق الدولة فقط، وليس لأي شخص عام أو جمعية الحق فيها.

ومثل الصياغة القديمة لسوسيولوجيا السيادة، قرر ماكس فير أن يرفع مفهوم السيادة إلى حد الدلالة التي تعني "السيادة بموجب السلطة" (Herrschaft Kraft Autorität). فجميع تحديداته لفهوم السيادة إلى حد الصياغة الحديثة العهد لسنة 1919/1920 تضمنت في صلبها عنصرَي الأمر والطاعة⁽³⁰⁾، وحتى العلاقات

Georg Jellinek, *Allgemeine Staatslehre*, 2. Aufl. (Berlin: O. Harring, 1905), S. 192.

(من هنا فصاعداً: Jellinek, *Allgemeine Staatslehre* 2.)

قارن أيضاً المقال الشامل:

Edgar Loening, "Der Staat (Allgemeine Staatslehre)," *HdStW*, Band 7 (1911), S. 692-727, hier: S. 694-697.

Jellinek, *Staatslehre* 2, S. 119.

(27)

(28) المصدر نفسه، ص 213.

(29) المصدر نفسه، ص 413.

(30) قارن التحديدات في نص السيادة (Herrschaft) لاحقاً، ص 135، وفي نص النماذج الثلاثة للحالة للسلطة (Die drei reinen Typen) لاحقاً، ص 726، وكذلك في: Weber, *Karavorten*. S. 276, und Max Weber, "Die Typen der Herrschaft," in: *WuG*, S. 122 (MWG I/23).

التعبية حسب الاختيار المحض هي بالآتي علاقات سلطة فالطاعة هي واجب. وقد وضع ماكس فيبر عنصرَي القهر والقانون في صلية فرض السيادة في علاقة تطوّر تدريجي وعبرَ عنها بمفهوم "الاحتكار الشرعي للسلطة القاهرة" عن طريق الرابطة السياسية أو بالأحرى عن طريق الدولة⁽³¹⁾. فلن يكون فرض حقوق السيادة في دستور الدولة الحديثة من حقّ مؤسسات الدولة فقط، هذا ما يمكن استخلاصه من ملاحظة مهمة في بداية سوسيولوجيا السيادة. هناك يلتمّح ماكس فيبر إلى المسألة المطروحة في السجال العنيف القائم بين رجال القانون والمتشكّلة فيما إذا هو ممكن، من منظور الحق الخاص، وجود مطالب سيادة مدوّنة، مثلها هو الحال بين صاحب الدين والمدين. فإذا امتلك الفرد سلطة الحكم انتهى إذن الاحتكار الحكومي للسلطة وبالأتي يمكن، كما يقول فيبر، "اعتبار العالم الشامل للحق الخاص الحديث كنوع من لامركزية السيادة في أيدي "من لهم الحق" في ذلك بمحكم القانون". وقد قدّمت الدراسات التي قام بها غرهارد ألكسندر لايب (Gerhard Alexander Leist) حول قانون الجمعيات الدليل الصريح على صعوبة المسألة⁽³²⁾. فالقانون المدني الجديد يتعامل مع الجمعيات وكأنها مؤسسات تخضع للقانون المدني الخاص، ولكنه لم يتمكن من منحها فرض "السيادة" على أعضائها في المجال العملي بصفة عسوة، وبالأخص عندما يتعلق الأمر بجمعيات ذات أموال طائلة.

أما كيفية العلاقة المثبتة التي تربط مفهوم السيادة بمفهوم الدولة لدى ماكس فيبر، فتتجلّى في وصفه لعمله حول سوسيولوجيا السيادة كـ "علم السيادة والسيادة"⁽³³⁾، وكذلك في التحديد المتأخّر والمتكامل للدولة. ففي كتاب السياسة كمهنة جاء القول بأنّ الدولة الحديثة هي "مؤسسة شبيهة برابطة سيادة" سعت

(31) Weber, *Politische Gemeinschaften*, MWG IV/ 22-1, S. 209. قرون:

(32) قرون:

Alexander Leist: *Veremeinrechtlichung und Vereinsfreiheit im künftigen Reichsrecht* (Jena: Gustav Fischer 1899), und *Untersuchungen zum inneren Vereinsrecht, mit Beiträgen zum Recht der Aktiengesellschaften, Gesellschaften mit beschränkter Haftung und Genossenschaften* (Jena: Gustav Fischer, 1904).

(من هنا فصاعداً: Leist, *Untersuchungen*.)

Alexander Leist: "Das Vereinswesen und seine Bedeutung," Vortrag gehalten in der Gehe-Stiftung zu Dresden am 16. Januar 1909, in: *Festschrift der Gehe-Stiftung zu Dresden* (Leipzig, Dresden: B.G. Teubner 1909), Band I S. 1-24 (=S. 115-136).

(33) رسالة ماكس فيبر إلى يول سيبك في 30 كانون الأول/ ديسمبر 1913، MWG IV/ 8، ص 450

ينجح إلى احتكار السلطة البدنية الشرعية كوسيلة للحكم وجمعت لأجل هذا الغرض كل وسائل الإنتاج المادية في يدي فائدها⁽³⁴⁾. غي هذا النوع من التعبد الرزق والوظيفي للمفهوم يبدو تأثير كبير بالتحريف القانوني الذي اتخذ لآلان في توجيه أكثر وضوحاً. وغالباً ما اعتذر فيبر على لجوء علم الاجتماع إلى مفاهيم علوم الحقوق الصحيحة، ما دام هذا العلم يفتقد إلى جهازه المفاهيمي الخاص به⁽³⁵⁾. ومقارنة بموقف لآلان، فإن قرار ماكس فيبر الأساسي يمثل في عدم الاهتمام بقياس أسباب التحريف الأخرى الخارجة عن وظيفة السيادة بالنسبة للدولة. ولهذا السبب فإنه من غير المجدي البحث في سوسيولوجيا السيادة عن أي شكل من "مينافيزيما الحكم"⁽³⁶⁾ أو تتبع نظريات سيادة الدولة والمقد الاجتماعي⁽³⁷⁾. وحتى المنظرون الكلاسيكيون في مجال السياسة لا يظهرون، إذا لزم الأمر، إلا بصفة هامشية. ورغم ذلك، فإنه ما قدمه لحد الآن لم يتعرض إلا لبعض الجوانب من مفهوم السيادة لدى فيبر.

لقد كان كل من مؤرخي الدستور ورجال الاقتصاد وعلماء السياسة وعلماء الاجتماع المعاصرين يهتمون بمسائل معرفية مغايرة تماماً لما يمكن أن ينطبق على مفهوم السيادة القانوني، وقد حاولوا التعبير عن جانب منه بصورة جلية في النقد الموجه إلى لآلان. أما النقاش المبدئي حول موضوع "القانون العام" للآلان فقد جاء على لسان أوتو فون جيركه (Otto von Gierke) الذي كان يعتبر آخر أساتذة مدرسة الحقوق الألمانية أو - كما وصفه ماكس فيبر - بمنزلة الممثل "للعلوم السياسية الحديثة"⁽³⁸⁾. وقد رجع جيركه نفسه، خصوصاً "للمنهج المتطفي. الصوري" الذي مثله مثل التصور التوريي الميكانيكي للدستور يفقد حسب رأيه كل "روح" وكل "فكرة"

Weber, *Politik als Beruf*, MWG II: 12, S. 166. (34)

Weber, *Probleme der Staatssoziologie*, unten, S. 752. (35) نازن:

Weber, *Objektivität*, S. 74. (36)

(مقدمة بصفة تقنية) ص 529.

(37) نازن ما جاء حول سلطة الأمة (Volksgewalt) (لا يمكن تعريبها عن الصيغة). لم تذكر نظريات المقد الاجتماعي لدى هوبز ولوكا ولكن يوجد سجلات صيغ حول نظريات الحق الطبيعي في سوسيولوجيا الحق (Weber, *Recht* § 1; MWG I, S. 493-502).

Weber, *Roscher und Kries* I, S. 35 (= S. 1215), Fn. 1. (38)

وكلّ "مضمون مثالي"⁽⁴⁰⁾ فالدولة ليست "بمجرد جهاز للسلطة" بـ"طلاق"⁽⁴¹⁾ ولا خلافة سيادة محضة "لهؤلاء الأشخاص على أولئك الأشخاص"⁽⁴²⁾، وإنما هي "جسم طبيعي وروحي - أخلاقي للمجتمع"⁽⁴³⁾. فلا يكفي إذن المطلق الصوري لوحده لدراسة الحياة السياسية والوعي القانوني للدولة، بل يستوجب النظر الفلسفية والمنهج التاريخي والشرح الورداني لأن القانون/ الحق هو في علاقة سببية مع "بنية طواهر الحياة الاجتماعية"، أي مع الأوضاع السياسية والروى الأخلاقية والنية وكذلك مع العلاقات الاقتصادية والاجتماعية⁽⁴⁴⁾. فمثل رأي لابان المتأثر جداً بالنصّور الروماني للقانون هو غير قادر لاستيعاب الفكر الجرمني للقانون كما يبدو مثلاً في وحدة القانون العام والقانون الخاص⁽⁴⁵⁾. وهكذا فنّد جيركه معاً الكفافة الدستورية والتاريخية للتوجه اللاباني. كما لرحط من جهة أخرى، لّنه يصعب حقاً وصف الأوضاع القائمة قبل عصر الحداثة بالاعتماد على جهاز مفهومي حديث للقانون العام⁽⁴⁶⁾.

لقد أصاب أوتو فون جيركه بنقطة حساسة كانت تؤدي دوراً هاماً في جميع العلوم التطبيقية وتنعكس انصالح المعرفة المختلفة التي تترأس شتى المبادئ العلمية، وهي: كيف يمكن معرفة الواقع الاجتماعي إذا كان هذا الواقع خاضعاً لسلطة البنية القانونية؟ ولم يواجه لودفيغ غومبلوفيتس (Ludwig Gumplowicz)

Otto Gierke, "Labands Staatsrecht und die deutsche Rechtswissenschaft [= Rez. zu (39) Laband, Das Staatsrecht des Deutschen Reiches, 3 Bände].", *Lehrbuch für Gesetzgebung, Verwaltung und Volkswirtschaft im Deutschen Reich*, N. F., 7. Jg., Heft 4 (1883), S. 1097-1193, Zitate: S. 1190, 1192f.

(من هنا صاعداً: Gierke, *Laband-Kritik*).

(40) المصدر نفسه، ص 1181.

(41) المصدر نفسه، ص 1129.

(42) المصدر نفسه، ص 1149.

(43) المصدر نفسه، ص 1113.

(44) المصدر نفسه، ص 1121، 1123.

(45) فلون مثلاً:

Adolf Menzel: "Begriff und Wesen des Staates," in: *Handbuch der Politik*, I. Aufl. (Berlin, Leipzig: Walther Rotschild, 1912) Band 1, S. 35-45, hier: S. 41.

فلون أيضاً في هذا الصدد (Jellinek, *Staatslehre* 2)، ص 417.

Weber, *Feudalismus*, S. 410.

و انظر:

هذه الهيئة القانونية فحسب بل وجد الاستعارة المناسبة لوصف هذا الوضع، إذ شبه علوم الحقوق بمعيارية فحسب جداً حصل توسيعه مراراً؛ ويمكن فيه لرجل القانون أن يكون ملتماً بجميع منافذه وطواقبه في حين أنه يبيد صعوبات جهة في تحديد موقعه أو وجود طريقته حالما يتأقلم المبنى أو يكون في جواره القريب⁽⁴⁶⁾. أما روبرت ييلون الذي قام في مدة وظيفته كأستاذ للعلوم السياسية بتدريس "المعيارية العلمية"، فإنه يبين أن واقع الدستور لا يتطابق ظاهرياً وقانون الدستور، وأن علاقات السلطة الفعلية ظاهرياً ما تتغير في إطار دستور معين⁽⁴⁷⁾. وحسب رأي فيبر، فإن السؤال الذي يقول: هل يتم التحويل الدستوري عن طريق "تغيير القانون" أم بحكم "التحويل السياسي"؟ يمثل نقطة البداية بالنسبة لأي "بحث علمي في السياسة"⁽⁴⁸⁾. وحتى علم الاقتصاد لم يكن مهتماً بالمحددات المجردة للدولة بقدر ما كان مهتماً بالدور الفعلي للدولة سواء في مجال الاقتصاد أم بالنسبة للأفراد المعنية اقتصادياً. ما هي إذن الظروف الملائمة التي وضعتها الدولة للعمل الاقتصادي، وكيف تصرفت هي الأخرى باعتبارها ذاتاً اقتصادية⁽⁴⁹⁾؟ من هنا لم تُطوّر المدرسة التاريخية لعلم الاقتصاد مفهوماً للدولة أو للسيادة خاصاً بها، وإنما حاولت - كجواب أيضاً على فكرة البناء العلوي الفارسي - تفهيم الربط بين نظام الدولة ونظام الاقتصاد من خلال أشكال تطوّر تاريخي متسلسل⁽⁵⁰⁾.

(46) Ludvig Gumplowicz, *Die soziologische Staatsidee*, 2. Aufl. (Innsbruck: Wagner, 1902), S. 27-30.

(47) لارن:

Robert Pilory, "Autorität und Staatsgewalt," *Jahrbuch der internationalen Vereinigung für vergleichende Rechtswissenschaft und Volkswirtschaftslehre*, Bd. 6 und 7 (1904), S. 551-576, bes. S. 568.

(من هنا فصاعداً: *Autorität und Staatsgewalt*).

(48) رسالة ماكس فيبر إلى جورج بليتك في 27 آب/ أغسطس 1906، MWG IV 5، ص 149.

(49) Hans von Seebe, "Die politische Ökonomie als Wissenschaft," in: Gustav von Schönberg, hg., *Handbuch der politischen Ökonomie*, 4. Aufl. (Tübingen: H. Laupp, 1896), Bd. 1, S. 77-118, bes. S. 78-80.

(50) ييدر بالأخص منا ذكر المقالات المختلة لبرنارد هيلبرند، كارل بوشر وروبناف شولز (قارن في هذا الصدد الدراسة الإحالية لدى جورج فون ييلوف:

Georg von Below, "Art Wirtschaftstufen," in: Ludwig Elser, hg., *Wörterbuch der Volkswirtschaft in zwei Bänden*, 3. Aufl. (Jena: Gustav Fischer, 1911), Band 2, S. 1382-1384, und Eugen von Philippovich, *Grundriss der politischen Ökonomie*, 9. Aufl.

وقد حاول جورج يلينك وبعض تلاميذه تخفيف التوتر القائم بين التكوين القانوني للمفهوم وإدراك الواقع الاجتماعي. فبحث فيودور كيسنياكوفسكي (Theodor Kistiakowski) في دراسته الصادرة سنة 1899 تحت عنوان المجتمع والمكان الفرد في مفهومي الدولة والمجتمع من منظور قانوني واجتماعي⁽⁵¹⁾. وقام يلينك نفسه بتقسيم أبواب كتابه الذي صدر بعد سنة واحدة من المؤلف المذكور سابقاً تحت عنوان العلوم السياسية العامة إلى قسمين: قسم يخص "العلوم السياسية والقانونية العامة" وقسم يخص "علوم سياسة الدولة الاجتماعية"⁽⁵²⁾. وعلى ضوء التحفية الكثيرة الجديدة في الفصل بين ما هو من مشمولات الكينونة وما هو تابع للواجب، وضع يلينك علوم الحقوق باعتبارها علوم قيم في حيز الواجب، في حين أحال البحث في الواقع التاريخي وفي الدور المبني للحقوق إلى حيز الكينونة. ويتبنى على علوم الأسباب وخاصة منها علوم السياسة والاجتماع البحث في هذين المجالين، فعمل عكس تلميذه هانس كيلسن (Hans Kelsen)، لم يبق يلينك هذين المجالين منفصلين عن بعضهما البعض، بل بحث عن طرق منهجية للربط بينهما. فأنشأ "النموذج التجريبي" كطريقة استكشافية تسمح بإدراك العناصر النموذجية في الظواهر الحكومية وعلاقاتها المتبادلة⁽⁵³⁾. أما السعي في بناء جسر فيمكن استجلاؤه من خلال تقسيم كتاب العلوم السياسية العامة: حيث تدرس علوم الحقوق وعلوم سياسة الدولة الاجتماعية بصفة متكاملة وبالأثر تحدد "الدولة" من وجهتين معيتين. فالدولة، من منظور قانوني، هي

(Tübingen: J. C. B. Mohr (Paul Siebeck), 1911), Band 1, S. 5ff.

لقد تم نقد كارل بوشر قديماً لأنّه من أجل نظرية المراحل في مطلع القرن الماضي وكان من المفترض أن يكتب للنقل الاقتصادي حول "مراحل الاقتصاد" في مرجع الاقتصاد السياسي، قالون: Karl Bücher, *Die Entstehung der Volkswirtschaft: Vorrede und Vorrede*, 2. Aufl. (Tübingen: H. Laupp, 1898), bes. S. 58ff.

(من هنا فصاعداً: Bücher, *Volkswirtschaft*). مع العلامة والتأكيد من قبل ماكس فير في نسخة الشخصية، مركز البحث في الأبحاث الكاملة، BAW، ميونيخ.

(51) Theodor Kistiakowski, *Gesellschaft und Einzelwesen: Eine methodologische Studie* (Berlin: Otto Liebmann, 1899), S. 56-87, bes. S. 72.

درس كيسنياكوفسكي فيما بين سنة 1901 و1903 في هيدلبرغ بصفة مقاطعة وكانت له صلة بـماكس فير منذ بداية سنة 1905 (قارن في هذا الصدد 6 MWG IV، من 196).

(52) هكذا جاءت عناوين الكتابين الثاني والثالث لليلينك حول 2 Mellinek, *Staatslehre*، نبي س فيل المصدر.

(53) المصدر نفسه، من 40-72.

"تلك الهيئة التي تمتنع بسطة الحكم الصادر أصلاً عن سحب مستقر"⁴⁹، وهي - من منظور اجتماعي - تمثل في "علاقات إرادة الحكام والمحكومين الذين يوجدون بصفة متواصلة زمنياً، وعادة أيضاً (في حالة ترابط الأراضي التابعة للدولة) مكانياً"⁵⁰.

أما هانس كلسن الذي يعتبر مؤسساً لـ "علوم الحفر في المحضة" فقد قطع - انطلاقاً من نفس المقدمات الفكرية - الروابط بين الفروع "القضية" و"الفروع التفسيرية"⁵¹. ففي محاضرة ألقاها في شتاء 1911 أمام "جمعية علم الاجتماع" في فيينا، وضع كلسن حدوداً فاصلة بين المنهج القانوني والمنهج الموسيولوجي ووضح بالآتي المصالح المعرفية الخاصة بكل حقل⁵². لقد حدد الدولة من منظور قانوني بحث واعتبرها "شخصية، أي كدات لها حقوقها وواجباتها"، وأنها توجد في علاقة قانونية مع بقية الدوات القانونية الأخرى. من هذا المنظور فإنه "من غير الممكن اعتبار علاقة الدولة بقية الدوات كعلاقة سيادة". وعنه يتج منطقياً وبصفة صارمة، أن كل علاقة سيادة وسلطة أو علاقة عطف هي في حقيقة الأمر ذات "طبيعة واقعية محضة"، وبالتالي "لا يمكن التعبير عنها بالوسائل القانونية الصورية"⁵³. أما البحث في علاقات العطف هذه، فقد أحالها إلى الحقل التفسيرية، وبالأخص إلى علم الاجتماع.

هذا ما يتطابق وروية ماكس فيبر، كما عبّر عنها مراراً في مراسلته مع جورج هينك في صيف 1909، والتي تمثل في التحلي عن المنظور القانوني لصالح "علم

(54) المصدر نفسه، ص 176، انظر أيضاً ص 420.

(55) المصدر نفسه، ص 169.

(56) Hans Kelsen, *Hauptprobleme der Staatsrechtslehre, entwickelt aus der Lehre vom Rechtssatze* (Tübingen: J. C. B. Mohr (Paul Siebeck), 1911), S. VI.

(من هنا فصاعداً: Kelsen, *Staatsrechtslehre*).

(57) Hans Kelsen, *Über Grenzen zwischen juristischer und soziologischer Methode*, Vortrag, gehalten in der Soziologischen Gesellschaft zu Wien (Tübingen: J. C. B. Mohr (Paul Siebeck), 1911).

إن المحاضرة تلخص الأمكنة العامة التي تضمنها الكتاب المضمن حول "المائل الكبرى في علم الحق العام".

Kelsen, *Staatsrechtslehre*.

(58)

اجتماع الدولة والتعليم السياسي⁽⁵⁹⁾ غير أن علم الاجتماع المعاصر لم يقدم الكثير مما يساعد ماكس فيبر على وضع نظريته حول سوسيولوجيا السيادة. فبالنسبة للتوجه المعصري لعلم الاجتماع الذي بنىه ألبرت شيفله (Albert Schäffle)، لم يكن مفهوم السيادة في صلب الاهتمام والتفسير السفي، وإنما كان مفهوم السلطة⁽⁶⁰⁾. وفي أعماله المتأخرة أولى شيفله جلي اهتمامه لتوضيح مفهوم السلطة كـ "مفهوم سوسيولوجي صارم"، وهذا يعني بالنسبة له، تحرير المفهوم من التشابك الضيق مع مفهومي الدولة والعنف⁽⁶¹⁾. وقد جاء في تعريفه أن "السلطة هي الكفاءة في التأثير بعض الشيء في المجتمع والسعي فعلاً إلى تجاوز العقبات"⁽⁶²⁾. أما عالم الاجتماع ألفريد فيركاند (Alfred Vierkandt)، فقد نظر إلى علاقات السلطة الاقتصادية والاجتماعية من المنظور المثالي - الأخلاقي، وفند بذلك النظرية الطبيعية القائمة على العنف⁽⁶³⁾ في حين اعتبر لودفيغ هوبلوفيتس، وهو أستاذ نشأ في كراكويا ودرس في غراس، تاريخ البشرية وكأنه "صراع أبدي من أجل السيادة"⁽⁶⁴⁾. فالدولة كانت لديه بمنزلة علاقة سيادة قائمة على سلطة أقلية حاكمة في أغلبية محكومة. فالأقلية تسعى

(59) رسالة ماكس فيبر إلى جورج بليكن في 15 تموز/ يوليو من جويلية 1909، MWO III/ 6، ص 180.

(60) لقد اشتهر شيفله وعمل عرصة للمعاداة من أجل مؤلفه بناء وحياة الجسم الاجتماعي (Der Bau und Leben des sozialen Körpers) الذي نشر في أربع أجزاء بين 1875 و 1878. وخلال ذلك، فإن مسودة درس ماكس فيبر، ص 7، تشير فقط إلى طبعه المؤلف في جزأين: Albert Schäffle, Bau und Leben des sozialen Körpers, 2 Bände, 2. Aufl. (Tübingen: H. Laupp, 1896). نصن الجزء الأول "علم الاجتماع العام" والجزء الثاني "علم الاجتماع الخاص". وفي الجزء الأول هناك فصل حول "السلطة" (فان المرجع المذكور، ص 445-433).

(61) Alben Schäffle, Die Notwendigkeit exakt entwicklungsgeschichtlicher Erklärung und exakt entwicklungsgesetzlicher Behandlung unseres Landwirtschaftsbedingens, 3. Teil, in: Zeitschrift für die gesamte Staatswissenschaft, 59. Jg. (1903), S. 255-340.

(من هنا فصاعداً: (Schäffle, Notwendigkeit

Albert Schäffle, Neue Beiträge zur Grundlegung der Soziologie, ebd., 60. Jg. 1904, S. 103-104, bes. S. 118ff

Schäffle, Notwendigkeit, S. 337. (62)

Alfred Vierkandt, "Machtverhältnisse und Mechanismus." Philosophische Vorträge der Kant-gesellschaft, Nr. 13 (Berlin: Reuther & Reichard, 1916). (63)

Ludwig Gumplowicz, Grundriss der Soziologie (Wien: Manz, 1885). (64)
(من هنا فصاعداً: (Gumplowicz, Grundriss

إلى استغلال الحاضرين لها اقتصادياً والنشر لحكمها من خلال نظام قانوني⁽⁶⁵⁾. لا شك أن الاستناد إلى نظرية الصراع الطبقي يبدو جلياً، ولكن، خلافاً لما سبق ذكره، لم يكن التناقض الاجتماعي لدى غومبولدس قائماً على التناقضات الاجتماعية والاقتصادية، وإنما كان قائماً، كما يرى، على الفوارق العرقية. وهذا يعطي عنوان مؤلفه الشهير *الصراع العرقي*⁽⁶⁶⁾. ففكرته كانت مشتتة جداً وداروينية: إذ ليس هناك سلم دائم لديه أو حل للصراع. وقد استند فرانس أوبنهايمر (Franz Oppenheimer) في حفل علم الاجتماع الألماني كثيراً إلى غومبولدس و"الفكرة السوسولوجية للدولة". وكان ماكس فيبر على علم بمؤلفات الباحثين، ومن بينها نسخة من دراسة موجزة لأوبنهايمر حول "الدولة" اشتمل عليها شخصياً وتوجد حالياً في مخططاته⁽⁶⁷⁾. وخلافاً لغومبولدس، علل هاينانو موسكا (Gaetano Mosca) التناقض القائم بين الأقلية الحاكمة والأغلبية المحكومة في كتابه عناصر العلوم السياسية⁽⁶⁸⁾. ولنا

(65) المصدر نفسه، ص 112، 115، 120... إلخ.

(66) Ludwig Gumplowicz, *Der Rassenkampf. Sociologische Untersuchungen*. (66) 1. Aufl. (Innsbruck: Wagner, 1863), S. 218-240.

(من هنا فصاعداً: Gumplowicz, *Rassenkampf*).

(67) لقد ذكر ماكس فيبر كتابي غومبولدس *Rassenkampf* منذ سنة 1898 في مذكرته للدرس حول العلم النظري العام للاقتصاد القومي. تارن.

Weber, *Vorlesungs-Grundriss*, S. 66.

وبالنسبة لـ:

Franz Oppenheimer, *Der Staat* (Die Gesellschaft, hg. von Martin Buber, Band 14) (Frankfurt a.M.: Rotten & Loening, 1907).

(من هنا فصاعداً: Oppenheimer, *Der Staat*).

قارن السلطة الشخصية لفيبر في مركز البحث في أعمال ماكس فيبر الكاملة، BAW، مونيخ.

(68) نشر مؤلف موسكا في جزأين سنة 1896 و1923: Gaetano Mosca, *Elementi di scienza politica*, 1. Aufl. (Roma, Florenz, Turin, Mailand: Fratelli Bocca, 1896).

(من هنا فصاعداً: Mosca, *Elementi I*).

Gaetano Mosca, *Scritti politici*, hg. von Giorgio Sola (Turin: Unione Tipografico-Editrice Torinese, 1923), vol. 2: *Elementi di scienza politica*.

(من هنا فصاعداً: Mosca, *Elementi II*).

Gaetano Mosca, *Die herrschende Klasse* بالنسبة لترجمة الألمانية للجزأين تارن. *Grundlagen der politischen Wissenschaft*. Mit einem Geleitwort von Benedetto Croce (Bern: A. Franke, 1950).

(من هنا فصاعداً: Mosca, *Herrschende Klasse*).

ولتزيد النظرية العرقية لدى غومبولدس تارن: المرجع نفسه، ص 25، 69 وما يلي.

عودة فيها بعد إليه وإلى فلسفة الهيمنة⁽⁶⁹⁾ له جورج زيمل (Georg Simmel).

فيما يلي سنحاول بإيجاز توضيح ما إذا كان ماكس فيبر قد استند إلى الخطاب السوسيولوجي المعاصر فيما يتعلق بمفهوم السلطة وإلى أي حد. ففي بداية سوسيولوجيا الهيمنة رتب فيبر مفهوم الهيمنة في إطار المفهوم السوسيولوجي الجاري للسلطة وخطبه في مقابل العلاقات الاجتماعية والاقتصادية الحالية من الأمر والنهي. وقد وضع المفهوم المدرج من قبله في صلب النص الذي يحمل العنوان "طبقات، فئات وأحزاب"، حيث يقول: "نريد أن نفهم حين نتحدث عن "السلطة" أنها [...] الخطأ الذي يسمف شخصاً أو عدداً من الأشخاص في فرض إرادتهم على المشاركين في فعل جماعي رغم المقاومة التي يقوم بها بعضهم"⁽⁷⁰⁾. فحين يدور الحديث في التحليل السوسيولوجي عن تقسيم السلطة داخل جماعة ما، وعن سبل اكتساب السلطة والحفاظ عليها، بل واحتكارها، أو عن مصالح السلطة وهيئتها، وكذلك أيضاً من فقدانها، فإن هذا الحديث يمسّ كل مجالات الحياة الجماعية، أي أنه يمسّ المجال الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. أما في السياسة، وخصوصاً في السياسة الخارجية، فإن عنصر الترهيب باللجوء إلى القوة يضاف إليها، بحيث يجب افتراض وجود جهاز قسمي أو منظمة إسعاف⁽⁷¹⁾. وقد طوّر ماكس فيبر مفهوم الهيمنة لأن السلطة تندر من منظور سوسيولوجي أكثر إسهاباً من مفهوم ضابط لجزء معين من السلطة. ولذا يمكن اعتبار "الهيمنة" حسب فيبر الذي يخالف هنا معاصريه في علم الاجتماع⁽⁷²⁾، "حالة غامضة من السلطة". فهذه الأخيرة تبقى لديه

Georg Simmel, "Zur Philosophie der Herrschaft. Bruchstück aus einer (69) Soziologie," *Jahrbuch für Gesetzgebung und Verwaltung im Deutschen Reich*, N. F. 31. Jg. (1907), S. 439-471.

(من هنا فصاعداً: (Simmel, *Philosophie der Herrschaft*).

(70) فيبر، "طبقات، فئات وأحزاب"، الأعمال الكاملة، I، MWG 1/22، ص 252.

(71) فيما يخص مفهوم السلطة السياسي المعين هنا قارن بالخصوص: Weber, *Machtprestige und Herrschaftsgeheimnis*, MWG 1/22 - I, S. 222f.

وتفلك الإمالة إلى رائدته فيما يتعلق بالسلطات السياسية في: Weber, *Wirtschaftliche Beziehungen der Gemeinschaften im allgemeinen*, MWG 1/22 - I, S. 107.

(72) ثم خلط في تحديد المفهوم لدى أوتنهايمر الذي عدل بين مفهوم الهيمنة عند فيبر و"مفهوم السلطة" في علم الاجتماع وبالأخص ضبط المفهومين بصفة مماثلة. قارن في هذا الصدد:

بعمدة تماماً عن تمهيلات ألفريد غيركاند الثالثة مرتبطة بالصراع⁽⁷³⁾. وخلافاً "للأنظمة الاجتماعية"⁽⁷⁴⁾ الرامية إلى الاستمرار، فإن "السلطة" تمثل عنصراً ديناميكياً، وهذا يعني أيضاً عنصراً بدائياً لا تُقدّر مقابلاته في تاريخ الروابط البشرية.

2. روابط البادة

في مؤلفه الرئيسي القانون الألماني للجمعيات التعاونية عرض أوتو فون جيركه إحدى الدراسات الشاملة لتاريخ الدستور الألماني وخلف في نفس الوقت أثراً بشبه الزوج المضاد "السيادة والتعاون"⁽⁷⁵⁾. فمن قال "سيادة" ففكر بصفة آلية في "التعاون"، وحتى بعد عقود من صدور الجزء الأول من كتاب قانون الجمعيات التعاونية سنة 1868 كانت دلالة مفهوم جيركه حاضرة بكنية أن حتى معارضي كانوا يفتخرون عروضهم حول مفهوم البادة بالقول أن "البادة لا تعني بطبيعة الحال نقض

Franz Oppenheimer, *System der Soziologie* (Jena: Gustav Fischer, 1922), Band 1: Allgemeine Soziologie, 1. Halbband: Grundlegung bes. S. 377f und 383.

(من هنا فصاعداً: Oppenheimer, *Soziologie* I).

"Machtverhältnis," in: *Handwörterbuch der Soziologie*, hg. von Alfred Vierkandt (Stuttgart: Ferdinand Enke, 1931), S. 338-348, bes. S. 338, 340, 347.

(73) طارن في هذا المصطلح:

Gangolf Hübinger, "Politische Wissenschaft um 1900 und Max Webers soziologischer Grundbegriff des 'Kampfes'," in: Hübner Mommsen, S. 101-120, bes. S. 101-104, 118f.

(74) تارن للخص الذي قدمه ماكس فيبر سنة 1914 تحت عنوان *الانقسام والأنظمة الاجتماعية*

والسلطات (Die Herrschaft und die gesellschaftlichen Ordnungen und Mächte) في: GdSt. Abt. I, 1914, S. 1 (MWG V 27-6)

Otto Gierke, *Das deutsche Genossenschaftsrecht* (Berlin: Weidmann 1868). (75)

Band 1: Rechtsgeschichte der deutschen Genossenschaft; Band 2: Geschichte des deutschen Körperschaftsbegriffs, ebd. 1873; Band 3: Die Staaes- und Korporationslehre des Altertums und des Mittelalters und ihre Aufnahme in Deutschland, ebd. 1881, Band 4: Die Staats- und die Korporationslehre der Neuzeit. Durchgeführt bis zur Mitte des siebzehnten, für das Naturrecht bis zum Beginn des neunzehnten Jahrhunderts, ebd. 1913.

(من هنا فصاعداً: Gierke, *Genossenschaftsrecht* I-IV).

هذا وقد عمل ماكس فيبر في دروسه الأولى بهذه الثنائية وتحدث عن التنظيم التعاوني والمباذبي

للمعمل. طارن:

Weber, *Vorlesungs-Grundriss*, S. 26, 29

التعاون⁷⁶. فالسيادة والتعاون هما لدى أوتو فون جيركه المبدأان الرئيسيان لللدان هبتا على التاريخ الألماني منذ القبايل الجرمانية إلى حد الدولة المعاصرة للإمبراطورية الرايخ. فيها يميلان بطريقة جدلية إلى بعضهما البعض: ذلك أن في مراحل معينة من التاريخ هيمس مبدأ السيادة وبالأقي طغت فكرة الوحدة، أما في مراحل أخرى، فقد كانت الكفة لصالح التعاون وفكرة الحرية التي ترافقه. وتواصل ذلك إلى حد التوازن حسب التفكير الميغلي الذي حصل بين الاثنين في الوقت الحاضر. وقد رأى جيركه في الدستور الألماني للرايخ الصورة المثل التي انعقدت فيها المطالب الملكية للسيادة والأفكار النيرالية الرامية إلى التسيير الذاتي للإدارة.

لم تهمل فكرة جيركه إلى عرض التسلسل الزمني والتسفي لتاريخ الدستور الألماني لحسب، وإنما سمحت أيضاً إلى توضيح نشأة التمثلات القانونية الألمانية وتطورها، ومن هنا فقد ساهمت أيضاً في تأسيس نظرية الروابط. فجدور السيادة والتعاون توجد حسب جيركه في العائلة باعتبارها نقطة الانطلاق لجميع الروابط، ومنها تتفرع التوجهات المختلفة. وقد ربط جيركه مبدأ التعاون بمسلمات مختلفة من الأفكار من بينها: فكرة الحرية والحق الخاص، ونصّور السلطة الكلية للرابطة، سياسياً كملوكية واقتصادياً كظاهرة مشتركة لامتلاك الأرض. وفي مقابل هذا المبدأ، ولكن بطريقة منعكسة، نجد مبدأ السيادة: وهذا الأخير يمثل فكرة الوحدة والعمل، وهو مرتبط بمثل للحق المخلق بشيء ما وبالسلطة الفردية للرابطة، وكذلك بحيز الملوكية والسيادة الأساسية من وجهة نظر عملية⁷⁷. استناداً إلى هذه النسقية، لا يبدو صعباً اعتبار العصر الديرماني الجرمانى وما أنتج من روابط جنسية وقبلية وشعبية كمرحلة مميزة لتفاعلية مبدأ التعاون. إلى جانب ذلك، توسّعت رفعة التبوذ بالنسبة لمبدأ السيادة حتى غصّون العصر الوسيط، وذلك في شكل سيادة الروابط الأبوية وكـ"مبدأ دستوري للأعيان والإقطاع"⁷⁸.

(76) ميكنجا، في مقال منشور نوما: "An. Staat (Allgemeine Staatslehre)". HdStW4, Band 17. 1926, S. 724-756, Zitat: S. 744.

أولدى أوبنهايمر، علم الاجتماع (Oppenheimer Soziologie) ص 367.

(77) غارن في هذا الصدد:

Gierke, Genossenschaftsrecht I, bes. S. 8. 48-51, 126-129.

(78) المصدر نفسه، ص 9.

وقد أدت الروابط حسب جبرته دوراً مركزياً في جبل الحياة الدستورية الألمانية. فهي تمثل حلقة الوصل الأساسية في تطور الدستور من شكله الوسيط إلى ظاهره الحديثة، ولو أن النماذج المرتبطة به - كما سنرى لاحقاً - قد تغيرت هي الأخرى بصفة ملحوظة. لكن لننح أولاً عند "الجمعية التعاونية" و"رابطة السيادة" باعتبارهما "الشكلين الأساسيين لجميع الروابط الألمانية"⁽⁸⁰⁾. هنا يصف جبرته رابطة السيادة - على عكس الرابطة التعاونية - من خلال أفضلية الفرد فيها: "فالسيد [...] يمثل في ذاته الوحدة القانونية الكاملة للرابطة"⁽⁸¹⁾. "وعنه يسود السلم والحق والعنف لدى الجماعة"⁽⁸²⁾. فبدلاً بشخصه وإرادته، يتحول أعضاء الرابطة إلى وحدة قانونية بحيث يصبح وجود الرابطة متعلقاً بحضور السيد وليس بأعضائه. وقد كانت جميع حقوق الرابطة في حوزة "السيد ولي ظهوره البشري المحسوس"⁽⁸³⁾، وليس هناك فصل بين الحقوق الخاصة والعامة. فانتقالاً من السيادة المنزلية الأولى، تكوّن في سياق التطور "رابطة الأسياد والخدم"⁽⁸⁴⁾، وحازت في إطار العلاقة بالملك عنصراً "مادياً"⁽⁸⁵⁾. ثم تحول التفاوت القائم بين السلطة والملك إلى تبين في الحقوق والواجبات، ومن هنا اعتبرت السيادة كحق لمن له ملك. وقد كان كل من العصر القديم والعصر الوسيط كما جاء في الوصف الذي قام به الباحث المتخصص في العصر الوسيط بول سندر (Paul Sander) - يسمّ بعدد من الروابط المتنوعة والتي كانت تقوم أحياناً بوظائف عامة وتتنافس من أجلها"⁽⁸⁶⁾. غير أن التحديد القانوني

(79) Gierke, *Genossenschaftsrecht* II, S. 42. قارن:

(80) المصدر نفسه، ص 89.

(81) المصدر نفسه، ص 89.

(82) المصدر نفسه، ص 43.

(83) المصدر نفسه، ص 99-121، الاستشهاد، ص 121.

(84) المصدر نفسه، ص 124-126.

(85) قارن: Paul Sander, *Fewelstand und Bürgerliche Verfassung: Ein Versuch über das Grundproblem der deutschen Verfassungsgeschichte* (Berlin: A. Bath, 1906), S. 48, 109ff. قارن أيضاً:

Jellinek, *System*³, S. 203, und Rudolph Sohm, *Die Altsächsische Reichs- und Gerichtsverfassung* (Weimar: Böhlau 1871), Band I: Die Fränkische Reichs- und Gerichtsverfassung.

(من هنا فصاعداً: *Sohm, Fränkische Reichs- und Gerichtsverfassung*.)

على عكس العرف الذي قدمه جبرته يرى سندر أن الروابط كانت منذ عهد الإفرنج روابط

الحديث الذي فصل بين القانون الخاص والعامة، وبين الحكومي وغير الحكومي، فقد حسب رأي جبركه إدراك الأوضاع القانونية التاريخية القريبة من الواقع⁽⁸⁶⁾.

ولكن دخل حسب جبركه مع تأسيس المدينة البسيطة كجمعية ذات حقوق وحرية مالية، بغض النظر عن أفرادها، عنصر جديد جداً في الحياة الدستورية، إلا وهو عنصر الشخص القانوني⁽⁸⁷⁾. بمعنى آخر، حصل تحول من الروابط المحسوسة الإدراك إلى أشكال قانونية مجردة. ففي حين كان مفهوم الجمعية، حسب رأي جبركه، نتيجة التواصل المنطقي لفكرة الجمعية التعاونية الجرمانية، تطوّر التصور القانوني لسيادة الرابطة تحت تأثير الحقّ المقتنّ فيها بعد إلى حدّ فكرة دولة السلطة والمؤسسات⁽⁸⁸⁾. وقد اتّضح رأي الكنيسة الكاثوليكية الرومانية الذي يقول بأنّ الكنيسة تمثّل "السيد" الغائب المتعالي في التمثيل الديني لدولة المتسامين. واتّضح كلّ جهاز الدولة حسب هذا التمثيل في "السيد" لبيكون وحدة؛ أما جميع الوظائف التي يقوم بها الخدمة والموظفون واجتهدت فقد نظرت إليها وكأنها وظائف "السيد". فالنظام السلطوي الذي يطابق "نموذج سيادة الروابط" قد وقع وصفه من طريق "مفاهيم الوحدة المنحصرة في الرئيس والنظام العلوي والسفلي وسلطة التنفيذ وواجب الطاعة"⁽⁸⁹⁾. وتقيض هذا التنظيم هو التنظيم الجماعي.

لقد برزت حسب جبركه الثنائية القائمة بين السيادة والجمعية التعاونية في العصر الحاضر في شكل مؤسسة للدولة من جهة والإدارة الجماعية للجمعيات من جهة أخرى. واعتبرت المؤسسات المنظمة بصفة أفقية آنذاك مثل جهاز الدولة المركزي بفرنسا وكذلك مؤسسة الكنيسة الكاثوليكية-الرومانية كمنشآت دخيلة، صادرة عن الفكر القانوني الروماني. في حين بدأ الحكم المستقل (Self-govern-

⁸⁶ عامة وليست فقط جمعيات تعاونية وروابط سيادة قائمة على الحق الخاص. حول السجلات بين سوم وجبركه غارد أيضاً:

Sander, *Frudalismus*, S. 64.

(86) غارد في هذا المصدر:

Gierke, *Genossenschaftsrecht* I, S. 126.

انظر أيضاً: المرجع المذكور II، ص 41

(87) المصدر نفسه، ص 834.

(88) المصدر نفسه، ص 553-558، و959-968.

Gierke, *Lebens- und*, S. 1140.

(89)

ment) الإنجليزي كنموذج للفكر القانوني الجرماني الأصلي، ووقع تمجيده من قبل جيركه والليبراليين الألمان كمثال للإدارة الجماعية. وقد اعتبرت مدينة العصر الوسيط أكبر مثال تاريخي نموذجي. فهي تمثل بالنسبة لجيركه "الجمعية المثلى" و"أقدم دولة ألمانية حقيقية قائمة بنفسها"⁽⁹⁰⁾، أما بالنسبة لتلميذه الملتزم سياسياً هуго برويس (Hugo Preuß)، فإنها تمثل "البذرة الأولى لدستور الدولة الحديثة"⁽⁹¹⁾. ففي محاضرة بمؤسسة جيه (Gehe-Stiftung) بـبريسلن في تشرين الثاني / نوفمبر 1908 بين برويس، مستنداً إلى مصطلحات جيركه، الفارق بين دستور حراً ودستور مقيد في الماضي بالقول: "يسود في الجماعة المحلية، باعتبارها رابطة أعضاء أحرار، مبدأ التنظيم الجماعي التعاوني في مقابل مبدأ التنظيم الأثقي لدى الرابطة القلاعية"⁽⁹²⁾. فبالنسبة للجماعة الأولى تقوم البنية على تسلسل "من الأسفل إلى الأعلى"، في حين أن التسلسل لدى الجماعة الأثقية يبدأ "من الأعلى إلى الأسفل"⁽⁹³⁾. وقد سبق أن وصفت الليبرالية الألمانية القديمة هذا التناقض بشائبة الإدارة الجماعية والإدارة البيروقراطية⁽⁹⁴⁾.

فإذا ألقينا الآن نظرة على السردة القديمة من موسيولوجيا القيادة لماكس فيبر، مهتدين في ذلك بالنسبة الجيركية، فإنه يبدو حالياً أنها غدتنا بالإطار العام الذي يمكننا من حصر مختلف أشكال السيادة. وهذا ينطبق خصوصاً على أشكال السيادة في الماضي، مثل السيادة الأبوية وسيادة الأعيان وسيادة الإقطاع، في حين أن الفصل المتعلق بدولة المؤسسات الأوروبية الحديثة وقع الإعلان عليه فقط ولم يودع للطبع، وقد هنا فيبر بعض الشيء. حلّو جيركه، بل حتى في التفاصيل بالنسبة

Gierke, *Genossenschaftsrecht* II, S. 831.

(90)

Hugo Preuß, "Staat und Stadt," in: Vortrag, gehalten in der Gehe-Stiftung zu Dresden am 7. November 1908 (Vorträge der Gehe-Stiftung zu Dresden, Band I) (Leipzig, Dresden: B.G. Teubner, 1909).

(92) المصدر نفسه، ص 14.

(93) المصدر نفسه، ص 21.

(94) Carl Weicker, "Art. Collegium, Collegial- und bürokratisches System der Verwaltung," in: Carl von Rotbeck und Carl Weicker, hg., *Das Staats-Lexikon: Enzyklopädie der gesamten Staatswissenschaften für alle Stände*, 2. Aufl. (Altena: Johann Friedrich Hammerich, 1846), Band 3, S. 264-268, und ders., *Art. Staatsverfassung*, ebd., 1848, S. 363-387, hier: S. 385.

للتسقي، مثلها هو الحال في تقييد كل من الإمبراطورية البروسية والكارولنجية على أنها على نسط سيادة الأعيان. فخلافاً للرأي العلمي السائد منذ عقود والذي شارك كل من أونو جيركه وودولف غنيس (Rudolph Gneist) في تكريسه، لم يتعامل ماكس فيبر مع روابط الإدارة المحلية الإنجليزية وكأنها هيئات قانونية عمومية ذات حق خاص، بل أدرجها تحت "سيادة الأعيان". وبذلك اتبع رأياً علمياً جديداً تقاسمه كل من فريدريك وليم ميتلاند (Frederic William Martland) من إنجلترا وتلميذ بليك بولوس هاتشك (Julius Hatzschek) من الإقليم اللغوي الألماني⁽⁹⁵⁾. وهذا الرأي يقول إن الروابط الإنجليزية لم تكن جمعيات مستقلة بالمعنى القانوني الأوروبي السائد في القارة، وإنما كانت وواحدة بجزء من قرضها الملك للقيام بوظائف عمومية. وقد حذر فيبر بكل وضوح عن هذا السجل في كتاب سورسولوجيا الحق⁽⁹⁶⁾. وقد دار الحديث أيضاً حول هذا الإشكال استقلالية الروابط أو تبعيةها في دوائر البحث المهمة بالمعصر الوسيط حيث جرى النقاش حول نشأة الروابط الحرفية وأصولها: هل كانت نتيجة لتكتل الحرفيين الأحرار (حسب نظرية التوحد)؟ أم هي مجرد تجميع لأصحاب الحرف المعبرين على العمل لحساب الأعيان (حسب نظرية قانون الأعيان)؟ هل تألفت من طرف حاكم المدينة أم استلمها لحملها على القيام بوظائف عمومية (حسب نظرية الوظائف)؟⁽⁹⁷⁾ فلم يستعمل فيبر مفهوم "سيادة الروابط" في المعنى الذي وظفه جيركه في المسودة القديمة لسورسولوجيا السيادة إلا في بعض الحالات، عندما وضعه في صدارة علم الروابط

(95) تارن في هذا المصطلح التوضيحات المنهجية بولوس هاتشك: Julius Hatzschek, *Englisches Staatsrecht mit Berücksichtigung der für Schottland und Irland geltenden Besonderheiten* (Tübingen: J. C. B. Mohr (Paul Siebeck), 1905), Band 1: Die Verfassung, S. 35-94.

(من هنا مصاعداً: Hatzschek, *Englisches Staatsrecht I*).

وكذلك:

Frederic William Martland, *Township and Borough, The Ford Lectures 1897* (Cambridge: University Press 1898).

وقد ناقش ميتلاند نظريات غنيس وجيركه العلمية (المرجع المذكور، ص 11 وما تبعه) ومن هذا الكتاب أودعت نسخة شخصية ماكس فيبر في معهد ألفريد فيبر بديلبرج، غير أنها لا تحمل أي أثر للمراجعة.

(96) تارن: Weber: *Recht* § 2, S. 61-63 (WeG), S. 447(1), vgl. *Die Stadt*, MWG I/ 22-5, S. 76 mit Anm. 40.

(97) تارن في هذا المصطلح ما نص حول سيادة الأعيان، وكذلك مقدمة ويغريد تيبل لنص فيبر حول المدينة (Die Stadt, MWG I/ 22-5, S. 30-28).

وحيثما بدأ يمد كتابة نظرية المقولات السوسيولوجية. هناك يقول فيبر: "لا يمكن أن تسمى الرابطة رابطة سيادة إلا إذا كان أعضاؤها يحكم النظام السائد يخضعون لعلاقات سلطة ما"⁽⁹⁸⁾. ومن بين علامات التمييز، يتعين عليه أن يكون سيداً ناجحاً في إعطاء الأوامر، أو أن يوجد طاقم إداري فعال. فإذا قارننا هذا التعديد بالوصف الذي جاء سابقاً لدى جبركه، فإنه يتجلى من خلاله إشكال أساسي: إن النظرية الشاملة لجبركه تقوم على افتراضه أن الروابط "هي بمنزلة وحدة جسية وروحية حية تحل حياة الفرد"⁽⁹⁹⁾، كما كانت كل من "السيادة والجمعية التعاونية" مبادئ حية وفعالة في التاريخ وليست مجرد افتراضات استكشافية يقطعها الباحث على التاريخ. ولذلك استوجب على فيبر أن يحرر نظرية الروابط لدى جبركه من مقتضيات المعصية والفلسفة حتى تصبح ذات أهمية بالنسبة لمنظور السيادة السوسيولوجي⁽¹⁰⁰⁾.

نودّ طرح سؤال آخر على ماكس فيبر ونظريته في سوسيولوجيا السيادة من خلال ثنائية جبركه الفاصلة بين "السيادة والجمعيات التعاونية": أين هو الموقع النسقي للبحث في أشكال الروابط التي يمكن وصفها بـ "التعاونية"، أي الروابط التي كانت الرئاسة فيها تدار جماعياً ودستورها غير مفروض، وإنما متفق عليه من طرف أعضاء الرابطة؟ هذه الأشكال في حد ذاتها هي في الواقع نادرة جداً⁽¹⁰¹⁾، لأنها تفتقر إلى التجانس بين الحكام والمحكومين، وهذا لا يمكن وجوده إلا في جمعيات وروابط يكون فيها عدد الأشخاص المتعاضدة مع بعضها البعض واضحاً. ويذكر فيبر في مستهل السيرة القديمة لسوسيولوجيا السيادة المدينة اليونانية القديمة والدولار السويسرية والمدن في إنجلترا الجديدة وكذلك الجامعات الألمانية ذات

(98) تارن:

Weber, *Soziologische Grundbegriffe*, WuG1, S. 29 (MWG II/23).

تارن أيضاً التطين في:

Weber, *Die drei reinen Typen*, unten, S. 726f., 729, 734 und 739.

(99) Otto Gierke, *Das Wesen der menschlichen Verbände*, Rede bei Antritt des Rektorats am 15. Oktober 1902 gehalten (Leipzig: Duncker & Humblot, 1902), S. 12.

كما ذكرت أيضاً من قبل كل من فيبر، روشر وكينيس، ص 35 (ص. 1215).

(100) يذكر لأول مرة بصيغة نسقية في فيبر، مقولات (Kategorien)، وهناك في علاقة بنظرية الفعل الجماعي والاجتماعي.

(101) تارن:

Weber, *Kategorien*, S.290.

(فيما يخص الدساتير المصن عليها).

الإدارة المستقلة كأمثلة للإدارة الديمقراطية الباشرة. ثم يجيل فيما بعد إلى الجمعيات التعاونية القانونية التي تمثل اتحاد مصالح لأشخاص متساوية اجتماعياً ومعارضة للسلطة/ للحاكم⁽¹⁰²⁾. لكنّ التعرّض للإدارة الاجتماعية لا يجري إلا كمرحلة تمهيدية للبحث في الإدارة البيروقراطية⁽¹⁰³⁾. أما فيما يخصّ المجال العسكري، فإنّ فيبر يذكر في تقسيم أولي ما يسمى بـ "مقر الرجال" والجرمانيين كجمعيات تعاونية للمحاربين⁽¹⁰⁴⁾ (Gemeinfreien). ولكن المدينة الغربية في العصر الوسيط تبقى أكبر مثال للرابطة السياسية القائمة على اتفاق اختياري. فهي بداية نشأتها مثل المدينة من خلال توخدها شكل الرابطة التي يمكن وصفها بالمستقلة، أو كما يقول فيبر، بـ "الجماعية المتضادة". وقد أورد ماكنس فيبر في سلم مسؤوليات السيادة كنسب "السيادة اللاشعرية"⁽¹⁰⁵⁾. إنّ المدينة بالنسبة له - كما نتجّل من خلال التقرير حول محاضرة 1917⁽¹⁰⁶⁾ - هي إحدى مميزات تاريخ الدستور الغربي. فهي تورد عنصراً جديداً من عناصر السيادة، وهو ما يسمى بالنموذج الرابع من شرعية السيادة، والذي يقوم على إرادة المحكومين. وبذلك فإنّ المدينة تسجل في نفس الوقت ميلاد الدولة القانونية والديمقراطية الحديثة، وإن بقيت من حيث التحقق بعيدة جداً. وفي هذه النقطة بالذات تلغى نظرية ماكنس فيبر بالتقويم الدقيق الذي قدّمه كلّ من فيبر وماكنس والذي يعتبر أنّ المدينة الوسيطة تعلن قيام الدستور الحديث وبداية تطوّره. وخلافاً لها، يرى فيبر أنّ هناك تحول بنيوي يخضع له أيضاً دستور المدينة "الاجتماعي التعاوني" الأصلي كلما شئت هذه عدداً أكبر من المواطنين واتسعت رقعة مساحتها. وهكذا تحولت المدينة من رابطة "جماعية تعاونية" إلى "رابطة سيادة" بالمعنى الفيبري للكلمة.

3. أشكال السيادة

لقد تعرّض "مرجع السياسة" (Handbuch der Politik) الذي صدر جزؤه

(102) غارن بنص سيادة الأعيان لاحقاً، ص 258، 290-283 و 314. وهذه النصوص هي شلومات مثيرة جداً للاهتمام.

(103) غارن بنص البيروقراطية لاحقاً، ص 221-228، وبنص الإقطاع (Patrimonialismus) لاحقاً، ص 416-418.

(104) غارن لير، طغيات الماسكر، I - MWG IV 22، ص 1280 Weber, *Kriegerstande*, MWG IV 22-1, S. 280f.

(105) غارن مقدمة الأعيان الكاملة، في: "GdS"، القسم الأول، 1914، ص X (6 - MWG IV 22).

(106) غارن: Weber, *Problems der Soziologie*, unten, S. 755f.

الأول سنة 1912 وضَمَّ عدداً هاماً من علماء الرايخ الفطاحل كمشرَفين على الإصدار، ومن بينهم المؤرخ كارل لامبريخت (Karl Lamprecht) وعلمي الاقتصاد أدولف فاخ (Adolf Wach) وأدولف فاغتر (Adolf Wagner) وكذلك رَيجلا القانون جورج بليتك ويول لابان اللذان واقفاهما الأجل حينما نشر الكتاب، في فصله الثالث إلى "أشكال السيادة" وما رافقها من تنويه⁽¹⁰⁷⁾. وقَدَّم فيه المؤلف فيلهلم فان كالكر (Wilhelm van Calker) الذي كان أستاذ الحقوق في غيسن لمحة شاملة حول "أشكال السيادة الدولية" قسَّمها حسب السلطة الواحدة والسلطة للتعَدُّد وتَكنه لم يتجاوز رغم العنوان الجذاب ما جاء في الفصل الثاني من الكتاب من عرض لأشكال السيادة. ولذا يمكن حصر العرضين تحت عنوان واحد، ألا وهو: "مقارنة لعلمي الدستور والحكم". وكثفَلة تذكير لتقسيم أشكال الدستور المختلفة تَعَيَّنَ على فانه كالكر - كما هو الحال لمعظم رفاقه - أن يتبع التقسيم السائد في الفلسفة القديمة والقاتم على عدد الذين يتصددرون السلطة في الحكم بالنسبة لكل جماعة من الناس: إما حسب النمط الأرسطي - الكلاسيكي كملوكية أو لرمستراطية أو ديمقراطية (وعلى الأصح كسياسة المدينة) أو حسب الشكل المبسط كإيفيلي مثل سيادة الأمير أو الجمهورية⁽¹⁰⁸⁾. وحتى فيلهلم روشر (Wilhelm Roscher) اتبع في مرجعه القيم "السياسة وعلم تاريخ طبيعة الملوكية والأرستراطية والديمقراطية"⁽¹⁰⁹⁾ النمط الأرسطي ووصف تاريخ الدول الغربية كتطور دائري لثمة أشكال للحكم⁽¹¹⁰⁾. لكن لفهم التطور الحديث المهده أصناف إلى التقسيم الكلاسيكي أشكال جديدة تَضَمَّت

Handbuch der Politik, hg. von Paul Laband [et al.], 1. Aufl. (Berlin, Leipzig (1877) Walther roeschid, 1912), Band I: Die Grundlagen der Politik,

(من هنا فصاعداً: Handbuch der Politik I)

وقد تضمن مقالاً لفيلهلم فان كالكر، أشكال السياسة الدولية (Die staatlichen Herrschaftsformen)، ص 129-149، ومقالاً لأدولف نكلمورخ، التنويه العام بأشكال السياسة (Allgemeine Würdigung der Herrschaftsformen)، ص 150-168.

(108) قارن:

Wilhelm van Calker, Die staatlichen Herrschaftsformen, S. 133

Wilhelm Roscher, Politik: Geschichtliche Naturlehre der Monarchie. (1879) Aristokratie und Demokratie, 3. Aufl. (Stuttgart, Berlin: J. G. Cotta Nachfolger, 1908).

(من هنا فصاعداً: Roscher, Politik 3

قارن أيضاً تاملق ماكس غير في:

Waller, Roscher und Kries I, S. 28f. (=S. 1206f.).

(110) قارن في هذا الصدد للملحة التنقيفة لدى روشر في 3: Politik، ص 12

مبادئ دساتير متطرفة و"منحطة"، مثل "حكم الأغنياء (Plutokratie) وطبقة العمال" (البروليتاريا) وكذلك "الطغيان العسكري" و"القبصرية" باعتبار أن كل واحدة منها تبدو كتجاوز للسيادة الأرستقراطية والملوكية والديمقراطية، ولكن، إذا شاركنا روبرت بيلوتي في طرح السؤال ماذا يمكن أن يقول هذا الترتيب بما في ذلك "الملوكية" عن الواقع الحقيقي للدستور عهد المبرونجر أو الخلافة أو عن اليابان تحت سلطة الشوغون⁽¹¹¹⁾؟ ففي هذه الحالات الثلاث كان الحكام الحقيقيون قد فقدوا سلطتهم الفعلية وتحولوا من مناصبهم من قبل الخدم والحراس والأمرأه أو الشوغون التابعين لهم. والأحداث التاريخية التي جرت قبل الحرب العالمية الأولى أدت حقاً إلى التنازل من التحولات التي وقعت داخل أنظمة السيادة القائمة: ففي اليابان وروسيا والصين سقطت في غضون 1868 و1905 و1911 أنظمة حكم عريقة سادت لمدة قرون، وبدأ نفس المسار يتجلى أيضاً منذ 1908 حتى بالنسبة للإمبراطورية العثمانية القائمة منذ قرون⁽¹¹²⁾. فكيف يمكن إذن تحليل علاقات السيادة الفعلية في بلد ما أو لدى ثقافات أجنبية خارج التصور الأرسطي الكلاسيكي للقانون الدستوري؟ نجد المبادرات الأولى لوضع اختصاص جديد في مجال "السياسة المقارنة" أو "السوسيولوجيا" في مراسلة فير مع جورج بليك⁽¹¹³⁾، وطبعاً أيضاً في الدراسات لسوسيولوجية والسياسية المعاصرة.

ولنعد من جديد إلى "مرجع السياسة" ونلقي نظرة قصيرة عليه، إذ يفتح من خلال بنيته وفقاً هاماً: إذ يتم بحث "السيادة والإدارة" كوحدة وكنقبض للقوضوية في إطار البنية. فمحدد "أشكال السيادة السياسية" حسب فان كالكير يمثل في "أشكال تنظيم الحكم"⁽¹¹⁴⁾، أي أن "السيادة" هي مرادفة للتنظيم والنظام والعلاقات المقننة على عكس القروضية التي تقول باللامسيادة واللاتنظيم واللادين. وهذا التأكيد على مفهوم السيادة نجده أيضاً في الطبعة الألمانية الأخيرة لكتاب غابناتو موسكا (Gaetano Mosca) عناصر علم السياسة. فهناك ترجمت (Tipi di organizzazi-

(111) Pilioty, *Amerikan und Staatsgewalt*, S. 559-564. قارن:

(112) قارن النصوص المطابقة لدى فير، النتائج الثلاثة الخاطئة (Die drei reinen Typen).

(113) رسالة ماكس فير إلى جورج بليك قبل 12 من أيلول/سبتمبر 1909، NWG II/ 6، ص 258.

(114) Wilhelm van Caiker, "Die staatlichen Herrschaftsformen," in: *Handbuch der Politik* I, S. 130.

(one politica) بـ "نماذج السيادة"⁽¹¹⁵⁾. وقد لقي موسكا شهرة كبيرة من خلال نظريته الفائلة بأن تاريخ كل المجتمعات يصل أثر مواجهة أقلية منظمة وسائدة لأقلية غير منظمة ومحاكمة للسلطة"⁽¹¹⁶⁾. وهذه النظرية لم يقف موسكا ضد المدافعين على فكرة التمثيل الديمقراطي فحسب، وإنما أيضاً ضد آمال الاشتراكيين المستقبلية القائلة بأنه يمكن إيجاد حكم أو وضع يسيطر فيه الأغلبية (البروليتاريا) على الأقلية (الأعيان والبورجوازية)⁽¹¹⁷⁾. فغالباً ما تدبر أقلية زمام الحكم سياسياً واقتصادياً واجتماعياً. ورأى موسكا أن القانون الأساسي الذي وضعه قد أثبتته كل من التجربة والأحداث التاريخية، كما اعتبر في نفس الوقت أن الحاكم الواحد غالباً ما هو في حاجة إلى حلفاء من المشائرين والمعينين فجعل في حقيقة الأمر من الملوكية سيادة جمع من الناس وليست سيادة فرد واحد. إن الأمر يتعلق إذن بموازن القوى داخل المجموعة التي تحيط بالحاكم وبالمؤهلات الأخلاقية التي يتحل بها أفرادها؛ فإذا ما ساد الفساد وعدم المسؤولية لدى القادة، تحول ذلك إلى الطبقات السفلى. هذه النظرية التخريبية التي وضعها كل من غابيانو موسكا وفلريدو باريتو (Vilfredo Pareto) وجدت تطبيقاً خاصاً لها في إطار تنظيم الأحزاب العمالية الحديثة وتأكيداً على صحتها من طرف روبرت ميشلز. فهو قد أشار العديد من المرات إلى التوتر القائم بين التطلع النظري والصفوحات التنظيمية لدى الأحزاب العمالية"⁽¹¹⁸⁾. أما عالم الاقتصاد النمساوي فريدريش فون فايزر (Friedrich von Wieser) فقد عاد أيضاً إلى الموضوع في سلسلة من المحاضرات التي ألقاها في صيف 1909 بـسليورغ. وهناك نصح الحركات الجماهيرية الحديثة اغتنام "قاعدة العدد القليل" لصالح التأثير السياسي"⁽¹¹⁹⁾. وبلفظة أخرى، فإن جميع المؤلفين الذين جاء ذكرهم قد انطلقوا من الرأي أن تطبيق

(115) قارن: Mosca, *Herrschende Klasse*, S. 941.

لم ينشر الجزء الثاني من كتاب العناصر لإمسة 1923، أي بعد وفاة فير-

(116) Mosca, *Herrschende*, S. 53.

(117) قارن المصدر نفسه، ص 134، 247.

(118) Michels, *Parteiensozologie*, S. 343, 347, 352, 389.

(119) Friedrich von Wieser, *Recht und Macht*, 6 Vorträge (Leipzig: Duncker & Humblot, 1910), bes. S. 31.

(ص من هنا فصاعداً: *Recht und Macht*، v. Wieser).

السيادة في مختلف المجتمعات هو مرتبط بدرجة "التنظيم"⁽¹²⁰⁾. وقد استند ماكس فيبر إلى هذه الحلقة من الإشكاليات في عروضة الافتتاحية لمسؤوليتها السيادية.

لم تكن الدولة بالنسبة لغايتانو موسكا فعلاً شيئاً آخر سوى "التنظيم لجميع القوى الاجتماعية ذات النفوذ السياسي" أو بعبارة أخرى، "جثة العناصر الصالحة والجاهزة لإدارة الوظائف السياسية"⁽¹²¹⁾. ولاحظ ماكس فيبر الذي اطلع على الجزء الأول من كتاب عناصر العلوم السياسية - *(Elementi di scienza politica)* (ca) أن موسكا قد فهم حقاً جوهر الدولة وجهازها الداخلي⁽¹²²⁾. إذ وضع موسكا ترابطاً داخلياً بين الدولة والمجتمع، وهو ما سيعكس فيما بعد في تقسيمه للإشكالات السياسية من "مرحلة الإقطاع" (*Stato feudale*) حتى "المرحلة البروقراطية"⁽¹²³⁾ (*Stato burocratico*). وجاء في الترجمة الألمانية ما يلي: "فهم وراء "دولة الإقطاع" ذلك النموذج من التنظيم السياسي الذي يدير فيه نفس الأشخاص جميع الوظائف القيادية للمجتمع مملاً، سواء الاقتصادية منها أم القضائية، الإدارية أم الحرية، في حين تتكون الدولة من عدة جماعات صغيرة تمثل كل واحدة منها السلطة التي هي في حاجة إليها للحفاظ على استقلاليتها"⁽¹²⁴⁾. ثم نلتها أمثلة من كامل تاريخ العالم كدليل على أن بلداناً أخرى مثل مصر والصين قد مرت بمرحلة إقطاعية وأن هناك أيضاً أشكالاً سياسية صغيرة الحجم تعاطت هي الأخرى التجارة والصناعة ولا يمكن وصفها إلا بـ "الإقطاعية"⁽¹²⁵⁾. أما النظام البروقراطي فيتم على عكس ذلك بخصوصية وهي "أن السلطة المركزية تحتفظ بقسم هائل من الدخل القومي كضرائب لتنفقه على الجيش وجهاز الإدارة"⁽¹²⁶⁾. ويعيد موسكا ذكر

(120) Mosca, *Herrschende Klasse*, S. 35.

(121) Mosca, *Herrschende Klasse*, S. 138.

(122) لمارون رسالة ماكس فيبر إلى دوروث ميتلير في 9 من شباط/فبراير 1909، MWC III/ 6، من 51، حيث يذكر هذه الجملة بالإيطالية: "Il Mosca ha capito dello Stato (...) l'anima" *"l'ingranaggio"*.

(123) موسكا Mosca, (Elementi), من 97-100.

(124) Mosca, *Herrschende Klasse*, S. 76.

(125) المصدر نفسه، من 76.

(126) المصدر نفسه، من 78.

بعض التطورات ثم يخفف من وطأتها من خلال أمثلة تاريخية، فمن حيث المعرفة والاطلاع على التاريخ الكوني و ربط العلاقات الاقتصادية والعسكرية والدينية يمكن اعتبار موسكا في مقابل فير كباحث عمقري، ولكنه يبدو من حيث العرض أكثر ثلثياً وثقافياً. وفي الجزء الثاني من كتاب العناصر (Elementi) الذي لم يشر إلا بعد وفاة فير، قدم موسكا الإمبراطوريات الشرقية والمدينة اليونانية القديمة كنموذجين أساسيين للتنظيم السياسي، حيث يسود في النموذج الأول مبدأ الحكم المطلق (الاستبدادي)، أما في الثاني فيسود المبدأ الليبرالي⁽¹²⁷⁾. كما أشار موسكا أيضاً إلى معايير تقسيم أخرى في البحث السوسيولوجي الذي يطمح إلى وضع العناصر السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعنصرية في ترابط نسقي. وهذه تخلص الفصل بين دول عسكرية وأخرى صناعية فنخضع إلى الفهر أو إلى عقد (أي اتفاقية هيرت سينسر (Herbert Spencer))، ونظرية المراحل الثلاثة (أوغست كومت (Au- guste Comte)) التي تظهر فيها توازياً مع تطورها الروحي من حالة دينية إلى حالة ميثافيزيقية فعلية/ وجمعية - لدول العسكرية ثم الإقطاعية فالصناعية. لقد رفض موسكا هذا الترتيب الأحادي وتسلسله الحتمي⁽¹²⁸⁾. ولكن هذه النماذج تطابقت بعض الشيء مع الطرح العام السائد في أوساط الاقتصاد القومي الألماني والرامي إلى تنسيق الأنظمة السياسية والاقتصادية حسب نماذج نراتية وجعلها تخضع إلى تسلسل منطقي.

إن ما يصفه موسكا في الجزء الثاني من كتاب العناصر بمنزلة "نماذج التنظيم السياسي" (Tipi di organizzazione politica)، يطابق "أشكال السيادة" أو "الشكل بنية السيادة" في سوسيولوجيا السيادة لدى ماكس فير، وذلك من حيث المنهج وليس طبقاً للنماذج المثالية أو نماذج السيادة الشرعية. فالمسودة القديمة من سوسيولوجيا السيادة تحمل حذو أشكال السيادة وبالاتي فهي تميل إلى خطاب جرى في مسنهل 1900 ونأثر به "أشكال" الخطاب الكثيف. لقد اهتم ماكس فير بمسألة "الشكل" و"المضمون"، خاصة في إطار دراسة أعمال رودولف شتاملر (Rudolf Stammeler) وجورج زيمل. انطلق شتاملر في نقده لنظرية التاريخ المادية من القول أن الفوائد الخارجية (الماديات والقوانين) تمثل لوحدها الخصوبة المكونة

(127) المصدر نفسه، ص 278-294، 321-336.

(128) المصدر نفسه، ص 81-89.

للحرية الاجتماعية⁽¹²⁹⁾، ووضع الفرضية أن شكل المجتمع مطابق لفكرة القاعدة الخارجية⁽¹³⁰⁾. وهكذا فإن مفهوم الشكل، كما لاحظ فير في نقده للتشاكل، قد احتلّ باحتلالات ترنسندنالية وأفكار مستقاة، وبالأدنى أصبح غير صالح كأداة معرفية نقدية⁽¹³¹⁾. أما جورج زيمل فقد تخطى طريقاً آخر في مناقشته للمادية التاريخية، حيث نظر إلى علم الاجتماع وكأنه "منهج معرفي"⁽¹³²⁾. فهذا العلم يختصّ بـ "أشكال الشراكة" أو بالأحرى بمعرفة التفاعل بين الناس، وهذا يعني في نفس الوقت أنه تؤمّن التجريد لما هو عيني ومادي⁽¹³³⁾. أما بالنسبة للبحث فيهما فقد أعال زيمل في مقال سابق بعنوان "مسائل علم الاجتماع" إلى فروع الاختصاص⁽¹³⁴⁾. وهذه النقطة بالذات هي التي نقدتها ماكس فير في مذكراته المتعلقة بكتاب علم الاجتماع لزيمل

Rudolf Stammler, *Wirtschaft und Recht nach der materialistischen Geschichtsauffassung. Eine soziophilosophische Untersuchung*, 2. Aufl. (Leipzig: Veit & Comp, 1906), S. 100.

(من هنا فصاعداً: (Stammler, *Wirtschaft und Recht*).

في النسخة الشخصية لماكس فير (مركز البحث في الأبحاث الكاملة لماكس فير، BAdW بمونخ)، توجد -بصفة استثنائية- تعليقات وجزء وملاحظات هامشية بعقة مترجمة، بما يدلّ على أن زيمل تشاكر من أفعال فير المعرفية وشرّبه على النقد اللاذع.

(130) انفسدر نفسه، ص 112-115، وكذلك ص 477.

Max Weber und R. Stammlers "Überwindung" der materialistischen Geschichtsauffassung," *AGSp*, Band 24, Heft 1 (1907), S. 94-151, Zitat: S. 116 (MWG I-7).

Georg Simmel, "Das Problem der Soziologie," *Jahrbuch für Gesetzgebung, Verwaltung und Volkswirtschaft im Deutschen Reich*, 18 Jg., Heft 4 (1894), S. 271-277, Zitat: S. 272.

(س هنا فصاعداً: (Simmel, *Problem*).

Weber, *Vorlesungs-Grundriss*, S. 1,

ذكر في:

(أعني تحت العنوان الخاطي بهام علم الاجتماع/ السوسيولوجيا (Die Aufgaben der Soziologie)

Weber, *Kategorien*, S. 253, Fn. 1, (سوسيولوجيا غير مباشرة في: (Soziologie)

بالنسبة للأعمال القديمة انظر (Schmollers "Jahrbuch" و "Archiv" مع العلم أنه يقصد من الإحالة الأخيرة للمقال حول "سوسيولوجيا النظام العرقي والطبقة الاجتماعي"، انظر لاحقاً الهامش القادم).

Georg Simmel, "Soziologie der Über- und Unterordnung," *AGSp*, Band 24, Heft 1 (1907), S. 477-546.

(من هنا فصاعداً: (Simmel, *Über- und Unterordnung*).

Simmel, *Problems*, S. 272.

(134)

الذي نشر سنة 1908 والذي أعاد في جزء كبير منه نشر مقالاته السابقة⁽¹³⁵⁾. لم يمتد بداية الحديث عن المنهج لاحظ فيبر أنه لا يمكن "فصل الشكل عن المضمون، لأنها (مرتبطان) تاريخياً"⁽¹³⁶⁾. وقد أعاد هذه الملاحظة النقدية عدة مرات كمقيب على الفصل المتعلق بـ"سوسيولوجيا السيادة" لدى زيميل والذي يجعل عنوان "النظام القوي والنظام الضعيف"⁽¹³⁷⁾، "الشكل والشكل" فقد استخدم فيبر "الشكل" و"شكل البنية" كأدوات معرفية لفهم التعدد العيني والتاريخي المرتبط بالنموذج الأصلي لشكل ما وإمكانية المقارنة بين أشكال مختلفة. هذا وقد تطرق الباحث فريدريش غوتل (Friedrich Gottl) الذي عاصر فيبر ووجد تقديرًا كبيراً من قبله في مقال حول "تكوين المفهوم العلمي السوسيولوجي" إلى المنهج العلمي الصحيح في تحديد البنية وقدم اقتراحات أولى لكيفية ضبط هذه البنى في علم وصف واحد للمفاهيم والمقولات⁽¹³⁸⁾. وأضاف فيبر أنه، حتى إن كانت التركيبة الخاصة في الواقع قد "حصل القلب عليها من طرف مبادئ بنوية أخرى مختلفة عنها تماماً أو ضمتها إليها في شتى الأشكال وألغامها"، فإنه من الممكن تمييزها "للبحث النظري" بصفة

Georg Simmel, *Soziologie: Untersuchungen über die Formen der* (135) *Vergesellschaftung* (Leipzig: Duncker & Humblot, 1908).

(من هنا فصاعداً: *Soziologie* (Simmel).

توجد النسخة الشخصية لفيدر في مكتبة الأسقفية بمدينة أمس، وهناك جزء من النسخة في مركز البحث حول الأعمال الكاملة لماكس فيبر (Max Weber) بمونخ. وقد تضمن كتاب علم الاجتماع (*Soziologie*) مقالات السابقة للذكر. فإن في هذا المصدرة تقرير الأستاذ في:

Othwin Rammstedt (Frankfurt: Georg Simmel-Gesamtausgabe, Band 11, hg. von a. M. Subirats, 1992), S. 877-905.

تلكا المقالين المتعلقين بـ"سوسيولوجيا السيادة" لدى زيميل، أي النظام القوي والنظام الضعيف وفلسفة السيادة أعيد نشرهما بدون أي تغيير في كتاب زيميل *Soziologie* مقال الأول في المراجع المذكور، ص 134-186، 197-212، والمقال الثاني في المراجع المذكور، ص 213-246. وكلاهما يتكويان جوهر الفصل الثالث بعنوان "النظام القوي والنظام الضعيف" من كتاب *Soziologie* لزيميل، ص 134-246.

Max Weber (Exzerpte zu) Simmel, *Soziologie*, Deponat Max Weber, BSB (136) München, Aka 446, OM 5.

ص 1 (الواجهة) لصفحة 15 من *Soziologie* (من هنا فصاعداً: *Soziologie* (Weber, Simmel-Exzerpte).

(137) المصدر نفسه، ص 2 (الخلف) من ص 153 كتاب علم الاجتماع: "المضامين هي التي تقرر" ص 3 (الواجهة) لصفحة 172: "إلى جانب ذلك: أن المضامين هي التي يقرر، وليس الشكل" ص 3 (الخلف) لصفحة 219. والنسب دائماً: 1 (إلى المضامين 2) إلى المضامين 2).

Friedrich Gottl, "Zur sozialwissenschaftlichen Begriffshaltung. I. Umrisse einer Theorie des individuellen." AfSSp. Band 23 (1906), S. 403-470, bes. S. 403-406 und 426-432.

خالصة. فالمثل مع "أشكال بنية السيادة" مكن من جهة، إدماج أشكال مشابهة وقائمة لعلاقات أخرى في التحليل، وهو ما هيأ الفرعية المنهجية للمنظور التاريخي الشامل لدى فيبر، ومكن من جهة أخرى، من خلال وضع ملامح تميز للبيئة، خلق جسر نسقي يربط بين البحث في الأشكال السياسية والاجتماعية للسيادة ومجالات الاقتصاد والقانون والثقافة⁽¹³⁹⁾. وهذه المنهجية حاول كارل ماركس من قبل تحديد "البنى الاقتصادية للمجتمع"، ولكن بصفة أحادية إذ قام باستنتاجها من علاقات الإنتاج فحسب⁽¹⁴⁰⁾.

في مستهل المسودة القديمة لـ "موسولوجيا السيادة" رسم ماكس فيبر موضوعه - كما فعل غايتانو موسكا تماماً - وذلك بضبط بنية السيادة من خلال "العلاقة القاضية بين السيد أو الأسياد والجهاز ثم بينهما وبين المحكومين وهكذا إلى حدّ المبادئ الخاصة بها في "التنظيم"⁽¹⁴¹⁾. وقد وصف الشكل البيروقراطي للسيادة كأفضل نموذج للتنظيم وتوصل بذلك إلى وضع مقياس للبحث في كيفية تمييز بقية الأشكال البنيوية للسيادة، بحيث تحصلت هذه الأخيرة بدورها على تصنيف نموذجي مثل "السيادة الأبوية" و"الإقطاع" و"السيادة الكاريزماتية". فلنلني إذن نظرة قصيرة على ما نوصل إليه البحث المعاصر وخصوصاً على "أشكال السيادة" هذه.

فبالنسبة للبيروقراطية نواجهت جملة وافية من المؤلفات، أغلبها ذات طابع مطبق، تشكو من عدم فاعلية الموظفين وعيبيات الإجراءات البيروقراطية ومن التصخم المتزايد للجهاز الإداري⁽¹⁴²⁾. وقد كانت كلمة "بيروقراطية" في اللغة

(139) يصف فيبر كل من السيادة الأبوية والسيادة الكاريزماتية بصريح العبارة " أشكال البيئة الاجتماعية للسيادة؛ فيما يخص العلاقة بين أشكال السيادة وأشكال الاقتصاد فإن خصوصاً العقرات في النص الاقتصادي لـ السيادة، لاسمًا، والدوامية السلبية سبب مثال أشكال السيادة التقليدية، لاسمًا، ص 418-433.

(140) Karl Marx, *Zur Kritik der Politischen Ökonomie* (Berlin: Franz Duncker, 1859), S. 140) V.

"إن مجموع علاقات الإنتاج هذه هي التي تكون البنية الاقتصادية للمجتمع، أي الأرضية العملية التي تقوم عليها بنية فوقية قانونية وسياسية والتي تطابقها أشكال معينة من الوعي الاجتماعي".

(141) Josef Gieszowski, *Bureaucratie* (Würzburg: A. Stubers (C. Kohlitzsch), 1904); Ilana Geiger, "Der Beamte als Mensch und Staatsbürger," *Das Freie Wort*, 12. Jg., Nr. 11. Sept. 1910, S. 420-425, und Hermann Haase, *Die Bürokratie was sie nur hilft und wie ihr geholfen werden kann* (Kultur und Fortschritt, Nr. 400) (Gauzsch bei Leipzig: Felix Dietrich, 1911).

العامة بمنزلة لعنة⁽¹⁴²⁾، وُصِفَتْ بها تجاوزات النظام، في حين كان استعمارها كمفهوم علمي نادراً جداً. وقد جاء رد الفعل على مثل هذه الشكاوي في بروسيا بتشكيل لجنة حكومية اجتمعت لأول مرة في صيف 1909 ونمهدت بتقديم اقتراحات لإصلاح الإدارة وقانون الموظفين. أمّا فيها يتعلّق بالأبحاث العلمية، فقد اهتم فرع من علوم الحقوق بقانون الموظفين باعتباره جزءاً من مجال قانون الإدارة⁽¹⁴³⁾. وأعطى التخصص في الاقتصاد غوستاف شمولر (Gustav Schmoller) الذي اشتهر خاصة بأبحاثه التاريخية في البيروقراطية البروسية بإصداره لأول مرة "ملفات بروميا"⁽¹⁴⁴⁾ (Acta Borussia) أيضاً دفعا للبحث في البيروقراطية ضمن جمعية السياسة الاجتماعية وشدّد على العاملين السياسي والاجتماعي. كما اشتهر تلميذه أوتو هينتز (Otto Hintze) بدراسة حول "وضع الموظفين" قام فيها بتحليل أشكال الإدارة البيروقراطية الأولى وقارنها بأمثلها في دول أوروبية أخرى⁽¹⁴⁵⁾. وكان البحث في البيروقراطية حتى في التاريخ القديم يمثل جزءاً صغيراً من تاريخ الإدارة وبالتالي فهو "نتاج ثانوي" كما هو الحال أيضاً في الفروع العلمية الأخرى وليس فرعاً مستقلاً في البحث. وهذا ينطبق أيضاً على الاختصاصات حديثة العهد مثل علم الاجتماع والعلوم السياسية، رغم أنّه قد تواجد لدى هاينانو موسكا كما ذكر سابقاً توجه سوسيولوجي وتاريخي شامل مشابه لها. فقد اهتم ألفريد فيبر في مقال نشر سنة 1910 في مجلة النظرة العامة للجديدة (Neue Rundschau) بموضوع البيروقراطية

(142) قارن في هذا الصدد: Franz Kohler, "Bürokratismus," in: *Der Eintritt der modernen Verwaltung in die Verwaltung* (Schriften der Deutschen Gesellschaft für soziales Recht, Heft 5) (Stuttgart: Ferdinand Enke, 1919), S. 34-47.

(143) قارن نصراً دراسة: Arthur Braadt, *Das Beamtenrecht: Die Rechtsverhältnisse der preussischen unmittelbaren und mittelbaren Staatsbeamten* (Handbücher des preussischen Verwaltungsrecht, Band 5) (Berlin: Carl Heymanns, 1914).

(من هنا فصاعداً: Brand, *Beamtenrecht*).

(144) كان غوستاف شمولر المؤسس والمصدر للمفاتيح بروميا (Acta Borussia)، وهي النشرة الأولى بحجم كبير لتاريخ الإدارة في ألمانيا. قارن:

Acta Borussia, *Denkmäler der Preussischen Staatsverwaltung im 18. Jahrhundert*, hg. von der königlichen Akademie der Wissenschaften, Reihe A: Die Behördenorganisation und die allgemeine Staatsverwaltung Preussens im 18. Jahrhundert, Band III (Berlin: Paul Parey, 1894ff.).

Otto Hintze, *Der Beamtenstand* (Vorträge der Gehe-Stiftung zu Dresden, Band 3) (Leipzig, Dresden: B.G. Teubner, 1911), S. 1-78 (=S. 95-170).

(من هنا فصاعداً: Hintze, *Beamtenstand*).

الحديثة ولم يركز مثل أخيه ماكس على تحليل "البنية" و"الشكل الداخلي"، وإنما على دور الثقافة في مجال البيروقراطية⁽¹⁴⁶⁾. فهي تعتبر إحدى وجوه المسار العام لتنظيم العقلاني في عصر الحديثة، وهو الوجه الذي يتجسم في مجال الاقتصاد كـرأسمالية وفي الحقل الثقافي كـعائل تافه⁽¹⁴⁷⁾. كما وضع المفكر الاشتراكي كارل كاوتسكي (Karl Kautsky)، انطلاقاً من معطيات أخرى، بيروقراطية الدولة في إطار تاريخي واجتماعي / سياسي أشمل، إذ كان ظهور الدولة الحديثة بالنسبة له حَسْبَ التفكير الماركسي البعث نتيجة "لطريقة الإنتاج الرأسمالي"⁽¹⁴⁸⁾. فبيروقراطية الدولة الحديثة، مثلها مثل النظام الاقتصادي الرأسمالي، تتميز بتمركز القوى الاقتصادية والعسكرية، وكذلك بتقسيم العمل واختصاص في التكوين. فمركزية الإدارة والقضاء وجمع الضرائب تعني أيضاً إقصاء السط الوسطية، مثل الدوائر المتفلة والمحافظة؛ وهذه في معظمها مهددة بـ"التقزيم" كما يقول كاوتسكي⁽¹⁴⁹⁾. فوجود الطبقة الحاكمة يصبح من وجهة نظر اقتصادية ضرورياً بصفة متزايدة، بحيث يصين عليها تركيز الإدارة إلى الموظفين والعملة (أما إنجلترا فتقدم المثال المعاكس لما قيل، باعتبارها دولة رأسمالية ولكنها لا تسيّر بصفة بيروقراطية). ونجد لدى ماكس غير تقوياً مشابهاً لهذا التطور وكذلك نفس الترابط المبدئي بين نمط الاقتصاد الرأسمالي والإدارة البيروقراطية. فهو قد وصف هذه الأخيرة بنفسى التيمات التي ذكرت سابقاً وأضاف إليها سمات أخرى مثل إمكانية الحصان⁽¹⁵⁰⁾، والقضاء العقلاني⁽¹⁵¹⁾ (ينص النظر عن الشخص المعني)⁽¹⁵²⁾، وفصل الوسائل المادية في المؤسسة عن الموظفين أو الجنود⁽¹⁵³⁾.

ومن بين أشكال السيادة القديمة التي ذكرت في مجال البحث المعاصر هناك

Alfred Weber, "Der Beamte," *Die neue Rundschau*, 21. Jg. der Freien Bühne, (146) Band 4 (1910), S. 1321-1339, Zitat S. 1322.

(147) المصدر نفسه، ص 1323.

Karl Kautsky, *Die Sozialer Revolution*, 3 Aufl (Berlin: Vorwärts, 1911), (148)

(149) المصدر نفسه، ص 19.

Weber, *Probleme der Staatssoziologie*, S. 773. (150) غارن لاحقاً.

Weber, *Die drei neuen Typen*, S. 775. (151) غارن لاحقاً.

Weber, *Probleme der Staatssoziologie*, unten, S. 753f (152) غارن لاحقاً.

السيادة الأبوية وفي بعض الأحيان سيادة الأمومة ودولة الأعيان ودولة الإقطاع⁽¹⁵³⁾. ولم يجر الحديث في عصر ماكس فيبر عن "سيادة الأعيان"، وإنما عن "نظرية الأعيان"، وقد كانت هذه، كما ذكر سابقاً مرتبطة في القرن التاسع عشر وما تبعه باسم كارل لودفيغ فون هالر. فقد أدخل الباحث النموسي سيادة الأعيان في السجل السياسي من خلال عمله الوافي حول "إعادة إصلاح العلوم السياسية" الذي صدر في أربعة أجزاء. وكان هذا العمل الذي نشر في مستهل القرن التاسع عشر موجهاً بصفة خاصة ضد الثورة الفرنسية وما تبعها من الأفكار الليبرالية المتعلقة بالعقدين الطبيعي والاجتماعي⁽¹⁵⁴⁾، انطلاقاً من الفرعية القائمة على عدم التساوي الطبيعي بين الناس، وضع فون هالر "القانون الطبيعي" لسيادة الأقوياء وقسم الدول حسب مرجعية الحاكم إلى إمارات ودول عسكرية ودول حقائدية⁽¹⁵⁵⁾. فالإمارات نشأت حسب رأيه انطلاقاً من العلاقات الأبوية بحيث كانت أرضية السلطة تقوم على ملك الأراضي. وهذا الملك الخاص للأراضي من قبل السيد ليس نتيجة لتكوين الدولة وإنما هو العامل الأول⁽¹⁵⁶⁾، فهو يمثل في نفس الوقت الأساس لفرض السيادة؛ فالأمير هو حراً تماماً في اختيار خلعته وموظفيه وجنده وفي انتدابهم وتجهيزهم إذا كان قادراً على دفع أجورهم ونزولهم بالسلاح. ليس هناك فصل بين الخدمة الحراس والموظفين بقدر ما ليس هناك فصل بين التمييز الخاص للبيت والتدبير العام⁽¹⁵⁷⁾. ولا بد أن يكون خراج أملاك الأمير كافياً لتعويل الجهاز القائم. أما الحفاظ على سيادته فيتعلق أيضاً بما يكسبه، شرط أن يتجاوز ملكه ما يكسب الأعيان الآخرون المجاورون له. ومن منظور قانوني فإن الأمير غير مقيد تماماً، فليس هناك سلطة دنيوية يخضع لها؛ ولا يشعر بنفسه مسؤولاً إلا أمام المرف والسلطة الإلهية. من كل هذا يستخلص

(153) قارن: Ludwig Gumplowicz, "Die ältesten Herrschaftsformen," *Der neue Teufel*, 1 Jg., Nr 9 (12 Juli 1902), S. 2.

ولكن غومبولتس يرفض هذا التقسيم.

(154) Carl Ludwig von Haller, *Restauration der Staatswissenschaft oder Theorie der natürlich-geselligen Zustände der Chinesen der kaiserlich-bürgerlichen entgegengesetzt*, 4 Bde., 2 Aufl. (Winterthur: Steiner, 1820/21).

قارن خصوصاً الافتتاحية، ص 17. وقد صدرت الطبعة الأولى في باريس منذ 1816.

(155) المصدر نفسه، ج 2، 1820، ص 11-15.

(156) المصدر نفسه، ص 57.

(157) المصدر نفسه، ص 144، 273.

هالتر القاعدة بأنّ المتخاصمين للأمير هم أحرار كأشخاص، ولذا فهم غير مرخصين على القيام بالخدمة العسكرية⁽¹⁵⁸⁾. فالقيام بالحرب من مهام الأمير، كما يعود له أيضاً الإشراف على جيشه الخاص⁽¹⁵⁹⁾.

كانت نقطة الصراع في نظرية هالتر التي أُنشأ عليها بأوضاع ما قبل الحداثة تدور قبل كلّ شيء حول استخلاص سلطة الدولة من علاقات قانون الملكية الخاصة. وقد واجه جورج فون بلوف (Georg von Below) بشدة هذا المزيج بين الحق الخاص والحق العام في كتابه الدولة الألمانية في العصر الوسيط الذي صدر في آذار/مارس⁽¹⁶⁰⁾ 1914، وأعاد بذلك نظرية هالتر حول "دولة الأهلان" إلى حلبة النقاش قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى بقليل⁽¹⁶¹⁾. لقد كان الاهتمام بأشكال السيادة الإمبراطورية موجوداً في قسم البحث في التاريخ القديم إلى جانب قسم البحث في العصر الوسيط؛ فمفهوم (Patrimonium) الذي تعني الإرث الأبوي كانت من مفاهيم قانون الإرث الروماني وكان لها ما يعادلها في الفعل السياسي الإداري في ما يسمى بالمقاطعات/الأتالييم الخاضعة للوكالة داخل الإمبراطورية الرومانية. فهذه المقاطعات لم تكن خاضعة لمجلس الشيوخ، وإنما كانت تخضع مباشرة للأمير، ولذلك كانت تدار من قبل موظفيه وكانت تابعة لأملاكه. أما بالنسبة لهؤلاء الموظفين فقد ظهر في مستهل القرن الماضي اسم "موظف الأمير" لدى الباحثين⁽¹⁶²⁾. وكانت مصر المقاطعة الهامة والمرموقة الخاضعة للوكالة في الإمبراطورية الرومانية التي أخذت من طرف ماكس فيبر كمثال للمملكات المديرية حسب نظام بيروقراطي إماراتي إلى جانب الصين وروسيا ودرست بالتفصيل.

(158) المصدر نفسه، ص 85-87.

(159) فون بلوف أيضاً، المصدر نفسه، ص 84 و 95.

(160) Georg von Below, *Der deutsche Staat des Mittelalters: Ein Grundriß der deutschen Verfassungsgeschichte*, 1. Aufl. (Leipzig: Quelle & Meyer, 1914).

(من هنا فصاعداً: Below, *Staat des Mittelalters*).

(161) فون بلوف في هذا الصدد رسالة ماكس فيبر إلى جورج فون بلوف في 21 حزيران/يونيو 1914 التي نذكر لاحقاً بإعانات ص 238.

(162) Michael Rostowzew, "Geschichte der Staatspraxis in der römischen Kaiserzeit bis Diokletian," *Philologus. Zeitschrift für das Classische Altertum. Supplementband* 9, Heft 3 (1904), S. 329-512, hier: S. 461.

استعمل ماكس فيبر عن عكس أغلبية زملائه في البحث مفهوم "الإقطاع" منذ أبحاثه الأولى حول تاريخ الفلاحة ودروسه حول الاقتصاد القومي¹⁶³. لم يكن مفهوم "الإقطاع" حتى بعد مستهل القرن الماضي متداولاً وذا ملامح واضحة كمفهوم بحث في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية. فقد وصف المؤرخون ومؤرخو القانون ظاهرة العصر الوسيط المتشعبة أولاً من خلال مفهوم "النظام الإقطاعي"، وكذلك من حيث هو نظام النفع أو نظام أرستقراطي¹⁶⁴. وبما أن التحديد القانوني كان هنا في مقدمة البحث، فإن الاصطلاح الماركسي قد ركز على العلاقات الاقتصادية والاجتماعية لهذه المرحلة التاريخية المفترض تجاوزها¹⁶⁵. هذا وقد دخل مفهوم "الإقطاع" في الاستعمال العام للغة الألمانية خلال القرن التاسع عشر كمفهوم كفاح سياسي مع الثورة الفرنسية واستعمل من قبل الليبراليين كأداة دفاع ضد المبادئ الطبقة الأرستقراطية¹⁶⁶. أما في كتب تدريس علم الاقتصاد فإن

(163) تارن: Weber, *Kulturgeschichte*, S. R,

(58) "4" تطور الإقطاع وأشكاله" ومن 11 (510) 2. تطور سيطرة النبلاء والإقطاع"؛ في المذكرات التي خلفها فيبر حول درس "الاقتصاد القومي" (النتظري) العام" يوجد في 88 مبحثاً التقسيم المنظم والمدمج تاريخياً للإقطاع حسب الطبقات أو التصل بين إقطاع المدن وإقطاع أصحاب الأراضي وكذلك الإعلان العسكري كأساس لمفهوم الإقطاع.

(Deponat Max Weber, BSB München, Ass 444, OM 3, Bl. 70; MWG III/1); ders., *Praktische Nationalökonomie*, GSA FK, VIHA, Nr. 31, Band 2 (MWG III/3), mebes, Bl. 15.

(الإقطاع ك "منع للمؤسسات الاقتصادية والسياسية")
ders., *Soziale Grundriss*, S. 77, ders., *Agarwirtschaftsgesch.*, S. 11. und ders., *Agarverhältnisse*, S. 586., sowie ders., *Feudalismus und Südwirtschaft im Mittelalter* [Vortrag am 27. Nov. 1897], in: MWG I/4, S. 347f.

(164) تارن:
Heinrich Brunner, *Deutsche Rechtsgeschichte*, Bd. 2, 1 Aufl. (Leipzig: Duncker & Humblot, 1892).

لمن هنا نصاعداً (Brunner, *Deutsche Rechtsgeschichte*)
Georg Wille: "Lehnwesen," in: *Abhandlung zur Deutschen Verfassungsgeschichte und Rechtsgeschichte*, hg. von Karl Zeuner (Göttingen: Dieterich, 1896), S. 361-377, bes. 374.

(165) تارن:
Merk, *Elend der Philosophie*, S. 104ff

(علاقات الإنتاج الإقطاعية).

(166) تارن في هذا الصدد خاصة:
= Helde Wunder, "Einführung: Der Feudalismus-Begriff. Überlegungen zu

المفهوم بقي مفقوداً⁽¹⁶⁷⁾، ولم تدرس الأوضاع في العصر الوسيط إلا من خلال أوجه الاقتصاد الطبيعي وسيادة الأعيان وتبعية الفلاحين. ولم يكن هناك تدوين رسمي للمفهوم "الإقطاع" في معجم العلوم السياسية، ولكن فهرس الطبعة الثالثة يجبل إلى التمرّس إليه في مقال "العلاقات الفلاحية في العصر القديم" (ماكس فيبر)⁽¹⁶⁸⁾ ومقال "تقرير الفلاحين في اليابان" (إينازو نيتوبي)⁽¹⁶⁹⁾ (Inazo Nitobe) و"المائلة" (إيرهارد غوتزين)⁽¹⁷⁰⁾ (Eberhard Gotheim). كما أنه لم يتمّ تفاهم حول ما يمكن أن يجمع من ظواهر متعقدة تحت مفهوم "الإقطاع"، الشيء الذي يتجلى أيضاً من خلال الملاحظات التي أودعها ماكس فيبر في مقالاته النظرية العلمية مستي 1904 و1906⁽¹⁷¹⁾. ومنذ التحليل النموذجي في موسيولوجيا السيادة الذي وضعت فيه خصوميات النظام الإقطاعي الإفرانكي كإرضية لمفهوم "الإقطاع" فقط⁽¹⁷²⁾، أسس

Möglichkeiten der historischen Begriffsbildung," in: ders. (Hg.), *Feudalismus: Zehn Aufsätze* (München: Nymphenburger Verlagsabteilung, 1974), S. 10-76, bes. S. 10-23, انظر أيضاً:

Otto Brunner, "Feudalismus, feudal," in: *Geschichtliche Grundbegriffe. Historisches Lexikon zur politisch-sozialen Sprache in Deutschland*, hg. von Otto Brunner, Werner Conze and Reinhart Koselleck (Stuttgart: Klett-Comp. 1979), Band 2, S. 337-350.

(167) تارن المنبر نفسه، ص 343.

(168) إن الإحالة تشير إلى:

Weber, *Agrarverhältnisse* 3, S. 53.

Inazo Nitobe, "Die Bauernbefreiung in Japan," *HdStW*⁹, Band 2 (1909), S. 169 (1909), S. 621-627, bes. S. 622f.

(170)

Eberhard Gotheim, "Familie," *HdStW*⁹, Band 4 (1909).

(من هنا فصاعداً: *Gotheim, Familie*.)

Weber, *Objektivität*, S. 67, und ders., *Kritische Studien*, S. 179, (171)

Elisabeth Kraus, *Feudalismus im Werk Max Webers*: *Max Weber: Zur Genese eines Typusbegriffs* (Tübingen 1982).

صل ماجستير غير منشور.

(172) تارن في هذا قصد تقرير المنبر نفسه للإقطاع لاحقاً، ص 371 وكذلك:

Otto Hintze, "Max Webers Soziologie [= Rezension zur 2. Aufl. von "Wirtschaft und Gesellschaft"]," *Schmollers Jahrbuch für Gesetzgebung, Verwaltung und Volkswirtschaft im Deutschen Reich*, 10 Jg. (1926), S. 83-95, hier: S. 93.

(من هنا فصاعداً: *Hintze, Webers Soziologie*.)

ماكس غير قاعدة منهجية متينة للمقارنة بثقافات أجنبية، ولكن بذلك الربط بين توتحيين موجودين في البحث المعاصر له.

نفي السجال العلمي المختص والضيق لدى الفروع التاريخية، كان السؤال المطروح حول أصل النظام الإقطاعي الغربي في العصر الوسيط في مقدمة البحث: هل يعود أصله إلى ظاهرة التبعية الجرمانية⁽¹⁷³⁾؟ هل هو ذو أصل عسكري أنشئ لتموين الجنود الفرنسيين⁽¹⁷⁴⁾؟ إلى أي حد كان هذا النظام متأثراً بنظام الرمح لدى الكنية⁽¹⁷⁵⁾؟ من أين جاءت فكرة العقد المبرم بين الإقطاعي والمُقطَّع؟ وكان جورج فون بيلوف من بين المؤرخين الذين استعملوا مفهوم "الإقطاع" بصفة متواصلة وذكروا بعض العناصر لتحديد "مفولة الإقطاع" (في مقابل "مفولة الأعبان")، وذلك في كتابه الدولة الألمانية في العصر الوسيط الصادر سنة 1914⁽¹⁷⁶⁾. طبقاً لنظوره الدستوري والقانوني حدّد فون بيلوف "دولة الإقطاع" في العصر الوسيط من خلال "تفويض/ نقل حقوق السيادة" الذي نتج عنه تقوية السلط المحلية وتكريس لامركزية السلطة⁽¹⁷⁷⁾. ولكنه رفض نقل مفهوم "الإقطاع" إلى ثقافات أخرى نظراً للتخصّصية التي يشم بها التطور الغربي⁽¹⁷⁸⁾.

غير أنه صدرت منذ بداية القرن التاسع عشر أعمال حول الثقافات غير

(173) حول هذا السجال انظر:

Brunner, *Deutsche Rechtsgeschichte* II, S. 258.

(174) قارن: Paul Roth, *Geschichte des Beneficialwesens von den ältesten Zeiten bis ins zehnte Jahrhundert* (Erlangen: J.J. Palm und Ernst Enke, 1850), S. 313.

(من هنا فصاعداً: Roth, *Beneficialwesen*).

وكذلك: Heinrich Brunner, "Der Reiterdienst und die Anfänge des Lehnwesens." *Zeitschrift der Savigny-Stiftung für Rechtsgeschichte, Germanistische Abteilung*, Band 6 (1887).

(من هنا فصاعداً: Brunner, *Reiterdienst*).

Stutz, *Fehm und Pfründe*, S. 214.

(175)

إلى العلاقة بين النظام الإقطاعي ونظام الانتصاع لدى الكنية وتبين من خلاله العائق بين الأرباب والإقطاع (الرجع المذكور، ص 244).

Below, *State des Mittelalters* I, S. 281-313

(176)

(177) المصدر نفسه، خصراً ص 283-279.

(178) المصدر نفسه، ص 334-332.

الأوروبية وصنفت فيها ظواهر مشابهة بنفس المصطلحات التاريخية والقانونية التي استعملت في ألمانيا. فقد ترجم مثلاً جوزيف فون هامر (Joseph von Hammer) في كتابه الصادر 1815 حول الإمبراطورية العثمانية كلمة "صبايمي" (فارس) بـ"إقطاعي"، و"براط" بـ"شهادة إقطاعي" و"تيبار" (ملكية الجنود) بـ"مقطع صغير" (ما يستحق اليوم "مصدر ربح")⁽¹⁷⁹⁾. ولم يتحدث كلود راتغن (Karl Rathgen) الذي قضى ثمانية أعوام في التدريس بطوكيو عن "الإقطاع" و"دولة الإقطاع" في اليابان بحسب، وإنما أيضاً أساتذة يابانيون مثل توكوزو فوكودا (Tokuzo Fukuda) وساكيو يوشيدا (Sakuya Yoshida) اللذين درسا في ألمانيا. وقد وجد بعض الباحثين الأوروبيين سمات إقطاعية أيضاً في بلاد الفرس القديمة ولدى الأزنك والينكا⁽¹⁸⁰⁾، وكذلك في الصين قبل توحيد الدولة⁽¹⁸¹⁾.

(179) Joseph von Hammer, *Des osmanischen Reichs Staatsverfassung und Staatsverwaltung: dargestellt aus den Quellen seiner Grundgesetze*, 2 Bände (Wien: Camesimische Buchhandlung 1815).

(من هنا فصاعداً: (Hammer, *Osmantisches Reich* I, II).

(180) يُرجع راتغن في كتابه *القتصاد الياباني* (Volkswirtschaft)، ص 20، تاريخ نشأة دولة الإقطاع في اليابان إلى القرن التاسع ويضع قياساً بينها وبين الملكية الإقطاعية، أما "التخلص من الإقطاع" فيعود بحسب رأيه إلى أول ميلاد توكوغاوه سنة 1667 (انظر نفسه، ص 74).

(181) في الوقت الذي يحدد فيه ساكيو يوشيدا، *Sakuya Yoshida, Geschichtliche Entwicklung der Staatsverfassung und des Lehnwesens von Japan* (Den Haag, M.M. Cuuwer, [1890])

(من هنا فصاعداً: (Yoshida, *Staatsverfassung*).

مرحلة الإقطاع من القرن التاسع إلى القرن التاسع عشر، يرى توكوزو فوكودا:

Tokuzo Fukuda, *Die gesellschaftliche und wirtschaftliche Entwicklung in Japan*, hg. von Lejo Brezina und Walter Lott, *Münchener Volkswirtschaftliche Studien* (Stuttgart: J. G. Cotta Nachfolger, 1900), Band 24.

(من هنا فصاعداً: (Fukuda, *Japan*).

إن "تطور دولة الإقطاع" بدأت مع تاريخ أسرة التوكوغاوه (المراجع المذكور، ص 116).

(182) قارن في هذا الصدد التعداد الذي قام به غوتن: Gothein, *Famille*, S. 33. وكما يشعل من: Weber, *Vorlesungs-Grundriss*, S. 8. فإن غير بصيف ملكة الإنكا إلى دول الإقطاع.

(183) قارن في هذا الصدد مثلاً: August Conrady, "China," in: *Geschichte des Orients*, hg. von J. Meißner-Hartung (Berlin: Ullstein & Co., [1910]), (Weltgeschichte, Band 3), S. 547f.

(من هنا فصاعداً: (Conrady, *China*).

Otto Franke, "Die Verfassung und Verwaltung Chinas," in: *Allgemeine = Verfassungs- und Verwaltungsgeschichte* (Leipzig, Berlin, B.G. Teubner, 1911), Kultur

وفي مصر القديمة (في مرحلة التحول من المملكة القديمة إلى المملكة الوسطية) ⁽¹⁸⁴⁾، وفي المدينة/ الدولة القديمة ⁽¹⁸⁵⁾، وفي الهند ⁽¹⁸⁶⁾، وفيما يستمر بالعصر الوسيط الإسلامي، وحتى في بولونيا وروسيا. وإذا اعتبر غالباً مقارنة الغرب بالمؤسسات الأوروبية كمحاولة للتقرب إليه قصد فهمه، فإنّ كلا الباحثين أوتو هونزش (Otto Hörsch) و كارل هاينريخ بيكر (Carl Heinrich Becker) قد استعلا في وصفهما للأوضاع البولونية والشرقية مفاهيم مرتبطة بالدولة الفراكية مثل الخضوع للإقطاع (Vassallität) والانتفاع (Benefizium) من الأرباح إقطاع و Allod كأمثلة للمقارنة حتى يظهر خصوصية جمهورية الأعيان البولونية ونظام الإقطاع العسكري الإسلامي ⁽¹⁸⁷⁾.

كانت السيادة الكاريزماتية كملاقة سلطة متميزة بين قائد عسكري وأتباعه أو بين نبي وأشياحه أو بين زعيم حزب وأنصاره معروفة من حيث الموضوع. ولكن لم يكن هناك مفهوم عام جامع لها. لم تكن "الكاريزما" في عصر ماكس فيبر مفهوماً

der Gegenwart, Teil II, Abt. II, 1, S. 90,

دستور أسرة شو كنظام "إقطاعي قبضي-يابوي مطلق"،
(من هنا نستخدم: (Pruke, China

(184) تارن: Eduard Meyer, *Geschichte des Altertums*, 2. Aufl. (Stuttgart, Berlin: J. G. Cotta Nachfolger, 1909), Band I, 2: Die älteren geschichtlichen Völker und Kulturen bis zum sechszehnten Jahrhundert, S. 206,
(من هنا نستخدم: (Meyer, *Geschichte des Altertums* 1,22

(185) استعمل مير هنا باكراً مفهوم "نظام إقطاع المدينة" في
Weber, *Agarverhältnisse* I. S. 2.

(186) تارن في هنا الصند: Paul Andreas von Tischendorf, *Das Lehnwesen in den moslemischen Staaten insbesondere im Osmanischen Reich* (Leipzig: Giesecke & Devrient, 1872), S. 32,

(من هنا نستخدم: (v. Tischendorf, *Lehnwesen*
James Tod, *The Annals and Antiquities of Rajasthan or the Central and Western Rajpoot States* (Calcutta: W C Sarnanta, 1899), vol. 1, bez. p. 133-148,
(من هنا نستخدم: (Tod, *Rajasthan*

(187) تارن: Otto Hörsch, "Adel und Lehnwesen in Rußland und Polen und ihr Verhältnis zur deutschen Entwicklung," *HZ*, Band 108 (1912), S. 541-592, bez. S. 579,
(من هنا نستخدم: (Hörsch, *Adel und Lehnwesen*
Becker, *Steuerpacht und Lehnwesen*, bez. S. 86.

عاماً، وإنما كانت مفهومًا خاصاً بخصبر النص الديني، أي كعلامة لثمة إنية أو موهبة عقلية حظي بها خصبراً الحواري بولس⁽¹⁸⁸⁾. لقد شرح رجل اللاهوت كارل هول (Karl Holl) في أطروحة التأهيل التي صدرت سنة 1898 بعنوان "الحياة وعنف التكفير" الفرق بين الكنيسة الرومانية والكنيسة اليونانية من خلال المكانة المختلفة للربان. ففي الكنيسة اليونانية بقيت الفكرة المسيحية القديمة التي تقول بأن "الكاريزما توهب القديسة على التسلق" محفوظة، وبالأقرب فإن الربان هم من صفوة الناس ومن الموهوبين كاريزماتياً⁽¹⁸⁹⁾. ومن هنا، كان هؤلاء دون سواهم اختق في فرض العقاب للتكفير عن الذنب ومنح الثوبة وتحديد نوع وقيمة التكفير⁽¹⁹⁰⁾. وكانت سلطة الخلق والربط في الكنيسة اليونانية إلى حدود منتصف القرن الثالث عشر بأيدي الربان دون غير⁽¹⁹¹⁾. وقد سبق أن عرض رجل الحقوق والمختص في قانون الكنيسة رودولف سوم (Rudolph Sohm) في الجزء الأول من كتابه "قانون الكنيسة" الصادر سنة 1892 أطروحة حول أصل دستور الكنيسة الكاثوليكية الرومانية أصبحت فيما بعد محل نقاش شديد. فهذا الدستور صدر عن الطائفة إكلية (Ekklesia) المسيحية الأصلية التي لم تكن منظمة قانونية وإنما كانت "منظمة كاريزماتية"⁽¹⁹²⁾. وهنا ظهرت الفكرة الجديدة بأن تنظيم الوظائف في مطلع

(188) قارن

Hermann Cremer, "Art. Geistestgaben, Charismata," RE⁷, Band 6 (1899), S. 460-463, hier: S. 461f.

إشارة إلى ذلك قارن:

Markus Lauerburg, *Der Begriff des Charisma und seine Bedeutung für die praktische Theologie* (Qütersloh: C. Bedelsmann, 1898).

Karl Holl, *Enthusiasmus und Bußgewalt beim geschichtlichen Menschen. Eine Studie zu Symeon dem neuen Theologen* (Leipzig: J. C. Hinrichs, 1898), S. 148 (Zitat) und S. 151, 153.

(من هنا فصاعداً: (Holl, *Enthusiasmus*).

لا يحمل غير مبرح الإشارة إلى هول إلا في الإيداع الأول لكتاب الاقتصاد والجمع (WUG*, S. 124: BWG II/23)، ولكنه استند إلى مرامته سابقاً بصفة غير مباشرة. كما تدل على ذلك التعليقات المرحودة في مسودا لمخطوط حول "اليهودية القديمة"، والذي يعود تاريخه إلى سنة 1911/1912. قارن في هذا الصدد تقرير الإمداد لأهل الكاريزماتية، لاحقاً من 1955. ويوجد في مكتبة هدارج الجامعية نسخة من دراسة هول عن بها ماركس لير.

Holl, *Enthusiasmus*, S. 266.

(190)

(191) المصدر نفسه، ص 325.

Sohm, *Kirchenrecht*, S. 26.

(192)

الكنيسة كان قانوناً على الكاريزما، يقول سوم: "كان المسيحيون منظمين حسب توزيع الكرامات (الكاريزمات) التي مَنَ بها الأفراد المسيحيون للقيام بأعمال مختلفة وأصبحوا أيضاً أهلاً لها"⁽¹⁹³⁾. فإله يختار أصحاب الكاريزما بطريقة لا تتبدل المصطفى للقيام بحسناته فقط، وإنما تكلف أيضاً المسيحيين الآخرين بالاعتراف به كحامل للكاريزما⁽¹⁹⁴⁾. فالاعتراف أو "الانتخاب" من قبل الطائفة المسيحية هو تصديق للخيار المسبق أو التكريم، ولكنه ليس المصدر⁽¹⁹⁵⁾. بل العكس هو الصحيح: إذ إن أعضاء الطائفة، كما يؤكد سوم، مكلفون بالطاعة والامتثال للأشخاص الذين وهبهم الله كراماته وبالأتي عندهم للوظيفة. ومن هنا يمكن اعتبار العلاقة بين صاحب الكاريزما أو الوظيفة والمؤمنين الآخرين علاقة استبداد. وفي نهاية القرن الأول ميلادي، بدأ إذن حسب سوم مسار التقنين والتنظيم الشكلي الذي يطابق ونشأة الكاثوليكية⁽¹⁹⁶⁾. وشيئاً فشيئاً تحولت الوظيفة التي كانت في الأصل قائمة على لقبه الإلهية لشخص معين إلى كاريزما ممنوحة بموجب "حكم قانوني"⁽¹⁹⁷⁾. وكما قال سوم، فلها أصبحت "كاريزما وهيبة"⁽¹⁹⁸⁾. وهكذا نشأت فكرة "كاريزما الوظيفة"⁽¹⁹⁹⁾. وقد احتضى وراها التمثيل بأن تمنح كاريزما مميزة للكهنة من طريق

(193) المصدر نفسه، ص 26.

(194) المصدر نفسه، ص 27.

(195) المصدر نفسه، ص 58، قارن في هذا الصدد الصيغة الأكثر وضوحاً في:

Rudolph Sohm, *Wesen und Ursprung des Katholizismus* (Abhandlungen der philologisch-historischen Klasse der Königlich Sächsischen Gesellschaft der Wissenschaften, Band 27, Nr. 10) (Leipzig: B.G. Teubner, 1909), S. 335-390. hier: S. 375f.

(من من صاعداً: (Sohm, Katholizismus).

(196) Sohm: *Kirchenrecht*, S. 153, and *Katholizismus* 1, S. 390.

أن الكاثوليكية قد "نمت ونشأت" -حوهر النصاري بالمعنى الديني للكلمة.

(197) Sohm, *Kirchenrecht*, S. 216.

(198) المصدر نفسه، ص 216.

(199) إن العبارة "كاريزما الوظيفة" تعود إلى مؤرخ الكنيسة الكاثوليكي يول أوغست ليدر الذي استعملها في سياق السجال القائم بين هارباك وسوم. فإذن:

Paul August Lieder, "Das Problem der Entstehung des Katholizismus: Kritische Äußerungen zu Harnack und Sohm," *Zeitschrift der Savigny-Stiftung für Rechtsgeschichte, Kanonische Abteilung* I, Band 32 (1911), S. 276-308, hier: S. 301.

وكذلك الإشارة إليه لدى: Thomas Kroll, "Max Webers Idealtypus der charismatischen

الصين. وكانت هذه المسألة في مستهل تاريخ الكنيسة موضوع صراع كبير؛ فهل يمكن لكاهن مقدس قام شخصياً بخطيئة أن يغفر ذنوب الآخرين؟ وهل كانت فاعلية الأسرار متعلقة بمؤهلات الواهب الذاتية؟ ففي ما يسمى بسجال (Dons- Hostenstreit) فضلت الأرثوذكسية فكرة الوظيفة أو كاريزما الوظيفة، أي الفصل بين التأهيل الوظيفي وشخصية الموظف ونظمت بالآلي عن المؤهلات الذاتية لدى الرهبان، وهو ما طالبت به التيارات المتطرفة. وبلغه قبحه، فإنه يمكن وصف هذا التطور الكامل كطريقة لإخفاء "الموضوعية على الكليزما".

كانت الدعوى التي عرضها روهولف سوم لأول مرة والتي نتحدث عن الكنيسة الميكرية كـ "منظمة كاريزماتية" تحولت فيما بعد إلى شكل قانوني وأصبحت بمقتضاه كاثوليكية سبياً في حدوث جدال حاد بين سوم، هذا الرجل المختص في قانون الكنيسة والذي ينتمي إلى البروتستانتية اللوثرية المحافظة وبين اللاهوت البروتستانتي الليبرالي، وبالأخص بينه وبين أدولف هارناك (Adolf Harnack)، أحد قادة البروتستانتية اللطافية المعاصرة⁽²⁰⁰⁾. فهذا الجدل يعتبر من منظور تاريخي للاهوت كإحدى المناقشات الشهيرة في القرن العشرين⁽²⁰¹⁾. فخلافاً لسوم، انطلق هارناك من مفهوم مضاعف تختص به الكنيسة في المرحلة المبكرة. وهذا يعني أن الكنيسة كانت منذ البداية منظمة روحية كاريزماتية ووظيفية قانونية⁽²⁰²⁾. أما صلب الجدل فكان يدور عما إذا كان الدستور المكر للكنيسة قد تضمن التية الأساسية لدستور الكنيسة البروتستانتية الأغير وما قال به، حتى في عهد الإمبراطورية، من وحدة فاعلة للكنيسة الموثية واللاموثية ([أي جاسمة بين] كاريزما وفكرة الوظيفة)،

Herrschaft und die zeitgenössische Charisma-Debatte." in: Hentke, Mommert, S. 47-72.

(من هنا لمساعد: Kroll Charisma-Debatte).

(200) حول هذا الجدل فلرن:

Kroll, Charisma-Debatte, S. 35.

(201) قارن في هذا السعد: Hermann-Josef Schmitz, *Frühkatholizismus bei Adolf Harnack*; Rudolph Sohm und Ernst Käsemann (Düsseldorf: Patmos, 1977).

(202) Adolf Harnack, *Entstehung und Entwicklung der Kirchenverfassung und des Kirchenregimes in den zwei ersten Jahrhunderten* (Leipzig: J. C. Hachke, 1910). Neben einer Kritik der Abhandlung R. Sohm's: "Wesen und Ursprung des Katholizismus" und Untersuchungen "über Evangelium", "Wort Gottes" und das trinitarische Bekenntnis, S. 132.

(من هنا لمساعد: Harnack, Kirchenverfassung).



أم كان أولاً، كما ذهب إلى ذلك سوم، ذا طابع كاريزماتي بحت⁽²⁰³⁾. فالسجال اندلع بعد ردّ نفدي لسوم على مقال هارناك حول "دستور الكنيسة" الذي نشر آنذاك في المرجع الأساسي "للكنييسة البروتستانتية واللاهوت"، وتواصل في السنوات الآتية في سياق حوار لا ذع⁽²⁰⁴⁾. وبما أن المنظمة "الكاريزماتية" لدى الكنيسة المبكرة كانت في صدارة الصراع، فإنه يمكن الحديث هنا أيضاً عن "سجال الكاريزما" فيما بين 1909 و⁽²⁰⁵⁾ 1912. وقد أحال ماكس فير العديد من المرات بصريح العبارة إلى رودولف سوم⁽²⁰⁶⁾ الذي ساهم حقاً وبصفة فعالة في فهم علاقة السلطة الكاريزماتية الذاتية كإحدى أشكال بنية السيادة. هذا وقد رفض سوم بدون ذكر كارل هول شخصياً وصف المسيحية المبكرة بـ "المتحمسة" باعتبار أنه لا مجال هنا "للتفاعل الحارقي للمعادة، أو التحمس المبالغ"، وإنما كان هناك "تنظيم طائفة جليلة من الناس [...]" حسب ما تتطلبه فكرة دينية ما⁽²⁰⁷⁾. كما أكد فير أن السيادة الكاريزماتية لم تكن "سالة فائدة لأي شكل واضح"، رغم أنها في صورتها الأصلية والمخالصة تفقد لأي تنظيم إداري فار ومترسل، وإنما كانت ذات بنية اجتماعية بارزة المعالم بأعضائها المشخصة وجهازها المؤهل بالطاقات والحاجات الكنسية بأداء الرمالة التبشيرية التي يحملها صاحب الكاريزما⁽²⁰⁸⁾. فخلافاً لسوم الذي وصف الحالة المبكرة بالكاريزماتية وغير القانونية، بل حتى بـ "الفوضوية"، أي بالمعنى المتداول آنذاك حسب التمييز اللغوي: بالفاقة لأي نظام قانوني صريح⁽²⁰⁹⁾، طوّد فير تصويراً لشكل خاص من

(203) هذا ما يبدو واضحاً جداً في الافتتاحية لكتاب:

Sohn Rudolph, *Wesen und Ursprung des Katholizismus*, 2 Aufl. (Leipzig, Berlin: B. G. Teubner, 1912).

(من هنا فصاعداً: (Sohn, *Katholizismus*).

(204) هارناك: "Art. Verfassung, kirchliche und kirchliches Recht im 1. und 2. Jahrhundert," *RE*³, Band 20 (1908), S. 506-546.

فلنرى أيضاً الرد الأول لسوم في: "Katholizismus" ثم جواب هارناك في: "دستور الكنيسة، وبعثاً الرد الموالي من طرف سوم في: *Katholizismus*.

Kroll, *Christen-Debate*, bes. S. 53

(205)

Weber: *Die drei reinen Typen*, S. 462, 735, und *Probleme der Staatstheologie*, S. 733.

Sohn, *Katholizismus*, S. 378f.

(207)

Sohn, *Kirchenrecht*, S. 21, 26,

(208) هارناك:

الحق والأحكام الكاريزماتية. وذكر كأمثال لما سماه "العقالة الكاريزماتية" خصوصاً "عدل القاضي" الإسلامي وكذلك الوحي النبوي وما جاء به من أحكام أنزلت بالقرآن الثوري: "ولنا أنا متفر".

بعداً عن مجال الكاريزما الجاري بين رجال اللاهوت، كان هناك مثال بارز ومغاير في مفعوله للعصر لجماعة مُنظمة بصفة كاريزماتية: وهي الحلقة التي تحوم حول الشاعر ستيفان جورج²¹⁰ (Stefan George)، فقد واجه بعض أتباعه الرأي العام بمساهمات/ مقالات وصفوا فيها العلاقة السلطوية القائمة بين القائد وأتباعه، وذلك بنفس القدر من "الولاء التام" الذي يكتونه لمرشدهم. وقد صدرت مقالات لـ فريدرش غوندولف (Friedrich Gundolf) وفريدرش فولترز (Friedrich Wolters) تحت العناوين المبدئية: "الأتباع والسيان" أو "السيادة والخدمة"²¹¹. ونحت نفس العنوان عرض فولترز مجلداً جامعاً للكُتب النفيسة والنادرة استند فيه ظاهرياً إلى المجاز الديني وأعلن عن ولائه للحاكم وكذلك عن "العالم الروحي" الذي يتظر الصفوة التي اختارها المرشد²¹². فكل اتصال مع جورج وقع ضطه من قبل أحد المقرئين منه الذي كان بمنزلة مادجوردوموس (Madjordomus) (رئيس الديوان في العصر الوسيط). ومن هنا فإن الحلقة مذت لماكس فيبر الذي كانت له شخصياً صلة وثيقة بـ ستيفان جورج وأتباعه الوثائق اللازمة التي تثبت أن العديد من الباحثين ذات المواهب الباقية انصاعوا تماماً لكاريزما ستيفان جورج. وما زال بول هونيغسهايم (Paul Honigsheim)، وهو أحد الباحثين الشبان الذين كانوا من بين زوّار لقاءات يوم الأحد لدى ماكس وماريانا فيبر، نتج نسيغلهويزر، يتذكر أن

وكلارك. - Sohn, Katholizismus, S. 379.
 (فيها بعض التنظيم "الفوضوي والكاريزماتي").

(209) مذكور مباشرة من قبل فيبر في بحثه حول "السيادة الكاريزماتية"، في: WeG, S. 142. (MWG IV 23).

Friedrich Gundolf, "Gefolgschaft und Kingerum." in: Blätter für die Kunst. (210) Eine Auswahl aus den Jahren 1904-1909 (Berlin, Georg Bondl, 1909), S. 114-118, Zitat: S. 115, und Friedrich Wolters, Herrschaft und Dienst, S. 156-159.

Friedrich Wolters, Herrschaft und Dienst: Mit Buchschmuck von Stechior (211) Lechter (Berlin: Euborn-Press im Verlag Otto von Helten, 1909), Zitat: S. 13.

ماكس فيبر كان يؤكد على "قيمة الدراسة الموسيولوجية لحلقة ستيفان جورج وما يشابهها من ظواهر"⁽²¹²⁾.

السيادة والمشرعية

لا يمكن لأي سيادة أن تضمن بقاءها بصفة دائمة/ دوامها باستعمال القمع القسوم أو من خلال العمل الإداري. حتى الإمبراطورية الرومانية،* هذا الطفل النيل، ابن الحرب والغزو، لم يضمنها البقاء بالقوة، وإنما حققت ذلك عن طريق الموافقة/ الإجماع والإرادة الحرة من قبل رعاياها⁽²¹³⁾. هذا ما كتبه البريطاني جيمس برايس (James Bryce) الذي أصبح معروفاً لدى النخبة المثقفة الأوروبية من خلال عمله بعنوان "الإمبراطورية الرومانية المقدسة" والذي قدم فيه أيضاً عرضاً عاماً لما وصفه ماكس فيبر فيما بعد في سياق نظريته للمقولات بـ "سيادة الموافقة"⁽²¹⁴⁾. ففي العرض الذي قدمه جيمس برايس في الجزأين من كتابه الكومونولث الأميركي⁽²¹⁵⁾، والذي نوه به ماكس فيبر كثيراً، تعرض الكاتب في الفصل حول "الحكومة لدى الرأي العام"⁽²¹⁶⁾ إلى مسألة تمتل أو قبول عمل الحكومة من طرف المواطنين. ففي العصور القديمة، حيث كانت الظروف الاجتماعية بسيطة، كان الرأي العام أكثر سلطة مما هو عليه في العول الديمقراطية وكان الناس الذين مالوا إلى الاعتقاد في فساد أو شبه فساد سلالة الحاكم، قد خضعوا للنظام السائد، سواء لأسباب دينية

(212) Paul Honigsheim, "Der Max-Weber-Kreis in Heidelberg (Besprechung des zweiten Bandes der 'Hauptprobleme der Soziologie')." *Kölner Vierteljahrsshefte für Soziologie*, 5 Jg. (1925/ 1926), S. 271-287, Zitat: S. 284.

(213) James Bryce, *The American Commonwealth*, 2 Aufl. (London, New York: Macmillan, 1890) vol. II, S. 248.

(من هنا فصاعداً: (Bryce, *The American Commonwealth* II).

من هنا فصاعداً يكون الاستشهاد حسب الطبعة المستعملة من طرف ماكس فيبر والتي توجد منها نسخة في المكتبة الجامعية هيدلبرغ. [جاء الاستشهاد باللغة الإنجليزية (المترجم)].

Weber, *Kategorien*, S. 279.

(214)

(215) فلون الرسالة التي يعثرها ماكس فيبر إلى دوبرت منشتر في 21 كانون الأول/ ديسمبر 1910 والتي يترأس فيها منشتر حل ضرورة استعمال هذه الطبعة الكبيرة في جزأين (MWG II/ 6, S. 761) وكذلك باقي الإحالات من الرسالة، انظر نفسه، ص 761، مامش 30.

Bryce, *American Commonwealth* II, S. 247-254.

(216)

أو بحكم سلطة العادة فقط⁽²¹⁷⁾. وقد أكد غايتانو موسكا، انطلاقاً من أمثلة مستوحاة من "العبريين القدماء" وممالك البابليين والآشوريين الشرقيين، أيضاً على العلاقة الحميمة بين الدين والسياسة⁽²¹⁸⁾. أما بالنسبة للعصر الكلاسيكي القديم، فإن المؤرخ الفرنسي للعصر القديم روما ديس فوستل دو كولانج (Numa denis Fustel de Coulanges) قد عرض الأطروحة الثيرة حقاً للاتجاه والفائدة بالتأثير الأساسي للدين في المدينة/ الدولة القديمة⁽²¹⁹⁾. في حين لحص موسكا جلّ ملاحظاته الفردية في جملة تعميمية تقول بأنّ كلّ الجماعات الحاكمة أو "الطبقات" لها نزوع نحو "تأسيس الامتلاك الفعلي للسلطة على مبدأ أخلاقي عام"، ويصف هذا المبدأ بـ "الصيغة السياسية"⁽²²⁰⁾. وأخيراً موسكا أنّه "حسب الدرجة الثقافية للشعب المعني، تقوم الصيغة السياسية إما على الإيمان فيها هو خارق للعادة أو على مفاهيم تبدو على الأقل عقلانية"⁽²²¹⁾. ولم يصف هذا الترويج الذاتي "للطبقة السياسية" كـ "رقية خادعة" أو "خرافة هائلة"، كما ذهب إلى ذلك هربرت سبنسر⁽²²²⁾، وإنما كحاجة إنسانية عامة لها وزنها بالنسبة "للطبقة الحاكمة"، أي كحاجة "للحكم وفرض الطاعة، ليس بموجب التفوق المادي والمعنوي، وإنما انطلاقاً من مبدأ أخلاقي"⁽²²³⁾.

لقد بحث جورج زيمل هذه الإشكالية في مقالين "سوسيولوجيا التقديم والطاعة" وفي موضوع فلسفة السيادة" اللذين ضمّا إلى فصل "التقديم والطاعة"

(217) المصدر نفسه، ص 1248. قارن أيضاً:

Oppenheimer, Staat, S. 48.

(حول انسيادة بحكم قانون العامة).

Mosca, Herrschende Klasse. S. 70-72

(218)

(219) قارن: Numa Denis Fustel de Coulanges, Der antike Staat: Studien über Kultur, Recht und Einrichtungen Griechenlands und Roms (Leipzig: Walter Reischke, 1907).

(من هنا فصاعداً: Fustel de Coulanges, Der antike Staat)

قارن في هذا الصدد أيضاً التخفيف المسمي للأطروحة من طرف ماكس فيبر وكذلك التذكير المباشر في النسخة الواردة.

Mosca, Herrschende Klasse. S. 62. 68.

(220)

(221) المصدر نفسه، ص 68

(222) المصدر نفسه، ص 69.

(223) المصدر نفسه، ص 69

لكتابه "علم الاجتماع" الذي نشر سنة 1908، وعيّن ثلاثة أشكال / نماذج من الطاعة: الطاعة لفرء واحد، الطاعة لأخيلية أو الطاعة "لمبدأ موضوعي غير مشخص" (224). واعتبر الشكل المذكور في الآخر، أي الطاعة لسيادة القانون هو الشكل الأقرب الذي يتطابق مع كرامة الإنسان الحر باعتبار أن السيادة قد غوصعت عن طريقه (225). وعلى عكس ذلك، فإن التبعية للأشخاص تبقى دائماً مرتبطة بعناصر غير موضوعية وشخصية ويصعب تحملها من طرف الفرد التابع لها. غير أنه يمكن للمحكوم في الإمبراطوريات العظمى أن يحافظ أيضاً على حرّيته، لأنه لا يتخضع للسلطة إلا جزئياً باعتباره يمثل جزءاً من الجمهور (226). ومن هنا نصل إلى لب الأفكار السوسيولوجية حول السيادة لدى زيمل، فهي تضع العنصر الفردي والتفاني الخاص للعلاقة السادة في مقدّمة البحث، إذ يطرح زيمل السؤال الفلسفي العام: كيف يمكن لإنسان حر أن يخضع لسيادة ما أو أن يقبل سيادة غاشمة؟ وكان هذا السؤال منذ توماس هوبز وجون لوك مركزياً بالنسبة لجميع النظريات السياسية الحديثة ونظريات العقد الاجتماعي التي انطلقت من طاعة اختيارية يقودها العقل لدى المواطنين وحاولت إثبات طرق التأكيد نسوية. ورغم أن حاجة الإنسان الحديث والمتنوّر الأساسية إلى التفرير الذاتي في حقّ المصير والتسوية العقل للطاعة كانت دائماً حاضرة في أفكار زيمل، فإنه لم يكن مهتماً بالبحث في الموضوع من وجهة نظر القانون الدولي. ففي "فلسفة السيادة" بحث زيمل، كما جاء في العنوان، بصفة خاصة التوتّر القائم بين الحرية والسيادة أو بين الفردية والفهر (227). ومن المحتمل أن مثل هذه الأفكار الفلسفية والنفسانية الفردية قد أثّرت على التعهد المبكر لمفهوم السيادة لدى ماكس فيبر. فعندما يعلن فيبر في مطلع الجزء الأول من النسخة القديمة لـ سوسيولوجيا السيادة أن فعل التابعين يجري "أو كأنّ التابعين قد جعلوا، من أجل ذاتهم، مضمون الأمر كقناعة لفعالهم"، فإن هذا يذكرنا بالأمر القضعي لدى كُنت. وقد كان زيمل يتابع الكفاح من أجل الحرية ويرى في الصراعات التاريخية نمطاً أساسياً يبدو أولاً غير ملائم للعصر: وهو "أنّ الطموح إلى الحرية وتحققها [...] ينجر عنها حالاً

Simmel, Soziologie, S. 197.

(224)

(225) المصدر نفسه، ص 99.

(226) المصدر نفسه، ص 152.

Simmel: Philosophie der Herrschaft, bes. S. 6-14, und Soziologie, S. 217-226. (227)

الطموح إلى السيادة وتحققها كملافة تلازمية أو كنتيجة⁽²²⁸⁾. فالأشخاص الذين يتوقنون إلى الحرية هم، من منظور بعيد، الذين يسعون إلى فرض السيادة، بحيث تلعب الاتصال الذاتية لدى الحكماء في فلسفة زيمل دوراً هاماً ومعاد بشكل ما إلى النهج الخطاب القديم حول "سيادة خيبر القوم"⁽²²⁹⁾. ويمكن اعتبار نظرية زيمل المتجهة نحو الفرد أيضاً سبباً في حكمه القاسي بأن المجموعة في حد ذاتها "خطيرة وفي حاجة إلى القيادة"⁽²³⁰⁾. أما مسألة "مسألة الجمهور" فإن زيمل قد تعرض لها في إطار ما يسمى بسيادة الفرد الواحد. وحسب رأيه، فإنه من البير بالنسبة للحاكم التحكم في "جمهور كبير متساوي" من التحكم في مجموعة صغيرة من الأفراد المختلفة الأصناف⁽²³¹⁾.

وخلافاً لزيمل، فقد وضع علماء اجتماع وعلوم سياسية آخرون نظرية الجمهور النضابية في مقدمة البحث وعالجوا بها مسألة مشروعية السيادة في المجتمعات الجماهيرية الحديثة⁽²³²⁾. وقدم برايس الأطروحة بأن "الاعتقاد في السلطة والتعلق بالنظام القائم" هما من بين المشاعر القوية في الطبيعة البشرية⁽²³³⁾. أما منشأه، فقد تحدث في سوسيولوجيا الأحزاب عن حاجة الجماهير للقيادة و"الاستعداد النفسي

Simmel, *Sociologie*, S. 226.

(228)

(229) إشارة مباشرة إلى ملأ الخوض ترجع لي انصدر نفسه من 239.

(230) المصدر نفسه، من 244.

(231) انصدر نفسه، من 155؛ ولد رض لير هذا القول قطعاً، فإن في هذا الصدد القامش في السخة الشخصية: "خطأ، إن السب يكمن في التنظيم المنعبد من الأفضل لدى الإقليم الواسع"، وكذلك في تعليقه لي: "خطأ هنا السبب في السهولة الكبيرة للتحكم في أراض شاسعة وأقاليم مقارئة بالصغيرة".

(232) غارن أيضاً:

Gustave, *Le Bon, Psychologie der Massen*, 2. Aufl. (Leipzig: Werner Klinkhardt

1912).

كذلك التلميح إليه من قبل نير في: مقولات سوسيولوجية (*Sociologische Grundbegriffe*), WuGJ, S. 11 (MWO I/ 23) ولكن أيضاً لدى:

Willy Hellpach, *Die geistigen Epochen, Die Gesellschaft*, hg. von Martin Buber (Frankfurt a. M.: Rütten & Luening, 1906), Band II,

والذي أردت من نسخة شخصية لأكس نير (نظر: Arbeitsstelle der Max Weber-Gesamtausgabe, BadW München).

Bryce, *American Commonwealth II*, S. 248.

(233)

للطاعة⁽²³⁴⁾. ووصف منشلز بإيجاز التفاعل بين التسويغ الذاتي لأحزاب وحاجة الجماهير للقيادة، شرط أن تكون هذه الأخيرة مرتبطة بتسويغ المضمون وإمكانية الموافقة الصورية. فتشعر الإقرار وإمكانية المشاركة في نظام سيادي بسيط للمحكومين بالطاعة/ الخاضع للسلطة⁽²³⁵⁾. وقد رأى منشلز في البونابرتية، وبصفة خاصة في قصيرة نابليون الثالث، هذه العناصر مرتبطة بكيفية مقنعة. فالبونابرتية هي نمط من "نظرية السيادة"⁽²³⁶⁾ يقوم على الإفتاء الشعبي والإقرار بالسيادة الذاتية لرئيس الدولة والمطالبة بالطاعة المطلقة/ العياء بموجب هذا الإقرار الجماهيري. فالحاكم يشعر بنفسه كما يقدم نفسه، وهو على رأس الدولة، كـ "تعبير شرعي" لإرادة الجماهير⁽²³⁷⁾. خصوصاً في عهد ديمقراطيات الجماهير الحديثة، يرتفع الضغط على الحكام قصد تسويغ نظام سيادتهم، ولذلك أعلن منشلز نشر "الإيقاع كسلاح" كي تحاول كل حكومة دعم سلطتها الفعلية⁽²³⁸⁾.

وجدت البونابرتية الفرنسية نفسها مضطرة لتسويغ موقفها على واجهتين: فعليها أن تفرس نفسها على الفرنسيين وفناعاتهم البرلمانية - الديمقراطية منذ حدوث الثورة الفرنسية من جهة، وعلى ديار الحكم التقليدية من جهة أخرى، وقد بدت توابا التسويغ الذاتي للنظام واضحة نسبياً للعيان، كما يتجلى من أقوال روبرت منشلز⁽²³⁹⁾، ففي نظر التضليليين لم يكن نابليون الأول وابن أخيه نابليون الثالث من بعده سوى شخصيتين وحاكمتين غير شرعيتين، لم يصل إلى السلطة إلا عن طريق الانقلاب على الحكم القائم⁽²⁴⁰⁾. وكان تابعو البوريون، أي المنتمون للعائلة الملكية المخلوقة، قد لفوا أنفسهم في المقابل بـ "الشرعيين". وقد رُفِعَ ما يسمى بـ "الشرعية" في أعقاب مؤامرة فيينا الذي استعادت فيه أوروبا الرجعية سلطتها بعد سقوط نابليون الأول، خصوصاً من قبل تالي ران والأمير مترنيخ. فقد دافع هذان الأخيران عن حتى المالك

(234)

Michels, *Parlementarismus*, S. 34

(235) المصدر نفسه، ص 208.

(236) المصدر نفسه، ص 205.

(237) المصدر نفسه، ص 209.

(238) المصدر نفسه، ص 16.

(239) فلان في هذا الصدد ملاحظة غير حول "النظرية الرسمية للقيصرية الفرنسية".

(240) فلان هنا أيضاً التهمة التي اختارها فير لوصف القيصرة أليونايوتية باعتبارها غير شرعية.

الوراثية ويمرّ ذلك ضدّ النظريات التي نادى بها الشعوب بالولوج إلى القداسة الإلهية. فاتباعاً لنظرية العصر الوسيط التي تقول بالتكليف الإلهي في الحكم، أقرّ فرض عدم خلع أصحاب السلطة الوراثيين وكذلك عدم تحديد سلطتهم⁽²⁴¹⁾. وبعد الإمبراطور الألماني غيوم الثاني بالنسبة لغير بمنزلة المثل المعاصر الذي ما زال متشبهاً بالنظرية القديمة للقداسة الإلهية. ويستدلّ من خلال النبرة التهمكية في القول إنّ لغير شأن الأهلوية العظمى من بين البورجوازية الليبرالية، يميل إلى النظرية الثالثة والتكبرى من بين نظريات التشريع الفاعلة في القرن التاسع عشر: نظرية النظام الدستوري. وهذه تقول بتنظيم القرارات السياسية حسب الدستور الذي يخضع له كل المواطنين والذي تحدد أيضاً سلطة رئيس الدولة. وهنا وضعت فكرة مشروعية النظام المقتضى بحيث تتجلى من خلال جلّ النقاشات التي جرت في القرن التاسع عشر ثلاثة نماذج من المشروعية: المشروعية التقليدية، والمشروعية الدستورية والمشروعية من طريق الاستفتاء⁽²⁴²⁾.

في الوقت الذي كشف فيه متشار عن مقدمات اليونانية، قام كلّ من لودفيغ غوبلوفيتس وفرانس أوبنهايمر بكشفها بالنسبة للنظام الاجتماعي البورجوازي ومبادئه، انطلاقاً من منظور ماركسي. ورأى كلاهما أنّ وجود الدولة، كما وصف سابقاً، هو نتيجة لصراع مجموعتين غير متساويتين شككت في الألفية من استغلال "الطبقة" المهزومة لصالحها، حتى اقتصادياً، ولذلك، فليس للنظام القانوني من هدف آخر سوى تشريع لعلاقات السلطة والاستغلال الأصليين⁽²⁴³⁾. وتحدث فرانس أوبنهايمر في هذا السياق حتى عن "نظرية" المشروعية "الاجتماعية"⁽²⁴⁴⁾. فلم يهاجم بذلك مؤيدي الملكية والطبقة الرجعيين ضحياً، وإنما هاجم أيضاً، وبالأخص، الموالين للمجتمع الرأسمالي البورجوازي، إذ لا يمكن تصوّر وجودهم مملاً بدون

(241) تم وصف هذا التطور تحت مفهوم "الكاريزما الرأسي" لدى:

Weber, *Die drei reinen Typen*, S. 740.

(242) هانس بولد، "Den Staat ergänzen, ersetzen oder sich mit ihm veröhnen?" Aspekte der Selbstverwaltungsdiskussion im 19. Jahrhundert," in: Hantke, *Abkommen*, S. 139-165.

حيث يشير بولت إلى نماذج المشروعية التي تم عرضها في النظرية الليبية. وقد تم اتباع التنظير القائم مع بعض التحوير.

(243) Gutplowicz, *Grundriss*, bes. 8, 119, und Oppelheimer, *Staat*, S. 54ff.

(244) المصدر نفسه، ص 55.

وجود حماية قانونية للسلطة. فمن خلال النظر الماركسية، بدت خصوصيات التمثلات البرجوازية للمشروعية تبرز للعلماء، وهي تمثلت قد وقع تحديددها بصفة أدق عن طريق فكرة القانون والنظام. ولذا فليس من الغريب أن يطرح السؤال حول دور العلوم، أي: ما هي الوظيفة التي تبتناها العلوم في عملية ضبط نظريات المشروعية ونشرها خاصة إذا كانت تحت نفوذ مجموعة معينة؟ وذهب أونيهامر في أحد أعماله المتأخرة التي نشرت بعد وفاة فير إلى حد القول بأن مفهوم "السلطة" و"السيادة" إنما هما "مفولتان بورجوازيتان" بإطلاق⁽²⁴⁵⁾. وهو ما يمكن بالآتي أن يشر إعادة النظر في سوسيولوجيا قائمة على مفهوم "السيادة" أو بالأحرى المطالبة بكشف خصوصيات مقدمات أفكارها البرجوازية. أما موسكا الذي لا يمكن حقاً نعتة بالراديكالي فيها يخص انتباهه السياسي، فكان واعياً بالإنشكال الذي يطرحه اختصاصه العلمي وأقر بأن حلم السيادة إنما كان "تسوية فلسفية، لاهوتية وعقلانية لبعض الإنشكال السياسية"⁽²⁴⁶⁾. وإذا ما قمنا كل الملاحظات النقدية أيديولوجياً المذكورة آنفاً في جملة، فإنها تميل إلى ضرورة معرفة تمثيلات المشروعية التي تقوم عليها أنظمة السيادة والمجتمعات في خصوصيتها الذاتية وتسميتها أيضاً بكل وضوح. ولئن لم يكن هناك شك لدى الباحثين الذين سبق ذكرهم، بأن نمط المشروعية يحدد بصفة يائنة الواقع السياسي بالنسبة لنظام السيادة⁽²⁴⁷⁾، فإنهم لم يستغلوا هذه المعرفة بانتظام لتبني شتى أشكال السيادة.

ويعود الفضل إلى ماكس فير الذي تناول تمثيلات المشروعية التي تقوم عليها علاقة السيادة سواء في شكل نوابها تسوية ثانية للحكام أو في شكل الاعتقاد بالمشروعية لدى الحكوميين/ التابعين، باعتبارها بناءة في تحديد مفهوم السيادة. فقد نال مفهوم السيادة عن طريقها وجهتين من النظر: وجهة تنظيمية دستورية وأخرى أيديولوجية نقدية تبحث في شروط المشروعية أو بصفة أدق: وجهة مادية ووجهة معنوية، وكان فير قد رتب العديد من تمثيلات السيادة في ثلاثة نماذج أساسية. ففي مشتمل النسخة القديمة من سوسيولوجيا السيادة كتب فير بأن "تحقق المشروعية

Oppenheimer, *Sociologie*, S. 386.

(245)

وكذلك التهجرات من "علم الاجتماع البرجوازي" (الرجع المذكور، ص 373)، وفي هذا الشأن يوجد أيضاً المجال حول مفهوم السيادة لدى ماكس فير (الرجع المذكور، ص 369-383).

Mosca, *Herrschende Klasse*, S. 17

(246)

(247) المصدر نفسه، ص 69.

يقوم إما على نظام خاضع لقواعد عقلية (متفق عليها أو مفروضة) - أو "على النفوذ الشخصي". وهذا الأخير يمكن أن يجد أرضيته إما "في قداسة التقليد" أو "في الاعتراف في فعالية الكاريزما". ثم رتب فير حسب النماذج الثلاثة المذكورة أشكال بنية السيادة المطابقة لها بصفة خاصة، وهذا يعني بالمحسوس: "البيروقراطية"، "السيادة الأبوية" و"شكل السيادة الكاريزماتية"²⁴⁸. ورغم قصرها، فإن هذه الملاحظات تبين أن نموذجية السيادة الأصلية ما زالت هنا في بدايتها. فلم تكن بعد أساسية بالنسبة لأرضية النسخة القديمة من سوسيولوجيا السيادة.

II. سوسيولوجيا السيادة في أعمال ماكس فيبر

1. الصياغة القديمة للسيادة

مهما كان الحديث، سواء حول "سيادة رأس المال"⁽¹⁾، أو عن السيادة على الأرض/ العقار، أو عن سيادة الحطب والنسب أو عن سيادة المؤسسات⁽²⁾، فإن كل هذه العناصر نجد لها في أعمال ماكس فيبر، ولو جزئياً، حتى قبل موفى القرن التاسع عشر. ولكن نفتقد، حتى في العقد الأول من القرن [العشرين] الجديد، إلى تمرّض متّسق لمفهوم السيادة واستفاد لفكراته التي تضمّ الأعمال الاجتماعية

(1) Max Weber, *Die Börsen* I. Zweck und äußere Organisation der Börsen, MWG IV 5, S. 148.

(2) Max Weber, *Entwicklungstendenzen in der Lage der osmanischen Landarbeiter*, MWG I: 4, S. 427.

«لا تحتل الأرض» أكثر من سيادة».

Max Weber, *Agarverhältnisse* 3, S. 58.

(السيادة على الأرض والبشر).

Max Weber, *Die Stadt*, MWG IV 21-5, S. 226f.

«سيادة عائلة فيكوني» و«سيادة النسب».

Max Weber, *Protestantische Ethik* I, S. 3.

«سيادة الكنيسة الكاثوليكية».

Max Weber, *Entwicklungstendenzen in der Lage der osmanischen Landarbeiter*, MWG IV 4, S. 427.

«لا تحتل الأرض» أكثر من سيادة».

Max Weber, *Agarverhältnisse* 3, S. 58.

(السيادة على الأرض والبشر).

Max Weber, *Die Stadt*, MWG IV 22-5, S. 226f.

«سيادة عائلة فيكوني» و«سيادة النسب».

Max Weber, *Protestantische Ethik* I, S. 3.

«سيادة الكنيسة الكاثوليكية».

والسياسية والاقتصادية⁽³⁾، ونعتقد أيضاً إلى دلالات تشير إلى تصوّر سوسبولوجي دقيق لنظرية في السيادة. كما لا نجد أي إشارة إلى سوسبولوجيا السيادة، حتى في العرض المقتصر الذي قام به ماكس فيبر بعد توليه العمل في كتاب شونبيرغ القديم أو - ما يُسمى رسمياً - مرجع الاقتصاد السياسي (دُستمي فيها بعد أساس الاقتصاد الاجتماعي)⁽⁴⁾ في غضون⁽⁵⁾ 1909/1910. ففي رسم تقسيم المواد لشهر أيار/ مايو 1910، اضطلع ماكس فيبر إلى جانب العديد من المساهمات الصغيرة في كتاب الاقتصاد وحلم الاقتصاد بفصل كبير حول الاقتصاد والمجتمع يفترض البحث فيه عن العلاقة القائمة بين الاقتصاد ومجالات كل من الحقوق والمجموعات الاجتماعية والثقافة. وكانت النقاط الأساسية للفصل الثاني في الترتيب تحمل العنوان: "رابطة العائلة والدائرة، الفئات والطبقات، الدولة"⁽⁶⁾. لكنّ التوجّه نحو مفهوم السيادة لم يكن بعد في الحسبان. ولم يُدلي ماكس فيبر بـ "نظريته السوسبولوجية حول الدولة والسيادة" لأول مرة إلا في الرسالة المذكورة آنفاً والتي يمتدحها إلى بول سيبك في 30.

(3) قارن في هذا الصدد خصوصاً ماكس فيبر، مذكرات قصص العروس حول "الاقتصاد القومي العام (الخطري)"،
 Max Weber, BSB München, Ana 446, OM 3, Bl. 48-51V (MWG III 1).

(4) ونعني هنا الكتاب المعلق بمرجع الاقتصاد السياسي الذي أنشد:
 Gustav von Schönberg, *Handbuch der politischen Ökonomie*, 3 Bände, 4 Aufl. (Tübingen: H. Laupp 1896-1898).
 لم يظهر ماكس فيبر استبداده للنظر في المتابعة في الطبعة الجديدة للكتاب إلا بعد وفاة شونبيرغ (في 3 كانون الثاني/ يناير 1908). قارن في هذا الصدد مراسلاته مع بول سيبك ابتداءً من 19 أيلول/ سبتمبر 1908 (MWG II 5) ص 659 وكذلك التماسيح في: 6-22 MWG II. هذا المرجع ثم تنبّه عنوانه (فيها بين 1913 و 1914) وأصبح يسمى مرجع الاقتصاد الاجتماعي (*Handbuch der Sozialökonomie*) (قارن مثلاً رسالة ماكس فيبر إلى أوسكار سيبك قبل 1 تموز/ يوليو 1913، MWG II 8، ص 259 أو الطبعة الشخصية إلى بول سيبك في 8 آذار/ مارس 1914، المرجع المذكور، ص 247). ولم يتمّ القرار في صالح العنوان أساساً الاقتصاد الاجتماعي (*Grundriss der Sozialökonomie*) إلا في نيسان/ أبريل 1914 بعد اقتراح فتحة الناشر بول سيبك. انظر رسالة ماكس فيبر إلى بول سيبك في 16 من نيسان/ أبريل 1914، MWG II 6، ص 625 مع الحاشي 1.

(5) كان هناك رسم منذ شهر أيار/ مايو 1909 لم يصلنا (قارن في هذا الصدد رسائل ماكس فيبر إلى بول سيبك في 23 و 31 من أيار/ مايو 1909، MWG II 6، ص 132، 136). ولكن يبدو أنه كان يتناول في العديد من النقاط مع رسم تقسيم المواد لشهر أيار/ مايو 1910، قارن في هذا الصدد الملخص الإجمالي للمؤلفين لدى دار النشر في 12 من تشرين الثاني/ نوفمبر 1909 (أعيد نشره في MWG II 6، ص 314، حاشي 12).

(6) رسم لتقسيم مواد الكتاب مرجع الاقتصاد السياسي لشهر أيار/ مايو 1910.
 Abdruck (ohne Annotationen) in: MWG II 8, S. 766-774, hier: S. 768.

من كانون الأول/ ديسمبر 1913. أما العرض المفصل للمحتوى، وكذلك لمجال السيادة، فلم يقدم لنا إلا في حزيران/ يونيو 1914 حين نُشر الجزء الأول من كتاب أساس الاقتصاد الاجتماعي مع "التقسيم الكامل للعمل". وهكذا يكون تشكل فكرة سوسيولوجيا السيادة وتأليفها قد جرى في المرحلة الزمنية بين وضع رسم تقسيم المواد في شهر أيار/ مايو 1910 والاستعداد "للأساس" في حزيران/ يونيو 1914. وبالأتي فإن نشأة سوسيولوجيا السيادة وتطورها مرتبطتان بصفة هامة بالتاريخ المتقلب للعمل حول الاقتصاد والمجتمع الذي أصبحت تنصّره.

لقد كانت سنة 1909/ 1910 سنة مليئة بالمجتمعات من حيث نوع المواضيع والأفكار المطروحة. فمن خلال المراسلة التي جرت خصيصاً بين ماكس فيبر وزميله جورج بليتك من هيدلبرغ، تعرّف على بعض التمثلات التي تتعلق بنظرية فيبر السوسيولوجية للدولة أو السوسيولوجيا السياسية. وقد جرت مراسلة كثيفة بين الأستاذين في غضون صيف 1909، إذ استشار جورج بليتك في شهر تموز/ يوليو ماكس فيبر فيما يخص التأسيس المقرر لمعهد ألماني - أميركي يفترض أن تشرف مؤسسة كارنيغي (Carnegie) على تمويله.⁽⁷⁾ وبكل صراحة، يعلن فيبر عن اهتمامه للبحث في "نظرية اجتماعية للدولة والمكونات السياسية" تشمل بطبيعة الحال أيضاً الجانب القانوني (الذي لا يمكن الاستغناء عنه)، ولكن يجب أن لا تقوم بذلك بصفة قانونية تقليدية أو حسب الحق المقارن⁽⁸⁾. كما لم يغفل فيبر في عرضه لافتراحاته في كيفية تنظيم المعهد على التيه لضمّ المواد التطبيقية، فلا بد أن تدرّس ممارسة السياسة "the constitution at work" كما يعتبر عنها برايس⁽⁹⁾ والسوسيولوجيا السياسية والتاريخ الحديث والأدب⁽¹⁰⁾. وأخيراً أرسل فيبر مسودة نص لبليتك يصف فيها مهام المعهد المقرر تأسيسه وأهدافه: "يجب أن يكون هدف المعهد الأساسي [...] البحث في الأسباب القانونية والسياسية والاقتصادية والأسباب الناتجة عن العلاقات الثقافية العامة التي تحدّد العلاقات الدولية بين الشعوب الحديثة. [...] فتكون شكلها تتعلق بصفة خاصة بالبنية الداخلية لمختلف الدول. أما الدور الذي

(7) غارن الملاحظات الاتصاحية لرسالة فيبر إلى جورج بليتك في 15 من تموز/ يوليو 1909، MWG II/ 6، ص 179.

(8) رسالة ماكس فيبر إلى بليتك في 15 من تموز/ يوليو 1909، MWG II/ 6، ص 180.

(9) رسالة ماكس فيبر إلى جورج بليتك في 25 تموز/ يوليو 1909، MWG II/ 6، ص 200.

تلعب الطبقات العسكرية والبيروقراطية والإقطاعية أو الصناعية والتجارية أو غيرها من الطبقات البورجوازية، وكذلك الفكر السياسي الذي تنتج به كل فئة في إحدى هذه الدول، وكيفية تقسيم السلطة السياسية بينها، أي كيف تؤسس الحق العام وجهاز الإدارة وطريقة التعامل به، وكيف يؤثر كل هذا في تكوين رأي عام حول بلد ما، إنما يحدد غالباً سنوك هذا البلد إزاء الدول الأخرى بصفة حاسمة. ولذلك، لا بد من التحليل المباشر للعلاقات القانونية والسياسية التي تساق معاً إلى جانب التحليل المقارن عملياً للبيئة القانونية والسياسية والاقتصادية والثقافية لدى مختلف البلدان والدول [...]»⁽¹⁰⁾.

أما الدليل على أنّ هذه المسألة قد شغلت كثيراً، فيتمثل من خلال محاولاته التجارية بصفة متوازية لفترة معينة في إطار إعادة تأسيس أكاديمية العلوم هيدلبرغ التي رغبته فيه إليها كعضو مرمئ. فقد عبر في رسالة إلى ليونكوغسبرغر عن قبول اختياره جهلاً منه نوعاً ما بالتقاليد شرط أن تجري عملية إصلاح الأكاديمية لصالح "المفروع العلمية السياسية والاجتماعية المنسقة" التي تمه بالدرجة الأولى⁽¹¹⁾. وقد عرض على الأكاديمية اقتراحاً للقيام بتحقيق واسع النطاق يمكن أن يدفع "السير الفعلي للمؤسسات القانونية والدستورية وكذلك البحث في الأسس الاجتماعية الفاعلة نحو الضع السياسي والاقتصادي والثقافي لدى الشعوب"⁽¹²⁾. فلو كانت طموحات ماكس فيبر بالنجاح، لتمكّن من تحقيق قسط وفير من العمل الميداني كتخصير لبحثه حول الاقتصاد والمجتمع. فمقارنة بالمقال حول "العلاقات القلاحية في العصر الرأسمالي" الذي أعيد النظر فيه قبل سنة مضت لنشره في مجلّ العلوم السياسية، وقع الإعلان في المراسلات عن بعض التحويرات على مستوى الترجمة، أي من الأشكال السياسية الماضية نحو أنظمة الدول الحديثة، ومن العلاقات الاقتصادية نحو العلاقات السياسية والعقولة. كما أكد فيبر على إدماج عنصر المقارنة الدولية وكذلك المسألة حسب التعبير السوسولوجي عن دور الفئات الحاكمة بالنسبة "للبيئة الداخلية" لدى الدول.

وهناك موضوع ثاني مهم بالنسبة لسوسولوجيا السيادة جلب نظر ماكس

(10) رسالة ماكس فيبر إلى جورج هينك في 12 أيلول/سبتمبر 1909، MWG II: 6، ص 258.

(11) رسالة ماكس فيبر إلى ليونكوغسبرغر في 7 آب/أغسطس 1909، MWG II: 6، ص 215.

(12) المصدر نفسه، ص 218.

غير بصفة قوية في غضون صيف 1909، وهو موضوع: البيروقراطية الشاملة. فقد وصف فيبر في 15 تموز/ يوليو 1909 لإليزابيث جناوك-كونه (Elizabeth Gnauck-Kühne)، المختصة في القانون والتي اعتنقت الديانة الكاثوليكية، التطور المستقبلي للفائز الذي يترقب كلا من "بيروقراطية الدولة والجهاز الرابع لدى الكنيسة الكاثوليكية [...] للذين سيضعان كل ما نبغى تحت نفوذهما"⁽¹³⁾. وأعلن فيبر بكل حماس، أنه من واجب الكرامة الذاتية الكفاح ضد هذه الظاهرة، وهو ما قام به علناً خلال الاجتماع العام لجمعية السياسة الاجتماعية المتعقد في أيلول/ سبتمبر 1909⁽¹⁴⁾. وسبق أن انتخب فيبر سنة قبلها، في 12 تشرين الأول/ أكتوبر 1908، ضمن اللجنة الفرعية لجمعية السياسة الاجتماعية التي كان يتعين عليها "إعادة تنظيم الإدارة البروسية بما في ذلك إرشاد الموظفين وتعليمهم"⁽¹⁵⁾. وقد اجتمعت هذه اللجنة الفرعية لأول مرة في 28 كانون الأول/ ديسمبر 1908 تحت رئاسة غوستاف شمولر (Gustave Schmoller) الذي ورّع في الحتام المهام وتجاهل تماماً اقتراح ماكس غير الزامي إلى "تحليل الجهاز البيروقراطي وظواهره العرضية"، وطلب في المقابل من تعليمه أوتو هيتتة رسماً لتاريخ الإدارة البروسية⁽¹⁶⁾. يمكن أن نجد هنا الدافع الأول والمحسوس بالنسبة لماكس غير للاهتمام بالبيروقراطية الحديثة في أعقاب بحثه حول "العلاقات الفلاحية/ الزراعية في العصر الوسط"⁽¹⁷⁾. هذا وقد أظهرت الأحداث السابقة التي جرت سنة 1909 أهمية هذا الموضوع: ففي نيسان/ أبريل من نفس السنة أقيم اللقاء الأول للموظفين في برلين، وفي حزيران/ يونيو اجتمعت

(13) رسالة ماكس غير إلى إليزابيث جناوك-كونه في 15 من تموز/ يوليو 1909، MWG II, 6, ص 176.

(14) Max Weber, "Die wissenschaftlichen Untersuchungen der Gemeinden (14) Diskussionsbeitrag auf der Generalversammlung des Vereins für Sozialpolitik am 28 September 1909," in: MWG II 8, S. 356-366.

(من هنا فصاعداً: Weber, Diskussionsbeitrag).

(15) قارن بروشكول جمعية السياسة الاجتماعية المطبوع في ثلاث صفحات. جلسة اللجنة الفرعية [...] الاتيني 28 كانون الأول/ ديسمبر 1908 في وزارة الفلاحة، المكتبة الوطنية البريطانية للعلوم السياسية والاقتصادية، I, 114, S. 11. (N) Ignaz Jastrow, Misc.

(16) المصدر نفسه، ص 2، استشهاد ص 2.

(17) ينتهي المقال المقرر لـ "لعمم" بتوقع بعض العلاقات الحديثة وبالأخص علاقة الرأسمالية بالبيروقراطية، قارن: Weber, Agrarverhältnisse 3, S. 182.

"اللجنة الفورية لتحضير الإصلاح الإداري" بموجب مرسوم ملكي⁽¹⁸⁾. هكذا جاء رد الفعل من طرف الحكومة البروسية حل النقد العلني للتواصل لإدارة الدولة. أما فيبر فقد رأى في التحقيق العلمي حول البيروقراطيات الحديثة موضوعاً شاسعاً للبحث عرضه إذن على جورج بلينك في إطار مشروع المعهد الألماني الأميركي. واقترح عليه في 12 أيلول/ سبتمبر 1909 دراسة "أثر الجهاز البيروقراطي على كيفية تسير السياسة الدولية" باعتباره أنّ المسار البيروقراطي يمثل "إحدى المسائل الهامة بالنسبة للديمقراطيات الحديثة"⁽¹⁹⁾. وبعدها بقليل تقدم ماكس فيبر وأخوه ألفريد في الاجتماع العام لجمعية السياسة الاجتماعية بفيينا كمترشحين متحسين من خطر المسار البيروقراطي ونقادين لأذهين له⁽²⁰⁾. وقد حذرا بلطاح من استهانة المواقف السياسية والثقافية التي تنجم من هذا المسار وتحدثت ماكس فيبر بكل حدة ضد الآلية والتنظيم و"الجزء الروح" الناتجة عن التسير البيروقراطي، مهاجماً في نفس الوقت مباشرة الجبل القديم التابع للجمعية وفي مقدمته غوستاف شمولر "لتعجبه المبالغ وغير النقدي للتسير البيروقراطي" والانجذاب العنيف إلى جانب سلك الموظفين الألماني⁽²¹⁾. وهذا يعني [بالسياسة له نمطاً من] "ميثاقين البيروقراطية"⁽²²⁾. وقد كان تصرف الأخوين شيباً بانقلاب ثوري. وفيما بعد سلم ماكس فيبر لأخيه شرح الموضوع للرأي العام حيث صدر له سنة 1910 المقال الشهير حول "الموظف" وسلم

(18) بالنسبة لمخططات قارن: Hanno-Jürgen Rejewski, *Die Pflicht der politischen Treue* (1850-1918): Eine rechtshistorische Untersuchung anhand von preussischen Ministerialakten aus dem Geheimen Staatsarchiv der Stiftung Preussischer Kulturbesitz (Berlin: Duncker & Humblot, 1973).

وكذلك: Tilke Söll, *Preussische Bürokratiestradition. Zur Entwicklung von Verwaltung und Beamtenschaft in Deutschland 1871-1918* (Göttingen: Vandenhoeck & Ruprecht, 1988), S. 45, Zitat: S.D. 49.

(19) رسائل ماكس فيبر إلى جورج بلينك، قبل 12 أيلول/ سبتمبر 1909 وفي 12 أيلول/ سبتمبر 1909 MWG IV 6, 259, 262.

(20) قارن مساهمت كل من ألفريد وماكس فيبر في النقاش الذي جرى في 28 أيلول/ سبتمبر 1909 *Verhandlungen des Vereins für Socialpolitik in Wien, 1909* (Leipzig: Duncker & Humblot 1910), S. 238, 242, 282-287 und 309-312.

(من هنا فصاعداً: *Verhandlungen VSp 1909*).

(21) Weber, *Diskussionsbeitrag* 1909, S. 363 und 365.

(22) هذا التعبير لماكس فيبر أتاحه ألفريد فيبر في مساهمة الثانية خلال النقاش، *Verhandlungen VSp 1909*, S. 311 قارن:

له أيضاً إعادة النظر في القال الموازي لهذا الموضوع والمقرر نشره في مرجع الاقتصاد السياسي⁽²³⁾، كما يستقى سابقاً أساس الاقتصاد الاجتماعي.

وبعد ستة عشر عاماً على هذا الحدث، يذكر ماكس فيبر في رسالة بعثها إلى دورا بليك (Dora Jellinek) لأول مرة مفهوم "الكاريزما" لوصف العلاقات الاجتماعية. ففي رسالته بتاريخ 9 حزيران/ يونيو 1910 جاء ما يلي: "إذا كانت حلقة شيفان جورج تحمل في ذاتها جميع السمات التي تتحدد تكوين الطوائف وبالأخص أيضاً الميزة الخاصة بالكاريزما في حد ذاته، فإن كيفية التعامل مع مقدس Maximin يبدو غير محقول تماماً [...]".⁽²⁴⁾ وكما ذكر آنفاً، فقد كان ماكس فيبر على اتصال شخصي مع شيفان جورج وبعض أتباعه منذ 1910⁽²⁵⁾، وقد أكد على أهمية التحليل السوسيولوجي لمثل هذا التكوين الطائفي في إطار الاقتراحات التي عرضها في اللقاء الأول لعلماء الاجتماع الألمان حول "جوهر سوسيولوجيا الجماعات". وفي التقرير الذي أعده في 20 تشرين الأول/ أكتوبر 1910 وضع "الحلقات القبية والأديبة" ضمن سلسلة الجماعات المقرر دراستها بداية من "نادي الكيكل" (لجنة الأوتاد التسمعة) وصولاً إلى الأحزاب السياسية⁽²⁶⁾. وفي هذا الإطار استعمل ماكس فيبر لأول مرة مفهوماً سوسيولوجياً دقيقاً للقيادة. فهو يقول: "كل جمعة تنتمي إليها تمثل علاقة سيادة بين الناس"⁽²⁷⁾. وهي تبدو في الظاهر فقط "علاقة سيادة الأخلية".

(23) فيما يخص مقال ألفريد فيبر قلنا ما جاء سابقاً من 31 هامش 9، وبالنسبة لرسم تقسيم المواد في مرجع الاقتصاد السياسي قارن النسخة المنصورة في: MWWG III 6، ص 774؛ فهناك في الكتاب الخامس، فصل للمد جاء القول: "نزعته التحوير العدائي لرأس المال". (نزعته تطور استغلالي واقتصاد اجتماعي وبروتقراطي من حيث ردود الفعل الاجتماعية؛ تلك الشواهد؛ نزعته التقسيم الاجتماعي). (الاستاذ ألفريد فيبر ورثها ماكس فيبر).

(24) رسالة ماكس فيبر إلى دورا بليك في 9 حزيران/ يونيو 1910، MWWG III 6، ص 560.

(25) Max Weber, *Lebenslauf*, S. 372, 462ff..

وقد كان من المقرر أن يقدم ماكس فيبر وزوجته هارينا بيزارنيا لإنجلترا في صيف 1910 صبية تلميذي شيفان جورج آرثور زالس (Arthur Salz) وفريدريش غوندرلف (Friedrich Gundolf). قارن رسالة ماكس فيبر إلى آرثور زالس في 2 من آذار/ أغسطس 1910، MWWG III 6، ص 592.

(26) Max Weber, "Geschäftsbericht," in: *Verhandlungen DGS 1910*, S. 39-62 (MWWG (26) I/ 13).

(من هنا فصاعداً: Weber, Geschäftsbericht).

فيما يخص البحث في الحسيات انظر: المرجع المذكور، ص 52-60، الاستشهاد ص 52.

(27) المصدر نفسه، ص 34.

في حين "أنها في حقيقة الأمر دائماً سيادة الأقلية"، ثم يضيف فيبر: "وهي في بعض الأحيان بصورة ديكتاتورية حدد من الأفراد، أي سيادة أحد أو بعض الأشخاص الذين أصبحوا في سياق الاختيار والتمرد على مهام القيادة قادرين على الإمساك فعلاً بمقاييد السلطة داخل مثل هذه الجمعية"²⁶. ويتم ماكس فيبر بطرح سؤالين حاسمين بالنسبة للاستطلاع السوسيولوجي: كيف يجري اختيار الأشخاص القيادية وما هو نمط الشخصية التي تحصل في ذاتها عنصر السيادة؟ وأخيراً: ما هي الوسائل التي تستعملها المجموعات القيادية للحفاظ على السيادة تجاه أتباعهم؟ ويجعل ماكس فيبر من خلال هذه الأسئلة بصريح العبارة إلى "الأعمال الشهيدة" التي قام بها غرهارد ألكسندر لايمست فيها بفحص قانون الجمعيات. وهذه الدراسات القانونية التي تم ذكرها سابقاً تنطلق من مفهوم السيادة لدى لايبان، ولكنها تبرز أدوار الضغط غير القانونية وطرق العقاب الممكنة لدى الجمعيات²⁹. كما تأتي في سياق سوسيولوجيا الجمعيات أيضاً "سوسيولوجيا الأحزاب" لروبرت مانتلز التي تلقاها ماكس فيبر في 14 كانون الأول/ ديسمبر 1910، أي بعد اللقاء الأول لعلماء الاجتماع بأسابيع³⁰. وقد قام مانتلز بكشف النزعات الأوليغارشية الغالبة لدى الأحزاب الحديثة، وخاصة لدى أحزاب العمال. فمن منظور نسبي بحث، تسمح هذه الدراسات حول بُنيات القيادة والسيادة داخل الأحزاب وحول النزعة البروفراطية وما يترتب عنها من ضغوط تنظيمية. إلا أن ملاحظات ماكس فيبر المتعلقة بكتاب مانتلز تدور، كما سبق العرض إليه، قبل كل شيء حول مفهوم السيادة³¹. وخلاصة القول: في غضون النصف الثاني من عام 1910، تحول مفهوم السيادة عند ماكس فيبر إلى أداة مفيدة للتحليل السوسيولوجي بالنسبة للجمعيات والطوائف والأحزاب. وهذا يجعل خاصة في ختام الفصل حول "الطبقات والفئات

(28) المصدر نفسه، ص 55.

Leist, Untersuchungen, S. 117.

(29)

Michels, Parteiensoziologie.

(30)

وكذلك الحالة الشمية التي أرسلها ماكس فيبر إلى روبرت مانتلز في 14 كانون الأول/ ديسمبر 1910، JWG II/ 6، ص 726 مع ضياع الوصول والطلب "بأجل مدة 8 أيام".

(31) قارن في هذا الصدد رسالة ماكس فيبر إلى روبرت مانتلز في 21 كانون الأول/ ديسمبر 1910، JWG II/ 6، ص 754-761، وكذلك النواحيات السابقة ذكرها ص 4.

والأحزاب" التابع للنسخة القديمة من الاقتصاد والمجتمع⁽³²⁾، بحيث تبدو الفقرات المتعلقة بأشكال بنية السيادة من بين الفقرات الأولى المصاغة من العمل. وقد عبر ماكس فيبر في رسالة إلى منشئها بتاريخ 21 كانون الأول/ ديسمبر عن عدم رضاه بمفهوم السيادة كما جاء ومائتعيد العلمي غير الدقيق، الشيء الذي يدلّ على أنه لم يجد إلى حدّ ذلك الوقت حلاً مناسباً.

بعد مرور سنتي 1909 و1910 اللتين تميزتا خصوصاً بنشاط ماكس فيبر في تأسيس الجمعية الألمانية لعلم الاجتماع والتفرّس إلى مسائل سرولوجية، حلت "سنة 1911" عنصراً آخر مهماً بالنسبة لسرولوجيا السيادة⁽³³⁾. فقد كتبت ماريانا فيبر في "صورة من الحياة" أنّ ماكس فيبر عاد آنذاك من جديد إلى "دراساته السرولوجية الشاملة" وواصلها توازياً مع الاقتصاد والمجتمع والدراسات السرولوجية المتعلقة بالدين التي صدرت بداية من 1915 تحت عنوان "إشفاق الاقتصاد عبر أديان العالم"⁽³⁴⁾. وتقول أيضاً بأنّ الاقتصاد والمجتمع قد حرّر في نفس واحد، أي "عن الذاكرة"، ولذلك كُتِب بدون هوامش، وتضيف "أنّه [ماكس فيبر] لا يحتاج إلى وثائق وجهاز عمل، فقد كان على جانب واسع من العلم"⁽³⁵⁾. وإذا ما نظرنا إلى النصوص التي خلفها والمتعلقة بسورولوجيا السيادة، فإنّ استعمال المعرفة التاريخية الشاملة وإضافة الأمثلة الدقيقة المستوحاة من جميع المراحل التاريخية ومختلف الحضارات تسهّلان المرء وتذهلانه. إذ ترى كيف يشرح ماكس فيبر الدساتير القديمة المرتبطة بالنسب بالاستناد إلى مثال الإيروكيز من قبائل الهنود الحمر في أميركا الشمالية أو إلى التاريخ الياباني القديم المزوج بالأساطير. وتعلم شيئاً عن أنماط التجمعات العسكرية من خلال مثال جزر المحيط الهادي (Polynesian) أو الخليفة الثاني صر بن الخطّاب، وعن الطرق المعقدة لتسليح الجنود من خلال مثال الإقطاع العسكري الإسلامي أو [التتار] العثماني. أما فيما يخصّ شرح جلب الضرائب في إمارات الأعيان البسيطة، فإنّ ماكس فيبر يقودنا إلى ساحل الذهب في أفريقيا، في حين أنّه يوحّج لنا التنظيم القائم على أهمال السخرة المحضة في الممالك

(32) Weber, "Klassen", "Stände" und Parteien, MWG V 22-1, S. 269-272.

(33) Marianne Weber, Lebensbild, S. 346.

(34) المصدر نفسه، ص 346.

(35) المصدر نفسه، ص 682.

الطائفية عن طريق مثال دولة البسويين في باراغواي (Paraguay)، ولكن بالنسبة للبيئة المعقدة والهادية لهذا التنظيم فبستد إلى الإمبراطوريات التاريخية العظمى في مصر والصين وروسيا. وتعرّف على مختلف أشكال الإدارة البيروقراطية من خلال إنجلترا في عهد ملوك النورمن، وكذلك أيضاً من طريق بلاد الفرس الحديثة. هذا ويمكن تحديد هذه القائمة المطولة كما نشاء، ولكن لا بد من طرح السؤال: هل هذا العلم التاريخي الشامل والوافر من رعيه ماكس غير المعرفي أم هل هناك فعلاً مجالات أخرى هاد إليها، وخاصة تلك التي تتعلق بسوسيولوجيا السيادة؟ ربما لا يمكن أخيراً البت فيما إذا قام ماكس غير قبل منتهل القرن بدرس هذا الغسط الأوفر من العلم التاريخي الشامل إلا بعد نشر مذكرات العروس.

يعرض ملخص الدرس المطبوع لسنة 1898 بعض التوضيحات، فهناك يذكر ماكس غير المراجع التي تخصّ عدداً من المواضيع المتعلقة بالقول غير الأوروبية⁽³⁶⁾. وفي الطبعة الثانية من كتابه العلاقات الفلاحية في العصر الوسيط الصادرة أيضاً في عام 1898، يعترض غير إلى القوارق الحاصلة داخل التقسيم الأوروبي للأراضي على عكس التقسيم في شرق آسيا⁽³⁷⁾. وهنا يولي أيضاً فصلاً جديداً للشرق القديم⁽³⁸⁾، الذي جرى البحث فيه اهتماماً على دراسات الإنجيل القديم [التوراة]، وبالأخص يمكن اعتباره كجزء من التكوين لتاريخ الحضارة الغربية. فالصياغة الثالثة "العلاقات الفلاحية في العصر القديم" التي وقع تحريرها والتوسع فيها بصفة ملحوظة خلال شتاء 1907 / 1908 انطلاقاً من النسخ السابقة⁽³⁹⁾، تقرب كثيراً من الأعمال التاريخية

Weber, *Vorlesung-Grundriss*, S. 8.

(36)

Heinrich Cunow, *Die soziale Verfassung des Imperiums. Eine Untersuchung des altpermanischen Agrarkommunismus* (Stuttgart: J.H.W. Dietz, 1896). und Rathgen: *Japans Staatskonstitution, und dessen ungewöhnliche Entwicklung*, unten S. 289 und 430.

Weber, *Agrarverhältnisse* 2, S. 59-66.

(37)

وكذلك الإشارة إلى السمات التاريخية الكونية لدى شجيت - غلنيس (Schmidt-Glitzner) القديمة، في: *MWQ* 19, S. 1 / 6.

(38) المصدر نفسه، ص 59-66.

وكذلك تقرير الإصدار لورينس دابنتر حول "العلاقات الفلاحية في العصر القديم" (الصياغة الأولى والثانية)، *MWQ* 19, S. 1 / 6.

(39) قارن في هذا الصدد كذلك تقرير الإصدار لورينس دابنتر (Jürgen Deininger) حول =

الكاملة المتأخرة. ولكن يمكن من خلال بعض الأمثلة كشف نقطة "التحول" إلى سوسيولوجيا السيادة: ففي المقال المقرر "للمعجم" بحث فيير العلاقات في مصر منذ العهد القديم حتى فترة السيطرة الرومانية، ويمكن من خلال الأقوال الموجودة في سوسيولوجيا السيادة والمطابقة لهذه المرحلة البرهنة على أنه كان يستعين بهذه المعرفة القديمة⁽⁴⁰⁾. غير أن آثار الاشتغال بالنسخة الثانية من الطبعة الجديدة لكتاب إدوارد ماير (Eduard Meyer) تاريخ العصر القديم الجزء الأول والثاني، الصادر سنة 1909، تؤكد أن فيير قد اهتم كثيراً بالتنظيم المصري للدولة، حتى بعد ختمه لمخطوط حول "العلاقات القبلية في العصر القديم"⁽⁴¹⁾. هذه المعلومات المكتبة حديثاً لها انعكاسها أيضاً على سوسيولوجيا السيادة. وحتى التذكير بالترجمة الجديدة والمختصة لكتاب كورت سينه (Kurt Sethe) حول الإغناءات التي تتميز بها المعابد المصرية القديمة والذي لم يصدر إلا في نهاية عام 1912، يشير إلى أن ماكس فيير لم يكتف بالمخزون القديم من المعرفة، بل أضاف إلى النص معلومات جديدة وآراء أخرى مقبولة من البحث، وبالأخص من المعبد التخفيف من حدة قول ماريانا فيير. وهناك عنصر آخر يبرز واضحاً من خلال المقارنة بين سوسيولوجيا السيادة والعلاقات القبلية: ولئن بدأت تذكر في العلاقات القبلية خلال وصف مصر شتى المعايير المتعلقة بنية السيادة السياسية لدى الأعيان، فإنها لم ترد تحت مفهوم "سيادة الأعيان/ النبلاء"⁽⁴²⁾ أو ما يشابه من مفاهيم مقبولة من الحقل المفاهيمي لكلمة "تابع بإمارة Patrimonial". ولم يتقبل ماكس فيير المصطلحات المستعملة جزئياً في البحث المعاصر بالنسبة لحقل "سيادة/ سيادة الأعيان" إلا في سياق الاقتصاد

⁽⁴⁰⁾ العلاقات القبلية في العصر القديم* (الطبعة الثالثة)، 6/ 6. MWG.

⁽⁴¹⁾ غارن أقوال أخرى في المصدر نفسه، ص 323-326.

⁽⁴²⁾ ماير. *Geschichte des Altertums* I, 21.

نوجد النسخة الثانية لماكس فيير في مركز البحث في الأبحاث الكاملة لماكس فيير، BAW. وهناك يوجد على الصفحات التي تصف تاريخ الإدارة المصرية القديمة جزئياً وتأكيد.

⁽⁴³⁾ Weber, *Agarwalbaltus* 2, S. 81-91.

العلاقات الملكية للأرض تسمى إلى الأعيان، عدم وجود مؤسسات إقليمية مستقلة، دولة القلوس القديمة ودولة السيفر، إدارة الأرباح ودائرة الإقطاع، سمكيات بيرومالية كبيرة تدار حسب نظام الدولة من طريق كتبة " وكذلك الوصف الملخص لنظام الدولة المصرية باعتبارها دولة قلوس قديمة بيرومالية.

والمجتمع، حيث قوى مضمونها الدلالي ودققها بإضافة نعوت أخرى ثم وضع مجازها بخلق مصطلحات خاصة به مثل "خارج نفوذ الإمارة" (Extra Patrimonial) أو "بيروقراطية الإمارة/ الأعيان" (Patrimonialbürokratie)⁽⁴³⁾.

أما ماريتا غير فقد كانت تشير بملاحظاتنا في "صورة من الحياة" إلى الجهد الإبداعي الذي كان مرتبطاً بالدراسات السوسولوجية المتعلقة بالأديان الكبرى وبمعرفة الطابع الخاص للعقلانية الغربية. يبدو كما تقول أنّ عاكس غير يعمل "إلى الشرق: فبعد الصين واليابان والهند، فهو يتجه نحو اليهودية والإسلام"⁽⁴⁴⁾. غير أنه، فيما يتعلق بمرض الدول الآسيوية في حاجة "إلى مصادر مترجمة"، وهو الذي "اعتمد إلى حد الآن في جميع أحياله المختصة على مصادر دقيقة"⁽⁴⁵⁾. هذا وقد درست الدول الثلاث الواردة في موسولوجيا السيادة: الصين، وخاصة ما يتعلق بإدارتها عن طريق علمائها الكونفوشيين، اليابان، وبالنسبة لـ "الإقطاعي" العسكري والوظيفي والهند، ولكن بصورة عرضية جداً بالنسبة إلى الامتيازات التقليدية المرتبطة بالأنساب المجهوبة ونظام الطبقات. ففي حين ما زال تاريخ الهند يمثل أرضاً مجهولة (Terra Incognita)، اعتمد غير بالنسبة لتاريخ اليابان على عدد محدود من الأعمال⁽⁴⁶⁾، وخاصة على دراسة كارل رانغن حول "اقتصاد اليابان القومي وميزاته" لسنة 1891⁽⁴⁷⁾. وعلى عكس ذلك كان اهتمامه الخاص جداً بتاريخ الدولة الصينية ومجتمعها واقتصادها، والذي يستند إلى أرضية صلبة من المصادر، وهنا استعمل غير الدراسات المتوفرة لديه، سواء في المراجع والأبحاث الأكاديمية

(43) تارن في هذا الصدد الانتقائية لتسليط الأعيان/ النبلاء (Patrimonialismus) لاحقاً من 1940، وفيما يخص "بيروقراطية الأعيان/ النبلاء" كمنهج جديد تارن: Weber, *Einführung*, S. 29 (MWG IV 19, S. 125f.).

(44) Marianne Weber, *Lebensbild*, S. 246.

(45) لمصر نفسه، من 347.

(46) Karl Rathgen, *Staat und Kultur der Japaner* (Bielefeld, Leipzig: Verlag von K. Neumann, Neudruck, 1907), Monographien zur Weltgeschichte, Band 27.

(من هنا فصاعداً: Rathgen, *Staat der Japaner*).

Fukuda, *Japan, und Yoshida, Staatsverfassung*.

(47) بالنسبة لكتاب رانغن حول اقتصاد اليابان القومي تارن ما سيذكر لاحقاً من 289 و 438. وقد وثقت لاحقاً عاكس غير هذا الكتاب (GSA PK, VI, 141, Max Weber, Nr. 31, Band 3, Bl. 103-108v.).

القديمة أو في الدراسات المختصة والنادرة باللغة الألمانية⁽⁴⁸⁾. فالمعلومات كانت نادرة باعتبار أنه لم يتم تأسيس أقسام لدراسة الحضارة الصينية إلا منذ 1909⁽⁴⁹⁾. ولذلك كانت الحاجة ماسة جداً إلى المراجع، وخاصة الأجنبية منها. وفي هذا السياق لعبت بالحسنة لتغيير السلسلة الفرنسية منوعات من علم الصينيات (Variétés Sinologiques) التي قام فيها المبشرون المسيحيون والصينيون الذين اعتنقوا المسيحية بتوثيق تاريخ البلاد في قالب حواريات وكذلك أيضاً بترجمة المصادر⁽⁵⁰⁾.

(48) نارن مثلاً: Johann Heinrich Plath, "Über die Verfassung und Verwaltung China's unter der ersten drei Dynastien," in: *Abhandlungen der philosophisch-philologischen Classe der kaiserlich Bayerischen Akademie der Wissenschaften* (München: Verlag der K. Akademie, 1865), Band 10, 2. Abt. S. 451-592.

(من هنا فصاعداً: Plath, *China unter den drei ersten Dynastien*).

وقد ورثت ملخصات ماكس فيبر لهذا العمل وغيره من أعمال بلات (Plath) (GStA PK, VI, HA, NIK Max Weber, Nr. 31, BF. 78-78V) Conrady, Chüner, Otto Franke, *Ostasiatische Neubildungen: Beiträge zum Verständnis der politischen und kulturellen Entwicklungs-Vorgänge im Fernen Osten* (Hamburg: C. Boysen, 1911).

(من هنا فصاعداً: Franke, *Ostasiatische Neubildungen*).

Heinrich Hermann, *Chinesische Geschichte* (Stuttgart: D. Gunkel, 1912).

عمل وروفاً العنوان توجد الإضافة: حلقة للتبشير بالزبان.

(من هنا فصاعداً: Hermann, *Chinesische Geschichte*).

Ferdinand von Richthofen, *China: Ereignisse eigener Reisen und darauf gegründeter Studien*, hg. von Ernst Tieszen (Berlin: Dietrich Reimer (Ernst Vohsen) 1912), Band 3: Das südliche China.

(من هنا فصاعداً: v. Richthofen, *China*).

وتوجد ملخصات ماكس فيبر حول هذا العمل

(GStA PK, VI, HA, NI, Max Weber, Nr. 31, Band 3, BF. 109-111) und Isidor Singer, *Über soziale Verhältnisse in Ostasien*. Vortrag im K.K. Handels-Museum zu Wien (Leipzig, Wien: Franz Deuticke, 1888).

(من هنا فصاعداً: Singer, *Ostasien*).

(49) نارن:

Schmidt-Güntzer, "Helwig, Einleitung," in: *APG* 1/19, S. 14.

(50) نارن: Dominique Gaudes, *Le conseil impérial: Étude historique et descriptive*, Variétés Sinologiques, No. 4 (Shanghai: Imprimerie de la Mission Catholique, 1894).

(من هنا فصاعداً: Gaudes, *Conseil impérial*).

Pierre Hoang, *Mélanges sur l'administration*, Variétés Sinologiques, No. 21 (Shanghai: Imprimerie de la Mission Catholique, 1902).

(من هنا فصاعداً: Hoang, *L'administration*).

Etienne Zi, *Pratique des examens littéraires en Chine*, Variétés Sinologiques, No. 5 (Shanghai: Imprimerie de la Mission Catholique, 1894).

ونفس القدر التشرعات الرسمية المتألفة باللغة الإنجليزية في "صحيفة بكين" دوراً هاماً في تلقين المعرفة الأساسية. ففي سوسيولوجيا السيادة اعتبر ماكس فيبر مثلاً أن موحد الإمبراطورية شي هوانغ - شي (Shi Huangdi) قد قطع مع الإقطاع وأسس نظام الإدارة البيروقراطي وأمر أيضاً ببناء الجدار الصيني، لكن هذا التجميع للأحداث في عهد شي هوانغ - شي لوحده لا يتطابق ويجري الأحداث الحقيقية، الشيء الذي دفع فيبر إلى التراجع في أقواله بعض الشيء في دراسته حول الكنفوشية أو التخفيف من حدتها. ويبدو أن الخطأ في التفوهم يعود أولاً إلى المصادر المفتاة في البداية⁽⁵¹⁾.

نرد الكنفوشية في سوسيولوجيا السيادة كنمط من إتيقا الكمال الذاتي، ولكن بالأخص كـ "إتيقا الموظفين" التي تحافظ على نظام الدولة وتظهر بارتياح للرأسمالية. أما الهندوكية فلا تذكر إلا مرة واحدة في سياق تعداد أدبائ التزهد والمخلص، وذلك ضمن ملحق المخطوط الموروث حول نص "الدولة وسيادة رجال الدين"، وهناك توجد أيضاً - وبصفة مختصرة - توضيحات ماكس فيبر حول طائفة أنسك البوذيين⁽⁵²⁾. وتستند المذكرات الموروثة والمكتوبة على الصفحة الخلفية من المخطوط الأصلي إلى قراءة الدراسات التي قام بها ألبرت غرونفيدل (Albert Grünwedel) حول البوذية في منطقتي التبت ومنغوليا، أي حول ظاهرة البوذية الموجودة هناك وهي اللاموثة⁽⁵³⁾. فدراسات غرونفيدل تعتمد هي الأخرى على مجموعات الأمير

(من هنا فصاعداً: *Zi, Examens littéraires*) =

لعداد (Gardar) (1829-1910) وزى (Zi) (1851-1932) كما تلامها ينتميان إلى اليسوعيين. فغندر هومن أصل فرنسي، أما هوانغ (Hoang) (1830-1909) فينتهي إلى حلقة التفسير الكاثوليكية.

Weber, *Konfuzianismus*, MWG II/9, S. 210.

(51)

وكذلك التعقب الذي قام به ألفريد زيغلر (Arnold Ziegler)، حول مواضيع فير في الصينيات، في: تحليل ماكس فيبر لـ *Präbendalismus* الصيني. بالنسبة لمسائل التفاهم بين علم الاجتماع وعلم الصينيات انظر: Wolfgang Schluchter, Hg., *Adas Webern Studien über Konfuzianismus und Taoismus: Interpretation und Kritik* (Frankfurt am Main: Suhrkamp, 1983), S. 174-201, bes. S. 182.

(52) غارن كذلك في بعض المراجع الأخرى من نص الدولة وسيادة رجال الدين. وفي نص تعميل الكلازيم (Urbildung des Christentums).

Albert Grünwedel, *Mythologie des Buddhismus in Tibet und der Mongolei* (53) (Leipzig: Brockhaus, 1900).

(من هنا فصاعداً: *Grünwedel, Buddhismus*)

الروسي أوخترنوسكي (Uchtomskij) الذي قام بجمع المعلومات حول هذه المنطقة التي يصعب الوصول إليها والمحظورة من قبل الحكومة المركزية الصينية. أما بالنسبة للعرض الكامل حول البوذية في هذه المرحلة من العمل، فقد وثق فيبر في هاتريخ هاكمان (Heinrich Hackmann) وهندريك كيرن (Hendrik Kern) وهيرمان أولدنبرغ (Hermann Oldenberg) كأصحاب سند هاتين⁵⁴، وإذا ما نظرنا على عكس ذلك إلى القوائم الواقية من المصادر والمراجع التي يذكرها ماكس فيبر في كلا الجزأين من الأعمال الكاملة حول "الكشوفية والطاوية" وحول "الهندوكية والبوذية"⁵⁵، فإنه يبدو واضحاً أن ماكس فيبر ما زال هنا - أي في سوسولوجيا الميافة - في مستهل أبحاثه حول الأديان العالمية. وفي الوقت الذي يتعرض فيه ماكس فيبر إلى اليهودية، خصوصاً كدين المشرع وفي مجال مباشر مع أطروحات فيرنر سومبارت (Werner Sombart) حول "اليهود والحياة الاقتصادية" حول دوره في نشأة الرأسمالية، فإنه يقدم الإسلام مسبقاً تحت شعار الحرب، ففي الإسلام الذي يقول أيضاً بالتوحيد/ "وحدة الحضارة" لا يوجد فصل قاطع بين الوظائف الدينية والوظائف المدنية، وكذلك بين القانون الشرعي والقانون المدني وبالتالي فإن القضاء هو من مشمولات "القاضي وعدالته" بأنهم المعنى للكلمة. هذا الحصر للمشرع الإسلامي قد يصبح عائقاً لتطور الرأسمالية الحديثة، كما برهن فيبر على ذلك من خلال الأمثلة التي أوردها حول القضاء في تونس ونظام الأوقاف الدينية، وإن كان لا يبدو ضرورياً، كما يثبت ذلك المثل المناقض حول نارنار القرقاز. ففي حين يستند ماكس فيبر على أعمال زميله هيدلبرغ كارل هاتريخ بيكر فيما يخص المسائل

Heinrich Hackmann, *Der Ursprung des Buddhismus und die Geschichte*: (54) *seiner Ausbreitung*, 3 Teile (Religionsgeschichtliche Volksbücher, hg. von Friedrich Michael Schiele, 3 Reihe, Heft 4, 5 und 7 (Halle, Tübingen: Gebauer-Schwetschke 1905-1906; J. C. B. Mohr (Paul Siebeck), 1906).

(من هنا فصاعداً: 1-III (Hackmann, Buddhismus).

Heinrich Kern, *Der Buddhismus und seine Geschichte in Indien: Eine Darstellung der Lehren und Geschichte der buddhistischen Kirche*, 2 Bände (Leipzig: Otto Schöner, 1882-1883).

(من هنا فصاعداً: Kern, Buddhismus).

Hermann Oldenberg, "Buddhistische Studien," *Zeitschrift der Morgenländischen Gesellschaft*, Band 52 (1898), S. 613-694.

(من هنا فصاعداً: Oldenberg, Buddhistische Studien).

(55) نارن:

Weber: *Konfuzianismus*, MWG I 19, S. 557-568, und *Hinduismus*, MWG I 20, S. 648-668.

الاقتصادية⁽⁵⁶⁾، فإنه يعود بالأخص إلى إغناس غولدزيهر (Ignaz Goldziher) بالنسبة إلى عرض التطور الديني اليارخ للإسلام⁽⁵⁷⁾.

ففي سوسولوجيا السيادة يأتى العلامات الأولى للدراسات التاريخية الشاملة المقررة حول الأديان العالمية، وذلك بصفة جزئية من خلال المسألة المطروحة صراحة: إلى أي حد تنفك الأديان الكبرى في وجه الرأسمالية الحديثة أو العقلانية الغربية؟ وهنا تستند تفاصيل البحث إلى مراجع ومعلومات خاصة محدودة جداً، كما يبدو واضحاً حسب ما رأينا بالنسبة للصين أن الانشغال ببلد ما كان مرتبطاً بالاهتمام بتاريخ إدارته⁽⁵⁸⁾، ومن ثم قادت المسألة السوسولوجية للتحفة بالنظر إلى توسيع رقعة البحث وتغيير موقع الاهتمام في التعامل مع المصادر. ويمكن أن تكون الانقلابات السياسية في الصين، خصوصاً في الجزء الثاني من عام 1911، قد أثارت - مثلها مثل الثورة الروسية عام 1905 - اهتمام ماكس فير لهذا البلد. فمتذ 1913 عرض ماكس فير في حلقة صغيرة نتائج بحثه حول الكفوشية⁽⁵⁹⁾، وهو ما يدل على أن الانشغال بتاريخ الصين وحضارتها كان يجري توازياً مع تمرير سوسولوجيا السيادة. وهذا ما يؤكد أيضاً الاهتمام الأكبر بالصين في سوسولوجيا السيادة أكثر من بقية الدول الآسيوية الأخرى.

لا نجد من الأخبار المباشرة حول طريقة وضع الاقتصاد والمجتمع وخصوصاً

Becker, *Steuerpacht und Lehenwesen*.

(56) تارن:

مع التذكير بصريح العبارة لاحقاً.

Becker, "Zur Entstehung der Waqfinstitution," *Der Islam*, Band 2, Heft 4 (Nov. 1911), S. 404f.

(ص هنا فصلاً: Becker, *Waqfinstitution*).

Ignaz Goldziher, *Vorlesungen über den Islam* (Heidelberg: Carl Winter, 1910).

(ص هنا فصلاً: Goldziher, *Vorlesungen*).

(58) تارن في هذا المصداق المفصّل الموروث حيث توجد الدراسات حول الصين واليابان وبقية المصادر التي تميل بدون استثناء إلى التاريخ الزراعي ولاداري (GSA PK, VI. HA. NI. Max Weber, Nr. 31, Band 3, Bl. 104-111).

(59) تارن ملاحظة ماكس فير في:

Max Weber, *Einführung*, S. 1, Fn. 1 (MWG V 19, S. 83).

والجاءه:

Schmidt-Glatzer, *Helwig. Einführung*, MWG V 19, S. 34f.

حول سوسيولوجيا للسيادة إلا القليلة باعتبار أنَّ ماكس فيبر ذاته غالباً ما بني صامتاً حول مشاريع عمله الآتية. ولكن من الممكن استقطاب بعض المعلومات من المراسلات، وبالأخص من التقارير التي كانت ماريانا فيبر ترسلها بانتظام إلى حاتها. ويتجلى من ذلك أنَّ ماكس فيبر كان يشغل في أشهر الشتاء من عام 1911 / 1912 - بالاستعانة بكتاب يرقن على الآلة - على مقاله المقرر للمرجع، وفي شهري أيار / مايو وحزيران / يونيو 1912 انكب بصفة خاصة على سوسيولوجيا الموسيقى⁽⁶⁰⁾، ومن بعدها بداية من شهر أيلول / سبتمبر، عاد من جديد إلى ما ساءه "العمل الأجل"⁽⁶¹⁾. وفي 23 كانون الثاني / يناير 1913 أرسل الإعلان الأول إلى الناشر بول سيك حول القسط "الأوفر" من كتاب الاقتصاد والمجتمع بما في الدولة والقانون والذي سيكون جامزاً في غضون الربيع القادم. كما أضاف فيبر مع شيء من الاختصار: "وبالنسبة أمل أن يكون [العمل] حسناً، بل من أحسن الأشياء التي كتبها. فهو يتضمن نظرية سوسيولوجية قائمة لعلم السياسة، ويجوز لي حقاً القول بأنه كلفني جهداً مفضياً"⁽⁶²⁾. وبعد ثلاثة أيام وصلت المساهمة المنتظرة من كارل بوشر (Karl Bücher) لـ "المرجع" والتي هي بمنزلة مقدمة لهذا العمل، غير أنها خيّت آمال فيبر، حتى من حيث المضمون الهزلي. وقد دغب فيبر "في تعويضه"⁽⁶³⁾، ولكنه كان متيقناً إتمام العمل قبل سنهل شهر أيار / مايو. وهذا الشعور بالتفاوت غلب حتى على ماريانا فيبر التي كتبت إلى حاتها تقول: "لأنَّ ماكس يشتغل حالياً بكيفية لم نتعود بها من قبل، وله يوماً من يمينه بالآلة الكاتبة"⁽⁶⁴⁾. من هنا، واعتاداً على الرسالة المبهمة إلى بول سيك في كانون الثاني / يناير يجوز طرح السؤال: هل وفي ماكس فيبر بالوعد الذي أعطاه في حيف 1909 من خلال الخطوط العريضة التي قدّمها وأهى النظرية السوسيولوجية في علم السياسة؟

(60) فارد رسائل ماريانا فيبر إلى هيلينا فيبر في 28 من كانون الأول / ديسمبر 1911، و 12 أيار / مايو و 14 حزيران / يونيو 1912، مخزون ماكس فيبر، ودائع BSB ميونيخ، Ada 446، والتقارير الافتتاحي لـ سوسيولوجيا الموسيقى، الأعمال الكاملة، 14 MWG IV، ص 128.

(61) فارد رسالة ماكس فيبر إلى المشاركين في اللقاء بلايرج في 15 تشرين الثاني / نوفمبر 1912، MWG IV 17، ص 757.

(62) رسالة ماكس فيبر إلى بول سيك في 23 كانون الثاني / يناير 1913، MWG IV 8، ص 52.

(63) رسالة ماكس فيبر إلى بول سيك في 28 كانون الثاني / يناير 1913، MWG IV 8، ص 60.

(64) رسالة ماريانا فيبر إلى هيلينا فيبر في 17 شباط / فبراير 1913، مخزون ماكس فيبر شيفر، ودائع BSB ميونيخ، Ada 446.

اشتمل ماكس فيبر جاهدًا خلال عام 1913 بأكمله ولم يقطع عن العمل إلا لمدة شهر في عطلة الربيع التي قضهاها في أسكونا وشهر آخر في عطلة الحريف بإيطاليا. ولكن يبدو أنه قد قضى فترة في تحرير مسودة المقال حول "منهج تفهّم السوسيولوجيا" الذي صرّفه على هاينريخ ريكيرت في 3 تموز/ يوليو 1913 للنشر⁽⁶⁵⁾. وقد ظهرت صرامة المفاهيم وبلاغة المعالجة في غضون شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 1913 من خلال المقال "حول مقولات سوسيولوجيا التفهّم" الذي يقدم لأول مرة، وبصفة عموسة، تحديدًا واضحًا وصارمًا لمفهوم السيادة، حيث جاء فيه: "إنّ السيادة لا تعني أنّ قوة طبيعية تنشئ طريقها بكيفية ما، وإنما: أن يحصل [غير واضح] فعل البعض (أمر) الموجه بصفة معقولة نحو فعل الآخرين (الطاعة)، وكذلك العكس، بكيفية أنه يجوز أن يحول عادة على تحقيق الآمال التي يخضع لها فعل كلا الجهتين"⁽⁶⁶⁾. ويذكر ماكس فيبر هنا لبّ الفكرة التي تدور حولها تحديدات السيادة، وهي أنّ السيادة تقوم على علاقة أمر وطاعة، أي على علاقة سلطة. ومن خلال هذا الوضع فسن نظرية المقولات السوسيولوجية، ينال مفهوم السيادة دلالة خاصة. فقد رتب ماكس فيبر السيادة وما يترتب عنه بـ "سيادة الاتفاق/ التراضي"⁽⁶⁷⁾ تحت مقولة فعل الموافقة، أي تحت شكل معين من الفعل الاجتماعي. وحل عكس ما يتسم به الفعل الاجتماعي الذي يجري حسب أنظمة ذات أهداف معقولة ومتفق عليها، وهي خاصة بفعل المؤسسات، فإنّ فعل الاتفاق/ التراضي يمر حسب ما هو "شبيه" بالأنظمة وينبثق على فعل الرابطة⁽⁶⁸⁾. وبالأتي فإنّ مفهوم السيادة المحدد سوسيولوجيًا يصبح متينًا بالرابطة وما تختص به من أنماط الفعل والنظام والتنظيم. فبمقائه حول المقولات

(65) رسالة ماكس فيبر إلى هاينريخ ريكيرت (Heinrich Rickert) في 3 تموز/ يوليو 1913، MWG II/ 8، ص 260.

(66) Weber, *Kategorien*, S. 278.
في الموعد المحدد للنشر: أي في 11 تشرين الثاني/ نوفمبر 1913 استغفر ماكس فيبر لدى الناشر حول ما إذا سيصدر مقاله في العدد القادم من مجلة لوغوس، إذ يرى "أنّ الطبع الآن سيكون مرجحًا بالنسبة له، حتى من وجهة نظر موضوعية". (قارن رسالة ماكس فيبر إلى بول سبيك في 11 من تشرين الثاني/ نوفمبر 1913، MWG II/ 8، ص 375). وفي آخر شهر تشرين الثاني/ نوفمبر حلّ فيبر في نفس العدد من مجلة لوغوس على مقال هاينريخ ريكيرت (قارن رسالة ماكس فيبر إلى هاينريخ ريكيرت، آخر تشرين الثاني/ نوفمبر 1913، المرجع المذكور، ص 408-410).

(67) Weber, *Kategorien*, S. 279.

(68) المصدر نفسه، ص 275.

تجاوز ماكس فيبر الموقف القبركي، إذ حرّره مفهومه السيادة والرابطة من فرضياته الإبنيمولوجية وجعله صالحاً لسوسيولوجيا قائمة على الطرق التجريبية، وهذا أصبحت "السيادة" مقولة سوسيولوجية ووضعت نظرية الروابط على قواعد/ قديمي التجربة.

فإذا ما اتبعنا نظرية المقولات لدى فيبر، نرى أنّ توجّه الفاعلين (سواء الحكام أم الرعية) في التظلمات/ الروابط السياسية التي مازالت غير خاضعة لنظام مقنّن ولم تصبح مؤسسة سياسية منظمة، محدّد لتطبيق الاتفاق العمول به ولغسان دوام الرابطة واستمرارها. فنادراً ما ينتشأ مثل هذا النظام المقنّن على الاتفاق، وإنما غالباً ما يقوم على الأمر/ فرض الإرادة، [يقول فيبر:] "ولكن من حيث المضمون، تقوم سلطة الأمر/ فرض الإرادة على تأثير خاص ومتغير كلّ مرة في حجمه ونوعه - لسيادة - أناس حقيقيين (أنبياء، ملوك، نبلاء، آباء، رجال كبار في السن وغيرهم من الأشراف، موظفون، زعماء أحزاب وغيرهم من "الفائدة" ذات الطابع المختلفة والمهمة جداً سوسيولوجياً) على فعل الآخرين في الرابطة/ التنظيم"⁶⁹. فذكر حاملي السيادة الأكثر أهمية يميل إلى النصوص الأولى من سوسيولوجيا السيادة التي وصلنا. ويتضاعف التشابك من خلال الإشارة بصريح العبارة إلى أنّ البحث في "السيادة باعتبارها القاعدة الأساسية لفعل الرابطة [...] سيكون بالضرورة محلّ دراسة خاصة لم تتمّ بعد"⁷⁰. كما هو من المفترض قطعاً أنّ يقوم الجزء الثاني من البحث في المقولات بالتعميل المنهجي للتوضيحات الموضوعية في كتاب لاقتصاد والمجتمع⁷¹. وفي هذا المقام، جرى الحديث حول الترابط بين "مشروعية" الاتفاق" وختلف أشكال بنية السيادة"⁷².

كلّ هذا يدفع إلى التساؤل حول العلاقة بين البحث في المقولات وسوسيولوجيا السيادة⁷³. فما يلفت النظر هنا هو أنّ المقولات الخاصة النابعة للجزء الثاني (القديم)

Weber, *Kategorien*, S. 291.

(69)

(70) المصدر نفسه، ص 291

(71) المصدر نفسه، ص 253، هامش 1.

(72) المصدر نفسه، ص 291.

(73) ما زال النقاش جدلياً في الأوساط المختصة بالبحث في أعمال فيبر حول تحليل تاريخ البحث في المقولات، ففي رسالة من ماكس فيبر إلى هاينريخ وبكورت في 3 من أيلول/ سبتمبر 1913 يقول =

من البحث في المقولات والمتعلقة بالفعل الجماعي والفعل الاجتماعي أو بفعل الرابطة/ التنظيم ومعل المؤسسة لا ترد في بعض الفقرات من سوسولوجيا السياسة، مثلما هو الحال في النص المتور حول "الكاريزماتية" وفي نص "الدولة وسيادة رجال الدين". وفي النصوص المتقولة الأخرى حول السيادة قد وقع في بعض الحالات اللجوء إلى مصطلحات أبحاث في المقولات، مثلما هو الحال في النصوص حول "البيروقراطية" و"سيادة الأعبان" و"الإقطاع" و"تحويل الكاريزما" و"الحفاظ على الكاريزما"، ولكن لا يمكن الحديث عن استعمال متسلل وصارم للمقولات. وهذا قد يعني شيئين، أولاً أن المقولات لم تكن جاهزة في مرحلة وضع نص السيادة، ثم أُلحقت جزئياً فيما بعد، أو أنها [ثانياً] في الوقت الذي كتب فيه النص قد بالت ولا يمكن بالأي استعمالها من بعد. غير أن التعداد المفصل لحامل السيادة في القول المذكور بإطناش سابقاً من البحث في المقولات يؤكد أن أجزاءً وافية من سوسولوجيا السيادة كانت جاهزة حين كتب هذه المقاطع. ومن المدهش لدى التعداد لأصحاب السيادة هو ترتيبهم حسب التطور التاريخي، أي من الملك والنبي مروراً بالأهليان وصولاً إلى المولف وزعيم الحزب. فهل كان هذا من باب الصدفة؟ أم هل يخضع لتباعد سابقة من "النظرية السوسولوجية في علم السياسة" كنسب قديم من التطور التاريخي؟ وهي فكرة قد سبق أن أتيحتنا ماريانا فير في تعدادها للفصول المختلفة من السيادة¹⁴. فإذا ما ألقينا نظرة على نص التقديم لموضوع "السيادة" الذي يتميز

فيها أن المخطوط البحث جاهز في جزئه الأصلي منذ ¼ السنة، وسيعاد النظر فيه وتحديثه مع إضافة بعض الملاحظات "النهجية" (JWO IV 18 ص 318). ومن المرجح أنه قد مرت ثلاثة أرباع السنة حسب ما جاء في الرسالة، بحيث يبدو أن الجزء الأول من البحث في المقولات قد حوّل قبل نهاية عام 1912. ولكن إذا اعتبرنا أن ما جاء في الرسالة يشير إلى مرحلة بحث بين ثلاثة وأربع سنوات، فإن تاريخ وضع النص يعود إذن إلى 1909/ 1910، غير أنه ليس من المرجح أن يتطابق وموعد إدخال مقولة السيادة. ففي الرسالة التي بعثها إلى ريكورت عرض ماكس فير لسبب تجاوز الحجم المطلوب إذ أصبح المخطوط يتضمن 51-53 صفحة مرقونة (= 40 صفحة مطبوعة) عرض 24 صفحة مطبوعة الملحق عنها في شهر تموز/ يوليو - عدداً من الألفاظ قصد النشر، وأكد بالخصوص على نشر الجزء "الأصلي" (المرجع المذكور، ص 318). وهذا يعني أن نشر الجزء القديم من نظرية المقولات في صيف 1913 كان حاشياً بالنسبة له، وبالتالي لا يمكن اعتبار المقولات قد تجهزها الأعداد. إلى جانب ذلك، تحدث فير عن عدد من "الإشياء المحدوفة والإضافات" في المخطوط (المرجع المذكور، ص 318) بحيث لا يمكن له تقديم المحمد. ويبدو أن تتعلق هذه الإضافات بالجزء القديم من النص الذي وإن كان في حيلة الأمر قد حوّل سابقاً أعيد النظر فيه.

(74) نأى "البيروقراطية" في المقام 18. بعد "الدولة وسيادة رجال الدين"، عاين في هذا الصدد نسخة التعداد في المخطوط المحزون.

بإستيعال مكثف لمفاهيم البحث في المقولات، خاصة في الفقرات الأولى والأخيرة فإن تحديثات البحث في المقولات تبدو مقارنة بما سبق دقيقة. وهذا يتعلق بتحديد السيادة الذي وقع تطويره في البداية والذي لا يضع في نص "السيادة" الصلة مع فعل الرابطة والاتفاق، وإنما يطور مفهوم السيادة انطلاقاً من مفهوم آخر مرتبط بالسلطة الاجتماعية و- كما جاء سابقاً - مستوحى من الأمر القطعي لدى كنت. وعلى عكس ذلك، يعرض نص "الجماعات السياسية" الذي استخدم بكثافة مصطلحات البحث في المقولات وصدر في جزء من مجلد "الجماعات" تطبيقاً مباشراً لنظرية المشروعية حل التنظيم السياسي⁽⁷⁵⁾. انطلاقاً من الملاحظات التي قدّمت، نستنتج أن هناك قطع ترابط جزئي بين نظرية المقولات السوسيولوجية، كما صدرت في تشرين الثاني/نوفمبر 1913، والصياغة القديمة التي وصلت من سوسيولوجيا السيادة. غير أن الأمثلة الواردة تعيد بأن نصوص السيادة في مجملها قد وضعت قبل تحديد المقولات السوسيولوجية ولم يتم فيها بعد تحويلها إلا في بعض النقاط.

وأمام هيرمان كانتوروفيتش (Hermann Kantorowicz) الذي قرأ البحث في المقولات أمام الملأ ووجد صعوبات في فهم تركيبة "سوسيولوجيا التفهم"، شرح ماكس فيبر مفاصله بالقول: "إننا محاولة إلغاء كل ما هو "تنظيمي" (organizational) و"مألوف" (stammlerische) و"خارج عن التجربة" و"ساري المفعول" حسب النواميس (Normhaft-Geltende) وفهم "نظرية العلم السياسي" كنظرية الفعل الإنساني النموذجي والتجريبي الخالص [...]".⁽⁷⁶⁾ وبعد يوم، أي في 30 كانون الأول/ديسمبر 1913، رسم فيبر للناسر برن سبيك النشاط الخاصة من مشروعه الاقتصاد والمجتمع وذكر في آخر تعداد "النظرية السوسيولوجية الشاملة لعلوم السياسة والسيادة"⁽⁷⁷⁾. فهذه الرسالة المذكورة مراراً يغلب عليها التحمس وتؤكد أيضاً على قيمة التدقيق في مفهوم السيادة المعلن عنه في البحث في المقولات. وإذا ما سلطنا الأنظار الواردة في كل من الرسالة الأولى والأخيرة من سنة 1913، فلنأينا تشير إلى أن ماكس فيبر قد نجح في تأسيس سوسيولوجيا شاملة للسيادة. وهذا

(75) Weber, *Politische Gemeinschaften*, MWG I 22, I, S. 200-217.

(76) رسالة ماكس فيبر إلى هيرمان كانتوروفيتش في 29 كانون الأول/ديسمبر 1913، MWG 8, 1/1، ص 442.

(77) رسالة فيبر إلى يوز سبيك في 30 من كانون الأول/ديسمبر 1913، MWG II 8, ص 449.

يعني من جهة أنّ مفهوم السيادة قد أصبح منذ سنة 1913 في صلب الموضوع⁽⁷⁸⁾، وأنّ النظرية السوسيولوجية لعلم السياسة قد حصل توسيع نطاقها لتشمل النظرية السوسيولوجية للسيادة. وهو ما قد نتج عنه الحاجة إلى إعادة النظر في جميع النصوص التي وضعت بغرض التعرّض إلى مقولة السيادة. ففي نص "البيروقراطية"، نجد مثلاً فقرة لا تكفّ بالعلاقة مع مصطلحات البحث في المقولات لحسب، بل تربط في نفس الوقت دراسة البيروقراطية بموضوع السيادة. ويمكن أن يكون هذا علامة على أنّ نص "البيروقراطية" قد وضع مبكراً، ثم أعيد النظر فيه خلال سنة 1913 أو بعدها. ومن جهة أخرى يبدو أن بؤرة السوسيولوجيا السياسية قد تحولت من مفهوم الدولة إلى مفهوم السيادة، بحيث أنّ مفهوم الدولة في حد ذاته والذي استعمل لوصف التاريخ السياسي ما قبل الحديث وغير الأوروبي قد اختفى. ففي النص المودوث حول سوسيولوجيا السيادة يعلن ماكس فيبر أنّه لا يمكن تطبيق مفهوم الدولة الحديث لوصف أشكال التنظيمات المبكرة في علاقتها بالفعل الجماعي بما أنّها تمثل روابط ولم تتحوّل بعد إلى دول. وحتى في ملحق المخطوط لنص "الدولة وسيادة رجال الدين" يقوم فيبر بإصلاح أعطائه بنفسه لي مجرى الكتابة: فيتم تعويض مفهوم الدولة بتعبير أعمّ مثل "السلطة السياسية"⁽⁷⁹⁾. كما يتعكس هذا التخلّي على مفهوم الدولة في العنوان الجديد لنص "الدولة وسيادة رجال الدين" حيث أصبح الحديث في اللوحة المعدّة للنشر في حزيران/ يونيو 1914 عن "السيادة السياسية والدينية"⁽⁸⁰⁾.

غير أنّ ماكس فيبر لم يتقدّم المقال الموصوف بإطّباب في نهاية 1913 والمعدّد لإيداعه كمساهمة لـ "المرجع" إلى الطبع. فهذا المقال يضمّ حسب قوله في مسنهل عام 1914 إجمالاً 30 ورقة⁽⁸¹⁾، وتمثل النصوص المنقولة حول سوسيولوجيا السيادة أكثر من الثلث (11 و 6) ورقة = 186 ورقة مطبوعة). وفي نصف شهر آذار/ مارس 1914 يعلن فيبر حلّ تحرير جديد لأنّ مقال فريدريتش فون فايزر الذي وصله

(78) يمكن أن يكون استعمال العلامة بين قوسين إشارة لتعدد مفهوم السيادة كمقولة سوسيولوجية.

(79) فلان في هذا الصدد تقرير الإصدار لنص الدولة وسيادة رجال الدين.

(80) فلان مقدمة الأعمال الكاملة في: GdS, Abt I, 1914, من XI (22-6) MWG I.

(81) فلان رسائل ماكس فيبر إلى يول سبيك بتاريخ 16 و 19 من كانون الثاني/ يناير 1914, MWG 8, 468, 474.

منذ حين حول "نظرية الاقتصاد الاجتماعي" لا يلمى الأمال المتعقلة به⁽⁸²⁾. وتشير بعض المقاطع من النصوص حول "سادة الأعيان" و"سادة الإقطاع" أن نصوص موسبولوجيا السيادة قد وقع أيضاً إعادة كتابتها في نفس الوقت. وخلال المرحلة الأخيرة من تحرير المجلد الأول من "ملخص الاقتصاد الاجتماعي"، وهو الاسم الجديد للمرجع منذ نيسان/ أبريل 1914، زاد مزاج فيبر تعكراً؛ وأعلن أن صاغت لن تودع إلى الطبع قبل فصل الحريف⁽⁸³⁾. وصدر المجلد الأول من "الملخص" في شهر حزيران/ يونيو 1914 وهو من في نفس الوقت جرتاً مفصلاً لمهمة ماكس فيبر الكبرى حول "الاقتصاد والتنظييات الاجتماعية والسلط". وفي ختام النقطة 8 ينص على نظرية شاملة للسيادة:

8. السيادة:

- (أ) النماذج الثلاثة للسيادة المشروعة.
- (ب) السيادة السياسية والدينية.
- (ج) السيادة غير المشروعة، نمطية المدن.
- (د) تطوّر الدولة الحديثة.
- (هـ) الأحزاب السياسية الحديثة⁽⁸⁴⁾.

في مستهل شهر حزيران/ يونيو كتبت ماريتا فيبر إلى حاتها تعلمها بأنه لا يمكن لها قضاء أكثر من ثلاثة أسابيع في العطلة لأن العمل الذي يقوم به ماكس "لم يت بعد" ولأن [هذا الأخير] ما زال منشغلاً به بصفة مكثفة⁽⁸⁵⁾. حقا وقد تغيّر مزاج فيبر تجاه الناشر وأصبح أكثر انفعالاً، إذ لا يرغب فيبر أن يضيفه أحد مل يرى أنه في حاجة إلى مزيد من الوقت حتى الربيع القادم. وبدت فجأة الشكوك تراوده بأنه قد يفقد سمعته، باعتبار أن المسألة حسب قوله تتعلق "بالأشياء المخرجة والتي

(82) قارن رسالة ماكس فيبر إلى بول سييك في 15 آذار/ مارس 1914، MWG IV/8، ص 553.

(83) قارن رسالة ماكس فيبر إلى بول سييك في 15، 16، و 21 من نيسان/ أبريل 1914، MWG IV/8، ص 623، 625 و 634.

(84) قارن مقدمة الأعمال الكاملة، في: 1914، AM I، 1045، ص 6-22 (MWG I/22-6).

(85) رسالة ماريتا فيبر إلى هيلينا فيبر في 4 حزيران/ يونيو 1914، غزوفن ماكس فيبر شيفر، وجامع BSB، مونيخ، Ana 446.

هي موضع اختلاف بالنسبة لمادتنا ولعلم الاجتماع⁽⁸⁶⁾. وقد كتب حتى لجورج فون بيلوف يقول بأن "مرضه الذي سيصدر في الربيع القادم" لن يُرضي أحداً⁽⁸⁷⁾. وهنا يجوز طرح السؤال: ماذا حصل بالنسبة "للتظرية السوسيولوجية التامة والعرض" اللذين وصفا في نهاية عام 1913 من قبل فير بكلٍ مشروع؟ هل حطمت التوقعات المعقدة العزم الأصلي أم كانت أقوال فير في رسائله خلال صيف 1914 مجرد تعبير عن مزاجه المضطرب، بحيث لا يمكن أخذها على الجِدَّ فيما يخص الوضع الحقيقي للمخطوط المعروض علينا؟ هل من سبب منع يُوضَّح لماذا لم يتم توديع المخطوط الذي يبدو سنة 1914 شبه جاهز إلى الطبع؟

إذا فارتنا للتقسيم المقرر في حزيران/ يونيو 1914 لسوسيولوجيا السيادة بالنص المودوث، فإننا نلاحظ اختلافاً واضحاً. فمن الفصول الثانوية الخمسة المذكورة في خطة "الملخص" والمقررة لـ سوسيولوجيا السيادة لم يبقَ في الترتيب سوى الفصل الثاني بعنوان "السيادة السياسية والدينية" الذي حُسم إلى نص "الدولة وسيادة رجال الدين" والفصل الثالث بعنوان "السيادة غير المشروعة" الذي قُسم إلى الدراسة حول المدينة، على أن تأسرها ويلفريد نيبيل أكد أن النص الحالي لا يلبي مطلب "تسليط المدن" ولا وصف "السيادة غير المشروعة"⁽⁸⁸⁾. وهذا يعني أن من جملة 11.6 أوراق طبع كبيرة من النص المودوث حول سوسيولوجيا السيادة ما يقارب 9.2 أوراق، أي 147 ورقة مطبوعة من الملخص لا تتطابق ومضمون التقسيم. فرغبة تقديم "تسليط/ نموذجية السيادة المشروعة" التي يعطينها الفصل الثانوي الأول لا يلقيه نص المقدمة ولم تُورث مذكرات حول هذين الفصلين الثانويين المتعلقين بـ "تطور الدولة الحديثة" و"الأحزاب السياسية الحديثة". ولذا يفترض التوقف بعض الوقت وإعادة النظر بإمعان في غزوة النص المودوث فلم يأت الحديث عن نهائج السيادة

(86) رسالة ماكس فير إلى بول سبيك في 27 تموز/ يوليو 1914، MWG II/ 8، ص 776.

(87) رسالة ماكس فير إلى جورج فون بيلوف في 10 تموز/ يوليو 1914، MWG II/ 8، ص 750.

(88) غارن:

Wilfried Nippel, "Einleitung," in: MWG II/ 22-5, S. 25E.

حيث يؤكد أنه لم يتم البحث في السيادة غير المشروعة ولا في بعض المقاطع النادرة من العمل حول "المدينة".

غارن أيضاً المدينة (Stadt) لفير، البناء - بنية التوبوغرافيا، في:

Hinnerk Bruns und Nippel Wilfried, Hg., Max Weber und die Stadt im Kulturvergleich (Göttingen: Vandenhoeck & Ruprecht, 2000), S. 11-38, hier: S. 12.

التي توصف من خلال "مشروعية" الاتفاق إلا في مستهل نص "السيادة" ومن بعد
 إلا مرة فقط في نص "تحويل الكاريزما"، حيث كان الحديث عن "النماذج الأساسية
 لبنية السيادة" في حين أنه يوجد في الواقع عديد من الأشكال المختلطة والانتقالية -
 مع العلم أن مثل هذا القول نجده أيضاً بصياغة أخرى في رسالة بعثت إلى هانريخ
 سيفكينغ (Heinrich Sieveking) في 29 حزيران/ يونيو 1913⁽⁸⁹⁾. ولم يجر وصف
 أشكال السيادة وتعدد حضورها في الواقع، كما هو متظر في ثلاثة فصول مطابقة
 لنماذج السيادة الأساسية، وإنما في ستة نصوص موزونة. فنص "البيروقراطية" يحل
 واحداً من أشكال سير السيادة المغلفة، وإن هذا النموذج الأمثل، (المونوقراطية على
 عكس السيادة المشتركة والممكنة أيضاً)⁽⁹⁰⁾، أما بالنسبة للسيادة التقليدية فهناك نصان
 بعنوان "سيادة الأعيان" و"سيادة الإقطاع"، وفيما يخص السيادة الكاريزماتية هناك
 ثلاثة نصوص مختلفة: "الكاريزماتية" (غير مكتمل) و"تحويل الكاريزما" والنص
 الموروث بعنوان "المشروعية" (الذي أحل الآن عنوان "الحفاظ على الكاريزما").

يبدو تركية صوبولوجيا السيادة، كما نقلت إلينا، أقرب إلى مخططات 1909/
 1910 ومثال المرجع حول "العلاقات الفلاحية/ الزراعية في العصر القديم" منها
 إلى خطة 1914. ففي صوبولوجيا السيادة استعمل ماكس فيبر منهج المقارنة.
 وهو المنهج الذي كان يحذقه بمهارة وطلبه خصوصاً في "العلاقات الفلاحية".
 فهناك بدت خصوصيات المدينة القديمة واضحة مقارنة بالمدينة الوسيطة، وكذلك
 العكس⁽⁹¹⁾. كما حدثت الفوارق البنيوية بين تنظيم المدينة العتيقة القائم على المبدأ
 العسكري وتنظيم المدينة الوسيطة الموجه في المقابل طبقاً للسوق ومتطلباتها حسب
 قرب كل واحد منهما أو بعدها من الرأسالية الحديثة. وهكذا لم يتم البحث في
 المقال الذي توسع فيه فيبر سني 1907/ 1908 حول "العلاقات الفلاحية" في كيفية
 تقسيم الأراضي فحسب، وإنما أيضاً في بنية الإدارة المتعلقة بها وكذلك في بنية التنظيم
 العسكري والتركيبية الاجتماعية والتأثير الذهني. فجميع عناصر البنية تؤثر في بعضها
 البعض وتخلق بالآتي تعدداً مختلفاً من إمكانيات الترتيب والتشكيلات المتنوعة. هذا

(89) قرار وسال ماكس فيبر إلى هانريخ سيفكينغ في 29 حزيران/ يونيو 1913، MWG IV/8، ص 254.

Weber, Die drei reinen Typen, S. 728f.

(90) لارن في هذا الصدد:

Weber, Agrarverhältnisse 3, S. 171-183.

(91)

الغرض الأساسي لغير الداعي إلى تخفيف وطأة "دور الاقتصاد بالنسبة للثقافة" (92) وفهم القرائن المتبادلة في المقابل، هو بمثابة الحفط الرابط بين الدروس الأولى ومقال المرجع حول "العلاقات الفلاحية في العصر القديم" ومشروع الاقتصاد والمجتمع والدروس الأخيرة والمتمثل في: "نقد النظرية المادية لقراءة التاريخ" (93). وهذا يعني بخصوص سوسيولوجيا السيادة، وكما وقع وصفه في الفصل حول علاقة بنيات السيادة لدى الأعبان والإقطاع والاقتصاد، تحديد الظروف الاقتصادية لنشأة التركيبة السياسية من جهة، وتوضيح أثر تنظيم السيادة على بنية الاقتصاد من جهة أخرى. هذا الأسلوب وقصه ماكس فيبر في نص المقدمة لـ سوسيولوجيا السيادة وحطه به الترتيبات السببية ذات البعد الواحد لبعض الأنظمة الاقتصادية في علاقتها بأنظمة معينة للسيادة، كما وضعت من قبل الماركسية، وكذلك أيضاً من طرف نظريات الاقتصاد القومي الفائلة بالترتيب الاقتصادي. وهذا الأسلوب ما كان ممكناً من حيث المنهج إلا من خلال المقارنة بين أشكال البنيات.

وقد حذد ماكس فيبر أشكال البنية كما جاء في نص المقدمة لـ سوسيولوجيا السيادة أولاً "من خلال طبيعة العلاقة بين السيد أو الأسياد والجهاز ثم بينهما وبين التابعين/ المحكومين ومن ثم عن طريق المبادئ الخاصة بها في "التنظيم". ويدور الجزء الأكبر من الحديث حول وصف مختلف أشكال السيادة ومبادئ تنظيمها أو كما يقال حول السؤال: كيف تسيير السيادة؟ وقد بدأ ماكس فيبر بالوصف المنظم لأهم شكل قائم آنذاك في عصره والمتمثل في بنية السيادة البروقراطية، فاعتبره كبداً تنظيم لا يوجد في الإدارة الحكومية فحسب، وإنما له فاعلية أيضاً لدى النظام العسكري والكنيسة، وكذلك لدى الأحزاب الشعبية وفي المصانع الحنيفة. وبالأقي فإن "السيادة البروقراطية" ليست شكلاً سياسياً من السيادة، وإنما هي أيضاً شكل اجتماعي. وقد حذد فيبر هذا الشكل من تنظيم السيادة كنسطة عقلائي

(92) فيبر، مذكرات تحمل عرس "الاقتصاد القومي" (النظري) العام"، وملحق ماكس فيبر، BBS، ميونيخ، 1918 (MWG III/1, 48-51R).
 (93) في رسم تقسيم المواعيد لشهر آذار/ مايو 1910 جاء في الصفحة الثالثة الثانوية من عمل الاقتصاد والمجتمع مالم: "نقد المادية التاريخية" (VA Minner Siebeck)، ودائع BBS ميونيخ، 446 (MWG).
 (94) نفس الشيء في "6" (MWG III/6)، من 768. ورسم الإعلان عن الدرس في فيينا خلال سباسبية

سباسبية 1910 تحت عنوان: الاقتصاد والمجتمع (نقد إيماني للنظرية المادية في قراءة التاريخ". قارن: *Öffentliche Vorlesungen an der K.K. Universität zu Wien am Sommer-Semester 1918* (Wien: Adolf Holzhausen, 1918), S. 10.

للإدارة واكتسب بذلك وسيلة استكشافية يمكن أن يحلّل مقارنة بها الأشكال شبه البروقراطية القديمة أو ما قبلها (مثل أشكال لا سيادة) الأبوية وسيادة الأعيان والإقطاع وأشكال السيادة الكاريزماتية وكذلك أيضاً الأشكال الدينية أو سيادة رجال الدين). وتبعاً لذلك توجد مقارنات واقية مع بنية السيادة البروقراطية في التصوُّص حول "سيادة الأعيان" و"الإقطاع" و"السيادة الكاريزماتية" و"تحرير الكاريزما". ولهذا الغرض كان نص "البروقراطية" شرطاً ضرورياً لموضع جميع هذه التصوُّص الغائمة على المقارنة. فأسلوب المقارنة الذي اختاره ماكس فيبر كأرضية تكوين النماذج التالية يخرق في نفس الوقت مواضع التكوين التاريخي⁽⁹⁴⁾. ولذا فإنه لا يمكن وضع "النماذج الأساسية الثلاثة لبنية السيادة" كما يقول "وراء بعضها البعض في مسار التكوين".

وتتطابق سياقات بنية التنظيم البروقراطي - كما جاء في نص "البروقراطية" - مع سياقات الرأسمالية الحديثة، وهذا يعني أن مبادئ التنظيم السياسي والاجتماعي تتقاطع مع مبادئ التنظيم الاقتصادي. كما لا يمكن فصل مبادئ النظام القانوني عنها، هذا النظام الذي يشترط بالترسية والموضوعية والتقدير الصوري. وعلى سبيل المثال، لم يبحث ماكس فيبر في شروط بنية السيادة الثقافية وأبعادها - كما هو الحال عادة - انطلاقاً من الدين كأحد العناصر الثقافية التي لها أثرها الخاص في حياة الإنسان وسيرته، وإنما انطلاقاً من التربية. فهذه تضع على ذمة جهاز السيادة البروقراطية [عنداً] من الموظفين المختصين ورجال القانون وفقوى بلدك المجال الثقافي والعمل في المجال من أي روح ومجال الاختصاص، كما وصفها بشتى الألوان القائمة في ختام كتابه الإيثيقا البرونستانية⁽⁹⁵⁾. فالترية لا تؤثر فقط في بنية السيادة كما هو طبيعي، وإنما تؤثر أيضاً وبالمخصوص في بنية الاقتصاد، وذلك بحسب الظروف ونمط الروح الاقتصادية التي تدفعها أو ترفضها. وكذلك الحال بالنسبة للنظام القانوني الذي له تأثير ليس على نظام السيادة فحسب، وإنما أيضاً على نظام الاقتصاد وعلى التربية، والعكس صحيح. فهناك بالآتي تفاعل متعدد الجوانب بين مختلف المجالات والحقول الثقافية. إضافة إلى ذلك نعرّض ماكس فيبر في نص "البروقراطية" إلى العلاقة المتوترة جداً بين الإدارة البروقراطية والديمقراطية الحديثة. وبإجمال، فقد بحث نص

(94) حاول فيبر في بعض المواقف التصديّ لمسارات التكوين الخطي.

Weber, Protestantische Ethik II, S. 107-109.

(95)

"البيروقراطية" بكنية نموذجية مثالية الفرصيات الاجتماعية والاقتصادية وكذلك أبعاد السيادة البيروقراطية، ولذلك يمكن أن يعتبر أحد النصوص الجوهرية داخل المشروع الكامل لكتاب الاقتصاد والمجتمع.

أما لدى وصفه لأشكال السيادة غير أو شبه البيروقراطية، فإن ماكس فيبر يشير إلى كل من مجال الاقتصاد والقانون والثرية. فهو يسأل بصفة مباشرة أو غير مباشرة كلها بحث في أحد أشكال السيادة: كيف تتحدد علاقة كل بنية للسيادة بالنسبة للإدارة البيروقراطية، أي علاقة النظام القانوني بالحق المتفاني (الوطني) وعلاقة النظام الاقتصادي بالرسالة الحديثة أو علاقة الثرية بأهل الاختصاص الحديث؟ وبلغة أخرى يمكن طرح هذا السؤال الممتد كالآتي: إلى أي حد يمكن أن تكون كل واحدة من أنظمة السيادة والاقتصاد والقانون وما تبعها من أنظمة ثرية ذات نمط عقلائي؟ كيف تتصرف مع بعضها البعض؟ من هنا يمكن القول إن نموذج العقلانية ليس هو لوحده مقياس المقارنة الواضح على الدوام. ففي حين نوحل ماكس فيبر إلى وضع علامات نموذجية خاصة بالنسبة لمجال السيادة الكاريزماتية وتحدث في هذا السياق عن عدالة كاريزماتية وعن ثرية كاريزماتية⁽⁹⁶⁾، فإننا نفتقد إلى مثل هذه العلامة العليا في مجال ما سمي فيها بعد بـ "السيادة التقليدية". ولذلك تبدو له أشكال سيادة الأعيان والطبقات والإقطاع مختلفة عن بعضها البعض، بحيث كان يتحدث عن قضاء طائفي أو طبقي وعن ثرية فروسية طبقية وكفوشية. وربما كان هذا النقص في النظرة النسبية الشاملة لأشكال السيادة التقليدية دليل واضح على عدم إتمام صياغة النصين حول "سيادة الأعيان" و"الإقطاع".

إن الدليل على عدم إتمام الصياغة القديمة لموسولوجيا السيادة يتجلى في أن مسألة المشروع لم تطرح وتبحث بنفس القدر لكل أشكال السيادة. فالاهتمام بها يبدو منعدماً في النصوص حول "البيروقراطية" و"سيادة الأعيان". ففي البيروقراطية وبيروقراطية الأعيان احتلت مسألة التسيير التقني للإدارات مركز الصدارة، ولم يبرز نموذج مشروع السيادة العقلانية الشرعية على الساحة ولكن موضع المشروع قد طرح في إطار سيادة الإقطاع حيث يتعلق الأمر بالإقطاع، وكذلك في

(96) بالنسبة للتداخل بين فاعل السيادة ونماذج الثرية قارن: Elisabeth Flinck, "Grundmuster und Varianten von Erziehung in modernen Gesellschaften. Eine erziehungswissenschaftliche Lektüre der herrschafts- und religionssoziologischen Schriften Max Webers," in: Hünke, Adamson, S. 265-281.

إطار سيادة النبلاء الأبوية حيث تقوم مشروعية السيادة على نظرية الدولة العاملة من أجل الصالح العام. كما يبحث فيبر مسألة المشروعية بصفة مكثفة في النصوص حول السيادة الكاريزماتية. وبما أن المرحلة الأصلية تفقد هنا إلى تنظيم خارجي قاز، فإن قوى المعصية الداخلية تصبح ذات أهمية قصوى للحفاظ على السيادة، إذ يتعلق الأمر خاصة بالاعتقاد في مشروعية الحاكم وما يصدر عنه من أوامر وما يكسب من أملاك مفتعلة من قبل أتباعه. ولذا سعى الحكام في العصر القديم - كما عرّض فيبر ذلك في كتاب العلاقات الفلاحية / الزراعية في العصر القديم⁽⁹⁷⁾ - إلى إثبات مناصبهم من طرف الآلهة أو الكهنة كي تمتنع لهم مشروعية البادة. وهنا يمكن حتى الحديث عن فائض من المشروعية تضعه الأديان والكهنة على ذمة السلطة السامية. وبالأتي نرى أن السيادة والدين في العصور ما قبل الحديثة يحتاجان لبعضهما البعض بصفة وثيقة، على أن العلاقة بين هذين الحقلين أصبحت شيئاً قسياً أكثر تمقيداً وجلاء حسب ما أثبت ماكس فيبر في نصه حول "الدولة ورجال الدين". وبالأتي هناك بالنسبة لكل نظام حكم علاقة متبادلة بين درجة التنظيم والحاجة إلى المشروعية؛ فيقدر ما ترتفع درجة التنظيم لدى نظام الحكم، بقدر ما تقلص مسألة المشروعية. ولكنها بالنسبة للأنظمة التي هي ذات درجة ضعيفة من التنظيم، ذات أهمية قصوى لتوطيد السيادة. ولهذا السبب يطرح فيبر السؤال، خاصة بالنسبة لأشكال السيادة غير المغلقة، عن مدى استقرارها وضعفها⁽⁹⁸⁾، في حين يرى أنه، إذا ما استقرت البيروقراطية، فإنها تنتمي إلى "الأشكال الاجتماعية التي يصعب جداً تحطيمها".

2. سوسيولوجيا السيادة في إطار الصياغة القديمة "للاقتصاد والمجتمع"

حسب التخطيطين الموزونين له مرجع العلوم الاقتصادية (1910) وملخص الاقتصاد الاجتماعي (1914) وُضع البحث في موضوع الدولة أو السيادة كل مرة في آخر فهرس المحتويات، وذلك مرة في القطع المتعلق بالفئات الاجتماعية وفيها بعد

(97) تارون: Weber, *Aggravorhältnisse*), S. 74,

(نبلاء ما بين النهرين)، ص 99 (إسرائيل)، ص 97 (اليونان)، ص 111 (الشرق).

(98) ولهذا السبب يطرح فيبر أيضاً السؤال: إلى أي حد يمكن للنظام الاقتصادي التأثير على بنية السيادة والإدارة.

كتتويج لكامل الدراسة حول الاقتصاد والمجتمع⁽⁹⁹⁾. وحتى في رسالة رأس السنة الجديدة من عام 1913 نُقِمت الحديث حول الدراسة المتعلقة بالمراجع "بنظرية الدولة والسيادة". هذه التصريحات لماكس فير توحى بأن بقية النصوص وكأنها نصبت في مجرى سوسيولوجيا الدولة أو السيادة. أمّا أن يكون الأمر على هذا النحو بالنسبة لمن الاقتصاد والمجتمع والمختلف الأوقات التي تم فيها وضع السودة والتوسع فيها، فهذا ما سيعقب البحث فيه فيما يلي.

تتمرّس النصوص الصادرة في الأعمال الكاملة لماكس فير لموضوع السيادة بطرق مختلفة تحت عنوان "الجماعات". ففي وصف الجماعات المنزلية تأخذ السيادة الأبوية دوراً رئيساً باعتبارها طبعاً الشكل البدائي للسيادة المنزلية. هنا يبدو "المنزل" العنصر الحامل للحياة الدينية السحرية والقانونية والاقتصادية والسياسية - الاجتماعية. لكنّ البحث فيه تحت "مقولة السيادة"⁽¹⁰⁰⁾ لا يجري إلا إذا ما كان مبدأ السيادة مؤسساً لبنية الرابطة السياسية. ففي المواضيع التي يدور فيها الحديث من التطور المحتمل للسيادة المنزلية، يجمل فير إلى "تحليل أشكال السيادة". وكما يقول فولفغانغ ج. مومسن⁽¹⁰¹⁾، فإن التفاصيل في نص "الجماعات السياسية" أقرب شيء إلى سوسيولوجيا السيادة⁽¹⁰²⁾. فهنا يتم بالاستناد إلى مصطلحات نص المقولات وصف التحوّل الضروري والمنطقي من الجماعات السياسية إلى الروابط السياسية. فتكوين الرابطة السياسية يتجمل من خلال السيادة القائمة على منطقة ما واحتكار القانون وكذلك الانفراد بالسلطة الداخلية والخارجية. وحسب فير، تصبح الرابطة السياسية إذن بمنزلة القائم بتنفيذ "السلطة انشعبية"⁽¹⁰³⁾. ويذكر ماكس فير في هذا الصدد بصفة مجبلة شروط التطور النظري للبحث اللاحق في أشكال السيادة السياسية. أمّا الوجه الثاني من نظرية السيادة - والتعلق بالبحث في بنية

(99) تارن التخطيط لفهرس مرجع العلوم الاقتصادية لشهر أيار / مايو 1910: VA Mohr/ Siebeck, (1910) Depoos BSB München, Ann 446 (MWG I 22-6) نفس الشيء في: 6: MWG II, وفي مقدمة الأعمال الكاملة لفير في: (6: MWG I 6) S.XI, 1914, Abt. I, GDS.

(100) Weber, Hausgemeinschaften, MWG I/ 22-1, S. 114 MJA Ann. 2

(101) تارن التقرير الانتاحي حول الجماعات السياسية (Politische Gemeinschaften) في: 22-1: MWG I, ص 201.

(102) Weber, Politische Gemeinschaften, MWG I/ 22-1, S. 200-215.

(103) تارن المصدر نفسه، ص 213.

الاشكال الاجتماعية - قسم الإعلان عنه في قائمة النص حول "الطبقات، الفئات والأحزاب"¹⁰⁴، وفي التفاصيل حول الأحزاب باعتبارها ظاهرة اجتماعية هامة في مجال تقسيم السلطة، فإن الأمر يدور حول بنيتها داخل الروابط السببية القائمة من قبل، أي الروابط المتمتعة بنظام أسامي معقلن وإدارة رشيدة. فهذان يمثلان الإطار الخارجي لتأسيس الأحزاب. ولهذا السبب يتوقف فيبر عن مواصلة عرضه للأحزاب، إذ بدون توضيح مختلف بنات السيادة المؤثرة في الرابطة السياسية لا يمكن له أن يقول شيئاً محدداً حول بنية الأحزاب. وهذا هو موضوع سوسيولوجيا الأحزاب كما جاء في مقدمة "الملخص" لعام 1914 تحت فصل 8ج، ولم يتم التمسك فيه¹⁰⁵. أما في النصوص الموروثة حول سوسيولوجيا السيادة فإنه لم يتم التمسك للأحزاب إلا هامشياً، وذلك في إطار التفسير الإداري والزعماء الكاريزماتية (للأحزاب).

لقد برهن المصنفون لنص الجماعات الدينية في التقرير الافتتاحي وفي التوضيحات الموضوعية، من قبل وبالتفصيل، عن الترابط اللغوي والموضوعي القائم مع سوسيولوجيا السيادة¹⁰⁶. وقد أحال ماكس فيبر في مواضع عدة إجمالاً إلى تفاصيل سوسيولوجيا السيادة¹⁰⁷، فلا غرابة إذن أن توجد أكثر العلاقات كتافة، فيما يخص الحالات، مع أجزاء من النصوص الغربية موضوعياً من سوسيولوجيا السيادة، أي نصوص تحويل الكاريزما¹⁰⁸ والدولة والسلطة الدينية، ولكن أيضاً مع الفقرة المتعلقة بالبحث المنظم في الرأسالية الخديثة من نص "الإنقطاع"¹⁰⁹. ونما يشير الانتباه، هو أن هناك ثنائي حالات من جملة نص الجماعات الدينية إلى نص الدولة

(104) Weber, "Klassen," "Stände," und "Parteien," MWG I/ 22-1, S. 270.

(105) فلون مقدمة المؤلفات الكاملة في: GdS, AM, I, 1914, S.XI (MWG I/ 22-6).

(106) فلون مع التقرير الافتتاحي في: الأعمال الكاملة MWG I/ 22-2, من 96-99 وكذلك لوجه العرض الإجمالي حول بنية الحالات في المصدر نفسه من 117.

(107) Weber, *Religiöse Gemeinschaften*, MWG I/ 22-2, S. 159 mit Anm. 76, S. 194 mit Anm. 53, S. 199 mit Anm. 61, S. 396 mit Anm. 52, und S. 441 mit Anm. 42.

(108) فلون تقرير الإصدار لنص تحويل الكاريزما (*Umbildung des Charisma*) لاحقاً من 477.

(109) فلون تقرير الإصدار لنص الإنقطاع لاحقاً، من 376.

والسلطة الدينية في حين هناك إحالة واحدة في الاتجاه المعاكس⁽¹¹⁰⁾. هذه الصلة من حيث العدد تؤكد أن النص حول الدولة والسلطة الدينية هو الأقدم من بين النصوص المذكورين، وبالأحرى يمكن الإحالة إليه بصيغة محدّدة. ونعلم من خلال إحالتيّن تتعلّقان بالبحث في التّشكّل غير الغربيّ لأنّ الصفحات الأصلية الموروثة والتي أضيفت فيها بعد إلى نصّ الدولة والسلطة الدينية لا بدّ أن تكون قد وجدت من قبل خلال تحرير نصّ الجماعات الدينية. إنّ بنية الإحالة تضيّق في هذه الحالة مساعدة هامة للإجابة عن السؤال فيها إذا استوجب فصل نصّ الدولة والسلطة الدينية عن نصّ الجماعات الدينية لما نصمّم من تحليلات وافية لموضوعه. ولكن الشيء الذي يتناقض ذلك هو أنّ الإحالات من نصّ الجماعات الدينية تشير إلى قسم مقصود للنصّ القديم حول الدولة والسلطة الدينية إلى مجموع نصّ 1913/ 1914. وهذه الغاية أعلن عنها في ربيع 1914 ضمن خطة ملخص الاتصال الاجتماعيّ حيث عرض كلّ واحد من النصّين على حدة⁽¹¹¹⁾. ففي حين يقوم نصّ الجماعات الدينية بتتبع التطوّر الداخليّ للجمعية الدينيّ بدون الاهتمام بالجانب التّطبيقيّ المؤسّسيّ، كان عنصر التنظيم المؤسّسيّ في صلب البحث داخل النصّ حول الدولة والسلطة الدينية، وعصراً العلاقة المتوتّرة جدّاً بين "الإمبراطورية والكهنة". فمن خلال الملاحظة: "تتبيّن العلاقات بين السلطة البابوية والجماعة الدينية [...]" إلى مجال تحليل "البابا"⁽¹¹²⁾، يشير فيبر بصريح العبارة إلى النمط المختلف لدى النصّين على مستوى التأكيد.

لقد جرى الحديث حول الأهمية التنظيمية لنصّ "الديانة" بالنسبة لـ سوسولوجيا القيادة. فهذا يمثل - كما جاء في خطة "الملخص" لسنة 1914 وفي التقرير حول محاضرة⁽¹¹³⁾ 1917 - همزة الوصل الرابطة مع عرض تاريخ الدستور الحديث الذي لم يصلنا وإن كان قد مكّننا من كشف خصوصية التطوّر الغربيّ (فيما

(110) قارن في هذا الصدد مختلف الإشارات في تقرير الإصدار لنصّ الدولة والسلطة الدينية، لاحقاً، ص 570.

(111) قارن الفصل الخامس من الجماعات الدينية والفصل الثامن بـ بعنوان "السيادة السياسية والدينية"، مقدّمة الأعمال الكاملة في: GdS, Abt. I, 1914, S. XI (MWG I/ 22-6).

(112) Weber, *Religiöse Gemeinschaften*, MWG I/ 22-2, S. 199.

(113) قارن تجميع الأعمال الكاملة، في:

GdS, Abt. I, 1914, S. XI (MWG I/ 22-6). und Weber, *Probleme der Staatssoziologie*, S. 755f.

يتعلق بتكوين الرابطة عن طريق القسم الموحد أو التآخي). فنص "المدينة" لم يتقل بالصورة التي يمكن قراءته كما أعلن عنه فيبر سنة 1914 كفصل ثانوي من كتاب *سوسيولوجيا السيادة*⁽¹¹⁴⁾. يبدو واضحاً أن كلا من ماريانا فيبر وملشور بالي قد وجد صعوبات في تحديد مكانة نص "المدينة" ضمن المجموعة المختولة والتابعة لنص الاقتصاد والمجتمع، ولم يتعاملوا معه وكأنه نص تابع لمضمون *سوسيولوجيا السيادة*⁽¹¹⁵⁾. ورغم أن نص المدينة قد استعمل بعض الألفاظ التي وقع تحديدها في *سوسيولوجيا السيادة* مثل "وظيفة الكاريزما" و"طاقة الكاريزما" و"سيادة الأعيان" أو "بيروقراطية الأعيان"⁽¹¹⁶⁾، فإن هذا لم يحصل بالنسبة لمفهوم السيادة. فهذا المفهوم قد استعمل في المعنى التقليدي للكلمة وغاب مضمون الدلالة الخاص وبالأخص النظر المرتبط بالمقولة *السوسيولوجية* لمختلف أنماط المدينة. كما لم تقع الإحالة العامة إلى *سوسيولوجيا السيادة*. ورغم ذلك نجد هناك مقارنة بجميع النصوص الأخرى التي سبقت مسودة الاقتصاد والمجتمع في مرحلة ما قبل الحرب، أخرى صلة *فيولوجية* يمكن البرهنة عنها بين مجموع نص *سوسيولوجيا السيادة* ونص المدينة. ولذا فإن الإحالة الوحيدة من المخزون الكامل الموروث من الاقتصاد والمجتمع والمتعلقة بنص سيادة الأعيان تعود إلى الدراسة حول "المدينة"⁽¹¹⁷⁾. فسيادة الأعيان، كما تأنس منذ بداية الحفافة على مستوى الفازة الأوروبية، تبدو في نظر فيبر في نص المدينة وكأنها تطوّر معاكس لنظام الإدارة الإنجليزية⁽¹¹⁸⁾. ولذا تمثل التضاميل حول سيادة الأعيان الجانب المعاكس لتلك التوضيحات، ممّ يدلّ ولو

(114) قارن في هذا الصدد الملاحظات أخصّر هذا الجزء. وبلفريد نيك.

(115) قارن الترتيب الذي جرى في الطبعة الأولى لكتاب الاقتصاد والمجتمع (WuG)، ص 513-1600 قبل *سوسيولوجيا السيادة* المصدّر نفسه، ص 603. الحالات المبيّنة والمختلفة بالواضع المدروسة في بحث المدينة. تدوّنات غاطلة في إشارتها للإحالات. قارن في هذا الصدد: Hiroshi Orihara, "Über den 'Abschied' hinaus zu einer Rekonstruktion von Max Webers Werk: 'Wirtschaft und Gesellschaft'." Working Papers in University of Tokyo, Department of Social and International Relations, 3 Teike, No. 30, Nov (1992), No. 36 (June 1993), No. 47 (June 1994).

(من هنا فصاعداً: Orihara I-II).

Orihara II, S. 107f.

في هذا الوضع:

Weber, Die Stadt, MWG II 22-5.

(116)

(117) قارن ما جاء في تقرير الإصلاح لنص فيبر حول المدينة، MWG II 22-5، ص 47 ويوموس الصعب توضيح إحالة أخرى حول وسيلة تأسيس المدينة في بحث المدينة.

Weber, Die Stadt, MWG II 22-3, S. 233-243.

(118)

السلط غير التابعة لنظام السلطة المتزاوية⁽¹²²⁾ كقاعدة لجميع الأنواع، فتارة كصلة لسلطة المحاكم بها، ولكن أيضاً بتحديد نفوذها من طريق قواعد أخرى (أي أنظمة مختلفة). فهذا الجمع من المخطوطات المبكرة التي يبدو أنها كتبت منذ 1912 أو ما قبل لا تكشف عن من سجال مكثف مع رودولف شتاينلر يقدم لنا معلومات هامتين: (1) لقد سبق أن طرح "عرض للسيادة" في هذه المرحلة المبكرة⁽¹²³⁾. (2) يفترض أن نبحث هذه في "طبيعة بنية الرابطة السياسية"⁽¹²⁴⁾ مع الإشارة للتطور الجاري في مجال الاقتصاد والقانون والاهتمام أولاً بخصوصيات التطور الغربي. هذه الرغبة المقصودة في الكتابة تجد ما يدعمها في إحالة فيبر ضمن طبقة المخطوطات المبكرة، حيث يشير إلى الشرح المتأخر لتقسيم السلط في "الشكل الطبقي والسياسي وفي التنظيم البيروقراطي"⁽¹²⁵⁾. وفي هذا الموضع قام فيبر خلال تنقيحه للمسودة بتوسيع رفعة الأشكال التي سيبحث فيها وتدقيقها مضيقاً لها شكلي الأعيان والإقطاع السياسيين. وما يلتفت النظر هو أن فيبر لم يعترض في الصياغة المبكرة لمخطوط الحقوق، إلى مسألة مشروعية السيادة⁽¹²⁶⁾ ولم يستعمل مفهوم الكاريزما لوصف الممارسات غير المعقنة لإيجاد الحق واستمداده.

هذا ما سيحصل في الطبقة الثانية من الأوراق المرقونة، فهناك سيتم خاصة في من الحقوق وحسب التجلي الكاريزماتي لقواعد القانون الجديدة. إذ سيمر وظيفة الكاريزما الثورية والحلاقة التي تضفي المشروعية⁽¹²⁷⁾. وهذا يتطابق والتفاصيل التي

(122) المصدر نفسه، ص 7 (WuG¹, ص 392).

(123) من المحتمل أن يكون ذلك في هذه المرحلة المبكرة ولكن بدون النهوض المدقق للسيادة.

(124) المصدر نفسه، ص 8 (WuG¹, ص 394). Weber, Rechts § 1, S. 10f.

(125) المصدر نفسه، ص 8 (WuG¹, ص 393).

(126) في موقع واحد فقط يتم تحديد شرعية سلطات التنفيذ فيما بين حاملي الإمبراطوريات المختلفة، قارن: Weber, Rechts § 1, S. 6 (WuG¹, S. 393).

الرجوع المذكور، ص 7 (WuG¹, ص 392). أما الملاحظات اللاحقة حول المشروعية فإنها تهدف من ناحية إلى فرض شرعية بعض الأوامر على عكس المناهضة للشرعية (قارن § 3, S. 6 Weber, Rechts § 1, S. 6 (WuG¹, S. 393)). ومن ناحية أخرى إلى فرض مشروعية الحقوق المكتسبة (مثلاً § 1, S. 6 Weber, Rechts § 1, S. 6 (WuG¹, S. 393)). إن نظرية السيادة الوحدوية تتطابق غالباً مع القول الموجود في التنقيح الناتج للنسبة الثانية المرقونة والذي يؤكد بأن مشروعية رؤساء القضاة والأمراء القضاة تستند إلى "توليس تقليدية تعتبر مقدسة" (قارن § 4, S. 6 (WuG¹, S. 396)). وبجاء لا توجد فكرة الضيق للمشروعية والسيادة والتي تم التعبير عنها في دراسة الفوليات.

(127) قارن الفقرة بيا جاء في: Weber, Rechts § 3, S. 9-16 (WuG¹, S. 402-411).

تجدها في النص المبني "سلطة الكاريزما" من موسيولوجيا السيادة وفي نصي "تحويل الكاريزما" و"الحفاظ على الكاريزما" وكذلك في نص الدولة والسلطة الدينية⁽¹²⁸⁾. أما بالنسبة للأشكال غير العقلنة وما قبل البروقراطية في عملية إيجاد الحق واستملاكه فإن فير يقدّم في موسيولوجيا السيادة مفهوم "العدالة" الكاريزماتية⁽¹²⁹⁾ وذلك ضمن تلخيص للحق في نص "البروقراطية" الذي يصف خطوات "بروقراطية" القضاء ويتقاطع من حيث المضمون مع التفاصيل للعروضة في § 3 من الحقوق⁽¹³⁰⁾. وما بلغت الانتباه هنا هو أنّ مسارات العقلنة في عمالي الدولة والحقوق في نص "البروقراطية" متحدّد عن طريق مفهوم الفصل "البروقراطي" وليس من خلال مفهوم "العقلنة"⁽¹³¹⁾. فهناك إشارات تتعلق بإمكانية تطوّر القضاء لدى الأعيان والأمراء⁽¹³²⁾ (والمقصود هنا القضاء الأبوي - الاستبدادي والطبقي - المنتط) تميل إلى ضمرات النصوص حول "الأعيان" و"الإقطاع" التي وصلنا من خلال الطبقة الثانية من الأوراق المرقونة لمخطوط الحقوق. وإذا ما أضفنا إلى ذلك الإحالة إلى البحث في "مكانة رجال الدين في علاقتهم بالسلطة السابعة" ضمن نص الحقوق⁽¹³³⁾ § 5 الذي يشير بكلّ وضوح إلى موضوع نص الدولة والسلطة الدينية، فيتضح أنّه من خلال إحالات الطبقة الوسطى من الأوراق المرقونة لـ "موسيولوجيا الحقوق"

نصوصاً من 5-8 (WuG¹, S. 402-405)، هناك أيضاً الحسلة في العبارة المرقونة: "إنّ تحلي الحق في هذه الأشكال هو العصر الثوري في مقابل رسوم التقليد وثباته". (المراجع المذكور، من 5: WuG¹, S. 402).

(128) نادر نص الكاريزماتية لاحقاً، من 467-469 ونص تحويل الكاريزما لاحقاً، من 492 ونص "الحفاظ على الكاريزما"، لاحقاً، من 559-563، ونص الدولة والسلطة الدينية (Staat und Hierarchie) لاحقاً، من 579-581.

(129) قانون Weber, Rechts § 1, S. 15 (WuG¹, S. 410). في المؤلف المقع والتابع للطبقة الثانية من الأوراق المرقونة.

(130) نادر في هذا الصدد تقرير الإصدار لنص البروقراطية، لاحقاً، من 153.

(131) نادر لاحقاً نص البروقراطية، من 187-193 و"العقلنة" مرة واحدة (المراجع المذكور، من 193)، وكذلك، Weber, Rechts § 2, S. 33 (WuG¹, S. 433). وفي الطبقة الثانية من الأوراق المرقونة نجد ما يلي: "بروقراطية تجارة الأعضاء لدى جماعات الإقطاع/ انواضة"، والإحالة في: Weber, Rechts § 4, S. 9 (WuG¹, S. 466). فيها يتضح "الأمر العام لكل بروقراطية تهيّ السيادة".

(132) Weber, Rechts § 6, S. 3 (WuG¹, S. 484).

(133) Weber, Rechts § 5, S. [1] (WuG¹, S. 468).

ستحل ملامح سوسولوجيا السيادة كما وصلتنا فيما بعد. أما التفاصيل حول كل من السيادة البيروقراطية والأبوية والإماراتية والطبقية والكاريزماتية، فلا بد أن تكون قد خطت أو وضعت حينها قام غير بتحرير نصوص الحقوق. إذ نجد لكل واحدة من أشكال السيادة هذه في مجموع النصوص المنقولة من سوسولوجيا السيادة تفاصيل صغيرة أو شاملة حول البنية القانونية⁽¹³⁴⁾. ولكن يبقى السؤال مطروحا، فيما إذا كانت الطبقة الثانية من الأوراق المرفوعة لـ "سوسولوجيا الحقوق" تعكس حقاً الوضع في بداية عام 1913، حيث أعلم ماكس فير الناشر بول سيك أن عمله "بما في ذلك الدولة والحقوق" أوشك على النهاية⁽¹³⁵⁾. ويمكن أن تشير الإحالة الموجودة في الطبقة المتضمنة بدوياً إلى "تحليل السيادة" (الآن بين قوسين)⁽¹³⁶⁾، إلى أن "السيادة" على عكس طبقة الإحالات المذكورة قد أصبحت الآن مفهوماً أو مقولة يمكن استعمالها مستقبلاً، أي أنها تفترض العمل التحديدي الذي حصل في مقال المقولات⁽¹³⁷⁾.

وقيل أن يتم التنبؤ الختامي في الجزء 6-22 I الذي يعرض مختلف أجزاء الطبقة للصياغة الموروثة من الاقتصاد والمجتمع في علاقتها مع بعضها البعض، يجرى التلخيص هنا باختصار إلى الموارق الظاهرة بين "سوسولوجيا الحقوق" وسوسولوجيا السيادة. فـ "سوسولوجيا الحقوق" كانت جاهزة للقطع، كما ثبت ذلك المخطوط، وقد وقع ضبط مختلف طبقات النصوص بعد تنقيحها في إطار موحد، مما انعكس من حيث المضمون على § 8 الجامعة للتفاصيل. مثل هذه الخاتمة مفقودة لدى سوسولوجيا السيادة: مضمونها لأن التفاصيل تنتهي مع عصر الحدثة المبكر ولا يتم مواصلة خط التطور انطلاقاً من المدينة حتى مؤسسة الدولة الحديثة؛ شكلاً باعتبار

(134) قرن لاحقاً في النص حول البيروقراطية، ص 187-197. وفي نص سيادة الأحياء، ص 257-264، 288-290، 309 و 315-317. وفي نص الإقطاع، ص 399-406 و 436. وفي نص الكاريزماتية، ص 468.

(135) رسالة ماكس فير إلى بول سيك بتاريخ 23 كانون الثاني/ يناير 1913، MWG II/ 8، ص 32.

Weber, *Recht & Soz.* 4 (WuG), S. 468).

(136)

(137) في التوضيح المخطي وحسباً في الرزمة الأولى من الأوراق المرفوعة لنص الاقتصاد والأنظمة (Die Wirtschaft und die Orhauungen). ثم إضافة المصطلحات المحصنة التابعة لكل المقولات، بحيث يمكن الاستنتاج بأن تلخيص هذا الجمع من النصوص قد حصل في نهاية عام 1912 / 1913 أو فيما بعد. لمزيد من المعلومات عودة إلى MWG II/ 22:3.

أن العودة إلى تفاصيل "سوسولوجيا الحقوق" لم تقع حيث يجب حسب المفهوم أن تكون، وحيث كان من المجدّب تقادي المضاعفات. فالخلة التقنية المتقدمة لدى "سوسولوجيا الحقوق" تتجلى أيضاً في عدد الإحالات إلى سوسولوجيا السيادة التي هي أوفر مما هو عكس ذلك. أما فيما يخص النطاق المفهومي لدى النصين، فإن السؤال يبقى مطروحاً، فإذا لم يتم الرجوع إلى مفهوم "إمبراطورية" الذي يمثل مكاناً مرموقاً في نص "سوسولوجيا الحقوق" ويصف ماهية السلطة السياسية للحكم وإدماجه بصفة منظمة⁽¹³⁸⁾.

عرض مجداول للإحالات العامة على سوسولوجيا السيادة في الصحافة القديمة لكتاب الاقتصاد والمجتمع

مجلد الطبعة	صيغة الإحالات	الصفحات
الطبعات		MWGL 1/22-1
العلاقات الاقتصادية لدى الطباعات عمرماً	"طبيعة بنية السيادة"	ص 106
الطباعات المنزلية	"نمط / مقولة السيادة"	ص 114
	"لتحليل السيادة"	ص 151
	"تحليل أشكال السيادة"	ص 161
الطباعات السياسية	"نمط / كيفية بنية السيادة"	ص 210
"الطبقات"، "الفئات"	"أشكال بنية السيادة الاجتماعية"	ص 220
"والأحزاب"		
الطباعات البلدية		MWGL 1/22-2

(138) هناك موضع واحد في الإحالة إلى نص علاقات السلطة بين الإمبراطورية ورجال الدين (Machterhaalmsse non imperium nnd sacerdotium)، قاربه نص تحويل التكنولوجيا لاحقاً، ص 532.

ص 159	لدى توسيع أشكال المبادأة	الفصل الثاني
ص 194	دراسة جميع أشكال المبادأة	الفصل الخامس
ص 190	لتحليل المبادأة	
ص 396	تلخيص أشكال المبادأة	الفصل الحادي عشر
ص 441	أشكال البنية الداخلية للمبادأة	الفصل الثاني عشر
المصفحات	جريدة الإحالات	مجال المطبعة
مخطط WOT/		الحقوق
ص 392 / ص 7	توسيع المبادأة [نمط عدد 1]	الحقوق 41
ص 303 / ص 5	"أبها يخص تلخيص المبادأة"	
ص 466 / ص 9	"بروفاطية المبادأة"	الحقوق 44
	[نمط عدد 2]	
ص 467 / ص 1	"تحليل أشكال المبادأة"	الحقوق 43
	[نمط عدد 2]	
ص 468 / ص 2	"شروط بنات المبادأة"	
	[نمط عدد 2 وثيقته]	
ص 482 / ص 1	"توسيع أشكال المبادأة"	الحقوق 46
	[نمط عدد 2]	

الحقوق 68	"تحليل السيادة" [تفصيل باليد] "تلخيص السيادة السياسية" "اختلاف بنية السيادة العامة"	ص 4 / ص 486 / ص 504 / ص 508
المدينة	لا شيء	MWG I/22-5

3. التطور الجاري بعد 1914 الخطوات نحو الصياغة الحديثة

لم يتم تحقيق طلب نموذجية السيادة، كما أعلن عنه في ترتيب "ملخص الاقتصاد الاجتماعي" لعام 1914، لأول مرة إلا في موجز وضع أولاً في شبه ملحق للمقدمة وبحروف صغيرة في الحلقة الأولى من المقالات حول إتيقا الاقتصاد في الأدیان العالمية التي نشرت في تشرين الأول/ أكتوبر⁽¹³⁹⁾ 1915. وقد بعث ماكس فيبر المخطوط ومنه أوراق إضافية قصد التقديم في الصيف إلى دار النشر⁽¹⁴⁰⁾. ولم يتتبع النقاش بعد حول ما إذا كانت المقدمة قد وقع تحريرها فعلاً مع النص الأساسي حول الكنفوشية منذ 1913، أم إنها وضعت في غضون النشر لـ "أرشيف العلوم الاجتماعية والسياسة"⁽¹⁴¹⁾. وأغلب الظن هو أن الفقرات المتعلقة بـ "سوسيولوجيا السيادة" قد وقع تحريرها عصبياً في إطار سوسيولوجيا الدين. فخلافاً لما جاء في النصوص الموروثة حول سوسيولوجيا السيادة، يبدأ ماكس فيبر هنا بـ "السلطة الكاريزماتية" في حين يأتي "نموذج السلطة المغلقة" في المرحلة الثالثة بعد السيادة القائمة على التقليد ("السلطة التقليدية")⁽¹⁴²⁾. ولما نشأ مع الإشكالية السوسيولوجية المرتبطة بالدين بأشدها أيضاً التميز المنظم بين أشكال السيادة العادية وغير العادية مكان الصدارة. أما المهم بالنسبة للتطور الجاري لنموذجية السيادة، فينجلي في هذا النص

(139) فون: Weber, *Entstehung*, S. 28-30 (MWG I/ 19, S. 119-127).

(140) غارن: رسائل ماكس فيبر إلى مول سبيك غل 2 تموز/ يوليو و 14 تموز/ يوليو 1915. VA. (Möhr Siebeck, Deponat BSB München, Ana 446 (MWG II/ 9).

(141) Wolfgang Schluchter, *Religion und Lebensführung* (Frankfurt am Main: Suhrkamp, 1983), Band 2. Studien zu Max Webers Religions- und Herrschaftssoziologie, S. 584.

(142) فون: Weber, *Einleitung*, S. 28f. (MWG I/ 19, S. 120f., 124 mit textkritischer Anm. h).

القصور الذي لا يتجاوز في طبعه الأول سنة 1915 الصفحتين في الریظ بن عنصر المشروعية وعنصر الشرعية لدى السيادة المعقولة/ المنظمة وكذلك في الإشارة إلى الدلالة المنهجية وحدود تكوين النماذج: "وهنا يتم التأكيد فقط على أن [الاصطلاح المذكور] لا يرفع قطعاً الطلب بأنه الوحيد الممكن، أو يفترض بأن جميع الأشكال التجريبية للسيادة لا بد أن تطابق واحد هذه النماذج "الخالصة". [...] وبالأتي لا يود الاصطلاح المذكور التعامل صورياً على التنوع اللا محدود لما هو تاريخي، وإنما يرغب وضع علامات توجيه مفهومة خاصة ببعض الأغراض المحددة"⁽¹⁴³⁾. ويمكن أن يحدث هذا من خلال خلق مصطلحات جديدة مثل "بيروقراطية الأيمان"⁽¹⁴⁴⁾ التي هي ضرورية لتعدد الأشكال المختلطة أو تلك التي هي في حالة تحول. وأخيراً تأتي في آخر النص الإشارة القصيرة للتوضيح المنهجي لنماذج السيادة في علاقتها بالاقتصاد "في موضع آخر"⁽¹⁴⁵⁾، أي في الجزء التابع لـ "الملخص" من الاقتصاد والمجتمع. فالنص يسجل الوضع الفكري لدى فيبر سني 1914/15 فيما يخص البحوث الجارية حول سوسيولوجيا السيادة. وما بلغت الانتباه متأهوا أنه وقع تحديد نماذج السيادة، ولكنها ما زالت تفقد الاصطلاح الخاص بالنسبة للسيادة "الفانونية" والسيادة "التقليدية".

تزامناً مع المقالات السياسية والتفكير في ضرورة وضع دستور سياسي جديد لألمانيا ما بعد الحرب، احتلت في غضون 1917 المسائل المتعلقة بسوسيولوجيا السيادة من جديد الصدارة، ولكن هذه المرة باتصال قوي بمفهوم الدولة وليس بمفهوم السيادة. خصوصاً في سلسلة مقالات جريدة فرانكفورت التي نشرت في ربيع وصيف 1917 ويعدها سنة في مجلة مستقلة بعنوان البرلمان والحكومة في النظام الجديد لألمانيا. حول النقد السياسي للوظيفة وجوهر الأحزاب⁽¹⁴⁶⁾، ربط فيبر هذه المسائل بالتفاصيل المتعلقة بالبيروقراطية. ففي أيلول/ سبتمبر 1917 قام بمحاضرات حول موضوع "الدولة والدستور" وكانت من بين النقاط الأساسية:

(143) المصدر نفسه، من 29 (19) MWG II، ص 125.

(144) المصدر نفسه.

(145) المصدر نفسه، من 30 (19) MWG II، ص 126، مع المامش التفصيلي للنص (I).

(146) غارن ماكس فيبر البرلمان والحكومة في النظام الجديد لألمانيا (Parlament und Regierung im neugeordneten Deutschland). فيما يخص النقد السياسي للوظيفة وجوهر الأحزاب، في: MWG I/ 13، ص 421-496، وهناك خاصة تقرير الإصدار، المرجع المذكور، ص 424، 430.

دراسة "القوى الفعلية في الدولة الحديثة": الدستور، نغرات الدستور، البروقراطية، "الملك ورعاؤه"، البرلمان، والأحزاب كأرضية للتنظيمات الإرادية (قيادة وثنية)" وكذلك حول "إشكالية نظرية الدولة الاجتماعية"⁽¹⁴⁷⁾. وحتى خلال محاضراته التي ألقاها في 29 من أيلول/ سبتمبر في قلعة لاونشتاين (Lauenstein) حول "الشخصية وأنظمة الحياة" تعرض كما تعلم من خلال مدونات فرديناند تونيس (Ferdinand Tönnies) إلى ثلاثة نماذج أساسية للقيادة: "الحكومة (كقيادة) 1. معقلنة، 2. تقليد، 3. كاريزما"⁽¹⁴⁸⁾. وعلى نفس الخوال وردت أيضاً المعلومات الواقية والصادرة في "الصحافة الجديدة الحرة" حول محاضرة ماكس فير بعنوان "إشكاليات سوسيولوجيا الدولة" التي ألقاها مساء 25 تشرين الأول/ أكتوبر 1917 في غيتا بدعوة من الجمعية السوسيولوجية"⁽¹⁴⁹⁾. هذه المحاضرة لها فعلاً أهمية كبرى لأنها تربط مباشرة بالأفكار السوسيولوجية لمرحلة ما قبل الحرب. فقد قام ماكس فير فيها بشرح الفارق بين النظرية القانونية للدستور والنظرة السوسيولوجية. كما عاد بلغة أكثر تبسطاً إلى موضوع 1909 الذي وقع فيه الفصل بين نظرية للدولة ذات توجه أميري/ تمهيدي ونظرية ذات توجه معياري دغياتي. ثم مَرَّ التقرير إلى البحث التفصيل في "مفاهيم القيادة (والسلطة)" وفي نماذج المشروعية، وقدم إلى جانب نماذج السيادة الثلاثة المعروفة، وهي حالة فريدة من نوعها في هذا العمل "فكرة رابعة للمشروعية" تقوم على "إرادة الرعية/ المحكومين". والحامل الخاص لهذه "الفكرة الحديثة والديمقراطية" هو "الشكل السوسيولوجي للمدينة الغربية"⁽¹⁵⁰⁾ استناداً إلى هذا الموضوع الذي وصلنا، للأسف بطريقة غير مباشرة، يبدو إذن واضحاً كيف كان ماكس فير يرغب إدماج دراسة المدينة المطابقة لترتيب "الملخص" بتاريخ حزيران/ يونيو 1914 في فصل القيادة من الاقتصاد والمجتمع. إن فكرة "المشروعية

(147) فاين رسالتن فير إلى كُلي من مارتن سبان (Martin Spahn) بتاريخ 15 أيلول/ سبتمبر 1917 [BA Koblenz, Nr. Martin Spahn, Nr. 57 (MWG II/9) 1917] أقدم شكري إلى السيد مانفريد شون من دسلدورف للسباح لي النظر في الرسالة المثقولة ولودو موريتز هارتمان (Ludo Moritz Hartmann) بتاريخ 24 أيلول/ سبتمبر 1917, Bl. 15. B1, 1917. GSAPK, VI HA, Nr. Max Weber, Nr. 15. B1, 1917. (MWG II/9).

(148) فير، ماكس، محاضرات خلال الدورات الثقافية في قلعة لاونشتاين بتاريخ 30 أيلول/ مايو 29 أيلول/ سبتمبر 1917، في: 15 MWG II، ص 701-707.

(149) غارن: Weber, Probleme der Staatssoziologie, S. 745-756.

(150) المصدر نفسه.

الديمقراطية" التي كانت مفقودة في مجموعة النصوص التابعة لـ سوسيولوجيا السيادة التي وصلتنا، كادت بالآتي أن تغلق الثغرة في إطار البحث في المدينة الغربية، بغض النظر أن تكون لوحدها نموذجاً للمشروعية أو صورة "لا شرعية" للسيادة لو - كما جاء مؤخراً في الصياغة الجديدة لسنة 1919 / 2019 - أن توصف كـ متأويل للكاريزما منزّه عن السلطة⁽¹⁵¹⁾ - وبالآتي فإنّ التقرير حول المحاضرة يمثل عنصراً هاماً (Missing Link) في توضيح النموذج السائد فيما يخصّ تخطيطات ما قبل الحرب المتعلقة بسوسيولوجيا السيادة.

الصور: بناء النصوص بالنسبة لـ سوسيولوجيا السيادة لدى فاير (حتى 1917)			
وسيلوجيا السيادة / الصياغة القديمة	تقسيم الملخص	مقدمة WEWR	محااضرة: مسائل سوسيولوجيا الدولة
WuG ¹ ص 603-817	جزءان / يونيو 1914	ArSSp, Bd 41, Heft I.	الصحافة الجديدة الحرة
(لاحقاً، ص 117- 679)	Gds' Abt.I, S. XI (MWG I/22-6)	Old. 1915, S. 28-30 (MWG I/19, S.119-127)	فيما 26 تشرين الأول / أكتوبر 1917 (لاحقاً ص 745 (756)
نماذج السيادة	II. السيادة	[موجز في Politik [1912]	
I. السيادة	I. نماذج السيادة	II. نماذج	III. نماذج للمشروعية الشرعية الثلاثة السيادة المستقلة وتأسيس الدولة
II. الجياعات السياسية			
III. أشكال السلطة "الوطن"		II. السلطة الكاريزماتية	I. قواعد مفقودة / منظمة بيروقراطية

Max Weber, 'Die Typen der Herrschaft,' in: WuG¹, S. 153 (MWG I/ 23).

(151)

			IV. الطبقة، الوضع الأحزاب
			V. التشريعية
			VI. البيروقراطية
2. سلطة تنفيذية دولة أبوية دولة الأعيان دولة النبلاء	2. القيادة/ السلطة تنفيذية		VII. سيادة الأعيان
			VIII. أفكار السلطة الأبوية وسلطة الانقطاع
3. السيادة الكاريزماتية	3. القيادة البيروقراطية المعلقة/ المنظمة		IX. الكاريزماتية
			X. تحويل الكاريزما
	بيروقراطية الأعيان بنية سيادة الانقطاع	ب) سيادة سياسية ودينية	XI. الدولة والسلطة الدينية
4. إرادة المحكومين/ التابعين	سيادة الوجهاء الديمقراطية	ج) السيادة غير الشرعية مؤقتة المدن	المدينة (Wacziarg) ص 600-513
المدينة المغربية الديمقراطية الحديثة		د) تطور الدولة الحديثة هـ) الأحزاب السياسية الحديثة	

بناء التصور المتمثلة بـ سوسيولوجيا السيادة (حتى 1920)			
تأريخ السيادة الثلاثية الخالصة الحوليات	السلسلة كمنهنة	عرس سوسيولوجيا الدولة	سوسيولوجيا السيادة/ السياسة الحديثة
عدد 187، 1922 ص 1-12 ص 717-742	السياسة المكتوبة أفلو / مارس 1919	مداسية صيف 1920	WuG، ص 122-176
	(MWG I / 17) ص 157	(MWG III / 7)	(MWG I/23)
			الفصل III، تأريخ السيادة
	3 نماذج خالصة - أسباب مشروعية السيادة	1. مفهوم الدولة 2. نماذج السيادة الشرعية	1. نطاق الشرعية
سيادة قانونية البروتوقراطية	1. سيادة تقليدية	1. شرعية الأنظمة المقتنة	2. السيادة القانونية بطاقتها الإدارية البيروقراطية
روابط الزمالة	رمت الأسرة الأحبر		
السيادة التقلدية سيادة لبرية بنية طبقية	2. السيادة الكاريزماتية الأحبر حاكم منتخب حسب الاستفتاء	1. مشروع تقلدية	3. سيادة تقليدية

المادة الكلية مائة	3. مادة محكم القانون	112 مادة كاريبر مائية	4. مادة كلية مائية
التعود اليومي			3. التعود اليومي على الكاريزما
تفسير سطوي "مروحية" ديمقراطية "ديمقراطية" الامتضاء القائد	ثورة: مروحية حسب "إرادة" المحكومين/ الرعية ديمقراطية القائد ديمقراطية ديمقراطية بدون قيادة	تحرير السيادة الكلية مائية بدون تدخل سلطة خارجية [1] مادة حسب الاستثناء [2] الزمالة 3. تقسيم السلط 4. إدارة وتمثيل بدون تدخل سلطة خارجية "ديمقراطية" مباشرة إدارة الوصاية التمثيل 5. الأحزاب	6. الإقطاع 6. تفسير الكاريبرما بدون تدخل خارجي "سيادة حسب الامتضاء" "ديمقراطية القائد" 7. زعالة وتقسيم السلط 8. الأحزاب 9. الإدارة المستقلة للمرابطة وإدارة الممثلين 9. التمثيل

كان الهدف من زيارة ماكس فيبر إلى فيينا في شهر تشرين الأول/ أكتوبر هو أولاً الاتصال بالمسؤولين في كلية الحقوق بجامعة فيينا وفي الوزارة الملكية للتربية والتعليم قصد النظر في تعيينه لإحدى كرسي الاقتصاد القومي المشاخرة. ويتجلى من خلال التقارير والرسائل المحلفة أن ماكس فيبر كان يرغب في إنعاش أبحاثه حول الاقتصاد والمجتمع قبل مزاولته لفرغس التدريس. هذا وأعلن فيبر في أيلول/ سبتمبر 1917

أنه قد أنجز ثلثي الكتاب⁽¹⁵²⁾. وخلال سداسية الصيف القصيرة لمرأ لمدة ساعتين من الاقتصاد والمجتمع، نقد إيجاي نظرية التاريخ المادية⁽¹⁵³⁾ وربط ذلك مباشرة بمخطط الدرس القديم لسنة 1909 / 1910. إنه من المحتمل أن يكون فير قد عاد في ذلك الوقت على الأبعد إلى المخطوط القديم⁽¹⁵⁴⁾. ويبدو في هذه المرحلة، أي بين صيف 1917 وصيف 1918، قد حصلت صياغة النص الذي لم ينشر إلا بعد وفاته حول "النماذج الثلاثة الخالصة للسيادة الشرعية"⁽¹⁵⁵⁾. فبصورة مختصرة ومنسقة قدم فير نماذج السيادة الثلاثة واستعمل لذلك الاصطلاح الخاص وترتيب نموذجية السيادة التي نعرفها من خلال الدفعة الأولى من الاقتصاد والمجتمع⁽¹⁵⁶⁾، وبما أن فير يتعرض إلى العلاقة بالاقتصاد ويشير إلى تفاصيل أخرى لم نصل، فإنه يمكن إدراج النص كتقديم. ورغم الاحتمال الأقرب الذي يشير إلى أن فير بصيغته هذا النص قد أعلن عن مقدمة "الملخص" لعام 1914، حيث عرض تحت عنوان "النماذج الثلاثة للسيادة الشرعية" تقديم له سوسولوجيا السيادة، فإن النص المنقول بعد وفاته تحت عنوان "النماذج الثلاثة الخالصة للسيادة الشرعية" يتعلق بنص محرر لاحقاً. وبالتالي يمثل النص حلقة وسط عامة في عملية التدقيق والاختصار لنموذجية السيادة، كما سنرى ذلك في التطور اللاحق.

في 20 تموز/ يوليو 1918 انتهت مرحلة الزيارة كأستاذ في فينا وعاد ماكس

(152) قارن هذه المعلومة بما جاء في تقرير إدموند برناتزيك (Edmund Bernatzik) بتاريخ 24 أيلول/ سبتمبر 1917. فهذا التقرير كان مخصصاً لكتوب كلية الحقوق والمعروف بالساسة بالجامعة الملكية فيينا إلى الوزارة الملكية للتربية والتعليم بتاريخ 28 أيلول/ سبتمبر 1917 (انظر: Allgemeines: Verwaltnngsarchiv Wien, Fascikel 751, 4 C 1، بالنسبة للأحداث انظر رقم 32831، 32867، ص 18).

(153) قارن بتحول الدروس لسادسة الصيف لعام 1918 بالجامعة الملكية فيينا: Adolf Holtzmann، ص 10؛ وعلى عكس الإعلام المذكور فإن الدرس قد جرى لمدة ساعتين، وهو ما أثبتته قوائم الطلبة المسجلين (في جامعة فينا).

(154) قارن في هذا الصدد وساعل ماكس فير إلى يول سيك بتاريخ 26 تشرين الثاني/ نوفمبر 1917 (VA Mohr Siebeck, Deponat BSB München, Ans 446: MWG IV 9) "سأقرأ: كتابي من الملخص"، بتاريخ 16 شباط/ فبراير 1918 (للمرجع المذكور: MWG IV 10) "إد لا بد أن أقوم حالاً في فينا بالمحاورة وبعدها بـ"الملخص" [...]".

(155) Weber, Die drei reinen Typen, S. 717-742

(156) بالنسبة لتحليل الفصل، قارن تحرير الإصدار لـ النماذج الثلاثة الخالصة (Die drei reinen Typen).

غير إلى هيدلبرغ. وفي الأشهر الموالية، لم تسمح له الانقلابات السياسية والنشاطات اللاتية المختلفة الموقتة لمواصلة العمل على "المخطوط القديم". ولم يحد إلى سوسولوجيا السيادة وسوسولوجيا الدولة إلا في 28. من كانون الثاني/ يناير 1919 في خطابه الشهير حول "السياسة كمهنة". وفي النسخة المنشورة من الخطاب بتاريخ تموز/ يوليو 1919 نجد ملخصاً دقيقاً للمفهوم الاجتماعي للنسولة ولنهاذج السيادة وما يطابقها من أشكال البنيات الإدارية⁽¹⁵⁷⁾. وهنا نلتقي مع نموذجية السيادة في شكلها الناصح من حيث الفكرة والمصطلح، كما توجد أيضاً في النسخة المصححة منذ صيف 1919 مقدمة نص "إيتيقا الاقتصاد في الأديان العالمية" المقرر للجزء الأول من "مجموعة مقالات حول سوسولوجيا الدين"⁽¹⁵⁸⁾. وكذلك أيضاً في الفصل الثالث من النسخة الحديثة لكتاب الاقتصاد والمجتمع⁽¹⁵⁹⁾ التي أرسلها ماكس فيبر في نيسان/ أبريل 1920 إلى دار النشر⁽¹⁶⁰⁾، وكما عرضت في الدرس الذي أُلقي متزامناً مع النشر في صداية صيف 1920⁽¹⁶¹⁾. هذا وقد قرأ ماكس فيبر حتى واقته للعبة غير المنتظرة في 14 حزيران/ يونيو 1920 على طلبته فصل السيادة المنقح خلال درسه الممتد لأربع ساعات حول "النظرية العامة للدولة والسياسة (سوسولوجيا السياسة)" بجامعة لودفيغ ماكسبيليان في مونيخ.

(157) Max Weber, *Politik als Beruf*, MWG II 17, S. 157-191.

انتهى الفصل على النسخة المرفزة للطبع منذ شهر آذار/ مارس 1919، ولم تصدر إلا في شهر تموز/ يوليو (قارن في هذا الصدد تقرير الإصدار لنص السياسة كمهنة (*Politik als Beruf*)، المرجع المذكور، ص 132-134).

(158) فيبر. ماكس، إيتيقا الاقتصاد في الأديان العالمية، محاولات لدراسات اجتماعية مقارنة بين الأديان، في: المصدر نفسه، GARS I، ص 237-275 في هذا النص؛ ص 267-275 (MWG II 19) ص 119-127.

(159) Weber, "Die Typen der Herrschaft," in: *WdG*, S. 122-176 (MWG II/23).

(160) قارن رسالة ماكس فيبر إلى بول سيبيك بتاريخ 2 من نيسان/ أبريل 1920، VA Mohr، Siebeck, Deponat BSB München, Ana 446 (MWG III 10).

(161) قارن مدونات المحاضرة لدى هانس فيكر (Hans Ficker) وأروين ستولز (Erwin Stölzl)، Deponat Max Weber, BSB München, Ana 446 (MWG III 7).

حول إصدار هذا المجلد

1. عملية نقل النص

هذا المجلد المعروف يضم في المقام الأول النصوص التي خلفها ماكس فيبر حول "السيادة" والتي وضعت في إطار "ملخص" عمله حول الاقتصاد والمجتمع ووصلت إلى الطبع بعد وفاته كجزء ثالث وأخير من الطبعة التي نزل كل من ماريانا فيبر وولفيور بالي بنشرها⁽¹⁾. فهي تمثل المحصول الرئيسي من الجزء الرابع من الأعمال التي سلمت من طرف الناشر (بول سيك) J. C. B. Mohr في 20 أيلول/ سبتمبر 1922، قبل بداية الدورة الألمانية الثالثة لعلماء الاجتماع بقليل⁽²⁾. هذا وقد مرّت مستان على وفاة ماكس فيبر حتى صدور موسيولوجيا للسيادة. إلى جانب ذلك، فقد أضيف إلى هذا المجلد النص المنشور سابقاً من قبل ماريانا فيبر

(1) Weber, *Wirtschaft und Gesellschaft* (Grundriß der Sozialökonomik, Abt. in, 4. (1) Lieferung, 1. Aufl. (Tübingen: J. C. B. Mohr (Paul Siebeck), 1922). S. 603-612, 642-617.

(2) جرت دعوة علماء الاجتماع في 24 و25 من أيلول/ سبتمبر 1922، وقد تم ضبط تاريخ صدور الجزء الرابع في الرسالة التي جرت بين ماريانا فيبر ودار النشر عند بلغة شهر آب/ أغسطس 1922. فلون رسالة لورسكار سيك (Oskar Siebeck) إلى ماريانا فيبر بتاريخ 7 آب/ أغسطس 1922، VA. Mohr, Siebeck, Deposat BSB München, Ams 446. وقد أعلن فيرنر سيك (Werner Siebeck) في رسالته إلى ماريانا فيبر بتاريخ 20 أيلول/ سبتمبر 1922 عن إرسال المجلدات الأولى المطبوعة (الرجوع المذكور).

حول "النماذج الثلاثة الخالصة للسيادة الشرعية" وكذلك تقرير / بلاغ صحافي حول محاضرة ماكس فيبر "إشكاليات سوسيولوجيا الدولة"⁽⁴⁾. لقد وُجد ضمن مخلفات ماكس فيبر أيضاً المقال حول "النماذج الثلاثة الخالصة" الذي يعدّ 12 صفحة، ولكنه لا ينتمي - حسب ما أملت ماريانا فيبر إلى يوهانس فينكلهان (Johannes Winkelmann) بعد عقود مضت - إلى مجموع / مجلة نصوص الاقتصاد والمجتمع⁽⁵⁾، ونُشر هذا المقال من طرفها في المجلات البروسية فيل صدور سوسيولوجيا السيادة⁽⁶⁾. أما قرار إلحاقه إلى طبعة النصوص المخلفة حول السيادة فيقتل من خلال قرابة الموضوع الكبيرة التي سبق الحديث عنها وأهمية هذا النص من منظور سيرة الأعمال، وبإستثناء جزء من مخطوط نص الدولة والسلطة الدينية الذي حتر عليه في غضون إعداد الأعمال للنشر، فإن الطبعة تركز على الفقرات المطابقة للطبعة الأولى من الاقتصاد والمجتمع وإنسخة من المجلات البروسية لعام 1922 وعمل التقرير حول المحاضرة الذي صدر في "الصحافة الجديدة الحرة" بتاريخ 26 تشرين الأول / أكتوبر 1917. فالطبعة تقوم إذن في أغلب أجزائها على نصوص مخلفة أو لاحقة بصيغة غير مباشرة، مما يجعل - كما سترى فيما بعد - التصدير لها ضرورياً.

لم نودع النصوص التي يلي إصدارها من طرف ماكس فيبر ذاته إلى الطبع بل احتفظ بها - كما نتوقع - لسنوات عديدة عن قصد. فقبل نشوب الحرب العالمية الأولى سعى الناشر بول سيك بكلّ إلحاح للحصول على نصوص السوسيولوجيا المعلن عنها مراراً⁽⁷⁾، عبر أنّ ماكس فيبر رفض دائماً بنفس القدر من الثبات تسليمها

(3) Weber, Die drei neuen Typen, S. 717-742, und Probleme der Staatssoziologie, S. 745-756.

(4) قارن في هذا الصدد تقرير الإصدار لنص النماذج الثلاثة الخالصة للسيادة، لاحقاً، ص 717.

(5) نشر المقال في: *Freiübliche Jahrbücher*, Band 157, Heft 1, Jan. 1922, ص 1-12.

(6) هنا ما جرى خاصة في رسائل بول سيك إلى ماكس فيبر بتاريخ 20 نيسان / أبريل 1914 ("إني أترقب خصوصاً من مباحثكم الكثير") وبتاريخ 28 تموز / يوليو 1914: "لقد عبرت لحرمكم عن أسنى لمدح عقدكم العزم بسدي المخطوط للطبع" (الاستشهاد في: VA Becker-Seebeck, Deponat: (BSB München, Ana 446). وخلال الحرب سأل بول سيك بصيغة منتظمة عن المخطوط، كما جاء ذلك في الرسالتين بتاريخ 18 شباط / فبراير 1915 و5 من أيلول / مايو 1916 (الرجع المذكور)، ثم ترجمه في نهاية الأمر مباشرة إلى ماريانا فيبر وحاول أن يقتنها بمشاركته في "مكيدة" ومكده بالمخطوط في غياب زوجها لإيداعه إلى الطبع بدون علم منه.

لها⁽⁷⁾. فأجوبته التي ازدادت خشونة إننا نعيّن عن عدم رضاه بما توصّل إليه. ولم تبدّ آماله قد تحققت إلا مع الصياغة الجديدة لنصّ "الملخص" خلال سنة 1919/1920. وإزاء الصياغة الجديدة وفصلها الثالث، لا بدّ أن نعتبر النصوص الصادرة لاحقاً كصياغة نهائية لم ينظر لها المؤلّف وكأنها جاهزة للنشر. وهذا الأمر ينطبق أيضاً على النصّ لموروث "النهادج الثلاثة" الخالصة للسيادة التشريعية⁽⁸⁾ الذي تمّ تنقيحه ولكنه بقي رغم ذلك غير مكتمل.

إنّ النصوص الصادرة في هذا المجنّد حول سوسولوجيا السيادة تباين كما ستثبت ذلك بالتفصيل تقارير الإصدار المعنّى لمختلف النصوص من حيث كلفة العرض ومدى تطور الإنجاز. فإذا ما وضعنا معايير صورية، سنرى أنّ بعض النصوص كانت قريبة جداً من الإيداع إلى الطبع، في حين أنّ البعض الآخر بقي كما يظهر غير مكتمل. مما يربّح التهيئة المباشرة للطبع هو وجود فقرات صغيرة مطبوعة، خصوصاً عندما نعتبر النصوص بصفة متالية وتعود أصلاً إلى فير ذاته. فهذا النوع من الطبع الصغير كان مقرّراً بالنسبة لمرجع الاقتصاد السياسي منذ شهر أيار/ مايو 1910 للحفاظ على مجال لعرض جود للمراجع والآراء المتعارضة مع البحث⁽⁹⁾. وقد اقترح ماكس فير في شهر كانون الثاني/ يناير 1912 "الطبع الصغير لتفاصيل خاصة" و"التبسيط في الطبع" بالنسبة لبحث فريدريش فون فايزر المختصّ "المرجع" والذي تجاوز الحجم المفروض⁽¹⁰⁾. مع العلم أنّ فير ذاته غالباً ما استعمل الطبع الصغير للحجم

(7) ففي رسالة بتاريخ 19 حزيران/ يونيو 1914 إلى بول سيبيك بدأ ماكس فير غير قابل لأيّ تحسّر، وفي 21 من حزيران/ يونيو طلب منه بعض النأي (MWG II: 8)، من 72 و727)، وفي 10 من أيار/ مايو 1916 استعمله إلى ما بعد الحرب. (VA Mohr/ Siebeck, Deponat BSB München, Ana 446, MWG II: 9). نجد تبة من الجزء الكبير من لمراسلة بين ماكس فير وبول سيبيك لدى جوهانس فينكلر (Johannes Winkelmann, Max Webers hinterlassenes Hauptwerk: Die Wirtschaft, politische und die gesellschaftlichen Ordnungen und Mächte. Entstehung und gedanklicher Aufbau (Tübingen: J. C. B. Mohr (Paul Siebeck), 1986), S. 22-49).

(من هنا فصاعداً: Winkelmann, Webers hinterlassenes Hauptwerk).

(8) غارن المقدمة لمخطط تقسيم المواد المتعلق بمرجع الاقتصاد السياسي (Handbuch der politischen Ökonomie) شهر أيار/ مايو 1910، (VA Mohr/ Siebeck, Deponat BSB München, Ana 446, MWG II: 22-6) نشر في: Winkelmann, Webers hinterlassenes Hauptwerk، من 150، هنا: القطعتان الثانية 2 و4.

(9) رسالة فير إلى كل من أوسكار وبول سيبيك بتاريخ 31 كانون الثاني/ يناير 1912، MWG II: 7، من 418.

في المجموعة الأولى من النصوص التي سلمت للطبع، ولكن استعمال هذا الحجم الصغير يوجد أيضاً في الطبعة الصادرة بعد وفاته لـ الاقتصاد والمجتمع. ويبدو أن إعادة الطبع بالحجم الصغير ترجع في الحقيقة إلى فير نفسه، وهو ما تبين المخطوطات الأصلية في مجال "الحقوق". فهناك علامات بخط يد ماكس فير مع الإشارة "صغير" للطبع.⁽¹⁰⁾ وبما أن ماريانا فير لا تجتهد تماماً بالحجم "الصغير" في الطبع⁽¹¹⁾، فإنه من المحتمل جداً أنها لم تنصف فقرات أخرى لدى عملية الطبع، وهكذا ترشدنا الفقرات المطبوعة بالحجم الصغير على مدى تقدم العمل بالنسبة للنصوص فالتقاطعات الواردة داخل بنية الإحالات المتعلقة بالنص والتي توضح أنها وقعت عدة مرّات وخضعت لتعديلات في النص، تبين على العكس أن فير لم يتم تنقيح نصوصه.

تمثل نتيجة البحث الفيلولوجي بخصوص النصوص الموروثة حول السيادة إجمالاً فيما يلي: نحن أمام مدخل بعنوان "السيادة" يبدو فيه العلاقة من أجل صحة الإحالات غير واضحة مع النصوص اللاحقة والمرتبطة حول سوسيولوجيا السيادة. فمن الظاهر أن نص "البيروقراطية" كان جاهزاً للطبع باعتبار أنه تضمن عدداً كبيراً من الفقرات المطبوعة بالحجم الصغير وكان في جزئه الأول من حيث الأسلوب وجدول المحتوى شبيهاً جداً بالنصوص التي عرضت في المجموعة الأولى وسلمت مؤخراً. فهذا النص يبدأ بدون ربط ويمتد إلى تقديم سوسيولوجي للسيادة في موضوع البيروقراطية. أما النصان المرتبطان ضمناً ببعضهما البعض فهما نص "سيادة الأحياء" ونص "الإقطاع" على أن النص الأول المذكور يكشف عن العديد من التقاطعات في الإحالة والتناقضات. فهنا يبدو جلياً أن النص لم يتعرض إلى تنقيح ختامي. أما نص "الكاريزماتية" فيتوقف فجأة بدون إتمام الجملة. خبر أن كلا النصين "تعمير الكاريزما" و"الحفاظ على الكاريزما" يواصلان من جديد، ومن منظور مختلف، موضوع السيادة الكاريزماتية. فنص "الحفاظ على الكاريزما" وقع

(10) فارن: Weber, *Die Wirtschaft und die Ordnungen*, S. 6-13a (WuGt., S. 377-381), und ders., *Recht* §1, S. 1-3 (WuGt., S. 386-387), ders., *Recht* § 2, S. 73f. (WuGt., S. 454f.)

(11) فارن في هذا الصدد تعقيب ماريانا فير على رسالة من دالر النشر J. C. B. Mohr (Paul Siebeck) بتاريخ 21 أيار/ مايو 1921 (VA Mohr Siebeck, Deponat BSB München, Ass 446) مع التنازل حول ما إذا كان صفحات المخطوط ستطبع بالحجم الصغير وإلى متى. وأضافت ماريانا فير كمجواب بخط يدها قائلة: "ننشدكم بعدم مواصلة الطبع بالحجم الصغير، إذ قبل لي أن الحجم الصغير غير مريح بالنسبة للقراء".

نقله في الطبعة الأولى تحت عنوان "المثروعة" المطابق جزئياً فقط ومنفصلاً عن بقية نصوص "الكاريزما". غيبة الإحالة الداخلية للنص تشير هنا - على عكس ترتيب الطبعة الأولى - بوضوح إلى الترابط الوثيق بين نصوص "الكاريزما" الثلاثة، لا سيما أنّ التوضيحات في ختام الفصل التقديم حول "السيادة" تعود مباشرة نحو نص الدولة والسلطة الدينية الذي يفتح هنا النسخة الصادرة له موسيولوجيا الياقة. ضمن الدولة والسلطة الدينية هو نص متكامل، غير أنه كما يؤكد على ذلك الجزء الموروث من المخطوط الأصلي تعرّض إلى طبعين من التنقيح على الأقل. وإجمالاً تشير نتيجة البحث الفيلولوجي للنصوص المنقولة إلى ما يلي: نحن اليوم أمام جملة من النصوص يبدو جلياً أنها تعرّضت في مراحل مختلفة إلى التنقيح ولم يتم في عاتقة الأمر وضعها في إطار متجانس. وبالأحرى فليس هناك صياغة متكاملة وجاهزة للطبع من نسخة موسيولوجيا الياقة القديمة.

بما أننا لا نكتب مخطوطاً أصلياً بالنسبة للنص الأكبر من النصوص، فإنّ وضع نقلها مرتبط بالغة الأولى التي أصدرتها مارينا فير. فهي قد أرادت أن تقدّم في أسرع وقت المخطوطات الموجودة لديها من الاقتصاد والمجتمع وكأنها "العمل الرئيسي الموروث" من طرف زوجها، أي وكأنه شغل عملاً متكاملًا بأنهم المعنى⁽¹²⁾. وتعلّمت المراسلة التي جرت مع دار النشر (بول سييك) J. C. B. Mohr عن السير التفتي وعملية الطبع ونلقي نظرة عن طريقة عمل مارينا فير كمشرقة على شغلها زوجها. فبعد أيام قليلة مضت على التأيين، كتبت مارينا فير إلى الناشر بول سييك بتاريخ 30 حزيران/ يونيو 1920 أنها وجدت في أدراج مكتب زوجها مخطوطات مختلفة: "وما يبدو واضحاً أنه جاهز للطبع: موسيولوجيا الدين، موسيولوجيا الحقوق، ثم أشكال المجتمع (الجماعات العرقية، العشائر، القحط، الدولة وسلطة رجال الدين... الخ) إلى جانب ذلك هناك أشكال الياقة: (الكاريزماتية، سيادة الأعيان، الإقطاع والبيروقراطية) وجمع كبير من النصوص حول أشكال المدينة

(12) قارن فير، مارينا، التصدير [بتاريخ شهر تشرين الأول/ أكتوبر 1921] في: WGG, S. III. وقبل ذلك الوقت موت مارينا فير في رسالة بتاريخ 20 تشرين الأول/ أكتوبر 1920 إلى بول مونخهايم (Paul Honigsheim) حول الاقتصاد والمجتمع فأثّرت: "توجد أجزاء كبيرة من المخطوطات القادمة على الكتب وتمثل المسؤوية الآن في الإطلاع عليها وإصدارها". (Deponat Max Weber, BSB München, Ann 446).

وأخيراً فصل هام جداً حول الموسيقى⁽¹³⁾. فحتى بداية عام 1921 وُضعت في الصدرة أولاً الأعمال النهائية المجهزة للطبع والتي سلمها ماكس فير إلى دار النشر (بول سيبيك) J. C. B. Mohr كسلسلة جديدة حول "مجموعة المقالات في سوسيولوجيا الدين" وكقسم أول من الصياغة الجديدة لـ الاقتصاد والمجتمع. ولم تتعارض ماريانا فير مع دار النشر على عقد لإصدار الأجزاء المخلفة من الاقتصاد والمجتمع إلا بعد صدور تلك الأعمال⁽¹⁴⁾. ففي 25 آذار/ مارس بعثت بطرد مضمون الوصول إلى توبنغن⁽¹⁵⁾ (Tübingen). ولم تستجب لغرضها الأول المنشئ في إملاء الأجزاء المبصرة في القراءة من المخطوط - وهو ما يضمن أيضاً مجلة الأعمال - إلا جزئياً بحيث بقي القسم الأوفر من مضمون الطرد متكوناً من صفحات مخطوطة أو منقحة باليد⁽¹⁶⁾. وكما ينبغي من خلال المکتوب الخاص إلى أوسكار سيبيك لم تكن ماريانا فير على علم بالترتيب الكامل لمختلف المراحل، لأنها ربما لم تتمكن من الإطلاع بالتفصيل على عمل المخطوط الذي يمكن حسب قولها أن يعمل بمضمون مجلدين على الأقل⁽¹⁷⁾. وقد رافقت الطرد بمذكرة موجزة تحمل "الترتيب المقرر

(13) رسالة ماريانا فير إلى بول سيبيك بتاريخ 30 حزيران/ يونيو 1920. VA Mohr/ Siebeck, 1920. Depouat BSB München, Ana 446.

(14) قدّمت دار J. C. B. Mohr (Paul Siebeck) للنشر عرضاً أولاً لطد في 16 آذار/ مارس 1921، غير أنّ المقاربات قد تعددت إذ انضح أن ماريانا فير كانت كثيرة التشدد خلال المفاوضات. ولذا لم يفي العقد إلا في 1 حزيران/ يونيو 1921.

(15) هذا ما تبين من رسالة ماريانا فير إلى أوسكار سيبيك في 25 آذار/ مارس 1921 (VA Mohr/ Siebeck, Depouat BSB München, Ana 446) حيث تقول فيها: "لقد قمت منذ حين بنقّ المخطوط وأسارته اليوم إليكم في طرد مضمون الوصول".

(16) تقرر رسالة ماثيود بالتي إلى أوسكار سيبيك بتاريخ 29 آذار/ مارس 1921 (المصدر نفسه): فضل أن تستغل ماريانا فير إلى هينريخ فون جو* بالتعاون معها وتحت ضغط كبير يفرات المخطوط القيري وتنظيم ثم إرساله إليكم. ولم تنق إلا بعض الأوراق التي ستقوم السيدة الأستاذة بإملاء جزء منها وبالأحرى يمكن الحفاظ عليها، أما الجزء الآخر فهو متكون من أوراق مبهثرة لا أرى في هذه الوقت السبب أين يمكن وضعها لولا أنك بما لأدراجها في مكان مناسب".

(17) كتبت ماريانا فير في 25 آذار/ مارس 1921 تراناً مع الطرد الكامل للمخطوط المختلف إلى أوسكار سيبيك ما يلي: "لا يمكن اليوم أن نقرّ تماماً بأننا مشتبّه بالترتيب الحالي للفصول، فمن المحتمل أن نغير على القيام بتعديلات، ولكن هذا لا يغير شيئاً بالنسبة للطبع. فلما أتوقع أن المخطوطات ستعلا جراًين حل الأكل، وبالطبع لأنه من المستحسن فتوقّف أولاً عن مراجعة تجارب الطبع عندما يتم وضع الجزء الأول لها، إذ هذا يتم ذلك يمكن إذن ضبط بالترتيب بمصفاً نهائية." (المصدر نفسه).

حالياً للمفصول⁽¹⁸⁾. وهذا يعني بالنسبة لـ سوسولوجيا السيادة⁽¹⁹⁾:

- (1) السيادة.
- (2) الجماعات السياسية.
- (3) شكل السلطة: "الوطن".
- (4) الطبقة، الوضع الاجتماعي، الأحزاب.
- (5) المشروعية.
- (6) البيروقراطية.
- (7) سيادة الأعباء.
- (8) الكاريزماتية.
- (9) نموذج الكاريزما (تتبعه الخاتمة)⁽²⁰⁾.
- (10) الإقطاع.
- (11) الدولة والسلطة الدينية.

تقد جمعت ماريانا فيبر مجمل النصوص المذكورة كجزء ثالث لكتاب الاقتصاد والمجتمع تحت عنوان نهاذج السيادة. ولم يبدأ العمل المكثف فيه إلا بعد إنهاء الجزء الثاني الذي صدر في تشرين الثاني/ نوفمبر 1921 ويسان/ أبريل 1922 كقسم ثان وثالث سلمياً للطبع⁽²¹⁾. أما المهمة الرئيسية لعدد النشر أو لورشة الصف فتمثل أولاً في وصف المخطوط الكبير الحجم والذي تعثر قراءته في أجزاء وأغية منه. فتنظرة واحدة على المخطوط الأصلي تكفي لفهم الصعوبات التي قد تعترض لها - حتى الحافزون من بين الرضائلين - في فك رسومه. فحيث لم يتمكن الرضائف من معرفة

(18) قارت رسالة ماريانا فيبر إلى أومكار سييك في 25 آذار/ مارس 1921 (المصدر نفسه).

(19) ماريانا فيبر، مذكرة لحمل ترتيباً لمجل المخطوط في 25 آذار/ مارس 1921 (المصدر نفسه).

(20) من المازم أن تميل هذه المطبوعة إلى نص الكاريزماتية، غير أنها انحدرت كما يبدو خلال وضع الترتيب إلى السطر الأسفل.

(21) حول صدور القسمين الثاني والثالث قارن الرسالة التي بعثها فيبرنو سييك إلى ماريانا فيبر بتاريخ 10 تشرين الثاني/ نوفمبر 1921 (VA Mohr Siebeck; Depoart BSB München, Am 446) وكذلك رسالة دفر النشر C. B. Mohr إلى ماريانا فيبر بتاريخ 4 أيار/ مايو 1922 (المصدر نفسه) التي تضمنت غائرة التكافة بالنسبة لقسم الثالث من الإبداع ولطائفة العناوين التي سترسل لها نسخ بدون مقابل.

المعنى، توجد علامات⁽²²⁾ في المخطوط الأصلي تدلّ على تساؤلات أُجِبت إلى مارينا فير أو لغيرها من المصحّحين. علاوة على ذلك راجع من طرف دار النشر العميد المتقاعد كارل تسلر (Karl Zeller) جميع مسودّات الطبع⁽²³⁾، في حين ساعد مارينا فير في عملها طلبة زوجها وأصدقائه وزملاؤه، وفي مقدّمتهم منشور بالي. وفي شهر كانون الثاني/ يناير 1922، سجّلت مارينا فير في مذكراتها أنها راجعت مرّتين "جميع مسودّات الطبع للقسامين الثالث والرابع من المخطوط المسلم"⁽²⁴⁾. وتوازياً مع ذلك، راجع بالي (Paly) الذي عبّر للتأثير عن الإشكاليات الموضوعية التي يواجهها في عملية تصحيح المسودّات قائلاً: "أناشذكُم أن تقوموا ربّما مرّة واحدة بين الحين والآخر في وقت الفراغ بمحاولة لمراجعة أيّ صفحة من موسيولوجيا الحفوف أو موسيولوجيا الدين على مستوى النص ذاته أو فيما يتعلق بالكليات الأجنبية/ الغريبة وإعادة النظر في تصحيحائنا. كما أناشذكُم الانتباه، ليس فقط إلى المواضع المصحّحة، وإنّما أيضاً إلى المثنى لها نوعاً ما والالتزام بمراجعتها من حيث تطابق المفسّون مثلاً هو احتمال بالنسبة لضبط الكتابة إلى جانب ذلك، لو أنّ أن تسهوا، على سبيل الذكر لا الحصر، إلى أنّ مثل هذه التصحيحات، لا تكفي معرفتنا ولا المتاحجَم التي بين أيدينا، بل هي في حاجة إلى إرشاد دقيق من أهل الاختصاص [...]"⁽²⁵⁾. وتؤكد المقارنة بين المخطوطات الأصلية الموروثة ومسودة الطبع كـ الاقتصاد والمجتمع أنّ التصحيحات لم تشمل المضمون فحسب، بل طالت أيضاً التوحيد من حيث الشكل. فقد وقع تصحيح الاختلافات الظاهرة للعيان في الكتابة وعلى مستوى بناء الجمل وترتيبها وضبطت الكتابة حسب المعجم اللغوي الجديد (Duden)، كما أُضيفت العاوين النافضة وعاوين الفصول وجري توحيد تسلسل العناوين الثانوية⁽²⁶⁾. هذا وقد كان الجزء الكبير من النقيحات المذكورة

(22) نجد مثلاً في المخطوط حول الدولة والسلطة الدينية كلمات ملوّنة بالأزرق مثل "Gude's", "Ossidjamen", "Heerden".

(23) فلان في هذا العدد رسالة مارينا فير إلى فيرنر ميبك بتاريخ 20 شباط/ فبراير 1922 أوبطاقات دار النشر إلى مارينا فير بتاريخ 5 نيسان/ أبريل 1922 (VA Mohr Siebeck, Deposa 1922 Berlin, BSB München, Ars 446).

(24) رسالة مارينا فير إلى أوسكار ميبك بتاريخ 27 كانون الثاني/ يناير 1922 (المصدر نفسه).

(25) رسالة منشور بالي إلى أوسكار ميبك بتاريخ 6 أيلول/ سبتمبر 1921 (المصدر نفسه).

(26) فلان في هذا العدد الملاحظات الواردة في تقرير الإصدار لنص الدولة والسلطة الدينية لاحقاً، ص 573-575 حيث بحث في الاختلافات الواردة بين المخطوط الأصلي والطبعة الأولى.

ذو طابع تحريري ومدقق من طرف ماريانا فير التي كانت ترغب أن تقدم الكتاب كعمل متكامل وليس كجميع لمخطوطات.

لهذا السبب امتدت فترة التصحيحات أكثر مما كان متوقعاً. فمن منظور دار النشر اعتبر خاصة ملشور بالي مسؤولاً على تأجيل إتمام القسم الرابع من النصوص، إذ ضابقت من جهة شكوكه الموضوعية مواصلة العمل، ولم يبق له اتساع من الوقت للقيام بالتصحيحات لالتزاماته المهنية، ومن جهة أخرى وقمت بعض الأخطاء في دار النشر أثارت شيئاً من الارتباك؛ فقد ضاعت بعض الملاحظات ثم ظهرت من جديد²⁷، كما غير بالي ترتيب الفصول في مجال سوسولوجيا القيادة الذي وقع الاتفاق عليه بين دار النشر وماريانا فير مع العلم أنّ بالي ألقى مرة أخرى الترتيب الجديد المتفق عليه، مما وضع دار النشر في حالة اضطراب فتأملت بحل ملزم للجميع²⁸، وأخيراً أعاد ترتيب فصل آخر في المرحلة النهائية من القطع. لقد كان مقرراً أن يوضع فصل "أنار السلطة الأبوية وسلطة الإقطاع" (ما يسمى الآن الإقطاع) قبل فصل "الكاريزماتية"²⁹، وحتى لا يحدث تأخير في إصدار القسم الرابع من النصوص في شهر أيلول/ سبتمبر 1922، فرضت دار النشر إقصاء ملشور بالي من مراجعة مسودات القطع وقامت بتفويض شخص تنق فيه لإتمام الفهرس الكامل³⁰.

وتبين المقارنة بين طبعة سوسولوجيا القيادة التي أصدرتها دار (بول سبيك)

(27) كتبت ماريانا فير بتاريخ 20 شاط/ غرلير 1922 إلى غرتل سبيك لثلاثة: "إن ضياع مسودات القطع بالنسبة لقسم الثالث والرابع من النصوص مقلق جداً لأنه من خلاله ضاعت أيضاً مراجعتي الثانية ومراجعة السيد الميسر زيلر (Zeller) وهما يتوجب مني إعادة مراجعة المسودة من جديد؛ أمل أن يجري الأمر على هذا الشكل: كم مسودة لويجند. بالي لديه حقاً الأجزاء المفقودة." (VA Note/ Siebeck; Deponat BSB München, Ann 446). وفي 24 شاط/ ليرابر لعلم ملشور بالي في بطاقة إلى دار النشر: "المسودات المفقودة قد وجدت وإنتي في حالة المراجعة". (المصدر نفسه).

(28) غارو رسالة دار النشر إلى ماريانا فير بتاريخ 1 أيلول/ مايو 1922 (المصدر نفسه).

(29) غارو رسالة ملشور بالي إلى دار النشر بتاريخ 15 لوز/ يوليو 1922 (المصدر نفسه).

(30) أعلمت ماريانا فير في بطاقة أرسلتها في 2 أيلول/ مايو 1922 دار النشر بأن "تُبعت التصحيحات لي فقط إذ الأمر يتعلق بآخر مراجعة ولا حاجة أن يعيد. بالي قراءتها". (المصدر نفسه). هذا وقد تعددت منذ شهر حزيران/ يونيو شكاوى دار النشر حول كيفية عمل بالي عندما واصل إرسال عدد صغير من التصحيحات إليها. فاقول خاصة احتجاج أوسكار سبيك في رسالة إلى ماريانا فير بتاريخ 29 حزيران/ يونيو 1922 (المراجع المذكور).

J. C. B. Mohr للنشر وطبعة المخطوط حول "النماذج الثلاثة الخالصة للسيادة الشرعية" من طرف دار جورج ستيلك (Georg Stilke) للنشر أن الطبعة الأخيرة تتضمن نسبة عالية من الأخطاء أو المحفوات في الكتابة لا تليق بأسلوب فيبر⁽³¹⁾. يبدو في المقابل أن طبعة نص الاقتصاد والمجتمع قد تم وضعها بأكثر عناية وأمانة. ربما يكون السبب أيضاً في أن ماكس فيبر كان معروفاً جداً لدى دار النشر في فونغن كمؤلف عريق ذي خطٍ حسيّر الفهم. ورغم كل التدخلات المذكورة والتي سيتم وصفها بالتفصيل فقد مثلت إصدارات ماريانا فيبر لـ المُلخص والمحولات البروسية الأرضية الأساسية لهذه الطبعة التاريخية النقدية. فهذه النصوص انشواهد لها مقارنة بكل الطباعات المصادرة مؤخرها، الفضل أن يجري نشرها انطلاقاً من المخطوطات الأصلية لماكس فيبر. ولذلك فهي أقرب إل الأصل، ليس زمنياً فحسب، وتسمى هذه الطبعة إزالة كل التعديلات التي قام بها المصدرون الأوائل على النصوص المذكورة.

II أسئلة تخص نشر هذا المجلد بالذات

فما يخص ترتيب النصوص في هذا المجلد: سيقع في الجزء الأول تقديم نصوص الصياغة القديمة لـ موسيولوجيا الياك، ولكن في تسلسل متاخر لترتيب الطبعة الأولى من "الاقتصاد والمجتمع". لقد صرحت ماريانا فيبر معتبرة بأنه لم يكن هناك مخطط لدى ماكس فيبر يمكنها من ترتيب الكتابات المختلفة⁽³²⁾. واقرضت من أن "التقسيم / الفهرس" بالنسبة لـ "ملخص الاقتصاد الاجتماعي" لعام 1914 قد وقع تجاوزاً، ومن ثم وضعت هي الأخرى ترتيبها الخاص الذي كان مضطرباً جداً - كما بينت ذلك التفتيحات في الترتيب الحاصل بتاريخ 25 آذار / مارس 1921 - وغير دقيق⁽³³⁾. وفي مايلي يعاد الترتيب مرتين لإبراز ما حدث من تغيير على مستوى الفصول:

"(8) الياك" (8) الياك

(31) فزون في هذا المقعد تقرير الإصدار لنص النماذج الثلاثة الخالصة للسيادة الشرعية.

(32) Marianne Weber, Vorwort (vom Oktober 1921), in: WuGf. 8, III. (انظر)

(33) ماريانا فيبر، مذكرة بترتيب فزون للمخطوطات بتاريخ 25 آذار / مارس (VA Mohr / 1921) Siebeck, Deponat BSB München, Ana 446)

(8) < 9) الجبايات السياسية (9) الجبايات السياسية

> (9) طبقة، هيئة، أحزاب: <|

> 9) أشكال سلطة: "وطن 10" أشكال سلطة: "وطن"

(11) طبقة، هيئة، أحزاب (11) طبقة، هيئة، أحزاب

(12) المشروع (12) المشروع

(13) سيادة وراثية (13) سيادة وراثية

(14) كاريزماتية (14) سيادة وراثية

(15) تحويل الكاريزما (تنقص الخاتمة) (15) كاريزماتية

(16) نظام الإقطاع (16) تحويل الكاريزما (تنقص الخاتمة)

(17) الدولة والسلطة الدينية (17) نظام الإقطاع

(18) البيروقراطية (18) الدولة والسلطة الدينية

هناك قراران يلفتان بالخصوص النظر: لقد وضعت ماريانا فيبر نص "البيروقراطية" أولاً في مقدمة الكتاب لأنها انطلقت على ما يبدو من منظور تاريخي في حيز التطور، لكن تبين غا أنه يجب بالضرورة وضعه قبل نصي السيادة الوراثية والكاريزماتية. أما فصل "الإقطاع" فيوجد كل مرة خلف نصي "الكاريزماتية" و"تحويل الكاريزما"، وهو ما يتطابق مع ترتيب الدفعة الأولى من المخطوط، حيث وقع ترتيب "الإقطاع" خلف الفصل حول "التموّد على الكاريزما"¹⁰⁶. - ومن المحتمل أن يكون نصّ فصل "المشروعية" إلى القسم الأول من سوسولوجيا السيادة نتيجة توجّه ماريانا فيبر حسب تصميم فصل "نماذج السيادة" في الدفعة الأولى. - وبالنسبة لفصل "الإقطاع" أمر ملبشور بالحي، كما ذكر سابقاً، قبل الطبعة النهائية بقليل تغيير موقع النصّ ووضعه قبل فصل "الكاريزما"¹⁰⁷. ويشير كلا الاقتراحين إلى ترتيبين لمفهومين مختلفين لفصل "الإقطاع". طاقترح ماريانا فيبر بترقيته - في تشابه مع قرار ماكس فيبر لعام 1919/20 - كمزيج من عناصر السيادة التقليدية والكاريزماتية، في

(34) فلان: Weber, *Die Typen der Herrschaft*, in: *WuG*, S. 148ff. (MWG 1/23).

هناك بمنزلة الفصل السادس.

(35) انظر رسالة ملبشور مألّي إلى أوسكر ميبله بتاريخ 13 يوليو 1922. *V4 Mohr/ Siebeck*. 1922. *Deponat BSB München*. Ana 446).

حين أن اقتراح ملبشور بالتي يحمله من حيث الموضوع إلى أشكال السيادة التقليدية، بحيث وقع التعامل مع "نظام الإقطاع" - كما وصف ذلك ماكس فيبر في الصياغة القديمة - كـ "حالة قصوى من السيادة الوراثية"، ومن ثم تم ترتيبها أيضاً في فئتها المباشرة⁽³⁶⁾.

لا يمكن تبني ترتيب النصوص الذي توخاه كل من ماريانا فيبر وملشور بالتي بدون تحقق وتحوير للأسباب المذكورة سابقاً. فعن خطة "الملخص" لعام 1914 لم تكن مجدية باعتبارها وضعت لحققة نتيج المتطو، ولكنها لا تمكس في وقت تحررها وضع العمل بالنسبة لـ "سوسيولوجيا السيادة" التي وردت لنا. وقد يكون القهرس الذي أعلن عنه فيبر في نهاية عام 1913 والذي لم يصلنا أصديق تعبير على ذلك⁽³⁷⁾. مع العلم أن السلسل الكرونولوجي حسب زمن الصياغة قد بدأ صعب الإنجاز بما أن النصوص غالباً ما جرى تنقيحها عدة مرات، ولذلك يتعدى القيام بتحديد ندوين دقيق. وبالتالي استوجب إيجاد معايير أخرى لترتيب وإعادة تسلسل النص بالنسبة للطبعة التاريخية- النقدية. وهذه المعايير تمثلها أولاً وقبل كل شيء، الإعلاات داخل النص وكذلك الأوصاف المضافة باختصار في النصوص حول الأسلوب المقرر اتعاه والتي غالباً ما تأخذ طابع همزة الوصل بين النص والنص الذي يليه. وعنه نتج - وذلك في علاقة بالأفكار التي سبق تقديمها - المخطط الآتي:

نجد النص الافتتاحي حول "السيادة" يأتي مباشرة نص "البروفيرطة"، وانطلاقاً منه يتواصل إذن تسلس التضاهيل الباقية: فبدأ من شكل السيادة الأكثر عقلنة مروراً بالأشكال ما قبل الحديثة التي برزت في الماضي (مثل "السيادة الوراثية" و "نظام الإقطاع") وصولاً إلى أشكال السيادة (الكاريزماتية) غير العقلنة وما جرى لها من تحوير. وخلافاً لما كان في الطبعة الأولى، وقع حذف النصوص القصيرة حول "الجماعات السياسية" و "أشكال السلطة"، "الوطن"⁽³⁸⁾ وكذلك "الطبقة، المدينة، الأحزاب" التي نلت فصل الإنتتاح من متن "سوسيولوجيا السيادة". وعشت إلى

(36) انظر الإشارة: إلى نص مباحة الأعيان لاحقاً من 370.

(37) في رسالة ماكس فيبر إلى يول سييك بتاريخ 30 كانون الأول/ ديسمبر 1913 جاء ما يلي: "أسوس إليكم في غضون 14 يوماً أولاً القهرس"، غير أن هذا القهرس لم يصلنا. انظر في هذا الصدد NWG II/ 8، من 450 مع الماش 14 من طرف الناشر.

جزء المجلد حول "الجماعات"³⁸، أما فصل "المشروعية" الذي كان يسمي فصل "البيروقراطية"، فقد وُضع خلف نص "تحويل الكاريزما" تحت عنوان "الحفاظ على الكاريزما"³⁹، حيث يلتزم هناك موضوعاً ومن أجل بنية الإحالات. وتُمثل الفقرة الختامية حول وظيفة الكاريزما التشريعية ممزة الوصل المباشرة للتفاصيل الافتتاحية لنص الدولة والسلطة الفعّية. ولأن ارتبط هذا الفصل سابقه، فهو يعرض إجمالاً من حيث تطلّ نصوص السيادة شيئاً جديداً على مستوى الفكرة في مجال البحث عن العلاقة المتوترة جدّاً بين السيادة السياسية وسيادة الكهنوت. ومن هذا النص ورد مخطوط أصلي يضمّ ست صفحات مخرّص في الموضوع المطابق لإعادة نص الطبعة الأولى. وفي الملحق للنص أعيد نشر المخطوط - بالاستعانة برموز مميّزة - بصفة واحدة. فلا يعطي فقط فكرة على طريقة غير في الكتابة، بل يوضّح بكيفية محسوسة إشكاليات إعادة تركيب النص. وينتهي بالتفاصيل حول الدولة والسلطة الدينية نص سوسيولوجيا السيادة من الصياغة القديمة لـ الاقتصاد والمجتمع. وفي أثناء التطويل نحو الصياغة الجديدة عامي 1920/1919 يمثل كلّ من نص المحاضرة الواردة بصفة غير مباشرة حول "إشكاليات سوسيولوجيا الدولة" والتي أقيمت في شهر تشرين الأول/ أكتوبر 1917، ونص "التنازع الثلاثة الخالصة للسيادة الشريفة" الذي يبدو أنه حرّر في عامي 18/1917 خلقي وصل هاتين بالنسبة لسيرة العمل. وقد وقع نشرهما في ختام الصياغة القديمة لسوسيولوجيا السيادة - باعتبارهما لا يتّبان إلى متن الاقتصاد والمجتمع - لما يميّز به وضع نقلهما، ومن أجل الاختلاف الصّوري في ترتيب نصّيهما، ليتميزا بمنزلة القسم الثاني والقسم الثالث من المجلد.

تقارير النشر: استناداً إلى وصف حالة النقل بالنسبة لـ سوسيولوجيا السيادة، نبيّن أنّ ماريانا فير قد أدركت منذ حضر القائمة المبكرة في شهر حزيران/ يونيو 1920 للمخطوطات الموجودة أنّ "سوسيولوجيا الدين" و "سوسيولوجيا الحق" يمثلان حزمتين مكسبتين وشبه جامعتين للطبع، لمي حين تحدّثت فيما يخصّ "سوسيولوجيا السيادة" بالأنّصاس عن "أنشكال للبادئة" وعن أجزاء من

(38) Weber, *Politische Gemeinschaften*, MWG V 22-I, S. 200-217, ders., انظر: *Max Weber: Prestige and Nationalgefühl*, ebd., S. 218-247, ders., "Klassen", "Stände", und "Parteien", ebd., S. 248-272, sowie ders. *Kriegersstände*, ebd., S. 273-281.

(39) انظر التفاصيل الدقيقة في تقرير نشر حول الحفاظ على الكاريزما، لاحقاً ص 338

عناصرها⁽⁴⁰⁾. فكلّ من موسيولوجيا القبن وموسيولوجيا الحق قد وقع تحتها للطبع من قبل فيبر - حسب ما يؤكده أيضاً المخطوط الأصلي لهذه المذلة الأخيرة - حيث وجدت فيها مختلف الفصول أو الفقرات في تسلسل واضح المعالم. لكن يبدو أنّ الأمر لم يكن كذلك بالنسبة لموسيولوجيا السيادة. فمن الواضح أنّ مختلف النصوص المخطوطة هنا لم تكن مرتبة حسب تسلسل واضح وملزم. وهو ما دفع ماريانا فيبر ومانشور بالي إلى التّأرجيع حتّى النهاية بالنسبة للترتيب. إضافة إلى ذلك، نعاملاً مع مختلف نصوص موسيولوجيا السيادة - خلافاً لمختلف فصول موسيولوجيا الحق وموسيولوجيا القبن - وكأنّها فصول مستقلة. وبالأحرى لا بدّ أن يكون التعامل الصّوري مع حزمات المخطوطات المختلفة مغايراً، ويتعيّن هنا عدم إختفاء التّردّد في التصرف مع نصوص موسيولوجيا السيادة الذي تعكسه الطبعة الأولى. وحتّى الترتيب الحالي للنصوص إنّما هو عمل الناشرين. فالمعالجة الخاصة لاختارة هنا لمختلف النصوص تراعي هذا الوضع وتبيّن أنّ صياغة موسيولوجيا السيادة التي وضعها ماكس فيبر قبل الحرب لم تكن دراسة مكتملة وجاهزة للطبع. ولكن من ناحية أخرى، لم تجد ماريانا فيبر نفسها أمام مخطوط غير منسّق تماماً، فقد كانت قادرة على تسمية وحدات موضوعية بكلّ وضوح، بما أنّ هذه الوحدات تتناسب ظاهرياً مع الحزم المنفصلة عن بعضها.

تجبط تقارير النشر علماً بصفة مقتضية بينة كلّ نص، فتحدّد وضعه (بما في ذلك درجة التحرير والتناقضات والتكرار) وتجميع كلّ الإحالات المتعلقة بصيغ التواريخ في النص ثمّ تقيم الإحالات داخل النص وتحدّد من خلالها مكانة النص المعني ضمن مخزون النصوص المخلفة من موسيولوجيا السيادة وإزاء المجالات الأخرى من "الاقتصاد والمجتمع". كما يقع أيضاً ذكر خصوصيات النشر بالنسبة للنص، مثل تغيير العناوين وتدخلات ناشري الطبعة الأولى وتعديلاتهم.

فيما يخصّ تحديد تاريخ النصوص: تبين المخطوطات الأصلية المخلفة من "الاقتصاد والمجتمع"، بغضّ النظر عن حجم كلّ منها، بكلّ وضوح شيئاً واحداً: أنّه لا يمكن أن يوجد نصّ لماكس فيبر لم يقع مراجعته والتوسّع فيه مرّة على الأقل.

(40) قارّد في هذا العدد الرسالة التي سبق ذكرها (ص 96) والتي أرسلتها ماريانا فيبر إل بول سيك بتاريخ 30 حزيران، يونيو 1920. VA Mohr/ Siebeck, Deponat BSB München, Ana) 446.

وثبت المخطوطات المتعلقة بنظمي "الاقتصاد والأنظمة" و"سوسولوجيا الحزب" بالخصوص أن فيبر لم يفتح بخط يده نصوصاً مرفوعة على الآلة الكتابة ويتوسع فيها فحسب، وإنما أدرج أيضاً في فقرات من النص يبدو كاملة حزم نائمة من الصفحات المرفوعة مجدداً. وفي غضون هذه التعديلات والتكميلات أحال أجزاء من المخطوطات من فصل إلى آخر⁽⁴¹⁾. ولذا يجب علينا أيضاً التخلي عن التصور أن فيبر قد حرّر كل فصل على حدة. فالمخطوط بأكمله بقي دائماً متغيراً لدى ماكس فيبر خلال سيرة العمل، وكانت تختلف الفصول وحدودها مثلها مثل العديد من الفقرات بأكملها على ذاته. ولذلك فمن المحتمل - كما تشير الإحالات التي لم يقع حلها - أن غُذِل بعض الشذرات من النص بأكملها أو أن تمتثل في مجالات أخرى من العمل مثلها حصل على الوجه الأقرب مع مقالات "إيتيقا الاقتصاد لدى أديان العالم"⁽⁴²⁾.

أما فيما يخص تاريخ تدوين نصوص السيادة، فلا يتعلق الأمر بتحديد نقطة بداية الصياغة الأولى لمختلف النصوص فحسب، وإنما أيضاً وقبل كل شيء بتحديد آخر مروره ممكن للبحث. فلا بد من التحرز أيضاً في التعامل مع الأقوال حول التاريخ من أجل المخطوطات المكتوبة، لأن الإشارة إلى استشهاد من كتاب نشر "مؤخراً" أو مقال تعني فقط أن الفقرة المقصودة من النص قد وقع تعديلها فيما بعد. ويمكن أن يتعلق الأمر على الأرجح بإضافة، بحيث إنه من الخطأ استخلاص نتائج من هذه الإضافة نعتم على جملة المراجعة للفصل بأكمله أو على النص. ولذا فإن الإشارات التي جمعت في تقرير النشر لا تعرض غالباً سوى أدلة لتاريخ النص بأكمله. وبغض النظر عن الإشارات المتضمنة في النص، وقع الاستعانة بالنسبة للمترتيب التاريخي بمينات تخص سيرة العمل أو للموضوع من مراسلات ماكس فيبر⁽⁴³⁾. كما حصل البتّ

(41) هذا السبب توجد من جديد أجراء من الصياغة القديمة لنص الاقتصاد والأنظمة (Die Wirtschaft und die Ordnungen) المرفوعة على الآلة الكتابة في نص لاحق 1953 و3.

(42) هذا ما جرى إلى حد ما بالنسبة للعناصير حول الفئتين، انظر في هذا الصدد تقرير النشر لنص السيادة الوراثية (Patrimonialismus) لاحقاً، ص 242.

(43) انظر رسالة ماكس فيبر إلى أول ميبك بتاريخ 3 تشرين الثاني/نوفمبر 1913 حول المردود الضميف* ليوشر (انظر: تقرير النشر لنص نظام الإقطاع لاحقاً، ص 373)، ورسالة ماكس فيبر إلى آرثور زالس بتاريخ 22 شباط/نيسان 1912 حول الكاريزما والتقليد لدى شيفان جورج (Stefan George) (انظر: تقرير النشر حول الكاريزماتية لاحقاً، ص 496) ورسالة ماكس فيبر إلى جورج فون

بصفة محسوسة في المعلومات الموجودة في النصوص مثل المراجع المذكورة بصريح العبارة والمصادر التي استعملت فعلاً وكذلك التلميحات لسجلات معاصرة في مجال البحث. إضافة إلى ذلك، ساعدت الأمثلة التي ضمتها فبر إلى النصوص، والمتعلقة خاصة بالسياسة الحالية، على مدّنا بمعلومات هامة تخصّ تاريخ التدوين مثل اللجوء إلى الانتخابات الرئاسية الأميركية "في العام الفارط" ١٩٣١.

كان قرب أو بعد النص المعني من "البحث في المقولات" يمثل عنصراً هاماً آخر للسلسل (الكرونولوجي) النسي. ففي المخطوط الأصلي المختلف لنص "الاقتصاد والأنظمة" يتجلى بوضوح أنّ فبر قد أضاف لاحقاً مقولة "فعل الموافقة" في النسخة المرقونة. وإذا افترضنا حالة مماثلة للمخطوط المتعلق به سوسيلوجيا الحياة، فإثمه يتحتم أن تكون النصوص التي تضمّ المقولات السوسيلوجية المختصة قد حرّرت في نفس الوقت أو بعد صياغة البحث في المقولات أو وقعت مراجعتها، وأنّ النصوص التي غابت فيها تعود صياغتها إلى تاريخ مبكر. وكما جاء سابقاً في العرض، فإن استعمال المقولات السوسيلوجية بالنسبة للجزء الأوفر من نصوص السيادة كان الغالب في مقتصر أهل فقرات معينة من النص، وهو ما يدفع إلى الجزم بأن الأمر يتعلق بإضافة لاحقة. فحتى الاستخدام الخاص لمفهوم "السيادة الوراثية" وما ينتمي إليه من مصطلحات مشتقة قد حصل توظيفه كمعصر لتحديد الترتيب الزمني أو الانتهاء للنصوص (١٤٦). وبهذا الطريقة تقدّم بنية الإحالة أيضاً إشارات غير مباشرة حول تاريخ التدوين، كما سنرى فيما بعد.

إجمالاً يمكن القول بالنسبة لمناصبيل المواعيد التي تضمنت مختلف نصوص السيادة (١٤٦). يبدو أنّ النصوص الثلاثة المتعلقة بـ "الليبروقراطية" و "السيادة الوراثية" و "الإقطاع" تنتمي إلى أقدم معصوم، ولئن أشارت المراجعة الأخيرة الموثوقة بالنسبة لكلّ النصين حول السيادة التقليدية إلى ربيع أو مشتمل صيف ١٩١٤، في حين أنّ

• يملوف (Georg von Below) تاريخ 21 حزيران/يونير ١٩١٤ حول مفهوم "السيادة الوراثية" (تقرير فاشر لنص سيادة الأعيان لاحقاً، ص 238)

(44) كذلك تقرير فاشر لنص تمهيد الكليزما، لاحقاً، ص 473.

(45) انظر في هذا الصدد تقارير النشر الخاصة بـ سيادة الأعيان والإقطاع لاحقاً، ص 239-241 و 374.

(46) توجد المعلومات الخاصة بالمواعيد ضمن تقارير النشر المعنية لكلّ نص.

نص "البيروقراطية" لا يتجاوز على عكس ذلك عام 1913. أما صياغة نصوص "السيادة" و"تحويل الكاريزما" و"الحفاظ على الكاريزما" ومراجعتها الأخيرة، فنعود إلى عامي 1912/13، في حين أن نص "الكاريزما" المتور قد يكون تمت صيغته قبل نصي "الكاريزما" الآخرين. وهذا ينطبق أيضاً على عدد من فقرات نص الدولة والسلطة الدينية الذي وقعت مراجعة جزء منه حسب ما نظهره نبذة المخطوط.

لقد قام هيروشي أوريهارا (Hiroshi Orihara) بتحليل بنية الإحالة الداخلية للنصوص المختلفة من "الاقتصاد والمجتمع" بكل دقة⁽⁴⁷⁾. ووفقته أمكن تقسيم الإحالات إلى تلك التي سبقت والتي لحقت وتلك التي تشير إلى مواضيع أخرى. غير أن قيمة ما نقوله مختلف الإحالات يبقى متبايناً. فهو مرتبط أساساً بما إذا كانت هناك مواضيع إحالة واضحة في محزون النص المختلف. فالإحالات التي يمكن أن تشير إلى مواضيع عدة تبقى شهادتها ضعيفة، في حين تشهد الإحالات المتبادلة لمراجعة مشتركة. فقد وقع تحليل الإحالات المضافة من قبل ماكس لبر بكثافة في غضون عملية الطبع لنصوص "السيادة" كي نحدد علاقتها فيما بينها ومن ثم أيضاً ترتيبها. وإلى جانب وظيفة هذا الإحالات والجدول الموضوعية التي يمكن مقارنتها بمختلف فقرات النص، ظهرت أيضاً معلومة ثلثية هامة جداً بالنسبة للطبعة التاريخية-التفدية للنصوص المختلفة. ويمكن وصفها بدقة من خلال مثال: فماكس لبر يحيل إلى تطور الموسيقى الغربية التي "لا يسكن التأكد عليها هنا"⁽⁴⁸⁾. ونقول الإحالة التي توجد في نبذة المخطوط المختلف لنص الدولة والسلطة الدينية أولاً إن هناك دراسة سوسيولوجية للموسيقى، على الأقل في المرحلة الفعلية للتخطيط، وأن هذه الدراسة قد سبق أن حدثت من جملة عمل "الاقتصاد والمجتمع"، وألا لما كان القول الأنسب على هذا النحو أو ما شابهه: "كما سينجلي لاحقاً". وبما أن الموضوع المعني يوجد في صفحات من المخ (أو) ضمنت فيها بعد، فإنها تحيل مقارنة بالمثل الأساسي للنص

(47) كانت الدراسات الدقيقة جداً والجدول التي أقيمت عليها من قبل هيروشي أوريهارا (Hiroshi Orihara) منبهة للغاية في المعالجة السنية لنية الإحالات داخل النص وإعادة النظر فيها بصورة نقدية. لقد جمع كل الإحالات داخل النص بالنسبة للصياغة القديمة لـ "الاقتصاد والمجتمع" مع بعضها وقدم حلولاً لهذه الإحالات. واستناداً إلى هذه الأرضية طالب تغيير مولى بعض النصوص. (انظر: Orihara, L. II, III). ومن خلال العمل المكثف على المخطوطات الأصلية المختلفة لـ "الاقتصاد والمجتمع" لمضفي على آخر وتقديم جديد للإحالات في بعض المراجع.

(48) انظر تقرير النشر لنص الدولة والسلطة الدينية لاحقاً، ص 566.

إلى نقطة مراجعة لاحقة. وبهذا تشير تعبيرات الإحالات أيضاً إلى تاريخ تدوين النصوص. ولهذا السبب، فإنّ الإحالات التي تضمنتها المخطوطات الأصلية المختلفة من "الاقتصاد والمجتمع" اهتمت ذات قيمة فائقة ودقيقة أيضاً بالنسبة للنصوص السيادة. وحتى تكرار الإحالات يمكن أن يقدم الدليل على التدرّج الزمني بالنسبة لنشأة النص ومعالجته، كما سبق أن وقع عرضه في مثال "الجماعات الدينية" وفي نص الدولة والسلطة الدينية. لذا فإنّ الإحالات داخل النص غنل عنصراً أساسياً للتحليل القبولوجي للنصوص - رغم الصعوبات التي ذكرت - ولهذا السبب وقع جمعها في مختلف تقارير النشر.

لا يمكن بكل تأكيد اختيار العناوين والعناوين الوسيطة التي تضمنتها الطبعة الأولى والتي وضعت من طرف ماريانا فير وملتشور بالي كنمايين للفصول أو عناوين ثانوية كنمايين أصلية للمؤلف⁽⁴⁹⁾. لمقارنة بالعناوين التي تعود بدون شك إلى ماكس فير والتي وضعها في المخطوطات الأصلية لنصوص الاقتصاد والأنظمة وسوسيولوجيا الحق⁽⁵⁰⁾، فإنّ الأمر بالنسبة للعناوين المختلفة في "السيادة" يتعلّق بمخطوط مريضة لوصف المضمون. ومن الأرجح أنّ ماكس فير قد احتفظ بعزم من المخطوطات المختلفة في ملفات وظروف وأضاف لها عناوين عمل وعلامات قصد تسهيل التوجه⁽⁵¹⁾. ويمكن أن يكون ذلك هو السبب لماذا كان ماريانا فير تصوّر شامل حول المخطوطات غير المنشورة والموجودة على المكتب بعد أيّام فقط من وفاة زوجها، وكيف كانت قادرة على ذكر مضمون بعض الأجزاء بصيغة مختصرة إزاء مدير النشر بول ميبك⁽⁵²⁾. وقد رفع تغيير بعض هذه العلامات المذكورة من

(49) بالنسبة للشكوك في أصالة العناوين قارن: Wolfgang J. Mommsen, "Einleitung," in: MWG I/ 22-1, S. 60-64.

(50) انظر:

Weber: *Die Wirtschaft und die Ordnungen*, S. 1, 4 und 14 (WuG), S. 368, 374, 381), und Recher §§1-7.

كانت العناوين في بعض الأحيان موجودة مكررة، أولاً كإضافات على أوراق المخطوط فيها بعض 1-6 مرة أخرى على الأوراق المضافة مع إخطاق القهرس. وهذه الأوراق المضافة مكرراً لم تكن تحمل عدد الصفحة (WuG)، من 386, 396, 412, 455, 467, 481, 493.

(51) انظر في هذا الصدد أيضاً: Wolfgang J. Mommsen, "Einleitung," in: MWG I/ 22-1, S. 60-64.

(52) انظر رسالة ماريانا فير إلى بول ميبك بتاريخ 30 حزيران/ يونيو 1920 (VA -Moher).

طرف ماريانا فير في غضون عملية الطبع⁽⁵³⁾، وهو ما يمكن أن يدلّ على شيئين: أنّه من ناحية لا يوجد عنوان أصلي من وحي فير - ومن ناحية أخرى - أنّ ماريانا فير ومليور بالي قد رغبا في تعريض المخطوط العربية بتأويل أدقّ وبعدها بذلك عن نشر الكتاب الطابع الموقت. أمّا في الحالات التي تواجدت فيها خلال مرحلة الطبع أنواع أخرى من عناوين الفصول، حصل اللجوء إلى العلامات المذكورة سابقاً من طرف ماريانا فير (مثل "المبروقرة" عوض "المبروقراطية" و"الإنقطاع" عوض "تأثيرات السيادة الأبوية والإنقطاع"). ورغم ذلك فقد أدّت هذه التعديلات للعناوين خلال عملية الطبع إلى التشكيك في وجود عنوان أصلي خاصّ بفير، وهو ما دفع إلى وضع هذه العناوين بين قوسين معقوفين. أمّا العناوين الغريبة أو المضافة من قبل الناشر فقد وصفت كإضافات الناشر ووضعت أيضاً بين قوسين معقوفين.

ليس من الواضح إن كانت للعناوين الوسطى التي وردت لنا قد أضيفت من طرف الناشرين الأوّلين. ففي متن النصوص المعالجة هنا، لا يحمل إلا النصّ الأوّل من "السيادة" ثلاثة عناوين وسطى. أمّا بقية النصوص الأخرى فتضدّد إلى تقسيم في الفصول الثانوية المعنونة بصفة خاصّة. ومقارنة بالنصوص المفصلة والمنشورة عام 1921/22 من الدفعتين الثانية والثالثة من "الاقتصاد والمجتمع"، فإنّ هذا الأمر يجلب الانتباه. فإذا افترضنا أنّ أغلب العناوين الوسطى وقع إضافتها من طرف مليور بالي، يمكن إذن أن نستنتج بأنّ غيابها في جلّ أقسام الدفعة الرابعة الختامية قد يعود إلى الخصام المتزايد بينه وبين دار النشر في صيف 1922، وأنّه لم يتم بعدها بشكل هذا التقسيم المضمّن للنصوص. ولكن ما يناقض هذه الفرضية هو أنّ جميع نصوص الدفعة الرابعة، بما فيها النصّ الأخير حول الدولة والسلطة الدينية قد وضعت لها فهارس مطوّلة. وكانت معالجتها من مشمولات بالي في المرتبة الأولى حسب ما يتجلى من رسالة ماريانا فير⁽⁵⁴⁾. فمن المحتمل - إذا انطلقنا من التسلسل المنطقي لخطوات العمل

(53) Siebeck, Deponat BSB München, Ana 446) وكذلك سابقاً ص 93

(53) وهو ما حدث مع نصوص المبروقرة والإنقطاع.

(54) كتب ماريانا فير بتاريخ 22 حزيران/يونيو 1921 إلى بول سيبك: "لا بدّ من إضاعة فهارس الفصول التي وضعها هانس فير له موسيولوجيا الحقّ فقط في النسخة التجريبية للطبع. وسأقسم هذا العمل مع د. بالي، حيث سأصبح أولاً رئيس أقلام تمّ عرضها عليه". (VA Mohr/ Siebeck, Deponat BSB München, Ana 446)

- أنه أضاف العناوين الوسطى إلى النصوص مباشرة خلال وضع المصهرس، وبما أنه في هذه الحالة لا يحمل سوى نص "السيادة" تفسياً بعناوين وسطى، فهذا قد يكون إشارة إلى مراجعة واسعة النطاق وثيقة من طرف فيبر نفسه، والذي - كما تبيته مجرد نظرية في المخطوطات - غالباً ما ألحق العناوين الوسطى في النصوص الجارية العمل عليها⁽⁵⁵⁾. وبما أن نص "السيادة" يحمل تفسياً ثلاثياً للمحتوى، فلا بد أن تقبل العناوين الوسطى المختلفة، ولكن بدون تعلق للقرارات. وهذه سيقع نقلها - قياساً على المخطوط الأصلي لـ "الاقتصاد والأنظمة"⁽⁵⁶⁾ وكذلك أيضاً حسب النهج المتخذ لجزء المجلد "الجماعات الدينية"⁽⁵⁷⁾ - بأرقام عربية ومصاحبة بحاشية نقدية⁽⁵⁸⁾.

لا شك أن مجال العنوان "تناذج السيادة" الذي يضم في الطبعة الأولى الجزء الأوفر من النصوص القادمة المنشورة هو بكل وضوح إضافة من طرف الناشرين الأولين. فبعد نشر الصياغة الجديدة من "الاقتصاد والمجتمع" كجزء أول، اتفق كل من ماريانا فيبر ودار النشر على تقسيم النصوص المختلفة من "الاقتصاد والمجتمع". ولذلك بحثاً عن عناوين مناسبة للجزأين الثاني والثالث، واتفقا على "تناذج الجمعية والشراكة" و"تناذج السيادة"⁽⁵⁹⁾ مع العلم أن العنوان الأخير الذي وقع اختياره من طرف ماريانا فيبر يتطابق على الأرجح مع عنوان الفصل الثالث للدفعة الأولى حتى يحصل ربط الصيغتين من "الاقتصاد والمجتمع" ربطاً وثيقاً. وللأسباب التي ذكرت لا تشغل أعمال ماكس فيبر الكاملة هذا العنوان وتكتف بعنوان "السيادة" لوصف هذا المتن من النصوص.

(55) هذا ما جرى مع الجابين الثاني والثالث من الاقتصاد والأنظمة، حيث أضيفت العناوين في أعلى الصفحات من سوبولوجيا الحق § 2-6، وبصورة جلية في § 7، ص 11 من سوبولوجيا الحق (WUG) ، ص 494 لاحقاً، حيث أضيف العنوان في وسط صفحة المخطوط. وبالنسبة لمختلف الأجزاء.

(56) هذا النص القصير تفسياً تفسين هو الآخر ثلاثة عناوين وسطى بأرقام عربية من خط يد ماكس فيبر. انظر - Weber, *Die Wirtschaft und die Ordnungen*, S. 1, 4 and 14 (WUG). S. 368, 374, 381).

(57) نادر تقرير النشر بما يخص الجماعات الدينية. MWG IV 22-2، ص 106.

(58) نادر في هذا المصدد تقرير النشر لنص السيادة لاحقاً ص 124.

(59) انظر بالمخصوص رسالة ماريانا فيبر بل أوسكار سيك تاريخ 20 تشرين الأول/ أكتوبر 1921 (VA Mohr/Siebeck, Deposar BSB München, Ana 446).

هناك خصوصيات في التعامل مع التعديلات والإيضاحات الموضوعية التي نمتجت عن الوضع الذي سبق ذكره، بحيث يتعلق الأمر بالنسبة للنصوص التي سيتم نشرها بنصوص مختلفة لم يسمح ماكس فيبر بتسليها للطبع. فجزء من التعديلات يخص الإضافات التي تعود إلى بكل وضوح إلى الناشرين الأولين، والتي غادت إلى نوع من التوحيد القسري في عملية تقديم النص. ومن بينها يمكن ذكر إضافة الفهارس إلى مختلف النصوص والتعداد المتواصل لل فقرات فيها بين العناوين الوسطى وكذلك الهوامش التوضيحية من طرف الناشرين. وكما ذكرت مارينا فيبر في التصدير للدفة الثانية، فلم يكن هناك من الفهارس الجاهزة سوى فهرس سوسبولوجيا الحق⁶⁰. ولذا فالفهارس التي وردت لنا والمتعلقة بنصوص السيادة هي بدون شك إضافات من طرف الناشرين الأولين، ولهذا السبب لا تعاد في هذه الطبعة كجزء لا يتجزأ من النص. بل في الموضع المطابق لها نل إحالة إلى الجهاز التنفيذي للنص. أما الاستعمال الموحد لتعدد الفقرات وكذلك إضافة الفهارس حل مستوى النصوص، فيبدو أن الناشرين الأولين قد أقرها حسب مثال سوسبولوجيا الحق الذي أودعه ماكس فيبر للطبع⁶¹. وفي هذه الحالة - كما ذكر سابقاً - سيتم التراجع عن تعداد الفقرات. وفي بعض المواضع أهداف الناشرين الأولين هوامش تستند غالباً إلى حلول للإحالات أو قدما مساعدة لتحديد تاريخ التدوين. ومن الملاحظات التي تكررت مراراً ما علي: "كتب قبل الحرب". هذه الملاحظة أضفت بعين الاعتبار الظروف السبابة المتغيرة بعد 1918 وكانت موجهة إلى القراء كإشارة تعليمية. ولم يندما مساعدات لحل الإحالات في جميع المواضيع. وإثماً غالباً هناك، حيث يمكن أن يحصل تذبذب فيها يخص ترتيب الفصول⁶². فوظيفة الهوامش

(60) انظر: Marianne Weber, Vorwort [vom Oktober 1921], in: WeWiS III.

هذا القول حصل التأكيد عليه من خلال رسالتها إلى أوسكار سيبيك بتاريخ 22 حزيران/يونير 1921 (Mohr/ Siebeck, Deponat BSB München, Ana 446) وللحصول من المخطوط الأصلي فيها يخص سوسبولوجيا الحق توجد فهرس وتعداد للصفحات بخط يد ماكس فيبر يوم اليرد 55-6.

(61) يوجد تعداد للفقرات لدى فيبر في سوسبولوجيا الحق، 55-7، أما الفهارس، فهي مطب بالنسبة للبرود 55-6.

(62) طلبا هو في المواضيع التي وقعت فيها الإحالة إلى الدفة الأولى لعظم وجود موضع إشكال في القضاة الفعيلة، أو حيث لا يطابق توجه الإحالة أو أن هناك تردد حول ما إذا كانت هناك إحالة قطعية للمبدأ يمكن إثباتها.

بالنسبة للناشرين آنذاك كانت تمثل فقط، في الرفع من الوضوح بالنسبة لأقوال فيبر ذاته، ولكن أيضاً فيما يخص قرارات الناشرين. وفي هذه الطبعة يقع (إعادتها في الجهاز النقدي للنص وضمتها - إذا اقتضى الأمر موضوعياً - إلى التعبير.

أما الجزء الآخر من التعديلات فيخص الأخطاء في الكتابة⁽⁶³⁾ التي يمكن تفسيرها من خلال حالة النقل الخاصة للنصوص، قسماً على المخطوطات الأصلية التي وردت لنا في مجال "الحق" وعلى المخطوط الأصلية الذي يضم ست صفحات وينتمي إلى سوسيولوجيا السيادة، من المحتمل أن الجزء الأوفر من المتن الذي يقع نشره هنا تم تحريره بخط اليد وبالتالي حمل معه صعوبات فهم جمّة. وما يؤكد أيضاً هذه الفرضية هو أن جزءاً كبيراً من التعديلات الحاصلة هنا تعود إلى أخطاء في قراءة النص. أما الأخطاء الناجمة بكل وضوح عن السمع والتي يمكن أن تكونت خلال الإملاء، فلا توجد إلا في نص واحد⁽⁶⁴⁾. ومقارنة بالنصوص المصححة من قبل ماكس فيبر نفسه والمرخصة للطبع من طرفه، هناك إذن فارق أكبر فيما يخص قراءة النصوص المنشورة سابقاً، خاصة وأن المخطوطات والنسخ التجريبية للطبع قد مرّت - كما سبق أن ذكرنا - بأيدي عديدة ونعتبر اليوم في مجملها مكشوفة. وقد أدّت المقارنة بين المخطوطات الأصلية الواردة لنا وبين الصبغة المطبوعة من "الاقتصاد والمجتمع" إلى الكشف عن جملة من الترددات والانحرافات في مواضع صعبة الفهم. وهنا يخص أولاً التعابير غير العادية والغريبة لغوياً والأهلام⁽⁶⁵⁾. ولذلك قامت الطبعة الحالية، إلى جانب المراجعة النقدية للنص المعتادة، أيضاً بمعدّل التعديلات التي نتجت عن مقارنة بطرق الكتابة والمعلومات النصية الواردة في نصوص أخرى

(63) رفع متن أعمال أوتو هيتس وجوهانس فينكلهان إلى النسخين النقدي للطبعة الحالية، ولكن وقع التخلي عن دليل واحد في المواضيع المعنية. فقد وضع أوتو هيتس في فهرس قراءته للطبعة الثانية من الاقتصاد والمجتمع قائمة تصحيح الأخطاء (انظر: Hintze, Weber's Soziologie, S. 88). وحادّة ما قام جوهانس فينكلهان بتصحيحات وتحويلات متن النص في الطبعين الذين أصدرهما عن الاقتصاد والمجتمع - وحادّة بدون أي دليل - انظر: Max Weber, Wirtschaft und Gesellschaft: Grundriss der verstehenden Soziologie, hg. Johannes Winkelmann, 4. Aufl. (Tübingen: J. C. B. Mohr (Paul Siebeck), 1956, S. 541-550, 559-734, und dazu, 5. Aufl., ebd., 1972, S. 541-726.

أما القائمة لجميع التصحيحات للنص التي نقلها جوهانس فينكلهان أو قام بها في حد ذاته منذ الطبعة الأولى، فتوجد في المتن للطبعة الرابعة من الاقتصاد والمجتمع (ص 929 - 948).

(64) انظر تقرير النشر لنص تحويل الكاريزما لاحقاً، ص 479.

(65) مثلاً "Godes's" عوض "Suura's" أو "مهددين" عوض "مهيجين".

السنوات المذكورة في ثبوت المراجع بالضرورة مع الإطوار التاريخي لنشأة النصوص التي هي الآن بصدد الطبع. وفيما يتعلق بالاستشهادات من الكتاب المقدس، فقد وقع إنباعها مع إتجيل لورثر الذي كان مستعملاً في غضون مستهل القرن الماضي⁽⁶⁸⁾.

لم تكن هناك في عصر ماكس فيبر قواعد توحيد النقل والكتابة بالنسبة لجلّ اللغات غير الأوروبية في العلوم الأوروبية. ولذلك لم تكن كتابة ماكس فيبر هذه اللغات متعمقة. وقد وقع الحفاظ عليها طاملاً لم يثبت أنها خاطئة. أمّا في خطاب الناشرين، فقد جرى النقل حسب القواعد العلمية الحالية. وفيما يخص اللغة اليونانية، فقد وقع إعادة كتابتها بحروف لاتينية (و بدون حركات). أمّا بالنسبة للغة العربية، فقد جرى اتباع اقتراحات "الجمعية الألمانية لبلدان المشرق" في الثلاثينات من القرن الماضي، والتي اشتملت في الطبعة الأولى من "موسوعة الإسلام"⁽⁶⁹⁾. وفيما يخص الأسماء والكلمات اليابانية، فبقّع نقلها حسب منهج هيورن - سكاكي⁽⁷⁰⁾ (Hepburn-Sky). ويجري نقل اللغة الصينية⁽⁷¹⁾ واللغات الهندية⁽⁷²⁾ وكذلك الروسية⁽⁷³⁾ استناداً إلى أجزاء أعمال ماكس فيبر الكاملة التي سبق أن نشرت وحسب المناهج التي اتخذت هناك.

تستند التواريخ المقدّمة في خطاب الناشرين والمتعلقة بالتاريخ غير الأوروبي، طاملاً لم يذكر شيء آخر، إلى الترتيب الزمني المجلد الذي قام به يورغن فون بيكرات⁽⁷⁴⁾.

(68) مظهر: الإنجيل أو الكتاب المقدس للإنجيل القديم والحديث حسب الترجمة الألمانية لورثر (Marian Luther)، برلين 1899.

(69) فقد نشر الجزء الأول للطبعة الأولى من موسوعة الإسلام (Enzyklopädie des Islams) باللغة الألمانية منذ عام 1913 ولم ينشر الجزء الرابع الختامي إلا عام 1936.

(70) حسب معجم الخط الياباني: Wolfgang Hadamitzky, Longenscheidts Lehrbuch und Lexikon der japanischen Schrift (Berlin; München u. a.: Longenscheidt, 1980), S. 11f.

(71) انظر أعمال ماكس فيبر الكاملة، MWO I/ 19، ص 523، modifizierter Wade-Giles-Umschrift.

(72) انظر أعمال ماكس فيبر الكاملة، MWO I/ 20، ص 43 فلاحقاً، 46، 544.

(73) انظر أعمال ماكس فيبر الكاملة، MWO I/ 10، ص 52.

(74) انظر: Jürgen von Beckerath, Chronologie des pharaonischen Ägypten, Die Zeitbestimmung der Ägyptischen Geschichte von der Vorzeit bis 332 v.Chr. (Mann: Philipp von Zabern 1997) (Münchener Ägyptologische Studien, Band 46).

«Jürgen von Beckerath» بالنسبة للتاريخ المصري، وإلى لوحة السجلات التي نشرها هيلفيغ شميت - غليتز (Helwig Schmidt-Glötzer) في الملحق من المقدمة لدراسات الكفوشية والنأوية⁽⁷⁵⁾ بالنسبة للتاريخ الصيني، وإلى لوحة الترتيب الزمني التي وضعها جون وايتني هال⁽⁷⁶⁾ (John Whitney Hall) بخصوص التاريخ الياباني. وعادة تعطي جميع التواريخ حسب الرزنامة القروية المتداولة لدينا. وهذا يشمل بالخصوص المعلومات المتعلقة بالتاريخ الإسلامي والروسي وبتاريخ الثورة الفرنسية.

(75) انظر:

Schmidt-Glötzer, Helwig, Einleitung, NWG I/19.

(76) انظر: John Whitney Hall, *Das Japanische Kaiserreich* (Frankfurt a. M.: Fischer Taschenbuch Verlag, 1990) (Fischer Weltgeschichte, Band 20).

(من هنا فصاعداً: Hall, *Japanisches Kaiserreich*).

السيادة

تقرير النص حول نشأة النص

فيما يخص النص القصير الذي يلي نشره، يتعلق الأمر بفصل تفصيلي لدراسة سوسيولوجية تأسس حول "السيادة". فبما لقولة الفعل الجماعي الممتدة المعنى، طور ماكس فيبر مفهوم السيادة كـ "مقولة صالحة" سوسيولوجية، وأحدث هذا المفهوم انطلاقاً من تحديد واسع مقابل عدد من المفاهيم الأخرى المستعملة، مثل مفهوم السلطة الاجتماعية، وكذلك أيضاً مقابل أشكال ممارسة السلطة الاقتصادية. ويعرض فيبر هنا ولأول مرة في كامل أثره الفرق بين "السيادة بموجب توافق المصالح" و"السيادة بحكم السلطة".

فيما يخص مفهوم السيادة الضيق والمنحصر في السلطة، يبرز فيبر عنصرين هامين: الجانب التنظيمي للسيادة (المتمثل في الإدارة) ومبادئ العمل (أي أسباب المشروعية) التي تعتمد عليها السيادة في ممارستها. فبالنسبة إلى العصر الأول، يتعرض فيبر بالمخصوص إلى أشكال "السيادة الديمقراطية" المباشرة للإدارة، في حين يركز بالنسبة إلى العنصر الثاني إلى نموذج أسباب مشروعية السيادة ويضع لها النماذج الأساسية المناسبة لبنية السيادة. وهكذا تنهض الفقرة الختامية على الأرجح العرض المبكر لأسس نماذج السيادة.

هذا ويقف خامساً متى ألف ماكس فيبر هذا النص، إذ يبدو من الضعب إثبات ما إذا كان النص الذي ينقسم موضوعياً إلى ثلاثة فصول قد حرر في نفس واحد، أم إنه تعرض لمراحل تنقيح متعددة، فالإحالات الداخلية لم تفرز أي ربط بين الفصول

الثلاثة. فهناك في الفصل الأول من النص فقرة طويلة مطبوعة بحروف صغيرة تشير إلى أن ماكس فير قد هباً النص للطبع. وهو ما يستوجب أن يكون القصد في دفع النص إلى الطبع عائداً إلى فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى باعتبار أن النص الذي بين أيدينا لم يتم ضمه إلى الإيداع الأول من الاقتصاد والمجتمع. ففي الصياغة الجديدة من عام 1919/ 1920 لم تبق سوى استنتاجات متفرقة من الأربعة القديمة. ومن الواضح أن صيغة نص "السيادة" كانت جاهزة قبل وضع "مقدمة العمل الكامل" الجديدة التي لم يباشر في كتابتها إلا في ربيع 1914 ثم ألحقت إلى الجزء الأول من ملخص الاقتصاد الاجتماعي⁽¹⁾. فمتوان الفصل الأول المذكور في إطار ترتيب السيادة أي "النماذج الثلاثة للسيادة الشرعية"⁽²⁾، لا يتطابق وتفاصيل النص المؤلّي المقرر نشره.

لا يتخسّن نص السيادة سوى بعض الأدلة القليلة التي تسمح بتحديد مرحلة التكوين بكلّ دقة. لقد كان ماكس فير يلتصق خلال وصفه للميول الأوليغارشية في الفصل الثاني إلى "ما يسمى حديثاً" فائدة العدد القليل⁽³⁾. ويتعلق الأمر بصيغة طوّرها الباحث النمساوي في الاقتصاد القومي فريدريش فون فايزر بكلّ دقة خلال سلسلة من المحاضرات التي ألقاها في أيلول/ سبتمبر 1909. وقد نشرت هذه المحاضرات في قالب كتاب في شباط/ فبراير أو آذار/ مارس 1910 تحت عنوان "الحق والسلطة"، بحيث يصبح تاريخ النشر ذات دلالة فيما بعد (Post quem). فاستعمال الاصطلاح "حديثاً" في النص يشير أيضاً إلى القرب الزمني المباشر بين نشر الكتاب وعملية التأليف، بحيث يمكن نفي القول بأنّ إحالة ماكس فير إلى فون فايزر لم تحدث إلا في بداية سنة 1914، عندما اهتم فير بوصفه "المشرف على النشر" للمرجع بصفة مكشوفة بالمساهمة التي قدمها فون فايزر⁽⁴⁾. وهناك أيضاً

GdS*, Abt. I, 1914, S. X - XIII (MWO I 22 - 6).

(1)

(2) المصدر نفسه، ص 11.

(3) لقد تواجدهت المخطوطات لمساهمة فريدريش فون فايزر حول "نظرية الاقتصاد الاجتماعي" والمنشورة في: GdS*, Abt. I, 1914، ص 125-444 مكتلة لدى دار النشر C. B. Mohr (Paul Siebeck) منذ نهاية شهر كانون الثاني/ يناير وبداية شهر شباط/ فبراير 1914. وتتلها تصحيحات ماكس فير التي وصلت إلى دار النشر في شهر شباط/ فبراير 1914 (قارن رسالة بول سيبيك إلى فريدريش فون فايزر بتاريخ 26 شباط/ فبراير 1914، VA Mohr/ Siebeck, Tübingen). وينعكس عدم الرضا الأول بمساهمة زميله من غيتا لدى ماكس فير في مراسلة هذا الأخير إلى بول سيبيك حيث اشتمل من هدم الطريق إلى "المسائل السوسيولوجية"، قارن: 6/ 1914، ص 553، 587 (استشهاد) و 623.

تلميحات غير مباشرة في النص الذي بين يدينا تخص أعمال أنطون منجر (An- ton Menger)، فيل هيلباخ (Willy Hellpach)، جيمس برايس وسوسيولوجيا الأحزاب لروبرت ميشلز. وكل هذه الأعمال قد نشرت قبل موفى عام 1911.

فالمثال التاريخي التي جلبها ماكس فير للإيضاح، والموجودة أغلبها في الفصل الأول، تحيل بدون استثناء إلى زمن ما قبل الحرب، وهو ما أشار إليه الناشرون الأوائل بصريح العبارة في أحد المواضع. فالنقد المصريح به في النص باحترار إزاء الهيمنة البروسية يجد ما يائله في المآخذ العنيفة التي عبر عنها ماكس فير لدى لقاء الأصاقل الجامعين بمدينة دريسدن في تشرين الأول/ أكتوبر 1911. ويمكن أن تكون هذه المقاربة مجرّد صدفة وليست حتماً إشارة إلى الخطاب الزمني. فالعصر في الأمر من حيث التعليل الزمني هو ذكر ماكس فير "لما يسمى الإدارة الديمقراطية المباشرة" في الفصل الثاني من النص. إذ يتعلق الأمر هنا وكما يتضح خاصة من خلال التذكير الموازي في نص "البيروقراطية" بسجال حول "الفهم السياسي للديمقراطية" والمطالبة السياسية "بتأسيس الديمقراطية في ممارسة السيادة". وهذا الطلب ينسب ماكس فير في مقالاته السياسية التي حرّرها خلال الحرب "بالأخص إلى الديمقراطيين المتعصبين" و"أعداء النزعة البرلمانية"⁽⁴⁾. غير أنّ الدراسات المعاصرة، مثل تلك التي قدمها هانس كيلسن وهوستاف ف. ستيفن (Gustaf F. Steffen)، تشير إلى أنّ المطالبة بالديمقراطية المباشرة قد تبناها في السنوات الأخيرة قبل نشوب الحرب بالاستناد إلى أفكار جون جاك روسو. كلّ من القوضيين والنقابيين والاشتراكيين الديمقراطيين المتطرفين⁽⁵⁾.

إنّ النص الموالي المقرر نشره هو أقوى نص من بين النصوص المختلفة في الصياغة القديمة لـ سوسيولوجيا السيادة من حيث المقولات، فهو يستعمل، خصوصاً في الجزء الأول والثالث منه، المقولات السوسيولوجية المتعلقة بـ "الفعل

(4) فير، حق الانتخاب والديمقراطية في ألمانيا (Wahlrecht und Demokratie in Deutschland)، MWU 1: 15، ص 393.

(5) هانس كيلسن، "Vom Wesen und Wert der Demokratie." *AGS*, Band 47 (1920)، فارن: 1921، S. 50-35، ajer: S. 61.

و كذلك: Gustaf F. Steffen, *Das Problem der Demokratie* (Jena: Eugen Diederichs, 1912), S. 58, 78ff., 88ff.

الجمالي "والفعل الاجتماعي" و"فعل الجماهير"، و"الشكل الاجتماعي المعقلن" وكذلك بـ "جهاز الفكر" و"السلطة المتعددة الحكام" (Heterokephalie). وهذا ما يقرّبه إلى الجزء القديم من "نصّ المقولات" ومن نصّ الاقتصاد والأنظمة حيث ضمّ إلى النسخة المنقحة بخط اليد الاصطلاح المتأخر لنصّ المقولات. وفي كلا النصين المشين لـ الاقتصاد وللجمع لا يوجد تقديم منسّق في مجال المفاهيم الخاصة، وإنما في نصّ المقولات فحسب. هذا النص الذي نشره ماكس فيبر على حدة خارج المؤلف الجماعي الصادر في خريف 1913⁽⁶⁾. وهناك يوصف "الفعل الجماعي" كفعل بشري "كثي معني وموجه ذاتياً حسب سلوك الأفراد الآخرين"⁽⁷⁾. أمّا "فعل الجماهير" فيفقد هذا "التوجه الحثي للفعل"، وهو السبب الذي يجعله لا ينطوي تحت مفهوم "الفعل الجماعي" العام، ووصفه فيبر بأكثر دقة كـ "سلوك خاصّ لتأثير الجمهور"⁽⁸⁾. أما "الفعل الاجتماعي" فهو شكل خاصّ من الفعل الجماعي يكون فيه توجيه الفعل الذاتي ذا قصد معقلن ومرتبّ بتطلّعات تتعلق بأنظمة منقّنة⁽⁹⁾.

ورغم أنّ ماكس فيبر كان يستعمل المقولات السوسيولوجية في النص المقرّر نشره هنا ويعود جزئياً إلى بعض الأفكار مثل "العمل" بأحد الأنظمة وبمشرّوعيته⁽¹⁰⁾، فهناك فعلاً اختلافات دقيقة بين نصّ المقولات وهذا النص وهذه تخصّص أولاً الترتيب التسمي لمفهوم السيادة؛ فهي حين يقدّم هذا المفهوم في بداية نصّ "السيادة" كـ "أحد العناصر الهامة للفعل الجماعي"، يضعه نصّ المقولات من بين المقولات الخاصة والناطقة لـ "فعل الموافقة" و"فعل الروابط". وفي هذا السياق، يتم أيضاً تقديم مفهومي "قبول السيادة" و"قبول المشروعية"⁽¹¹⁾ اللذين يصفان الفعل المحدّد للتراضي بين الحكام والمحكومين. أمّا في النص المنشور هنا فإنّه يُنظر إلى "تجريب السيادة" و"المشروعية" من وجهة نظر الحاكم أو الحكام: أي كيف يؤمن

(6) لقد صدر المقال في تشرين الثاني/ نوفمبر 1913 في مجلة لوهوسر، المجلد الرابع، الكرسي الثالث.

Weber, Kategorien, S. 265.

(7)

(8) المصدر نفسه، ص 277.

(9) المصدر نفسه، ص 266.

(10) قارن كتاب فيبر Kategorien، خاصة ص 267-270، 279، 282، 291.

Weber, Kategorien, S. 279 und 291

(11)

الحاكم سيادته ويشتملها ويشترع لها؟ وحتى في التعريف الأصلي لمفهوم السيادة، فإنَّ العنصر المثنى لعلاقة السيادة ينسحب ليفسح المجال للتعريف الفلسفي الفردي: فالأمر والطاعة سيران، وكأنَّ "المحكومين قد جعلوا من مضمون الأمر لأجل ذاته قاعدة لفعلهم". ولي المقابل يتم تحديد السيادة في نص المقولات "تفضل أحد يستهدف في معناه (الأمر) أحداً آخر (الطاعة) والعكس أيضاً، إلى حد أنه يمكن تعداد معقل تقابل للتوقعات التي يجري على متوالها الفعل"⁽¹²⁾. وإذا ما أقمنا المقارنة فإنَّ تحديد نص السيادة يثير استغراباً أكثر من سابقة.

وحثَّ المقارنة المفصلة بنص "الاقتصاد والأنظمة" تثير هي الأخرى السؤال حول نسبة السلسل الزمني لدى النصين. ففي الوهلة الأولى، يبدو نص السيادة قريباً جداً من نص النسخة الخطية المنظمة من "الاقتصاد والأنظمة" الذي هو أكبر حجماً وذلك في التعامل مع مثولات الفعل الاجتماعي وفعل الجماهير، وكذلك في التفاصيل المتعلقة بطريقة قبلي هيلباخ في البحث من حيث علم نفس الجماهير. أما إذا نظرنا مرّة ثانية بتمعّن، فسيتضح أنَّ مقولات فعل للواقعة/ القول وفعل الروابط⁽¹³⁾ وكذلك المصطلح الهام المتعلق بعقلانية الغاية أو بالفعل المعقل غائباً⁽¹⁴⁾ والتي ترد في النسخة الخطية المنقحة لا تجد ما يعادلها في نص السيادة. رغم هذا التقارب النسبي، لا يمكن الحديث عن تواز مباشر بين النصين من حيث المضمون والأثر.

ولئن كان الأمر يتعلق بالنسبة لنص "السيادة" بنص تقديمي واضح المعالم وجاهز للطبع، فهو، من حيث البنية الإحائية، في علاقة غير واضحة على مستوى الربط مع النصوص المخلفة من سوسيولوجيا السيادة، بل حتى مع بقية أقسام الاقتصاد والمجتمع. فالإحالة الوحيدة الهادية إلى حل توجد في خاتمة النص في شكل حلقة اتصال مع التفاصيل حول السيادة البيروقراطية. وعلى عكس ذلك لا يمكن،

Weber, *Kategorien*, S. 278.

(12)

Weber, *Die Wirtschaft und Ordnungen*, S. 6 (WuG1, s. 377).

(13)

مما توجد اللوحة الكاملة لمختلف المقامات المتعلقة بالفعل الجماهيري: فعل التراضي / الواقعة، الفعل الاجتماعي، فعل الروابط وفعل المؤسسة، وذلك على خصاصة خطية أضفيت إلى النص المرفق الذي ألصق خلف ورقة من رسالة مكتوبة. وهذه الجملة من الرسالة تمجّل إلى الدعم القانوني الذي قدّمه ماكس فيبر إلى فريقنا غروس (Frieda Gross) في ربيع 1914.

(14) فيها يتميّز "الفعل المعقل غائباً" لارد العنصر نفسه، ص 6 (WuG1، ص 377) - على نفس القصاصة. وكذلك ص 10 (WuG1، ص 379) (عقلانية الغاية)

انطلاقاً من نص "البيروقراطية"، الإحالة بكل وضوح إلى نص "السيادة"، وعلى سبيل المثال الإشارة إلى القول "كما وقع ذكره في المقدمة" الذي يفض "سلطة الأشراف"، باعتبار أنه لا توجد تفاصيل واضحة ومنسقة في الحزمة المختلفة والمتابعة لـ الاقتصاد والمجتمع ثم التظلة الأخيرة. ولذا نجد في نص "السيادة" إحالين متناسلين بدون أي ربط. ولهذا السبب لا يمكن البث بكل دقة في أن بقية الإحالات المتعلقة بالإدارة الجماهيرية وإدارة الأشراف في نصي "سيادة الأعبان" و"سلطة الإقطاع" نحول إلى نص التقديم حول السيادة. من هنا يمكن أن نخلص إلى القول بأننا نفتقد إلى حد كبير إلى ترابط بين فصل التقديم والنصوص السبعة اللاحقة حول السيادة على مستوى الإحالة. وباعتبار أنه لا توجد إحالات عكسية واضحة وبصرح المارة إلى فصل التقديم، يشجب علينا أن نطلق من القول بأن هذا الفصل قد حُررَ إقاً قبل صياغة النصوص الأخرى وأصبح إذن عديم الاستعمال، أو ألف بعد صياغة النصوص ولم يتم ربطه لاحقاً.

من خلال الجملة الأولى في النص الصادر هنا، والتي تضع مفهوم السيادة في علاقة مع مقولة "فعل الجماعة"، يقام جسر رابط بين النصوص التي تسمى نصوص الجماعة والتي تقودها مقولة "فعل الجماعة"⁽¹⁵⁾. غير أن ربط نص السيادة بالصياغة القديمة لـ الاقتصاد والمجتمع يبقى غير واضح تماماً من حيث الإحالة المعتمد عليها. فنحن النظر من الإحالات العامة إلى كامل موسيولوجيا السيادة من طريق الأجزاء الأخرى من الاقتصاد والمجتمع، لا توجد سوى إحالات غير واضحة من نصوص "طبقات"، "فئات" و"أحزاب"⁽¹⁶⁾ و"المدينة" إلى النص الصادر هنا⁽¹⁷⁾. وعلى عكس ذلك، نسمح صيغ الإحالة في نص السيادة أيضاً بعدد من مواضع الإحالة بالنسبة للمسائل الآتية: المكانة الاجتماعية للملك في العلاقات غير المحددة اجتماعياً، سيادة الأعبان وكذلك المشروعية ونظام القانون التي تخص نصوص "الجماعات المنزلية"، "الجماعات السياسية"، "طبقات"، "فئات" و"أحزاب"، "المدينة" وكذلك مواضع مختلفة من مجال "الحق". وسينظر إلى تعريف المفهوم العام

(15) تارن النصوص الصادرة في MWG I/ 22-1 حول "الجماعات"، خصوصاً "الجماعات المنزلية"، "الجماعات الآتية"، "الجماعات السياسية" و"الطبقات"، "الفئات" و"الأحزاب".

(16) تارن لير، "طبقات"، "فئات" و"أحزاب" في: MWG I/ 22-1 من 254 مع الماش 10 الذي يخص مكانة الملك، وكذلك لاحقاً، من 133 مع الماش.

(17) تارن: Weber, Die Stadt. MWG I/ 22-5, S. 146

للسلطة في نص السيادة الذي ين أهدينا وكأنه معروف مسبقاً، فمثل هذا التعريف لا يوجد إلا في نص "طبقات"، "فئات" و "أحزاب"⁽¹⁸⁾، بحيث يستوجب اعتبار هذا النص الأخير كسابق في الصياغة والترتيب⁽¹⁹⁾.

حول عملية النقل والإصدار

لم يتم نقل المخطوط. فالإصدار يستند هنا إلى نسخة طبع نشرت لأول مرة في الطبعة المنشورة خلفاً من قبل ماربانا فير وملشور بالي كفصل أول من الجزء الثالث من الاقتصاد والمجتمع (ملخص الاقتصاد الاجتماعي، ج III، الإيداع الرابع) لماكس فير نونفن: 1022 J. C. B. Mohr (Paul Siebeck) ص 603 612 (A).

سيتم الاحتفاظ بعنوان الطبعة الأولى، إذ من المحتمل أن يكون العنوان التعيينات المختصرة التي تعود إلى ماكس فير ذاته. لقد ذكرت ماربانا فير العنوان لأول مرة في عرضها للمخطوط الذي ضمته إلى الرسالة المبعوثة إلى دار النشر بتاريخ 25 من آذار/ مارس 1921. وضمّ العنوان بدون تغيير إلى نسخة الطبع. وفي بطاقة إلى دار النشر بتاريخ 8 حزيران/ يونيو 1922 ذكرت ماربانا فير "أن الخطأ الموجود على مستوى المعنى (وإنس خطأ مطبعياً) في الورقة الأولى من الطبع ضمن الإيداع الرابع من الاقتصاد والمجتمع ص 612 و612 ما زال قائماً⁽²⁰⁾". ولهذا السبب طلبت إعادة إرسال الورقة من جديد وقامت بتصحيحها، ولا شك أن ذلك حصل باتفاق مع ملشور بالي. ومن الواضح أن الأمر يتعلق بفقرة الخاتمة للنص وهذه هي أيضاً المعلومات الوحيدة والمباشرة التي وصلتنا حول تكوين النص والتدخلات المباشرة للناشرين الأرائل فيه.

سيتم الاحتفاظ بالعناوين الوسيطة الموجودة في النص، ولكن بدون العلامات المتعلقة بالفقرات التي من الأرجح أن تكون قد أدخلت فيها بعد من قبل الناشرين الأرائل من أجل التوحيد الشكلي. أما تعداد الفقرات فقد وقع تيسير العملية مع

(18) فير، "طبقات"، "فئات" و "أحزاب" في: 1-22 MWG I، ص 254.

(19) هذا القول يجد ما يبرره ضمن الإشارة العامة إلى "توضيح أشكال بنية السيادة الاجتماعية" الموجودة في آخر النص (قارن المصدر نفسه، 1-22 MWG I، ص 270).

(20) مظلة بريدية من ماربانا فير إلى دار النشر J. C. B. Mohr (Paul Siebeck) بتاريخ 8 حزيران/ يونيو 1922، Deponat BSB München، Aka 446، VA Mohr/ Siebeck.

إضافة الحاشية التقديرية باستعمال التعداد المبسط بحسب الترتيب العربي. كما وقع التخلي في هذه الطبعة عن الإضافات التي اتضح مصدرها من طرف الناشرين الأوائل، ولكن أعيد ذكرها في الحاشية التقديرية من النص. وفي حالة معينة لجأ الناشر الأوئل فيها بخاصة صيغة الإحالة بالنسبة لموضوع الأحياء، بما أنهم لم يجدوا المرجعية في القسمين الثاني والثالث من الاقتصاد والمجتمع، إلى ما يناسبها من التفاصيل في الإبداع الأوئل. هذا النوع من الربط الذي قام به الناشر الأوئل بين الصياغتين القديمة والحديثة من الاقتصاد والمجتمع يطمس الفوارق الزمنية في عملية التأليف، ولذا لم يؤخذ بعين الاعتبار.

السيادة

١. السطوة والسيادة: أشكال التصوّل

"السيادة" في مفهومها العام، ويدون إحالة إلى أي مضمون محسوس، هي من أهم عناصر الفعل الجماعي. ولا شك أن جلّ الفعل الجماعي لا بدّ من بنية سطوية، ولكن السيادة تلعب لدى أغلب أنواع الفعل الجماعي دوراً حاسماً جداً، حتى حيث لا يتم التفكير فيها، مثلما هو الحال لدى الجماعات اللغوية. فلم يكن للإعلان الصادر عن قرار سيادة معينة يجعل إحدى اللهجات لغة رسمية (أي لغة الدواوين) بالنسبة للمؤسسة السامية أثر حاسم لوحده، خصوصاً في عملية تطوّر جماعات أدبية موحدة (مثلما حصل في ألمانيا)^(١)، ولا العكس أيضاً بالنسبة للانفعال السياسي الذي حدّد نهائياً الاختلاف على مستوى اللغة (بين هولندا

(١) يعطي ماكس فيبر منظوراً الباحث في الأدب الألماني القديم كونراد بورداخ (Konrad Burdach) وحلقه طلبه والفاعل بأن لغة الدواوين التي استعملت في قصر براغ لدى الملوك الألمان من عائلة لكسمبورغ كانت لها أثر حاسم على نشوء اللغة الألمانية الحديثة كلغة رسمية. ويدعي بورداخ بأنه، انطلاقاً من ديوان براغ اللغوي، يوجد على هذا اللغوي الفاصل لغة بيفاريا والنمسا من جهة لألمانيا الوسطى، حصل ثبات تلك اللغة الأدبية الجديدة من قبل بقية دواوين الأمراء الألمان. فلو أن Konrad Burdach, *Die Einigung der Neuhochdeutschen Schriftsprache: Einleitung* Das sechzehnte Jahrhundert Habilitationsschrift (Halle a. S.: J.B. Hirschfeld o.J. (1884), bez. S. 31.

والألمانية⁽²⁾، وإنما أولاً وقبل كل شيء ما تقوم به السيادة الموجودة في المدرسة حين نتطقت نوع اللغة الرسمية ونفوذها في المدرسة بحقبة صميقة ونهائية. فبدون استثناء تُظهر كل مجالات الفعل الجماعي تأثيرها بأشكال السيادة. وفي أغلب الحالات تكون السيادة وكيفية استعمالها هما اللذان يميعلان من فعل جماعي غير متبلور (جمعة) ظاهرة اجتماعية معقّلة. أما في حالات أخرى، حيث لم تكن متوافرة حسب هذا المنوال، فإن بنية السيادة وكيفية تطورها هما اللذان يشكلان الفعل الجماعي ويحددان حقاً توجيهه، خصوصاً نحو "هدف" معيّن. فوجود "السيادة" يؤدي دوراً حاسماً، خاصة لدى التشكيلات الاجتماعية ذات النفوذ الاقتصادي، سواء في الماضي أم في الحاضر؛ كما بدأ لدى نظام الإقطاع من جهة وداخل المعامل الصناعية الرأسمالية من جهة أخرى. فالسيادة تمثل حالة خاصة من السلطة، وهو ما سيتم توضيحه لاحقاً. لكنها هو الحال بالنسبة لأشكال أخرى من السلطة، ليست الغاية الوحيدة والمتلدة خصوصاً لأصحاب السيادة متابعة مصالح اقتصادية بحث: أي التحصيل بوجه خاص على ترويض راف بالأموال، وأنها التصرف في الأموال، أي في السلطة الاقتصادية، هو إحدى النتائج المرسومة للسيادة في أغلب الأوقات وكذلك إحدى وسائلها الأساسية. ولا شك أن كل نفوذ اقتصادي لا يبرز كما سرى فيها بعد⁽³⁾ كنسب من "السيادة" في المعنى المعتاد للكلمة. ولا يُفترض أيضاً أن تستعمل سيادة السلطة الاقتصادية بأكملها كوسيلة للدعم والحفاظ على نفوذها، غير أن الأمر هو كذلك بالنسبة لأغلب أشكال السيادة وأهمها، وذلك بصورة تجعل طريقة استعمال الوسائل الاقتصادية من أجل الحفاظ على السيادة هي المؤثرة في كيفية تحديد بنية السيادة. فكما تظهر أغلب الجماعات الاقتصادية الحديث وأهمها بنية سلطوية، تبدو أنشيطاً بنية السيادة، ولو كان طلابها الخاص غير مرتبط بموامل اقتصادية معينة رغم

(2) في غضون حركة الاستقلال اتخذت الطبقات المولندية الرئيسية القرار سنة 1582 بأن تنشر المراسيم من هنا فصاعداً باللغة الوطنية. وبإزاء كل ذلك استقلت اللغة المولندية عن اللغة الألمانية المهيمنة وقد صدر أول كتاب نحر اللغة المولندية سنة 1584. وفي معاهدة وستفاليا للسلام سنة 1648 وقع الاحترام بجمهورية هولندا المتحدة تحت قيادة مقاطعة هولندا كنبولة ذات سيادة وانفصلت بذلك عن رابطة الإمبراطورية الرومانية المقدسة. قارن: Horst Lademacher, *Geschichte der Niederlande*. Polinik, Verfassung, Wirtschaft (Darmstadt: Wiss. Buchgesellschaft 1983), bes. S. 79, und Gert R. W. Dobbels, "Duits" und Hochdeutsch bei niederländischen Grammatikern des 16 und 17 Jahrhunderts," *Beiträge zur Geschichte der Sprachwissenschaft*, 2 Jg. (1992), S. 19-40.

(3) المصدر نفسه.

ذلك محددة فعلاً في جانب هام منها أو بطريقة أخرى بالعامل الاقتصادي.

سنسعى أولاً للحصول هنا على أقوال عامة ممكنة حول العلاقات بين أشكال الاقتصاد والسيادة، ولذا ستكون حتماً غير محسوسة، وفي بعض الحالات غير محددة أيضاً. ويفترض هذا العمل مسبقاً تحديداً أقرب لما تجنبه "السيادة" بالنسبة لنا وما هو موضعها من المفهوم العام: أي "السلطة". يمكن للسيادة في المعنى العام للسلطة، أي: كإمكانية فرض الإرادة الذاتية على سلوك الآخرين، أن تظهر في حديد من الصور. فيمكن مثلاً، كما حدث في بعض الأحيان⁽⁴⁾، اعتبار المطالب التي يرفضها حتى أحد حل آخر أو حل آخرين كنوع من السلطة تسمح للمدان أو لمن لا يمتثل له إعطاء أوامر. وهكذا يمكن اعتبار حل الحق الخاص كشكل من لامركزية السيادة في أيدي "أولياء الأمر" حسب القانون. وطبقاً لذلك، يبدو للعامل الأمر والنهي، أي السيادة إزاء صاحب الأعمال نظراً لما يطلبه من أجر، وكذلك الموظف إزاء الملك حسب قيمة المرتب المطلوب... إلخ، وهو ما يقود إلى مفهوم مستعصي بعض الشيء من حيث التحديد ومؤقت فقط، لأن الأوامر مثلاً بالنسبة للسلطة القضائية إزاء المحكوم عليه يجب أن تغاير من حيث الكيف تلك الأوامر التي يرفعها ولي الأمر على المدان الذي لم يحكم عليه بعد. وعلى عكس ذلك، يمكن لحالة قد تعتبر عادة كـ "مؤبنة" أن تشر بعض القدر في المجالس مثلاً في السوق، وكذلك من منسبة المدرس في فاعة الجامعة مثلاً في قيادة كتيبة في الجيش، وضمن علاقة شهادية أو خبرية مثلاً هو الحال في نقاش علمي أو في الرياضة، لكن في إطار واسع مثل هذا يصبح مفهوم السيادة مقولة عديمة الاستعمال علمياً. وإياه لمن المستحيل أن يوجد علم يشمل كل

(4) بشد ماكس مير هنا إلى المجال القائم بين أهل القانون، خصوصاً بعد نشأة المراتب سنة 1871 حول تحديد مفهوم السيادة، ومنه حول طبيعة وحجم الحقوق/ السلطات الحكومية أو كما يدعي البعض الحقوق الخاصة. ويبدو أن مير يقصد هنا النقد الذي وجهه وحل القانون النساوي أنطون منجر للمسودة الأولى من كتاب القوانين المدني الصدة للمراتب الألماني سنة 1888 قارن: Anton Mejer, *Das Bürgerliche Recht und die bestehenden Volksklassen: Eine Kritik des Entwurfs eines Bürgerlichen Gesetzbuches für das Deutsche Reich*, 2 Aufl. (Tübingen: H. Laupp, 1890), من منظور الشراكي. هامس منجر خصوصاً قانون الدائيات وبين عن طريق مفرد الأسور أن مثل هذه المفردات الطابع القانوني الخاص تسمى إلى التلصص من تأثير الدولة وتمطي لأصحاب الملك الحق لفرض سيادتهم حل الممالك (انصد نفسه، ص 155). وعلى عكس ذلك، مثالي منجر "الحق في العمل" كقانون يضمن للمالك "الحق في التصرف في جهده عملهم كاملاً" (انصد نفسه، ص 130) ويصبح لم كما قال نير التحكم في رجال الأعمال قرون: أيضاً ما ذكر من نقد منجر في: Max Weber, "Rezension von: Philipp Losmar, Der Arbeitsvertrag," in: *MWZ* 1/ 8, S. 34-61, hier: S. 41, Fn. 3 mit Anm. 20.

أشكال "السيادة" وظروفها ومحتوياتها في ذلك المعنى الواسع للكلمة. لذا نستحضر هنا، إلى جانب العديد من الأنماط الممكنة الأخرى، أن يكون هناك نمطين متناقضين من السيادة فمن جهة هناك السيادة بحكم توافق المصالح (خصوصاً بموجب وضعها الاحتكاري) ومن جهة أخرى هناك السيادة بحكم السلطة (سلطة الأمر والنهي وواجب الطاعة)، فالنمط الخالص بالنسبة للأولى يمثل في السيادة الاحتكارية على السوق، أما الأخيرة فتجلى في السلطة الأبوية أو الإدارية أو الإماراتية. فلا تقوم الأولى في نمطها الخالص إلا على قدرة ضئيلة الملك (وكذلك على قدرة التعامل التجاري) باستعمال النفوذ على فعل الممتلكين الذي يبدو "حرراً" صورياً عند قضاء مصالحهم، أما الأخيرة فتقوم على واجب الطاعة المكتسب والخالي من كل الدوافع والمصالح. إلا أن النمطين يتداخلان في بعضها البعض. فأى بنك مركزي كبير مثلاً، وكذا الحال بالنسبة للبنوك الكبيرة، يمارس نفوذاً "سلطوياً" على سوق المال بحكم مكانته الاحتكارية. وحرصاً على سبولة أسواق مؤسساتها يمكن للبنوك فرض شروط التسليف على المقترضين والتأثير بصفة ملحوظة على تحركاتهم الاقتصادية لأنه من مصلحة المقترضين الالتزام بالشروط المفروضة عليهم وحتى تقديم الضمانات لها في بعض الأحيان. لكن البنوك لا تطالب بـ "سلطة" بمعنى الحق المستقل عن أي مصالح في "الطاعة" من قبل الخاضعين لها فعلاً، وإنما يتفنون مصالحهم وبحقوقها في الوقت الذي يسعى فيه الخاضعون لتوخي مصالحهم الذاتية التي فرضتها عليهم الظروف. فأى صاحب استثمار احتكاري، وإن كان غير مكتمل، في استطاعته "فرض" الأسعار بصفة مشطه على منافسيه ومعاديه رغم التنافس الحاد القاسم أي أنه قادر من خلال تصرفه على جرّهم لتوخي سلوك مقبول إزاءه رغم أنه لا ينتظر منهم بتافاً تقبل هذه المهمة، إذ هو الآخر في نفس هذا الوضع. وأيّ نمط من السيادة، بموجب تغلب المصالح، وخاصة بحكم الوضع الاحتكاري، قد يتحوّل شيئاً نسبياً إلى سلطة مُهمّنة. فقد تطالب البنوك مثلاً القيام برقابة أكثر غايلية وبتعيين مديريها في المجالس الإدارية التابعة للشركات اللاحقة عن غرض باعتبارها ممولة: علماً بأن المجالس الإدارية يعطي أوامر حاسمة للإدارة بموجبها الالتزام بها. أو أن يدمج مصرف البنوك الكبرى إلى الاتفاق على جملة من الشروط⁽⁵⁾ ويحاول

(5) مثل هذه الرزمة من الشروط هي في خدمة تنظيم الضوابط العامة للتجارة والتوريد والدفع، وتعتبر في إطار التبادل الاقتصادي المرحلة الأدنى من حيث ضبط التنافس، خاصة على مستوى البنوك حيث حصلت اتفاقيات ولعبتها البنوك الكبرى بالنسبة لتوزيع القروض. نجد رجعت هذه الرزمة من

بموجبه، وبحكم مكانته، أن يقوم برقابة عليا قاسية ومفيدة باستمرار لتصرفاتهم لئلا الزمائن، سواء من أجل أهداف متعلقة بالسياسة المالية أم السياسة الاقتصادية أم أهداف سياسية بحتة إذا ما تعرض هو الآخر لتأثيرات من قبل السلطة السياسية مثلياً هو الحال بالنسبة لصفان التهيئة المالية للحرب. فإذا نجح إنجاز مثل هذه الرقابة ورفع تنظيم طابعها وتوجيهها في قالب قوانين، فإنه يتعين إيجاد مصالح شخصية تماماً وعديد من المصالح للبت في الشكوك، وينعين قبل كل شيء تنظيمها بأكثر حزم، وهو ما يبدو نظرياً ممكناً بحيث يمكن لهذه السيطرة أن تشبه فعلاً سلطة مصلحة بيروقراطية حكومية في تعاملها مع أنبائها وباعذ الخضوع لطابع العلاقة السلطوية. وهذا المثال ينطبق على سيطرة أصحاب معامل الجعة على بائعيها بالتفصيل⁽⁶⁾ الذين يُزودون بأجهزة المصل، أو على بائعي الكتب⁽⁷⁾ في علاقتهم مع حلف دور النشر الألماني الذي يلزمهم حل تنازلات، أو على تاجر البترول إزاء شركة ستندارد أويل⁽⁸⁾.

الشروط في إسكتلندا وفرنسا وروسيا والنمسا ولم تنقح متوك برلين على هذه الخطوة إلا سنة 1913 لأن:

Felix Somary, *Bankpolitik* (Tübingen: J. C. B. Mohr (Paul Siebeck), 1915).

هناك يقول (وكذلك في ص 135) "لقد تم أخيراً حلق بين البنوك بغضير بادماج القرض الفضل في حقل شروط الاتفاقيات المبرمة. ويمكن لبك التايخ حيث التأثير بصفة مباشرة على جزء من أصحاب الأموال وبصفة غير مباشرة على بترك القروض باعتبارهم في حاجة إليها جميعاً في نهاية شهر أيلول/ سبتمبر وشهر كانون الأول/ ديسمبر.

(6) بموجب ما يسي بالاتفاقيات شراء الجعة غالباً ما يتم باعة الخمر باقتناء الجعة (لا من المعامل التي مكتبهم من أخذ قرض للسير الجعة. ويبدو واضحاً أن معامل الجعة استغلت الوضع المالي الصعب لقرض مثل هذه الاتفاقيات. ولهذا كان رد الفصل في الرأي العام الألماني غامضاً حين قررت المحكمة في 29 أيار/ مايو 1906 بأن لا تنقضي الاتفاقيات شراء الجعة مع نظام الحرف. فلان قرار محكمة الرايخ في القضاء المدنية، N.F. المجلد 13، 1906، ص 333-337.

(7) يلتجئ ماكس غير هنا إلى مخططات أصحاب دور النشر الألمان في بداية القرن العشرين. فقد سموا إلى الدفاع عن مصالحهم ضد هيئة "اتحاد بورصة تجار الكتب الألمان" (Börsenverein der deutschen Buchhändler) بتبني اتفاقيات خاصة في البيع شبيهة بعقوتهم. لهذا الاتحاد قد نعت من قبل ناخديه بـ "حلف تجار الكتب" لأنه توعى سياسة قرض الأسعار وخبرها منذ سنة 1887 ولواجهة ذلك قرر أصحاب دور النشر بتقليص عدد مجموعة دور النشر (التجار اثنين لا يسلطون دار نشر ويعملون في مجال التوزيع فقط) بصفة ملحوظة. وبذلك فرصوا أن تعود العائدات (لا إلى عدد قليل من التجار الذين يتسلمون التوزيع المباشر من طرف اتحاد دور النشر. قاري: Kar' Becker, *Der deutsche Buchhandel und die Pionierschaft: Denkschrift im Auftrag des Akademischen Studenvereins*, 3 Aufl. (Leipzig: B. G. Teubner, 1904), bes. S. 99, 108ff.

(8) كانت الشركة التي أسسها جون د. روكفلر (John D. Rockefeller) ستندارد أويل (Standard Oil Company) (والتي حملت اسم ستندارد أويل غرومبت حتى سنة 1900) منذ 1890 من بين

أو على تاجر الفحم الذي يُزوّد من طرف مكتب اتحاد مؤسسات الفحم⁽⁹⁾. كلّ هؤلاء في إمكانهم أن يتحولوا في إطار تطور منطقي، إلى عناصر تسويق مستخدمة ومأجورة من قبل أصحاب المؤسسات بحيث لا يختلفون في كيفية تيجنتهم بالنسبة لسلطة ربّ العمل عن بقية العاملين في ميدان التركيب خارج العمل وغيرهم من الموظفين الخواص إلا قليلاً. عموماً، فإنّ التبعيّة الفعلية الناتجة عن الذين وصلوا إلى الاستعباد الصوري للمدنيين في العصر الوسيط⁽¹⁰⁾، وكذلك من تبعيّة الصناع في مجال التصدير إزاء التاجر المظلم على السوق إلى التبعيّة الصناعية في شتى مظاهرها⁽¹¹⁾، ومنها أنتمياً إلى الصل في المنازل حسب نظام سلطوي في العصر الوسيط والحديث، تجري التحولات بصفة سلسة. ومن هناك تجري بدورها تحولات سلسة إلى حدّ

الشركات الكبرى في سوق النفط الألماني، وذلك من خلال تأسيس الشركة الألمانية الأميركية للنفط في برلين. لقد حاولت من طريق اتفاقيات احتكارية صارمة وضع التجار الكبار أولاً ثم التجار الصغار في آخر الحظ تحت نفوذها. وأدى هذا في شهر كانون الأول/ ديسمبر 1997 وشهر أيار/ مايو 1911 إلى تسولات في البرلمان الألماني. قارن: Fritz Bleich, *Kartell- und Monopolpolitik im kaiserlichen Deutschland: Das Problem der Marktmacht im deutschen Reichstag zwischen 1879 und 1914* (Düsseldorf: Droste, 1973), S. 74ff., 185ff.

(9) أشهر مثال لنظام متعدد في مجال تجارة الفحم هو "شركة الراين لبطانة الفحم والملاح" التي أسست سنة 1903 من طرف مؤسسة الفحم في الراين ووستفاليا ولجميع شركات ملاحه كبرى، وتبعت هذه الشركة التي أخذت موقفاً رهنياً لها بمواهبهم على خلاف لهم الدور به "مكتب تجارة الفحم". قارن: Robert Liefmann, "Syndikate," *HdKw*, Band 7 (1911), S. 1057-1063, bes. S. 1058f.

لمكتب تجارة الفحم هو الذي يحدد الأسعار بالنسبة لتاجر الفحم ولورق الترويج بحيث يتحول هذا الأخير إلى وسيط تابع له. قارن في هذا الشأن الفصل الصغير حول "مؤسسات إنتاج الفحم" لدى: Eberhard Gothein, "Bergbau," *GdSI*, Abt. VI (1914), S. 309-331, bes. S. 317ff.

وكذلك ما قاله ماكس فير حول علاقة المؤسسات الصناعية بالدولة. مساهمة في نقاش لدى الاجتماع العام لاتحاد المساهمة الاجتماعية في 28 أيلول/ سبتمبر 1905، في: *MWQ*, الأعمال الكاملة 1/ 8، ص 260-279، خصوصاً ص 274 فب.

(10) لقد كان الاستعباد أوالرقّ عن طريق الدين عملاً منتشرأ جداً في العصر القديم. فقد يستعبد أحد أفراد عائلته إذا لم يفي بدينه. وقد تم تنظيم الرقّ بصفة قانونية مثلاً في عهد حمورابي في بابل القديمة وكذلك في قانون الألومع الآشوري حشر الروماني. قارن في هذا الشأن: Weber, *Agrarverhältnisse* 3, S. 71f., 150.

(11) فصل ماكس فير في مكان آخر (Weber, *Agrarverhältnisse* 3, S. 56, 59) بين العمل الحر في إطار الصناعة المربية والذي يسيطر في أشكال عقود من طرف نظام دور الشر، وبين العمل غير الحر الذي تواجد منذ بداية العصر الحديث وخصوصاً في المناطق الحدودية الألمانية للسلافة كأشكال من الاستعباد الشخصي والامتلاك.

وضع اتفاقية تبادل في سوق العمل بين "أفراد متساوين" صورياً وقبول "حتر" صورياً للشروط "المعروضة" على المستخدمين والعمال التفتين والعملة داخل الصنع بحيث لا يختلف النظام لديهم في جوهره عن النظام القائم في المكاتب الإدارية وحتى في مركز قيادة عسكرية. ومهما كان الأمر، فإن الفارق بين الحالتين الأخيرتين أي: أن العمل والوضع الإداري يقبلان ومن ثم يتم التخلي عنهما طوعاً، في حين أن الواجب العسكري (عندنا خلافاً للالتزام العسكري القديم) يجري دائماً بصفة إجبارية⁽¹²⁾، هو أهم من ذلك الذي يوجد بين الوظيفة الحكومية والعمل الخاص لكن بما أن علاقة الخضوع السياسي قد تحدث طوعاً وتُمل إل حد ما طوعاً، مثلما هو الأمر بالنسبة للتبعية الإقطاعية وحتى التبعية الطائفية في بعض الظروف في الماضي، فقد يكون التحول إلى علاقة سلطة خالصة غير غنارة صموماً وعديمة الملّ عادة (كملافة العبد مثلاً) أيضاً سلباً. ومن الطبيعي أن يبقى جزء طفيف من المصلحة الخاصة لدى الطامع في أي علاقة سلطوية قد تجبره على الطاعة، وهي تصدر عادة عن دافع لا غنى عنه من الخضوع. كل هذا يتم أيضاً هنا بصفة مرمية وسلسة. ورغم ذلك لا بد من تحديد التناقض الصّارم بين السلطة الفعلية الناتجة عن التبادل المنظم في السوق والخاصة بتنازلات متعلقة بالصالح، أي بين سلطة ناتجة عن الملك ذاته، وسلطة الأب أو الملك التي تطالب باحترام واجب الطاعة فحسب، كي نصل إلى فوارق مشيرة ضمن هذا التيار الجارف من الظواهر، إذ لا يمكن حصر تعدد أشكال السلطة في الأمثلة المختارة. فالملك في حد ذاته لا يؤثر فقط في ظاهرة سلطة السوق باعتبارها

(12) يعود العهد الضابط لأجر الجندي الذي دخل حيز القبول منذ القرن الرابع عشر إلى الاهتمام المتزايد بالجيوش المرتقة والتي مثلت منذ بداية القرن الخامس عشر القفزة الأساسية بالنسبة لجيوش المقاطعات في ألمانيا. ونخص ما شُيبت بـ"مراسل المقاطعة" إلى فكرة عقد محدد زمنياً يقع بين المقاطعة ويضبط الالتزامات الثمرة بين الجندي المرتزق وسيد أو الوكيل. ومن أحداث الجيوش الفارة - خاصة في بروميا - بدأ التجديد المزمع للمحكومين ولم يشترع قانون التجديد العام إلا في بداية القرن التاسع عشر: مكان في بروميا في الثالث من أيلول/ سبتمبر 1814، وفي اتحاد ألمانيا الشمالية في التاسع من تشرين الثاني/ نوفمبر 1867 وفي الواقع الألماني في السادس عشر من نيسان/ أبريل 1871 حسب المادة 2 من الدستور. قارن: Max Jähns, *Geschichte der Kriegswissenschaften vornehmlich in: Deutschland, Erste Abteilung: Altertum, Mittelalter, XV und XVI Jahrhundert* (Hildesheim, Leipzig: R. Oldenbourg, 1889), und Hans Delbrück, *Die Geschichte der Kriegskunst im Rahmen der politischen Geschichte* (Berlin: Georg Stilke, 1920), Band 4: Neuzeit, S. 67f. und 262ff..

(من هنا فصاعداً: Delbrück, *Geschichte der Kriegskunst* IV)

مؤسسه للسلطة، بل يتمتع أيضاً، كما رأينا⁽¹³⁾ في بعض العلاقات الاجتماعية غير الواضحة، سلطة اجتماعية واسعة، إذا ما كان مرتبطاً بسيرة حياة شبيهة تماماً بالوضع الاجتماعي بالنسبة للفرد "بني بيتاً" أو المرأة التي "تملك متدنى"⁽¹⁴⁾. فيمكن لكل هذه العلاقات أن تتخذ طابعاً سلطوياً مباشرة في بعض الظروف. وليس التبادل في السوق فحسب، بل إن علاقات التبادل في مجالس الأسر تتخلق هي الأخرى نوعاً من "السيطرة" في معنى أوسع للكلمة، بدءاً "بزير النساء" وصولاً إلى مجالس فينر روما⁽¹⁵⁾ (Arbiter elegantiarum) المسجلة وقصور العشن لدى سيدات البروفنس (Provence)⁽¹⁶⁾. وحالات السيطرة هذه لا توجد مباشرة في مجال الأسواق والعلاقات الخاصة فحسب، بل لتتطرق مثلاً "دولة الإمبراطورية"⁽¹⁷⁾ (Empire State) أو على الأصح أصحاب الأمر فيه من حيث السلطة أو علاقتهم بالسوق، كما تعرضه بروسيا في اتحاد الجمارك وفي الرايخ الألماني بطريقة نموذجية، أو بأقل حدة مدينة نيويورك في أميركا، فإنه يمكن أحياناً، وبدون اللجوء إلى سلطة التنفيذ

(13) هذا الموضوع تم الحديث عنه في نسخة القديس من كتاب الاقتصاد والمجتمع في ثلاثة مواضع: J. Weber, *Haushaltswirtschaften*, MWG I/22-1, S. 146.

علاقات الملك في الجماعات القرية؛

2. Weber, *Politische Gemeinschaften*, MWG I/22-1, S. 216f.

اتساق محكمة رئيس القبيلة في المجتمعات السامية البدوية؛

3. Weber, "Klassen", "Stände" und "Parteien", MWG I/22-1, S. 259.

هناك توجد علاقات متعددة.

(14) ابن الصائغ المستعدين عادة في عصر ماكس فير تكتب I. الأشخاص التي تلك مائة كافيًا وقادرة على دعوة خبوف واستضافتها، و2. نصي خاصة النساء اللواتي تستدعي بهن دة حلقه من التخصصات الأدبية والفنية للمؤانسة.

(15) نقد عتق للشاعر غايوس بطرونوس (Gaius Petronius) (66 م.م.) من قبل الفينر نير (Nero) كحكم على الترق الجليل (arbiter elegantiarum). قارن: Tacitus, *Annales* 16, 18, 2, dort: "elegantiarum arbiter".

(16) من أشهر قصور "العشن" و"النساء" في مقاطعة البروفنس نذكر قصور أرنج (Orange) ومارسيليا (Marseille) Aix وbain. في القرنين الثاني عشر والثالث عشر كانت تلك الأماكن موضع قصائد الزوبدور الشعرية وألحانها إذ دعت فيها نساء الأعيان إلى الحكمة من أجل علاقاتهم الموحدة. وقد حة السبحان في عصر ماكس نهر بين علماء الأدب حول ما إذا كانت هذه الحكامات وهمة أم قلبية. حول زيارة نهر لعدة Les Baux انظر طباطبة: البردية التي أرسلها إلى زوجته ماريانا لير في 31 من آذار مارس 1912, MWG II/7, 499.

(17) [ن حيلة "Empire State" بالنسبة لولاية نيويورك في الولايات المتحدة الأمريكية قد فرضت نفسها قبل عام 1800. ويعود ذلك إلى قدور القيادي لعدة نيويورك كمرکز تجاري ومالي.

الصورية، غرض هيمنة استبدادية واسعة النطاق؛ وذلك لأن جملة الموظفين البروسيين في اتحاد الجمارك⁽¹⁸⁾ يسيطرون في الاتحاد الفيدرالي الألماني بحكم مساحة دولتهم التي تمثل أكبر سوق لرواج البضائع من ناحية، على أكبر شبكة للسكك الحديدية وعلى أكبر عدد من كراسي الجامعات... إلخ، كما يمكنهم من ناحية أخرى، ولأسباب أخرى شبيهة، تعطيل الإدارات المعنية في باقي الأقاليم التي تعتبر صورياً متساوية في الحقوق⁽¹⁹⁾. أما نيربورك فلأنها المنقرّ لأكثر قوى المال الموجودة في أصغر إقليم سياسي. كل هذا يدلّ عن أشكال السلطة القائمة بموجب جملة من المصالح المتائلة أو الشبيهة بالعلاقة السلطوية التي تعكسها السوق والتي يمكنها أن تتحوّل في مجرى تطورها إلى علاقات سلطوية شبه منظمة صورياً. ويصرّح العبارة: فإنه يمكنها أن تتحوّل إلى مركز جماعي متعمد للسلطة التنفيذية والحكم النصفى (Heterokephala-lie der Befehlsgewalt und des Zwangsapparats). فالسيطرة الناتجة عن تقابل المصالح أو نظام السوق قد تصبح أكثر رهناً من أي سلطة خاضعة لنظام الطاعة المفتن، وذلك بحكم عدم تنظيمها. لكن هذا لا يتمّ مجال تحديد المفهوم الوسيولوجي. وفيما يلي نود استكمال مفهوم اليادة في المعنى الضيق للكلمة، أي

(18) لقد أخذت بروسيا زمام المبادرة لاتحاد الجمارك الألماني ابتداء من سنة 1834 واشترك في الاتحاد كل من حش دارستاد (Hessen Darmstadt) وامزة متس (Kurlbessen) وبفاربيا (Bayern) وغولنبرغ (Wolnberg) ومقاطعة الساكس (Sachsen) وهولاند فورنجن (Thuringen) وكذلك إقليم هانوفر (Hanover) ابتداء من 1854. ولم يكن دور القيادة بالنسبة لبروسيا مرحباً قانونياً ولكن يستلّ إلى قوة بروسيا الاقتصادية وهو وظيفة الخلفية التي اكتسبتها في ميدان لتشريع الجمركي والإدارة الجمركية منذ مرحلة تكوينها. قارن: Rudolf Huber, *Deutsche Verfassungsgeschichte seit 1789*, 2. Aufl. (Stuttgart: Kohlhammer, 1960), Band 2, S. 267f., 302f.

(19) رغم أنّ الإدارة في الرواج الألماني من مشمولات الأقاليم، فإنّ مجلس التحالف كان يشنّ بحثاً لإصدار مراسيم إدارية عامة. وكانت بروسيا التي تحتلّ ما يقارب ثلث الأصوات في المجلس الفيدرالي تؤثر من خلال المشاريع القانونية وغيرها من وسائل الضغط - خصوصاً بإزاء دويلات الضيال والوسط في ألمانيا - على قرارات المجلس. وقد تمتعت ساكس فيبر في شهر تشرين الأول/ أكتوبر 1911 من التنظيم الاحتكاري تحت قيادة بروسيا في مجالي التعليم والسكك الحديدية حيث "يبدو بقية إدارات التعليم قائمة للإدارة البروسية". قارن: فيبر، مساهمت في النقاش، في نتائج مداولات اليوم الرابع للأساندة الجامعيين في درسدن من 12 إلى 13 تشرين الأول/ أكتوبر 1911. التقرير الصادر عليه من قبل اللجنة المقيرة. لا يبرز "دار الورقة المركزية للأدب في ألمانيا (فريدند أنباريوم من) 1912، من 66-76، 85، الاستشهاد من 71، الأعمال الكاملة (MfG v 13).

Weber, "Diskussionsbeiträge," in: Verhandlungen des IV. Deutschen Hochschullehrentages zu Dresden am 12 und 13 Oktober 1911. Bericht erstattet vom geschäftsführenden Ausschuss (Leipzig: Verlag des Literarischen Zentralblattes für Deutschland (Ferdinand Avenarius), 1912), S. 66-77, 85f., Zitat: S. 71 (MfG v 13).

في المعنى المخاير للسلطة القائمة على تقابل المصالح، وخاصة تلك التي تتعلق بالسوق والتي تركز صورياً على التنافس الحر. هذه السيادة هي مطابقة للحكم التصفيي.

ونعني هنا "السيادة" الواقع الذي يدلّ على أنّ إرادة (أمر) الحاكم أو الحُكَّام تسمى إلى التأثير على فعل الآخرين (المحكوم أو المحكومين) وتؤثر فعلاً فيه بكيفية تجعل هذا الفعل يحدث على مستوى اجتماعي معين، وكأنّ المحكومين جعلوا من مضمون الأمر المعطى، انطلاقاً من ذاته، مبدءاً لفعلهم (الطاعة).

1. إنّه لا يمكن تحيُّب التعريف الثقيل "وكانّ"، إذا ما رغبتا استعمال مفهوم السيادة المفترض هنا، لأنّه لا تكفي بالنسبة لأهدافنا النتيجة الظاهرة: أي الامتثال الفعلي للأمر من ناحية؛ لأنّ معنى قبوله كقيمة "سائدة" لا يدلّ عن عدم المبالاة بالنسبة لنا، ويمكن من ناحية أخرى لسلطة الأسباب القائمة بين الأمر والامتثال له أن تبدو مختلفة. فمن وجهة النظر النفساني البحث: يمكن لأمر أن يجد فاعليته سواء من طريق "التعاطف" أم "الإلحاح" أم "الادعاء" المعقّل أم من خلال الجميع بين عدد من هذه الأشكال الأساسية للتأثير لدى الواحد والآخر⁽²⁰⁾. وكما هو الحال بالنسبة لأيّ تحليل عموس: فإنّه يمكن الامتثال للأمر حسب الحاجة، وذلك سواء من قناعة ذاتية من صحتّه أم عن شعور بالواجب أو عن خوف أم تبعاً لعادة مجيئة أم من أجل مصالح ذاتية، بحيث لا يتجلى الفارق ضرورة من وجهة نظر سوسبولوجية. ومن جهة أخرى قد يبدو الطابع السوسبولوجي للسيادة مختلفاً، وذلك حسب بعض الفوارق الأساسية القائمة في الأسس العامة لمجال السيادة.

2. انطلاقاً من المعنى الذي سبق ذكره والمتعلق بـ "حب الظاهر" (في السوق، في الندى، في النقاش أو أيّاً كان) وصولاً إلى المفهوم الضيق المستعمل هنا، هناك

(20) ينظر فيل هيلباخ أنّ "الادعاء" و"التعاطف" و"الإلحاح" هي "محولات الثلاث الكبيرة التي تمكّن التواصل النفساني" وتسمح بتغيير الحركات النفسية الجماهيرية. قارن: Willy Hellpach, Die gelingenden Epidemien. Die Gesellschaft. Sammlung sozialpsychologischer Monographien, hg. von Martin Buber (Frankfurt a. M.: Röben & Loening, 1906), Band 11, S. 46.

(من مقتضات: Hellpach, Gelingende Epidemien).

في النسخة المستعملة شخصاً من طرف ماكس غير (مقرّ إنجاز الأعمال الكاملة لماكس غير، Bad W. بيرنيخ) توجد علامة في الموقع الذي ذكرت فيه إككانيات التأثير الثلاث لأول مرة. والإحالة المباشرة إلى هيلباخ وضعها ماكس بير في الاقتصاد والأنظمة، ص 5 من النسخة التي أعاد النظر فيها شخصياً، (الاقتصاد والجمع، ص 175).

كما رأينا العديد من المعابر، وسنعود إلى بعضها كي نوضح الحد الفاصلي بينها وبين هذا المفهوم الأخير. يمكن بطبيعة الحال أن تكون علاقة السيادة ذات وجهتين، فمثلاً يخضع كل من موظفي الحصر الحديث المهتمين إلى دوائر مختلفة بعضهم إلى بعض، وكل واحد في مجاله لسلطة الآخرين، ولا يفوق هذا إلى صعوبات على مستوى المفهوم، لكن هل "يسيطر" مثلاً الحذاء على الزبون حين يطلب منه هذا الأخير صنع نعال أم يسيطر هذا على ذلك؟ قد يكون الجواب مختلفاً تماماً حسب الحالة، ولكن دائماً تكاليف: أي أن إرادة كل منهما قد أثرت في مستوى معين من العملية في إرادة الآخر، ولو قهراً، وبهذا المعنى فهي قد "سيطرت" عليها. لكن يمسبب هنا بناء مفهوم واضح للسيادة. وهو ما ينطبق على جميع علاقات التبادل، وحتى التالية منها، لكن إذا افترضنا مثلاً أن هناك صانعاً يعمل بصفة قارة⁽²¹⁾، كما يوجد فعلاً في القرى الأسبانية، فهل هو حاكم في "مبداه" الحرفي أم هو محكوم فيه وعن؟ قد نميل هنا أيضاً إلى رفض استعمال مفهوم السيادة باستثناء شخصه إزاء بعض ماله من جهة، أو بالنسبة له إزاء من له "سلطة" عليه هناك من جهة أخرى، أي الأشخاص الذين يمارسون السلطة ويقومون بـ"مراقبته": وهو ما يقود إلى الحصر بالنسبة إلى مفهومنا الضيق. لكن يمكن بنفس الطريقة التي تشكلت فيها مكانة الصانع خلق المكانة التي يحوزها حصة القرية، أي "صاحب السلطة"، إذ إن الفارق بين "المعلم" الخاص و"الإدارة" العامة، كما هو معهود لدينا، هو نتيجة تطور وليس متخسراً في كل مكان مثلاً هو لدينا. هـ "مهنة" القاضي مثلاً هي بمنزلة "تجارة" في التصور العام الأميركي ولا تختلف عن عمل صاحب البنك. فالقاضي هو ذلك الذي يتميز باستلاك سلطة تمكنه من فرض قرار على حزب يعمل هذا الأخير مضطراً للمطالبة بخدمات من قبل آخرين، أو فتنه بالعكس من مواجهة مثل هذا التمييز، وبمعكم هذا الامتياز فهو يتمتع بصفة مباشرة أو غير مباشرة بمزايا شرعية وغير شرعية. ومن أجل امتلاكه

(21) إن مثال الإسكالي هو من رسوم المقارنة المذكورة غالباً في تأملات أفلاطون الفلسفية حول الدولة حيث يوضح من خلاله العلاقة بين الطبقي الحرفي والطبقي وكيفية بقوه ضرورة إلى مطالب سيادة. فهل يتمتع الإسكالي أحسن حذاء باعتباره يكسب دراية بالأحذية؟ (Plato, *Gorgias*, 490e, 517e). هل نفس النحو يستخدم ماكس غير صورة الإسكالي هنا وفي نقاشه النقدي لفهم السيادة لدى روبرت ميشلز حول "علم اجتماع الأحزاب". فلون أيك بالرسالة التي أرسلها ماكس فير إلى روبرت ميشلز في 21 كانون الأول/ ديسمبر 1916، MWG III/6، ص 796 (هناك طرح السؤال حول ما إذا كان من المفترض كثافة الناخبين لانتخاب قيادة/ زعامة صغيرة) وما جاء في الخدمة، ص 4 وما يليها.

هذه السلطة يدفع جزءاً من "مكاسبه" إلى صندوق زعماء الحزب⁽²²⁾ الذين مكنوه من تقلد هذا المنصب⁽²³⁾ منطبق من جهتنا مفهوم "السيادة" بنفس القدر على كل من عمدة القرية والقاضي وصاحب البنك والصانع، وذلك فقط حيث طالب هؤلاء "الطاعة" بالنسبة لبعض الأوامر باعتبارها أوامراً وجدها (إلى حد ما). فمفهوم المفهوم الذي يمكن استعماله بالنسبة لنا، لا يوجد إلا في علاقة "السلطة" رغم الاعتراف بأن كل ما يحدث هنا في واقع الحياة إنما هو بمثلثة "مصر"، ويبدو واضحاً أنه فيما يخص النظرية السوسيولوجية ليس وجود سلطة مثالية ناتجة عن قيمة ديمائية وقانونية هو المحدد الأساسي، وإنما وجود سلطة "فعلية"، أي: أنه، في مجال اجتماعي هام، لا بد من الخضوع حقاً لسلطة وقع الإقرار بها إذا ما قامت بإعطاء أوامر معينة. إلا أن النظرية السوسيولوجية تطلق بطبيعة الحال من الموقع أن السلط "الفعلية" تدعي الحفاظ على "نظام" يستند إلى قيم "حفاظاً على القانون" وتعمل من أجل ذلك مرغمة بالاجراء إلى جهل مفهومي قانوني.

2. لسيادة والإمارة، ماهية الإمارة الديمقراطية وحدودها

عمتها "السيادة" هنا في مقام أول بقدر ما هي مرتبطة بـ "الإمارة". فكل سيادة نتجّل وتعمل كإدارة، إذ لا بد أن تعود إليها دائماً بعض الأوامر الحكومية التي توضع في يد أي شخص سلطة الحكم قد تبرز هنا بصفة غير واضحة تماماً، ويبدو صاحبها

(22) في القرى المتينة القديمة كان الحرفيون يلقون معاشهم من طرف الجماعة. وكان عددهم في الغالب قليلاً، تارن: Karl Marx, *Das Kapital - Kritik der politischen Ökonomie*, 3 Aufl., hg. von Friedrich Engels (Hamburg: Otto Meissner, 1883), Band I, S. 359-361.

ذكر هنا كمثال لتضيق العمل الاجتماعي أما الإحالة المباشرة إلى كارل ماركس فقد جاءت في مكان آخر (Weber, *Hinduismus*, MWG II 20, S. 193).

(23) يستند ماكس فيبر هنا بدون شك إلى توضيحات جيمس برايس (James Bryce) حول ملك القضاة الأمريكي (Bryce, *American Commonwealth* II)؛ في الفصل "The Bench" توجد علامات في النسخة الشخصية لفيرد المكنة الجامعية هيلبرغ. من خلال ذلك المشهود - نيويورك فيما بين 1867 و1871 تحت سيادة ما سمي بحلقة توبد-رينغز (Tweed-Rings) - يصف برايس تجاوزات النظام الأمريكي القائم على انتخاب سلك القضاة عن طريق الاقتراع الشعبي. فقد كان تعين المرشحين في ولاية نيويورك تماماً في أيدي زعماء الأحزاب بحيث أصبح القضاة الذين لا يتوافر لديهم تعليم قانوني تابعون لهم. ظلم يكف القضاة بإصدار أحكام "غراوت" في صالح مساندينهم، بل دفعوا لهم جزءاً من مكافأاتهم (fee) المالية. ولتعيين أحد لظفر رتبة علياً في سلك القضاة وحمل حدّ الدرع لصندوق الحزب سنة 1860 قيمة \$5000، ولتوب دونها من 4 إلى 5٪ من الدخل السنوي.

كـ"خادم" للمحكومين، بل ويحتر نفسه خادماً. هذا ما يحدث في أغلب الأحيان لدى ما يسمى بالإدارة الديمقراطية المباشرة⁽²⁴⁾. وتستقى بـ"الديمقراطية" لـ"سبين لا يتطابقان ضرورية، ونقص: 1. أنها تركز على مسألة مبدئية تقضي بأن نوازن كمادات جميع من يتأهل للقيادة الاجتماعية، 2. لأنها تنصق من نطلق (تقلل من شأن) سلطة الحكم. فقد توعد الوظائف الإدارية إما بالتوب أو تشد إلى أصحابها حسب الخطأ أو عن طريق الانتخاب المباشر لفترة قصيرة، وكل أو جميع الأمور للمادة الهامة يتحفظ بها لقرار الزفاق ولا يسلم للموظفين إلا هيئة القرارات وتنفيذها والشهر على "سير الإدارة" حسب تمنيات مجلس الرفقاء. فإدارة حديد من الجمعيات الخاصة. وكذلك الدوائر الباسية (كالتي ما زلنا نجد لها إلى حد ما من حيث المبدأ، في ألمانيا سويسرا⁽²⁵⁾) والدوائر الفقيرة من مدن الولايات المتحدة⁽²⁶⁾ في جامعاتنا (إذا كانت في يد رئيس الجامعة أو أيدي عمدائها)⁽²⁷⁾ وأشكال شبيهة ومتعددة تسير حسب هذا النمط. ومهما كانت الكفاءة الإدارية بسيطة، فلا يد من إسناد أوامر حكومية ما لأحد الموظفين، وهكذا يجد هذا الأخير نفسه بطبيعة الحال في موقع الانزلاق من مجرد خادم للإدارة إلى صاحب سلطة

(24) هذا الاستشهاد لم يحصل خطئه تماماً ولكنه يلمح إلى المطالب الديمقراطية المطهرة التي رفعت من المحادثات معادة فلم كان (الوضعية والمطالبة والديمقراطية الاشتراكية الثورية) شبيهة في ذلك أفكار جان جاك روسو.

(25) لقد كانت البلديات انضمت في بعض ألمانيا سويسرا إلى حدود القرن التاسع عشر تمثل الجهاز الأعلى للحكومة. وقد تم تعيينهم من قبل المواطنين المذكور الذين كان لهم حق الانتخاب وكانوا ينتخبون مرة سنوياً على الأقل. وكان دورهم الأساسي يتمثل في انتخاب المجالس المحلية ومجالس الأقاليم إن جانب النظر في الشروع القانوني. وتعود صلاحية الحكومة بأنفسهم إلى مجلس الأقليم منذ بداية القرن الثامن عشر. قارن دونا، ألفونس (Alphonse Dumont, Die Direkte Volksgesetzgebung in der Schweizerischen Eidgenossenschaft und ihren Kantonen (Heidelberg: J. Herbig, 1894), S. 2-8.

(26) لقد كانت المستوطنات الفلاحية المثلث في ولايات إنجلترا الجديدة التي كانت تدير أمورها بنفسها تسمى "قارن شبيس" (townships). وكان المستوطنون - الذين يشارون في أغلبهم إلى الطائفة المزمعة - ينفذون بصفة منتظمة مناقشة القضايا العامة. ورغم الحفاظ على الاجتياحات العامة فإن الإبلوا تحولت منذ القرن التاسع عشر إلى أيدي رئيس البلدية (mayor) أو أعضاء المجلس (aldermen). قارن بالفصل James Bryce, The American Commonwealth, 2 Aufl. (London, New York: Macmillan and Co., 1890), vol. I, S. 361 ff. (من هنا فصاعداً: Bryce, American Commonwealth).

(27) كانت الإدارة الذاتية (اللامركزية) للجامعات الألمانية تدار من طرف رئيس الجامعة بالسبة للجامعة ككل وعن طريق العميد فيما يخص الكليات. وكان الائتان يعينان لجنة محددة سواء بالاقتراع العام أو بالشاوم (أغلبية حسد السن).

بارزة، ولعلنا، فالحدود "الديمقراطية" تقام في طلبه ضد تطور مثل هذه السلطة. ولضمان "العدل" و"تقليص" نفوذ سيادة الموظفين تقف المجالس الأرستقراطية غالباً حتى داخل طبقة الأعيان وضد أعضائها: وهو ما حصل مع أرستقراطية البندقية²⁸ أو سبارتا²⁹ ضمن أساتذة الجامعة الألمانية. فكلهم يطلبون نفس القواعد الديمقراطية، أي (التناوب على المناصب والانتخاب القهبر المزدى).

يوجد هذا النمط من الإدارة موقعه المعتاد لدى الجمعيات التي هي 1- من حيث المكان أو 2- من حيث عدد المشاركين محدودة جداً، وكذلك 3- من حيث إن وضع الأعضاء الاجتماعي غير متفاوت إلا قليلاً، وتقتصر أيضاً 4- مهام إدارية شبيهة بسيطة وفرة ورغم ذلك 5- فدر لا يستهان به من التطور والتعلم في مجال التوجيه المادي للوسائل والغايات. (هذا ما ينطبق على الإدارة الديمقراطية المباشرة في سويسرا وفي الولايات المتحدة وداخل الحلقة المعتادة في الإدارات، وحتى الروسية منها مثل "مير"³⁰)، فهو لا يعد، حتى بالنسبة لنا، كمنطقة بداية تاريخية نموذجية لـ "سلسلة من التطور"، وإنما كحالة نموذجية محدودة فقط انطلقت منها هنا في بحثنا. فلبس التناوب ولا الحظ أو الانتخاب الحقيقي في المعنى الحديث تلك الكلمة هو الذي يمثل أشكالاً "بداية" لانتداب موظفين لخدمة ما.

فحيث توجد، وفي أي مكان كان، تبقى الإدارة الديمقراطية المباشرة غير خافزة. فإذا برز فاروق اقتصادي، يتلوه أيضاً الحظ: بأن يأخذ أصحاب المال زمام الوظائف الإدارية. وهذا لا يعني أنهم تفوقوا بحكم كفاءتهم الذاتية أو معرفتهم الواسعة، وإنما لأنهم "فاضون": أي قادرون على خلق الجو المناسب، لتسيير الإدارة بصفة إضافية أو في إمكانهم اقتصادياً القيام بها بمرتب زهيد وحتى مجاناً، في حين أن المرشحين

(28) ويقصد هنا فترة "Serravallo" (1315-1397) التي حصل فيها احتكار منصب المناصب المجلس البلدي من قبل الذين توافرت عليهم شروط الانتهاء إلى المجلس ولمنعت رقابة صارمة على الانتهاء الجنسي.

(29) تعني كلمة "مير" (Mir) الدائرة القلاحية الرومية الفاشية بدلتها. وقبل أن نخضع للمحاولات الإصلاحية السلبية الأجنبية والحكومية كان لجميع أعضاء العشرة الذين لهم حق الانتخاب القيام بالمهام الأتية: توزيع الأراضي والمهام، إصدار القوانين، معاقبة الأعضاء إل حذ عنهم. وبالنسبة للتاريخ كانت الدوائر يجرعات متعلقة ذات جهاد مشترك حل مشوري الضرائب. فلان أيضاً: Weber, "Rußlands Übergang zum Scheinkonstitutionalismus," in: MWG IV 10, S. 281-684, bes. S. 757ff.

على العمل يجبرون على تقديم تضحيات من حيث الوقت، وهذا يعني بالنسبة لهم: تقديم تضحيات من حيث حفظ الشغل التي تصبح لا تطاق مع تزايد العمل. لذا، ليس الدخل القوي في حد ذاته هو المحدد لذلك الخوف وإنما الدخل المتوافر مجانياً أو عن طريق عمل متقطع. فلا يمكن مثلاً لفصيل من أصحاب المصانع الحديثة أن يكون تحت نفس الظروف فاضي أو قادر على تقليد بعض الوظائف الإدارية مثلاً هو الحال لدى طبقة الإقطاعيين أو طبقة أعيان التجار الكبار في العصر الوسيط والتزامهم المتقطع بالعمل في كلتا الحالتين. وهذا ينطبق أيضاً على الجامعات، حيث نجد مثلاً أن مديري معاهد الطب والعلوم الطبيعية المرموقة لبسوا أكثر تضلعاً في القيام بواجباتهم بل أقل، رغم خبرتهم الإدارية، لأنهم ملتزمون كرؤساء جامعات في وظائف أخرى. فبقدر ما يكون وجود الإنسان العامل ضرورياً بقدر ما يرتفع خطر الانزلاق بالنسبة للإدارة الديمقراطية المباشرة، بحكم التقسيم الاجتماعي في مجال سيادة "الأعيان". لقد عرفنا سابقاً أن مفهوم "الأعيان" يدل على حامل قيمة شرفية اجتماعية متعلقة خاصة بالسلوك في الحياة³⁰. يضاف إلى هذا المفهوم هنا ستة أخرى من سمات الشرف لا يمكن الاستغناء عنها، ولو أنها عادية في الحقيقة: وهي تلك الكفاءة الناجمة عن الموضوع الاقتصادي والمؤهلة لتقلد مناصب إدارة وسيادة كـ "واجب شرفي". ولذا سنعي من هنا فصاعداً بـ "الأعيان" أولئك الذين يملكون دخلاً ناجماً عن عمل أم لا ولكن يسمح لهم بتقلد وظائف إدارية إلى جانب مهامهم المهنية (المختلفة) على شرط أن يتحول لهم وضعهم الاقتصادي، كما جرت به العادة من قبل، خصوصاً لدى كل الذين يكونون دخلاً غير ناجم عن جهد عملهم، التمتع بحياة تمكنهم من الحصول على "مكانة" اجتماعية و"جاء طيفي" وتؤهلهم بالآتي للسيادة. فسيادة الأعيان هذه، غالباً ما تطورت في شكل لقاءات

(30) نبدو الإحالة ما غير واضح. مفهوم الأعيان الدال على الذين يتميزون بشرف اجتماعي خاص لا يذكر إلا لاحقاً في النص فالتعلق بـ "السيادة الأبوية" من 252. أما الترسيمات المشابهة والمتعلقة بالكتابة السياسية للأعيان فسيجدها لاحقاً في النص حول الليبروغراطية من 224-226. ويتعرض الفصل المتعلق بـ "مملدنة" أيضاً إلى الكتابة السياسية والاجتماعية للأعيان. انظر الأعيان الكاملة، 3-22، MWG I 22، من 143-148، وهناك نفع الإشارة إلى التخلي عن الأعيان "حسب القائمة المعروضة" (المصدر نفسه، من 146 مع الهامش). أما الإحالة الموجودة هنا (الإحالة لما سبق) فإنها تثير الشك بأن بعض التفصيلات المتعلقة بالمفهوم قد فقدت أو وضعت في مكان آخر. أما فيما يخص إحالة المصدرين الأوائل إلى اختلال الفصل الثالث لدى تسليبه المرة الأولى (لغير، نهجج السيادة، الاقتصاد والجمع، من 170، الأعيان الكاملة 23، MWG I 23) فإنها تتناقض مع التسلسل الزمني للمؤلف.

لهيات ما فشأت أن استبقت قرارات الرفاق أو ألتهتها بالفعل ثم احتكرها لنفسها من طريق الأعيان ويحكم مكانتهم. إن تطور سيادة الأعيان في هذه الصورة الخاصة بالذات، أي داخل الجماعات المحلية وضمن رابطة الجوار على الأخص، قديم جداً؛ إلا أن للأعيان في العصر القديم طابعاً مغايراً تماماً لا يكسبه الأعيان حالياً ضمن "الديمقراطية المباشرة" المعقولة. فالعمر كان في البداية هو المحدد لسعة الأعيان. وينفض النظر عن المكانة المستندة إلى التجربة، فإن "الشيوخ" في حد ذاتهم هم أيضاً وبدون منازع الأعيان "العليميون" لدى جميع المجتمعات الخاضعة من حيث فعلها الجماعي تماماً "للتقليد"، أي للعرف وقانون العادة والحق للقدس، إذ هم على علم بالموروث التقليدي. فحكمهم وحكمتهم ومواقفتهم المبكّة⁽³¹⁾ (ροβούλευμα) أو مصادقهم اللاحقة⁽³²⁾ (Auctoritas) تضمن صدق قرارات الرفاق/ الأعضاء أمام القوى السابوية ومثل الحكم الناجع عند الخلافات. فإلى "شيوخ" في تعادل وضع الرفاق/ الأعضاء الاقتصادي هم عادة الأقدم سناً سواء في العائلات أم العاشتر أم الجوار.

لا شك أن هبة/ مكانة الشيخ النسبية تنحدر في حد ذاتها داخل الجماعة بصفة ملحوظة. فقد أصبح الشخص القبر قادر على العمل عالة في حالة يكون فيها مجال التنفيذ صعباً جداً. وكذا الحال في وضع الحرب المتداولة، حيث ينقص عادة احترام الشيخ أمام الشباب الفاضل على حل السلاح، وترفع الشعارات "الديمقراطية" من قبل الفريق الشاب ضد هيبته/ مكانته⁽³³⁾ (Sexagenarios de Ponte). وهذا ما

(31) لقد تعرف على مجلس الشيوخ في أثينا (Boule أو Bule) أن ينظر في جميع المطالب المقدمة إلى المجلس الشعبي (Ekklesia) وأن يجلبها إليه فيها بعد تقرارات أولية (Probouleuma) سواء كانت هذه شتى بتوصيات أم لا.

(32) كانت المصادقة اللاحقة "Auctoritas" أو "Auctoritas patrum" في روما إلى حدود القرن الرابع والثالث قبل الميلاد الظاهرة المتعددة من قبل أعضاء مجلس الشيوخ سواء بالنسبة للمصادقة على القوانين أم فيما يخص الانتخابات العامة. فبدون المصادقة اللاحقة "Auctoritas patrum" تبقى القوانين غير نافذة المفعول. قارن: Theodor Mommsen, *Römische Forschungen* (Berlin: Weidmann, 1964), Band I.

(من من فصاحة: Mommsen, *Römische Forschungen*).

(33) إن المثل "سقوط رجل في السنين من عمره من الجسر" تم ذكره من طرف فسوس (Festus): Sextus Pompeius Festus, *De verborum significatiōe quae uenerunt cum Pauli epitome*, hg. von Karl Otfried Müller (Leipzig: Weidmann, 1839), S. 334, und die Wiedergabe = der Fragmente bei Marcellus Novius: *De compendiosa doctrina*, hg. Wallace M. Lindsay

يحدث في جميع الأوقات التي تسبب بنظام ثوري اقتصادي أو سياسي، حربي أو سلمي جديد، وحيث تكون السلطة الفعلية للتصورات الدينية وكذلك الرهبة أمام قداسة التقاليد غير متطورة أو في حالة انهيار. فارتفاع شأن الشيخ يدوم كلما كانت القيمة الموضوعية للتجربة أو السلطة الذاتية للتقاليد عالية. أما انقضاؤه فلا يحدث دائماً لصالح الشباب وإنما لصالح أنواع أخرى من التشريف الاجتماعي. ففي حالة التقسيم الاقتصادي أو الطبقي لا يذكر مجالس الشيخ (Gerusien, Senate) أصلهم عادة إلا من خلال الاسم، أما من حيث الموضوع فبهم ذلك من طريق "المناصب الشرفية" التي يتقلدونها في المعنى المذكور سابقاً مناصب شرف "اقتصادية" أو امتيازات بموجب المقام "الطبيقي"، غير أن سلطتهم كانت في آخر المطاف قائمة دائماً على قيمة أو نوع الأملاك التي يكتسبونها. في مقابل ذلك، يسكن في ظروف معينة أن تصبح المطالبة بإقامة الإدارة "الديمقراطية" أو الحفاظ عليها وسيلة بالنسبة للذين لا ملك لهم أو للجماعات ذات السلطة الاقتصادية ولكن وقع إقصاؤهم من قبل أصحاب الملك من أجل مكانتهم الاجتماعية لمكافحة الأعيان، عندئذ يصبح القضية "سالة حزب" لأن الأعيان من جهتهم، ويحكم مكانتهم الطبقية، فاحذرون على جمع "فريق دفاع" من أولئك الذين لا مكسب لهم والتابعين لهم اقتصادياً. ويظهر الصراع بين الأحزاب نفقده "الديمقراطية المباشرة إدارياً" حتى طابعها الخاص القائم ضمناً على "السيادة" لأن أي حزب باقٍ المعنى للكلمة يمثل شكلاً خاصاً من الصراع من أجل السيادة، ومن هنا فهو يحمل زعرة الانعزاع في بنيتها بصفة سلطوية وإن ما زالت هذه النزعة خفية بعض الشيء.

ومثل هذا النوع من الاختراب الاجتماعي يحدث في الحالة القصوى من الديمقراطية "المحضة" لدى وحدة من الرغاف ذوي المعاش المتضارب مبدئياً، عندما يتجاوز الشكل الاجتماعي من حيث الكم حداً معيناً أو عندما يعسر التفصيل الكيفي لمهام الإدارة التي يستوفها كل واحد من الأعضاء حين يأتي دوره سواء بالتداول أم حسب الحظ أو بالانتخاب. فظروف الإدارة تختلف تماماً بالنسبة للجهات الغنيرة

(Leipzig: B. G. Teubner, 190), Band 3, S. 542 - S. 523, 24-28, der Ausgaben von Mercurius, لقد كان الشبان الرومانيون التقليديون على حل السلاح برعمون الشيخ الذين يجاوروا المستن من عمرهم حينما ينش هؤلاء على جسر الانتخاب لا اعتبار بمسوخ غير مرغوب فيه كتمثيل. قارن: Theodor Mommsen, *Römisches Staatsrecht*, 3 Bände, 3 Aufl. (Leipzig: S. Hirzel, 1887/ 1888), hier: Band II, I, S. 403, Anm. 2,

(من هنا صاعد: Mommsen, *Römisches Staatsrecht* I-II, 2).



عن تلك الأشكال الصغيرة التي تقام بين الجوار أو بين الروابط الشخصية. كما يتغير مفهوم "الديمقراطية" مدلوله السوسيولوجي خاصة عندما يتعلق الأمر بإدارة تشمل الجماهير، وذلك بكيفية يبدو صعباً البحث عن شبيه وراء ذلك الاسم الجامع. فطريقة تراكم مهام الإدارة كما وكيفا تساعد بنورها على مر الزمن حتى على التواصل الفعلي، على الأقل لجزء من الموظفين، وذلك لأنها تحقق نوعاً من التفوق التقني الناتج عن التكوين المتواصل والتجربة والملاحظة في عملية تسيير الإدارة. ولذلك يبدو أن هناك احتمال نشوء شكل اجتماعي طويل النفس خاص بالإدارة، أي قادر على فرض السيادة. وهذا الشكل يمكن أن يكون، في الظاهرة التي ذكرناها⁽³⁵⁾، من حيث المقام "روح الزمالة" أو أن يكون ذات "سلطة أحادية" تجعل جميع الموظفين "خاضعين لبيئة" متسلسلة الدرجات إلى حد الفئة الموحدة.

3. السيادة عن طريق "التنظيم". قواعد التطبيق

يقوم الوضع البادي لتلك المجموعة من الأشخاص المنتهية إلى نخبة الحكام أساساً على ما يسمى حديثاً بـ "ميزة العدد القليل"⁽³⁶⁾ في مقابل الجماهير المحكومة، أي على الإمكانية المتوافرة لدى الأقلية الحاكمة للتشاور بسرعة ووضع خطة معقولة

(34) إن الإحالة ليست هنا في محلها. فغرض النطاق المتعارفين إدارة الأعيان والإدارة الجارية هي طريق الزمالة، فإن التساؤل يبقى مطروحة لها إذا كانت الفقرة المذكورة سابقاً معنية باعتبار أن "الزمالة" لم تأت بصريح العبارة. ولئن حصلت الإشارة إلى الموضوع بصفة عابرة في نص البيروقراطية وهو ما يتناقض وروحه الإحالة، فإنها تدل على أن بعض التوضيحات المتعلقة بسيادة ذات الزمالة قد عقدت

(35) جرحه الاستشهاد لدى عالم الاقتصاد الدولي: Friedrich von Wieser, *Recht und Macht*, 6. Vorträge (Leipzig, Duncker & Humblot, 1910), S. 31, 36 et passim.

في المحاضرات المطبوعة التي قدمها لود في إطار الدروس الجامعية في أيلول/سبتمبر 1909 بمدينة سويسرغ كان يسمى - في إطار رده النقدي على المفاهيم الاجتماعية الاشتراكية - إلى تقديم نصير لـ "قانون العدد القليل" (سيادة أقلية على الأغلبية) والذي يبدو في نظره قانوناً ذا بعد تاريخي على مستوى العالم. "إن يكن أحد دوماً سيداً على وسائل السلطة الخارجية إلا إذا كان يملك القوة الداخلية على التحكم في الناس الذين يسيرون ووسائل السلطة الخارجية" (المرجع المذكور، ص 15). أما الجمهور ذاته فهو غير قادر من حيث المبدأ على الفعل ولا يستند وحيه بالسلطة إلا من طريق التنظيم كـ "حزب" أو "طبقة" أو "شعب" (المرجع نفسه، ص 34). فالفعل الاجتماعي لا يتحقق عن طريق عقد ما، وإنما من خلال "الزعامة والحلافة" (المرجع نفسه، ص 31). ولذا يستتبع لود في نظره "السياسة الفاعلة التي تعدها الزعامة" (القيادة [...]) فاعلة العدد القليل" (ص 31). وقد رأى فرن فايزر نقطة الضعف في عدم استغلال "فائدة العدد القليل" ليس فقط لدى حركة البروليتاريا، وإنما أيضاً لدى القيرالين في عصره.

ومنظمة لعملهم الاجتماعي كي يقاد بحكمة، ويضمن سلطتهم كلها اسنوجب الأمر وسكنهم بسهولة من رذع أي فعل جماعي أو جماهيري يبددهم، وذلك قبل أن يقوم المكرهون باستعدادات لتكوين قيادة محكمة توجه العمل الاجتماعي نحو أخذ السيادة. فـ"ميزة العدد القليل" يسري مفعولها الكامل من طريق كتمان القاصد والقرارات التي يأخذها الحكام وكذلك المعلومات التي يصعب بل يستبعد الحفاظ عليها كلها ازداد العدد. وكلها ارضع واجب "الكتمان الإداري" أصبح مؤشراً على نية الحكام زيادة الضغط في الحكم أو على شعورهم بالخوف المتزايد. فكل سيادة هادفة إلى التراسل هي إلى حد ما سيادة كتمان. أما الاستعدادات الخاصة التي توضع عن طريق المشاركة في خدمة السيادة فتتمثل بصفة عامة: في وجود حلقة من الأشخاص المعتادة على الطاعة فيما يخص أوامر القائد والمهتمة شخصياً بدوام السيادة، سواء بالمشاركة فيها أم جلب القوائد منها، إذ تضع نفسها باستمرار تحت تصرف السيادة وتشارك في تنفيذ الأوامر والأحكام التي تضمن بقاها ("تنظيم"). أتما بالنسبة للقائد أو القادة الذين يطالبون بالحكم ويتفنونونه فعلاً بنون اللجوء إلى قادة آخرين، فهؤلاء نسبهم "آسيادة"، في حين نستي الأشخاص الذين يضموا أنفسهم تحت تصرفهم الخاص بالمعنى المذكور سابقاً، "جهاز / أداة الحكم". إن بنية أي سيادة تهد طابعها السوسولوجي أولاً ضمن التصرف الذاتي في العلاقة العامة بين السيد أو الأسياد والجهاز، ثم بين هذين الآخرين والمحكومين وكذلك من خلال المبادئ الخاصة لـ"تنظيم" السيادة، أي مبادئ توزيع السلطة والحكم. إضافة إلى ذلك، هناك أيضاً جملة من اللقطات المختلفة التي يمكن من طريقها كسب المبادئ السوسولوجية المتعددة لتقسيم أشكال السيادة. وبالنسبة لأهدافنا الضيقة هنا، فإننا نمرود إلى الأنماط الأساسية المتعلقة بالسيادة والتي نحصل عندما نسال: على أي مبادئ أساسية يمكن للسيادة أن تستند في حكمها، هل على المطالبة بالطاعة من قبل "الموظفين" إزاء السيد أم من قبل المحكومين إزاء الاثنين معاً؟

لقد واجهنا إشكال "المشروعية" هذا سابقاً لدى بحثنا في "التنظيم القانوني"³⁶، ويتعين علينا الآن البرهنة على دلالته بصفة أكثر تعميقاً. فإن لا نكون

(36) نعدو الإحالة غير واضحة لأن موضوع النظام القانوني ولا سيما عند فبر:

Weber, *Die Wirtschaft und die Ordnungen*, S. 1-19 (WuG, S. 368-385).

رغم أنه لم يتم التعرض فيه إلى موضوع "المشروعية". وعلى عكس ذلك، فإنه من المحمل

الإحالة إلى هذه فقرات من الجزء المتعلق بـ"الحق": Weber, *Recht* § 1, S. 3f. (WuG, S. 387f.).

مثل هذه البرهنة في موضوع السيادة مسألة تأمل نظري أو فلسفي، وإنما تستند إلى فوارق محسوسة جداً داخل البنى التجريبية للسيادة، هذا يعود إلى الحكم العام الذي يقتضي تسوية ذاتياً من طرف أية سلطة، بل حتى من أية فرصة للحياة نتاج على الإطلاق. فإسقاط ملاحظة تدلّ على أنه، في حالة تناقص عرضي واعتباطي لمصير شخصين أو وضعهما، سواء من وجهة نظر صخبي أو اقتصادي أو اجتماعي أو غيره، وبقدر ما يبدو السبب "العرضي" لظهور هذا الفارق واضحاً، فإن الذي وضعه أحسن لا يشعر بالحاجة الماسة اعتبار الفارق الموجود في صالحه كـ "شرعي" والنظر إلى وضعه كشيء "مكتسب" على حق، في حين أن وضع الآخر "مكتسب" عليه. وهو ما يؤثر أيضاً في العلاقات بين المجموعات البشرية المميزة إيجاباً أم سلباً. فـ "أسطورة" كل مجموعة مميزة تقوم حقاً على تفوقها الطبيعي، وربما أيضاً على التفوق "الدموي". وقد تقبل الطبقات الضعيفة/ المتسيرة سلباً فعلاً تلك الأسطورة في ظروف يكون فيها توزيع السلطة وكذلك أيضاً التنظيم "الطبيعي" متوازناً وعموماً في حالة يكون فيها التفكير في كيفية تنظيم السيادة ضامفاً، أي طالما يدير للجماهير طبيعياً ولم يتحوّل إلى "إشكال" تحت ظروف قاسية. أما في أوقات يظهر فيها الواقع الطبقي المحض للجميع عارياً وجلياً، لا ليس فيه كسلطة محددة للمصير، فإن أسطورة الطبقة العليا القائمة بما يقضيه الحظ لكل واحد مثل لدى الطبقة الضعيفة/ المتسيرة سلباً غالباً إحدى الملاحظات المعينة والأكثر حماسة: وهو ما حدث في خضم بعض الصراعات الطبقة في العصر القديم المتأخر وكذلك في العصر الوسيط وخصوصاً ضمن الصراعات الطبقة الحديثة حيث أصبحت الطبقة العليا وما يتعلق بها من هيئة "تشرع" الموضوع الأكثر عرضة ونجاعة للهجمات. فدوام أي "سيادة" في مفهومنا التقني للكلمة هو طبعاً في حاجة إلى تسويل خاص من خلال المطالبة بمبادئ مشروعية.

== - حول "المشروعية" والعلاقات الحديثة؛ المرجع المذكور: Weber, *Recher* § 3, S. 6f. (WuG1, S. 409ff.) - حول المشروعية لكاربرمان؛ المرجع المذكور: Weber, *Recher* § 6, S. 4 (WuG1, S. 486) - حول "المشروعية" والسيادة الأبوية هناك أيضاً إحالة مسقة وشاملة إلى "تحليل السيادة". وكذلك في المرجع المذكور (WuG1, S. 493ff.) Weber, *Recher* § 7, S. 12ff. - حول العلاقة بين القانون الطبيعي والمشروعية). يتم البحث في الترابط الأساسي بين احتكار السلطة وتكوين نظام قانوني عن طريق الاتحاد السياسي في نص: "Politische Gemeinschaften", MWG I/22-1, S. 209. behandelt.

ومن بين هذه المبادئ الأخيرة هناك ثلاثة: فـ، "تطبيق" الحكم قد يشتمل التعبير عنه إما في إطار نظام من القواعد المقتنة (منصوص عليها أو مفروضة) والتي نجد قبولاً باعتبارها قياً عامة وملزمة عندما يرغب "صاحب الأمر" الاستناد إليها. هنا نجد حامل السلطة إذن نفسه مشرعاً من طريق نظام من القواعد المقتنة وتكون سلطته مشروعة ما دامت تُطبّق حسب القواعد المرسومة. وبذلك تكون الطاعة ملزمة للقواعد وليس للشخص الذي يمارسها. وإما يخضع تطبيق الحكم إلى سلطة شخصية، ويمكن لهذه السلطة أن تجد أسسها في قداسة التقليد، أي في العرف وما تتضمنه العادة من طاعة لبعض الأشخاص المعيّنين. أو بالعكس، في التسليم بها هو خارق للعادة: مثل الإيمان بالكاريزما، أي الإيمان بالوحي أو الكرامة الإلهية التي يمنى بها شخص، أو الإيمان بالمُحلّصين والأنبياء والأبطال مهما كان نوعهم. وهذا ينطبق على الأنماط الأساسية لبنة السيادة التي يتفرّع عنها بعد التركيب والفرج والتعريب والتعديل أشكال السيادة الموجودة في الواقع التاريخي. فعمل الجماعة المنظم حسب مشاركة رشيقة لشكل السيادة يجد في "البيروقراطية" نمطه الخاص به. أما عمل الجماعة المرتبط بملاقات السلطة التقليدية فيمثل نمط السلطة الأبوية (Patriarchalism). ويقوم شكل السيادة "الكاريزماتية" على سلطة أشخاص حقيقيين وليست خاضعة لسلطة العقل أو التقليد. وسنطلق هنا أيضاً من النمط الذي يبدو لنا سائداً وأكثر عقلانية، أي النمط الذي نعرضه علينا في الإدارة "البيروقراطية" الحديثة⁽³⁷⁾.

(37) إن الإشارة في الجزء الثاني من الجملة نبيذ الانتقال المباشر إلى الفصل الموالي حول "البيروقراطية" (ص 157-234). ولكن لبدء الإحالة بالنسبة للقول في الجزء الأول من الجملة "سنطلق هنا أيضاً [...] من النموذج العقلاني" أقل وضوحاً. وهذا يطبق أيضاً على نظرية "القانون الاجتماعي" في النسخة القديمة من الاختصار والمجتمع، وفي ما عدا ذلك على الجزء المقدم من البحث في المقولات الذي يجدد بقية المقولات انطلاقاً من "الفعل الاجتماعي" كنموذج عقلاني لله "فعل الجماعي".

[البيروقراطية]

تقرير الإصدار

حول نشأة النص

يتسم النص المؤلّلي إصداره إلى النصوص المحورية من سوسيولوجيا السيادة، فلأول مرة في أعماله يضع ماكس فير هنا مفاهيم نسبية / تنظيمية ونسبية للتحليل السوسيولوجي بالنسبة للبيروقراطيات الحديثة. وكان في هذا السباق سلك الموظف الأوروبي في صلب تحديده النموذجي، ففي الجزء الأول (ص 208-154) يصف ماكس فير في ثلاثة فصول متوالية "الحالات الوظيفية الخاصة لسلك الموظفين الحديث"، ومكانة حرفة الموظف وكذلك الشروط الاقتصادية والاجتماعية الخاصة لنشأة سلك الموظفين الحديث. يمهّد تحليل العلاقة بين البيروقراطية والسيادة (ص 208-210) المرور إلى الجزء الثاني من التفاصيل (ص 234-211). وينتم هذا الجزء بدوام الأجهزة البيروقراطية المتطورة والموضوعة لخدمة حاكم أو دولة، وبالنتائج الحاصلة عنها. كما يوضح ماكس فير النتائج الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن البيروقراطية، خصوصاً بالنسبة لمجمل الرأسمالية والديمقراطية الحديثة والفريية إلى حد ما، وفي اختتام يمرّ إلى عرض أشكال السيادة ما قبل أو غير البيروقراطية.

يتسم النص الذي بين أيدينا ببعض التميزات: فهو يبدأ بدون ربط، ويفتقد إلى تقديم أو ربط بالموضوع السوسيولوجي للسيادة. يتميز الجزء الأول (حتى بداية ص 208) بصرامة قوية في البناء وعلى مستوى الأسلوب. ونذا جاءت الجمل قصيرة في أسلوب البرقية، ووقع في بعض الأحيان حتى تقطيعها من خلال

الترتيب الرسمي. أما الجزء الثاني فينتقل إلى الصرامة الشكلية، ولكنه يختم من حيث الموضوع فضلاً عن قصداً حول السيادة البيروقراطية. ورغم كل هذه التناقضات يبرز نص "البيروقراطية" بكل وضوح علامات تنقيح واسعة ونهضة لعملية الطبع. فكلا جزئي النص اللذان نشأ على الأرجح في مراحل زمنية مختلفة وقع ربطهما عن طريق إحالات داخلية، مع العلم أن هذا الربط حصل في معظمه انطلاقاً من الجزء الثاني. فالنص بأكمله - على عكس النصوص الأخرى المخلفة حول السيادة - مزود بفقرات مطبوعة بحجم صغير بصورة متوالية، وهي علامة على أن النص كان مهتماً مباشرة للطبع. وفيما يختص الفقرات للمنية، فإن الأمر يتعلق غالباً بتوضيحات تاريخية أضيفت بصفة منتظمة وشواصلة إلى النص في الطبع بحجم صغير للاقتصاد في المكان. ويبدو أن جزءاً منها يعود إلى مراحل تنقيح سابقة⁽¹⁾، وهو ما تشير إليه بنية الإحالة الداخلية للنص⁽²⁾ ونذا يضمن علينا بالنسبة لهذا النص أن نطلق على الأقل من مرحلة، أو بالأحرى من عدة مراحل تنقيح، كما مستجّل بمجرد نظرة إضافية إلى نواحي التدوين داخل النص.

يتضمن النص في حد ذاته سلسلة من الإسنادات - غالباً ما تكون غير مباشرة - حول ضبط تاريخ نشأته. فالمراجع التي يذكرها ماكس فيبر (يتعلق الأمر بأعمال ريتشارد شميت (Richard Schmidt)، ألبريخت مندلسون بارنولد (Albrecht Mendelssohn Bartholdy) وأنتول لرو - بوليو (Anatole Leroy-Beaulieu)⁽³⁾ لا تشير إلى ما يفوت عام 1908. وحتى فلميح ماكس فيبر غير مباشر والذي يؤكد

(1) قارن في هذا الصدد المخطوط الأصلي المخلف من نص فيبر 751f Weber, *Reviews* 2, S. 434f (WuGI, S. 434f) حيث أدخلت صياغة مرقونة قديمة (جدال حول تصورات الحق الاستثنائية) كمقدمة مطبوعة بالحجم الصغير في الصيغة الحديثة. العهد المرقونة بالآلة الكتاب.

(2) غالباً ما تم ربط نصوص من الاقتصاد والمجتمع قلت في وقت مبكر بنص البيروقراطية عن طريق الطبع بالحجم الصغير مثلها من الحال في نص هيئة السلطة والشعور الوطني (Nationalgefühl und Nationalgefühl) أو الطبقة القديمة من النص في المخطوط الأصلي من سوسيولوجيا الحق (Rechtssoziologie).

(3) نشر كتاب ريتشارد شميت أولاً عام 1887 ثم مرة أخرى في طبعة منقحة عام 1908؛ أما دراسة ألبريخت مندلسون بارنولدي فكانت منقورة عام 1908 مثلها مثل للحظك المطابق لانتول لرو - بوليو الذي وجد مثله عام 1887.

أحد أقوال دويرت منشتر، لا يتجاوز هذا الأفق الزمني⁽⁴⁾. فجميع هذه المعطيات هي بمنزلة ملحقات (Termini Post Quem) تتعلق بتقويم كتابة النص وكذا الحال أيضاً فيما يخص الأحداث التاريخية الموالية التي لمجّح ماكس فيبر في النص مثل حركة الكارليستن البادية (Badische Karlisten-Bewegung) المؤسسة عام 1908، وقضية اللدالي لتلغراف عام 1908 ورابطة المائزرا المؤسسة سنة 1909. إنّ ما يربّح وضع (جزء) صياغة أولى لنصّ "البيروقراطية" في مرحلة مبكرة هي الأهمية التي وجدها موضوع البيروقراطية عام 1909 لدى ماكس فيبر، وكذلك أيضاً الإشارة إلى دراسة "النظام البيروقراطي" التي توجد في المخطوط الأصلي للمحقّق 1 في الطبعة المبكرة من النصّ⁽⁵⁾، أنا بالنسبة للمباعدة المتأخرة للنصّ ولتتبعه، فهناك سلسلة من الإشارات التي تعود إلى عام 1912، بحيث يمكن أن تكون الفترات المعنية قد وضعت سنة 1912 على أقصى التحديد، وكذا الأمر بالنسبة لذكر الإجراءات التأديبية التي لمحت بها إدارة الكنيسة البروسية لمنع مواصلة الاحتجاجات العامة ضد عزل فستيس مدينة دورتموند غوتفريد ترووب (Gottfried Traub) من منصبه في صيف 1912، وأيضاً بالنسبة للتلميح إلى الشرائع الإسلامية في تونس التي ما زالت نهرقل انتشار الرأسمالية "بعد مرور عقود من الاستعمار الفرنسي"⁽⁶⁾. فمعلومات ماكس فيبر حول التشريع التونسي نشتد إلى مقال نشر عام 1912. أما "حلقة الوصل" التي سبق ذكرها بتفاصيلها المبدئية حول البيروقراطية والسيادة فهي تربط صلة مع نصّ المقولات المنتشر عام 1913 من خلال استعمال المقولات السوسيولوجية الخاصة. وإجمالاً، فنصّ "البيروقراطية" لا يتضمن إشارات واضحة تتجاوز الأفق الزمني لسنتي 1912/1913. فذكر "تشرين الثاني/ نوفمبر 1918" في النصّ الذي وصلنا

(4) هذا التلميح يوجد في [إطار قراءة أحد كتب دويرت منشتر (Roben Michels) التي نشرت في نيسان/ أبريل 1900].

(5) لمحقّق الإحالة تقسيم السلطات ونقول في الصياغة الأصلية المرفوعة المألوفة للكتابة ما يلي: "فهي في قانون التقسيم الروماني القديم [..] par major ve puissance أما في الوسط الطبقي السياسي وفي النظام البيروقراطي فهي ذات بنية مختلفة بإطلاق، وهو ما سيتم توضيحه فيها بعد". انظر: Weber, *Recher*. 5. 1. 5. 8. لقد تمّ تشطّيب الإحالة إلى "النظام البيروقراطي" في النسخة المنقّحة باليد من جديد (غلون في هذا المصدّق أيضاً "WuG"، ص 393).

(6) غلرون الذكر الماروي للمعلومة في نصّ 5 *Recher*، مواصلة من 6 "WuG"، ص 476. مع العلم أنّ الأمر هنا يتعلق بإضافة تكميلية للنصّ المرفوع.

(7) يحيل جبر في موضعين إلى النظر في موضوع نهايات طبقات التي لم يأخذها بعين الاعتبار إلا في

من الطبعة الأولى لا يصد أمام التحقيق النقدي للنص⁽⁸⁾، بما أن ماكس فيبر لا يشير في هذا الموضع إلى الأحداث الثورية لعام 1918، وإنما يحيل بدون شك إلى الأزمة السياسية الداخلية لعام 1908. ولذا فإن التاريخ الأخير لا يصلح كعلامة لتدوين النص.

يمكن دحض ربط نص "البيروقراطية" إلى جملة السامية في الاقتصاد والمجتمع التي ربما قد تدفع إلى الشك، باعتبار أن هناك فصلاً مناسباً لم يتم ذكره في المخططين المخلقين حول مرجع الاقتصاد السياسي⁽⁹⁾ و"ملخص الاقتصاد الاجتماعي"⁽¹⁰⁾، وذلك من خلال بنية الإحالة التي تربط النص بمجالات أخرى من الاقتصاد والمجتمع. ولكن هناك ارتباطات مباشرة مع النصوص المؤلفة مبكراً من الاقتصاد والمجتمع مثل "الجماعات المنزلية"⁽¹¹⁾ و"هيئة السلطة والشعور القومي"⁽¹²⁾. وعلى عكس ذلك تبقى الإشارة في الدراسة إلى نص "البلدية" غامضة⁽¹³⁾. كما يبدو

غضون مقالاته السياسية خلال الحرب العالمية الأولى. وبما أن البائت البرلانية خلال المفاوضات حول قانون الانتخابات سنتي 1911 / 1912 كانت الفروع الزاهن، فإنه لا يمكن استخلاص دليل فاطح لصياغة متأخرة لفقرات النص المعنية. وهذا يتعلق أيضاً حل التلميح إلى العمل الإسلامي للنايوس الماسر (Fuss X) الذي لم يتم رسمياً إلا بعد نشر "Codex rei canonica" في عهد امتمصرة، أغسطس سنة 1917. ولكنه كان مشاعاً في أهم عناصره قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى.

(8) WvG، ص 613.

(9) قانون خطط تقسيم المواد لمرجع الاقتصاد السياسي بتاريخ شهر أيار/مايو 1910، VA Mohr، Siebeck، Deponat USB München، Aufl. 448.

Webers Wanderschaft، bismarcksches Hauptwerk (wie oben، S. 93، Anm. مطبوع في).

(10) ص 150-155، بالنسبة للاقتصاد والمجتمع، ص 151.

(11) غارت (10)، GdS، Abt. I، 1914، S. X-XIII، hier: S. XI (MWG V/22-6).

(12) فيها يتضمن الجماعات المنزلية (Hausgemeinschaften)، MWG V/22-1، تيم الفصل بين الوظيفة والحياة الخاصة، إلى نص البيروقراطية، لاحقاً، ص 158.

(13) ضمن الإشارة الواردة في هيئة السلطة والشعور القومي (Machtprestige und Nationalbewußtsein)، MWG V/22-1، والمعلقة بمسألتين في المناطق المستعمرة، هناك حلول هذه مشكلة، ومن بينها في نص البيروقراطية لاحقاً، ص 171-173، وعلى عكس ذلك، هناك إشارة تعود إلى نص البيروقراطية، والتي نجد ما يطابقها في نص هيئة السلطة والشعور القومي، MWG V/22-1، ص 226-231.

(14) يمكن أن نقرأ العبارة "الظروف التي نعيشها" مائنة إلى عدم الاستثناء من المكتسبات كإحالة قد نجد سبلها فيها بعد، لاحقاً، ص 198. غارت: Weber، Die Stadt، MWG V/22-5، S. 230. Anm. 108.

الربط المدعّم بإحالة بين "سوسيولوجيا الحق" ونص "البيروقراطية" أكثر تعقيداً، وبالأخص الفقرة المطبوعة بالحروف الصغيرة فيه والتي تصف الترهات غير الصّورية في طريقة البحث عن الحقيقة وفي الإدلاء بالحكم⁽¹⁴⁾. فتصبرات الإحالة في ما يستلخصه الحق تظهر أنّ هذا النص في حدّ ذاته لا يتمي إلى سوسيولوجيا السيادة أو أنّه لم يؤلّف في إطارها، ولكن ليس من المستبعد أيضاً أن الأمر يتعلق بفقرة قديمة من مخزون "سوسيولوجيا الحق" فيما يخصّ الملخص وإجمالاً، فإنّ بنية الإحالة تثبت فعلاً بأنّ نص "البيروقراطية"، منذ البداية وحتى التفجّحات الأخيرة، إنّما يمثل جزءاً لا يتجزأ من الصياغة القديمة للاقتصاد والمجتمع.

يمثّل نص "البيروقراطية" في تركيبة سوسيولوجيا السيادة كما وقع عرضه بالتفصيل في "المقدمة" مكاناً مركزياً لأنّه وقع فيه ضبط كلّ أشكال السيادة ما قبل وغير المعقّلة بمساعدة التحليل النموذجي الثنائي لبنية السيادة البيروقراطية المعقّلة والذي جرى القياس عليه في هذا النص وهذا المنهج سيتم شرحه ضمن نقاط التحوّل في ختام نص "البيروقراطية" والتأكيد عليه من خلال بنية الإحالات إلى نصوص "سيادة الأعبان" و"سلطة الإنطاع" و"تحويل الكاريزما"، في حين لا توجد صلة مع نص "الكاريزماتية" وعلاقة هشة فقط مع نص "الدولة والسلطة الدينية" من خلال بنية الإحالة الداخلية للنص غير أنّ هناك ربط خاصّ مع نص التقديم "للسيادة" الذي هو مرتبط مع الجزء الثاني من نص "البيروقراطية" ارتباطاً وثيقاً، وذلك ليس من حيث الإحالات فحسب، وإنّما أيضاً من حيث الموضوع، ونؤكد بنية الإحالات أنّه لا بدّ أن تكون هناك صياغة مبكّرة من نص "البيروقراطية" وأنّ نسخ التفجّحات والتهينة الفعلية للطبع قد لحقت فيها بين 1912/13 على الأرجح، وما عدا ذلك، فلا توجد معلومات موثوقة بها فيما يخصّ تاريخ التدوين المؤخّر.

حول نقل النص وإصداره

لم يصلنا أي مخطوط فعليه النشر ننتد إلى نسخة طبع نشرت في الطبعة التي أصدرها كلّ من ماريانا فير وملشور بالي بعد وفاة ماكس فير، وجاءت كفصل سادس للجزء الثالث تحت عنوان "البيروقراطية" في: فير، ماكس، الاقتصاد والمجتمع (ملخص الاقتصاد الاجتماعي، القسم الثالث، الإطناع الرابع) - توبفن:

(14) يمكن حلّ الإحالات من نص فير:

Weber, Rechts 4, S. 9 (WuG, S. 466), ders., Rechts 5, S. 1 (WuG, S. 466), Rechts 8, WuG (NWG I: 21-3), and Weber, Rechts 5, S. 3 (WuG, S. 469C).

وفي سديتها الأول حول المخطوطات المخلفة من طرف زوجها، ذكرت ماريانا مير في 30 حزيران/ يونيو 1920 التفاصيل حول "البيروقراطية"⁽¹⁵⁾. ففي فهرس المحتوى الذي أضافته إلى طرد المخطوطات في 25 آذار/ مارس 1921 المبعوث إلى دار النشر، توجد في النقطة 18 بعد فصل "الدولة والسلطة الدينية" الإحالة إلى فصل "البيروقراطية". ولكن وقع تشطيب هذا الأخير من جديد ورفعته إلى فوق، تحت عنوان "البيروقراطية" ثم ترتيبه كفصل 13 مباشرة بعد فصل "المشروعية"⁽¹⁶⁾. فالتأرجح في عملية الترتيب والنسبة هو دليل على أنه لم يكن هناك عنوان خاص بالمؤلف. وفي الختام نشر النص تحت عنوان "البيروقراطية" في حين نقل في الفهرس الكامل للمحتوى الذي وضع بعد إتمام الإيداع الرابع نمط الكتابة الفرنسية، أي "البيروقراطية"⁽¹⁷⁾. ولئن طلبت ماريانا غير خلال المراجعة الشاملة تصحيح فهرس المحتوى⁽¹⁸⁾، لكن يبدو واضحاً أن طلبها لم يتخذ. وفي هذه الطبعة سيأخذ أولاً عنوان "البيروقراطية" التي ألحقتها ماريانا غير، ولكن سيوضع للتحفظات المذكورة بين فوسين متوَكِّين. ولعل الناشرين الأولين رجعا العنوان الأكثر حياداً بالنسبة للطبع لأن عبارة "بيروقراطية" كما ذكرنا سابقاً، كانت أكثر سلبية في إطار النقاش المعاصر وأقل تداول كمفهوم علمي لوصف الأنظمة البيروقراطية.

لم يتم نقل الإضافات التي بدأ واضحاً أنها وضعت من طرف الناشرين الأولين، مثل فهرس المحتوى وفهرس الصفحات وكذلك الهوامش التوضيحية في هذه الطبعة، ولكن تم ذكرها في الحاشية النقدية. كما جرى تعديل بعض الاختلافات في كيفية الترتيب الرقمي وكذلك الأخطاء في الكتابة⁽¹⁹⁾، حتى بالنسبة للسنوات التي

(15) رسالة ماريانا مير إلى بول سيبيك تاريخ 30 حزيران/ يونيو 1920. J. C. B Mohr/ Siebeck, 1920, Depoat BSB München, Ana 44.

(16) Marianne Weber, Auflistung des Manuskriptbestands vom 25 März 1921. ebd.

(17) فهرس المحتوى في: WuG, S. VII – X. hier S. X.

(18) بطاقة بريدية من ماريانا مير إلى أوسكار سيبيك بتاريخ 13 أيلول/ سبتمبر 1922. J. C. B Mohr/ Siebeck, Depoat BSB München, Ana 44.

(19) هذا ما حصل مثلاً بكلمة "Kontinentalring" عوض "Kontinentalreich"؛ وكلمة "Mjeschtschewerow" عوض "Mjeschtschewo".

يمكن على الأرجح أن تعود إلى خطأ في القراءة، مثلما هو الحال في تشرين الثاني /
نوفمبر 1918~ عوض "تشرين الثاني / نوفمبر" 1903 أو "1056" عوض "1076".
وفي هذه الحالات وقع تسويق التعديلات.

[البيروقراطية]

يتجلى التصرف الخاص للوظيفة الحديثة في الآتي:

1. هناك مبدأ الاختصاصات الإدارية المنظمة حصوماً والمحددة عن طريق قواعد: أي قوانين أو ترتيب إدارية وهذا يعني: 1. أن هناك نسبياً محدداً للأصالح الجارية بانتظام باعتبارها واجبات إدارية لازمة تخدم أغراض النمط البيروقراطي السائد؛ 2. أن الأوامر الضرورية لتحقيق هذه الواجبات هي الأخرى مضممة ومحددة تماماً بقوانين في مجال آليات القهر / الضغط (الجسدية أو القسرية أو غيرها) المؤكدة لها؛ 3. أنه لا بد من تحضير التدابير المنظمة / المنسقة عن طريق انتداب أشخاص عادة من ذوي الاختصاص لتحقيق الدائم والمنظم لهذه الواجبات المقسمة وتنفذ القوانين المطبقة لها.

هذه الملاحظات الثلاث تمثل قاعدة / أرضية "الإدارة" البيروقراطية في المجال القانوني العام للسيادة وقاعدة "المؤسسة" البيروقراطية في المجال الاقتصادي الخاص وبهذا المعنى، فإن هذه المؤسسة لم تتطور حقاً في إطار الجماعات السياسية والكنسية إلا داخل الدولة الحديثة، وفي حيز الاقتصاد الخاص إلا ضمن أنماط الرأسمالية المتقدمة. ولم تمثل هذه المصالح الإدارية الدائمة، باعتبارها القوي، القاعدة في أغلب التراكيب السياسية الواسعة، مثل تلك التي وجدت في الشرق القديم، وكذلك لدى عمالك الغزو الجرمانين والمغول وعدد كبير من عمالك الإقطاع، بل كانت الاستثناء. فني مثل هذه الممالك يأخذ الحاكم أهم القرارات بمساعدة أبنائه الخاصين وجلسائه أو خدمة القصر الذين يجمعون لفترة

فصيرة قصد حل مسألة فردية، وليس من أجل مهام ثابتة ومحددة وتصاريح.

II. هناك مبدأ الترتيب الإداري والطرق الرسمية، أي أن هناك نظاماً مرتباً من مصالح تخضع لتقام أعلى ونظام أسفل، وتكون فيه المصالح السفلى تحت رقابة المصالح العليا، وهذا يعني أن هناك تسلسلاً يعطى أيضاً المحكوم القرمصة المحددة قانونياً للجموع من مصلحة سفل إلى هيئة إدارية عليا، وفي أوج تطوّر هذا النمط، يكون الترتيب الإداري منظماً حسب سلطة أحادية الاتجاه، فيقدر ما يكون مبدأ الترتيب الإداري موجوداً لدى المؤسسات الحكومية والكنسية، بقدر ما يكون أيضاً لدى بقية المؤسسات البيروقراطية، بما في ذلك التنظيمات الحزبية والمعامل الصناعية، بغض النظر عن تسمية سلطتها الخاصة أيضاً "مصالح" أم لا. وفي حالة تنفيذ مبدأ "الاختصاص" برته، فإنه لا يعني أن الترتيب الإداري، حل الأقل في مجال الإدارة العمومية، يتولّى للسلطة العليا الحقّ بسحب أعمال المصالح السفلى إليها؛ فالعكس هو القاعدة ولذلك ليس من الغريب إعادة المنصب الإداري إلى صاحبه بعد نهاية عمله.

III. يستند سبر الوظيفة المعقدة إلى أوران وسمية (ملفات) يحفظ بها في نسخ أصلية وإلى أفكار وكذلك إلى طاقم من الموظفين الضغار والكتب من جميع الأصناف. ويحتل مجموع الموظفين العاملين في إدارة ما، بما في ذلك جهاز الملفات والممتلكات، "المكتب" (وهو ما يسمى في المؤسسات الخاصة "المكتب التجاري"). كما يعزل التنظيم الإداري مبدئياً المكتب عن السكن / المقر الخاص، إذ يفصل العمل الوظيفي كدائرة منفردة، تماماً عن مجال الحياة الخاصة، ويفصل أموال الوظيفة وأدواتها عن ملك الموظف الخاص. هذا الوضع هو نتيجة تطوّر طويل المدى في كلّ مكان. فنجد اليوم بنفس القدر في المؤسسات العامة كما في المؤسسات الاقتصادية الخاصة، ويطاول حتى مديري الشركات أنفسهم؛ فالمكتب التجاري متفصل مبدئياً عن التدبير المنزلي، كما أن المراسلة الرسمية منفصلة عن المراسلة الخاصة، ومكاسب العمل عن المال الخاص، إذ نجد هذه المبادرات حتى في العصر الوسيط وذلك بقدر ما كان النموذج الحديث من تسير الأعمال جازماً بانتظام. ويمكن أن نضج هذا الفصل كخصوصية رجل الأعمال الحديث: فهو يتصرف كـ "موظف أول" في شركته مثل الحاكم الذي يصف نفسه "الخدام الأول" في دولة حديثة تنسج بيروقراطية

خاصة^(١)، أما التصور أن العمل الإداري الحكومي والنشاط الاقتصادي الخاص في مكتب تجاري يختلفان بعض الشيء عن بعضهما من حيث الجوهر، فهذا ينطبق على الأوروبي، ولكنه في المقابل غريب تماماً على الأمير كيون.

١٧. نفترض الوثيقة، وكل الموظف الخاصة على حد التقدير - وهذا ما يميز خصوصية الخدمة - عادة تعليمياً قنياً واثقاً. هذا التخصص يشمل المدير الحديث وكذلك الموظف في الشركة الخاصة مثلما يشمل الموظف الحكومي في القطاع العام.

١٨. يفترض النشاط الوظيفي في حالة تطوره التام كامل جهد الموظف، وذلك بغض النظر أن يكون وقت العمل الموزع للقيام بالواجبات في المكتب محدوداً. وهذه الحالة التي تبدو عادية هي في الحقيقة نتيجة تطوّر طويل في مجال الوظيفة العامة مثلما هو الأمر في القطاع الخاص فما هو عادي الآن كان سابقاً على عكس ذلك في جميع الحالات، أي القيام بهذه الأعمال "كوظيفة إضافية".

١٩. يتم انتداب الموظفين حسب قواعد تعليم عامة محدودة ومعيّنة بعض الشيء. ولذا فإن معرفة هذه القواعد تمثل فناً خاصاً يتعلّق على الموظفين الاصطلاح به (وذلك حسب التخصص في علم الحقوق أو علم الإدارة أو علم التجارة)^(٢).

يقوم ضبط القواعد في الانتداب الحديث للوظيفة على أسس الجمهورية والتمثلة في أن العلم النظري الحديث يفترض مثلاً: أن الترخيص القانوني الصادر عن إدارة لترتيب بعض المواد اللعبة من خلال أوامر لا يسمع لهذه الإدارة التفسير عن طريق

(١) لقد أعلن ملك بروسيا فريدرش الثاني المرموق عدة مرات أن الحائز هو "الحاقم الأول لدولة"، وذلك في "تقليد مكياجيل" ثم في "الوصية السياسية" لعام ١٧٥٢. أما التفسير الوافي: "الحاقم الأول وموظف الدولة" سمعه في كتاب *Denkwürdigkeiten zur Geschichte des Hauses Brandenburg* من غرونت ناريخ آل براندنبورغ قلون:

Die Werke Friedrichs des Großen, hg. von Gustav Berthold Volz (Berlin: Reimar Hobbing, 1913), Band 7. Antimachiavel und Testamente, S. 6, 154.
Denkwürdigkeiten zur Geschichte des Hauses Brandenburg, 1913, S. 117.

(٢) نعود قديم تكوين الموظفين المذكورة من قبل ماكس فير إلى ما كان يدرس في القرنين السابع والثامن عشر من علم الحفاظ على الخزنة العامة وتكوين الشرطة. أما علم التجارة فيشمل مادي المحاسبة والمراسلة التجارية، وهذا العلم يمثل الجانب التطبيقي لعلوم التجارة.

أوامر فرعية من حالة إلى أخرى، وإنما للتنظيم المجرد فقط⁽³⁾ - وهو الضبط التام لما هو متأكد مثلاً لدى سيادة الأعيان، كما سنرى⁽⁴⁾، حيث يجري تنظيم جميع العلاقات التي لا تخضع للتقاليد المفلسة من طرفين الامتيازات الفردية والإعفاءات.

يتج عن كل ما سبق المواقف الآتية فيما يخص الوضع الداخلي والخارجي للموظفين:

١. الوظيفة هي مهنة. وتتجلى هذه أولاً فيما تقتضيه من مرحلة تكوين محدّدة وملزمة قد تستوجب غالباً الجهد الكامل خلال العمل لمدة وقت طويل وامتحانات ملزمة في مواد الاختصاص كشروط مسبقة للاندماج، كما تبرز أيضاً في الشهور بالواجب الذي تسم به مكانة الموظف، والذي من خلاله تتحدّد البنية الداخلية كالآتي: فتقلّد الوظيفة لا ينظر إليه قانونياً وعملياً كاستلاك لمورد رزق أو كرياضة مقابل القيام بمهام معينة كما كان الأمر عادة في العصر الوسيط وفي أغلب الأوقات حتى حدود العصر الحديث، وليس أيضاً كعملية تبادل بسيطة لخدمات متأجرة مثلاً هو الحال في عقد العمل، بل إنّ تقلّد الوظيفة يعتبر حتى في القطاع الخاص كقبول بواجب الولاء في مقابل الكفالة لحياة مضمونة. يبدو الحديث عن الطابع الخاص للولاء هاماً جداً، إذ لا يكون هذا الولاء في نمطه الخاص مثلاً كان في عصر الإنقطاع أو لدى سيادة الأعيان أي بمنزلة العلاقة القائمة إزاء شخص حسب خضوع المستبد/ المقلّع أو ولاء الخواري - وإنما يستهدف غاية موضوعية غير شخصية، لكن وراء هذه الغاية الموضوعية غالباً ما تكون طبعاً "أفكار ذات قيمة ثقافية" مثل

(3) يلحق ماكس فيبر هنا إلى حق التصريجات الذي عُهد إلى الإقطاع وما يتورّجوله من ظروقات من طرف المختصين في قانون الإقطاع. فخلافاً لما يوجد من مراسيم وتصريجات إدارية تتعلق بالمحالات الفردية. تم التأكيد على الجانب التعديلي العام (الجانب القانوني) فيما يخص الأوامر. وقد جرى تعريضها كـ "تصريجات صادرة من أجهزة الإدارة العليا لتخفي عن الأرواح الموسومة فيها لأمعة عامة للنظام القائم". فارت: Paul Schoen, "Deutsches Verwaltungsrecht," in: *Enzyklopädie der Rechtswissenschaften in systematischer Bearbeitung*, hg. von Josef Kohler, 2. Aufl. (München, Leipzig, Duncker & Humblot und Berlin, J. Guttentag, 1914), S. 193-313, Band 4, Zitat S. 258.

(من هنا فصاعداً: Schoen, *Deutsches Verwaltungsrecht*)

Otto Meyer, *Deutsches Verwaltungsrecht*, 1. Aufl. (Leipzig: Duncker & Humblot, 1895), Band 1, S. 93, 121ff.

(من هنا فصاعداً: Meyer, *Deutsches Verwaltungsrecht*)

(4) انظر نفس سيادة الأعيان لاحقاً من 289-295 و 312-313.

"الدولة" و"الكنيسة"، و"الطائفة" أو "الحزب" و"الشركة"، حيث تتجلى أيديولوجيا كبديل للسيد الشخصي على وجه الأرض أو حتى للمخالفات المتنامية والمتحقق في جماعة ما. فلا يعتبر الموظف السياسي مثلاً في إطار الدولة الحديثة كخادم شخصي لحاكم ما، وكذا الحال أيضاً بالنسبة للاستشف أو القسيس أو الواعظ. فلم يعد أحد منهم اليوم من حيث الوظيفة، كما كان في بداية عصر المسيحية، حاملاً للكاريزما شخصية خالصة قد تعرض منافعها الصحية المخارفة للعادة لكل من يستحقها وله رغبة فيها باسم الخالق ومن مبدأ المسؤولية إزاءه فقط، وإنما هو موظف في خدمة غرض موضوعي، رغم تواصل فاعلية النظرية القديمة إلى حد ما. لقد قامت "الكنيسة" الحالية في نفس الوقت بفضل حصرها موضوعياً والرفع من شأنها أيديولوجياً كذلك.

II. في هذا الإطار تتشكل المكانة الشخصية للموظف كالآتي:

1. يسمى الموظف الحديث دائماً، سواء كان في المجال العام، أم في القطاع الخاص، التوصل إلى تقدير اجتماعي عالٍ ومتميز من حيث "المكانة" إزاء المحكومين والتصح به. فمكانته الاجتماعية مضمونة من خلال التعليلات المتعلقة بالمراتب⁽⁵⁾، وفيما يخص الموظفين السياسيين، بالإجراءات القانونية الخاصة المرتبطة بـ"إمانة الموظفين" أو "الطعن" بالمصالح الحكومية والكنيسة⁽⁶⁾. أما المكانة الاجتماعية الفعلية للموظفين، فتصل أوجها عادة في الدول المرفقة ثقافياً، حيث هناك حاجة كبيرة لإدارة متخصصة، لا تسود فيها أيضاً فوارق اجتماعية كبيرة ومتقلبة. لهذا يتم اختيار الموظف حسب التقسيم الاجتماعي للسلطة أو بموجب التكاليف المقررة للتكوين والتقاليد التي تربطه بالطبقات التي ينتمي إليها غالباً، أي الطبقات المتميزة اجتماعياً واقتصادياً. فنتأثر شهادات التكوين، والذي سيوضح في موضع آخر، التي يُقصد امتلاكها بالتأهيل للوظيفة، ترفع طبعاً الجانب الطبقي من مكانة الموظف

(5) ولكن لم يكن هناك حرجاً للترتيب بالنسبة لوظفي المراجع في الإمبراطورية النمساوية. تم اتباع نظام الترتيب الرومي لعام 1817 وما تبعه من لوائح، بحيث كان يشمل خمس مراتب خاصة بالموظفين. وقد كانت المراتب المتعلقة بالتواصل الاجتماعي من أهم المراتب؛ إذ لم تكن سوى المراتب الأولى والمرتبة الثانية سيطرة بالمثل في العصر لدى الملك. غارن:

Brand, *Bismarckzeit*, S. 95.

(6) غارن: *Strafgesetzbuch für das Deutsche Reich* (الطبعة المأثرة، 1912) § 196 قانون السحب الجنائي فيها يتعلق بإهانة الموظفين) و§ 131 و166 (العقوبات المالية وعقوبات السحب المفروضة عند الطعن بالمؤسسات الحكومية أو الكنيسة).

الاجتماعية. فهناك اعتراف واضح وصريح جاء في حالات متفرقة من التحليلات، مثلاً لدى الجيش الألماني، يقول بأن قبول الراغبين في اتباع سلك الوظيفة مرتبط بموافقة ("انتخاب") أعضاء سلك الموظفين (فيلق الضباط)⁽⁷⁾. ومثل هذه الظواهر الشبيهة بالجمعيات الخيرية المدعومة للموظفين وجدت سابقاً على مستوى الوظيفة التابعة لبادات الأمان، وخصوصاً الوظيفة الكنسية، فليس من النادر أن تظهر طموحات في سلك الوظيفة الحديثة لتعبد هذه الظواهر إلى الوجود مرة ثانية، إذ نُعتت مثلاً في مطالب الموظفين المختصين العاطلين عن العمل (Trety Element) دوراً هاماً خلال الثورة الروسية⁽⁸⁾.

هـ أ: "tretyj"

يبدو تقدير الموظفين اجتماعياً قليلاً جداً، خصوصاً هناك في مناطق المستوطنات الجديدة حيث تكون الحاجة إلى إدارة متخصصة وسبادة العرف العائلي ضعيفتين حقاً لما يتوافر من مجال واسع للعمل ولضعف التدرج الاجتماعي. وهو ما نجده فعلاً في الولايات المتحدة الأمريكية⁽⁹⁾.

(7) فقد تم ضبط مهنة خاصة بالضباط من خلال نظام للجيش الروسي في 6 من آب/ أغسطس 1808. فبعد النجاح في الانتخابات وباقتراح من الملائم يعلن عن ترقية المهني إلى مرتبة ضابط بعدما يجرى انتخابه من طرف ضباط الصف بالإجماع. فالانتخاب يذهب إلى الصف الأعضاء غير الرغوب فيهم والحفاظ أيضاً على المصالح الطبقية. قارن: Ernst Rudolf Huber, *Deutsche Verfassungsgeschichte seit 1789*, 2 Aufl. (Saarbrücken u. a.: Kohlhammer, 1964), Band I, S. 236f.

(Huber, *Deutsche Verfassungsgeschichte* I).

من هنا لاحقاً :

(8) وصُفَّ حُمل زيمسكا (Zemstva) المتأجرين في روسيا بـ "العنصر الثالث" (tretij element) أي أعضاء الإدارة المستقلة في القرى منذ 1864. وينتمي إليهم كل من الأطباء والباطنة والمحامين والمختصين في الفلاحة... إلخ، وهم الذين يشيرون عن الموظفين الشرعيين وأصحاب الجلبه وينتمون إلى الجناح الراديكالي في ثورة 1905 الروسية من خلال قواهم الاشتراكية والاجتماعية الثورية. وقد كانوا منظمين في "رابطة عمال زيمستفو" التي دُعيت في جلستها التأسيسية المظلمة الأتنية لحسين الوضع المادي، حتى الانتعاش في هالاس زيمستفو، الحق في تقرير انتخاب المهالك في زيمستفو وترجيحهم، وأجبت الحماية الاجتماعية وضد نفوذ الضاغف. قارن: Weber, "Zur Lage der bürgerlichen Demokratie in Rußland," in MWG IV 10, S. 71-279, hier: S. 106f mit Anm. 6

(9) وقع التعديل حسب الطريقة التي وضعها ماكس فير في مقاله "حول وضع الديمقراطية الغيرالية في روسيا"، MWG IV 10، ص 123.

(10) يصف فير انحياز الموظفين الذين وصلوا إلى مناصبهم عن طريق قيادة الأحزاب في محاورته التي ألقاها في مدينة لينسا سنة 1918 تحت عنوان الاشتراكية (Der Sozialismus)، وذلك بالعودة إلى

2. يتم تعيين النموذج الخالص من الموظفين البيروقراطيين من قبل سلطة عليا. فلو يكون اختيار أحد الموظفين من بين المحكومين شكلاً بيروقراطياً خالصاً. فمجرد إمكانية الانتخاب لا تعني بطبيعة الحال أنه ليس وراءه تعيين من داخل الدولة، وخصوصاً عن طريق رؤساء الأحزاب. وأن يكون الأمر كذلك، فهذا لا يتعلق بقوانين الدولة وإنما بكيفية سير آليات الأحزاب التي يمكن لها أن تحول الانتخاب الحر صورياً، حيث توجد حقاً بصفة منظمة، إلى مجرد مباحة لموضع معين من طرف قائد الحزب، وذلك خلال مضارعة تجري بانتظام ولكن حسب قواعد معينة من أجل الأصوات بين مرشحين. إن انتداب الموظفين عن طريق انتخاب المحكومين يغير تحت كل هذه الظروف صرامة النظام التراتبي للموظف المعين عن طريق الانتخاب من طرف المحكومين يبدو من حيث المبدأ مستقلاً أمام الموظف الذي ينفقه حل مستوى السلم، إذ لا يستمد مكانته من "فوق" وإنما من "تحت"، أو ليس من السلطة التي يخضع لها من حيث التدرج الإداري وإنما من أصحاب السلطة في الحزب (الزعماء) الذين يحددون أيضاً مستقبله المهني، فهو ليس تابعاً فيها يتعلق بمستقبله المهني لمن يترأسه داخل الإدارة، أو على الأقل في الدرجة الأولى، فالموظف المعين من طرف أحد السادة، وليس الذي وقع انتخابه، يعمل عادة بصفة أدق، إذا ما نظر إليه من منظور تقني بحت، لأنه من المرجح جداً أن تكون عناصر الاختصاص والخصال محددة لاختياره ومستقبله المهني، إذا وجد في نفس الظروف. فالمحكومين، باعتبارهم غير مختصين، لا يمكنهم معرفة درجة الاختصاص الفعلي بالنسبة لمرشح إداري إلا من خلال التجارب التي يستر بها، أي بصفة معينة، أما الأحزاب فتسمى عادة في كل نوع من انتداب الموظفين عن طريق الاقتراع سواء حسب تعيين الموظفين المنتخبين شكلياً من طرف أصحاب السلطة في الحزب بعد وضع قائمة المرشحين، أو من طريق تعيين حر من طرف الزعيم المنتخب آنذاك أن لا تكون عناصر الاختصاص هي المحددة وإنما الولاء/ التبعية لأصحاب السلطة في الحزب. فغير أن العكس نسبي إذ يحدث من حيث الموضوع أيضاً ما ياتله هناك حيث يعين الملوك الشرعيون ومن تبعهم الموظفين، ولكن تأثيرات التابعية لا تخضع هنا إلى الرقابة. وهناك، حيث الحاجة ملحة إلى إدارة مكرّنة في الاختصاص

التجارب التي عاشها خلال ديارته للولايات المتحدة عام 1904. فهناك يذكر رأي العمال الأميركيين الذين كانوا يحددون حكم الموظفين المرشحين من الموظفين المقنين الذين يكونون لهم الأختار. (فان: Max Weber, *Der Sozialismus*, in: *MWG* II, S. 397-633, hier: S. 604.

وحمل هذا الوجه بصفه جيس برايس الموظف الأميركي الذي يحدّر به الموظف: "That he is the servant of the people and not they master, like the bureaucrats of Europe" فان: Bryce, *American Commonwealth* II, S. 128.

أو مرغوب فيها، كما هو الحال الآن في الولايات المتحدة⁽¹¹⁾، حيث يستوجب على التابعين للأحزاب التمسك بـ "رأي عام" متعلم، ذي ثقافة عالية جداً وحزب في تحركه (وهو الرأي الغالب حقاً في الولايات المتحدة الآن في كل مكان حيث يعتبر عنصر المحجرة في المدن بمنزلة "المصوتين")⁽¹²⁾ - فإذن انتداب الموظفين غير المتخصصين يعود إلى الحزب الحاكم خلال الانتخابات، وعلى الوجه الخاص إلى زعيمه الذي يمين هؤلاء الموظفين. ولذا تعود الانتخابات الشعبية، ليس لرئيس الإدارة فحسب، وإنما أيضاً للموظفين التابعين له، إلى تعريف تخصص الموظفين والسير للتدقيق لجهاز الإدارة أيضاً إلى خطر أكبر إلى جانب تقليص النجبة المرمية، على الأقل في أجهزة إدارية كبيرة أو ما يماثلها من أجهزة يصعب الإشراف عليها، ومن المعروف أن القاضي الفيديالي المعين من قبل الرئيس لا بد أن يكون من ذوي الاختصاص العالي والاستقامة المثل إزاء القضية المتخبرين في الولايات المتحدة، رغم أن كلى المتعلمين من الموظفين قد وقع انتخابهم أولاً انطلاقاً من اعتبارات حزبية. وعلى عكس ذلك، حصلت جميع التحولات الكبيرة المطلوبة من طرف المصلحين في أميركا عن طريق الرؤساء المنتخبين الذين يعملون بمساعدة جهاز من الموظفين المعين من طرفهم أي

(11) لقد كان فرغ كل من "التخصص" "qualifying" و"التنافس في الامتحانات" "competitive examinations" من السمات الأساسية التي كانت ترميها حركة "قسم الإصلاح المدني" التي أصبح منذ بداية 1870 أكثر قوة وضوفاً. فالنجاح الأول ظهر مع ما يسمى بـ "بندلتن (Pendleton act)" في عام 1883 الذي أدخل نظام الامتحانات بالنسبة لمرشحي الوظيفة العمومية على المستوى العالي من الحكومة ومطالب بتكوين لجنة في واشنطن للإشراف عليها. لكن هدف المصلحين كان أولاً وقبل كل شيء مكافحة نظام النجبة (spoils system) على المستوى المحلي. قارن: Bryce, *American Commonwealth* I, S. 616.

المراجع المذكور، الجزء الثاني، ص 489، 413، استشهد المرجع المذكور، ص 433، وكذلك: Max Weber, "The Relations of the Rural Community to Other Branches of Social Sciences," in: *MWG J* 8, S. 200-243, hier: S. 221 and *Ann.* 16.

(12) كان جيمس برايس يحسب المهاجرين في المدن الكبيرة والأخص نيويورك ونيويورك ونيويورك وشيكاغو وسان فرانسيسكو على الطيلة السفل من الشعب. Bryce, *American Commonwealth* II, S. 290. فهو يرى أن المهاجرين (بمن فيهم من إيرلنديين وألمان وبولنديين وإيطاليين وسود) على عكس العمال الذين ولدوا في أميركا هملة وتابعون بدو فيد لرؤساء الأحزاب المنتهية بهم. كما يعتبرهم عناصر غريبة على الثقافة السياسية الأميركية باعتبارهم لا يمشون إلى ما سببه "amenable to the ordinary intellectual and moral influences" (المراجع المذكور، ص 291). أما التمسك "voting cattle" فهي تلميح للمهاجرين فتبعه لدى:

Moses Jakobovich Ostrogorski, *Democracy and the Organisation of the Political Parties*, 2 Bde (London: Macmillan & Co., 1902), Band 2, S. 96.

(من هنا فصاعداً): (Ostrogorski, *Political Parties* I, II)

ولكنه كان أيضاً متداولاً في اللغة الألمانية كـ "Stammvieh"، بنفس النظر من هذا الاستعمال.

حسب نمط "قبصري"⁽¹³⁾ فكفاءة "القصرية" النابعة غالباً عن الديمقراطية كنظيم سيادة، تقوم عموماً، ومن منظور فقهي، على مكانة "القصر" كشخص حر، متعلق بالعرف ومنتمت بثمة الجماهير (الجيش أو سكان المدينة) ومن هنا كوجع ذي سيادة لاحتلولة على فريق من الضباط والموظفين المتفوقين في اختصاصهم وقع اختيارهم من طرفه بصفة حرة وبدون الاستناد إلى التقاليد أو إلى اعتبارات أخرى، لكن "سيادة العبري الشخصية"⁽¹⁴⁾ هذه إنما هي على نقض المبدأ "الديمقراطي" القائم على الانتخاب المتواصل للموظفين.

3. هناك على الأقل في القطاع العام، وفي الأشكال البيروقراطية القربية منه،

(13) ونجحت المحركات الإصلاحية حملها ضد الفساد خاصة في مدن الساحل الشرقي، لمي ضد نظام النهب (Spoils system)، وتبعاً لذلك ضد السلطة غير المأينة قلماً لأجهزة الأحزاب. فقد تحصل رؤساء بلديات بروكلين ويوسطن ونيويورك فيما بين 1892 و 1895 على تفويضات صارمة للمادة. هؤلاء الرؤساء الذين تم انتخابهم من قبل الشعب والذين يشتمون بمكانة شبيهة بالولاة على المستوى الفيدرالي، أصبح في إمكانهم وضع موظفين قداميين في المدينة وهزمهم كما يشاؤون، وكذلك الإطاحة بقرارات المجلس البلدي (Municipal council) بمجرد استعمال حق النقض أو القس، ولطف السبب بينهم موازي أوستروغورسكي (Moises Ostrogorski) طفاة بلديون وكان سبب لاور (Seth Low) أحد رؤساء البلديات الناجمين في مدينة بروكلين، وقد تم طبع تقرير تحريره لدى جيمس برنيس في كتابه الكونغرس الأمريكي تحت عنوان: *An American View of Municipal Government in the United States*.

Bayce, *American Commonwealth* I, S. 620-635.

(14) يرجع ماكس غير هذا الاستثناء إلى مايلون الأول كما يتجلى من خلال استمالات موازية وصارخة في آثاره (Wuot, ص 141، 1157 MWG II 23). لهذا الأخير قد تحت نفسه بـ "القبصري" من وجهة نظر عسكرية، وذلك في حديث مع الشاعر انقرب لويس دوفونتان (Louis de Fontanes) بتاريخ 21 آذار/ مارس 1804. قارن:

Gespräche Napoleons des Ersten in drei Bänden, hg. vom Friedrich Max Kirchheim (Stuttgart: Reclam Lutz, 1911), Band I, S. 205.

ولكن لم يربط ذلك بأية نظرية مشروعية وهو ما حدث فيما بعد عن طريق مجلة مايلون الثالث الذي يعتبر المؤسس الحقيقي الليبرالية والذي نادى بالربط بين عناصر ديمقراطية ونظام مركزي منسق ومصارم بدون سلطات توسعية قاطنة من خصوصية "العبري الأسس" الذي جاء مع مشاعر الشعب أسس نابليون مكانة المحاكم الهيبة وكذلك حقه في اختيار الموظفين وتحمل المسؤولية الكاملة لما يصدر عنهم من أعمال. قارن: *Des idées napoléoniennes par le prince Napoléon* - Louis Bonaparte (Paris: Paulin, 1839).

كما التبرير على "سيادة العبرية" نجد، عند: Friedrich von Wiesner, *Über die gesellschaftlichen Gewalten, Rede gehalten in der Aula der k.k. deutschen Carl Ferdinands-Universität in Prag am 6. November 1901* (Prag: Selbstverlag der k.k. deutschen Carl Ferdinands-Universität, 1901), S. 27.

هذا لا توجد إحالة مباشرة إلى نابليون، ولكن هناك تعبير ضمنى منبثق داخل التفاصيل حول اللوجيات الشخصية لدى الزعماء في المجتمعات الجماهيرية.

تقلد للوظيفة مدى الحياة، وهذا التقليد هو بمنزلة قاعدة فعلية يتم افتراضها أيضاً هناك، حيث يحصل الفصل عن العمل أو إعادة إثباته مرحلياً. وهذه القاعدة غير عادة الموظف حتى في المؤسسة الخاصة على عكس العامل. غير أنّ هذه القاعدة القانونية والفعلية لتقلد الوظيفة مدى الحياة لا تعتبر كـ "حق للملكية" الوظيفة من طرف الموظف، كما كان الأمر في الماضي لدى العديد من أشكال السيادة⁽¹⁵⁾. بل هنالك كما هو الحال لدينا بالنسبة للقضاة وكذلك أيضاً وبصفة متزايدة لموظفي الإدارة⁽¹⁶⁾ حيث وجدت ضمانات قانونية ضد العزل الاحتياطي أو النقلة، فإنّ هذه ليست لها من هدف سوى تقديم ضمان لتأدية واجب الوظيفة المعنية والمختصة بصفة موضوعية وصارمة بغض النظر عن الاعتبارات الشخصية، ولذا فإنّ مقدار "الاستئصال" المؤتمن عن طريق الضمان القانوني داخل البيروقراطية ليس عاملاً للتقدير التقليدي للتزايد للموظف المؤتمن بهذا الكيف، ففي أغلب الأحيان يكون العكس هو القاعدة، خصوصاً في جماعات ذات حضارة عريقة واختلاف اجتماعي بارز إذ يقدر ما يكون الامتثال إلى استبداد السيد صارماً، بقدر ما يكون الحفاظ على الأسلوب التقليدي لتسيير الحياة من طرف السيد ناجحاً، وهكذا يمكن أيضاً أن يرتفع التقدير التقليدي للموظف تماماً، خاصة في غياب تلك الضمانات القانونية، كما كان ذلك في العصر الوسيط بالنسبة لتقدير خدمة القصر على حساب الأحرار، أو

(15) طلب الأمراء الألمان في القرنين الثالث والرابع عشر بـ "الحق في الوظيفة" الذي يعبرونه كـ "ملكية موروثية بمعنى قانون الإعطاء" قارن: Gustav Schmolter "Der deutsche Beamtenstaat vom 16-18 Jahrhundert," in: *Umriss und Untersuchungen zur Verfassung-, Verwaltungs- und Wirtschaftsgeschichte besonders des preussischen Staates im 17 und 18. Jahrhundert* (Leipzig: Dunker & Humblot, 1898), S. 289-313; Zitiert: S. 292.

نعم النقاش الجاري آنذاك كان السؤال حول ما إذا كان في روسيا "حق في الوظيفة" غير محسوم. فبعد الحق تم الشك فيه من طرف براند (Brand) وبلينك (Jellinek) ولابان (Laband) ولكنه كان مؤكداً من قبل دلمان وبروس (Preuß). قارن: Brand, *Beamtenrecht*, S. 2, 46.

(16) كان "القضاة الموظفين" موظفين ساميين في العدالة مثل القضاة المرافقين والرؤساء السامين في القضاء داخل المؤسسات العدلية في الولايات وعلى مستوى التقني، إذ يقوم هؤلاء إلى جانب مهنة القضاء بأعمال إدارية. وقد تم منذ الدستور البروسي لعام 1850 حمايتهم ضد عزلهم الاحتياطي أو التخليص من أحمالهم في حين أنّ القانون المائل لن لا ينتمي إلى سلطة القضاء من الموظفين لم يصدق عليه في الرايخ الألماني إلى سنة 1873 ولم يدخل حيز التنفيذ في بعض الولايات الفيدرالية إلا سبتمبر 1908 / 1909. قارن: Brand, *Beamtenrecht*, S.n 4, 41.

القاضي الملكي على حساب القاضي العدلي⁽¹⁷⁾. فلدينا يمكن إلى حد ما عزل الضابط أو الموظف في كل وقت وعلى أية حال بأكثر سهولة من القاضي "المستقل"⁽¹⁸⁾، الذي لا يجسر أبداً منصبه حتى إذا ما قام بأكبر مخالفة ضد "قانون الشرف" أو ضد تقاليد الصائون الاجتماعية، ولهذا السبب يبدو "التأهل الاجتماعي" بالنسبة للقاضي في هيبة الطبقة الحاكمة أقل شأنًا من الذي يسود لدى أولئك الموظفين إذا توازنت الظروف، لأنّ تبعيتهم الكبرى للمحاكم مثل أقوى ضمان لتسيير حياتهم حسب ما "يليق بالمقام". فمعذّل الموظفين نفسه بطمح بطيعة الحال في "قانون الوظيفة"⁽¹⁹⁾ قد يرفع أيضاً، إلى جانب ضمان الوضع المادي في الشيخوخة، الضمانات المتعلقة بالسحب الاعتباري للوظيفة. وفي هذه الأثناء وجد هذا الطموح حدوده، فالتطور المختل "للحق في الوظيفة" أو هنّ طبعاً توزيع الوظائف حسب الاعتبارات التقنية البحتة وكذلك حضور الراغبين في الترشح لها. هذا الوضع، وكذلك الرغبة قبل كل شيء في تفصيل التبعة لمن يمانحهم على الذين دونهم من المحكومين، قادا الموظفين إجمالاً إلى الشعور بأنّ التبعة لمن هم "فوقهم" ليست صعبة. فالحركة المحافظة لدى

(17) بالنسبة لحصة القصر فاردت التعليق في الملحق من 796. في غضون القرن السادس عرّض ملك الفرنك للقاضي المنتخب من الشعب (Centenarius) بقاضي ملكي (Iudex fiscalis)، وهو بعد التواء المختار من طرف الملك. فهذا الأخير كان قابلاً وعدلاً مستقلاً في نفس الوقت. أما وظيفة القاضي التي تصبح هي بعد مرونة كوظيفة التليل، فإنها قد دعمت مكانة العائلة النبيلة المحلية وساعدتها في الحفاظ على ساداتها، قارن:

Georg Waitz, *Deutsche Verfassungsgeschichte: Die Verfassung des fränkischen Reiches*, 2 Teil, 4 Aufl. (Berlin: Weidemann, 1882), Band 2, S. 159ff.

(من هنا فصاعداً: (Waitz, *Deutsche Verfassungsgeschichte* II, 24.

(18) كان إقصاء الضباط والموظفين السياسيين من وظيفتهم (حسب القانون العدلي 187 § 21 مؤرخ 21 نوفمبر 1854 و 225 من قانون الرايخ للموظفين) مسموحاً به، في حين أنه غير ممكن بالنسبة للقضاة إلا في حالات معينة مثل التسوير الإداري (حسب § 8 فصل 3 من القانون الدستوري المعدل). قارن:

Otto Meyer, *Deutsches Verwaltungsrecht (Systematisches Handbuch der Deutschen Rechtswissenschaft*, hg. v. Karl Binding, 6. Abt.), 1 Aufl. (Leipzig: Duncker & Humblot, 1896), Band 2, S. 226f.

مع نتائج وإحصائيات، المصدر نفسه، الطبعة الثانية، (München, Leipzig: Duncker & Humblot, 1917), S. 274-276.

(19) ينظم "قانون الموظفين" العلاقات بين الدولة والموظفين. وقد سمّ هذا القانون منذ مرحلة ما قبل الحرب المالية الأولى إلى جانب قوانين التشريف الخدمات المالية التي تقدمها للدولة في مجال الخدمة الاجتماعية والقواعد (الأجور، مصاريف التقلد والسفر، التقاعد المتعلقة بالأرامل واليتامى، الخ) فلم تبق إلا بقانون الثروات). قارن: Brand, *Beamtenrecht*.

قتبسي منطقة بادو الآن والناخبة عن الخوف من الفصل المتوقع والمهدد للدولة عن "الكنيسة" كانت مرتبطة بالرغبة في عدم "تحويل سيد الجهازة إلى خادمها"⁽²⁰⁾.

4. يثلّم الموظف أجراً مالياً بصفة منتظمة، ويكون ذلك عادة في صورة مرتب فاف وضمان للشبيخوخة عن طريق التقاعد. فالمرتب لا يخضع مبدئياً لقياس الأجور حسب العمل المنجز وإنما يتم قياسه "حسب المكانة"، أي حسب المهام (والمرتبة) ومن المرجح أيضاً حسب طول مدة الوظيفة. فالضمان الكبير نسبياً لتأمين الموظف وما يعود عليه من مكافأة على مستوى التقدير الاجتماعي يجعل الوظيفة مرغوباً فيها في دول لم تعد تتمتع بحفظ العمل في المنحدرات ويسمح إذن بقياس مرتبه حالياً حسب جدول أدنى.

5. حل الموظف أن ينهيا حسب النظام التراتبي لدى المصالح الإدارية إلى "ساو" يبدأ من المراتب القوية ذات الأجور الضعيفة ليصل إلى مراتب خُلبا. فسمعدّل الموظفون بوضع بطبيعة الحال في الضبط الآلي لشروط الارتفاع إلى المراتب العليا من الأجور حسب "الأقدمية" إن لم يكن في الوظائف، وقد يكون ذلك من خلال امتحانات تابعة للاختصاص مع مراعاة نتائج الامتحانات التي لها فعلاً هنا وهناك أثر كبير على حياة الموظف ومستقبله. فتوازناً مع الرغبة في دعم قانون الوظيفة والتزوع المتواصل إلى تطوير مكانة الموظف وتأمين دخله الاقتصادي، يسير هذا التطور نحو اعتبار الوظائف كـ "مصادر ربح" بالنسبة لحاملي شهادات التعليم، وقد أدت ضرورة اعتبار الكفاءة الشخصية والعقلية العامة، بنض النظر من

(20) منذ 1908 تكررّت مقاومة في إقليم بادو من طرف القساوسة البرونستانت المحافظين التي ظهرت لمدة وجيزة في قالب "حركة الكارولين" ضد سياسة الكتلة الكبيرة في بادو التي كان يقودها الليبراليون الغومبود والديمقراطيون الأشترأكيون (1905-1914) والتي كانت تنوي "فصل الكنيسة عن الدولة" وكذلك التخص من دوايت القساوسة. وكان غلبتها آنذاك الفيس الليبرالي القومي فيلهلم آدم كارل الذي كان يرغب في تأسيس "مركز برونستانت" وإعادة مكانة القساوسة السياسية. قارن: Ernst Lehmann, *Der Aufbau der evangelischen Volkskirche in Baden* (Heidelberg: Evangelischer Verlag, [1919], S. 76, und Gergolf Häbinger, *Kulturprotestantismus und Politik: Zum Verhältnis von Liberalismus und Protestantismus im wilhelminischen Deutschland* (Tübingen: J. C. B. Mohr (Paul Siebeck), 1994), S. 96ff.

يعود الاستشهاد المذكور من قبل ماكس فيبر في الحفيظة إلى السجال الذي جرى خلال الثورة الفرنسية فيما يتعلق بحرية أوقاف مقد البرتانتين. ففكرة التمثيل غير القيد التي تقول بأن انشل في البرلان هو "سيد لطيف" (le maître de tous les autres) كانت قد صيغت من قبل مونتسكيولي كتابه روح الشرائع ص 145.

السمة الثانوية لشهادة الاختصاص، عموماً إلى توكيل الوظائف السياسية العليا، وخصوصاً مناصب "الوزراء"، مبدئياً إلى من يتحل بهذه الكفاءة بصرف النظر عن أصحاب الشهادات.

تمثل الشروط الاجتماعية والاقتصادية لتشكيل هذا النمط الحديث من الوظيفة فيايلي:

1. تطور اقتصاد المال، علماً تؤخذ المكافأة المالية المهيمنة حالياً لدى الموظفين بعين الاعتبار، ولهذا المكافأة أهمية كبرى بالنسبة لظاهرة البيروقراطية إجمالاً، ولكنها ليست لوحدها محمّدة لوجود البيروقراطية إجمالاً. فالأمثلة التاريخية الكبرى حجماً لبيروقراطية ذات تطور واضح هي: أ) مصر في عصر المملوكية الجديدة⁽²¹⁾، غير أنها اختلطت إلى حدّ كبير بسيادة الأعيان؛ ب) نمط الإمارات الرومانية المتأخرة، وخصوصاً المملوكية البيزنطية والدولة البيزنطية التي تفرّعت عنها⁽²²⁾، وإن كانت هذه ذات مسحة إقطاعية وإماراتية محسوسة؛ ج) الكنيسة الرومانية الكاثوليكية، وبصفة متزايدة مع نهاية القرن الثالث عشر⁽²³⁾؛ د) الصين منذ عصور شي هوانغ -ني وحتى الآن⁽²⁴⁾، ولكن مع مسحة من سيادة الأعيان والكنهوت؛ هـ) بشكل أكثر نقاوة الدولة الأوروبية الحديثة، وبصفة متزايدة كلّ المجتمعات العامة منذ تطور الاستبداد الإقطاعي؛ و) كبرى مؤسسات رأس المال الحديثة، بقدر ما تكبر وتتعمّد، بقدر ما

(21) رنسي هنا العصر ما بين السلالة الملكية الثامنة عشرة والسلالة العشرين (1550-1069 / 1070-1069 ق.م.).

(22) تحدّد تاريخ اختلال البيروقراطية فيما يخص الإصلاحات البيزنطية - السليمانية في نهاية القرن الثالث ومستهل القرن الرابع ميلادي. فقد عوّض ما يسمى بالسيادة على الملك (Dominus) عصر الأمراء بصفة مائة. ونمّ غوازيّاً مع هذا السلو تمثيل مركز السلطة من روما إلى بيزنطيا، ثم حصل لتقسيم بين الإمبراطوريتين نهائياً عام 395.

(23) تمّ تعديله طبقاً للتعداد الروماني.

(24) بشر ماكس فير هنا إلى توسيع جهاز الإدارة البابوية (Kurie) التي امتدت من القرن الثالث عشر إلى القرن الخامس عشر وتزامت مع ارتفاع التزايد للضرائب. ولكني يمكن قياها من فرض السلطة فعلياً حتى حل الأحوال الديوقراطية أشك مجموعة من الإدارات الجديدة مثل "Poesebura apostolica" لإدارة مجال التكفير ورفع العذاب الزمني والإعدامات لو "S. Rota Romana" "مقدسة الحمراء الرومانية" لجمال انتظمي العمل وكذلك توسيع اختصاصات الإدارات الموجودة مثل المجال المتخصص في الضرائب والإعدامات "Camera apostolica". قارن بالنسبة للتفاصيل: Harry Breslau, *Handbuch der Urkundenlehre für Deutschland und Italien* (Leipzig: Velt & Comp., 1899), Band I. S. 216-228.

تزداد. ونقوم الحالات المصنفة من أ إلى ث في جانب كبير منها وفي أغلب الأوقات حل مكافأة الموظفين بأجور غير مالية. ولكنها تبرز جملة من السمات الخاصة بالبيروقراطية ويتأثرانها؛ فالمثال التاريخي لجميع أنماط البيروقراطية المتعاقبة - أي الملكية الجديدة في مصر - هو من الأمثلة اثرائمة في مجال التنظيم الاقتصادي الطبيعي / غير المالي، ولكن هذا التقابل يتضح هنا من خلال الأسباب التي تبدو غريبة بعض الشيء، إذ إن التضيقات المالية جداً، والتي يتعين وضعها عند اعتبار هذه الحالات نابعة للبيروقراطية، هي نفسها محدّدة من خلال الاقتصاد غير المالي، فلا بدّ إذن من درجة تطور للاقتصاد المالي كشرط طبيعي، إن لم يكن لتشكّين الأنظمة البيروقراطية الخالصة، فاضمان بقائهما حل حالهما، إذ يتونه يصبح من الصعب جداً تنادي التغيير الكبير الذي قد يحصل في صميم البنية البيروقراطية، وحتى انقلاباً إلى ضدها، فتخصيص أقسام معينة من الموارد الطبيعية من مدعرات الحاكم وعزائته أو من موارده الطبيعية الجارية كأجور عينية، كما كان جارياً في مصر والصين منذ آلاف السنين، وبعد ذلك في عهد الملكية الرومانية المتأخرة وغيرها من الأوطان حيث أدت دوراً هاماً، يعني لوجده خطوة أولى على طريق اعتلاك مداخيل الضرائب واستعمالها كملك خاص من قبل الموظفين، فالأجور العينية تحفظ الموظف من الاضطرابات الشديدة على مستوى القوة الشرائية المالية. وإفا ما لم ترد المداخيل القائمة على الضرائب غير المالية بصفة منتظمة، كما هو الحال كل مرة تقلص فيها سلطة الحاكم، فإن الموظف يرى نفسه مضطراً بأمر أو بدونه، لتسلك يواجب الدفع في إقليمه، فالفكرة أن الموظف يسعى إلى ضمان دخله عند تلك الاضطرابات بزهن أو إحالة الضرائب، ومنها بإحالة سلطة الضرائب أو كراء أراضي الحاكم المقررة للحساب الخاص، هي واردة، وقد تشمل كل سلطة مركزية غير منتظمة بصفة صارمة الموظف إلى تقبل هذه الفكرة عن طواعية أو أن يتخطاها مجبراً. ويمكن أن يحدث هذا بكيفية أن الموظف قد يتقاضى أجره إما من المداخيل الناتجة من الاستثمارات ثم يحيل الفائض منه أو باعتار أن هذا يتضمن بعض المميزات ومن هنا فهو لا يقدم عادة نتائج مرضية بالنسبة للحاكم أن يحدث للموظف "قيمة مالية معينة"، كما حدث ذلك غالباً في مرحلة ما قبل الوظيفة الألمانية⁽²⁵⁾، بصفة مكثفة في جميع المحافظات الشريفة: فالموظف يسلم قدرأ محدداً ويحتفظ بالفوائض.

(25) يدافع ماكس فيبر هنا على القول بأن البيروقراطية ودرت مع وحدة الإمبراطورية على يدي شي هوانغ-تي (Shih Huang-ti) عام 221 قبل الميلاد ونواصلت إلى حدود سلالة الكينغ (1644-1912). قانون في هذا الصدد ما كتبه فيبر حول الكفوتية في: الأعمال الكاملة 19 MWC II، ص 194-200، 210 كان شي هوانغ - تي 3 حاكم البيروقراطي الخالص الأول.

يعتبر الموظف من منظور اقتصادي بمنزلة مستأجر²⁶، وقد يحدث أن تكون العلاقة أيضاً على هذا المنوال حتى بتقديم أهل عرض ممكن، فتحويل نظام Villikation إلى علاقة استئجار²⁷ بالنسبة للأراضي الفلاحية الخاصة هو أحد الأمثلة الخاصة من بين العديد منها. هذه الطريقة يمكن للسيد/ المحاكم أن ينتقل من مسؤوليته ويضع أيضاً حتى متاعب تحويل مداخله غير المالية إلى مال على عاتق المستأجر، أي كقيمة مالية محددة على حساب الموظف. هذا ما حدث فعلاً مع بعض المحافظين الشرقيين في العصر القديم²⁸، فقد كان بالخصوص استئجار جمع الضرائب العامة في حد ذاته عرض القيام به من طرف المسؤولين أنفسهم بهدف إلى هذا الغرض. وحتي ظهرت أولاً وقبل كل شيء إمكانية التقدم الهام جداً في نظام المالية إلى حدود التام، أي: عرض الركون إلى النمط القديم للميزانية العامة القائم على مداخيل غير محصورة، أصبح من الممكن وضع تقدير محدد للموارد مسبقاً وطبقاً لذلك أيضاً للمصاريف. ومن جهة أخرى صار في مجرى ذلك الاستغناء عن المراقبة واستغلال قدرة الضرائب الناعمة لصالح المحاكم الخاص وأيضاً دوامها مهتداً من طرف الاستغلال الفاحش وحسب المجال المعطى من حرية للموظف أو مستأجر الوظيفة

(26) من المحتمل أن ماكس غير يعني هنا نظام الاستئجار العام الذي نشأ فيه الوظائف القضائية والإدارية في مقاييس استئجار سنوي معين. وقد استعمل هذا النمط مثلاً من قبل إيكوند فون برنشتورف بواتيم الأول (1484-1535) بين 1511 و1525. قارن: Siegfried Isaacsohn, *Geschichte der Preussischen Beamtenhäuser vom Anfang des 13. Jahrhunderts bis auf die Gegenwart* (Berlin: Funkhammer & Mühlbrecht, 1874), Band 1, S. 49, 124f.

(27) كان نظام Villikation الشكل المهيمن للبيانة في العصر الوسيط. فقد كان مقر السيد كرئيس (Curia) ورواسبه (Terra Imperialis) هيئة يسكن الفلاحين التابعين له، وكان هؤلاء في خدمة السيد وعائلته وشاغبين للضرائب. ومنذ العصر الوسيط تم تعيين الخدمات إلى فرائض وبيع كما استأجرت حقوق الموارد بحيث أصبحت "سلطة بيع المقنونات" هي المهيمنة.

(28) من الأمثلة المتعلقة بهذا النمط من الاستئجار الحكومي ذكر ماكس فير في بحثه حول "العلاقات الفلاحية" مصر منذ عهد الإمبراطور الكبير والإدارة في مملكة المداوغيين في الشرق وغرباً مملكة السلاجقة. فالدولة وزعت الموارد غير المالية على مستأجرين يمسكون له "قدراً معيناً من المال مقابل اتفاقية بيع"، وهذا يمكن للدولة أن تعدل ميزانيتها المالية. قارن: Weber, *Agarverhältnisse* 3, S. 126.

وهناك يشير خصوصاً إلى المحافظين في إدارات المحافظات المصرية الذين كانوا حتى تحت السلطة الفارسية مضطرين لتحويل المداخيل من الترواح الطبيعية إلى مال. هذا القول يستند إلى كتاب: Julius Beloch, *Griechische Geschichte* (Straßburg: Karl J. Trübner, 1904), Band 3: Die griechische Weltbücherei, Abt. I, S. 334f., Ann. 4.

(من هنا فصاعداً: *Geschichte III*, 1 Griechische Beloch).

إضافة إلى ذلك انظر توضيحات المصدر Delinger Jürgen في: 6 / MWG

أو المستأجر الضرائب، لأنَّ صاحب رأس المال لا يرغب في تواصل هذه الحالة على غرار المحاكم. وعلى عكس ذلك يحاول هذا الأخير ضمان الضرائب عن طريق قوانين، فننظيم الاستئجار ونحويل المدخيل يمكن أن يكون طيقاً لذلك مختلفاً جداً، وحسب ميزان القوى بين المحاكم والمستأجر قد تتفوق مصلحة المستأجر في استقلال حر لفترة المحكومين في دفع الضرائب أو مصلحة المحاكم في الحفاظ على دواها. وعلى التفاعل المشترك والمضاد لهذه الأسباب المذكورة يستند في حقيقة الأمر مثلاً نمط تشكيل نظام الضرائب في مملكة بطليموس: أي إزالة الاضطراب في المدخيل، إمكانية التأمين، ضمان قوة إنتاج العمل لدى المحكومين بحمايتهم ضد الاستغلال غير النافع، مراقبة مدخيل المستأجر قصد الاستيلاء على الفائض الممكن من طرف الدولة. فهناك، مثلاً هو الحال في اليونان وروما⁽²⁹⁾، كان المستأجر صاحب رأس مال خاص، ولكن سحب الضرائب كان يحصل بصفة بيروقراطية ومرافياً من قبل الدولة، أما ربح المستأجر فلا يمتدَّى الجزء من الفائض الناتجة عن جملة الاستئجار التي تساوي في الحقيقة قيمة الضمان في حين أن ما ينجم عنه من عواقب يتحملة لوحده المستأجر بما تبقى من قيمة المدخيل⁽³⁰⁾.

(29) يسمى المستأجرون في انبوس "Telonai" وفي روم "Publicani". وقد ظهر هؤلاء في أثينا خصوصاً في العصر الكلاسيكي، وفي روما في مرحلة الجمهورية. وكان الأمر يتعلق بأشخاص (في الغالب تجار وأصحاب رأس مال) أوبصمات استأجرت لمدة سنة مراراً الدولة. وقد دومت هذه الخدمات عن طريق المزاد العلني. فلا بد أن تقدم ضمانات في قالب مدفوعات مسجلة للدولة. وتضاف في أثينا إلى ذلك ضمانات أخرى لما العملية الحقيقية بطلب الضرائب فالبما توثق إلى أناس مستأجرين لوزل عيد". قارن: August Böckh, *Die Staatshaushaltung der Athener*, hg. v. d. 1. Aufl. (Berlin: Georg Reimer, 1836), Band 1, S. 188f., 406, Zitat: S. 407.

(30) كان توزيع استئجار الضرائب في مملكة فيثوليمير (Ptolemäer) منطقياً حسب قوانين الضرائب. ويتم الاتفاق بين للمستأجر والحكومة عن طريق عقد سنوي يلزم المستأجر دفع قيمة إجمالية، ويقوم موظفو الملكة، أي القصد وكاتب، بمراقبة المستأجر، وهو ما يمكن فعله في كل وقت من خلال سجلات الضرائب. وعلى عكس نظام لضرائب في العصر الروماني كان يسمح لموظفي الملكة في عهد بطليمي التدخل في جلب الضرائب. قارن: Ulrich Wilcken, *Griechische Ostraka aus Ägypten und Nubien. Ein Beitrag zur antiken Wirtschaftsgeschichte* (Leipzig: Berlin: Geesecke & Devrient, 1899), Band 1, S. 515ff.,

(من هنا صاعداً: Wilcken, Ostraka).

وكذلك: Weber, *Agrarverhältnisse* 3, S. 64, 130. أما الفارق بين استئجار الضرائب في المدن المسيرة من طرف الإمارات البلدية (مثل أثينا وجمهورية روما) والممالك اليونانية (وعاصمة مملكة بطليمي في مصر) فقد عالجها:

Michail Rostowzew, "Geschichte der Staatspacht in des römischen Kaiserzeit bis Diokletian," *Philologus*, Supplementband 9, Heft 3 (1904), S. 1904, S. 239-312,

يمكن أن يجزّ التصوّر الاقتصادي للوظيفة كمصدر خاصّ للرزق أيضاً إلى بعضها مباشرة عندما يجد المحاكم نفسه في حاجة، ليس فقط إلى المداخل، وإنما أيضاً إلى رأس مال، سواء للقيام بحرب مثلاً أم لتسليد ديون، كما كان ذلك موجوداً بصفة عادية جداً في دول العصر الحديث، سواء لدى دولة الكنيسة أم في فرنسا وإنجلترا، وذلك بالنسبة لمن ليس له وظائف عدّة أو غيرهم من ذوي الوظائف العامة مثل الذين يملكون شهادة طباط في بعض الأماكن إلى حدود القرن التاسع عشر⁽³¹⁾. ويمكن في الحالات الخاصة أن يتغير الحسّ الاقتصادي لكل هذه العلاقة بكمية أن تأخذ قيمة الشراء صبغة الضمان بالوفاء للوظيفة، لكن هذا لا يمثل القاعدة.

غالباً ما يمثل أيّ نوع من توزيع الاستثمارات والضرائب والخدمات التي هي من حقّ المحاكم إلى الموظفين للاستغلال الخاصّ نمواً للنظام البيروقراطي الخاص، فالموظف يعتبر أن له في مثل هذا الوضع الحقّ الخاص في امتلاك الوظيفة، وهذا هو الحال على مستوى الراتب العليا حيث يتداخل واجب الوظيفة مع الأجر بكمية أن الموظف لا يدفع قطعاً مداخل على الأشياء التي وكلت له، وإنما يتمتع بها لوحده ويستغلها لأغراضه الشخصية مقابل ما يقدمه للمحاكم من خدمات شخصية أو عسكرية أو ذات طابع سياسي أو كنائسي. أما في حالات تخصيص الدفع مدى الحياة لمبالغ مالية عدّة بأيّ حال من الأحوال أو الاستثمار الاقتصادي للأرض أو مصادر معاش أخرى كأجر للقيام بواجبات وظيفية فعلية أو مصطنعة، يكون ضمانها الاقتصادي محدداً دائماً من قبل المحاكم، علينا أن نتحدث عن "مصادر ربح" وعن نظام دخل كنسي (Präbendal) للوظيفة. فالتحول من هذا النمط إلى الوظيفة ذات المرتب يجري بسهولة. وقد كان نمط "الدخل الكنسي" في العصور القديمة والوسطى، وحتى في العصر الحديث أيضاً، في أغلب الأوقات يمثل في الترويض الاقتصادي بالنسبة للفساوس، ولكن نجد مثل هذا الشكل أيضاً في مناطق أخرى وفي كلّ عصر. ففي القانون القدسي الصيني يتبع عن السمة الخاصة "للأرباح" بالنسبة لجميع الوظائف أن الإمسك بالفروض على الخزائن المتبع برزق المبت (في

■ قال حدّ بداية بحث المرجع المذكور، ص 331-369.

(31) لم يُمنع بيع رتب الفباط في إنجلترا إلا عام 1871 بمرسوم ملكي. تارن: Sidney Low, *The* *Regierung Englands*. Übersetzt von Johannes Hoops. Mit einer Einleitung von Georg Jellinek (Tübingen: J. C. B. Mohr (Paul Siebeck), 1928), S. 246.

الأصل من أجل المشاركة في الحزن على وبّ العائلة الذي كان يمتلكه في مرحلة الحداد سواء على الأب أو على أبواب العائلة الآخرين، يجبرهم أيضاً على التخلي عن وظيفته⁽³²⁾، التي تعتبر من منظور الدخل الكنسي الخالص مصدراً للمعاش. وهناك مرحلة أخرى من الاعتماد عن بيروقراطية المرتب الخالصة والتي تعني بأنه إذا لم تستد فقط حقوق اقتصادية وإنما أيضاً حقوق سيادة للتسيير الخاص، فإنه يفترض في المقابل أن تقدم خدمات شخصية للمعالم، ويمكن لتلك الحقوق المفروضة ذاتها أن تكون مختلفة، أي أن تكون مثلاً بالنسبة للموظفين السياسيين ذات طابع سيادي أكثر أو ذات طابع وظيفي، وفي كلتي الحالتين، وبالأخص في الحالة الأخيرة، بدأ تحطيم كامل لنسب النظام البيروقراطي الخاص به: وهكذا نجد أنفسنا في مجال النظام "الإقطاعي" للعبادة.

كل أنواع تخصيص الدفقات غير المالية للموظفين واستغلال الأراضي كترديد لهم ترمي إلى تفكيك الجهاز البيروقراطي، وخصوصاً إلى تقليص الخضوع إلى السلطة التراتبية. هذا الخضوع قد تطور بصفة صارمة في إطار سلوك الوظيفة الحديثة. فهناك حيث كان خضوع الموظفين بصفة شخصية لحاكمهم مطلقاً بحثاً، أي هناك حيث كانت الإدارة مسيرة عن طريق عبيد أو ما شابههم من موظفين، تمكن الوصول إلى مثل هذا التدقيق، على الأقل لدى قيادة متحمسة مثلاً بعرضها الموظف المتعاقد في الغرب المعاصر.

في العصر القديم، وفي الدول ذات الاقتصاد غير المالي، كان الموظفون المصريون على سبيل المثال عبيداً لفرعون فعلاً وليس من حيث القانون⁽³³⁾، أما أصحاب الملك الرومان فقد كانوا يؤمنون بحساباتهم المباشرة طواعية إلى عبيدهم نظراً لإمكانية

(32) كان تقديم الأموات والأجداد من العهد القديم يحتل الصدارة في العبادة الدينية الصينية. وقد ورد في كتاب القانون الجنائي والمقولات كاسا الكينغ (Qing-Dynastie) عام 1647 (Ta Ch'ing 1647) (16-18) الحظر على المعالدين والمالدين القيام بأعمال وظيفية خلال سنوات الحداد الثلاث أو تسجيلهم لامتحانات لونية. وتدرج مدة الحداد 27 شهراً (مع العلم بأن السنة الصينية ٧ تتطوّل نسق أشهر) بالنسبة لوفاء الوالدين والأجداد في بعض الأحيان أيضاً. قلون: *Zi, Examen des fonctionnaires*. وفي مجلة القرن التاسع عشر حدثت مدة الحداد برسوم إمبراطوري إلى 100 يوم. قلون في هذا الصدد أيضاً: Weber, *Konfuzianismus, MWGU 19, S. 219, Anm. 46 et passim*.

(33) كان اختيار الموظفين المصريين يتم من بين المحكومين الأحرار الذين يعانون من عائلاتهم منذ الصغر بعد دخولهم إلى المدرسة. وبعد انتهاء تعليمهم يقع تعيينهم في أي مكان من البلاد. وقتل الطاعة إزاء الحاكم نقطة أساسية في مجال التربية، حسب ما تكشفه الإنذارات التي وردت لنا.

التعذيب³⁴. وفي الصين، كان الاعتماد على الغضب وانها كطريقة تأديب للوصول إلى نتيجة مشابهة³⁵. لكن الخطوط في نجاعة استعمال وسائل القهر على الدوام ليست ملائمة تماماً. ولذلك يصحح حسب التجربة بمرتب مالي قادر مرتبط بإمكانية الارتفاع في سلم المهنة بصفة مستقلة عن كل شكل من أشكال المصدقة والتعسف وبطريقة تأديب صارمة مع مراعاة مشاعر الشرف والرافة، إضافة إلى تطوير الشعور بقيمة الرتبة وإمكانية النقد بصفة علنية، والوصول إلى الحد النسبي الأقصى لتحقيق التسيير الآلي الصارم للجهاز البيروقراطي وضمانه. ومن هذا المنظور، يسير الجهاز بصفة أفضل من كل عبودية مؤقتة، إذ إن وهي الموظفين القوي بسلطانهم وقبولهم الخضوع بدون قيد لرؤسائهم ليس فقط علامة حسن المعاشرة وإنما يعبران أيضاً عن توازن داخل في إحساس الموظفين بالامتياز، فكل من الطابع "الموضوعي" الحائس لمهنة الوظيفة والفصل المبني لحياة الموظف القائمة عن مجال عمله الوظيفي يستلزم الانضمام إلى الشروط الموضوعية والمحددة بصفة نهائية للجهاز القائم على الانضباط.

فإذا لم يكن التطور الكامل للاقتصاد المالي هو الآخر شرطاً لا غنى عنه بالنسبة للبيروقراطية، فهو رغم ذلك يرتبط كبنية ثابتة وخاصة بشرط مسبق: ألا وهو وجود مداخيل قازية لغرضاتها، فحيت لا يمكن تمويلها من الريع الخاص كما يحصل ذلك لدى النظام البيروقراطي في المؤسسات الكبيرة الحديثة أو عن طريق الضرائب على الأملاك مثلاً يجري لدى أصحاب الأملاك فلا بد من نظام ضرائب محدد كشرط مسبق لوجود نظام للإدارة البيروقراطية. ولأسباب عامة معروفة يقدم الاقتصاد المالي

(34) تم توكيل العيد كمتخصصين ومخاضين للجزينة (Servi dispensatores) أولاً من طرف أصحاب الأملاك الخاصين ثم فيها بعد أيضاً من قبل القصر منذ عهد القصر أغسطس لإدارة الأملاك الخاصة. ويبدو جلياً أن ماكس فير ينح هنا ما ذهب إليه ثيودور مومسن (Theodor Mommsen) أنه لم يتم تحرير العيد الأتية جعاً حتى يبقى الحفاظ على التعذيب جارياً. فارتد: "Mommsens Kommentar zu einer Inschrift aus Pola," (Nr. 83) in: *Inscriptiones Galliae Cisalpiniae Latinae*, hg. von Theodor Mommsen, I. Teil (Berlin: Georg Reimer, 1872). Band V, I. Corpus Inscriptionum Latinarum, S. 15.

وكذلك ما ورد عند فير تاريخ القلاسة الرومانية في 2 MWG 19 من 348.

(35) من المحتمل أنه فير يعمل إلى الأوضح في عهد سامية الكتب (1644-1912) حيث جاء في كتاب المعلومات تهديد المرشحين والمترشحين بتجديدهم بقصب الخيول. فارتد: *Zl. Examens littéraires*, S. 21-23.

وكذلك أيضاً: Weber, *Konfessionsmer.* MWG 19, S. 219. Fn. 68.

الجاري لوحده الأرضية الصلبة. لذلك ليس من الغريب أن تكون درجة بيروقراطية الإدارة في المدن ذات الانتعاش المالي أكبر بكثير من الدول ذات الأراضي الشاسعة. لكن كلما سعت هذه الدول إلى تطوير نظام ضرائب مقنن، تطورت لديها البيروقراطية بصفة أوسع من المدن التي، بقدر ما تحافظ على مجالها في حدود نسبية، بقدر ما تكون النزعة فيها نحو إدارة يحكمها الأغنياء بصفة جماعية مفضلة، إذ إن الأرضية الأصلية لتسيير الإدارة بصفة بيروقراطية كانت منذ القدم نوعاً خاصاً من تطوّر مهام الإدارة وذلك أولاً:

II. تطوّر من حيث الكمّ، فعل المستوى السياسي مثلاً كانت الأرضية البيروقراطية متمثلة في الدولة الكبرى وحزب الجهابير.

ولكن ليس في المعنى أن كلّ تكونين فعلي للدولة الكبرى المعروفة تاريخياً يجلب معه إدارة بيروقراطية، إذ إنّ الدوام الزمني الحاصل بالنسبة لدولة كبيرة قد تمّ تكوينها أو لوحدة الثقافة المتعلقة بمثل هذه الدولة لا يرتبط دائماً بالبنية البيروقراطية التابعة لها، ولئن بدت هي الحالة مثلاً فيما يخصّ الإمبراطورية الصينية حيث سجد هاتين الظاهرتين بارزتين بكلّ قوة⁽³⁶⁾، أما دوام المهالك الكبرى والمعددة للزئوج⁽³⁷⁾ وما شابهها من تشكيلات فقد كان قصيراً نظراً لعدم وجود جهاز وظيفي قبل كلّ شيء³⁸، كما غطت وحدة الدولة في الإمبراطورية الكارولنجية مع انهيار نظام موظفيها⁽³⁹⁾ الذي كان في عجمك ذا طابع طائفي وليس

(36) لقد أسس شي هوانغ - من بانتصاوه على جلّ الممالك الإمبراطورية الصينية الموحدة (221 قبل الميلاد)، وهو يعتبر من طرف ماكس فيبر كمؤسس لنظرة البيروقراطية المركزية.

(37) كان لدى أغلب الممالك الكبرى في أفريقيا السوداء نخبة في القصر. ولكن لم يكن لديهم سوى القليل من موظفي الإدارة والمشرّفين من الخزينة، وهما نراه مثلاً في الحبشة (أثيوبيا) وبورنو (وسط السودان) وفي الداهومي (شمال غربي أفريقيا). قارن: Alben Hermann Post, *Afrkanische Jurisprudenz Ethnologisch-juristische Beiträge zur Kenntnis der einheimischen Rechte Afrikas*, I. Band (Oldenburg, Leipzig: Schulzische Hof-Buchhandlung und Holzdruckerei (A. Schwartz), 1997), S. 263.

(من هنا فصاعداً: (Post, *Afrkanische Jurisprudenz*).

(38) كان أقول مملكة الإفرنج الذي حُتم بصفة تامة في اتفاقية فردان (Verdun) سنة 843 مرتبط حسب رأي الباحثين المعاصرين ارتباطاً وثيقاً بالانحيار الداخلي لـ دستور المملكة. وإنما لفلك فإنّ دستور الإمارة الكارولنجية قد تمّ تقويضه بصفة متزايدة منذ النصف الأول من القرن التاسع =

بيروقراطي. ومن منظور زمني بحث، فقد عقرت كل من مملكة الخلفاء وسابقتها على الأرض الأسبوية⁽³⁹⁾ بنظامها الوظيفي الطائفي والإستوية (Präbendaler)، وكذلك الإمبراطورية الرومانية المقدسة رغم الاندماج شبه الكامل للبيروقراطية لأحقاب لا يستهان بها، وأفرزت مع ذلك على الأقل وحدة ثقافية قوية شبيهة بتلك التي تسمى الدولة البيروقراطية إلى خلقها. أما الإمبراطورية الرومانية القديمة فقد انتهت من الدخول رغم تزايد البيروقراطية، بل حتى في مرحلة تنفيذها، وذلك عقب كيفية تقسيم المصاريف المرتبطة بها والتي ساعدت الاقتصاد غير المالي⁽⁴⁰⁾. ولكن كان ينظر إلى الدوام الزمني لثل تلك التشكيلات المذكورة سابقاً من حيث قوة وحدتها السياسية الخالصة في الحقيقة على أنه ترابط اسمي وغير مستقر، فهو ذو مزيج غير متلائم ويتم إجمالاً على تفاعل متواصل لإمكانية

من خلال نزاع النبلاء المحققين إلى الانفصال في عضوي توريث وطبيعة الإمارة (حسب أطروحة Mülbacher) وكذلك من جراء تنوع نظام التسمية للمملكة (حسب رامي ويتز). قارن: Engelbert Mülbacher, *Deutsche Geschichte unter den Karolingern* (Stuttgart: J. G. Cotta, 1896), S. 655ff..

(س عا فصاعداً: Mülbacher, Karolinger)

Georg Waitz, *Deutsche Verfassungsgeschichte*, I Teil, 2. Aufl. (Berlin: Weidmann, 1893). Band 3: Die Deutsche Reichsverfassung von der Mitte des neunten bis zur Mitte des zwölften Jahrhunderts. S. 397..

وقد ساعد إستان القضاء في المقاطعات إلى المؤسسات الدينية من خلال تخييرهم من الضرائب كرد فعل الملوك الثنائية على السلطة في النصف الثاني من القرن التاسع على إقرار دستور الإمارة إلى تحرير النظام الداخلي، 'ه لم يبق للملك إمكانية لقرض حقوق سيادته على الرعية الخاضعة له. قارن: Below, *State of the Middle Ages*, S. 258ff.

(39) الفصود هنا هو نيل كل شيء الإمبراطورية العاربية الثانية - مملكة العباسية - التي امتدت في دروة قوما في القرن السادس ميلادي من كتيهون (بغداد حالياً) إلى حدود الهند في الشرق. وقد لبزم العباسية سنة 642 هـ أي الذي العرب المسلمين، وفي موضع آخر يؤكد ماكس فيهر أن الخلفاء العباسيين قد اتبعوا مثال العباسية في شير شؤونهم. (Weber, *Recht* §5, S. 5; WeG1, S. 473). ويشير فيهر فيما بعد إلى نظام توزيع الأراضي والأرباح (قارن لاحقاً ص 385 مع الخامس 28).

(40) يتطلب تنفيذ التسيير البيروقراطي الشامل مع العصر المتأخر للإمبراطورية البيزنطية تحت ديوكليتيان وقسطنطين. ويذكر مير سنة 1896 أن الأسباب في الإمبراطورية البيزنطية، والذي تم من طرف الشعوب الرتل، يعود إلى التحول الذي حصل من حضارة عبيد رملين ومواصل إلى دولة داخلية تعتمد على اقتصاد طبيعي غير مالي. قارن: Weber, *Soziale Gründe*, S. 51-77. هناك أيضاً حول تحرير نظام الضرائب إلى نظام غير مالي يعتمد المتاعيل الطبيعية (المرجع المذكور، ص 71).

العمل السياسي. أما وحدة الثقافة الكبيرة نسبياً لديهم، فإنها كانت في جزء منها نتيجة توحيد حصارم لأشكال البيروقراطية المترابطة وأشكال الكنيسة في الغرب خلال العصر الوسيط، وفي جزء آخر نتيجة وحدة البنية الاجتماعية التي كانت هي الأخرى إحدى عواقب وتعمير الوحدة السياسية السابقة: وكلاهما طوهرت تنميّة ثقافة تساعد على حالة توازن غير مستقرّة ومرتبطة بالتقليد. ولكلّهما قدرة قوية على التحوّل حتى إنّ محاولات التوسّع الكبيرة ذاتها مثل الحروب الصليبية التي أمكن القيام بها رغم فقدان الوحدة السياسية القوية وكأنّها عمليات خاصة⁴¹، فإنّ فشلها ومجرى سيرها السياسي اللاعقلاني في أغلب الأحيان كانا أيضاً مرتبطين بعدم وجود سلطة موحّدة وفورية للدولة القائمة وراءها. وما لا يدعو إلى الشك هو ليس فقط أنّ بدور تشكيل الدول "الحديثة" لم تظهر بقوة في العصر الوسيط أيما كانت في تضافر مع تطور الأشكال البيروقراطية، وإنّما كانت الأشكال السياسية المتطورة بيروقراطياً هي التي نسفت أيضاً في النهاية ذلك المزيج غير الثلاثي والقائم في الحقيقة على حالة من التوازن غير المستمر.

لقد نبتت بيروقراطية (Bürokratisierung) كلّ من الجهاز العسكري وجهاز الموظفين إلى حدّ ما في انبهار الإمبراطورية الرومانية القديمة: فهذه البيروقراطية لم تكن فاعلة إلا بالتفويض المتزامن لطريقة التوزيع القومي للمدفوعات التي قادت حتماً إلى ارتفاع القيمة النسبية للاقتصاد غير المالي. وتبعاً لذلك شاركت العناصر الفردية دائماً في اللعبة. وحتى "الأثر العميق" للحركة القومية الذي كان في الخارج والداخل، في الخارج من خلال القدرة على التوسّع، وفي الداخل عن طريق التأثير القومي للثقافة في علاقة مباشرة لدرجة البيروقراطية، يمكن أن يحدّد بالنسبة للأول كتيّف "هادي" ولكن ليس بدون استثناء، إذ من بين الأشكال السياسية ذات السمة التوسّعية هناك اثنان لا يستندان، خاصة في مرحلتها التوسّعية، سوى في نسّم ضئلي إلى أرضية بيروقراطية: الإمبراطورية

(41) لم يكن إحصاء الحروب الصليبية في أيدي الباباوات ولا تحت رعاية الأمراء اللاتنيين. والفلاسفون نظموا ما يمكن أنسمهم "مئة متفكر حول ملك أو قنصل ذي نفوذ كبير، ومئة أخرى في مجموعات غير محكمة نسرت نموها، بحيث لا يمكن الحديث عن تأميم عميق للحروب الصليبية". قارن: Kugler, Bernhard, Geschichte der Kreuzzüge. Allgemeine Geschichte in Einzeldarstellungen, hg. von Wilhelm Oncken, 2 Hauptabteilung, 5 Teil (Berlin: Grote, 1880).

الرومانية والإمبراطورية الإنجليزية. فالدولة الرومانية في إنجلترا قامت هنا بتنظيم صارم على مستوى ترتيب الإنقطاع⁽⁴²⁾. غير أنها لم تحصل على وحدتها وقدرتها على الدفع إلى هذه الدرجة العليا مقارنة بالأشكال السياسية الأخرى في عصر الإنقطاع إلا من خلال البيروقراطية الصارمة نسبياً التي يتحلل بها الديوان الملكي للمحاسبة (Easchequer). ولئن لم تشترك الدولة الإنجليزية في التطور نحو البيروقراطية على ساحة القارة الأوروبية فيما بعد، بل بقيت متشبثة بإدارة النبلاء، فهذا يعود إلى جانب فقدان الطابع الأوروبي أيضاً إلى عوامل فردية هي الآن في حالة الانقراض في إنجلترا. ومن بين هذه الأسباب الخاصة هناك الاستثناء من جيش كبير قار قد تحتاج إليه الدولة في القارة بحدودها الطويلة إذا كانت لها طموحات توسعية مماثلة. ولهذا السبب تطورت أيضاً في روما البيروقراطية مع تحولها من مملكة ساحلية إلى إمبراطورية قارية⁽⁴³⁾. وقد وقع بالمناخية نمويض الإدارة التقنية للجهاز البيروقراطي داخل بنية السيادة الرومانية والمتشكلة في دقة وضبط سبر الإدارة، وخاصة تلك الإدارة العاملة خارج حدود المدينة، بنسق عسكري صارم لسلطة المحافظين لم يسبق أن يعرفه شعب آخر بهذه الكيفية. أما نواصلها، فقد تكفل به أيضاً مجلس الشيوخ بمقتضى مكانته المرموقة. ومن بين الأسباب التي لا يمكن التناقل عنها هنا، مثلها هو الحال في إنجلترا فيما يخص الاستثناء عن البيروقراطية، هو أن سلطة الدولة في الداخل "قلصت" من مهامها بصفة متزايدة، أي أنها اكتفت بما نستجبه المصلحة العليا للدولة مباشرة. ولكن تجتمعت في بداية العصر الحديث سلط الدولة القارية عموماً في أيدي الأمراء الذين تخطوا طريق البيروقراطية بدون هوادة في مجال الإدارة، فيقدر ما بطول اعتماد الدولة المعظمي الحديثة على قاعدة بيروقراطية وتكون هذه في تطوّر تقني متواصل، ويقدر ما تتسع رغبة هذه الدولة، خاصة عندما تصبح قوة عظمى أو

(42) إن ما تتميز به "دولة الإنقطاع الإنجليزية" هي خلافاً لشركات الإنقطاع القارية قبل كل شيء، قسم الأعمال للقيام مباشرة إلى الملك من طرف المخططين الدونيين وكبار الإنقطاع وكذلك وثيقة مرتقة من السجل الحثاري التام التي أصبحت فيما بعد أرمية لتسديد الإنقطاع (Doomsday Book). قارن: Rudolf Gneist, *Englische Verfassungsgeschichte* (Berlin: Julius Springer, 1812).

(من هنا فصاعداً: Gneist, *Englische Verfassungsgeschichte*)

(43) المقصود هنا هو تحويل الإمبراطورية الرومانية إلى دولة داخلية. قارن في هذا الصدد أطروحات ماكس فيبر. فني هامرته حول "الأسباب الاجتماعية لزوال الثقافة القديمة" تمتد غير أيضاً من الجيش القار. قارن: Weber, *Soziale Grundriss*, S. 72ff.

تطمح إلى ذلك، بقدر ما تبدو البيروقراطية ضرورية بصفة محسوسة. فالطابع غير البيروقراطي للدولة الذي ما زالت الولايات المتحدة تتحلل به، حل الأقل في المعنى التقني للكلمة⁴⁴⁴، هذا حتماً يتراجع شيئاً فشيئاً أمام البنية البيروقراطية، كلما اتسعت بؤرة الاحتكاك في الخارج وأصبحت الحاجة إلى وحدة الإدارة أكثر ضرورة. إضافة إلى ذلك، كان ما يشبه الشكل غير البيروقراطي لبنة الدولة متوازناً مادياً من خلال البنية البيروقراطية الأكثر صرامة للأشكال السياسية السائدة في حقبة الأمر: أي الأحزاب التي تخضع لقيادة أهل الاختصاص العاملين لحساب المنظمات والانتخابات. ولفهم المعنى الحقيقي للكلمة الخالص كوصيلة للتسيير البيروقراطي للأشكال الاجتماعية، نجد لدينا مثلاً واضحاً في التنظيم البيروقراطي المتزايد لدى جميع الأحزاب الجماهيرية الحقيقية، وهو الذي ينسب إليه خاصة حزب الديمقراطية الاشتراكية⁴⁴⁵، وفي الخارج حل نطاق أوسع الحزبان الأميركيان "التاريخيان"⁴⁴⁶.

(444) كانت الولايات المتحدة تتخذ بالخصوص إلى تكوين الموظفين وتبعاً لذلك أيضاً إلى مفاس موضوعي لتوزيع الوظائف والضمود في سلم الجهاز الإداري.

(445) لم يتم تكوين الديمقراطية الاشتراكية إلى حزب جماهيري إلا بعد 1890 حيث ارتفع عدد المتخرفين من 100000 إلى 1.1 مليون متخرف عام 1914. هذا وقد أعلن ماكس فيبر منذ تشرين الأول/أكتوبر 1907 على هذا المسار بالقول: "يبدو أن الاشتراكية الديمقراطية في حالة تحول الآن إلى آلية بيروقراطية مربية تقوم بتشغيل جيش مرعب من الموظفين [...]".

Weber, "Verfassung und Verwaltungsorganisation der Städte: Diskussionsbeilage auf der Generalversammlung des Vereins für Sozialpolitik am 2. Oktober 1907." in: MWG II/3, S. 300-315. Zitat: S. 307).

Robert Michels, "Die deutsche Sozialdemokratie. 1. Einleitung: über die Partei, Parteimitgliedschaft und soziale Zusammensetzung," *ASp*, Band 23 (1906), S. 471-556.

(من هنا فصاعداً: Michels, Sozialdemokratie).

Thomas Nipperdey, *Deutsche Geschichte 1866-1918*. قارن. فيها يتعلق بمسألة المتخرفين، قارن. (München: C. H. Beck, 1922), Band 2: Machtstaat und Demokratie, S. 555.

(من هنا فصاعداً: Nipperdey, Deutsche Geschichte II).

(46) أُنس في غضون النصف الثاني من القرن التاسع عشر - كل من الحزب الديمقراطي الموجود منذ 1828 والحزب الجمهوري الذي ظهر عام 1854 انطلاقاً من Whigs - ما يسمى بالآلات الحزبية (Party machines)، وكان الغرض منها أولاً وقبل كل شيء جمع الأصوات لكسب الوظائف المحلية والقبولية. وقد كانت مكاتب الاقتراع منظمة بعقبة صارمة في حين لم يكن هناك صورياً عضوية حزبية (مع دفع منظم من المشاركة)، فيها يتعلق بتنظيم الأحزاب الأميركية قارن خصوصاً Bryce, *American Commonwealth II*, S. 72ff., und Ostrogorski, *Political Parties*, II, S. 367ff.

III. علامة على التطور الكمي المستند، فإنّ التوسع الكمي القوي والتطور الداخلي لحقل أعمال الإدارة شكّلاً أيضاً دافعاً في انتشار البيروقراطية. لكنّ اثنتيه الذي يأخذ هذا التطور وأسبابه قد يختلفان من حيث المجرى تماماً. ففي مصر، وهو أقدم بلد ذي نظام بيروقراطي على مستوى الدولة، كانت الضرورة الاقتصادية والتقنية في التنظيم الجماهيري لأنشطة المياه في كلّ البلد من أجل هزم السلطة هي السبب في خلق جهاز الكنية والموظفين الذي وجد فيها بعد، ومنذ الحقبة الأولى، في حركة البناء المتخلفة للعادة والمنظمة عسكرياً، مجاله الثاني والكبير في العمل⁽⁴⁷⁾. وقد أثرت غالباً، كما ذكر سابقاً، بعضي الجملحات التي كانت لها علاقة بالضرورة السياسية في فرض القوة من طريق خلق جيوش دائمة وما يتبعها من تطوّر للمالية إلى انتشار البيروقراطية. أنا في الدولة الحديثة هناك أيضاً بالإضافة إلى ذلك مطالب أخرى ناتجة ضرورة عن التعميد المتزايد للثقافة حيث تسير في نفس الاتجاه وتعرض نفسها على الإدارة بصفة عامة. ففي الوقت الذي جرت فيه توسّعات هامة، وخاصة تلك التوسّعات ما وراء البحار التي قامت بها دول تخضع لسيادة التبتلاء (مثل روما، إنجلترا والبنديّة) فإنّ "ثقافة" الإدارة - كما ستعود إليها بين الحين والآخر - أي التكفّل بالعديد من المهام داخل المؤسسة الخاصة للدولة للنظر فيها وإنجازها، لم تتطوّر سوى قليلاً نسبياً في الدول التي تقوم على سيادة الأعيان مثل روما وإنجلترا مقارنة بالدول ذات الجهاز البيروقراطي. ويعني أدق: فإنّ البنية في سلطة الدولة أثرت في كلتا الحالتين بقوة على الثقافة، ولكن بأقلّ حدّة نسبياً على شكل المؤسسة الحكومية ورقابة الدولة. وهذا ينطبق أولاً على العدالة وصولاً إلى الحرية، فهذه العمليات الثقافية المتزايدة، ولو كانت متفاوتة الحجم، هي الأخرى متعلقة بمدى تطور ضياء الطبقات المؤثرة في الدولة. من هنا فإنّ الانتشار المتزايد للبيروقراطية يمثل إذن عاملاً من عوامل الأملاك المتوافرة من حيث الاستهلاك (Konsumtiv) والمحصلة للاستهلاك وهو أحد عوامل الضية المتزايدة والملكية التي من خلالها تتيح الإمكانيات المثلى لتسيير الحياة الخارجية. وفي تأثيره المعاكس على حالة الحاجة عموماً، فإنّ هذا الوضع سيتسبب في عدم الاستغناء الذاتي المتزايد للبيئة المنظمة

(47) في المصهر القديم (ما يقارب 2700/ 2657 - 2170/ 20 ق.م.)، بل حتى حين ذلك، جرت العادة بأن يشيّد لكلّ فرعون مقر جديد وهم أو هرمون وما يتبعها من معابد وملحقاتها. قارن: Meyer, *Geschichte des Altertums* L 2^e, S. 145, 162ff.

مع التعليم عليه في النسخة الشخصية لماكس فير (Arbeitsstelle der Max Weber, Gesamtausgabe, BAdW München).

جماعياً وبين المحليات، أي الخيطة البيروقراطية بالنسبة لمختلف ضرورات المعيشة، سواء تلك التي لم تعرف قبل أو التي كانت تكفل من الجيب الخاص أو على المستوى المحلي. ومن وجهات نظر سياسية بحثية، فإن الحاجة المتزايدة إلى مجتمع قد تفوّذ على النظام والأمن ("الشرطة") والطمأنينة المطلقة في جميع المجالات تؤثر بصفة أكثر وقفاً في التوجه نحو البيروقراطية. هناك طريق دائم يفود من التأثير المقدس انبثقت أو على مستوى التحكم البحث في النزاع القبلي والذي يضع ضمان حق الفرد وأمنه كاملاً في إطار واجب أفراد عشيرته لهذا المعونة له وأخذ الثأر بحقه إلى مكانة الشرطي اليوم باعتباره "خليفة الله على الأرض"⁽⁴⁸⁾. ومن مواقع أخرى تؤثر أولاً المهام "السياسية والاجتماعية" العديدة التي توهم إلى الدولة الحديثة من طرف المهتمين ثارة وثارة أخرى تفكك منها سواء لأسباب متعلقة بالسلطة السياسية أو لأغراض أيديولوجية. وهذه الأغراض هي بطبيعة الحال في معظمها ذات طابع اقتصادي. ومن العوامل التقنية الهامة لا بد من أخذ وسائل النقل الحديثة والتمتصصة المروجب إدارتها جماعياً، سواء من ضرورة أم لغايات تقنية، (وسائل النقل العمومية أرضاً وبحراً، السكك الحديدية، التلفراف... إلخ) كهدايات لبيروقراطية في عين الاعتبار. فهي تؤدّي اليوم دوراً هاماً ومضغفاً لما كانت تؤدّي فنرات ما بين النهرين في الشرق القديم وتنقسم ولدي النيل⁽⁴⁹⁾. ومن جهة أخرى، فإن درجة تطوّر وسائل النقل لا تمثل لوحدها شرطاً حاسماً لإمكانية إيجاد إدارة بيروقراطية، ولكنها تمثل شرطاً فاصلاً. فنولا وادي النيل كوسيلة نقل طبيعية، لما تمكّنت المركزية البيروقراطية في مصر الوصول إلى الدرجة التي حققتها فعلاً على المستوى الاقتصادي الفلاحي للحض. وفي إيران الحديثة، كلّف موظفو التلغراف بصفة رسمية بضدّهم تقارير حول ما يحدث في المحافظات إلى الشام مباشرة بدون المرور عن طريق الإدارة المحلية

(48) قل مجازي متهمكم كنظرية البابا إنوسانس الثالث (Innocenz III) الفتاة بأنّ عليها هو خليفة الله على الأرض (Venerus Churci).

(49) يعود تاريخ إقرار إدارة مركزية للبلاد ما بين النهرين حسب الباحثين المعاصرين إلى عصر سامبرداي (1728-1688 ق.م). وبالمية مصر إلى العصر القديم أو عصر التبت (Thimencow) (3012/2707-2627 ق.م). قارن: Richard Thunwald, "Staat und Wirtschaft in Babylon zu Hammurabis Zeit," *Jahrbücher für Nationalökonomie und Statistik* Band 81 (1903), S. 644-675, bes. 650ff.

(من عت فصاحة: Thunwald, Babylon).

Meyer, *Geschichte des Altertums* I, 27, S. 142ff..

مع التزم عليه في السنة الشخصية لماكر فير (Arbeitsstelle der Max Weber-Gesamtausgabe, BadW München).

وفتح أيضاً المجال لكل واحد لتقديم شكواه مباشرة من خلال التلغراف⁽⁵⁰⁾، مما يعزز المركزية البيروقراطية. أما الدولة الحديثة في الغرب، فلا يمكن إدارتها، كما يحدث فعلاً، إلا لأنها تتحكم في شبكة التلغراف وتتصرف في البريد وشرق السكك الحديدية.

وهذه الطرق هي الأخرى مرتبطة بصفة وثيقة بتطور النقل المحلي للبضائع بين الجهات والذي يبدو من بين الظواهر الأولى التابعة لنشأة الدولة الحديثة. وكما رأينا سابقاً، لا ينطبق هذا حتماً على الماضي⁽⁵¹⁾.

٧١. كان السبب الحاسم في ولوج النظام البيروقراطي منذ القدم يتمثل في تفوقه التقني الخائض على أي شكل آخر. فحال هذا الجهاز البيروقراطي المتطور تماماً بالنسبة لهذه الأشكال هو شبه بحال الآلة إزاء الأنواع غير الآلية في الإنتاج. فكل من الدقة والسرعة والوضوح والإلزام بالملفات والمثابرة والكتبات والتوحد والطاعة الصارمة والاقتصاد في الاحتكاك والتكاليف المادية والشخصية يتم مضاعفتها إلى أقصى حد في إطار الإدارة البيروقراطية الصارمة وعصوياً لدى الإدارة المونوقراطية عن طريق بعض الموظفين المحترفين في مقابل كل أشكال الوظيفة الجماعية والشرعية والتطوعية. وكلما تعلق الأمر بمهمة معقدة جداً، فإن العمل البيروقراطي المستند أجره ليس فقط أكثر دقة، بل هو أرخص من ذلك الذي ينجز صورياً بدون مقابل وتعمل تطوعياً. فالعمل التطوعي أو الشرطي هو عمل إضافي إلى جانب العمل القار، ولذلك فإنه يجري عادة بتسهل ولا يتفقد بتراتب بل هو أقل دقة وتوحد باعتباره أنه يتمتع بأكثر استقلالية على مستوى الهرم وبدون تواصل. ولا شك أنه غالباً ما يكون بالفعل

(50) في الاغلبية الإنجليزية-الفرنسية للتلفراف عام 1874 حُدد أن يوضع الخط الأول للتلفراف الذي بدأ عمله سنة 1862 تحت قيادة موظفي للتلفراف الروس وأن يخصص خط للتلفراف الطمرانية الدمشقية. وقد تم تعيين موظفي التلفراف في مصر نصر الدين شاه (1848-1896) بحسب سببلة عن السلطات المعنية حتى يقض من سلطاتهم الاحتياطية. صعن الشكوى لديهم العهد ولكن لم يكن من الممكن استعمال من طرف الرعية قبل إدخال التلفراف. قارن: James Greenfield, *Die Verfassung des persischen Staates nebst einem Anhang über Gesetz, Bildungswesen, sanitäre und wirtschaftliche Zustände von heutigem Persien* (Berlin: Franz Vahlen, 1904), S. 294.

(من عب نضاجدا: Greenfield, *Persischer Staat*).

توجد إشارة محالة في حيث الضمون لما ذكره ماكس غير في المصدر نفسه ص 247.

(51) انظر:

Weber, *Macht, Herrschaft und Nationalgefühl*, MWG II 22-1, S. 226-231

باعتباراً أيضاً من أجل الجهاز الإداري غير الاقتصادي الذي يمتحَم إنشاءه واستعماله. وهذا الشيء ينطبق خاصة عندما لا نفكر فقط في المصاريف المباشرة للخزينة العامة التي ترتفع فعلاً في إطار الإدارة البيروقراطية مقارنة بالإدارة القائمة على التطوُّع أو العمل الشرفي وإنما في الحسائر الاقتصادية المترتبة لدى المحكومين والناجمة غالباً عن ضياع الوقت وعدم التدقيق. فإمكانية تسير الإدارة بطريقة شرفية أو عن تطوعية لا تكون عادة مثالية باستمرار إلا حين يمكن أن تسد الأعمال "بصفة إضافية" على الوجه المطلوب. فهي تعجز حدودها اليوم حتى في إنجلترا⁽⁵²⁾ مع التضاعف الكيفي للمهام التي تواجهها الإدارة. من جهة أخرى يسبب العمل المنظم بصفة جامية احتكاكات ومخاطلات وحلول وسط بين المصالح المتناقضة وآراء ولذلك فهو يسير بصفة غير دقيقة، أي بأكثر استثنائية لئلا ما يفرض ويدون توحد ويطد. فجميع خطوات التقدم للنظام الإداري البرونسي كانت وما تزال على هذا النحو: خطوات تقدم للمبدأ البيروقراطي. والمبدأ المونوقراطي على الأرجح.

طُرِح اليوم الطلب لإتمام المهام الوظيفية حسب إمكانية سريعة وفي نفس الوقت دقيقة وواضحة ومتواصلة أولاً وقبل كل شيء من طرف الحركة الاقتصادية الرأسمالية. فالشركات الرأسمالية الحديثة والكبيرة جداً هي في حد ذاتها عادة بمنزلة أنماط نظام بيروقراطي صارم صعب انثال. فحركة معاملاتها ترتكز دائماً على الدقة المتزايدة والاستمرارية وقبل كل شيء على السرعة في تنفيذ العمليات، وهذه بدورها مربطة بخصوصية وسائل النقل الحديثة التي تواكبها أيضاً وكالات الأنباء في مجال الصحافة. فالسرعة الحارقة للعادة في نقل البلاغات العمومية، سواء المتعلقة بالأحداث الاقتصادية أم السياسة البحثية، تقوم في حد ذاتها بضغط كبير ومتواصل في اتجاه السرعة الممكنة لإدارة زمن التحرير أمام الأوضاع الفاشية، ولا يمكن عادة التوصل إلى الذروة إلا من طريق نظام بيروقراطي صارم. (مع العلم أن ما يمكن للجهاز البيروقراطي أن يضعه من عراقيل معينة كل مرة لإجتياز حالة شخصية بعينها لا يخصنا الآن بالتفصيل).

تكن الترهة البيروقراطية تقدم قبل كل شيء المفضل الإمكانيات لتفديد مبدأ

(52) مثالاً نطرح إلى ما بعث منذ 1832 في إنجلترا من "إصلاح للخدمة المدنية" (Civil Service Reform) الذي يحوجه تم استعذاب عدد من الموظفين الشرفية من قبل الموظفين العاملين والمتعدين

تفكيك العمل في الإدارة حسب وجهات نظر موضوعية بحثة مع تقسيم مختلف الأعمال على موظفين هبتوا من حيث الاختصاص وواصلوا دائماً تدريبهم بمرهم الدؤوب. فالإنجاز الموضوعي يعني في هذه الحالة أولاً القيام بالعمل "بغض النظر عن الشخص" وحسب قواعد محسوبة. ولكن عبارة "بغض النظر عن الشخص" هي كلمة "السوق" وكل ما يتم تبعه من مصالح اقتصادية بحثة. فالتنفيذ الصارم للبيدة البيروقراطية يعني تفويض "الشرف" الطبقي، أي أنه إذا لم يتم في نفس الوقت تحديد مبدأ حرية السوق، فهناك تفويض لمبدأ "الوضع الطبقي" الكوني. وإذا لم يسوغه هذه النتيجة للسيادة البيروقراطية في كل مكان تزامناً مع النزعة البيروقراطية، فإن هذا له ما يسوغه في اختلاف المبادئ الممكنة لتغطية حاجات الجهات المبرهاات البيدة. ولكن حتى بالنسبة للبيروقراطية الحديثة، فإن هذا ينضمّن عنصراً ثابتاً وهو "القواعد المحسوبة" التي هي الدلالة السائدة. فخصوصية الثقافة الحديثة، وفي مقدمتها الأرضية التقنية والاقتصادية، تطالب "بإمكانية حساب" النتائج. فالبيروقراطية تخضع في تطورها الكامل أيضاً إلى حد ما لمبدأ جيب الجيتير (Sine Ira Ac Studio). فطابعها الخاص الذي يستأنس الراسالية يدفعها إلى حد الكمال بقدر ما يفقدتها "إنسانيتها"، وتعني كلمة إلى حد الكمال هنا أن تنجح في نزع الشيمة الخاصة التي اشتهرت بها كفضيلة، أي إبعاد الحب والحقد وجميع عناصر الإحساس الذاتي الخاص واللامعقولة بإطلاق أو التي لا تخضع للحساب في عملية إنجاز المهام الوظيفية. وعوض التعويل على الرجل الذي يركن إلى الاهتمام الشخصي والمخوفة والرافة والشكر في الأنظمة القديمة، تطالب الثقافة الحديثة لجهازها الخارجي الذي يساندها كلياً أصبحت معقدة ومختصة الرجل المختص و"الموضوعي" بصفا صارمة وغير المتحاز إنسانياً. وكل هذا تقدّمه البنية البيروقراطية في علاقة مواتية. فهي تهيء دائماً الأرضية للقضاء كي يقوم بتنفيذ حق معقّل ومنقّ مفهوماً، وذلك على أساس من "القوانين" لم تصل إلى أوجها من حيث كمالها التقني إلا في أواخر عصر الإمبراطورية الرومانية⁽⁵³⁾. وفي العصر الوسيط وقع استيحاء هذا الحق تورياً مع السعي إلى بيروقراطية القضاء. وذلك بإقحام المتخصصين والمدرّبين في هذا المجال

(53) لم يبدأ جمع المراسم المختلفة التي تنضمّن قواعد عديدة زمنياً تسير مهنة القضاء إلا مع القيصر ماديان. فرجال القانون الذين كلّفهم القيصر قاموا بتظيم القوانين التي تسمح للقضاة الوظيفيين البث في القضايا المدنية. من هنا انطلق هذا التطور كما قال فير سابقاً توازياً مع نشأة الوظيفة الكونين حقيقياً وصار ينتمي من حيث الموضوع الأساسي (إذن إلى ما يسمى بعصر الفلسفات (Domestic).

عروض الطريقة القديمة في البحث عن الحقيقة بالاستناد إلى التقليد أو إلى شروط غير معقولة متعلقة بالقضاء.

في مقابل الطريقة "المعقولة" في البحث عن الحقيقة بالاستناد إلى مفاهيم صورية بحثت في مجال الحقوق هناك نوع آخر من القضاء الذي يرتبط منذ البداية بالتقاليد المقدسة والذي يحسم القضية المحسومة بالعودة إلى هذه الأصول غير الواضحة في كيفية البحث في الحكم سواء (عن طريق العدالة "الكاريزماتية") أي بالاستناد إلى "النوحى" الفعني (التكهن، أحاديث النبي أو الحكم الإلهي)، أو وهذه هي الحالات التي نبحثنا هنا 1. بطريقة غير صورية وحسب أحكام أخلاقية أو غيرها من الأحكام العملية: مثل "عدالة القاضي" (Kadijustiz) (كما نعتها على حق ريتشارد شيت⁽⁵⁴⁾)، أو 2. بطريقة صورية مزمنة ولكن بدون الخضوع إلى مفاهيم معقولة وإنما بالاستناد إلى "القياس" والعودة إلى "أحكام مبدئية" عسوة وتأويلها: مثل "العدالة التجريبية"⁽⁵⁵⁾. فعدالة القاضي لا تعرف قطعاً أسباب الحكم "المعقولة، أما العدالة التجريبية في نمطها المختلص، فلا تعرف هي الأخرى أسباب الحكم "المعقولة في المعنى الذي نرمي إليه. فطابع الحكم لدى عدالة القاضي قد يرتفع إلى حد

(54) يصف ريتشارد شيت "عدالة القاضي أو الشا" في مؤلفه كتاب القضاء المدني الألماني (Kadi- oder Paschojustiz) الذي نشر في طبعته الأولى عام 1898 كترأي حلي للقاس ذي بصيرة سليمة، وهو ما يعرض من طرف مناهضي حق القضاء المدني المصري. فهؤلاء يطالبون بتعويض الحق الجاري للقضاء بإجراء قضائي غير صوري وأبوي يعطي لمطلة القاضي وحسنه بالعدل انجال الرأي أو بوجه في "عدلية التعكيم" (Schmidt, Lehrbuch, S. 3). تجد هذا التعبير أيضاً في الطبعة الثانية للنسخة للكتاب سنة (Schmidt, Lehrbuch, S.). 1906. وفي مقال نشر سنة 1908 اعتبر شيت أهداف "عدالة القاضي" كخاتمة لتمام لأهداف الحق المدني (Schmidt, Zivilprozessreform, S. 266).

(55) يقصد ماكر غير بـ "العدالة التجريبية" أو "القضاء التجريبي" نظرية الحق الجاري حسب الطريقة الاستقرائية والموجه بحوثها القديمة، وهو قضاء تتم غالباً ملامسته من طرف المؤرخين والأعيان. راجعاً فهو يدرج في مقال الحقوق النظرية والمعقولة التي يبتليها المحققون الجليسميون، Weber Recht (WuG, S. 31, 2, 4, المرجع نفسه 196 ص 8 (WuG), ص 491) وكذلك أخرج نفسه 198 (WuG, ص 508-510). ومنذ 1900 تعني العدالة التجريبية أيضاً توجهه في مجال القضاء الأنالي الذي يبتلي كل من ليرنست فونكس (Emel Fuchs) وألوين إيرليخ (Eugen Ehrlich) وبصورة أقل جداً هيرمان كانتوروفيتش. وهذا التوجه كان يصوب إلى دراسة الحياة القانونية بطريقة تجريبية ومثل ذلك نقطة بداية لوسبر لوجيا الحق التي كانت في حالة التكوين، غارن: Hermann Kantorowicz "Rechtswissenschaft und Soziologie." Verhandlungen DGS (1910), S.275-310 وما تلاها من نقاش (المرجع المذكور، ص 310-335) شارك فيه ماكس فير بصيغة مكثفة (المرجع المذكور، ص 323-330 و 12 (MWG)).

القطعية النبوية مع التقليد، في حين يمكن للعدالة التجريبية من جهةها أن تتعقل وتسمو إلى حدّ النظرية الفنية، وكما وطعننا في مكان آخر³⁶¹، بما أنّ أشكال السيادة غير البيروقراطية تظهر نوعاً غريباً من الجمع بين التعلق الصادر بحلقة التقليد من جهة والاستبداد المطلق والرافعة من جهة أخرى من طرف الحاكم، فمن المرجح أن تتعدّد غالباً أشكال التوفيق والتحوّل بين المبدئين. ففي إنجلترا مثلاً هناك كما وضح ذلك مندلسون³⁶²، إلى حدّ الآن طبقة سفل عريضة من أهل العدالة في مستوى "عدالة القاضي" يصعب علينا تصوّرها على صعيد الفأرة الأوروبية. فعدالتنا المرتكزة على المحلفين والتي تقضي الإدلاء بأسباب الحكم³⁶³، غالباً ما تطبق في الواقع كما هو معروف على هذا النحو - أي كما لا يلزم قطعاً أن نعتقد: أنّ مبادئ العدالة "الديمقراطية" هي بمثابة للبحث العقلاني عن الحقيقة (بالمعنى الصوري للكلمة). بل العكس هو الصحيح كما سيحصل شرحه في موضع آخر³⁶⁴. ومن جهة

(56) انظر النص حول سيادة الأعيان لاحقاً من 257-259، 291-295، 314. خبر أنّ صياغة الإحالة تشير إلى علاقة خارج عمل "السيادة". بالنسبة لمكانة هذا العرض حول النزعات غير الصورية أو غير المثلكة للقضاء.

(57) بالاستناد إلى العديد من الحالات العدلية المنتظمة من الصحافة الإنجليزية لسنة 1906 و1907 بين أرموت مندلسون بارتولدي (Albrecht Mendelssohn Bartholdy) كيف أنّ نتيجة الفقيه تتمثل بصلة قوية بشخصية القاضي. فمفهوم "عدالة القاضي" لا يرد لديه، ولكن بدور الحديث عن "سلطة القاضي الاحباطية" وعن إمكانية التشبيه بـ "الاستعداد المستتر". انظر: Mendelssohn Bartholdy, *Imperium des Richters*, Zitate S. 83, 120.

(58) إن عبارة Wahrnehmung أو الإعلان بالحكم (من اللاتينية: Vere dictum) هو الشكل الذي يعلن به الحكم في مجال القضاء الصادر من المحلفين وهذا النوع يختلف تماماً عن الحكم الصادر عن القاضي ورئيس المحكمة والذي يفترض حسب القانون الألماني للقضاء المدني والقانون الألماني لتخفيف الجنايات (1875 / 79) أن يتضمن مبررات الحكم. فالحكم الصادر عن المحلفين يستند إلى ضمير المحلفين الذين يقرّون براءة أو عدم براءة المتهم. وكانت مهام المحلفين موجودة في قضاء العالمين الإفرنجي والترمان والإنجليس. أما في ألمانيا فقد تمّ إقصاؤها أولاً سنة 1798 في إقليم بير الراين اليسارية. لكنها صارت في مرفق القرن التاسع عشر محلّ خاض في الأوساط القانونية باعتبار أنها تقع المنهج المتقدم للخبرة في إصدار الحكم فوق أهل الاختصاص في مجال القانون.

Weber, *Recht*, § 8, WuG, S. 510, MWG I 22-3.
وحسب بالنسبة لفير فإنّ حكم المحلفين يتخذ "جميع القرارات العقلية والمفصلة المتعلقة بالقرار المحسوس" (انظر: Weber, *Recht*, § 3, S. 400 5; WuG). ويتّبعن نظام الاتزان في عدالة القاضي (peace) قبل وضع القانون (legem condere) لعدم وجود إمكانيات الرقابة. انظر: Max Weber, "Diskussionsbeitrag zu dem Vortrag von Hermann Kantorowicz," *Verhandlungen DGS* (1910), S. 337.

Weber, *Recht*, § 5, S. 3 (WuG, S. 469).

(59) انظر.

أخرى فإنَّ العدالة الإنجليزية (والأمريكية) في مراكز القضاء الكبرى للمسلطة⁽⁶⁰⁾ ما زالت إلى حدٍّ أبعد تحريرية، وخاصةً منها العدالة المستندة إلى أحكام سابقة. أما سبب فشل كلِّ المساعي لتفنين معقلن وكذلك لاستقطاب القانون الروماني في إنجلترا إلى الصمود المكثَّل بالتجاذع من طرف أكبر سلك منظم وموحد للمحامين، والذي يسمي إلى طبقة الأحيان المهينة التي يتفرَّج من صلبها قضاء أكبر المحاكم⁽⁶¹⁾. فهؤلاء حافظوا على التكوين القانوني حسب نظرية الفنِّ التجريبي وعمل مستوى تقني عالٍ، وكافحوا بنجاح ضدَّ كلِّ المساعي التي تهذِّد مكانتهم الاجتماعية والمادية وترمي إلى وضع حقٍّ معقلن، مثل تلك التي ظهرت بخاصة في المحاكم الدينية وفي بعض الأحيان أيضاً في الجامعات. فصرَّاع المحامين النابضين للبحث العام ضدَّ القانون الروماني والقانون الكنسي وحُدَّ هيمته الكنسية على الإطلاق إنما هو في جزء كبير منه صرَّاع اقتصادي: أي ناجم عن مصلحتهم الرياضية، كما يتضح

(60) منذ إصلاح العدالة سنتي 1873 و1876 هناك في إنجلترا إلى جانب القصرين القيسين للعدالة، أي غرمة النبلاء (House of Lords) واللجنة العدالة (Judicial Committee of Privy Council) المجلس الأعلى للعدل (Supreme Court)، ورسم التسلُّل الحرمي والأرنايط الداني للقضاة بالأحداث الماضية كمسابيق عدلية، تمَّ الحفاظ على الفكرة للوسطية بأنَّه لا إمكان القاضي أن يُهْلَ بالحقِّ. غارن:

Halschek, *Englisches Staatsrecht* I, S. 116-112.

أما في الولايات المتحدة الأمريكية فإنَّ حكم القاضي حسب مبر في: Weber, *Recht*, § 8, WuC1, S. 309 (NWG 1/22-3).
هو إبداع شخصي، وهذه الإمكانية التي تُسمح لمجاوز الحقِّ المُقنَّ عن طريق النسب إلى العدالة سمحت في الرُفْع من شأن القضاة على رأس - المحكمة العليا (Court Supreme) - والمحاكم العليا في أمريكا (Federal and State Courts). غارن: Bryce, *American Commonwealth* II, S. 512ff.

(61) تعود روابط سلك المحامين (inn of court) في الأصل إلى القرن الرابع عشر. وقد حُثَّت الروابط الأربعة الكبرى الموجودة في لندن سلك رجال القانون والمدَّرسين للقانون العام بالتمسك. وبسَّد القرن السادس عشر أجور العرش على استدعاهم الحقِّ دون غيرهم في تكوين المحامين. وقد تمَّ اختيار قضاة كبار للمحاكم في الملكية حتى في عصر فير من بينهم. غارن:

Julius Halschek, *Englisches Staatsrecht mit Berücksichtigung der für Schaftland und Island geltenden Sonderheiten*, Band 2: Die Verwaltung (Tübingen: J. C. B. Mohr (Paul Siebeck), 1906), S. 176-179.

(من هنا فصاعداً: Halschek, *Englisches Staatsrecht* II)

وكذلك: Rudolph Gneist, *Geschichte und heutige Gestalt der Ämter in England mit: Ausschluss des Heeres, der Gerichte, der Kirche, des Hofstaats*, Das heutige englische Verfassungs- und Verwaltungsrecht, I Theil (Berlin: Julius Springer, 1857), S. 1875.

(من هنا فصاعداً: [Gneist, *Englisches Verfassungs- und Verwaltungsrecht*])

ذلك بجلاء من خلال طابع تدخل الملك في هذا الصراع⁽⁶²⁾. لكن مكانتهم التي سمحت لهم بخوض المعركة بنجاح إنما تسببت فيها المركزية السياسية، أما في ألمانيا، ولأسباب أغلبها سياسية، فقد غابت طبقة الأعيان ذات السلطة القوية الفاعلة على إدارة القضاء القومي على نمط المحامين الإنجليز وتطوير الحقوق القومية إلى حد أن تصبح قنناً له نظرية منظمة وأن تكون قادرة على مفاومة تسفل التعليم المصنوق نقياً لرجال الحقوق الرومانية. لم تكن مثلاً القابلية الثلاثة للقانون الملازمي الروماني على التكيّف مع متطلبات الرأسمالية الناشئة هي الحاسمة هنا في نجاحه، باعتبار أنّ جميع معاهد الحقوق المتخصصة في الرأسمالية الحديثة هي غريبة عن القانون الروماني ويعود أصلها إلى العصر الوسيط، وإنما شكله المعقّل وقبل كلّ شيء الضرورة التقنية لوضع الإجراءات القضائية في أيدي رجال متدرّبين معنوياً - أي متكوّنين في القانون الروماني عن مستوى الجامعات - نظراً لإجراءات التحقيق المعقّلة الناجمة عن القضايا الصلبة المترابطة في التعقّد والاقتصاد المعقّل بصفة متواصلة عوض البحث عن الحقيقة بكلّ ضمنية في كلّ مكان سواء من طريق التبرّ العملي أو الضمان المقتبس. وهذه الحالة قد نسبت فيها بالطبع إلى حدّ كبير بنية الاقتصاد المخفّرة، غير أنّ هذا الوضع أثر في كلّ مكان، حتّى في إنجلترا حيث أدخلت سلطة الملك إجراء التحقيق المعقّل قبل كلّ شيء لفائدة التجار⁽⁶³⁾. أمّا السبب القاطع رغم ذلك في

(62) عن "إدمان رجل القانون العام الرياضي" في مكافحتهم للمحاكم المدينة منذ القرن الثالث عشر و"حقدها" هل تشجيع البلاط الملكي لفرض القانون الروماني يتمدّد بولوس هانشك Julius Hasebeck, *Englische Verfassungsgerichte bis zum Regierungsantritt der Königin Victoria* (München, Berlin: R. Oldenbourg, 1913), S. 187, 348.

(من هنا فصاعداً: Hasebeck, *Englische Verfassungsgerichte*).

نفس الحديث في.

Hasebeck, *Englisches Staatsrecht* 1, S. 12, 602.

(63) بني ماكس، فبر هذا، كما وضع ذلك في موضع مماثل في (Weber, *Recht* § 6, S. 2, WUOL, S. 483) التطور منذ عهد هابزبيرغ الثاني (1189-1154) وبخاصة منذ عهد إدوارد الثالث (1327-1327). فالخلق منهج الاتصاف الذي كان ينشأ من بعض عناصر القانون الروماني المجاري به لدى التجار الأجانب يمكن من حلّ المشاكل المادية بسرعة أكبر، إذ طالب بالأخص للتجار اليهود والإيطاليين بضمانات قانونية في مجال تغلّز رأس المال. فذكر هنري الثاني كمشترع أدخل المنهج الضروري في طرح القضية والمشرّفين عن القضاء نجده في المصادر المعاصرة لدى:

Frederic William Maitland, *The Constitutional History of England: A Course of Lectures Delivered* (Cambridge: University Press, 1908).

(من هنا فصاعداً: Maitland, *History Constitutional*).

الاختلاف الموجود بين إنجلترا وألمانيا بالنسبة لتطور الحقوق المدنية فليس في هذا الأمر كما يبدو واضحاً، وإنما يعود إلى القانونية الخاصة لتطور كلتي بنية السيدات؛ لديمقراطية إنجلترا هناك عدالة مركزية وفي نفس الوقت سلطة النبلاء، أما في ألمانيا فليس هناك مركزية سياسية وفي نفس الوقت نزعة بيروقراطية. ولهذا فإن إنجلترا، وهي الدولة الأولى المتقدمة جداً رأسمالياً في العصر الحديث، حافظت على عدالة أقل عقلانية وأقل بيروقراطية. أما الرأسمالية، فقد شكت في الحقيقة أن تكيف مع الوضع في إنجلترا، لأن طبيعة كل من المحكمة الدستورية والإجراءات القضائية كانت تمثل في رخص شبه كامل لفرض العدالة إزاء الضعفاء اقتصادياً، وذلك إلى حدود العصر الحديث، فهذه الحالة وما لحقها أيضاً من صعوبات في الوقت والدفع لإجراءات الملكية التي نسبت بها مصالح المحامين الاقتصادية قد أثرت هي الأخرى بعمق في دستور إنجلترا الفلاحي القائم على تجميع الأراضي وتثبيتها.

كانت طريقة التحقيق الرومانية في عهد الجمهورية هي الأخرى خليطاً خاصاً من العناصر العقلانية والتجريبية وحتى من عدالة القاضي. فكيفية استدعاء المدعين في حد ذاتها والأعمال التي يتم توزيعها من طرف مؤثر القضاء (164-165) في البداية "حسب الحالة" تضمن بدون شك عنصر من النوع الأخير. فطريقة "التحفظ العدلية" وكل ما يتجر عنها، بما في ذلك الجزاء المتعلق بعملية الاستجواب لدى رجال القانون الكلاسيكيين⁽⁶⁴⁾، تحمل طابعاً "تجريبياً". أما التحول الحاسم

Frederek Pollock, *The History of English Law Before the Time of Edward I.* (Cambridge: University Press, 1895), S. 447ff.

(64) من مشمولات عمل مؤثر القضاء على مستوى الحق العام يبقى له استدعاء المدعين وتنظيم الجلب الصوري لإجراء القضية. ومعنى غير هنا بالخصوص الأوضاع في الجمهوريات السابقة حيث كان في إمكان مؤثر القضاء اعتبار المدعين الموجودين في القائمة حسب ما يراه صالحاً بالنسبة للقضية التي ستجرى. هنا وقد قرع من عهد س. سامبرونيوس غراكوس (C. Sempronius Gracchus) على مؤثر القضاء من تحديد عدد معين من المدعين بعد مباشرة وظيفة في هذا المنصب. قارن: Mommsen, *Römisches Staatsrecht II*, I^o, S. 228.

في الأحداث بالمثل - (Actiones in factum) هي قضايا يكون فيها حرمان الأسباب المسبقة للحكم ينطلق من وصف الأحداث الفعلية وليس من مفاهيم قانونية محددة: 4: (Weber, *Recht* S. 462). أما الجديد الثاني فقد بدأ هنا منذ مراسم مؤثر القضاء.

(65) يتعلق الأمر بالنسبة لطريقة التحفظ العدلية بالحفاظ القانوني المفرط على المصالح تحباً للمشاكل القضائية. ويحتدها ماكس مير في موضع آخر كـ "عمل لغتامة القانون الذين يرضون مسودات للمعقد" (Weber, *Recht* S. 4: 462). أما طريقة الاستجواب فتعني التقرير الكتابي الذي =

في الفكر القانوني نحو العقلنة، فقد وقع عبئته من خلال الطابع التقني لإجراءات التحقيق، وذلك بالاستعانة بالصيغ القانونية لمرسوم مؤتمن القضاء⁽⁶⁶⁾. (والبوم، تحت سلطة مبدأ الجمهورية⁽⁶⁷⁾)، حيث يتم الحسم من خلال عرض الأحداث، بعض النظر من وجهة النظر القانونية التي عكست بها القضية، يبدو مثل هذا القرض في إبراز المحتوى الصوري للمفاهيم كما أنتجت الثقافة التقنية العليا للقانون الروماني متعمداً). ولذا كانت هناك إذن عناصر تطوّر فاعلة في هذا المجال ناجمة بصفة غير مباشرة عن بنية الدولة، وبالأساس عناصر تقنية تخصّ الإجراءات القضائية. ولم تكتمل عقلنة القانون الروماني كنظام مفهومي علمي تام وجاهز للتطبيق، أي غنثت تماماً عما أنتجه الشرق وأفرزته الحضارة اليونانية إلا في عهد الترعة نحو بيروقراطية الدولة⁽⁶⁸⁾.

تمثل أجوبة الخافان في التلمود مثلاً نموذجياً للعندلة التجريبية غير المعقلنة، وإن كانت "عندلية" بصفة صارمة في ارتباطها بالتقليد⁽⁶⁹⁾. فعدالة "القاضي"

■ كان يمثل الأهمية التي يستند إليها الحكم في عهد الجمهورية. وكلتا الطريقتين كانتا تشددان إلى حالات معينة وكانتا جاريين المعمول حتى بداية عصر القياصرة.

(66) في مرسوم مؤتمن القضاء يعلن المؤتمن عن القوانين السائدة لإصدار الأسكلم خلال مدة الوضيفة التي يتبناها. غير أن المراسيم غالباً ما كانت تتجاوز المدة المقررة للوظيفة، وفي عهد التيمس هادريان سنة 130 بعد الميلاد نُجمت كل المراسيم فيها بسنن - بالقانون القديم (edictum perpetuum) - وفي عصر ماكس غير كان النقاش جدياً حول ما إذا يمكن اعتبار مرسوم المؤتمن كنظام لإجراء القضية. فارن:

Otto Karlowa, *Römische Rechtsgeschichte*, 2 Band (Leipzig: Velt & Comp., 1835), Band 1: Staatsrecht und Rechtsquellen S. 461ff.

(من هنا فصاعداً: (Karlowa, *Römische Rechtsgeschichte* I).

(67) يفترض قانون القضاء الأولي أن جوهرة القضية أي الإعلان عن جميع الخيبيات المتعلقة بالقضية ملزم، بل ومحدد في بعض الأحيان لمجري القضية. فارن: III §253 رقم 3 ZPO.

Die Civilprozeßordnung für das Deutsche Reich auf der Grundlage des Kommentars von L. Guggenberger von Friedrich Stein, 9. Aufl. (Tübingen: J. C. B. Mohr (Paul Siebeck), 1906), Band 1, 8, S. 552, Weber, *Recht* 5 4, S. 5 (WuK), S. 462).

هناك في المخطوط الأصلي يوجد أيضاً تعبير "الجمهورية" الخاص بيجور والذي لم يتم تعديله

(68) يمتد في المرحلة المتأخرة من عصر القياصرة.

(69) انقصود هنا هي الظواهر العدلية التي وضعت في محلها من طرف سلطات الخافان في مدارج التلمود المبالية بطلب من قبل الجياعات اليهودية والتي تم جمعها منذ بداية القرن الثالث ميلادي في كتاب التلمود. وتمثل هذه التقارير غالباً قرارات من بعض الهيئات الثلاث الإنجيل والمبشاة فيما يخص =

الخالصة و"غير مرتبطة" بالتقليد تتمثل أخيراً في أي قول للشيء كما جاء في القول: "هكذا جاء مكتوباً - ولكن أقول لكم"⁽⁷⁰⁾. وبغض ما كان الطابع الديني لمكانة القاضي (أو من شابه من رؤساء المحاكم) قوياً بغض ما هيئت حرية القرار في إصدار الحكم بالنسبة للحالة الخاصة داخل الدائرة التي لا تخضع للتقليد الديني، فإن يبقى الشرع مثلاً في تونس جلياً فيما يتعلق بالمعاقب وحسب "التقدير" كما يمتدّ عنه الأوروبي، فهذا ما بدا عائقاً محسوساً لمدة جيل كامل بعد الاستعمار الفرنسي بالنسبة لتطور الرأسمالية⁽⁷¹⁾. أما الأرضية السوسولوجية لتلك النماذج الفقهية من العدالة في هيئة السيادة فستعترف عليها في مجال آخر⁽⁷²⁾.

إنه لمن البين التام أن لا تتطابق كل من "الموضوعية" و"الاختصاص" بالضرورة مع هيمنة المقياس / الميار العام والمجرد. وهذا ينطبق حتى حل أرضية التحقيق الحديث. ففكرة الحق التام هي، كما تعلم، مبدئياً خاضعة لظن فاس، وإن التصور الحديث أن المحاكم / القاضي هو بمنزلة آلة⁽⁷³⁾ يوضع فيها من فوق الملفات

■ مسائل شرعية وطقوسية قرأ أخلاية.

(70) بالاستناد إلى إنجيل متى 5، 21-22 هناك جاء القول: "لقد سمعتم ما قيل لمن سقمكم [...] ولكني أقول لكم [...]".

(71) يبدو واضحاً أن ماكس عبر يستند هنا إلى دراسة رودولف ليونارد (Rudolf Leonhard) المنشورة سنة 1912 حول أوضاع العقار والعلاقات القانونية لذلك في تونس التي كانت خاصة للاستعمار الفرنسي منذ 1881. هناك جاء الأتي: "قبل الاستعمار الفرنسي وجدت محكمة دينية، ما يسمى للشرع، وكانت لها الصلاحية في البتة في قضايا حول العقار. وماراث قائمة حيث يستند إليها النظر في القضايا الحاصلة بين سكان البلد. غير أن المحكمة الشرعية تصدر قراراتها حسب الظاهر ويكون الاستناد إلى نصوص محددة، وهذه حالة لا نقب من طرف الأوروبي". غرون: Rudolf Leonhard. "Die französische Kolonisation in Tunis," *Jahrbücher für Nationalökonomie und Statistik*, Band 99 (1912), S. 145-174, Zitat S. 157.

وفد أورد الفرنسيون منذ 1884 بالنسبة للعقار الأوروبي "قوانين العقار التونسية"، أي "مسح وتسجيل العقار في دفتر سانه" هي بمحض غائياً (المراجع المذكور، ص 158). أما في الجزائر، وهي أقدم مستعمرة فرنسية في شمال أفريقيا، فقد "تمسك عدم توضيح على أوضاع العقار القانونية حتى بعد 40 سنة من الاحتلال" (المراجع المذكور، ص 157).

(72) انظر نص سيادة الأهماد لاحقاً، ص 257-259، ونص سلطة الإقطاع لاحقاً، ص 335-340، ونص السيادة الكاريزماتية لاحقاً، ص 468 وكذلك نص الدولة والسلطة الدينية لاحقاً، ص 634. وقد تحلق الأمر هنا بحالة عامة إلى أشكال السيادة ما قبل أو قبل البيروقراطية التي تبدأ ص 247.

(73) كانت فرضية الحق الحالي من كل نغمة وما انجز عنها من هزيمة الالتزام النقض الصارم محل نزاع من طرف الحقوقيين الوضعيين في العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر وواجهت نقداً

إلى جانب التكاليف وتلفظ من تحت الحكم إلى جانب المبررات المستندة بصفة آلية إلى القوانين، إنما هو مرفوض تماماً، وبما لأن الاقتراب من هذا النموذج يعود في آخر المطاف إلى النزعة البيروقراطية في مجال الحقوق. وحتى في ميدان التحقيق هناك فضاءات أخرى من طرف المشرع على الحاكم/ القاضي البيروقراطي للقيام مباشرة بالتحقيق "انفرادي". وغالباً ما جرت العادة أن تؤخذ في مجال العمل الإداري الحقيقي بالذات أي بالنسبة لجميع الأفعال المرتبطة بالدولة التي لا تخضع لمجالى التشريع والتحقيق حرية الفرد وسيادته بعين الاعتبار، وهي التي لا تؤدي دوراً سلبياً أمام القيم/ المقاييس العامة وإنما تبدو غالباً كحواجز للنشاط الإيجابي الذي يقوم به الموظف وليس أمداً لتقليص نشاطه "الإبداعي". ولتضع جانباً الحديث عن أبعاد هذه الدعوى. ولكن الأهم هو: أن هذه الإدارة المعاملة "من طوابع" (وربما أيضاً: القضاء) لا تمثل عالم الاستبداد المطلق والرحمة أو الخطوة المعاكسة فردياً والتقدير، كما ستجدها لدى أشكال ما قبل البيروقراطية، وإنما يبقى دائماً معيار التصرف هو السيادة والموازنة العقلانية بين الغايات "الموضوعية" والإخلاص وعلى مستوى إدارة الدولة بالخصوص تبقى فكرة "اعتبار سلامة الدولة ومصالحها" الفكرة الحديثة بامتياز والصارمة "موضوعية" سائدة، وهي الفكرة الأكثر تجلياً في الاختيار "الإبداعي" للموظف ودليله الأسمى والأخير في تصرفه. وقد انصهرت في سياق تفكير هذه الفكرة المجردة و"الموضوعية" بصفة حمية قبل كل شيء، بطبيعة الحال خرائط البيروقراطية القوية والمهادنة إلى الحفاظ على سلطتها ضمن الدولة ذاتها (ومن طريقها إزاء دول أخرى). وفي آخر المطاف تعطي هذه المصالح الذاتية في الحفاظ عن السلطة لهذا الشكل غير الواضح المعالم غالباً مضموناً محسوساً قابلاً للاستغلال وفي

■ لاذاً من قبل محلي القانون الجرماني، فالمصورة الكاركتيرية التي نزلت من قيمة الحكم إلى حدالة الاستقطاب حيث "تضع من جهة قطعة الحقوق الموازية للعائلة المحسوسة من القضية وتوى من جهة أخرى كيف يصور الحكم بصفة منفصلة بصورة آلة القوانين التي تعمل بامتصاص وضعها:

Bruno Schmidt, Das Gewaltverhältnis als Form des Gemeinwillens (Leipzig: Duncker & Humblot, 1899).

وفي بداية القرن العشرين واصلت حركة الحقوق الحرة تقديمها للحق الرسمي، وذلك بالتأكيد على المنصر المخلوق في الحقوق ضمن الوظيفة القضائية كما عبر عنه هيرمان كانتوروفيتس لدى التدوئة الأولى لعلم الاجتماع: لأن عام 1910. قانون محاضرات حول "علم الحقوق وعلم الاجتماع" في: Verhandlungen DGS 1910، من 279، 285288، وكذلك روبرت ماكس بير الطيدية عليها في المرجع المذكور، من 312، 326 (MWG I/12).

الحالات المشكوك فيها القرار المرجح. لكن لا يمكن هنا مواصلة الحديث في هذا الأمر، فالأهم بالنسبة لنا هو: أنه مبدئياً هناك خلف أية عملية للإدارة البيروقراطية ملحق نظام ذو "مبررات" تخضع للنقاش العقلائي، أي نظام يقوم إما على الانزواء تحت قيم ومعايير أو على الموازنة بين الغايات والوسائل.

وهنا أيضاً يكون موقف كل نكار "ديمقراطي" أي في هذه الحالة: كل تبار يهدف إلى تقليص "السيادة" بالضرورة مزدوجاً، إذ نفترض "العدالة القانونية" والرغبة في الضمانات القانونية إزاء التعسف "الموضوعية" الصورية المعقولة للإدارة على خلاف الاختيار الحر والشخصي الوارد من رحمة سيادة النبلاء. غير أن "القيمة الأخلاقية"، إذا ما هيمنت على الجماهير من خلال سؤال واحد يفضّل النظر عن بقية الفرائز، فإنها تصطدم بضرورة فرضياتها المتعلقة بالحالة المحسوسة والموجهة نحو الشخص المحسوس والمادة إلى "هناك" مادية بالترجمة الصورية، وبـ "الموضوعية" الباردة لدى الإدارة البيروقراطية الخاصة إلى قواعد، ولهذا السبب يستوجب عليها إذن من حيث الإحساس رفض كل ما وقع مطالبته من وجهة نظر عقلية. علماً أنه لا يمكن إرضاء الجماهير المحرومة من العقار/ الملكية بـ "عدالة قانونية" صورية وتحقيق "تمكين الحسان" وإدارة كما تطالب بها المصالح "البورجوازية". فبالنسبة لهم، يفترض بطبيعة الحال أن يكون كل من الحق والإدارة في خدمة التوازن بين حفظ الحياة الاقتصادية والاجتماعية لدى المالكين، ولا يمكن لهم إذن القيام بهذه الوظيفة إلا إذا ما أخذت إلى حد كبير طابع ("القاضي") غير الصوري باعتبار أنه من حيث المضمون ذو قيمة أخلاقية.

فليس أي نمط من "عدالة الشعب" التي لا تسعى في البحث عن "الأسباب" المعقولة وعن "القيم"، هو الذي يعترض بقوة المسار المفضل للعدالة والإدارة، وحتى في بعض الظروف بصفة أقوى مما يمكن أن تقوم به "عدالة المجلس" لدى سبيد "مطلق"، وإتياً أيضاً أي نمط من التأثير القوي للإدارة من خلال ما يستلزمه "الرأي العام"، أي حسب شروط ديمقراطية الجماهير: وهذا يعني من خلال عمل جماعي ناتج عن "عواطف" غير معقولة وفي العادة عمل مبرمج وموجه من قبل قادة الأحزاب.

٧. تسيير البنية البيروقراطية يتواز مع تراكم وسائل المصنع المادية في أيدي

السيد. وهذا ما يجري حسب النمط النموذجي المعروف مع تطوّر المصانع الرأسمالية الخاصة التي تُعد فيها خصوصيتها الجوهرية. ولكن هناك ما يراه أيضاً في القطاعات العامة. فـالجيش الفرائضة المنظم بصفة بيروقراطية، وجيش الجمهورية الرومانية في عهدها الأخير وعهد الإمارة، وخصوصاً جيش الدولة العسكرية الحديثة إنما يتميز عن الجيوش الشعبية لدى القبائل الفلاحية، وكذلك عن جيوش المدن القديمة ومبليشيات مدن العصر الوسيط المبكر وعن جميع جيوش الإقطاع بأنّ التجهيز الذاتي بالعتاد والتموين الذاتي لدى التابعين للجيش من الجنود هو القاعدة في حين أنّ كلا من التجهيز والتموين لدى الجيوش المنظمة بيروقراطياً يأتيان من خزينة السيد/ الحاكم. إنّ الحرب الحالية باعتبارها حرب آلات، جعلت هذا الأخير من وجهة نظر تقنية ضرورياً بصفة ملزمة بقدر ما كانت تدفع هيمنة الآلة في الصناعة إلى تراكم وسائل العمل. أمّا الجيوش المنظمة بيروقراطياً والمجهزة والتموينة من قبل السيد/ الحاكم في المصور الماضية، فإنها غالباً ما وجدت عندما قلّصت التطورات الاجتماعية والاقتصادية طبقة المواطنين الذين وصلوا من وجهة نظر اقتصادي إلى مرحلة التجهيز الذاتي سواء بصفة مطلقة أو نسبية، بحيث لا يكفي عددهم لتكوين الجيوش اللازمة. نتيجاً على الأقل: أي ليس في مقابل النفوذ المنتظر من الدولة، إذ لا يمكن إلا لنظام الجيش البيروقراطي أن يوفر جيوشاً ملتزمة بالخدمة العسكرية وضرورية لفرض السلم الدائم على دول ذات مساحات كبرى وكذلك للقيام بالحرب ضدّ الأعداء البعيدين كثيراً، وخاصة تما وراء البحار. فحتى النظام العسكري الخاص والتدريب التقني لا يمكن عادة تطويرهما إلى أقصى درجة حديثة على الأقل إلا ضمن الجيوش المنظمة بيروقراطياً.

لقد تمت عملية بيروقراطية الجيش تاريخياً في كلّ مكان توازياً مع إلقاء الخدمة العسكرية التي كانت إلى حدّ ذلك الوقت حقاً شرفياً لأصحاب الملك على عاتق من لا ملك لهم (حتى من أهل البلد كما كان الحال بالنسبة لجيوش قادة الحرب الرومان خلال الجمهورية وعهد القيصرية وكذلك لدى الجيوش الحديثة إلى حدود القرن التاسع عشر، أو أحياناً أيضاً كما نراه في جيوش المرتزقة في كلّ العصور). فإلى جانب السبب المشترك في كلّ مكان والذي يمثل في: أنّه يتصاعد الكثافة السكانية وما يتبعها من قوّة وجهود في مجال العمل الاقتصادي تطلّص "الحاجة الملحة" والمتزايدة للطبقات العمالية لمطالبات حربية، فإنّ ذلك المسار يتقدّم دائماً حسب نمط معين توازياً مع ثقافة مادية ومعنوية متزايدة. وإذا ما وصمنا الأوقات ذات الحماس الأيديولوجي

القوي جانباً، فإنَّ رغبة الطبقات المالكة ذات الثمالة المدنية المترفة للعمل الحربي البسيط الذي يتكفل به الجندي العادي والتدريب عليه تبدو ضعيفة، أما التخصص والرغبة في سلك الضباط فيبدو تحت نفس الظروف يثير أكثر اهتمام الطبقات المالكة للأراضي الشاسعة. ولم تحصل المعادلة إلا حين بدأت الحاجة المتزايدة إلى الأليات داخل الجهاز الحربي تفتقر من القادة الحرة التقنية. ويمكن تنظيم برونفراطة الجهاز الحربي بطريقة رأسمالية مثل أيّ مصنع آخر، فالإعداد الرأسمالي الخاص للجيوش وإدارتها مثل في أشكاله المختلفة جداً عادة القاعدة بالنسبة للجيوش المترفة، خاصة في الغرب، وذلك إلى حدود القرن التاسع عشر. فغالباً ما كان الجندي في براندنبورغ (Brandenburg)، خلال حرب الثلاثين سنة هو المالك لوسائل خدمته العسكرية: يا في ذلك من سلاح وخيل ولباس، وإن مدته الدولة بذلك باهتبارها "الفاتمة" لهذا العمل⁽⁷⁴⁾، أما في عهد قيام جيش بروسيا، فقد كان قائد السرية هو المالك لذلك العتاد الحربي، ولم يعد جمع العتاد شائعاً في أيدي الدولة إلا منذ معاهدة تليترن للصلح⁽⁷⁵⁾ (Tilsiter Frieden)، التي بدأ معها أيضاً التزويد العام بالزيت العسكري، وهو ما كان سابقاً يخضع إلى حد بعيد لسلطة قائد الكتيبة، ما لم توضع أنواء عسكرية معينة من قبل الملك على ذمة بعض التشكيلات (كان أولاً سنة 1620 بالنسبة للحرس الملكي، ثم فيها بعد بضعة متواترة مع فريدرش الثاني⁽⁷⁶⁾). ولذا كان لمفاهيم مثل "الكتيبة" من ناحية و"الفيلق" من ناحية أخرى

(74) حتى بداية القرن السابع عشر يقع في براندنبورغ سبب معاريف العتاد والسلاح والباس من الأجر المقرر للجندي المنظم إلى الجيش إذا لم يحضر عتاده معه. وهكذا أصبح الأشيا، اقتتاة في حوزته إلى نهاية خدمته العسكرية بحيث يعاد تراجها من قبل الحكومة وتودع في المخازن للاحتفاظ بها واستعمالها من جديد، قارن:

Curt Jany, *Geschichte der Königlich Preussischen Armee bis zum Jahre 1807*, I. Aufl. (Berlin: Karl Siegelismund, 1928), Band I: Von den Anfängen bis 1740, S. 35.
(من هنا فصاعداً: Jany, *Königlich Preussische Armee* I.)

(75) بعد خمسة بروسيا أمام جيش نابليون التي وقعت في معاهدة تيلزيت (Tilsit) للصلح في 9 من تموز/ يوليو 1807 ومعاهدة يادرس في 8 أيلول/ سبتمبر 1809 بدأت عملية إصلاح الجيش بإخلاق محتام لا يسيئ بشرين السرية. وقد كانت المادة منذ عهد جيوش افرنر قد أن يتكفل قادة السرايا بالأحود والعتاد والمونة بالنسبة لأقسام جيوشها، ومن خلال عملية الإصلاح تكلفت المصانع التابعة للشرابا بصنع "العتاد الصغير" (مثل العال وأعطية الأحذية... إلخ) ومن ثم أصبحت الأنواء الكاملة ألباً تحت رعاية الدولة.

(76) لقد تم استقطاب "مرتبة لايفغارد" (Kompagnie Leibgarde) التي أنشأها الأخير - جوهانس سيجسموند (Johann Sigismund) - عام 1613 من طرف كونولف غون برونسدورف =

حتى في القرن الثامن عشر عادة دلالة مختلفة تماماً؛ فالمفهوم الأخير لوحده، بدلاً عن الوحدة التكتيكية (وهو ما يعود على الاثنين اليوم)، أما المفهوم الأول فيجبل على عكس ذلك إلى وحدة عمل اقتصادية ناتجة عن مكانة العقيد "كرجل أعمال"⁷⁷. فالمؤسسات البحرية الحربية "تنبيه الرسمية" (مثل مؤسسة "Maona" بمدينة جنوة الإيطالية)⁷⁸ ومؤسسات تزويد الجيوش تنتمي إلى أولى "المؤسسات الرأسمالية الضخمة" في القطاع الخاص ذات البنية البيروقراطية الواسعة و"تأمينها" يجد في تأمين السكك الحديدية (التي كانت منذ البداية تحت رقابة الدولة) ما يوازيها حديثاً.

هنا ما يجري تماماً في مجالات أخرى حيث تسيطر بيروقراطية الإحالة توازياً مع تجميع وسائل العمل. فكل من إدارة حاة القاعدة (Saitapon) وإدارة المحاكم وكذلك الإدارة عن طريق مؤجري الوظيفة وبيعاتها وبالمختصر من الإدارة عن طريق القطاع تقوم بلامركزية وسائل العمل المادية؛ فاستحتاج للقاطعة المحلي، بها في ذلك

= (Konrad von Burgsdorff) في أيلول / سبتمبر 1620، وفي ذلك الوقت ذكر لأول مرة الرتي الأذوق الذي أصبح فيما بعد السردج بالنسبة للجيش البراندنبورغي - البروسي (ما يحسن بالمشقة الزرقاء) وفي الرحلة ما بين 1743 و1753 مرض الإمبراطور فريدريش الثاني أثناء معركة مينة بالقبة لجنوب الشربيا ومرض كتاباً مقطوعاً للمهاج الألبان العسكرية. انظر: Jany, Königlich Preussische Armee I, S. 47, 70, und dass. Band 2: Die Armee Friedrichs des Großen 1740-1763 (Berlin: Karl Siegelmann, 1928), S. 273-282.

(77) كان العقيد هو الذي يتولى تجنيد الجنود التابعة لسيّته وبعثاتها وكانت بحرية الجيش تابعة لذلك الخاص وهكذا شرم الحاكم من التأثير على تزويد الجنود وكذلك من اختيار الضباط وتوزيعهم. ولم تتحول الشربة إلى وحدة تكتيكية متكاملة من عدة كتائب إلا مع حلول الإدارة العسكرية في الدولة.

Delbrück, Geschichte der Kriegskunst IV, S. 66f, und Curt Jany, Geschichte der Preussischen Armee vom 15. Jahrhundert bis 1914, 2. Aufl. (Osnabrück: Biblio-Verlag, 1967), Band I, S. 96, 309.

(78) كانت - "الماونا" (Maona) - إحدى الشركات العادية في مدينة جنوة الإيطالية منذ العصر الوسط المتكونة من مدني الدولة الخواص لتسهيل مشاريع صوية. وكانت الودائع المالية التي تتجاوز 1000 ليوة تابع بهمة حرة وغير خاضعة للضرائب وقابلة للوراثة. أما الدولة فكانت تسدد ديونها عن طريق كراء المناخيل الحكومية. ولعبت حدث في هذا الإطار هوما جرى مع شركة الماونا، وهي شركة جمعت في البداية 29 مالك للسفن وقامت على حسابها الخاص باحتلال كل من جزيرة شيوس (Chios) وطوكيا القديمة والجديدة وبمطالبة فالتس سنوي مقابل التخلي عن حقوقي استغلال هذه المستعمرات. قانون.

Levin Goldschmidt, Universalgeschichte des Handelsrechts: Erste Lieferung, 3. Aufl. (Suttgart: Ferdinand Enke, 1891), S. 292ff.

(من هنا فصاعداً: Goldschmidt, Handelsrecht).

نققات الجيش وأجور صفار الموظفين يتم دفعه دائماً وغلب كل شيء من المداعيل المحلية ولا يودع إلى الحزبة المركزية إلا الفائض. فالموظف المستأجر يدير الأمور تماماً من جيبه الخاص وعلى عكس ذلك ندمج الدولة البروقراطية جميع مصاريف إدارة الحكومة في ميزانيتها وتجهز المصالح المختصة السفلى بوسائل العمل التي تشرف على استئصالها ومراقبتها. أما فيما يخص "اقتصاد" الإدارة، فهذا يعني أنه يسير على نفس المنوال مثل المؤسسة الرأسمالية المركزية الكبيرة.

وكذا الحال في مجال مؤسسة البحث والتدريس العلمية، حيث أصبحت البروقراطية في المعاهد الموجودة حالياً بالجامعات (وتجدر ليبيغ بقبيل (Liebig's Laboratorium in Gießen) كان أول شاهد على مثل هذه المؤسسات الكبرى)^{٧٩} نتيجة الطلب المتزايد لوسائل العمل العلمية التي فصلت عن حملة الباحثين والأساتذة من خلال تجميعها تحت إشراف مدير خاص بها مثلها فصلت "وسائل الإنتاج" عن العمال في المصنع الرأسمالي.

ولئن بدت البروقراطية في كل مكان كتناج تطوّر متأخر نسبياً رغم تفوقها التقني الذي لا ريب فيه فإنها يعود أولاً إلى سلسلة من القيود التي لم تفك نهائياً إلا تحت ظروف اجتماعية وسياسية معينة. وهذا يعني أنّ النظام البروقراطي قد نجح بانتظام في الوصول إلى السيادة:

٧٨. انطلاقاً من نسوية الفوارق الاقتصادية والاجتماعية، ونو نسبياً من حيث قبيلتها بالنسبة للحفاظ على الوظائف الإدارية. فالنظام البروقراطي هو بالخصوص ظاهرة لا مفر منها تابعة للديمقراطية الجماهير الحديثة على عكس ما تتميز به الإدارة اللامركزية الديمقراطية لدى الوحدات الصغيرة المتجانسة. ويعود ذلك أولاً إلى ميده الخاص القائم على القاعدة المجردة والمتعلقة بفرض السيادة. فهذه القاعدة هي ناتجة عن رغبة في "تساوي الحقوق" بالمعنى الفاني والموضوعي للكلمة، أي: ناتجة

(79) 'أسي برستوس ليبغ (Johann Liebig) كأستاذ في الكيمياء سمعةً للكيمياء والمعدلة في مدينة غيبن (Gießen) بمساعدة أمير إقليم هيسن (Hessen) قبل لتدريس هذه المواد في الجامعة. وقد انفصل هذه العملية عن المعاهد الخاصة الجاهلي بها للعمل آنذاك وأصبح فرداً في تأسيس مخبر حديثة. وقد فرضت أعداد الطلبة المتزايدة وتوسيع البناءات تنظيمياً صارماً يسكن الإطلاح عليه من خلال جداول التعرّيس وإضافة انتقابر الملحقة التي كانت تحت رعاية المساعدين. قارن:

Jakob Volhard, *Johann von Liebig* (Leipzig: Johann Ambrosius Barth, 1909), Band 1, S. 57-85

عن الرغص المقيت لحق "الامتياز" والرغص المبني لحلّ التضاها "حسب الحالة"، وكذلك أيضاً عن الظروف الاجتماعية السابقة. فكل إدارة غير بيروقراطية لتشكل اجتماعي كبير من حيث الكم تقوم بكيفية أو بأخرى على علاقة تربط الأسبقية الاجتماعية أو المادية أو الشرفية القائمة بوظائف الإدارة وواجباتها. ويبري ذلك بانظام بحيث يتجرّ عن الاستغلال الاقتصادي وحتى "الاجتماعي" المباشر أو غير المباشر للمكانة التي نضفي على صاحبها أي نمط من العمل الإداري مكافأة مالية مقابل تبنيها. لذا نعي كل من البيروقراطية والديمقراطية داخل إدارة الدولة ارتفاع للمصاريف التقديّة بالنسبة للخزينة العامة رغم طابعها "الاقتصادي" العام مقارنة بغيرهما من الأشكال. فقد كان تسليم الإدارة المحلية شبه كاملة والقضاء على المستوى الأدنى للإقطاعيين في بروسيا الشرقية حتى إلى عهد قريب أرغص طريقة⁽⁸⁰⁾ على الأقل من منظور الخزينة العامة لمد الحاجة إلى الإدارة. وكذا الحال بالنسبة لإدارة قضاء التصالح في إنجلترا، فمن المحتم أن توجد ديمقراطية الجماهير التي نضت على التميزات التي كان يشتمع بها أهل الإقطاع والنبل والأغنياء، من حيث البدء على الأقل عملاً ذا مقابل عوض الإدارة الشرفية للمدروثة، وهذا لا يقتصر على الأشكال الإدارية المتعلقة بالدولة، فليس هو من باب الصدفة أن أحزاب الجماهير الديمقراطية (مثل الحزب الاشتراكي الديمقراطي⁽⁸¹⁾ في ألمانيا وحركة الجماهير الفلاحية⁽⁸²⁾)، بداية

(80) لم يتم إلغاء القضاء الذي يديره أصحاب الإقطاع والنبل في المقاطعات الشرقية الست للدولة بروسيا (بامستاء برون) إلا بعد المرسوم بتاريخ 13 كانون الأول/ ديسمبر 1872 المعلق بتنظيم المحاكمات والذي أمّر حوائز إدارية جديدة. قارن:

Otto Kuntze, *Die Hohenzollern und ihr Reich: Fünfzehnter Jahre vorläufiger Geschichte*, 1 Aufl. (Berlin: Paul Parey, 1915), S. 600, sowie unten, S. 349 teil Anm. 79.

(81) لم يتمكن الحزب الاشتراكي الديمقراطي من التطور ليصبح حزبة جماهيرية (بعض ما يقارب 1.1 مليون من المشتركين عام 1913) إلا بعد رفع قانون الاشتراكيين سنة 1890. وقد تم تنظيم هذا الحزب بطريقة مبسطة بداية من الحق في المنيّة وصولاً إلى البرلمان في الرايخ. خاض الحزب بنرايد كنيّة وهرزبرغ وهرزبرغ. وكان ووبرت متشكك في وصف عام 1907 وضع الحزب بصفة مدعية قتلاً؛ صفت قوة الحزب إلى حدّ أنه "تحوّل إلى حزب ناحين وفارلي جراند فقط وعلى رأسه جهاز بيروقراطي كبير هذه الوحيد هو التماجم في الانتخابات". انظر:

Robert Michels, "Die deutsche Sozialdemokratie im internationalen Verbande Eine kritische Untersuchung," *ASSp*, Band 25 (1907).

(82) المقصود هنا هو "اتحاد الفلاحين" المارتمس عام 1893 والذي طالب - تحت التأثير القوي للإقطاع البروسي - أن يكون المدافع عن المصالح السياسية لمنظمة الفلاح الألفية بأكسلها. وقد وصل عدد المشتركين في الاتحاد إلى 100000 عام 1913 وكان الاتحاد يدفع أجر 161 خطيب خلال الانتخابات في حين جيتت مقاليد القيادة في أيدي كبار المراهقين وموطني الاتحاد. وكان الاتحاد ذا

من إنجلترا وديمقراطية Caucus غلادستون وشمبرلان التي وقع تنظيمها منذ السبعينات انطلاقاً من برمنغام⁽⁸³⁾ (Birmingham) وصولاً إلى أميركا لدى الحزبين منذ تبني جاكسون للإدارة هناك⁽⁸⁴⁾ قد قطعت في تنظيمها الخاص للحزب تماماً مع السيادة الموروثة للتبلاء/ الأشراف القائمة على العلاقات الشخصية والمُسَمَّعة الذاتية التي ما زالت مهيمنة لدى أحزاب المحافظين وكذلك أيضاً لدى أحزاب الليبراليين التقدميين، ونظمت هياكلها بصفة بيروقراطية تحت قيادة موظفين حزبيين وكتبه مختصين في ميداني العمل الحزبي والتبائي. أما في فرنسا، فغالباً ما فشلت محاولة وضع تنظيم صارم للأحزاب السياسية على أرضية إحدى الأنظمة الخاصة للانتخاب نظراً للمقاومة التي تواجهها من طرف وجهاء الدوائر المحلية ضد البيروقراطية الحزب التي بطول الزمن قد تسود في كامل البلاد وتقلص من نفوذهم⁽⁸⁵⁾، إذ إن كل

■ خاتمة من خلال عمله الصحفي وتأثيره المؤثر على الانتخابات (بميت الترم مثلاً 243 برلماناً من حلة 442 في البرلمان البروسي مناصرة الاتحاد عام 1908). قارن: Nipperdey, *Deutsche Geschichte II*, S. 583ff.

(83) سح قانون الإصلاح البرلاني في إنجلترا عام 1867 أن يكون لكل واحدة من المدن الكبيرة ثلاثة مقاعد في مجلس العموم، غير أن قانون الانتخابات كان مقيداً بققرة صارمة تنص على حاية الأهلبي. وهف الققرة التي تشر غير ديمقراطية دقت كل من جوزيب شميرلان (Joseph Chamberlain) رئيس بلدية برمنغام وفرانيس شنادهورست (Francis Schnadhorst) الكاتب العام للجمعية الليبرالية إلى إنشاء نسق جديد من التنظيم الحزبي خارج البرلمان الذي سمي بـ"منزوع برمنغام" وساعد على توجيه أصوات الناخبين نحو الحزب الليبرالي بحيث تعمل على الأهلية. وهذا النسق الجديد تم إنشاؤه في إنجلترا بأكتلهما عن طريق التجمعات الجماهيرية وبمساعدة الخطيب القذ (William Ewart Gladstone) الذي نعت من طرف اللورد المحافظ (Besconsfield) بالأكية الأملية "Caucus". قارن: Ostrogorski, *Political Parties I*, S. 161-182

(84) نجح الجنرال أندرو جاكسون (Andrew Jackson) في الانتخابات الرئاسية عام 1828 من طريق حلة انتخابية منظمة جتلة للقوى المعارضة التي حملت اسم "الحزب الديمقراطي". وقد نظمت هذه القوى اجتماع "الوفاق الوطني" (National Conventions) وحولت الحزب إلى أداة لجميع الأصوات. كما وعدت المساعدين في الانتخابات بتقلد وظائف (Spoils System) حل مستوى الإدارة المحلية والحكومة بعد النجاح في الانتخابات. وتسمى أفعال ال Whigs (الذي أصبح منذ 1854 "الحزب الجمهوري") نفس النظام.

(85) يخول قانون الأغلبية في الانتخاب لعضواً لبرلمان في فرنسا الترشح لمرشاً على مستوى الأقاليم ويضع بذلك الوزن بالنسبة للمصلحة الانتخابية على المستوى النيجان المحلية أكثر منه في العمل الحزبي الذي يتعدى إطار الإقليم. ففي حين تبني الجمهوريون والليبراليون الراديكاليون في مرحلة ما قبل الحرب العالمية الأولى للمحافظ على القانون القديم غطت أحزاب الأغلبية، مثل الاشتراكيين بقيادة جان موريس وبمذلك السبعين والقرنين، بفرض قانون الانتخاب النسبي. فتمثل هذا القانون قد يساعد على تنظيم فئدة تناسكاً للأحزاب من خلال "قوائم الانتخاب حسب التمثيل المرامي للأحزاب".

تقدم في تيسير تقنية الانتخاب حسب الضغط العددي، كما هو الحال بالنسبة للنظام الانتخابي حسب النسب (فيما يتعلق بالدوائر الكبرى للدولة على الأقل) يعني التنظيم البروقراطي الصارم للأحزاب على المستوى المحلي وعن هنا ترأيد لنفوذ البروقراطية الحزب وانضباطها مع إقصاء دوائر الوجهاء المحليين. وهذا التطور للبروقراطية حتى داخل إدارة الدولة يبدو جلياً في فرنسا وأميركا الشمالية وحتى في إنجلترا الآن كظاهرة متوازنة للديمقراطية. مع العلم أنه لا بد من الانتباه دائماً على أن مفهوم "الديمقراطية / إدخال الديمقراطية" قد يكون له وقع مريب: فالشعب (Demos) الذي يعني الجمهور غير المرتب لا "بدير" نفسه في إطار الجمعيات الكبرى وإنما يتم تسييره، ولا يغير سوى نمط النخبة من مديري الإدارة السائدة ومدى التأثير الذي هو قادر، أو بالأصح دوائر أخرى من أوساطه قادرة على فرضه من خلال ما يسمى بـ "الرأي العام" على محتوى حمل الإدارة وتوجهها، في "الديمقراطية" في المعنى المقصود هنا لا تفترض حقاً المشاركة المتزايدة للجزء الناشط من المحكومين في السيادة داخل التشكل الاجتماعي المعني بالأمر، إذ قد تكون هذه نتيجة للمسار المعني هنا ولكن ليس بالضرورة، وإنما علينا هنا أن نعيد وإلحاح كبير إلى الذاكرة: أن المفهوم السياسي للديمقراطية يستمد من "العدالة القانونية" لدى المحكومين الافتراضات الأخرى وهي: 1. الحذف من تطوّر "سلك مغلق من الموظفين"، نظراً للمصلحة العامة لتلوج إلى الوظائف و 2. التخليص من نفوذ الموظفين نظراً لمصلحة توسيع دوائر التأثير في "الرأي العام"، حتى يتسنى في كل وقت يمكن تقلد الوظيفة بصفة مؤقتة، وإلى حد الرجوع في القرار، بدون ربطها بتخصص معين، وبهذه الطريقة ونتيجة لكفاحها ضد سلطة الوجهاء، تقع الديمقراطية حقاً في صراع مع التزعات التي أوجدتها من خلال إدخال البروقراطية، لذا لا يمكن هنا قطعاً أخذ الوصف غير الدقيق لـ "الديمقراطية" بعين الاعتبار طالما يفهم من خلاله التقصير من نفوذ/ سلطة "الموظفين الحرفيين" لصالح سيادة "الشعب" المكتبة بصفة "مباشرة"، أي عملياً عن طريق قادة أحزابهم. إلا أن الأهم هنا هو التوازن بين المحكومين والمجموعة الحاكمة والنظمية البروقراطية التي تنفرد هي الأخرى بسلطة مطلقة تماماً، إن لم تكن فعلية فغالباً ما تكون صورية.

Max Gutz, "Die Frage der Wahlform in Frankreich," *Zeitschrift für Politik*, Band 1 (1916), S. 397-412, bes. S. 404f., und Rudolf von Albertini, "Parteiorganisation und Parteibegriff in Frankreich 1789-1940," *AZ*, Band 193 (1961), S. 529-600, Zitat: S. 568.

(من هنا صامياً: Albertini, *Parteiorganisation*.)

كانت عملية تنظيم مكانة النبلاء القدامى وأصحاب الأراضي في روسيا عن طريق نظام المراتب⁽⁸⁶⁾ (Mjesnitschestwo)، وما نتج عنها من تعويض النبلاء القدامى بأعيان الوظائف، حالة انتقالية خاصة في مسار التطور نحو البيروقراطية. أما في الصين، فقد بدأ تقويم المكانة حسب النجاح في عدد الامتحانات وما انجزه من ترقية في سلم الوظائف⁽⁸⁷⁾ شيئاً بيا سبق ذكره، ولكنه كان ذا بعد أكثر حداً، إذا قدر من منظور نظري على الأقل، وفي فرنسا، جعلت الثورة، وبالحصر من البونابرتية، البيروقراطية مهيمنة تماماً⁽⁸⁸⁾. أما بالنسبة للكنيسة الكاثوليكية، فكان ما يشر به البابا غريغور السابع (Gregor VII) عن طريق المرسومين مدينة ترنت (Tridentinum) والفاتيكان (Vaticanum) وما ألمه أخيراً البابا بيوس العاشر (Pius X) بمراسمته⁽⁸⁹⁾ من تقويض نفوذ الإقطاع أولاً ثم من ضرب بعد ذلك

(86) يعود نظام "Mjesnitschestwo" تاريخياً إلى القرن الخامس عشر، ومنظمة معهد علوم حل المراتب والتعيينات في الوظائف حسب الأصل والمولد. وقد تم إلغاؤه عام 1682 وتعويضه سنة 1722 من طرف القيصر بطرس الكبير بقائمة تراتبية تميز اهتماماً للوظيفة والإنجازات فقط. أما طريقة الكتابة المذكورة في النص، فقد تم تعديلها هنا حسب الشكل لليهود والمخمس من قبل ماكس فيبر. قارن: Weber, *Konfessionsismus*, MWQ 17 | 9, S. 183, 302.

(87) وُضع في عهد سلالة المان الملكية (Han-Dynastie) (206 في م. - 220 ب. م.) نظام حكومي صارم للاثماعات ويقي إلى حدود القرن العشرين القاعدة للمراتب والتعيينات في الوظائف. ويرتبط هذا النظام بالطلب آت من القضاة مصرقية وأحياناً تقلد الوظائف أحياناً في الدولة. وبينما تم إلغاء أي شكل من الحقوق الموروثة أودات الهاء في تقلد الوظائف. قارن:

Edouard Bioc, *Essais sur l'histoire de l'instruction publique en Chine et de la corporation des lettrés, depuis les anciens temps jusqu'à nos jours*, 2 Toile (Paris: Benjamin Duprat, 1845), S. 99f.

(من هنا فصاعداً: Bioc, *Essais*).

(88) غامت ثورة 1789 بإزالة المقاطعات القديمة والسلطات الوسيطة بين الطبقات ثم بتقسيم البلاد إلى أقاليم متوازنة. ورفض المجلس آنذاك استقلالية المومر الحفية، وطالب بتكوين إدارة مركزية وطنية. لمّ جاء نابليون بونابرت فأشس جهازاً [مؤلفاً] مطلقاً بصفه تراتبية معتبداً في ذلك حل الدستور الفصل لعام 1799 والقانون بتاريخ 28 من الشهر المحط لعام الثامن (ما يمايل 1800). وفي هذا الجهاز صار سداً لكسب / الاستحقاق والمعدلة هو المحدد للانتداب والترقية. ولذلك بدأ منذ 1807 عوض نظام الترقية القديم نظام جديد يركز على الأجر والأسرة واللف وما يضاف إليها في سلم طبقة النبلاء. قارن: Treitschke von Heinrich, *Frankenrichs Staatsleben und: قارن: der Bonapartismus*, in: ders. *Historische und politische Aufsätze*, 3 Aufl. (Leipzig: S. Hirzel 1886), Band 3, S. 43-425.

(من هنا فصاعداً: Treitschke, *Bonapartismus*).

(89) برسم ماكس فيبر هنا كيفية تمركز السلطة داخل الكنيسة الرومانية الكاثوليكية وبشكل خاص كيف تطورها بداً من محط تقلد المراتب لتبر رجال الدين مع علم بين البابا غريغور السابع (1075 / 1078) =

أيضاً لجميع القوى الوسطى المستقلة والمحلية وتحويلها إلى مجرد موظفين لنسطة المركزية، مرفقاً بارتفاع متزايد للقيمة الفعلية التي وضعتها المنظمة السياسية لحزب الكاثوليكية في القسوة التابعين لها تماماً من وجهة نظر صورية⁽⁹⁰⁾. كل هذا يدل إذن على تقدم الليبروقراطية. وفي نفس الوقت أيضاً على تقدم شبه "سليبي" للديمقراطية، أي للتوازن بين المحكومين. فتعويض جيش النبلاء القائم على التجهيز الذاتي بجيش بيروقراطي يمثل هو الآخر مساراً "سليبياً" للديمقراطية، وذلك بالمعنى الذي نعطيه لقيام أي مملكة عسكرية مطلقة عووض دولة الإقطاع أو جمهورية النبلاء. هذا ما انطبق أيضاً من حيث المبدأ، ورغم كل الخصوصيات، على تطور الدولة في مصر⁽⁹¹⁾. أما في الإمارة الرومانية، فقد جرت بيروقراطية الإدارة في المقاطعات، مثلاً في مجال إدارة الضرائب، توازياً مع استبعاد سلطة الأغنياء الذين كانوا يمثلون طبقة رأسمالية

== مروة: قانون Telesimum (1545-1561) وقانون القديكان الأول (1869/1870) الذي شئت مكانة البابا الأولى من خلال تكريس عقيدة العصمة من الخطأ وسرّاً إلى الإصلاحات اللاحقة من طريق البابا بيوس العاشر. ويتبين أيضاً أن ماكس فير ينجم هنا ما ذهب إليه (Ulrich Stutz) الذي يرى في ساهي البابا بيوس العاشر محاولة الإدارة المركزية البابوية في إزالة البقيا الأخيرة للهوية الكنسية على مستوى وظائف الكنيسة الدنيا. وقد تم ضبط هذا المطلب المركزي في قانون canonici الذي ميّلت مسودته تحت رعاية البابا بيوس العاشر ولم ينشر إلا بعد وفاته في عهد النصح سنة 1917. قارن:

Ulrich Stutz, *Der Geist des Codex iuris canonici. Eine Einführung in das auf Geheiß Pape Pius X. verfasste und von Pape Benedikt XV. erlassene Gesetzbuch der katholischen Kirche* (Stuttgart, Ferdinand Enke, 1918).

هذا وقد صدرت بعض الترنيمات معروفة مسبقاً مثل القرا "Maxima cura" تاريخ 20 آب/ أغسطس 1910 والذي يفصل بين القسوة الثابتة وتقدمهم دائماً تحت المطلب (الجميع المذكور، ص 142)

(90) يؤكد ماكس فير هنا على الوظيفة الساسية لمارني القسوة في دورهم كأعضاء هيئة دينية ونسطة. غير رسوين لحزب الوسط. هذا الحزب لا يملك على المستوى المحلي شطراً خاصاً به، غير أنه يستعين هناك بمعاوني القسوة المحليين خلال الانتخابات. وفي موضع آخر يصف ماكس فير طريقة استملاكهم للسلطة كـ "سلطة القسوة" (Kaplanokratie) انظر: Weber, *Herrschaft*, MWG II/20, S. 373.

(91) يتحدث ماكس فير عن مرحلة إقطاعية في تاريخ مصر ويحددها تاريخياً في عهد الملكية الوسطى (أي فيما بين 2110-1794/ 99 ق م). ولم يتم تأسيس جيش احتراقي يكون في يده من حدود مرتفعة إلا بعد إزالة حكم سلالة الهيكسوس (Hyksos) الأجنبية الذي ساد بعد تلك المرحلة. وقد تم تكوين أغلبية الضباط المصريين في مدارس للضباط ومثلوا طبقة حربية خاصة بهم في العهد الجديد للسلطة (1550-1070/ 69 ق م). قارن: Richard Thurnwald, "Staat und Wirtschaft im alten Ägypten," *Zeitschrift für Sozialwissenschaft*, 4. Jg. (1901), S. 190 f.

(من هنا فصاعداً: Thurnwald, *Altes Ägypten*).

مهيمنة في الجمهورية، وبذلك كان في آخر المطاف استبعاد الرأسمالية القديمة ذاتها. يبدو جلياً أن هناك دائماً ظروفاً اقتصادية معينة تساهم بفعالية في مثل هذه التطورات الهادفة "لتحقيق الديمقراطية". لغالباً ما نشارك الحالة الاقتصادية على نشأة طبقات جديدة ذات طابع بورجوازي صنير أو عملياً أو تتزعج إلى الغنى تساعد على ظهور سلطة سياسية أو أهلية، سواء كانت هذه مشروعة أم استبدادية، كي تحقق من خلال هذه المساعدة امتيازات اقتصادية أو اجتماعية. ومن ناحية أخرى، يمكن أيضاً أن توجد حالات، وبعضها أكدها التاريخ، تأتي فيها المبادرة "من فوق" وتكون ذات طبيعة سياسية بحتة، أي تستمد امتيازها من عوامل سياسية، وخاصة سياسة خارجية، فتستغل التناقضات الاقتصادية والاجتماعية الموجودة وتكفل المصالح الطبقية فقط كوسيلة لفرض سلطتها السياسية المحضة وغايتها الذاتية، ثم تدفعها خارج توازنها غير المستقر حالياً وتحرك فيها التناقضات الهادفة قيد حثها على الصراع. مع العلم أنه يصعب الحديث عنه بصفة عامة، فحجم الطريق الذي ساهمت فيه الأوضاع الاقتصادية وكيفية بقاء مختلفاً تماماً. كما هو الحال أيضاً بالنسبة لدى تأثير علاقات السلطة السياسية. ففي العصر اليوناني القديم، مثل كل من التحول إلى الصراع المنظم ومن بعدها الدور المتزايد للملاحقة في أثينا الأرضية للاستيلاء على السلطة السياسية من طرف ثلث الشعب التي تتكفل كل مرة بعرب الجيش⁹². لكن حتى في روما لم يزعزع التطور المماثل سيادة الوجهاء من بين نبلاء الوظائف إلا ظاهرياً وبفترة قصيرة. أما الجيش الحديث فقد كان في كل مكان قسماً الوسيطة لتعطيل سلطة الوجهاء، غير أنه لم يكن في حد ذاته وبأي كيفية كانت العامل الفعّال في إدخال الديمقراطية، وإنما بقي مساعداً سلبياً. وهذا يعود في الحقيقة إلى أن الجيش الشعبي في العهد القديم يخضع اقتصادياً إلى التزويد الذاتي، في حين يحتاج الجيش الحديث إلى التزويد البيروقراطي.

ولئن قام زحف البنية البيروقراطية على تفوقها "التقني"، فإن هذا الرحف قاد،

(92) فرضت سياسة الهولبين (Hopliten) نفسها منذ القرن السابع ق.م. في اليونان وعوضت بذلك المكافحة الخاصة التي كانت تحتلها طبقة النبلاء في الجيش وحل مستوى المعيشة. ويجزّل لكل من ته الكفاءة في الانتهاء إلى قوم الهولبين، أي من هؤلاء على التملح بالعتاد العسكري الكامل أو يصعب مواطناً بأنهم معنى الكلمة (قرن 4: Aristoteles, *Athenaion politeia*). وقد أدت السياسة البحرية التي نجح في تبنيها نيموكليس (Themistokles) إلى الديمقراطية الراديكالية التي أتمها فيما بعد بركليس.

كما هو الحال بالنسبة لعالم التقنية برمته، هنا أيضاً إلى هذه الشجعة وهي: أنَّ هذا التذم يسر بأكثر بطى هناك حيث تعمل أشكال البنية القديمة في مجال متقدم جداً تقنياً وقابل هو الآخر للتكيف مع متطلبات العصر. هذا ما جرى مثلاً في إنجلترا مع إدارة الأشرف التي، من بين جميع الإدارات، لم تخضع إلا رويداً للسلطان البيروقراطي أو ما زالت في حالة الخضوع له. وهذه هي نفس الظاهرة التي نواجهها مثلاً حين تبدي شركة فات تقدم عال ورؤوس أموال كبيرة مثل شركة الغاز للإنارة أو شركة السكك الحديدية من اعتراضات جمة ضد إدخال الكهرباء، فهي أشد حدة من تعبير مناطق تعتبر أراضي بوراً تماماً.

تسمي البيروقراطية إلى الأشكال الاجتماعية التي يبدو من الصعب تحطيمها، إذا ما وقع تغييرها مرة واحدة بصفة كاملة. فالسير البيروقراطي هو الوسيلة الخاصة التي يمكن بها تحويل "الفعل الجهازي" إلى "فعل اجتماعي" منظم بصفة معقنة وباعتباره أداة "جمعة/ التحوّل الاجتماعي" لعلاقات السيادة، كان وما زال السير البيروقراطي أداة سلطة عظيمة الشأن بالنسبة للذي يكون هذا الجهاز تحت تصرفه، إذ إن مثل هذا "الفعل الاجتماعي" المنظم حسب تصميم دقيق وموجه يفوق أي فعل مكره "للجمهور" وحتى "للفعل الجهازي" إذا أتحت له نفس المخطوط. فحيث أدخلت البيروقراطية بصفة نامة في الإدارة، وُجد معها شكل من علاقات السيادة يصعب تحطيمه حقاً. فلا يمكن للموظف بمفرده الانفصال عن الجهاز الذي ينتمي إليه، إذ الموظف المعترف مرتبط تماماً بسلطه، مادياً ومعنوياً، على عكس "الوجهاء" الذين يقومون بالعمل الإداري بصفة شرفية أو إضافية، فهو مثل الأغلبية الساحقة، ليس إلا عضواً فرداً مكلفاً بجملة من المهام المتخصصة فيها ضمن جهاز متحرك بصفة دائمة وحسب ما تقره القمة العليا فقط، وليس الأطراف الجاهلية فيه (كما هو معتاد)، من حركة أو تعطل وما تليه عليه من خريطة طريق من المفروض أن يلتزم بها فعلاً. إضافة إلى كل هذا فإن الموظف ملتزم أيضاً بمصالح جميع من اندمج في هذا الجهاز من موظفين وفي مقتنعتنا أن يواصل الجهاز عمله وأن تواصل السيادة المشتركة. أمّا المحكومون فلا يمكن لهم من جانبهم الاستغناء عن جهاز السيادة البيروقراطية أو تعويضه إذا ما وجد، لأنه يقوم على التخصص وتقسيم العمل في مجال الاختصاص وعلى التهيئة الوثيقة للقيام بوظائف معينة بصفة عادية وبخلق مفرط ضمن تركيبة كاملة التصميم. فإذا ما توقف عن العمل أو وقع تعطيله بمحض، فإن الشجعة هي القوضى التي يصعب التحكّم فيها بإدراج من يعوضه من بين

واصلوا القيام بوظائفهم بدون ميلاد ولا ملل، وكأنه لم يكن الحاكم الفذ ورت هذه المخلوقات، وإنما وقع تغيير أي حلقه كائنه في الجهاز البيروقراطي غيرها⁽⁹⁴⁾. أما في فرنسا فقد بقي من حيث الجوهر نفس جهاز السلطة رغم كل التغييرات التي جرت على رأس الدولة منذ عهد الإمبراطورية الأولى⁽⁹⁵⁾. وحيث وضع هذا الجهاز وسائل الإعلام والمواصلات الحديثة (مثل التلغراف) على ذقنه وجعل "الثورة" بمعنى الفرض بالقوة لأشكال جديدة للسيادة شبه مستحبة من وجهة نظر تقنية بعنة ومن خلال بنته المهيمنة، قرأه هو "الثورات" بـ "الانقلابات"⁽⁹⁶⁾ كما هو دقنا به فرنسا منذ عهد إذ إن جميع التحولات الناجحة هي في واقع الأمر انقلابات.

(94) بعد استقالة بيسوك في شهر آذار / مارس 1890 بقي أولاً جميع الوزراء الروسين في مهامهم نظراً إلى أنه يعود إلى الإمبراطور وحده القرار في الأمر، وهو ما أحاط بيسوك وما جعله أيضاً سائفاً على مساعدته القديم كارل هاينريخ فون بويتشر (Karl Heinrich von Boetticher) كاتب الدولة الروسي في وزارة الداخلية (ونائب الرئيس في الوزارة الأولى البروسية منذ 1888) الذي يعتبره أحد المبررين في إسقاطه. وجاء في تقرير المصحفي (Anton Memminger) في حديثه مع بيسوك في 16 آب / أغسطس 1890 في مدينة Bad Kissingen والذي نشر كاملاً في جريدة *Neuen Baptschen Landeszeitung* بمدينة Würzburg عام 1890 ما يلي: تركنا مراراً بالسياسة لـ (Boetticher)، فقد كانت هناك آثار أخرى استقطبت نورها من شمسي ثم تحولت فجأة إلى ملينات ذات شهاب حول لامع... وحرك الأمير هنا السبابة بكيفية تبدو لي أنها تنقل على التقليل والمخضوع". جاء الاستشهاد هنا حسب الطبعة لكتاب: Bismarck, Gespräche, hg. und bew. von Willy Andreas (Bismarck, Gesammelte Werke, Band 9) (Berlin: Otto Stollberg, 1926), S. 36.

(95) كما ذكر سابقاً فقد تأسس نظام إداري مركزي تحت رعاية نابليون الأول. ووصفه هاينرش لوي ترانشك (Heinrich von Treitschke) بأنه نظام "مفصح عملي ويسير على وتيرة واحدة فهو مرتب بوضوح حسب قانون تقسيم العمل [...] ولكنه ماحظ، لا طابع له واستبدادي في عمقه فهذا النظام الإداري هو الدستور الحالي لفرنسا. فيه وضع "رأس المال السلطة" الذي خلفه الإمبراطور لبنة الحكومة في فرنسا، كما يؤكد على ذلك حقاً المستبين لنابليون اليوم. بقي مثل هذه الدولة ينسب لآني حكم إعادة قول الإمبراطور: "بمخالفتي وشرطي وتساوتي يمكنني فعل كل برضي رشتي".
Treitschke, Bonapartismus.

(96) لقد بدأ اتصال التلغراف المرئي الذي اخترعه كلود شابه (Claude Chappe) خلال حروب الثورة وخاصة من طرف نابليون الأول. وفي عهد لويس فيليب (1830-1848) كانت فرنسا تنتج شبكة تلغراف واسعة المدى. وقد كتب هاينرش فون ترانشك وهو يتحدث عن الانقلاب الذي جرى في 2 من كانون الأول / ديسمبر 1851 والذي أسفر عن وصول نابليون الثالث إلى السلطة. فقد احتل حصة وثلاثون مليون فرنسي عن طريق التلغراف، الخبر الذي يعنى على أن دولتهم غيرت شكل نظام الحكم، إلا أنهم انصاعوا لهذا النظام الجديد بدون أية مقاومة. وفي 27 من كانون الأول / ديسمبر 1851 ولهم التلغراف في رم الدولة قانون -المصوغ-، من 232، وكذلك: P. D. Fischer, "Telegraphie und Telephonie," *HaSHP*, Band 7 (1911), S. 1150-1169, bes. S. 1150, 1160.

إنه لن الواضح أنْ تَجَرَّ عن النظام البيروقراطي لأي تشكُّل اجتماعي، وسياسي بالخصوص، عواقب اقتصادية جمة، بل أنها تحصل بانتظام. فما هي إذن هذه العواقب؟ تتعلق هذه بطبيعة الحال بالتقسيم الاقتصادي والاجتماعي لسلطة في كل مرة وخاصة بالمنطقة التي يهيمن فيها الجهاز البيروقراطي وكذلك بالتوجه الذي تعطيه له القوى التي تستعمله. فغالباً ما كانت النتيجة هي تقسيم كتابي لسلطة الطبقة الفنية (Krypto-plutocratic). أما في إنجلترا وأميركا فعادة ما ينفذ وراء أنظمة الأحزاب البيروقراطية مترعون يمولون حملاتهم ويحاولون من خلالها التأثير عليها. فالشجعون للأحزاب سواء من بين متبعي الحقبة في إنجلترا⁽⁹⁷⁾، أو لدى أصحاب الصناعة الثقيلة يتمويلاتهم للحملات الانتخابية أو من طرف رابطة المفترضا (Hansa) وصندوق تيرعها في ألمانيا⁽⁹⁸⁾ ليسوا فكرة بل كانوا يعرفون جيداً. وحتى السبر البيروقراطي والتسوية الاجتماعية داخل التشكلات السياسية، وعلى رأسها مؤسسات الدولة المرتبطة بنفس التميزات المحلية والإقطاعية النافذة لها، إنها كانت منذ العصر الحديث في أغلب الأحيان في صالح الرأسمالية، بل نقداً غالباً في لرباط مباشر معها. هنا ما حصل مثلاً في غضون الاتحاد التاريخي بين السلطة المطلقة للأمرء

(97) من المحتمل أن يفهم كد يملك مجموعة من أسهم معمل بيرس (Peers) للحملة مثلاً هو الجدل لدى Grenton, Russell, Pass وكذلك لدى Omaha, Wymay, Read & Co. هناك شركة باس (Bass) الذي كان مضرراً في مجلس النواب ومجلس الشيوخ ساعد غلادستون (Gladstone) الذي كان صديق في الحرب. قارن: "Die Reform des Bartholdy, Albrecht Mendelssohn Bartholdy, Oberhausens Zur Geschichte und Psychologie einer politischen Bewegung im 20. Jahrhundert," *Zeitschrift des öffentlichen Rechts der Gegenwart*, Band 3 (1909), S. 139-213, hier: S. 149f.

(98) منذ حريف 1908 تكفلت "الرابطة المركزية لأرباب الصناعة" التي انقطع كل مصالح الصناعة الثقيلة بصندوق لدعم الانتخابات، وكما يذكر Emil Lederer في *Sozialpolitischen Chronik* لم يكن الرئي العام على علم بكيفية وكيفية هذا الصندوق. Emil Lederer, "Die Interessensorganisationen und die politischen Parteien," *Zeitschrift des öffentlichen Rechts der Gegenwart*, Band 14 (1912), S. 307-374, hier: S. 315.

وطراً لتوجيه الأيدي والسياسي - الاجتماعي الراسي إلى الحفاظ على المواجهات الجمركية، فلم تساعد هذه الرابطة غالباً سوى التواب المحالطين. وفي المقابل ساعد "اتحاد المفترضا للمصرف والتجارة والصناعة" الذي أسس في 6 من حزيران/ يونيو 1909 بصندوقه لدعم الانتخابات مصالح طبقة المفترضين الأسراء والتجار. وقد دعم هذا الاتحاد في انتخابات برلمان الرايخ لعام 1912 بقيمة مليون إلى مليوني مارك لمصوباً الحزب الليبرالي القومي وحزب الشعب التقدمي. قارن: Dieter Fricke, "Hansa-Brund der Gewerbe, Handel und Industrie (1873-1909-1934)," in: *Lexikon zur Parteiengeschichte. Die bürgerlichen und kleinbürgerlichen Parteien und Verbände in Deutschland (1789-1945)* (Köln: Pahl-Rugenstein, 1985) Band 3, S. 91-106.

والمصالح الرأسمالية⁽⁹⁹⁾، إذ من المعلوم أن توسع النسبة القانونية والنسب الحاصل للتشكيلات المحلية المحكمة والمحاصرة للتبلاء حركة الرأسمالية. ولكن من الممكن أيضاً أن ننظر من جهة أخرى وقفاً للسير البروقراطي في مختلف الحالات التاريخية ذات الأثر البعيد خاصة في العهد القديم، قد يلتزم ومصالحة البروقراطية الصغيرة في تأميمها التقليدي "للغذاء" أو يضيق الخناق على حظوظ الريح الخاص لدى الدولة الاشتراكية ويكون بدون شك وربما أيضاً لدينا كخطر مستقبلي⁽¹⁰⁰⁾. فالرقع المختلف جداً لنظام سياسي مشابه تماماً على الأقل من حيث المدأ في مصر في عهد الفرعون ثم في العصر اليوناني وبعدها في انحصار الروماني يظهر الإمكانيات المختلفة جداً للدور الاقتصادي في سير البروقراطية، وذلك حسب توجه العوامل الموجودة. إن الوجود المحض لنظام البروقراطية لا يقلل لوحده شيء معين حول التوجه الفعلي لأثرها الاقتصادي المتوافر دائماً بكيفية ما، أو بالأحرى ليس بالقدر الكافي حول أثرها الاجتماعي أو الموي نياً على الأقل. وحسب من هذه الوجهة لا بد من الإشارة إلى أن البروقراطية في حد ذاتها إنها هي بمنزلة أداة تدقيق على ذمة العديد من مصالح السيادة المختلفة، سواء منها السياسة البحتة أم الاقتصادية البحتة أم غيرها من المصالح. ولذلك لا بد من التحري من المبالغة فيما يتعلق بمدى سبرها توازياً مع سير الديمقراطية، وإن بدا هذا خاصاً بها. فحتى طبقات سلطة الإقطاع وضعت هذه الأداة في خدمتها حسب الظروف، وغالباً ما وجدت أيضاً الإمكانيات في الإمارة الرومانية وكذلك أيضاً في بعض الدول ذات الشكل الاستبدادي يربط السبر البروقراطي للإدارة قصداً بتكوين الطبقات أو ينسفه عن طريق العنف الذي تقوم به المجموعات الاجتماعية الموجودة في السلطة، أما التحفظات المعلقة بالنسبة لبعض الوظائف لمصالح طبقات معينة، فهي كثيرة جداً، وتزايد فعلاً فالنزعة نحو ديمقراطية المجتمع في ذلك بالمعنى الحديث للكلمة، سواء كان ذلك فعلياً أم ربما صورياً فقط، تمثل في الحقيقة الألفية السانحة باعتمادها ولكنها ليست الوحيدة الممكنة لبروز طواهر

(99) المقصود هنا هو عصر الملكية المطلق/ عصر الاستبداد وسبب الاقتصادية التي تعرف به "مرحلة الرقابة الحكومية عن الاقتصاد التجاري" (Merkantillismus) والتي يمكن اعتبارها في بعض من جوانبها لصيغة رأسمالية. للمحدث أكثر من هذه الظاهرة.

(100) في هذا المعنى استطلع الباحث روبرت منشور النزعة البروقراطية الصغيرة (Verkleinbürgerung) لدى الحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني. فمصلحة التمييز على المعاش تزامنت مع تطوير البروقراطية. فارن: Michels, Deutsche Sozialdemokratie, S. 341-345.

البيروقراطية بإطلاق، هذه الظواهر التي تصبوا إلى تسوية السلط التي تعترضها في الطريق وفي المنطقة التي تحاول احتلالها من حين لآخر. ولا بد أيضاً من الانتباه إلى الوضع الذي قد اعترضنا مراراً والذي يجب توضيحه من جديد مرة أخرى ألا وهو: أن "الديمقراطية" في حد ذاتها، ورغم تشجيعها الذي لا مفر منه وغير المقصود للبيروقراطية أو من أجله، هي عدوة "ليادة" البيروقراطية، ومن هنا فهي تخلق تحت ظروف معينة مقاطع حساسة جداً للبيروقراطية وحواجز. لا بد إذن من التمسك دائماً في كل حالة تاريخية على حدة والنظر في التوجه الخاص الذي اتخذته البيروقراطية فيها.

لذا يستوجب هنا الاحتفاظ بالحكم فيها إذا تبين الدول الحديثة التي تقدمت فيها البيروقراطية حيث ما ظهرت، أيضاً وبدون استثناء حقاً تزايداً هاماً لسلطة البيروقراطية داخل جهاز الدولة، فاختصة أن النظام البيروقراطي هو الأداة المتقدمة جداً تقنياً للسلطة بالنسبة لمن يجوزها في يده لا نقول شيئاً عما يلي: ما هو الدعم الذي يمكن للبيروقراطية في حد ذاتها، أن تقدمه لتصوراتها داخل التشكيلة الاجتماعية المعنية؟ وكذلك "عدم الاستغناء" المتزايد عن الموظفين الذين ارتفع عددهم إلى حد الملايين لا يدل أيضاً عما يحدث، حسب قول بعض المثبتين للحركة العمالية⁽¹⁰¹⁾، عدم الاستغناء عن العمال اقتصادياً درجة قوتهم الاجتماعية أو السياسية: فهي الحالة التي كان فيها عمل العميد مهماً، لا بد إذن أن يحتل العميد مثل هذه المكانة التي "لا غنى عنها"، باعتبار أن الأحرار آنذاك كانوا يرون أن العمل في مثل تلك الظروف معين لشرفهم. لهذه الأسباب، لا يمكن الجزم مسبقاً بأن سلطة البيروقراطية في حد ذاتها في تزايد، ويبدو أن الاستعانة بذوي الاهتمام أو بذوي الاختصاص من غير الموظفين أو على عكس ذلك بممثلين خارج الاختصاص وتكوين أجهزة عملية أو ما بين عملية أو مركزة برلمانية أو غيرها من أجهزة التمثيل السياسي أو العمالي قد يتناقض تماماً ما

(101) نقد روبرت ميشل في قراءته لأطروحة (Elisabeth Georgi) حول *Theorie und Praxis des Generalstreiks in der modernen Arbeiterbewegung* أن المؤلفات تجاهلت تماماً الجانب الاقتصادي والأخلاقي لموضوعها. فهو يذهب بالمقابل أن "الإضراب العام هو الشكل التقليدي للوحدة التجميعية ضد أرباب المصانع، فهو إذن التجربة الكبرى التي تميز أن المجتمع للبوروغوازي لا يمكن أن يقوم بدون جواهر العمال". فالإضراب يمثل "العلبة الحاكمة نصراً" [...] من الضرورة الاقتصادية التي تمثلها الطبقة العاملة/ البروليتاريا. قارن: Robert Michels, [Rezension von:] Elisabeth Georgi, "Theorie und Praxis des Generalstreiks in der modernen Arbeiterbewegung. Jena 1908," Verlag von Gustav Fischer. 144 S., in: *Zeitschrift für Soziologie*, I. Jg., Heft 4 (April 1909), S. 281-285.

جاء قوله. إلى أيّ حدّ يمكن للظاهر أن يصبح حقيقة، هذا ما سيعرّض بالتفصيل في فصل آخر⁽¹⁰²⁾ خارج عن هذا التوضيح الصوري المحض والمقرط في المحاجة. هنا يمكن فقط القول بصفة عامة:

عادة ما تكون مكانة البيروقراطية المتقدمة تماماً كبيرة جداً، بل قائمة في ظروف حادية. ولا فرق هنا إن كان "السيد" الذي تخدمه "شعباً" متسلطاً بـ "قانون المجاهرة" أم "الاستفتاء" أو بحقّ إقالة الموظف من مهامه، أم برلماناً منتخباً ومؤخراً بحقّ "سحب الثقة" أم ما يشبهه فعلاً حسب الفضة الأرستقراطية أم "الديمقراطية" أم هيئة أرستقراطية تشتم نفسها قانونياً أم فعلياً، أم رئيساً منتخباً من قبل الشعب أم ملكاً "مستبدّاً" بحكم الوراثة أم "برلمانياً" فهو يجد نفسه دائماً أمام الموظف المتحرّر داخل جدار الإدارة في حالة شيعة بـ "الهاوي" أمام "المتخصص"، وكلّ بيروقراطية تسمى من خلال طرق سرية معلوماتها ومقاصدها إلى مضاعفة هذا التوقّ للعالم المحترف. فالإدارة البيروقراطية هي دائماً من حيث توجيهها إدارة إقصاء للجمهور. فهي تحاول قدر الإمكان إخفاء علمها وعملها عن النقد، فإدارة الكتبة البروسية كانت تهتّد القساسة في حالة إنشاء عضون التجهيزات وغيرها من العتبات التي كانت توجيهها لهم باتخاذ عقوبات تأديبية، لأنّه يمكن أن "ينجّر" عن ذلك نوع من النقد لهم⁽¹⁰³⁾. أنا كتبة المحاسبة لدى شاه إيران فقد جعلوا من خدمة الوظيفة

(102) في خضرة الغفشات حول إصلاح قانون الانتخاب البروسي تم نشر أفكار طيفات الحزبين من طرف بعض الجمعيات المحافظة مثل "الحمد الفلاحين" و"جمعية روابط أرباب العمل" و"ربطة الطبقة الوسطى في الراين الألماني". خاصة فيما بين 1911 و1912 وجدت هذه الأفكار المصاد للبرلمان والمعادى المصالح التي تبنتها الأحزاب السياسية وواجباً كبيراً. قارن: Dietrich Siegmund, *Die Erben Bismarcks, Parteien und Verbände in der Spätphase des Wilhelminischen Deutschlands. Sammlungspolitik 1897-1918* (Köln, Berlin: Kiepenheuer & Witsch, 1970), S. 283ff., ورعّم أنّ هذا الموضوع كان حاداً في الحرب العالمية الأولى، لم يتحدث عنه فير (لا عام 1917 في عدد من المجلات السياسية والمطب انظر في هذا الصدد:

Weber "Das preussische Wahlrecht," in: MWG I/15, S. 222-235, hier: S. 232; "Wahlrecht und Demokratie," in: MWG I/15, S. 355, 370; "Parlament und Regierung," in: MWG I/15, S. 455f., und "Politik als Beruf," in: MWG I/17, S. 197.

(103) أشهر قضية تأديبية معاصرة ونجحت ضدّ النشيس غونفريد تراوب (Gonfried Traub) من مدينة دروموند الذي عزل من الوظيفة في 5 من لوزر/ يوليو 1912. وقد جاء في تقرير المجلس الأهل للكتبة البروسية بعد إصدار الحكم أنّ النشيس "أساء لسمة الكتبة وأعضائها" بقوله العنفي في حالة Latho، وبذلك فقد نفّس واجباته كموظف للكتبة (حسب قانون الكتبة وورقة التعليقات لسنة 1912، ص 39-84، الاستشهاد: ص 41). وللحلّ دون القيام بمظاهرات فيها يفضّل الفئس حذر تراوب المجلس الأهل للكتبة في "مكتوب" بتاريخ 18 كانون الثاني/ يناير 1913 بقية القساسة =

العمومية علماً سرّياً واستخدموا لذلك كتابة سرّية⁽¹⁰⁴⁾. وعموماً لا تنتشر الإحصاءات البروسية الرسمية⁽¹⁰⁵⁾ إلا ما لا يمكن أن يعود بضرر على مقاصد البيروقراطية الحاكمة، فالليل إلى السرية في بعض حالات الإدارة يكمن في طبيعة موضوعها: أي هناك حيث يمتلئ الأمر بالدفاع عن مصالح السلطة لتشكل سيادتي ما إزاء الخارج: سواء كان ذلك أمام منافسين اقتصاديين تابعين لمؤسسة خاصة أم أمام تشكيلات سياسية غريبة، قد تصبح في المستقبل تشكيلات سياسية معادية. وفيكون النجاح حليفه، لا يمكن لجهاز الدبلوماسية أن يخضع للرغبة العامة إلا في حدود ضيقة جداً. ويجب على الإدارة العسكرية أن تحافظ بازدياد على سرّية عقوباتها التأديبية الهامة، خاصة مع نمو الدور التضييقي للبحوث. وكذا الحال مع الأحزاب السياسية التي تصرّف على نفس التوالى رغم كل الإعلام العلني خلال المفاوضات الكاثوليكية⁽¹⁰⁶⁾

من تجاور "الحدود الفاصلة بين النظام العمومي والمواصل الوطني" (حسب قانون الكنيسة وورقة التصاريح لسنة 1913 ص 9-17، الاستشهاد: ص 15). وفي صورة ما إذا تكرر الإخلال بالنظام الخارجية للكنيسة، فإن المجلس مدّ به توبيخاً بالذي "وب" (تبع صارم) (الرجع المذكور، ص 9، 11). وقد كمن الأثر النفسي والاجتماعي لحالة تراوب في أن إدارة الكنيسة البروسية احتارت الطريق الصوري - البيروقراطي وتحملت بذلك اللجوء إلى مؤسسة الرضاة (Spruchkollegium) لتقريب الآراء، فتبادت أن الملمين للنفس البراني داخل الكنيسة فقد أدوا في ذلك لمحوراً بيروقراطياً واضطروا أن يضعوا القرار الذي يمكن أن يلحقهم في الحسبان إذا كانوا من بين الموظفين وأعلنوا عن احتجاجهم.

(104) كزّون للماسيون (Mosconi) مند العهد الصوري (1502-1736) وإلى حدود القرن التاسع عشر مجموعة مختلفة من اللوطين الفرنسي. وثالث صناعتهم (ehni sin) في التخطيط معقد للأوزان والأعداد وضع حل لوراني مبشراً. هذا التخطيط بقي صعب الفهم لغير أهل هذه الصناعة إذ سمي للوظائف لتقريب هذا العلم الخفي فقط لأبنائهم. قارن:

Greenfield, *Perrischer Staat*, S. 184, Anm. 54, S. 233f.

(105) من بين ما نشر "مركز الإحصائيات الملكي البروسي" (هكذا التسمية الرسمية منذ 1905) كانت الإحصائيات حول حرب البالد والاحتجاجات الانتخابية على مستوى الدولة والأقاليم/ المقاطعات. وخمس عطف في شهر تشرين الأول/ أكتوبر 1907 أقيم ماكن غير الإدارة بتقدم أرقام في سياق النقاشات الجارية حول إصلاح قانون الانتخاب لعدم المصالح السياسية للحكومة البروسية. ثارن:

Webel, *Verfassung und Verwaltungsorganisation*, NWG I/8 S. 305.

(106) عالياً ما تجري الأيام الكاثوليكية (التي هي في الحقيقة: "الاجتماعات العامة لكاثوليكي ألمانيا") سنوياً وفي أماكن مختلفة من الربع الألماني وباندلاع الصراع الثقافي بدأت هيئة تيسر الجلسات. وقد تمحّلت اجتماعات "الاتحاد الكاثوليكي في ألمانيا" التي تأسست سنة 1848 إلى تظاهرات حاصرية (شارك فيها 60.000 نسمة في مدينة إسن (Essen) عام 1906) ولدت نمرض (Hermann Müllert) بالخصوص إلى المنصر التنظيقي في مقالته بعنوان:

"Katholikentage," *RGV*, Band 3 (1912), Sp. 1003-1007, ein.

والمؤتمرات الحزبية المتزايدة بتزايد بيروقراطية جهاز الحزب. فالساسة التجارية تفقد مثلاً في ألمانيا إلى كتمان إحصائيات الصناعة⁽¹⁰⁷⁾، وكل وضع حربي لأي تشكّل اجتماعي ما يبدو دائماً من منظور خارجي، وكأنه تدعيم لرفق القوى الموجودة في السلطة. وحتى خارج هذه المجالات التي تتركّض من وجهة نظر موضوعية بعتة الكتمان، فإن مصلحة البيروقراطية الخاصة في ضمان السلطة تبدو وكأنها في حاجة إلى ذلك. فمفهوم "سّر الوظيفة" هو من إبداعها الخاص⁽¹⁰⁸⁾، وليس هناك ما تدافع عنه بشراسة مثل هذا التصرف غير المخاضع موضوعياً للتعليل وخارج عن تلك المجالات المختصة. وإذا ما واجهت البيروقراطية البرلمان، فإنها تقاوم انطلاقاً من شعور قويّ للحفاظ على السلطة كلّ محاولة يقوم بها البرلمان للحصول على معلومات مختصة عن طريقه الخاص (مثل ما يستبي به "حق التحقيق")⁽¹⁰⁹⁾، فبرلمان

(107) كانت منذ عام 1880 سياسة التجارة الألمانية تحت تأثير مصالح أرباب الصناعة الثقيلة والمزارعين الكبار الذين يريدون الحفاظ على الحياة الجمركية. وقد عارض ماكس فير هذه السياسة في بعض كتاباته السابقة (قارن: Weber, *Agaropolitik*، سلسلة من المحاضرات في 15، 22 و 29 من شباط/ فبراير، 14 و 7 من آذار/ مارس 1896 بزمكفورت على نهر الماين، في: NWG 1/4، ص 74-790، هنا ص 785). وفي عام 1897 اجتمعت "لجنة اقتصادية لتفسير ومعاينة الإجراءات السبابة المتعلقة بالتجارة" كي تهيأ نظام الأسعار الجمركية الجديدة. وقد قامت اللجنة بتطبيقات واقية حول "إنتاج مختلف مروج الصناعة". غير أن نشر ما الكامل لم يحضر لازماً من قبل حكومة الرايخ. قارن: Alexander Wirminghaus, "Produktionsstatistik," in: *Hörterbuch der Volkswirtschaft in zwei Bänden*, hg. von Ludwig Elster (Jena: Gustav Fischer, 1911), Band 2, S. 636-638, Zitat: S. 638.

(108) نجد أول ذكر لمفهوم "سّر الوظيفة" في دستور Theresiana. انظر: (إعادة نشر الطبعة الأولى كاملة الصادرة في فيينا سنة 1769: Akademische Druck- und Verlagsanstalt, 1993), II Art. 66 § 1, S. 189f.

(أبواب الوظيفة). وبذلك فهو يعود إلى عهد أشكال حكم الاستبداد حيث كان ينظر إلى واجب الحفاظ على السّر من قبل الموظفين كشيء طبيعي. كما في عهد الإمبراطورية الألمانية فقد تم تخفيض واجب الحفاظ على السّر في الوظيفة بموجب § 11 من القانون الملكي المتعلق بالوظيفة لعام 1873.

(109) يحدّد قانون التحقيق والتابعة صلاحيات البرلمان في البحث والكشف عن الوقائع والأحداث التي يدرجها يصبح العمل البرلماني ملزماً. وقد تحدّث رجال القانون مثل (Gerhard Anschütz) من جامعة ميونخ - وكذلك ماكس فير في مدا المصياق - عما يستبي بقانون التحقيق فقط باعتباره أنه لا يملك الأمر هنا في المعنى الدقيق للقانون به "حقّ" للبرلمان وإثبات بصلاحيته وكلفت له من "طرف نوابي" تطبيقات للدولة. قارن: "Die parlamentarische Exekutive nach deutschem und österreichischem Recht," *Zeitschrift für Politik*, Band 6, 1913, S. 265-345, Zitate: S. 265-270, وكذلك: Gerhard Anschütz, "Deutsches Staatsrecht," in: *Encyclopädie der Rechtswissenschaft in systematischer Bearbeitung*, hg. von Josef Kohler (Leipzig: Deutcher & Humblot und Berlin: J. Guttentag, 1904), Band 2, S. 449-635, hier S. 58f.

لم يكن قانون التحقيق مفترقاً في دستور الرايخ الألماني، ولكنه كان موجوداً في وثيقة الدستور =

غير مطلع وفاقدا لكل سلطة إنما هو مرتعب به بطبيعة الحال من طرف البيروقراطية، بقدر ما يكون ذلك الجهل بطبيعة ما متلائماً مع مصالحها. وحتى الملك المستبد، فهو غالباً ما يكون عديم السلطة أمام المعرفة البيروقراطية المتفوقة في حيز الاختصاص فعراسيم فريدريتش الأكبر الحاكمة حول "إلغاء نظام الرقي" انخرطت عن هدفها وهي في طريقها إلى التحقن لأن جهاز الدولة لم يراعها واعتبرها بمنزلة حالات استثنائية خارجة عن المألوف⁽¹¹⁰⁾. وعلى خلاف الحاكم المستبد الذي هو في حاجة في حد ذاته إلى المعلومات التي تقدمها له البيروقراطية، فإنه غالباً ما يسمى الملك الدستوري، حيث وجد نفسه في توافق مع جزء استعراضي هام من المحكومين، إلى التأثير القوي والمنظم على سير الإدارة في سياق النقد الموجه لها من طرف الرأي العام النسبي على الأقل. فنادراً ما كان القيصر الروسي في العهد القديم⁽¹¹¹⁾ قادراً، وبصفة دائمة، على فرض أي شيء لم يمل رضاء البيروقراطية التي تبعية أو تعارض مصالحها. وحتى الوزارات الخاصة له مباشرة كحاكم مطلق، كانت تمثل، كما لاحظ جيداً لوروي بولييه (Leroy-Beaulieu)، خليطاً من المرازية⁽¹¹²⁾ المتناصرة

= البيروني المؤرخة في 31 من كانون الثاني/ يناير 1850 (Art. 81). وقد فكر ماكس فيبر في إلحاقه إلى برقان الرابع لأول مرة في سياق قضية التفويض في نهاية عام 1908 كوسيلة فعالة لرقابة الإدارة. قرأ الرسالة الموجهة إلى فريدريتش ناومان في نهاية شهر كانون الأول/ ديسمبر 1908، MWG V 5، ص 714.

(110) في إحدى تعليقاته من شهر أيار/ مايو 1763 طالب فريديتش الثاني الأحرار الفلاس في إقليم بومرن (Pommern) بإلغاء جميع أنواع الرقي بصفة فاعلة وبدون أي قدر من التصكير بداية من الساعة. وبما أن الملك لم يضع أي تحفظ معين لذلك، فإن المسؤول المكلف قد التقى مع اللجان الحكومية للإقليم بكيفية أنه لم يتخير شيء بالنسبة للحق الملكية الذي يشكل نفساً ولا لوضع الفلاحين الضالعين حريتهم. لذلك:

Georg Friedrich Knapp, "Die Bauernbefreiung in den östlichen Provinzen des preussischen Staates," *Historische Zeitschrift*, Band 2 (1909), S. 541-550.

هناك أيضاً يوجد الاستشهاد (ص 543) والإشارة إلى لأن الملوك البروسيين قد تحدثوا عن "الرقي" في حين استعمل المسؤولون الإداريون الفقهاء في القانون مصطلح "الخصوم" (ص 543) وجعلوا بذلك تعليقات الملك تسير بدون فاعلية.

(111) المقصود هنا هي الفترة الزمنية قبل اندلاع ثورة 1905. قرأ في هذا الصدد مثلاً: Weber, *Rußlands Schemakonstitutionalismus*, MWG V 10, S. 401.

(112) إن المصباح الذي استعملها ماكس فيبر لا توجد لدى أناتول لرو - بولييه. غير أن الوضع المتعلق بالصراع الداخلي فيها بين الوزارات دعم من طرفه بأشنة ثمرة إلى فترة حكم الإسكندر الثاني (1855-1881) والإسكندر الثالث (1881-1894). قرأ: Leroy-Beaulieu, *Reich der Zaren II*, S. 66-75.

فيما بينها بجميع وسائل الحدّاع الشخصي، وخاصة منها "المذكرات" الكبيرة الحجم التي يداومون بها الملك باستمرار فيجد نفسه عاجزاً أمامها. إنّ التجميع الذي لا مفرّ منه للمسلطة البيروقراطية المركزية في يد واحدة كلّمًا وقع تحوّل إلى النظام الدستوري ووضعه تحت قيادة أحادية أي رئيس الوزراء الذي يمزج من طريقه كلّ ما يصل إلى الملك، يجعل هذا الأخير إلى حدّ بعيد تحت كفالة رئيس البيروقراطية، وهو ما قاومه [الإمبراطور] قبلهم الثاني في صراعه الشهير مع بسمارك⁽¹¹³⁾ (Bismarck)، وإنّ وجب عليه فيما بعد التراجع في هجومه على ذلك المبدأ. فلا يمكن للملك أن يحافظ على استقرار تأثيره الفعلي في إطار سيادة العلوم المختصة إلا بالمراقبة على التواصل النظم مع رؤساء المهرم المركزي للبيروقراطية. حلّ أنّ النظام الدستوري يربط في نفس الوقت البيروقراطية والحكام بعضهما إلى بعض في مصلحة جماعية، وهي تحالفها ضدّ ازدياد نفوذ رؤساء الأحزاب في البرلمان. غير أنّ الملك الدستوري يبقى عاجزاً أمام البيروقراطية، إذ لم يكن له سند في البرلمان. فتخلّى "كبار الرايخ" أي وزراء بروسيا وكبار موظفي الرايخ عنه وضع الملك في ألمانيا⁽¹¹⁴⁾ في تشرين الثاني/ نوفمبر 1908 في حالة شبيهة جداً بالوضع المشابه لدولة

(113) كان الصراع الذي دار بين قبلهم الثاني وبسمارك والذي دفع أخيراً بسمارك إلى الاستقالة من منصبه يتعلق بإعادة تمثيل نظام الوزارة المؤرّخ في 8 من أيلول/ سبتمبر 1892 والذي ينصّ على أنّ الوزراء غير مجبرين بتقديم تقرير مباشر إلى الملك إلا بموافقة رئيس الوزراء البروسي. وقد طالب الملك قبلهم الثاني برقم هذا النظام الذي يحدّ من سلطته الشخصية. قارن:

Emst Rudolf Huber, *Deutsche Verfassungsgeschichte seit 1789*, 2. Aufl. (Stuttgart: Band 4, S. 23 ff. u.a.: Kohlhammer, 1969).

(من هنا فصاعداً: Huber, *Deutsche Verfassungsgeschichte* IV)

وانظر: Webet, *Rechtslands Schenkensystemalismus*, NWG Tr 10, S. 405 mit Anm.: 13.

(114) المقصود هنا هي إحدى الأزمات الكبرى التي حدثت حل مستوى السياسة الداخلية للرايخ الألماني في 28 من تشرين الأول/ أكتوبر 1904 بعد نشر حديث مع قبلهم الثاني في الجريدة اللندنية *Telegraph* حول السياسة الإنجليزية إزاء المستوطنين البور (في جنوب أفريقيا). وقد تم رفض ملاحظات الإمبراطور غير الخاضعة فيها لمخاض السياسة الخارجية من طرف الرأي العام وفي جلسات البرلمان في 10 و 11 تشرين الثاني/ نوفمبر بشدة باعتبار أنها شكّل رأيه الشخصي. كما جرّحت مناقشة المواقف القاتونية والدستورية لغة الحادثة. ولئن عرض الإمبراطور المقال لثبتيه مسبقاً على المستشار، فإنّ (Bernhard Florschütz) فهو كيف يدير الرأي العام لصالحه من خلال بعض تصريحاته اللغوية وتوجيه الغضب ضدّ الإمبراطور. وقد اعتبر قبلهم الثاني هذا السلوك بمثابة نقض لثقة من جانب المستشار، خصوصاً أنّ مفادته موزاد بعد أن وقف أمام الحلف - مثل ملك النمسا (Friedrich August III) وأمير مادن الكبير - وكذلك وزراء بروسيا إلى جانب المستشار. وبعد جلسات وزارة الدولة البروسية في 11 من تشرين الثاني/ نوفمبر واللجنة التمهيدية في 15 تشرين الثاني/ نوفمبر قدّم الإمبراطور تصريحاً مهدداً ختمت إدلاءه

إنفاذ عام 1076⁽¹¹⁵⁾، إلا أن هذا يمثل الاستثناء، إذ إن مكانة الملك إزاء الموظفين البيروقراطيين في الحملة أقوى بكثير من تلك التي تتمتع بها في دولة الإقطاع وكذلك أيضاً في دولة الأعيان "الثقافة"، لا يوجد دائماً من مرشحين يقدمون أنفسهم طوعاً ويمكن من خلالها تعويض الموظفين المزعجين والمستقلين بسهولة. فلا يمكن أن يتخاطر بقتلهم الوطنيون، تحت نفس الظروف تقريباً إلا الموظفين الذين ينتمون إلى طبقات مستقلة اقتصادياً، أي طبقات مالكة. أما الانتداب من طبقات ساحقة، فإنه يرفع اليوم مثلما كان قبل من هيئة المحاكم وسلطته، ولا يمكن إلا للموظفين الذين ينتمون إلى طبقات ذات تأثير كبير والتي يعتقد الملك أنها تمثل سندا لشخصه (كما جرى في بروسيا مع "توار الفتاة"⁽¹¹⁶⁾) أن تمرق تماماً وبصفة دائمة إرادته.

بالغة الشكر. فارن: Huber, Deutsche Verfassungsgeschichte IV, S. 307ff und: Gerd Fesser, Reichskanzler Bernhard Fürst von Bülow: Eine Biographie (Berlin: Deutscher Verlag der Wissenschaften, 1991), S. 105-110.

وقد هيز ماكس لير منذ 30 تشرين الثاني/ نوفمبر 1908 في إحدى جلسات الحزب بمدينة ميبليرغ من رله بأن تراجع الإمبراطور جاء تحت ضغط "نقل الولايات الفيدرالية والموظفين الكبار" عنه وليس عن طريق الضغط السياسي والحزبي في البرلمان. (قارن: ماكس فير، الإمبراطور وفسور الرقيق (Kaiser und Reichsverfassung) صفحة 11 التي جرى في اجتماع الليبراليين القوميين بتاريخ 30 تشرين الثاني/ نوفمبر 1908 سيدلرغ، في: M.W.G. V 8، ص 386-397، خصوصاً ص 395 مع الماش 10 وص 397). تحيل الاستشهادات مصفحة واضحة إلى الأحداث التي جرت في "تشرين الثاني/ نوفمبر 1908" وحل ذلك لا يمكن تفسيره. الإمبراطورية الألمانية في تشرين الثاني/ نوفمبر 1918 به "نقل... وزراء بروسيا وكبار موظفي الرقيق". ومن هنا يصبح تحليل ما جاء في الطبعة الأولى من تاريخ "1918" ضرورياً.

(115) يحمل ماكس مير هذا إلى معارضة الأمراء التي تركزت عند هالينغ الرابع في غضون عام 1076 والتي أجبرته على التنازل فيما يسمى بـ "نزاع التتصيب". قضى الاجتماع الكنسي بمدينة نويور (Tibur) في شهر تشرين الأول/ أكتوبر 1076 جميع أمراء الشاكس وجنوب ألمانيا في الترحيل على تنازلات وافية لصالحهم وحالبوا من الملك أن يسمي إلى رفع الحكم بطرده من الكنيسة في غضون سنة. وفي عام 1077 تمكن هالينغ من رفع طرده من الكنيسة عن طريق البابا غريغور السابع بعد أن قام بسيرة توبة إلى كانوسا (Canossa) والتسليم من جديد بحقوقه. (قارن: Karl Hampe, Deutsche Kaisergeschichte in der Zeit der Salier und Staufer (Leipzig: Quelle & Meyer, 1909), S. 49-54، وهكذا جاءت المسألة - كما هيز صها فير عام 1908 - "كلوتو [...] بعد نقل حلف الأمراء" (M.W.G. V 8، ص 395). وما لإحالة إلى وقتئذ 1076 / 7710 بدو التاريخ المذكور في الطبعة الأولى، أي 1056 بدلاً.

(116) كان الذين نمووا بـ "توار الفتاة" عضوين من الحكومة و18 مديراً للدوتر عارضوا في 19 آب/ أغسطس 1899 التصويت على لائحة للحكومة قدمت إلى البرلمان البروسي للتصديق عليها في الجلسة الثالثة تقريباً، المصفاة الوسطى (الرابطة بين كل من غير الراين ونهر فايزر ونهر ألب). وقد أسبل جميع هؤلاء على الشاهد المكرم مرسوم شخصي من قبل الإمبراطور - قارن.

Klaus von der Groeben, Landräde in Ostpreussen. Ein Beitrag zur Verwaltungsgeschichte des Samlandes (Köln, Berlin: Grass, 1972)

ما يعرف بخبرة البيروقراطية إنما هي المعرفة الدقيقة لدى أصحاب الاختصاص الخاص في مجال "الاقتصاد"، لهذا هذه المعرفة في حد ذاتها، لأن التضلع الدقيق بالنسبة للاقتصاد الخاص هو مسألة حياة أو موت مباشر في هذا المجال؛ فالأخطاء في الإحصائيات الرسمية ليس لها عواقب اقتصادية مباشرة على الموظف المخطئ، أما الأخطاء في حسابات مؤسسة رأسمالية فإنها تعود باخسارة على المؤسسة، وربما تهدد وجودها. وكذا الحال بالنسبة إلى "سُر المِهنة" كأداة سلطة، فهو محفوظ في دفتر رجل الأمان أكثر منه في ملفات الإدارة. ولذا فإن التأثير الإداري على الحياة الاقتصادية في عصر الرأسمالية مقيد بحدود ضيقة، لكن غالباً ما تترلق تدابير الدولة في هذا المجال في مسائل غير متوقعة وغير متظرة أو نصيح بدون جدوى عن طريق المعرفة المتفوقة لدى المتقنين في هذا المجال.

ربما أن الخبرة في الاختصاص أصبحت بصفة متزايدة قاعدة للنفوذ لدى أصحاب الوظيفة، فإن كيفية استقلال هذه الخبرة بدون التنازل لصالحها وإمكانية الحفاظ عن المكانة الشخصية هما الشغل الشاغل منذ البداية "للمحاكم". فبالإشارة المتزايدة للأعمال الإدارية المنخفضة وما ينجر عنه من عدم الاستغناء عن الخبرة، بدت ظاهرة من نوع خاص وهي أن احكام لا يمكن أن يكفي بالشاورين بين الحين والآخر مع بعض مستشاريه الأمناء أو اللجوء بصفة متقطعة إلى الاجتماع بأمثالهم في الحالات الصعبة، بل عليه - بما أنه "المستشارين من أهل البيت"⁽¹⁷⁾ لم يكونوا سوى ظاهرة انتفالية خاصة - أن يحيط نفسه بهيئات استشارية وتنفيذية تجميع بالنظام وبصفة

(17) كان "المستشارين من أهل البيت" منذ القرن الرابع عشر من بين البلاة الذين يمكن تلامس أن يحلقهم بهام عسكرية وأخرى متعلقة بالقتل. وغالباً ما يكون هؤلاء من بين الأشخاص الضعفين في السر والذين لم يجد. وبما أنهم لا يعيشون في القصر بل يسكنون في "منازلهم"، فهم يخلفون عن المستشارين "الأهلين" أو "العلماء" الذين يبدو حضورهم في القصر منذ سنة 1500 ضرورياً نظراً لتزايد المهام الإدارية. قارن: Gustav Schmoller, "Einleitung: Über Behördenorganisation, Amtswesen und Beamtenstand im Allgemeinen und speciell in Deutschland und Preußen bis zum Jahre 1713." in: *Acta Borussica. Denkschriften der Preussischen Staatsverwaltung im 18 Jahrhundert*, hg. von der königlichen Akademie der Wissenschaften (Berlin: Paul Parey, 1894), Band I, S. 15-143.

وكذلك انظر:

Klaize, *Beamtenstand*, S. 31, Anm. 7, S. 25f. (= 117f.).

دائمة (مجلس الدولة)⁽¹¹⁸⁾، ⁽¹¹⁹⁾ Privy Council، الإدارة المركزية⁽¹²⁰⁾، الوزارة⁽¹²¹⁾،
الديوان⁽¹²²⁾، ⁽¹²³⁾ Tsungli-Yamen، ⁽¹²⁴⁾ Wei-wu pu... إلخ). فمكانتها هي بطبيعة

(118) كان "مجلس الدولة" في فرنسا مثل كل شيء حلقة صيقة من الأشخاص يشترعها الملك في قضايا الدولة الأكثر أهمية. وبموجب المرسوم بتاريخ 27 نيسان/ أبريل 1790 أصبح "مجلس الدولة" يمثل سلك الوزراء. وفي القرن التاسع عشر حلت هذا المجلس تاريخاً حافلاً بالأحداث. قارن:

Otto Hintze, "Die Entstehung der modernen Staatsministerien: Eine vergleichende Studie," *HZ*, Band 100 (1908).

(من هنا فصاعداً: Hintze, *Staatsministerien*).

Otto Mayer, *Theorie des französischen Verwaltungsrechts* (Straßburg: وكذلك
Karl J. Erbner, 1886), S. 72.

(من هنا فصاعداً: Otto Mayer, *Französisches Verwaltungsrecht*).

(119) نشأ المجلس الإنجليزي السري للدولة (Privy Council) في القرن الثالث عشر وتكون في البداية من موظفي القصر الكبار - أعليهم من النبلاء العظام - وعبرهم من خدمة العرش الحريم، لكن تم توسيعه في القرن الخامس عشر بإضافة كتاب الدولة. وفي القرن التاسع عشر هُدم المجلس أكثر من 200 شخصية عامة تم اختيارها من طرف الملك. قارن:

Hintze, *Staatsministerien*, bes. S. 61f., 68.

(120) نشأت الإدارة المركزية عام 1722 بقرار من الملك البروسي فريدريش فيلهلم الأول. وقد تم التخطيط لهذه الإدارة كهيئة مشتركة مشرفة على الصالحات المختلفة، وهو ما يتضح من خلال التسمية الصحيحة "الإدارة العامة للحقبة النهائية والحرب والأملاك".

(121) تطور مجلس الوزراء في إنجلترا من لجنة صيقة في الأصل - "الجنة السرية" (Privy Council) - إلى حلقة تجمع رؤساء الدوائر في الحكومة ثم انفصل فيها بعد تمام عن مجلس الدولة عام 1679. قارن:

Hintze, *Staatsministerien*, S. 92.

(122) الديوان (من "القائمة" الخاصة) يعني مجلس الدولة في البلدان الإسلامية. أما في الإمبراطورية العثمانية فكان "ديوان السلطة العليا" يتكون من حامل الوظائف السياسية العليا. في أوقات السلم كان للديوان يتجمع في قصر السلطان. أما في المفاوضات فكان يتنصص وظيفة هيئة أركان الحرب على أرض المعركة. وقد كان الديوان هيئة استشارية وليس هيئة قرار وتنفيذ.

(123) باقتراح من الأخير توتعت تم تأسيس ما يسمى "تسونقلي - يامن" (Tsungli-Yamen) في الصين عام 1861 (وهي التسمية القصيرة لـ "الوزارة العليا للصالحات جميع المبول"). وكانت هذه الوزارة تسمى في البداية الأمير (عم الإمبراطور) وكبير الكتبة ووزراء الحرب ثم تم توسيعها عام 1876 إلى أحد عشر محباً أصبحت مطلقة لمجلس الدولة. وقد أقيم دير هنا تقيم Morse: das Tsungli Yamen [...] as a Ministry of Foreign Affairs Tended More and More to Become a Body of Cabinet Ministers and to Displace the Grand Council".

قارن: Hosea Ballou Morse, *The Trade and Administration of the Chinese Empire* (London u.a.: Longmans, Green, and Co., 1908), S. 55.

(من هنا فصاعداً: Morse, *Trade*).

ويجمل ماكنس جير في دوتمه للكونفوشية بصريح الصارة إلى هذا البحث (19) (MWG 1: 190)، من
Tsunli Yamen) عام 1901. وبعد ضرب ثورة اليوكسر اضطر إلى حل دائرة (Tsunli Yamen) عام 1901.

(124) كان ما يسمى Wai-wu pu يمثل "وزارة الصالحات الخارجية" التي أنشئت عام 1901، وهي =

الحال مختلفة جداً سواء أنها تمثل لوحدها الإشارة العليا أو توجد إلى جانبها سلطة مركزية ذات نفوذ أحادي أو عدد من أمثالها، وكذلك حسب أسلوبها في الإجراء - بالنسبة للنموذج الكامل تقع الجلسة مبدئياً أو حسب التمثيل تحت إشرافه - حيث تنجز كل الأعمال الهامة بعد النظر فيها من جميع الجهات عن طريق عروض وتقارير أهل الاختصاص والتصويت المعلن لغيرهم من الأعضاء بقرار وتوافق على مرسوم الحاكم أو توقيعه، وهذا النمط من الإدارة القائمة على الزمالة هو الشكل النموذجي الذي يستعمل فيه الحاكم، إذا كان "غير مختص"، أيضاً الخبرة بازدياد ويسعى إلى مقاومة هيمنتها التزيمية - وهو ما يبنى غالباً خفياً - وقرع سيادته عليها، فقد يضع الحاكم أحد المختصين عن طريق آشرين في حرج ويجعل من خلال ذلك الأسلوب أن يتحصل عن تصور شامل والتأكد من عدم وجود قرارات اعتباطية قد توعد إليه، وغالباً ما يثرب الضمان الأوفر لنفوذه الخاص، ليس من رئاسته الشخصية، وإنما من الموافقات المكتوبة والمعروضة عليه، فتأخراً ما كان الملك فريدريش فيلهلم الأول الذي كان له فعلاً أثر كبير جداً على الإدارة يحضر شخصياً الجلسات الوزارية المنظمة بصيغة صارمة، بل كان يعطي تعاليمه على التقارير المكتوبة في قالب ملاحظات على المعاش أو مراسيم تعرض على الوزراء عن طريق مرسول "الوزارة" بعد التشاور مع المقادير الموالي للحاكم بصيغة شخصية¹²⁵، فالوزارة التي تتعرض لحقد البيروقراطية المختصة وكذلك لفقدان الثقة من طرف المحكومين في حالة فشلها إنها تطورت

¹²⁵ المصلحة التي تلت Tsingli-Yamen. لم تكن هذه المصلحة مطابقة لمجلس الدولة، ولكن كانت لها الأولية على بنية الوزارات. لا تطابق طريقة النسخ لكلمة ("Wu-Wu-Pu") لدى غير ما جاء في الدراسات المعاصرة المعهودة حول الصين، بل تظهر أكثر استناداً إلى الشكل المستعمل من قبل المصنفات القديمة (وهو "Wu-Wu-Pu") في: Germanis, Nr 239 vom 17 Okt 1911, I Bd, S. 1، حيث هناك أيضاً تقرير حول مساهمات غير في نقرة الأساقفة الجامعين بديسدن).

(125) لم يشترك الملك البروتي فريدرش فيلهلم الأول (Friedrich Wilhelm I) في مشاورات السلطات برلين لأنه كان ينشئ في حالة تدخله بعمل غير موضوعية أن يقرره بدوره، ولذلك كان يتزوي في "مكتبه" بقصر بونسدام (Potsdam) يرسل قراراته كتاباً. وهذه القرارات بقيت محفوظة في "Acta Borussiae". وكان الملك يستند في مراسلاته اليومية إلى ثلاثة من الكنية النخبين له ورثاً أيضاً إلى بعض الكنية دوشم. قارن: Hantze, "Einleitende Darstellung der Behördenorganisation und allgemeinen Verwaltung in Preußen beim Regierungsantritt Friedrich II." in: Acta Borussiae Documenta der Preussischen Staatsverwaltung im 18 Jahrhundert, hg. von der Königlich Akademien der Wissenschaften (Berlin: Paul Parey, 1901), Band 6, I.

(من هنا مساعد: Hantze, Behördenorganisation).

بنفس الكيفية في روسيا مثلها هو الحال في بروسيا⁽¹²⁶⁾ ودول أخرى، كقلعة شخصية لجأ إليها الحكام نوعاً ما أمام تجربة أهل الاختصاص و"موضوعية" الإدارة.

بلى جانب ذلك، يحاول الحكام أن يحقق نوعاً من التركيبة لأهل الاختصاص عن طريق مبدأ الزمالة قد تصل إلى حد الوحدة الجماعية. ليس من الممكن عادة تعهد ما إذا كان هناك نجاح في هذا المجال وإلى أي مدى. لكن الظاهرة في حد ذاتها جامعة رغم اختلاف أشكال الدول المتباينة جداً، بدءاً من دولة الأعيان والإقطاع وصولاً إلى البيروقراطية المتكثرة. إلا أنها خاصة بالاستبداد الإماراتي الذي بدأ في البروز، فهي إحدى وسائل الترية المكونة بالنسبة لـ "موضوعية" الإدارة، فهي تسمح أحياناً، بفسادها لجميع من الناس ذات النفوذ الكبير، من ربط قدر معين من سيادة الأعيان والحرية الاقتصادية الخاصة بالمعرفة المختصة لدى الموظفين المحترفين. وقد كانت الهيئات العاملة بروح الزمالة هي المؤسسات الأولى التي مكّنت المفهوم الحديث لـ "الإدارة" باعتباره أحد التشكيلات الدائمة بغض النظر عن الشخص بأن يصل فعلاً إلى حد التطور.

وطالما كانت التجربة في المسائل الإدارية نتيجة تجربة طويلة فقط ولم تكن قيم الإدارة خاضعة للترتيبات وإنما للنواميس التقليدية، فعلاً ما كان مجلس الشيوخ في شكله النموذجي والمتركب من القساوسة و"قضاء الحكام" والأشراف هو الشكل المناسب لمثل تلك الهيئات التي كان لها في البداية دور استشاري بحث لدى الحكام. ولكنها عالياً ما استحوذت على السلطة الحقيقية لأن هذه الهيئات هي بمنزلة أشكال غارة أمام تغير الحكام. هذا ما حصل مع مجلس الشيوخ الروماني⁽¹²⁷⁾ ومجلس

(126) نفاً "المجلس الوزاري السري" في بروسيا في القرن الثامن عشر كسلطة خاصة لمصاحب السيادة في البلاد. وكان الملك يستشير حلقة صغيرة من الأشخاص المختارة في بعض القضايا ويحفظ لنفسه بالقرار في حين يتعاون مع "المجلس السري" (وهو هيئة عليا للوزارة) بطريقة غير مباشرة. قارن: Schoen, *Deutsches Verwaltungsrecht*, S. 221.

وكار ما يشار به في روسيا هو ما يسمى بـ "مجلس الوزراء" (Ministerkonseil)، الذي بني قائماً على مبدأ "الاصلاحات عام 1905 / 1906"، قارن: Weber, *Rußlands Schematismus*, MWG I/ 10, S. 409f.

(127) تطوّر "مجلس الشيوخ" (Senatus) الذي كان موجوداً في عهد الملوكية كهيئة استشارية للإدارة في عصر الجمهورية إلى سلطة عليا للحكومة. وأمام الوظائف العليا المنعقدة سنوياً فير المجلس بتواصل تحت "منصب مدى الحياة بالنسبة للشيوخ". وكان المجلس يختصاً بالمسائل الدينية والقضايا المتعلقة بالسياسة الخارجية (بمسألة الحروب والتحالفات، وتقسيم الأقاليم وإدارتهم). فالمجلس هو الذي يقرّ مصاريف الدولة ومدخلها ومراقبتها، وازداد تأثيره في ضبط القوانين والانتخابات عن طريق Auctoritas patrum. أما في عهد الإمبراطورية فقد ذهب تأثيره.

البندقية⁽¹²⁸⁾ وكذلك المجلس الأيني (Areopag) حتى خضوعه لصالح سيادة "الديماغوجي"⁽¹²⁹⁾. ولكن من الطبيعي أن تفصل تماماً مثل هذه الهيئات عن المصالح المختصة التي هي بصدده الحديث هنا كنموذج والتي نشأت على أرضية الاختصاص الرشيد وسلطة الخبرة/ المعرفة المختصة رغم العديد من المعايير. ومن جهة أخرى لا بد من فصلها عن الهيئات الاستشارية في الدولة الحديثة والمختارة غالباً من دوائر المصالح الخاصة حيث لا يكون الموظفون أو قدماء المواطنين الملبّ. وأخيراً لا بد من فصلها موسيولوجياً أيضاً عن الأشكال البيروقراطية الموجودة حالياً في مجال الاقتصاد الخاص (لدى الشركات ذات الأسهم) والمتمثلة في هيئات الرقابة المشتركة (مجلس الإدارة)، رغم أنه ليس من النادر أن تكمل هذه الهيئات بجلب الأشراف من دوائر غير تابعة للمصالح المعنية، وذلك من أجل خبرتهم أو كمتأمر للتشريعات والإشهار. إذ عادة ما تجمع هذه الأشكال في حد ذاتها، ليس أصحاب الاختصاص، وإنما المسؤولين الكبار في الاقتصاد أي أعضاء البنوك الدافعة للشركة، وهؤلاء ليس لهم فقط دور استشاري بل مهمة الرقابة على الأقل، وغالباً ما هم فعلاً دور السيادة. ويمكن هنا (وإن يمحض الصعوبة) مقارنة هذه الهيئات بأجشاعات الإقطاعيين

(128) انطلاقاً من حلقة المستشارين الذين كان يجمعهم اللدوج (Doge) حول له لصالح بيم العدالة والإدارة (وكذلك سئل ذكره أولاً عام 1141 كمجمع "الحكمة") تطور المجلس إلى مجلس "كبير" ومجلس "صغير" (تم ذكره عام 1187 كـ "مجلس كبير" (Consilium maius) و"مجلس صغير" (Consilium minus)). ومما المجلس فلص كهيئة مئة نسطلفين (Commissarii venetiarum) عام 1143 من سلطة اللدوج وتطور حتى أصبح اختصاراً لسلطة الدولة. قارن: Weber, *Die Stadt*, 44WfG 1/ 22-4, S. 124-233.

وكذلك المرجع المذكور هنا في الإحالة: Walter Leube, *Die Entstehung der Vorherrschaft: Venedigs am der Adria mit Beiträgen zur Verfassungsgeschichte* (Sundburg: Karl Tröhner, 1897), S. 124-133.

وكذلك Heinrich Kreischmayr, *Geschichte von Venedig* (Closter-Friedrich Andreas Perthes, 1905), Band 1: Bis zum Tode Enrico Dandolo

(من هنا فصاعداً: Kreischmayr, *Venedig I*)

(129) كان ما يسمى Areopag يمثل الهيئة العليا للقانون والرقابة في أثينا. وكان يتكون من أكبر المواطنين الملبتين لدى الهيئة (Aristoteles, *Athenaioten politia* 3 وAristoteles, *Athenaioten politia* 3). وهذه المؤسسة الأرستقراطية الموجودة حتى قبل قوانين دراكون (624 ق.م.) تم حلها من طريق قوانين إنياليس (Ephialtes) (462 ق.م.) وديريكليس (Pericles) (458-50 ق.م.) قارن:

Weber, *Aggravverhältnisse* 3, S. 109. Plutarch, *Kimon* 15 und *Perikles* 9, und

يصف ماكس غير بريكليلس (انظر لاحقاً ص 500) بأنه المؤسس الحقيقي "لسيادة الديماغوجي".

الكبار والمسؤولين الإداريين وغيرهم من أصحاب النفوذ من بين طبقات الأعيان والإقطاع السياسية التي غالباً ما كانت تمثل إلى حد ما رؤى هيئات الطبقات، كنتاج ازدهار العمل الإداري "للمجالس" الناشئة.

فمن المصالح المركزية المستحقة وضع نقل مبدأ الزمالة البيروقراطي بصفة منتظمة جداً إلى مختلف المصالح السفلى. ودخلت الوحدات المحلية المختلفة، وبخاصة الوحدات المدنية، كانت الإدارة المشتركة، كما ذكرنا في التقديم، يداية كشكل من سيادة الأشراف (في الأصل كمجالس متخبة، ثم فيما بعد غالباً أو على الأقل كـ "مجالس" هخارة و"مجالس بلدية" والديكرونية (Dekurionen) وهيئات محلية). ولذلك كان هؤلاء جزءاً عادياً من تنظيم "الإدارة المشتركة"، أي من إنجاز مهامها عن طريق المسؤولين المحليين تحت إشراف المصالح البيروقراطية للدولة. فالأمثلة المذكورة سابقاً، مثل مجلس البندنية وأكثر منه مجلس الشيوخ الروماني، هي في الحقيقة ترجمة لشكل بلدي لسيادة الأشراف في الممالك العظمى وراء البحار على أرض الروابط السياسية المحلية. أما داخل الدولة البيروقراطية فإن الإدارة المشتركة تتخلص من جديد حالاً تحت ضرورة أخذ القرارات بأكثر سرعة وأكثر دقة التقدم، نظراً لتطور وسائل النقل وتزايد الطلبات التقنية على الإدارة وهبنة اللوائح الأخرى المذكورة سابقاً، والحاجة إلى فرص البيروقراطية الكاملة والمونوقراطية، ولكن الإدارة المشتركة تتخلص خصوصاً عندما يُظهر تطور المؤسسات البرلمانية وما يتبعه غالباً من ازدهار للرأي العام والتقدم من الخارج الوحدة المتفصلة على نفسها في رئاسة الإدارة كنظام يدي، إذا نظر إليه من وجهة نظر مصالح السادة، عناصر ذات أهمية كبرى مقابل المتابعة في تحضير قراراتها. فالنظام المعقلن تماماً للوزراء المختصين والمحافظين في فرنسا¹³⁰ قد يجد تحت مثل هذه الظروف حظاً كبيراً في دفع الأشكال القديمة على التراجع شيئاً ووجدت، وربما يكتمل من طريق جلب أجناس

(130) ثم تأسس للوزارات المختصة في فرنسا لأول مرة بموجب قانون 27 نيسان/ أبريل 1791 وكذلك نظم المحافظات بموجب قانون 28 من شهر الطر للعام الثامن للثورة (الغالب لـ 17 شباط/ فبراير 1800). وفي الوقت الذي كانت فيه الوزارات المختصة بوضوح خاصة سادت مهنة المحافظ كرئيس إدارة لكل إقليم من وجهة نظر جغرافية. ولذا يمكن في بعض الأحيان أن تتداخل المهام بين الوزير والمحافظ وأن يصبح الاثنين في تناقض. إلى جانب ذلك كانت هناك على جميع مستويات الإدارة هيئات استشارية شرقية: كنلمجلس العام ومجلس الإقليم ومجلس الدائرة. قار: Otto Mayer, *Französisches Verwaltungsrecht*, S. 48f., 54f., 82ff.

الاستشارة المذكورة سابقاً، التي بدت أكثر حضوراً وكذلك تنظيمياً من وجهة نظر صورية، والتكونة من مسؤولين من طبقات اقتصادية واجتماعية ذات نفوذ كبير. هذا التطور الأخير، وخاصة ذلك الذي يحاول أن يضع خبرة المسؤولين المحسوسة في خدمة الموظفين المكونين في الاختصاص لدى الإدارة الرشيدة/ العقلية، له بالتأكيد مستقبل زاهر قد يزيد في دعم سلطة البيروقراطية. فمن المعلوم أن بيسارك حاول أن يستعمل مشروع "مجلس الاقتصاد القومي" كوسيلة لضبط حسد البرلمان وعاب على الأغلبية الرفضية - التي لم يفر لها شأناً بحق التحقيق على غرار البرلمان الإنجليزي⁽¹³¹⁾ - من جهة؛ أنها تسعى في صالح سلطة البرلمان إلى حث الموظفين على أن يكونوا "أكثر فطنة"⁽¹³²⁾. أما الحديث عن المكافحة التي يمكن أن تنجح لروابط المصالح مستبلاً داخل الإدارة، فليس هو مدرجاً في هذا الإطار⁽¹³³⁾.

(131) يمكن لكل عضو للمجلس البرلماني الإنجليزي تقديم طلب لتكوين لجنة مراقبة سموات القوانين وشكاوي الإدارة (Committee of Inquiry). من بعدها يقوم رئيس المجلس (Speaker) بتكوين اللجنة المعنية من ناس مختارين يمكن للبرلمان أن يستمع إليها وأن يطلبها أيضاً. وتم نشر ما جمع كتابياً من مستفيولات، بها في ذلك التقرير في المكتبات. (في ما يسمى بالكتب الزرقاء).

(132) بناء على إجراء من بيسارك وقرار ملكي بتاريخ 17 تشرين الثاني / نوفمبر 1830 أصبح تأسيس مجلس برسم للاقتصاد ممكناً. وكان المجلس مكوناً من 75 عضواً يمثلين عن الصناعة والزراعة والحرف والصرف. وكان بعض هؤلاء الأعضاء منتخبين من الأفرقة التجارية وبعضهم معينين من قبل الحكومة. ومن القترح أن يقدم المجلس الشورى للحكومة في جميع المفترحات الاقتصادية والآلية التي تعرض على البرلمان للمصادقة عليها. قرر أن تأسس مثل هذا المجلس على مستوى الرايخ فشل لعدم المصادقة على نموذج من طرف البرلمان في 10 من تموز / يوليو 1881. انهم بيسارك الأعلى الرفضية للمشروع في البرلمان بأنها تخرم الحكومات الخمس والعشرين من حقوقهم في إعلام أحسن، لأن هذه الحكومات "عاطلة في حد ذاتها" وراء البرلمان. الاستشهاد في:

Stenographische Berichte über die Verhandlungen des Reichstags (Berlin: Verlag der Buchdruckerei der "Norddeutschen Allgemeinen Zeitung", 1882), Band 66: V. Legislaturperiode. I. Session 1881/ 1882, S. 140.

لمزيد من المعلومات انظر: Paul von Rodt und Georg Epstein. *Bismarcks Staatsrecht: Die Stellungnahme des Fürsten Otto von Bismarck zu den wichtigsten Fragen des Deutschen und Preussischen Staatsrechts* (Berlin: Ferdinand Dümmler, 1903), S. 393.

(133) في المداولات حول قانون الانتخاب طالبت بعض روابط المصالح الاقتصادية المحافظة إعادة إحياء مشروع بيسارك لمجلس الاقتصاد حتى ينسب لفروابط المهنية التأثير الكبير من خارجه البرلمان على القرارات السياسية ذات الطابع الاقتصادي. وقد تواصلت المداولات إلى حد آخر مرحلة من الحرب العالمي الأول وتم التعلين عليها من قبل ماكس فير.

إنَّ بيروقراطية الدولة والقانون هي التي جعلت أولاً الإمكانية النهائية عموماً متاحة أيضاً للفصل المفهومي الحاد لنظام قانوني "موضوعي" من حقوق الفرد "الذاتية" المضمونة عن طريقه، وكذلك تفصل الحق "العالم" المرتبط بعلاقات الإدارات بعضها ببعض عن "الحق الخاص" الذي ينظم علاقات الأفراد المحكومين فيما بينهم⁽¹³⁴⁾. فهي تقترض مسبقاً الفصل المفهومي "للدولة" كحامل مجرد لحقوق السيادة وكخالق لـ "نواميس الحق" من جميع الحقوق الشخصية المرتبطة بالأفراد - وهي تصورات بعيدة حقاً عن جوهر بنية السيادة ما قبل البيروقراطية، وبالأخص من بنية سيادة الأعيان والإقطاع، ولم يصبح هذا التصور ممكناً وواقع تنفيذه أولاً إلا على أرضية البلديات كلها اختارت هذه موظفيها عن طريق الاقتراع الدوري، وبذلك لم يبق الفرد، والسلطة، وحتى السلطة العليا، وكل "حامل السلطة" مطابقين للذين لهم السيادة كـ "حق ذاتي". ولكن لم يتحقق ذلك الفصل بصفة مبدئية إلا بعد رفع الشخصية الكاملة عن سير الوظيفة داخل البيروقراطية والتنظيم المعلن/الرئيسي للقانون.

لا يمكن هنا تحليل النتائج الثقافية العامة والبعيدة المدى التي أسفر عنها تقدم بنية السيادة البيروقراطية المغفلة/الرئيسية بها هي كذلك وبغض النظر عن المجال الذي تستحوذ عليه. فهي تفضي بطبيعة الحال إلى جانب تقدم "عقلانية" سير الحياة. غير أنَّ هذا المفهوم يسمح بالعديد من المصامين. وبصفة عامة يمكن القول: إنَّ التطور نحو "الموضوعية" المغفلة/الرئيسية ونحو "أدعية المهنة" و"أدعية التخصص" مع كل ما ينجر عنها من عواقب كثيرة الشعب إنما تمَّ دعمها بصفة قوية جداً عن طريق بيروقراطية جلَّ السيادة. ولا يمكن هنا سوى توضيح جزء هام من هذا المسار: وهو التأثير في نمط التربية والتكوين. فمؤسساتنا التربوية الفارسية

(134) بيتر ماكس فيبر هنا حواراً جوي - حاشية متة تأسيس الرابع - بين رجال القانون حول التعدد المستق لمختلف مجالات الحق. وكما بين فيري:

Weber, Rechts 1, S. 1-3 (WuG), S. 386f.).

كانت هناك نظريات مختلفة حول كيفية التعدد. ولقد كانت الفكرة التي عرضها جورج بليكسون "الحقوق الثنائية العامة" التي لم تصبح ممكنة إلا على أرضية الدولة الحديثة وإعلان حقوق الإنسان والمواطن حاسمة في الحوار، غير أنها المترضت أيضاً علماً مختصاً في القانون. (قارن: المرجع المذكور، ص 10، WuG، ص 394). وحسب بليكسون نبر من الحقوق الذاتية العامة على أربع حالات قانونية للمواطن إزاء الدولة: الحالة المالية (الخدمات المعروضة على الدولة)، الحالة المالية (التحرر من الدولة)، الحالة الإيجابية (المطالب المعروضة على الدولة)، والحالة العامة (الخدمات المقدمة للدولة).

قارن: Jellinek, System, ص 81، 94.

الغربية، وبالمختصر من المؤسسات العليا: كالجوامع والمعاهد العليا للتقنية والمعاهد العليا لتجارة والمعاهد الثانوية وغيرها من المدارس المتوسطة، هي الآن تحت التأثير المهيمن للمحاكاة إلى نمط من "التكوين" يجعل جوهر الامتحان في الاختصاص الذي لا غنى عنه بالنسبة للبيروقراطية الحديثة يتمثل في التكوين المهني. فقد جرى "الامتحان المهني" بالحقن الحالي للكلمة وما زال يجري في حقيفة الأمر أيضاً خارج الأشكال البيروقراطية، وهو الحال اليوم بالنسبة للمهن "الحرة" كمهنة الطبيب والمحامي والمهن المنظمة في إطار الروابط المهنية. فليس هو أيضاً ظاهرة نابعة للبيروقراطية لا غنى عنها: فالبيروقراطية الفرنسية والإنجليزية والأميركية تخلت عنه منذ زمن طويل إلى حد كبير أو غاماً، فالتعليم والتفوق داخل مؤسسة الحزب عوضاً الامتحان. أما "الديمقراطية" فتجد نفسها أيضاً أمام الامتحان المهني، كما هو الحال أمام جميع ظواهر البيروقراطية التي دعمتها، في وضع متناقض/ متباين: فمن جهة تعني بالامتحان أو يبدو أنها تعني: "انتقاء" الأكثر خبرة من بين جميع الطبقات الاجتماعية عوض سيادة الأشراف. ومن جهة أخرى تخشى من أن يسفر عن الامتحان وشهادات التكوين ظهور "طبقة" مميزة، ولذلك فهي تقاومه. وأخيراً نجد الامتحان المهني أيضاً في العصور ما قبل البيروقراطية أو شبه البيروقراطية. فأقول موقع تاريخي ثابت له يتمثل في الشبكات المنظمة حسب موارد الرزح. فموارد الرزح المستقلة، الدينية أولاً - مثل ما كان في الشرق وفي الغرب في العصر الوسيط - ثم الدينية أيضاً، كما كان الحال في الصين⁽¹³⁵⁾، هي الشبكات التي من أجله يتم الدرس والامتحان. لكن لم يكن لهذه الامتحانات حقاً طابع "الاختصاص" إلا في جزء منها. فالبيروقراطية الحديثة الكاملة هي التي دفعت نمط الامتحان المعقلن/ الرشيد والفني إلى تطور لا يمتعه مانع. وقد أورد الإصلاح الإداري المدني (Civil Service Reform) شيئاً غنياً للتدريب المهني والامتحان الفني إلى أميركا⁽¹³⁶⁾، وكذلك في جميع البلدان الأخرى بدأت البيروقراطية الحديثة الكاملة تزحف من

(135) كان تنظيم وظائف الدولة في الصين إلى حدود القرن العشرين متداخلاً - على الأقل على المستوى الفكري - بعدد الامتحانات وانتخبها. فان: *Li, Examen d'admission* خصوصاً ما جاء في الملحق (ص 221-241) من عرض للثلاثة النجباء في السنة وما قاموا من أعمال في مقامهم الأعلى في إدارة الإمبراطورية بين 1646 و 1894.

(136) بموجب قانون بنكلتون (Pendleton) عام 1883 تم تأسيس الوظيفة المهنية في الولايات المتحدة الأمريكية.

لوكارها الأصلية (في أوروبا): أي من ألمانيا⁽¹³⁷⁾. فتزايد بيروقراطية الإدارة رفع من شأنها في إنجلترا⁽¹³⁸⁾، ومحاولة تحويل البيروقراطية القديمة المرتكزة على شبه الأعيان بأغرى حديثة أورد هذه الأخيرة (عوض نمط الامتحانات القديمة المغايرة تماماً) إلى الصين⁽¹³⁹⁾، وأرسلها إلى جميع العالم مع بيروقراطية الرأسمالية وساجتها إلى الفئتين المختصين ومساعدتي التجار وخبرهم. وهذا التطور وقع خاصة دهمه بقوة عن طريق المكانة الاجتماعية التي أصبح يحض بها أصحاب الشهادات بعد اجتيازهم للاختبارات الفنية، خاصة أن هذه المكانة في حد ذاتها قد تتحول إلى امتيازات اقتصادية. فميت كانت تهرمة الأسلاف شرطاً للمعادلة والقدرة على الوفاء، وحيث كان النبلاء ذوي نفوذ اجتماعي كبير، وكذلك أصحاب الوظائف الحكومية في الماضي، أصبح اليوم صاحب الشهادة الفنية/ العلمية، إن تحين شهادات الجامعات والمعاهد العليا الفنية ومدارس التجارة العليا والمتوسطة يخلق شهادات تكوين في جميع المجالات على الإطلاقي، إنها بتدعمان تشكيل طبقة متميزة للمكتب والتاجر. فاكسابها بدعم طلب الزواج من أهل الأشراف (من الطيحي أن ترتفع أيضاً المحفوظ في المنجر للتخرب من ابنه صاحب المنجر فصد الزواج)، والتشاي بالدخول في دائرة من هم من أهل الجاه (Ehrenkodex)، والمطالية بأجر مناسب للمقام" عوض أجر حسب العمل المنجز، وبترقية وضمان للمضيوخة، ولكن الأهم هو احتكار مواطن الشغل النافعة اجتماعياً واقتصادياً لصالح المرشحين للشهادات.

(137) حسب رودولف غيبك عدم فرغ التكوين المبني للموظفين في القانون العام للنوبة بالنسبة للأقاليم البروسية الموزع في عام 1794 > 71, 70, 10. (J.). قارن:

Rudolf Gneist, Verwaltung, Juris, Rechtsweg. Staatsverwaltung und Selbstverwaltung nach englischen und deutschen Verhältnissen mit besonderer Rücksicht auf Verwaltungsreformen und Kreisordnungen in Preußen (Berlin: Julius Springer, 1869), S. 87.

(138) تم عرض امتحانات في الاختصاص بالنسبة للموظفين في إنجلترا عام 1854، ولكن لم تصدر القوانين المصورة والرتائب إلا عام 1870. هذه القوانين تفر بأنه يجب على كل موظف للدولة أن يقدم شهادة اجتياز امتحان (Civil Service Certificate). وتقدم اللجنة البرلمانية للشؤون العامة بدور المرفقة حتى لا تم مواصلة نظام المهابة القديم. قارن:

Heischek, *Englisches Staatsrecht* I, S. 378ff.

(139) ديب يعني ماكس فير عن المصاعف الإصلاحية عامي 1905 / 1906 التي صدرت فيها المراسم الملكية للتعاقب بإعادة تنظيم سلك الموظفين والتعلم، وبسوجب المرسوم بتاريخ 2 أيلول/ سبتمبر 1905 تم إنشاء نظام الامتحانات القديم الذي كان مستنداً إلى الكونغرسين الكلاسيكيين وتعرفه بنظام تعلم حديث. قارن:

Franko, China, S. 87-113, hier S. 106f.

وإذا ما بدأنا نسمع بصوت عالٍ النداء بفتح دورات منتظمة للتكوين وامتحانات فنية، فإنّ هذا لا يعني بالطبع "رغبة في التكوين" جاءت فجأة، وإنما السبب يكمن في السعي إلى تقليص العرض في مواطن الشغل واستثمارها لصالح أصحاب الشهادات. فـ"الامتحان" اليوم هو الوسيلة الشاملة لهذا الاحتكار، ولذا ترفضه لا يمنعه مانع. وبما أنّ دورة التكوين اللازمة للحصول على الشهادة تتطلب مصاريف هائلة وفترات انتظار طويلة، فإنّ ذلك السعي يعني في نفس الوقت حقن المراهب (الكابيزما) لصالح الملك، إذ إنّ التكاليف "الذهنية" بالنسبة لشهادات التكوين هي دائماً قليلة ولا تزداد بشواقر الجماهير، بل تبدو في النقصان. وما كانت تفضيه سيرة حياة القروية في عهد الإقطاع من خصال يتم تعويضه لدينا بالمشاركة في غلفاته لدى الجمعيات الطلابية في المدارس العليا المانحة لشهادات التكوين، وفي المنوّل الأنجلو سكسونية عن طريق اتنولدي والجمعيات الرياضية. ومن جهة أخرى نرى البيروقراطية حيث ما كانت إلى تطوير نوع من "الحق في الوظيفة" من خلال وضع إجراء تأديبي منظم والغاء مراسيم "رؤساء الإدارة" الاعتبارية إزاء الموظف، بحيث تسعى للحفاظ على مكانته وعلى ترفيته المنظمة وحيطة الاجتهادية في الشبكوخة. كما نجد دعماً عن طريق الرأي العام "الديمقراطي" لدى المحكومين المطالب بتقليص السيادة، والذي يأمل أن يرى في كلّ حالة لإضفاء أوامر المحاكم التصفية إزاء الموظفين تقليصاً للسلطة التنفيذية. ولذا فإنّ البيروقراطية، سواء كانت داخل المتاجر أو في الوظيفة العمومية، هي حاملة لتطور "طبقي" خاص مثل غيرها من حاملات الوظيفة المختلفين عنها تماماً في الماضي. وقد سبق أن وقعت الإشارة، إلى أنّ هذه الحصال الطبقية يجري استغلالها في إطارها من حيث قبعتها التقنية بالنسبة للبيروقراطية لمهام خاصة بها. عند هذا الطابع "الطبقي" بالذات الذي لا مفر منه يأتي ردّ فعل "الديمقراطية" وسعيها، الاختيار الفصير المندى للموظفين عوض تعيينهم، وعوض الإجراء التأديبي المنظم إضفاء الموظفين من سهامهم عن طريق الاستفتاء العام، أي تعويض المرسوم التصفي له "رئيس" الإدارة المتفقد في الرتبة بمرسوم تصفي مماثل من طرف المحكومين أو من رؤساء الأحزاب التي تحكمهم.

ليست المكانة الاجتماعية القائمة على التمتع بنوع من التربية والتكوين في حدّ ذاتها شيء يميز للبيروقراطية، بل بالعكس. فقد كانت قائمة فقط على قواعد مختلفة تماماً من حيث المضمون بالنسبة لبنى السيادة الأخرى: "فني بنية السيادة الإقطاعية والدنيبة وسادة الأعيان وإدارة الأشراف الإنجليزية وفي بيروقراطية الأعيان في

الصين القديمة وفي سيادة الديهاوجيين ضمن ما يسمى بالديمقراطية المظلمة/ اليونانية⁽¹⁴⁰⁾، ورغم التباينات الكبرى بين هذه الحالات، لم يكن هدف التربية وقاعدة القيمة الاجتماعية "الشخص المتخصص وإنما - بشعير شعاري - هو "الإنسان المثقف". يستعمل التعبير هنا بدون إضفاء أي غمضة عليه وفي المعنى الوحيد: أن قيمة مبررة حياة الشخص الذي يعتبر "مثقفاً" هي غاية التربية وليس التكوين في الاختصاص لقد كانت الشخصية المثقفة، سواء حسب نمط الفروسية أم التنسك (مثلاً هو الحال في الصين) أم الأدب أم الرياضة والفن (كما في اليونان) أم حسب الشخصية الإنجليسكية المحافظة مثلاً للثقافة التي تفرزها كل من بنية السيادة والشروط الاجتماعية المفروضة للاتناء إل الطبقة الحاكمة، فمؤجلات الطبقة الحاكمة كما هي كانت تقوم على قدر أوفر من "الثقافة ذات القيمة العالية" في المعنى المتطور والغني من أي قيمة يمكن أن تضاف لهذا المفهوم) وليس على العلم المختص فمن الطبيعي أن يتم الاهتمام بإسهاب بالتكوين العسكري واللاهوتي والقانوني. ولكن كانت هناك عناصر أخرى للثروة في المسار التربوي المظلم/ اليوناني والفروسي والصيني غير عناصر التكوين الغني "المفيد" التي مثلت الجزء الأوفر. فورا جميع التوضيحات المعاصرة المتعلقة بالتكوين/ الثقافة يختفي في أحد الأماكن الهامة صراع نمط "الإنسان المتخصص" ضد نمط "رجل الثقافة"، هذا الصراع الذي بدأ يظهر من خلال الزحف الذي لا مفر منه للبيروقراطية في جميع العلاقات العامة والخاصة للسيادة وعن طريق الدور المتزايد للعلم المختص حتى في المسائل الحساسة للثقافة. لم يكن للنظام البيروقراطي أن يتجاوز في زحفه الحواجز الأساسية السلبية المذكورة عدة مرات فقط، والتي هي ضرورة بالنسبة له في عملية النسوة، بل تقاطعت وما زالت تتقاطع معه أشكال بنية الإدارة التي تقوم على مبادئ متغايرة.

(140) المقصود هنا هي مرحلة السياسة الآتية منذ إريكس وبريكليس التي يصفها فير (Weber, *Agroverhältnisse*, S. 109) بـ "الديمقراطية فراديسكالية" (بين طفرين) ويفصلها عن المفهوم الحديث "لديمقراطية". وحسب فير، فإن هذه المرحلة قد تميزت ببعض الأشخاص السياسية ("الديهاوجيون") الذين لم يكونوا دستورياً متوقعين. فيما يخص التربية في عصر بريكلينس قرون: Eduard Meyer, *Geschichte des Altertums*, I Aufl. (Stuttgart, Berlin: J. G. Cotta Nachfolger, 1901), Band 4, S. 106ff.,

(م. هنا نفاة: (Meyer, *Geschichte des Altertums*, IV).

مع التمييز في النسخة الشخصية لماكس فير (Arbeitstelle der Max Weber, Gesamtausgabe, BAdW München).

والتي وقع التمرّض لها سابقاً بعض الشيء. ومن هذه المبادئ يمكن الوقوف هنا ليس عند جميع النهاذج الموجودة فعلاً - وهو ما يذهب بعيداً عن الموضوع - وإنما عند بعض المبادئ الهامة جداً من البنية وفرضياتها باختصار وبأبسط شكل ممكن، وذلك ليس فقط، وإنما أيضاً وبصفة دائمة تحت الأسئلة الآتية: 1- إلى أيّ حدّ تخضع هذه المبادئ للمحتبة الاقتصادية أو أنّه وقع خلق حضورها عن طريق ظروف أخرى، مثل الظروف السياسية، أو في آخر المطاف من خلال "الحسبة الذاتية" القائمة في بينها الفضة، و2. هل من وما هي النتائج الاقتصادية الخاصة التي يمكن أن تعطيها من جهتها؟ غير أنّه لا بدّ أن نضع منذ البداية نصب أعيننا سيرة جميع هذه المبادئ التنظيمية وتداخلها. فنهاذجها "المخالصة" هي فقط بالنسبة للتحليل بمنزلة حالات خاصة لا غنى عنها وذات قيمة عالية جداً، قد تحرك بينها وما زال يتحرك دائماً الواقع التاريخي في أشكاله المختلفة. إنّ البنية البيروقراطية، حيث ما كانت، هي نتاج لتطوّر متأخر، فيقدّر ما تعود في المسار إلى الوراء، بقدر ما يبدو غياب البيروقراطية وسلك الموظفين بالنسبة لأشكال السيادة مميّزاً لها، فالبيروقراطية لها طابع "عقلاني": فالفاعلة والغاية والوسيلة واللائحية "الموضوعية" تهيمن على سلوكها/ تصرّفها. ولذا فقد أثر بروزها وانتشارها حيث ما كانت بصفة "تورية" في المعنى الخاص الذي سبّاق الحديث فيه، كما كان الحال بالنسبة لزحف العقلانية التي فزت جميع المجالات بصفة مطلقة. فقد هدّمت في مسارها أشكال السيادة التي لا تملك طابعاً عقلانياً بالمعنى الخاص للكلمة. ولذا تسأل: ما هي هذه المبادئ؟

سيادة الأعيان / الأمراء

تقرير الإصدار

حول نشأة النص

يبحث النص للوالي إصداره في نشأة سيادة الأعيان وخصائصها والتفرقات التي تنتم بها. ويستمد ماكس فيبر سيادة الأعيان من حيث المصدر والتطور، توابلاً مع الفترات السابقة لـ الانتصاف والمجتمع، أولاً من البنية الاجتماعية والاقتصادية للمجموعة المنزلية أي من الأوبكوس. ثم ينتقل هذا الشكل من السلطة المنزلية إلى نمط من السلطة السياسية التي يعمل على تحديث سميتها الخاصة مقارنة ببنية السيادة البيروقراطية. إلا أن الجزء الآخر من النص قد خصص لعرض الأشكال المتعددة والمثبتة تاريخياً من سيادة الأعيان وأنواعها. ويشيع العرض من حيث التسلسل النسقي مسار اتقسام سلطة الحكم وامتلاكها وكذلك المسار المعاكس الذي يحاول فيه الأمير الحاكم أو الملك إعادة ربط القرى المحلية الخارجية عن نفوذه إليه ووضعها تحت إشرافه / رعايته. أما بالنسبة للحالات الخاصة، فيقوم ماكس فيبر بالبحث في إدارة قضاء الصلح الإنجليزية وعلاقات الإقطاع. وهذه الأخيرة يتم البحث فيها في نص "الإقطاع". كما يلهم الجزء الأخير من هذا النص إجمالاً وبالمقارنة بظروف نشأة سيادة الأعيان والإقطاع وتأثيراتها. فالتوضيحات حول سيادة الأعيان لا تتم في هذا النص المعروض هنا، وإنما في النص حول "الإقطاع". ولذلك فإن النصين المخصصين لأشكال السيادة التقليدية مرتبطان بصفة وثيقة ببعضهما البعض.

شكلياً لا ياتل النص الموالي إصداره حول "سيادة الأعيان" أي نص آخر من الضيافة القديمة لـ سوسيولوجيا السيادة لما يتسم به من تعدد القصور. فهو يظهر فقرات غير مكتملة وإهدات، ولكن أيضاً إعلانات لم تتحقق وتناقضات في تداول الأفكار^(١) وكذلك جنة من الإحالات غير المصيبة. والدليل على ذلك ما جاء مثلاً: في صفحة 340 حيث يشير ماكس فير إلى توضيح مفهوم "الهان" (Han) (وهو مفهوم صادر عن البحث في مجاز الإقطاع الياباني في القرن التاسع عشر) الذي "سرد الحديث عنه" في علاقته بقانون الوظيفة والقانون العسكري الياباني. فالتفاصيل المتعلقة به نجدها في نص "الإقطاع" ولكن بدون أي إحالة إلى مفهوم "الهان". وفي الضيافة القديمة المخلفة من الاقتصاد والمجتمع ليس هناك سوى إشارة واحدة للمفهوم "الهان"، وهي التي ترد في نص سيادة الأعيان، ولكن في محل آخر يوجد قبل الإشارة المذكورة بالنسبة للإحالة، وبذلك فهي تحالف الإشارة الفائلة ("كما سيحود الحديث إليه"). هذه الإحالة الوحيدة الخاصة بالتداول تتميز أيضاً بطابعها غير المكتمل. فالملاحظات المتعددة تدفع إلى القول بأنه من المحبذ الانطلاق من مراحل أصل مختلفة، وعصوماً من تغيير في وضع المخطوط لم يتم بعد مقارنته. فهناك مقطع طويل بالحروف الصغيرة يشير إلى أنه لا بد أن تكون هناك على الأقل في تلك الأثناء نوايا لتحضير طبعة.

يمكن تحديد نشأة نص "سلطة الإقطاع" بعفة حسوسة من خلال بعض الإشارات المتضمنة في النص فالمصطلحات الملحقة فيما بعد نعد من ناحية بسهولة تلميحات لأحداث سياسية جرت. فالتذكير بـ "تراثيا القديمة" يفترض ضمناً ثورة الشباب التركي عام 1908/1909 وما تبعها من تجاوز للنظام القديم. وكذلك الأمر بالنسبة للإشارة إلى المشاكل المتعلقة بـ "الإصلاح الإداري الصيني الحديث" التي تدل على انهيار الإمبراطورية الصينية القديمة في شهر تشرين الأول/ أكتوبر 1911. ومن ناحية أخرى تقدم المراجع المباشرة في النص وكذلك الإحالات البيليوغرافية التي تم ضبطها أدلة عن التاريخ المعدد. فمن بين المؤلفين المذكورين مباشرة أي كارل وانغن وكورت سبته نساعد الإشارة إلى كورنر سبته فقط حل تحديد نشأة النص باعتبار أن كتاب وانغن الهام بالنسبة للتاريخ الاجتماعي والاقتصادي

(١) لا تطبق التفاصيل حول الصين إلا في جزئها الأول المتعلق بالرقابة الحقة لوسائل السلطة لدى رجل الأعيان، في حين أن الجزء الثاني يهتم بالأسس المعنوية لبيروقراطية الأعيان الصينية.

الياباني قد صدر منذ عام 1891 في حين أن الترجمة المنقحة من قبل كورت سيته نيا يخص امتيازات الحصانة المصرية لم تصدر إلا في كانون الأول/ ديسمبر 1912. وربما يشير التلميح إلى سجل البحث في التاريخ الوسيط الذي وقع عام 1910 وكذلك الاستعمال المطلب لكتاب روبرت هولزمان (Robert Holzmann) حول تاريخ الدستور الفرنسي الذي صدر أيضاً عام 1910 إلى مرحلة تحرير سابقة. فالمعلومات حول ترحيل سكان المياو (Miao) من طرف الحكومة الصينية تستند على الأرجح إلى مؤلف فرديناند فرايهر فون ريشنهوفن (Ferdinand Freiherr von Richthofen) حول جغرافيا الصين الصادر عام 1912 مثلما هو الأمر بالنسبة للمعرض الواقع حول الأوهام الصينية الذي يرتبط بعقبة وثيقة بالدراسات الكنتقوشية التي صدرت فيها بين عام 1911 و¹³1913. فجزء من النظريات المروعة من قبل ماكس فيبر حول التاريخ الإنجليزي قد تأثر بكتاب يوليوس هانستك حول "تاريخ الدستور الإنجليزي" الصادر في تموز/ يوليو عام 1913¹⁴. أما معلومات ماكس فيبر حول الإقطاع العسكري الإسلامي وكذلك حول التنظيم الإداري فيها ينسب بالعصر الوسيط الإسلامي فتستند بدون استثناء إلى المقال المنشور في شهر شباط/ فبراير 1914 حول "عرائب الاستعمار ونظام الإقطاع" للمشرق والباحث في الإسلام كارل هابترينج بيكر الذي لا يحيل ماكس فيبر إليه بصريح العبارة إلا في بعض "الإقطاع". هذا وقد يبيع كتاب الباحث في العصر الوسيط جورج فون ييلوف حول "دولة العصر الوسيط"¹⁵ ورسالة الشكر من ماكس فيبر إليه لإرساله هذا الكتاب دليلاً على تنقيح متأخر جداً لصياغة النص ففي 21 حزيران/ يونيو 1914 كتب

(2) هناك تشابه ملحوظ بالقراءة حول الكنتقوشية خصوصاً فيما يتعلق بالتفاصيل المرتبطة بنظام القرية والجماعة الحرفية الصينية، قارن في هذا الصدد: Weber, Konfuziusmus, MWG I/ 19, S. 266-272, 275f., 278.

(3) انظر: "تاريخ الدستور الإنجليزي" لصاحبه هانستك في: Weber, Die Stadt, MWG I/ 22-3, S. 121.

فيها يتمتع بتاريخ الإصدار قارن تقرير الإصدار، المرجع المذكور، ص 48.

(4) قارن: Below, Staat des Mittelalters¹.

لها يخص تاريخ النشر قارن:

Sigfrid H. Steinberg, Die Geschichtswissenschaft der Gegenwart in Selbstdarstellungen. Georg von Below, Alfons Dopsch, Heinrich Finkbe, Walter Gieseler, R. F. Krieger, Max Lehmann, Georg Stobbe (Leipzig: Felix Meiner, 1925), S. 1-49, hier: S. 40.

أشكر السيد د. هانس سيمورك (Dr. Hans Cymorek) على هذا التلميح

ماكس فير إلى ييلوف قائلا: "سأبادر في الشتاء بطبع مساهمة كبيرة جداً حول "أسس العلوم الاجتماعية" تبحث بصفة منتقاة وبالمقارنة في شكل الجمعيات السياسية [...]". واصطلاحياً ساططر أيضاً إلى الاحتفاظ بمفهوم "سيادة الأعيان" خاصة بالنسبة لبعض الأنواع من البطيرة السياسية. أما الفصل المطلق بين السلطة المترتبة وسلطة الإقطاع والسيادة السياسية - التي لا يوجد لها معيار / مقياس آخر سوى أنها ليست ذلك كله (وإنها سلطة عسكرية وقضائية)، فأمل أن نجدوا التأكيد عليه وافية".

هذه الرسالة تعتبر ذات دلالات من عدة جهات بالنسبة لتأويل النص، إذ يمكن التأويل أولاً إلى أي حد كان لقراءة كتاب ييلوف وقع حل نص سيادة الأعيان، فهناك مقطعان من النص، يقتربان من أقوال الرسالة بصفة خاصة: 1. التأكيد على الجانب السياسي بالنسبة لسيادة الأعيان، ومن ثم فصلها عن السلطة المترتبة البحتة. فماكس فير يسم هنا - خلافاً لمعادنه بالنسبة للصياغة القديمة من الاقتصاد والمجتمع - بوصف "المحكوم" التابع السياسي¹⁹. فهذا الأخير هو في الأصل الحر وليس الخاضع لسلطة المترتبة أي إنه يختلف من حيث مكانته القانونية عن التابع سكنياً وجسدياً لسلطة الإقطاع. فهو، كما يحدده فير، ذلك "المحكوم شرعياً" [...] من قبل أحد الأمراء، وذلك في المعنى التقليدي لمجرى القوانين. فذقة الإنجاز المفهومي تنعكس في صياغة "المحكوم السياسي الخارج عن سيادة الأعيان"، كما يدل عليه استعمال لفظة "خارج عن سيادة الأعيان" - (Extrapatrimonial) - بدرجة متقدمة إطلاقاً من التوظيف النسقي، وهذا لا يرد إلا في نص سيادة الأعيان ضمن الصياغة القديمة من الاقتصاد والمجتمع²⁰. 2. التأكيد على السلطة القضائية والسيادة العسكرية كمعيارين لسيادة الأعيان السياسية. فالأولى تذكر باعتصار، في حين أن السيادة العسكرية وقع البحث فيها مطلقاً. ويتعلق حجم هذه السيادة - حسب فير - بقدرة صاحب الأمر على تجنيد جيش محترف موالي له. وبلي هذا القول فقرة طويلة حول جيوش الأعيان/ الأمراء التي يتم تصنيفها حسب كيفية تجنيدها

(5) رسالة ماكس فير إلى جورج فون ييلوف في 21 حزيران/ يونيو 1914، MWG IV/8، ثم هنا الاستشهاد حسب ما جاء لدى جورج فون ييلوف.

(6) Weber, Die Stadt, MWG I/22-5, S. 196.

(7) انظر النص المختلف الشاذ في ثلاثة النسخ من السيادة الشرعية وكذلك في نص نهج السيادة في الإبداع الأول من الاقتصاد والمجتمع (MWG I/23)، MWG, S. 131E, 137, 150, 154.

وتجهيزها. أما التلميحان المذكوران سابقاً إلى كتاب ييلوف، فإنها يحيطان الفقرات حول جيوش الأعيان/ الأمراء التي تتضمن أيضاً الإحالة لقال بيكر الصادر في شباط/ فبراير 1914. كل هذا مع الإحالة الحاطة الانجاء والمتعلقة بجيوش الأعيان يدل على أن هذا المقطع وضع تقديمه - ربما تحت تأثير كتاب ييلوف - وتحويله مؤخراً. ففي حين قام غير بالبحث في مسألة السيادة العسكرية، كما أعلن عنها في الرسالة، بقي الاهتمام الحديث بالسلطة القضائية لدى الأمير الحاكم غائباً، ولم تقع الإشارة إلى الوصف الوافي في §6 من "الحق". وهو ما يدل على نهاية فجائية لعملية التنقيح.

أما السؤال الثاني الذي تطرحه الرسالة فيتعلي بقول ماكس غير: "صاحطر إلى التمسك بمفهوم "سيادة الأعيان" [...] بالنسبة لبعض أنواع السيادة السياسية". أليس من المحتمل أن ماكس غير لم يكشف هذا المفهوم المتميز والخاص به وبـ سوسيولوجيا السيادة التي تبناها إلا في ربيع أو بداية صيف 1914؟ في هذا النص الذي بين أيدينا لم يبرز استعمال المفهوم بصريح العبارة، وذلك تزامناً مع تصنيف كتاب ييلوف، ثم في مواقع مختلفة من النص - ولكن غالباً ما كان مرتبطاً - إضافة إلى نص "الإقطاع". فالمفهوم لا يرد عن طريق التحديد، وإنما يتم تصنيفه من خلال عدة لوائح: حيث يتحدث ماكس غير عن سلطة أعيان احتياطية وطبقية وإقطاعية⁽⁸⁾. كما تدل اللوائح المضافة بخط اليد في المخطوط المرقن حول "سوسيولوجيا الحق" على "الاكتشاف" المتأخر للمفهوم⁽⁹⁾. وحتى الدراسة المتعلقة بـ "المدينة" ترد فيها مفاهيم مثل "سيادة الأعيان" و"الحكم الطبقي للأعيان"⁽¹⁰⁾، رغم أنه لا يمكن التصريح بشيء حول وقت الاستعمال لعدم وجود ما يثبت توديع المخطوط. فالتأثير

(8) قارن مثل هذه التطبيقات لا ترد في إطار الصياغة القديمة من الاتصال والمجتمع إلا في نص الإقطاع وكذلك في مقالة حول المدينة (Stadt-Stadt) وفي سوسيولوجيا الحق (Rechtssoziologie) فصب.

(9) قارن:

Weber, *Recher* § 1, S. 3 (WuG¹, S. 387), ders. *Recher* § 2, S. 70f. (WuG¹, S. 452):

سيادة الأعيان "سياسية" و"طبقية". المرجع المذكور.

Recher § 5, S. 6 (WuG¹, S. 476):

سلطات الأعيان "الشرقية"، المرجع المذكور.

Recher § 6, S. 4 (WuG¹, S. 484):

سيادة الأعيان "الطبقية" وكذلك في السعة المرقومة الحديثة العهد.

(10) لارن:

Weber, *Die Stadt. MWG* II 22-3, S. 132,

للسجلد حول "المدينة" لا يستبعد تنقيحاً أخيراً في النصف الأول من عام 1914".¹¹ إضافة إلى ذلك، يرد مفهوم "سيادة الأعيان" في نص "البيروقراطية" (في تركيبة مع إحالة) و- كما ذكر سابقاً- في نص "الإقطاع" بصفة مكثفة، ولكن لا يرد في أيّ موقع آخر من الصياغة القديمة من الاقتصاد والمجتمع، ولا في أيّ نص آخر منصوص ماكس فيبر المنشورة قبل الحرب العالمية الأولى.

إنّ ما قيل سابقاً ينطبق أيضاً على المفاهيم المنشئة الخاصة مثل "الأمير الحاكم"، "رابطة الأعيان/ الأمراء"، "الإمارة"، "موظف الإمارة" و"بيروقراطية الإمارة". وقد وردت المفاهيم المذكورة في جانب منها عن طريق البحث المعاصر، ولكنها لم تحصل على دلالاتها الخاصة إلا في إطار الاقتصاد والمجتمع. وفي جانب آخر وقع اشتقاقها من قبل فيبر مثل مفهوم "بيروقراطية الإمارة/ الأعيان". واستعمل ماكس فيبر المفاهيم المذكورة بصفة مكثفة في نقى "سيادة الأعيان/ الأمراء" و"الإقطاع"، وبعضها في تفصوص أخرى متعلقة بالسيادة مثل "البيروقراطية"، "تحويل الكاريزما" و"الدولة والسلطة الدينية" وكذلك في نص "الجماعة المتزيلة/ أهل البيت"، و"الجماعات الدينية"، و"موسولوجيا الحق" وفي الدراسة حول "المدينة".¹² وباستثناء نص "الجماعة المتزيلة" الذي يذكر فيه مرّة واحدة مفهوم

(11) غارو :

Nippel Wilfried, Editorischer Bericht, ebd., S. 51.

(12) نرد مصطلحات "الأمير"، "الإمارة" و"موظف" مترجمة في:

Weber, Die Stadt, MWG V 22-5, S. 150,

وأي: Weber, Rechen § 1, S. 3, 7 (WuG, S. 389, 392); ders., Rechen § 3, S. 1f. (WuG, S. 467f.); ders., Rechen § 6, S. 1f., 4, 7f., 10 (WuG, S. 481-486, 489f., 494), ders., Rechen § 7, S. 10 (WuG, S. 502);

"دولة الأعيان/ الإمارة"، "حكومي" في:

Weber, Die Stadt, MWG V 22-5, S. 167, 232f.

"موظف الإمارة/ الأعيان" (Patrimonialstaat)، "الموظف الحكومية" (Staatlich) في:

Weber, Die Stadt, ebd., S. 155, 232, Bürokratismus, oben, S. 220 und 224. Umblingung des Charisma, unten, S. 520f.; Staat und Hierokratie, unten, S. 650; "Patrimonialstaat", "Bürokratismus" in: Weber, Hausgemeinschaften, MWG V 22-1, S. 118; Religiöse Gemeinschaften, MWG V 22-2, S. 386, Umblingung des Charisma, unten, S. 498 und 534; Die Stadt und Hierokratie, unten, S. 625; "Patrimonialbürokratie", "bürokratisch" in: Weber, Religiöse Gemeinschaften, MWG V 22-2, S. 211, 366, 370, 440. und Die Stadt, MWG V 22-5, S. 173, 235, 237, 239f.,

(هناك أيضاً: "بيروقراطية الإمارة/ سيادة الأعيان")،

Weber, Bürokratismus, oben, S. 232.

"موظف الإمارات"⁽¹³⁾ والذي صيغ في معقله - حسب الناشرين - عام 1910⁽¹⁴⁾، فإن النصوص الأخرى تشير من حيث صياغتها وتنقيحها الأخير إلى عام 1913 أو 1914. ويرتبط نص "سيادة الأعيان" ببقية النصوص المذكورة، كما سترأ، فيما بعد، عن طريق بنية الإحالات الداخلية في النص ولكن يجب قبل ذلك تلخيص النتائج المتعلقة بتاريخ نص "سيادة الأعيان".

لا يتضمن الجزء الأول من النص إشارات واضحة تتعلق بتاريخ الصياغة، ولكنه يلتزم مباشرة بنص "الجماعات المنزلية" الذي سبقت صياغته زمنياً هذا النص أما الفقرة الموالية له فإنها متجزئة، ولكنها تسمح بالتنقل إلى الفقرة التي تلي وقد تأثرت من قراءة كتاب ييلوف ووقع تنقيحها - كما سبق ذكره - في ربيع أو بداية صيف 1914 أو نحوها. وفي هذه الفقرة نجد إلى جانب التلميح إلى كتاب هاتشك حول "تاريخ الدستور الإنجليزي" لعام 1913 مقولات "الجمعية" / "الشكل الاجتماعي حسب الفرص" و"الجماعة القائمة على الموافقة"⁽¹⁵⁾. أما بقية التفاصيل حول متطلبات روابط الأعيان فتوظف أيضاً مقولات المقال الصادر عام 1913 حول المقولات. هذا ونظهر الشروح الموالية حول إمارة الإمارة / الأعيان أغلب التقاطعات والمعاداة والاختلاف / التفاضل. أما الإحالات الجيوبوغرافية فتغطي المرحلة الزمنية الكاملة من عام 1910 إلى 1914. وتفترض فقرتان طويلتان نص "البيروقراطية" من أجل توضيح إدارة الأعيان / الإمارة عن طريق المقارنة بالإدارة البيروقراطية المعقدة / الرشيدة. فتتضمن الفقرات المطبوعة بالحروف الصغيرة في الصفحات من 300 إلى 308 توازناً في تسوية ملفت للنظر مع مساهمات غير في البداية الثانية لعلماء الاجتماع الألمان التي عقدت في شهر تشرين الأول / أكتوبر 1912 وكذلك إشارة غير مباشرة إلى كتاب هاتشك الصادر عام 1913⁽¹⁶⁾. وتتراوح الدراسات التوضيحية المخصصة حول فرنسا ومصر والصين، وإنجلترا وروسيا التي لحقت الجزء المتعلق

Weber, *Hausgemeinschaften*, MWG IV 22-1, S. 118.

(13)

"*Hausgemeinschaften*," MWG IV 22-1, S. 109.

(14) غاردن تقرير النشر لنص:

(15) "الجمعية" / "الشكل الاجتماعي حسب الفرص"، انظر:

Weber, *Kategorien*, S. 273f., unten, S. 262.

"الجمعية حسب التوافق" بين ولي الحكم ورجله.

(16) باللغة الألمانية.

Hatchek, *Englische Verfassungsgeschichte*, 1913.

بالإدارة وأثقت النص - بنقض النظر عن التقطعين - زمنياً بين عامي 1911 و1913.

يتضمن نص "سيادة الأعيان" 17 إحالة يمكن حلّها أغلبها بدون صعوبة داخل النص، في حين أنّ هناك أربع إحالات تشير خطأ إلى جهة ما أو ليس لها موقع في النص فغلب إليه. ومثلّ ههنا التخالط في الإحالات قد وقع ذكره سابقاً، فهو يدلّ على تحويرات في المخطوط أو عدم إنهاء تنقيحه. ولعدم تجانس النص يمكن للإحالات الواضحة الدلائل أن تشير إلى الفترات المرتبطة مع بعضها البعض. وتضمّ هذه الإحالات تلك التي تتعلق بالدراسات الجغرافية للدولة مثل الإحالة في الفقرة الأولى إلى كيفية المعاملة داخل البيت في مصر والإحالتين المرتبطتين بالمثل في الصين وإحالة أخرى إلى روسيا. كلّ هذا يرجع أن الدراسات ذات التوجّه الجغرافي قد تمت في مرحلة مبكّرة، مثلها مثل الإحالات داخل الفقرة حول مصادرة الأرباح، وهو ما يدلّ على تماسك هذه الفقرة.

نتجّل في إطار الصبغة القديمة من سوسيولوجيا السيادة أشتى علاقة بين نص "سيادة الأعيان" ونص "الإقطاع". فالترابط الفكري يتم هنا دعمه عن طريق الوضوح والتبادل على مستوى بنية الإحالات. وعلى عكس ذلك يبدو الترابط المتعلق بالإحالات "ضعيفاً" مع بقية نصوص السيادة. فمن نص "البرورقراطية" لا يوجد سوى إشارة واحدة واضحة وجلية إلى التفاصيل المتعلقة بنص "سيادة الأعيان". وفي ما عدا ذلك هناك إحالات إلى موضوع الأعيان وارتباط العنالة بالتقاليد، وهي إحالات لا تسمح بأي أحكام واضحة. أمّا مثيله فينطبق على نص "السيادة". إذ تفرد من نص "الكاريزماتية" إحالة متعلقة بـ "السلطة الأبوية" إلى الفقرة الأولى من نص "سيادة الأعيان". وحتى في نص "تحوير الكاريزما" توجد الإحالة بصريح العبارة إلى السلطة الأبوية، وذلك في غضون الاستعراض المختضب لأنواع "العنف اليومي" التي وقع التعرّض إليها لحدّ الآن، في حين أنّ سيادة الأعيان غابت تماماً في هذا التصنيف. ودونما تعود الإحالات التي ترتبط بالسلطة الأبوية فقط إلى حرمة من النصوص القديمة التي لم تتضمن تفاصيل عن سيادة الأعيان. وعلى عكس ذلك هناك في نص "سيادة الأعيان" إحالتان إلى موضوع "السيادة الكاريزماتية" قد تستندان إلى كلا النصين، أي "الكاريزماتية" و"تحوير الكاريزما". كما أنّ هناك ربط بنص "الدولة والسلطة الدينية" حصل عن طريق إحالة إلى سلعة رجل الدين خلافاً لسلطة وفي الأمر.

كان نص "سيادة الأعيان" في إطار الصبغة القديمة من الاقتصاد والمجتمع -

كما سبق الحديث عنه - في علاقة حميمة مع تلك النصوص التي نهتم بصورة خاصة بظاهرة السيادة لدى الأعيان، فليس هناك في الجزء من المجلد المعلق به "الجماعات" من بين النصوص المنشورة في كتاب الاقتصاد والمجتمع علاقة واضحة ومتبادلة إلا مع نص "الجماعات المترتبة" الذي وقع تلخيص أهم فقراته وتقديمها في بداية نص "سيادة الأعيان". وقد تلمح إلى هذه الفقرات أيضاً الإحالة المسبقة من نص "الجماعات الإثنية" حول "سيطرة السلطة الأبوية الممتدة"⁽¹⁷⁾. ولئن كان الفصل الأول يقدم من "الجماعات الدينية" تعديداً لسيادة الأعيان⁽¹⁸⁾، ويبدو قريباً جداً من ذلك الذي يأتي في النص الموالي إصداره، إلا أنه لا يوجد ربط على مستوى الإحالة بين كلي النصين. وهذا الربط لا يمكن إثباته - كما أشار إلى ذلك المصدران الأولان بصريح العبارة - إلا عن طريق إحاليتين فحسب في نص "سيادة الأعيان"، وذلك بصفة مكشوفة، إذ لا يمكن فعلاً فكّه على أحسن وجه إلا في الدراسة حول "الكثوشية". ومن هذا النص الصادر هنا تقوم الإحالة الوحيدة الواضحة في حقيقة الأمر من المخلفات القديمة لتعنى الاقتصاد والمجتمع إلى الدراسة حول "المدنية". في المقابل يمكن أيضاً إثبات صياغتين لمن نص "المدنية" تلمحان إلى النص الصادر عنه⁽¹⁹⁾.

إلا أن الربط الوثيق الناتج عن الإحالة يرد بين نصي "سيادة الأعيان" و"سوسيولوجيا الحق"، نكتة وُضِعَ عن طريق إحالات من نص "سوسيولوجيا الحق" في المقام الأول⁽²⁰⁾. وقد أدّى البحث إلى النتيجة أن صياغات الإحالة في الحزمة المنفحة مؤخراً تظهر على ما يبدو من نصوص "سوسيولوجيا الحق" (والمتعلقة في

(17) Weber, *Ethnische Gemeinschaften*, MWG I/22-1, S. 169 mit Anm. 3.

(18) تارن.

Weber, *Religiöse Gemeinschaften*, MWG I/22-2, S. 142.

(19) تارن: غير، للمقارنة، MWG I/22-3.

(20) يمكن بكل سهولة حل أربع إحالات في نص سيادة الأعيان انطلاقاً من سوسيولوجيا الحق، ولكن هناك أربع إحالات أخرى تشير إلى عدة مواقع، في حين تبدو ثلاثة إحالات غير واضحة في تلخيصه إلى أشياء في سيادة الأعيان، تارن في هذا المجلد (Weber, S. 389) (MWG, S. 1, S. 5). Weber, Recit § 4, S. 5 (Weber, Recit § 4, S. 5) (MWG, S. 461)، والمرجع المذكور، S. 5, S. 472 (Weber, Recit § 4, S. 5). ولكن ليس هناك من سيادة الأعيان سوى ثلاثة إحالات تشير إلى سوسيولوجيا الحق.

إضافات خطية وصباغة أخيرة مرقونة) أوضح التلميح في نص "سيادة الأعيان" من تلك التي جاءت في الصياغتين السابقتين المرقونتين. هذه الإحالات الجلية تهم وضع موظفي السلطة الإماراتية⁽²¹⁾، والطابع الديني للإدارة النورمانية⁽²²⁾، وسيادة الأعيان الطبقية في الغرب وكذلك النمط الإماراتي لتنظيم السلطة⁽²³⁾، على خلاف ذلك غابت في نص "سيادة الأعيان" التفاصيل حول الأمير كممثل لـ "إمبراطورية"⁽²⁴⁾ وكذلك حول طريقة القضاء الإماراتي والطبقي⁽²⁵⁾.

حول عملية النقل والنشر

لم يرد لنا أي مخطوط، ولعملية النشر جرى الاستناد إلى مسودة الطبع التي نشرت أول مرة في طبعة مارينا غير وملشور بالي بعد وفاة ماكس فيبر كفصل سابع من الجزء الثالث تحت عنوان: "Patrimonialismus" في: Max Weber, *Wirtschaft und Gesellschaft* (Tübingen: J. C. B. Mohr (Paul Siebeck), 1922), *Grundriß der Sozialökonomik*, Abt. III, 4. Lieferung, S. 679-723.

كما وقع الحفاظ على عنوان الطبعة الأول لأنه لم يحصل تغييره شيئاً حسب الإعلام الأول مارينا غير بتاريخ 30 حزيران/ يونيو⁽²⁶⁾ 1920 مروراً بالفهرس الذي صاحب إرسال المخطوط في 25 آذار/ مارس⁽²⁷⁾ 1921 وحتى طبع الإيداع

(21) لارن: (Weber, *Recht* § 1, S. 5 (WuG*, S. 389); الإحالة مكتوبة بخط اليد (WuG*), ص 414.

(22) لارن: Weber, *Recht* § 2, S. 64 (WuG*, S. 449).

(23) لارن: Weber, *Recht* § 2, S. 71 (WuG*, S. 452); وانظر Weber, *Recht* § 1, S. 7.

(24) لارن: Weber, *Recht* § 1, S. 7 (WuG*, S. 392).
والرجوع للمذكور، Weber, *Recht* § 8, WuG*, S. 504 (MWG I/22-3).

(25) لارن: Weber, *Recht* § 6, S. 3 (WuG*, S. 434) und S. 4 (WuG*, S. 486).

(26) رسالة من مارينا غير إلى بول سيبيك بتاريخ 30 حزيران/ يونيو 1920، VA Mohr/ Siebeck, Deponat BSB München, Ass 446.

(27) لارن مارينا غير: وضع قائمة مضمون المخطوط بتاريخ 25 آذار/ مارس 1921، المصدر نفسه هناك يوجد عنوان سيادة الأعيان في الموقع 13 أو 14.

الرابع من المخطوط. أما ذكر الأهمية الاصطلاحية لمفهوم "سيادة الأعيان" بالنسبة لـ سوسيلوجيا السيادة في رسالة بيلوف، فتبدو في هذه الحالة مقبولة باعتبار أن الأمر قد يتعلق بعنوان إجرائي خاص للفيبر.

أما الإضافات التابعة فعلاً للناسرين الأولين وفهرس المحتوى والصفحات التابعة للفصل وكذلك أيضاً الهوامش الملحقة، فإنها لم تعتبر من طرف الناشر كجزء لا يتجزأ من النص، ولكنها ألحقت إلى الجهاز التقدي النابع للنص كما وقع تصحيح جملة من الأخطاء، وخاصة منها العبارات الأجنبية، في النص المنشور لاحقاً، وذلك بالعودة إلى المراجع المعاصرة²⁸. وقد تكاثرت الأخطاء المطبعية في بداية الفقرة حول جيوش الأمراء وفي المجال المرفون بالحجم الصغير، مما يشير إلى احتمال نسخة بدوية وبدل على صعوبات في استنساخ النص خلال الطبعة الأولى.

(28) مثلاً "corrodis" عوض "collatio"، "jussio" عوض "justiçe"، "Amil" عوض "mil" و "Zensus-Qualifikation" عوض "Konsums-Qualifikation".

سلطة الأعيان

من بين مبادئ المبنية ما قبل البيروقراطية تبدو السلطة الأبوية الأهم بكثير من غيرها فهي لا تخضع من حيث الجوهر إلى الواجب الوطني أو "غاية" موضوعية غير شخصية ولا لفهم مجردة، وإنما هل عكس ذلك لعلاقات بر وإحسان جد ذاتية. يمثل لها في سلطة رب البيت ضمن الجماعة المنزلية. ومكانة هذا الأخير السلطوية والشخصية مرتبطة بسطرته البيروقراطية على نسير الأغراض الموضوعية: كالحفاظ على البقاء و"الحلق اليومية" (Alltagscharakter). وهذان الغرضان يجدان سندهما الداخلي في آخر الأمر في متول الخاضعين لهذه السلطة لجملة من "القيم"، مع العلم أن هذه القيم قد وقع التشريع لها في إطار السيادة البيروقراطية بصفة معقولة/ رشيقة. فهي تأسد الحكم بالشرعية المجردة وتستند إلى تدريب تقني، في حين أنها تقوم في مجال السلطة الأبوية على "التقليد": أي على الاعتقاد في عدم زعزعة ما كان دائماً نافذ المفعول ويقال على ما هو عليه. فدلالة القيم بالنسبة لهذين المجالين مختلفة تماماً. في إطار السيادة البيروقراطية تعطى القيمة المشترعة للحاكم الفعلي الشرعية لغرض فراو معين ما. أما بالنسبة للسلطة الأبوية فإن الخضوع الشخصي لولي الحكم هو التكفل لاعتبار القواعد المشترعة من طرفه بأنها شرعية، وأنه بموجب حكمه وحدوده فقط توجد "القيم" في حد ذاتها، ولكنها تبقى قيماً غير مشترعة، وإنما مقدّمة بحكم التقليد. ويميز الأمر دائماً على منوال أن هذا الشخص بالذات هو "السيد"، وأنه في وعي المحكومين فوق الجميع، وأنه سبحانه يدون قيد أو شرط وحسب رغبته المطلقة ما دام حكمه لم يتم تحفيده من طرف التقليد أو من قبل سلطة مناضة له. ففي حين

يقوم البدء بالنسبة للمرخف البير وقراطي على أن قراره الفعلي لا يتجاوز نفوذه ما لم يستند إلى "كفاءة" خاصة يتم إثباتها عن طريق "فاعلة" معينة، إذ الأساس الموضوعي للسلطة البير وقراطية ينتش في عدم الاستغناء عنها فعلياً بما هي تستند إلى الاختصاص العلمي، تنقل الأوضاع القديمة جداً ينبوع الاعتقاد في السلطة الفاعلة على الإحسان في مجال السلطة المتزلية. هناك عامل خاص وشخصي بالنسبة لجميع الخاضعين للسلطة المتزلية، وهو العيش معاً وبصفة دائمة في المنزل بكل ما يجعل هذا من عنصر خارجي وداخلي للحياة: فالنسبة للمرأة التابعة لبيت يدر التفوق العادي لقوة الرجل البدنية والذهنية. وبالنسبة للطفل هناك الحاجة إلى العون الموضوعي. وبالنسبة للشباب تبدو العادة وتأثيرات التربية وذكريات الشباب المنخرقة في أعمق الأعماق. وبالنسبة للمعبد كانت عدم حاجته خارج مجال سلطة سيده هي الدافع حيث كان يصنع سلطته مد الصغر حسب ما أملته عليه الحياة. فالسلطة الأبوية والبر بالطفل لا يقومان مبدئياً على علاقة دسوية حقيقية، وإن يبدو ذلك طبيعياً فيما يخص وجودهما لا سيما التصور البدائي الأبوي الذي ينظر إلى السلطة المتزلية، حتى بعد المعرفة (غير "البدائية") للعلاقة بين التناسل والولادة، على أنها تحمل قبل كل شيء طابع الملكية: فجميع الأطفال التابعين للنساء الخاضعات لسلطة صاحب البيت، سواء كانت هذه زوجة أم عيدة، يُعتبرون كأبنائه حالما يبرد ذلك، بغض النظر عن إثبات الأبوة الجسدية، وهو الحال أيضاً بالنسبة لما تحببه ثمانية من ثمار. فلا جانب تأجير الأطفال وحتى النساء (في إطار عقد)⁽¹⁾ وورثتهم، كان شراء الأطفال الغريباء وبيع الأبناء ظاهرة متداولة حتى في الحضارات المتقدمة. فهو بمنزلة الشكل الأصلي للتوازن بين مختلف الجهات المتزلية فيما يتعلق بقوى العمل ومتطلباتها، وذلك إلى حد أن هناك نوعاً من البيع المؤقت للعامل الحر في المفرد البابلية كشكل من التعاقد على مستوى العمل⁽²⁾. إلى جانب ذلك كان يبيع الأطفال في خدمة أغراض أخرى،

(1) في القانون الروماني القديم والكتلاسيكي يمكن لرب البيت بيع أبنائه. ومن خلال المقدر (mancipatio) يفي الطفل حرّاً من وجهة نظر قانونية، ولكنه يجد نفسه في حالة عيردية (إزاء ماله (In Mancipio esse) ولا يمكن حمله إلا عن طريق الاتفاق. وما يسمى بحكم - العبد (Mancipium) - إلا هو جانب من القانون المدني (Patria potestas).

(2) وصلنا عقود متماحرة ذاتي "أربيع ذاتي" بمقد الميلة في عصر خلفاء الملك البابلي حامورابي من القرن السابع عشر والسابع عشر قبل الميلاد. وتم نشر بعضها في:

Josef Kohler und Arthur Ungnad, *Hamurabi's Gesetz* (Leipzig: Eduard Pfeiffer.

1909). Band 3: Übersetzte Urkunden, Einbürgerungen, S. 149-153.

خاصة منها الدينية (لضمان الضحية) كظاهرة مؤفة قبل عملية "النسي".

لكن ظهر تباين اجتماعي داخل المنزل حالما أصبح الرقي مؤسسة منتظمة وتطوّرت العلاقة الدموية على مستوى الواقع: من هنا وقع الغرز بين الأطفال كتابيين أحرار للسلطة الأبوية وبين العبد⁽⁴⁾. إلا أنّ هذا الفصل لم يجد أمام تصف صاحب السلطة، فهو وحده الذي يقرّ من له ابن، ويمكن له أيضاً حسب القانون الروماني، وفي الزمن التاريخي، اختيار عبده في وصيته مبدئياً كورث⁽⁵⁾ (Liber et Heres Esto) وحتى بيع ابنه كعبد. لكن إذا لم يحدث ذلك، فالعبد يفصل العبد عن الابن الشرعي ليجعل هذا الأخير ربّاً لبيت. بل غالباً ما يتم منح هذه السلطة هل العبد أو التقليل من نفوذها، وحيث وجدت حواجز مقدّمة لفرض السلطة أو ما يمثّلها من قبل السلطة السياسية، والتي يتم فرضها من أجل مصالح عسكرية، فإنّ هذه الحواجز لا تراعى إلا الأطفال أو تراهم بصفة مكثفة، غير أنّ هذه الحواجز لم تتجدد إلا شيئاً فشيئاً.

يقوم الأساس الموضوعي للعصية أياً كانت، سواء في شبه الجزيرة العربية في مرحلة ما قبل الإسلام⁽⁶⁾، أم كما ورد أيضاً في اصطلاح بعض القوانين اليونانية لذلك

(من هنا صاعداً: Hammurabi's Gesetz III).

في تعليقات الباحثين تقع المقارنة مع "عقد العسل" الحديث (المراجع المذكور، ص 243). أما المصطلح "البيع الثاني" فيوجد لدى تيودور مومسن الذي يتحدث في إطار قانون التدريس الروماني من "Nexum" وعن "مع خلق طرفي"، قانون "Theodor Mommsen, "Nexum." Zeitschrift der Savigny-Stiftung für Rechtsgeschichte. Romanistische Abteilung, Band 23 (1902), S. 348-355, Zitat: S. 348.

(3) في القانون الروماني القديم سبّ المحرّرون (Liberi) الأشخاص الحرّة مبدئياً، ولكن من منظور القانون الخاص هم الذين ما زالوا تحت دقة الأم ويخضعون لسلطته. ومقابل هؤلاء هناك العبد أو "عبر الأحرار" = "Servi" (المتحدون). قانون: Mommsen, *Römisches Staatsrecht* III, 13, S. 52.

(4) يتعلق الأمر هنا بالتصير في الوصية المرتبط بتوريث العبد الذي لا يورث دية العائلة فحسب وإنما يجب مئة أيضاً. غير أنّ الوصية تبقى عديدة المفعول ما لم يقع التصديق عليها من قبل المجلس الشعبي الروماني (Komitien). قانون: Mommsen, *Römisches Staatsrecht* III, 13, S. 58.

ومثال التصيران عادة ما يتم فصلهما عن بعضهما البعض أي كـ "Esto liber" و "esto heres". ولم يصل إلينا في الصورة التي قدمها فيبر إلا في حالة استثنائية لدى Gaius, *Institutiones* 2.186.

(5) يعتبر لحفاظ على "Chozji" أي على "مراعي الجماعة" كأسى هدف بالنسبة للمحاربين البدو في شبه الجزيرة العربية. وقد كان الرباط العشائري متطوّراً بصفة أبوية صارمة. فبدور النساء هو إحتجاب الرجال المحاربين في المنزلة. أما الطعن فكم يعتبرون كطغيات لا تخدم ترحي منها، ولذلك غالباً ما تم وأدّ هنّ حبات بعد الولادة. قانون:

Marianne Weber, *Ehefrau und Mutter in der Rechtsentwicklung: Eine Einführung*

العصر^{٦٦}، وبصفة عامة حسب جيل الأنظمة القانونية الأبوية التي لم تعرف تقاطعاً، على دوام التواصل الحقيقي والتخالص للجماعة من حيث السكن والأكل والشرب والحاجات المنزلية اليومية. فأن يكون صاحب السلطة المنزلية امرأة أيضاً، وأن يكون الابن الأكبر سنّاً أو الابن الأحفلى اقتصادياً (كما هو الأمر بعض الأحيان لدى العائلة الروسية الكبيرة)^{٦٧}، فهذا يعود إلى إمكانية التنظيم بطرق مختلفة جداً ويرتبط بظروف اقتصادية وسياسية ودينية متعددة. وكذلك هل أنّ السلطة المنزلية تعرف تحديدات عن طريق نظم متباينة وما هي هذه أم إنّ هذا ليس مطروحاً شأناً من حيث الجدا، كما كان الحال في روما والصين^{٦٨}، فإذا وجدت مثل هذه الحدود المتباينة، فإنّه يمكن

(Tübingen: J. C. B. Mohr (Paul Siebeck), 1907), S. 131.

(من ما فصاحداً: *Marianne Weber, Ehefrau und Mutter*).

(6) يهدف الحفاظ على المنزل فرض السلطة غير المحدودة لرب العائلة على الزوجة والأبناء والعبيد. وقد كان هؤلاء حسب القانون اليوناني غير مكلفين، فيمكن للأباء أن يقع طردهم، وفي زمن سابق حتى بيعهم وتسليمهم للعتق أو تزويجهم. لم تصلنا للتصورات حول القانون في العهد القديم إلا بطريقة غير مباشرة (مثلاً عن طريق أوسطو، في السياسة (Politics)، 1270 أ 11 - 129 أ فلاطون، التوماس 740 S (Gesetz 5) أ، 11، 92 ت وما يلي). يظهر الكتاب المكشوف سنة 1884 حول "Recht von Götyn" والذي يعود إلى القرن الخامس ق.م. تمهيداً للسلطة الأبوية، ولكنه ما زال يسمح بالتصرف الكامل في البنت الرابثة في طرد الابن الخبيث علناً. غارن:

Weber, *Agarverhältnisse* 3, S. 96, und Eduard Meyer, *Geschichte des Altertums*, 1. Aufl. (Stuttgart: J. C. Cotta, 1893), Band 2, S. 86 ff., 300f. 568

(من هنا فصاحداً: *Altertums II* des Geschichte Meyer).

(7) عادة يسود في العائلة الروسية الكبيرة التراث (agnation)، أي أن تعطى قيادة الرعيطة العائلية للأخ أو الابن الأكبر سنّاً. ولا تعطى القيادة للأرملة أو لأحد تم اختياره من قبل أعضاء العائلة إلا في حالة استثنائية (ما يسمى بالأكبر الذي تهر نشاطه ومشاركته). وهذه الحالة الأخيرة تم إزالتها عن طريق دراسة حول العائلة الكبيرة في مدينة كورسك. قارن:

Anatole Leroy-Beaulieu, *Das Reich der Zaren und die Russen: Antiquaire deutsche Ausgabe von L. Perzold*, 2. Aufl. (Sondershausen: Friedrich August Eupel (Otto Kirschhoff), 1887), Band 1, S. 402f.,

نجد هناك جميع المعلومات

(من هنا فصاحداً: *Leroy-Beaulieu, Reich der Zaren*).

(8) في الصين كانت كلّ المسائل التي تتعلق بالحق العائلي لي أبدي رب العائلة أو مجلس العائلة إلى حدود إصلاحات 1905. ومنذ القدم لم يقع التدخل في الشأن العائلي لأنّ سلطة الدولة الصينية بائسة، وبصورة مكانة الإمبراطور تقوم على علاقة الودع/ البز العائلي. غارن: Edward Harper, *China Her History: Diplomacy and Commerce, from the Earliest Times to the Present Day*, Second Edition (London: John Murray, 1917), S. 310.

أما في روما فلم يقع تمديد - سلطة الدولة (patria potestas) - إلا في عهد الإمبراطورية عن طريق القانون الجنائي.

ملاحقتها جنائياً ومدتها، كما هو معهود الآن⁽⁹⁾، أو حسب القانون المقدس مثلما كان الأمر في روما⁽¹⁰⁾، أو كما كان في الأصل في أي مكان عن طريق "العرف" الذي يثير غضب المحكومين وامتصاصهم الاجتماعي إذا ما وقع تجاوزه بدون أي مسوغ. وقد كان هذا حصناً حصيناً. إذ كل ما هو داخل هذه البنية إنما هو في آخر المطاف محدد من طريق سلطة "التقليد" الأساسية، والمتمثلة في الاعتقاد في عدم زوال "لماضي الأبدى". فمقولة التلمود: "على الإنسان أن لا يغير عرفاً أبداً"⁽¹¹⁾ تقوم من حيث فاعليتها العملية، إضافة إلى القوة اثباتية عن "النبهة" الداخلية لدى المتعود، في الأصل بصفة تعالصة على الخوف من عواقب سحرية خيرة معينة قد تصيب المجتهد/ المجتهد نفسه والجماعة التي تقبلت فعله من طرف أرواح/ جن قد وقع المساس بمصالحها بكيفية ما، وهو ما حصل تمريضه بالمعقدة مع تطوير تصور للإله: أي أن الإله جعلت مما هو متوارد منذ القدم قيمة يتعين الحفاظ عليها باعتبارها مقدسة، فقد كان الورع إزاء التقليد والورع إزاء شخص الحاكم المتصرين الأساسيين للهيمنة، وسلطة التقليد التي تقبّد أيضاً دوافع الحكماء بامتثال بالخير على المحكومين الذين لا حق لهم مثل العبيد إذ كان وضعهم محمياً أكثر تحت غطاء النظام الأبوي المتقيد بالعادات في

(9) في الرايخ الألماني تم تتبع عملية الإجماع وتقل الأطفال وتديلمهم أو تركهم جنائياً. ورغم الحفاظ القانوني على سلامة البدن هذه حتى القانون القدواني الألماني "نقرة امرأة المتزوجة على الفصل وفي مجال الفصا"، تنبر ساربانغ غير إلى هذا الموضوع في الفزوجة والأم (Ehefrau und Mutter) من 413.

(10) كانت تعتبر تجاوزات السلطة الأبوية مثل بيع الزوجة أو الأمان المرفوع مبررة من وجهة نظر قانون الفصا. قارن: Theodor Mommsen, *Römische Geschichte*, 9. Aufl. (Berlin: Weidmann, 1902), Band I, S. 587.

قد تنزل على الجنائي عقوبة الألفة ويسكن أن يقتل من قبل أي شخص بدون مثابة. لما ترك الأطفال ملا يتحرك تحت هذا القانون، بل إن القانون ينص على تركهم في حالة الولادة المشوّهة.

(11) يستشهد فيبر هنا من كتاب Gerson zu Mischke VII, 1. أي من توضيحات الأموريين (Amorser) (أي الشارحين اليهود) لنصوص التلمود الشرعية. وهناك يرد - مع بعض الإحرف من طريقة فيبر في الاستشهاد - أن "الحكام تنفرد بار حاتيلاي قال: ليس على أي إنسان أن يغير أبداً العرف/ العادة (أن يجيد عن العادة القديمة) [...] هذه المقولة توجد في تلخيص بابا ميزيا (المرفقة 86 ب) في Der babylonische Talmud in seinem haggadischen Bestandtheile. Wörgerer, Übersetzer und durch Noten erläutert von August Wünsche. 2 Halbband, 2 Abtheilung (Leipzig: Otto Schulze, 1888), S. 103.

(من هنا فصاعداً: Talmud, Wunsche).

Weber, *Protestantische Ethik II*, S. 91, Fn. 49

ما يقابل هذه الإسناد لدى فيبر، انظر:

الشرق من ذلك الذي كان موضوع استغلال معقلن لم يعد يخضع لتلك الحدود مثلاً
حاصل في الحقول للفرطاجية/ الرومانية.

لم تكن سلطة الأمراء/ الأعيان هي السلطة الوحيدة القائمة على هيئة التقليد
المقدس. فلما جانبها كانت هناك أيضاً سيادة الأشراف كشكل مستقل عادة للهيئة
التقليدية، وهو ما تعرضنا للحديث عن طابعه الخاص بين الحين والآخر⁽¹²⁾، وسنعود
إليه مراراً فيما بعد⁽¹³⁾. هذه السيادة تقوم في كل مكان حيث تكون الهيئة الاجتماعية
("الشرف") داخل حلقة معينة الأرضية لفرض السلطة بحكم تعسفي - وهو ما
لا يحصل غالباً مع أي حالة من الهيئة الاجتماعية. فإما يفصلها عن سيادة الأعيان
هو غياب تلك العلاقة الخاصة بالبرّ الشخصي: أي البرّ بالطفل والبرّ بالخدام الذي
يرتبط بالانساب إلى رابطة سترلية أو إقطاعية أو إلى رابطة أسراء أو أعيان تحفظ ذلك
النمط الخاص من العلاقة. فسيطرة الأشراف الخاصة (وفي مقدمتها تلك التي يديرها
الشخص المتميز بحكم الثروة أو التخصص العلمي أو السلوك في حلقة جبرانه) لا
تقوم على البرّ بالطفل أو الخدام وإنما على "المية"/ المكانة، ولا يذم التأكيد مبدئياً
على هذا الفرق رغم أن المعابر تبدو هنا كما في أغلب الحالات سلسة. فأرضية سلطة
"الأشراف" وكيفية وأبعادها متباينة تماماً فيما بينها، وهو ما يدفع للحديث عنها كلها
سحت الفرص بذلك. أما الآن فسلفت النظر فقط إلى السلطة الأبوية باعتبارها
الشكل البنيوي الصارم الذي يقوم، من منظور صوري، على سيطرة قديمة التقليد.

تكون السلطة الأبوية/ المتزلية في طابعها المحض/ الخالص، من حيث القانون
على الأقل، غير محدودة، وتتفعل في حالة وفاة رب البيت أو غيابه مباشرة ويدون قيد إلى
الولي الجديد للبيت الذي يتولى أيضاً مثلاً العلاقات الجنسية مع نساء سابقه (حتى إن
كانت نساء والده). فليس غريباً تماماً وجود عدد من أبواب البيت معاً، ولو بسلطات
متنافسة، ولكنه نادر بالطبع. فليس غريباً انفصال بعض الأقسام من أهل البيت،
كاستغلال ربة البيت مثلاً بما تملك من نفوذ، إلى جانب السلطة العليا، وحيث وجد

(12) انظر: Weber, *Recht* § 1, S. 6 (WuG, S. 390f.).

وكذلك نص السيادة سابقاً، ص 141-144، انظر البروفراطية، سابقاً، ص 177، 207 و224.

229.

(13) انظر ونص نموذج الكاريزما، لاحقاً، ص 507-513، انظر:

Weber, *Die Stadt*, MWG II/ 22-5, S. 146f.

هذا النمط، فهو يرتبط بأقدم نموذج لتقسيم العمل: فوجود رئيسات قبائل إناث، كما كانت موجودة لدى قبيلة ساشم (Sachem) لدى الهنود الحمر¹⁴، والتي ليس تحريماً عليها وجود رئيسات إناث مساعدة (مثلاً هو الحال في قبيلة لوكوكيشا -Lukokesch- في كوكيشا) في مملكة مواتا جانجو¹⁵ (Muata Jambo) بسلطنت المستقلة في غابون، يعود تاريخياً غالباً (وليس دائماً) إلى الوظيفة التي تتقلدها النساء كأقدم مسؤولة عن الاقتصاد المنزلي، والمتمثلة في الضمان المستمر للعيش الذي يقوم على خدمة الأرض وعبء الأكل، لو إلى الغياب التام للرجال القادرين على حل السلاح من حيث لعدة أسباب متعلقة بالتنظيم العسكري.

(14) كان الساشم أو حاكم السلام* هم لفائدة الرجال من نسب أوجزه من نسب قبيلة (الساشم*) لدى الإيروكيز من الهنود الحمر في شمال أميركا. وقد تم تنظيم الخلافة حسب إجراء عكس يجمع بين الإرث والانتخاب والاعتراف. ويتقدم فيه مرشحان من قبيلة المضرب السابق (أما الانتهاء فيجب التسلسل الأسري) للانتخاب في مجلس الأنساب يجمع المساعدة عليها من قبل مجلس القبيلة الأسس. تتنح النساء في مجلس الأنساب يعنى التصويت، ولكن لا يسمح له الانتخاب في مجلس حاكم السلام ساشم. قارن في هذا الصدد: Marianno Weber, *Elktron und Muser*, S. 39.

وكذلك: Lewis H. Morgan, *Die Urgesellschaft: Untersuchungen über den Fortschritt der Menschheit aus der Wildheit durch die Barbare zur Zivilisation*, Übersetzt von W. Eichhoff unter Mitwirkung von Karl Kautsky, 1. Aufl. (Stuttgart: J. H. W. Dietz, 1891), S. 60, 72.

(من هنا فصاعداً: (Morgan, *Urgesellschaft*).

Kurt Breysig, "Die Entstehung des Staates aus der Geschlechterverfassung bei Tlinkit und Irokesen." *Jahrbuch für Gesetzgebung, Verwaltung und Volkswirtschaft im Deutschen Reich*, Jg. 28, Heft 2 (1904), S. 483-527, bes. S. 495f.

(من هنا فصاعداً: (Breysig, *Geschlechterverfassung*).

(15) كانت - اللوكوكيشا (Lukokesch) - صاحبة القام الأمل / الوجهة في مملكة شعب الموندو، وهي مملكة البانتر في جنوب موغن الكونغو الذي كان مروجاً منذ القرن السادس عشر. وإلى جانب الملك الذي ينتسب بمواتا جانجو (أي *صاحب الضمان*) تنتمي اللوكوكيشا بسلطتها الخاصة وتتمك في عدد من القرى والأقاليم التي تدفع لها الضرائب. يقع انتخاب كل من الملك - مواتا جانجو - واللوكوكيشا من قبل أربعة مجالس عليا ويفترض مساعدة الحاكم الأخير. ويتنح على اللوكوكيشا أن تبقى صورياً مزباً باعتبارها *أم* جميع الملوك - مواتا جانجو - . قارن: Paul Pogge, *Im Reich der Muta Jambo. Tagebuch einer im Auftrag der Deutschen Gesellschaft zur Erforschung Äquatorial-Afrika's in die Lunda-Staaten unternommenen Reise (Beiträge zur Entdeckungsgeschichte Afrika's, Heft 3)* (Berlin: Dietrich Reimer, 1880), und Heinrich Schurtz, "Afrika," in: Hans F. Helmolt, Hg., *Weltgeschichte*, 1. Aufl. (Leipzig, Wien: Bibliographisches Institut, 1901), Band 3, S. 369-574, hier: S. 463-465.

(من هنا فصاعداً: (Schurtz, *Afrika*).

لقد رأينا فيها مضي، في حديثنا عن الجماعة المنزلية⁽¹⁶⁾، كيف أن نظامها الشيوعي كان يخضع باستمرار إلى حواجز، سواء على مستوى الجنس أم في مجال الاقتصاد، وأن "الانغلاق على الذات" ازداد دائراً في الامتداد، وأن "التسيير" المعفان للكسب الرأسمالي الجماهي بدأ يتفصل، وأن مبدأ "الحسوبة" والتجزؤ بدأ يسيطر باستمرار، وأن المرأة والأبناء والعبيد بدأوا يمنون حقوقهم الذاتية على المستوى الشخصي والقانوني المالي. كل هذه العوامل إنما هي تحديدات للسلطة المنزلية غير المفيدة. وفي مقابل هذا التقدم لـ "التسيير" أصبح العمل الرأسمالي الناتج عن طلب الرق المنزلي والمتفصل عنه، نعرفنا عن الشكل الاقتصادي الجماهي للتوزيع الداخلي للمنزل: أي "تدبير البيت"⁽¹⁷⁾ (Oikos). وهنا يمكننا الاطلاع الآن على شكل بنية السيادة التي نشأت على أرضية المنزل، ومنها على أرضية السلطة المنزلية المنضمة: ألا وهي سلطة/ سيطرة الأعيان.

في البداية لم تكن سيادة الأعيان سوى نوع من لامركزية الجماعة المنزلية حينها تحول لتابعي المنزل (ومتهم الأبناء أيضاً) السكن مع عائلاتهم على أقساط من الأملاك التي وقع التوزيع فيها، ومنحت لهم الموائمي (ومنها جاءت كلمة Peculium) وما تبعها. غير أن هذا الشكل البسيط من تطور المنزل/ الأيكوس بالذات قاد حتماً إلى تقايص السلطة المنزلية بكاملها: لها أن التشكل الاجتماعي بين أصحاب البيت والتابعين له لا يتم في الأصل عن طريق اتصالات ملزمة - فتخبر المضطرون الشرعي لسلطة الأب عن طريق الاتصال هو إلى حد الآن في جميع الدول المتحضرة شبه مستحيل من وجهة نظر قانونية⁽¹⁸⁾، فإن العلاقات الداخلية والخارجية بين الحكام

(16) انظر: Weber, *Hausgemeinschaften*, MWG I/ 22-1, S. 126-154.

(17) انظر: Weber, *Hausgemeinschaften*, MWG I/ 22-1, S. 154-161.

وهناك بصف مكرس غير المفهوم الذي حدده رودبيرغوس (Rodbertus) بأن "ميزانية كبيرة بالنسبة للأمير، لصاحب الملك أو الربيل" هذه هو "تنظيم نظيفة عامة الحكام بمراد طليحة" (المراجع المذكور، ص 155). فالظفرة هناك تنهي بإحالة صيغة (المراجع المذكور، ص 161 مع الحاشي 92) إلى التفاصيل التي بين أيدينا الآن.

(18) بجيل وجعل القانون والقانون الدولي جورج بليك إلى الوضع القانوني الخاص للسلطة الأيرية التي لا تمثل "حداً يمكن فصله عن الشخص بصفة امتناطة" حسب نسط الحق الخاص، وإنما يصغها بأن "وضع قانوني لا يمكن عادة تغييره، أو حله فصاعداً". وفي هذا المعنى الضيق للغاية فإن القانون العائلي هو سيطرة حتى خاص، ومما شتم فلا يمكن تغييره كما نريد. قالعولة لا تسمح بـ "قول التفتي" إلا في الحالات الاستثنائية (سب القانون المهددي § 1763 BGB) قانون: Jeltinek, *System*, S. 88.

والمحكومين تنظم، حتى في هذه الحالة، حسب مصالح الحاكم والنسبة الداخلية للعلاقة السلطة، وهذه العلاقة النسيجية بالذات تبقى علاقة ريع ووفاء، إلا أن هذه العلاقة القائمة على مثل هذه الأرضية قد تمثل أولاً سيطرة أحادية الجانب تماماً، ولكنها تدفع دائماً في حد ذاتها إلى مطالبة الخاضعين إلى السلطة بحق المعاملة بالمثل، وهذا الحق يعني هو الآخر من حيث "طبيعة الشيء" كمادة الاعتراف الاجتماعي. إذ يضمن، في حالة العبد المسجون، العقاب الجسدي بالشروط نجاحة العمل، في حين أن هذه تفرض على العامل "الحر" بالأجر والتهديد بالبطالة، وبما أنه من الضروري تمويض العبد المشتري بشئ بخص نسبياً (ولمّا كانت أبداً الجدوى من استعماله)، في حين أن تمويض العامل "الحر" لا يساوي شيئاً - ما دام هناك عرض لعمال آخرين، فإن رب البيت في حاجة دائماً، في حالة الاستغلال اللامركزي لتابعه، إلى ضميرهم المهني وإلى الحفاظ على إمكانية ما يقدمونه له. فهو أيضاً "مدين" لهم، ليس شريعياً فحسب، وإنما من حيث العرف. فهو في حاجة إليهم أولاً وقبل كل شيء - وذلك من حيث المصلحة الخاصة - فيما يتعلق بالحماية الخارجية وفي مد يد المساعدة عند الضرورة إلى جانب ذلك فهو مدين لهم من حيث التعامل "الإنساني"، وعصراً فيما يهتم قلبهم باستغلال نفوذهم "المعتاد". فليس على مستوى ريع المال، وإنما ضمن سلطة هي في خدمة تغطية حاجاته الخاصة، يمكن قلبهم الاستغلال بدون من مصالح رب البيت، وذلك لأنه، في غياب مطالب توجية له تمتد شيئاً إلى أقصى حد، لا تبقى لديه سوى المطالب الكمية المختلفة عن تلك التي يرفعها المحكومون. وهذا التخليص مفيد إيجابياً بالنسبة لرب البيت لأن المداخيل، وليس فقط تأمين سلطته، مرتبطة بصفة قرينة بنوايا ومزاج المحكومين. فالتابع للسلطة مدين حسب العرف للمسيك في تقديم يد المساعدة بكل ما له من جهد. وهذا الواجب من وجهة نظر اقتصادية هو بدون حدود في الحالات الخارقة للعادة، مثل سدّ الديون وقزويد جهاز البتات أو التحرير من الأسر... إلخ⁽¹⁹⁾.

وواجبه شخصياً إنها هو بدون حدود في حالة الحرب والنزاع. فعليه أن يتنصّب إلى الجيش كخصي فارس أو قائد عمرة أو كعامل سلاح أو كمعين في عربات التموين/

(19) يشير هودور مومسن إلى الحالات التي يكون فيها اخريف الرومان مديناً لحاكمه (دفع نحوهم أو غرامة أو تمهيز الشئ أو مصاريف القضاء) في كتابه: *Römisches Strafrecht III*, I, S. 84, Anm. 1.

مع ما يثبت المصادر المطابقة لدى ديونيسيوس (Dionysos) وبلوتارك (Plutarch). ويضيف ماكس فيبر إلى ذلك - كما يتبن في فقرة موازية: Weber, *Agarverhältnisse*, S. 147. إطلاقي السرح من السجن ويحيل في هذا الصدر إلى علاقات بابلية وآشورية (antische) قديمة.

أن ينصرف رب البيت/ السيد في الأشخاص التابعين له والأملاك الموروثة كما يشاء. ونود تسمية هذا النمط الخاص لبنية السيادة/ السلطة الأبوية التي تقوم على لامركزية السلطة المنزلية من خلال توزيع الأرض وحتى تسليم الأدوات والماشية إلى الأبناء وغيرهم من تابعي أهل البيت سلطة/ سيادة "الأعيان"/ إماراتية.

كل ما يتبع من دوام/ إصرار وصبر في العلاقات السلطوية، وما يتجزأ عنه من تحديد خائص بالفعل لاستبداد الحاكم/ السيد، هو أولاً وقبل كل شيء نتيجة لتأثير التمرن، فيه ترتبط فيها بعد سلطة العادة "التقليدية". ولعل جانب عوائق الاحتكاك القوية جداً والموجودة بالفعل في أي مكان ضد كل ما هو غير معهود به، يؤثر الرخص لكل انديد انصدارة عن رب البيت في محيطه ومن خلال خوفه من القوى الدينية التي تحافظ في كل مكان على التقاليد وعلاقات البر والإحسان، وأخيراً وليس الآخراً، هناك أيضاً خوفه المسموح أن يتم خلال فوجي في شعور البر والإحسان التقليدي عن طريق عمليات غير مبررة أو تعتبر غير عادلة في التقسيم التقليدي للواجبات والحقوق. وقد يعود على مصالحه الخاصة، وفي مقدمتها المصالح الاقتصادية، بالضرر الكبير، إذ في مقابل السلطة المطلقة لإزاء الفرد التابع، هناك أيضاً الإحساس بالعجز إزاء المجموعة بأكملها. وهكذا يتكوّن في كل مكان تقريباً نظام غير فاز من حيث القانون، ولكنه متين جداً بالفعل، حيث يسعى هذا النظام إلى تقليص مجال التعسف الكامل والعملي لدى السيد/ الحاكم لصالح حلقة الرباط عن طريق التقليد. وهو ما دفع السيد/ الحاكم إلى إدماج هذا النظام التقليدي في صلب نظام العمل في العربة والخدمة حسب نمط أنظمة العمل الحديث في المعامل، إلا أن هذه الأشكال العقلنة في تكوينها تخدم أهدافاً رشيقة، في حين أن تلك الأنظمة لا تستمد قوتها من التنازل عن الغاية المستقبلية، وإنما عما هو قار منذ القدم. فها سُر من نظام لا ينطبق طبعاً على الحاكم/ السيد من حيث الالتزام القانوني. ولكن في صورة تعويت قسط غير محصور من أملاكه إلى تابعيه أو عندما يكون في وضع متشعب للغاية أو في حالة الانهيار المتواصل بمسائل سياسية - عسكرية قد تتطلب الاعتماد القوي على الإرادة الحرة للذين يجني منهم منافع، فإنه يمكن له عقب هذه الأنظمة تأسيس إطار قانوني تعاوني يطور التقيّد الفعلي والقوي للحاكم بأمره. إذ إن أيّ مثل لهذا النظام يحول الخاضعين له من مجرد متعاونين مهتمين إلى أعضاء متقربين بالقانون (متوازنين في المعنى القانوني) ويرفع من خلال ذلك معرفتهم بمصالحهم المشتركة ومن بينها رغبتهم وقدرتهم على إدراكها، وهو ما يتجزأ عنه المواجهة بين السيد/ الحاكم وطرف

من التابعين أولاً بين الحين والآخر، ثم بصفة متواصلة فيما بعد كوحدة متكاملة. هذه هي النتيجة المماثلة للنظمة (Leges) (Statuten) وليس "Gesetze" "القوانين" التي وقع سنّها في عصر هادريان (Hadrian) بالنسبة للأملاك الإمبراطورية⁽²³⁾، وكذلك "القوانين البلاط" في العصر الوسيط⁽²⁴⁾. وفي صورة تبعها الصارم، فإنّ اللجوء إلى "تحكيم" (Weistum) "محكمة القصر / البلاط" بمشاركة التابعين له يصبح المنبع الأصلي لتأويل النظام⁽²⁵⁾. فيتواجد إذن نوع من "الدستور" - إلا أنّ مثل هذا الدستور في المعنى الحديث يكون في خدمة الإنتاج الدائم لقوانين جديدة ونقسم السلطة بين البيروقراطية والبرلمان في إطار التنظيم المبني للعلاقات الاجتماعية. في حين أنّ دور الحكماء لا يقتصر إلا على تأويل التقليد كما هو عليه. فليس هذا النمط

(23) هذه قانون هادريان حقوق كاطني أملاك القصر (salutis) وواجباتهم، مثل مدفوعات قاضي الاستعارة وخدمات المستوطنين. وفي نهاية القرن التاسع عشر أصبح قانون هادريان معروفاً عن طريق نسختين منفردتين حُرر عليها في منطقة - إقليم أفريقيا (Africa proconsularis) - قانون خيفة النسخة المنقولة التي عثر عليها في عين واصل والتي نشرت عام 1892 في:

Karl Georg Bruns, Hg., *Fomae iuris Romani antiqui*, 1 Teil, 6 Aufl., besorgt von Theodor Mommsen und Otto Gadenwitz (Freiburg i. Br., Leipzig J. C. B. Mohr (Paul Siebeck), 1893), S. 382-384.

ويؤخذ قرار من القصر / الإمبراطور كومودوس (Commodus) (180-192) والذي نشره ثيودور مومسن أنّ مستوطني كراشي القصر (Barbarianus) في أفريقيا قدسوا شكواي ضدّ مستاجر هذه الأراضي لأنّه قرض عليهم خدمات أكثر مما يقرّه نظام الأملاك السابق (قانون هادريان). وهذه الطريقة عند تدنّس شكواي ك"أصحاب حق". قانون: Theodor Mommsen, "Decret des Commodus für den salus Barbarianus," *Mommsen, Band 15* (1880), S. 478-480, 481-482. وكذلك ما ذكره فير سابقاً فيما يتعلق بهذه الحالة في: التاريخ الزراعي الروماني (Römische Landwirtschaft) (MWG II 2, 322 فلاحاً).

Adolf Schellen, *Die römischen Grundherrschaften: Eine agrarhistorische Untersuchung* (Weimar: Emil Felber, 1896).

(من هنا صاعداً: Schellen, *Römische Grundherrschaften*).

(24) كان يفهم تحت "حق البلاط / العزة" في أوج العصر الوسيط وآخوه الحقن في نظام في مجال عمود البلاط وما يتبعه من أراضٍ وكذلك ما ينتج عنه من قولون عملية. وهذا الحقن كان بمنزلة أفراد عائلة الحاكم / المالك وتابعيه (Familia, Horige) ويمتدّ علاقة التابعين لصاحب المالك وعلاقتهم فيها بينهم.

(25) بتطبيق نظرية الجمعيات التعاونية على القضاء داخل العزة / البلاط المحلي ينتج فير رأي أوتو فون جيركه الذي يقول إنّ "Weistümer" [...] التي بقيت محفوظّة لنا بقرارة من الجمعيات التعاونية المبني باعتبار أنّ الحاجة هنا إلى ما هو مكتوب ومثبت كبيرة جداً [...] تظهر استقلالية واسعة وغير مقلقة لدوائر القصر فيما يتعلق بمسائل التعاون المحلي". قانون: Gierke, *Gemeinschaftsrecht* (I, S. 170).

من التطور المكتمل في بعض جوانبه فحسب، وإنما أيضاً المراحل السابقة من نمط العلاقات الأبوية عن طريق التقليد هي التي كانت سبباً في تدهور النظام الأبوي الخالص فالسيطرة على العقار هي الشكل السلطوي الخاص والمقيد بالتقليد بصفة وثيقة: هذه السيطرة تنشأ عندما يرتبط السيد/ المالك بتابعه (Grundholden) بصفة وثيقة لا يمكن حلها بصفة أحادية. ولا يمكن في هذا المجال مواصلة البحث فيما آله هذا النمط الأساسي والهام الموجود في العالم أسره.

تقد كان لعلاقات سيادة الأعبان كأساسي للشكل السياسي تأثير خارق للعادة. فمصر تبوء، من حيث الموضوع كما ستري ذلك، وكلها بيت واحد يحكمه فرعون بصفة رعية إذ حافظت الإدارة المصرية دائماً على ملامح الانعقاد المنزلي، ووقع التعامل مع البلد من قبل الرومان في الجملة وكأنه أملاك إمبراطورية⁽²⁶⁾. أما دولة الإنكا - (Inka)، وتحتيداً دولة الأبناء البوسعين لي باراضواي⁽²⁷⁾، فقد كانتا أشكالاً منطقية تماماً على أحوال السخرة في قصور الأمراء. ولكن عادة ما تكون أملاك الأمير

(26) قام لوكاتيان (ومن بعده أغسطس) بضم مصر عام 30 ق.م إلى الإمبراطورية الرومانية كمقاطعة ذات مقام خاص وخضعت الإدارة يدون مشاورة مجلس الشيوخ - لثائب الحاكم (Princip) مباشرة، وهو محافظ مصر. وتم ضم أراضي أهل بطليموس إلى أملاك الحاكم، أما مولدها فكانت تسبل مباشرة في خزينة الإمبراطور الخاصة. ولذلك كانت مصر تتميز في المصادر القديمة بميزة ملك الإمبراطور الخاص⁽²⁷⁾ (مثلاً "Domus retinere" لدى تاسيتوس (Tacitus) في كتابه: (Historiae, I, II - قارن خاصة: Joachim Marquardt, Römische Staatsverwaltung, I Band, 2. Aufl. (Leipzig: S. Hirzel, 1881), S. 441, Zitat: S. 326.

(من هنا فصاعداً: Marquardt, Römische Staatsverwaltung I

(27) تحضنت حسب رأي (Konrad Haebeler) دولة الإنكا (ما يقارب 1200-1532) على نظامها الداخلي الضارم في حكم الإنكا يريكي (Yupanqui) (1438-1471). وقد فرض على رعايا الدولة التبوراطية المظفة واجب العمل والتبند من الخدمة والمعيشين إلى الحسب من العمر، وكانت فلاحة الأراضي تجري تحت رعاية موثقة في حين أنّ للوارد كانت تقسم على ثلاثة أقساط، قسم للحاكم وقسم لرجال الدين والقسط الثالث يلقى للملاحين. وقد كانت غزن المورلد إلى جانب الملابس وغيرها من الحاجات اللازمة في بحارن كبيرة لأرقام الصي والحرب. قارن:

Konrad Haebeler, "Amerika," in: Hans F. Helmolt, Hg., Weltgeschichte (Leipzig: Wien: Bibliographisches Institut, 1899), Band I, S. 325ff., Zitat: S. 335.

(28) قام اليسوعيون بتقسيم إقليم "Paraguaria" الذي وجد في مرحلة ما بين 1610 و1768 وكان يضم دولة باراضواي الحالية وأجزاء من البرازيل والأوروغواي والأرجنتين وباربلسا إلى مقاطعتين (Reduktionen). ويضم لقب الدولة اليسوعية 30 مقاطعة وعلى رأس كل واحدة منها يوجد قسيس ومعاونوه. وقد عمل القنود الذين اعتنقوا المسيحية على هذا الأراضي، وكانوا يخضعون إلى نظام عمل يومي صارم ويدفعون مولود إنتاجهم إلى المزارع ويأخذون في المقابل ما يستحقون من أكل ولباس.

المباشرة مباشرة في شكل سيطرة على العقار جزءاً من مجال سلطته السيادية التي تضمن إلى جانب ذلك غيرها من الأملاك المحكومة بطريقة غير مباشرة والتي لا تعتبر أملاكاً وإنما تخضع لسلطة السيادة فقط. لكن حتى السلطة السيادية الفعلية لدى سلاطين الشرق وأمراء القرن الوسيط وحكام الشرق الأقصى قد تمحورت حول هذه الأملاك/ الأراضي الشاسعة الخاضعة للاستغلال الأبوي. وفي مثل هذه الحالات المذكورة آنفاً يظهر الشكل السياسي بأكمله شيئاً تاماً، من حيث الموضوع، سلطة ضخمة على العقار لصالح الأمير.

ونحن الترتيب في العصر الكارولنجي خصوصاً⁽²⁹⁾، وكذلك أيضاً التنظيمات التي وصلت إلى أملاك روما الفيسرية⁽³⁰⁾، بصورة واضحة بمعلومات حول إدارة هذه الأملاك العقارية. فقد نالت أشكال السلطة المحلية وفي الشرق الأدنى قطاعاً شاسعاً من الأراضي احتُير ساكنوه بمنزلة الرعية أو التابعين شخصياً للملك وتتم إدارته حسب إدارة أملاك الدولة انطلاقاً من البلاط.

يمكننا في واقع الأمر الحديث عن شكل من السلطة الإماراتية/ سيادة الأعيان حين يقوم الأمير بتنظيم سلطته السيادة⁽³¹⁾، وليس بفرض سيطرته قهراً على الرعية.

(29) أشهر نظام من هذا النوع هو ما يسمى بـ "Capitulare de villis" الذي يذكره فوبر في:

Weber, *Agrarverhältnisse* 3, S. 116.

والذي أقره حسب آخر ما وصل إليه البحث حالياً الإمبراطور كارل الأكبر لمباين، 790 و 810 م. وكان لتدبير تأريخ هذا النظام في عصر فوبر على نقاش. ويضم هذا النظام إلى جانب وصف التجهيزات المادية الخاصة للأملاك بوابسات التمريض بالنسبة للبلاط الملك عند السفر وبمراقبة الرعية وبواجبات الرقابة من طرف الإداريين وكذلك تنظيم العمل الفلاحي وأخرى. ولذا يصنف جروفر شارل إيدو بتباين (Charles Guérard - Edme - Benjamin) (1854-1797) الذي يعتبر فلشارخ الكبير لنظام Capitulaire أن هذا النظام هو بمنزلة نظام محلي ويعمل بالنسبة لإدارة أملاك الإمبراطور. وفي مخطوطات ماكس فوبر المتعلقة بدمروس (Guérard) وترجمة لترتيب "Capitulare de villis".

ملخص لتعليق (Guérard) وترجمة لترتيب "Capitulare de villis". *Mémoires de l'Institut Impérial de France Académie des inscriptions et belles lettres*, tome 21, I (1857), S. 165-309.

(30) فلان لترتيب الأملاك المذكورة سابقاً وقلرون هادريان وغروفر كومونوس. أما للسائير الأخرى التي وصلتنا في قالب لوحات منقوشة من العهد الفيسري فيذكرها Schulten, *Römische Grundbesitzverhältnisse*, S. 110f., 119.

أو انظر: Weber, *Römische Agrargeschichte*, MWG IV/2, S. 343.

هـ سترر لستظنين الثاني لعام 1357.

(31) كلمة "Dominal" لحيل هنا إلى الحقوق الحاجية عن امتلاك أرضي شاسع وفي البداية شتى =

وذلك توسيع نفوذه على مناطق وأناس خارج أملاكه: أي عندما يتعامل مع رعاياه السياسيين ميدانياً بنفس القدر كما يفرض سلطته في البيت. فالأغلبية المتأخفة للمالك القارئة كانت تميل إلى حدود العصر الحديث، وحتى ضمن هذا العصر، طابعا قويا لسيادة الأعيان.

كانت إدارة السلطة الإماراتية/ سيادة الأعيان في الأصل منظمة حسب متطلبات الحائكم الشخصية، بل وحسب حاجياته الخاصة. فافتناء السيادة "السياسية"، أي فرض سيطرة أحد النشأة المحليين على آخرين لا يتبعون نفوذه المركزي يعني من منظور موسيولوجي، ربط علاقات سلطة مختلفة من حيث الرتبة/ المكانة والمضمون، وليس من حيث البنية، إلى السلطة المحلية. أما مضمون هذه السلطة السياسية، فيستمد حسب العديد من الظروف المتعددة. ويتمثل بالنسبة لنا النبطان المحصورين من السلطة السياسية فيما يلي: نفوذ عسكري وسلطة قضائية يفرضها السيد/ الحاكم بدون حدود على رعيته كجزء من سلطانه. غير أن "السلطة القضائية" التي يقوم بها رئيس القسيلة إزاء رعاياه الذين لا ينتمون إلى بيته إنما هي في الأصل وفي جميع المصور التي هيمن فيها اقتصاد القرى الفلاحية عملية تحكيم فقط: فهي غياب السلطة المستجبة المفروضة بالقهر، تكمن في هذا المجال علامة الفصل بين السيادة السياسية "البحثة" والسلطة المنزلية/ الأبوية. ولكن بنمو مكانته المتزايد يصبو القاضي إلى مرتبة أرفع من خلال استحوذ على سلطات ذات "نفوذ" حتى يصل فعلاً إلى التصادم التام مع سلطة القضاء المنزلية الحالية مبتدئاً من أي حدود. أما الحالة الخاصة "لنفوذ العسكري" السياسي على الرعايا غير التابعين إلى البيت أو إلى العشائر - في حال نزاع - فليست معروفة في العصر القديم سوى في شكل المشاركة في الغزو بين الحين والآخر أو في مواجهة مثل هذا الغزو، وعادة أيضاً في الخضوع إلى قائد وقع انتخابه على الفور أو ظهر صدقة، وهو ما سيتم توضيح بنية سلطته فيما بعد⁽³²⁾. فدوام النفوذ العسكري للأمير لن يكون أيضاً مختلفاً إلا من حيث المرتبة عن السلطة إزاء الرعايا السياسيين فيها يخص واجب اتباع الجيش الإماراتي. غير أن الشكل السياسي والإداري الإماراتي

³² "Dominium" أو "Domäne" "كُلٌّ من ذلك تابع لسلطة على خلاف أملاك التابعين"، ومن ثم أيضاً "ملك الخاص الذي ليس في أيدي الدولة ولأمرائها". ثرون. "Domänen in wirtschaftlicher Hinsicht." *Holzsch. Handb.* 3 (1909) S. 520-529; Zitel S. 521.

(32) انظر نصي الكلاسيكية لاحقاً، ص 470-472. ونص تحوير الكلاسيكية لاحقاً ص 483. يمكن أن تكون أيضاً إشارة عامة إلى التفاصيل حول السيادة الكلاسيكية.

فانه لا يعرف كواجب للرعية إزاء الحاكم السياسي سوى ما يشبه تماماً سيادة الأعبان وما يختلف عنها فقط من حيث الرتبة، وبالأخص فيما يتعلق بشؤونها المادي. يأتي في البداية ما يتناسب "الفعل السياسي المتداول حسب انفرص"، ويكون في شكل هبات شرفية وإعانة في الحالات الخاصة. ولكن مع تواصل سلطة الحاكم السياسية وحقلتها بكيفية أكثر اتساعاً، يصير المضمون قادراً على تحمل الواجبات الحكومية بحيث يصبح صعباً جداً في العصر الراسخ فصل مصدر الواجبات إن كان تابعاً عن سلطة سياسية أم إدارية. ففي الشكل الكلاسيكي يجري هذا التمييز للحاكم / للميد في جميع البلدان الممتدة والمخاضة للاقتصاد الزراعي، سواء في العهد القديم أم في آسيا أم في العصر الوسيط، بكيفية أن طائفة الحاكم / الأمير ولياسه ويلاطه وكل احتياجاته والجهل العسكري تموز في قالب موارد طبيعية توزع على مختلف أقسام إقليم السلطة، وأنه يتمين على الرعية تموز البلاط حينما حظ وحاله. فالإقتصاد الجراحي القائم على الأداءات الطبيعية والحراج هو الشكل الأول لسد حاجات نمط حكم الأعبان السياسي. والحديث الذي وصلنا عن الفارق بين تموز البلاط العارسي الذي يصبح حالة كبيرة على المدينة التي يتوقف عندها الملك⁽³³⁾، وتزويد البلاط المحلي بإقتصاد مالي تحول إلى مصدر ربح⁽³⁴⁾، يوضح على أحسن وجه الأثر الاقتصادي. فبتطور التجارة والاقتصاد المالي أصبح من الممكن ظهور اقتصاد قائم على الكسب انطلاقاً من سد الحاجات التي يطلبها بيت الحاكم كما كان هو الحال على مستوى أكبر في عصر حيث

(33) في العهد الفارسي القديم للاطلاع (330-559 ق.م.) كان على المد أن تتولى الصفا على الملك ويلاطه خلال أسفاره وحملاته الحربية إضافة إلى الأمانات العادية. هذا ما يذكره إغوارد ماير في كتابه: *Geschichte des Altertums* III، ص 87، وقد استند في تفاصيله إلى Theopomp (fr. 124f. wiedergegeben bei Athenaios, Das Gelehrtenmal 4. 145a) فإن في هذا العهد: Weber, Agrarverhältnisse 3. S. 126

(34) إن النظم في السياسة الاقتصادية التي لم الحديث عنها تعود إلى عهد الإسكندر الكبير. ويبدو واضحاً أن مير بنم هنا حكم (Johann Gustav Droysen) حيث يقول بالحرف الواحد: "ومن بعض التبعات يمكن أن نستنتج أن الإسكندر قد أنشأ نظام الدفوعات غير الطبقية: قبض على الفلوس الذي كانت ترمي في المدينة أو القرية سابقاً بحضور الملك عليها أن تتمشى من خلال مقام البلاط الملكي عندما". قارن: Johann Gustav Droysen, *Geschichte des Hellenismus*. I Teil, 2 Halbband, 2. Aufl. (Gotha: Friedrich Andreas Perthes, 1877), S. 295.

يسند دروس في قوله إلى نص "Oikonomia" (Oik. II, 38. p. 1353a, 24-28) لأرسطو طائيس الذي قلصه ومن ثم أقره خطأ. فهناك جاء فقط ما الأول: أنه من حق محافظ الأقاليم (وليس المدن) بيع الموارد الطبيعية الزائدة التي لم يطلبها الملك والاحتفاظ بالرباها.

تعاظم فرعون التجارة الخاصة مقابل الاقتصاد الزراعي القديم⁽³⁵⁾، وأدخل كل من العصر البطلمي (Ptolemaic) وبعده حقاً الحكم الروماني نظام الاحتكارات المختلفة إلى جانب الأدات المالية⁽³⁶⁾ التي ظهرت عوض الطرق القديمة لسدّ الحاجات في العصور التي هيمن فيها غالباً الاقتصاد الزراعي. إذ بعقبة الشؤون المالية تحولت سيادة الأعيان بدون أن تشعروا إلى إدارة بيروقراطية معقنة / رشيدة ذات نظام أداء مالي منظم. وبعدها كانت علامة "الحرية" القديمة تتمثل في غياب كل ما هو خارج عن الأدات الصادرة عن العلاقات المعقدة والمفترض دفعها دورياً وفي الطابع التطوعي لأداء خدمات للحاكم، وجب أيضاً حتى على "الأحرار" الذين لا ينضمون لسلطة الحاكم المحلي تقديم خدمات في قالب أداء (Leinergische) أو ضرائب لسدّ نفقات حروبه وتمجده، وذلك بكل ما تسمح به السلطة. فالفارق بين النسلين لا يتجلى إذن بانتظام إلا في التحديد الضيق والثابت لتلك الخدمات وفي بعض المسميات القانونية للرحايا "الأحرار" فقط سياسياً.

أما الخدمات التي يمكن للأمبر أن يطلبها من الرحايا خبر المحليين، أي الخاضعين له سياسياً فهذه تتعلق بمدى سيطرته عليهم، أي بالمكانة التي يُحضر بها ويمدّي فاعليّة جهازه، ولكن أيضاً بقدر ما يبقى منسكاً دائماً بالتقليد. فلا يمكنه أن يتجرأ في طلب خدمات جديدة أو خارجة عن العادة إلا في ظروف سانحة، وذلك فقط عندما تكون إلى جانبه فرقة عسكرية يمكن التصرف فيها بحرية ويغض النظر عن إرادة رعيته الطيبة.

ويمكن أن تتكوّن هذه الفرقة العسكرية 1. من العبيد المحليين التابعين له ومن

(35) تطالع الدراسة في العهد القديم (حوال 2657 / 2707 - 2170 / 2120 ق.م.) التجارة مع سوريا ولبنان ودولة بونت (Punt) حل ساحل الصومال لحطب الخشب والذهب والبخور. ويبدآن التجارة البعيدة من امتيازاتهم. فارت: Meyer, *Geschichte des Altertums* I, 23, S. 155. 1953. مع التأكيد والخط غت في النسخة الثانية للأكثر قير من (Arbeitsstelle der Max 155 Weber-Gesamtausgabe, BadW München).

(36) إلى جانب استكازهم للنفوذ والناجم، كان لأهل بطنيقوس السيطرة أيضاً على مصانع النخل والكتروني ومعامل الزيت والورق والنسيج. ويذكر (Ulrich Wilcken) أكثر من 200 نوع من الأدات بالنسبة لعصر البطلميين والرومان، أغلبها ضرائب مالية، ولم تدفع الجزية وضريبة الخيام إلا في عصر الرومان. فارت: Wilcken, *Ostraka*, bes. S. 595. Weber, *Agriarverhältnisse* 3, S. 126.

نفس الشيء الذي لمير:
تصغير عام لتطور الاقتصاد المالي.

المتنصين أو المستعمرين، وفعلاً استعمل الفراعنة وملوك الشرق الأوسط، وكذلك الناسة الكتيار الخواص في العهد القديم (مثلاً الوجهاء من بين الرومان) والعصر الوسيط (الأعيان) مستعمرين⁽³⁷⁾، وفي الشرق أيضاً مثالكم المؤمنين كجيش خاص إلا أن الفلاحين المستعمرين ليسوا مؤهلين للخدمة العسكرية بصفة دائمة لأنهم يجبرون على سد حاجاتهم وحاجات سيدهم الاقتصادية، أي أنه لا يمكن الاستثناء عنهم، وأن الإغراط الكبير في مطالبهم قد يقضهم إلى الإخلال بوظائفهم التقليدية له. ولذلك فإن الأمير المحل يسمى بانتظام إلى ضمان سلطته على رعاياه السبايين بالاستناد إلى فرقة من الجيش الخاص المقرب والمتعاقد معه تماماً من حيث المصالح.

2. ويمكن أن تكون فرقة من العبد مستقلة تماماً عن العمل الزراعي. وفعلاً استندت الخلافة وجميع من تبعها من ملوك وطوائف شرقية بعد أن وقع عام 833 الحل الكامل للجيش العربي العفاندي المفضل حسب القبائل⁽³⁸⁾ والذي كان عزاته أصحاب الفتوحات الكبيرة لقرون عدة على جيوش من العبد المرتقة⁽³⁹⁾. قد تمكن السبايون بشراء العبد الأتراك الغرباء من أصلهم وتدريبهم العسكري من

(37) كان الأعيان الإغريق "seniores" أصحاب أملاك عقارية، وكثفوا يستلون ما يتبعهم من خدمة حسب كبر المجموعة خالفاً من الجند. وكان هؤلاء الخدمة موكلين بعقد الميثاق وتجهيز الجنود وتجهيزهم وسؤرايتهم عن ملوكهم في الفترات أومن يستمدهم السكن في أوقات الحرب. قارن: Brunner, Deutsche Rechtsgeschichte II, S. 209-214

(38) في عام 833 بدأ الخلافة العباسي المتعصب (842-833) يكون جيشاً من المرتقة قائماً في أمه على العهد الأتراك. قارن: Karl Wilhelm Zettersteden, "Abbasiden." Enzyklopädie des Islam, Band I (1913).

وبعد الطريقة تم تغيير نظام الجيش الذي كان قائماً منذ المرحلة الأولى من الفتح الإسلامي إلى حدود الخلافة العباسية خمسة ثمة. ووصف يوليوس ويلهويس (Julius Wellhausen) الترابط الوثيق في هذه المرحلة بين العناصر "القرمية" العربية والإسلامية الدينية. فالمشترق الكاملة للمواطن كانت حكرًا فقط حل للعرب المسلمين الذين ينتمون للجيش. أما الجيش فكان مقسماً حسب الانشاء الديني، وروساء القبائل كانوا القواد. وفي المناطق المقترحة نظم عالم الدين كما يقول ويلهويس حسب المبادئ العسكرية كـ "عيش". قارن: Julius Wellhausen, Das Arabische Reich und sein (عيش). قارن: Sturz (Berlin: Georg Reimer, 1902), S. 16f., 45

(39) بدأ انهيار الخلافة منذ منتصف القرن التاسع وحتى منتصف القرن الحادي عشر. إلى جانب الحلفاء العباسيون استندت الدول السامانية في حرب بلاد الفرس (945-909/1003) وكذلك البويهيون في آسيا الصغرى وبلاد الفرس (1055-945) بالجنود الأتراك. أما في مصر فقد استند الفاطميون (909-1171) إضافة إلى الجنود الأتراك أيضاً إلى البربر والبدو

جعلهم مرتبطين بما تملك أنفسهم سلطة الحاكم، من التحرر من الجيش القومي وسلوكه الخفيف في وقت السلم، ومن تكوين جيش منظم. لا تعلم تماماً كم كان عمر فرق الجيش المتكون من الزوج المثترين والتي كانت على ذمة العائلات الكبيرة في الحجاز، وخاصة على ذمة الأنساب المختلفة والمتناحرة فيها بينها في مكة⁽⁴⁰⁾. ولكن يبدو من المؤكد أنّ هؤلاء الجنود الزنوج قاموا فعلاً، على خلاف فرق المرتزقة والجنود الذين وقع سربهم من الوظيفة العسكرية، بدورهم في مكة: وهو أن يمتدوا أنفسهم فرفة خاصة مقلدة إلى الحاكم وإلى عائلته، في حين أنّ الأنماط الأخرى كانت في بعض الأحيان تتبنى دور الحرس الملكي (Prætorianer)، بحيث كانت تقوم بتغيير الحاكم واختياره من بين عدد من المتنازعين على السلطة⁽⁴¹⁾. فقد فرق الزنوج كان مرتبطاً لدى العائلات المتنافسة بقبيلة الداخيل، وهذه كانت بدورها مرتبطة بصفة مباشرة بحجم الأملاك وبصفة غير مباشرة بالمشاركة في استعمال الخجيج، ذلك المنبع من المال الذي يجتكره سكان مكة ويتقاسمونه بينهم⁽⁴²⁾. وعلى عكس ذلك جرى استعمال العبيد الأتراك لدى العباسيين⁽⁴³⁾ والمهاليك المصريين. فضباطهم تمكنوا من جلب السلطة إليهم عن طريق تعيين الحكام/ الخلفاء رغم أنّ فرق الجيش خاصة في مصر بقيت عتقة رتباً باسمها كفرق عبيد، ووقع إقامتها بالشراء إلى جانب

(40) "الحجاز" (من العربية الحجاز) هي منطقة واقعة على ساحل البحر الأحمر اشتهرت من خلال الدفينين المقدسين مكة والمدينة. ومنذ العصر الجاهلي تعامل أقباء مكة تجارة الرق، فكانوا يشترون العبيد والمترزقة من أفريقيا، وهؤلاء أنقوا مديناً هاتماً كحراس في الفترة ما بين 960 و1200 في الصراع القائم بين أميان المدينة لثريي القيلة. تارن: Henri Lemaire and André J. Vénard, "Mekka," *Encyclopédie de l'Islam*, Band 3 (1936).

(41) من المحتمل أن نبر يجل هنا - كما هو الحال أيضاً في Weber, *Die Stadt*, MWG I/22-3, S.: 93, und Christaan Snouck Hurgronje, *Mekka* (Den Haag: Martinus Nijhoff, 1880), Band 1: *Die Stadt und ihre Herren*, S. 95.

(من هنا صاعداً: Snouck Hurgronje, *Mekka*).

هناك يذكر ما يستلزم به "عبد الشريف"، وهم جنود رومج من مهاليك شريف مكة والمدينة. وقد من خسر الملكية أولئك الذين أضلوا سربهم ونقلوا ههنا في القيلة أو الوظيفة، وكانت لهم فرق من العبيد يوظفونها حسب الوضع والأجر المروض.

(42) تمت الدلائل عن الخجيج إلى مكة منذ القرن الثامن ميلادي في حكم العباسيين. وكان شرقاً مكة يتقاضون جزءاً من مداخيلهم عن طريق نهب الخجيج للقرباء وربع جزءة على الجميع الذين ليست لهم حابة في مكة. تارن: Snouck Hurgronje, *Mekka*, S. 66, 69f.

(43) جرت التعديلات حسب التفاصيل التي قدمها ماكس فير حول الجنود العبيد الأتراك في حكم العباسيين.

الإرث⁽⁴⁴⁾، لكنهم كانوا من حيث الموضوع وأخيراً من الوجهة القانونية أصحاب أرباح، إذ أصبح البلد كله في آخر المطاف على ذمتهم، أولاً كمراعنين لقبض أجورهم، ثم كمالكين باعتبار أن أفرادهم يتحكمون في الإدارة كلها إلى أن جاء محمد علي فسكّتهم وقضى عليهم⁽⁴⁵⁾. وكان يفترض شراء جيش من العبيد توفير سيولة رؤوس أموال ضخمة من قبل الأمير؛ كما أنّ إرادتهم الطيبة كانت مرتبطة بدفع الأجور، أي بمداخيل الأسر المالية، فالتطور الذي أعطاه جيوش السلاجقة والمماليك بتحويل مداخيل ضرائب الدولة والرعية ونوحيها في آخر الأمر إلى الجيوش ومن ثمّ تحويل هؤلاء أنفسهم إلى أصحاب ملك⁽⁴⁶⁾، جعل الأوضاع على عكس ذلك مانحة لإعطاء دفع للاقتصاد نحو النمط الإقطاعي. فعدم الأمان القانوني المتفاوت لدى الشعب المحاط بالضرائب إزاء تمتع الجيوش الذين رهنوا قوّة ضرائبهم، أوقف سيولة الاقتصاد المالي، وبالفعل كان تراجع الاقتصاد أو توقفه في الشرق منذ عصر السلاجقة متكرراً في جانب كبير منه بهذه الأوضاع.

3. انتقل الحكام/ السلاطة العثمانيون الذين استندوا إلى حدود القرن الرابع عشر بالأساس على نفوذ الجيش الأناضولي، علماً أنّ نظامه ونظام جنودهم التركيبيين لا يكفي للفتوحات الأوروبية الكبيرة⁽⁴⁷⁾، في مستهل القرن الرابع عشر

(44) استشود المماليك على الحكم في مصر في عهد الأيوبيين (1171-1250). وقد استدانوا بجنود عين أراك وشكّن ثم تدريبهم عسكرياً. قارن: Carl Heinrich Becker, "Egypten," *Enzyklopädie des Islam*, Band 2 (1927), S. 4-24, bes. S. 9f, und Kranz, Johannes Hendrik, *Mamlūken*, ed., Band 3 (1936), S. 234-241.

(45) في حفل يوم 1 آذار/ مارس 1811 في القلعة بالقاهرة، قتل محمد علي باشا والي مصر بقتل 300 شخص من المماليك. ومنذ ذلك اليوم بدأت ملاحقة المماليك في كامل إقليم مصر. قارن: Johannes Hendrik Kranz, "Muḥammed 'Alī Paṣṣā," *Enzyklopädie des Islam*, Band 3 (1936), S. 734-738, hier S. 735.

(46) بهدف تأمين مبرر ما عرّضه كارل هاينريخ بيكر من تطور لنظام الرقّ العسكري الذي أدّرجه البربر السلجوقي نظام الملك عام 1087 وحوّله إلى نظام لجنّ ثمّ أدخله صلاح الدين الأيوبي (1137-1193) إلى مصر وعاد على المماليك فيما بعد بالخبر.

(47) استند الحكام العثمانيون الأوائل مثل عثمان الأول (حوالي 1281-1326) ونوّهان (1326-1360) على نظام الجيش الذي كان قائماً على القبائل الأناضولية والإمارات وكذلك على جنود التركمان. هؤلاء كانوا يستعملون للفتوحات ولحماية الحدود وكانوا يمثلون صلب فرق الفرسان (Akıncı) غير منظمة والتي يصبّب فيحكم بها. قارن: Joaef Maraz, *Das Osmanische Reich. Grundlinien seiner Geschichte*, 2 Aufl. (Darmstadt: Wiss. Buchgesellschaft, 1990), S. 27-44.

(ولأول مرة سنة 1330) إلى الشكل المشهور من حطاف الأطفال (Dewshirme) من القبائل الخاضعة لسيطرتهم ومن الشعوب الغريبة عن عقيدتهم (مثل البلغار والبوسنيون والألبان واليونانيون) لتكوين الجيش المحترف والمدرَّب من "البانتشار" (بني شيري - جيش جديد)⁴⁸. بعد حطفهم في عمر يتراوح بين 10 و15 سنة كلَّ خمس سنوات، وكان عددهم في البداية لا يتجاوز 1000، ثم ارتفع بصفة متزايدة (حيث وصل العدد الرسمي في الآخر إلى 135000)⁴⁹، وقع تدريب الأطفال مدة خمس سنوات وتعليمهم في أصول العقيدة (ولكن بدون إجبار مباشر)، ثم أودعوا في فرق الجيش. وحسب النظام الأصلي كان من المفترض أن يبقوا عرَب وأن يعيشوا زاهدين تحت إشراف ولاية البكتاشي الصوفية التي يعتبر مؤسسها حامليهم⁵⁰، في معسكرات ومحرورين من المشاركة في التجارة، وكانوا يخضعون فقط لفضاء ضباطهم ولكن يتمتعون أيضاً بعدد من الامتيازات، إذ كانوا يحصلون على تسهيلات في سلك الضباط حسب سنوات الخدمة العسكرية وعلى منحة التقاعد. كما كان يدفع لهم الأجر يومياً على مساحة الحرب في حالة انضمامهم اختيارياً لخوض المعركة، في حين يقتصرون على مداخيل خاصة يديرها جماعياً في عهد السلم. فالامتيازات العالية جعلت الوظائف محيطة/ مرغوبة فيها، وحش الأتراك كانوا يسعون إلى تجميد أبنائهم.

(من هنا مصادراً: (Klaus, Germanisches Reich

Johannes Hendrik Kasems, "Türken." *Enzyklopädie des Islam*, Band 4 (1934), S. 1033-1048, bes. S. 1034-1036

(48) نكزنت خيالو البانتشار (من التركية: yeni gazi) صلب للشاة الضافية. ومن المحتمل أن الحاكم أرمان (1326-1360) هو قول من جندهم. إلا أن الخلاف ما زال قائماً حول ما إذا تم التجنيد منذ 1330 في شكل اختيار الأطفال. وهذه المسألة تخص أولاً الشعوب المسيحية في البلقان ومقدونيا وألبانيا وصربيا وبلغاريا وبوسنة والهرسك. ولذا تم تعديل كلمة "السلو" التي ذكرت في هذا الصدد في النص. قارن: Johann Heinrich Meckmann, "Dewshirme." *Enzyklopädie des Islam*, Band 1 (1913).

(من هنا مصادراً: (Meckmann, Dewshirme

(49) إن العدد الذي يذكره مكس فيبر لم يقع تأكيده حتى الآن من طرف البحوث المعاصرة.

(50) كان البانتشار يخضعون لقيادة أهل الطريقة البكتاش. وحسب قراءات متأخرة للتاريخ يبدو أن المؤيد المصالح والتصرف الحاج بكتاش (من العربية: الولي الحاج بكتاش الموق سنة 1337) هو الذي أقر تكوين البانتشار في حكم أرمان. وتظهر قرارات التزهد وعدم التزويج المفروضا على البانتشار آثارها السلبية. وفي النصف الثاني من القرن السادس عشر بدأ هذا النمط الصارم من الحياة الجماعية لدى البانتشار يتحلل بتزايد. قارن: Rudolf Tschudi, "Bektish." *Enzyklopädie des Islam*, Band 1 (1913), S. 720f

ومن جهتهم حاول البانيشار احتكار الخدمة العسكرية لعائلاتهم. وكانت النتيجة أن التجنيد أصبح مقصوراً أولاً على الأترياء، ثم على أبناء البانيشار، في حين أنه منع فعلاً على خطف الأطفال منذ القرن السابع عشر (خاتمة مطلوبة لم تنتهذ تعود إلى 1703)⁽⁵¹⁾. ففرق البانيشار كانت العمود الفقري للقوات/ للقوات الأوروبية الكبيرة، بداية من غزو القسطنطينية وحتى محاصرة مدينة فيينا⁽⁵²⁾. غير أن مثل هذا القبلت ذات الطش الرهيب أصبح خطراً حتى على السلاطين إلى درجة أن أصدر شيخ الإسلام فتوى عام 1825 تعرض على المؤمنين التدرّب على الحرب، بحيث وقع تكوين فرقة من المسلمين واجهت البانيشار الثائرين وهزمتهم في صراع دموي كبير⁽⁵³⁾.

4. استعمال المرتزقة. لم يكن هنا الاستعمال في حد ذاته مرتبطاً بضرورة بأشكال الدفع المالية. ففي المرحلة الأولى من العهد القديم كان هناك مرتزقة ذوو أجور مرتفعة غالباً على الاقتصاد الطيبي. ولكن الجالب أكثر للنظر كان دائماً القسم من الأجور الذي يدفع من ذهب أو فضة. ولذا وجب على الأمير، كما هو الحال بالنسبة لشراء الجنود العبيد الذي يتطلب كتراً من المال، أن تكون على ذمته مدخلات مالية ضخمة لسدّ الحاجات الجارية بالنسبة للمرتزقة والمشكلة إما في التعاطي الشخصي للتجارة أو في الإنتاج الذاتي للبيوع أو في محاولة جلب أدايات مالية من الرعايا بالاستعانة بالمرتزقة كمن يتم دفع أجورهم. وفي كلا الحالتين، وبالمخصوص في الحالة الأخيرة، لا بد أن يكون هناك اقتصاد مالي. فنجد أيضاً في دول الشرق، ومنذ بداية العصر الحديث كذلك في العرب، هذه الظاهرة الخاصة: ألا وهو أنه بتزايد الاقتصاد المالي ترتفع أيضاً حظوظ

(51) نمر السلطان أحمد الثالث (1730-1703) مرّة أخرى باعتطف 1000 طفل مسيحي، غير أن الأمر لم ينفذ. قارن: Mordmatt, *Derselbige*, S. 993.

(52) المقصود هنا هي الفترة الزمنية ما بين سقوط القسطنطينية في أيدي العثمانيين سنة 1453 ومثل هؤلاء في محاصرة مدينة فيينا عام 1683.

(53) دقم شيخ الإسلام لماضي راده بحمد طاهر أفندي ومن معه من العلماء بفتواهم عام 1826 (وليس 1825) بقرار السلطان محمود الثاني (1808-1839) بتحويل النظام العسكري وعقب ذلك الفرار تام جنود البانيشار في ليلة 15 من حزيران/ يونيو 1826 بتصرّف في تلكات القسطنطينية. غير أن هذا التصرّف لم يجهّز من قبل السلطان محمود الثاني الذي استعان بالسكان المسلمين المسلمين. وذهب ضحيته الآلاف من البانيشار الذين قتلوا أو أُجبروا على الفرار. قارن:

Heinrich Schertz, "Die Janitscharen," *Prüf.*, Band 112 (1903), S. 456-479, bes. S. 477ff., und Theodor Measel, "Das Korps der Janitscharen," in: *Beilage zur Kenntnis der Orient* (Berlin: Hermann Paetel O. J., 1902/3), Band 1. Jahrbuch der Münchener Orientalischen Gesellschaft, S. 47-94, bes. 88ff.

الممتلكات العسكرية بصفة محسومة وعلى رأسها المستبد المدعوم من طرف المرتزقة. ففي الشرق بقي منذ ذلك الوقت الشكل القائم للسيادة القومية، أما في الغرب فقد دعم أعيان المدن الإيطالية⁽⁵⁴⁾، مثلاً فعل قتلهم الطغاة القدامى، ولما حذ بعيداً أيضاً الملوك "الشرعيون"، سلطتهم بالاستناد إلى فرق مرتزقة من الجيش. وهذه الفرق المرتزقة من الجيش كانت طبعاً مرتبطة بصفة وثيقة بسلطة الأمير من خلال التضامن من أجل المصالح المشتركة، خاصة عندما يكونون غريباء تملأ على الرعاية ولا يمكنهم أن يجدوا تواصلاً مباشراً معهم أو يسعوا إلى الحصول عليه. وقملاً مال الأمراء المحليون دائماً وبانتظام نأتم إلى تمجيد أناس غريباء خرسهم الخاص، بدءاً بالكروني والبليطي (أهل كريت و فلسطين) لدى داوود⁽⁵⁵⁾ وصولاً إلى السريين مع البوربون⁽⁵⁶⁾. بل يمكن الجزم أن "الاستبداد" الراديكالي بأكمله كان قائماً على مثل هذه الأرتبة.

3. أو أنه يستند الأمير المحلي إلى أناس يتم استئجارهم مثلياً يفعل أصحاب الأملاك مع الفلاحين الذين لا يكتسبون أرضاً حقاراً. فمؤس أن يقوموا بخدمة الأرض، عليهم أن يستدوا خدمة عسكرية وينموا في المقابل بامتيازات اقتصادية وغيرها. وقد كان لجيوش الملوك الشرقية القديمة إلى حد ما هذا الطابع، خاصة

(54) يسن إرنست سالزر (Ernst Salzer) فإن الجنود المرتزقة الذين كانوا في خدمة الأعيان: "Ezzelino von Romano, Hubert Palavicino, Wilhelm von Montfermat" يعودون إلى النصف الثاني من القرن الثالث عشر. وكلمة "Signorie" تعني الأعيان الذين استلوا سلطة أمراء مطلقاً عن طريق Podestà أو قيادة النصب أو أي وظيفة أخرى ذات سلطة محدودة. ومن ثم يحضر سالزر هذه الصلطة "غير شرعية". قارن: Ernst Salzer, *Über die Anfänge der Signorie in Oberitalien: Ein Beitrag zur italienischen Verfassungsgeschichte* (Berlin: E. Ebering, 1900), S. (من هنا فصاعداً: Salzer, Signorie).

و كذلك: Weher, *Die Stadt*, MWG U 22-5, S. 226f.

(55) حسب ما جاء في كتاب الإنجيل (2. Samuel 8, 18, 15, 18; 20, 7 und 20, 23) "Kaelu und Plehi" حرس الملك داوود الذي كان متكوّناً من جنود مرتزقة غريباء، ويحتمل أن يكونوا من أهالي كريت/ قريطا و فلسطين. ويبدو أن الحفريات التي جرت في حصر ماركس نير بجيرة كريت تؤكد أن كريت/ قريطا هي الوطن الأصلي للفلسطينيين (Philiister). قارن: Hugo Gredemann, "Nachbarvölker Israels," JGO, Band 4 (1913), Sp. 640.

(56) منذ 1616 استعمل الملك الفرنسي "كتيبة من الجنود السويسريين" كحرسه الخاص، وهي واحدة من خمس سرايا يتكوّن منها إجمالاً حرس منوك البوربون. واشتهرت الكتيبة من خلال هزيمتها في 10 من آب/ أغسطس 1792 حين حاولت حماية الملك لويس الرابع عشر في وضع صعب للغاية.

تلك التي تسمى بطبقة المحاربين في مصر⁽⁵⁷⁾، والجند الأجودين في آسيا الصغرى⁽⁵⁸⁾، والملكين اليونانيين⁽⁵⁹⁾، والكوزاك في العصر الحديث. وكانت هذه الوسيلة التي يمكن بموجبها كسب قوة عسكرية خاصة طبعاً متاحة أيضاً لغير الأمراء المحليين الذين استعملوها لأغراضهم، وهو ما سيعود الحديث عنه في مجرى وصف أنواع اللعب لدى "عامة الناس" في عهد الإقطاع. وكانت مثل هذه الفرق من الجيش تقف يوماً فاقد النظير حينما تكون غريبة عن المحيط الذي تعمل فيه ومرتبطة ارتباطاً وثيقاً بسلطة الأمير. ومن هنا جاء استتجار الأرض للفرعاء عنها، غير أن الغربة ليست قطعاً من الضروريات الحتمية.

6. كان التضامن من أجل المصالح المشتركة الذي تكتنه طبقة المحاربين المحترفين كـ "جنود" للأمير في حداثته كافياً أيضاً ويمكن مضاعفته بصفة محسوسة عن طريق اختيار فرق الجيش - كما كان الحال مع البانينشار - أو من خلال المكانة القانونية الممتازة لإزاء الرعية، فعلى الأمير المحلي أن يتبع، في صورة القيام بتجند جيش ليس من الغرياء أو الطبقات المتبوءة، وإنما من الرعية - أي بـ "التجند" - قواعد معينة ذات طابع اجتماعي. فغالباً ما رفع إحصاء الطبقات المالكة التي كانت يدها القوة الاجتماعية والاقتصادية من التجند "لنحيش القار" أو أعطيت لهم الفرصة، وبذلك الرغبة المتبعة بالنظام، لإعفائهم عن طريق التعمييض بالمال. وهكذا كان الأمير المحلي يستند بصفة منتظمة في قوته العسكرية إلى الذين لا يملكون شيئاً أو القاطنين لأي

(57) يعود مفهوم "طبقة المحاربين" إلى المؤرخ هرودوت في كتابه *Historien* 2, 164 حيث ينطلق من تقسيم ثابت للطبقات في مصر - ويتسمى المحاربون (*moelbionoi*) حسب هرودوت، *Historie* 2, 162، إلى إحدى الطبقات الخمسة لأسم ليسوا أصحاب تلك بالوراثة ولا دين.

(58) يبدؤان بير يسي *Ridzube* ("الأحيان") و *Baïru* ("الميتدين") في عهد حاخوزاني (1688-1728 في.م.) حين يتحدث عن المحاربين للأجودين في آسيا الصغرى. هؤلاء تمسكوا على الأرض وأنشأ، وفي المقابل عليهم القيام بالخدمة العسكرية. غارن: *Thurnwald, Babylon. S. 660f., und: Weber, Agrarverhältnisse* 3, S. 75.

(59) لحصل الجند اليونانيون في ذلك الملمنة حل أصناف من الأرض (*Kleros*) حسباً تكفلوا بالخدمة العسكرية وقسمت الأصناف حسب الرتبة وجمعية الأسلحة المستعملة. وتعود أغلب البسوطات العسكرية في آسيا الصغرى إلى السلاجقة (*Seleukiden*) (312-64 / 312-63 في.م.) الذين أعطوا الأرض / الدولة إلى المندوبين بدون مقابل. غارن: *Karl Friedrich Hermann, Lehrbuch der Griechischen Staatstättümer, bearb. von Heinrich Ströbde, 3 Aufl. (Tübingen: J. C. B. Mohr (Paul Siebeck), 1913), S. 199-207.*

هناك جاءت أيضاً تناويزة بين "kleroi" وأرض للاستتجار

امتياز، وخاصة إلى الفئات الريفية المحرومة. وهذه الطريقة ينتزع السلاح من منافسيه في السلطة في حين أن جيشاً من الأعيان، سواء كان جيشاً من مواطني المدينة أم من الخوارج، قد يعمل من واجب الخدمة العسكرية ومن ثم الشرف لحمل السلاح امتيازاً للطبقة الحاكمة. ويقابل هذا الانقضاء من الطبقات المميزة سلبياً، أي غير المحسوسة اقتصادياً، عامل اقتصادي يستند إلى التطور العسكري والتمتني. وهو يمثل من جهة في الضرورة الاقتصادية المتزايدة مع نمو الكسب الاقتصادي المتزايد قوة وعقلنة، ومن جهة أخرى في التحول المتزايد للعمل العسكري إلى "حرفة" دائمة مع ارتفاع قيمة التدريب العسكري. ويسكن لذين المنصرين أن يدعوا تحت ظروف اقتصادية واجتماعية معينة إلى تطور طبقة من الأعيان مكونة من محاربين متفزين: ويمثل هذه الظاهرة كل من المحاربين في جيش سبارتا وكذلك الجيش الإقطاعي في العصر الوسيط. فكلهما يقوم في آخر الأمر على الضرورة الاقتصادية للفلاحين وعمل نمط من التقنية الحربية المطابقة للتدريب العسكري لدى الطبقة الحاكمة. لكن جيش الأمير المحلي يقوم خلافاً لذلك على القرصنة: أن الطبقات المالكة كانت هي الأخرى ضرورية اقتصادياً مثلها هو الحال بالنسبة للبورجوازية التجارية في المدن القديمة ومدن العصر الوسيط، وأن هذه الضرورة المتعلقة بالنسبة الحربية وبمعالجة الحاكم السياسية إلى جيش دائم تتطلب تجنيد "العاكر" للخدمة العسكرية الدائمة، وليس للغزوات المتفرقة فحسب. ولذلك نجد أن ظهور سيادة الأعيان والملوكية العسكرية ليس نتيجة ظروف سياسية خالصة فحسب، أي نتيجة توسع إقليم السيادة وما ينجر عنه من حاجة إلى الحماية المتواصلة للحدود (كما كان في عهد الرومان)⁶⁰، بل هو غالباً ما يكون نتيجة تحولات اقتصادية: أي نتيجة التنظيم العقلائي المتزايد للاقتصاد في علاقته بالاختصاص من جهة الحرفة والفصل بين الرعايا "العسكريين" و"المدنيين"، كما كان

(60) وصلت الإمبراطورية الرومانية في حكم تريبان في المرحلة ما بين 106 و 117 إلى أوج توسعها بعد تأسيسها لأقاليم آسيا، والجزيرة العربية وآسيا الصغرى وأرمينيا والأشوريين. والحماية الحدود استوجب إذن وضع جيش قلز مع الاستعانة بفرق من الرقظة الغريباء. وكان هذا الجيش شتم بطليم إمبراني محلي. وكان قد وصف لغير التحولات الطارئة على طريق التوسعات منذ 1896، حيث قال: "لقد تحول الجيش [...] القديم منذ أقوال الجمهورية إلى جيش ذي نمط محلي يجهز من طرف الدولة وهو يمثل الدعامات القوية للضاربة. وفي عهد الإمبراطورية تم تأسيس الجيش للحزف، ليس بالفعل فحسب، وإنما أيضاً من وجهة نظر قانونية". (قارن: Weber, Soziale Gründe, S. 72). أما ليوبر الإمبراطورية الرومانية إلى مملكة عسكريّة، فقد جرى منذ وصول عائلة السيفيرو (193-215) إلى السلطة.

جاءياً في أواخر العهد القديم وفي الدولة الإماراتية الحديثة. أما الطبقات المتميزة اقتصادياً واجتماعياً، فإن الأمير المحلي يقول أن يجعلها إلى جانبه/ مصلحته بكيفية أن تبقى الوظائف القيادية في الفرق الدائمة والمنظمة والمدرّبة ("مفرق متلاحمة") من الجيش على ذمتها للمصرف الخاص، وهي الوظائف التي تؤمن أيضاً "حرفة" خاصة لها حظوظها الاجتماعية والاقتصادية على متوال الموظفين الجبر وفروطين، وعوض أن يكونوا من أعيان المحاربين، فإنهم يدعون في حرفة "الغياط" المناسبة لهم ويوزعون امتيازات تلائم مقامهم.

أما السبب الرئيسي والمحدد في آخر الأمر للدرجة التي يحتفظ فيها جيش الأمير بالطابع "المحلي"، أي أن يكون جيش الأمير الخاص، وأن يكون على ذمته حتى ضد من يتبعه سياسياً من بني أهله المقربين، فهو قبل كل شيء العنصر الاقتصادي البحت: وهو يتمثل في تجهيز الجيش وتكوينه من مخازن الأمير ومداخله. فيقدر ما يكون هذا العنصر مكتملاً، يقدر ما يبقى الجيش غير قادر بأن يقوم بأي حركة بدون الأمير. وهو الذي في حاجة إليه وإلى جهاز الموظفين غير العسكريين طوال وجوده الحربي بالضرورة في هذه الحالة في يد الأمير، رغم أنه يوجد طبعاً عدد كبير من التحولات بين مثل هذا الجيش المحلي الخاص وأنماط الحياض القائمة على التجهيز الذاتي والتنميين الذاتي. فالاستعجار بالأرض يكون مثلاً، كما سنراه، شكلاً من تنصل الأمير من التجهيز والتنميين ووضعهما على حساب الجنود أنفسهم، ولكن هذا يمثل أيضاً في بعض الأحيان ضعفاً فادحاً لنفوذ سلطته.

غير أن سلطة الأمير السياسية لا تقوم في أي مكان على الخوف وحده من قوته العسكرية المحلية، وهذا يعني أنه، في مثل هذه الحالة بالذات، يصبح الأمير في الحقيقة هو الآخر تابعاً لجيشه بكيفية أن جنوده - في حالة وفاته أو بعد هزائمه حربية أو ما يماثلها - نذم بالفرار أو تقوم مباشرة باضراب، أو أنهم هم الذين يضعون الأسر على كرسي الحكم ويملكونها. وهذا يستوجب تقريبهم من جديد للأمير بسددهم بأجور عالية وبعود عائلته وإلا ابتعدوا عنه كما كانت ظاهرة متداولة في العصر الروماني نتيجة لتدريب العسكري القاسي⁽⁶¹⁾، أو في عهد السلاطين الشرقيين. فالامبار غير المنتظر

(61) لعل الموزع للعصر القديم من هينريخ فريدريش غون دوماسزوسكي Alfred von Domaszewski) لها بعض مفهوم Donative. ما يلي: "تتلى كنية سروس انمايع (Seplunus Severus) من الروح الشريفة التي تقوم حتى النشاط العسكري بالمالية وهكذا سمع Septimus

لسلط الأمراء المحليين مثل إعادة ظهورهم غير المنتظرة هو إذن نتيجة لعدم استقرار روابط السيادة. وكان هذا بأنتم المعنى مصير الحكام في المناطق المعروفة بسيطرة الجيوش المحليين: أي في الشرق الأدنى الذي كان أيضاً للمركز الكلاسيكي لـ "السلطنة".

غير أنه من المعتاد أن يكون الحكام المحلي مرتبلاً بالرمزية عن طريق ولاء جماعي مستقل أيضاً عن القوة العسكرية، ويقوم هذا الولاء على الاقتناع بأن السلطة التنفيذية التي يتفعلها الحكام إنما هي حق مشروع له. وبهذا المعنى يتعين على الخاضع لسلطة الأمير المحلي بصفة "شرعية" أن يمتثل هنا "محكوماً سياسياً". فمكانته تختلف عن مكانة التابع للجيش من خلال وظيفته التي تجبره على دفع الضرائب والقيام بخدماته العسكرية من أجل أهدافه السياسية. وهذه المكانة تختلف عن تلك التي ينتمى بها الفلاح المحلي المملوك أولاً من حيث حرية اختيار مكان الإقامة القائمة مبدئياً، وهي التي يتخاضها مع الفلاح المتأجير الحر التابع للأمير من حيث العقار فقط وليس كمملوك. كما تختلف أيضاً عن مكانة غيره لأن خدماته وضرائبه تقليدية من حيث المبدأ، أي أنها ثابتة القيمة مثلاً هو الأمر بالنسبة للفلاح المتأجير. ولكن مكانته تختلف أيضاً عن هذين الأخيرين لأنه يمكن له أن يتصرف في ملكه بما في ذلك العقار على خلاف الفلاح الحر المتأجير إلى الحد الذي يسمح به النظام المعمول به، وأن يورثه حسب القواعد العامة، وأن يتمكن من الزواج بدون موافقة الحكام وأن يلجأ إلى إحدى المحاكم المختلفة للمطالبة بحقه وليس إلى صاحب الملك أو موظفي البلاط قبل أن يستعين بنفسه لأخذ الثأر طالما يعتبر هذا الأمر مشروعاً وليس هناك قانون عام يمنعه. فله الحق مبدئياً بحمل السلاح، وبذلك أيضاً واجب استعماله. غير أن هذا الواجب يتحول هنا إلى عملية حشد ضد الأمير الحكام. ورغم الدور الهام الذي قام به في البداية جيش الإقطاع، وفيما بعد جيش المرتقة، فقد انطوى الإنجليز على دحايهم السياسيين بضرورة امتلاك الأسلحة الخاصة والتجهيز الخاص، وذلك

Severus لأنطونيوس الذي كان يرغب في تشريق العالم الروماني بدفع أجر الجنود بالدينار الذي كان يحمل شعار الكتبة" قارن: Alfred von Domaszewski, "Der Truppensold der Kaiserzeit", *Neue Heidelberger Jahrbücher*, 10 Jg. (1900), S. 218-241, Zitat: S. 231.

(من هنا نضعه: v. Domaszewski, *Truppensold*.)

واستند ماكس غير في تفاصيله السابقة حول دونيت بصریح العبارة إلى بحث v. Domaszewski قارن: Weber, *Agarverhältnisse* 3, S. 181.

نظراً حسب الثروة المكتسبة⁽⁶²⁾. أما لدى الفلاحين الألمان الناضجين في القرن السادس عشر، فقد لعب امتلاك السلاح الخاص أيضاً دوراً حاسماً⁽⁶³⁾. خير أن هذه "المليشيا" المكونة من مجرد الرعايا الباسين كانت مبدئياً جاهزة فقط لخدمة أهداف تقليدية، أي للدفاع عن الإقليم وليس لأي نزاعات يشنها الأمير المحلي. وكذا الحال أيضاً بالنسبة للجيش المحترف أو المحلي، فلئن كان هو من حيث الشكل جيشاً ذا أجر، غله من حيث الموضوع طابع المليشيا إذا كان مجتهداً من الرعايا، وإلى جانب ذلك يمكن لمليشيا الرعية في بعض الأحيان أن توازي الجيش المحترف. فالمشارك في حرب القرن كانت تخاص في جزء كبير منها من قبل فلاحي يومنري (Yeomanry) الأحرار إلى جانب القربان⁽⁶⁴⁾، وعند كبير جداً من جيوش الأمراء المحليين الذين احتلوا مكانة وسطى بين الجيش المحلي والحشود. ولكن بقدر ما تتضاعف الحشود في مثل هذه الجيوش وبقدر ما تتقلص جيوش الأمير الخاصة المحلية، بقدر ما يكون الأمير

(62) برعش النظام العسكري "نظام حامل السلاح في إنجلترا" (Asesio de Armes habendes in إنجلترا) لعام 1181 حل السلاح على كل الفرسان الأحرار، وينقسم هؤلاء إلى ثلاثة طبقات حسب أصحاب الدل الثابت والمتركة. وفي حكم هنري الثالث فرض عام 1252 تجنيد جميع الرعايا المرحال البالغين 16 إلى 60 سنة من العمر - مضمون إلى سنة ونصف. وهذه الترتيب لحمل السلاح قبل الأرضية الأولى للمليشيا الإنجليزية. فارن: Hans Delbrück, *Die Geschichte der Kriegskunst* (Berlin: Georg Stilke, 1907), Band 3: Das Mittelalter, S. 178-180.

(من هنا فصاعداً: (Delbrück, *Geschichte der Kriegskunst* III).

(63) فيها سني بحرب الفلاحين الألمانية (1524 / 25 - 1527) قامت الثورات المتعددة للفلاحين ضد أسيادهم خاصة في جنوب شرقي ألمانيا على التجنيد والتظيم المستقل. إلى جانب السيف والرمح والنبل والفوس استعمل الدرع Krebs, Sturmhaube, Armescheenen. ومن خلال فرض تجنيد الفلاحين لحماية القضاء والدفاع عن البلد منذ منتصف القرن الثالث عشر دفع قانون منع حمل السلاح القائم منذ عهد بَر السلام على ملكي الفلاحين من تحسين تسليحهم. فارن: Hans Fehr, "Das Waffenrecht der Bauern im Mittelalter," *Zeitschrift der Savigny-Stiftung für Rechtsgeschichte, Germanistische Abteilung*, 33 band (1914), S. 111-211, und dass., 33 Band (1917), S. 1-114.

(64) لا يمكن إثبات قول ماكس فيبر من خلال المراجع المعاصرة. إن انتصار الإنجليز في تربي (Crécy) (1346) وفي موينيمويس (Mouperweis) (1356) وأزينكور (Azincourt) (1415) ضد الفرسان الفرنسيين ذوي العدد لوافر يعود خصوصاً إلى نجاح النبال / الشباب طليقة الحديد. وهذه النبال لم توضع حسب قول: Delbrück, *Geschichte der Kriegskunst* III, S. 484.

من طرف مليشيا الفلاحين وإلها من قبل جيش الفرقة. ويذكر سنايز الذي يصف مكانة اليومنري كطبقة للفلاحين تأتي بعد طبقة النبلاء في العصر الوسيط، وتطبقهم كجنود وبناء، ولكنه لم يقدم أي ترابط مع حرب الدل عام. فارن: William Stubbs, *The Constitutional History of England in its Origin and Development* (Oxford: Clarendon Press, 1878), vol. 3, S. 350ff.

متبداً في كيفية استعمالها، ومفيدةً بخصوص في سلطته السياسية بطريقة غير مباشرة إزاء رعيته بالتقليد الذي لا يمكن في أية حال أن يساعده جيش حاشد عند المساء. ولذلك ليس من عدم المبالاة تاريخياً أن تكون الميليشيا الإنجليزية شيئاً مغايراً لجيش الملك المحلي، فهي كانت قائمة على حق حمل السلاح بالنسبة للرجل الحر. فالميليشيا كانت إلى حد كبير العنصر العسكري للنزوة الشهيرة ضد المطالب برفع الضرائب من آل ستيوارت (Stuart) والتي كانت مناقضة للتقاليد⁶⁵. وحول كيفية فرض السيطرة على الميليشيا جرت في آخر الأمر المداولات غير المتوازنة في هذه النقطة بالذات بين كارل الأول والبرلمان الظالم⁶⁶.

لم يكن واجب الضرائب والخدمات الناتج عن طريق السيادة السياسية يائساً للرعايا، خلافاً لواجب المملوكين فقط من حيث الكم، من خلال التقاليد دورياً محدداً بصفة واضحة وثابتة، بل وقع فصله عن الأخير أيضاً قانونياً. ففي إنجلترا مثلاً نقلت الضروريات الثلاثة (Trinoda Necessitas) وهي: 1. بناء القلاع، 2. بناء الطرق والجسور، 3. تمثيل أعباء الجيش على أملاك مثل هؤلاء الفلاحين الأحرار على عكس المالك⁶⁷. وفي جنوب وغرب ألمانيا وقع إلى حدود القرن الثامن عشر

(65) يتعلق الصراع الذي حدث بين البرلمان وآل ستيوارت، بعقرب الأول (1603-1625) وكارل الأول (1625-1649) خصوصاً بإضافة ضرائب وأداءات جبرية جديدة ونعماً الملك بدون مصادقة البرلمان وتطور الصراع إثر قضية عام 1637 رفض فيها جون هامبدون (John Hampden) النائب في مجلس العموم، دفع ما يسمى بأداء الضريبة الذي أنزله الملك كارل الأول عام 1635.

(66) بدأت المفاوضات بين كارل الأول والبرلمان والتي تخص الميليشيا ضد غير الملك من لندن بـ بداية عام 1642 واستمرت إلى حدود صيف 1647. وتوجد الإختراجات والأجوبة مطبوعة لدى: Samuel Rawson Gardiner, ed., *The Constitutional Documents of the Puritan Revolution 1660-1628* (Oxford: Clarendon Press, 1889), p. 169, 208, تارن أيضاً الترضيعات التي أعطاها في المقابلة بالنسبة لهذه الأحداث: ص XL للاحقاً، لقد سبق أن استند فير (Weber, *Protestantische Ethik II*, S. 92, Fn 51) إلى مجموعة مصادر خارديير (Gardiner) وفي مراجع البحث يؤكد: Blainland, *Constitutional History*, S. 279, 326. إلى دور الميليشيا في الصراع بين صاحب الناج والبرلمان.

(67) يعود أصل الضروريات الثلاثة إلى زمن نظام الجيش الإنجليزي (1066-800) القائم على الفكرة الإقطاعية لامتلاك الأرض والمال الخاص فلقد كان للملك الحق في مطالبة الأحرار بتضيم خدمة عسكرية والتزام بأعمال الحصون. ومنذ التمريد الكبير (871-899) تبدلوا أعباء متسقة حسب المكس بحيث يستوجب على أصحاب الثروات الكبيرة تجنيد الجيش في حوز يمتد على أصحاب الثروات الصغرى تشيد القلاع والقيام بالمراقبة. تارن: Gross, *Englische Vorlesungsgeschichte*, S. 26. ein Ann. 4a. und ders., *Das Englische Parlament in tausendjährigen Wandlungen vom 5 bis zum Ende des 19. Jahrhunderts* (Berlin: Allgemeiner Verein für Deutsche Literatur,

فصل خدمة السخرة المفروضة من طرف قاضي الإمارة عن بقية الواجبات التابعة لنظام الرق، ثم بقيت هناك، بعد تحويل نظام الرق إلى استحقاق في المماش، الخدمة الوحيدة الملزمة التي تم الحفاظ عليها⁽⁶⁸⁾. لكن أعباء ضرائب الرجل الحر المتعلقة بالتقاليد هي واردة في كل مكان. أما الضرائب المناقضة للتقاليد والمفروضة عليه بحكم امر خاص يلزم الرعايا سواء كان يتوافق مع الحاكم أم لا، لأنها تحتفظ غالباً في نعتها (ضريبة الاستهلاك)⁽⁶⁹⁾ (Ungeld Oder Malatolia) علامة مصدرها الأصلي غير العادي. ولكن يبدو في طبيعة سيادة الأعيان وتوجيهها إخضاع الرعايا السياسيين غير المحليين لسلطة الحاكم/ الأمير المطلقة مثلما هو الأمر بالنسبة للرعايا المحليين وأن جميع العلاقات المرتبطة بالسلطة تعامل كملاك خاص للحاكم/ الأمير حسب ما يستجيب لسلطة الليث ويتطابق مع ملكها. إجمالاً كانت المائدة فضية سلطنة، أي كانت هناك أيضاً، إلى جانب القوة العسكرية الخاصة كما سنرى فيما بعد⁽⁷⁰⁾، قبل كل

(68) S. 244, 1886).

يبدو واضحاً أن ماكس لير يتفهم إلى فكرة جولوس هانتاك في البحث التي تقول بأن تلك وقعت مباشرة إلى جانب السلاء (البروبين) حتى في عصر النورمان (عق الغازي ولهايم). أما الاستحار الضعيف فقد كان شأنهم بحيث لم يتمكن الملك من فرض مطالب على الرعية. قارن: Hasebek, Englische Verfassungsgeschichte, S. 132.

(68) كان نبات السلطة الفضائية في جنوب وغرب ألمانيا التي كانت دائماً في أيدي أصحاب العقار فعلياً على أنها ليست لولا شخصية (مثلما هو الأمر لدى الاستعداد)، وإنما هي مرتبطة بالعقار (كحق إزالة بقية أعضاء النائرة). وهذه السلطة برزت حتى في القرن الثامن عشر في غالب خدمة السخرة وتمويلات بمنتجات طبيعية أو أدوات تدفع دائماً من طرف الأعضاء المتدينين إلى محكمة الدائرة، أي حتى من الذين ليسوا أحراراً كالنساء والأجانب. وعمل حكم ذلك يقول يودينغ ثيودور (Theodor) إن العلاقة بين "خدمة السخرة والاستعداد" لم تبق قائمة في القرن الثامن عشر. فليمر يادن (Baden) اعتبر نظام الرق كمورد رزق يسعى من ورائه تعويضاً كافياً في صورة فقدان. قارن: Theodor Ludwig, Der badische Kaiser im Achtzehnten Jahrhundert: Abhandlungen aus dem staatswissenschaftlichen Seminar zu Straßburg f. E., hg. von Georg Friedrich Knapp, Heft 16 (Straßburg: Karl J. Trübner, 1896), S. 20ff., Zitat S. 43.

(69) كانت الضريبة على الاستهلاك (بالإيطالية: male toka) ضريبة ترفع عند القرن الثالث عشر ميلادي في مدن الراين الألماني - وفيها بعد في جميع المدن - على مولود مثل المحبوب والماتبة والحمود والجمعة، وتقدر هذه الضريبة بواحد إلى 5٪ من قيمة البضاعة. وهذه للضريبة فرضت منذ القرن السادس عشر من طرف الملوك والأمراء (Aksine).

(70) يمكن أن تكون الإحالة هنا إلى نصي العقولة والسلطة الدينية حيث يدور الحديث عن تأثير السلطات الدينية والسياسة (انظر لاحقاً، ص 613-679)، وقد تعني بالأخص ما يسعى لاستعداد المحكومين "بمعونة القوى الدينية" (انظر في هذا المسند لاحقاً، ص 580-587، 599، 614 فلاحاً)، إن إشارة فنانشر الأول إلى مجال "الجياعات الدينية" (MWG II/ 22-2) التي قدمها حسب

شيء قضية نمط التأثيرات الدينية وسلطتها، وإلى أين حدّ تصل. وفي هذا الإطار تقدّم كل من الملوكية الجديدة في مصر وكذلك الملوكية البطلمية حالة خاصة حيث تفلّص بالفعل وبصفة شبه نامة الفرق بين العبد التابعين للملك وأصحاب الأرض الأحرار وكذلك الفرق بين المزارع التابعة للملك وبقيّة الأراضي⁽⁷¹⁾.

أما الكيفية التي يضمن بها الأمير المحلي مدفوعات الرعايا، فهي تظهر أيضاً خصوصيات إلى جانب السمات الشيعة بأشكال أخرى من السلطة. وإحداها هي تلك التي ليست حكراً على الإمارة ولكنها متطورة لديها إلى أقصى حدّ، وهي النخبة العمومية (Leiturgische) للحاجات الحاكم/ الأمير السياسية والاقتصادية. وقد يتنطف الشكّل والأثر. لكن الذي يهنا هنا هو أنواع الشراكة التي يقوم بها الرعايا والمصادر عن هذا المصدر، يعني ذاتاً التنظيم العمومي لسدّ الحاجات بالنسبة للحاكم/ الأمير ضيقاً لما يدعون له من واجبات من خلال خلق الروابط المتينة وغالباً المتعددة الرؤوس المسؤولة عنها. وكما تكون القبيلة مسؤولة عن الضرر الذي ينجم عن أفرادها، لأن هذه الروابط مسؤولة هي الأخرى عن واجبات جميع الأفراد. وفعلاً كانت القبائل مثلاً لدى الإنجليكس بمنزلة أقدم الروابط التي يستند إليها الحاكم⁽⁷²⁾. فهي تعين له بضمان بيعة أعقاباتها. وإلى جانب ذلك، ظهرت المسؤولية

= تقسيم فهرس الاقتصاد والمجتمع (1991)، أي غير انضمامها، قد يستند إلى أقوال ماكس فيبر في الفصل الخامس MWG II / 2، ص 198، والفصل الحادي عشر، MWG II / 2، ص 388 ولكنها أقل دجاجة من حلّها في نص الدولة والسلطة الحديثة.

(71) تقسيم الملوكية الحديثة الرحلة الفاصلة بين الأسرة الثامنة عشرة والأسرة العشرين (1550-1070 / 69 ق.م.) والتي أثر فيها خصوصاً الرماصة (Ramessiden) أما الطنيمون فقد حكموا من عام 323 إلى 30 ق.م. وهناك بحث حول مدّة حكمهم فحسب: Michael Rostowzew, "Kolossal: ihre Herrschaft", *Zeitschrift für Ägyptische Wissenschaften* (ZÄS), Band 5 (1910), S. 913-921, insbes. S. 913.

(من هنا فصاعداً: Rostowzew, Kolossal).

فذهب الداعيل الناحية عن أراضي الملك وكذلك الأدابات على الأملاك الخاصة مباشرة إلى خزينة فرعون. وبإستثناء ما يقدّمه الملك من أراضي هدية للمعبد أو للفريد، تفرض ضريبة على جميع الأملاك والأراضي. ومن شبه المستحيل أن نوزع الأراضي على مستأجرين صغير أو خواص

(72) بيت جويوس هاندك بعرض مقاطع من نصوص قوانين الملك (924-939) ومكي إلقيم كت (كلامها حوالي 673-685) أنّ القاضي في ملكة الإنجليكس (449-1006) كانت لها هذه الطريقة. قارن:

Halschek, *Englische Verfassungsgeschichte*, S. 85f.; Gnoiat, *Englische Verfassungsgeschichte*, S. 41f., und Heinrich Brunner, *Geschichte des englischen Rechts* (Leipzig: Dunker & Humblot, 1909), S. 7

الجماعة لجميع أفراد القرية بالنسبة للواجبات السياسية والاقتصادية. ولقد رأينا سابقاً⁽⁷³⁾ كيف تبعها الارتباط الوراثي من قبل الفلاحين بالقرية كنتيجة وكيف أصبح حق الفرد في المشاركة في امتلاك الأرض واجباً للمشاركة في الإنتاج ومن ثم أصبح أيضاً في صالح الحاكم/ الأمير بدفع الأداءات المدانة له.

يشتمل الشكل الراديكالي للضمانات العمومية إذن في نقل هذا النوع من الارتباط الوراثي للفلاح بكامل وظائفه إلى روابط حرفية أخرى: أي تحميل المسؤولية على الجمعيات الحرفية التي أنشأت لهذا الغرض من قبل الحاكم أو تلك التي وجدت على حق وتعمل بالضرورة⁽⁷⁴⁾ أو هل الروابط وغيرها من المنظمات الحرفية القادرة على القيام بخدمات خاصة ودفع أتاوات على أعضائها. وفي المقابل، وخاصة من أجل الحفاظ على قدرة الدفع، يسعى الحاكم إلى احتكار العامل الصناعية المعنية لأعضاء هذه الروابط وتفيد الفرد وما يرث يشخصه وملكه إلى العضوية. ومثل هذه الالتزامات المضمونة يمكن أن تكون الخدمات في المجال الخاص للمهنة: مثل تجهيز الآلات الحربية وتصليحها، أو غيرها من الأعمال مثل التكاليف العسكرية أو

(73) الحالة هنا غير واضحة، يمكن أن تكون الإحالة إلى التفاصيل في:

Weber: *Wirtschaftliche Beziehungen der Gemeinschaften im allgemeinen*, MWG V/22-1, S. 100, und *Recht* § 2, S. 64ff. (WuG), s. 449ff.).

وهناك إشارة إلى "الطابع الصوري للإدارة الترابية الذي سيطر الحديث عنه فيها بعد".

(74) يرحل ماكس فيبر هنا - بدون أن يجدد موقفه - ثلاثة نظريات حول كيفية نشوء الروابط الحرفية التي كانت هل تبدل ساذ في عصره. فالترقب الأول، ما يستل نظرية حق البلاط، دافع عنه: Karl Hitzsch, *Ministerialität und Bürgerthum im 11 und 12 Jahrhundert: Ein Beitrag zur deutschen Städtengeschichte* (Leipzig: B. G. Teubner, 1859).

(من هنا تصاعداً: Nitzsch, *Ministerialität*).

وهذه النظرية تقول بأن نظام الروابط المهنية/ الحرفية تعود إلى تنظيم المحترفين العاملين في البلاط. وخلف الترقب الثاني يتبنى التحليل الطري التفاضلي الذي يقول بأن الروابط تأسست على توحيد حُر. هذا الترقب بناء خصوصاً: Georg von Below, "Zur Entstehung der deutschen Stadtverfassung" (1886), in: ders., *Territorium und Stadt. Aufzüge zur deutschen Verfassungs-, Verwaltungs- und Wirtschaftsgeschichte* (München: R. Oldenbourg, 1900), S. 303-320.

أما الترقب الثالث - ما يستل نظرية الرعايا - فقد وجد في شخص: Friedrich Keutgen, *Ämter und Zünfte. Zur Entstehung des Zunftwesens* (Jena: Gustav Fischer, 1903).

(من هنا تصاعداً: Keutgen, *Ämter und Zünfte*).

أشهر المدافعين عنه. ويتشكك موقفه فيما يلي: قامت السلطة العليا بتقسيم المحترفين إلى روابط قصد مراقبتهم. حول الوارد المسكت لتنظيم الحرف مهنة عمومية في روما وأسيا وإسرائيل قارن: Weber, *Die Stadt*, MWG V/22-5, S. 187f. und 262.

الاداءات المتعلقة بالقرائب. وقد ذهب البعض أحياناً إلى القول بأن الطبقات المتدنية يعود أصلها إلى حد ما إلى التوظيف العمومي⁽⁷⁵⁾، وأنه لا توجد لحظة الآن مصادر كافية للتأكد منه. كما أن هناك ما يدعو إلى الشك بأن حل الروابط الحرفية في العصر الوسيط محل القيام بخدمات عسكرية وغيرها من الأعمال الخاصة والسياسية وتكوينها كمؤسسة عمومية⁽⁷⁶⁾ (Offiziat) هو المعنصر الهام والحقيقي للانتشار المتنامي لظاهرة الروابط المهنية⁽⁷⁷⁾. ففي الحالة الأولى كانت الفوارق كل مرة ذات طابع سحري - ديني ويطبق إلى الجانب العرقي، وفي الحالة الأخيرة كانت الروابط الحرفية هي المدافع الأول، وحل حركس ذلك كان الارتباط الملزم من حيث الرظيفية ظاهرة شائعة وصلت جلدًا، ولكن لم تكن هذه حكرًا على السلط المحلية / الإماراتية، غير أنه غالباً ما نقلت لديها خصوصاً من غير مواد، إذ كان لديها المتصور بأن الرعية هي الشيء الموجود في

(75) يصبح هنا تعيد قمتة المراجع التي يميل إليها ماكس غير بصفة دقيقة. طوبيتش الفكرة الموجودة أيضاً في الدراسة حول "المهنية واليهودية" - كذلك بدون ذكر المؤلفين والمصادر - Weber, *Hochschule*, MWG V 20, S. 208.

وهناك يميل فيها يتصق بنظريات نشوء الطبقات" أولاً إلى أعمال كل من إميل سينر (Emile Senart) وسيلستين بول (Célestin Bouglé) ويون كوليسون نيمبل (John Collinson Nesfield) (المراجع المذكور، ص 50، Fn. 1). وقد نيتي تفيلك الفكرة بأن أصل الطبقات يعود إلى الجماعات الحرفية، وأظهر توازناً بينها وبين الروابط المهنية في العصر الوسيط. أنا منبرت قفى أن تكون هناك شجع كافة لتأكيد هذه الفكرة. غارن: Emile Senart, *Les castes dans l'Inde: Les four et le système* (Paris: Ernest Leroux, 1896), p. 185, 196.

أنا بالنسبة لتغير فلم يكن تنظيم الروابط الحرفية من حيث وزنها سوى تنظيم حكومي عام مقيد. غارن: Weber, *Aggravations* 3, S. 57.

(76) تسمية قديمة (من اللاتينية: وظيفة / إدارة) (Officium) لوصف الخدمات العمومية والإدارة. وقد تحدث المدفع الأساسي حل نظرية حق / غانون ببلاد في المصادر المتاصرة حول نشوء الروابط الحرفية من الإدارات / الوظائف الرسمية (Officialität) ووصف به تلك الإدارات / الوظائف الرسمية في المدينة والتي هي ذات أصل تلتوي يعود إلى عهد البلاط الملكي. غارن: Nitzsch, *Administrativität*, S. 320f.

أما اختيار الحرف يسترة وظيفة / إدارة فقد رأه بير من الباحثين مطالعة للرايت (Capitular) de villis في عصر الوسيط. غارن في هذا الصدد: Walthier Müller, *Zur Frage des Ursprungs der mittelalterlichen Zünfte: Eine Wirtschafts- und Verfassungsgeschichtliche Untersuchung* (Leipzig: Quelle & Meyer, 1910).

لخص سولر السجل الجاري حول المقام المقرر وضعها.

(77) إن القول بأن الحركات العسكرية، أي تني الوظائف العمومية كد حاساً في انتشار الروابط الحرفية والرفع من قيمتها في العصر الوسيط قد دافع عنه لأول مرة المؤرخ القانوني فيلهلم إدوارد ويلهلم (Wilhelm Eduard Wille, *Das Geldwesen im Mittelalter* (Halle: Renger, 1831), S. 340f).

خضعة المحاكم ومن ثم كان أيضاً التصور بأن أهمية عمل الرابطة المهني والاقتصادي تجدد تسوية وجودها في القدرة على تقديم خدمات وظيفية للمحاكم/ الأمير. خصوصاً في الشرق: أي في مصر وإلى حد ما في العصر الهلنستي القديم ومن جديد في العهد الروماني الأخير وخلال الحكم البيزنطي كانت التغطية العمومية سائدة. وهذه الظاهرة وجدت أيضاً في الغرب ولكن بأقل حدة حيث أدت دوراً أقل مثلاً في تاريخ الإدارة الإنجليزية. فلم يحصل الالتزام الوظيفي العمومي مثلاً بالشخص وإنما بالملك وخاصة بالعقار. ولكن الجامع بين هذا النوع والضمان العمومي الشرقي يكمن في وجود تمهيد مضمون للرابطة يتميز بمسؤولية تضامنية بالنسبة لالتزامات جميع الأفراد من جهة وبالارتباط الفعلي على الأقل بوضع احتكاري من جهة أخرى. وإلى ذلك النوع ينتمي معهد ضيان/ الحفاظ على السلم⁽⁷⁸⁾ (ما يسمى في إنجلترا تمهد فرانك (Frank-Pledge): أي الضمان الجماعي المفروض من قبل الجيران على كل فرد فيها بخص السلوك المتحضر السياسي والمدني/ البوليسي. ونجد هذا الضمان في شرق آسيا (الصين واليابان) مثلاً نجد في إنجلترا، والضمان السلم المدني/ البوليسي وقع تقسيم الجيران في اليابان إلى خمس روابط⁽⁷⁹⁾، وفي الصين إلى عشر روابط⁽⁸⁰⁾، كما وقع

(78) تعني كلمة "Frankpledge" لجنة ضيان/ الحفاظ على السلم (أيضاً كلمة "Frisborght") أو "Francum plegium") وقد انحلت المؤسسة في العهد الإنجليزي القديم إلى معهد مرسوم للطقوس. ويكمن دور هذه المؤسسة في نبي الروابط الملزمة والمكونة من 10 إلى 10 أشخاص "السورية التبادلية لأغراض مدنية/ بوليسية". قارن: Fuhus Hetschek, Die Selbstverwaltung der politischen und juristischen Bedeutung (Leipzig: Dunker & Humblot, 1898), S. 187-193, Zitat: S. 192, dort (S. 194).

التذكير بالمعرف الواحد بـ "الروابط الملزمة" (من هنا مصاعداً: Hetschek, Selbstverwaltung). ويؤكد أوتو حيركه أيضاً على الطابع الإلزامي للجان السلم باعتبارها "جمعيات مفروضة من الدولة ذاتها" قارن: Grotke, Genossenschaftsrecht I, S. 235.

وكذلك تحامل كبير على استعمال مفهوم الجماعة التضامنية في إطار العلاقات الإنجليزية، قارن: Weber, Recht § 2, S. 61-66 (WuG), S. 447-450.

(79) سبقت الروابط الخمس في عهد حكم توكيغوا (Tokugawa) (1603-1867) "Goninumi". وكانت مكونة من خمسة رؤساء عائلات مخلوعة اتخذت على المستوى المحلي وتمهدت إزاء السلطة العامة بمرافقة سلوك أفراد عائلاتها. قارن: Reihgen, Japanese Volkswirtschaft, S. 484. أما القارة مع إنجلترا - مع إضافة المراجع الخاصة - فقد قام بها إلى جانب راتن (Reihgen) أيضاً توكيوزو (Tokuzo) فوكو (Fukuzo) في عمله حول اليابان.

(80) حيث الروابط "له" (p) المكونة من عشر عائلات في مراحل مختلفة من الزمن كوسائط إدارة ذات طابع تخفي من قبل الحكومة مثلاً كان الحال مع الأمير تشين (Ch'in) (في القرن الرابع ق.م.) أو في عهد عائلة الهان (206 ق.م. - 210 م. م.). وقد ذكرت أيضاً حتى في اقتراحات Wang =

تسجيلهم وإلزامهم تحمل المسؤولية الجماعية لبعضهم البعض. وقد وجدت برادر مثل هذه المنظمات في إنجلترا في عهد ما قبل النorman⁽⁸¹⁾. أما الإدارة لفرمانية فقد طوّرت مثل هذه الروابط بصفة أوسع مستعينة في ذلك بالتعليم. فحضور المدعي أمام المحكمة والإدلاء بالإرشادات الجنائية حول برامته أو عدم برامته من قبل الجيران الذين تتكوّن منهم هيئة التحكيم، وحضور الهيئة في المحكمة ك لجنة بحث عن الحقيقة، وإصدار الحكم ذاته وكيفية وضع الميثاق، والمضمرات العسكرية الثلاثة⁽⁸²⁾ (Trinoda Necessitas) وبقية الخدمات المختلفة التي وردت فيما بعد، كلّ هذه العناصر فرضت تحت تفهيد الروابط المشاركة التي تكثر في جزء منها لأجل هذا الغرض والتي تكفلت بملئها لتفيا هذه الالتزامات. فالتكّ ذلك الروابط سواء كلما أخطوا في الحكم⁽⁸³⁾ (Pro falso iudicio) أو لقبها من التجاوزات للالتزامات التي وتكّ إليها بضمان جماعي عسومي. ومن جهةها تمكّنت الروابط بملك أعضائها وأشخاصهم ووقع الضمير في ربط الخدمات السياسية بصفة متساوية تماماً بملك الأفراد الأقرب تصرفاً فيه، أي بالعقل. وانطلاقاً من هذه الوظيفة، أصبحت روابط التغطية العمومية فيما بعد المصدر للروابط المحلية الإنجليزية، ومن ثمّ لروابط

Weber, *Anstalts* الإصلاحية عام 1070. وحسب قول فير في دراسته حول الكنفوتية: *Konfigurationsmuss*, MWG V 19, S. 269.

Hermann, *Christliche* فإن أيضاً: *Geschichte*, S. 32. Anst. 3, und S. 88.

(81) ينسب ماكس فير هذا الرأي الشائع في البحث والذي دافع عنه كلّ من غنيت وبولوك (Pollock) وميلاند (Meiland) وهانشك (Hanschek) - باستثناءه إلى هؤلاء - وجمّد هانشك تاريخ بناء هيئة الضمان على السلم الإنحناكمي الأصلية إلى نهاية القرن العاشر وبداية القرن الحادي عشر في حين أنّ البحوث القديمة أثبتت أنها ذات أصل نورمان. وبطريقته أنّ هيئة الضمان قد تمّ إنشاؤها قانونياً من قبل الملك النورمان العظيم (ملك إنجلترا من 1016 إلى 1073)، فإن هانشك يكون أقرب إلى الرأي الحالي في البحث. فهنا الرأي يلاحظ أنّ هناك انتشاراً أكثر لهذه الهيئة في المناطق التي يسود فيها القانون الغداركي بدلاً من إسك وصولاً إلى بورغندي. *قارن: Hanschek, Selbstverwaltung*, S. 187.

(82) منذ عهد الإنجلاسك ينسب ما يسمى بـ "Watch and Word"، أي متابعة الجاني والدفاع عن البلد إلى الضروريات الثلاث. *قارن: الرجع المذكور، ص 210.*

(83) نجد بالنسبة لرحلة حكم ملك إنجلترا هنري الثاني (1154-1189) ما يشبه أنّ عدد من الإمرات بأكملها تمّ محاكمتها "pro falso iudicio" من أجل حكم خاطئ من طرف محكمة الإمارة. *قارن: المصدر نفسه، ص 203-205.* وهذا القانون ما زال نافذ المفعول حتى في بداية القرن التاسع عشر كما ذكر ذلك هانشك في كتابه: *Englischer Staatsrecht* 1, S. 41. مستشهداً برجل القانون الإنجليزي وليام بلاكستون (William Blackstone).

الحكم الذاتي⁽⁸⁴⁾ (Selfgovernment) وكان ذلك عن طريق مزدوج حل الأراجح:
 1. أن التوزيع القروض من قبل المحاكم للالتزامات أصبح له نظامه الداخلي المستقل
 والمرب، و2. أن بعض الواجبات التي وُكِّلت إليهم، والتي لا يمكن إنجازها إلا من
 طرف الأعضاء المالكين الذين تكفلوا بها بحكم التأثير الذي يتمتعون به، تحولت لدى
 الفئات المعنية إلى حقوق طيفية سعوا إذن إلى احتكارها لأنفسهم، ومن بينها وظيفة
 فاضي الضلع. لكن بالناسية، فأمر الترام سياسي ضمن الإدارة المحلية كانت له النزعة
 الطبيعية بأن يتحول إلى دهن مثل وراثته على الأملاك المحسوسة، وفي مقدمتها على
 العقار، إلى جانب المصانع ونقاط البيع، بحيث يتحرر تماماً من شخص الملتزم. ولا بد
 أن يحدث هذا في كل مكان لم يقيد فيه الالتزام الجهازي العمومي الشخص ذاته بصفة
 وراثية، وطالما بقيت أو أصبحت الأشياء المرهونة قابلة للتفل، إذ ليس هناك من خيار
 للمحكمة سوى التمسك بما هو ظاهر دائماً ويمكن جنيه قصد إنجاز مطلبه: أي التمسك
 بـ"الملك للظاهر والنافع" (Visible Profitable Property) كما يقال في إنجلترا⁽⁸⁵⁾،
 وكانت هذه أساساً أملاكاً عقارية. وهذا يتطلب جهازاً تنفيذياً هاماً جداً للقبض على
 الشخص المسؤول مباشرة، وهو ما يقوم عليه نظام الروابط للقرعة الذي يוכלها هذه
 المهمة. إلا أن هذه الروابط تواجه نفس الصعوبات إذا لم يكن إلى جانبها جهاز المحاكم
 القمعي. - يمكن للتمعية العمومية للحاجيات أن تأخذ بالفعل مظاهر متعددة جداً:
 فهي حالة قصوى يمكن أن تتحول إلى إدارة محلية مكونة من الأحياء وشبه مستقلة
 تماماً عن المحاكم، وتكون مرتبطة بنظام من الواجبات/ الأدابات التقليدية الخاصة من

(84) هذا الرأي نجده عند: Hasecheck, Englische Verfassungsgeschichte, S. 88.
 ويرى أن المقاطعات تم تحوفاً إلى "روابط محلية" من طريق فرض تكاليف عمومية من طرف
 إدارة المقاطعات. وهذه الروابط الجهازية "مثلت نوعاً من الأهمية لنظام الحكم الذاتي الإنجليزي
 القديم".

(85) منذ حكم التدوير (Tudors) (1485-1603) تم رفع الضرائب المحلية على أساس
 "الملك الظاهر والظليل للزراعة في الدائرة". قرن: Rudolf Gmelst, Die heutige englische
 Cömmunalverfassung und Communalverwaltung oder das System des Selbstgovernment
 in seiner heutigen Gestalt (Das heutige englische Verfassungs- und Verwaltungsrecht, II
 Hauptteil) (Berlin: Julius Springer, 1860), S. 113.

(من هنا فصاعداً): (Gmelst, Englisches Verfassungs- und Verwaltungsrecht II)
 Rudolf Gmelst, Geschichte des Selbstgovernment in England oder die innere
 Entwicklung der Parlamentsverfassung bis zum Ende des achtzehnten Jahrhunderts,
 Ergänzungsband zur I Aufl. des II. Hauptteils des Englischen Verfassungs- und
 Verwaltungsrechts (Berlin: Julius Springer, 1862). Zitat S. 363.

(من هنا فصاعداً: Gmelst, Selbstgovernment)

حيث القصة والتنوعية وملزمة حسب الثروات الخاصة. وفي الحالة الأخرى يمكنها أن تتحول إلى استعباد محلي خاص وشامل للرعايا يفقد فيه الفرد إلى الوطن والمهنة والطائفة والرابطة الحرفية الملزمة بصفة وراثية، ونفقد فيه كذلك الرعية في حدود خبر ثالثة تماماً لا يمكن ضغطها إلا بمراعاة قدرتها على الدفع الذي يخضع دائماً لمطالب الحاكم الاعتيادية. ويفقد ما تكون سلطة الحاكم المحلية/الإماراتية متطورة تقنياً، وعصرماً قوته العسكرية التي يمكن أن يعوّل عليها إذا اقتضى الأمر حتى ضد رعاياه السياسيين، يفقد ما يمكن أن يفرض النمط الثاني نفسه: أي علاقة الاستناد الشامل. أما أغلبية الحالات فتوجد طبعاً في المنطقة الوسطى بين الاثنين. ومنعود إلى الحديث عن أهمية قوة الحاكم العسكرية ونوعيتها فيها بعد. ولكن إلى جانب الجيش كانت نوعية جهاز القمع الرسمي ودرجة تطوره ذات أهمية بالنسبة لكيفية ومدى استخدام الرعية التي يمكن فرضها تقياً من قبل الحاكم. فليس من الممكن ولا من المحبذ للحاكم، حتى إذا سعى إلى الحفاظ على القسط الأوفر من السلطة الشخصية، أن تأخذ جميع الخدمات التي هو في حاجة إليها شكلاً من التغطية العمومية عن طريق المسؤولية الجماعية. فهدر في حاجة إلى الوظيفة العمومية معها كانت الظروف.

ومنذ أن تكونت المزارع الكبيرة التي تعتبر ملكاً للأمير ونفسه في أبسط الحالات عزبة وعدداً من الأملاك الزراعية، وأن هذه الأملاك نصم هي الأخرى دوماً جمعاً من المساكن، أصبحت الحاجة ماسة إلى "إدارة" منظمة، ومن ثم بقدر ما تنبع الفائدة بقدر ما يكثر تقسيم الوظائف العملية. وهو ما يزداد فعلاً مع انضمام الإدارة السياسية التي تنشأ عن طريقها الوظائف المحلية/الإماراتية. يجد الوظائف الأساسية التي يعود أصلها إلى إدارة شؤون البيت⁽⁸⁶⁾ بطريقة أو بأخرى في كل أنحاء العالم: فإلى جانب القيس العائلي وربها أيضاً الطبيب العائلي هناك أولاً وقبل كل شيء المدير المنصرف على مختلف أقسام الإدارة الاقتصادية: مثل المراقبين للسخاوين والطبخ (Truchseß) واليدروم (ناظر الخمر والساق) ولخطاير الخيل/الإسطبل (Marschall, Comne) وناظر البواب (مثل البواب) ومرافقي عمل السخرة (table = Comes Stabuli) والخدم والتابعين (مثل البواب) ومرافقي عمل السخرة

(86) تم تأويل إدارة بلاط الملوكية الفرنكية كنوع من الإدارة الموزعة للبيت وعرض التفاصيل حول مختلف الوظائف في البلاط لأول مرة ضمن نموذج لدى جورج في كتابه: Georg Wainz, *Verfassungsgeschichte: Die Verfassung des Fränkischen Reichs*, 2. Aufl. Deutsche (Berlin: Weidemann, 1883), Band 2, S. 493-643.

(من هنا فصاعداً: (Wainz, *Deutsche Verfassungsgeschichte* III).

ومحافظي الألبه والأسلحة (Intendant) والخزينة والمناخيل (Kämmerer) والمشرف على سير إدارة البلاط ككل (Seneschall) والوظائف التي تهتم بحاجيات إدارة المنزل كما يتجلى على أشبع وجه في عصرنا هذا من خلال بلاط تركيا القديمة⁽⁸⁷⁾. وكل ما يتجاوز مباشرة الخدمات المتعلقة بالمنزل عُمَّ أولاً إلى أحد أقسام الإدارة المنزلية الذي هو أقرب إليها من حيث الموضوع. فأعطيت مثلاً قيادة جيش القرمسان إلى مراقب الأسطول (Marschall) وكلف جميع الموظفين بالخدمة الشخصية والتشثيل إلى جانب العمل الإداري الحقيقي إذ ينبغي هنا الاختصاص في المهنة على عكس الإدارة البيروقراطية، وكما هو الحال لدى الموظفين البيروقراطيين، يسمى الموظفون المحليون إلى التميز أمام بقية الرعية. فما يقوم به الرعايا/ المالك من المدايا القدره "Sordida Munera" وأوبرا سافيليا "Opera Savilia" في العهد القديم كما في العصر الوسيط وقع عزله عن الخدمات العليا المتعلقة بالبلاط، سواء الإدارية منها أم الوظيفية والعامه. فهذه الخدمات أسندت لأصحاب "الوزارة" - (Ministerialen) - واعتبرت خدمات مشرفة إذا كانت على الأقل في خدمة حكام كبار وفيها بعد حتى في خدمة رجل حر.

ويتدب الحكام موظفيه أولاً وقبل كل شيء من الرعايا والمعيد التابعين له شخصياً بحكم سلطه عليهم، إذ إنه واثق من طاعتهم له. ولكن الإدارة السياسية لا تكتفي بهم إلا نادراً، وهذا لا يعود فقط لتنقر الرعية من رؤية أماس غير أحرار يصعدون درجات السلطة هل حساب غيرهم، وإنما أيضاً لأن الطلب المباشر والربط بأشكال الإدارة التقليدية أجبر الحكام على انتداب موظفيهم بدون استثناء من غير الأحيان. ومن جهة أخرى قدمت خدمة الحكام الكثير من الامتيازات للناس الأحرار لدرجة أن الموضوع الضروري في البداية لسلطة الحكام الشخصية قبل عن طواعية. إلا أن الحكام حاول، كلما أتاحت له الفرصة، أن يضع الموظف غير المحلي في نفس التهمة الشخصية له مثلما هو الأمر بالنسبة للموظفين المنتدبين من بين المستعبدين. فقد كان على الموظف "العائلي" (Familiars) التابع للأمر خلال العصر الوسيط

(87) منذ ثورة شباب تركيا الأحرار لعام 1908/ 1909 حصل تقليص نفوذ السلطان وألغيت قاعة المدنين ومصاريف الدولة للسلطان ومن يتبعه في البلاط. هذا وقد دفعت في عهد السلطان عبد الحميد الثاني (1876-1909) رواتب 3000 من المدنين المسجلين في قاعة والعاملين في بلاط السلطان، ومن بينهم مدير التبرعات ومشرقي القصر وضباط 34 طبيباً ومدير الخزينة والمحافظة على السجاد الكبير والمشرف على تحضير القهوة. قارن: Charles Motawuz, *Die Türkei im Spiegel ihrer Finanzen* (Berlin, Carl Heymann, 1903), S. 109.

بأكمله أن يندمج في أشكال سياسية من الرتبة المحلية الخاصة (كما أكد لي مثلاً أحسن الطفلين على الإمارة الأنجوية في جنوب إيطاليا)⁽⁸⁸⁾. أما الرجل الحر الذي يصبح موظفاً وزارياً في ألمانيا، فعليه أن يردع ملكه إلى الحاكم ويقتبله في المقابل مضاعفاً حسب القيمة كأرض للاستثمار. وإذا لا تبدو اليوم في مجرى الحديث الموشع عن أصل الوظائف السامية جقوره التاريخية الاستعمارية داعية إلى الشك⁽⁸⁹⁾، فإنه من المؤكد من جهة أخرى أن الطابع الخاص لهذه الفئة كـ "طبقة" إنما نشأ عن طريق الانضمام للكثف للعديد من الناس الأحرار الذين كانوا يعيشون حسب نمط القروان. هي المغرب بأكمله، وخصوصاً في إنجلترا، انصهر أصحاب المناصب الشامية/الوزارية في طبقة "القروان" كجزء لا يتجزأ منهم⁽⁹⁰⁾. وهذا يعني فعلياً التمييط المتزايد لكتلتهم ومن

(88) لا يمكن تحديد من يقصد ماكس فيبر لي هذا الموضع بالضبط لأنه لا يمكن بثبات الموقف الحسبي هنا من خلال المراجع المتاحة. ومن المحتمل أن يخلق الأمر هنا بقل شفاهي. وقد يكون أوتو كارل ليري (Otto Cartellieri) الذي كان أستاذاً في ميديغ هوالدي تحدث في رسالة التأهيل عن نظام الحكم في عهد كارل فون أنجر (Karl von Anjou) في مقالة من 1263 حتى 1282. وحسب وصفه كان معظم الموظفين الكبار من الفرنسيين الذين منحوا أملاكاً إقطاعية كبيرة بما تلو حقد الطبقات المحلية. قارن: Otho Cartellieri, Peter von Aragon und die sizilianische Hesper: *Heidelberger Abhandlungen zur mittleren und neueren Geschichte*. Heft 7 (Heidelberg: Carl Winter, 1904), S. 98-138.

وربما كان يقصد المؤرخين المحققين في العصر الوسيط بيدلبرغ ديريش شفاير (Dietrich Schäfer) أو كارل هامب (Karl Hampe) بعد أن توفي المؤرخ الشهير المحتض في تاريخ الدستور الإيطالي يوليوس فون فيكر (Julius von Ficker) من إسبروك (Hansbrück) منذ عام 1902.

(89) يميل ماكس فيبر هنا إلى الخلط الجاربي حول نشأة الموظفين السامين في ألقاب والتي حاسم فيها كلا من جورج كارو (Georg Caro)، فيرنر ويتش (Werner Wätich) وفيليب هيك (Philipp Heck) في السنوات من 1905 حتى 1907 النظرية القديمة التي تقول بأن الموظفين السامين في العصر الوسيط المبكر كانوا من بين الخدمة المستعدين والمحرومين من كل ملك في بيوت وملات الحكام. ولم يصدوا إلى المرتبة السفلى من النبلاء إلا في القرن الحادي عشر من طريق الروابط الجلمية والحصل على رخصة التأهل للإقطاع. وعلى عكس ذلك بثرو القول بأن أغلب الموظفين السامين الذين كانوا في خدمة بيوت وملات الحكام كانوا منذ البداية أسراراً أو على الأقل شبه أسرار. إلا أن ماكس فيبر اعتمد في تأصيله إلى بعد هذه الموضع من قبل فريدريش كيرجن (Friedrich Kuegen) الذي حوز النظرية القديمة واعتبر أن الموظفين السامين كانوا منذ البداية غير أحرار قانونياً، ولكنهم تمكنوا تأهيلهم إلى الإقطاع وعملاتهم الهامة للحاكم أن يتجهوا للتصعود إلى المرتبة السفلى من النبلاء. قارن: Friedrich Kuegen, "Die Entstehung der deutschen Ministerialität." *Vierteljahrshefte für Sozial- und Wirtschaftsgeschichte*, Band 8 (1910), S. 1-16, 169-195 und S. 481-547.

(90) يلمو حسب نظرية يوليوس هاتشك (Julius Hasebeck) أن هذا المسار وصل في إنجلترا في النصف الثاني من القرن الثالث عشر إلى تايته. ويقدم كدليل على ذلك المعاملة التفاضية بين القروان والموظفين السامين من طرف الحكام الأبنغلي، وهو ما أتى إلى الموازنة بين إقطاع القروان وقبلاك =

ثم أيضاً المتضامن من مطالب المحاكم الذي فهم هو الآخر أنه لا يمكن أن يطلب منهم سوى الخدمات التي تلتزم وعادات مقامهم القروسية، وليس غيرها، وأن لا يكون التواصل معهم قطعاً خارج التكاليف القروسية اللاتفة بمقامهم.

وقد تواصل تخطيط مكانة أصحاب المواردة حسبها أقر المحاكم "تراتب لوظيفة" وأنشأ بذلك "قانون الوظيفة" الذي ضم إليه هؤلاء كأصحاب حق إزاءه، وهو ما فعلته قوانين الوظيفة في العصر الوسيط. ثم احتكر الرضاء الوظائف ووضعوا مبادئ ثابتة ودرجتها، وكوتوا في جميع الأحوال رابطة خاصة بطبقتهم تحتم على المحاكم التوافق معها. فلا يمكن للمحاكم إذن عزل موظف في خدمته بدون حكم، وهذا يعني في الغرب بدون حكم صادر من محكمة مكونة من أهل الوظيفة تقر بإداته نقداً. وتصل سلطة الموظفين إلى أوجها عندما يرفعون جبراً أو جزء منهم كالموظفين الكبار في البلاط، الطلب بأن على المحاكم اعتبار رؤساء الموظفين باقتراح منهم أو حسب تقرير إيجابي من طرف الآخرين. ومثل هذه المحاولات لقرض هذه المطالب ظهرت بين الحين والآخر، ولكن في جميع هذه الحالات أو ما يشبهها، والتي فرض فيها على المحاكم، وبسببها، تقرير إيجابي من قبل مستشاريه لاعتبار كبار موظفيه، لم يكن المستشارون من بين الموظفين (وبالأخص أصحاب وزارة)، وإنما كان "المجلس" المجتمع والمكون من كبار المزارعين أو أعيان البلد، وخاصة سواب الطبقات. ولكن عندما يقول التضليل الكلاسيكي - الصيني للإمبراطور المثالي تعيين الوزير الأول بعد استشارة كبار القوم المحاصرين في البلاط، من هو الكفء بهذه الوظيفة⁽⁹¹⁾، يبقى دائماً السؤال إن كان هنا المعنيون بالأمر هم الأعيان المستقلون والتابعين له أم الموظفين؛ أما الأمراء في إنجلترا الذين رفعوا نفس الطلب العديد من المرات، لم يكونوا على عكس ذلك إلا قلة كموظفين ولم يرفعوا هذا الطلب بهذه الصفة⁽⁹²⁾.

= الموظفين السامين انظر: Hirsch, Englische Verfassungsgeschichte, S. 246ff.

(91) جاد، وصف العملية الإجرائية لتعيين الوزير الأول في كتاب المراتبي الكلاسيكي Shu-ching العهد القياصرة المشهورين Shao Yao والنهى سكموا (سبب التقليد ما بين 2233 و 2178 ق.م). قارن: Plüsch, China unter den drei ersten Dynastien, S. 451-592, hier: S. 479f.

(92) منذ بداية القرن الرابع عشر صار في إنجلترا كل من العرشي والطبقات حول حق تعيين موظفات (patronage). وقد قد شئت ضموا كبار الإقطاعيين بحكمهم "في الانتماء بالوظائف الموراثية في البلاط وبالقطاع". قارن:

Hirsch, Englische Verfassungsgeschichte, S. 241f.

يسمى أيُّ حاكمٍ إلى تفادي مثل هذه الاحتكارات الطبقية على الوظائف وحيث أمكن هذا التسيط لرئاسة الوظائف، وذلك بشعين سواء من هم تابعون له من المستعبدين أم بالعكس من هم غرباء تماماً عن البلد ولا تقوم حياتهم كلها إلا على العلاقة المرتبطة بالحاكم. فبقدر ما تكون الوظائف والواجبات الوظيفية منسقة، بقدر ما تكثر المحاولات لتحرر من تلك الاحتكارات، سواء عند التكليف بأعمال إدارية أم مع إحداث وظائف جديدة. وكان الأمر فعلاً كذلك، خصوصاً في مثل هذه الحالات حيث جرت المحاولة في ظروف معينة ونفذت. فمن الطبيعي أن يواجه الحاكم دائماً معارضة شديدة من جانب المرشحين المنحليين لهذه الوظائف وفي ظروف معينة حتى من قبل الزعماء. وغنياً يخص النزاع القائم بين الأعيان المحليين والمتعلق باحتكار الوظائف المحلية، فيكون الحديث عنه فيها بعدد. لكن كلاً أنتشاً الحاكم وظائف معينة مدرة للأرباح وأياً كانت، فسواجه مساعي عنة لاحتكارها من قبل طبقة معينة، وسيحتد ميزان القوى إلى أي مدى يمكن له أن يتغلب من هذه المصالح القوية.

كانت هناك جمعية لحقوق رجال الخدمات الاحتكارية ومن خلالها أيضاً رابطة الحاكم التضامنية وما كان يتبعها من خدمة معروفة فعلاً في مجال اختن الغربي. ولكن نجد لها أثراً أيضاً في الخارج. ففي اليابان يمثل (Rathgen) (الـ"هان" - "السرر" أو "المجام") جماعة الدايابو وما يتبعها من موظفين أمروا (ساموراي)، وهو بمنزلة صاحب حقوق السيادة القائمة والمستعملة من طرف الحاكم⁽⁹³⁾. ولكن - كما وقع عرضه سابقاً⁽⁹⁴⁾ - فإن تكوين قانون الجمعيات لم يتم إنجازه في أي مكان مثلياً حصل في الغرب.

(93) بحيل ماكس فيه في هذا الصدد إلى Rathgen وكانه *Japans Volkswirtschaft* وقد ترجم كارل راتغن (Karl Rathgen) كلمة "هان" (Han) بـ "السور" (Zawn) (المصدر نفسه، ص 107)، وسدّدها بحايطة قائمة على المسؤولية المتكاملة بين الحاكم (Daimyo) ولتتابع السلطة (Samurai) كما رفض بصحيح العينة الموزنة بين كلمة دايابات (Daimyat) (سيادة البلاط) وكلمة "هان" وتقدم بالإضافة إلى ذلك رأي اليابانيين الذي يعتبر أن الوظيفة لا تستلزم للحاكم (Daimyo) ذاته وإنما للهان ككل (المصدر نفسه، ص 44، الهامش 1). أما اليوم فإن كلمة "هان" تفهم كمسدة جغرافية وتترجم بمعنى "إقطاع" أو "قطاع".

Weber, *Recht* 2. S. 71-73 (WuG) S. 452f.)

(94) انظر .

كانت نموذج امتلاك سلط الوظائف واحتكارها من قبل أصحاب قانون الجمعيات هي التي تبيّت في نشأة النمط "الطبيقي" لسيادة الأعيان.

فاحتكار الموظفين الوزاريين لوظائف البلاط هو المثال في مجال توزيع الأرباح داخل البلاط؛ أمّا أصحاب الوظائف السياسية فكانوا ينتمون أيضاً إلى رابطة المحامين الإنجليز (bar) وكان لهم الحق في مناصب القضاء⁽⁹⁵⁾ (Bench). ثم توسعت الاحتكارات في المجال الديني إلى حد أنها أصبحت تضم العلماء⁽⁹⁶⁾ ومناصب القاضي والفقي والأئمة وعدد كبير من أمثالهم، في حين شملت في الغرب الأرباح التي يتقاضاها رجال الدين. ولكن في حين كانت نمذجة المناصب الوظيفية في العرب حقاً طبقياً شبه ثابت بالنسبة للفرد في الوظيفة التي وكل بها، كان الأمر في الشرق أقل شأناً. فقد وقع هنا نمذجة نظام الوظائف بكثافة، ولكن بقيت شخصية صاحب الوظيفة إلى حد كبير قابلة للعزل - كما سترى فيها بعد⁽⁹⁷⁾ - نتيجة لعدم وجود بعض الشروط المتعلقة بالتبعية بالوظيفة التي برزت ضمن التطور الغربي ولمكانة الحاكم الشرقي العسكرية المختلفة والمحددة في جزء منها سياسياً وفي جزئها الآخر اقتصادياً

يمكن للموظفة الإماراتية أن تأخذ طابعاً بيروقراطياً بتزايد رقابة المهام والعقولة، وخاصة بتكاثف الفصل الكتابي وإنشاء عدد من الهيئات. ولكن الوظيفة الإماراتية المحلية الحظيفة هي أكثر اختلافاً من حيث الجوهر السوسولوجي من الوظيفة البيروقراطية، وذلك بقدر ما يكون نموذج كل واحدة منها أكثر نقاوة.

ينقص الوظيفة المحلية الفصل البيروقراطي خصوصاً بين المجال "الخاص" والمجال "الوظيفي"، فحتى الإدارة السياسية تعتبر من مسؤوليات الحاكم الخاصة بإطلاق. فهو ينظر إلى الملك والقيام بعمله السياسي كجزء من ثروته الخاصة

(95) تكتلت دوايل الخطوب الإنجليز أولاً من احتكار تكوين المحامين الثمانين (barrister) ومن بعدها من حصر انتداب القضاء بالنسبة للمحاكم العليا في حلقهم / سلكهم، ولذا فإن bench و bar يمثلان طبقة معينة.

(96) كلمة "Ulema" - علماء - كما جاءت في النص في الجمع للكلمة العربية منها (ulama). ولذا تم تعديله.

(97) فطر النص حول الإقطاع لاحقاً، ص 384-397.

التي جمعت من طريق الأداءات والمهات، ولذا يرى أن المكينة التي يتحكم بها تخضع لإرادته الحرة طالما لم تضع لها قداسة التقليد المائلة في كل مكان حدوداً تتراوح بين الشدة والرونة. وما دام الأمر لا يتعلق بوظائف ذات نمط تقليدي، أي لا يشمل جميع المسائل السبابة البحتة، فإن الحاكم يقرر حسب اعتباره الشخصي ولو أدى ذلك إلى تقليص حدود "اختصاص" موظفيه. وفي الحقيقة يمكن الاستغناء عن هؤلاء - إذا ما أخذنا هنا المفهوم البيروقراطي الخالص بعين الاعتبار - ولا شك أن للوظيفة غاية محسوسة ومهمة، ولكن غالباً ما تكون في حدود معينة إزاء موظفين آخرين. وهذا ما نتجده أصلاً لدى هاليو حامي حقوق الحاكم وليس فقط لدى الموظفين المحليين. فتتألف حقوق الحاكم بحيث لو حده حدوداً معينة ومن ثم ما يشبه "الاختصاص الثابت". ولكن هذا هو نتيجة النظر إلى الوظيفة لدى الموظفين المحليين كحق خاص للموظف وليست، كما في الدولة البيروقراطية، نتيجة لمصالح موضوعية: مثل الاختصاص المهني والتي أيضاً لتحقيق ضمانات قانونية بالنسبة للرهابا. ولذا فإن المصالح الاقتصادية المتضاربة لدى مختلف الموظفين هي التي تخلف هذا التحديد الثابت وشبه المختص للسلطات. وما دام التقليد المقدس لا يرغب في وظائف معينة للحاكم أو لمن يخدمه، فإن هذه المهام تبقى محل الاعتبار الحر، ومن ثم يطالب الحاكم وموظفوه دفع خدماتهم كل مرة، سواء حسب الحالة أم حسب مراتب معينة. فتقسم هذه المصادر من الأرباح هو في حد ذاته سبب حافز للحد المتزايد من سلطة الوظيفة التي هي في الأصل غائبة تماماً عن الإمارة لأغراض سياسية. ومن أجل هذه المصالح المدرة للأرباح فرض المعامرون الإنجليز انتداب القضاة من بينهم بدون استثناء وانتدابهم بالذات من بين المتدربين لديهم فقط.⁽⁹⁸⁾ وبهذا الطريقة أقصوا، خلافاً للدول الأخرى، كل المتخرجين من الجامعات في حق الروماني ومن ثم دواصة/ تعلم هذا الحق بالذات. ومن أجل المصالح المدرة للأرباح تنازعت المحاكم المدنية مع المحاكم الكنسية وكذلك محاكم

(98) عوّث الربوط الأربع للمعامرون في لندن سلك المعامرون الثامن ويمكن هؤلاء فقط أن يتفقدوا وظيفة القضاء بعد سنوات عديدة من العمل في المعامدة. وحسب غيبست أصبحت المعامدة منذ القرن الخامس عشر شيئاً شبيهاً المرحلة المهنة لتفقد وظيفته القضاء. قارن Gmelin, *Englisches Verfassungs- und Verwaltungsrecht* I, S. 302ff., Zitat: S. 304.

الحق العام (Common-Law) مع محاكم المستشارين⁽⁹⁹⁾ (Kanzleigerichte) والمحاكم الكبيرة الثلاث⁽¹⁰⁰⁾ (Exchequer, Common Pleas, Kings Bench) فيها بينها ومع سلطات القضاء المحلي بأكمله. وفي غالب الأحيان ليست في البداية الاعتبارات الموضوعية أو المنطقية هي التي تسوغ القرار حول الجهة المختصة وأنها الموقاة فيها يخص الأرباح التي غالباً ما تكون متضاربة/ متباينة بالنسبة لنفس الشيء، وحيث تنافس المحاكم بعدد من الوسائل المغرية، ومن بينها قضايا ومهمة مريحة ومأثمان زهيدة لجلب الباحثين من الناس عن الحق إليها.

هذا الوضع يدّل على وضع متفكك جداً لدوام الوظائف ونماذجها كما لم تتوصل إليه التشكيلات السياسية الكبيرة والدائمة إلا شيئاً فشيئاً. فالبداهة كانت مع وضع الموقاف حسب "الطرف/ المناسبة"، أي وضع الذي وقع تكليفه من أجل غاية موضوعية محسوسة وتم اختياره حسب الثقة الشخصية المعطاة إليه وليس حسب اختصاص موضوعي. وحيث كانت إدارة التشكيلات السياسية الكبيرة قائمة على نظام عملي/ إداري، فإن كل محاولة لاستقصاء "الكفاءات" تقوّنت، كما بدأ جلياً مثلاً في سوريا القديمة حتى في أوج توسعها، إلى وابل من الألقاب الإدارية ذات الدلالات المتضاربة تماماً⁽¹⁰¹⁾. فبعض الأفعال السياسية إلى أعمال المحاكم الاقتصادية البهجة، تبدو

(99) تكونت محكمة المستشارين (غالباً ما تنعت في المراجع المعاصرة بـ"المستشار" وليس بـ"محكمة المستشارين") في عهد الملك إدوارد الثالث (1327-1377) كمحكمة مستقلة تحت إشراف المستشار. وعن عكس المحاكم العليا التي تجري جلساتها حسب محاكم الحق العام (انظر الخامس اللاحق) تحكم محكمة المستشارين حسب الإنصاف (Equity). وينتجج من الإنصاف بالسرعة والمصاريف الزائدة؛ فهو يسمح لدعوة الدّعي عليه تحت التهديد وساءله تحت القسم. قارن: Harscheck, *Englisches Recht* I, S. 142-149.

الذي يشير أيضاً وبصورة واضحة إلى التناقص فيها يخص الأرباح الناتجة عن المحاكم

(100) منذ بداية القرن الرابع عشر انتعشت المحاكم العليا من محكمة البلاط وحددت لنفسها التهام الأبهة. كانت محكمة Exchequer مختصة بالقضايا المالية والقضايا المروضة، ومحكمة Pleas مختصة بالقضايا المدنية العادية، أما محكمة الدّقة (Bench)، فهي من مشغولات الملك الخاصة ولقضاياها العليا وأحكامها. قارن: Harscheck, *Englisches Recht* II, S. 158ff.

وهناك نجد أيضاً التعبير Kings Bench عوض King's Bench.

(101) توصل الآشوريون إلى أوج توسع ملكهم في حكم سارغونيد (Sargonid) (722 - حوالي 627 ق.م.). والدليل على أن القلب الذي يستل أحد لا يدلّ تماماً على الوظيفة الحقيقية يتجلى من خلال مثال الثاني في عهد السراخنة الذي يشترك كقائد للجيش في الغزوات ويمتد القرب الخاص للملك. بالنسبة للأمثلة حول التوزيع الاجتماعي للألقاب والوظائف من قبل الملك الآشوري قارن: Ernst Knauber, *Assyrisches Beamtenum nach Briefen aus der Sargonidenzeit* (Leipzig)

الأولى كأعمال لا طائل منها¹⁰²، (Außenschläge) ولا يتم اللجوء إليها إلا عند الضرورة وفي المناسبات: فالإدارة السياسية هي أولاً "إدارة مناسبات" بوكال الحاكم لإنجازها كل مرة الشخص - غالباً موظف في البلاط أو أحد مقربيه - الذي يدور له في ذلك الطرف المحسوس المزعج وخاصة الأقرب إليه شخصياً، إذ إن اختيار الحاكم الشخصي وحظوته الشخصية أو التدخل عنه ليس من حيث الفعل - وهو ما يحدث طبعاً في كل مكان - وإنما من حيث المبدأ المقياس الأخير لكل شيء، وحتى بالنسبة لعلاقة الرعية بالموظفين. فهو لا "يسمح" لهم ما "يحكمهم" القيام به للحفاظ على طاعة الرعية وعلى قدرتها الإنتاجية إزاء سلطة التقليد ومصالح الحاكم، إذ ليس هناك القيم والتراتب الثابتة والملزمة الموجودة في الإدارة البيروقراطية، فالقرار لا يصدر فقط في أي مهمة غريبة أو شاذة ومن حالة إلى أخرى بل في جميع ما يمسّ سلطة الحاكم التي لا تحددها قوانين ثابتة من أي شخص كان. أمّا تنفيذه من قبل الموظفين فيجري في مجالين محاذيين وغالباً بدون تمهيد: المجال الذي يحصل فيه التنفيذ حسب مسار محدد وبالالتزام بالتقليد المقدس أو بحقوق بعض الأفراد، ومجال استبداد الحاكم الشخصي. ومن ثم قد يتم الموظف في ظروف ما في صراع. تأتي خرق للمعادات القديمة يمكن أن يصبح نسبياً لقوى خفية خطيرة وعدم الخضوع لقرارات الحاكم هو خرق لسلطته قد يكلف الأكم حسب التعبير الإنجليزي طلب "المغفرة"¹⁰³ (misericordia) من قبل الحاكم، أي اللجوء إلى قانون التكفير الاعتباري. فالتقليد ونفوذ الحاكم يوجدان دائماً حيث ما كانا في صراع بدون مصالحة. وحتى حيث

Samstliche Studien 5, 3) (Leipzig: J. C. Hinrichs, 1910).

(102) يدل مفهوم "Außenschläge" في مجال الانفصال الملاحى المنظم على الأوامر البهجة من العزبة والتي تكون ذات تربية معينة. وكانت هذه الأراضي تستعمل سابقاً على عكس الأراضي القرية (Binnenschläge) كصراع ونياسد - أي في نهاية القرن التاسع عشر - أيضاً كأراضي للإنتاج الدواول لعدة سلون.

(103) عرف الإقطاع الترماني المغفرة (misericordia) كنظام للعقاب اشتق من الملوك العسكري؛ وتسمح للمالك تقاض أهل الجيوش في حالات التدخل عن الطاعة رفع غرامة على الملك المستحسك. وعلى عكس الدواول الانجلاكمي حيث تمثل المغفرة في قيمة مالية ثابتة ترفع من طرف الدولة التي يصدر عنها انكسب بقى الغرامة في القانون الترماني متعلقة بتقويم الملك أو أحد معاونيه وكذلك بالشخص الذي سيحكم عليه. فارن: Gieseler: Selbstgovernment, S. 81f., und Englische Verfassungsgeschichte, S. 150ff.

هناك يتحدث غيبست عن "نظام عقاب اعتباطي" لدى الملوك الترماني (انرجع المذكور، ص

1161).

تتواجد منذ زمان سلطات سياسية معينة ذات أسفعية ثابتة - مثلها هو الحال بالنسبة للشريف في العهد الترماني¹⁰⁴ - فإنّ الحاكم هو الذي يعزل مبدئياً ويشرح ويصلح حسب اختياره.

تملكة الموظف الإماراتي هي إذن في مجلتها، حل عكس البيروقراطية، نتيجة لعلاقته الشخصية وعرضها لسلطة الحاكم، كما أنها الوجه الآخر الخارجي في علاقتها بالرمية. وحيث يكون الموظف السياسي شخصياً لا ينتمي للبلاد، فإنّ الحاكم يفترض منه أيضاً الطاعة غير المحدودة لأنّ ولاء الموظف المحلي ليس ولاء موضوعياً إزاء مهام موضوعية يكون مضمونها وبمعداتها محددين عن طريق ترانيب معينة، وإنما هو ولاء لشخص الحاكم ذاته بل وجزء لا يتجزأ من إخلاصه وطاعته الشاملة له. في المملكات الجرمانية يقدّم الملك الموظفين الأحرار في حالة عدم الطاعة بالانضاب عليهم والضرر بهم وحتى بالموت¹⁰⁵. وبما أنّ الموظف ضامع شخصياً لسلطة الحاكم، فإنّهُ يشارك الحاكم وقاره أمام الآخرين. فلهي المملكات الجرمانية يحصل الموظف الملكي وحده، يتقن النظر عن الطبقة التي ينتمي إليها، على مرتب عسكري وأفيء، وهو الوحيد، رغم أنّه غير حرّ، وليس القاضي الحرّ ولا الموظف التابع للبلاد، هو الذي يوسعه أن يعدل في أيّ مكان كان بسهولة فوق الرعايا الأحرار. فجميع الترابيب الإدارية التي غلّ حسب مفاهيمنا "نظاماً إدارياً" (Reglement) تتركّز في آخر المطاف كبقية النظام الإداري المسمومي لدى الدولة المحلية/ الإماراتية بإطلاق مجموعة من القوانين الذاتية النبعة والامتيازات التي تعود إلى هبة ورحمة

(104) في عهد ملوك الترمان (1135-1066) كانت قيادة إدارة المحاكم والجيش والمالية في الإمارة تُمنح للشريف (نائب الأمير). غير أنّ نفوذهم تقلص بصفة متزايدة عندما أُسبكت القضايا المتعلقة بالفرامة (misericordia) والقضايا المحتاية الصعبة (placito coronae) إل البلاد. كما تدخل لبطانة الملك المسافرون تحت غطاء مراقبة في سير قضاء الشريف. غلّ: Gneiss, *Englische Verfassungsgeschichte*, S. 149ff

(105) كان الموظفون السطرون، وفي مقدّمتهم أمراء الملوكة المبروقحية، يتخضعون لواجب الطاعة الشخصية للامشروطة وإلا كان يهدّهم - حسب قوانين كلّ من الملك Chlotar و Childobert و Chilperich - بنفد الوظيف والأحكام المرتبطة بها وكذلك انقلاب الجسدي حتى الحكم بالإعدام. غلّ: Weitz, *Deutsche Verfassungsgeschichte* II, 2, S. 33 und 127.

وحتى ملوك البروغرن كانوا يهدّون موظفيهم عقاب شديد في صورة مخالفة الأوامر الملكية. غلّ: Felix Dahn, *Die Könige der Germanen: Das Wesen der ältesten Königtümer der germanischen Stämme und seine Geschichte bis Burgunden* (Leipzig: Breinkopf & Hänel, 1908), S. 127, 249.

الحاكم ولعدد من الأشخاص فليس هناك إذن من نظام موضوعي ولا من موضوعية للحياة البيروقراطية المبني على أهداف غير موضوعية في الدولة. فعمل الإدارة وسير الحياة العامة هما في خدمة الحاكم ذاته من جهة والموظف المحظوظ بالوظيفة من جهة أخرى وليس في خدمة القضايا "المفيدة" ذات الشأن الكبير".

يقبض الموظفون معاشهم المادي المعتاد في الأصل كأني تابع للبيت على عائدة الحاكم ومن خزينة الحاكم. فالجماعة الجالسة حول المائدة تال باختيارها الجزء الأصلي من جماعة البيت دلالة رمزية ذات أعداد كبيرة وتتجاوز بذلك الحدود الأصلية لها، وهو الشيء الذي لا يمتنا هنا. غير أن الموظفين المحليين، خصوصاً بتفانيهم العالي، قد حافظوا في كل مكان ولمدة طويلة على حق الجلوس إلى مائدة الحاكم والطعام في حالة حضورهم في البلاط، حتى يعد أن خدمت مائدة الحاكم المتدور الحاسم الذي لعبت في النفقة عليهم.

وتعني كل استغلال للموظف من هذه الجماعة الخبيثة بالطبع انحلالاً لسلطة الحاكم المباشرة. يمكن للحاكم أن يضع الموظف تحت رحمته تماماً فيما يتعلق بدخله الاقتصادي/ المالي، ولكن لا يمكن القيام بذلك على مستوى جهاز كبير من الموظفين، بل إنه من الخطر خرق التراتيب المسنة في هذا الشأن ولو مرة واحدة. ولذا نشأت بآثاراً انطلاقاً من النموذج الداخلي بالنسبة للموظفين المحليين ذوي البيوت المستقلة عن البلاط فكرة تزويدهم بـ "مصادر أرباح" أو "أراض إقطاعية". ولبق أولاً على مستوى مصادر الأرباح. هذه المؤسسة الهامة التي تعني عادة أيضاً الاعتراف بـ "حق ثابت في الوظيفة"، أي امتلاكها، مرّت بالعديد من التجارب. فقد كانت أولاً - مثلاً في مصر وسوريا القديمة والعين - أجراً مهنياً بحسب حل خزينة الحاكم (الملك أو الإله) ومخازنه ويدفع في العادة لدى الحياة. وبعد حل المائدة الجماعية لدى قسوسة المعابد في الشرق القديم مثلاً أحدثت أجور عينية على حساب خزائن المعبد. وهذه الأجور العينية أصبحت فيما بعد قابلة للنقل/ للتصرف وكذلك موضوع النقل في بعض أجزائها (مثلاً مطالب أجور أيام معينة في الشهر)¹⁰⁶، أي تحولت إلى نوع

(106) يصف غير النار في موقع آخر بصفة أوسع بالنسبة للسلوكية المالية قارن: Weber, *Aggravverhältnisse* 3, S. 80.

يتعلق الأمر بنقل (بيع، تصرف، استئجار) حقوق ملكية بعض القبطيين للأجور. ففي دمشق يعود إلى العام السابع عشر من حكم الملك داريوش (504 ق.م.) توجد المعلومة بأن أحد موظفي =

من المعاصر المبكر للضمان القومي الحديث والقائم على المنتجات الطبيعية. وتريد أن نسني هذا النوع من مصادر الأرباح الأرباح العينية. أما النوع الثاني من مصادر الأرباح فهو المصالح المدرة للأرباح؛ ويشتمل في النعين في مصالح معينة يتركب منها المحاكم أو نأشأ أرباحاً عند القيام بأعمال إدارية. هذا النوع يفصل الموظف من ميزانية المحاكم أكثر فأكثر لأنه يقوم على مداخيل خارجة تماماً عن المصدر المحلي. هذا النوع من مصادر الربح كان منذ العصر القديم موضوع انتفاخ تجاري بحث. فجزء كبير من المصالح الدنية التي كان لها طابع "الإدارة" (ولست مهناً حرة أو بالمعكس ملكاً وراثياً لعائلات) وقع بينهما في المدينة اليونانية القديمة بالمراد العلياني⁽¹⁰⁷⁾. ولا نعلم شيئاً مما إذا كانت التجارة بمصادر الأرباح في مصر والشرق القديم متطورة فعلاً أم لا. ولكن التصور المهيمن لاستعمال الرقبة كمورد "للميش" بفندي هناك أيضاً هذا التصور في حد ذاته. هذا ويمكن في الحتام أن يكون مصدر الأرباح أيضاً - وهو ما يجعله أقرب إلى "الانقطاع" - قائماً على تعيين المصادر المدرة للربح كأراضي للعمل الإثاري أو للاستغلال اللاتي، وهو ما يندل أيضاً على تحول محسوس جداً في وضع صاحب الأرباح وتوجه هذا الأخير نحو الاستقلال تجاه المحاكم. مع العلم أن

■ المبدع يحق حقوق معنوية من الحبوب والجند وما بأن على المادة اليوم الثامن والسادس عشر من كل شهر. قارن:

Felix E. Peiser, *Kellschriftliche Acten-Stücke aus Babylonischen Städten: Von Steuern und Forderungen des Berliner Museums in Autographie, Transcription und Übersetzung* (Berlin: Wolf Peiser, 1889), S. 38-41.

نجد هناك أيضاً صحيح أخرى تبت عملية الفل ولكن بدون ذكر الأيام؛ قارن في هذا الصدد Felix Peiser, *Babylonische Verträge des Berliner Museums in*: في: Kohler Josef *Autographie, Transcription und Übersetzung. Nebst einem juristischen Excurs von Josef Kohler* (Berlin: Wolf Peiser, 1890), S. XXXIII.

(107) في المراجع المعاصرة اعتبر شراء وبيع مناصب القساوسة كظاهرة انحطاط في العصر الحثيني، ولكن ليس عملية البيع بالمراد العلياني التي تعرض إليها عبر والتي كانت معروفة في إطار توزيع مستحقات الميراث. وقد تراجع والتر أوتو (Walter Otto) عن موقفه فيما يخص رأيه السابق المتعلق بالانحطاط من خلال نقشين اكتشفا في حل ساحلي آسيا الصغرى تثبتان أن عملية بيع مناصب القساوسة كانت موجودة منذ عهد الإسكندر الكبير. ولذلك نوصّل إلى النتيجة بالاستناد إلى ديونيزوس وغلز أن "التجارة بمناصب القساوسة ليست عادة حديثة وإنما هي عادة يونانية قديمة". قارن: Walter Otto, "Kauf und Verkauf von Priesterämtern bei den Griechen." *Hermes*, Band 44 (1909), und Weber, *Agroverhältnisse* 3, S. 111.

(هناك نجد أيضاً الرأي الذي يتفق بالعادة اليونانية القديمة)، Weber, *Die Stadt*, MWO I/ 22-5, S. 125 mit Anm. 144.

(مع الإيضاحات حول القماش الحثاري في إطار البحث آنذاك).

للموظفين و"المدافعين"¹⁰⁸ (Degen) من المحاكم لم يقبلوا أبداً عن طواعية الإقصاء من مائدة الجياعة التي تجبرهم على إنشاء اقتصاد خاصي وتحمل عواقب المبادرة الاقتصادية. ولكن غالباً ما كانت تدفعهم عن ناحيتهم الرخوة في تأسيس هائلات والاستقلالية، أما من ناحية المحاكم، فكانت الضرورة في تخفيف أعباء الميرانية التي تفاقمت بتزايد عدد المشاركين حول المائدة وارتفاع نفقاتهم الموهلة والتزايدة إلى غير حدود مع مواجعة كل التغيرات الحاصلة في الاقتصاد الذاتي من طريق الاضطرابات في المداهيل. فمن الواضح أن الإقصاء في حالة الموظف المدني ذي العائلة سيحزّ فوراً إلى امتلاك مصادر الربح طوال الحياة ومن ثم سيطول أيضاً الامتلاك بالنسبة للدولة. وكلما حدث هذا الامتلاك في شكل الإقطاع، فسيتوضّع مساره في موضع آخر. أما على مستوى مصدر الأرباح فقد حدث هذا المسار في المراحل الأولى للدولة البيروقراطية المحلية/الإمارانية الحديثة. وجرى ذلك في العالم أسره آنفلك، وكان أكثر حدة لدى الإلانة المركزية البنيوية وفي فرنسا و- أقل حدة للعديد القليل من الموظفين - في إنجلترا، وغالباً ما تعلّق الأمر ببيات أودعت إلى الأخلاء أو المقربين للسماح لمن يدعي نفسه نائباً عمالياً بالقيام بالعمل الفعلي المطلوب منه، أو تلك التي أعطيت إلى مرشحين لمنصب مقابل لجرة ثابتة أو قيمة مالية معينة. وكان مصدر الربح ملكاً عملياً إما لتاجر أو لبناع. أما الطرق المختلفة المستعملة للوصول حتى إلى الوراثة والتصرف، فإنها تحدث أولاً بكيفية أن الموظف يتخلّى عن مصدر ربحه لمرشح مقابل قيمة تعويض مالية، ولكن يحافظ في نفس الوقت على حق إفراج من يتخلّفه في الوظيفة أمام المحاكم باعتبار أنه هو الذي استأجر أو اشترى ذلك المصدر مقابل لجرة، أو أن هيئة الموظفين يأكملها، أو مثلاً سلك القضاة هو الذي يتولّى الأمر في مصلحة الزملاء المشتركة ويظوم بالإجراءات الضرورية بالنسبة للتخلي لحساب شخص آخر. ومن الطبيعي أن المحاكم الذي كان يرغب في إهداء هذا المصدر ولكن ليس لدى الحياة، كان يريد هو الآخر المشاركة في الربح الناتج عن هذا التخلي عن الوظيفة ويسمى من جهة إلى وضع قواعد تخصه. ولذا جاءت النتيجة مختلفة تماماً عما كان متوقعاً. فالتجارة بالوظيفة، أي رسملة مصادر الأرباح عن طريق إنشاء

(108) تعني الكلمة "Thaga" ذات الأصل الجرمانى القديم في البداية "الطفل" ولكنها استعملت في المعنى المجازي للدلالة على الشخص التابع لسيده والملتزم بالعادة عن طريق القسم والمعاشر. وليس قبل الملتزم علاقة دلالية مع الكلمة الشبيهة في لفظل المشتقة من الفرنسية "Dague" التي تعني نوحاً من سلاح المعجم

عدد وافر من الهيئات كوظائف مدبرة للمرجع، تحولت لدى الإدارة البابوية المركزية وبالنسبة للأمراء إلى عملية مالية ذات أهمية قصوى لسدّ حاجياتهم العظمى. وفي دونة الكنيسة كانت ثروات "الناهبين" في جزء وافر منها مكونة من استغلال مصادر الربح. وفي فرنسا سبّغت الميراثية الفعلية لمصادر الربح والتجارة بها انطلاقاً من البرلمان (مجلس القضاء الأعلى)⁽¹⁰⁹⁾ كل مناصب الوظيفة، من موظفي المالية والإدارة حتى رجال القضاء (Prévôts) ونواب الملك المحليين⁽¹¹⁰⁾ (Baillis)، فكان الموظف المستحيل بيع مصدر ربحه إلى من يخلفه. وكان وريثة الموظف الخرفي يطالبون بنفس الحق في المخلوقات⁽¹¹¹⁾ (Survivance)، باعتبار أن الوظيفة تحولت إلى مصدر ثروة. وفي عام 1567، بعد محاولات عديدة للإلغاء التوريث بدأت بالإخفاقي، تمت مشاركة الخريفة الملكية في الربح عن طريق دفع قيمة مالية ثابتة كحق التنازل (droit de ré-signation) من طرف حلف الموظف⁽¹¹²⁾، ولكن في عام 1604 تحول الكل إلى نظام الـ "Paulette"⁽¹¹³⁾ الذي اخترعه صاحبه تشارلز بوليه (Charles Paulet). فاهترف

(109) إلى جانب مجلس القضاء الأعلى (البرلمان) في باريس تألفت حتى بداية نظام الحكم القديم بحاكم عليا أخرى في 13 مطاطة. وتواصلت منذ منتصف القرن الرابع عشر انطلاقاً من باريس عملية بيع مقاعد البرلمان. وكانت المدخولات إلى أعضاء البرلمان تسمى بـ "مولويل" باعتبار أن الأمر كان يتعلق بالتعبيل والخلوبات. وتطوّرت العملية في القرن الخامس عشر حتى أصبحت مصادر ربح للمحاكمة. قارن: Robert Holtzmann, *Französische Verfassungsgeschichte von der Mitte des 19. Jahrhunderts bis zur Revolution* (München, Berlin: R. Oldenburg, 1910), S. 238ff. und 332-339.

(من هنا فصاعداً: Holtzmann, *Französische Verfassungsgeschichte*).

في الفقرة اللاحقة (سبي من 300) يستند نهر إلى وصف هولتزمان (Holtzmann).

(110) تواصل بيع الوظائف - حسب هولتزمان - في النصف الثاني من القرن الخامس عشر "بالنسبة لـ Prévôts و Baillis وكذلك بالنسبة لضباط Baillis وجميع موظفي المالية التابعة للعرش (انظر المرجع المذكور، ص 342). فما يسمى بـ Baillis و Prévôts هم موظفو العرش في الإدارة المحلية، وللموظفين الآخرين وظيفة رقابة محدودة زمنياً. وكانت لهم في الأصل وظيفة شعبة مرسومي الملك الكارولنجي وكانوا في علاقة مباشرة مع الملك.

(111) كانت المخلوقات (وهي تعني في الحقيقة جنبة، مخلفات) هبة من الملك إلى مستشارين أو موظفين تضمن ثورتهم حتى يبيع ويشتريهم بعد وفاتهم. وهذه الهبة تسمح في نفس الوقت لصاحب الوظيفة من التمتع بصحة مكرمة لشعبان الخلافة (انظر المصدر نفسه، ص 342 فلاحقاً).

(112) يقصد نهر هنا قرار الملك كارول التاسع حوله "مهرية التنازل عن الوظيفة" (حق التنازل) وهي يذكرها هولتزمان (Holtzmann) في كتابه المذكور سابقاً، ص 343.

(113) كان ما سمي بـ "Paulette" مهريّة تدفع إلى مستأجر العرش لشعبان وظيفة للميراث. وكانت تخص وظائف القضاء والمالية الملكية، أي أعضاء البرلمان أيضاً. وأدخلت هذه للمهرية في شهر كانون

بالمخلفات وتقلص حتى التنازل بالنسبة للعرش ولكن وجب على الموظف دفع 13% لا من ثمن الوظيفة إلى العرش وأصبحت مصادر الربح تستأجر هي الأخرى ستوباً من العرش (في البداية من طرف بوليه)⁽¹¹⁴⁾. ويؤثر ارتفاع هبات الموظفين في ارتفاع قيمة مصادر الأرباح، كما تؤثر هذه في ارتفاع أرباح المستأجر والعرش. ولكن كانت نتيجة هذا الامتلاك للوظيفة عدم إمكانية عزل الموظفين المعنيين بالفعل (وخاصة أعضاء البرلمان)، إذ لا بدّ من دفع قيمة مصدر الربح لمن يفترض عزله، وهو ما لا يسهل العرش للقيام به بسهولة. ولم تتم إزالة امتلاك الوظائف بصفة قطعية إلا بعد الثورة الفرنسية في 4 آب/ أغسطس 1789 وبعد دفع 1/3 مليار جنيه⁽¹¹⁵⁾. أمّا الملك فكان يواجه، حينها يرغب في فرض إرادته، من طرف البرلمان معارضة شديدة تصل إلى حدّ الشلل، وفي حالات قصوى إلى الإضراب العام (بتقديم استقالات جماعية تفرض عليه دفع قيمة جميع مصادر الربح للمعنية)، وهو ما حصل أيضاً في العديد من المرات قبل الثورة⁽¹¹⁶⁾.

كانت الأرباح المكتسبة إحدى المصادر الهامة بالنسبة لـ "نبلاء الفضاء" (No-blesse de Robe)، وهي مجموعة طبقية تنتمي إلى قيادة "الثلاث المتفهي من عامة الناس" المناهضة للملك وطليقة الإقطاع ونبلاء البلاط⁽¹¹⁷⁾.

وفيما يخص هذا الموضوع، فقد تم تزويد رجال الدين المسيحيين في العصر

= الأول/ ديسمبر 1604 باقتراح كاتب الملك شارلز بوليه (Charles Poulet) إلى الملك هنري الرابع وجنرال المجلس الملكي. فزون: المصدر نفسه، ص 343.

(114) تستند المعلومات إلى هولتزمان (المصدر نفسه، ص 343) الذي يذكر أيضاً أنّ بوليه تمكن من إيجاد قيمة استئجار سنوية تقارب 900000 جنيه لحزبة العرش.

(115) بأن وصف هذا الحدث لدى هولتزمان (المصدر نفسه، ص 344) ولكن بدون أرقام دقيقة المذكورة من قبل لوبو.

(116) لجأ المملوك في بعض الأحيان إلى هذه الوسيلة في القرن الثامن عشر، مثلاً في حكم لويس الخامس عشر في شهر كانون الأول/ ديسمبر 1770 ولكن بدون نجاح يذكر كما يذكر غير في موضوع لاحق، ص 310. قارن أيضاً هولتزمان، المصدر نفسه، ص 350 وهي 351.

(117) كان "أشراف الفضاء" يمثلون "أرستقراطية الوظيفة (طليقة بودجوازفة قديمة)" حسب ما جاء لدى هولتزمان: المصدر نفسه، ص 351. وكان هؤلاء الأشراف في منتصف القرن السابع عشر يمثلون القوة الناضية في البرلمان ضد الملكية في كبح سلطتهم. وبما أنهم لا ينتمون إلى طبقة النبلاء من حيث الولادة (la noblesse de race)، فإن هؤلاء الأشراف كانوا يعتبرون تابعين إلى ثلاث عامة الناس. وقد لعبوا دوراً ريادياً في المرحلة التي سبقت الثورة الفرنسية (المصدر نفسه، ص 355، 484).

الوسيط حسب هذا النموذج، أي بأراضي وحيات، وفي الأصل، أي منذ أن أصبح التأمين الاقتصادي لوظيفة الكنيسة حسب نظام "المهنة" ضرورياً، فقد كان معاش رجال الدين يتمثل في إمكانيات تقدمها الجماعة كهبات للأسقف الذي كان يرتبط به رجال الإكليروس بصفة شخصية وينصرف هو الآخر في هذه الإمكانيات. وكانت هذه الحالة طبيعية في عهد الكنيسة القديمة بالنسبة للمدن المختلفة آنذاك للعقيدة المسيحية. وهي في الحقيقة - إلى جانب خصوصيات أخرى - شكل أبوي / بطريرقي متفح من البيروقراطية - إلا أن الطابع المدني للدين قد اندثر وبدت المسيحية تتوسع على مستوى الأراضي الشاسعة والغائبة عن الاقتصاد الفلاحي. وحتى إقامة الأسقف في المدن بدت تنقرض إلى حد ما في الشمال⁽¹¹⁸⁾. حال الكنائس أصبحت إلى حد كبير "كنائس خاصة"⁽¹¹⁹⁾، تابعة إناجيلها الفلاحين أو لصاحب الإقطاع، بل وليس من الغريب أن يكون رجال الدين تابعين لهذا الأخير. وحتى الشكل المرفق في كيفية تزويد الكنائس بمبررات ثابتة بالنسبة للمعاش أو بـ "التابعين للجيش" (Pfarrbuben) من طرف يثابها العلمانيون ومالكها ينجم عنه المطالبة من قبل هؤلاء بحق تعيين الكهنة وعزلهم، وهو ما يعني بالطبع تقليص عميق لنفوذ الأسقف وضعف قوته لاهتمام الديني حتى لدى رجال الدين أنفسهم. فقد سعى الأساقفة حتى في فرنسا، وإن كان غالباً بدون جدوى، للحفاظ على أملاك رجال الدين من تقلها، وذلك عن طريق إعادة الحياة

(118) كانت إقامة الأسقف في المدينة موزعة في مناطق تبعية مثل القسم للكنيسة، إذ كان هناك أسقف في كل مدينة. فربطت الفئدة بعدما كانت لها العديد من الأملاك التابعة للأبائفة، في حين أن بلاد الإفرنج، مثل ألمانيا وبريطانيا كانت تلك الملقب. ولذا تم "ترويض رجال المدن" بأسقف وشافة (في الغالب وحيات من أصل إيرلندي أو إسكتلندي) ومن بينهم من الكهنس. ونجد هؤلاء في فرنسا خلال القرنين الثامن والتاسع ميلادي، وكانوا يعيشون غالباً في الجادة ويعملون كمساعدين للأسقف الماطن في المدينة. فلان.

Karl Heussi, "Kirchliche Beamte. geschichtlich," RGG, Band 1 (1909), Sp. 983-992. Zitat, Sp. 988f

(119) يتم نشأة الملكية الخاصة للكنائس (نرى يتعلق مفهوم "الكنيسة الخاصة" انظر الملحق من 787) حسب رأي ألبريخ ستوتز (Ulrich Stutz) الذي أدخل هذا المفهوم. حل الحدث أن المدن "في العصر الجرماني" قد تقلدوا "تقودهم الكبير على الأراضي التابعة للكنيسة" واستحوذوا "على الفئدة" (...) في الأراضي المستعنة" خارجها. فنهاية "النفوذ عبر الشكوك فيه للكنيسة في المدينة بالمعنى المصحيح للكلمة، أي تعود الكاتدرال" مراً الأرضية "لامركزية النظام الفلاني والاقتصادي" الخاص بمصلحة الكنيسة الخاصة التي "تهافت المدن" فلان: Ulrich Stutz, *Geschichte der Kirchen: von seinen Anfängen bis auf die Zeit Alexanders III.*, Band 1. 3. Aufl (Berlin: H. W. Müller 1893), S. 326.

الجماعية لها على الأقل⁽¹²⁰⁾. فقد سمعت حركات إصلاح الذير إلى قيادة الكفاح دائماً ومن جديد ضد ما يعترض شيوعية الذير المتمثلة - حسب الطريقة الخاصة للكنيسة الشرقية - في تحويل الرهبان إلى أصحاب أرباح⁽¹²¹⁾ (غالباً ما يكونون خارج الذير) والذير ذاته إلى مولود رزق للأشراف. ولم يتمكن الأسقف من الحد من تحويل الوظائف الكنسية إلى موارد ربح. ففي الشمال حيث كان التثبث بسفر السكان في المدينة قوياً، كانت المقاطعات الخاضعة للأسقف كبيرة جداً، بل كانت تستوجب التقسيم على عكس مقاطعات الجنوب حيث كان لكل من المدن العديدة أسقفها. فوجود الكنائس وما تبعها من مصادر رزق خاصة بها قيدت فعلاً التصرف في موارد الرزق من قبل الأسقف كأموال حرة تابعة للمؤسسة، ولو سمحت الظروف القانونية أن تعرضه شيئاً فشيئاً. إلا أن الأرباح بدأت مع دائرة الكنيسة⁽¹²²⁾. ولم يسأجرها الأسقف إلا مقسطة، فجلب الأرباح وتراكمتها حصل في مناطق التبشير الغربية عن طريق متبرعين مدنيين/ تيريين ذوي جاه كانوا في الحقيقة يرغبون بالحفاظ على الأملاك⁽¹²³⁾. وكذا الأمر بالنسبة لوضع الأساقفة المعيّنين من قبل المحاكم المدنية/ المدنيين اللذين

(120) يعود نقل مثال الذير "للحياة الجماعية" (vita communis) على رجال الدين في العصر الإنفريجي إلى الأسقف سرور جينج فون ميز (Chrudogang von Metz) (١ سنة 766) فقد أثير رجال الدين النيامين الكاثوليك مدينة Metz على توحى مثل الحياة الجماعية والملك الجماعي والمثل الجماعية التي تعني قبول العديد من الأرباح/ المنافع. وعقمت هذه القاعدة في نسخة منقحة من طرف لمار فون ميز (Annalar von Metz) بعد عرضها على المؤتمر الكنسي بمدينة آخن سنة 817 على جميع مناطق الكنيسة في المملكة. وبعد حل "الحياة الجماعية" في هذه المناطق في النصف الأول من القرن التاسع تم أولاً حل الوحدة التي تربط المنطقة بالأرباح وحصل تقسيم مال المقاطعات بين المتضمنين الأفراد، وهو ما ساعد على تراكم الأرباح لدى الإكليروس.

(121) يعني ماكس فور هنا تزايد النبلاء بمصادر طريق الذي ظهر لدى الكنيسة البيزنطية في القرنين الحادي عشر والثاني عشر، وهو ما سمي بـ Adeptation.

(122) اتبع من توسع المسيحية في المناطق النائية تقسيم إقليم الأسقفية إلى (parochiae) Pfarreien. وهذا المسار الذي جرى في مملكة الإفرنج خلال القرنين الثامن والتاسع ميلادي نوحي بتطور مؤسسة الكنيسة. ففي عهد الكاروليين تم تنظيم معاش القساوسة وهزاره: "تقوموا للحصول على منحة اعطاطية" أصبح في إمكانهم التحصل "الآن على الكنيسة وما تبعها كمكافأة أو أرباح". فلون:

Alben Weirninghoff, *Verfassungsgeschichte der deutschen Kirche im Mittelalter* (Leipzig: B. G. Teubner, 1907), *Grundriss der Geschichtswissenschaft*, Band 2, Abschnitt 6, S. 184ff, Zitat: S. 19.

(من ما لمساعد: Weirninghoff, *Verfassungsgeschichte*).

(123) نجد من بين أصحاب الكنيسة المرواح أرباً حتر عنهم وروينغهورف (Weirninghoff) بـ "lokale Grundherren" الملك وكبار الوجهاء وكذلك أيضاً المؤسسات الكنسية مثل الأوقاف والأديرة، (المصدر نفسه، ص 19).

قبلوا الكنيسة وأفسروا أوامرهام لها، فهؤلاء الأساقفة وقع أولاً تعيينهم بصفة حرة وأعيرت لهم حقوق سياسية حتى إزاء المطالب الأولية للسلطة المركزية باعتبارهم أصحاب ثقة كبرى. وهكذا انزلت تطور هرمية الكنيسة نحو اللامركزية وفي نفس الوقت نحو امتلاك القيادة وخضوع موظفي الكنيسة إلى سلطة الحاكم المدني/الديني الذي بدأ يَسُد الوظائف الكنسية إلى قسامة أهل بيته وأتباعه الإقطاعيين. ولم يكن حكراً على أمراء الإقطاع الذين كانوا يرغبون أن يكون العلماء/الموظفون من بين المتساوية الخارجين عن العشيرة باعتبارهم يمثلون بدأ حاملة مختصة وزهيدة الأجر، ولا يمكن التخوف منهم في امتلاك الوظيفة بصفة وراثية. فحتى إذلة ما وراء البحار لمنهية البندقية كانت في أيدي الكنيسة والأديرة، وذلك إلى حدود الصراع حول التعيين الذي انتهى بإنشاء البروقراطية المدنية لأنه فعلاً نتيجة للفصل بين الدولة والكنيسة، وقع التنحلي عن قسم رجال الدين ومبادرة الانتخاب ومرافقة الانتخاب وإقرار نتيجة الانتخاب والتعيين عن طريق الدّوج⁽¹²⁴⁾. فإلى ذلك العصر قامت الكنائس والأديرة باستثمار المستوطنات وإدارتها بصفة مباشرة أو مثلاً للحلقة الوسطى بالنسبة للاستيطان/الوكالة للتجارية باعتبارها شغلت وظيفة الحكم في الداخل والمداخلة عن المصالح خارجياً. أما إدارة الرايخ الألماني في عهد القيصرية وما تبعها من سلطة سياسية فكانت قائمة خاصة على التصرف في أملاك الكنيسة وبالأخص على خضوع الأساقفة. وهذا استفلال أرباح رجال الدين لغايات دنيوية جاء أيضاً رد الفعل الشهير في المرحلة الغريغورية⁽¹²⁵⁾ (Gregorianischen)، ضجاعه كان هاماً ولكنه بقي محدوداً جداً، إذ استولى الباباوات بصفة متزايدة على التصرف الخاص في الأرباح التي تم جلبها، ووصل هذا المسار إلى أوجه في مستهل القرن الرابع عشر⁽¹²⁶⁾. ونمثل مصدر الربيع آنذاك في إحدى أشياء "القرع البقاعي" خلال القرنين

(124) حدث صراع التعيين حسب وصف المؤرخ هاينريخ كريتشمayer Heinrich Kretschmayr منتصف القرن الثاني عشر. فقد لحى الدوج دومنيك موروسيني (Domenico Morosini) (1156-1148) عن التأثير المباشر في انتخاب رجال الدين وإقرار نتائج الانتخاب وكذلك الإقطاع بالحكم والركب. وجاء عزل رجال الدين لصالح الأتقياء من بين الوجهاء ومن تبعهم في مؤسسة الإنارة التي أنشروها. وقد ذكر عن موظفي الدولة أنه تم حل السلطات الكنسية في مستوطنات البندقية صور وعكاس سنة 1170 أو 1176. قرن Weber, Die Stadt, MWG I/ 22-5, S. 157 mit Anm. 45, und: Kretschmayr, Verordg I, S. 246f. 338f., 348f.

(125) المفصود هنا هي حركة الإصلاح في القرن الحادي عشر التي وصلت إلى لوجها مع صراع التعيين الذي حصل بين البابا غريغور السابع والملك هنري الرابع (سنة 1076/ 1077)

(126) أدنى خصوصاً كل من البابا كليمنس الرابع (1268-1269) وبوينا الثاني والعشرين (1334-1334)

الرابع عشر والخامس عشر، إذ كان المربع الروحي الركيزة الأساسية لتلك الأشياء التي كانت تستخدم عموماً في العصر الوسيط لأغراض "الثقافة الروحية"، خصوصاً في أواخر العصر الوسيط وحتى مرحلة الإصلاح والإصلاح المضاد تحول المربع الروحي إلى قاعدة مادية بالنسبة لوجود تلك الطبقة التي كانت سابقاً هي الحاملة له. فعندما زود الباباوات الجامعات بأمر التصرف في الأربع⁽¹²⁷⁾، وقامت هذه من جهتها بتوزيع مثل هذه الأربع بصفة مكثفة على أشخاص مغربين، ومن بينهم أيضاً الأساقفة بصفة خاصة مع إعفائهم من القيام بواجباتهم، ساعد على إنشاء تلك الطبقة الخاصة القروسطية من المثقفين التي كان لها الجزء الأوفر في التطوير والحفاظ على الزاد العلمي إلى جانب الرهبان. لكنهم خلقوا في نفس الوقت، بتجاهلهم المفرط للمقارن القومية في عملية توزيع الأربع، تلك المقاومة القومية القوية من طرف المثقفين، وخاصة من مثقفي الدول الشمالية ضد روما، وهو ما أفضى إلى وقع قوي في حركة المجمع الكنسي⁽¹²⁸⁾، ورغم القوانين الممانعة، تمكن خصوصاً الملوك والأمراء كل

1316) ويتبعث الثاني عشر (1342-1334) ما لم يرسب كل الوظائف الدينية والأسقفية الشاغرة يصبح أملاكها والاحتفاظ البابا وحده بتوزيعها. وقد الأوامر عشت - كما جاء في الأمر سنة 1317 - "جميع الأراضي المرتبطة بالكنيسة والتي هي في أيدي ملك واحد بصفة غير قانونية". وكانت نتيجة هذه الأوامر - حسب مؤرخ الكنيسة ورنينغهورف (Werninghoff) "مسارعة من أجل إفساد وأكبر الأربع في الإشارة ليلبرية". قارن: Werninghoff, Verfassungsgeschichte, S. 70.

(127) لكن كان العدد الكبير من الجامعات القروسطية مدعومة من قبل مؤسسات وأشخاص علميين، فإن نزولهم وحيلهم المادي المستند بالأساس على أربع الكنيسة. هذه الأربع كانت سورياً في يد كنيسة عجاويز نصم من بين المنتجيين بهذه الأربع أمثلة الجامعة الذين كانوا يصفون مرناً دورياً وتم اختيارهم بموجب حق البابا في الامتياز. قارن: Paulsen, Friedrich, "Die Gründung der deutschen Universitäten im Mittelalter," in: LZ, Band 45, 1861, S. 253-311, hier: S. 258ff., und Heinrich Denifle, Die Entstehung der Universitäten des Mittelalters bis 1400 (Berlin: Weidmann, 1885), bes. S. 113, 179, 193.

(128) سادت خصوصاً كل من فرنسا وإنجلترا ما سمي بـ "حركة مجلس الكنيسة" وكان لذلك أثر في مجال الإصلاح التي غطت في بيزا وقوسطنطين وبالي في المنتصف الأول من القرن الخامس عشر. وفي اجتماع المجلس بمدينة قورنطس تم الإقرار سنة 1415 بسيطرة المجلس على البابا وحل البابا يوحنا الثالث والعشرين الذي لم يتم الاعتراف به قانونياً. أما البابا الجديد مارتنوس الخامس فقد وقع اتفاقية صلح مع "الدول" الثلاثة (الألمانية والإنجليزية والفرنسية) تقضي تنظيم وظائف الكنائس وأربع الكنيسة من قبل البابا، وكان جميع قورنطس أول جمع للمضي فيه رجال الدين حسب الترتيب الذي قايما على جامعة باريس، وكان لرجل اللاهوت بيار دالي (Pierre d'Ailly) وجان جيرسون (Jean Gerson) دور الزيادة. قارن: Albert Werninghoff, "Reformkonzile," RGG, Band 4, 1913, Sp. 2129-2134.

ويرى ورنينغهورف في كتابه حول تاريخ الدستور (Verfassungsgeschichte)، ص 72، أن نصرة الباباوات في الأربع هو الذي أثار "معارضة الدول خلال هاجع الإصلاح". وقد أشار ماكس =

مرة من جديد من الاستعواذ على التصرف في الأرباح الروحية. وقام بذلك الملوك الإنجليز في نطاق واسع منذ القرن الثالث عشر⁽¹²⁹⁾، وكان الغرض منه أولاً وقبل كل شيء ضمان اليد العاملة الرخيصة والأمنة لمكاتبهم والتحرر من الوزراء الذين يربطون وظائفهم بامتلاك أراض شاسعة، في حين أنهم يشبهون بعضهم البعض وغير صالحين لإدارة مركزية راشدة. فربجل الدين الأهراب كان أرخص من الموظف الذي يتكفل بعائلة كاملة. ولا يكون أيضاً في مقدوره السعي لامتلاك أرباحه. وانطلاقاً من سلطته على الكنيسة التي تعمد هنا مكانتها القلدية، فإن الملك أوجد لرجال الدين الذين تقلدوا بكثرة الدور النموذجي القديم للموظف ما يعيدهم حتى اليوم إلى الذكر مثل اسم الموظف مدى الحياة (Clerc) أو التقاعد/ المعاش (Corrodis) من خزينة الكنيسة⁽¹³⁰⁾. وقد جليت سلطة الأمراء الكبار لهم أو للملك مراسيم تصّرف في الكثير من الأرباح. وهكذا بدأت تجارة واسعة النطاق بالأرباح⁽¹³¹⁾ (Brocage). وهو ما نجم عنه تغتير الوجهات في الصراع بين الأطراف المشاركة: أي الإدارة المركزية البابوية، الملك والأمراء من أجل تقاسم الأرباح في مرحلة حكم المجلس المسيحي (Konziliarismus) لتجارة بقف الملك والبرلمان في مسألة احتكار الأرباح إلى جانب من يحق لهم التصرف فيه أو المرشحين لهذا المنصب من بين أهل البلد في

غير خلال مساهمت في مناقشة مدخلة بول هانت (Paul Hanh) إلى هذه العلاقة وذلك خلال اللقاء الثاني للعلماء الاجتماع الألمان في 2 تشرين الأول/ أكتوبر 1912. قارن: ماكس فيبر، مساهمة في النقاش في:

Weber, "Diskussionsbeitrag," in: *Verhandlungen des Zweiten Deutschen Soziologentages vom 20-22 Oktober 1912 in Berlin* (Tübingen: J. C. B. Mohr (Paul Siebeck), 1913), S. 49-52 (HWG IV 12), bes. S. 52.

(129) يستند ماكس فيبر فيها إلى قول هامستك في كتابه *Englische Verfassungsgeschichte* فيها يتعلق بالملك الإنجليزي "بوصفه هو الممثل الأعلى للكنيسة" (المصدر نفسه، ص 249).

(130) إن كلمة "Corrodis" (المفرد: Corrodisium من اللاتينية Conrado, Corrado: تعني "جمع" و"تشر") هي مفهوم في الحق الإنجليزي والفرنسي، تعني في الأصل واجب نفقة الزوجة لزوجها. وهذا يقصد بها - بالاستناد إلى Harschech، المصدر نفسه، ص 249 - ما يمكن أن يطلقه الملك بوصفه الممثل الأعلى للكنيسة من الكائنات أو الكائنات من أدامات ومعونات لدفع أجور "رجال الدين" المرفقين لديه. قد تم تحويل المفهوم "Colatio" الذي ورد في الترجمة الأولى والذي يعني في القانون الكنسي نقل الوظيفة. ونجد لدى هامستك الإشارة أيضاً إلى "الاستيلاء اللغوي الإنجليزي المبني" لكلمة "Clerc" (= Clericus) والذي فيه "Clerc".

(131) يصف هامستك موضوع "شراء الوظيفة" أو "التجارة بالوظيفة" (Brocage) ويشير إلى أن محاولات للتصدي إلى هذه الظاهرة قد جرت منذ نهاية القرن الرابع عشر. (المصدر نفسه، ص 251-254).

وجه البابا، ونارة أخرى يمتد كل من الملك والبابا لصالحهما على حساب الراغبين من أهل البلد. غير أن التوزيع في حد ذاته هذه الوظائف المدنية عن طريق البابا لم يتم المساس به. وحتى عملية الإصلاح التي أقرت في Trient لم تستكن من النحرير في توزيع أغلبية الوظائف المدنية، وخاصة منها المتعلقة بالقساوسة العاديين. وهذا يعني عدم المساس ولو جزئياً بـ "الحق في الوظيفة" من ناحيتهم إذا بدأ ذلك بمحسنة¹³². وقد أثبتت مصادر ممتلكات الكنيسة من قبل الدولة التي جرت في العصر الحديث مع استلام مصاريف الكنيسة وموظفيها ووضعها على حساب ميزانية الدولة هذا التوزيع بالفعل. غير أن "الصراعات الثقافية" وخاصة منها "الفصل بين الدولة والكنيسة" هي التي أعطت السلطة الحاكمة الفرصة والإمكانية لتقويض "الحق في الوظيفة" ونعويض التوزيع بالكنيسة الرعايا¹³³ "ad nutum amovibile" في العالم أسره ويصفه متزايدة - وهي إحدى التحويرات الهامة لنظام الكنيسة التي مرت بدون إحداث مسجيج كبير جداً.

كانت التجارة بمصادر الربح في الأصل محدودة على الهبات، أي كانت نتيجة لاقتصاد مالي متسلل بكل ما ينجر عنه من عواقب: تضاعف الهبات المالية وتزايد الإسكانية والرغبة في تحويلها إلى رأسمال مما تسبب في تكوين ثروة. ولم تعرف المصور الأخرى مثل هذا التطور لتجارة مصادر الأرباح من حيث الكم والكيفية كما عرفت

(132) أقر مجمع تريينت (1543-1563) مراسيم إصلاح لها يتعلق بجمع مصادر الأرباح (Session VII بتاريخ 3 آذار / مارس 1554) وإدارة الكنائس وإعادة تنظيم الأقاليم التابعة للكنائس (Session XXXV بتاريخ 11 تشرين الثاني / نوفمبر 1563). وبهذه الطريقة حاول المثلث الحد من الاستغلال المتزايد لرجال الدين الذي توصل منذ العهد الجوفنجي. هؤلاء لم يكن لهم صفتهم رؤساء الكنيسة المرتبة الحق في مراقبة غيرهم من القساوسة الموجودين خارج المدن، بل كان لهم أيضاً الحق في إدارة مصادر الأرباح ومداخل الكنيسة بدون موافقة الأسقف باعتباره أنهم امتلكوا هذه الأقاليم المقاطعات مع مرور الزمن.

(133) يعني التعبير اللاتيني - الفرنسي "ad nutum amovibile" - "auf Befehl abroffen" - ما أقر في الانطاكية الفرنسية كعلم 1801 والتي تضمنت على كيفية تعيين رجال الدين العاملين في فرنسا وبلجيكا وهولندا والصفحة اليسارية من نهر الراين والذين تعوا "Desperaves". هؤلاء لم يتم تعيينهم بصفة رسمية في وظيفة الفخري على إحدى الكنائس أو مهتوا لمرحلة قصيرة في حالة فراق المنصب ولم يحصلوا على مصدر ربح وإنما على أجر فستيل، بل كان في إمكان الأسقف حرطه من الرقعة في كل وقت. قارن: Johannes Baptist Sigmüller, Lehrbuch des katholischen Kirchenrechts, 2. Aufl. (Freiburg i. Br.: Herder, 1909), S. 246.

(من هنا فصاعداً: Sigmüller, *katholisches Kirchenrecht*).

حقا وقد تم نصحيح الجملة التي وردت في الطبعة الأولى كالآتي: "ad nutum".

في أواخر العصر الوسيط وبداية العصر الحديث - أي في القرن السادس عشر إلى الثامن عشر - غير أنه من حيث المبدأ كانت مثل هذه الأعمال شائعة جداً. وقد جرى الحديث سابقاً عن البدايات المرموقة في العهد القديم. أما في الصين فلم يتم امتلاك الأرباح الناشئة عن الوظيفة، كما سنرى فيما يمد، لأنها ليست خاصية ضرورياً للبيع نتيجة لخصوصية نظام الوظيفة القائم هناك⁽¹³⁴⁾. فبيل الوظيفة لم يكن أيضاً هناك ممكناً بالفعل إلا عن طريق المال، أي في قالب الرشوة. وباستثناء التجارة بمصادر الأرباح المخصصة ضرورياً، فالترجيع في ما عدى ذلك ظاهرة عالمية. وبغض الحالة كما هو في الغرب، فإن كسب الأرباح هو الغاية للتعليم ونيل المراتب الأكاديمية أو غيرها في الصين وفي دول الشرق عامة. أما العقاب المميز للسلوك السياسي الرديء في الصين، فحضر عنه على أحسن وجه طريقة الإساءة عن إجراء الامتحانات في الأقاليم⁽¹³⁵⁾ كي يتم إقصاء طبقة المتفقيين فيها مرحلياً من التمتع بفوائد الوظيفة. ونجد هذه النزعة لكسب الأرباح في كل مكان وإن كانت النتيجة دائماً مختلفة. فمن التدر أن تجد مواجهة حازمة من قبل المصلحة الخاصة لدى المرشحين المختصين. فوظائف "العلماء" المسلمين المرشحين لئاصب القاضي والمفتي والإمام لم يتم توزيعها إلا لفترة قصيرة (بين سنة وسنة ونقف)⁽¹³⁶⁾ حتى يتمكن كل من المرشحين

(134) تم توزيع الوظائف الرسمية في الصين خلال عهد المان (206 ق.م - 220 م.م) حسب نتائج الامتحانات. وفي أوقات الأزمات المالية باعته الحكومة لشعائد ووجبات دكتواء هي غلا الحزبية. وغالباً ما حدث ذلك حسب قول إدولرد بيوت (Edouard Biot) في كتابه *Edouard* ص 534 في عهد حائلة المينج (1644-1368) وسد بداية القرن التاسع عشر أيضاً في عهد حائلة الكينج (1912-1644).

(135) بأمر من القصر تم مثلاً سنة 1766 إقصاء أنا- إقليم نينجو (Ningbo) من متاعلة زهيجينج (Zhejiang) من تجاوز الامتحان الأول. وبعدها قليل ثم إقرار هذا الأمر بصفة دائمة. ويذكر Zi هذا المثال في: *Examen littéraires*, S. 25, 249.

وبعد القضاء على ثورة البركسر (Boxers) جاء في مشروع وثيقة السلام: "تفريق الامتحانات لعدة سنة أعوام في المناطق التي حدثت فيها تمردات (ومي طريقة صينية قديمة للإحالة)". ثم ذكرها Hermann, *Chinesische Geschichte*, S. 431.

قارء أيضاً المحدث المذكور من قبل غير في: Weber, *Konfuzianismus*, MWG II/ 19, S. 301 mit Anm. 58.

(136) تم البث في عهد مدّة الوظائف بالنسبة لقضاء المدن للصغرى في الإمبراطورية العثمانية فحسب. وقد كان اختيار المرشحين من قبل الولايات التي يرسلون الفصل فيها. ويقع تعيينهم حسب جوزين فون هامر (Joseph von Hammer) أولاً كـ "Expectanden" لمدة ستة أشهر لم يمنحون فيها بعد وظيفة القاضي لمدة 18 شهراً. وهو ما يتناسب مع قول فير الذي يتحدث عن سنة ونصف. وعلى خلاف ذلك يمنع تعيين المفتي مدى الحياة. أما الآية عقاباً ما كنوا من القضاء، ولذا فوظيفتهم محدودة مثل القضاء غارن: Hammer, *Osmantisches Reich II*, S. 372ff. Zitar: S. 386.

التسبب بالنصب وأن لا يخل بالروح الجماهيرية لصالح رغبات الأفراد في الكسب، زيادة عن الراتب القار والمعادي الذي يقضه الموظف المحلي والممثل في أجر عيني وريفا في مسكن ريفي وهبات، فضلاً أيضاً الهدايا التي من حيث طبيعتها التخرية يقدمها الحاكّم مقابل خدمات جليلة أو لتزويج غير عادية لدى هذا الأخير. فغزيرة الحاكّم ومأمنه أو كنوزة المليئة بالأحجار النخبة والمذهبيات والأسلحة وحتى إسبيله يزوده بها يحتاج من مواد، ولكن الأهم هي للعدان الشبة. ففي كل مكان كان امتلاك "كنز" الشيء الضروري للسلطة المحلية/ الأمراء لأنه يمكن من خلاله مجازاة الموظفين الذين يعود إليهم الفضل لخدماتهم العتيقة. وقد كان الملك يلقب بكبة⁽¹³⁷⁾ "Ringebrecher" في لغة لوغار أهل إسكتلندا الشمالية، فغالباً ما يكون التجاع في التمهّل على الكنز أو فقدانه هو الدافع لحوض الحروب، إذ يعني الكنز في عالم يسود فيه الاقتصاد الطبيعي التمهّل بأكثر سلطة. ومنعود فيها يعد إلى الحديث عن الروابط الاقتصادية التي تنجرّ عنه⁽¹³⁸⁾.

كل محاولة للامركزية الإدارية للمحلية الكنسية وكل تحديد للكفاءات عن طريق توزيع حصص المليات، وكل امتلاك تام لمصادر الربح لا يعني في إطار السلطة المحلية/ سيادة الأعيان عقلنة وإنما نخبة. يمكن خاصة لامتلاك الأرباح التي غالباً ما تحدّ فضلاً - كما رأينا - من عزل الموظفين، أن يؤثر كضمان حديث له "استقلالية" القضاء وإن كانت الغاية من حيث للمعنى مغايرة تماماً: أي حماية حق الموظف في الحفاظ على وظيفته في حين أن قانون الوظيفة الحديث يسعى من خلال "الاستقلالية"، أي عدم عزل الموظفين إلا بحكم صادر، إلى فرض ضوابط قانونية تحدّد موضوعيتهم في صالح الرعية. فقد كان في قدرة الموظفين الذين كان لهم الحق في امتلاك مصادر ربح أو اكتسبوا قعلاً مثل هذه المصادر الحد من نفوذ سلطة الحاكّم بصفة عسوسة، وخصوصاً إسباط كل محاولة ترمي إلى عقلنة الإدارة عن طريق إنعاج بيروقراطية منظمة بصفة

(137) كان الإسكلديون (الكلمة مشتقة من skald، لغة الشمال القديمة) من مؤلفي قصائد المدح والهجاء في النرويج وأيسلندا، عيماً بين القرن التاسع والعاشر عشر م. ونشر تسمية المفوك الموثقة في أعمالهم Ringe- bryor الدالة على "عظم الحاتم" (Ringsbrecher) إلى عادة المنوك منذ مدوناتهم بقطع صغيرة من ذهب عوالمهم. قارن: Jacob Grimm und Wilhelm Grimm, *Deutsches Wörterbuch*, bearb. von Moritz Heyne (Leipzig: S. Hitzel, 1893), Band 8. Sp. 984.

(138) انظر لاحقاً نص الإقطاع، ص 421

صارمة والحفاظ على التعددية التقليدية لتقسيم السلطة. فـ"البرلمانات" الفرنسية، وهي الجامعة لأصحاب أرباح الوظيفة الذين كان بين أيديهم التشريع الصوري وكذلك إلى حد ما أيضاً تنفيذ الأوامر الملكية⁽¹³⁹⁾، حاولت دائماً ولقرون عدة من جديد وضع الملك في مأزق وإجباط كل البدع التي من شأنها أن تخفف من وطأة الحقّ التطلّبي. ولكن ما زالت القاعدة المحلية من حيث المبدأ هنا أيضاً نافذة للقول: أي يجب على الموظف أن لا يتنافس سيّده. غير أنّه إذا غاص الملك في عصف إدارة توزيع الأرباح⁽¹⁴⁰⁾ (*lit de justice*)، فإنّه يمكن له إذن صورياً فرض الشرعية على أي أمر كان، إذ ينبغي في حضوره أيّ نقص، بل ويسعى إلى القيام بنفس الشيء، وذلك بإصدار الأوامر مباشرة بصفة كتابية⁽¹⁴¹⁾ (*lettre de jussion*)، إلا أنّ البرلمانات سرعان ما تحاول إثر ذلك بمقتضى حقها المكتسب للوظيفة عرض شرعية الأمر المخالف للعرف بحك التساؤل عن طريق انتقاداتهم المتعددة⁽¹⁴²⁾ (*Remontrance*) وليس من النادر أيضاً فرض دعوهم أنهم أصحاب سيادة مستقلة. وهكذا بقي التقويم الفعلي في هذه الحالة بالنسبة لامتلاك الأرباح طبعاً غير قلز ومتعلّفاً بالوضع القائم بين المحاكم ومالك الأرباح. فهو مشغلق خصوصاً بما إذا كان المحاكم يكسب الوسائل المالية لحلّ حقوق مصادر الأرباح المملوكة وقادر على إنشاء بيروقراطية خاصة وتابعة له شخصياً

(139) يتعلّق الأمر بحق تدوين المراسيم الملكية (فانون التسجيل) والحق في البث في أنظمة الإدارة (*arrêts de règlement*) بصفة مستقلة. هذه السلطات أدّت منذ القرن الرابع عشر إلى نشوب صراعات بين البرلمان والملك، خاصة وأنّه قد حدث تطوّر من حقّ التسجيل إلى حقّ المعارضة (*droit de remontrances*) الذي أدّى إلى في بعض الأحيان إلى رفض التسجيل. قارن: Holzmann, *Französische Verfassungsgeschichte*, S. 218f.

في الفقر: القادمة بسند نير إلى هولزمان.

(140) هذه هي تسمية جلسات البرلمان التي يرأسها الملك شخصياً وهو جالس على ديوان / أريكة قنينة جديّة وبم حضور الملك بقول البرلمان - طبعاً لأصوله التاريخية - بل "مجلس ملكي" - *conseil* - ونحو أصواته إلى مستشارين. انظر: Holzmann, *Französische Verfassungsgeschichte*, S. 219, 251.

(141) تمّ لهم الملك الصريح بالتسجيل من طريق "lettres de jussion". أثبت ظهور هذه العبارة الفنية لأول مرّة عام 1694 واشتقت من اللاتينية من كلمة "jussio". أمّا "رسائل المبالغة" (*lettres de jussion*) فكانت رسائل الملك التي كان يتدخل عن طريقها في الحقّ المحلي ويطلب باستثناءات وتأخير تنفيذ القوانين. (المصدر نفسه، ص 350، 363). ولهذا السبب تم تعديل الحلقا الوارد في النص.

(142) لقد وجب على الملك كارل الثامن قبول حقّ النقض للبرلمانات بصفة رسمية سنة 1493، وهو حقّ تم استبعاده منذ زمن طويل وكان يجوز المعارضة وانتقاد المراسيم الملكية. (انظر المصدر نفسه، ص 350).

نيابة على ذلك. ففي عام 1771 حاول ملك فرنسا لويس الخامس عشر عن طريق انقلاب كسر وسيلة الإضراب العام المحبوبة من طرف أصحاب الأرباح الجائسين في "البرلمانات" والمنشئة في تقديم الاستقالات بصفة مكثفة من الوظائف حتى يجبر الملك إلى الخضوع لمطالبهم بما أنه غير قادر على دفع جملة قيمة هذه الوظائف دفعة واحدة⁽¹⁴³⁾. فقد قبلت استقالة الموظفين بدون دفع الأموال التي اشترت بها، أما الموظفون فوقع سجنهم باعتبارهم خرجوا عن الطاعة، كما حُلَّت البرلمانات وأنشئت إدارات بديلة قائمة على أرضية جديدة والغيت ملكية الوظائف بالنسبة للمستقبل. لكن هذه المحاولة لإعادة السلطة المحلية بصفة احتباطية، أي عزل الموظفين بقرار الحاكم لم تنجح. فقد تراجع الملك لويس السادس عشر عام 1774 عن هذه المراسيم تحت ضغط المعينين بالأمر، وهكذا عادت الصراعات من جديد بين الملك والبرلمان، ولم تنته إلا بدعوة مجلس الطبقات سنة 1789⁽¹⁴⁴⁾ الذي خلق وضعاً جديداً تماماً تجاوز بنس القدر حتى الامتيازات بالنسبة للسلطين المتاحرين: للوكية والمشتعين بأرباح الوظيفة.

هناك وضع استثنائي خاص، ستعود فيها بعد للتظفر فيه عن كثب، حدث بالنسبة لأولئك الموظفين الذين سبّر الحاكم عن طريقهم الإدارة المحلية لمختلف الأقاليم الإدارية التي في الأصل وقع رفع اليد عنها من جميع الروابط⁽¹⁴⁵⁾ وتكونت أحياناً إثر إلحاقها بعدد من الأملاك الناسبة. إلى جانب الامتلاك المتكرر هنا أيضاً (خاصة في فرنسا) لمصادر الأرباح عن طريق البيع كحافز للتدجئة ولانفصال بعض السلطات المستقلة عن هيمنة الحاكم، أثرت المراعاة الخدمية للظروف العامة

(143) كان مرسوم الملك لويس الخامس عشر بتاريخ كانون الأول/ ديسمبر 1771 والمفوض بتقليص سلطة البرلمان وإعادة السلطة التشريعية عن جديد إلى الملك هو السبب في فرض الانقلاب الذي لقب باسم انشطار موجور. وقد قبلت استقالات أعضاء البرلمان الجبائية في 20 من كانون الثاني/ يناير 1771. ويسكن العرة إلى هورتزمان للتحقق في سير الأحداث وتفاصيلها. (المصدر نفسه، ص 353 علاحقاً).

(144) تم استدعاء مجلس الطبقات للمناقشة يوم 1 أيار/ مايو 1789 تحت شروطا تبرمات (انظر المصدر نفسه، ص 356).

(145) استحوذ الملوك الإفرنج في القرن السادس على محافظات الأقاليم التي كان أعضاء القضاء يجتمعون فيها دورياً في جلسات نيابية وخاصة قضائية. وحل رأس هذه الوحدات الجغرافية بين الملوك موظفيهم المحليين (comites).

تارن: Wein, Deutsche Verfassungsgeschichte II, 24, S. 159ff.

على نفوذ الموظف المالك في مثل هذا المنصب أثارز وكأنها تنحو إلى اللامركزية والتمذجة. ولم يتجمع في كسب النفوذ الشخصي إلا الموظف المحض الذي يتعم تماماً بحظوة الحاكم، اقتصادياً واجتماعياً. ولم يكن ذلك عموماً ممكناً على الأقل وبصفة دائمة إلا على مستوى جهاز معقل يعمل بدقة مثلاً تعرفه البيروقراطية الحديثة بجميع مؤهلاتها الاقتصادية والتواصلية التقنية، لا شيء إلا لأن المعرفة المختصة هي التي تضمن في مثل هذه الظروف السلطة. ففي الظروف العامة لسلطة الأمراء الأحيان، حيث كانت للإدارة "الخبرة" وإلى حد ما أيضاً "المهارات" المبتينة (مثل الكتابة)، ولكن لم تكن هذه مرتبطة بـ "علم مختص" ومعقل كأحد الشروط، فقد كانت مكانة الموظف ونفوذه الاجتماعي داخل الإدارة المحلية هي الحاسمة بالنسبة لمنصبه باعتبار أن هذا النفوذ قائم أولاً على سلوك الطبقة الحاكمة/ الأحيان. ولذا كان من السهل استنكار الوظائف المحلية من قبل الطبقة المالكة، وبالأخص طبقة المزارعين الكبار. ومنعقد للمعلنيته عنه فيها بعد بالتفصيل. أمّا المبدأ المعاكس والمتمثل في الحفاظ على الحكم من طريق أناس لا يملكون شيئاً ويكونون تابعين اقتصادياً واجتماعياً بصفة تامة للحاكم، فلن يتجمع إلا في إطار حكم ذاتي صارم لحاكم مؤهل لمل هذه الوظيفة وقادر دائماً على خوض الصراع الطويل مع الأحيان المحليين، وإن استغرق ذلك تاريخ دول الإمارات غاطية. فسرور الزمن نصح طبقة الأحيان هي المالكة للوظائف والمشاركة مع بعضها البعض في شبه حلقة من بينهم الأمر وذوي نفوذ واسع إزاء أحكامهم. فالجالة التي يضرّ فيها الحاكم إلى وعد الموظفين بالمنصب مدى الحياة، وذلك لهم ولأولادهم عندما يكون في حاجة ملحة إليهم، إنها كانت بين الحين والآخر في جميع أقطاب العالم كما حصل مثلاً في عهد ملوك الميروفونجيين⁽¹⁴⁶⁾.

فبتقدّم كسب الوظائف تندثر سلطة الحاكم، وخاصة سلطة الباسية، وذلك من جهة إلى جمع من حقوق المباداة الملموسة والمشتخصة والمكتسبة عن طريق

(146) يبرز الضعف التمثلي للملك الميروفونجيين "إزاء الممالك التي أصبحت ذات نفوذ وسعت بسجّاح إلى الامتصاص على حقوق السلطة في مختلف الأقاليم" لأول مرة بوضوح في "المرسوم كلوتاري" (Edictum Chlotarii) في هذا المرسوم تنازل الملك كلوتار الثاني لتتلاء شرق فرنسا والميروفونج من أجل مساعدتهم في الحرب ضدّ برة هسل على حقّه في تعيين القضاة والأمراء وتحوّل لهم تعيين هؤلاء من بين أصحاب الإقطاع القاطنين في هذه الأقاليم. وهذا المرسوم ساعد كثيراً على وراثة وظائف الإمارة والقضاء التي فرضت نفسها فيها بعد. قارن: Georg Weitz, *Deutsche Verfassungsgeschichte: Die Verfassung des Fränkischen Reichs*, 4 Aufl. (Berlin: Weidmann, 1882), Band 2, I.

امتيازات خاصة بالنسبة لبعض الأفراد، هذه الحقوق المحيطة بصفة مختلفة جداً في الإطار الذي عيّن لها قد تثير مقاومة خطيرة للحاكم من طرف الراغبين في الوظيفة - فهي بمنزلة شكل ثابت لا يتكبد والمتطلبات الجديدة ولا يتماشى والنظام المجزء، بل يمثل الصورة الخصوصية المعاكسة لبنية البيروقراطية ذات "الكفاءات" المنظمة بصفة مجزئة وحسب غاية واضحة بحيث يمكن عند الضرورة إعادة تنظيمها من جديد. ومن جهة أخرى نجد في تلك المجالات التي لم يتم فيها اكتساب الوظيفة استبداد الحاكم المطلق الذي يسمى لنقل الأوامر الإدارية، وخصوصاً الجديدة منها التي لم تخضع للسلط المكتسبة، وكذلك التحوّل بحرية إلى الأشخاص المقرّبين له. فـ"رابطة الأعيان" السياسية قد تحيل في مجملها إما إلى الشكل للنموذجي أو إلى الشكل الاستبدادي. فنجد الشكل الأول أكثر في الغرب، أمّا الشكل الثاني فقد كان موجوداً بصفة مكثفة في الشرق حيث الظروف الدينية والصكرية المحلية للسلطة التي ما فتئت رهينة الغزاة كلّ مرة أجهضت المسار الطبيعي للامركزية والملكية.

نفي غضون مسار التمدّج يتحوّل موظفو البلاط إلى أعيان ذوي تمثيل محلي أو إلى أشخاص يملكون وظيفة يتمتعون بمصادر ربح، وخصوصاً الموظفين المقرّبين من الأمراء / الأشخاص البارزين الذين يستأجرون هؤلاء الأعيان كموظفين في البلاط باعتبارهم يرفضون طبعاً الاهتمام بالمهام اليومية.

لا يعرف الشكل السياسي الإماراتي مفهوم "الكفاءة" ولا مفهوم "الإدارة" في المعنى الحالي للكلمة، وبالأخص عند تزايد الملكية / الاستلاك. فلم يتم الفصل بين المهام الوظيفية والمهام الخاصة، وكذلك بين المال العام والخاص أو أوامر الحاكم الصادرة عن الموظفين إلّا مع النموذج الاستبدادي بمض الشيء. لكنه اندثر بتزايد توزيع الوظائف وامتلاكها. وقد حاولت الكنيسة في العصر الوسيط مع التصرف في الموارد الناتجة عن وظائف الربح في حالات الوفاء على الأقل⁽¹⁴⁷⁾. لكن من جهة أخرى سعت السلطة الدينية بين الحين والآخر إلى أن تستعمل "حقها في التزج" (Jus

(147) غالباً ما تعود مصطلحات وظائف الربح التي توفي صاحبها من يوم وفاته إلى يوم تقليد من تقليده، وهي ما تسمى بـ "Inserkalangeille" إلى الأمير أو غيره من رجال الدين أو إلى الأئمة الجاوية نتيجة لغايات الكنيسة الخاصة. وحسب هذا القانون أقرّ مجمع الكنيسة في Chalcedon (451) والبابا غريغور الأول (593 و594) والثالوث (Tridentinum) أن مصطلحات هذه الملة تخضع للمنتدج أو لمجموعة معينة من قبل جمعية مقدّسة للإشراف عليها. قارن: Sigmüller, *Katholisches Kirchenrecht*, S. 887.

spolii) وأن تضع يدها هي الأخرى على تركة رجل الدين الخاصة⁽¹⁴⁸⁾. أمّا في حالة الملكية الناعة فلا يوجد فرق بين المال العام والمال الخاص، فهنا ببساطة فعلياً شيء واحد.

بصفة هامة تفتقد المصلحة الفائدة على علاقات تبعية شخصية بعبء إلى فكرة واجب الوظيفة الموضوعي. وكلّ ما يوجد منه ينعدم عماداً في عملية التصايف مع الوظيفة وكأنها مصدر ربح أو كسب ملك. تفسير السلطة هو أولاً وقبل كلّ شيء حق الموظف الشخصي في السيادة: فالموظف، مثل الحاكم، هو الذي يقرّر خارج حدود التشايد المقدّسة شخصياً أيضاً حسب الحالة أي بصفة استبدادية أو برهة. وتبعاً لذلك فإنّ الدولة الإماراتية هي لثالث النموذجي في مجال تكرين الحقّ للحالة المولوية بين التعلّق الكامل بالتقاليد من جهة وتعرّض السيادة عن طريق القواعد الرشيدة بـ "عدالة مجلس" الحاكم وموظفيه من جهة أخرى. فعوض "الموضوعية" البيروقراطية والعناية المثلى للإدارة القائمة على الاعتبار المجزء للمساواة أمام القانون الموضوعي "بفضّ النظر عن الشخص" يسود هنا المبدأ للعكس تماماً. فكّل شيء يقوم هنا بصريح العبارة على "مكانة الشخص"، أي على الموقف الفعلي من صاحب الطلب ومن طلبه الحقيقي وصل العلاقات الذاتية البهينة وما يتبعها من سبل العفو والوجود والامتيازات. وغالباً ما تعتبر الامتيازات والأحكام التي يورّعها الحاكم - وخاصة الأراضي المهذبة، حتى في صورتها النهائية - عابرة في حالة "التكرار المعروف" التي يصعب تحدّدها وتبقى إضافة إلى ذلك غير مضمونة جزاً التأويل الشخصي لجميع العلاقات وتقومها حتى بعد الوفاة. ولذا تعرض من جديد لمن يخلفه قيد إنبائها، ويمكن حسب وضع السلطة المتغير دائراً بين الحاكم والموظف إمّا أن تعتبر هذه الامتيازات مطالبة بالقيام بالواجب، وبذلك تفتح المجال من التراجع نحو الامتلاك وكأنه "حقّ امتثالي مكتسب"⁽¹⁴⁹⁾ - أو يمكن على عكس ذلك إعطاء الخلف

(148) كان من السرح (aus spolii) يهين من النصف الثاني من القرن التاسع لصاحب مكتبة حتى التصرف في تركة أحد رجال الدين التابعين له. ومنذ عام 1183 تبلى الملوك الألمان هذا الحقّ استناداً إلى الأساقفة التابعين لكنيسة الرايخ، وروسا، الأديرة (التابعين لأديرة الرايخ)، وتربط عملية نزاع التركة بالانتفاقيات المبرمة ويمكن أن نفس تركة انتولي بأحمله. فانن: Ulrich Smolke, "Regale", فانن: AC. Band 15 (1905), S. 536-544, hier: S. 540.

(149) يحدّد رجل القانون Otto Mayer "الحقّ المكتسب" (ius quaesitum) باعتباره الحقّ المتّين على "حقوق عامة"، وهذا الحقّ كان يحدّد من نفوذ الأمراء وسلطتهم عن طريق حقوق مضادة دخلت

الفرصة، يتفاخي مثل هذه الحفوق الاستثنائية، لفتح الباب للاستبداد الذاتي - وهي وسيلة غالباً ما استعملت في مرحلة تكوين الدولة الإماراتية - البيروقراطية الغربية في العصر الحديث.

وحيث كانت حقوق الموظفين في علاقتهم بالحاكم وسلطته قد تمذجت أيضاً من طريق حقوق الزمالة وملكية الوظائف، فإن التفسير الفعلي البحت في أقصى معناه يبقى هو المحدّد لوضعية السلطة فيما بينهم وهو الذي يعطي لأية ظاهرة ضعف مفاجئة وطويلة المدى للسلطة المركزية، أو حتى تلك التي أسبابها شخصية بحتة، إذن الفرصة لتدهور سلطتها عن طريق إنشاء عادات جديدة أقلّ ومن. وحل أرضية هذه البنية للإدارة تصبح القدرة الذاتية للبحث للحاكم على فرض إرادته مهمة في خلق التوازن المتغير باستمرار بين سلطته المعنوية ومضمونها الفعلي. ولنا فمن الجدير حقاً أن يستل "العصر الوسيط" "عهد الفردانيات" (Individualität) (150th).

يسمى الحاكم بأي طريقة كانت إلى ضياع وحد سيادته والدفاع عنها ضدّ امتلاك الوظائف من قبل الموظفين وخلفهم وكذلك ضدّ الأنواع الأخرى من السلطة المستقلة عنه التي قد تنشأ في أيدي الموظفين. ويبدأ ذلك أولاً بالقيام بزيارات دورية في جميع أنحاء البلاد. فلم يكن الملوك الألمان في العصر الوسيط مثلاً دائماً على سفر لأنهم كانوا مجبرين في حالة عدم وجود وسائل نقل غير كافية على صدّ حاجاتهم من مخازن أملاكهم على عين المكان. هذا السبب لم يكن بالضرورة هو المحدّد: فقد كانت

== سير التنفيذ استناداً إلى النظام القانوني الجاري لصالح الرعايا. غارن: *Verwaltungsrecht* I, S. 30.

(150) هذه الفكرة هي جزء من السجل القائم حول العصر الوسيط الأوروبي والذي أشكّ ملاحظة Jacob Burckhardt الشهيرة والمؤلفة بأنّ الإنسان لم يصبح "مفرداً روحياً" إلا في عصر النهضة الإيطالية. غارن: *Jacob Burckhardt, Die Kultur der Renaissance in Italien: Ein Versuch*, 2. Aufl. (Leipzig: E. A. Steinhilber, 1889), S. 104ff., Zitat: S. 104.

غير أنّ المؤرخين - "Über Individualität und Verständnis für dieselbe im deutschen Mittelalter," in: *Deutsche Geschichte*, 2. Aufl. (Berlin: Weidmann, 1909), Band 12, 1, S. 3-48, und Dietrich Schäfer, *Weltgeschichte der Neuzeit* (Breslau: Ernst Siegfried Mittler und Sohn, 1907), Band 1, S. 13.

وكذلك مؤرّخ الأدب: *Samuel Singer, Mittelalter und Renaissance: Die Wiedergeburt des Epös und die Entstehung des neuen Romans. Zwei akademische Vorträge (Sprache und Dichtung zur Linguistik und Literaturwissenschaft, Heft 2)* (Tübingen: J. C. B. Mohr (Paul Siebeck), 1910), S. 3-28.

يمتدّون أنّ العصر الوسيط هو في الحقيقة الزمن الذي بدت فيه الفردانية تظهر بقوة.

للملوك الإنجليز مثل الملوك الفرنسيين بإدارتهم المركزية - وهي الأهم من كل شيء - منذ البداية مقررات ثابتة - ولئن لم تؤكد قانونياً إلا شيئاً فشيئاً كما يدل على ذلك مثال⁽¹⁵¹⁾ أينما كانوا في إنجلترا "ubique fuerimus in Anglia" - بل حتى ملوك فرنسا⁽¹⁵²⁾، وإنها الأهم من ذلك هو حضورهم الشخصي باستمرار الذي كان يذكي نفوذهم لدى الرعية. وقد جرت العادة أن يضاف إلى هذه الزيارات الشخصية التي كان يقوم بها الحكام أو يتم تمثيلها أيضاً نظام "missatliche"، أي إرسال مبعوثين خاصين (مثل "Missi dominici" الكارولنجيين والقضاة الإنجليز المسافرين)⁽¹⁵³⁾ يزورون البلاد بصفة منتظمة ويقومون دورياً بعمليات للقضاء ولتفتيش شكاوى المواطنين. كما يمكن للحكام الحصول أيضاً على عدد وافر من الفضائل الشخصية من طرف الموظفين الذين يعينهم في مناصب خارجية يصعب مراقبتها: وتتمثل هذه في أقصى الحالة في الحفاظ على دوائره، وفي أسرها بقرصن زيارة البلاط بانتظام - والمثال على ذلك ما ذكر من واجب إقامة الأمراء اليابانيين (Daimyos) في بلاط الحكام -

(151) حكم الملوك الإنجليز نورمان فليد حتى نهاية القرن الثاني عشر ومستهل القرن الثالث عشر يكون إقامة ثابتة وكانوا يقضون جلسات القضاء في أماكن مختلفة. ورغم أن مجلس القضاء الملكي (Court of King's Bench) في عهد هنري الثالث (1216-1272) كان يتنقل من جميع قلاع القضاء البلاط ويملك مقراً خاصاً في Westminsterhall، فإن الملك ما زال يدعي الرئاسة الشخصية للمجلس. وقد بقي هذا الطابع للمجلس الملكي كـ "Curia coram Rege, ubique fuerimus in Anglia" قديماً لقرون عديدة. قارن: Goetz, *Englisches Verfassungs- und Verwaltungsrecht*, I, S. 115.

أما في فرنسا فقد أصبحت باريس في القرن الثالث عشر مركزاً للقضاء الملكي وللإدارة المالية في سائر بقية البلاد ينفذ في أماكن مختلفة من البلاد، وذلك إلى حلول القرن الرابع عشر. قارن: Holtzmann, *Französische Verfassungsgeschichte*, S. 196.

(152) بقي جون كانت مدينة سوسة، وهي العاصمة القديمة لسلطة Ebnatetres، تعتبر حتى قبل حكم كيروس الثاني (559-530) مركز الإقامة الرسمية للملك وملئى الطرقات في العهد الفارسي القديم من خلال الطريق الملكي الذي يربطها حتى الملوك التنقل إلى إقطاع في شهر الصيف الحارة والى بابل في شهور الشتاء. وفي مخزن هذه المراكز الثلاثة للإقامة كانت توجد الوثائق الإدارية للبلاد. قارن: Edward Meyer, *Geschichte des Altertums III*, S. 287, 32, 47, 66.

حيث يذكر المنظر القديم.

(153) رغم التأكيد للثابت بوثيقة تعود إلى عام 1131 لم ينقل [حداث نظام منزع جيداً للقضاء المسافرين (missicani) إلا عن طريق هنري الثاني (1154-1189)]. فإلى جانب مراقبة الإدارة المحلية (مثل للشراف ونايب الأمير ومراكز القضاء المحلية) تبينوا مهمة القضاء الجنائي في الحالات العويصة وحكموا - قديم وجود قرابين موحدة بين مراكز القضاء - حتى في المسائل المتعلقة بالقضاء المدنية قارن: Goetz, *Englisches Verfassungsgeschichte*, S. 224ff.

الشوقون - بين السنة والأخرى والذي كان مرتبطاً بإجبار العائلة الإقامة بالبلاط بصفة دائمة⁽¹⁵⁴⁾، - أو يفرض الخدمة في البلاط على أبناء الموظفين (Pagenkorps) أو بتوزيع المناصب الهامة على الأقارب أو للمصاهرين لهم - وهي كما وقع الإشارة إليها⁽¹⁵⁵⁾ وسيلة ذات حثين - أو بتقليص مدة الوظيفة (كما جرى في البداية لدى أمير مملكة الإفرنج⁽¹⁵⁶⁾) ولدى جزء كبير من المناصب الإسلامية⁽¹⁵⁷⁾، أو باستثناء الموظفين من إدارة الأسقفيات حيث يملكون فيها أراضي ولهم هناك من ينجمهم من بني عشيرتهم (الصّين)⁽¹⁵⁸⁾، أو باللجوء إلى الأعاذب من الرجال بالنسبة لبعض الوظائف الهامة (وهنا تكمن أهمية العزوبة، ليس لبيروقراطية الكنيسة فحسب، وإنما أيضاً لوضع رجال الدين في خدمة الملك، وبالأخصّ الملك الإنجليزي⁽¹⁵⁹⁾). كما يمكن للمحاكم الحصول على الضمانات بالمراقبة المنظمة للموظفين عن طريق جواسيس أو

(154) ستي نمّود الأمراء (Daimyo) الإقامة في Edo (توكيو الحالية) مركز سلطة توكيكاوا - شوغون "Sanjinkou" (Tokugawa-Shogune) (قارن لاحقاً، ص 191). وفي هذا الصدد رجب على الأمير دامير (Daimyo) في عياله السنوي إلقاء زوجته وأبنائه كرهائن يقيمون في Edo. وقد أدخل واسب الإقامة في عهد توكيكاوا - شوغون لثلاثة الأول (1603-1651) ولم يقع التخفيف فيه إلا عام 1862. قارن: Rathjen, *Japans Föderalismus*, S. 63f., 63.

(155) ليست الإحالة واضحة. ومن المحتمل أن المقصود هنا هو الصراعات حول الخلافة في إنجلترا كما ذكرت لاحقاً. جبر أن هذا الحل يتنافس مع القول: "كما تمت الإشارة إليه سابقاً".

(156) لم تكن مدة الحكم بالسبة لأمراء المملكة في بلاد الإفرنج محدداً ضرورياً بل كانت تتجمع لتصرف الملك التعسفي. ولما أصبحت وظيفة الإمارة قابلة للاستيجار في القرن العاشر، تم غالباً الحفاظ عليها مدى الحياة. قارن: Erich Freiherr von Grotzberg, "Iudex h.e. comes totus: قارن: Ein Beitrag zum Problem der fränkischen "Grafschaftsverfassung" in der Merowingerzeit," in: Festschrift Edmund E., Stengel zum 70. Geburtstag am 24. Dezember 1969 dargebracht von Freunden, Fachgenossen und Schülern (Münster, Köln: Böhlau, 1962), S. 93-129, hier: S. 122.

(157) كانت مدة وظيفة القاضي تتراوح بين سنة وسنة ونصف حسب ما ذكره فير سابقاً.

(158) كان الأمر بالخطر من بين رسائل السلطة المركزية القيصرية في الصين بعد العودة (عام 221 ق.م.) - حسب ما ذكره فير في كتابه حول الكتوشية، MWG IV 19، ص 204 - ولم يتم إلغاؤه إلا بعد انهيار الإمبراطورية عام 1912. وهرما أشار إليه: Hopes Bullou Mosso, *The Links of China* with an Account of the Grid Merchants or Caravan of Camels, 2 ed. (New York: Russel & Russel, 1967), p. 5, Margin 1.

(159) منذ القرن الثالث عشر وحتى عصر "الإصلاح الديني" كانت أغلبية الوظائف لحكومية العليا في إنجلترا في أيدي رجال الدين. وهذه الطريقة تتخذ رجال الدين الذين هموا إلى حدّ إشعارهم بـ بخلاف ذلك الوظائف للورثة قليلاً. قارن: Halschek, *Englisches Staatsrecht II*, S. 569.

مراقبين رسميين (مثل مراقبي الصحافة القسبيين)⁽¹⁶⁰⁾، يتم اختيارهم غالباً من بين الأشخاص النابيين له أو من الذين لهم مصادر ربح مباشرة، أو في الختام بإنشاء سلط وظيفية متنافسة داخل نفس الإقليم (مثل ما يشبه قاضي التحقيق مقابل الشريف)⁽¹⁶¹⁾، فاللجوء خصوصاً إلى موظفين لا ينتمون إلى طبقات اجتماعية منجزة، ومن ثم إلى طبقات لا تتمتع إذن بنفوذ اجتماعي خاص ولا بشرف، وإنما هم مستأرون تماماً من الحاكم، وربما قد يكونون من الأجانب، كان طريقة حالية لضمان طاعتهم. فمتدماً قام كلاوديوس بتوغد مجلس الأعيان بأنه سيحكم البلد بأكمله على خلاف أنظمة آب/ أغسطس الطبقية وبمساعدة أتباعه الذين أطلق سراحهم⁽¹⁶²⁾، وحين عين سبتيموس سفروس (Septimius Severus) وخلفاؤه عامة الجند من جيشهم في مناصب الضباط عوض أعيان الرومان⁽¹⁶³⁾، ولما أخرج العديد من كبار الوزراء الشرقيين والكثير من "المفترين" للملوك في العصر الحديث، وخصوصاً ذوي الأدوات التقنية الناجمة بالنسبة لسلطة الأمير من المظلمات إلى النور بحيث بدلوا من أشد الناس كرها لدى الأعيان، فقد طغت في هذه الحالات دائماً نفس المصالح التي تحرك الأمراء.

(160) قيا يتعلق بـ "المراقب" قارن التفاصيل في:

Weber, Konfuzianismus, MWG I/ 19, S. 204.

(161) منذ بداية الألفية صرح الملوك الإنجليز إدارة الإمارات من قبل شرقاً. كانت لهم الكفاءة في تسيير القضاء والجيش والأموال المالية. ولحق استغالية الرقبة التي باتت شبه موروثة آخر الملوك منذ عام 1194 وبعث أربعة مترقين (coronators) لخدمة الشريف ومراقبه. وهؤلاء للثرون ثم اعتبارهم صورياً من طرف مجلس الأمراء ولكنهم كانوا كموظفين يخدمون للملك. وكان عليهم إحصاء الأحكام في الحالات التي هي من مشغولات العرش، الشيء الذي أبقى بهم إلى الحد من مسؤوليات الشريف الذي كان موكلاً برعاية القضاء. قارن: Hirschbeck, Selbstverwaltung, S. 197.

وكذلك: Hirschbeck, Englische Verfassungsgeschichte, S. 93 ff.

(162) جرى وصف تأثير المساجين الذين أطلق سراحهم على سير حكومة كلاوديوس من طرف Sueton. أن الإمبراطور توجه لتسييرهم من تسيير أعمال الحكومة وتوكيل المقاطعات والجهوش إلى الفرسان الرومان ومن أطلق سراحه من المساجين، فهو مصدره إلى القصر نيروا نظر: Weber, Die Stadt, MWG I/ 22-5, S. 296, Anm. (قارن في هذا الصدد: Sueton, Nero 37, 3). وقد اتخذ أغسطس فيه عكس هذه السياسة وعوض في وظيفة لوكلا الذين أطلق سراحهم بأفراد من طبقة الفرسان وبذلك أراد أن يشرط طبقة من الموظفين لتسيير إدارة الحكومة.

(163) المقصود هنا هو حل حرس القصر من قبل سبتيموس سفروس (Septimius Severus) في صيف 193 وتعويض جندة بجنود قداماء الحرب. وقد قال Cassius Dio (75, 2, 3) في هذا الصدد: "إن ما عابروا عليه (المقصود Septimius Severus) البعض أكثر هو أنه نقل على البلدان التي اختير منها الحرم وهي بدون استثناء إيطاليا، إسبانيا، مقدونيا وتوركيكوم (Noricum) [...]".

ويعتبر تقسيم كفاءات الموظفين المحليين من الوسائل الإدارية الهامة والثانوية الناجمة من حيث النتائج للحفاظ على مراقبة الإدارة المركزية من قبل هؤلاء. فإما أن توكل إدارة المالية إلى موظفين متميزين أو أن يوضع لكل إدارة أسفلية موظفون مدنيون وعسكريون إلى جانب بعضهم البعض، وهو ما يبدو تفضيلاً لأسبب. فالموظف العسكري بقي إذن تابعاً للإدارة المدنية المستقلة عنه فيما يحتاج إدارته من نموين بالمواد الانتصافية، وهذه هي الأخرى كانت في حاجة إلى الموظف العسكري للحفاظ على سلطتها. فقد فصلت مثلاً إدارة الفراعة في العهد الجديد للسلطك إدارة المخازن من القيادة^(١٤٤) - وهو ما يبدو ضرورياً أيضاً من وجهة تقنية. وفي العصر اليوناني، خاصة في عهد بطليموس، أدى تطور استعمار الضرائب وبيروقراطيتها إلى فصل المالية عن القيادة العسكرية ووضعها في يد الأمير^(١٤٥). أما إدارة الأقاليم الرومانية فقد عبت - باستثناء بعض المقاطعات المينة (خاصة مصر وبعض الأقاليم الحدودية) ولأسباب سياسية بحث - إلى جانب القائد الأعلى للقوات القيصرية وحاكم الإقليم الوكيل القهرري للمالية كثاني موظف سام ومستقل في الإقليم وأنشأت ترقيات خاصة هذه ولتلك الإدارة^(١٤٦). كما فصل نظام الدولة الديوكليتيانية إدارة المملكة بأكملها إلى

(١٤٤) في عهد قراةة لتلك الجديد (١٥٥٠ - ١٥٧٠ ق.م.) أدخل نظام تكوين الضباط وعبت كية خاصة لتسير الإدارة في الجيش. هذه المعلومة من Thurnwald في كتابه مصر القديمة (Athen Egypten) تشير إلى تقسيم مجالات الإدارة.

(١٤٥) هنا انطور أدخله بطليموس الثاني الفيلاذلفي (Ptolemaios II Philadelphos) (2٨3 - 24٦ ق.م.). وفي عهد حكمه بدأ ما سمي بساتير أوراق الضرائب الذي كان يوزع استعمار الضرائب على الأشخاص الخاصة والمؤسسات بصفة قانونية ويصب طرف المراقبة الحكومية. قارن ما ذكره في كتابه: (Weber, Agrarverhältnisse), S. 187.

حول طبعة الورق: Papyrus-Edition. Revenue Laws of Ptolemy Philadelphos, Edited from a Greek Papyrus in the Bodleian Library, with Translation, Commentary, and Appendices by Bernard Pyne Grenfell and an Introduction by John Penelope Mahaffy (Oxford: Clarendon Press, 1896).

وفي عهد بطليموس الثاني تم أهباً تسليم السلطة العسكرية بالنسبة لمختلف الأقاليم لقوي الخبرة/ الاستراتيجية.

(١٤٦) في عام 27 ق.م. تم تقسيم الإمبراطورية الرومانية إلى مقاطعات تابعة للقهر وتحرى تابعة للشيوخ. في جميع المقاطعات التابعة للقهر قام الوكلاء الخاضعين لسلطته مباشرة بجمع أموال الضرائب. أما في المقاطعات التابعة للشيوخ فكان هؤلاء إلى جانب القناصل الذين يتولون على الحكم سنوياً ويختلون مكانة احتيافية مرتفعة. وباستثناء مصر كان لبعض المناطق الصغيرة مثل Noricum أو Raetia ضلع خاص بها. فقد كانت تنزل من طرف الوكلاء (في مصر من طرف المحافظين) كأمالك القصر. قارن: Marquardt, Römische Staatsverwaltung I, S. 548, 553ff.; Mommsen, Römische Staatsrecht, Band III 2, S. 859, und Tacitus, Historiae I, 11, 2.

عمل مدني وإدارة عسكرية، بدءاً بـ "المحافظ الإمبراطوري" -Praefecti Praeto- rio" كمشاورين و"سيد الجنود" -Magistri Militum" كقواد جيش وصولاً إلى الرؤساء "Praesides" من ناحية والدوقات "Duces" من ناحية أخرى⁽¹⁶⁷⁾. وفي المرحلة الأخيرة من الشرق الإسلامي وقع فصل القائد العسكري (الأمير) من جامع الضرائب ومشاغرها (العامل) وأصبح هذا الفصل قاعدة ثابتة لدى جميع الحكومات⁽¹⁶⁸⁾. من هنا يمكن حقاً الإشارة إلى أن كل حالة استمرت فيها الوحدة بين هذين الاختصاصين، أي الوحدة بين السلطة العسكرية والسلطة الاقتصادية بالأساسية لأية إدارة إقليمية، انجذرت عنها نتيجة النزعة الموالية بانفصال حاكم الإقليم عن السلطة المركزية⁽¹⁶⁹⁾. وقد انتهت النزعة نحو التجديد المتزايد في عهد شراء العبيد قصد ضمتهم للجيش⁽¹⁷⁰⁾ وما تبعها من مطالب متزايدة على مستوى الضرائب أنهكت قوى الرعايا، ومن أزمات مالية متجددة، ومن تحلل عن إدارة الضرائب مقابل الرهن أو احتلالها من قبل الجيوش إنا بما بهيار المملكة أو تحولها إلى إقطاع.

نريد الآن أن نوضح من خلال بعض الأمثلة التاريخية الهامة طريقة سير الإدارات

كان الرولاة موظفين ثابتين مباشرة لولي الأمر أو للقصر (وكانوا في الأصل حشداً أو من أطلق سراجه)، في حين كان للقضاة من مواطني روما تمسكوا على مكانة مرموقة سمحت لهم فيما بعد أن يعمروا في كنفية ما يؤمن بتفلقوا وظيفته في المقاطعات بأمر من مجلس الشعب أو مجلس الشيوخ فالمرق هنا إذن يوجد بين الترقية البيروقراطية والترقية العسكرية.

(167) بلأزلاً Diokletian (333-305) للفصل بين أقسام الإدارة وأتممه قسطنطين الكبير (337-306). فيعد أن أدخل قسطنطين المايجستير العسكري ("Hoemeister" - غير الجيش) فقدت وظيفته مقدم الحرم النيصري (Praefectus praetorio) دلالتها العسكرية وتحولت إلى وظيفة مدنية عليا في الحكم. غارن: Monum. Römische Staatsarch II, 2, S. 1117 und 1121.

(168) هناك أيضاً يوجد المصطلح "praefectus praetorio". أما في الإدارة المحلية فقد عيّن حين كليان Diokletian ما سمي duces limitum بالفرصة العسكرية للحدود إلى جانب المحافظ. وكان "Praeses provinciae" في نظام الحكم المديونيتان - القسطنطيني المرن الرقراطية السفلى للمحافظ. انظر المصدر نفسه، II, P, ص 263.

(168) ثم البث في الفصل بين الإدارة العسكرية والإدارة المالية في مقاطعات الخلافة في العصر العباسي. وقد حكم الخلفاء العباسيون الجزء الكبير من المشرق الإسلامي خلال القرنين الثامن والتاسع، غارن: Bekker, Steuerpacht und Lehnwesen, S. 84.

(169) تبني هذا الرأي كارول هاينريخ بيكر (المصدر نفسه) ودعمه بشمال الولي الطولوي أحمد في مصر الذي استحوذ على السلطة المالية إلى جانب السلطة العسكرية ولكن بذلك الانغماس من السلطة المركزية للخلافة العباسية في بغداد.

(170) بدأ بيع الرق العسكري في الخلافة خلال القرن التاسع.

الإماراتية/ المحلية، وخاصة الوسائل التي يستعملها الحاكم لفرض سلطته/ نفوذه
إزاء نزاعات/ ميول الموظفين للاحتلاك.

نعرف أن أول إدارة بيروقراطية إماراتية/ محلية أقيمت بصيغة ثالثة وبمقتضى
النظر عن النتائج هي تلك التي جرت في عصر القديمة. وتبدو هذه في الأصل وكأنها
تطوّرت تماماً انطلاقاً من حاشية الملك، أي من الموظفين الذين اختارهم فرعون من
بين خدّمة البلاط، في حين أن تعيين الموظفين جرى فيها بعد عند الضرورة حتى من
خارج الأعيان وذلك تقدّم طبقة الكتبة الصالحة تقنياً لهذا الغرض والذي يعني
الدخول في حلالة تبعية مع الحاكم. أدّى الدور الفائق لمصلحة توزيع المياه المنظمة
بأمر رسمي والبناءات التي سمحت باستقطاب الشعب لعمل السخرة بكمّ هائل
صعب المثال في المرحلة الطويلة من الزمن الخالية من العمل في الحقول حتى في العصر
القديم من الحكم إلى جعل الشعب كله مسخراً لنظام العمالة، بحيث كان فيه الرجل
الفاقد لسند فريسة سهلة قد تقيمه إذا دعت الضرورة إلى فرق فرعون التابعة لعمل
السخرة. فقد كانت البلاد بأكملها دولة العمل الإجمالي، وفرعون أدخل الباط
كخاصية، وكذلك، ما ترجم من قبل سبته في الألفية الثالثة ق.م. في البداية فعلاً
امتيازات الخصانة فيها يتعلق بإسماف ساكي المعابد أو الموظفين من جلبهم إلى أعمال
السخرة⁽¹⁷¹⁾. وكان فرعون يصدّ حاجيات بلاطه إمّا من خلال العمل في المؤسسة
الخاصة به أو عن طريق العمل الحرفي غير الحرف في المنزل أو ضمن فرق العمل
الفلاحي/ الزراعي أو في مجال التجارة المحتكرة من طرفه أو عن طريق الضرائب.
وقد كانت هناك ظواهر علاقات اقتصادية وتبادل حل مستوى التوفيق، وخاصة ما
يشبه النقود (الأسلاك النحاسية)⁽¹⁷²⁾ (Uten) وقطع المعادن). غير أن ما يصدّ حاجيات

(171) هيند ماكس مير هذا إلى قراة نقديّة لكتاب كورت سبته (Kurt Sethe) التي نشرت في كانون
الأول/ ديسمبر 1917 في إعلانات الأسكندرية بعنوان (Sethe, Debenes royau) وليس إلى طبعة
مستقلة للكتاب من قبل الباحث في آثار مصر القديمة. وفي ترجمته لدراسة راييموند ويلر (Raymond
Weilke) حول المراسم الكنيّة في العهد القديم للحكم. أمّا Sethe ترجمة بعض الوثائق المصرية
هناك لأنها سبب قوله لم ترجم لغويّاً بدقة كافية. ويتعلّق الأمر في هذا الصدد بامتيازات الخصانة
التي يعرف تاريخها إلى ما بين العهد الخامس والعهد الرابع عشر من الحكم الفرعوني (ما يقارب
2304/2454 - 1976 ق.م) والتي أُرسلت إلى معدي كينوس (Koptus) وعيدوس (Abydos).

(172) كانت الأوتن (Uten) أو الدين (Deben) أسلاكاً نحاسية موزّعة وزن 90,96 غرام استعملت
في العهد القديم من الحكم الفرعوني (1550 - 1070 ق.م). كمفياي. مال. قارن: Weber, Agrarverhältnisse 3, S. 39.

وكذلك كتاب Adolf Erman, Ägypten und ägyptisches Leben im Altertum.

فرعون يقوم، من حيث الحجم، كما أثبت الحسابات/ الوصول التي وصلت⁽¹⁷³⁾، على المخازن والاقتصاد الزراعي. وفيما يخصّ البناءات الشاهقة والطرق، فقد جند فرعون الرعيا بالآلاف، كما تدلّ على ذلك المصادر⁽¹⁷⁴⁾. وبعد أن انتفت سبط أهل الأملاك الكبرى القائمة وأصحاب الوظائف السامية في المحافظات التي تشهد المصادر من العهد القديم على تشوئها وعظمتها⁽¹⁷⁵⁾ والتي تسببت في المرحلة الوسطى من الحكم

(Tablages. H. Laupp, 1885). Band 2, S. 675.

(من هنا فصاعداً: Erman, *Ägypten*).

المذكور هناك (الجميع المذكور، من 184). تشمل غير هنا الكتابة الصوتية لكلمة "Uten" عوضاً للكلمة الجديدة "Deben" التي اعتبرت سنة 1910 قد ولت. قارن في هذا الصدد: Eduard Meyer, "Münzwesen II: Orientalisches und griechisches Münzwesen," *McStAP*-Band 6 (1910) S. 824-832-hier: S. 825 mit Anm. 2.

(من هنا فصاعداً: Meyer, *Münzwesen*).

(173) وصلتنا حسابات من إدارة المخازن على سبيل المثال من بلاط تحفيس في عهد حكم سيتوس الأول (Setos I) (ما يثارب حسب التوقيت الزمني الحالي 1240-1279 / في م.م.). وكانت هذه الحسابات التي تتيح خصوصاً تزويد العمال بالخبز معروضة لدى ماكس فيبر من خلال ما نقله فيلهلم ويبير (Weber, *Agarverhältnisse* 3, S. 86, 164. قارن: Wilhelm Spiegelberg) حيث توجد الإشارة إلى: Wilhelm Spiegelberg, Hg. *Rechnungen aus der Zeit Setis I: (circa 1350 v. Chr.): Mit anderen Rechnungen des Neuen Reiches*, 2 Bände (Stuttgart: Karl J. Trübner, 1896).

(174) كلت الأعمال في مقاطع الحبر بالحسابات في عهد رمسيس الرابع (من المحتمل أن يكون رمسيس الثاني الذي عاش فيها بين 1279-1213 في م.م.) الذي جند الآلاف من الناس، وخاصة الجنود والعلماء، قد ذكرت من قبل ماكس فيبر وقدّم لها التعليل بالتفصيل (Weber, *Agarverhältnisse* 3). ونعود هذه المعلومات إلى بروغش هينريش (Brugsch Heinrich) الذي قام بنقل النقوش على الحسابة والتي نريد بأن نحدد النسخة التي اشتغلوا في مقاطع الحسابة بنحو 9268 رقة. قارن: Heinrich Brugsch, *Die Ägyptologie, Abriß der Entzifferungen und Forschungen auf dem Gebiete der ägyptischen Schrift, Sprache und Altertumskunde* (Leipzig: Wilhelm Friedrich, 1891), S. 601ff.,

(من هنا فصاعداً: Brugsch, *Ägyptologie*).

في هذا الصدد أيضاً: Erman, *Ägypten*. S. 627-630. وفيما يخصّ التحديد الزمني لرمسيس انظر: Eduard Meyer, *Geschichte der Ägypten*. 2 Aufl. (Stuttgart, Berlin: J. G. Cotta Nachfolger, 1928). Band 2, 601ff..

(175) قدّم السيد لورانس أملاك الغواص والنوملش، أي الموظفين السامين في المناطق من طريق نقوش القابر بين العهد الرابع والسادس من الحكم الفرعوني (ما يثارب 2163/ 2589-2216/ 2166 في م.م.). قارن: Weber, *Agarverhältnisse* 3, S. 84. قارن: Margaret Alice Murray, "The Descent of Property in the Early Periods of Egyptian History," *Proceedings of the Society of Biblical Archaeology*, vol. 17, Twenty-Sixth Session, Sixth Meeting (5 November 1895), S. 240-245.

في مرور فترة حكم إقطاعي بعد السيطرة الأجنبية، مثيلة بحكم الترتب في روسيا⁽¹⁷⁶⁾، لم تبين في الحقيقة قطاعات متميزة قائمة فوق الجماهير سوى المعابد والموظفين الذين تم مدحهم في العهد القديم بالمحاصنات وبالأملات الوافرة من قبل الرُسميين⁽¹⁷⁷⁾. أما البقية فتتمثل الرعية بما فيها من سياسيين وأعيان بدون تمييز مع العلم أنه حتى داخل مجموعة الأعيان التابعة هناك أيضاً عدد لا بأس به من الأوصاف للتابعين وغير الأحرار ذوي الوضع الاقتصادي والمرتبة الاجتماعية المختلفين إن كان يصعب علينا في البداية فصلها عن بعضها البعض، بل ربما لا يختلفان أيضاً في حقيقة الأمر. فكلما لم يجتهد الرعايا لعمل السخرة بدا دفعهم للضرائب إلى الموظفين مقابل مبلغ معين قد أنجز، إذ ما انك الموظفين بالضرب وما شابه من وسائل للعقاب يجبرون الرعايا بالإدلاء بخراجهم إلى حد أن أصبح الضرائب يتحول إلى نوع من الغارة بما تقتضي من غرار أصحاب الضريبة وملاحقتهم من طرف الموظفين، خالفوا بين فرق الأعيان التابعة لفرعون والرعايا السياسيين الأحرار، مثل الفرق بين ملك فرعون الخاص وملك الفلاحين الخاص، كان موجوداً⁽¹⁷⁸⁾، لكنه كان ذا صبغة تقنية بحتة وربما أيضاً

ومثل النقش الشهير لغير الموظف Men. لاون في هذا الصدد: Meyer, *Geschichte des* *Altägypten* I, 22, S. 176-183.

مع الملاحظات في المخطوط الشخصي لماكس فيبر (Achinsteinstelle der Max. Weber). وقد استعمل فيبر مثل إدوارد ماير صفة "التومارش" (Nomesarch) التي لم تصبح معروفة إلا في المصارعين البطليسي والروماني بالنسبة للمعمود السابقة من التاريخ المصري

(176) من غزو المغول في النصف الأول من القرن الثالث عشر إلى حدود 1480 كانت دوسبات تحت عينة/ سيطرة "سلطة الذعية". وفي هذا الزمن تطلعت بحكم التقسيم الودائي أقطاب الأراضي لتابعة للأمراء والأعيان وحتى الأساقفة والأديرة إلى الحد الأدنى. تم فرض توزيع الأقطاب للصغيرة للخدمة بحيث يست من القرن الخامس عشر حتى الأعيان والخدمة الأحرار. وكما ذكر فير سابقاً في كتابه حول العلاقات الزراعية 3 (Agrarverhältnisse 3)، ص 85، فإن النتائج كانت بتكيفة أن "أنسب النظام البطليسي الذي كان غائباً قبل غزو المغول لتأصلت كفاف وشكله الإقطاعي وبثلاثة وجميع أو جعل إماراته" قد انقرضت.

(177) يصف ماكس فير هنا التطور منذ العهد الثالث للحكم الفرعوني (2119-1794 / 93 ق.م.) مروراً بهيمنة فيال "ليكسوس" الخارجية (1640-45 / 1539-36 ق.م.)، وهي فيال رعاة أسيرية، وصولاً إلى حكم الرُسميين (1292-1070 / 69 ق.م.). وحسب رأي أدولف إيرمان (Adolf Erman) فإن قرابة ثلث من الأرض الصالحة للزراعة كانت في عهد حكمهم ملكاً للمعابد. انظر: Adolf Erman, "Zur Erklärung des Papyrus Harris." *Sitzungsberichte der Königlich Preussischen Akademie der Wissenschaften*. Berlin Jg. (1903), 1. Halbband (Jan.-Juni), S. 456-474, bes. S. 472ff.

(178) من المحتمل أن ماكس فيبر يميل هنا إلى أوضاع الملكية في العصر البطليسي التي وصفها =

بدون أهمية تذكر لأنَّ سذَّ حاجة ميزانية الأمير بدأ يحصل بازدياد عن طريق الوظيفة. فالفرد صار مرتبطاً بصفة متواصلة بدوره في دفع الضرائب ومن خلاله بالإدارة المحلية للمقاطعة التي يشتمل إليها سواء من حيث النسب أو عن طريق الملكية أو المهنة. لأنَّ الفرد في حدِّ ذاته غير معروف - أو رشح إليها - ولشَّ كان اختيار المهنة بالفعل حرّاً إلى حدِّ ما، فلا يعني أنَّه عند الضرورة لا يتم انضبط عمل أصحاب العلاقة الوراثية لسذَّ حاجة الأمير. فالطبقات بالمعنى الخاص للكلمة لم توجد بعد⁽¹⁷⁹⁾. ولشَّ كان ممكناً للسياسي أو للوجبة من بين الرعايا أن يكون بالفصل حرّاً في اختيار مكان إقامته، غير أنَّ هذه الحرية كانت قانونياً محدّدة بغض الشيء كلها اقتضت حاجات ميزانية الأمير إلى مطابقة هؤلاء الرعايا بالقيام بواجبهم في المكان الذي يراه صالحاً. وهذا المكان يسمّيه الاصطلاح اللاتيني المتأخّر بالإيديا (Idia) والاصطلاح الروماني بأوريغو (Origo) الفرد، وهذا المفهوم القانوني لعب في المرحلة الأخيرة من العصر القديم دوراً كان له الأثر البعيد⁽¹⁸⁰⁾. فكل عقار وكلّ معمل كان يعتبر خاضعاً لضرورة رومانية (Robott) أو غيره من الضرائب: كمصدر للدفع وبذلك كان يأخذ شيئاً فشيئاً نمط وظيفة الريج. فالوظائف أو الأراضي المدوّنة للريج كانت بمنزلة الأجر مقابل مهام إدارية خاصّة وخدمات عسكرية. كما كان الجيش - وهو العضد الأساسي لتنفيذ

مايكل روسوزو (Michael Rostowzew) في مقاله Kolonat اقشور في *Handwörterbuch der Staatswissenschaften* من 913 والتي أحال إليها في مساحته هناك العديد من المرات (قارن: Weber, *Agnerverhältnisse* 3, S. 129-132). ولشَّ كان المقار بأكمل من حيث القانون في يد الملك. يبدو أنَّه كان هناك ملك خاص، أي أراضٍ باعها الملك أو سوّقها فأرض مناجمة لوفي أي صروة كانت. أمّا تسمية الأراضي فيملكها الحاكم مباشرة كأملك أندوية أو أراضي الألهة وكانت تستغل من قبل الفلاحين أو المستعيرين الذين كانوا يستولون في اللغة انصاعية تعني (Kolonat) وشبهون المستوطنين الرومانيين.

(179) يعود القول بأنَّه كانت هناك طبقات في مصر إلى المؤرخ اليوناني هيرودوت (Herodotus 2, 164). وعلافاً لذلك أثبت مثلاً الفرد فيدمار (Alfred Wiedemann) بالاستناد إلى نقوش في قروته لتاريخ هيرودوت أنَّه لم توجد مخطوطات في أوساط مجموعات معبّنة في اختيار الحرية أو الزواج. قارن: Alfred Wiedemann, *Herodots zweites Buch mit sachlichen Erläuterungen* (Leipzig: B. G. Teubner, 1890), S. 573.

(180) تعني كلمة "إيديا" (idia) الانتماء إلى مكان ما (مكان السكان أو المنطقة) حيث يتعلّق على الفرد للقيام برأبائه العامة (مثل المديريات وأعمال التخزين) وقد أدخل هذه المفهوم الإداري من طرف الحاكم البطلمي رغم أنَّ المؤسسة في حدِّ ذاتها سبق أن وجدت. أمّا المفهوم الروماني الذي يمثله هو "origo" الذي اشتقّ منه رجال القانون الكلاسيكيين الأوائل قوانين المواطن وقوانين الضرائب والتي تمّ تبنيها في عملية إصلاح الإدارة في عهد سيموس سفروس (193-211). قارن: Rostowzew, Kolonat, S. 913f.

فرعون - مرتبطاً أيضاً بالذخيرة المالية. فقد وضع تزويده وتمويله، حل الأقل في حالة الحرب، من خزانة الملك. وكان المحاربون الذين يعود أسلافهم في العهد البطلمي إلى الماشيموي (Machimoi) يؤحرون بأقسام من الأراضي الزراعية ويستعملون منذ القدم في خدمات الحراسة⁽¹⁸¹⁾. وقد التحق بهم فيما بعد المرتزقة الذين كانوا يقبضون أجورهم من خزانة الملك الممولة عن طريق التجارة الخاصة. هذا وقد ساعد تجريد الجياهير الكامل من السلاح في مهمة السيطرة عليهم وجعلها سهلة بحيث اقتصرت مقاومتهم على التصنت والنزاع من أجل قلة الغذاء خلال أعيال المنصورة. فانظروا الجغرافية، وخاصة وسيلة النقل البيرة من طريق النهر، حافظت بفرض النظر عن الانقطاع النادر، على وحدة السلطة إلى حدود الشلالات⁽¹⁸²⁾. وكما يبدو، فإن حظ الترفية والارتباط بالمخازن الملكية كانا كافيين للمحد من امتلاك أوسع لمصادر ربح الموظفين التي كانت تقنياً أقرب إلى الهبات والأموال منها إلى الوظائف انهينة هنا والمدرجة للربح. فالكثير من الامتيازات ذات الحصانة نشر من خلال صباغتها إلى الوعود المتكررة بمدد تجاورها وإلى ملاحقة الموظفين الذين يتهمونها بمرتب نسيم للحاكم الذي يعتمد من جهته على سلطته المحلية التعامل الدقيق مع هذه الامتيازات، وهو ما جعل بواهر الدولة الطبقية مفعودة تماماً وحافظ على بقاء السلطة الاماراتية. فالمحافظ الواسع النطاق حل مصادر الربح الزراعية من جهة وتقلص السيادة حل العقار من جهة أخرى أثراً دعاً في الحفاظ على البيروقراطية المحلية/ الاماراتية في الحكم الجديد. ولم يزعمها نمط الاقتصاد المالي في عهد الحكم البطلمي بل عززها حيناً مدّها بوسائل عقلنة الإدارة. فقد تقلص دور الخدمات لسد الحاجات،

(181) منذ العهد القديم للحكم الفرعوني (ما يقارب 2207/2657-2170/2120 في م) غالباً ما تم جلب الأجانب للخدمات العسكرية والحراسة وكان هؤلاء يأتون في المقابل أقساماً من الأراضي الزراعية. وأجلب الأجانب كانوا من الرعاة التوبيين الذين يعيشون في Mazoi أو Madoy أو Mwoi (بالقبطية) ويقتض فيما بعد أسلافهم مرادة للحرس والحدود. فان: Meyer: *Geschichte des Altertums* III, S. 460; *Geschichte des Altertums* I, 2, S. 42, 1951, 254, und Brugsch, *Ägyptologie*, S. 245f., 300.

الذي أظهر ارتباطاً مباشراً بين "Mazoi" و "Machimoi".

(182) يعتبر الملك جنس (ما يقارب 3032/3082-2982/3000) الذي دارت حوله العديد من الأساطير المؤسسي للحكم المصري لأنه وحد منطقة الشمال والجنوب وأجرى التوبيين على التراجع إلى حدود الشلال الأول (القريب من أسوان الحالية). وحكمت هذه الملكة الجديدة بصمة مركزية من قبل الفرعنة. ويعتبر لحكم الأجنبي من بين الاستثناءات مثل حكم المرتزقة الليبي (فيها بين 946/713-43 في م) حيث انقسمت الملكة إلى عدد من الدول العسكرية المتناحرة فيها بها فان: James Henry Breasted, *Geschichte Ägyptens*, Dr. von Hermann Ranke, 2 Aufl. (Berlin: Karl Cramer, 1911), S. 18f., 36f.

وبالأخص عمل السخرة، لصالح نظام شامل لجلب الضرائب بدون أن يتدخل الأمير عن اليد العاملة من طرف الرعية وربطها بالإيديا بحيث دخل الجانبان لتوهما حيز التطبيق حينما اضطرر الاقتصاد المثلّي بداية من القرن الثالث الميلادي¹¹⁴³، وهكذا بدأ البلد بأكمله وكأنه ملك شاسع واحد تابع للبلاط/ للمنزّل الملكي الذي لا تحياورده في نفس المقام سوى منازل رجال الدين التابعين للمعابد. وعلى هذا الأساس وقع التعامل معه أيضاً من قبل الرومان قانونياً¹¹⁴⁴.

أما الإمبراطورية الصينية فتمرض علينا في الحقيقة نموذجاً مضائراً تماماً. فأسر العاطلة المبرورقراطية المحلية/ الأحيان قامت هنا على توزيع المياه وبناء القنوات - على الأقل في شمال ووسط الصين - التي وضعت في الغالب لتسيير وسائل النقل، وعلى المحاسن العسكرية الضخمة¹¹⁴⁵ التي لا يمكن بالطبع تشييدها أيضاً إلا بتسخير الرعايا لأعمال السخرة، وعلى المخازن لحفظ الحراج الذي يستلم الموظفون منه أرباحهم ويتزوّد بواسطته الجيش ويتم تمويله، وعلى غياب كامل للإنقطاع في التشكيلة الاجتماعية أكثر من مصر. كما غلب في الزمن التاريخي الترابط الوظيفي العام (Leiturgisch) الذي ربما كان موجوداً في الماضي أو وقع السعي لإيجاده، وهو ما يمكن التوصل إليه من خلال بعض التأويلات للتقاليد وبعض الرواسب¹¹⁴⁶، أما الحرية الفعلية في اختيار مكان الإقامة

(183) أول من دافع على فكرة تراجع الاقتصاد المالي في عهد الإمبراطورية الرومانية منذ بداية القرن الثالث ميلادي هو إدوارد ماير في محاضراته: *Eduard Meyer, Die wirtschaftliche Entwicklung des Altertums. Ein Vortrag gehalten auf der dritten Versammlung Deutscher Historiker in Frankfurt a. M. am 20. April 1895* (Jena: Gustav Fischer, 1895), S. 61.

(من هنا فصاعداً: *Meyer, Wirtschaftliche Entwicklung*).

(184) فيها يتعلق بمكانة مصر الخاصة ضمن الإمبراطورية الرومانية قارن ما ذكر سابقاً ص 260، هامش 29.

(185) نذكر الأساطير أن بداية تنظيم قسبة المياه تعود - حسب ما كتبه جيه بي في نص الكنفوشية، *MWU II 19* من 210 - إلى الإمبراطور واي (حكم حسب التقليد ما بين 218-278 ق.م.). وكانت القنوات تستغل عند العيقات ومن بعدها الموي في جنوب البلاد، أما في شمال الصين وفي وسطها فكانت تستعمل لنقل الملح رجوع الصرايب. ومن أشهر القنوات يمكن ذكر قناة الإمبراطور التي يعود بداية حفرها إلى القرن الخامس ق.م. وتمّ بناؤها في عهد حائنة (1280-1367). قارن Geoder, Canal Engineering, bes. S. 7-10, und Morse, Trade, S. 3, 14.

وأما فيما يخص البناءات العسكرية، فالقصود هنا هو الجدار الكبير: قارن في هذا الصدد ما يأتي لاحقاً ص 333 مع الهامش 34.

(186) يتحدث الياسث في قلعة والحضارة الصينية أوغست كونراد (August Conrady) عن =

والهنة - رسماً لا توجد في الحقيقة أية حرية منها - فيبدو على الأقل بالنسبة للناصري التاريخي أنها لم تحسّ باسمسراو⁽¹⁸⁷⁾. فقد كانت هناك بالفعل بعض الحرف الموروثة غير النظرية⁽¹⁸⁸⁾، وفيما عدا ذلك لا يوجد أي أثر للطبقية أو ما يشابهها من الامتيازات للطبقية أو تلك القائمة على الوراثة باستثناء لقب النبيل⁽¹⁸⁹⁾ الذي يسند إلى أجيال كاملة ولا معنى له بالفعل. في مقابل البيروقراطية المحلية كانت هناك إلى جانب روابط التجار والحرفيين⁽¹⁹⁰⁾ الموجودة في كل مكان، العناصر المرتبطة خصوصاً في الحلقة الضيقة من

نسط من الترابط الوطني العام في الصين القديمة. قارن: Conrady, China, S. 492.

أما المصدر التي يعود إليها تنقسم قصصاً من الممالك الصغيرة التي تراكمت في الفترة ما بين 1000 و453 ق.م. وحسب هذه الروايات فقد قسم الحكام السكان إلى أربع طبقات (المحاربون، المزارعون، الحرفيون والتجار) وحسب المهنة حُدّد مكان إقامتهم. ولذا كانت هناك سائر وهراب ثابتة بالنسبة لعائلات معينة وبعض الحرف والشبه بالطبقية حسب كونترادي (Conrady). قارن أيضاً: الكنفوشية، MWG II/19, S. 275.

(187) يجري الحديث في المراجع المعاصرة عن وجود نظام تقسيم لأراضي ودفع الضرائب بالنسبة لكافة عهود الحكيم في التاريخ الصيني بداية من عهد عائلة شو (Chou-Dynastie) وهو ما يبدو مناقضاً لمحنة الإقامة وسرية اختيار المهنة. غير أن تحرك السكان كان مكثفاً منذ عهد حكم الشين (221-206 ق.م.) بحيث إن الإجراءات لفقادة التي جرت في عهدي الماي (Wei) (386-334) والمانغ (T'ang) (618-907) لم توقف هذا التحرك بصفة دائمة. قارن: J. Sacharoff, "Über das Grundeigentum in China," in: Arbeiten der Kaiserlich Russischen Gesandtschaft zu Peking über China, sein Volk, seine Religion, seine Institutionen, sozialen Verhältnisse etc. (Stellin: F. Heitcke, 1838), Band I, S. 1-43, und Weber, Konfuzianismus, MWG II/19, S. 276 mit Anm. 65.

(مع الإشارة إلى ماشاروف (Sacharoff) الذي يذكره فيه) هناك مظهر غير في نفس الإشكال من وجهة نظر القانون للمسؤول ولكن بدون التعرض إلى العلاقات القانونية ذات الطابع القسري التي تم التأكيد عليها في المراجع الأخرى.

(188) تعتبر "الحرف غير النظرية" مختلف الخدمات التي تخصّس لاحتلات (ومنها الغذاء)، والمنازل والأكل واللباء والتنشيل. قارن: الجليل الذي أقامه: Hoang, L'administration, S. 122-124, und Weber, Konfuzianismus, MWG II/19, S. 276.

هناك توجد إشارة من طرف غير إلى دراسة هونغ (Hoang) (Fn. 29).

(189) منححت الألقاب الشرفية للموظفين الفني قدّموا خدمات مميزة ولاسيماهم وكذلك خلف الذين توفروا خلال القيام بواجباتهم الإدارية للإمبراطور. وكما يقول: Edouard Biot, Essai, S. 335-337.

لم تكن هذه الألقاب الشرفية مرتبطة بامتيازات محسوسة، بل يسكن حتى التراجع فيها كم قبل الإمبراطور في كل حين. قارن أيضاً الإشارة القصيرة لهذا "اللقب البهل" من قبل: Weber, Konfuzianismus, MWG II/19, S. 278.

(190) بغض النظر عن الحكومة طوّرت روابط الحرف والفنون (hai) متطلباتها التي كان لها قانونها الخاص وسلطانها القانونية المطلقة على أعضائها. ولذلك اختبرت من طرف المراجع المعاصرة =

العائلة بتقديم السلف وفيها يتعاطونها بالزواج حسب تشابه الأسماء كسلطة أصيلة والتي يحتفظ فيها كبير السن/ الشيخ في القرى بغرفة كبير جدته¹⁹¹، ونظراً لامتداد الإمبراطورية الشاسع وفئة عدد الموظفين مقارنة بجملة السكان، فإن الإدارة الصينية لم تكن ذات طابع توسعي فحسب، بل كانت مقارنة بسلطات تعادلتها نفوذ أيضاً للمركزية. لغالباً ما اعتبرت أوامر الإدارة المركزية من طرف السلط السفلى بمنزلة اقتراحات عامة أكثر منها كتعليمات مفيدة. وفي هذه الظروف كان الموظفون هنا، كما في أي مكان آخر، يهرؤون حساباً لمواجهة مقاومة التقليد التي يقودها كبار العشائر والروابط الحرفية، ويسعون للتعيش معهم بطريقة أو بأخرى حتى يتمكنوا من القيام بدورهم. ولكن من جهة أخرى، وأمام هذه السلط الصعبة المراس، وقع التوصل ليس فقط إلى توحيد سلك الموظفين في طابعه العام فحسب، وإنما أيضاً إلى منعه من التحول إلى طبقة من أصحاب الإقطاع أو الأمراء القانصة على سيادة الأحيان المحلية، وبذلك تكون مستقلة عن الإدارة المركزية. وحصل كل هذا رغم أن الميل إلى امتلاك أموال في الوظيفة سواء بصفة قانونية أم غير قانونية هنا، كما في أي مكان آخر، محبوب جداً من جهة ورغم أن الأخلاق الصينية من جهة أخرى تجعل علاقة الإحسان بين المرشح إلى الوظيفة ومعلمه أو رؤساء الإدارة والمقتمين عليه مرتبطة بصفة وثيقة، خصوصاً أن الرئاسة والملاقات العشائرية لدى الموظفين تدفع بالفعل إلى خلق أحيان إداريين بالوراثة ذوي العمالة الراسخة. ويبدو أن هؤلاء كانوا دائماً في حالة الشك، وأن التقليد يظهر بالخصوص أن الإقطاع هو بمنزلة الأصل تاريخياً¹⁹²، كما تبين المخطوطات القديمة/ الكلاسيكية

= كمؤسسات جماعية شبيهة بالروابط الحرفية الأوروبية. قارن: Hoock Ballou Moore, *The Gilds of China: With an Account of the Gild Merchants in Canton of Canton* (London v. n.: Longmans Green and Co., 1909), S. 20ff., 27. und Weber, *Konfuzianismus*, MWG V 19, S. 155f.

هناك الإشارة المباشرة إلى ميريس (المراجع المذكور، ص 155، Fn.44).

(191) المقصود هنا شيخ العشائر والقرى (وليس أئمة العشائر كما جاء في النص فتني وصفاً). ولي الأصل لم اعتبار "الشيوخ" من طرف سكان القرى في وثائق إداريين ونفصاً صالح وممثلين. عبر أن موظفي الحكومة في إدارة المحافظات حاولوا نازعهم في هذه الوظائف. وسوف هذه النزاعات بين ممثلي القرى وممثلي الحكومة من حيثة جلية يكون. غارن في هذا الصدد: Arthur Henderson Smith, *Village Life in China. A Study in Sociology* (Edinburgh, London: Oliphant, Anderson and Ferner, 1899), p. 228, und Weber, *Konfuzianismus*, MWG V 19, S. 268-272.

مع الإحالة على سيبك (المراجع المذكور، ص 270، Fn. 24).

(192) المقصود هنا التقاليد الكموشية الطاغية والتي - حسب نظرية الباحث في اللغة والمحصارة =

أنَّ الورثة الفعلية للوظائف كانت حالة عادية وآلة تعين زيادة على ذلك الانتباه لحق رؤساء الإدارة المركزية في تعيين الموظفين⁽¹⁹³⁾. ولقاومة امتلاك الوظائف الذي يحددها كل مرة، سعت سلطة الإدارة الإمبراطورية للوقوف في وجه رئاسة العائلة ونشأة احتكار الأهلان المحليين للوظائف إلى جانب بقاء الموظفين المعهودة: تقليص مدة الوظيفة، عدم التوظيف في المناطق التي يوجد فيها ارتباط عائلي للموظف، المراقبة عن طريق جواسيس (أوما يسمى بالمراقبين)⁽¹⁹⁴⁾ وغرض امتحانات لتقويم الكفاءة الإدارية وحسن السلوك كأول ظاهرة برزت في العالم⁽¹⁹⁵⁾. وكما نعلم فإن الدرجة والكفاءة الإدارية تقوم نظرياً بدون استثناء وفي التطبيق في أغلب الحالات، على عدد الامتحانات التي وقع الفوز فيها وعلى بقاء الموظف في مكانه، أما تقدمه في الرتبة أو ترأجه فيها إلى ما دونها فيجري حسب سلوكه الذي يتم الإعلان عنه دورياً، مثل نتائج الامتحانات

المصنفة أوتوغرافك تمثل وحدة الإمبراطورية عن طريق Shih Hsing-ti كقدم "لنظام الأني" بما أن الكونفوشيوسيين يميزون دولة الإقطاع. فرانك: *Franko, Oszonische Neubildungen*, S. 180, sowie des unies, S. 394, Anm. 57.

وكذلك الإحالة المذكورة لاحقاً ص 398، لمعاش 57.

وهناك وصف مثالي لإدارة الإقطاع في مرحلة الممالك الصغيرة ثم ذكره في Chou-li (التي تعني "عاديات أهل Chou") والتي شاعت بعد اختيار النظام للقديم، أي في القرن الأول الميلادي على الأرجح. قارن أيضاً: Weber, *Konfuzianismus*, MWG II 19, S. 179. والمثلث في المصدر نفسه، ص 553.

(193) يشير كتاب Shue-ching (كتاب الوثائق والمستندات القديمة) إلى أنَّ الوظائف الحكومية فسياسة خلال المبعدين الأولين من الحكم لم منحها إلى أقارب المملكات السابقة، أي أنها أصبحت وراثية بالفعل. وهناك ذكر أيضاً استشارة سلمي الموظفين في عملية اختيار الوظائف الكبرى في عهد الإمبراطور شون. كل هذه المعلومات توجد لدى: Plüth, *China unter den ersten drei Dynastien*, S. 476, 484.

(194) في عهدتي حكم عائلتي الشين والهان (221 ق.م. - 220 ب.م.) بحث مراقبون تابعون للإمبراطور لمراقبة إدارات المقاطعات. وكان المستشار السلمي المعني بالوضع يسمى Yü-shih (الذي يعني مراقب) ولا بد من فصل هذا المنصب عما وجد في عهد حكم عائلة المينغ (Ming-Dynastie) من إدارة المراقبة (Tu ch'ü yuen) التي تطورت إلى أن أصبحت إدارة مراقبة لأعمال مؤسسات الدولة، بما في ذلك مراقبة الإمبراطور ذاته. فرانك: *Franko, China*, S. 91 ff. أما الممارسات حول مدة الوظيفة التي لا تتجاوز الثلاثة سنوات وحول منع وجود الموظفين المدينين في الأقاليم التي ينتمون إليها فنجدها لدى: Morse, *Trade*, S. 60.

(195) تم فرض الامتحان القومي كشرط للانخراط في الوظيفة العمومية منذ عهد حكم عائلة هان (206 ق.م. - 220 ب.م.). ونتج عنه نظام مثلك لامتحانات التي أعلن عن نتائجها - بما فيها نتائج الامتحانات الوسطى - بصفة علنية. بالنسبة لـ "شهادات حسن السلوك" قارن لمعاش 57.

في المعاهد الثانوية، إلى يومنا هذا في قالب تلخيص إلى جانب الأسباب المسوغة له^(١٦٥). ومن وجهة نظر صورية، فإن هذه العملية هي الطريقة الراديكالية لتحقيق الموضوعية البيروقراطية التي يمكن أن توجد، وهي تمثل بذلك التراجع الراديكالي عن التوظيف القائم على النزوات الشخصية للموظفين المحليين. ولئن بقي شراء مصادر الأرباح قائماً وكذلك دور الرثافة الشخصية - وهو ما ليس بالغريب - فإن عملية الإقطاع واحتلاك الوظائف والعمالة وقع كسرهما إلى حد ما، سلباً عن طريق انتفاضة القوية وعدم الثقة القائمة بين الموظفين أنفسهم، وإجبارياً من خلال التقويم الاجتماعي للشهادات المحصل عليها في الامتحانات. وهو ما أدى إلى جعل العادات الطبقية لدى الموظفين، أي تلك القيم العليا البيروقراطية البهتة ذات التوجّه المصلحي والتي وقع صقلها عن طريق التعليم الكلاسيكي والفكر الكونفوشيوسية، تأخذ سمات الوفاة ورعاية الجشاش التي طبعته بشدة الحياة الصينية منذ ذلك الوقت.

رغم كل ذلك لم يتحوّل سلك الموظفين الصيني إلى بيروقراطية حديثة لأن الفصل الموضوعي للكفاءات لم يتم تنفيذه إلا في حيز ضيق جداً نظراً لفسحامة الإدارة الرمية: وأدت الإمكانيات تقنياً إلى نتيجة حيث أصبحت إدارة الإمبراطورية التي أقرت السلم في الداخل بأكملها إدارة مدنية ولم يمثل الجيش الصغير الحجم سوى جسم خاص، كما سترى فيما بعد، وأن تدابير أخرى خارجة عن خرق الكفاءة هي التي كانت تضمن ولاء الموظفين. لكن الأسباب الإيجابية للتدخل عن خرق الكفاءة كانت ذات طابع مبدئي. فالفهم الحديث المتميز للرابطة ذات المصلحة المشتركة ولسلك الموظفين المتخصصين الذي أدى دوراً هاماً مثلاً في عملية تحديث الإدارة

(196) تم نشر تقارير الموظفين قارئة في شكل تقارير وثارة انطلاقاً من تقارير الموظفين السامين والمراقبين بمكتب متعلّمة في جريدة العاصمة (Ching-pao). وكانت هذه الجريدة نشرة دورية لنبلاط نظم من مرسوم الإمبراطور ومعلومات حول الموظفين. إلخ ويعود تاريخ بداية النشر إلى عهد حكم عائلة التانغ (T'ang-Dynastie) (618-907). انطلاقاً من عام 1873 وإلى حدود 1900 نشرت أيضاً نسخة باللغة الإنجليزية من جريدة العاصمة تحت عنوان: "Translation of the Peking Gazette". وفي دراسته حول الكفوشية يستند قير على المعلومات المتلفة برقم رتب الموظفين أو تخفيضها التي صدرت في جريدة Peking Gazette فيما بين 1874 و 1897. قارن Weber, Konfuzianismus, MWG 19, S. 314 und 173f, Fn. 71.

عموماً حول برنيس هاتسلك Peking Gazette انظر: المرجع المذكور، ص 132 مع الماش

الإنجليزية⁽¹⁹⁷⁾، يبدو مناقضاً تماماً لما هو صيغته ويتعارض مع جميع النزعات الطبعية لتلك المرفقين الصينيين، إذ لم يكن تكوينهم المراقب عن طريق الامتحانات في أي حالة من الأحوال تكويناً في الاختصاص وإنما هو عكس ذلك تماماً. قبل جانب الفترة على الخط أني هي في حد ذاتها تعمل طابعاً للفن، كانت خصوصاً البلاغة الخلق والحلق العديدة التي نجد حسب التحليلات فدونها في السلف الضاليع/ لدى الكلاسيكيين⁽¹⁹⁸⁾ هي التي تؤدي الدور الرئيسي في تحضير الامتحانات التي نذكرنا في بعض الأحيان بمولد مفالاتنا الألفية ذات للنسب التقليدي والوطني والأخلاقي. وكان الامتحان يمثل اختياراً في الثقيلة يعتمد ما إذا كان المعنى بالأمر أهلاً للشرف (Gentleman) وليس ذا كفاءة في الاختصاص فالحكمة الكفوشية القائلة بأن الرجل الشريف ليس آلة والخل الأخلاقي القائم على تحقيق الكمال الذاتي والفكراني كانا يتنافسان تماماً والفكرة الموصوغة الغربية المتعلقة بالمهنة وكانا حجر عثرة في طريق التكوين المختص والكفاءة المهنية بل وحالاً كل مرة دون تحقيقها. وهنا كانت تكمن النزعة الأساسية والمعدنية الليبروغرافية الوراثة/ الإمبراطورية، نزعة تسببت في توسعها وعرفلتها تقنياً. من جهة أخرى كانت الصين ذلك البلد الذي جعل الامتياز الطبقي دائماً على التعليم الأمي التقليدي والمقوم رسمياً بامتياز، بحيث كان الممثل الكامل للمجتمع البروغرافي الحديث هو صاحب الاحتكار لموارد الريح من ناحية وذا السلسل الطبقي من ناحية أخرى الذي كان غلباً خاصة على مكانة/ مسعة

(197) حاولت عملية إصلاح الإدارة المدنية (Civil Service Reform) أن تدلل ضرورة حلقة المزارعين ونظام قبائهم. ويذكر يوليوس هاتشك كأهم نقطة في هذه العملية تكوين لجنة حكومية للامتحانات والتي أدرجت عام 1832 تحول انتخاب الموظفين في الوظيفة العمومية وتكوين منظمة إدارية مركزية ذات سلطة مشرعة. قارن: Hasek, *Englisches Staatsrecht* I, S. 417., und Gneist, *Englisches Verfassungs- und Verwaltungsrecht* I, S. 600ff.. لا يمكن التأكيد من "تفهوم الحديث المشهور للربطة ذات المصلحة المشتركة" في المراجع المعاصرة المتعلقة بإيجافرا.

(198) القصد هنا هي الكتب الكلاسيكية الأربعة والمرافق القانونية الخمس التي يفترض مريضها خلال الاختبارات الحكومية وللارتقاء إلى طبقة الماندين. وتشمل هذه الكتب كل من كتاب الأنساب (Shu-ching) وكتاب الشهادة/ الفروسية (Li-chi) وكتاب الأغني (Shih-ching) وكذلك أيضاً فلسفة ماسوس (Mo-tseus) وعمل موسوم بكفوشوس. قارن: Johann Jakob Muns de "Die Religionen der Chinesen," in: *Die orientalischen Religionen* (Die Kultur der Gegenwart, hg. von Paul Hinneberg, Teil I, Abt. III, 1) (Berlin: B. O. Teubner, 1906), S. 162-193, hier: S. 163.

(من هنا لصاحبه: *de Groot, Religionen der Chinesen*)

التعليم المدعّم بالشهادات، ولئن وجدت بوادر إتيقا خاصة بالموظفين وفلسفة خاصة بهم في بعض الآثار الأدبية المصرية⁽¹⁹⁹⁾، فإن الصين لوحدها أوجدت حكمة للحياة البيروقراطية؛ ووضعت الكنفوشية نظاماً لتحقيق الكمال والانفلاق المبدئي. وقد حرى الحديث سابقاً عن أثرها على الدين والحياة الاقتصادية⁽²⁰⁰⁾. فوحدة الثقافة الصينية هي في الأصل وحدة تلك الطبقة الهرمية التي كانت هي الحاملة للتكوين البيروقراطي والأسس الكلاسيكي وللإتيقا الكنفوشية بمثال النبالة المتميز الذي وقع التعرّض إليه سابقاً⁽²⁰¹⁾. وتعدّ العقلانية المنصّية لهذه الإتيقا الطبقة حدّاً ثابتاً في الاعتراف بالمعقّدة التقليدية ذات الطابع السحري وما يتبعها من طقوس كجزء لا يتجزأ من عادات الطبقة، ومن بينها واجب البرّ والإحسان للسلف وللوالدين بالخصوص وكما نشأت السلطة الإمبراطورية/الوراثية/المحلية انطلاقاً من علاقات الإحسان من قبل الأطفال إزاء السلطة الأبوية، فإن الكنفوشية أقامت علاقات تبعية الموظفين لأسيادهم وتبعية الموظفين الدنيين لمن هم أعلى درجة وخاصة خضوع الرعية للموظفين وللاسياد على فضيلة كبرى، ألا وهي إحسان الأطفال لأوليائهم. وما يقوم به مفهوم الملك الموروث خاصة في أوروبا الوسطى والشرقية كتاب البلد⁽²⁰²⁾ من دور والذي يحمل إحسان الأطفال أساساً للفضائل السياسية في المعنى

(199) كان تعليم الموظفين يمثل جرماً من المحكمة المصرية ومخينة الحياة فيها بدلة من نصف الألفية الثالثة ق.م. إلى حدود العصر الروماني، وكانت هذه الحكم غالباً في شكل قوانين قوائد لايت في حين أنّ الأمر يتعلق في الحقيقة بمواظف المعلم للتعليم.

(200) تيدرا لإحالة غير راضعة. يذكر لير في الجاهات الدينية، القمطين الرابع والسابع، MWG 1/ 22-2، من 187 و233 فلاحاً اللامع الأساسية للإتيقا الكنفوشية وليس تأثيرها حل الحياة الاقتصادية ببحث تيدرا لإحالة وكأنها تعود على الأرجح إلى قرأت من الدراسة حول الكنفوشية.

(201) انظر: Weber: *Religiose Gemeinschaften*, Abschnitte 4 und 7, MWG I/ n21-2. S. 187 und 233f., und *Konfuzianismus*, MWG I/ 19, S. 476.

هناك كان الحديث حول 'مثال النبالة للكنفوشية'.

(202) ربما يعني ساكس تير هنا كما يتجلى من خلال محاضراته التي ألقاها في سان لوييس عام 1904 بعنوان: "The Relations of the Rural Community to Other Branches of Social Science" (MWG I/ R, S. 100-243, hier S. 230f mit Anm. 31).

منصورية الهيئة الأبوية للتشكيل الاجتماعي السلافي التي تطرح عليها 'تزعة الخضر (..). لسلطة رب البيت'. وهو الرأي الذي ذهب إليه:

August Meitzen, *Siedlung und Agrarwesen der Westgermanen und Ostgermanen, Keltén, Römer, Finnen und Slaven* (Berlin: Wilhelm Hertz, 1894), Band 2

الأبوي الصادر للبدانة اللوثرية، فهو شبيه بما تقوم به الكنوشية ولكن بأكثر تحذر في الفكرة. ويقض النظر عن عدم وجود طبقة إقطاع، أي طبقة أعيان محلية قادرة على السلطة، فإن هذا التطور للسلطة الوراثية/ المحلية في الصين وقع تحقيقه من طريق ضمان السلام في كامل الإمبراطورية بعد إتمام بناء الجدار الكبير الذي حول ولقرون طويلة وجهة غارات قبائل المون (Hunneinbrüche) نحو أوروبا⁽²⁰³⁾، ومنذ ذلك الزمن صار التوسع متجهاً فقط نحو مناطق يمكن الحفاظ عليها بعبوس مخترفة قليلة العدد والمعدة. أما الإتيقا الكنوشية فقد طوّرت نظرية الدولة العاملة للمصالح العام لإزاء المرعيا مثل منظري الغرب في عصر الاستبداد المستنير، ولكن بأكثر تحذر⁽²⁰⁴⁾ وكما تعرضها علينا مراسيم الملك البوذي آشوكا (Asoka) ذات

(203) يبدو جلياً أن فيرجع بناء الجدار الكبير والمناه إلى موحد الإمبراطورية شي موانغ - تي (246-210 ق.م). انظر: Weber, *Konfuzianismus*, MWG I/19, S. 210.

مع نسبة هذا القول في التصوير الذي جرى سنة 1920. وحسب هاينريخ هارمان (Hermann) في كتابه التاريخ الصيني (Chinesische Geschichte) ص 45، لأنه من المحتمل أن الحرب التي جرت ضد شعوب ميانغ الشمالية عام 214 ق.م. هي التي دفعت شعوب المون (Hunnen) إلى الشمال نحو أوروبا في القرنين الرابع والخامس ميلادي، غير أن هذين الرأيين كانا في هكك المطاش في عصر فيرج. قد تعود بداية بناء الجزء الشمالي من القصور/ الجدار إلى عهد حكم شي هوانغ-تي (Shih-ti) ولكن ميانغ لم تنس إلا في عهد حكم حانلة المينغ (1368-1644). كما يؤيد شكوك حول ما إذا كان الأمر يتعلق خطأ بشعوب المون عند الحديث عن Hsiung-nu في المصادر الصينية وسهيا إمكانية ربط الصلة بـ "رحل المون" إلى أوروبا.

(204) كما يتجلى من خلال تفاصيل المنشورة، فإن خصوصية الإتيقا الكنوشية للوظيفة تستل بالنسبة لفير في مراعاة الدولة لصالح الرعية المادي والأخلاقي. انظر: Max Weber, "Die Wirtschaftsethik der Weltreligionen. Religionssoziologische Skizzen," *ASp.* Band 41, Heft 1 (1915), S. 1-37, hier: S. 46.

وجاء هنا القول بأن "الكتب القديمة/ الكلاسيكية تتحدث عن أن "المصالح العام" وهذا يعني بالأخص: الإزدهار المادي والتعليم الجيد بالنسبة للرعية هما اللذان يمثلان "قناعة" القصوى لشرف الإمبر". Weber, *Konfuzianismus*, MWG I/19, S. 210، المصالح الأخلاقي، (السلطة ب).

(205) بعد اعتناقه البوذية - بتاريخ 200 ق.م. - أمر الملك آشوكا بوصح سلسلة من المراسيم شرح فيها مبادئ حكمه الأخلاقي وطالب من رعاياه اتباعها. وقد وردت هذه المراسيم المقدسة في شكل نقوش على الصخور وفي المقارنات وعلى الأعمدة. وقام الباحث الألماني المختص في الحضارة الهندية باستنساخها ونواجدهت في ترجمة إنجليزية للباحث فينت أ. سميث (Vincent A. Smith). انظر: Vincent A. Smith, *Asoka: The Buddhist Emperor of India (Rulers of India)* (Oxford: Clarendon Press, 1901), S. 152.

(من هنا فصاعداً: Smith, Asoka).

وقد عاد إليها فير في دراسته حول المتبركية (Weber, *Hindutismus*, MWG I/20, S. 376f.).

المطابع الكنسي والرعاية الدينية، فبها توجد بوادر السباسة التجارية، ولكن التطبيق كان مختلفاً تماماً. ففي العديد من المصراعات المحلية بين العشائر والقرى لم تدخل عادة السلطة المحلية إلا عند الضرورة، ولم تكن تدخلاتها أيضاً في مجال الاقتصاد سوى من أجل الضرائب، وحيث لم يكن ذلك هو الحال، فإنها لم تندرج نظراً لتوسع مصالح الإدارة وفي أغلب الأحيان لتعت المعلنين بالأمر. وكانت النتيجة إذن في الأوقات العادية بمنزلة تحفظ واسع للسياسة إزاء الحياة الاقتصادية التي وجدت منذ وقت باكر أيضاً دعماً في مبادئ سياسة عدم الاكترات (laissez-faire) النظرية⁽²⁰⁶⁾. أما داخل مختلف الروابط العشائرية فتتعارض مكانة المرشح العلمية الذي يعتبر من قبل أعضاء العشيرة كوكيل ومستشار وسخي في المعطاء في حالة تقلده الوظيفة مع السلطة التقليدية لكبير العشيرة الذي يتمتع حالياً بفرز أكثر في القضايا المحلية.

لا تمنع جميع وسائل التقنية الإدارية أن يبقى الوضع العادي، حتى بالنسبة لأشكال السلطة الإماراتية البيروقراطية، وضعاً يتفلس فيه تفوذ الحاكم بقلدها تبعد الأقاليم المختلفة الخاضعة له عن مركز السلطة. أما أقرب المناطق له فتتمثل المجال الخاضع مباشرة لإدارة الحاكم المحلية، وذلك عن طريق موظفي البلاط: أي سلطة الحاكم المدنية⁽²⁰⁷⁾. ونأتي بعدها الأقاليم الخارجية التي يديرها الولاة من جهتهم بصفة إماراتية، ولكن نظراً لتشعب الطرق ووسائل النقل فهم لا يدفعون الخراج جملة وإنما التناقص منه فقط بعد الاكتفاء المحلي، كما لا تدفع الضرائب بانتظام وإنما حسب جزية معينة، علماً أن هؤلاء الولاة يتمتعون بأكثر استقلالية في التصرف في ضرائب الإقليم والسلطة العسكرية كلها ازداد اعتمادهم عن المركز، وهذا الغياب لوسائل نقل حديثة

(206) كما أكد الباحث تشن هوان - تشنغ (Chen Huan-Chang) في أطروحته التي نالها في أمريكا حول النظريات الاقتصادية الكونفوشية، لم تتمكن الحكومة الصينية من حيث التطبيق تحقيق مطلبها بالتدخل في التحركات الاقتصادية قد توجهها نحو تقسيم عادل للمناطق وتحديد للمنافس، ما اضطررت الرجوع إلى نظريات كونفوشية قديمة. في الفصل حول "Laissez-faire Policy" يستند تشن إلى أعمال الفيلسوف تونغ شونغ - شونغ (Tung Chung-Shung) (179-104 ق.م.) وخاصة المآرخ سو-ما شيان (Sou-ma Ch'ien) (145-90 ق.م.) الذي نادى في رسالته حول "التضيق التجاري" بعدم تدخل الدولة في الحركة الاقتصادية. قارن: Chen Huan-Chang, *The Economic Principles of Confucius and His School* (New York: Columbia University, Longmans, Green & C, 1911), S. 168-180.

وكذلك ما ذكره تير في الكونفوشية، MWG IV 19, S. 131, Fn. 1 والإحالات المطابقة لدى سو-ما شيان المرجع المذكور، ص 323 ملاحقاً، 463 ملاحقاً.

يدفع بالضرورة الموظفين إلى اتخاذ قرارات سريعة في حالة هجوم عدائي على "مناطق الحدود" حيث كان الموظفون يتمتعون بسلطة إدارية قوية جداً (ولهذا السبب كانت كل من براندنبورغ والنمسا في ألمانيا المنطقتين الحاضيتين لأكثر توسع إقليمي)²⁰⁷. وهو ما ينطبق حتى على المناطق النائية جداً حيث يكون حكامها التابعين صورياً بحرين على دفع الجزية تحت حيلالات التهديد المتجددة باستمرار مثلما كان يقوم بها الملك الأشوري سابقاً وكذلك الحكام لعدد ممالك الزنج²⁰⁸ في العهود الحديثة كل عام بالتناوب بعد إحدى الهجمات الخارجية على مناطق نفوذهم غير المستقرة عموماً والوهية إلى حد ما. ويمثل كل من مرافني²⁰⁹ حاة قاعدة الأقاليم الفارسية الذين يُعيّنون على رأس فريق عسكري ويتمتعون بأجر غار، كما يمكن عزلهم بدون سبب من

(207) كانت المقاطعات المحدودة منذ العهد الإفرنجي مناطق حدودية للإمبراطورية وكانت لأهداف عسكرية خاصة تخضع لأوامر المضاف. فتنقل براندنبورغ المحدودة تعود في الأصل إلى الأمير الأسكاني البريت دن يارن (Albrecht des Bären) (ما يقارب 1100-1170) الذي أطلقها بعد الغزوات عام 1134 من منطقة الساكس الشمالية من الملك وأصبحت منذ عام 1144 تسمى "إمارة براندنبورغ". أثناء ما سُميت فيها بعد بالنمسا، قد اتصلت من منطقة بخاريا الشرقية التي امتاهاها عام 976 لشعب البابينرغون (Babenbergern) النابغ من ملكة بخاريا. وخلال الحرب التي جرت ضد نصب الفلن (Welfen) وضع الطلب عام 1156 باستقلالية إمارة النمسا وأقر الإمبراطور فريدرش الأول ملقب بـ"الحقاني" (Jesomergon) مثل هذا الطلب على شرط أنه يتخل عن إمارة بخاريا.

(208) حكما حاول مثلاً ملك الأشنطي (على الساحل الليبي في أفريقيا) حتى خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر جلب الفرائد عن طريق حملات التزجيب لدى البدغ والقبائل الحاضة له. قارن: Brodie Cruickshank, *Ein achtzehnjähriger Aufenthalt auf der Goldküste Afrika's*. Aus dem Englischen überetzt (Leipzig: Dyk, [1855]), S. 26f., 156-158.

(من هنا فصاعداً: "Cruikshank, *Goldküste Afrika's*).

جرت الإحالة لنص ماكس فير، اللينك، MWG IV/22، ص 108 كمرجع.

(209) يهود تقسيم بلاد الفرس إلى 20 عاصمة إلى الملك داربوش (شاهمن شاه الذي حكم فيها بين 522 و486 ق.م.) وكذلك الأمر بالنسبة لتجديد الفرائد التي استوجب على المقاطعات دفعها والتي تم تقسيمها حسب المساحة والدخل. (انظر: Herodotus, *Historien* 3, S. 89-91). وكذلك (Meyer, *Geschichte des Altertums III*, S. 84f.). وكان على المراقبين الخضوع المطلق للملك وتم مرافنتهم من قبل موظفين يميزون كانوا بـ"مبون" و"آذان" الملك. قارن: Alessandro Bausani, *Die Perser. Von den Anfängen bis zur Gegenwart* (Stuttgart: W. Kohlhammer, 1965), S. 20.

(من هنا فصاعداً: Bausani, *Die Perser*).

كان في إمكان نقل الأمراء لأبسط الأخطاء أو من أجل سوء الإدارة. وكان هذا الشكل من العقاب يسمى "Kunigaye" (أي عملية نقله من مكان إلى آخر) وتم إدخاله من طرف الملوك الثلاثة من سلالة توكيكاوا - شوغون في النصف الأول من القرن السابع عشر. قارن: Rauhgen, *Japans Volkswirtschaft*, S. 39, und oben, S. 390f.

جهة، والأمراء اليابانيون⁽²¹⁰⁾ (Daimyos) للغربون جنفاً إلى "حاكم مقاطعة" والأكثر إحساساً بالإهانة في حالة الإخلال بالواجب من جهة أخرى، نموذجين يسمى بينهما "ولاية" أو حكام أغلب الإمبراطوريات الشرقية والآسيوية العظمى أن يحافظوا على مكانتهم رغم تبخيتهم غير الفائزة بالفعل. أمّا على مستوى تلك القارة الأوروبية، فقد ساد منذ القدم ذلك الخليط من أشكال الحكم السياسي، وطبعاً النمط المتغير رغم الثبات الدائم للمسات الأساسية في مختلف الأنظمة. ورغم وحدة طبقة الموظفين، نجد لدى الإمبراطورية الصينية أيضاً هذا الخليط من المراقبين التابعين صورياً للسلطة المركزية والذين يتجمعون مباشرة حول مراكز إدارة المقاطعات⁽²¹¹⁾. وكما هو الحال في المحافظات الفارسية، كانت الإدارة المحلية تحتفظ هنا أيضاً بالضرائب المجمعة من مقاطعاتها وتنفق منها أولاً مصاريف الإدارة المحلية، ولا تحصل الإدارة المركزية على الجزية التي تعود إليها قانونياً ويفترض دفعها بالفعل إلا بصعوبة وبعد مقاومة شرسة من طرف مصالح المقاطعات⁽²¹²⁾. والسؤال إلى أي حد يمكنه بل يجب تجاوز الرواسب المحسوسة من هذا الموضع لصالح نظام معقلن/ رشيد للسلطين المركزية والمحلية وتكوين سلطة مركزية تضم بالثقة، بمثل حقاً الإشكال الأساسي لصورة

(210) من المظاهر أن خبر هذا رأي إدوارد هاربر (Edward Harper) في كتابه بعنوان: Harper, China: Her History, Diplomacy and Commerce From the Earliest Times to the Present Day (London: John Murray, 1901), S. 22, 43.

(من هنا فصاعداً: Parker, China).

والذي حدد زمنياً النظام التبع بنظام المحافظات في بلاد الفرس في الصين منذ عهد سلالة الهان (206 في.م. - 220 م. ب.م.) إلى بداية عهد سلالة الكينغ (1644-1912). وتعتبر مقاطعات تشين (Tientsin) وهامبها بكين وكذلك شانتونغ وشيتشي وهونان (Shantung, Shensi, Hunan)، المحافظات الأساسية الخاضعة لسلطتهم. فهي تخطع مباشرة لإدارتهم المركزية في حين أن بقية المحافظات الأربع عشر كانت تدار من قبل محافظين أو أولياء العهد. فارن: Morse, Trade, S. 63f.

(211) غالباً ما كانت تزجر المقاطعات في الإمبراطورية الفارسية إلى عائلات ضيقة أو نبيلة، فقد استجرت مثلاً عائلة ميراثو (Mithras) من إقليم بلبل مقاطعة نيبور (Nippur) وكانت تدفع الجزية داريوش الأول (522-486 في.م.). قيمة مبدية من النقص. فارن: Bussani, Die Perser, S. 21.

(212) تم تحصيل قيمة الضريبة على العقار بصفة رسمية وغير خاضعة للتخفيف في مرسوم الإمبراطور هام 1713 فارن: Morse, Trade, S. 86.

وهوماً يدل - حسب تأويل فير في دراسته حول الكنفوشية - على سمي الحكومة المركزية للضري تعديد القيمة العليا للضرائب التي يتوجب حل موافق الأقاليم دفعها مضاعفة قانونياً. فارن: Weber, Konfuziusismus, MWG IV 19, S. 218f. und Parker, China, S. 199f.

الإدارة للصينية الحديثة⁽²¹³⁾ ويرتبط طبعاً بنوعية العلاقات القائمة بين إدارة المالية المركزية وإدارة المقاطعات، أي بتناقض المصالح الاقتصادية.

وقد وصلت اللامركزية إلى حدٍّ خطر جزاء فرض الحصص من الجزية من ناحية وتقسيم الإمارات من ناحية أخرى. وبما أنَّ علاقات السلطة، الاقتصادية منها والسياسية، تعتبر بمنزلة الملك الخاص للحاكم، فإنَّ تقسيم الإرث يبدو قطعاً ظاهرة عادية. ولكن هذا التقسيم لا يعتبر بانتظام كتكوين لسلط مستقلة تماماً: فهو ليس "تقسماً للتركة" بالمعنى القانوني⁽²¹⁴⁾، وإنما هو نوع من توزيع الممتلكات والحقوق للتصرف الحر مع الحفاظ على وحدة وهبة. هذا التصور الوراثي المحض لمكانة الأمراء ظهر مثلاً في نمط التقسيم الجغرافي للامنعقول جداً خلال عهد الميروفنجي: فقد فرض تقسيم المناطق المحتلة ذات الدخل الوفير أو غيرها من الموارد الثمينة بكيفية أنه حصل تعديل الممتلكات بين مختلف الإمارات⁽²¹⁵⁾. أمّا نوع ومقدار "الوحدة" فيمكن أن يختلف في الواقع بصفة ملحوظة جداً. وربما يقى في بعض الأحيان تقليدياً شرقياً بعضاً. فمقر مطران مدينة كييف (Kiev) الحامل لقب الإمارة الكبرى في عهد حكم روسيا⁽²¹⁶⁾ كان يلعب نفس الدور الذي لعبته مدينتا

(213) شملت محاولات الإصلاح قبل انهيار الإمبراطورية الصربية في شهر تشرين الأول/ أكتوبر 1911 خضوعاً لجان تكوين المواطنين وكذلك قسماً المالية والنقد. لقد خدمت الحكومة المركزية سلطة الرقابة على صك النقود وجلب متاعيل الضرائب في المحافظات. ولذلك لم تكن عادة على التصرف في مواردها بصفة مستقلة مما دفعها إلى اللجوء بالزهد إلى القروض الأجنبية. فلان خصوصاً: Franko, *Ostasiatische Neubildungen*, S. 22ff., 12ff., 112ff.

(214) عندما يجري للمعيت من تقسيم التركة" في القانون الألماني البدائي، كان ينبغي للتقسيم الكامل للإرث. هذا الشكل من نظام الإرث الذي كان تقسماً جوهرياً أوطيفياً، عرف في غضون العصر الوسيط بعض التغيرات مقارنة بنظام الإرث الذي كان يشمل قطع سفرق الاستئصال مع الحفاظ على الوحدة الجغرافية للإرث.

(215) يستند لير هنا إلى التقسيمين الأساسيين للبلاد في عهد الميروفنجي (بعد وفاة شلوفيج (Chlodwig) عام 551 و(بعد وفاة كلوتار (Chlotaire) عام 561. وفي تلك الحالتين تم تقسيم الملك الإترنجي بين الأبناء حسب "القانون المحض للملكية الخاصة". قارن في هذا الصدد: Felix Dahn, *Die Könige des Germanen. Das Wesen des Germanen Königtums der germanischen Stämme und seine Geschichte bis zur Auflösung des Karolingischen Reiches. Nach den Quellen dargestellt* (Leipzig: Harnel und Breukopf, 1894-95), Band 7: Die Franken unter den Merovingen, Abt. 1-3, hier: Abt. 3, S. 446-453, Zitate: S. 447.

(من هنا نصاعداً: Dahn, *Germanen* VII).

(216) بدأ النمو الديني والسياسي لمدينة كييف مع الأمير فلاديمير (Vladimir) (الأمير العظيم قزاق =

آخن (Aachen) وروما فيما يتعلق بلقب الإمبراطور خلال تقسيم الإمبراطورية الكارولنجية⁽²¹⁷⁾. أما ملك جنكيز خان فكان يعتبر ملكاً خاصاً لعائلته، ولئن افترض نظرية أن لقب الخان يعود لنجله الصغير، فقد منح فعلاً من طريق التمييز أو الاختخاب⁽²¹⁸⁾. وفي الحقيقة غالباً ما يتنقل الأمراء في كل مكان من التسمية المفروضة عليهم. بل إن منح سلط واسعة لأفراد العائلة الحاكمة قد يكون بالضبط سبباً في تخطيم الوحدة عوض الحفاظ عليها أو - مثلاً كان الحال في حروب الورود⁽²¹⁹⁾ (Rosenkriegen) في تذكية الصراعات لدى المرشحين للسلطة. أما السؤال إلى أي حد يتم تسليم الجزء الموروث إليهم في حالة تحويل الوظائف المحلية إلى سلط مكتسبة وراثياً، فهذا يتعلق بعدة ظروف مختلفة: أولاً وبالأخصيص يمدى تدور طابعهم الوظيفي أو صموده. ففي حالة تملّز نفوذ الموظفين في مثل هذه الإمارات بالذات، يمكن لموظف موحد إذن تمثيل الأمير أمام الوحدة الفعلية للإمبراطورية (مثلاً كان الأمر مع الولي

217- 980-1015) وابنه ياروزلاف (Jaroslav) (الذي حكم كأمير فيها بين 1016-1018 و 1019-1054). وبدأ تقسيم الإمارة الكبيرة بين خلفائه بعد وفاة ياروزلاف. وفي القرنين الثاني والثالث عشر أصبحت الألقاب مثل "الكانان الكبير" (Großer Kagan) ومطابق مدينة كييف وروسيا ماكنها رمزاً في الحقيقة إلى الوحدة المفقودة. ورغم انتقال مقر الطغران عام 1299 بعد قلادير و 1326 إلى موسكو بني القلعة حصناً به القلعة لثالث الكنت. قارن: Leopold Zschamack, "Kiew," RGG, Band 1, Sp. 90-105, (1913), und Karl Völker, "Kessland," RGG, Band 3, Sp. 91.

(217) بعد وفاة الإمبراطور/ الفهر لودميح/ لويس الثاني أقر قبله تقسيم البلاد إلى بلاد الإفرنج العربي وبلاد الإفرنج الفرنسي وملكة نورثينج الوسطى. وأصبحت السيادة حل المملكة الوسطى التي تشمل أيضاً حديثي آخن (Aachen) وروما كمركز الإمبراطورية القديمة مرتبطة بشرف الفهر الروماني. وهذا الشرف كان يرمز إلى وحدة الإمبراطورية المتناهية رغم فقدان المملكة الوسطى للأراضي والنفوذ إزاء الملكين الآخرين (والتي تم التأكيد عليها في اتفاقي Meissen عام 870 و Ribemont عام 880). قارن: Wilhelm Sickel, "Die Kaiserkrönungen von Karl bis Berengar," HZ, Band 32 (1899), S. 1-37.

(218) قبل وفاته قام جنكيز خان بتقسيم العرش المنقولي بين أبنائه وأحفاده وأعطى القيادة العليا لابن أودغاي (Ogda) باعتباره الخان الأكبر. إلا أن لجنة القمل المحطية التي عينت عام 1227 جنكيز خان (الذي كان يسمى إلى ذلك الخمين لودجين (Tomuschin) حاكماً، والتي تسمى كورولاني (Kurdian) كانت كالجلس لأمر المنعول ومن بينهم من خانات. فقد عينت قولا أودغاي عام 1229 كخليفة لأبيه في حين تقلد أخوه تولي (Tuli) السلطة في المرحلة الانتالية. قارن: Helmut Helms, 1. Aufl. (Leipzig, Wien: Bibliographischer Institut, 1902), Band 2, S. 92f., 170f.

(219) وصفت الصراعات بين سلالاتي يورك (York) ولانكاستر (Lancaster) على العرش في الفترة ما بين 1453 و 1485 بعد وقت طويل ورسم المائلين القنيتين المتناهين به "حروب الورود".

الكارولنجي)⁽²²⁰⁾ لأنّ ضلّبه بشجع التقسيم النهائي، مع العلم أنّ هذه الوظائف السامية المكتبة وراثياً - مثل ولاية العهد الكارولنجي⁽²²¹⁾ - آلت إلى الضبوط بسهولة نتيجة التقسيم. وقد وقع تنفيذ مبدأ التجريد هذا لتقسيم الإرث الذي يقدّ ديمومة الشكل الإمبراطوري للسلطة بطرق مختلفة ولأسباب عديدة. وبصفة عامة، كانت هناك مخاوف سياسة حادّة دون تقسيم الإرث في الدول المهددة سياسياً، ونمى كلّ ملك لنفسه أن يمنع تقسيم الإرث نظراً للمصلحة الجلية في الحفاظ على عائلته. غير أنّ هذا السبب السياسي للحفاظ على السلطة لم يكن كافياً، فلا بدّ أن نساعد أسباب أخرى، بعضها أيديولوجي، وبعضها تقني - سياسي. بعد قيام النظام البيروقراطي، أحبط الإمبراطور المضيقي بهالة سحرية من الوفاق من ناحية⁽²²²⁾ بحيث لم تعد هذه نظرياً قابلة للتقسيم، ومن ناحية أخرى حصلت كلّ من الوحدة الطيفية للبيروقراطية ومصالحها المتعلّقة بالترقية على تكريس صموية تقسيم هذا التشكيل السياسي من وجهة تقنية. فالشوغون (Shogun) الياباني والدائميرو (Daimyo) بقوا من حيث المفهوم مثل "وظائف" وساعد طابع التبعية لقانون الوظيفة والعمل العسكري (مثل مفهوم "الغان" الذي سيمود الخلبت عنه لاحقاً) على الحفاظ على وحدة مكانة السلطة. لكن الوحدة الدينية للخلافة الإسلامية لم تحدّ من تدهور الحكم الديوي للسلطين الذي سقط في أيدي القادة المهابك وتقسيمه إلى إمارات⁽²²³⁾. غير أنّ وحدة جيوش

(220) اندثر حكم الإفرنج في عهد المرونج واتفق إلى عهد من المالك مثل عملة البورغوندي (Bangund) والملكة الجديدة (Neusiren) والنمسا التي كان لها أولياء أمرها الخصميين. قلناك بيان فلان (Pippin II) التوسط (الذي عاش بين 640 و 714) تذبّ عن متاعه إلى العهد في المملكة الجديدة وأعاد للملك وحدته. ومنذ ذلك العهد تعتبر سلالة الأوفلنجر (Amulfinger) ولاية العهد من مسؤوليات سلالتهم وإوتها. وقد اتحد كلول مارتل (Karl Martell) نجل بيان (Pippin) منذ 737 بالفعل بالحكم في بلاد الإفرنج

(221) قام كلول مارتن - طبقاً لقانون الدواطة المتداول - واتفق مع الموظفين السامين بتقسيم ولاية العهد بين أبنيه كارلمان (Karlmann) وببيل الثالث النجل الصغير. وقد وُجد هذا الأخير الولاية بعد غلبي أُنقيه عام 747 عن الوظيفة والطلاقاً من السلطة التي أرسى أسسها لكن عام 851 من عزل آخر ملك من سلالة المرونج وتوزيع نفسه ملكاً على العرش.

(222) في المخطوطات القديمة للكفوشية ثم إثبات مكانة الإمبراطور السريعة والكاريزمانية وإرجاع أصولها إلى اليهود الضاربة/ حاقيل التاريخ. كان الإمبراطور يستلّه "مين الساء" - سولاً حلّ حاية بلده وشعبه وعلمه أن يفسّر وصاء السلف القديم والأرواح بتقديم القرابين بالنظام. هذا وقد أصبحت الكفوشية نظرية رسمية في عهد حكم سلالة المان (206 - 220 ق.م). قارن: de Groot, *Religionen der Chinesen*, S. 163, und Weber, *Konfuzianismus*, MWG IV 19, S. 332-335.

(223) لم يستعمل الخلفاء العباسيون (750-1258) لقب السلطان كلقب للسلطة لأول مرة إلا =

للمليك المنظمة أثرت هنا في اتجاه الحفاظ على وحدة العرش الذي وقع تكريته؛ ولذا لم يصبح التقسيم في الشرق الإسلامي أبداً مقبولاً. وإن كان التقسيم غالباً تاماً في الشرق القديم، فهذا يعود في الحقيقة إلى ضرورة وحدة اقتصاد المياه في الدولة كسبب فتى للحفاظ على هذا المبدأ الذي نشأ تاريخياً مع الطابع الأصلي للإمارة باعتبارها مملكة على مستوى المدينة لأن السيطرة على مدينة واحدة يصعب طبعاً تقسيمها مقارنة بالسلطة على الريف. وعلى أية حال، فإن الأسباب التي أدت دوراً هاماً في غياب تقسيم الإرث في الممالك الوردية الشرقية كانت متعددة، منها الدينية ومنها القانونية والإدارية ومنها التقنية والعسكرية على وجه الخصوص. فالتقسيم الذي جرى مثلاً بعد وفاة الإسكندر الكبير بين القادة العسكريين⁽²²⁴⁾ (Diadochen) الذين خلقوه في الحكم حيث كانت هناك جيوش مستقلة تحت قيادة رجال ذات نفوذ خاص، لم يتم نتيجة لأسباب وراثية داخل البلاط. فالطابع الحكومي بقي مؤثراً في هذا الاتجاه حتى في الغرب حيث كان ملصقاً بسلطة الحاكم. فالتقسيم كان غالباً في عهد الإمبراطورية الرومانية. ولم تظهر نزعة التقسيم إلا مع اضمحلال الطابع الإداري المحلي للحاكم (Princeps) الروماني لصالح المبدأ (Dominus) في النظام الديوكلياني⁽²²⁵⁾ والتي لم تكن سوى نزعة سياسية - عسكرية وبنت وراثية وتوقفت بعد فترة قصيرة من

■ عام 1055 مع الحفنة السلجوقية، توغرل بای. ومنذ ذلك التاريخ استقلت السلطة عن الخلافة وحررت منذ 1258 العديد من أحكام المسلمين وأغرم المليك في مصر. ومع المليك الذين كانوا من علماء العهد وحراس الأمراء نشأت نظرية السلطة المدنية لحكم السلطان، كارل: Karl Wilhelm Zetterstör, "Sultan" *Enzyklopädie des Islam*, Band 4 (1934), S. 387-391. und Matus, *Osmantisches Reich*, S. 141.

(224) بعد وفاة الإسكندر الكبير عام 323 ق.م. بدأت الصراعات بين حواد جيشه المعروفة بالديادوخين (Diadochen) (التي تسمى الخلفاء)، وقد فشلت الإمبراطورية كالأتي - حكم أنتيغونوس (Antigonos) على ليا (Lykien) بافيليا ورفيقا (Pamphylien und Phrygie) على أنتيغوروس في مقدونيا (Antipatros in Makedonien) بطليموس في مصر، سيلوكس (Seleukos) في بابل وليسيماخوس (Lysimachos) في تراكي. راتني عهد حكم الخلفاء الديادوخين بعد معركة ليسوس (Ipsos) عام 301 ق.م. بحيث تشكلت ثلاثة مملكات هيلينية كبيرة منذ عام 280 ق.م. أن تكون وحفاظ على هيبتها وهي مملكة البطالمة والسلطنة والانتونيدي

(225) يبدو جلياً أن ماكس لير يتبع رأي تيودور مومسن في قوله أن "تطور الملكية من الوظيفة السياسية إلى السيادة يمكن بأكثر دقة قراءته من خلال استعمال مفهومين "Prinsep" و "Dominus". في حين كان الـ "Prinsep" الأول من بين المجموع، طلب "Dominus" الخضوع له - المرتبط غالباً تأليه - وكان Diokletian أول من طلب بمخاطبة بهذا اللقب: "Dominus". فون: Mommsen, *Römischer Staatsrecht* II, 2^e, S. 760-763, Zeller: S. 761.

صمود النصف العسكري من القادة في الحكم⁽²²⁶⁾، أما أصل الإدارة المحلية والملوكية الصادرة عن سلطة القيادة في الجيش فإن أثرها بقي قائماً إلى عهد متأخر من الزمن، وحتى في الغرب لم يتم تقسيم ما كان يعتبر أولاً وقبل كل شيء "وظيفة" / "إدارة" أي الوظائف التي يتمتع امتلاكها وخاصة مقام / هيئة الأميراطور. مع العلم أن جميع المصالح البعيدة المدى المتعلقة بسلطة الملوك جعلت في الغرب، كما في أي مكان آخر، في اتجاه تقليص التقسيم أو منعه قطعاً، خصوصاً في مرحلة الغزو والتأسيس. فملك النورمان سواء في إنجلترا أم جنوب إيطاليا وكذلك الممالك الإسبانية المغتربة لم تعرف التقسيم مثلاً هو الحال أيضاً بالنسبة للملك الشعوب المتغلبة الأولى. وفيما عدا ذلك فإن علم التقسيم / التجزئة وقع الحفاظ عليها تحت تأثير سببين مختلفين تماماً: كان ذلك بالنسبة للممالك ألتايا وفرنسا باعتبار أن هذه الممالك - بما في ذلك فرنسا من حيث الشكل - وقع اختيارها / انتخابها⁽²²⁷⁾، أما بقية الممالك التي وقع توريثها فلمسبب متعلق بإحدى المؤهلات الخاصة بالغرب: ألا وهي تطوّر الروابط الطبقية المحلية. وبما أن هذه الروابط - كمواد أولى لإدارة الدولة الحديثة - تعتبر كوحدة، وطالما هي كذلك، فإن سلطة "الحاكم" تبقى غير منقسمة، ومن خلالها تعلن "الدولة" الحديثة وجودها.

(226) يقصد ماكس غير ها حقاً النصف الغربي من المملكة حيث تم تحويل الجزء الكبير من مصارف الدولة على حساب الأملاك الكبيرة الخاصة بما يمكن من ظهور طبقة من المزارعين الذين يعتبرون صورياً أحراراً ولكنهم في حقيقة الأمر تابعون للأراضي التي هم عليها، وهي ما تسمى بالـ "Kolonoat". بهذا القول يتبع غير الرأى العام الذي قال به تيودور موسن حول العلاقة بين الـ "Kolonoat" والنظام العسكري. غاون: Theodor Mommsen, "Das römische Militärwesen seit Theodor Mommsen," *Hermes*, Band 24 (1889), S. 195-279, bes.

غير أن غير يجد بعض الشيء على موسن فيها يتعلق بتحديد تاريخ هذه المؤسسة والذي جعله هذا الأخير يبدأ في مرحلة ما بعد فسطاطين. وقد اعتبر غير منذ أطروحة التأهيل أن ثم منع إعادة تنظيم موحدة لأموال الدولة من طريق المسبب من الإعفاءات مما جعل الدولة مضطرة إلى الامتناع بالقرارات المتوجبة على مستوى الملكية. (غاون: غير، تاريخ الزراعة الرومانية، 2 M.W.G. ص 289). ويذهب لودو موريز هارتمان أيضاً إلى القول خلافاً لموسن أن في الفصل بين الأقاليم التي لها "Kolonoat" وتلك التي تسمح بدفع قيمة معينة للتخلص (Premium) دليل على قدم حجر المؤسسة. غاون: Ludw. Moritz Hartmann, "Über den römischen Kolonoat und seinen Zusammenhang mit dem Militärwesen," *Archaeologisch-epigraphische Mitteilungen aus Österreich-Ungarn*, 17, hg. (1894), S. 123-174, bes. S. 132ff.

(227) خلال الكارولنجي الإفرنجي الشرقي الألماني اختار الأمراء المتبلاء ومنذ عام 1346 الأمراء السبعة الملك. أما في المملكة الإفرنجية الغربية والفرنسية، فقد تم اختيار أولغو كايه (Hugo Capet) عام 987 من قبل الأمراء من سلالة الروبرتيز (Robertier) ملكاً، ولكن فيما بعد هيسن بدأ المرونة للذين على تبادل السلطة.

وعلى خلاف ذلك يوجد داخل سلطنة الأمراء / الأعيان، انطلاقاً من الموظف السامي التابع للأمير إلى الأمير الخاضع للجزية وحتى الملك التابع صورياً، سلم من درجات الاستقلالية الفعلية للسلط المحلية ضمن رابطة السلطنة الوراثية.

ومن الإشكاليات البارزة التي يحدتها الصراع المتواصل بين السلطة المركزية ومختلف السلط المحلية بالنسبة للسلطة الإماراتية هي عندما لا يواجه الأمير بكل ما لديه من وسائل النفوذ كالمقار وغيره من مصادر العيش وكذلك الموظفين والجنود المتضامون معه جمهوراً كبيراً منظم من الرعايا حسب العشائر والحرف، وإنما يجد نفسه كصاحب ملك إلى جانب أصحاب ملك آخرين يتمتعون كطبقة من الأعيان المحلية بسلطة مستقلة عنه داخل مقاطعتهم. هذا ما حصل لدى التشكيلات السامية المحلية القديمة والرسطة في شرق آسيا، على خلافه الصين ومصر في العهد الجليدي من الحكم⁽²²⁸⁾، وبما كان حدة لدى الروابط السامية الغربية من السلطنة منذ العهد القرصري الروماني. ولم يتجزأ الأمير دائماً على تحطيم مثل هذه السلط المحلية الوراثية. ولكن استعمل بعض القياصرة الرومان (مثل نيرو)، خاصة في أفريقيا، الوسائل الكبرى للقضاء على الحكام المحليين⁽²²⁹⁾، فلا بد أن تكون هناك وسائل خاصة لتطعيم الإدارة، في صورة ما إذا استوجب الأمر لإبعاد طبقة الأعيان المستقلة، تكون قادرة على تعويضها بنفس النفوذ لدى السكان المحليين، أو أن تنشأ طبقة جديدة من الأعيان ذات التوازي المشابهة في شكل مستأجرين أو أصحاب ملك يتم وصعهم عوض الأعيان المحليين. وكان تأسيس المدن إلى حد ما الطريقة المميّزة لتكوين الجهاز الإداري المحلي بالنسبة للدولة الشرق أوسطية، خاصة الدولة الهلنستية والرومانية القرصية⁽²³⁰⁾. كما نجد مثل هذه الظاهرة أيضاً في الصين حيث وقع إخضاع شعوب

(228) يمي هنا فيما بين 1550 و 1070 / 1069 ق.م.

(229) روي يينبوس الأكبر (Plinius dem Älteren) في كتابه (Naturalis historia 18, 35) أن ستة من المؤرخين الكبار كانوا يمتلكون نصف المستعمرة من أفريقيا "حين أسر القيصرون نيرو يقتلهم". خاتمة: Weber: Agrarverhältnisse, S. 65, und Die Stadt, NWG 1: 22-5, S. 296, Anm. 279. und Schulten, Römische Grundbesitzverhältnisse, S. 28, 120.

(230) المقصود ههنا حق المواطنة الروماني، خصوصاً للجبايات السنوية أو الموجودة في المناطق المحتلة. وفي المرحلة الأخيرة من الحكم الروماني كلفت مجالس المدن (decuriones) بزيادة تنظيم القرارات الحكومية والتي أجبرت أيضاً على تحمل مصاريفها.

(Miaoise) في القرن الماضي تزامناً مع لمدهم⁽²³¹⁾. وسنعود فيما بعد إلى المعنى المتغير تماماً الذي نبتت هذه الظاهرة في مثل هذه الحالات للنظر فيه عن كتب⁽²³²⁾. من هنا يتضح عل أية حال، وبصفة عامة، أنَّ الحدود الزمنية والاقتصادية المحلية لتأسيس المدن في العهد الروماني كانت أيضاً نفسها بالنسبة لبنة الحضارة القديمة السالفة. فبقدر ما قُتل تأسيس المدن، وهذا يعني خصوصاً: بقدر ما تحول الملك إلى حكم داخلي، بقدر ما اكتسب الحكام المحليون نفوذاً أكبر. فقد كان من المفترض أن تصبح سلطة الأسقف منذ عهد قسطنطين دعاماً لوحدة الإمبراطورية في العهد القديم المتأخر إذ تحولت مجالس أساقفة الكنيسة إلى مجالس متميزة للعرش⁽²³³⁾. وسنعود للحديث عن السبب لماذا لم يبن الكنيسة التي لم تميمها وتسيبها من طرف الدولة دعاماً بالقتل الكافي⁽²³⁴⁾، لأنها سرعان ما انحصرت في حدود متطفتها في خضم هذا التيسر. وحتى مع قيام الدولة الإماراتية في بداية العصر الوسيط، كان للكنيسة دور شبه، وإن في شكل آخر. وهو ما حصل في فرنسا وحسب نمط آخر في دول الإقطاع. فقد حاول الملك، خاصة في ألمانيا، وبنجاح كبير في البداية، أن يواجه السلطة المحلية وفي

(231) كان المياو (Miao) (أوما يسمى في الكتابة المعاصرة بـ "Miaoise") مجموعة من الشعوب والقبائل التي كانت تعيش في المناطق الجبلية من جنوب الصين وتسمى دائماً للحفاظ على استقلاليتها. وفي إقليم Kuetchow جرت فيها بين 1868 و 1872 حرب لمدة شهور المبروكات نال عليها ثمة. وقد تم نقل البقية من الذين تجروا إلى المدن التي أُنشئت آنذاك للسيطرة على الإقليم وتأمين الطرق التجارية. قارن: v. Richthofen, China, S. 280-283, 303f. und Weber, Konfuziusismus, MWG, V 22-S. S. 115ff., 246ff.

(232) انظر النص حول الإقطاع لاحقاً، ص 421 وكذلك أيضاً: Weber, Die Stadt, MWG II 22-S. S. 115ff., 246ff.

(233) بعد اعتناق قسطنطين الأعمش للتسيبة عام 313 أتمت الكنيسة في تنظيمها نظام الحكم الروماني الأخير. وقد استمدى القيصر عام 325 الأساقفة من جميع أطراف العرش إلى مدينة نيقيا (Nicaea). وباعتبارهم مثليين لأساقفة الأقاليم، فإن الأساقفة المجمعين كانوا لا يمثلون فقط وحدة الكنيسة بل أيضاً وحدة العرش الروماني آنذاك، ولذلك اعتبر مجلس نيقيا لأول مجلس ديني للعرش. قارن في هذا الصدد: Rudolph Schen, Kirchengeschichte im Grunde, 10 Aufl. (Leipzig: E. Ungleich, 1896), S. 36-41.

ويتميز اليوم كل من الكنيسة اليونانية/ الأرثوذكسية والرومانية-الكاثوليكية بأن المجالس السبعة لأساقفة الكنيسة التي جرت بين عام 325 (في نيقيا) وعام 787 (في هذه المجالس كان حول مع التيسير) كانت مجالس موثقة لكامل الكنيسة.

(234) انظر النص حول الدولة والحكم الديني (Staat und Hierarchie) لاحقاً ص 529-587. مير أن هذين النمطين لا يطبقان تماماً مع الموضوع المعني هنا.

المقاطعات يا بولزيا من قبل، وذلك بإنشاء طبقة سياسية وكنسية من الأعيان بفودها الأساقفة وتدخّل في تنافس مع المصالح المدنية لأنها ليست وراثية ولا يتم اختيارها محلياً. بل تبدو من حيث توجه مصالحها الكونية متضامنة مع الملك وتبني سلطتها السياسية والعقدية التي اكتسبتها من قبل الملك قانونياً أيضاً في يديه. ولذلك رأت الملكية الألمانية حل وجه الخصوص من واجبها إقام تنظيم المؤسسة البابوية والكنيسة مباشرة بصفة بيروقراطية، أي أخذ الوظائف الكنسية على عاتقها، أو القيام بتعيين موظفيها عن طريق رجال الدين ودائرة الكنيسة حسب فواعد قانونية مستقلة عن الملك، - وهذا يعني موضوعياً: يكون التمييز من طرف طبقة من أعيان الكنيسة المحليين المثاليين للفلسوفة والذين تربطهم علاقات قرابة وعلاقات شخصية مع الأعيان المحليين العلمانيين - وهو صراع من أجل لروحية وسائل سلطته السياسية المتميزة عن الصلاط المحلية⁽²³⁵⁾. ولذلك وجدت سلطة الكنيسة بسهولة دعم الأعيان العلمانيين ضد الملك. وحسب ما يمكن أن نراه، فإنّ الجميع بين نزاع السلاح وسيطرة الكنيسة على الحكم (كما كان لدى اليهود في مصر)⁽²³⁶⁾، وخاصة إذا كان مرتبطاً باستغلال التناقضات الصارخة وصراعات الأعيان المحليين من أجل المصالح،

(235) نرعت الانشقاق البابوية التي جرت في مدينة فورمس (Worms) عام 1122 عن الملك حقّ تعيين الأساقفة ووضعت حق الانتخاب في أيدي رجال الدين وسكان الأسقفية. وفي القرن الثاني عشر تخفّن رجال الدين المثاليين في الكنيسة الكبرى استغلال هذا الحق لصالحهم فقط. قارن: Georg von Below, *Die Entstehung des ausschliesslichen Wahlrechts der Domkapitel. Mit besonderer Rücksicht auf Deutschland* (Historische Studien, Heft 11) (Leipzig: Veit & Comp., 1883).

غير أنّ جمية المساومة تمت في غضون القرن الثالث عشر شيئاً طفيفاً في الهيبة النبلاء المحليين من طريق سبل التاريخ "الإسكندرية تأسيس وقف"، وهذا يعني ضرورة تقديم الدليل من وجود عدد معين من السلف النبيل، قارن: Aloys Schaller, *Der Adel und die deutsche Kirche im Mittelalter. Studien zur Social-, Rechts- und Kirchengeschichte* (Suttgart: Ferdinand Eike, 1910), S. 32ff. und 244f.

(236) باحثاته ليابل ستجن كيروس الثاني (Kyros II) (529-559 ق.م.) في اليهود العودة من الهجرة وأعطى الأمر عام 536 بإحدا بناء المعبد في أورشليم. هذا البناء تم تحويله عن طريق ضرائب المقاطعات ومن الخزينة الفارسية. أمّا كهنة أورشليم، فكثروا معضين من الضرائب. قارن: Meyer, *Geschichte des Alterthums* 111, S. 88 - وبناء على قرار خازنيرش الأول أميد إحياء مجلس الكهنة (das Hierogrammatenkollegium) ومراحل بنه للكهنة في البلاد - في مصر قارن: Eduard Meyer, *Geschichte des alten Ägyptens* (Berlin: G. Grote, 1887), S. 291f.

حافظ على دوام وحدة الحكم الفارسي أكثر من قرنين⁽²³⁷⁾. وعلى أية حال فإننا نجد حتى لدى الحكمين البابلي والفارسي، أكثر مثل هذه الصراعات بين طبقات الأعيان المحليين والسلطة المركزية والتي أصبحت فيما بعد من بين المحددات الأساسية للتطور في العصر الوسيط الغربي.

نرغب طبقة أصحاب الأملاك المحلية أولاً وقبل كل شيء أن لا يمس الأمير الحاكم سلطتها المحلية أو من يخلفها فيها، بل ويضربها بصفة مباشرة. وهذا يعني خاصة إقصاء كل التدخلات لموظفي الدولة للحاكم في مجال نفوذها وإعطائها الخصانة الكاملة. ويرتّب على ذلك جعل صاحب الملك هو الذي يمكن من خلاله للحاكم أن يتدخل في علاقة مع الرعية، ويمكن أيضاً العودة إليه في القضايا الجنائية وتلك التي تتعلق بضرائب هؤلاء الرعايا، وأن يسمح له بتجنيد المؤهلين للجيش وجمع الضرائب وإعادة توزيعها. وبما أنّ صاحب الملك يأمل استغلال قدرة تقويم أعمال الرعية وضرائبها لصالحه، فهو يسمي إلى جانب ذلك إلى تقليص دفعاته للأمير بصفة محسوسة وحتى ضبطها. فامتيازات الحصانة التي نضم مثل هذه الطلبات تواجذت في مصر خلال الألفية الثالثة من الحكم ق. م (لصالح العابد والموظفين)⁽²³⁸⁾ وبعدها لدى الحكم البابلي (هنا أيضاً لصالح أصحاب الأملاك الخواص)⁽²³⁹⁾. وبمثل هذه

(237) المقصود هنا هي إمبراطورية فارس القديمة تحت حكم الأخميندي بداية بكيروس الثاني (Kyrus II) وإلى حدود Artaxerxes III، لمن عام 559 إلى 330 ق. م). أما المارك المذكورة لاحقاً فقد أدت إلى تحرر مراهبي الضرائب ذوي الثروة الكبير (مذموم 479 ق. م).

(238) من المحتمل جداً أن المقصود هنا هو امتيازات الحصانة التي تم ذكرها والتي أعيدت ترجمتها من قبل كورت سيه (Seihe, *Urbereitschaft*).

(239) يذكر بليكس J. سير (Felix E. Peiser) مثل هذه المنح بالنسبة للعهد القديم من للحكم البابلي. وذلك في "مرحلة الانتقال من نظام الإقطاع إلى النظام المركزي". وكانت هذه الامتيازات تخص أملاك عائلات النبلاء القدماء وتعفيهم من قبضة سلطة الدولة. فهي كانت تمنح الموظفين من دخول هذه المناطق أو حرم ممتلكاتها. كما كانت هذه الأملاك معفية من وضع يد الدولة عليها. قرن: Felix, *Skizze der babylonischen Gesellschaft* (Münchener der Vorderasiatischen Gesellschaft, Heft 3 (Berlin: Wolf Peiser, 1996), S. 145-176.

(التصنيف الخاص: 1-32)، الاستشهاد في ذلك وكذلك غير: Weber, *Agarverhältnisse*، S. 69, 77.

سالك برغر فيم خطاً متفقاً من عهد حكم أسر حدون (Asarhaddon) (680-669 ق. م). وهذا الخط المتفوش مضمّن ومترجم من قبل: Hugo Winckler, *Altorientalische Forschungen*, I Reihe (Leipzig: Eduard Pfeiffer, 1897), Band 6, S. 497-503.

وبه يؤكد أسر حدون للنيل (Musielb-Marduk) الحقوق على مكاتب المائدة

الطلبات إذا نفذت حقاً إحقاق الأقاليم التي يفودها أصحاب الأملاك من المحرق والواجبات إزاءه. وبذلك أيضاً الدوائر البلدية والقرى وربما حتى المدن. وبغلاء نجد هذه الظاهرة حتى في العهد القديم مثل العصر الهلنستي⁽²⁴⁰⁾ والعهد الروماني القيصري. فثالباً ما يعود عقار الملك نفسه في البداية إلى المناطق الخارجية عن دوائر البلديات بحيث تكون النتيجة أنه إلى جانب موظفي الملك، ربما كان هناك أيضاً متأجر يفرض سلطته السياسية إضافة إلى صفوفه العسكرية. ولكن إلى جانب ذلك توجد أيضاً، وبصفة متزايدة في العهد الروماني، أصحاب أملاك خاصة كبار⁽²⁴¹⁾ أخذت أراضيهم مكانة مماثلة لمناطق المدن قد تنسب مكانة المقاطعات البروسية في عهد الإقطاع البابلي⁽²⁴²⁾. وعلى خلاف ذلك بدت السلطة الإقطاعية المحلية داخل الممالك الغربية في العصر المبكر تفرض مطالبها بأكثر حدة نظراً لعدم وجود بيروقراطية تم تكوينها حسب تقاليد ثابتة وحكم ملكي قديم مدهوم من طرف جيش قائم. هنا لم يجد الحكم الملكي في بداية العصر الحديث خياراً آخر سوى التعايش مع أصحاب الأملاك الزراعية طالما لم يكن لديه جيش خاص به ولم يؤسس بيروقراطية خاصة به ولم يكن قادراً على دفع الأجور وتزويد الجيش بما يحتاج إليه. ففي العصر القديم المتأخر، وخلال العهد البيزنطي بأكمله، وجب أيضاً التنازل للمصالح الجهوية. حتى التجديد أصبح منذ القرن الرابع بازدياد مسألة جهوية. وقد أصبحت الإدارة المحلية

(240) من المحتمل أن القضي متأثر من العصر البطلمي. ففي الأبحاث المعاصرة هناك محاولات لدخول القول بوحدة تنظيم الأراضي والاقتصاد في مصر وإثبات علاقات متقاربة في الملكية مثلما جاء على لسان م. روستوزو M. Rostowzew.

(241) تحولت الأراضي الزراعية الكبيرة متلاً عن طريق القانون الزراعي (عام III) من أراضي دولة إلى أملاك خاصة. وطبقاً لذلك تمسكت على صلاحيات قانونية وإدارية تقنية خاصة بما تمهّلها قائمة بصفة مستقلة إلى جانب للبلديات وغير خاضعة لإقليمها. وكان أصحاب هذه الأراضي مسؤولين على جلب الضرائب وتحديد الجيوش. أن المفهوم الذي مثل هذه الأملاك الزراعية قيسى Weber, *Römische Agrargeschichte*, MWG II 2, S. 336, und Schulte, *possessores Römische Grundherrenschaften*, S. 89, 107ff.

(242) كانت الدوائر القبروسية الزراعية إلى حدود عام 1927 في نفس الرقعة خوار بلقيا ومحافظات تتسع بالمنازل قديمة وضم بعض التضيقات. فمن رواسب القضاء المحلي / الإماراتي بنيت محافظة على السلطة البلدية التي ما زال يقوم بها صاحب الملك. كما أن هذا الأخير ما زال على رأس إدارة الدائرة. خلال حدود عام 1896 كانت هناك 36194 دائرة من بينها 16058 دائرة زراعية. كلون: Hans-Jürgen Pahlke, *Politische Agrarverhältnisse in kaiserlich-industriellen Indusriegesellschaften. Deutschland, USA und Frankreich im 20. Jahrhundert* (Göttingen: Vandenhoeck & Ruprecht, 1975), S. 45.

هي التي تضع نظام الفرق العشر في المدن⁽²⁴³⁾، بل تحولت الإدارة عن طريق المزارعين في أيدي الأعيان. وعلى أية حال، فإن رقابة السلطة المركزية ونظامها في المهندسين الروماني المتأخر والبيزنطي ما زالاً يثران في هذه الطبقات، وهذا ما هو مغفود تماماً في الغرب. وعلى خلاف قواعد الإدارة (الرسمية) الصينية وكذلك المبادئ التي يسمي الحكام الغربيون إلى فرضها كل مرتبة، تمكن المزارعون هناك وبسرعة من فرض أن يكون الموظف المحلي للحاكم صاحب عقار ومقيماً في الدائرة التي يعمل فيها - كما كان الحال لدى الشرفاء الإنجليز وقضاة الصلح⁽²⁴⁴⁾ وكذلك أيضاً لدى مديري الدوائر البروسية⁽²⁴⁵⁾ - وبذلك يكون متممياً لطريقة الأعيان المحلية. وقد بقي حتى التمثيل بالنسبة للوظائف المحلية الحكومية حكراً على مديري الدوائر في بروسيا قائماً حتى في دولة القرن التاسع عشر⁽²⁴⁶⁾. فقد كانت لجان التمثيل المرخص لها من حيث الموضوع في أيدي مزارعي المقاطعة. أما الأمره ذوي النفوذ الكبير، فقد نجحوا في العصر الوسيط إلى حد أبعد من ذلك، حيث تمكنوا فعلاً، وليس من وجهة نظر قانونية، من اكتساب وظائف قيادية على مناطق كثيرة. وحيث ما كانوا، فإن نزعة التطور أدت إلى "توسيط" وعاماً الأمير بأكملهم، أي إلى وضع طبقة الأعيان بينهم وبين الأمير كالتبقة الوحيدة المألقة للوظائف السياسية منها كان نوعها، وأن يتم قطع الصلة

(243) منذ النصف الأول من القرن الثالث ميلادي كان من واجب أعضاء المجلس البلدي (decuriones) ليس فقط جلب الضرائب وإنما أيضاً التكفل شخصياً بديون البلدة. (إضافة إلى ذلك المهد يحصل الضرائب العامة (munera). قارن أيضاً: Weber, *Römische Agrargeschichte*, 1. Aufl. 1911, S. 232, 283-285, 330-333.

(244) فرضت الطبقات في إنجلترا عامي 1258 و1299 أن يكون الشرف قائماً في الإمارة وأن يكون منتخباً من قبل المزارعين. وفي عام 1360 فرض نفس الشيء على قاضي الصلح. قارن: Harschek, *Englische Verfassungsgeschichte*, S. 255-261.

(245) قام الدوائر البروسية بإدارة الإقليم باسم الملك وكانوا في نفس الوقت يمثل النبلاء الفرمان في العالمة بما أنهم يتمتعون إليهم. ويقوم رودولف غنيسيت بمقارنة بينهم وبين قضاة الصلح الإنجليز ويشير إلى مقارنة لم يقع تنفيذها تماماً مقادها "أنه يستوجب على مدير الدائرة أن يكون قائماً على حين المكان وأن ينتمي إلى أصحاب الأملاك الراجعة في المنطقة". انظر: *Englische Geist, Verfassungsgeschichte und Verwaltungsrecht* I, S. 490.

(246) لم يقع إزالة حق التمثيل الطبقي القديم إلا بعد إقرار نظام الدوائر في 13 من كانون الأول/ ديسمبر 1872 بالنسبة للدوائر الخمس البروسية (الثالث فيها بعد)، وهي بروسيا الشرقية وبروسيا الغربية وشلزيا (Schlesien) وبومرن (Pommern) وبراندنبورغ والسكس (Sachsen). قارن: Huber, *Deutsche Verfassungsgeschichte* I, S. 180-183, und Huber, *Deutsche Verfassungsgeschichte* IV, S. 357f.

المباشرة بينهما، كما أن تحال حقوق وواجبات كل من الرعية والأمير، سواء المتعلقة بالضرائب والخدمة العسكرية من ناحية أم المرتبطة بحق الحماية من ناحية أخرى، إلى صاحب الوظيفة فقط مع رفض أية رقابة له من جانب الأمير ومحاولة امتلاك الوظيفة السبابة بصفة قانونية أو بالتقمل وتوحيدها للعائلة أو لجمع من الأعيان المحليين.

أظهر الصراع بين السلطة الفردية للأمير والنزعات الطبيعية للمصالح المحلية نتائج مختلفة جداً. فالأمير يولي اهتماماً مرتبطاً خاصة بالضرائب والعمل العسكري فيها يتعلق برعاياه المحاضرين له: وهذا يعني أن يبقى عددهم وعدد مساكنهم كاملاً وأن لا يتم استغلالهم من طرف السلط المحلية لأغراضهم الخاصة بكيفية أن يتمرض تقديرهم للأمير للأذى، وأن يحافظ الأمير على نفوذه حتى يتمكن من فرض الضرائب التي تخدم أغراضه عليهم وتحتيدهم. أما السادة المحليون، فإنهم يسعون من جهتهم إلى تمثيل الفلاحين في جميع المسائل أمام الأمير. فمثل المعروف أن "لا أرض بدون مولى/ سيد" (Nulle Terre Sans Seigneur) كان له في القرن الوسيط، إلى جانب الدلالة القانونية للإيجار التي سبتم التمرض إليها لاحقاً، خاصة دلالة تطبيقية من حيث القانون الإداري⁽²⁴⁷⁾، وهي التي تقول بأنه يتعين من منظور الإدارة الإماراتية على فلاحي القرية أن يوجدوا في إطار رابطة ذات سلطة خاصة أن على كل فلاح الانتماء إلى رابطة محلية وأن يكون ممثلاً عن طريق وليه/ سيده بحيث لا حاجة للأمير إلا التوجه لولي الأمر وليس لأتباعه. إلا أن هذا الموقف الأخير لم يطبق تماماً إلا بصفة استثنائية وفي غالب الأحيان لمرحلة قصيرة. فكل مسمى لدعم نفوذ الأمير يفترض نوعاً من الاهتمام المباشر لرعاياه من قبل الأمير. وأنه لمن الطبيعي أن يضطر الأمير إلى التصالح مع أولياء السلطة المحلية وغبرهم من الوجهاء. هؤلاء الوجهاء المحليون هم في الحقيقة أصحاب القرار، يخض الطرف عن المقاومة المفطرة التي يمكن أن تحصل وانضمام الجهاز العسكري والإداري الذي يكون قادراً على تسلم الإدارة. فيدون استعمال النبلاء لم تكن كل من الإدارة المحلية في إنجلترا خلال المرحلة المتأخرة من القرن الوسيط وبصفة أتم إدارة بروسيا شرقي غير الإلب في القرن الثامن عشر قطعاً قادرة على سد حاجاتها المالية من خزينة الأمير⁽²⁴⁸⁾. ونتيجة هذا الوضع كان

(247) في هذا المعنى يذكر هاتشك (Hatschek) في كتابه: *Englische Verfassungsgeschichte* هذا المثل القانوني الذي يعود أصله إلى الفرنسي فيليب دو بيمانور (Philippe de Beaumanoir) (1247-1296).

(248) إلى جانب الشرطة ولقضاء أقل حكم سلاني Siuam و Tudors كمثل السلطات المحلية =

الاحتكار القلبي لخطط الضابط في بروسيا والتفضيل القوي للتبلاء في حظوظهم لتقلد الوظائف العمومية (خصوصاً في خفض النظر الكامل مما ثبت تفوقهم في الاختصاص التاريخي المفعول عادة، أو حتى إعفائهم منه تماماً)⁽²⁴⁹⁾، والمختصر المكثف إلى يومنا هذا لتفرد أصحاب الأملاك الكبيرة والفرسان في مؤسسات الإدارة المحلية في الترفيع⁽²⁵⁰⁾، وإذا ما رغب الأمير بتفادي مثل هذا الامتلاك لتكامل الإدارة الحكومية المحلية من طرف السادة المحليين، فما له من خيار، ما دام لم تعرض عليه موارد هامة كبديل، سوى وضعها في أيدي طبقة أخرى من الوجهاء ذات العدد والعدة وتكون قادرة على فرض وجودها إزاء السادة المعظماء. وعن هذه الحالة نشأ في إنجلترا معهد خضاء الصلح الذي تمحّل عن ممالك الخصوصية في عهد الحروب الكبرى ضد فرنسا⁽²⁵¹⁾، ولم تكن الإدارة المحلية الخاضعة المتدرة من قبل أصحاب الأملاك وسلك قضائهم وكذلك الوظائف المحلية التي هيمن عليها التبلاء (مثل الشريف) قادرة على حلّ المهام الإدارية البحتة الناتجة عن الانحلال الاقتصادي للعلاقات الهرمية، أمّا العرش فكانت له المصلحة في وضع السلط المحلية والإقطاعية جانباً حيث كانت تجر دعماً صريحاً من طرف "Commons". غير أنّ المهام الإدارية الجديدة كانت هنا، كما في أي مكان آخر، في معظمها ذات طابع بوليسي وارتبطت بال حاجة الاقتصادية المتزايدة إلى التحقق. وعدم وجود سبب يعود إلى عدم الأمان المتزايد نظراً للأوضاع الحربية، كما يقال غالباً⁽²⁵²⁾، فهذا غير مقبول باعتبار أن المعهد بقي دائماً قائماً، وإنها كان التشايب

= خاصة يدعم الفقراء والعمل الاجتماعي. أمّا بالنسبة للبري الدوائر في بروسيا شرقي الزاب فكان عليهم تنظيم الفرائب والشرطة والاهتمام بالطرفات وخاصة تنظيم المسيرة العسكرية والنقل في دوائرهم. قارن: Hintze, *Behördenorganisation*, S. 256-269.

(249) يمكن من حين طلب مروج للمعبر أن يفض الصايط المرشح من إسطار شهادة الدواية التلقوية. وحصل هذا الأمر بصريح العبارة في عهد القيصر فيلهلم الأول لصالح المرشحين من أبناء تبلاء بروسيا القديمة. فقد رخص لأكثر من 1000 مروج فيما بين 1901 و1912 لتقديم لامتحان الصباط. قارن: Karl Dietrich, *Das Deutsche Offizierskorps in seinen historischen- und soziologischen Grundlagen* (Berlin: Reimer Hobbog, 1930), S. 88-100.

(250) من بين 408 مدوري دائرة وموظفين سامين كان أكثر من نصفهم (241 مدير دائرة) - حسب إحصائيات وزارة الداخلية البروسية لعام 1910 - ينتمي إلى الإنطاع الزراعي القديم. قارن: Tibor Sálai, *Preussische Bürokratieltradition. Zur Entwicklung von Verwaltung und Beamtenschaft in Deutschland 1871-1918* (Göttingen: Vandenhoeck & Ruprecht, 1983), S. 194.

(251) المقصود هنا مؤر من حروب المئة عام من 1337 إلى 1453.

(252) لم يحصل إثبات هذا الرأي من خلال مراجع البحث المعاصرة. وصف هانستك التحولات

المتزايد للسوق بالنسبة للاقتصاديات هو الذي جعل عدم الأمان المتزايد يُحسّ بصفة قوية. إضافة إلى ذلك ظهرت كعلامة كافية قضايا البطالة وغلاء المعيشة التي دفعت الاقتصاد المالي إلى التوسع. وبذلك أصبحت كل من شرطة الأمن وشرطة الحرفة والاستهلاك الموضوع الأصلي والأساسي لأعمال قضاء الصلح المتعددة المشارى. مع العلم أن موظفيهم وقع انتباههم من قبل المسؤولين الخواص أما العرش فقد سعى، في الوقت الذي اختار فيه من كل إمارة عدداً كبيراً من الرجباء المحليين الذين يتمتعون بالفعل، ثم غيبا بعد حتى قانونياً، إلى طبقة المزارعين الكبار في الدائرة المعنية والذين تميزوا بقدر محدود من الموارد والعيش حسب نمط القروان، وفوّضت لهم مهمة من الصلاحيات التي تزايدت وتعددت مع مرور الزمن كالشرطة والقضاء الجنائي بعد تعيينهم صورياً لوقت محدد، وبالفعل لدى الحياة، كمحافظين للسلام (Conservatores Pacis) واستغنى لنفسه بالتعيين، وفوّض المراقبة العليا لمحاكم العرش⁽²⁵⁹⁾، أن يقرب هذه الطبقة مما يدهي الطبقة العليا "Gentry" إلى جانب الأمير عوض السادة العظماء والأمراء المحليين. هذا وقد أكت لأحد قضاة الصلح، اللورد (Lieutenant) an) سلطة قيادة الميليشيا⁽²⁶⁰⁾. فلم يكن هناك "تسلل" بيروقراطي عادي "لمراحل القضاء" قبل قرارات قاضي الصلح، بل فقط على مستوى الطالب المرفوعة من طرف العرش إلى ما يسمى بـ"حجرة النجوم" (Star Chamber) أو المحكمة العليا التي تم

■ الاقتصادية والإجتماعية في عهد حرب المئة عام في كتابه *Englische Verfassungsgeschichte*، من 177 ويزن الخلافات السبابة والاجتماعية لتأسيس إدارة قضاء الصلح" (انظر المصدر نفسه من 257- 1261 الاستشهاد من 259). لذا المهام الاجتماعية والأمنية التي تتبها إدارة قضاء الصلح، لقد ذكرها غيبس في كتابه: *Englische Verfassungsgeschichte*، من 298-300.

(253) طبقاً للنظام/ قانون Winchester لعام 1285 تم تعيين محافظي السلم (conservatores pacis) ولكن لم تحدّد مكانتهم قانونياً إلا في عهد إدوارد الثالث. وجاء قانون عام 1360 بتحديد أن قضاء الصلح (Justices of Peace) يقع تعيينهم من قبل الملك ونفى على ضرورة إقامتهم في الإمارة التي ينتمون. هذا وقد استندت سلطة المراقبة إلى محكمة العرش العليا (Kreg's Bench) ولم يتم تحديد القدر الأمني من العائش الأساسي إلا في عام 1439 والذي نُقِرَ بـ 20 جنهياً. قارن: Haischek, *Englische Verfassungsgeschichte*, S. 256f., 474. وكذلك: Garcia, *Englische Verfassungsgeschichte*, S. 298.

(254) منذ عهد إدوارد السادس (1547-1553) تواجدت هذه الوظيفة ولكن لم تحصل على دلائلها الحقيقية إلا مع صعود دور الميليشيا في القرن ثامن عشر. وكأحد المزارعين الكبار القروان في الإمارة قام اللورد Lieutenant الميليشيا. قارن: Gensel, *Selfgovernment*, S. 316f., 361. وكذلك: Haischek, *Englische Verfassungsgeschichte*, S. 484, 684.

هدمها لهذا السبب من قبل الطبقة العليا خلال الثورة في القرن السابع عشر⁽²⁵⁵⁾. من هنا أصبح في الإمكان فقط - على مستوى التطبيق بصفة متزايدة - بأمر خاص عرض قضايا محسوسة على للمجالس المركزية⁽²⁵⁶⁾، وهو ما كان يجري في الأصل بصفة اعتباطية. وهذا كله يعني بالفعل أنه ليس في إمكان أي ملك أن يحكم على الدوام بصفة فاعلة ضد الطبقة التي تعين قضاة الصلح. لقد نجح العرش في التصدي للسحاوالات المتعددة في دبط تعين قضاة الصلح بانتخاب الوجهاء المحليين والحفاظ عليه لنفسه مع مراعاة حق الاقتراح لبعض مستشاري العرش⁽²⁵⁷⁾. وهذا يعني أنه استندت للموظفين التامين، وبالأخص المستشار، فرصة الإشراف التي غالباً ما تستغل مالياً بصفة مباشرة. هذا الإشراف لوحده بالنسبة لمراقبة الموظفين وكذلك الوضع القانوني ذاته إزاء العرش جعل نفاذ الطبقة العليا قوياً إلى حد فرض الحفاظ على احتكار عطل قضاة الصلح. وقد استاء البعض في عهد إليزابيث الأولى من حالة أن اقتراح قضاة الصلح المرشحين يتمدد بالفعل نتيجة التحيات الجديدة لولا⁽²⁵⁸⁾.

(255) كانت "محرقة السجود" تسمية شعبية لمجلس الحكومة بصفته محكمة جنائية. وقد أتت من قبل سلالة Tudors في النصف الثاني من القرن السادس عشر للتخفيف من التدخل والارتشاء بالنسبة للشراف والمحلفين وكبار القوم، غير أنها تطورت لعدم وجود نظام قانوني وادع في عهد الستوارت (Stuarts) إلى مؤسسة استبدادية في قضايا اتهامها، حيث تدخلت أيضاً في شؤون قضاة الصلح. وقد تم إلغاؤها بإحدى تلك المؤسسات التابعة لها عن طريق البرلمان عام 1641. انظر: Gneist, *Englische Verfassungsgeschichte*, S. 308, 557-559, und *Selfgovernment*, S. 344f.

(256) كان ما يسمى Writ of certiorari طريقة استدعاء فرغت بمرسوم ملكي بعد "الثورة المجيدة" (عام 1688) ودامت إلى بداية القرن التاسع عشر تتولى بموجبه المحكمة العليا وحالاً مجلس القضاء المركزي (Court of King's Bench) إعادة النظر في قرارات أسية وأحكام قضاة الصلح أو توكلها لمحاكم أخرى وكذلك لإلقاء أحكام مبنية أو أصوات. انظر: Habschele, *Englische Verfassungsgeschichte*, S. 479, und Gneist, *Selfgovernment*, S. 368.

(257) كان الصراع من أجل تعيين قضاة الصلح منذ عهد الملك إدوارد الثالث (1327-1377) ساداً، وكان وصف ماكس فابر للوضع ينعكس مطلب العرش المدمج قانونياً في مهدي هنري الخامس (1413-1422) وهنري السادس (1422-1461). وحسب هذا المطلب يفترض تعيين قضاة الصلح من قبل الملك بعد اقتراحهم من طرف المستشار ومجلس الحكومة؛ ولكن في الواقع فرغت حسب قول هاتشك "قائمة التمين المبادرة من الوجهاء" نفسها. انظر: Habschele, *Englische Verfassungsgeschichte*, S. 477.

(258) قدم العضو غلاسكوك (Olasecock) هذه الشكوى إلى البرلمان يوم 12 كانون الأول/ ديسمبر 1601. وقد حول اللورد Keeper المسؤول عن تعيين قضاة الصلح بصفة جماعية على قرارات مجالس الاستئناف (Justices of Assize) وعزلت هذه من جهتها عن ماضي قضاة الصلح للمحلفين. لم تكن هناك إذن مراعاة حقيقية لتخص التشغيل الفعلي لقضاة الصلح. انظر: Cobden's *Parliamentary History of England From the Norman Conquest, in 1066 To the Year 1801* (London: R.

كان قاضي الصلح، مثل جميع الموظفين الملكيين، يقتصر في الأصل على الهبات والأجر اليومي. ونظراً لضعف قيمة هذه المداعيل، أصبح من عادة طبقة المزارعين التخلي عن هذه الهبات⁽²⁵⁹⁾. لكن في غضون القرن الثامن عشر⁽²⁶⁰⁾، وقع رفع الكفالة بالنسبة لقضاة الصلح بصفة ملحوظة، وكشّرت أولى طلبات تحديد قدر أدنى. وقد مكّن التناجر النمطي المتزايد للأملوك الزراعية تحرّر اليد العاملة في الرّيف لدى الطبقة العليا للتفرغ لهذه الوظائف. أمّا فيما يخصّ بورجوازية المدينة، فإنّ المشاركة الضعيفة للتجار كانت صعبة لسبب واحد كان يقصدها أبداً كانت من الانتهاء لحلقة "الوجهاء": وهو حضورها الضروري على مستوى الاقتصاد. فلم يشارك من جهتها غالباً سوى فئات المظلمين في السّوق الذين انسحبوا من العمل التجاري أو تلك الطبقات المتزايدة من أعضاء الحرف التي تموّلت من أصحاب أعمال باحة عن اكتساب ثروات وافية لدى أصحاب معاش والتحقّت بوظيفة فضلة الصلح. وقد شجّع الاندماج المميّز بين المجموعتين من أصحاب المعاش الربحي والبورجوازي كثيراً في حلّ نمط "أهل الشرف"، وذلك عن طريق الموقف المشترك إزاء وظيفة قاضي الصلح. ففي جميع هذه الأوساط أصبح من العرف العلني تعيين الأبناء بعد إتمام تكوينهم في المؤسسات لحلقة قاضي الصلح⁽²⁶¹⁾. كانت وظيفة قاضي الصلح وظيفة بدون أجر تستوجب في حدّ ذاتها، من منظور صوري، تمّ يتغلدها من ذوي

Dagshaw, 1806), vol. 1., Sp. 953f.

وكذلك السرد الوافي لدى: Charles Austin Beard, *The Office of Justice of the Peace in England in its Origin and Development* (New York: Columbia University Press, 1944). Studies in History, Economics and Public Law, vol. 29, No. 1. S. 140.

والإنارة المختصرة لدى: Holschek, *Englische Verfassungsgeschichte*, S. 477.

التي من الأرجح يستند إليها قول ماكس هير

(259) كما تكشف الأمثلة المذكورة من قل هانشك فيما يتعلق بهدي حكم الملك ويتشارد الثالث (1377-1399) وإيريك الأول (1558-1603)، فإن الأجر كان بقيمة أربعة شلنغ. وقد اعتبر عدم دفع المكافئة في عهد ريتشارد بمزلة "قيمة شرفية لدى اللوردات والنبلاء" (Bannerets)، ثمّ تلاه أيضاً "عدم قول الأجر" بأفسله. لأن: Gueist: *Selbregierung*, S. 81, und *Englische Verfassungsgeschichte*, S. 305, Anm. 3d.

(260) في عهد جورج الثاني (1727-1760) تم رفع كفاءة لقضاة الصلح - وليس "كفاءة الاستهلاك" كما جاءت في النص - إلى مئة 100 جنيه سنوياً كدفع حاليّ قارن: Gueist, *Selbregierung*, S. 367, Holschek, *Englische Verfassungsgeschichte*, S. 685.

Gueist, *Selbregierung*, S. 367.

(261) هذا التطور يعود به:

تاريخياً إلى القرن الثامن عشر.

الاختصاص الضام بوظيفة عمومية لا يدوم وقتها إلا مدة قصيرة. فلم يغم إذن بهام الوظيفة بصفة حتمية إلا جزء ضئيل من قضاء الصلح (ولئن ازداد العدد في العصر الحديث). أما بالنسبة للبقية، فكانت الوظيفة من أجل المكانة والشرف الاجتماعي. فقد كان التفرد الاجتماعي والسلطة الاجتماعية السبب أيضاً بأن تصبح هذه الوظيفة التي يتجبر عنها الكثير من العمل في صورة المشاركة الفعلية في القيام بمهامها، المهمة المطلوبة دوماً وبمعدود واخر أيضاً وأن تبقى. أما المطلوب هنا فهي المنافسة الموجودة منذ البداية بين رجال القانون والتي أصبحت حادة خلال القرون الماضية؛ فهو لا جرى إقصاؤهم شيئاً فشيئاً عن طريق ضعف الأجور التي كانت الطبقة العليا تتلقاها من الوظيفة ثم التخلي عنها تماماً في وقت لاحق. لقد استعان قاضي الصلح غير المختص للاستشارة بمحاميه، لكنه حكم في الجملة بالاستعانة بها يعرضه عليه رجال الدين من نقاليد وفي أغلب الأحيان حسب قياس بسيط، وهو ما أضفى على إدارة قضاء الصلح شعبيته وطابعها الخاص فنحن هنا إذن أمام إحدى الحالات النادرة جداً حيث وقع إقصاء العمل الوظيفي بصفة كاملة عن طريق الوظيفة الشرفية من خلال المنافسة السلبية ورغم تزايد المهام الوظيفية. فلم يكن أي نمط خاص من "النمط" لدى الأوساط المهنية، وإنما التأثير الهام الذي تضفيه إدارة قضاء الصلح والذي يبدو من وجهة نظر خارجية مستغلاً تماماً ولكنه مراقب - صورياً حسب التعليلات بأنه لا يمكن حل جميع القضايا العويصة إلا بانضاق خاصي صلح على الأقل⁽²⁶²⁾. ومادياً عن طريق المشاعر القوية بالواجب الناجمة عن عرف الطبقة - هو في الحقيقة الدافع لدى الطبقة العليا لتتراجع عليها. فهذه الإدارة لم تكن عن طريق قضاء الصلح من أن تجعل كامل المصالح الإدارية المحلية الأخرى (خارج المدن) في إنجلترا بدون معنى تقريباً. فقد كان قضاء الصلح في عهد تطور هذا النمط المستبد من "الحكم الذاتي"⁽²⁶³⁾ (Selfgovernment) كدفع قومي بالفعل بمنزلة الموظفين الوحيدين الذين كانوا يقومون بعمل إداري فعلي في الدوائر المحلية (المقاطعات)، وهو ما جعل كلاً من روابط الوظيفة العامة القديمة وإدارة المزارعين الكبار وكذلك أي نوع من

(262) كانت التعليلات تحصل جلسات المحكمة التي تقام بصفة منتظمة أرا القضاة التي تطورت ونحوها إلى مصالح مرغوبة واستناف في الإمارات.

(263) رأى هانسليك أنه منذ القرن السابع عشر قد حصل تحول عميق في "الحكم الذاتي القديم المستبد من قبل فليتست" عن طريق الترتيب التي أدخلها كل من حكم التيومور وحكم الستوارت. Hasebek, Englische Verfassungsgeschichte, S. 480.

بيروقراطية السلطة المحلية التابعة للملك تنطلم إلى حدود المقدمة. فكانت هذه الإدارة أحد الأنماط الراديكالية التي عرفها التاريخ على أرض الدّول الكبرى في كيفية تسيير "الإدارة الشرفية" المحفّزة. وهو ما يتناسب نوعاً ومضموناً/ قلباً وقالباً مع كيفية تسيير الوظيفة. فقد كانت عدالة قضاء الصّالح هذه بالنسبة للسود الأعظم من الشعب فعلاً هائلة - باعتبار أنّ للمحاكم الملكية في لندن كانت بالنسبة لهم بعيدة جداً، ليس فقط من حيث المسافة، وإنما خاصّة اقتصادياً من أجل الأجور المتطوّعة، مثلما كان الحال مع رئيس المحكمة العليا الروماني⁽²⁶⁴⁾ (Prætor) بالنسبة للفلاحين الرومان أو القبصر لدى الفلاحين الروس - حافظت في حدّ ذاتها وإلى عهدنا هذا بصفة قوية على طابع / نمط "عدالة القاضي"⁽²⁶⁵⁾ - فإدارتها تظهر "التخشف" وطابع المناسبة في عملها الإداري كأحدى السمات المميزة والصّعب تمجّدها لدى كلّ إدارة شرفية. فهي لم تنسج بطابع "المؤسّسة"، بل كانت غالباً ذات طابع وحي، ما دامت غير مسجلة في قائمة الوثائق (كما كان الحال أولاً بالنسبة للمحافظ على الوثائق⁽²⁶⁶⁾ - Castos (Rotulorum)، وحادة ما تقوم برّد فعل لفظ على تجاوزات كبيرة تُشعر بما مباشرة أو يطالب بها أحد المتضررين وتفترض متابعة متواصلة ومكثّفة للمهام الإدارية الوضعية أو هي خبر صالحة تماماً لتفني سياسة "الحير العام" لمصلحة التي تنطلق من أفكار موحدة، لأنها تعتبر مبدئياً كعمل إضافي لـ "أهل الشرف". ولئن كانت القاعدة أنّه لا بدّ أن يكون على الأقلّ أحد أعضاء الجلسات الرباعية (Quarter Sessions) من قضاء الصّالح مطلقاً على القانون: باعتبار أنّ هذا أو ذاك وقع عرض أسائهم على "اللجنة" التي تبنت بند التحفظ على عدد اللجنة⁽²⁶⁷⁾ (Quorumklausel)، فإنّ

(264) كان رئيس المحكمة العليا الروماني (Prætor Urbanus) الذي كان ينتخب سنوياً منذ عام 367 ق.م. أحد كبار الموظفين السامين في عهد الجمهورية الرومانية وخلال الإمبراطورية. وقد وكلت إليه مهنة القضاء العليا، أمّا بالنسبة للفلاحين، فكانوا ينضمون لقضاء اللجان والمراهن.

(265) بالنسبة لـ "عدالة القاضي" قارن البحث الدكتور سابقاً لـ البريخت ستيلسون بارنولدي Imperium des Richters والذي استند إلى حالات يعود تاريخها إلى عامي 1906 و 1907.

(266) من بين قضاء الصّالح تمثّل "محافظ الوثائق" (Castos rotulorum) بمكانة خاصة. فإليه تعود مهمة الحفاظ على أرشيف القضاء وتحليف قضاء الصّالح الآخرين وكذلك تعيين الكتب. ومنذ عام 1545 أصبح تعيين من مسؤولات الملك فحسب، والذي فرض معرفة القوانين كأحد الشروط الأولية. طارن: Hasselbek, Englische Verfassungsgeschichte, S. 480.

(267) أدخل بند التحفظ على عدد اللجنة (Quorum-Klausel) في عهد هنري السادس (1437-1463).

(146)، وكان يفترض أن يكون خلال جلسات قضاء الصّاح الرباعية (Quarter Sessions) هناك

الإدارة المركزية حافظت بذلك في نفس الوقت على نوع من التأثير على الشخصية التي تتولى فعلاً دور قاضي الصلح. ولم تنفد هذه العادة صلاحيتها إلا منذ القرن الثامن عشر: حيث تم تسجيل أسماء جميع الأعضاء المشاركة في اللجنة (Quorum).

ولئن وجب على التابع للرعية أن يتوقع تتبع الشرطة وسلطة قضاء الصلح لكل ما يمكن أن يقوم به من أعمال في حياته، بدءاً بزيارة الحانات وتعاطي لعب الورق أو اختيار الزي المناسب للطبقة التي ينتمي إليها وصولاً إلى أسعار القمح والتأخر في دفع الأجور، من الكسل في العمل إلى تعاطي التحر، فحائمة القوانين والمراسيم التي ترقب التنفيذ من قبل قضاء الصلح ومن طرفهم فقط حسب الظروف التي تحملها الصدف كانت طويلة ولا تعد. ولكن هل سيحصل ذلك ومن، وما هي الوسائل التي تتخذ إلى أي حد سيكون ذلك، فهذا يبقى من حيث الموضوع غالباً قيد رغبتهم. فلم يكن في أوساطهم محكاً وضع عمل إداري منظم تماماً وذو أهداف واضحة إلا بصفة استثنائية، وفي المرحلة القصيرة من حكم سلالة آل سنبولرت، وبالأخص مع إدارة Laudschen التي بادرت بمحاولة فرض نظام "سياسة اجتماعية مسيحية" حازمة⁽²⁶⁷⁾، ولكنها فشلت في آخر المطاف،

²⁶⁷ رجال قانون حاصرين. وما أن هؤلاء لم لوحدتهم مهمة البحث والحكم، تم التأكيد على ذلك في بند خاص باللغة: *quorum aliquem vestitus A.B.C.D. unus esse voluit*. وإذا كانت هناك إشارة مقالة لا تتسع بقضاء صلح ذوي المعرفة بالقانون، فنستشار البرود أن يعين رجال قانون غرباء. قرن: Goelt, *Englische Verfassungsgeschichte*, S. 305.

الاستشهاد: المرجع المذكور، الخامس 34 أتا: Hatzek, *Englische Verfassungsgeschichte*, S. 256, Anm. 2.

فيقدم حجة أقدم تعود إلى عام 1357.

(268) في القرن الثامن عشر غالباً ما كان أبناء عائلات النبلاء يمرضون التمكن من جرتب من المعرفة القانونية حتى يقع تعيينهم جميعاً في مناصب قضاء الصلح باعتبار اطلاعهم على القانون. ويبدو الطريقة يمكنهم من ذلك تعيين رجال القانون على الغرباء من المناطق. قرن: Gaeir, *Self-Government*, S. 367.

(269) يصف جنست في كتابه *Englische Verfassungsgeschichte* من 557 مساعي رئيس الأساقفة Lasd لتعطيل نفوذ السلطات المحلية لصالح نظام إدارة بيروقراطية مركبة. فالترقب المتصلة والمذكورة سابقاً للنظام سياسة الرعاية الانتهاية من طرق قضاء الإصلاح دخلت حيز التنفيذ منذ عهد النودور، وبصفة خاصة مع الملكة إليزابيث الأولى. قارن الشخص لدى Hatzek, *Englische Verfassungsgeschichte* من 480-485. وقد امتدحت "السياسة الأجنبية المسيحية" الطركات الكنسية والمسيحية في القرن التاسع عشر التي سعت أن تفرض إصلاحات اجتماعية في إطار نقدها لتراثسالية والميراثية. في عهد الأسباطورية الألمانية ظهرت خصوصاً الحركة السلبية-

كما هو مترقب، أمام مقاومة تلك الأوساط التي يتتدب منها غالباً قضاء الصلح.

يلتزم الطابع المستبد والمثقل لإدارة قضاء الصلح في حد ذاتها، ولكن أيضاً كيفية تدخل الصالح المركزية في مجراها، والتي تحصل ثارة بصفة مفاجئة من أجل حالات محسوسة ولكن عملياً فاعلة، وثارة أخرى بصفة عاتية عن طريق أوامر لا تحمل فعلاً سوى بعض النصائح الوجيهة، في بعض الوجوه كيفية سير الإدارة الصببة التي تنطبق هذه الملامح ظاهرياً على مجرى عملها. لكن الفارق بينها كبير جداً. فهنا كما هناك، يتمثل الأمر في أن الإدارة البيروقراطية المركزية تتعرض إلى نفوذ الصلح المحلي التي ينضمّ التعامل معها بأي طريقة كانت كي تتمكن من السير. إلا أن في الصين مثلاً، يجد موظفو الإدارة المتمركزون شيوع العشائر ورؤساء الروابط المحرقة أمامهم. في حين أن في إنجلترا، يواجه القضاء المختصون طبقة الوجهاء المظففة والتابعة لمزارعي الطبقة العليا. فوجهاء الصين هم أولئك الذين نكثوا معرفياً وأدبياً لتفقد الوظيفة العمومية فأصبحوا عناصر ربح أو هم مرشحون لهذه الخطط، ولذلك فإنهم ينفقون إلى جانب السلطة البيروقراطية المركزية، أما في إنجلترا، فإن لب الطبقة العليا يمثل طبقة حرة من المزارعين الكبار تكونت عملياً في السيطرة على الرعية والعمال وتحصلت على ثقافة عاتية راقية، أي هي طبقة مفعوقة تماماً في الصين. فالصين تمثل النمط الخالص من البيروقراطية المركزية الفاعلة لأي قوة موازية لها قدر الإسكان، والتي لم تكمل مهارتها بعد إلى حدّ الوظيفة الحديثة المختصة. أما إدارة قضاء الصلح فكانت تمثل في أوج نموها نوعاً من التوفيق بين سلطة الطبقة المحلية والإدارة المحضة والمستقلة لأهل الشرف، وكانت أقرب لولاها منها إلى الطبقة الأولى. هذه الإدارة كانت في الأصل صورياً الوظيفة العامة التابعة للرعية - إذ كانت تمثل واجب تحمل المسؤولية. ولكن في الحقيقة لم يكن، من حيث موازين القوى الفعلية، الرعايا هم الذين يشاركونهم بفرض الأمير سلطته، وإنما "الرفاق" الأحرار لإحدى الروابط السياسية، أي "المواطنون". ولذلك كانت هذه الإدارة قائمة خارج الإطار الهرمي

■ المحافظة التي قادها كل من أدولف سوتكر (Adolf Suetcker) وأدولف فاغر (Adolph Wagner) كخاضعة بينها برامح شجيرة بذلك الذي تابعه الأسقف لاند. هذا وقد اهتم بهي هارمان (Hermann Levy) بالجانب "الخبري" الاجتماعي لسياسة لاند والذي رأى في نظام لاند مبرهاً من الدين الأنطليكي والكاثوليكي والاستبداد الملكي. قارن: Levy. Ökonomie Liberalismus, S. 47, 92.

السياسي للمعتاد للحكم الإماراتي المحلي وخارج السلطات المحلية الخاصة ومن تبعها؛ إذ إنها تطوّرت توازناً مع إهبار الرقّ الخاص ومن حيث الموضوع كانت طبقة النبلاء (Squirearchie)⁽²⁷⁰⁾ الإنجليزية التي عبّرت عن هذا النمط حقاً طبقة من الشرفاء ذات طابع حكم ريفي. فبدون سوابق إقطاعية وريفة خاصة بها، لما نشأت "الروح" المميزة للطبقة العليا الإنجليزي. فالنمط المميّز لـ "المثال الرجائي" بالنسبة للرجل الإنجليزي الشريف خلف أثر السلطات لا يمحى ولا يزال. فهذه المسحة تتجلى خصوصاً في النمط الشكلي بالمعادات، في الكبرياء المتزايد والشعور بالاعتزاز وفي إمكانية الاجتماعية التي تغطي بها أنواع المراهضة وكأنها الفائزة للطبقات. غير أنّ هذه المسحة وقع تحويرها ضمناً بصفة مكثفة جداً عن طريق الاختلاط المتزايد مع الطبقات التابعة لأوساط البورجوازية الخاصة من نهار المدن المتقاعدين وحتى الذين ما زالوا يعملون، وذلك قبل هيمنة التزمّت الديني، ثم تمت عقلنتها في اتجاه شبيه بما جرى من اختلاط للأجناس والشعوب في إيطاليا⁽²⁷¹⁾، كما سنراه فيما بعد. ولم ينتج عنها النمط الحديث إلا مع التزمّت الديني وأثره الذي تجاوز مجال معنّيته الثابتن، وذلك عن طريق توازن متعزّج بين سمات طبقة النبلاء شبه الإقطاعية وسمات التنشيف الأخلاقية والنضمية التي ما زالت في غضون القرن الثامن عشر قائمة في تناقص لا يسمح بالمساومة. فوظيفة قضاة الصلح كانت إحدى الوسائل الهامة، أي

(270) يصف بولوس هانك ما يسمى بـ "Squirearchie" -السلسل الهرمي في حزب أصحاب الأملاك خلال القرن الثامن عشر-، مست وزيراً Walpole (1742-1740)، فرضت جمعية أصحاب الأملاك، وبالمعنى حزب Whig، نفسها من طريق الرقعة والرشوة والانعاثات غير الرسمية. قارن: Hauschek, *Englisches Staatsrecht II*, S. 311.

(271) نجد الإشارة المطابقة في:

Weber, *Die Stadt*, MWG 1/ 22-5, S. 204.

هناك يصف فير مسار الاندماج الذي يعود تاريخه إلى القرن الثالث عشر والذي حصل في مدينة (Florenz) بين طبقة النبلاء المالكة للمقار والقاعة في المدينة والطبقات الصاعدة من أصحاب التعليم الجامعي ورأس المال. انطلاقاً من البورجوازية الكبيرة (Popolo grasso) تألفت الروابط الحرفية السمة (المعروفة فيما بعد بـ "القرن السابعة") التي تحصّلت منذ عام 1266 حل حرة من إندوة المدينة. أمّا الروابط الحرفية العليا فكانت تضمّ القضاة وعدول للتقيد وأصحاب البنوك وكبار التصار وكفلك الأطباء. ويأتي العقائير/ الأدوية على حكي الحرفيين وأرباب المصانع قصيرة الثابتن "للقرن الدنيا" قارن في هذا الصدد: Alfred Doren, *Studien aus der Florentiner Wirtschaftsgeschichte* (Stuttgart, Berlin: J. G. Cotta, 1908), Band 2: Das Florentiner Zunftwesen vom vierzehnten bis sechzehnten Jahrhundert, S. 32f. sowie S. 18, 38f., (من هنا فصاعداً: Doren, *Florentiner Zunftwesen*).

ذلك النمط المميز للنبل في مواجهة الغزو الرأسمالي للسلط بغية التأثير ليس على صمل الإمارة وسلامة الوظيفة العمومية فحسب، وإنما أيضاً للحفاظ على المنظورة الاجتماعية للشرف والعادات. فلم تكن ظروف المدن الحديثة تفتحاً سائحة للفراغ بإدارة قضاء الصلح بصفة شرفية عن طريق أناس غير مختصين. ولذلك فزاد شيئاً فشيئاً عدد قضاء الصلح المؤجرين (فكان عددهم في النصف الأول من القرن التاسع عشر ما يقارب 1300 من جملة 18000+ وفي النصف الأخير ما يقارب 10000 فاضي ذوي الألقاب)⁽²⁷²⁾. غير أن عدم نسقية تنظيم الإدارة الإنجليزية ومزج النظرات الأبوية مع منطلقات ذات أهداف روابط بعثة أدت إلى جعل البيروقراطية الرشيدة/ المعقولة نصيحاً مرفقاً أضيف إلى إدارة الشرفاء القديمة حسب الحاجيات المحسوسة عاماً للقرد. إلا أن هذه الأخيرة كانت سياسياً هامة من أجل التكوين المهني للطبقات المالكة لتسيير أعمال الإدارة ومن أجل التصرف القوي المعتاد والتمهي مع الدولة. أما اقتصادياً فكانت هامة بالخصوص من أجل التخليص العنصري للإدارة التي فتحت الباب على مصراعيه للمبادرات الانتصادية مع التمسك التقليدي القوي بـ "إتيقا التجارة". وخلاصة القول فإن إدارة قضاء الصلح كانت تمثل من وجهة نظر السلطة الإماراتية حالة خاصة تماماً لها.

في جميع الحالات الأخرى ذات البعد التاريخي الهام، حيث كانت هناك مشاركة للسلطة بين الحكام الإماراتي ووجهاء المزارعين، فإن هؤلاء كانوا من جهتهم أصحاب القرار ثم توصلت كلتا السلطتين بعد ظهور البيروقراطية المحلية في بداية العصر الحديث إلى اتفاق ضمني أو صريح يتضمن ما يلي: أن يُطمئن للمزارعين المحليين السيادة على تابعيهم والتصرف الاقتصادي في مواردهم بقدر ما تسمح مصالح الأمير بذلك سواء بالنسبة للضرائب⁽²⁷³⁾ أم للتجنيد، وأن تكون الإدارة المحلية والفضاء في

(272) تطابق المعلومات والأرقام التي ذكرها رودولف في كتابه: *Englisches Verfassungsgeschichte und Verwaltungsgeschichte II*, ص 188-190. وقد تومست غنثت انطلاقاً من وثائق "Parliamentary Papers" لعامي 1853 و1856 بالنسبة لإنجلترا وبلاد الغال - مع إضافات الخاصة - إلى عدد إجمالي من قضاء الصلح الثنائيين في المقاطعات يقارب 1824 من بينهم 3234 ناشطون و1004 ذوي الألقاب فحسب. أما قضاء الصلح في المدن، فقد حدد عددهم بـ 1300 قاض.

(273) برسم تاريخ 14 (25 كانون الثاني/ يناير 1722)، جعل القيصر بيتر الأول ترتيباً لثلاثة مرتباً بالخصومات التي يقدمتها للدولة. ولا يقع التراجع عن واجب الخدمة هذا إلا عام 1762. أما التفاصيل اللاحقة حول روسيا تستند بالخصوص إلى العمل "النبل والتجنيد" من كتاب.

مرحلة الأولى نماعاً بين أيديهم باعتبار أنهم يمثلون الرعية أمام الأمير وموظفيه، كما أن جميع أو قسماً كبيراً من الموظفين الحكومية محاطة كل أو أغلبية مناصب القباط تبقى مخصصة لهم، وأن يكونوا في شخصهم وفي أملاكهم معينين من الضرائب وأن يتمتعوا بـ "نبلاء" بأكثر قدر من الامتيازات فيما يخص المحاكم وطبيعة العقاب والمستندات، ومن بينها: أنهم لوحدهم قادرون على تبني السلطة المحلية، ونعياً لذلك أنه في إمكانهم امتلاك عقارات "نبيلة" بها فيها من مستعبدين وتابعين وغيرهم من الفلاحين. أما في إنجلترا التي تولت فيها الطبقة العليا الإدارة، فلم تكن من مثل هذه الامتيازات الطيفية بالنسبة للنبلاء التابعين للأمير سوى بعض الرواسب. فمكانة الطبقة العليا داخل الإدارة المحلية هي الوجه الآخر من تسلّم محل ما يشبه الوظيفة العامة ولكن بأكثر وقت وتكاليف بالنسبة للعمل شرفي. ومثل هذا النمط لم يعرفه النظام الإداري في القارة الأوروبية، على الأقل في العصر الحديث. غير أن نوعاً من العمل الوظيفي العام تواجد في عهدي بيتر العظيم وكاترينا الثانية بالنسبة للنبلاء الروس⁽²⁷⁴⁾. فاحتكارات بيتر العظيم أزال المراتب الاجتماعية والامتيازات القانونية القائمة آنذاك بالنسبة للنبلاء الروس لصالح صديقين بسطين: 1. تفقد المرتبة الاجتماعية (Tschin) جرى حسب الوظيفة وهذا يعني حسب المرتبة في التسلسل الهرمي البيروقراطي الذي كان يضم 14 مرتبة⁽²⁷⁵⁾، وبما أن تفقد الوظيفة لم يكن حكراً

Levy-Bruhl, *Reich der Zaren I*, S. 268-320.

وهذا لم يستعمل غير لزيادة المصطلحات الروسية حسب الكتابة التي نقلت بها.

(274) من خلال الترتيب الجديد لعام 1722 تم التخلي عن مراتب البلاط القديمة بسوسكو (أي مراتب Kulsen و Bajnes) وعلى نظام المراتب (Mestajestva). وكما يصف لودوي بولي (Levy-Bruhl) في كتابه *Reich der Zaren I* ص 292، تمت معادلة الوظائف الفنية والأحبار بالمراتب العسكرية وترتيبها "حسب تسلسل حتى ومما يلي بقسم 14 مرتبة".

(275) بكل وضوح يصف بولي في نفس المصدر نفسه ص 297 التهمة - المرمية - للرتبة الجامعية والمرتبة الاجتماعية (أو chah أو chah): "قلائد الحناني للروس في معهد ثلثي يجرى التحصيل على المرتبة الأخيرة في سلم الهرم البيروقراطي. وبذلك يمكن للطلاب في الجامعة أن يتساقط عند البداية سلم الترتيب، وكل شهادة يحصل عليها لتحول له الارتفاع إلى درجة عليا". وفي هذا الإطار يشير الباحث أيضاً إلى التشابه مع نظام الـ "Mandarin" الصيني (المصدر نفسه، ص 292، 297). إلا أن الواقع في روسيا يختلف جداً عن الصين، وهما تشبه سلسلة من المراسيم في عهد القيصر بيتر الأول الذي سعى أن يفرغها تكريماً أساساً للخدمة الإدارية وأن يكون هذا التفكير مقتضراً على أبناء النبلاء وأنشأوا لخدمة هذه الخدمة. قار. Reinhard Wittram, *Peter I. Czar und Kaiser. Zur Geschichte. Peters der Großen in seiner Zeit* (Göttingen: Vandenhoeck & Ruprecht o. J. [1964], Band 2, S. 198-201.

على النبلاء ولم يتطلب تكويناً عاماً وإنما (نظرياً على الأقل) تكويناً مختصاً، فإنه يبدو شبيهاً بالوضع الصيني⁽²⁷⁶⁾. 2. تنفي حقوق النبالة بعد جيلين في صورة عدم تولي الوظائف⁽²⁷⁷⁾. وهذا يبدو أيضاً شبيهاً بالوضع الصيني⁽²⁷⁸⁾. على أن حقوق النبلاء الروس ضمت إلى جانب الامتيازات الأخرى الحق جون ضيرها لاحتلاك الأراضي بمن تبعها من المستعبلين⁽²⁷⁹⁾. وهذه الطريقة كان النبلاء يتمتعون بحق مسبق في السلطة المحلية كمزارعين، وهو ما لا يوجد بأي حال في الصين. إلا أن ضياع حقوق النبالة كنتيجة لعدم القيام بواجبات الوظيفة تم إلغاؤه في عهد بيتر الثالث وكاترينا الثانية⁽²⁸⁰⁾. لكن الرتبة الاجتماعية (Tschin) وقائمة الرتب الرسمية⁽²⁸¹⁾ (Tabel of Rangach) بقيتا تحتلان القاعدة الرسمية للتفويض الاجتماعي، وبمجرد الدخول في سلك الوظيفة الحكومية ولو لمدة وجيزة بقي علامة انتهاء اللطيفة بالنسبة للنبلاء الشبان.

(276) يذكر بوليف في كتابه *Reich der Zaren I* ص 300 مثل هذا الفارق لبيت الأول نفس الكلمات التي استخدمها ماكس فوبر ولكن بدون ذكر أي مصدر.

(277) كانت الامتيازات الطبقية في الصين مرتبطة بالتجاح في الامتحانات. أما الامتيازات المالية فتعود إلى الرتبة في سلم إدارة الدولة التي لا يمكن وراثتها. قاربه في هذا المصدر: Weber, *Konfuzianismus*, MWG II 19, S. 301f. and 315.

(278) أعلنت الملكة كاترينا الثانية في مرسوم امتياز الطبقة النبيلة لعام 1785 للنبلاء ولم يعد لهم الحق في امتلاك الأراضي المستعربة أي المقار وما يشبه من عبيد/ رجال الصخرة. قارن: Leroy Beaulieu, *Reich der Zaren I*, S. 311.

(279) من خلال مرسوم/ عكاك بتاريخ 18 شباط/ فبراير (آذار/ مارس) 1762 حول "حرية النبلاء" لزال القيصر بيتر الثالث وأجبر الخدمة بالنسبة للنبلاء. وهذا الأمر تم التأكيد عليه من قبل الملكة كاترينا الثانية في مرسومها حول امتيازات النبلاء لعام 1785. قارن: المصدر نفسه ص 300.

(280) تم إلغاء قائمة الرتب (table of rangach) التي ألقاها القيصر بيتر الأول بصفة رسمية من قبل الحكومة المؤقتة في شهر آذار/ مارس 1917.

Robert Paul Browder and Alexander F. Kerensky, eds., *The Russian Provisional Government 1917* (Stanford: Stanford University Press, 1961), Documents, vol. 1., S. 210f.,

وكما يذكر بوليف في كتابه: *Reich der Zaren I* ص 292 فإن هذه القائمة كانت تمثل إلى نهاية القرن التاسع عشر الأراضي لتعدد الشكالة الاجتماعية. هذا ونجد لدى بوليف ستي طريقة الكتابة التي استخدمها فوبر.

(281) تعبر كلمة "Odnoborcy" (И: odnoborcy) عن العزبة الواحدة أو عن مالك حزمة فردية أو ملك تمكن صاحبه من خدمة عربة واحدة فيها بعد ثم توريثه لأبيه. وبما أن هذه الأراضي كانت تحت مملكتهم موسكوفيتية، فإن Leroy Beaulieu يتوقع أن هذه الأملاك كانت في الأصل تابعة لمعسكرات أقيمت لرد شعوب القوقاز.

ولئن كانت سبادة المزارعين النبلاء على مستوى الملك الخاص كـ القاعدة العامة حسب القول المعهود "لا أرض بلا مالك"، باعتبار أنه لا يوجد خارج نطاق ملك النبلاء سوى أملاك الإمارة وأملاك رجال الدين والديار، وأنه من الصعب وجود عقار خاص في أياد أخرى ما عدا بعض البقايا المبعثرة لدى الفلاحين (Odnodwory) أو لدى الإقطاع العسكري (الكوزاك)⁽²⁸²⁾. أمّا الإدارة المحلية في الريف فكانت في أيدي المزارعين النبلاء، إذا لم تكن تابعة لأملاك الدولة. غير أنّ السلطة السياسية البحتة والنفوذ الاجتماعي، وخاصة كّل الحفظ للرفي في المجال الاقتصادي تبقى رهينة الوظيفة أو العلاقات المباشرة مع البلاط، وهو ما تظهره كيفية التعامل مع السلطة هنا وفي أي مكان آخر، وخاصة حسب النمط الضمني. ولا شك أنّ هناك طبعاً بعض المبالغة في قول بول الأول حينها بين لزارتر هريب أنّ المرجل الطيب / الشريف هو ذلك الذي يخطبه فحسب وما دام يتحدث معه⁽²⁸³⁾. فكان العرش (الرؤسي) يسمح لوحده فعلاً بأشياء أمام النبلاء وحتى أمام حاملّي الألقاب المعيّنة وأصحاب الثروات الضخمة ما لا يتجرأ القيام به أي حاكم غربيّ معها كان مستبدّاً إزاء آخر من يكون من بين الوزراء التابعين له. فهذه المكانة للقيصر هي قائمة من جهة على التضامن القوي بين الأفراد وعلى الإدارة والجيش المجند بصفة إجبارية من طرف القوّاد ومن جهة أخرى على عدم وجود تضامن طيفي بين النبلاء من أجل المصالح المشتركة. فكما هو الحال لدى أصحاب الأرباح الضيّمين، كان النبلاء يشعرون بأنفسهم كمنافسين من أجل الرتب (Tschin) والحفظ التي يمنحها الأمير. ولذلك كان النبلاء في حدّ ذاتهم منقسمين بصفة عميقة وفي ضعف حالة أمام الأمير، ولم يتمكنوا من الوصول، حتى إلى حدود التنظيم الحديث للإدارة المحلية⁽²⁸⁴⁾ التي أقامت إلى حدّ ما وضعاً جديداً

(282) مقه المباشرة لبول الأول جاء ذكرها بالفرنسية من طريق:

Louis Philippe Comte de Ségur d'Aguesseau, *Mémoires, Souvenirs et anecdotes, correspondance et pensées du prince en ligne*, Bibliothèque des mémoires relatifs à l'histoire de France pendant le 18^e siècle avec avant-propos et notes par Jean François Barrière (Paris: Firmin Didot frères, fils et Cie, 1859), tome 20, p. 179.

وذكر هذا الاستشهاد باللغة الألمانية من قبل بولير في كتابه:

Lesoy Beaulieu, *Reich der Zaren I*, S. 289.

(283) المقصود هنا هي منظمة الإدارة المحلية التابعة لـ زيميتس والتي أقيمت من طرف القيصر الإسكندر الثاني عام 1864.

(284) في "شهادة العفو بالنسبة للنبلاء" سمحت الملكة كاترينا الثانية عام 1785 للنبلاء التجمع في روابط على المستوى الحكومي والإقليمي وعرّض لوائح إلى العرش كلها فتصفت الحاجة. فارتأى المصدر نفسه، ص 313 ولاحقاً.

من الإجماع، إلا نادراً جداً من تكونين مقاومة جماعية، بل وغالباً بدون نتيجة تذكر رغم أنهم تحصلوا في عهد كاترينا الثانية بصريح العبارة على حق التجميع والالتباس/ المطالبة الجماعية⁽²⁸⁵⁾. وهذا المضعف القادح للنظام الطيقي لدى النبلاء، والذي يعود سببه إلى المنافسة من أجل خطوة البلاط، لم يكن نتيجة للنظام الذي أقامه بيتر العظيم وإنما يعود أصله إلى نظام "Mjestrnitschestwo" القديم الذي ساد منذ تأسيس الدولة الموسكوفية على الترتيب الاجتماعي لدى الشرفاء⁽²⁸⁶⁾. فالترتبة الاجتماعية كانت منذ البداية مرتبطة بمكانة الوظيفة التي يمنحها القيصر باعتباره الملك الكوني للأرض، والتي كان يتبعها كأجر مادي الملك التابع للوظيفة⁽²⁸⁷⁾ ("Omjesije" von mjesto). أما الفرق بين نظام Mjestrnitschestwo القديم والنظام البيروني فلم يكن في آخر المطاف سوى أن إقطاع الوظيفة من جهة والرتبة التي منحت للمالك الأول أو إلى مالك لاحق عن طريق الوظيفة التي أسندت له أصبحت ملكاً بلبيع من يملكه، وهذا وقع تنظيم علاقات الترتيب بين العائلات النبيلة بصفة دائمة نسبياً. وهكذا تقلد للشباب النبيل منصبه في الوظيفة 1. حسب الرتبة العليا التي توصل إليها السلف في هرمية الوظيفة و2. حسب عدد الأجيال التي مرت بين المراتبة العليا في الوظيفة التي تحصل عليها أحد الأسلاف ودخوله التالي في سلك الوظيفة. فلا يمكن لنبيل من عائلة نبلاء الوظيفة العليا أن يقل حسب العرف المحدد للطبقة وظيفته فعمله ينحصر لأمر موظف من عائلة ذات رتبة دونية في سلم النبلاء، أو أن يقلب الجلوس إلى جانب موظف - ولو كلفه ذلك حياته إذا كان المداعي لها القيصر ذاته⁽²⁸⁸⁾ - يكون حسب

(285) تعود نشأة نظام الـ mesnitschestvo، وهو نظام معقد من الرتب والمناصب حسب النسل والخدمات الجليلة، تاريخياً إلى القرن الخامس عشر. وكان موارباً لسلطة الدولة المركزية الموحد التي بدأت بتكونها إمارة موسكو (وقد تاريتها اليوم بالفترة ما بين 1480 و1703) وتبعها إمارات أخرى كبيرة وصغيرة وضمت أراضيها وخدماتها واستقلالاً تحت سلطتها. غارن في هذا العدد أيضاً الوصف الذي قدمه بوليوس في المصدر نفسه من 248-292.

(286) تعدل كلمة "Pomjesije" (TI: pomest'e) على المقار الذي يوضع على ذمة الموظف كأجر خدمته. وهو يشبه حسب بوليوس في كتابه: Leooy Beaulieu, *Reich der Zaren* I, 5. 286. الإقطاع لو الـ *beneficium*. وقد وزعت أملاك طائفة كاجور للوظيفة في عهد إيفان الثالث (Ivan III) الذي حكم بين 1462-1502.

(287) يذكر بوليوس في المصدر نفسه، من 291 عبر أحد الزوارعين من أحد النبلاء الذي رفض قبول إقطاع من الأرض قومه له للقيصر، وحل خلفه ذلك ثم القرض عليه وهو يصرخ أن الموت أحب إليه من أن يمرض عليه إقطاع لا يضمن مكانته.

(288) لتقليص الصراعات الحادة على ساحة الحرب مع القيصر إيفان الرابع (Ivan IV) ("الظلي") =

الرتبة العائلية للـ "Mjestnitschestwo" خاضعاً له مهما كانت رتبته الشخصية. وهذا النظام يدلّ من جهة على القيود الحادة التي يخضع لها القيصر في اختيار موظفيه السامين في الإدارة وقيادة الجيش، والتي لا يمكن تجاوزها إلا بصعوبات كبيرة، بل وبالمخاطر أن لا تتوقف الاحتجاجات والاعتراضات حتى على ساعة القتال⁽²⁸⁹⁾. ومن جهة أخرى فإنّه يفرض على النبيل، بقدر ما ترتفع رتبته الموروثة، بقدر ما يندمج في خدمة البلاط والإدارة البيروقراطية حتى لا يفقد مكانته الاجتماعية وحقوقه الوظيفية التي يتقلدها، وأن يتحوّل إلى "نبيل البلاط" (وكلمة Dworjanstwo اشتقت من كلمة Dwar التي تعني البلاط / القصر)⁽²⁹⁰⁾.

لقد تراجع الملك الخاص للمعيار كأهمية للرتبة الاجتماعية أكثر فأكثر. وتقلص عدد الـ Woschinniki، أي مالكي إحدى الأراضي (Woschina) الموروثة من السلف، وليست تلك الأراضي التابعة في الأصل للوظيفة لصالح ما سمي بالـ Pomjeschtschiki حتى أصبح هذا اللفظ لوحده يعني الآن "المالك". فليس إذن الملك النبيل للمعيار هو الذي يحدد الرتبة الاجتماعية وإنما المرتبة الخاصة والموروثة في الوظيفة. وتجد حلقة الوصل لتطوّر هذا النظام المستعمل بطريقة ذكية من طرف إدارة القيصر، والمتشغل في ربط السلطة الاجتماعية بأكملها بخدمة الحاكم، 1. في مؤسسة (أعيان / أتباع الملك) التي سيتم التمرّس إليها فيما بعد⁽²⁹¹⁾ في حلقاتها 2. بالانضمام العشائري الذي يسمّى أفراد العشيرة إلى الحفاظ على المرتبة المكتسبة للوظيفة وما يتبعها

= عام 1550 على ساسي شبكات الصراع مع النبلاء من المرتبة النبوية. غارون: Leroy Beaulieu, *Reich der Zaren*, S. 290. Anm. 1.

(289) هكذا تكتب الكلمات اليوم: dvor dvorjanstvo.

(290) كان ما يسمى به "Woschinniki" (TI: woschinniki) غالباً أفراد قدامى أوما باشايهم، وكثرتا يملكون أراضي بموجب القانون غير أنهم أجبروا في نهاية القرن السادس عشر من قبل القيصر على تمرير أبنائهم بأراضي تابعة للوظيفة ("pomest") وبذلك فقدوا مكانتهم وأصبحوا "Pomjeschtschiki" ("pomestiki"). لقرون. المصدر نفسه، ص 286، هناك نجد أيضاً إشارة إلى التوظيف اللغوي لكلمة "pomestiki" ومقارنة "Woschinniki" ("woschinniki") بها يعني Anod في أوروبا الغربية.

(291) انطلاقاً من سوء فهم لقول جاء لدى بوليف في كتابه: Leroy Beaulieu, *Reich der Zaren*, I, S. 291E.

حلّ غير القيصر بين الأول حرق المرواح القديمة أو وثائق الإدارة. لكن في الحقيقة تم حرق المرواح "razjadnaja perepis" (لدى Leroy Beaulieu: "razjadnaja knigi"، المرجع المذكور، ص 291) بالعمل من طرف آليه فيدور الثالث ألكسيفيتش.

من حظوظهم جميعاً. وهذا الوضع وجده بيتر العظيم قائماً وحاول تحسينه حينها قام بإحراق قوائم العائلات (Rasrijdnaja Perepis) التي تعرض لإرشادات عن مطالب العشائر النبيلة حول المراتب⁽²⁹²⁾، ووضع نمطه - Tschin-Schema - المرتبط بالمرتبة الشخصية الخاصة مكانه. فكانت محاولة لتقويض شرف العشائر الذي كان إلى حد الآن حبر عترة في طريق تطور التضامن الطائفي وكذلك أمام مصالح القيص في اختياره الحر لموظفيه، ولكن بدون أن تنشأ معارضة طبقية ضد القيص. وقد نجحت فعلاً المحاولة. فالنبلاء بقوا منقسمين فيما بينهم كلما سحوا إلى التوصل إلى مرتبة Tschin الاجتماعية، وذلك من خلال التنافس الكبير بينهم من أحلقها، ولكن في حالة أنهم بقوا مجرد مالكيين، فإنهم حافظوا على انقساماتهم من خلال المعارضة المليئة حقداً إزاء الـ Tschinownik - وهي السعة العامة للموظفين. فاحتكار نظام الرق لم يخلق تضامناً طبقياً لأن التنافس من أجل المراتب حال دونه ولم يبق سوى الوظيفة التي تعطي فرصاً كبيرة لكسب الثروات. من هذا المنظور كان الوضع مماثلاً للمهدين القيصري الروماني المتأخر والبيزنطي. وكذلك أيضاً لم يسبقها من الحكم البابلي والفارسي والمليستي القديم وحتى ورتتهم المسلمين؛ فأهمية سلطة أصحاب العفار - التي، كما رأيناها⁽²⁹³⁾، كانت مدفوعة تماماً في الصين - لم تعد هناك أيضاً إلى أي ارتباط معين كان لطبقة المالكين مع الوظائف الحكومية ولا إلى نشوء طبقة نبلاء موحدة انطلاقاً من السلطة المقاربية، معها تعددت المبادرات. فقد وجدت طبقة المالكين (Possessores) التي تزايد نفوذها بالنسبة للإدارة الرومانية المتأخرة، مثل سلك الوظيفة الإمبراطوري

(292) تطورت التناقضات بين المزرعين الكبار والموظفين الفقراء في الثلث في النصف الثاني من القرن التاسع عشر إلى حد أن أصبح الموظفون ذوو الدرجة السفل يشتمون من قبل غاصبيهم النبلاء وينتمون - "لبروليتاريا المزرية"، قارن: المصدر نفسه، ص 301

(293) في عهد الملك المليستي مثل عمكة البطلة في مصر أوفي مقدونيا وملكة للسلافة تم تكريم المستشارين والموظفين وضباط الملك بمنحهم أوسمة فخرية ورفع مقامهم في سلم الرتب. فلنأشأ مع الإسكندر الكبير الذي اتبع المثال الفارسي في منح الألقاب لأهل البلاط، هيسن هذا النظام في القرنين الثالث والثاني ق.م. أننا في مقدونيا، فقد سعى المزهومون أنهم "أصدقاء" الإسكندر الكبير إلقاء طبقة النبلاء القديمة من بلاط الملك (المراقين).

في الممالك المملوكية (294) في العهد الروماني المتأخر (294)، نفسها بدون أية صلة أمام الطبقة المرتبة حسب قيمة دخل الأرباح في جدول من المراتب، كما كان ذلك في مرحلة نشر الدول الشرقية القديمة. أما في الدُول الإسلامية فقد كان هناك تسلسل اجتماعي مطابق لطابعهم الديني، ويشمل أولاً اعتناق الإسلام كدين، وكذلك أيضاً التفرغ في العلوم الدينية وأخيراً حظوة الحاكم، ولكن بدون احتكاك متواصل وفعال للتبلاء. وعلى هذه الأرضية ليس في الإمكان أن يبنأ العنصر الأساسي والمحدد لجميع التبلاء الغربيين في العصر الوسيط: ألا وهو التوجه المركزي في كيفية تسير الحياة عن طريق نعت معين من الخلق (Gesinnung) التقليدية التي تأصلت من خلال التربية. وتشمل هذه الخلق كل العلاقة الشخصية إزاء نعت الحياة بأكمله والشرف الطبيعي المُوحد كمتطلب ملزم لكل فرد والمراطة الخبيصة والمُوحد لجميع أفراد الطبقة. لا شك أن العديد من التقاليد قد تطوّرت على الأرض الروسية وكذلك ضمن أوساط الوجهاء في جميع تلك الدُول، لكن لم يكن الأمر متعلقاً بالانقسام المذكور سابقاً لأسس الترتيب الاجتماعي لمحبب كي لا يتمكنوا من الوصول إلى مركز مُوحد ومطابق لخلقهم في تسير حياتهم حسب قاعدة "الشرف"، بل إنهم لم يتركوا المصالح الاقتصادية والحاجة الملحة إلى الهيبة الاجتماعية على الإطلاق إلا من الخارج ولم يقدّموا مقياساً باطنياً بسيطاً لفرض الذات والحفاظ على الشرف كمواظف مُوحدة للعمل. فإنا أن يفصل الشرف الاجتماعي الذاتي عن العلاقة إزاء الحاكم من الداخل: وهو ما حصل لدى الوجهاء المستقلين، وإنما أنها لم يكونا سوى فرصة "ترقية" تسيرجها الحاجة الخارجية لفرض الذات، وهو ما نجده لدى تبلاء البلاط Tschin وملك الموظفين الصينيين القدامى (Mandarinennum) ولدى جميع الأنواع من الرتب القائمة على حظوة الحاكم ونعمته. من جهة أخرى كانت الأرباح المكتسبة بجميع أنواعها في حد ذاتها الأرضية

(294) في عهد التيايمرد الرومان وقت أصبحت الأراضي الثلاثة - الذي ينتمون في الأصل خالاً إلى سلالة الشيوخ القدماء - في وجه الموظفين غير التبلاء الذين تم ترتيبهم حسب دخلهم السنوي لعدم انتهاءهم لنظام الشيوخ، وذلك منذ عهد هادريان. فارن: *Römische Staatsrecht*, Mommsen, III, P. S. 564.

أما الإصلاح الديني كالتقني - المنسطيني، فقد أقام نظاماً مبنياً للتراتب بالنسبة للموظفين وجد أثره في المذكرة Notitia dignitatum (في النصف الأول من القرن الخامس). فارن: *Karlows, Römische Rechtsgeschichte* I, S. 829f.

(295) بالنسبة للممالك الشرقية القديمة (مثل مصر والساسانيين والبابليين والآشوريين) تم إثبات الفارق بين روابط التسل وروابط الإفادة التي أسسها الملك مثلاً فيما يخص الملكية البابلية القديمة من خلال قورش مسمون. فارن: *Thurnwald, Babylon*, S. 652-666.

المانحة للشعور بـ "شهامة" الوظيفة والوجهاء على غرار نبلاء الزيم (Noblesse de Robe)، ولكن بدون قاعدة معينة لعلاقة خاصة مع الحاكم قائمة على "الشرف" وعلى ما يمثله من نظام خاص للحياة الباطنية. فقد كان كل من الموظف السامي الغربي إلى جانب المكانة الاجتماعية التي حازها عن طريق الخطوة التي مت بها الحاكم، والنبيل الإنجليزي القديم التابع لطبقة الشرفاء (Squirearchy) إلى جانب الهيبة الاجتماعية التي نالها عن طريق مؤهلاته الشرفية الخاصة، رغم الاختلاف المتباين بينهما، حاملًا لشعور شخصي وطبقي خاص بعزة النفس / الكرامة قائم على الشرف الذاتي وليس على النفوذ الناتج عن الوظيفة. لكن يبدو جلياً تماماً لدى الموظف السامي، كما هو من السهل إدراكه لدى النبيل الإنجليزي القديم (Gentleman) أن نمط حياة كليهما الباطني كان متأثراً بروح الفروسية الفروسية. فقد كان الموظفون السامون منسجمين تماماً مع هذه الروح، أما النبيل الإنجليزي فقد جمع على خلاف الأول، إلى جانب سمات الفروسية الفروسية المتأصلة، ملامح بورجوازية أخرى مترابطة تنبعث من إهداء طبقة الشرفاء من التجديد، والتأست مع مثله الرجالي ونمط حياته. فإلى جانب طبقة الشرفاء (Squirearchy) ظهر لدى النبيل انتمت أحد هذه الأنماط ذات المرجعية المتغيرة جداً والذي بدأت به التطورات المتعددة والمؤثرة في بعضها البعض إلى حد التوازن. وعلى أية حال، فإن مركز التوجه الأصلي الفروسي لطبقتي الطبقتين كان موجوداً خارج حيزهما في الفروسية الإقطاعية. ولكن نظام حياته كان محدداً من المركز عن طريق مفهوم الشرف الإقطاعي وهذا المفهوم بدوره عن طريق ولاء المقطعين، وهو النمط الوحيد المفترض للشرف الطبقي سواء من الداخل من خلال موقف موحد من حيث المبدأ من جهة، أم من الخارج من خلال نوعية العلاقة إزاء سيده من جهة أخرى. وبما أن علاقة المقطع / المستعبد الخاصة تمثل علاقة خارجة عن السلطة الإماراتية، فإنها تبقى من هذا المنظور خارج حدود سيادة الإماراتية. وفي حد ذاتها، فإنه من السهل إقرار أن هذه العلاقة من جهة أخرى محددة من خلال صلة البر والإحسان الخاصة والشخصية البحتة المرتبطة بالسيد بدرجة كبيرة إلى حد أنها تبدو وكأنها "الحل" لإشكال هبلي / محسوس ضمن سلطة الأمير السياسية، وذلك عن طريق أصحاب القرار المحليين، حتى إنه من الأفضل تناولها بصفة منفصلة كـ "حالة" خاصة وعارضة للمادة من السيادة الإماراتية.

[الإقطاعية] نظام الإقطاع

تقرير النشر حول نشأة النص

يتكون النص الذي نحن بصدد نشره لاحقاً من جزأين، يهتم الجزء الأول بتحديد مضمون الإقطاعية/ نظام الإقطاع ويبحث الجزء الثاني في العلاقة المتبادلة بين مركبات السيادة الإماراتية وسلطة الإقطاع في ارتباطها بالاقتصاد وعصرها بالرأسمالية الحديثة. وانطلاقاً من تعدد روابط السلطة الإقطاعية، وضع ماكس فيبر شيئاً فشيئاً سمات الإقطاع الغربي لتحديد المفهوم النموذجي لـ "الإقطاعية". ومن خلال المقارنة مع أشكال الإقطاع غير الأوروبية وأنواعها وقع توضيح خصوصيات الإقطاعية/ نظام الإقطاع الغربي بحيث يمثل تطوره واجهة البحث وأصبح المنطلق القائم هنا من تشكل الروابط السياسية، أي ما يستقى بدولة الطبقات، هو الوحيد الذي سيعرض للبحث، ولتجنب ريب الموقوف في تركيبة تاريخية أحادية الجانب بين السلطين الإماراتية والبيروقراطية، أشار ماكس فيبر إلى بعض الأشكال المختلطة والانتقالية التي يمكن الرجوع إليها تاريخياً. أما في الجزء الثاني، فإنه نساك عن الظروف الاقتصادية لنشأة أشكال السلطة الإماراتية والإقطاعية/ الأرستقراطية السياسية وكذلك عن العوامل المؤججة والمتنبئة أو أيقناً المعيقة لأشكال السيادة بالنسبة لتطور الرأسمالية الحديثة.

وعلى عكس النص السابق حول "السلطة الإماراتية" يبدو للنص المعروض

هنا أكثر انسجاماً وتناسلاً في حد ذاته. فيخضع النظر عن التفاصيل حول نظامي "الإقطاع" التركي والإسلامي، لا يقدم الانتغال بنظام الإقطاع مبدئياً شيئاً جديداً في أحوال ماكس فبر. حتى تكون النسخة الأولى من النص من بين المساهمات الأولى لكتاب الاقتصاد والمجتمع. وهو ما يتم التنبيه إليه في إحدى الجمل من النصوص القديمة التابعة للنسخة الأصلية من موسيولوجيا الحق بحيث تعتبر التفاصيل حول دولة الطبقات من بين النصوص القديمة جداً في مجموعة موسيولوجيا البداية⁽¹⁾. وفي وصفه يعود فير بصريح العبارة إلى المراجع القديمة وأبحاث الكتب مثل كتاب مونتكيو روج الشرائع، والمؤلف الصغير لكارل ماركس مأساة الفلسفة أو دراسة كارل راتغن حول "مميزانية اليابان واقتصادها" التي سبق أن تعرض لها عام 1898 في ملخصه للمدرس حول "الاقتصاد القومي العام (النظري)". وذلك تحت عنوان "تطور الإقطاعية/ نظام الإقطاع وتختلف أشكاله"⁽²⁾. وكنت لتحديد التوقيت الصحيح هناك ثلاثة كتب أخرى ذكرت في هذا الصدد: كتاب أوسكار وابلد (Oscar Wilde) بعنوان: *Bildnis des Dorian Gray* الذي ملكه ماكس فير في ترجمته ألمانية لطبعة دار Insel للنشر عام 1907، فهو يفرض علينا مصطلحاً لاحقاً لكتابة النص ولكن الأهم في هذا الإحار هو ذكر دراسة هيرمان ليفي (Hermann Levy) التي نشرت "أخيراً" أي عام 1912 حول "سياسة سلالة شجوارث الاقتصادية" وكذلك المقال المنشور "مؤخراً" للباحث بيكر حول "الظواهر الخاصة للإقطاع العسكري الإسلامي". والعدد الذي تضمن مقال بيكر نشر في مجلة الإسلام التي يعدها الباحث ذاته ولم يتم استلامها إلا في 18 من شباط/ فبراير 1914. فذكر هذا التاريخ يشير إذن إلى وقت متأخر من الانتغال بالنص والذي يمكن أن يعود إلى ربيع أو صيف عام 1914.

لا توجد إشارات أخرى لتحديد التاريخ بصفة مباشرة. هناك فقرة واحدة تصف التحول من علاقة الإقطاع إلى رابطة الإقطاع وتعمل بمقولات وترتيبات

(1) قارن: Weber, *Recht & L.*, S. 8 (WuG, S. 303). هناك تحت الإحالة إلى شكل تقسيم السلطات في "أشكال السياسة الطبقة" ومن ثم أيضاً إلى نوعية تقسيم السلطات في "أشكال السياسة الإماراتية والطبقة والإقطاعية" في نسخة التفتيح. وهناك أيضاً تم ذكر مونتكيو.

(2) قارن: Weber, *Vorlesungs-Grundriß*, S. 8. هناك تم أيضاً ذكر ماركس (المصدر نفسه، ص 16).

البحث حول المقولات. ولكن من المحتمل أن يكون الجزء الثاني من النص (بداية من ص 418) قد مثل رد فعل على "الجهل الضعيف" الذي بذله كارل بوشر (Karl Bücher) في مساهمته لمقدمة "المرجع" التي كان ينتظر منها الكثير. فالمقال حول "موجبات التطور الاقتصادي القومي"⁴⁰ لم يتقدم في 18 صفحة مطبوعة شيئاً جديداً ولم يُلخص باختصار حتى الأطروحات التي عرف بها في عوفى القرن التاسع عشر ووقعت مهاجمته⁴¹. ولذلك أعلم ماكس فيبر في 28 كانون الثاني/ يناير 1913 الناشر بول سيبك أنه سيقطر تعويض بوشر و"ملء الفراغ" الذي أحدثه. "وهذا يتطلب على الأقل شهرين. من هنا سيكون مقالاً جاهزاً في شهر أيار/ مايو"⁴². وفي الجزء الثاني من نص "الإقطاعية/ الإقطاع" يعرض فيبر خلافاً للثمينات الأحادية الجانب لأشكال السيادة السياسية بالنسبة لأنماط اقتصادية معينة تتنوع مختلف لقرنيات ممكنة قد تُفقد أي شكل من نظريات التطور منذ البداية. وهذا يتطابق وقوله في الرسالة التي بعث بها إلى جوهانس بلانج (Johann Plenge) في 11 آب/ أغسطس 1913 والتي تضمنت أن "مقاله بعنوان "الاقتصاد والمجتمع" سيرعرض أشياء مغايرة تماماً لـ"مراتب الاقتصاد"⁴³. أما الجزء المتكامل في آخر النص حول "الإقطاعية/ الإقطاع" فإنه يتبع فقرة من الطبعة الأولى منشورة بحروف صغيرة تنتهي بملاحظات وجيزة حول أثر بنيت كل من السلطة الإمبراطورية والإقطاعية، ويمكن أن تكون - قياً بنص "البيروقراطية" بمنزلة الخاتمة الأحسية للنص وما يدعهم هذه الفرضية هو أن النتائج الحالية (انظر لاحقاً، ص 446-453) حول العقيدة والسلوك تُكرر إلى حد ما جاء في الفقرة المنشورة بحروف صغيرة. إضافة إلى ذلك، تبّه الإحالة إلى

(3) هكذا جاء في رسالة ماكس فيبر إلى بول سيبك بتاريخ 3 تشرين الثاني/ نوفمبر 1913، MWG IV/8، ص 344.

(4) قارن: (Karl Bücher, "Volkswirtschaftliche Entwicklungsstufen," *GdS*, Abt. I (1914), S. 1-18.

(5) للجدل حول بوشر (Bücher) قارن مثلاً: Helmut Schneider, "Die Bücher-Meyer Kontroverse," in: Eduard Meyer, *Leben und Leistung eines Universalhistorikers*, hg. von William M. Calder III. und Alexander Demandt (Leiden, New York u.a.: E. J. Brill, 1990), S. 417-445.

(6) رسالة ماكس فيبر إلى بول سيبك بتاريخ 28 كانون الثاني/ يناير 1913، MWG IV/8، ص 60.

(7) قارن رسالة ماكس فيبر إلى جوهانس بلانج (Johann Plenge) بتاريخ 11 آب/ أغسطس 1913، MWG IV/8، ص 305.

عمل هيرمان ليفي المنشور في نهاية عام 1912 إلى بحث متعلق بهذا الجزء الأخير من النص يعود إلى النصف الأول من عام 1913، بحيث يبدو أن هناك تطابقاً زمنياً مع الإعلان عن إعادة النظر في مساهمة بوشر غير الكافية.

كما تتيح مكانة نص "الإقطاعية/ الإقطاع" في علاقته بالنسخة القديمة لسوسيولوجيا السيادة إمكانيات أخرى لتحديد تاريخ نشأته. وتبدو بالأخص العلاقة المتبادلة مع نص "السلطة الإماراتية" أكثر قرباً. وهذا لا يخص فقط الترابط الموضوعي من خلال الجزء الأخير، حيث يتم وصف بيئات السلطة الإماراتية والإقطاعية في علاقتها بالاقتصاد، وإنما أيضاً استعمال المصطلحات الخاصة في تحليل السلطة الإماراتية. ففي النص المعروض هنا يتم تدقيق المصطلحات حتى لغوياً: فإلى جانب النمط الاستبدادي للسلطة الإماراتية يدا الحديث عن النمط "الحالين" و"الأبوي" هذه السلطة. إضافة إلى ذلك، هناك فقرتان فترضان في مقارنتها لبيئة السلطة الإماراتية بالسلطة الإقطاعية الموروثة إلى جزء من التفاصيل المتعلقة بنص "السلطة الإماراتية". أما التساؤل عن الترتيب المتبادل فخير، فقرة تضم الترتيب المتناسق للعلاقات الإقطاعية؛ فهنا جاء تحت النقطتين 1 و2 الإقطاع -Leitur-gischer والإقطاع "الإماراتي" عرض أشكال تجهيز المحاريير التي سبق أن وقع وصفها بإطناب في منهج الجيوش الإماراتية. إلا أن هذه الأشكال لا يعاد البحث فيها كمحاولات استثنائية للإقطاع في نص "الإقطاعية"، وهو الدليل على إعادة النظر في كلا النصين.

كان لتحليل بيئة الحالات الداخلية للنص بين نص "الإقطاعية" الذي نحن بصدده نشره والنصوص المتعلقة بالسيادة الكاريزماتية - كما ذكرنا سابقاً - أثر حاسم بالنسبة لترتيب النسخة القديمة من سوسيولوجيا السيادة وفهمها. ففي مستهل نص "الإقطاعية" يوضح ماكس فيبر انتهاجه الموالي بالقول: "سنرى فيما بعد أنه يمكن، بل ويجب التعامل مع علاقة الوفاء الإقطاعية بين السيد وتابعيه من جهة أخرى وكأنها أيضاً تعامل يومي ضمن علاقة كاريزماتية وليس ضمن ارتباط سلطوي إماراتي، ومن هذا المنطلق نستجد بعض العناصر الخاصة لعلاقة الوفاء مكانها الحقيقي والنسجم. ولكن لنبق هذا الوجه جانباً ولنبحث عن الشكل الحميم والمجازم هذه العلاقة". فتجده في هذا النص، في حين أن نص "تحوير الكاريزما" لا يتضمن سوى تذكيرين وجزئين لنمط التبعية الحرة كمطلق محتمل للعلاقات الإقطاعية.

وليس هناك تفاصيل أخرى في بقية النصوص الثلاثة المتعلقة بالـ "كاريزما"، وهو ما يبعث على النظر أن فكرة الأصلين بالنسبة للإقطاع جاءت متأخرة نسبياً ولم يكن لها أثر كبير في النصوص المعرّرة سابقاً حول "الكاريزما". وهذا يوضح أيضاً لماذا لم نجد في نصوص "الكاريزما" الثلاثة سوى أقوال عامة حول الإقطاعية وليس أقوالاً غنصية بالبت مثل الإحالة إلى "السلط الإدارية/ النصف البرمي لدى السيادة البروقراطية والأبوية والإقطاعية". أمّا بالنسبة لترتيب المقرر هنا، فهناك إحالتان مسبقتان من نص "الإقطاعية" تشيران إلى تفاصيل في نصوص "تحرير الكاريزما" و"الحفاظ على الكاريزما" تملآن هذا الترتيب، مع العلم أن الإحالة الأولى المتعلقة بالوضع الجنسي/ النسب الكاريزماتي تبدو متبادلة، والإحالة الثانية تشير إلى فقرة من فصل "المشروعية" السابق، ولهذا السبب تم أيضاً تحريرها.

في الوقت الذي تسمح الإحالات المعاكسة في نص "الإقطاعية" بالعودة إلى التفاصيل الموجودة في نص "البروقراطية" وحلّ عقدها بوضوح، يبدو ربط الإحالة بالمخالفة غير واضح. فلا يمكن التعرض إلى أقوال غير مشكوك فيها تتعلق بالربط بين النص المنشور هنا ونص التقديم حول "السيادة"، وليس هناك أي تعبير مطبق للإحالة في النص الحتمي لفصل "الدولة والحكم الديني". كما لا يوجد ما يطابق الإحالة المسبقة حول تناول الظروف الاقتصادية البحتة لتطور البروقراطية الحديثة في جملة النصوص المختلفة، وهو ما دفع الناشرين الأرائل إلى إضافة ملاحظة مباشرة حول هذا الغرض الباقي بدون حلّ. ومن المحتمل أن نجعل هذه الإشارة إلى الفصل (Bd) بعنوان: "تطور الدولة الحديثة" من مقدمة "الملخص" المعلن عنه في شهر حزيران/ يونيو⁽⁸⁾ 1914.

بالنسبة لبقية نصوص النسخة القديمة من الاقتصاد والمجتمع هناك ربط موضوعي مع نص التقديم لفصل "العلاقات الاقتصادية بالنسبة للجماعات بعشّة عامة" الذي وقع التأكيد عليه من خلال إحالات متبادلة في النص، وهذا الربط جاء من أجل التفاصيل المتعلقة بينة الاقتصاد في الجزء الأخير من نص "الإقطاعية". كما تقوّه أيضاً إحالة من الفصل الثاني عشر لنص "الجماعات الدينية" الذي يبحث في العناصر المعيقة للرأسمالية الحديثة لدى مختلف أديان العالم مباشرة

(8) غارن: (GdS), Abt. I, 1914, S. XI (MWG II 22-6).

إلى الجزء الثاني من نص "الإقطاعية"⁹. وعن طريق الإحالات يربط ماكس فيبر الأروحية الطبقة للنبله التي تم تناولها في نص "الإقطاعية" مع الفقرات القريبة من حيث المضمون في نص "الطبقات"، "الفئات" و"الأحزاب" و"الفصل السابع من "الجماعات الدينية". إن الجزء الأول من نص "الإقطاعية" مرتبط من خلال إحالات بالدراسة حول "المدينة". فهناك جملة من الإحالات من نص "سوسيولوجيا الحق" تفرد إلى جبري هذا النص وهذه الإحالات التي لا أهمية لها بالنسبة لقراءة النص نستخلص من جميع طبقات النص، منذ الصياغة المبكرة المرفوعة بالآلة الكاتبة حتى التصويرات الإضائية المكتوبة باليد¹⁰. في مقابلتها تفرد إحالة واحدة فقط، ولكنها مثقفة الحلول، من نص "الإقطاعية" إلى نص "الحق" § 28¹¹.

إجمالاً يمكن تحديد إطار واسع لتاريخ نشأة النص الذي هو بين أيدينا قد يبدأ عام 1910 ويتواصل إلى حدود 1914، مع العلم أن جزءاً من التفاصيل الخاصة بعلاقات الإقطاع ودولة الطبقات في الغرب قد تنتمي إلى مجموعة سابقة من نص الاقتصاد والمجتمع. وقد وقع التوسع فيها في غضون عام 1913/1914، وهو ما تشير إليه الإحالات المتضمنة في أجزاء من نص الحق والجماعات الدينية التي تعود إلى عام 1913/1914. ومن المحتمل أن آخر تنقيح حدث في ربيع أو صيف 1914.

Weber, *Religiöse Gemeinschaften*, MWG V/22-2 mit Anm. 42.

(9) فيبر:

(10) انطلاقاً من مجموعة النصوص المبكرة لفيبر: Weber, *Recht* § 1, S. 8 (WuG¹, S. 393). تفرد إحالة إلى معالجة تقسيم السلطات في "الأشكال الطبقة السياسية" في حين أن النسخة المكتوبة باليد للإحالة تشير إلى الأشكال السياسية الإمبراطورية والإقطاعية. نجد كلا الإحالتين في الجزء الأول من نص "الإقطاعية". وانطلاقاً من المجموعة الثانية من الأوراق المرفوعة بالآلة الكاتبة تفرد إحالة ثم حلها عدة مرات عن طريق نسخي استنباط الحق الإمبراطوري. قارن: Weber, *Recht* § 6, S. 3 (WuG¹, S. 484).

إلى الجزء الأول من نص الإقطاعية وكذلك إحالة ثم حلها بوضوح مروداً بتطور السلطة السياسية الأروحية إلى دولة الرعايا (قارن: Weber, *Recht* § 6, S. 8 (WuG¹, S. 492). في الجزء الثاني من نص الإقطاعية، انطلاقاً من التلخيص الذي جرى باليد إلى النسخة الثانية المرفوعة يمكن حل عقد الإحالة إلى أشكال مذهبة من الرأسمالية مقارنة بالرأسمالية البورجوازية الحديثة (قارن: Weber, *Recht* § 6, S. 5 (WuG¹, S. 487). في الجزء الثالث من نص الإقطاعية، وانطلاقاً من المجموعة الثانية من الأوراق المرفوعة بالآلة الكاتبة والتي نسب إلى نسخة من المخطوط المبكر، تفرد ثلاث إحالات ثم حل قطعاً عدة مرات (قارن: Weber, *Recht* § 2, S. 8 (WuG¹, S. 442). المصدر نفسه، Weber, *Recht* § 2, S. 33 (WuG¹, S. 443). المصدر نفسه، Weber, *Recht* § 2, S. 71 (WuG¹, S. 452). المصدر نفسه، Weber, *Recht* § 2, S. 71-73 (WuG¹, S. 452f).

(11) Weber, *Recht* § 2, S. 71-73 (WuG¹, S. 452f).

(11)

فيما يخص نقل النص ونشره

لم ينقل لنا مخطوط. يستند الشر إلى الطبعة التي نشرت أول مرة بعد وفاة الباحث من قبل ماريانا فير وملشور بالي كفصل تامن للجزء الثالث تحت عنوان: "أثر السلطة الأبوية والإقطاعية. الإقطاعية" في: فير، ماكس، الاقتصاد والمجتمع (ملخص الاقتصاد الاجتماعي، الفصل الثالث، الإيداع الرابع)، - (Tübingen: J. C. B. Mohr (Paul Siebeck 1922)، ص 724-752.

لم يؤخذ عنوان الطبعة الأول "أثر السلطة الأبوية والإقطاعية. الإقطاعية" بعين الاعتبار بما أن الأمر يتعلق بإضافة والصحة من طرف الناشرين. ففي البلاغ الأول لماريانا فير حول مخلفات زوجها بتاريخ 30 حزيران/ يونيو 1920 نجد معلومة مختصرة فقط تحمل عنوان "الإقطاعية"⁽¹²⁾. وحتى مع إرسال المخطوطات المخلفة والنابعة لـ الاقتصاد والمجتمع بتاريخ 25 آذار/ مارس 1921 نجد في فصل الفهرس تحت النبعة 17 كلمة "الإقطاعية"⁽¹³⁾. ولم يظهر العنوان الطويل "أثر السلطة الأبوية والإقطاعية" إلا متأخراً جداً في المراسلة خلال التنظيحات لتليم الحزمة الرابعة. فقد كتب ملشور بالي في 15 تموز/ يوليو 1922 إلى أوسكار سيك قائلاً إنه لاحظ "مع الأسف الآن فقط أن الفصل "أثر السلطة الأبوية والإقطاعية" يأتي قبل فصل "الكاريزماتية"⁽¹⁴⁾ وفي الطبعة الأولى بقيت المعلومة الأصلية لماريانا فير محظوظاً بها كعنوان ثاني بحروف صغيرة، ولكنها حذفت من الفهرس الكامل لكتاب الاقتصاد والمجتمع⁽¹⁵⁾ وأزيلت فيها بعد تماماً من النص في الطبعة الثانية للكتاب⁽¹⁶⁾. أما الطبعة الحالية فلأنها تبين عنوان ماريانا فير المختصر "الإقطاعية" ولكنها تفسعه بين قوسين مربعين، إذ وقع تغييره خلال الطبع. وبالنسبة للجزء الثاني من النص (انظر لاحقاً، ص 418-453) الذي يضم بنية السلطة الإماراتية

(12) رسالة ماريانا فير إلى بول سيك بتاريخ 30 حزيران/ يونيو 1920، (VA Mohr/ Siebeck, Depozit BSB München, Ams 446).

(13) قانون ماريانا فير. تعديده قائمة معصوم المخطوط بتاريخ 25 آذار/ مارس 1921. المصدر نفسه.

(14) قانون رسالة ملشور بالي إلى أوسكار سيك بتاريخ 15 تموز/ يوليو 1922، المصدر نفسه.

(15) قانون فهرس المحتوى في: WeG*, S.X.

(16) Max Weber, Wirtschaft und Gesellschaft, 2 vermehrte Aufl. (Grundriß der Sozialökonomik, Abt. III) (Tübingen: J. C. B. Mohr (Paul Siebeck), 1925), S. 724.

إل تفاصيل المقارنة المنسقة، فيضاف بين قوسين مربعين العنوان الثانوي المكوّن من طرف الناشر "أشكال بنية السلطة الإماراتية والإقطاعية في علاقتها بالاقتصاد".

لم يُعد نشر الإصحاحات التي اتضح أنها كانت من طرف الناشرين الأولين مثل فهرس المحتوى وفهرس الصفحات، وكذلك أيضاً الهوامش التوضيحية، كجزء لا يتجزأ من النص في هذه الطبعة وإنما وقع ذكرها في الجهاز النقدي للنص لقد تعدّدت الأخطاء خصوصاً بالنسبة للمصطلحات العربية والهالانية، ومن المحتمل أن هذا يعود إلى صعوبات تلك عتقدها/ فهمها من قبل الناشرين الأولين. فقد وقع تعديلها بمساعدة المصادر التي اتضح استعمالها من قبل ماكس فير⁽¹⁷⁾.

(17) تم تصحيح أخطاء الكلمات اليابانية بمساعدة كتاب *Reihen, Japan Schriftausgabe* أنا المبررات العربية فقد فعلت بمساعدة بيكر (Becker) وكتاب *Steuerpacht und Lehnwesen*.

[الإقطاعية]١

حل عكس مجال الاستبعاد الواسع وما يشهده من عدم استقرار للسلطات في الحكم الإماراتي، نجد هنا بنية العلاقات الإقطاعية. فالإقطاع هو "حالة خاصة" لنبذة السلطة الإماراتية على طريق التمدد والتعديد للعلاقات بين السيد وثأمي الإقطاع. فكما تدفع رابطة البيت بشيوعيتها الأبرية على مستوى بورجوازية الكعب الرأسمالي من تلقاء نفسها عملية الشراكة إلى تكوين "مؤسسة" قائمة على العقد والحقوقي المفردة الثابتة، كان يعمل الاقتصاد الزراعي الإماراتي الواسع على مستوى القروية العسكرية من داخله أيضاً إلى خلق علاقات ولاء مؤنسة عقدياً بالنسبة لوضع الإقطاع. فالولاء الشخصي وقع هنا حله من الوضع العام لعلاقات المير والإحسان العائلي وتفتح استناداً إلى نفس الأرضية على عالم من الحقوقي والواجبات، مثلما هو الأمر سابقاً بالنسبة للعلاقات للادية. وسنرى لاحقاً، أنه يمكن، بل يجب أيضاً اعتبار علاقة المولاء الإقطاعية بين الأسياد وثأبيهم من جهة أخرى بمنزلة تكرس التعامل الميرمي ليس لوضع استبدادي، بل لعلاقة كاريزماتية (للبنية) ومن هذا المنظور نجد بعض العناصر الخاصة بعلاقة المولاء "مكانها" الصحيح والمنظم. لكن لنضع هذه الصفة جانباً ولنسج إلى فهم للشكل الداخلي والمحكم للعلاقة. إذ إن "الإقطاعية" و"الإقطاع" قد يمثلان مفهومين تماماً من بعضهما البعض. فـ"الإقطاعي" في معنى سيادة/ سيطرة أحد النبلاء العسكريين،

(١) انظر نص تحرير الكلازما لاحقاً، ص 490 كما وصف في حال القروية الميرفنية).

كانت مثلاً في المعنى الأقصى للكلمة، الدولة البولونية. غير أن الشعب البولوني كان عكس ما يطبق على المنطقة "الإقطاعية" في المعنى الضمني للكلمة، إذ يفتقد إلى ما هو أهم: ألا وهو نظام الإقطاع⁽²⁾. وكان لتطور نظام (أو عدم النظام) الملك البولوني حواف حاسمة إلى حد أن النبلاء البولونيين كانوا يعتبرون كأصحاب ملك "جماعي"، وما ينجز عن "جمهورية النبلاء"⁽³⁾ هذه من بنية يمثل العكس الصارم لنظام الإقطاع المركزي الثرماني⁽⁴⁾. يمكن أيضاً تسمية المدينة/ الدولة المحلية ما قبل الكلاسيكية وحتى الديمقراطية القديمة (Kleisthenischen) بـ "إقطاعية"⁽⁵⁾، ليس فقط لأن حق المواطن يتطابق وحق السلاح وكذلك واجب السلاح، بل أيضاً لأن مواطنيها بالمعنى الكامل هم عادة أصحاب أملاك وأن علاقات - العمالة المختلفة والقائمة على البر والإحسان هي المؤسسة لسلطة طبقة الوجهاء الحاكمة. وكذا الحال أيضاً بالنسبة للجمهورية الرومانية حتى آخر عصورها⁽⁶⁾. فربط استعمار

(2) توجد فكرة غراب "عصر النبوة" في العلاقة بين الأمير وصاحب القلعة الذي في خدمته مثلاً Hószach, *Adel und Lehnwesen*, Zlat: S. 579. لدى

(3) لعبت الطبقة النبيلة لبولونية منذ القرن الثاني عشر من تحويل ملك الوظيفة العام إلى ملك خاص (Allod) وتوضيحه فيما بعد بيات محض من قبل الملك والدولة. وفي قرار الامتياز بكنشاير (Kensalton) عام 1374 تم إعلان جميع القلعات التابعة للفرسان كأملك خاصة، وبهذه القرار وضع حجر الأساس لدولة النبلاء الفيدرالية التي توجب بالضرورة المنفعة - ما يستحق بـ "جمهورية النبلاء" - التي دامت من 1572 إلى 1795. قارن: المصدر نفسه، ص 576 خلاصاً و 584.

(4) أبرز بالمقصود كل من جون هوراس داوند (John Horace Round) وشارل ح. هاسكينز (Charles H. Haskins) المنعصر الأساس. والمركزي لنظام الإقطاع الثرماني في منطقة لنورماندي وإنجلترا وصفية. وحسب هاتين الدراستين مثل حساب الخدمات الثامنة والقدرة حسب كبر مساحة الإقطاع المركزي للفرانس من جهة، وقسم الولاء (oath of allegiance) للعام للفرانس من طرف الطبقة السفلى من جهة أخرى لب ذلك النظام. قارن: John Horace Round, *Feudal*. قارن: England: Historical Studies on the Eleventh and Twelfth Centuries, 3 Edition (London: George Allen & Unwin Ltd., 1909), and Charles H. Haskins, "England and Society in the Twelfth Century," *The English Historical Review*, vol. 26 (1911).

(5) تميزت الديمقراطية الكلاسيكية بأوصاف كليونيس عام 508/ 507 ق. م. في المراجع بتسي نفس المفرد لجميع المواطنين (Isomonia) لكن بدون ماكنز غير مستند إلى (دوارد ماير الذي أشار إلى أنه في الحقيقة يميلت الأسر بالطفوف المساهمين النخبين الذين تحول لها ثقله المناصب السياسية. والطبقة المراجعة مثلاً والذكورة من مواطني أحرار ولكن بدون ملك لم يسمح لهم "بتقادة وظائف ولا المشاركة في الحرب كمقاتلة" قارن: Meyer, *Geschichte der Alterthums III*, S. 543f.

(6) من منظور عسكري أثبت بأنه تم إرسال الأنصار/ الفاتحين إلى الحروب ضد يونانيا (إسبانيا) في عام 134 ق. م. وفي موقع آخر من عمله يشير ماكس فير بهربريخ العبارة إلى القائد سكيو أميليانس

الأرض بالواجب العسكري كان يؤدي منذ العهود القديمة بأجلها دوراً أساسياً سواء إزاء شخص الحائز أو أمام أمير مستبد أم جماعة من المواطنين. فإذا فهم تحت نفظ "إقطاع" كل استتجار للمحقوق، وبالمخصوص حتى استغلال الأرض والعمال أو حتى الهيمنة السياسية على منطقة مقابل خدمات عسكرية أو في الإدارة، فليس فقط استتجار الخدمات بالنسبة للموظفين السامين، وإنما من الأرجح أيضاً حتى ما عرف في العصر الروماني المبكر بالـ *التكليف* (*Precarium*)، أي ما أجبر من حضار في عهد القيصرية الرومان إلى المستوطنين⁽⁷⁾ (*Laeti*) بعد حرب الماركومان وفيها بعد ما أحضى مباشرة إلى الشعوب الأجنبية مقابل تهنيدهم للخدمة العسكرية، وبالتأكيد فإن أرض الكوزاك إنما هي أرض "إقطاع" كما هو الحال بالنسبة للشرقي القديم بأكمله وكذلك مصر في العهد البطلمي حيث توجد عقارات عسكرية⁽⁸⁾ وعديد من الظواهر المشبهة والمشتقة في جميع بقاع العالم على امتداد العصور. وفي أغلب هذه الحالات، أو قل في معظمها، فإن الأمر يتعلق بتكوين مواطن رزقي تقوم على

■ Weber: *Agrarverhältnisse* 3, S. 148, und: *قارن: Scipio Aemilianus وحشود من الأنصار*. *Die Stadt*, MWG I/22-5, S. 278.

بالنسبة للعدد الكبير من علاقات الأنصار القائمة على ملكية الأرض في روما قارن: المراجع المذكور، ص 294 فلاحاً.

(7) ينظر نيودورف مومسن سيندا إلى مقولة من Festus أن الأخوة في روما القديمة رزقوا الأرض التي خصصت لهم إلى أنصارهم حسب الشكل القانوني الخاص بالإعارة. وهذه الطريقة بين العلاقة بين الإعارة والتأمين الأنصار مع الإشارة إلى عدم الوثوق من صيغة المصير. وقد انجز عن هذه العلاقة الحاضرين إلى جانب الالتزامات الاقتصادية وغيرها وفيه التهنيد. قارن: Mommsen: *Römische Forschungen*, S. 366ff., und *Österreichische Staatsrecht* III, 13, S. 83f.

لقد عد ماكس نير منذ مقاله حول "العلاقات الزراعية في العهد القديم" فكتشور في العاموس إلى فكرة مومسن ورأي في مسألة الإعارة (*precarium*) ربطاً بين "الإقطاع" و"حق ملكية الأرض". قارن: Weber, *Agrarverhältnisse* 3, S. 147f., und *Die Stadt*, MWG I/22-5, S. 278.

وكذلك المراجع لعبارة "Kleene" و"precarium".

(8) بعد الحرب الثانية مع الماركومان (Markomannen) (167-180)، تم ترحيل الماركومان (وهي قبيلة جرمانية عاشت منذ القرن الثاني ميلادي في منطقة بوهان (Bohemen) وتوغلت من طريق نهر الدنوب إلى الجسر) إلى منطقة رافنا (Ravenna) وإلى مقاطعات أخرى، وخاصة إلى بلاد الغال (Gallien). ويصف ماكس نير هذه القبيلة ولجوها من شعوب الجرمان الذين تم ترحيلهم من قبل الرومان بـ "leets".

(9) المقصود هنا هو لتصيب من الأرض الموزعة حسب القرعة (kleron) للجنود العائلي بعد الإصلاح الذي جرى على الجيش من طرف بطليموس الخامس أيبفانيس (Ptolemaion V. Epiphanes) (210/204 ق.م).

الوراثة إنما يفتضي علاقة تبعية مباشرة للحاكم أو في ارتباط وظيفي بالواجب ومن خلاله بالأرض. أو عندما لا يكون الأمر هكذا، فالمسألة تخص أولئك الذين ينتمون امتيازهم من طرف حاكم مستبد على حساب طبقات أخرى "حرّة" من الشعب، وذلك بإعفائهم من الضرائب وامتيازهم بحق خاص في امتلاك الأرض مقابل فرض الواجب عليهم بالتمرن على السلاح والتزامهم في حالة الحرب أو لأغراض إدارة بالوقوف إلى جانب سيدهم في أي وضع ما أو لمدة محدّدة. فمحصراً المستوطنات الحربية كانت الشكل النموذجي لضمان الجيوش الفائضة اقتصادياً والتي هي دائماً تحت الطلب في ظروف خاصة للاقتصاد الطبيعي ولا تصلح لجيش مرتزق؛ فهي تنشأ عادة كلما اقتضت الحاجة، أي عندما تجعل قوة الطلب للبلد العاملة الفلاحية والصناعية والتطور التقني للحرب الجاهز ضرورية وتكوينها العسكري ضعيف القيمة. فجميع أنواع الروابط السياسية نستبعد بها. فمن هو في الأصل بدون أرض (κλῆρος) في مدينة Hoplite المحلية يمثل النموذج الأول (التجند مقابل رابطة المواطنين)⁽¹⁰⁾، وما يسمى بـ "طبقة المحاربين"⁽¹¹⁾ (μύρμιρον) المصرية النمط الثاني (الواجب العسكري إزاء الأمير الحاكم)، واستجار الأرض لك "وكلاء/ العمالة" النمط الثالث (الواجب العسكري إزاء السيد الشخصي). فجميع أنواع الاستبداد الشرقي وكذلك أصحاب الحكم العسكري (Kleruchien) في العصر الهليني⁽¹²⁾ قد تعاملوا مع هذا الحشد من الجنود إلى حد ما، وهو ما قاست به أيضاً

(10) كان يستعمل التخصيص من الأرض في المرحلة الأولى من العهد الهليني القديم (حوالي القرن 11-7 ق.م.) حسب رأي غير كضمان اقتصادي للجهيز المواطنين البالغين من التجند. وبما أنه كان يخص فترة اللبنة على الدفاع عن نفسها، فإنه كان يحترق قبل البيع، بالمسلة لأثينا حتى إصلاحات سولون (594/3 ق.م.) وفي سبارتا إلى حدود الحرب البيلوبونيسية (431-404 ق.م.). قنون: Weber, *Agrarverhältnisse* 3, S. 104.

(11) توجد عبارة "طبقة المحاربين" لدى هروودت في كتابه *Historien* 2 وكان يقصد بذلك غالباً الجنود المهيون المرتزقة الذين كان يورع عليهم شطع من الأرض من طرف فرعون (المصدر نفسه، 2، 168) وفي عهد البطلميين كانوا يستقون "machimoi". وكانوا يعتبرون طبقة الجنود الوراثة لأن الملك للمقار كان يورث من الأب إلى ابنه. قارن: Brugsch, *Ägyptologie*, S. 233. وهذا التناقض بين "طبقة الجنود" و"الماشيموي" (Machimoi) يرجع لدى: Eduard Meyer, *Geschichte der Altertümer* II, S. 460.

(12) حل عكس الحكم العسكري (أي المستوطنات العسكرية في المدن الفائقة أوفرية منها أو مل حدردها) في الجنود في العهد الهليني ملحقين من حق المواطنة الكامل. فقد كانوا يشتدون بقطع من الأرض الموزعة عليهم من قبل الملك مقابل خدمتهم العسكرية.

- كما سنرى فيما بعد، بين الحين والآخر الطبقة النبيلة الرومانية. فأخر الحالات المذكورة كانت في الحقيقة أقرب إلى الإقطاع من حيث الوظيفة وكذلك من حيث المعاملة القانونية وإن كانت لا تتطابق معه تماماً. فليست مطابقة لأن الأمر يتعلق من حيث الوضع الاجتماعي بالفلاحين، وإن كانوا فلاحين عميزين (فهم رغم ذلك أناس من "الطبقة الضعيفة") - أي ينمط من العلاقة الإقطاعية المرتبط بحقوق العاقبة - في حين أن الوظيفة السامية من جهة أخرى تختلف عن الإقطاع نتيجة لأساسها الإداري المحلي. فعلاقات الإقطاع الحقيقية تقوم 1. دائماً بين أعضاء طبقة، ولكن نزلت درجتها في السلم الاجتماعي، لكنها تتعالى على بقية الجمهور من المواطنين الأحرار والطبقة تكوّن وحدة وتقف أمامها بموجب علاقات الإقطاع 2. في إطار عقد حرّ، وليس في إطار علاقات تبعية إماراتية. فعلاقة التبعية تغير جاء ووضع القطع، ولكن ليس تغير مبالغه، بل بالعكس فإنّ جماعه قد يزداد ورغم الأشكال المتشابهة منه، فإنّ "الولاء" ليس الخضر لسطة اليث. يمكن إذن ترتيب العلاقات المرتبطة بلفظ "إقطاعي" في المعنى الواسع للكلمة كالآتي: 1. الإقطاعية "الوظيفية" - (Leiturgisch) وتخصّ هذه الجنود المستوطنين الذين هم على الحدود وكذلك الفلاحين ذوي المهام الدفاعية الخاصة (Kleruchen, Laeti, Limitanei, Kosaken)؛ 2. الإقطاعية "الإماراتية" ويمثل هذه أ) "مالكو الأرض"؛ ب) حشود من الجنود (مثلاً تابعة للأرستقراطية الرومانية خلال الحرب الأهلية¹³)، أو لفرعون في مصر القديمة¹⁴)، ب) "مستعبدون"؛ ج) عبيد (جيوش يابل القديمة ومصر، الجيوش العربية الخاصة في العصر الوسيط¹⁵)، والماليك¹⁶)، ج) التابعون لرابطة: وروثة الوكلاء/

(13) حسب ما نقل من العصر القديم فقد قدّم الدليل على تصرف ليسوس دوميتيوس أهتوبارس (Lucius Domitius Ahenobarbus) حينما دعى بحشود جنوده كخيانة خلال الحرب الأهلية ضد القيصر عام 49 ق.م. (قارن تلويظ الموضوع المطابق لدى نير في نص المدينة، 22-3 MWC B 278، للمعش 222). وقد كانت عائلة أهتوبارس من العائلات المحترمة بين التلاء الرومان في العهد الأخير من الجمهورية.

(14) هناك أدلة من أن الفرائمة كانوا يستعملون منذ نصف الألفية الثانية ق.م. المستوطنين كجنود، ووصفهم ماكس فير في نص العلاقات الزراعية 3 (Agrarverhältnisse 3) ص 129 كـ "ceci" أو "miniti".

(15) كلن العرب يملكون جيوشاً خاصة مكونة من أثراك وعبد أفارط وبالمخصوص بوبر ويدوسودانيين. قارن: Alfred von Kropfer, *Culturgeschichte des Orients unter den Chalifen* (Wien: Wilhelm Braumüller, 1875), S. 234f.

(من هنا فصاعداً: Kropfer, *Culturgeschichte des Orients*).

المعلاء كجنود خواص (التلاء الرومان)⁽¹⁶⁾؛ 3. الإقطاعية "الحرة" وهي: (أ) "الناصرية": بموجب علاقة الولاء فقط وبدون منح حقوق منكنبة (مثل الساموراي في اليابان ولدى التروسي (Trusti) الميروفنجيين)، - ب) "وظيفة كنسية": بدون علاقة ولاء شخصية، بموجب أملاك وضرائب منحوة (الشرق الأدنى بما في ذلك الإقطاع التركي)، - ج) "شبيه بالإقطاع": علاقة ولاء شخصية مرتبطة بالإقطاع (الغرب)، - د) "حكم/ أرسطراطية المدينة": بموجب رابطة الزمالة بين الجنود نتيجة القرعة في تقسيم خنائم الحرب والتي تمنح لكل فرد (نموذج المدينة الحليفة مثل نمط سبارتا)⁽¹⁷⁾. وفي هذا الموضع، فإننا في الحقيقة أمام ثلاثة أشكال⁽¹⁸⁾ من الإقطاعية "الحرة" ومن بينها خاصة الشكل ذو الأبعاد الخاصة: وهو نمط الإقطاع الغربي الذي سنعالجه ولا نستحضر بقية النماذج إلا في حالة المقارنة.

إن الإقطاع هو دائماً مرتكّب من الحقوق المدركة للأرباح يمكن ماله، بل ويستوجب عليه تأسيس مورد للنفيس لا يقل عنه. في البداية يتم توزيع حقوق ملكية للمعار وسلطات سياسية ذات أرباح من مختلف الأنواع: حقوق سلطت نفسن المعاش مثلاً كتجهيز المعاربين، ففي العصر الوسيط كانت قطعة الأرض "ملاحاً" لن يعني منها فائضاً. وفي النظام المضبوط بسلم الإقطاع كانت هذه الموارد المستحقة للمعاش مجعولة حسب دخلها: فما يسمى بـ "الإقطاع" التركي كان منظماً

(16) ينتمي الأنصار في روما القديمة كتابين أو محبين إلى سلالة السيد، وكانوا يحملون حتى اسمه. كما تمت علاقة المحاربة مودونة بحيث ينتج عنها باختيار أن هؤلاء حامسون لسلطة البيت أن يتم تجنيدهم من قبل السيد مثل الجنود الخاصة. فلون: Nielsen, Römische Forschungen, S. 360f. und Weber, Agrarverhältnisse 3, S. 148f.

(17) المقصود هو انصب من الأرض، أي قطعة من الأرض في حالة ملكية خاصة ثم توزيعها على المواطنين الأحرار في بنية عهد المدينة الحليفة من طريق القرعة لضمان حماية المدايرة وتقوية روح الدفاع عنها. ولذلك لم يقع قلبس عند الانصب في كثير من المدن (مثلاً لدى اللوكرون، في جزيرة كريت ولدى سبارتا). بالنسبة لمدينة سبارتا يحدد الفصل لرجل الفنون الشهير ليكرغ (Lykurg) في القسم العدل لأقسام الأرض انسروسة للقرعة. قارن: Meyer, Geschichte der Alterthümer II, S. 296ff

(18) معنياً يورد ماكس هير في الترتيب المنسق تحت المنطقة 3 (الإقطاعية "الحرة") أربعة أقسام (أ- د). لكن في الواقع يحفظ في التفاصيل المالية بالنقطة الأخيرة المتعلقة بسط السلطة في المدينة والتي يذكرها ليكرغ في التفاصيل السابقة (انظر سابقاً ص 381)، ولكن نجد موقعها المنسقي في الدراسة حول "اللقطة".

حب النمط الفارسي والسلاجوقي، أي حب قيمة الدخل "فضة" (Asper)، وكان تزويد التابعين البابائين (ساموراي) حسب "Kokudaka" (الدخل وزناً بالأرز)⁽¹⁹⁾. فالتسجيل فيما يسمى لاحقاً بـ "Doomsday Book" لم يكن له حفاً طابع الإقطاع، ولكنه كان أيضاً في نشأته متأثراً خاصة بالنظام المركزي لإدارة الإقطاع الإنجليزية⁽²⁰⁾. وبما أن السيطرة على الأراضي هي موضوع الإقطاع، فإن كل شكل حقيقي للإقطاع يقوم على أسس الميراث. إضافة إلى ذلك، يعني عادة النظام الوراثي قلماً طاملاً لم يتم توزيع التوابع - على الأقل كلياً - وقع ضمن نظام الإقطاع، ليس دائماً وإنما غالباً ما يكون، إلى حكم إماراتي / وراثي أو كنسي كتمثيل جزء من بنية الإدارة. هكذا قام الفرسان الأثرياء إلى جانب فصائل الجاني شار⁽²¹⁾ بمصادر ربح شبيهة بالإقطاع وكذلك نظام الوظائف الكنسي المبني إلى حد ما على مصادر الربح وبقي من أجل ذلك هو الآخر ذا طابع شب وظيفي كنسي. وباستثناء الحق الصيني، توجد

(19) نعود الفكرة بأن الإقطاع العثماني يقوم على التالين الفارسي والسلاجوقي إلى المستشرق جوزيف هامر في كتابه:

في عهد كسرى الأول (531-579) تم قياس أراضي الإمبراطورية الفارسية ووضع سجل مدقق للضرائب كانت تقبل من طريقة الضرائب كل عام. وقد أعاد كل من السلاجقة والتمانيين إقامة نفس النظام الإقطاعي ونظام الضرائب في صورته الأصلية. أما الإرماع التركية فكانت تختلف حسب الدخل السنوي الذي كان يقاس بما يسمى Asper (وهي وحدة للوزن العثماني المطابقة لقطعة صغيرة من الفضة). فارت:

(20) منذ القرن السابع عشر ثم تأبين معاش الساموراي في أقطاب الأوقات بنصيب من الأرض. وحصل قياس هذا النمط وفقاً لنظام الضرائب العام الذي كان يمتد بـ "Kokudaka". فارت: Ranken, Japans Volkswirtschaft, S. 29, 40, 51.

(21) نقبسن كتاب Doomsday Book (المتى أيضاً Doomsday Book) الذي طالب برفع وقيام العثماني عام 1086 ومبدأه قائم لأراضي الإمبراطورية الإنجليزية - الترمانية. وقد قسم الكتاب الذي كان متعلقاً حسب المقاطعات وقسم تاريخي 1066 و 1086 مجلة الخلفاء وقيمتها وكذلك ما نتج منها من ضرائب ومتفرعات الملك. وقد كانت هذه الاستعلامات على الإقطاع والأراضي التابعة تهدف إلى تحديد المطالب التي يرفعها الملك على الرعية كدافعي الضرائب وليس في وظيفته تكبير إقطاعي. وحسب حيث في كتابه: Europäische Verfassungsgeschichte من الأمر ينطبق في الكتاب الأخير Doomsday Book بعلامات الملكية وليس بعلامات الإقطاع، وهذه لم تظهر إلا بصفة متأخرة على أرضية هذا الاستطلاع.

(22) هي حين كان الفرسان العشانيون (Spahis) ينتمون بأمرج، هاشمانيات و هو جيش المشاة الخاضع شخصياً للسلطان، بغرب الباب العالي في كتيبات حياة متفشقة. وفي بداية القرن السادس عشر تحصل على لمر ثابت من الخزينة العامة فارت: Motes, Osmanisches Reich, S. 99, 154f., und Jean Dany, "Timar," Encyclopédie des Islam, Band 4 (1934), S. 830-840, hier: S. 832.

منح لحقوق التصرف في أملاك الحكام في مختلف أصناف القانون / الحق. ففي عهد الراشيون (Radschputen) في الهند، وبالأحرى في مدينة أودايبور (Udaipur) كان هناك إلى آخر هذا العصر أمر بمنح حقوق الملكية والعدل إلى أعضاء القبيلة الحاكمة من قبل رئيس القبيلة مقابل خدمات عسكرية وواجب الولاء ودفع الإيجار في حالة سقوط صاحبه وفقدان هذه الحقوق في حالة عدم احترام الواجبات⁽²³⁾، وغالباً ما توجد نفس المعاملة للأرض وللحقوق السياسية في اليابان انطلاقاً من أملاك الجنود في المنطقة الخاضعة لهم، وربما كانت أيضاً في بعض المرات مؤسسة للمعشور السياسي⁽²⁴⁾. ومن جهة أخرى هناك العديد من الظواهر التي تمثل أهليات الملكية الميراثية للأرض وبغضائل أشكال "المكافئة" (beneficium) ونموذجها: يفترض هنا غالباً أداء المساعدة في الحرب وربما التراجع في حالة عدم الأداء بالكيفية غير المحددة عادة. وحتى النسخ المعتمدة للأراضي على نمط الاستعمار في الشرق كان لها موضوعياً غرض سياسي، إلا أنها لا تلبّي دلالة مفهوم "الإقطاع" طالما أن الارتباط بعلاقة الولاء، الخاصة جداً بالتبعية غير موجودة.

يختلف الإقطاع عن "مصدر الربح" - كما سترى فيما بعد، وإن متفاوت معين - قانونياً أيضاً. فهذا الأخير يتعلّق في مكافئة غير خاضعة للوراثة لصاحبه مدي

(23) حسب ما جاء في دراسة ماكس فير حول الهندوكية (MWC I/201، ص 131)، فكّن الراشيون منذ القرن الثامن من الحصول على مكانة السيادة في علة إجراء من تقليد دعامته فيها يسمى بدول راشيون التي كانت في عصر فير كمسلمات تحت الإمبراطورية البريطانية. وقد قام العقيد جيمس تود (James Tod) عام 1822 بوصف نظام السيادة وتقسيم الأراضي القائم على نظام العشيرة القديم لمملكة أودايبور (تسمى أيضاً Bhorwar) إلى سلوة العصر الحاضر ومقارنته بنظام الإقطاع الأوروبي. تالون: Tod, Rajasthan, bes. S. 133-148.

كما نجد التزامات أعضاء القبائل إزاء رئيس القبيلة (Radscha) التي ذكرها ماكس فير - باستثناء النقطة الأخيرة - في وصف:

Baden-Powell and Baden Henry, *The Indian Village Community: Examined with Reference to the Physical, Ethnographic, and Historical Conditions of the Provinces, Chiefly on the Basis of the Revenue-Settlement Records and District Manuals* (London, New York, Bombay: Longmans, Green, 1896), S. 188f.

مذاق قد يشي الموقبل بادن بول (Baden-Powell) الذي كان في عهدة الاستعمار البريطاني الوصف الذي قام به العقيد تود لأودايبور في دراسته بصفة نقدية (المراجع المذكور، ص 196 تالوناً). غارن أيضاً الإشارة المباشرة إلى بادن بول لدى فير في كتابه حول الهندوكية MWC I/201، ص 115 و ص 132، المامش، 56.

(24) من المحتمل أن فير يقصد هنا غزو اليابان واستيطانها من طرف قبيلة الياباماتو (Yamato). وكان عهد الياباماتو (ما يقارب 300-645) متأزماً بدمتور سلالة uji، أي بالنظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي لهذه السلالة الغاية. تالون: Raibgen, *Stadt der Japaner*, S. 32-35.

الحياة مقابل خدماته الحقيقية أو الوهمية حسب نوع الدخل للوظيفة. ولذا فهو لا يعرف مثلاً في الغرب في بداية العصر الوسيط (كما يؤكد⁽²⁵⁾ Ulrich Stutz) على خلاف الإقطاع "حالة السيد" (حالة النقص من أجل وفاة السيد)، ولكن كانت "حالة الرجل" (أي النقص من أجل وفاة المنتفع بمصدر الريح) طبيعية في حين أن الإقطاع غير الوراثي لا يُعَدُّ في أوج العصر الوسيط إقطاعاً كاملاً. فالدخل الناتج من مصدر ربح لا يُملك كحق خاص وإنما "يُستعمل" فقط باعتباره مستنداً للـ "وظيفة" وليس للشخص (وهو ما دفع الكنيسة في العصر الوسيط إلى استخلاص بعض النتائج منه)⁽²⁶⁾، في حين أن الإقطاع يبقى حقاً خاصاً بصاحبه خلال مدة العقد التي تشمل الإقطاع لأنه مرتبط بعلاقة شخصية حيمة غير قابلة للتصرف أو التقسيم من أجل الضرائب. ففي غالب الأحيان كانت تؤخذ مصاريف الوظيفة عسراً على المنتفع بمصدر الريح أو تُحْدَد أقساماً من دخله. أما صاحب الإقطاع فعليه دائماً دفع المصاريف المتعلقة بالوظيفة من حسابه الخاص غير أن مثل هذه الفوارق لم تكن في الحقيقة شديدة الحدة. فهي مغلوبة مثلاً حسب هذا النوع في القانون التركي وكذلك أيضاً في القانون الياباني، وسرى حقاً فيها بعد، أن كلاهما لا يشل فعلاً حقاً "للإقطاع". وكما رأينا من جهة أخرى⁽²⁷⁾، أن عدم توريث مصادر الريح كانت غالباً وهمية وأن امتلاك مصادر الريح ذهب على الأقل في جزء منه (بالأخص لدى حديد من مصادر الريح الفرنسية) إلى حد أن الورثة تحصلوا على تعويض لفقدانهم دخل هذه المصادر⁽²⁸⁾. أما الفارابي الرئيسي فهو في موضع آخر: فقد كان صاحب مصدر الريح كالمسحوق التي مرت على جميع ما تبقى من مصادر ربح تابعة للسلطة

(25) القسود هنا هو: Stutz: *Eigenkirche*, S. 30, und *Lehen und Pfanden*, S. 244ff.

(26) فُلِّصَت الكنيسة في القرن الوسيط حُرَّة الفسوة في الوصية بالنسبة لما يتجزأ من متاعيل الكنيسة من أرباح، ومن المفترض أن تعود هذه الأرباح لصالح الكنيسة لوالقراء.

(27) انظر النص السابق، حول سلطة الأشراف (*Patronatsherrn*) من 298-300.

(28) جاء في دراسة روبرت هولتزمان (Robert Holzmann) التي يستند إليها ماكس لوبر في تفاصيله حول شراء المناصب الفرنسية ووراثتها خلال النظام القديم لتقديم للحكم أن الملك، في حالة عزل لافس مثلاً من منصبه، "وجب عليه أن يدفع لهذا الأخير جميع المستعقات التابعة لهذا المنصب"، ولكن بدون الإشارة إلى مطالب الورثة الخاصة في هذا الإطار. غير أن هذه المطالب يبدو في قول هولتزمان موجودة ضمناً بصفة غير مباشرة بحيث يكون التصرف فيها خاضعاً لخاصة لافس منصب روبرت. قارن: Holzmann, *Französische Verfassungsgeschichte*, S. 344f.

الوراثية/ الإماراتية، أي منتفع بسيط أو متقاعد ذي واجبات حكومية معينة وشبه إلى حد ما داخلياً بالموظف البيروقراطي. على عكس ذلك، كانت العلاقات الخارجية عن نظام الحكم الوراثي/ الإماراتي بأكمله بالنسبة لصاحب الإقطاع الحر منظمة حسب قانون الواجب والشرف. فعقد الإقطاع غرض في مرحلة نظوره القصوى على ما يبدو أشد العناصر تناقضاً: فمن جهة فرض أقوى علاقات الولاء الشخصية، ومن جهة أخرى فرض ضمن عقد تحديد الحقوق والواجبات وتسميها بربطها بمصدر معاش محسوس وأخيراً يفسط ضمان وراثي للملكية بطريقة غريبة. فإمكانية "الوراثة" كانت حيث ما زال الحفاظ على المعنى الأصلي للعلاقة قائماً وليست مجرد نقل وراثي عادي. فكان يجب على المرشح للوراثة حتى ينسئ له المطالبة بالإقطاع أن يكون مؤهلاً شخصياً لخدمات الإقطاع. إضافة إلى ذلك وجب عليه الالتزام شخصياً بعلاقة الولاء: مثلاً يجب على ابن صاحب الإقطاع التركي أن يفعل لدى السلطان الاستبدادي وعملاته (Beglerbeg) وربما عن طريقه لدى الباب العالي في الوقت المناسب كي يحصل على دخل "Bera" ⁽²⁹⁾ فإذا ما رغب المرشح الغربي في فرض مطالبه، وجب عليه أن "يطلب السياح" له باستغلال الإقطاع من طرف صاحبه واستثماره بعد تقديم "الولاء" (Kommendation) والقيام بالقسم ⁽³⁰⁾ (Homagialeid). ولكن كان السيد ملزماً بقبول علاقة الولاء إذا أثبتت الكفاءة، إلا أنه هذه العلاقة في حد ذاتها كانت ذات طابع عقدي قابل للنسخ/ للحل من

(29) لا يمكن لأن "صاحب الإقطاع" التركي (كما جاء في المصطلحات العاصرة) التحصل على البرات (Bérat) جديد إلا بعد وفاة أبيه وفي غضون سبع سنوات مع إثبات سن البلوغ وتقسيم الخدمات المناسبة لها. وكان البرات شهادة يملكها السلطان ليعلم أن لصاحبها حقوقاً وامتيازات (وقد تم تعديل الكتابة الخاصة لكلمة "Bérat" في النص للقول). هذا ويمكن لرالي المقاطعة توزيع جزء من الإقطاع المسمي بدون امتيازات السلطان، كما في الحالات الأخرى، فيمكنه تسليم تذكرة لمالك صاحبها من طلب "برات" مباشرة لدى السلطان في الباب العالي. وقد حددت ترتيب توزيع الأراضي خصوصاً في عهد السلطان سليمان القانوني (1520-1566). غارن: v. Hammer, *Osmantisches Reich* I, S. 337f.

كما للدراسات الحديثة فتحدثت عن "نظام الأرباخ" وليس عن نظام الإقطاع. قارو مثلاً: Klaus Röbber, *Untersuchungen zur osmanischen Verwaltungsgeschichte* (Berlin, New York: de Gruyter, 1973), Zitat: S. 26.

(30) كانت الرغبة في طلب الإقطاع (وتعني كلمة "rousen" رغب في الشيء) حسب القانون الغربي للإقطاع الطلب الصوري للحفاظ على إقطاع ما. وهذا المطلب يخلق عادة بتجديد الإقطاع سواء عن طريق القلع إذا ما توفي صاحب الإقطاع (Herrenfall) أو من وريثة للقلع بعد وفاته (Naunfall). ضيا يتعلق بالتحاميم "Investitur"، "Kommendation" و "Homagialeid".

طرف المقطع في أي وقت يتخلية عن الإقطاع. كما أن التزامات التابع لم تكن اعتباطية ومرغمة من طرف السيد بل كانت تضم حلة محددة من الواجبات التي ينص عليها العقد والتي كانت ذات طابع ولائي وخبري وتربط كلا الطرفين بقانون الشرف. فكانت نموذج المضمون وضمان الإقطاع مرتبطة بالعلاقة الشخصية الموجودة بصفة محسومة مع السيد. وكانت هذه البنية متطورة إلى أهل درجة في إقطاعية الغرب، في حين أنها بقيت مثلاً في نظام الإقطاع التركي ذات طابع وظيفي مدّر للرياح (Prädenbal) فقط نظر العنف السلطان الاستبدادي وعملاته إزاء حقوق المرشحين للإرث، ورضم كل الترتيب المملنة إلى حد كبير.

لا قتل الإقطاعية اليابانية النمى الكامل للإقطاع⁽³¹⁾. فلم يكن الدايميو (Daimyo) تابعاً إقطاعياً بآتم المعنى، وإنما تابعاً له حشد معين من المحاربين والحراس في خدمته وضم ثابت من الضرائب؛ كما يمكنه في المتعطف الخاصة له تسيير الإدارة والقيام بالقضاء والإشراف على العمل العسكري حسب الطريقة التي يتوخاها حاكم البلاد ولكن قلباً باسمه، غير أنه يمكن أيضاً نقله إلى مكان آخر إذا أخطأ/ خرج عن القانون. والدليل على أنه لم يكن تابعاً حقاً بتجلى عادة في أن التابعين للشوغون، في صورة ما إذا منحوا سلط الدايميو (الـ "Fudai")، يتمتع عليهم قبول النقلة (Kunigaye) حتى إذا حدثت بدون "تسيهم"، ليس من أجل تبعيتهم الشخصية، وإنما فقط لأغراض سياسية⁽³²⁾. ولكن من خلال هذا الوضع يتضح أيضاً أن السلطة الممنوحة لهم هي بمنزلة وظيفة وليست إقطاعاً. فقد منع الشوغون على التابعين ربط علاقات حاية أو تبعية فيما بينهم وكذلك القيام

(31) في الفصل اللاحق حول الإقطاع الياباني (جل ص 392، السطر 12) يصف فير استناداً إلى Rubin, *Japan's Feudal Society*, S. 354.

الظروف تحت حكم شوغون (1603-1867) وقد سنت أهم قوانين ومراسم للشوغون التي تمت الإحالة إليها هنا عند النصف الأول من القرن السابع عشر.

(32) كان أولئك القادة العسكريين والجنود الذين بقوا لوجاء لسلالة نو كيناوا خلال الصراعات من أجل السلطة في القرن السادس عشر يستون "فوداي- دايميو" أو التابعين للمدعم ليت الأمير؛ وفي أغلب الأحيان كانوا من الأقرباء للعائلة الحاكمة حارن. Yoshida, *Samurai-vorgangung*, S. 64.

وقد تقلدوا أعلى المناصب وتحصلوا على الأقاليم الاستراتيجية كإقطاع وإن وحب عليهم مغادرتها بأمر من الشوغون. أما بالنسبة لبقية الدايميو، فإن الكونغي (kunigaye) (تبادل الأراضي) فلا يحصل إلا كعملية عقاب.

بالتناقضات مع الخارج أو شرّ حروب أو بناء قلع⁽³³⁾، كما كان ولاؤهم مضموناً عن طريق نظام Sankin Kotai (أو واجب الإقامة التسلل في العاصمة)⁽³⁴⁾ - أما الساموراي من جهة أخرى، فقد كانوا بمنزلة جنود خواص، وإن شخصياً أحراراً، لكل من الداييمو (أو الشوغون نفسه)، وكانوا يتمتعون بجهة معاش من الأرز (في نادر الأحوال بقطعة أرض) إنما نتيجة للالتحاق الإرادي بالحرب، أو لخدمات حكومية سامية في البلاط تحولت هنا كما في العصر الوسيط الألماني إلى عقد فعلي⁽³⁵⁾، مما جعل وضعهم الاجتماعي مختلفاً تماماً عن المتقاعد الصغير الذي يقضي معاشه في البلاط في بيت يشاركه على الأقل خمسة أفراد في النوم⁽³⁶⁾، حتى يصمد بالفعل إلى درجة المالك الوراثي لوظيفة في البلاط. فقد كانوا إذن طبقة من الرجال الأحرار التزم قسم منهم في الخدمة العسكرية وقسم آخر في خدمة البلاط، ولم يكونوا إقطاعيين، بل أصحاب أرباح تشبه مكانتهم أولئك المتسلمين الإفرنج أكثر من رجل الدين في العصر الوسيط الإقطاعي. إن اعتبار العلاقة بالسيد الشبيهة بعلاقة الولاء الإقطاعية الغربية، بل تفوقها شدة من حيث الشموخ الفروسي بالإحسان، تعمد في الأصل إلى تحلّي علاقة التبعية الناتجة عن الولاء ومفهوم الشرف الطبقي والعسكري. أما الظواهر الاستثنائية للإقطاع العسكري الإسلامي فيمكن شرحها أخيراً، كما أثبت ذلك بيكر قبل وقت وجيز⁽³⁷⁾، من خلال مرجعها إلى أجر الجنود

(33) كان الداييمو (Daimeyo) يتضمون للشوغون بحيث لا يمكن أن تصدر أوامر الحظر إلا من طرف الشوغون. ولذلك تم تعديل الأسماء في اختيار الألقاب ("من قبل التاييمو") في النص المورود. مجد قائمة أوامر الحظر لدى: Radgen, *Japans Volkswirtschaft*, S. 36.

(34) يسمى واجب الإقامة في مدينة Edo، مقر حكم شوغون توكيغوا "Sankinkotai"، وهو ما جاء في المراجع المعاصرة (انظر: Radgen, *Japans Volkswirtschaft*, S. 37, 61. أو "Sankin-Kodai" حسب (Fukuda, *Japan*, S. 131). وهذا النقل الأخير تم هنا تبينه بعد التعديل. فيما يخص واجب الإقامة.

(35) بنى ماكس فير هنا فكرة: Radgen, *Japans Volkswirtschaft*, S. 40، التي تقول بأنه يمكن للساموراي أن يتخلى عن خدمة سيده وولائه وأن ينتقل إلى خدمة سيد آخر وحتى للتخلي تماماً عن مقام الساموراي. خلافاً لذلك يتطرق البحث المعاصر من فكرة عدم التخلي عن علاقة الولاء. أما بالنسبة للسجل حول الوظائف السامية في ألمانيا، فحارن الصاميل الصالحة ص 287، الخامس 4.

(36) تم دفع أمير الساموراي البسطاء الذين كانوا يقومون بالحراسة في قصر الحاكم بفسط من الأرز. وفذلك شغل الأمر بها يسمى "خدمة من أجل الأرز" وليس "خدمة الشرف" كما جاء في النص المقول.

(37) المقصود هنا هو مقال كارل هاينريخ بيكر (Carl Heinrich Becker) بعنوان = Steuerpacht und

وضريبة الاستحجار. فقد كان الحاكم المقلد مجبراً من جهة على إعطاء أوامر للجنود المرتزقة بسحب الضرائب من التابعين له. ومن جهة أخرى كان مجبراً بتعطيل / تكليف الموظف العسكري (الأمير) بالمهمة المستقلة عنه والتي هي في الأصل خاصة بموظف الضرائب (العامل) - بل ونطاقات والذمم المعروفة لدينا من تقسيم السلطة في حكم الأعيان - مقابل أجر ثابت. ولذا هناك ثلاث وفائع مختلفة: 1. التكيل، أي استحجار ضرائب القرية أو الدائرة إلى "مقطع" (موجر ضرائب)؛ 2. القطامي، وهو الإقطاع أو الحقوق المتاجرة على الأراضي (ونسمى سوالي - (Sawafi) - في آسيا الصغرى)؛ 3. فتابعين من ذوي الفضل أو المنين لا يمكن الاستغناء عنهم، وأخيراً 3. الملك الخاص لسد الأجور المتأخرة بالنسبة للأمراء والجنود، والذي تجاز من قبل هؤلاء، وخاصة من المالك، كضمان أو ما يدفع من قبل الرعية من ضرائب، تلوب إذن لتكوين مفهوم "الإقطاع" (Beneficium). فقد أصبح صاحب هذا العقار مطلوباً من جهة بالفهام بالخدمة العسكرية كجندي، ومن جهة أخرى نظرياً على الأقل، تسليم الفائض من الضرائب الذي يتجاوز أجره العسكري. وقد دفعت أعمال النهب انتعافية ضد الرعية بهذه الصفة من طرف الجنود الذين لم يسلموا رغم ذلك الفائض من الضرائب إلا نادراً، الوزير نظام الملك في أواخر القرن الحادي

= Lehmann الذي نشر في مجلة الإسلام. وقد نشر العهد الممالي في 18 شباط / فبراير 1914. وفي الفترة المملوكية (حتى ص 394، السطر 18) والمتعلقة بتطور الإقطاع الإسلامي استند فيه إلى هذا المقال. وقد تم تعديل المقاهيم العربية المتفرقة في النص حسب ما جاء في مقال بيكر بحيث نقلت طريقة كتابته فيها إلى جانب الطريقة العادية لتقل الحروف العربية.

(38) كان استحجار الضرائب، أو ما يسمى "تكيل" (لدى "Takht Becker") في الدول الإسلامية ممكناً حتى بالنسبة للدوائر الصغيرة. وكان "المقطع" (حسب "Musa Becker") من الخواص الذين يملكون الضرائب من الأراضي التي استأجرها من الدولة ولحق حمايتها، فهو شبه بالموجر المملوكي في أواخر العهد الروماني (Emphyteuticarius). قارن: Becker, Steuerpacht und Lehmann, S. 85f.

(39) الـ "نظامي" (لدى "Kash'i Becker") هي الأرض التي تم استجارها. ويقصد Becker في كتابه Steuerpacht und Lehmann من 85 تحت هذا المصطلح جملة العقارات الواسعة التي تحصل عليها كبار المزارعين العرب عن طريق الفوركاستحجار وراثي. وهو ما يثير عنه بالعربية في العراق بكلمة "سوالي".

(40) يعني "الإقطاع" (لدى "Nati Becker") في الدول العربية عملية الاستحجار. وبغضه منه أولاً عملية إعطاء الأرض التي ليست ملكاً خاصاً للاستحجار مقابل إخراج الألفشر - مثلاً استحجار مقاطعة كاملة - وثانياً عملية استحجار مدخيل الأراضي كتعويض أو ضمان للقطع من قبل قسم الضرائب، أي كقرض مقابل الخراج.

عشر إلى التخلي عن الفائض من الضرائب أولاً في آسيا الصغرى التي كانت تحت نفوذ السلاجقة ودفعه نهائياً إلى الجنود والأمراء كأرباح مقابل الالتزام بالخدمة العسكرية، وهو ما اتبعت سلطة المماليك المصرية في القرن الرابع عشر حيث تبنت نفس النظام⁽⁴¹⁾. وينمو المصلحة الخاصة الناتجة عن التحول من متأجر للضرائب أو وكيل عنها إلى جندي صاحب ملك تحسن وضع البلاد بالنسبة للرعية وزال التضامن بين الجيش وبيت المال. وقد كانت أرباح الصبائحية العشائين لمعور لنظام الأرباح العسكرية. ويختلف هذا النظام العسكري للأرباح والذي يعود أصله إلى تدهور نظام الضرائب وأجور الجيش في ظل حكم منظم سبب المنعطف القديم فيها يفضى السياسة المالية، شاملاً من نظام الإقطاع الغربي القائم على الاقتصاد الزراعي والنبعية. كما تفقد الإقطاعية الشرقية بالخصوص إلى كل ما ينتج عن أخلاقيات النبعية: وأهمها قيم الولاء الخاصة والشخصية، في حين أن الإقطاع الياباني القائم على أخلاقيات التبعية الشخصية فحسب يفقد هو الآخر إلى البنية الأساسية المنظمة في الملك (Benefizialwesen). فالنظام المذكوران يختلفان إذن من حيث التوجه للعكس للملك التشكل من علاقات ولاء شخصية ناتجة عن أخلاقيات النبعية و Benefizialwesen وهو الذي يمثل الخصوصية الأساسية للإقطاع الغربي.

كان الإقطاع الذي نشأ كظاهرة شاملة على نطاق واسع في جميع أشكاله أولاً ذا أصل عسكري. فقد كانت أرباح الإقطاع التركية مرتبطة بواجب الإقامة وتعتبر في مرحلة التوسع الكبيرة للسلطة متبعية إذا لم يقيم صاحبها خلال سبع سنين بالخدمة العسكرية، كما كان اختيار المرشحين إلى الإقطاع مرتبطاً إلى حد ما بما يثبت مشاركته الفعلية في الخدمة العسكرية⁽⁴²⁾. وعادة ما كانت توظف أرباح الإقطاع

(41) لزال الوزير السلجوقي نظام الملك عام 1087 بأمر من النظام القديم لاستحار الضرائب وأدخل محله نظام الإقطاع العسكري. وفي مصر عرض هذا النظام نفسه بصفة نهائية من خلال السجل العقاري الذي أمر به السلطان الناصر ابن قلاوون عام 1315. (قلون: Becker, Steuerpacht und Lehnwesen, S. 39ff.). وقد أثبتت كلمة Nizam el-Mulk التي جاءت في النص المتقول من خلال المراجع المعاصرة التي نقلتها في شكل مقارب على نحو "Nizam el-Mulk" مثلاً لدى: v. Tischendorf, Lehnwesen, S. 31. ونظراً للفرابة من مقال كارل هاينريخ بيكر، فقد تم تبني كتابه لكلمة "نظام الملك" في هذا المعنى (انظر: Becker, Steuerpacht und Lehnwesen, S. 69).

(42) مرغت الإمبراطورية العثمانية أكثر توسع لها بداية من القرن الخامس عشر إلى النصف الأول من القرن السادس عشر، خاصة في عهد سليمان القانوني (1520-1566). ونجد حله للمعطيات التي ذكرها ماكس غير لني

= v. Hammer, Osmanischer Reich I. S. 370 und 414.

(في الشرق والغرب) لإنشاء جيش من الفرسان مكون من محاربين مجهزين بنفس السلاح ومدرّبين بصفة متواصلة ومتحسين من خلال نشبتهم بقبم الشرف التي تذكرهم العسكرية وخاضعين لسيدهم خضوعاً تاماً كيبدل من جهة للجيش المكون من منطوعين أحرار ومن جهة أخرى كيبدل أيضاً في بعض الحالات لأنصار (Franks) الملك الكاريولميين. فالإقطاع الإفرنجي نشأ أولاً على أراضي الكنيسة العملية لمواجهة الفرسان العرب⁽⁴³⁾. وكذلك هيأت الإقطاع التركية لم تكن قائمة في مناطق المستوطنات الفلاحية العثمانية (بالأناضول)، وإنما كأملك مستقلة من طرف أسراء على المناطق المحتلة فيها بعد (مثل البلقان وبلاد الروم)⁽⁴⁴⁾. وكما كان أجرة الجند في دول الساحل أو الدول الداخلية ذات الاقتصاد المالي، كان أيضاً أجرة جيش الإقطاع في الممالك الداخلية القائمة على الاقتصاد الزراعي، حيث جاء هذا الجيش في المقام الأول عوض الجيش العام/ الشعبي، وهي وظيفة تقلدها نتيجة للطلب المتزايد لليد العاملة من جهة والتوسع الكبير لمنطقة الخوض. وينمو السلم في البلاد

الذي نقل التمرد من القانونية لمرضى الاستعلاء. فيها يجمع الترشع للإقطاع الأب ومطريفة المستعمل على الإقطاع.

(43) هذا السجل حول أصل الإقطاع الإفرنجي/ الفرنكي من مصدر دراسة روث *Beneficialwesen* عام 1850 في مجلة الدراسات المعاصرة للمعهد الوسيط حداً من أجل الاستيعادات الدستورية والتاريخية الناتجة عنها. نفي حين ينطلي روث من القول بأن أخبارة النطقة لأملك الكنيسة قصد توزيعها كقوائم على الجنود الفرسان بدأت في عهدتي كارلمان (Karlmann) (توفي عام 754) وسين الأصغر Pippin (توفي عام 768)، دافع عنالفرو، وبالأخص هاينريش براونر (Heinrich Brunner) و Georg Watz, *Deutsche Verfassungsgeschichte III*.

عن الفكرة بأن هذه الحياة جرت منذ عهد الوالد كارل مارتل (المتوفى عام 741). وأن النجاح الذي حققته على العرب فيها بين 732 و 739 راجع لهذه المؤسسة. وبهذا يثنى مير رأي ما توصلت إليه البحوث الجديدة مستعملاً في نفس الوقت في هذا الإطلاق مصطلح "العملية" الذي أدخله روث (Roth, *Geschichte des Beneficialwesens*, S. 313).

(44) منذ الغزوات العثمانية عام 1356/ 1357 منحت منطقة رميلين (Rumelien) ولاية خلعنة في الجزء الأوربي للإمبراطورية. واعتبرت المنطقة "كملك لومني شامل للغة السلبين" يمكن توزيعها كقوائم. أما خدمتها فعالباً ما كان يقوم بها الرعايا المسيحيين (Raja أو Raye). قارن: von Tischendorf, *Lebenswesen*, S. 38f.

هذا وقد كانت هات الإقطاع طاحلية في منطقة دهبون، وهو ما يعني أنّ الفارس الذي كان ينتسب بسط تيار (Tiar) من الأرض وحسب عليه المشاركة في كل غزو في حين لمّا أصبح الإقطاع انتفخ في الأناضول لا يتخضعون إلا بجزئاً للواجب العسكري. وتظهر الإحصاءات التي وضعها حامر أنّ 9274 فارس من أصحاب الإقطاع في رميلين كانوا مسلحين مقابل 3711 من منطقة الأناضول. قارن

والمراجع المذكور، الجزء الثاني من 249، 255.

وتزايد استغلال الأرض تقلص النعوذ على خصوص الحروب لدى جمهور المزارعين وكذلك على إمكانية التدريب على السلاح، وخاصة لدى المزارعين الصغار لعدم الاستغناء عنهم اقتصادياً في الغزو العسكري. فائتغال كاهل الرجل بالعمل المتزايد الذي كان في الأصل من مهام المراق، جعله اقتصادياً إن صحَّ التعبير (Schollen-Jest)، أي "ثابتاً مثل الصخرة"⁴⁵، أمّا التفاوت المتزايد للأُملاك من طريق تقسيم الأرض وراثتها، فقد حدَّ التوازن في التجديد والقدرة الاقتصادية عامة للتجهيز الذاتي لدى المحشود من صغار المزارعين الذي يقوم عليها أساساً كل جيش شعبي/عادي. مع العلم أنَّ مثل هذه الغزوات في مناطق بعيدة جداً على حدود إمبراطورية كبيرة لا يمكن لهذه الأسباب القيام بها بحشود من الفلاحين مثلما هو الحال أيضاً بالنسبة للقيام بتوسعات كبيرة وراء البحار بحشد من المواطنين. فكما يقوم الجيش المرتزق الذي عرض جيش المواطنين بشراء المحاربين الحرفيين عوض الملبأ، يتم التحول أيضاً إلى الجيش المتأجر لما له أولاً من كفاية عالية ونولون في السلاح: ففي البداية كانت الخيل والأسلحة في الغرب من لوازم التدريب، ولم يكن التجهيز الذاتي سوى نتاج لكونية المعهد. فلا تشمل خصوصية نظام الإقطاع المكتمل في النداء إلى الشعور بالواجب، وإنما إلى ما هو أرفع، أي إلى الشعور بالفخر الطبقي الصادر عن شرف التابع الاجتماعي كمحدد حاسم لسلوكه. فشعور المحارب بالفخر وولاء التابع مرتبطان بشعور الكرامة العريق لدى طبقة الأسياد وعاداتهم بكيفية وثيقة وعُتبت لديهم من الداخل وخارجياً. ولذلك كان الوضع بالنسبة للأهمية الخاصة التي يتمتع بها نظام الإقطاع الغربي المكتمل يتمثل في تكوين قاعدة من الفرسان المحترفين⁴⁶ - على عكس "مشكلة" الإقطاع المكونين من الأنعام والفلاحين -

(45) تم استعمال المفهوم النادر في المراجع المعاصرة من قبل ماكس فيبر في هذا المقام صفة عامة جداً على عكس ما يجري عادة. فهو يصف به عدم الاستغناء الاقتصادي عن العامل الفلاحي الذي يعمل معه سلوكاً غير حربي. وفي ما حدث ذلك لم يند هذا الظاهرة إلا في المرحلة المتأخرة من الحكم الروماني مع المستوطنين الخوادم في مصر. ففي المرحلة القديمة من العصر القديم قرَّ الفلاحون للظروف الاقتصادية القاهرة من القوي بعد أن تحرروا من التزامهم كمزارعين صغار وتقصوا تحت حاية المالكين الكبار. وهذا التطور الذي اضرت به سلطة تم وضعه من طرف الباحث بمفهوم "تجنت مثل الصخرة". قارن: Michael Rostowzew, Studien zur Geschichte des römischen Kolonats (Leipzig, Berlin: B. G. Teubner, 1910), S. 227.

(46) يعيد ماكس فيبر في هذا التوقع علينا لفكرة الشهيرة له هاينريش براوير القائلة بأنَّه من المحتمل أن تكون هناك علاقة وثيقة بين التعزب على الخيل في الحكم الفرونجي بفرنسا ونشأة الإقطاع. قارن: Brunner, *Reitendiarer*, S. 1-38.

Klerochen - *μάχιμα* وجنود الإقطاع الشرقي القديم - وهي من العناصر الحاسمة التي منتعزس إلى أتوها من وجهات مختلفة هنا كما في مواضع أخرى عدة مرّات.

يخلق نظام الإقطاع مواطن عيش تكون قادرة على التجهيز الذاتي والنموذج المعترف على السلاح حتى عهد في عودها للحرب من أجل شرف السيد شرقها، وفي توسع سلطانه الفرصة في تزويد أبنائها بإقطاع جديد، وتوى بالخصوص في ضمان سلطته الشخصية السبب الوحيد لشرعية ملكها الإقطاعي الخاص وهذا السبب الأخير البالغ الأهمية في مرحلة التحول نحو نظام الإقطاع هو ذلكاً وقبل كلّ شيء ذو أهمية قصوى من حيث نقله من مجاله الأصلي: أي الخدمة العسكرية، إلى الوظائف العامة: فالحاكم يبعث مثلاً في اليابان من طريقه في التدخل من جود سلالة الدولة الكاريزماتية ككل، والتي سيحود الحديث عنها في إطار آخر⁽⁴⁷⁾. أمّا في فرنسا، فعلاً ما أجهضت محاولات الدولة الإمبراطورية بتحديد مدّة الوظائف ومن خلال نظام البعثة⁽⁴⁸⁾ (*Missatrische*) للحفاظ على السلطة. ولئن انتهت المراحل الحاسمة في صراعات ككل البلاء من أجل السلطة العليا في عهد الميروفنجيين بفضل البد الخديشية لأحد الموظفين السامين، إلا أنّ سقوط النظام المشروع لهذه السلالة أك إليه⁽⁴⁹⁾. وقد أدّى التحول حتى لاستجار الوظائف في عهد الكارولنجيين إلى

= وحسب هذا القول فإنّ هجوم الفرسان العرب في القرن الثامن جعل التدرّب على الخيل ضرورياً بالنسبة لطبقة عريقة من الجنود.

(47) من خلال قواته *Taishō* التي صدرت عام 702، حاول إمبراطور اليابان إزالة دستور السلالة وذلك بتعيينه الملك الأصغر للبلاد الذي يقوم بتوزيع الأراضي بصفة وقتية على موظفيه حسب الوظيفة والرتبة والامتياز. فبالنسبة للوظائف العليا فرضت المرونة نفسها. قارن: *Rathgen, Japan, Volkswirtschaft, S. 18, und Hall, Japanisches Kaiserreich, S. 35f.*

(48) منذ العهد الميروفنجي حاول الملوك الإغترع توسيع نفوذهم عن طريق سيمولين من طرف الملك. وهؤلاء المبعوثين كانوا أشخاصاً مختارين من قبل الملك - غالباً من أهل البلاط - وقد أعطى لهم نفوذ كبير ووطعت على ذمتهم حابة خاصة، فكان من مشمولاتهم جمع الضرائب ومراقبة الشؤون أو المتحقق في قضايا عدلية ولكن لم تتميز هذه البعثة بنسق تطبيقي إلا في عهد كارول العظيم. قارن: *Dahn, Germanen VII, S. Abt. 2, S. 248-251*

(49) بعد تعيين (*Dagobert I*) ملكاً على الإغترع عام 623 سلمت وظيفة المشرف على البلاط إلى بيير الأكبر في القرن من سلالة *Arnulfinger* الذي قوي نفوذه في الزمن اللاحق. وبعد وفاة الملك ثيودوريك (*Theodoric IV*) عام 737 بقي العرش شاغراً المرحلة قصيرة حين أشرف كارول مارتل على البلاط، وبموافقة البابا زكريّا تم اختيار ابن كارول مارتل الصغير ملكاً للإغترع خلفاً له شيلديريك

استغفر (نسي) بل تم فرضه بداية من القرن التاسع بعد أن استعمل الكارولنجيون تابعيهم كقوة مضادة لـ "أنصار" الميروفنجيين وعندما لم يبق سوى تعويض الارتباط الشخصي الوثيق لجميع أصحاب الوعائف بالحاكم خلال حروب أمثاله الملوك (Teilkönige) برلاء التابعين كضمان لنسب العرش. وعلى عكس ذلك، كان تحطيم نظام الإقطاع⁽⁵⁰⁾ الصيني الذي ما زال الأبناء ينعمون باعتباره حقاً النظام المقدس من خلال نظام الوعائف المدرة للأرباح (Präbendal)، والذي واصل تطوره منذ ذلك الوقت بصرامة في نفس الاتجاه، راجعاً إلى نفس السبب الخاص بإزالة وظيفة الإقطاع: أي إعادة وضع السلطة بأكملها في أيدي الحاكم. إذ إن الضمان الكبير القائم على الالتزام الشخصي للتابع على الشرف يتم اكتسابه في حالة انكسار نظام الإقطاع باعتباره الشكل الأمثل للسيادة المنظمة عن طريق التقليل المائل لنفوذ الحاكم على تابعيه.

في البداية لا يوجد سوى "نظام ردع" محدود للسيد إزاء تابعه. والسبب الوحيد للراجع عن الإقطاع هو "جناية" "Felonie": أي عدم الوفاء لسيد التابع عن عدم القيام بواجب دفع الاستجار. وهذا المفهوم يبقى ضبابياً جداً، فهو عادة ليس في صالح استبداد السيد وإنما في صالح التابع ومكانته، إذ حيث توجد عزبة بمقام المحكمة مليئة بالتابعين كمشاركين في التحقيق، وتبعاً لذلك كمتضامنين في الدفاع عن مصالح الإقطاع (كما جرى في الغرب)، فإن الصل بالفول المتواتر هو الصحيح: إن السيد قوي أمام التابع بمفرده ولكنه ضعيف أمام مصالح المجموعة، وإنه في حاجة إلى مساندة بقية التابعين أو إلى تقبلهم على الأقل حتى يتمكن من مواجهة أحدهم بدون مخاطرة⁽⁵¹⁾. لطبيعة علاقة الإقطاع باعتبارها علاقة وفاء خاصة

انتهت (Childerich III) عام 751، قارن: Mübcher, Karolinger, S. 23-37.

(50) تمت إزالة نظام الإقطاع في الصين بعد انتصار Shih Huang-ti على الممالك الصغيرة عام 221 ق.م. وقد جرى تزيين النظام المتعارف لسلالة Chou حسباً بتدوين مرحلة لاحقة عمن Chou. ويذكر الباحث في الدراسات الصينية أوتوغرنك أن "أجلاً من المؤرخين الصينيين قد رلو" في القطع مع المؤسسات القديمة عن طريق شهية حيات (Shih Huang) "تدخل إمبرانياً في حق النظام الإلهي" وأن الإصلاحات التي جرت في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين كانت مستوحاة من عصر (Chou) القديم. قارن: Franko, China, S. 91, 105f.

(51) كانت قصور الإقطاع محيية بجميع العلاقات المتصلة بين صاحب الإقطاع والمتأخر وكذلك بين وبين التابعين. وكانت عملية التحقيق في الغشاء الإقطاعي تأخذ مجراها - طبقاً للحن الجرمان - بدون استثناء من طرف المقطعين، أما صاحب الإقطاع فتمرد إليه رئاسة الجلسة فقط. فني حين كان =

نفترض أن استبداد السيد قد يؤول هنا وكأنه "عبادة" إزاء جميع التابعين بحيث يؤثر سلباً جداً على علاقته بالأحرار. ويفوق الشعور بهذا التعديد الضيق لنظام الردع لدى السيد إزاء التابعين له أكثر فأكثر حينما يغيب نظام الردع المباشر من طرفه على الناس التابعين للإقطاع. أما على مستوى الإقطاع الذي اكتمل تطوره فهناك "تدرج هرمي" في معنيين: أولاً حينما تكون حقوق الإقطاع المستأجرة، وبالأخص تلك الأراضي التي وقع منحها من طرف فئة المهرم (الملك) باعتباره مصدر السلطة، قابلة لمواصلة الاستمرار كحقوق كاملة. وثانياً في المعنى التراتبي الاجتماعي ("نظام درج الجيش" (Heerschild-Ordnung) حسب مرآة الشاكس)⁽⁵²⁾ حسب المقام الذي يحتله صاحب الإقطاع انطلاقاً من أهل مرتبة يحتلها أسس مقطع في عملية الاستمرار. ولكن قبل ذلك كانت درجة العنف المباشر من طرف السيد على الخاضعين لأنواعه من أصحاب الإقطاع ذات إشكال صعب لأن العلاقة بين التابع والخاضع له كانت، كأي علاقة إقطاع، ذات طابع شخصي ولذلك لا يمكن إلزاقها بصفة عادية إذا ما حدثت جناية من الطرف الأول على صاحب الإقطاع. فقد وصل نظام الإقطاع التركي في عهده الكلاسيكي⁽⁵³⁾ إلى مركزية شبه قوية من خلال التنظيم الوظيفي للإقطاع ومكانة العملاء إزاء الباب العالي. فالتحفظ الغربي - "Sal-va Fide Debita Domino Regi" في قسم الولاء⁽⁵⁴⁾ (Homagialeide) للتابعين

يُصحب الطعن في البدايات التاريخية للإقطاع، نجد في قانون كونراد الثاني (Konrad II) وفي مرآة الشاكس (قانون الإقطاع 11، 20) التوضيحات الأولى لحق الإقطاع.

(52) المقصود هنا هو "تقرير الجيش" في مرآة الشاكس لـ إريك فون ريغو (Eike von Repgow) (الذي يعود إلى فترة ما بين 1220-1235) والذي تم فيه تحديد التراتيب لتوزيع الإقطاع، وحسب النظام التدريجي المعتمد منع على أي تابع قبول إقطاع من يمثل للمرتبة العسكرية الشبه أولاتي دونه. فبعد الملك الذي يحتل المرتبة الأولى يتبعه رجال الدين والأمراء (في المرتبتين الثانية والثالثة) ثم الرجال الأحرار (في المرتبة الرابعة) ويتواصل التدرج إلى المحتلفين شبه الأحرار وتابعي الأسبياد الأحرار (في المرتبة الخامسة) ثم تابعيهم (في المرتبة السادسة) وذلك إلى حدود المحتلفين للطبقة السفلى الذين يصحب تفرغهم (في المرتبة السابعة).

(53) يُعَدُّ تاريخ العهد الكلاسيكي للإقطاع العشائري في البحوث الحالية من نهاية الربع الأخير من القرن الخامس عشر إلى النصف الثاني من القرن السادس عشر. قارن: Mainz, Osmontisches Reich, S. 113f. 320.

(54) يعتبر القول عن تحفظ التابع اللاتيني بالولاء إزاء كبير الإقطاعيين (liegecken Herrn) وقد ظهر في حفل لتشريع الإنجليزي في حكم الملك هنري الثاني (1155-1189)، (Leges Henrici)، وكان رسلاً للقانون (Glanvill (1190) و Bracton (1268) سابقين في رواية وصياغة هذا القول. مع العلم =

الدونيين لم يمنع التابع الدولي، حتى في الحالات التي حدثت فيها "الجمالية" بكل وضوح، أن يقع في صراع داخلي / أزمة ضمير على الأقل بين واجب الوفاء لمصاحب الإقطاع الذي يتبعه وأمر الإيقاف الصادر عن صاحب الإقطاع، ولكن يبقى من حقه دائماً التثبت الشخصي فيها إذا كان صاحب الإقطاع السامي هو الأكثر وقياً لسيده. أما بالنسبة لمركزية التطور في إنجلترا فكان الأخذ بنظام وليام الغازي من النورماندي (Normandie) جذاً هاماً هذا النظام الذي يقول بأنه يجب على جميع التابعين الدونيين الخضوع للملك بمقتضى القسم وأن يعتبروا أنفسهم ملكاً له، إضافة إلى أنه من حق جميع التابعين الدونيين اللجوء مباشرة إلى محاكم الملك⁽⁵⁵⁾ في حالة عدم سماع الدعوى من قبل أصحاب الإقطاع وليس (كما هو الحال في فرنسا)⁽⁵⁶⁾ اتباع الطريق الرسمي لمجتمعات القضاء في الإقطاع بحيث لا يمكن أن يصبح هنا "التدريج الهرمي للإقطاع"، كما هو الأمر غالباً، مطابقاً للتدرج الكفءات في مواضيع الإقطاع. فقد كان الحال في النورماندي وإنجلترا، وكذلك في الإقطاع التركي كالآتي: أي أن الرابطة السياسية الإقطاعية وقع إرجاعها في الأراضي التي تم خزوها، وهو ما كان حاسماً على الإطلاق بالنسبة لتنظيم الصارم والتهاسك القوي بين السيد وتابعيه - وشيهاً بما وضعته مثلاً الكنائس من نظام هرمي شديد الصرامة في مناطق التبشير. ورغم ذلك لم يزل تماماً ذلك التائب للضمير لدى التابعين الدونيين. ولهذا السبب (إلى جانب أسباب أخرى) لم يكن من النادر أن تظهر محاولات تسمى إلى حصر

= أنه ماكس فيبر بعيد حلقاً قول الأخير بصحيح العبارة. وقد وصل هذا القول إلى فرنسا في عهد الملك Philipp August (1180-1223). قرن: Walther Kienast, *Untertanentum und Freivorbehalt in Frankreich und England: Studien zur vergleichenden Verfassungsgeschichte des Mittelalters* (Weimar: Hermann Böhlau, 1952), S. 216ff. und 33f.

(55) كان الحق الفرنسي في العصر الوسط يسمح إلى حدود القرن الثالث عشر للشاكي أن يطعن في الحكم بعد مرور القضية على محكمة الإقطاع الذي ينتمي إليه "hofrechtliche Gemeinbarkeit" أو محكمة التنافس "landrechtliche Gerichtsbarkeit" وأن يرجعها إلى "محكمة الأمير الأعلى درجة في الأسلم للفرسي الإقطاعي". وكذا دوايك إلى حد أن يرفع القضية "إذا أزم الأمر أخيراً إلى محاكم أمراء الإقطاع وحتى محاكم الملك". غارن: Holtzmann, *Französische Verfassungsgeschichte*, S. 63.

(56) قامت محكمة الملكية باعتبارها الجهة العليا مباشرة بعد جميع محاكم الإقطاع حل القسم انعام للإقطاع الذي فرضه لأول مرة وليام الغازي في الأول من آب / أغسطس 1086 في مدينة ساليسبري (Salisbury) في اجتماع لجميع أمراء الإقطاع. ويدخل ما يسمى Weiz-Process من طريق انظر هنري الثاني (1154-1189) حزب التنهيد، تمكنت المحكمة الملكية من جلب جميع القضايا المتعلقة بالأملاك المقفلة إليها. غارن: Holtzmann, *Englische Verfassungsgeschichte*, S. 16f.

استحجار الإقطاع أو تملّص عدده على الأقل - في حين بقي حصر درج الجيش (Heerschilder) في ألمانيا ناشئاً عن المبادئ العامة لتدرّج الوظائف. ولكن تطوّرت من جهة أخرى حقوق الإقطاع الكاملة بالنسبة للجميع مرة واحدة ضمن الأشياء التابعة للاستحجار فيما يخصّ فرض الاستحجار عند التراجع عن الإقطاع والقول المعروف: "Nulla Terra Sans Seigneur" - "لا أرض بدون سيّد"⁽⁵⁷⁾. ويبدو هذا القول مطابقاً ظاهرياً مبدأ النظام البيروقراطي والذي يستوجب أن يكون أقطاع الإقطاع التقليدية التابعة للملك موزّعة بين التابعين بصفة فائقة. إلا أنّ الفرض كان متضارباً تماماً. ففي النظام البيروقراطي يريد المبدأ خلق ضمان قانوني بالنسبة للرعية، في حين أنّ فرض / إكراه الاستحجار على مستوى الإقطاع يقطع بجهود الرعايا الذين يعتبرون أصحاب وظائف من قبل حاملي الإقطاع من الاتصال المباشر مع مالكي الإقطاع السامين (مثل الملك) ويضمن حقّ حملة حاملي الإقطاع بإزاء السيّد بحيث إنّ السيّد لا يتجاوز عن طريقه نظام السلطة الإقطاعي في حاله لو أنّ يستعيد السلطة في يده، وإنما أن يستعمل كلّ مرة جميع الأشياء المستأجرة لتجهيز أبناء التابعين. وهذه الرغبة تمكن التابعون أن يصفوا عليها حسب المنطق⁽⁵⁸⁾ المعهود دلالة خاصّة. حينها اتحدوا في رابطة من الحقوقين، وبالأخص عندما يصبح أحدهم تحت تأثيرهم نائباً لوزير محكمة ضمن بقعة من الإقطاعيين للبتّ في قضية تخصّ الميراث (Erbzwang) أو وفاة الأجير أو انتهاء مدة استحجار الإقطاع وإعادة تمديدّه وأن يأخذ بزمام الأمور كما كان معهوداً في الغرب. وفي هذه الحالة تطوّر أيضاً إلى جانب الوسائل المذكورة اتّفاً للحفاظ على الإقطاع المعروف عن احتكار الطلب في هذا المجال. ويجري ذلك، مثلاً هو الأمر في القطاع البيروقراطي، عن طريق مطالبة المرشحين أكثر فأكثر بتجاوز امتحانات وتقديم شهادات كشرط للتوظيف؛ وهذا ما حصل في رابطة الإقطاعيين من خلال الرفع المتواصل لسقف الطلبات بالنسبة للكتابة الشخصية لدى المرشح للإقطاع. ولكن هذه كانت النقيض التام للوظيفة البيروقراطية القائمة على الكفاءة العلمية المستحصّة. فالبيروقراطية، مثلها مثل الوظيفة الإماراتية الحالية،

(57) تمنّ الملك الألماني - على عكس الملك الفرنسي - مبطراً لإعانة توزيع الإقطاع الملكي الذي انتهى استحجاره في غضون سنة و يوم. كما كان الأمر جلياً حسب القول المأثور: "Nulla terra sans seigneur" ("لا أرض بدون مالك / مطلق"). ترون: Sellinek, Staatslehre, S. 433f.

(58) انظر: Weber, Wirtschaftliche Beziehungen der Gemeinschaften im allgemeinen. M/WG I/ 22-1, S. 82. und Rech § 2, S. 71-73 (WuG, S. 452f.).

تقوم على "النسوية" الاجتماعية، بحيث إنها لا تسأل في نعلها الخالص سوى عن الكفاءات الشخصية، سواء الكفاءات الموضوعية المختصة بالنسبة للأولى أم الكفاءات الذاتية الخالصة بالنسبة للثانية، وتغض النظر عن الفوارق الطبقية، بل تستعمل هذه الكفاءات كأداة لضربها - رغم الوضع الذي وصف سابقاً، والذي يظهر أيضاً بأن طبقات الموظفين البيروقراطيين والإداريين قد يصبحون بسهولة حاملين من جديد نوعاً معيناً من "الشرف" الطبقي الاجتماعي وما ينجر عنه من عواقب. فهذه كانت هنا إحدى الظواهر الناجمة عن نفوذهم. ولكن الإقطاعية في معناها اللغوي البحث هي موجهة منذ جذورها نحو الطبقة، بل وتزايد في هذا الطابع الذي تسم به باستمرار. فقد كان يستوجب حل التابع في المعنى الخاص للكلمة أن يكون رجلاً حراً أبناً كان، أي أن يكون غير خاضع لأي سلطة محلية. فحتى الساموراي الياباني كان يغير سيده كلما يشاء⁽⁵⁹⁾. وبالتناسب، فإن خصوصيته تشل طبعاً قبل كل شيء في مهارته: أي في تمرنه على السلاح كميزته الخاصة، وهو ما بقي موجوداً أيضاً لدى حق الإقطاع التركي: فقد كان في إمكان الراجاه (Raja) التحصل على الإقطاع إذا ما قاموا بخدمات عسكرية تؤهلهم⁽⁶⁰⁾. وبما أن علاقة الإقطاع في طابعها الكامل لا يمكن أن تسمى إلا لطبقة من الأسياد باعتبارها تنبني على مفاهيم طبقية خاصة بالشرف كفاعلة لعلاقات الولاء وكذلك للمهارة الحربية، فإنه أصيب إليها في كل مكان الحاجة إلى سيرة ذات نمط سيادي ("فروسي")، وبالأخص الامتناع عن تعاطي مهنة تشين بالشرف، بغض النظر عن التمرن على السلاح. ويتخلص مجال ضياع الرزق للخلف بدأ إذن احتكار الإقطاع والوظائف بكل حدة (وفياً بعد أيضاً أرباب الأرقاف لتزويد الأقارب بنون معاش مضمون). إضافة إلى ذلك زاد تأثير التطور المتزايد للتقليد الطبقي، فظهر المطلب بأنه يجب حل المرشح للإقطاع أو لوفد ليس أن "يعيش هو حسب نمط فروسي" - فحسب، وإنما أن يكون أيضاً "فروسي النشأة". وهذا يعني أنه يجب عليه أن ينتمي إلى سلف فروسي (أولاً: فروسي الوالدين ثم الأجداد: أي "أربعة أسلاف"). وفي خلاصة المطاف وصل حد الاحتكار في رتب المسابقات والأوقاف خلال العصر الوسيط المتأخر إلى المطالبة

(59) ينسب ماكس بير هنا فكرة كارل داتغن الذي يعتبر حل علاقة الولاء ممكنة في اليابان.

(60) لا يمكن للمراجه (Raja) أن يصبح صاحب إقطاع "Timarlar" إلا في حالات استثنائية. فكان عليه أن يتخبر بالتزامه للخدمة العسكرية على الحدود وأن "يشغل كيولاش أوفيق السلاح" من قبل وليي (الأمير). قانون: Hammer, Osmanisches Reich II, S. 276.

بسة عشر سلف وإقصاء طبقة أعيان (Patriziat) المدن لأنه رجب عليها تقاسم السلطة مع الروابط المحرفية والجلوس معها على نفس الأدراك البلدية⁽⁶¹⁾. فكلّ تقدم في الاحتكاك الطبقي يعني طبعاً تحجراً متزايداً للتدلسل الاجتماعي. وقد تضاف عوامل أخرى من النوع نفسه.

بواكب المطلب غير المعترف به في كلّ مكان، ولكن المرغوب فيه بكيفية أو بأخرى من طرف جميع المرشحين الطبقيين ذوي الاختصاص لامتلاك جملة الإقطاع، الطابع الحقوقي الصارم والخاص بمكانة حامل الإقطاع الفردية. ولكن قام حقّ النافع في المناطق الكلاسيكية للإقطاع على عقد كان يُجدّد كلّ مرة، غير أنّ هذا الحقّ في العقد كان بالنسبة للنافع وراثياً حسب مبادئ ثابتة، بحيث تتمدج تقسيم السلط إلى درجة تجاوزت حدود البنية الوظيفية فأقعدتها إلى حدّ كبير ليوثنتها. وهذا التداخل بالذات للنظام بأكمله من طريق روح الكفالة العامة لمكانة صاحب الإقطاع التي تتجاوز مجرد استجار امتيازات السيد، وإن لم تكن من جهة أخرى مادية خالصة كما هو الحال بالنسبة لامتلاك الأرباح من خلال عقد بين جهتين، كان من حيث التطور التاريخي هاماً للغاية، إذ إنّّه يقرب على الأقلّ نسبياً البنية الإقطاعية إلى الشكل "القانوني الدولي" (أي أحكام الدستور) في مقابل السلطة/ السيادة الإمبراطورية الخالصة والقائمة على التواجد جنباً إلى جنب لكلّي مجالي الترابط عن طريق التقليد والحقوق المكتسبة من ناحية والاستبداد المطلق والرحمة/ الخضوع من ناحية أخرى. فالإقطاع يعني نوعاً من "تقسيم السلط"، ولكنه ليس مثل ذلك التقسيم الذي أفتره مونتسكيو، أي تقسيماً كيفياً للعمل⁽⁶²⁾، وإنما هو تقسيم كمي بسيط لسلطة السيد.

(61) تم تنفيذ الانتباه للشخصي إلى دير كمي أو إلى مسابقة فروسية أو رابطة إقطاعية بصفة ملحوظة منذ القرن الخامس عشر بوضع شرط "كفاءة الارتقاء بالدير" بعدما ارتفع الطلب كثيراً عليه، وذلك لا يضيف هنا الانتباه من موارد مالية. ونمثل هذا الشرط في تقديم ما بثت عند السلف - غالباً أربعة، ثمانية أو ستة عشر - سلف من الشرفاء. قارن: Karl Rauch, "Stiftsmäßigkeit und Stiftlichkeit in ihrer begrifflichen Abgrenzung: Ein Rechtsgutachten, zugleich ein Beitrag zur Geschichte des deutschen Adelsrechts," in: *Festschrift Heinrich Bruns zum sechzigsten Geburtstag dargebracht von Schülern und Lehrern* (Weimar: Hermann Böhlau, 1910), S. 737-769, hier: S. 742ff.

(62) طور مونتسكيو نظريته في تقسيم السلطات لأول مرة عام 1748 في كتابه روح القوانين على مثال الدستور الإنجليزي، هناك يقول: "Il y a dans chaque état trois sortes de pouvoirs: la puissance législative, la puissance exécutive des choses qui dépendent du droit des gens, et la puissance exécutive de celles qui dépendent du droit civil".

= Montesquieu, *De l'esprit des lois*, p. 142.

قارن:

فكرة "المقدّم الحكومي" الموجهة للنظام الدستوري كقاعدة للتقسيم السياسي للسلطة هي إلى حدّ ما مشكّلة بصفة بدائية. غير أنها ليست طليعاً في صورة اتفاق بين الحاكم والمحكومين أو تمثيلهم - مع العلم أنّ خضوع هؤلاء يعتبر كمصدر لحقّ الحكم - وإنما في المعنى الآخر تماماً للمقدّم بين الحاكم وحامل السلطة المستنبطة منه. فنكون من خلالها نوعية السلط وتقسيمها محدّدة؛ غير أنها لا تفقد للترتيب العام فحسب، وإنما أيضاً للسلسل المرتبة لمختلف الجهات المختصة، إذ إنّ أوامر المصالح هنا هي، على خلاف الدولة البروقراطية، الحقوق الخاصة للموظفين حيث يكون مجازاً محدّداً حتى بالنسبة للمحكومين عن طريق المضمون الموسوس للاستثمار للأوائل في علاقة بامتيازات الأواخر المعارة أو المقدّسة من طرف التقليد والتي تحرفها الإعفاءات والحصلات. فمن هذا المطلق، وانطلاقاً فيما بعد من التوحيد المتبادل للحقّ الذاتي لأحد أصحاب السلطة عن طريق مواجهة الآخر، ينشأ هنا ذلك التقسيم للسلطة - مثلاً هو الحال تماماً لدى الوظائف الإماراتية المنتجة والمكتسبة - الذي يتطابق إلى حدّ ما مع المفهوم البروقراطي "للكفاءة" الإدارية. إذ لا يوجد هذا المفهوم في معناه البدع ضمن نظام الإقطاع مثله مثل مفهوم "المصلحة/ الإطاعة". ففي البدء، لم يكن هناك سوى جزء من التابعين يتمتع بالسلطة السياسية، وهذا يعني: منحة سلطة القضاء. وهم ما كانوا يسمّون في فرنسا "القضاة الإقطاعيون"⁽⁶³⁾ (Seigneurs Justiciers). في غضون ذلك يمكن للمدّ نظير سلطة القضاء التي يتّاعها، وذلك باستجار جزء منها لهذا التابع والجزء الآخر لتابع آخر. وما كان حقاً شاملاً به هو التضمين إلى قضاء "أهل" (يقسمُ الرابطة الدوسي) وقضاء "أسفل" يمكن نقله إلى عدد من التابعين. مع العلم أنّه لا يقال بالثبّت إنّ التابع للمدّ يتقلّد سلطة "عالية" في السلم الأصلي لوظائف الإقطاع هر أيضاً في المرتبة العليا من الترتيب الإقطاعي: أي قياًساً على المراتب الفاصلة من أهل سلطة الحرم. من حيث المبدأ فقط، لا تسأل هرمية الإقطاع عن تسلسل السلط المتأجرة، وإنما

= تكون الحرية مفسّولة عندما تكون السلطات الثلاث معصاة عن بعضها البعض. وفي المرجع الشخصي لأكس فير (Arbeitsstelle der Max Weber-Gesamtausgabe, BA/W München) كان الاستشهاد المذكور سابقاً بميزة مرتين.

(63) كان "القضاة الإقطاعيون" (Seigneurs justiciers) للكلفين المحليين بالقضاء العمومي وأهل مستوى اللدواتر (حلاً للقضاء الإقطاعي) في فرنسا القروسطية. وكانوا يختارون من بين نبل الإقطاع ويسكنون العديد من المزارع والسلطات في الإقليم الخاضع لجمال القضاء لديهم مثل القضاء الجنائي والقضاء العام. قارن: Hottmann, Französische Verfassungsgeschichte, S. 56ff.

ص البعد أو القرب من المحاكم. أمّا من حيث الوقائع، فإنّ تقلّد أهل مرتبة للقضاء، وبخاصة في تلك المتعلقة بالرباط الدموي، تحمل أياً كانت حقاً النزعة لجمع التابعين المعنويين في "طبقة الأمراء" الخاصة بهم. وبذلك تنافست هذه النزعة وتلاقحت في كلّ مكان حتى ينظر إلى علاقة الإقطاع المباشرة مع الملك وكأنّها ميزة الانتهاء لهذه الطبقة العليا. وهذا التطور جرى خاصّة في ألمانيا في مراحل متميزة لا يسكن هنا متابعيها. ولكن كنتيجة حصلت في كلّ مكان مجموعة معقدة جداً من السلط المنقصة بين العديد من الأيادي من خلال الاستحجار. فمن حيث المبدأ وقع في كلّ مكان في الغرب فصل سلط القضاء التابعة للأسياد والمرتبطة "قانونياً بالأرض"، أي قائمة على استحجار حقوق سياسية، من إدارتها للقضاء الإقطاعي على التابعين من جهة ومن سلطة القضاء الإماراتية (التابعة للبلاد) من جهة أخرى. وبالفعل لم يتج عن ذلك كلّ سوى انقسام للسلط إلى عديد من الحقوق الفردية المكتسبة من طريق قواعد حقوقية صورية مختلفة تحدّد بعضها البعض بصفة تقليدية. كما ينبغي هنا الفصل بين الشخص والمهنة، المال الخاصّ واحتياجات الإدارة المبرّرة لأيّ بيروقراطية، وهي الظاهرة التي ما زالت موجودة بوضوح لدى الوظيفة للمرّة لأرباح. فللقطعة العملية بين الأرض (Allodial) وأرض الإقطاع في حالات وفاة الأجير وحالات الوراثة دلالة أخرى (أي معنى التراكب الودائي)⁽⁶⁴⁾ مغايرة لما تمثلها من قطعة لدى الوظيفة للمرّة لأرباح رغم التشابه الخارجي، لأنّ مداخيل الإقطاع ليست مداخيل إدارية. ثمّ إنّ جميع القرارات والمداخيل لحامل الإقطاع لم تكن فقط أقساماً من مجاله الحقوقي والاقتصادي الشخصي، وإنما كانت أيضاً وبخاصة مصاريف إدارية عليه أن يدفعها من ماله الخاص وإن لم يتم فصلها عن التكاليف المتعلقة باقتصاده الخاص فكما كان يتّبع أيّ سيّد/ حاكم مثل أيّ موظف مُقطع مصاريف الشخصية على أساس مجاله الحقوقي الذاتي، وقع دفع جميع مصاريف الإدارة، ليس عن طريق نظام جيائي رشيد/ عقلاني على عكس البيروقراطية وليس من خزينة المحاكم أو من الأرباح التي تدرّها بعض الوظائف المعنية خلافاً للسلطة

(64) "ربط الإقطاع كـ "ملك للاستغلال" بواجب الخدمة الإدارية "على الحساب الخاص". وكان "ترسيم الإرث" (أي في ذلك ترتيب التركة وتقسيم الإرث) متخطياً بصفة صارمة بالنسبة للإقطاع من خلال فئتين الإقطاع؛ فالنموذج على الإقطاع أو الخلافة كان يحصل حسب تسلسل نسب الإقطاعي الأول (successio ex pecto et providentia majorum). إلا أنّ هذه الشروط لا تخص الملك الخاص الكامل (مثل "تركة العائلة")؛ فهناك كان لتحديد حفل الوراثة أكثر لحزراً.

الإماراتية، وإنما وقع الحصول عليها من طرف بعض الساعرين على السلطة من خلال خدماتهم أو من مخزونه الشخصي (وبالأخص) عن طريق خدمات الخاضعين لسيادة الأعبان أو التابعين له بمقتضى الحق السياسي المستأجر. وبما أن خدمات التابعين كانت عادة مرتبطة بانتزاع، فإن الجهاز لم يكن أيضاً ليناً من حيث الجانب المالي. وما يزيد الحالة تشعباً هو أن انتطور النموذجي السابق الموجود في كل مكان من حيث التوجه على الأقل قد أحاد وسائل النفوذ الشخصية والمادية التي كان يستعملها الحكام وجميع الأشخاص الأخرى لتوظيف رابطة الإقطاع كحاملة للإدارة السياسية. قديمة من أبسط واجب، وهو الذي من أجله نشأت رابطة الإقطاع: أي واجب الخدمة العسكرية، سعى التابعون في كل مكان أن يحددوا المدة السنوية القصوى للقيام به حسب قواعد ثابتة، وقد أصابوا في أغلب الأحوال. مع العلم أن هناك حق النزاع في رابطة الإقطاع بين التابعين لنفس السيد/ الحاكم، ومن الطبيعي أن الحروب الخاصة بين التابعين فيها بينهم قد تضر كثيراً بمصالح أصحاب الإقطاع، إلا أنه بغض النظر عن الأمر الذي يمنع النزاع الخاص على الأقل عند مرور جيش الحاكم/ السيد⁽⁶⁵⁾، لم يتم التوصل إلى حدود عهد "الأمن العام"⁽⁶⁶⁾ المفروض من قبل الكنيسة والمدن بدفع من الملك إلى شيء على مستوى الفارة الأوروبية على الأقل. وهذا ما قلص فعلاً حقوق السيد/ الحاكم المالية. فهذه الحقوق تمثل بالخصوص، إلى جانب الوصاية على استغلال الإقطاع، في واجب مد العون في حالات حربية معينة يمر بها السيد/ الحاكم وقد يرغب من خلالها بتأسيس نظام جياني متكامل، أما التابعون من جهتهم فيسعون إلى القيام بدفع ضرائب محبوبة بين الحين والآخر، وذلك بصفة متداولة إلى أن توج أخيراً بالنجاح المشتمل في أن الحرية الجبائية للإقطاع القروي الخاص أصبحت وضماً عادياً ككفاية للواجب العسكري المتزايد بصفة وهمية، وذلك إلى حدود العصر الحديث. كما لا يقل شأناً عما تحصل عليه

(65) منع ملك فرنسا فيليب الرابع (Philippe IV) (الملقب بـ "الفاتن"، 1285-1314) خلال انخراطه في الحرب ضد الإنجليز عام 1296 كأول ملك على تابعه في إمارة Guyenne القيام بزيارات ضد بعضهم البعض قارن: Enébe-Jaques de Laurière, ed., *Ordonnances des Rois de France de la troisième Race* (Paris: L'imprimerie Royale, 1723), tome 1, p. 328.

(66) منذ النصف الثاني من القرن الحادي عشر وضعت السلطات الدينية، وبالأخص للملك، في الرابع الألفي أشخاصاً معينين (مثل اليهود والأمم والنصارى) ولماكن (مثل الكنائس والدير) تحت حاجتهم الخاصة. وهذه الطريقة حاولوا تخلص أشكال العدالة الذاتية ("الأخذ بالثأر") التي يقوم بها غالباً الفرسان، وهذه الضرائب اختفتا لمخبرات باستعمال العقاب الجسدي القاسي ("عقاب عرج").

التابعون، طالما كان السيد/ الحاكم في حاجة إلى جيش إقطاعي، من استثناء الخاضعين لهم من الضرائب من طرف السيد/ الحاكم، ما عدا الحالات الاستثنائية التي يفرضها بأنفسهم. فلا يمكن للسيد/ الحاكم حسب القاعدة المعهودة أن يفرض الجباية إلا على الخاضعين له من حيث امتلاك للأرض (Grundbesitzlich) أو امتلاك لهم (Leibherrlich)⁽⁶⁷⁾. أما حتى الإقطاع بعد وفاة الأجير (Heimfallrecht)، فقد أصبح بصفة متزايدة غير عملي، وتوغل في كل مكان توسيع حق الإرث إلى حدود الأقارب الثانويين، فأصبح بيع الإقطاع الذي يفرض طبعا موافقة صاحب الإقطاع الذي من واجبه الدخول في علاقة إقطاع مع الأجير الجديد أكثر انتظاما إلى أن مثل في الختام بيع موافقة إحدى موارد الرزق الأساسية الصادرة عن رابطة الإقطاع بالنسبة للسيد. ولكنها تعني في نفس الوقت صلبا لامتلاك الكامل للإقطاع بما أن تعريفه التغير البدوية⁽⁶⁸⁾ وقع تحديدها بصفة تقليدية أو حسب نظام عام. وفي الوقت الذي وقع فيه التنبط للتراث للضمون علاقة الولاء وربطه بالاقتصاد، فقدت تلك العلاقة بازدياد وضوحها واستغلاها العملي كأداة. فقد تمكن التابع كرجل حر حسب التصور السائد مؤخراً من استئجار الإقطاع من قبل هدد من الأسياد وكانت موازنته إذن بالنسبة لكل واحد من هؤلاء صعبة في حالة قيام نزاع ما⁽⁶⁹⁾. ففي قانون

(67) كان ما يسمى بـ "Leibherrschaft" (ربما تعود الكلمة إلى فعل "colligare" القروسطي والذي يعني "قطع" و"تصل") في إنجلترا الرمانية وفي فرنسا يعني صفة الضرائب التي يمكن للملك أن يفرضها بصفة اعتباطية في غالب الأحوال على الرعايا غير الأحرار والفلاحين. وقد كان للملك في إنجلترا الحق في عرض هذه الضرائب على ساكني المقارنات الملكية (بما في ذلك أهل المدينة) بدون مشاورة البرلمان. وعلى عكس الضرائب الحقيقية يطبق هذا المنصر القانوني الخاص على إقرار البحث المعاصر يرى البعض في هذه انضمية على التابعين نوعاً من التمريض لعدم المشاركة الشخصية في الخدمة العسكرية التي تكونت من طرف الأحرار (auxilia) كمنظّل لضرائب الإقطاع القانونية. فارد: Max von Hoesel, "Taille, Tallage, Tallage," *Festschrift*, Band 7 (1911), S. 1090-1092, and Hirschel, *Englische Verfassungsgeschichte*, S. 20, 142.

(68) بدأ التراجع في التصرف الممثل في الإقطاع من طرف صاحبه بصفة ملحوظة منذ القرن الثاني عشر حينما أصبح عادياً بيع الإقطاع من طرف المستأجر. وهذا الإجراء الذي يمكن الشاري من الدخول في علاقة إقطاع تامة تم إنجازه بصفة تساوي قيمة الإقطاع بدفعها الشاري إلى صاحب الإقطاع، وهي ضريبة تحول الملكية.

(69) المقصود هنا هو التبعية للضايفة والمتحدة التي تجدها في المملكة الإنجليز العربية منذ القرن التاسع وفي الرايخ الألماني منذ القرن الحادي عشر. لضعف المنصر الشخصي للولاء في هذا الإقطاع وكذلك محاولة تراجيح أدبا إلى ارتفاع عدد أصحاب الإقطاع بالنسبة لمستأجر الإقطاع إلى حد 25 ملكاً. وفي حالة النزاع من أجل الولاء يجب عليه تقديم أحد أصحاب الإقطاع على آخر أو الامتناع القاطع للدخول في النزاع.

الإقطاع الفرنسي وقع الفصل بين *Homagium simplex*، أي قسم الإقطاع تحفظ ضمنى لما يتجزأ عنه من واجبات أخرى، و*Homagium ligium*، أي قسم الإقطاع غير الشروط والذي بموجب، كما يقال، يذبح الزهن الأول مع الولاء للإقطاع باعتباره يسبق جميع الالتزامات الأخرى، ولا يمكن القيام به إلا إزاء سيّد/ حاكم واحد، وكان ذات أهمية بالنسبة لتطور مكانة الملوكة الفرنسية حتى إنه نجح في فرض الشكل الأخير على أمراء الإقطاع الكبار⁽⁷⁰⁾. ولكن فيها هذا ذلك، أدت إمكانية التبادل المحدد لواجبات التابعين طبعاً إلى التقليل التام من قيمتها. وبدا أخيراً شبه مستحيل تسير إدارة يتعاون مع أصحاب الإقطاع بصفة مستمرة. فمن واجب التابع في حد ذاته أن يساعد السيّد/ الحاكم، ليس فقط بالفعل، وإنما أيضاً بالنصيحة. وانطلاقاً من هذا الواجب، يسمّى التابعون الكبار إلى استخلاص "حق"، وهو أن تتم استشارتهم قبل اتخاذ أي قرار، بل وفرض رأيهم أيضاً باعتبار أن صاحب الإقطاع في حاجة إلى حالة نفسية طيبة لدى جيش الإقطاع. لكن في غضون الزمن، وقع تقليص العمل الاستشاري للتابعين كواجب مثلاً هو الأمر بالنسبة لجيش الإقطاع، إذ لم يكن هذا العمل متواصلاً بصفة مستمرة ولذلك لم يتم استغلاله من طرف السيّد/ الحاكم إلى حد التنظيم الإداري الفعلي. فبالنسبة للإدارة أعطت رابطة الإقطاع للإداريين المحليين بالفعل حق الامتلاك الوراثي لحقوف سيادتهم وضمانها، ولكن بالنسبة للإدارة المركزية لم توضع على فئة السيّد/ الحاكم أيدي المعاملة التي يمكن استغلالها بصفة مستمرة، مما يدفعه إلى ضرورة الامتنال بعض الشيء إلى "تصالح" كبار التابعين في أعماله عوض السيطرة عليهم. وفي مثل هذه الأحوال كانت الرغبة الجارفة لدى جميع التابعين ذوي النفوذ في القطع تماماً مع رباط الإقطاع إلى درجة تجعل البحث عن سبب عدم حصول ذلك مراراً أكثر مما جرى بالفعل. إلا أن السبب كان في ضمان المشروعية التي ذكرت سابقاً والتي وجد فيها التابعون غائبهم للحفاظ على أملاكهم العقارية وحقوق مبادتهم، والتي كان صاحب

(70) منذ القرن الحادي عشر أدى في فرنسا الوضع الذي جعل التابعين يخضعون بصفة متزايدة إلى عدد من الأساليب إلى إصدار قانون علاقة الإقطاع "قواعد" أو بالأحرى "*homagium ligium*" الذي يطلبه الملك من كبار الأمراء الإقطاعيين. أما العلاقة البسيطة للإقطاع "*homagium simplex*" التي أقر أيضاً بأنها لا تستوجب الطقوس الأصلية (مثل الجلوس على الركبتين ووضع اليد للقسم ونقطة الوفاء) فتابعت من علاقة لذلك سوى عن علاقة إقطاع مشروعة مثل الاحتفاظ بالولاء لمصاحب إقطاع سابق. قارن:

Holtzmann, *Franciaische Verfassungsgeschichte*, S. 25ff.

الإقطاع مهتاً بها أيضاً من خلال الحظوظ، حتى الضميمة منها، والتي تعطيه حقاً، وإن كان وهمياً أيضاً.

على خلاف النظام المقتن عاتة عن طريق قرارات "الإدارة" الموضوعية وما يتبعها من دوائر ذات واجبات إدارية مفتة بالمثل، فإن الشكل السياسي الإماراتي الناتج عن تحويل للشكل الوطني الإقطاعي هو إجمالاً بمتولة عالم، أو بالأحرى خليط محسوس جداً، من المستحقات⁽⁷¹⁾ المعنية والذاتية وواجبات السيد/ الحكام وحاملي الوظائف والمحكومين التي تتقاطع وتعدّد بعضها البعض، ويتفاعلها بشأ فعل الجماهة الذي لا يمكن بناؤه بالمقولات الإعلامية الحديثة ولا بتطبيق اسم "الدولة" في المعنى الحالي للكلمة عليه مثلاً هو الأمر على الشكل السياسي الإماراتي الحالي للإقطاعية/ نظام الإقطاع تمثل الحالة الخاصة في طريق السلطة الإماراتية "الطبقية" على خلاف السلطة الإماراتية "الأبوية".

إلى جانب المميزات العامة للنظام الإماراتي مثل: التقليد والامتياز والحكمة فإن السلطة المنظمة لتشكيل الفعل الجماهي تتمثل في كيفية التوزيع من حالة إلى أخرى بين مختلف حاملي السلطات، وهو ما كان نموذجياً للدولة الطبقية في الغرب وما حدّد جوهرها. فكما كان مختلف أصحاب الإقطاع والأرباح وغيرهم من المالكين يقرضون هذه القوة التي يسمونها "امتيازهم" بحكم السلطات المكتسبة من خلال المنح الإماراتية، ينطبق الأمر أيضاً على السلطة الممنوحة للأمير باعتبارها "امتيازاً" الشخصي المتمرّف به من طرف أصحاب الإقطاع وغيرهم من حاملي السلط والمضموّن من طرفهم كأحدى "مشمولاته". وهؤلاء الحاملون للامتيازات يشاوكون من حالة إلى أخرى في عمل محسوس لا يمكن القيام به بدون تضافر جهودهم. لكنّ قوام "الدولة الطبقية" يعني فقط أنّ ذلك التوزيع الناتج عن الضمان/ التكفل المعفود لجميع الحقوق والواجبات وما يتسبب فيه من تحجر متواصل لا يمكن تخفيه أصبح وضعاً مزماً قد يحوّل تحت ظروف معينة من خلال "عملية شراكة" واضحة إلى نظام مفتن. لقد نشأت دولة الطبقات بعدما وقع جمع أصحاب الإقطاع في تعاونية حقوقية لأسباب متعدّدة جداً، ولكن من حيث الغرض الأساسي كشكل من تكيّف أنواع الإقطاع والامتيازات المشدّجة وغير البينة مع الضرورات الإدارية غير المعهودة أو

(71) كانت "الامتيازات" في الحق القروسي حقوقي استغلال لقطاع من الأهر قابلة للمودة والبيع.

الثالث: مجتهداً. وهذه كانت أسبابها بالطبع إلى حد كبير اقتصادية، وإن لم تبد كذلك دائماً ولو مرة واحدة ظاهرياً بصفة خالصة؛ فغالباً ما يظهر بطريقة غير مباشرة: حيث تصدر الحاجات المتزايدة للعامة ذاتها عن الإدارة السياسية حسب الغرض الأساسي، وبالأخص عن الإدارة العسكرية. فقد كانت البنية الاقتصادية المتغيرة، وخاصة منها الاقتصاد المالي المتطور، تؤثر بنفس القدر، أي بكيفية أنه كانت قادرة على سد تلك الحاجيات، وذلك بغرض الصراع على أشكال سياسية أخرى والدخول معها أيضاً في تنافس: - عن طريق فتح أموال ضخمة مرة واحدة - لم تكن الوسائل العادية التابعة لبيئة الإدارة الإقطاعية المحلية المتدججة قادرة على موازاتها. وهذا حصل غالباً من أجل المبدأ الجاري به لدى هذه البنية من السلطة والتمثيل في أنه يستوجب على كل واحد، كسبب مثل بقية حاملي السلطات، أن يدفع مصاريف الإدارة، ومصاريفه فقط، من جيبه. فلم يكن هناك نمط في الحساب يلجأ إليه تلك الوسائل الخاصة، وهو ما جعل التفاهم دائماً ومن جديد ملزماً وكذلك دخول مختلف حاملي السلطة في شراكة من أجل هذه الغرض، وذلك في شكل هيئة حرفية منظمة. وهذه الشراكة بالذات هي التي تحولت مع الأسير أو المستعير بالامتيازات إلى "طبقات" ومنها نشأ نمط سياسي متواصل حوض الفعل الناتج عن مجرد تفاهم مختلف حاملي السلطة والتحول إلى شراكة من حالة إلى أخرى. كما مكنت التطورات المتواصلة داخل هذا النمط فيما بعد، وما تبعها من مهام إدارية ضرورية جديدة، بظهور البيروقراطية الإماراتية وتطورها، هذه البيروقراطية التي كانت هي الأخرى مؤهلة مرة أخرى لنفس رابطة "الطبقات". وهذا المسار الأخير لا يستوجب أن ينظر إليه من منظور ميكانيكي بحث: أي أن السيد/ الحاكم حاول في كل مكان من أجل توسيع نفوذه أن يحطم السلطة التنافسية لدى الطبقات من خلال تطور البيروقراطية. إلا أن العملية هذه كانت بدون شك وبصفة طليعية إحدى العناصر المحددة للتطور. ولكنها لم تكن العنصر الوحيد أو الأساسي دائماً، وإنما ليس من النادر أن تكون الطبقات ذاتها هي التي من جهتها غيرت عن رغبتها لدى السيد/ الحاكم بأن يستجيب في غضون التطور الاقتصادي والثقافي العام، ومن خلال العناصر الموضوعية لهذا التطور، لخدمات الإدارة المحددة، وذلك بإنشاء مصالح أكثر تخصصاً. لكن أي تحول لمثل هذه الخدمات من قبل السيد/ الحاكم كان يعني انتشار البيروقراطية وبذلك طبعاً لزيادة السيد/ الحاكم، أولاً في شكل إعادة سياغة الأعيان التي بقيت مهيمنة إلى حدود الثورة الفرنسية بالنسبة للأنماط السياسية في القارة الأوروبية، ولكن اقترنت

في كل مكان أكثر فأكثر من البيروقراطية الخالصة، إذ دفع هذا النمط الخاص لتقبل مهام الإدارة الجديدة إلى إيجاد مصالح دائمة وكفاءات ثابتة وقرائيب وتخصصات.

ليست كل من رابطة الإقطاع و"دولة الطبقات" قطعاً أواسط لا يمكن الاستثناء عنها في مرحلة التطور من سيادة الأعيان إلى البيروقراطية، بل وضع كلاهما على عكس ذلك هواقب وخيمة لها في بعض الأحيان. أمّا اليواند لبيروقراطية حقيقية، فتجدها فعلاً في كل مكان، حتى في الأشكال غير المعقدة من إدارة الدولة الإماراتية، - كما جرى التحول من الإدارة الإماراتية نحو الإدارة البيروقراطية بسهولة تامة وكيف أن الانتهاء إلى هذا النمط أو ذلك لا يمكن معرفته من خلال هذا النوع أو ذلك من الدرجة الإدارية، وإنما عن طريق كيفية وضع الوظائف وإدارتها. ولا شك فإن دولة الطبقات المكتسبة، مثلها هو الحال بالنسبة للبيروقراطية الثانية، قد نمت أصلاً على الأرض الأوروبية فحسب، وذلك لأسباب سنعود إلى توضيحها فيما بعد⁽⁷²⁾. وفي هذه الأثناء، فسنتهم بعض أشكال التوسط والتحول المعيرة التي سبقت البيروقراطية الخالصة داخل التشكيلات الإقطاعية والإماراتية.

لقد انطلقنا لحدة الآن لتسهيل الأمور من الفكرة أن تكون الميعة السياسية داخل الإدارة المركزية يتم إنجازها من طرف موظفي البيت والبلاط الذين وقع التعرض إليهم سابقاً أو من قبل حاملي الإقطاع الذين من جهتهم كانوا يشبهونهم حسب النمط الإماراتي. لكن البنية لم تكن في الحقيقة بهذه البساطة، لا من جانب السلطة الإماراتية ولا السلطة الإقطاعية. فربط الأمور السياسية البحتة بإدارة البيت كان عادة سيئاً لظهور مصالح خاصة تحتمل الصدارة حالما تتجاوز هذه الأمور مرحلة "إدارة الناس" عن طريق دفاق المجالس وأهل الثقة بالنسبة للسيد، وغالباً ما يقودها موظف سياسي هام. وهذا الموظف يمكن أن يتحمل بخصائص مختلفة. فقد كانت سيادة الأعيان من حيث البدء المكان المميز لتطور "المحسوبية"؛ ومن خصائصها التقرب من السيد وبيع لفته بكل ما أوتي من جهده، ولكن أيضاً الإمكانيات المتاحة دائماً بالسرور في أوضاع دراماتيكية غير مسوقة موضوعياً وإنما شخصياً. وفي تطور أشكال خاصة من الإدارة المركزية بنحو الحالة الخالصة تماماً والأقرب

(72) نقتطع هنا إلى مسألة. ربما يسلط الأمر يلفصل 8 د. المذكور في مقدمة ماكس فيبر لـ "مختصر الاقتصاد الاجتماعي" (Grundriss der Sozialökonomik) في شهر حزيران/ يونيو 1914 تحت عنوان: "تطور الدولة الحديثة" (GdS¹, Abt. I, 1914, S. XI: MWG II/ 22.6).

تطلباً مع مبدأ سيادة الأعيان مشددة في نموذج موظف البلاط الذي يحظى من حيث منصبه بالثقافة الخاصة والشخصية لدى السيد، والذي يتبر صورياً أو بالفعل أيضاً الإدارة السياسية المركزية. فهو شبه بحارس الحرم أو بموظف بماله من حيث العلاقة الحميمة مع السيد والاهتمام بشؤونه الخاصة، أو بمن يجمع في تطوير علاقة ثقة سياسية خاصة. ففي بعض ممالك الزنج كان الجلاد حسب التصور الطبيعي هو الممثل الجلي للرابطة الدموية، ومن هنا فهو المصاحب الدائم للأمير وصاحب النفوذ الكبير⁽⁷³⁾. كذلك تظهر وظائف السيد/الحاكم القضائية إلى السطح مع تطور نفوذه، ومن ثم ظاهراً ما يبرز أحد الموظفين المهاجرين لأمير الإفرنج في إقليم بايلاند Pfalz للقيام بهذه الوظيفة⁽⁷⁴⁾. أمّا في الدول ذات الحركة العسكرية وفي دول الإقطاع فإنّ الحاكم العسكري أو من عرّشه له ويتصرّف في نفس الوقت في الإقطاع (الشوغون⁽⁷⁵⁾، منبر البيت) هو الذي يتقلّد هذه الوظيفة. ونجد في الشرق عادة صورة "الوزير الأكبر"، وسرى غيبا بعد، لذا يمثل هناك ضرورة "دستورية" شيعة تماماً بسكّانة رئيس الوزراء في الدول الحديثة. وبصفة عامة يمكن القول: إنّ وجود مثل هذه الفئة الموحدة للسلطة قد تصبح بالنسبة لسكّانة الأمير من ناحية خطرة جداً إذا ما كان التصرف في التزويد الاقتصادي للتابعين والموظفين الدونيين في أيدي الموظف المعني، بحيث يكون في حالة تحمل الأمير مرتبطاً بشخصه الذاتي، كما تظهره

(73) مثل هذه السكّانة كانت للجلاد في مملكة داهومي (في أفريقيا الغربية) ولدى الأشتي (على ساحل الذهب) وفي الكونغو. قارن: Post, *Afrikanische Jurisprudenz*, S. 256f. اعتمد ماكس فيبر في وصفه للظروف الأفريقية بوضوح على دراسة بوست (Post). قارن: Weber, *Die Stadt*, MWG V 22-3, S. 108 mit Anm. 20.

(74) تم تأسيس وظيفة أمير في القرن السادس من قبل المثلث الفروغينيين. وكان هذا الأمير يرأس سير نظام البلاط وله وظائف عامة في إدارة الرايخ، غير أنّه أصبح منذ بداية القرن السادس يتنافس بشدة مع دوق البيت. وقد احتل في قضاء الرايخ سكّانة عظيمة حينما كلف الإمبراطور كارل الأعظم محكمة Pfalz التي عين حل ولها الأمير بفايت في العديد من القضايا التي كانت من مشكلات المحكمة الملكية. قارن: Wang, *Deutsche Verfassungsgeschichte II*, 2, S. 76ff.

(75) لم يكن ميناموتو يوشيتومو (Minamoto Yoritomo) (1147-1199) أمّول شوغون (Shōgun) تحصل على لقب قائد الجيش الملكي (Sei Tschibagon) (تلك الحرب الكبير الذي أُنْصَحَ الزائر)، وإنما أيضاً أمّول من امتلاك توزيع الإقطاع. وقد بدأ بوضع حقوق الإجارة لجميع أملاك الإمبراطور التي تراجعت منذ 845 ودخلت فيها بعد طلي النسيان. وبالفعل كان الشوغون هو الذي يتصرف في القرون الموالية في توزيع الإقطاع وليس الإمبراطور. قارن: Pukuda, *Japan*, S. 91.

الأمثلة المعروفة عن اليابان والحكم الميروفنجي⁽⁷⁶⁾. ولكن يجرّ الغياب التام لمل هذه النقطة الموحدة من ناحية أخرى عادة إلى انهيار الملك كتيبة، ولنا في مثال سلالة الكارولنجي ونميرتهم الذاتية الناتجة عن الحرف من تأسيس إدارة مركزية كبيرة عبرة لمن يعتبر⁽⁷⁷⁾. ونعود قريباً إلى نوعية الحلول للمسائل المعروضة آنفاً. فالظاهرة التي تجلب هنا الاهتمام أولاً هي بالتفصيل: أنه نتيجة للاستمرار المتزايد لعمل الإدارة وتعمده، ولكن خاصة نتيجة لتطور نظام الاستخبار والامتيازات المحددة للتشكيلات الإماراتية والإقطاعية، وغالباً كتيبة لعقنة الشؤون المالية المتزايدة بدأ الكتيبة والمحاسبون يؤدون دوراً متزايداً. ففيهم عن الفصـر/ البلاط هو حكم بعدم الاستقلال والإحساس بالعجز. فبقدر ما يتطور سلك الكتيبة والمحاسبين، بقدر ما تقوى أيضاً السلطة المركزية، حتى في دولة الإقطاع الخالصة (مثل إنجلترا) في عهد النورمان والسلطنة الشمانية في أقوى مرحلة من توضع نفوذها). ففي مصر القديمة هيمن الكتيبة على الإدارة⁽⁷⁸⁾. وفي بلاد الفرس الحديثة تمكن المحاسبون بفن الكتيبة التقليدي من الاستحواذ على دور محوري جداً⁽⁷⁹⁾، أما في الغرب فغالباً ما يمثل المستشار كاتزير (Kanzler) باعتباره رئيس الكتيبة، الشخصية الأساسية للإدارة السياسية. أو أن يكون مكتب الضرب، وما يسمى في إقليم النورماندي وفيها بعد في إنجلترا⁽⁸⁰⁾ خزانة الدولة (Exchequer)، النواة التي تطورت من خلالها كامل

(76) لنا السلالة الميروفنجية فقد تمت الإطاحة بها عام 751 من طرف مديري البلاط الذين عرفوا فيما بعد بالكارولنجيون. وفي عام 680 تحصل بين القويش لأون مرة حل إدارة البلاط المركزية في كامل بلاد الإفرنج ومنذ 687 استولى على السلطة الفعلية في الإقليم الميروفنجي.

(77) لحطمت إمبراطورية الكارولنجي منذ منتصف القرن التاسع في عهد أحفاد كارل الأعظم وانقسمت إلى ثلاثة ممالك، ولم تدم أكثر من قرناً.

(78) كان لقب "الكاتب" منذ الألفية الثالثة ق.م. صفة للموظفين الذين درسوا وعرفوا تكتوباً واجتازوا امتحانات مدّة. وكان في إسكانهم تقلد أهل المقاسب داخل الإدارة. وقد وصل نفوذهم الاجتماعي إلى لوجه في عهد الحكم الجديد (1070-1134/ 69 ق.م.). غارن: Thurnwald, *Atlas Egypten*, S. 706.

(79) القصود هنا هم "المصطفون" الذين دعموا نفوذهم عن طريق الكتابة المكتوبة والملاحظات الاجتماعية.

(80) في إقليم النورماندي (Normandie) كانت الحزبة العامة تسمى "لوجة الشاه". وكان لها دور مهم جداً في القرنين الثاني عشر باعتبارها كانت أسمى مصلحة في الملكية وحكمة القضاء. وقد تم التثبت في المحافظ الإنجليزي للحزبة في عهد وليام الغازي. ولكن في مراجع البحث المعاصرة ما زال النقاش قائماً عما إذا كان الأمر يتعلق بالنسبة للمحافظ الإنجليزي في حين مباشر للمؤسسة المرموقة أم

الإدارة المركزية. مثل هذه الوظائف تصبح عادة أيضاً النواة للبيروقراطية عندما يحور الموظفون الحقيقيون على الإدارة الفعلية عوض الأعيان الوفراء في البلاط الذين كانوا حاملها الرسميين، أو غالباً رجال الدين في العصر الوسيط.

لقد جرى سابقاً الحديث عن نشأة المصالح المركزية الكبرى التي تسود فيها روح الزمالة كظاهرة عرضية تلتوئع الكتمن لشؤون الإدارة في علاقة خاصة مع الأهمية المتزايدة للعلم التخصصي الذي دفع إلى البيروقراطية كمرحلة متكررة لها. وبالطبع لم تكن قطعاً جميع الهيئات المستتيرة للأسياد في الدول ما قبل البيروقراطية بمنزلة مراحل تحضيرية للبيروقراطية الحديثة. فنجد الاجتماعات الاستشارية للموظفين المركزيين منتشرة في مختلف التشكيلات السياسية الإماراتية والإقطاعية على مستوى العالم. وغالباً ما تقدم السيد/ الحاكم كقوة مضادة، ليس - مثل تلك التشكيلات البيروقراطية الأولى - ضد سلطة المعرفة المختصة وإنما ببساطة ضد نفوذ الموظف المركزي الفردي، ولكن إلى جانب ذلك فهي كوسيلة لثبات الاستمرارية في الإدارة. من هنا فإنها إذن في كل مكان كتأثير إحدى درجت التطور لشؤون الإدارة حيث تأخذ من تتم، بتقدم التطور أكثر فأكثر، إحدى الهيئات الشبيهة بظواهر البيروقراطية المبكرة: أي تأخذ طابع "مصلحة" تبني قروانها حسب إجراء منظم وجاهي كلما اقترب النظام الداخلي للموظف ونمط سير الإدارة من طرف موظفي الدولة الإماراتية من الطابع البيروقراطي، مع العلم أن الحدود هنا مقترحة كما نراه مثلاً في الصين ومصر. إلا أنه لا بد من فصلها كـ "نموذج"، رغم الخلط التام هنا طبعاً من الثغرات لدى المعابر، من تلك الهيئات الجاهلية التي تشترك في السلطة/ السيادة ليس بأمر السيد/ الحاكم وإنما يحكم القانون الذاتي (حسب نوعية "مجلس الشيوخ" أو مجلس الأعيان) والتي تنمو للحديث عنها باقتضاب فيما بعد⁽⁸¹⁾. إذ إن هذه لا توجد على نفس الطريق المؤدي من سيادة الأعيان إلى البيروقراطية، وإنما على مغزى الطريق "الفاصل" للسلطة بين السيد/ الحاكم وقوى أخرى، سواء كانت هذه ذات طابع "كاريزماتي" أم طبقي.

Onézi, *Englische Verfassungsgeschichte*, S. 177.

٥٠ قارن في هذا الصدد:

Weber, *Die Stadt*, NWG U 22-5, S. 119.

(81)

فلنرى أيضاً: تقرير الشر سابقاً ص 375، فطاش 33 و34.

لا يمكن هنا التمرّص لتأثير الثقافة العامة بالانشكالات السياسية عن طريق البنية الإماراتية أو الإقطاعية. فالسلطة الإماراتية/ سيادة الأعيان، وبالأخص النمط غير النموذج لسيادة الأعيان الاستبدادية من جهة، وسلطة الإقطاع من جهة أخرى، يختلفان تماماً عن بعضهما البعض على المستوى الذي يعرض في كل مكان أهم موقع للهجوم فيها يختص تأثير الثقافة ببنية السلطة: ألا وهو مجال التربية. فلا يمكن هنا سوى إضافة بعض الملاحظات العامة للقليل الذي قيل سابقاً حول علاقتها ببنية السلطة⁽⁸²⁾، إذ حبشاً وصل نظام الإقطاع إلى مرحلة من التطور لدى طبقة عاشت بوعي "فروسيتها"، نشأ هناك نظام تربوي قاد نحو سلوك فروسي في الحياة بكل ما ينجر عنه من عواقب: فالانتشار الخاص لبعض الأنماط الجمالية المعينة من التراث الثقافي (في مجال الأدب والموسيقى والفنون التشكيلية) كوسيلة لتجلي الحالة القدسية التي تحيط بالطبقة الحاكمة ويتطورها والحفاظ عليها إزاء المحكومين، والتي لا يمكن هنا وصفها، يضع التربية "الفنية" أولاً إلى جانب التثريب العسكري والرياضي، ومنها يتكوّن ذلك النمط/ النموذج المتعدد الأشكال من "التفنّن" في التربية الذي يشل القطب الراديكالي والمناقض "للتكوين الشخصيّ" لدى البنية البيروقراطية الحالية. فبعث كانت بنية السلطة/ السيادة منظمة حسب الوظيفة الحالية للربح سمّت التربية لاتخاذ طابع "التكوين" الثقافي - الأدبي، أي ذلك النوع من التكوين المائل للمؤسّسة والقريب جداً ضيقاً من المال البيروقراطي في تلقين "العلم المختص"، وهو ما نجده في شكله الحالي خاصّة في الصين و- كما سيبدو الحديث عنه فيما بعد - في كلّ مكان حيث استغردت السلطة الدينية بالتكوين. وهذه الأخيرة تقوم بهذا الدور على أحسن ما يرام حيث تتخذ الدولة نمط الدولة الإماراتية الاستبدادية ولا تطوّر من جبهتها لنظامها التربوي الخاص بها.

[أشكال بنية السلطة الإماراتية والإقطاعية في علاقتها بالاقتصاد]

لا يمكن الحديث كثيراً عن الأوضاع الاقتصادية العامة من وجهة نظر خالصة لنشأة الأشكال الإماراتية والإقطاعية. فلو كان كلّ من وجود الملك المقاري الإماراتي والإقطاعي ودوره ما قبل الإداري متطوّراً تماماً بالنسبة لنظام الإقطاع، وإلى حد ما من الموضح أيضاً كلفه عاتية لمسيح أشكال "التنظيم" الإقطاعي، فهو يبدو

(82) انظر نص البيروقراطية سابقاً ص 229-233.

في نومه أقصى شكل سياسي إماراتي: إذ إن الدولة العقبية المكوّنة من موظفين لا تقوم على أرضية الملك العقاري، وإنما هي، كما رأينا، مخلقة نتيجة لعدم وجوده إلى حد أنها أصبحت شبة بالنوع الإماراتي. فنظام الحكم الإماراتي باقتصاده الذاتي وتبادل الاقتصاد كان قادراً على الجمع بين نظام الملك الزراعي والبيروجوازي الصغير ووجود الاقتصاد الرأسمالي وعدمه. فالقول الماركسي الشهير: إن طاحونة اليد تفرض نظام الإقطاع مثلاً تفرض طاحونة البخار الرأسمالية⁽⁸³⁾ يفي على الأقل في جزئه الثاني نافذ المضمون، ويفي حقاً مقبولاً في حدوده لأن طاحونة البخار تنكّفت أيضاً مع بنية اقتصاد الدولة الاشتراكية. لكن هذا القول غير صحيح تماماً في جزئه الأول: لأن طاحونة اليد عاشت جميع أشكال البنات الاقتصادية الممكنة تصورها وكذلك "البنى القوية" السبابة. هنا يمكن القول أيضاً بالنسبة للرأسمالية عموماً أنها، باعتبار أنّ إمكانياتها التوسعية للأسباب التي سنعرضها فيما بعد كانت محدودة في إطار أشكال السلطة الإقطاعية والإماراتية، كانت سلطة تسعى بصفة منتظمة أن تعرض المهنتين بها بأشكال من السيادة ليس من المألوف أن تكون دائماً في صالح البيروقراطية أو نوع من سيادة الأعيان البلوتقراطية. ولكن هذا لا يتطابق أيضاً سوى على الرأسمالية حديثة العهد ودخل حق الإنتاج الذي يقوم على المؤسسة الرشيدة وتقسيم العمل ورأس المال ثابت، في حين أنّ الرأسمالية الموجهة سياسياً وكذلك التجارة الرأسمالية الكبرى يتكيفان جيداً مع السلطة الإماراتية. لقد رأينا سابقاً أنّ التطور القوي للتبادل الاقتصادي الذي أعطى الفرصة لشراء الجنود العبيد أو لدفع أجور المرتزقة من مال الفرائب، كاد يقدّم الأرضية لتطور السلطنة الشريفة، أي - مقارنة بـ "دولتنا القانونية" الغربية - لأبعد نوع أبوي صارم من سيادة الأعيان/ الأمراء يوجد أمام أشكال الدولة الحديثة. وعلى عكس ذلك جرى التبادل الاقتصادي في نظام الإقطاع. وفيما يخص السؤال: حول ما إذا كانت الأشكال إماراتية أم إقطاعية، فإنه لا توجد فعلاً صيغة عامة للعديد الاقتصادي سوى الاستغالية: أي أنّ الملكية العقارية قد ساعدت نظام الإقطاع كثيراً على النمو في مختلف أشكاله. لقد رأينا: عقلنة اقتصاد المياه في الشرق القديم، أي الوضع كيف أثر استغلال الأراضي الزراعية بصفة منهجية عن طريق عمل الصخرة المنظم في الصحراء، مثل سياسة البناء الكامل

(83) في سجله مع مودون (Proudhon) حول كتابه: *Système des contradictions économiques ou philosophie de la misère* ذهب كارل ماركس إلى القول إن طرق الإنتاج الجديدة تحرّرها راعياً تحول للعلقات الاجتماعية. "طاحونة اليد أنتجت مجتمعاً من أصحاب الإقطاع، أما طاحونة البخار فتكون مجتمعاً من رؤساء المال الصافي". مارتن: Marx, *Das Elend der Philosophie*, S. 91.

الصينية لصالح أشكال سياسية إماراتية شبه بيروقراطية لئلا من ناحية أخرى أن توجد لتحقيق تلك الينابيع. كان ذلك خلافاً لما جرى في شمال أوروبا للحصول على أراضي زراعية جديدة من خلال جرد الغابات الذي ساعد أصحاب الملكية العقارية، وتبعاً لذلك نظام الإقطاع⁽⁸⁴⁾. إلا أن هذا النظام، كما رأينا، كانت له أيضاً موانع في الشرق، وإن بدت في أشكال مختلفة إلى أقصى حد. وبصفة خاصة يمكن حفظ القول: بأن التطور الضعيف للوسائل التقنية للنقل، وبذلك أيضاً لوسائل الرقابة السياسية مع ارتباطها بالاقتصاد الزراعي غير المنظم، ساعد، نتيجة لصعوبة فرض نظام ضرائب معقن، وتبعاً للظروف المسبقة لتحل إدارة مركزية من الموظفين السامين، على وجود أشكال لا مركزية من السلط الإماراتية: مثل *Das Tribunesatrapentum*، ودفع إضافة إلى ذلك إلى الانتفاع من رابطة الولاء الإقطاعية الشخصية وقانون الشرف الإقطاعي كعامل للتماسك الجماعي حيث كان ذلك ممكناً دائماً، وهذا يعني: حيث تحدّد الملكية العقارية السلم الاجتماعي.

على خلاف ذلك، وعلى عكس نظام الإقطاع، غالباً ما كان هناك عنصر ثابت وهام تاريخياً بالنسبة لتطور بيروقراطيات إماراتية مركزية قوية، ولكن وقع إلى حدّ الآن دائماً تناسبه من طرف البحث، ألا وهو التجارة⁽⁸⁵⁾. وقد رأينا سابقاً أن نفوذ

(84) بدأ أول تجريد واسع النطاق للأراضي المنظمة بالنباتات شتلي جبال الألب منذ القرن العاشر. وإلى حدود ذلك العهد كانت أراضي المملكة التي لم تكن ملكاً خاصاً لأحد مسمّاة فقط تابعة للملك (*Boisroyal*). ولذلك كانت هيئة الأرض للقطاعية وامتلاكها مرتبطة بصرية للحرية العامة. لكن منذ أن صعب على الملوك فرض سلطتهم على الأراضي بداية من القرن العاشر وسقط حق الملكية تلقياً في مئات من الأبدان. أصبح أصحاب الإقطاع أنفسهم من بين ذوي المشاريع الكبرى في عملية تجريد الأراضي المتواصلة بقوة. قارن: Karl Lamprecht, *Deutsches Wirtschaftsleben im* القرن: *Mittelalter: Untersuchungen über die Entwicklung der materiellen Kultur des platten Landes auf Grund der Quellen inwärtig des Mosellandes* (Leipzig: Alphonse Den, 1896), Band 1, 1, S. 132. Zitat: S. 109.

وكذلك: Karl Theodor von Thoma-Sternegg, *Wirtschaftsgeschichte bis zum Schluß* der Karolingerperiode (Leipzig: Decker & Humblot, 1879), Band 1, S. 216f.

(85) يبدو أن ماكس فير يتبنى هنا نظرية إدوارد ماير حول أهمية التجارة والمال التي قدّم ملجأ الدليل على صحتها مستنداً إلى تطور الإمبراطوريات القديمة على سبيل المثال. قارن: Meyer, *Wirtschaftliche* القرن: *Entwicklung*, S. 7ff.

هذا الوصف بانفس خصوصاً آراء كل من جوهان ك. رود برونوس (Johann K. Rodenbusch) وكارل برشر اللقبين انطلاقاً من "اقتصاد البيت" (*Ökonomie*) واقتصاد المنزل لانتقال بالنسبة للعصر القديم والمجتمعات المبكرة.

جميع الأمراء الذي تجاوز مكانة رئيس القبيلة كان قائماً على كنوزهم من الذهب والفضة في شكلها الخام أو المصنوع. وكانوا في حاجة إلى هذه "الكنوز" أولاً لضمان عيش قاهمهم من حرس شخصي وجيوش وجنود موزعة وموظفين بالاختصاص. وكانت هذه الكنوز تمول عن طريق تبادل الهدايا مع بقية الأمراء - الذي كان له بالفعل طابع التبادل التجاري - أو من خلال التجارة العادية (أجارية خصوصاً على السواحل) والتي كان الأمراء أنفسهم يتعاطونها والتي يمكن أن تؤدي إلى احتكار مباشر للتبادل التجاري الخارجي، أو في الختام عن طريق استغلال آخر للتجارة الخارجية لصالح الأمير. وحدث ذلك إما بصفة مباشرة في شكل ضرائب ترفع على الخنود أو تأمين حراسة التنقل وغيرها من الضرائب أو بصفة غير مباشرة من خلال منح رخص تجارية وتأسيس مدن؛ حيث ما كان هناك امتيازات إماراتية تدّر موارد مالية عالية وتحمّل وعاباً أغنياء قادرين على دفع الضرائب. وهذه الطريقة الأخيرة لاستغلال التجارة وقع العمل بها في مرحلة تاريخية معينة بصفة منظمة في عدد لا يحصى من المدن التي قام بتأسيسها رجال أغنياء بولونيين في منحل العصر الحديث وتعميرها بالمهاجرين اليهود من القرب⁸⁶. ومن بين الظواهر النموذجية هو أنّ التشكيلات السياسية الإماراتية تواصل استمراريها وتوسّع رقعة نفوذها رغم القدر المتواضع نسبياً والتطور الضعيف للتجارة مقارنة بالمساحة وعدد السكان؛ مثل ما جرى في الصين وفي الحكم الكاؤولنجي. أمّا الظهور الأول للسلطة الإماراتية السياسية بدون أن تؤدي التجارة فيه دوراً حاسماً فقد حصل فعلاً ولكن ليس باستمرار وغالباً بكيفية أنّ القبائل المتواجدة على حدود المناطق ذات الاقتصاد المثالي المتطور جداً تغزو هذه المناطق لمساب كتوزها

(86) في مقرون التوسّع الشرقي لبولونيا، وخاصة بعدو حدة لوبلتر (Lubliner) عام 1569، كتب بعض الأغنياء والتجار البولنديين لأراضي شاسعة في أوكرانيا وروسيا البيضاء وهناك أسسوا مدناً وقرى وعثروها باليهود والأرمن. وقد منحوا اليهود إلى جانب الحقوق السياسية والأحقاق من الضرائب أيضاً امتيازات عمدة مثل تهيئة قطاع الأرض ومواد البناء للمعابد. فاليهود المطرودون من إسبانيا والبرتغال وكذلك من المدن الألمانية والنسابة والقليل بوهيم (Bohem) كانوا يشكلون غيرات تنظيمية ليس فقط في مجال التجارة وإنما أيضاً في تسيير الإدارة في المناطق المكتبة، وهو ما لا يمكن الاستغناء عنه. فالمدن المالكية مثل Bolechów, Brody, Dukla, Zamość أو Dubno في Wolhynien في أوكرانيا الشرقية. وفي استيطانها في سلها من طرف اليهود. قارن: Bernard D. Weinryb, *The Jews of Poland: A social and Economic History of the Jewish Community in Poland from 1100 to 1800* (Philadelphia: The Jewish Publication Society of America, 1972), pp 107-118, 136, 147ff. and Weber, *Die Stadt*, MWG IV 22-3, S. 246f.

وغرض سيادتها على أراضيها، فاحتكار التجارة المباشر من قبل الأمير نجده متشراً في جميع أقطار العالم: في بوليتيزيا كما في أفريقيا وفي الشرق القديم، وحتى في العهد الحديث انهارت مثلاً جميع التشكيلات السياسية الكبيرة على السواحل الإفريقية الغربية نتيجة لضرب احتكار وسطاء التجارة من طرف الأوروبيين والذي كان يرمحاً رؤساء القبائل⁽⁸⁷⁾. فمواقع أغلب التشكيلات السياسية الإماراتية الكبرى القديمة والمعروفة كانت مرتبطة بصفة وثيقة بدور التجارة فيها.

و غالباً ما كان النفوذ المخصص للأمير كمالك للمعقل على عكس ذلك في البداية ثانوياً. فلا شك أن نقطة الانطلاق للسلطة الإماراتية والنسبة كانت على الأرجح ذات طابع "عقاري" أو مرتبطة بالنسبة للمناطق التي ما زال فيها العقار متوافراً بكثرة (كما هو الحال في بعض الممالك الواقعة بين نهري الكونغو والزمبيزي)⁽⁸⁸⁾، إذا صحّ التعبير، بمقدار ما يملك من بشر وحيوان تستغل في خدمة الأرض، إذ لا بد بالطبع من موارد زراعية للبشر حسب النوال الذي يسر عليه الأمير أو الرجل النبل اجتماعياً. ولكن التطور الذي جرى من هناك إلى حدود الوضع الاحتكاري لـ "موارد الأرض" فهو يعود غالباً إلى الأرباح الناتجة عن التجارة، فحيث يعتبر الأمير كمالك للأرض بأكملها (و ليس فقط كمستأجر سام لها) - وهو ما نجده متشراً على مختلف المستويات الثقافية - فإن هذا ليس المنطلق والقاعدة لمكانة الحاكم السياسية، وإنما هو نتيجة لها وللفرص المتميزة التي أوجدتها لاحتساب الأملاك المتحركة: كالنساء (النساء) والحيوان لدى الكافارن⁽⁸⁹⁾ - (Kaffern) - و لكن

(87) المقصود هنا هي ممالك الأشنطي والداغومي بالمحصر التي ارتبط تأسيسها ونفوذها بتجارة المعيد على السواحل الغربية حسب ما يذهب إليه هاينريخ شورتز (Heinrich Schurtz). فبعد الملك كانت مسيطرة على تجارة القوي الاستعمارية بين الساحل والأقاليم الداخلية. وقد أدى تبادل المواقع بين الإنجليز والمسلمين إلى حروب ذهب الأشنطي ضحيتها. قارن: Schurtz, *Afrika*, S. 450-454. قارن: Schurtz, *und Croickshook, Goldküste Afrika*, S. 167f., 478.

(جاء ذكره في: Weber, *Die Stadt*, MWG II 22-3, S. 108)

(88) من بين الدول الواقعة داخل أفريقيا بين نهري الزمبيزي والكونغونغو مملكة Maruse-Mambunda وكذلك مملكة لندا (Lunda) أو (Mwata Janwa) قامت الدولة الأولى على استغلال وانضغ القبائل في حين كان ملك لندا (Lunda) مدبراً حسب "روح الإقطاع". قارن: Schurtz, *Afrika*, S. 460-463, Zitat: S. 463.

(89) كان الملك لدى قبائل الكفر (Kaffern) (وهي قبائل من زوج الباثونيميش في شرق أفريقيا) يطالب إلى جانب الخراج العادي من الحصاد ومن الحيوانات نصيبه من خيمة القيد ومن كل ثور يذبح. (قارن: Post, *Afrikanische Jurisprudenz*, S. 118, 273). وقدر ما ارتفع عدد النساء =

بالخصوص عادة القدرة الاقتصادية على تحويل المحرمات الإماراتية والجنود المرتقة عن طريق امتلاك كنوز من الذهب والفضة. في الدول الساحلية لم يكن الحال بالنسبة لاحتكار السلطة السياسية من طرف النبلاء أيضاً مختلفاً: فقد كان المدينون في العصر الفيليني القديم وربما أيضاً في الشرق القديم يمثلون عنصراً هاماً من قوى العمل الفلاحية⁽⁹⁰⁾. فقد كانت الطبقة البطريقة القاطنة في المدن تستعملهم لخدمة أراضيهم مقابل جزء من الحصاد، كما توفر أرباح التجارة المباشرة أو غير المباشرة بانتظام الوسائل لتراكم الثروة والنفوذ. وفي مجال اقتصادي قائم على الموارد الطبيعية كان اكتساب كنز بسيط من الذهب والفضة ذات أهمية قصوى لقروض النفوذ وتأسيس الدولة. لكن هذا لا يغيّر بالطبع الوضع لأن العامل الأكبر لسدّ الحاجات يبقى إلى حد كبير الاقتصاد القائم على الموارد الطبيعية وهو غالباً ما بقي على هذه الحال. إلا أنه من المثير عدم الخلط بينهما كما حصل في سائر الأحيان⁽⁹¹⁾ حينما يجري الحديث عن "أهمية" التجارة في العهود البدائية. - فلا يبدو واضحاً تماماً بأن دور التجارة البدائية كان عاملاً في صياغة الرابطة السياسية. فلم تكن، كما قلنا سابقاً⁽⁹²⁾، كل بوادر السلطة الإماراتية بالضرورة نتيجة للتجارة، ولم تظهر تشكيلة سياسية إماراتية حينما

التي كان يملكها الرجل من قبيلة الكفر، بقدر ما ترتفع مكانته الاجتماعية إذ كانت النساء تستغل كأيدي عاملة. غارن: *Herbert Spencer, The Principles of Sociology* (London: Williams and Morgue, 1876), vol. 1, p. 687.

(من هنا صاعداً: *Spencer, Principles of Sociology*)

أما سترتز فقد تحدثت بصيغة عامة عن الكلفة الاجتماعية التي تنجر عن ملك الحيوانات والنساء والعيث في أفريقيا. غارن: Schertz, *Africa*, S. 406.

(90) لقد وقع علماء الاستعداد من أجل الدين - وهي ظاهرة مؤقتة نتيجة لعدم دفع الديون - في إنكلترا أنيكا بعد الإصلاحات التي قام بها سولون (عام 594/ 93 ق. م.). وكان انشيدون الفلاحون يسمون ميكلسمورو (Heksmore) (انظر: Aristotle, *Athenian polities*, 2.2). وقد عرف الاستعداد من أجل الدين لدى جميع الشعوب الأرية والسامية مثل بابل. بالنسبة لثورة الفلاحين السوريين والإسرائيليين ضد العهد غارن: Weber, *Aggrunderkulture* 3, S. 107.

(91) عند نظرية كارل بوش التي تقول بأن التبادل لم يكن في الأصل مبروراً (انظر: Bücher, *Folkswirtschaft*, S. 59). رأى إدوارد هابر أن التجارة قد لعبت "دوراً كبيراً..." حتى في الأوجاع البدائية (انظر: Bücher, *Wirtschaftliche Entwicklung*, S. 7). ولكن بدون أن يدعّب إلى حد القول بأن الأرضية لسدّ الحاجات كانت أيضاً قائمة على الاقتصاد المائي.

(92) الإحالة هنا غير واضحة. انظر نص شهادة الأحياء سابقاً، ص 262-264، هناك كان الحديث حول تحويل اقتصاد البيت عن طريق اقتصاد الماش والقطرة، حيث كان الحديث في ذلك الوضع حول دور التجارة بالنسبة لتطور الإشكال السياسية الإماراتية وليس حول التجارة كمسبب لظهورها.

تواجهت التجارة: وحتى سلط الأعيان غالباً ما كانت تتاجراً أولاً لها. لكن العلاقة بين صعود الرئيس البسيط للقبيلة إلى مقام الأمير والتجارة تبدو في عدد كبير من الحالات واضحة. وعلى عكس ذلك تفق التجارة في وجه نظام الإجارة الإقطاعية المصارمة وضد الأشكال العنيفة للتسريح الإقطاعي في اللحظة بصفة متناقضة تماماً. إلا أنها خلقت، خصوصاً في حوض البحر المتوسط، "نظام إقطاع منفي" لطيفة بطرفية مالكة من نوع خاص. لكن في اليابان والهند، كما في الغرب والشرق الإسلامي، كانت عملية إقطاع الرابطة السابعة تتطور بصفة ضعيفة وتسير توازياً مع تراجع التبادل الاقتصادي. إلا أنه غالباً ما كان هذا سبباً وكذلك نتيجة للآخر. ففي الغرب نشأ الإقطاع كنتيجة للاقتصاد القائم على الموارد الطبيعية وباعتباره الشكل الوحيد الممكن لتجديد الجيش، أما في اليابان والشرق الأدنى، فقد كانت العملية معاكسة. من أين جاءت هذه المظاهرة الأخيرة؟

يمكن لكلا الشكلين من السيادة أن يؤثرأ بصفة قوية في توجيه الاقتصاد نحو الاستقرار ولكن نظام الإقطاع يقوم بذلك بأكثر فعالية ونموذجية من السلطة الإماراتية لأنه لا يمكن عادة تمت هذه السلطة إلا للموظفين السامين اغتنام الفرصة بل جمع أموال طائلة باعتبار أن تسيرهم للإدارة يسمح لهم من التملص من رقابة المحاكم الدائمة: وهو ما فعل الموظفون -المختارين- في الصين⁽⁹³⁾. فلم يكن تبادل الوظائف في هذا النظام مصدراً لتراكم الأموال وإنما كان استغلال قدرة الرعايا على دفع الضرائب وكيفية الضبط عليهم ضمن المجال الواسع من الرحمة والتمسك هو الذي يسمح بشراء جميع الملفات الإدارية التابعة للحاكم أو للموظفين حسب الحالة. ولا تجد سلطة الموظف الإماراتي حدودها حقاً إلا مع التقليد الذي يمكن أن يصبح تحاوزه خطراً حتى على صاحب السلطة القصوى: ولذا فإن البدع المادية والشخصية وكذلك الطبقات غير التابعة للتقليد والنوع للكتب والعمل الجديدة المتناقضة للتقليد ممرضة للتأزم ومهددة

(93) وصف يوزيف سينجر (Isidor Singer) درجة غلاء الموظفين الصينيين السامين الذين كانوا في نفس الوقت مستأجرين للضرائب في المقاطعات، وذلك في إطار الأوضاع الرديئة داخل إدارة المانتشين في الإمبراطورية الصينية. (تارن: Singer, Oriesen, S. 246). وقد ذكر هناك مثال أسد المتأخرين في ديوانة إقليم كانتون الذي احتفظ لنفسه بثلاث المليون (ما يقارب مليون مارك ألماني) في خريف لا يتجاوز ثلاثة سنوات من مدة الوظيفة. ويستند غير على هذا المثال في دراسته حول الكنفوشية. انظر: Weber, Konfuzianismus, MWG IV 19, S. 257, Fn. 1.

هناك توجد إحالة الناشر إلى دراسة سينجر (المرجع المذكور، المسمى ١).

على الأقل من طرف استبداد الحاكم وموظفيه. فكلاهما: التعلق بالتقليد وكذلك الاستبداد يمتدان إذن في العمق خصوصاً خصوصاً تطور الرأسمالية. فإما أن يسيطرا على الحاكم أو موظفيه ويسلبهما خصوصاً الكسب الجديدة بالاختكار وسحب البساط من الأرض القابلة لتكوين رأسمال الاقتصاد الخاص، أو أن نجد حقولاً من التقليد المتراجدة في كل مكان فيها السد لمواجهة البدع/ التجديدات الاقتصادية التي يمكن أن تهدد التوازن الاجتماعي بصفة خطيرة، أو أن تواجه المشكوك الدينية والأخلاقية التي يتحتم مراعاتها لأن سلطة الحاكم الإماراتية تقوم على قداسة التقليد. من جهة أخرى يمكن أن يساعد المجال الواسع للاستبداد غير المنظم بين الحالة والأخرى كثيراً أيضاً قوة الرأسمالية المسيطرة للتقليد، كما حصل ذلك في عهد السلطة الإماراتية المطلقة في أوردوبا. والحق أن هذه السلطة - بغض النظر عن الخصوصيات الأخرى من هذا النوع من الرأسمالية المنيرة قد سبق أن كانت غابنية بيروقراطية - رشيقة. أما في العادة فإن الوجه السلبي للسلط هو الذي يعطي على السطح لأنه - وهذا هو المقام - يفتقد هناك إلى إمكانية الحساب التي لا غنى عنها في تطور الرأسمالية بالنسبة لإدارة نظام الدولة والتي تقدم له الفوائد الرشيدة لتسيير الإدارة البيروقراطية الحديثة. فالنزوات المفاجئة والسلط المتقلب من طرف موظفي البلاط أو الموظفين المحليين وكذلك رافة وعدم رافة الحاكم وخدمته هي التي تنف في مكانها. مع العلم أنه يمكن حقاً لشخص خاص باستغلال الحفوف للظروف والعلاقات الشخصية أن يحوّل مكانة متميزة تفتح له أبواباً للكسب لا حدود لها. ولكن يبدو واضحاً أن النظام الرأسمالي للاقتصاد قد وقع عرقلة في الأثناء لأنّ مختلف التوجهات لتطور الرأسمالية كانت ذات حسية متباينة تجاه مثل هذه النزوات المفاجئة. لقد نجحت التجارة الكبرى بسهولة نسبية في التأقلم مع جميع الظروف المتغيرة، كما أنّ مصلحة الحاكم الذاتية تفرض، طائفاً هو نفسه لا يبتكر التجارة مثلما يجري في الأوضاع البسيطة التي يسهل الإشراف عليها، الترخيص في تراكم الأموال للسيطرة على مستأجري المضرائب ومستأجري التوريد وامتلاك مصادر الفروض. فمتد عهد حاموداي عُرف "رجل المال"،⁽⁹⁴⁾ كما كان نمو رأس المال التجاري

(94) في عهد الملك الجليل حاموداي (1728-1648)، حسب البحوث للعاصرة يعود إلى ما يقارب 2130 (2088) كمن "رجل المال" رجل أعمال وتاجر أو مربح/ مفرحاً بالربح. وغالباً ما كان يكتف نولاً مساهمين بالقيام بأعماله، وذلك بإبدع أموال أراضين مستأجراً لهم ليحيا. ويستند غير هذا إلى فترة 3 الحرفية - نص =

صريحاً مؤكداً في جميع الحالات الرتيبة ببنية السلطة تقريباً، وإن كان أيضاً بمقايير مختلفة، خصوصاً في النظام الإماراتي. وحل خلاف ذلك كانت الرأسمالية الصناعية، فهي تعني، حيث يفترض أن تصبح الشكل النموذجي للمعرفة الصناعية، تنظيمياً للمعمل قصد البيع بالجملة وترتبط بإمكانية المحورية الموثقة بأكثر دقة كلما كان العمل برأس المال قوياً جداً، خصوصاً برأس المال القدار. ويغيب عليها أن تعول على الثبات والقبول والموضوعية في سير النظام القانوني وكذلك على الطابع العقلاني / الرشيد والخاضع مبدأً للحسبان في مجالي الحق والإدارة، ولأن فقدت تلك الضمانات فيها ينحصر الحسابات التخديرية التي لا غنى عنها في المصانع الرأسمالية الكبرى. ووقدت هذه بصفة ملحوظة في الدول الإماراتية ذات النمذجة الضعيفة، كما كانت على عكس ذلك متواجدة بأعلى درجة داخل الليبروقراطية الحديثة. فلم يمنع الإسلام كمعرفة للأفراد من نبتي النمو الصناعي إذ غالباً ما كان المترتر في قوقاز روسيا رجال أعمال "حديثين" جنة⁹⁵، وإنما بنية أشكال الدول الإسلامية المعدلة دينياً وكذلك موظفيها ونظامها القانوني كانوا غالباً عائقاً.

■ فقروهن الذي علم عليه فيما بين 1897 و 1899 وقام كل من كوهلر وبيرس بنرجته. قارن: Josef Kohler und Ernst Felix Peiser, *Hammerab's Gesetz* (Leipzig: Eduard Pfeiffer, 1904), Band 1: Übersetzung: Juristische Wiedergabe. Erläuterung, bes. S. 27-35,

(من مباحث بعداً: *Hammerab's Gesetz*).

بالنسبة للمفهوم انظر: Josef Kohler und Arthur Ungnad, *Hammerab's Gesetz* (Leipzig: Eduard Pfeiffer, 1909), Band 2: Syllabische und zusammenhängende Umschrift nebst vollständigem Glossar, S. 176, 171,

في المرجع المذكور توجد أيضاً فقرات القوتين المطابقة ص 34-35.

(95) إن تمكن من تحديد المعلومات التي استند إليها بير فيها بعض هذا القول. أما نظرية تأقلم الإسلام مع ظروف الحضارة الحديثة، فقد تناولها أيفانس مولدزير (Ignaz Goldziher) في "دروس حول الإسلام" التي ذكر فيها إلى جانب الهند بالخصوص "المترتر الذين ينضمون إلى الحكم الروسي". غير أنه كان يقصد طموحهم في تكوين عظمى أحسن وفي تحرير شعوب القوقاز تحت راية إسلامية، وليس إنجبارهم كرسائل أعمال. قارن: Goldziher, *Festschriften*, S. 313E Zitat: S. 313.

وحسب دراسة الباحث الأرمني ب. إيشاتيان (B. Ischanian) التي تعتمد على أرقام إحصاء، فسكان الروس لعام 1897 كان المترتر يمثلون المذبذبة الثانية من سكان القوقاز بعد ما يقرب 1.5 مليون نسمة والتي غا أكبر غزو "من بين العناصر الإسلامية". لكن مشاركتهم في القطاع الصناعي لا تتجاوز 6٪، وحتى في التجارة سوى 3.6٪. ويبدو الأرقام بدعم الباحث قوله بتفوق الأرمن في القطاع الصناعي والرأسمالي ويرى في المترتر - على عكس غير - المنتمين للبيئة الانطباعية الفلاحية القديمة. قارن: B. Ischanian, *Nationaler Bestand: berufsmäßige Gruppierung und soziale Gliederung der kaukasischen Völker, Statistisch-ökonomische Untersuchungen* (Berlin, Leipzig: G. J. Göschen, 1914), Zitat: S. 7,

الأرقام ص 68.

هذا الأثر السلبي والعميق للرأسمالية للسلط في الدولة الإماراتية المستندة يمكن الآن أن تزداد حدة عن طريق نتيجة إيجابية لم ينعج الانتباه إليها إلى حد الآن والتي يمكن أن نحصل تحت ظروف ملائمة، وخاصة مع تطور الاقتصاد المالي. فمن جراء تذبذب الضمانات القانونية على مستوى العدالة والإدارة الإماراتية يمكن أن يحدث نوعاً خاصاً من الجمود الاصطناعي في الثروات. وأكبر مثال على ذلك هو ذلك النموذج المعين من أوقاف الذير البيزنطية وهذا النمط الشرعي من الوقف الذي ظهر في العصر الوسيط الإسلامي⁽⁹⁶⁾. فنموذج أوقاف الذير البيزنطية يتمثل من حيث الشكل مثلاً في إهداء عقارات، وفي حالة خاصة في أرض للمبنة واقعة في القسطنطينية قد يرتفع نسبها ومرحلوها بصفة مهولة من خلال ترميم مباني مثلاً⁽⁹⁷⁾. فللذير كوقف عدد محدد من الرهبان يتحمم دفع أجور وظائفهم الدينية وكذلك عدد

(96) من المحتمل أن قبر يقصد هنا ما يسمى بالذير الكارستيكارية التي ظهرت في منتصف القرن العاشر وكانت موجودة في القرنين الحادي والثاني عشر في بيزنطا. هدف الذير كانت قائمة على أملاك إمبراطورية أو خاصة وكانت لها أهداف خيرية. وكان ملك هذه المؤسسات التابعة للذير مصوناً، أي أنه غير قابل للسلب من أي طرف كنسي أو حكومي. لا يوجد إلى حد الآن ما يثبت ذكره في القائمة بل أن هناك علاقة بين مؤسسة الذير الكارستيكارية للبيزنطية ومؤسسات الأوقاف الإسلامية (وهو ما يطابق مع القول المخدر للذير لاحقاً ص 628). أمّا في مجال المصوح الإسلامية فقد نشأ كذلك ما يسمّى بـ «مصدر مؤسسة الوقف من الشرع الإسلامي» وقد أدى إلى إمكانية وجود أصل بولاني وقع الاحتفال بها في القرن: Becker (Wagflationen, S. 404f)، ويدوان نير نتي مؤلفه الذي لم يجد صدى لدى وفاته في البحث.

(97) تشبه التفاصيل اللاحقة (حتى نهاية ص 430 المظر الأول) بصورة واضحة إلى دراسة مختصة لـ جاء فيها من جزئيات ذكرها قبل. قارن: Waldemar Nissen, Die Duxen der Michael Attaleiates (1077: Ein Beitrag zur Geschichte des Klosterwesens im byzantinischen Reich, Inaugural-Dissertation an der Universität Jena (Jena: Frommannsche Hof-Buchdruckerei, 1894).

(من هنا فصاعداً: (Nissen, Duxen).

هذه العراصة تبحث بصفة مفصلة في وثائق المؤسسات التابعة لرجل القانون البيزنطي ميخائيل أنطيس (Michael Attaleiates) لعام 1077. ومن المرجح أن أنطيس (Attaleiates) وقع تعيينه قاضياً من قبل الإمبراطور كونستانتين دوكس (Konstantin X. Duxas) (الذي حكم بين 1059-1067). وشغل الوثنية إلى مير في القسطنطينية (واقع قرب السوق) وإلى ملجأ للفقراء مرتبط به. وكان مورد الرزق بالنسبة للذير وملجأ الفقراء يشتمل من الأملاك الثلاثة في تركيا ومقدونيا، وبخاصة من المدينة البحرية رادستوس (Rhodesos) (بيزنطا القديمة وروستوس (Radossos) حالياً). ويؤكد نيسن (Nissen) أن رجل القانون أنطيس (Attaleiates) أحتق في اقتنائه لقطع من الأرض بمنطقة القرية من ميناء (Rhmedestor) (ونسر القسطنطينية كما قال غير) لبناء مسكن أجرة عليها كانت تدعى عليه أو بنسباً متزايدة، إذ يتوسع رقعة التجارة في القرن الحادي عشر أنهم خصوصاً أهل بلندنية في هذا المركز لتجارة الحبوب في تركيا (...). (المرجع المذكور، ص 24).

معتين من الفقراء يجب أيضاً مساعدتهم⁽⁹⁸⁾، زيادة على بقية مصاريف الإدارة التي تصاف. أما الفائض بين مداخيل الذّهر ومصاريفه، فيجوز بأكمله إلى عائلة صاحب الوقف⁽⁹⁹⁾. ولا شك أنّ في هذا الدور الأخير تتمثل الغاية الأساسية للوقف: أي أنّه في شكل تأسيس الذّهر باعتباره في الحقيقة نوعاً خاصاً من الملكية المقدّسة والحماية ضدّ تطاول السّلط المحليّة - وهذا يعني السّلط البيروقراطية - الإماراتيّة - تموّل إلى مورد رزق عائلي محميّ ذو موارد قادرة على الارتفاع. (فقال بجانب الاستحقاق إلى الله وإلى الناس، يحقق صاحب الوقف أيضاً في ظروف معينة غاية تأثير عائلته للاستيلاء على أرباح الرهبان وكذلك الفرصة للقيام بمعاملات لمعاملات ذات نفوذ⁽¹⁰⁰⁾) - إذ إنّ وظائف الرهبان كانت غالباً بالفعل وظائف يدويّة واجبات لأبناء القسطنطينيّة الذين لا يتحمّ عليهم الإقامة⁽¹⁰¹⁾ - حتى نفس أيضاً التأثير على كنيّة

(98) جاء في وثيقة ميشال أنليس المؤسسة أنّه يتحمّ على المؤسسة تزويد سبعة من الرهبان - في البداية تكفي بخمسة رهبان لمحدودية الإمكانيات - بأجر مالي ومواد غذائية. وبالنسبة للنجاة الفقراء في القسطنطينيّة كان مقرراً: توزيع المال والخبز أمام باب اللبّاء لتقديم الغذاء اليومي لسائر الفقراء. وتزويد 18 فقيراً بحاجياتهم بالخبز، وذلك سنوياً بقيمة 12 Scheffel. إضافة إلى ذلك حقوق الفوتيرة أجرة للعامل الإداري وكذلك مصاريف القنصل والأعيان. (المصدر نفسه، ص 40-45، 120، الاستشهاد ص 40).

(99) جاء في وثيقة ميشال أنليس Michael Anelites أنّه يجب تسليم ثلث المحاصيل إلى "خزينة المؤسسة" وإلحاقها إلى عائلة صاحب المؤسسة الدينية بعد طرح جميع المصاريف. (Nissen, *Dynamis*, قارن: S. 41).

(100) راحت الوثيقة ليرول "رجال من الطبقات العليا ذوي الطبع النطيق" وأقرباء صاحب المؤسسة - (المصدر نفسه، ص 42، 44).

(101) يبحث ماكس فيبر هنا في بحوث ما يستلزم نظام Charistikarier التي تعرّض لها نيشن أيضاً في حديثه (المصدر نفسه، ص 63). غالباً ما يستلزم النظام على رأسه الدور (عادة أحد التلاميذ) الرهبان والمداخيل لأغراضه الشخصية مثل أن يشتري قسم من الذّهر النفقة على أناس غير مختصين من المال المختصّ لمصاريف الليرة وهو ما يتطلب حفظ قبولهم صورياً بدون أي التزام بأسلوب حياة الذّهر ومتطلباته. وهنا النمط من المعاملة يستلزم "Adelphaeon"، وس بين المعادين لاستغلال النفوذ في نظام الـ Charistikarier كان بطريرك أسلاكيا Johannes IV. Oxeites (كان بطريركاً من 1089-1110) الذي نقد لنهور نظام الرهبان ومثله من طريق من هم حاوئين منه. (لارن: Hans-Georg Beck, *Kirche und theologische Literatur im byzantinischen Reich* (München: C. H. Beck, 1939), S. 136f).

وكذلك: Ferdinand Chalonon, *Essai sur le règne d'Alexis Ier Comnène* (1081-1118) (Paris: A. Picard et fils, 1900), S. 282ff.

هناك وقع التعرّض إلى نقد يوحنا الذي ذكر بصورة مختصرة.

إدارة كنيسة عائلية⁽¹⁰²⁾. وكل هذا كان نوعاً من التمويه الاقتصادي المالي للنظام الكنسي الخاص لدى العرب الإقطاعي. كما يبدو أن الأوقاف قد تواجدت بنفس الشكل حتى في عهد السلطة الإماراتية المصرية القديمة⁽¹⁰³⁾. وعلى أنه حال، فإننا نجد نفس الظاهرة تماماً في إسلام العصر الوسيط كـ "وقف" (Wakuf) (وقف للمساجد وما ياتلها) من جديد كما تثبت الوثائق⁽¹⁰⁴⁾. وقد أودعت أبنائك للوقف حقاً أشياء ذات قيمة مالية في حالة نمو متصاعد: مثل العقار والمحلات (محلات للاستثمار)، وذلك بدون شك من أجل نفس الغرض ولنفس السبب: لأن وضعها في أيدي الكنيسة يوزعها قطعاً وافية من الضمان ضد السطوة الاحتياطي للموظفين المدنيين، وإن لم يكن أيضاً الأمان المطلق. وهكذا يشارك استبداد السلطة الإماراتية بتزواته المفاجئة من جهته في دعم مجال التلاحم القانوني المقدس. وبما أن الصلب النظري للشريعة وعدم تغيرها مجد في تأويلها الذاتي وغير المنتظر تماماً "إصلاحاً" لها عن طريق القضاء، فإن كلا ركيزتي السلطة الإماراتية المعاديتين ميدئياً لتطور الرأسمالية يفرطان هنا في تنافسهما، إذ إن التوقف الدائم والمشد للسلط التراكم في شكل الأوقاف - الذي يتناسب تماماً وروح الاقتصاد القديم الذي كان يستعمل الآن التراكم كضمان للمعاش وليس كرأس مال للكسب - كان ذات أهمية قصوى بالنسبة للتطور الاقتصادي في الشرق حسب ما يذهب إليه⁽¹⁰⁵⁾ كارل هاينريخ بيكر.

(102) كان الاهتمام بدفن ورفاء صاحب المؤسسة الدينية والقيام بالتأبين بالنسبة لعائلة يملكان جزءاً من نظام الدين الداخلي الذي تفرس له نيسن في بحثه *Nissen, Dieasir*.

(103) حسب الوصف الذي قدمه ماكس فيبر في مقاله حول "الأوضاع الزراعية في العهد القديم" نصت الفوضى الحرجية على القبور المصرية التي يعود تاريخها إلى الألفية الثالثة ق.م، وربما إلى تاريخ أقدم من ذلك حسب الباحثين الفرنسيين موديه (Muret) وبيارد (Boulard). إرشادات عن الأوقاف الدينية. وقد أهدى أصحاب هذه المؤسسات - الذين كانوا من القرين الأوقاف لمروحي - لجهات القنطرة لأراضي شرط أن يتكفلوا بالقبور. كما كانت دولة هذه المهمة مرتبطة بالقيام بهذه الخدمة. قارن: Weber, *Aggravverhältnisse* 3, S. 93f. *Donations et fondations: à la pluriplague et à l'archéologie égyptiennes et assyriennes*, tome 29 (1907).

(104) غائباً ما كانت الوثائق مرسومة بصورة مخصصة على قروش حجرية بالأمكان القرو بعدد ما للأوقاف حتى بلغ المحافظة عليها.

(105) تيش كارل هاينريخ بيكر الموقف بأن نظام الوقف كان "أحد الأسباب الرئيسية في انحطاط الشرق". قارن مثلاً: *"Zur Kulturgeschichte Nordafrikas im Zeitalter Mamluken."* *Der Islam*, Zeitschrift für Geschichte und Kultur des Islamischen Orients, Band I (1910), S. 92-100, = Zitat: S. 95.

(وعن طريق الوساطة الإسبانية وقع فيما بعد نوويدي هذه المؤسة لـ "Fideikommiss" misses* الدنيوية التي ظهرت هناك في البداية إلى ألمانيا في القرن السابع عشر، والتي من المحتمل أن تكون قد كوّنت حسب الصورة العلمانية للوقف)⁽¹⁰⁶⁾.

و أخيراً بقي للسلطة الإماراتية على مستوى الاقتصاد المالي الذي تطوّر نسبياً وخصوصاً في مراحل زمنية حيث افترت كثيراً من النظام البيروقراطي الرشيد/المعتل، نوعاً من التأثير على التطوّر الاقتصادي الناتج عن شكل سدّ حاجته. فبنفس السهولة التي تنحلّ بها "الدولة الإماراتية" في مجموعة من الامتيازات، فهي أقرب ما تكون أيضاً من دولة تسدّ حاجتها من طريق الاحتكار في الكسب من جهة وسدّ الحاجة بالامتيازات من جهة أخرى (بالمعنى الذي سبق ذكره)⁽¹⁰⁷⁾. بالاعتماد على سلك من المؤرخين يعمل على أحسن ما يرام، يمكن بسهولة تغلب جميع أنواع المشاريع المالية والاحتكارات. فالدولة المصرية القديمة والدولة الرومانية في أواخر أيامها وكذلك دول الشرق الأدنى والأقصى أسست إلى حدّ ما بصفة واسعة مصانع قومية واستغلت أيضاً الاحتكار، وفي هذا الاتجاه سار برنامج الصناعة لدى الأمراء في بداية العصر الحديث. لم يبق اقتصاد الكسب لسدّ الاحتياجات العامة حكراً على سيطرة الأعيان: فقد شاركت أيضاً البلديات في العصر الوسيط وبداية العصر الحديث، وغالباً بالخسران (مثل مدينة فرانكفورت على نهر الماين)⁽¹⁰⁸⁾، في مشاريع

= يتعلّق الأمر بقراءة دراسة حول كتابات تخلص شروط الوقف من علال وثائق ومخطوطات من شرق سوريا فيما بين القرنين الخامس والعاشر ميلادي.

(106) يمكن نظام الوقف الوصول إلى إسبانيا من طريق الحكم الأموي (756-1012 / 31). غير أنّه لا توجد في البحوث المعاصرة دراسات حول هذه العلاقة. - وقد نشأ ماجورات (das Majorat) في غالب مزرعة خانبة ذات وراثة أوّل مولود في القرن الثالث عشر قسطنطين في إسبانيا. وعن طريق إيطاليا وألمانيا وصل في القرن السابع عشر إلى ألمانيا. ويعود الاهتمام بهذا التقليد القانوني اللاتيني لدى Familienfideikommissen في مجال البحث المعاصر إلى دراسة ليوپولد (Leopold) باف (Pfaß) وفرانز (Franz) موبران (Möhrmann) بعنوان: Leopold Pfaff und Franz Hofmann, Excurse über das österreichische allgemeine bürgerliche Recht. Beilagen zum Commentar, 3 Heft (Wien: Manz, 1884), Band 2, S. 277-313, zurück.

(107) انظر Weber, Wirtschaftliche Beziehungen der Gemeinschaften im allgemeinen, MWO I/22-1, S. 98-100.

(108) يقصد غير ما شراء أقسام كبيرة من معامل النحاس التابعة لشركة منسطف بمدينة إيسين (Eisen) من طرف مجلس مدينة فرانكفورت عام 1554. إلا أنّه اتضح فيما بعد أنّ هذه الصفقة مأثلاً الخسران لأنّه وقع التسوية على المجلس فيما يخصّ الوضع المالي الحقيقي للشركة. قارن: Alexander =

صناعية أو تجارية حتى مجازفة من أجل كسب المال فقط. لكن حقن تأثير الاحتكارات بالنسبة لاقتصاد كسب المال العام كان لدى الدول الإماراتية بالطبع أكبر وهدور الاحتكارات العامة في الجملة أكثر تداعلاً وأعمق تجذراً. غير أنه غالباً ما تتمكن عملية مدّ الحاجيات بالامتيازات من التدخل في الاقتصاد. هذه الطريقة السلبية لسدّ الحاجيات بالامتيازات هي، مثلها مثل نظام الوظائف، من بين التشكيلات الكبرى الأكثر عقلنة للدولة الإماراتية ذات الطابع البيروقراطي في العهد القديم: مثل مصر، وتقليداً لها، الإمبراطورية الرومانية في أيامها الأخيرة والإمبراطورية البيزنطية التي تبعتها في أوسع إطار. فقد ربح الاقتصاد المصري في عهد الفرعنة عن طريقها مساحة "اشتراكية حكومية" خاصة⁽¹⁰⁹⁾ مرتبطة بنوع من العلاقة الحرفية الطويلة المدى بالعمل والتراب وفي بعض الأحيان منحصرة أيضاً في علاقة على مستوى الملكية الوراثية، ونقل هذه المساحة إلى العهد الروماني في عريف أيامه⁽¹¹⁰⁾. فمن الواضح (وإن أن يصبح تكوين رأس المال الخاص من خلالها محصوراً جداً مثلاً) هو الحال بالنسبة لمجال الكسب الرأسمالي. غير أن هناك، إلى جانب هذا النمط الخافت لتكوين رأس المال وكذلك للرأسمالية، بل وعوضاً عنه في سدّ الحاجيات العامة، في سيادة الأحيان/ الإماراتية النمط الإيجابي لسدّ الحاجيات العامة بالامتيازات في شكل التنازل عن احتكارات ممتازة في مجال التجارة والصناعة لصالح القطاع

Diaz, *Frankfurter Handelsgeschichte* (Frankfurt a. M.: Hermann Majon, 1910), Band I = Weber, *Die Stadt*, MWG 1/ 22-5 وكذلك غير في:

(109) وصف أرمين روفيلو (Eugène Revillout) نظام الضرائب المهين على كامل البلد "كنوع من الاشتراكية الحكومية" التي سادت باستثناء بعض الضرائب الزمنية المستلقة التي اختبرتها. وتظهر هذا النظام بجله في عهد الفرعنة بداية من السلالة الرابعة إلى حدود السلالة الثانية عشر (ما يقارب 2589 / 1794 - 1793 ق.م.). وفي عهد سلالة رمسيس (1292-1070 / 69). قارن: Eugène Revillout, *Précis du droit égyptien comparé aux autres droits de l'antiquité*, 1 tome (Paris: V. Giard & E. Brière, 1903), S. 6, 79f.

(جاء ذكره لدى غير: (Weber, *Agroverhältnisse* 3, S. 184.

وقد وجد هذا النظام تواسلاً في نظرية origo الرومانية الأخيرة.

(110) بحث إيريش زيهارت (Erich Zieharth) في مسألة الروابط المالية والروابط الحرفية في مصر خلال العهد البطلمي. وقد وجد نقاط ترابط بين "المبادئ القانونية المصرية القديمة" فيها يفتش الإلزام في الرابطة الحرفية "بطلبها المتخلقة على ذاتها" والروابط المعترف بها حكومياً في العصور الأخيرة. قارن: Erich Zieharth, *Das griechische Pachtwesen* (Preisschrift der Fürsächl. Jablonowski'schen Gesellschaft zu Leipzig, Band 34) (Leipzig: S. Hirtel, 1896), S. 100f.,

وكذلك ذكره في: Weber, *Agroverhältnisse* 3, S. 172 und 186.

المخاص مقابل رسوم/ تعريفات عالية أو أرباح أو مداخيل ثابتة. مثل هذا النمط وجد في الماضي لدى العديد من الدول الإماراتية في العالم أجمع. لكن آخر دور وأهم حدث في عصر "المركتيلية" حينما أدى كل من النظام الرأسمالي الناهض والعقلنة الليبروقراطية للسلطة الإماراتية ومطالب المال المتزايدة من طرف الإدارة الخارجية والعسكرية والداخلية إلى تغيير التصرف المالي في الدول الأوروبية وأساساً على عقب. فقد حاولت سلط الأمراء في كل مكان وبالطرق المختلفة، مثل سلط السبوارت (Stuarts) واليوربون (Bourbons) وكذلك السلط التيريزيانية والكاثارينية والفرديريسيانية، من خلال إنشاء صناعة احتكارية خلق موارداً مالاً لأنفسهم، أي موارد مال مستقلة عن مواظفة الطبقات، بل يمكن غالباً أن تستعمل مباشرة كوسيلة ضغط سياسية ضيقها في الدول الطبقية والبرلمانية. فالملاح الميزة لرأسمالية الدولة الإماراتية - وبيروقراطية - الاستبداد المستنير - هي أيضاً ذات مسحة إماراتية قوية، كما كان التصور الأساسي للـ "دولة" التي أقيمت عليه - ظهرت هنا أيضاً كما وصفها هيرمان ليفي (Hermann Levy) أخيراً على أحسن وجه في مثال إنجلترا في عهد السبوارت الرابع⁽¹¹¹⁾. فهناك مثل موضوع "الاحتكارات" أحد العناصر الرئيسية في الصراع بين سلطة الملك الطاعمة في التحرر المالي من البرلمان والتنظيم البيروقراطي الرشيد لكل قطاع الدولة والاقتصاد القومي كمنح الدولة الجامعة بين الدين والدنيا و"العامة للصالح العام" من جهة ومصالح الطبقة البورجوازية الصاعدة والحاسمة

(111) في كتابين له وصف هيرمان ليفي (Hermann Levy) احتكار السلطة من طرف آل سبوارت وروعة العمل المصنف من قبل البرلمان. وهذان الكتابان هما: Monopole Levy, Kartelle und Trusts. وهذا الكتابان هما: in Arren Beziehungen zur Organisation der kapitalistischen Industrie. Dargestellt an der Entwicklung in Großbritannien (Jena: Gustav Fischer, 1909), und Levy, Die Grundlagen des ökonomischen Liberalismus in der Geschichte der englischen Volkswirtschaft (Jena: Gustav Fischer, 1912).

ورغم أن أرضية المعلومات في كلا الكتابين شبه متطابقة، فإن بعض الإشارات ترجح أن غير مستند في بحث إلى العمل الأخير الصادر عام 1912 نظراً لكون هذا العمل قد حدد بداية الصراع الاقتصادي بين الليبرالية البورجوازية والاستبداد الاحتكاري للدولة/ الحكومة. (Levy, *Ökonomischer Liberalismus* S. 18ff.) - حل عكس التواءة الصادرة عام 1909 - في العلاقة بين سياسة الاحتكار وسياسة الرعاية الاجتماعية لدى آل سبوارت كما تعرض لها غير. مع العلم أن غير أضاف في عمله حول "الإيقاظ البروتستانتية" عام 1920 دراسة ليفي (Levy) 1912 في تعرضه لنفس الموضوع. قارن:

"Max Die protestantische Ethik und der Geist des Kapitalismus." in: GARS I, S. 17-206, insbes. S. 73, Fn. 1 und S. 201f, Fn. 1.

(من هنا لصاعد: (Weber, *Protestantische Ethik*, 1920.

بصفة متزايدة في البرلمان من جهة أخرى⁽¹¹²⁾. آنذاك كان أيضاً أفراد العائلة المالكة والمقربون لها وأشخاص من البلاط وموظفون و حباط أضياء إلى جانب المصارين الكبار والمبتدعين المخميين على مستوى "الأنظمة" الاقتصادية القومية من نوع Laws (وكذلك اليهود بصفة مكثفة خارج إنجلترا)⁽¹¹³⁾ هم "المهتتين" اقتصادياً بالاحتكارات التي يمنحها الملك على الصناعات الموزدة والناهية والمحفوظة ومن أجلها⁽¹¹⁴⁾. فهي المحاولة التي وقع بها ثقل الرأسمالية القائمة على الدولة، كما كانت

(112) يذكر ليفي (Lévy) في كتابه حول *Ökonomischer Liberalismus*، ص 22 و 22 "الدولارات الطويلة حول الاحتكار" لعامي 1597 و 1603. وفي وصل فيها النقاش بين العرش والبرلمان أوجه فيها يتفق بمسألة الموافقة على الاحتكار والتي لم يشك فيها كل من فرانسيس باكون (Francis Bacon) وسيميل بيرلي (Cecil Burtleigh) كمدافعين على سياسة الاحتكار للبلدية من طرف إليزابيث الأولى من فرضها على أغلبية رواب الغرفة السفلى للبرلمان.

(113) ترتبط نشاطات الإسكتلندي جون لاو (John Law) خصوصاً بانهيار الأوضاع المالية الفرنسية عام 1720. فقد قام بصك أوراق مالية كثيرة بدون رصيد وتوزيعها بعد تأسيسه لبنك فرنسي للأوراق المالية بتشجيع من قبل الملك ومشاركته في "شركة الغرب" المعروفة بـ "شركة ميسيبي" وهو ما أدى إلى التضخم المالي ثم إلى الأزمة الاقتصادية. وعما هدى عمليتي حول إصلاح نظام التجارة والبنك الإسكتلندي لعامي 1700 و 1705 لم يحلف جون لاو أي نظرية في الاقتصاد القومي، وهو ما دفع البعض إلى الحديث عن "نظام المزعوم" لجون لاو. قارء تخطيطه هناك: Abraham Adler und John Law, in: *MeSH9*, Band 6 (1910), Sombart, *Juden und Wirtschaftsleben*, S. 109.

وكذلك:
قدي أشار إلى رجل المال في عهد لويس الرابع عشر صامويل برنارد (Samuel Bernard) الذي سبق لاو في صلبات المصاريف المالية الفرنسية وغال في إبراز دور رجال المال اليهود وتأثيرهم في البلاط الفرنسي.

(114) جاء في كتاب: Lévy, *Ökonomischer Liberalismus*, S. 211.
نوله "أن بلاط كارل الأول كان أيضاً مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالاحتكار الموافق عليه وباحتكار المصاريف. فعدد من النوودات الساميين وكبار القباط العسكريين استغلوا علاقاتهم مع العرش للحصول على حقوق امتيازات [...] حكفاً أصبح روبن مانزل (Robin Manzell)، أمير البحر السابق صاحب معمل للبلور واللورد ستيرلنج (Stirling) المحتكر لمادة القصدير واللورد تومس بارلي (Thomas Barlee)، المقرب إلى إليزابيث الأولى، الممول المالي لمعمل النابيس أو اللورد ستيرلنج الشريك في استثمار القباط من فوكسلااب الماء. ففي حين وقع طرد اليهود من إنجلترا في عهد الملك إدوارد الأول عام 1290 ولم يسمح لهم العودة بصفة رسمية إلا في عهد أوليفر كرومويل (Oliver Croonwell)، كان لليهود فيها بين الفرنسيين الأساس والثامن عشر في العديد من الممالك والإمارات الأوروبية مكانة احتكارية كممولين وخصوصاً كمزودين للجيش، وشاركوا في بناء التجارة الكونونالية. غارن في هذا المصدر: Sombart, *Juden und Wirtschaftsleben*, S. 49.

متواجدة دائماً في العصرين القديم والوسيط في الشرق والغرب باستثناء بعض فترات الاستراحة، إلى مجال الصناعات الحديثة. ولا شك أن "روح المبادرة" قد وقع دوماً دعمها بشدة من خلال، على الأقل في الحالة الراحنة، وإثارتها. غير أن المحاولة بذلتها لم تنجح ولكن بالأساس: لم تعثر المصانع المنبثقة وكذلك اللودوفيسيانة والبحرية والفريديسيانية بعد مرحلة نشأتها إلا في الجزء الصغير جداً منها وبالنسبة لبعض الاختصاصات فقط. فني إنجلترا انهارت مع حكم "العقولة العاملة للمصالح العام" المسند الذي أقامه سلالة اسنويوت أيضاً الصناعة المحتكرة المزمرة⁽¹¹⁵⁾. ولم تتمكن أي مرحلة من الحكم أن تغوّل حولها إلى حول صناعات، لا مرحلة كولبير ولا المرحلة الفريديسيانية أو البحرية. فقد كان عدم مراعاة ظروف الأماكن المعينة في إنجلترا وكذلك القصور الكيفي للبضائع المحمية بصفة احتكارية وكبح الانتهاء المؤثر إليه من خلال وضعية السوق لاستغلال رأس المال بمنزلة الحلقة الاقتصادية الضعيفة، أما هشاشة الأرضية القانونية نتيجة لديمومة الاحتكارات غماه تقديم امتيازات جديدة محكمة: وتبعاً من جديد الطابع الاستبدادي لشكل السلطة الإماراتية الذي يعرقل مرة أخرى قطاع الرأسمالية الخاصة الصناعية، فإنه يمثل الحلقة السباسبية الضعيفة.

خلافاً لأثر السلطة الإماراتية التي كانت مرة تشجع الرأسمالية ومرة تعرقلها، كان تأثير نظام الإقطاع في الاقتصاد. ففي حين كانت الدولة الإماراتية تضع الإقليم كاملاً تحت التصرف الحر للحاكم/السيد كأرض للاستغلال وجلب المال، وتطلق العنان للثراء الشخصي سواء للأمير ذاته ولخلفائه في البلاط والمقرين والحكام والماترين وجوامعي الضرائب والوسطاء وجامعة الرحمة على أنواعهم، أو لكبار التجار وأصحاب الأموال كمتاجري الضرائب والموردين والمدينين في كل مكان حيث ليس هناك تعلق بالتقليد أو عادات تطبع حدوداً ثابتة، وحيث تحت رافة الحاكم/السيد وجوره بالامتيازات والمصادرات باستمرار على تكوين الثروات الصاعدة ثم على تخطيطها من جديد. فإن بنية السلطة الإقطاعية تؤثر عموماً بحقوقها الموثقة وواجباتها بصفة مطمئة، ليس فقط على النظام الاقتصادي

(115) بيتر هارمان ليفي (Hermann Levy) الرأي المذكور هنا والقائل أن التوجه الاقتصادي الملكي جرى توازياً مع رعاية الفقراء في المرحلة الزمنية بين 1604 و1640. (قارن: Levy, Ökonomischer, S. 75). وبلى وجود الصناعات التي وجدت تشجيعاً من قبل آل سنيوات مثل صناعة البخور والديابيس ومعامل الملح والثبة منحصرة في ذلك العصر (المراجع المذكور، ص 98).

ككّل وإنما أيضاً على التقسيم الفردي للثروات. وكان ذلك أولاً من طريق الطابع الأساسي للنظام القانوني. فالرابطة الإقطاعية وكذلك أشكال الطبقات التخلّيفية للأعيان الغريبة منها تكوّن جملة تأليقية من الحقوق والواجبات المحسوسة ذات المضمون الفردي. فهي تمثل كما ذكر سابقاً، "دولة حقوق" قائمة ليس على أساس ترتيب قانونية "موضوعية" وإنما على أساس حقوق ذاتية. فموضع نظام مكون من قواعد مجردة تفتح لمن يتبعها الباب على مصراعيه في التعامل بوسائله الاقتصادية، توجد هنا حزمة من الحقوق المكتسبة من طرف بعض الأفراد تحدّ من حرية الكسب في كلّ خطوة وتضيق من جهتها عن طريق منح بعض الامتيازات المحسوسة - كما هي متواجدة على مستوى إنشاء المصانع القديمة عامة - مجالاً للكسب الرأسمالي. ولكن تحصل هذا الكسب الرأسمالي من خلاله على قاعدة أثبت بكثير من تلك التي تقدّمها سيادة الأعيان الأبوية برأفتها/ ورحمتها الاستبدادية المشخّصة والمتغيرة، ولكن تحمل دائماً في ذاتها خطر الطعن في الامتيازات الممنوحة نظراً لأنّ الحقوق القديمة المكتسبة تبقى نافذة المفعول. غير أنّ الأسس الاقتصادية الخاصة بنظام الإقطاع ونتائجها تمرّ قل أكثر تطوّر الرأسمالية، فالأرض المعروضة للاستثمار يقع حبسها لأنها تصبح صادة غير قابلة للبيع والتقسيم، إذ في الحفاظ على الملك تبقى إمكانية التابع قائمة للقيام بالخدمات المطلوبة منه مثل العيش حسب نمط الفرسان وتربية أطفاله طبقاً لما تقتضيه الطبقة. حتى إنه ليس من النادر أن يحرم التابعون من التصرف في ملكهم الخاص أو أن يحدّد فيه، مثلاً بمنهم البيع إلى من لا ينتمي للطبقة (مثلاً هو جار أيضاً في اليابان مع عدم الشوحن⁽¹⁶⁾ - Gokenin). وبما أنّ المدانيل الواردة من الأرض المستأجرة التي عادة لا تستغل من طرفه ولا حسب النمط الرأسمالي متمثلة بقدرة الفلاحين على الأداء، تواصل ربط الملك بالقيادة الاقتصادية داخل أصحاب الملك في الأنحاء الأدنى. فنعند ظهور نظام الإقطاع في اليابان بدأ هناك حظر التقسيم ومنع البيع - حتى يقع الحقد من امتلاك أراضٍ شاسعة) والحظر على مقادرة

(16) كان الـ "Gokenin" بمنزلة الخدمة في البلاط أو من التابعين مباشرة للشوحن. وكانوا يمثلون كجنود مشاة أو ذوي وظائف إدارية صغيرة الدرجة السفلى من طبقة المصارفين. (قارن Yoshida, Rothger, *Japan's* Staatverfassung, S. 67. وفي عام 1239 منع عليهم حسب قول Rothger, *Japan's* Volkswirtschaft, S. 231., Anm. 2.

التراب⁽¹¹⁷⁾؛ كَتَلْ ذلك في صالح الحفاظ على قدرة الفلاحين على الأداء من خلال حماية "ملاحة الغذاء" القائمة. وكان شائعاً أن نفس التطور حصل أيضاً في الشرق. فهذه الروابط، مثل البنية الإقطاعية بإطلاق، هي الآن في الحقيقة غير ضرورية - كما وقع التأكيد عليه سابقاً⁽¹¹⁸⁾ - بل معادية للاقتصاد المالي. فحتى الجهارك والضرائب ورسوم حقوق السيادة، بما في ذلك سلطة القضاء، وقع استثمارها كإقطاع. وحيث كان الفلاحون قادرين اقتصادياً، سعى صاحب الملك جاهداً لتحويل خدماتهم إلى أدايات مالية كما جرى ذلك مبكراً في إنجلترا⁽¹¹⁹⁾. وحيث كانوا غير قادرين مادياً، سعى إلى المرور مباشرة إلى عمل السخرة، أي إلى اقتصاد الكسب. في كل مكان حيث كان ممكناً سعى الإقطاعي أو الحاكم السياسي إلى الحصول على المال من خلال بيع الفرائض من موارده الطبيعية. وحسب وصف Rathgen، كان للأمراء - *Daimy* - *os* - اليابانيون نيابات في مدينة أوساكا قصدتها الأول هو بيع فوائض الأرز⁽¹²⁰⁾. وفي

(117) عتس قانون 1861 لعام 1232 وهو القانون الأول الذي حدّد حسب المعدات انقضاء نظام الإقطاع، تراتيب حول عدم التصرف ووراثته لأحكام الإقطاع. فلا يجوز توريث الإقطاع إلا كسلاً ولواحدة من الورثة - وهو الابن الأول غالباً - وبهذه الطريقة وقع منع تقسيم الملك. (مقارن: Fukuda, Japan, S. 67)

رسمياً
كان أصحاب الأملاك يتخضعون في اليابان إلى تراتيب قانونية تقاظ من جهة على قدرة الفلاحين على العمل ومن جهة أخرى لمنع تشكيل أملاك شاسعة. وهذا حصل في عهد حكومة توكيهاوا بفرضها حصر التقسيم والبيع. كما منع على الفلاحين مغادرة مكان العمل، وهو ما كان مرسخاً في القرن الثالث عشر وحاد إلى حين الحصول في أواخر سلطة توكيهاوا.

(118) استناداً إلى نظرية التدريجات الاقتصادية وقع ربط الاقتصاد القائم على تداول المواد الغذائية الطبيعية بالمجتمع الإقطاعي للموسيط وعلى عكس ذلك وقع ربط اقتصاد المال بالبنية وظهور الطبقة البورجوازية. وبهذه الطريقة وقع التأكيد على دور البورجوازية في مرحلة تحول الدولة الإقطاعية. ولتقسم تأثير هذا النمط من الشرح انظر: Karl Kautsky, *Die politische Ökonomie vom geschichtlichen Standpunkte*, 2 Aufl (Braunschweig: C. A. Schwetschke und Sohn, 1883), S. 377.

(119) بدأ هذا المسار في إنجلترا - حسب هانتوك - منذ نصف القرن الرابع عشر - إلى جانب حل الخدمات الفلاحية والروايات بدأت مهاجرة المستعبدون للربح، وهو ما أدّى إلى تمييز الشكل الكلاسيكي للملك بنظام الاستثمار. (مقارن: Hasebek, *Englische Verfassungsgeschichte*, S. 177).

(120) حسب:
Rathgen, *Japans Volkswirtschaft*, S. 38.
كان لكل *Daimy* خلال عهد حكم توكيهاوا (1603-1661) ثاباً تجارياً في مدينة أوزاكا مكلف ببيع "أرز الصريدة" وكذلك بمهام تجارية ومالية أخرى.

نطاق أكبر، شاركت الجمعية الدينية الألمانية - وهي جمعية متكوّنة من فرسان رهبان يعيشون مع بعض وكانوا يستثمرون الأراضي التي استأجروها من المزارعين بصفة جماعية وشيدة - عن طريق نقاط البيع في مدينة Brügge في ميدان التجارة⁽¹²¹⁾؛ وهو عكس ما حدث للمدن البروسية، مثل Thorn و Danzig بالخصوص التي نجد سبب سقوطها في أيدي البولنديين وخضاع يروسيا الغربية بالنسبة للحضارة الألمانية⁽¹²²⁾ أساساً في هذا التنافس بين الجمعيات الدينية والبورجوازية ولدى مصالح الجمعيات السببة التجارية التابعة للنبلاء البولنديين التي كانت تعمل في الحفاء مع الوسطاء في المدن لبيع الحبوب وتقف في وجه المطالب الاحتكارية للجمعيات الدينية. لم يكن تسويق المحاصيل التابعة للمعاش الخاضع لوضع موضوع التجارة الخارجية الإقطاعية وإنما قد تكون بالطبع أيضاً أي منتجات أخرى. فمن المحتمل أن يكون صاحب الملك الإقطاعي أو الحاكم السياسي منتجاً اقتصادياً أو مقرضاً مثلاً كان

(121) تأسست دولة الجمعية الدينية الألمانية خلال القرن الثالث عشر في المناطق التي كانت لجميع أسكاين بروسيا الذين لم يمتنعوا بعد المسيحية وغيرها من المناطق المحتلة التي عثرت من قبل النبلاء والملاحين الذين وقع جلهم من ألمانيا وكان جميع هؤلاء يظهرون إدارياً لهذه الجمعية الدينية للكنيسة من الفرسان. وفي أواخر القرن الثالث عشر بدأت الجمعية بتعاطي التجارة وأصبحت في غضون القرن الرابع عشر إحدى القوى التجارية الهامة. وقد جرى تنظيم الصادرات والتجارة التي كانت تضم الحبوب والنحاس والكهرمان والفرو والشمع انطلاقاً من المركزين الرئيسيين للجمعية في Marienburg و Königsberg وكان لهذه الجمعية نيابات تجارية ومراقب في غلندر التي كانت آنذاك مركزاً هاماً للتبادل التجاري في الشمال الغربي لأوروبا. وقد تم ضبط مقدار التبادل التجاري الذي حصل عن طريق ميناء Brügge بالنسبة للجمعية الدينية من خلال نشر الحسابات المخلفة للسرقة الواقعة بين أواخر القرن الرابع عشر وبداية القرن الخامس عشر. قارن: Carl Sauer, *Handelsrechnungen des Deutschen Ordens* (Leipzig: Duncker & Humblot, 1887).

(122) كانت المدن البروسية الستة التابعة لمجموعة المدن المنحقة للجمعية الدينية الألمانية كصالح لها. واستقلت الجمعية نفوذها السياسي فضيقت الخناق على المدن بها تعللها بالعمال الفقراء والكسب. قارن: Allen Wermelinghoff, *Der Deutsche Orden und die Städte in Preußen bis zum zweiten Thurner Frieden im Jahre 1466* (München, Leipzig: Duncker & Humblot, 1912). وفي الصراع من أجل استيلائها انضمت المدن إلى حلف مع النبلاء غير الراضين واحتضوا بطوك بولونيا وليتوانيا. أما الجمعية الدينية فقد هزمت عام 1410 ونهاياً عام 1466. ولكنها تمكنت فيها بين هذين التاريخين أن تعيد سيطرتها على المدن البروسية وأن تتخذ حكم الإعدام في شينجني مدينة Thorn و Danzig لانفصالها عن الجمعية. وفي المعاهدة النهائية للسلم في Thorn سقطت بروسيا الغربية بها في ذلك حاضري غير Weickel (روما عدى Marienwerder) و Marienburg كدقر رئيسي للجمعية الدينية تحت السلطة البولندية.

الحال أيضاً لدى ⁽¹²³⁾ Daimyos، وليس من النادر أن يؤثري الإقطاعيون بمساعدة القوى العاملة التابعة لهم معامل ومصانع منزلية وزراعية وكذلك مصانع عمل السخرة، كما يوجد خاصة في روسيا⁽¹²⁴⁾، فالقاعدة الإمبراطورية لنظام الإقطاع ليست إذن عمالة تماماً للتقيد بالاقتصاد الزراعي، ولهذا السبب فقد مثلت إلى حد ما عائقاً لتطور الشكل الحديث للرأسمالية كنظام اقتصادي. هذا الشكل يتعلق بتطور القوة الشرائية المكثفة للبضائع المصنعة. فالضرائب الضخمة غالباً والخدمات التي يقدمها الفلاحون لأسيادهم أو لرجال الفضاء الإقطاعيين كانت تصدر جزءاً هاماً من قوتهم الشرائية التي كانت في إمكانها مساعدة السوق على التوسع بالصناعة. أما القوة الشرائية الناشئة لدى المزارعين، فلا تكفي لاستيعاب الكم الضخم من السلع التي تفيض منها بالأخص الرأسمالية للصناعة الحديثة، بل هي في صالح الذين في حاجة إلى البلخ، وخاصة أولئك الذين يحافظون على الخدم الشخصيين قصد الاستهلاك البحت. إضافة إلى ذلك كانت معامل المزارعين قائمة على عمل السخرة. هذا العمل وكل الخدمات الإجبارية بإطلاق التي تشغل دائماً اليد العاملة بوفرة وبدون أجر في المزارع والمعامل، تحرم السوق الحرة من هذه اليد وتستعمل الجزء الأوفر منها في شكل غير نافع لرأس المال، بل في بعض الأحيان مستهلك له. فطالما بقيت تلك المعامل قادرة على التنافس مع قطاع الصناعة في المدن على مستوى السوق، فإن رخص اليد العاملة أو حرمانها من الأجر اللذين جعلوا هذا التنافس ممكناً، هما

(123) يتحدث كارل راتسن الذي يستند إليه فيما يوضح عن "المعاملات الاقتصادية" من قبل الدايميو (Daimyo) الذين كانوا يحثون تشجيعاً من طرف إدارة الشوغون سواء من طريق امتيازات أو قروض غالباً يكونان في هذه الحالة مقرحة وليس مقررة. قارن: Raabigen, *Japanes Volkswirtschaft*, S. 38.

(124) سبب الانهيار الذي حظي به البلاذ، والذي مسح لم امتلاك المبدأ، أنشئ المزارعون الروس، خصوصاً في النصف الثاني من القرن الثامن عشر كثر فعل على تشجيع أصحاب المصانع غير النبلاء من قبل الإمبراطور بيتر الأعظم - معامل نابذة لمزارعهم على أراضيهم حيث استفادوا فيها الفلاحين المستعبدين في عمل السخرة. وقد قام الفلاحون بهذا العمل الشاق من كره، بل وقع معاملتهم فيه بحسب كسماجين. ولم يقع إزالة بقايا هذا النظام إلا بعد حظر الاستعباد عام 1861. وكما قال للوزن الروسي للاقتصاد نوحان بارانوفسكي (Tugan-Baranowsky)، لم تكن نعلم كثيراً عن حجم ما يمتد بصانع النبلاء وورثة المزارعين الذين شغلوا في بداية القرن التاسع عشر نفساً كبيراً من اليد العاملة المستعبدة خاصة في معامات النسيج والمواد الجلدية. قارن: Tugan-Baranowsky und Michael: *قارن: Ivanovitch, Geschichte der russischen Freiheit (Sozialgeschichtliche Forschungen, hg. von Stephan Bauer und Ludo Moritz Hartmann, Heft 5) (Berlin: Ernst Felber, 1900), S. 120-123.*

بمتزلة نفصر في تطوّر القوة الشرائية الوافرة والمتشكلة في محاصيل الأجور. وطالما أنها غير قادرة على هذا الأساس، ولكن أيضاً نتيجة "للتراجع" التضفي، على التنافس الحز، - وهذه هي القاعدة - فإن المزارع يسمى تجميع التطوّر الرأسمالي على مستوى الصناعة في المدن من خلال تراتيب فصية من طرف السلطة السياسية. وبصفة عامة، فللمطبة الإقطاعية ميل إما لمنع تراكم الأموال في أيدي البروجوازية أو لتقليص مكانة الأغنياء الجدد اجتماعياً على الأقل. هذا ما جرى بصيغ كبير خصوصاً في اليابان الإقطاعية حيث وقع في آخر الأمر تقسيم جملة التبادلات التجارية الخارجية بصفة دقيقة وضيقة، وذلك في صالح استمرار النظام الاجتماعي قبل كل شيء⁽¹²⁵⁾. وإلى حد ما نجد ما يشابهه في كل مكان، من جهة أخرى، نخل المكانة الاجتماعية بالنسبة للمزارعين حافزاً لتحريك المال المكتسب في إطار مرحلة تطوّر الغناء الجديد إلى ملك عقاري ونيس استثمار بصفة رأسمالية حتى ينسني لهم الصعود إلى طبقة النبلاء. وكل هذا كان يعرقل نموّ المال المكتسب، وهي ظاهرة نموذجية إلى حد كبير للعصر الوسيط، وبالأخصّ للعصر الوسيط الألماني.

وإذا ما كان نظام الإقطاع يعرقل التطوّر الرأسمالي الحديث مرة بقوة ومرة بصفة أضعف أو يحوّل توجيهه، بالإضافة إلى أنه يفرض عادة القوى السلطوية المناهضة لكلّ التشنكلات الجديدة من خلال ميله للتزايد للمحافظة، فإن دوام هذا النظام الذي هو أكبر بكثير مقارنة بالدولة الإماراتية غير النموذجية يمثل من جهة أخرى عصباً أفد يعود بالخبر على التطوّر الرأسمالي إلى حدود مختلفة جداً. نحيث لم يصل الحظر على تكوين الثروات البروجوازية إلى الحد الذي وصلت إليه اليابان⁽¹²⁶⁾، فإن هذا التطوّر

(125) منذ عام 1639 حرم التجار الذين ينتمون إلى الطبقة الاجتماعية السفلى الزواج إلى تحارة التمديد هذه التجارة كانت تخضع لمراقبة حكومة التوغون. وإليه سياسة الانغلاق في اليابان Sakokuzei التي دامت أكثر من قرنين إلا عام 1853/ 54. قرون. Rnhgen, *Japan's Volkswirtschaft*, S. 41.

(126) لم يكن هناك في اليابان بوجوازية بالمعنى الأوروبي للكلمة. كان سكان المدن في عهد حكم توكيغوا يوصفون بـ "chōmin" واليهوم يسمى التجار. وكان من شبه المستحيل على هؤلاء امتلاك الأرض أو العقار باعتبار أن هذا كان مرتبطاً بالترامات باعثة الضخ إزاء الجيران والإدارة على السواء. وقد منع على التجار قانونياً كسب الأرض عام 1643. كما كانوا يخضعون إلى تراتيب تعسفية من طرف الحكومة. غارن: Railgen, *Japan's Volkswirtschaft*, S. 519; Hall, *Japanisches Kaiserreich*, S. 202, und Horst Hammitzsch, hg., "Japan-Handbuch," in: *Zusammenarbeit mit Japan Brühl* (Wiesbaden: Franz Steiner, 1981).

(من هنا صامداً: Japan-Handbuch).

قد يضعف مباره، ولكن ما يمكن أن يُصَبَّح تماماً من حفظ الكسب بالنسبة للفرد مقارنة بالدولة الإماراتية، قد يعود بالخير ربما في ظاهرة نظور أكثر بطناً وثباتاً لنشوء نظام رأسمالي رشيد/معتدل ويشجع على تغاضد في الثروات والشفوق التي يجدها في نظام الإقطاع. فقد كان الحظ الفردي والمخامر لكسب الثروة في العول الشهالية في العصر الوسيط الغربي حقاً أقل بكثير من ذلك الذي كان يجده الموظفون وموردو الحكم الأسوري والمخلفاء في تركيا أو المائشرين الصينيين أو المورّدون الأسان والروس أو المخفزون للدولة. ولكن بما أن هذا النوع من الحفظ كانت مقفوفة، فإن رأس المال وجد طريقة نحو سبل الكسب البورجوازي الخالص في مجال الصناعة المنزلية والمعامل. وبقدر ما نجحت الطبقة الإقطاعية بصدد دخول أصحاب الثراء الجديد، وبقدر ما سمحت إلى إقصائهم من المشاركة في الوظائف والحكم السياسي ووضعهم اجتماعياً في درجة دنوة ومنهم من كسب عمار وأراضي النبلاء، بقدر ما دفعت هذا الثروات إلى التوجه نحو الاستقلال الرأسمالي - البورجوازي البحت.

أما سيادة الأعيان/ الأمراء الأبوية، فهي أكثر صبراً في هذا المجال بالأساس. فرغم أن الأمير المحاكم لا يرغب في وجود مفرد اقتصادي واجتماعي مستقل يصعب مواجهته، ولهذا السب لا يشجع المؤسسة المصطنعة على مستوى تنظيم العمل وكذلك الصناعة. لكنه لا يجهت قطعاً الحواجز في حرية الكسب والنقل التي يراها هو الآخر كمراقب خبر لائحة بنفوذ وأيضاً في علاقة "تابعية" مع بعضهم البعض - ما عدا حيث توجد روابط وظرفية. ولذا وجدت في عهد حكم البطالة حرية اقتصادية وحرية نقل ثالثة وامتد الاقتصاد المالي إلى آخريت⁽¹²⁷⁾، ولكن رغم ذلك تواصلت سلطة الملك الاستبدادية والوهية الشخصية كما كانت تماماً في عصر الاشتراكية القومية الفرعونية التي كانت لها آثار تطبيقية عميقة. فالجواب عن السؤال إلى أي حد جعلت سيادة الأعيان/ الأمراء في ذاتها معانٍ احتكارية خاصة بها في موقعها إزاء الرأسمالية، وهي معالم معادية للرأسمالية، أو معالم أكثر تشجيعاً لها، هنا ما يتعلق

(127) لقد وقع فرض حرية النقل (Enkyktion) في عهد حكم البطالة على كل عمار قاز ومتحرك. عن طريقه يمكن استنتاج درجة حرية النقل بالنسبة للمقدار. ويبرز أولريخ ويلكن (Ulrich Wilcken) من خلال تنوعه لنظم الحرف وسجلات الضرائب الخاصة أن البيوت المصرية لم تكن من القرن الثالث ق.م إلى القرن الثالث ق.م مثل وحدات اقتصادية مستقلة، وإنما قائمة أولاً على التبادل ثم فيما بعد، وبصفة متزايدة. على المال. قالقراء ودفع الضرائب كان يجري بالمال. قارن: Wilcken, Ostraka, S. 182f., 674-679.

Weber, *Aggravations* 3, S. 126f. and 187.

وكذلك ذكره في:

بمختلف المجموعات والأوضاع. وأمتها اثنان، كلاهما ذو طابع سياسي. فمن ناحية هناك البنية الأكثر طبقية لدى السلطة الإماراتية أو الأكثر لبرية. في الحالة الأولى يكون الأمر طبعاً معافاً أكثر من طرف احتكاراته الخاصة في التطور الحرّ خلافاً للظروف الموازية. صحيح أنّ الغرب رأى في العصر الحديث العديد من الاحتكارات الذاتية التابعة للأمراء، بل أكثر مما وجد في الصين خلال العصر الحديث على الأقل، ولكن صحيح أيضاً أنّ أغلبها جرى في صورة استئجار أو منح امتيازات لرؤساء أموال، أي أنّها امتثلت بصفة رأسمالية خاصة، وأنّ الاحتكارات الذاتية هنا أثارت رد فعل ذا مفعول كبير من قبل المحكومين لم يكن ممكناً بهذه الحدة في ظروف سلطة إماراتية حازمة ولهم أنّ الاحتكار الحكومي - كما تؤكده أيضاً المصادر الصينية⁽¹²⁸⁾ - ليس له في كلّ مكان نفس الوقع، ولكن غالباً ما يكون حقد المستهلكين مثلاً في الغرب حقد المتجدين (البورجوازيين). أمّا الحالة الثانية فقد ذكرت في موضع آخر⁽¹²⁹⁾، فالامتياز الذي منح لرأس المال الخاص كان لدى روابط الأعيان دائماً أكثر تطوراً كلما دفع التنافس بين العديد من الروابط السياسية من أجل السلطة هذه إلى جلب رأس المال المتحرك والمتحرر إلى جانبها. لقد ازدهرت الرأسمالية التي كانت تجد تشجيعاً من طرف السلطة السياسية في العهد القديم طالما سعت مجموعة من القوى إلى الحفاظ على نفوذها ووجودها، وهو ما يبدو قد جرى أيضاً في الصين خلال نفس الفترة في الماضي⁽¹³⁰⁾. كما ازدهرت في الجنوب في عهد الرقابة الحكومية على الاقتصاد التجاري (Merkantilismus) حينما بدأت الدول الحديثة تناقضها السياسي من أجل النفوذ. ثم اندثرت الرأسمالية في الحكم الروماني بعدما أصبح هذا الأخير "إمبراطورية"

(128) من المحتمل أن ماكس فيبر يقصد هنا اعتراضات المؤرخ والأديب سو-ما كويغ (Ssu-ma Kuang) (1019-1096) ضد محاولات المستشار وانغ-ان-شي (Wang An-shih) قرض الاحتكارات الحكومية على التجارة وسلك البنوك والصناعة. ونعت اليسار سنجر الذي وصف هذه المرحلة من الزمن بـ"مرحلة الصين الاشتراكية الحكومية" المائدين خصوصاً بقاظمي محاولات الاحتكار. Sanga, Ohtsuen, S. 13ff., Zitat: S. 15.

وكذلك فيبر: Weber, Konfuzianismus, MWG I/ 19, S. 246.

(129) انظر: Weber, Wirtschaftliche Beziehungen der Gemeinschaften im allgemeinen, MWG I/ 22-1, S. 106.

مع إشارة سابقة.

(130) المقصود هنا هي المرحلة منذ حلول الطواغيت إلى حدود وحدة الإمبراطورية عام 221 في.م. قارن في هذا الصدد أيضاً التفاصيل في: Weber, Konfuzianismus, MWG I/ 19, S. 226 und 256.

تصبو فقط إلى حماية حدودها⁽¹³¹⁾، كما صارت شبه منعقدة في الصين وضعيفة نسبياً في الإمبراطوريات الشرقية والهلينستية (التي كلها ازدهاراً عددها زاد ضعفها) وكذلك في عهد الخلافة. من المتأكد أن ليس كل تناقض سياسي على السلطة دفع إلى تشجيع / امتياز رأس المال، إذ لا بد أن يحصل تراكم لرأس المال حتى يمكن مساندته. ولكن على عكس ذلك أزال التسلم وما ينجر عنه من تراكم في طلب رأس المال السياسي لدى الإمبراطوريات التشجيع / الامتياز لرأس المال.

يعتبر صك النقود من الأشياء الهامة بالنسبة للاحتكار الذاتي. فقد قام الأمراء باحتكار صك النقود أولاً لأغراض جيائية بحتة. وكانت عملية تخفيض قيمة الباتك من خلال احتكار تجارها ورفع قيمة القطع النقدية عن طريق احتكار تقويم قطع النقد الذاتية من الوسائل العادية في العصر الوسيط الغربي، في حين كان التقليل من قيمة القطع النقدية الطريقة غير العادية. غير أن هذا الوضع يشير في العادة إلى استعمال متطور جداً لقطع النقود. فقد كانت النقود منعقدة تماماً ليس فقط في العهد القديم المصري والبابلي، وإنما أيضاً في الحضارة الفينيقية والهندية ما قبل لفيلينية. أما لدى الإمبراطورية الفارسية وفي قرطاجنة، فكانت وسيلة فقط للدفع بالذهب والفضة من طرف السلطة السياسية كمقابل لأجور الأتباع والجنود المرتزقة المتعوزين على الدفع بالنقود (مثل الجنود اليونانيين في قرطاجنة)⁽¹³²⁾، ولكن ليس كوسيلة للتبادل، فهذه أدخلت كمولد للربح التجاري⁽¹³³⁾ ولتساعد على التبادل التجاري الصغير بأنواع من النقود المالية المتفق عليها. ولذلك اقتصر الصك

(131) بقرار نهاية حروب الغزو من قبل تيمبروس عام 17 ب.م. وضع ضبط حدود الإمبراطورية الرومانية. ركنها ورد في بحث غير حول "الأسباب الاجتماعية لاحباط الحضارة القديمة" المنشور في شهر أيار / مايو 1896، مدأ بالتحويل بعد نهاية "التوجه النوسمي للإمبراطورية الرومانية" من بية اقتصادية قائمة على العيد ليعتقدوا ريفي داخل "مطلق على ذاته". قارن: Weber, *Soziale Ökonomie*, S. 66.

(132) بدأ صك النقود في قرطاجنة عام 409 ق.م. بنهاية دفع أسود الجيش القرطاجي في صقلية بالخصوص قارن: Meyers, *Altgriechen*, S. 830ff.

(133) تعني كلمة "Pensarisch" المشتقة من اللاتينية (pensam: "المحسوب") المتوازن بين التبادل بسواد عقائدية طيبة ووسائل دفع، غالباً سيالك من المعادن الثمينة / الذهب والفضة.

في بلاد الفرس على قطع من الذهب⁽¹³⁴⁾، وعلى عكس ذلك لم يوجد السكّ الفخيم في الصين إلى حدود عصرنا سوى قاوراق تبادل بالنسبة لتجارة الصغرى في حين أنّ التجارة الكبرى كانت تستعمل وسائل نموذجية⁽¹³⁵⁾. هاتان الظاهرتان المذكورتان مؤخراً والمتناقضتان على ما يبدو يدفعان لوحدهما إلى التحوّز من اعتبار وضع سكّ النقود كعلامة لنسبة التطوّر الاقتصادي المحلي (خصوصاً أنّ "الأوراق المالية" كانت معروفة في الصين)⁽¹³⁶⁾. وإنما نجد نفس العلامتين بالنسبة لنفس الوضع: توسّع الإدارة الإماراتية وما يجرّ عنها من ضعف في فرض منتجات السكّ الحكومية على التجار. ومع ذلك ليس هناك شكّ بالطبع أنّ هفلة سكّ النقود عن طريق الرابطة السبابة واستعمال النقود المتزايد يمثلان وسيلة ممتازة للتطوّر التقني على مستوى التبادل: فتوق اليونانيين خلال الألفية و١/٢ الألف سنة منذ القرن السادس قبل الميلاد وإلى حدود هيمنة مذهبتي البنتلية وجنوه من ناحية والتجارة الإسلامية من ناحية أخرى⁽¹³⁷⁾ اعتمد منذ نشأته في حنفية الأمر على كون هؤلاء من بين الأوائل الذين اقتنوا هذا الاختراع. فالنمو المكتف للاقتصاد المالي في الشرق وإلى حدود الهند بعد

(134) سكبت قطع النقود الفارسية من ذهب طبرمكوس تكثيراً بكسرى داروش الأول (كسرى الأعظم الذي حكم من 522 إلى 486 ق.م.) الذي جعل من سك القطع النخعي مسألة ملكية. قارن: Meyer, *Altkunst*, S. 829.

لكن قطع النقود لم تفرض نفسها إلا في التجارة الكبرى، أما فيما عدا ذلك، فقد بقي التبادل بالمواد الطبيعية مهيمنة. قارن: Meyer, *Geschichte der Münzprägung* III, S. 79-82.

(135) عند نهاية القرن السادس عشر استعمل قطاع التجارة الكبرى في الصين خصوصاً "العملة الموزونة بالفضة" للدفع أو المعاسبة في قالب مسائل من الفضة. وعلى عكس ذلك قامت الدولة غالباً بضرب قطع نقد من النحاس أو من مزيج من النحاس والحديد والفضة قصد تبادل على سبيل التجارة الصغرى فقط. قارن: Weber, *Konfuzianismus*, MWG V 19, S. 143-147.

(136) قدّم السند ضياء بعض سكّ الأوراق المالية الحكومية في الصين منذ بداية القرن التاسع وإلى نهاية القرن الخامس عشر. وعامة ما انتهت هذه العمليات بخفض قيمة هذه الأوراق إلى حد الإفلاس. وقد منعت الأوراق المالية عام 1620 في عهد حكم سلالة الينغ. قارن: Édouard Biot, "Sur le système monétaire des Chinois," *Journal Asiatique*, 3^e série tome 3 (1837) pp. 422-465, tome 4, p. 97-141, 209-252, 441-467, ici tome 4, p. 217, 456, and Weber, *Konfuzianismus*, MWG V 19, S. 143-146.

(137) منذ القرن الثالث عشر هيمنت مدينة البنتلية على التجارة في شرق البحر الأبيض المتوسط وهيمنت جنوه على التجارة في بحر نهجوريا مع جزيرتي كورسكا وسردينيا في حين بدأ العرب يسيطرون على الملاحة في غرب البحر الأبيض المتوسط.

غزو الإسكندر⁽¹³⁸⁾ لم يحدث تنقياً على الأمل إلا عن طريقه. ولكن وضع الاقتصاد كان أيضاً مرتبطاً بصورة أكثر حميدة من ذي قبل بمراحل الوضع المالي لسلطان صك النقود: فإمبار الميزانية المالية الرومانية في القرن الثالث ميلادي نتيجة للمدفوعات المتزايدة للحيش وما انجر عنها فيما بعد من تدهور للقطاع المالي⁽¹³⁹⁾ لم يكن بأي حال السبب في العودة إلى تركز اقتصاد قائم على الثروات الزراعية في أواخر العصر القديم، ولكنه ساهم في دعمه. وإجمالاً كان مقدار ضبط الأموال ونوعها من طرف الروابط السياسية متعلقاً أكثر بطلبات الاقتصاد بإزاء السلطة العمومية، وهو ما تؤكدُه العادات الماثورة في قطاع الدفع التجاري، من أن تكون هي بالذات شرطاً للنمو الاقتصادي. ففي العهد القديم، كما في العصر الوسيط كانت دائماً المثلث هي الدافعة للحاجة إلى صك رشيد/ معطّل للنقود، وكان مقدار تطوّر المدن في المعنى المقصود للغرب، وخاصة حرية الحرفة والتجارة الصغيرة القارضة، وليس مقدار نمو التجارة الكبرى وأهميتها، يمدّ تعبيراً له في عقلنة صك النقود.

لكن الأثر الأكثر عمقاً من استنزاع الوسائل التقنية للتبادل النقدي على التمرّك العام للشعوب كان متمثلاً في مدى تأثير بنية السيادة/ السلطة عن طريق نمط "الخلق" التي تنتجها. فمن خلالها اختلفت الإقطاعية/ الأرستقراطية من جهة وعن السلطة الأبوية من جهة أخرى بصفة جبرية. فكلاهما أثرا بعمق في أيديولوجيات سياسية واجتماعية متباينة من خلالها في أنماط مختلفة جداً من السلوك في الحياة.

كانت الإقطاعية/ الأرستقراطية في شكل النتيجة الحرة، وخاصة في نظام

(138) احتل الإسكندر الأعظم الهند فيها بين عام 327 و325 ق.م. وبعد ذلك وقع فرض قطعة النقد الفيلبية الذهبية والبرونزية الإسكندر في كامل الإمبراطورية - باستثناء مصر - من بحر الأندلس إلى وادي الهندوس.

(139) كما ورد في موقع مورف. انظر: Weber, *Agarwirtschaft*, S. 181. استند خبر غيا يتعلق بهذه المسألة إلى أبحاث المؤرخ المختص بالعصر القديم من جامعة هيدلبرغ دوماسيفيك فون ألفريد (Domaszewski von Alfred). وقد بين هذا المؤرخ كيف تضافعت أمور الجنود بما في ذلك الحيات المالية منذ نهاية الجمهورية وإلى حدود حكم الإمبراطور كركسلا. وقد توصل في خضوف أبحاثه إلى النتيجة أن الجيش تطوّر إلى أن تحوّل "شياً نشأاً إلى شجرة سمّ" عصت نخاع الدولة وأن كل سياسة الحكومة في ألفريد الثالث تمتت في جلب المال لإخلاء تيم الجنود المرتزقة. قارن: v. Domaszewski, *Thruppenfeld*, Zitat: S. 240.

الإقطاع، تحاطب "الشرف" و"الولاء/ الإخلاص" الشخصي الممنوح والمحافظ عليه بكل حرية باعتبارهما يمثلان أحد الدوافع الأساسية للفعل. فكل من "البر والإحسان" و"الولاء" الشخصي يتخذ أيضاً كأرضية لعدد من الأشكال الشعبية داخل النظام الإماراتي أو الوظيفي الإقطاعي (كحيوش العبد والمستوطنين والحرفاء فلاحين أو جنود لحراسة الحدود)، وبالمختص بجموع الحرفاء والمستوطنين. فهؤلاء يعتقدون أولاً "للشرف" الطبقي كتحصير للانتماء. ومن جهة أخرى فإن الشرف الطبقي كان حاضراً بصفة مكثفة لدى المنظمة العسكرية التابعة "لأرستقراطية المدينة". فالشعور الطبقي بالشرف لدى جنود سبرنا بالخصوص كان قائماً على شرف فرسان الحرب وقواعد السلوك الحربية، وكان يعرف بكيفية "خسل الضمير" من "تمثل" من المعاربة في ساحة الوغى أو بعدم احترام قواعد السلوك⁽¹⁴⁰⁾، وهو ما كان متواجداً أيضاً ولكن بأقل حدة لدى المشاة اليونانيين علة. إلا أن الولاء الشخصي كان مفقوداً. ففي عهد الحروب الصليبية كان نظام الإقطاع الشرقي المتدين يحمل شعور طبقة الفرسان، ولكن إجمالاً بقي سلوكه متأثراً بطابع السلطة الأبوية. فالترجيح بين "الشرف" و"الولاء" لم يعرفه، كما رأينا سابقاً، سوى نظام الإقطاع الغربي ونظام التبعية الإقطاعي الياباني. وكلا النمطين شاركا أرستقراطية المدينة اليونانية في أنها كانت أساس تربية طبقة خاصة، أي تربية في إطار "خلق" معينة قائمة على "الشرف" الطبقي. وخلافاً للأرستقراطية اليونانية وضع هذان النمطان "ولاء التبعية" في مركز نظرهم للحياة بحيث قدما على مختلف العلاقات الاجتماعية: سواء تلك المتعلقة بالإخلاص الديني أم بالحياة. هنا خسر إذن التشريك الإقطاعي جميع العلاقات الذاتية الهامة بروابطه الشخصية الصارمة التي أضحت طابعها عليها مسحة جعلت الشعور القروسي بعبء النفس يعيش حقاً في تقليد هذا النمط الشخصي على عكس جميع العلاقات الموضوعية والتجارية عملاً التي من أجل ذلك لم تحدثاً للأخلاق الإقطاعية/ الأرستقراطية سوى الخنوع والاحتقار. إلا أن نقض ما هو تجاري حفلا يستند جنوداً أيضاً من عدد آخر من الأشياء. أولاً من الطابع العسكري الخاص بنظام الإقطاع الذي وقع نقله إلى بنية السلطة. فمخصوصية الجيش الإقطاعي تتمثل في الفرسان، وهذا

(140) في سبرنا فقد المحارب الذي تضرب بهجن في ساحة الوغى حقه الذي طلقا لم يزل من نفسه وصمة العار. وهذه القصة أوردها أريستوديموس (Aristodemus) الذي حاد حجة من حرب Thermopylen (عام 480 ق.م.) إلى سبرنا بوقيل بالهذلة والاحتقار من طرف المواطنين. وفي السنة التالية وقع في حرب Plataea (قارن: Herodotus, *Historien* 2, 229ff.) الشن لمسح وصمة العار بقتل قبر هذه الحالة بما يجري منذ بداية القرن التاسع عشر من سلوك لدى الجمعيات هطلاية المجازة في ألمانيا. فمن لا يجترم قانون المجازة في الصراع بين اثنين وجب عليه المواجهة من جديد حياً يستمر به "Reinigungsmessur" لاسترجاع شرفه.

يعني: أن صراع البطل الفردي هو الذي يؤدي الدور الحاسم وليس سلوك الجرش المنظم. لم يكن هدف التربية العسكرية تدريب الحشود على القيام بعمل جماعي، وإنما التكوين الفردي الكامل في التدريب الشخصي على السلاح، ولذلك هناك دائماً عنصر في التكوين والسلوك يجد مكانه كشكل للتدريب على الخصائص الحميدة في الحياة وينتهي إلى ما هو غريزي في توازن قوى الإنسان والحيوان معاً، ولكنه ينتهي بازدياد كلما جرت عقلنة الحياة: ألا وهو اللعب. فهو في مثل هذه الظروف الاجتماعية، مثلها هو في الحياة الطبيعية، ليس نوعاً من "سد الفراغ/ التسلية"، وإنما هو الصورة الطبيعية التي يضع فيها الحفاظ على قوى الجسم النفسية والعضوية حية ولينة، وهي ضرورة "للتدريب" التي تبقى قائمة في شهوراتها الحيوانية اللاإرادية التي لم يرض جناحها بعيداً عن أي انقسام إلى "روحي" و"مادي"، "نفسى" و"جسماني"، مهما كانت أيضاً درجة التعويض التقليدي. هذا اللعب وجد كماله الفني المتميز بسذاجة حرة في غضون التطور التاريخي مرة واحدة: حل أرض المجتمع الحربي اليوناني، سواء الإنطاقي أم نصف الإنطاقي، ابتداءً من سبرتا. ووضع التقليد الطبقي والأرستراطي بشعوره الأكثر صرامة وابتعاداً بحرة لنفس داخل فروسة الإنطاع الغربية والتبعة اليابانية هذه الحرية حدوداً أكثر ضيقاً من تلك التي وضعتها ديمقراطية تجمع الـ *Hopliten* (النسبة). فني حياة هذه الطبقات من الفرسان كان "لعب" وحده دور المسألة الماتة والمحتامة جداً. كنقبض لكل فعل اقتصادي وشيد قد يعيد الطريق عنه. وتلك القرابة مع سلوك الحياة الفني الذي صدر عنه كانت تنعدي هي الأخرى بصفة مباشرة من حين الحلق "الأرستراطية" للطبقة الإنطاكية الحاكمة. فالحاجة إلى مياحة - *Ostenta* - *don* وإلى الرونق الظاهر والبهاء المهر وإلى تزويد السلوك في الحياة بأشياء لا تحل وجودها بها هو "صالح"، وإنما بما لا يقيد حسب المعنى المعطى من أوسكار وإيلد، أي بما هو "جميل"⁽¹⁴¹⁾، تصدر - كما رأينا - أولاً من الحاجة الدائمة إلى المية كأداة

(141) يحترف الكاتب الإنجليزي أوسكار وايلد (*Oscar Wilde*) في التصوير لفته معنوية: *Das Bildnis des Dorian Gray* أنه ينتمي إلى مذهب الجمال المبالغة. ففي هذا اللب مجرّز الفن وكذلك الإبداع الفني ليس فقط من الصورات الأخلاقية، وإنما أيضاً من جميع الاعتبارات النفسية: "لا مفعلة تماماً في الفن" (قارن: *Wilde, Dorian Gray*, S. 342). طبع التصوير في عاغة الكتاب) للجمال فقط "سقة الإلهي الأسمى" (المراجع المذكور، ص 31). توبته هلقة فني تدور مدارها في الوسط الفني - الأرستراطي الإنجليزي في جانبها الأسطوري نقلها لتتصور للعلمي للعالم والتزنت الصارم والمليث للدين (المراجع المذكور، ص 187). وتساو أيضاً مشاة الجيش الطلي والعالم الأرستراطي. وقد كان ماكس فير عدد من أهيك أوسكار وإيلد في الترجمة الألمانية ومن بينها الفصة المذكورة (نسخة شخصية لأكس فير، *Arbeitsstelle der Max Weber-Gesamtausgabe*, *BADW München*) قارن في هذا الصدد بطاقة التي أرسلها ماكس فير إلى ماويها فير في 3 آذار/

نفوذ بالغة الأهمية للإدعاء بالهيمنة عن طريق الإجماعات المكثفة. إن "البذخ" في معنى الرفض للاستهلاك الموجه لغرض عقلائي ليس بالنسبة للطبقات الإقطاعية الحاكمة شيئاً "زائداً عن اللزوم"، وإنما هو أحد الوسائل للمحفاظ على مكانتهم الاجتماعية. واختتاماً: فإن النظر إلى الوجود الذاتي من منظور وظيفي كوسيلة في خدمة "قيمة" أو "فكرة" ذات غاية نبيلة تستحق التحقيق هو شيء إيجابي يليق بالطبقات المتميزة، كما رأينا⁽¹⁴²⁾ من قبل. فالأسطورة الخاصة بها هي قيمة "وجودها"، ولا يختلف عنها سوى الفارس المجاهد في سبيل العقيدة وحيث هيمنت الفروسية العقائدية على الحياة بصفة متواصلة، وبالأخص في الإسلام، فإن المجال للعب الفني الحر يفيض ضيقاً. وعلى أية حال فإن نظام الإقطاع/الإقطاعية يقف ضمنياً في وجه الموضوعية البورجوازية - التجارية رافضاً مع شيء من الاحتقار ومعتبراً إياها ظاهرة بمثل دنس ونمطاً للحياة معادياً بصفة خاصة له. فسلوكه في الحياة يخلق نفيس الخلق العنصرية للاقتصاد وهو مصدر الخمول في الأصول التجارية التي تحصل للطبقات الإقطاعية الحاكمة، ليس فقط مع البورجوازي وإنما أيضاً مع "الفلاحين المكره"، ولو بطريقة أخرى. هذا الشعور بالانتماء إلى المجتمع الإقطاعي هو قائم على وحدة النظرية التي تلقن التقليد الفروسي والنمط الطبقي وما ينبع من شعور "بالشرف"، وذلك من خلال توجيههم الديني نحو التنسك الكاريزماتي البطولي والسحري القريب من تلك الأنبياء، وتوجيههم نحو خلق الأبطال المحاربين التابعة من "النزعة" الأدبية وتكوينهم الفني الشبه باللعب والمتنافس مع التعليم العقلاني المختص.

في جميع هذه النقاط أثرت السلطة الإماراتية الأبوية بصفة مفيدة على نمط الحياة. فالإقطاعية تمثل في جميع أشكالها سلطة الأقلية الممنة. أما السلطة الإماراتية فهي بمنزلة حكم الجماهير من قبل فرد واحد، هي في حاجة دائماً إلى "الموظفين" كجهاز للسلطة في حين أن الإقطاعية تقلص الحاجة إلى هؤلاء. كما أن السلطة الإماراتية تعول بصفة قوية جداً على تأزر تابعيها طالما هي لا تعتمد على جيوش خارجية مرتزقة، في حين أنه يمكن لنظام الإقطاع أن يستغني عنها تماماً. وهذا طموحات الطبقات المتميزة والمهذبة لها، نستعين السلطة الإماراتية بالجماهير التي

■ مارس 1908، MWG II/3، ص 439.

(142) انظر: Weber, *Religiose Gemeinschaften*, Abschnitt 7, MWG I/22-2, S. 225f.

وانظر أيضاً: Weber, *Religiose Gemeinschaften*, Abschnitt 7, MWG I/22-2, S. 227f. وقد نشر النشران الأولان إلى هذا النوع.

تكرّحاً الولاء في كل مكان، فالأمير "الطيب" وليس البطل هو المثل الذي يغذي أسطورة الجماهير. ولذا فإن السلطة الإماراتية الأبوية سمحت دائماً أن تشرع لنفسها ولتابعيها بأنها بمنزلة الساهر على "رفاهيتهم"، فدولة "الرفاهية" / الصالح العام هي أسطورة السلطة الإماراتية التي لم تتم في ظل الرقعة الحرة المبنية على الإخلاص وإنما على العلاقة السلطوية التي تربط الأب بأبنائه؛ فهـ "أب المواطن" هو المثل في الدول الإماراتية. من هنا يمكن للسلطة الإماراتية أن تكون حاملة لـ "سياسة اجتماعية" خاصة، بل أصبحت أيضاً حيث كان هناك دافع كافٍ لفهم حقوق الجماهير ورضاهم. وهذا ما حصل في العصر الحديث في إنجلترا مع حكم آل ستيوارت في صراعهم ضد القوى النافذة للسلطة ضمن البورجوازية المترتبة وطبقات الأعيان شبه إقطاعية؛ فالسياسة الاجتماعية المسيحية⁽¹⁴³⁾ التي قادها [الأسقف] لارد كانت ذات دافع كنسي في جانب منها وإماراتي في الجانب الآخر. فنقلهم وظائف الإدارة من طرف نظام الإقطاع الذي كان يهتم بوضع تابعيه بالفقر الذي يبدو في صالح اقتصاده الذاتي، يجد تعويضه على عكس ذلك في المقابل الإطبات في توفير المصالح الإدارية لدى السلطة الإماراتية. إذ إن كل وظيفة جديدة للإدارة يوفرها الأمير لنفسه تعتبر سماً لمكانته ولقبته المعنوية من ناحية، وتوفر من ناحية أخرى أرباحاً لموظفيه، من جهة أخرى لم يكن للأمير الحاكم قطعاً اهتمام بمنذجة تقسيم الأملاك، وبالأخص الأملاك العقارية، كما لا يسعى لخلق روابط اقتصادية تتجاوز حاجياته الوظيفية، وإذا ما حصلت فهي شكل الالتزام الكامل الذي يفتح داخل المسؤولية الاجتماعية مجالاً واسعاً لتقسيم الملك. فالأملاك المنقسمة إلى قطع واستغلال الأرض بصفة مكثفة مع السماح بتقل الملكية تتطلب تماماً مع مصالح الأمير في سد حاجياته الاقتصادية والمالية. كما لا ينبغي قط ظهور أملاك جديدة عن طريق كسب معقلن، بل بالعكس فهو يستبد منها على شرط أن لا نشأ من خلالها سلطة يربحها أحد ذو نفوذ مستغل عن رحمته واستبداده. فالصعود الشاق من العدم، أي من الاستعباد وخدمة

(143) المقصود من "السياسة الاجتماعية المسيحية اللائكية" هو التشريع الإنجليزي الذي جرى من عام 1631 إلى 1640 في عهد حكم الملك كاري الأول يساعد جهاز الإدارة المركزية والذي لرضه الأسقف وعضو المجلس الخاص". وحسب لود (Lod) يجب أن يقع التمييز الفعلي للفقراء والمواطنين من العمل تحت رعاية الملك والكنيسة الإنجليزية، وأن تؤسس لهذا الغرض منظمة اقتصاد اجتماعية مسيحية حتى يتمكن لها التمتع بالامتيازات الاحتكارية والحماية. قارن: Weber, *Protestantische Ethik*, 1920, S. 73, Fb. I.

Levy, *Ökonomischer Liberalismus*, S. 69ff.

والإشارة هناك إلى :

الحاكم العنيفة إلى جبروت القرب الشاذم، هو ما يميزه. وكل ما يجب أن يحل به في صالح الحفاظ على سلطته هو الاستغلال الطبقى عن موقد الحاكم بالنسبة لتبلاء الإقطاع وكذلك الاستغلال الاقتصادي فيما يتعلق بالبورجوازية. في آخر الأمر لا بد أن يبدو أنه شعور خالص بالكرامة وأية حرة نفس خالصة لدى "النابغ" كشيء معادي للسلطة؛ فالولاء المضمحل لسلطة الحاكم الأبوية قد أثر هو الآخر في كل مكان وفي الاتجاه المناسب. لقد منع في إنجلترا، بل وحطم تقليص إدارة سيادة الأعيان الفعلية واعتماد الحكومة على المشاركة التطوعية لطبقات الأعيان ظهور أو تواصل ذلك الشعور بالولاء للسلطة الذي يبدو للمشاهد الغريب كأنه نوع من المنعرج والذل. وهو ما حدث أيضاً في فرنسا والدول اللاتينية من خلال الثورات المناهضة وفي روسيا من طريق خلق الثوار الاجتماعيين المحلية من أي أحكام مسبقة ولكنه بقي قائماً في ألمانيا التي صعب فيها التخلص من ذلك الجزء من إرث السلطة الإمبراطورية المكتسبة. فمن منظور سياسي كان الألماني وما زال بالفعل "النابغ" النموذجي بالمعنى العميق للكلمة، ولذلك صارت المورثة المفيدة المطبقة له. فالسلطة الإمبراطورية الأبوية لم تعرف من نظام التربية المختص سوى شكل "التكوين" الرامي إلى خدمة الوظيفة، وهذا النوع من "التكوين" بالذات يبيأ في ظل سلطتها الأرمية لترتيب الطبقات على الشكل التام. ويمكن لهذا التكوين إما أن يأخذ نموذج الطبقة المثمرة الضمنية المعروفة لديها، أو أن يبقى في أيدي رجال الدين كممثل القانون النافذة بالنسبة لموظفي الإدارة الإماراتية - بما فيها من جهاز للمحاسبين والكثبة غير متواجده لدى نظام الإقطاع - كما ظهر في الشرق الأدنى وفي العصر الوسيط. وهذا التكوين كان في نوعه فاعلاً طامعاً أدبياً بحيث، كما يمكن أن يأخذ التكوين نموذج التعليم المتخصص في الحرف كما جرى في جامعات العصر الوسيط⁽¹⁴⁴⁾؛ ومما أيضاً كان التكوين من نوع أدبي وأدى بتزايد العقيدة إلى التخصص وإلى "المهنة" المثل للبروقراطية الحديثة. غير أنه بقي يعتقد دائماً إلى تلك السمات التي توصل إليها نظام الإقطاع وحافظ عليها مثل اللعب والتعاضد الاختباري مع أهل الفن، زهد الأبطال وإجلالهم، مجد الأبطال وكرههم لـ "موضوعية العمل" و"المؤسسة". وبالفعل، فإن "المؤسسة" الإدارية هي "عمل" موضوعي؛ فالموظف يجني مجده ليس من "وجوده"

(144) مع استيعاب القانون الروماني القديم بدأ منذ القرن الثاني عشر التكوين في مجال الحقوق بالجامعات، أولاً وقبل كل شيء في بلونيا (Bologna) ثم بادوا (Padua) وبيروجيا (Perugia) ولكن أيضاً في باريس، أكسفورد وكامبريدج وعقل في ألمانيا ابتداءً من القرن الرابع عشر

كموظف إماراتي، وإنما من خلال "وظائفه"، ويرتقب الامتيازات والترقيات نتيجة لأداء "حسن عمله"، أما اللعب والكسل وخنوع الفارس في العمل، فيدوله ضمن الفعل الذي يقوم به وكأنه انحطاط وعدم مهارة. فأعلاق الطبقة المناسبة له تدفعه في هذه النقطة الرئيسية إلى طريق أخلاق التجارة البورجوازية. وقد حملت فلسفة مصر القديمة المتعلقة بالموظفين، والتي وصلنا في غالب لمخبرات من طرف الكتبة والموظفين إلى أبنائهم⁽¹⁴⁵⁾، بلا رب أيضاً طابعاً مصلحياً - بورجوازيًا. ومنذ ذلك الزمن لم يتغير مبدئياً شيء سوى العقلنة المتزايدة والتخصص الفني للموظفين الإداريين داخل "البيروقراطية" الحديثة. فالتوجه الغمعي لدى الموظفين يختلف من الأخلاق الخاصة بالبورجوازية منذ القدم، وذلك من خلال الرخص بامتياز للسعي نحو "الكسب"، وهو ما يبدو طبيعياً لدى الموظف التزيه المعتمد على أجره الثابت أو على الهبات المحددة، والذي يرى أن هبة عمله تمثل في كونها ليست مصدر خفاء تجاري. من هنا غان "روح" الإدارة الإماراتية التي تهتم بالاستقرار والحفاظ على "الغذاء" التقليدي وارتياح التابعين تقف مستغربة ومرقاة أما للتطور الرأسمالي الذي يسمي إلى قلب الأوضاع المعيشية، وبالأخص، كما رأينا⁽¹⁴⁶⁾، لدى أخلاق الموظفين الكنعانية، ولكن بأقل حدة في كل مكان، لا سيما أن الفكرة بدت تضعف أمام ظهور هذه القوى الاقتصادية الحرة. فليس إذن من باب الصدفة أن تتطور الرأسمالية الحديثة بامتياز هناك - في إنجلترا - أولاً حيث وقع تفويض نفوذ الموظفين من خلال بنية السيادة ذاتها، - كما توصلت الرأسمالية القديمة في مثل هذه الأوضاع إلى أوجها. فتلك الفكرة المرتبطة بالموقف التقليدي النابع للموقع الطبقي للبيروقراطية إزاء الريح الاقتصادي المعقلن كانت هي الأخرى من بين الدوافع التي

(145) من الأمثلة المروعة حقاً في عصر ماكس فيبر كانت تحفريات الكاتب المصري ديفيد (Dussuf) إل ابنه بيبي (Peppi) (الموسومة اليوم بـ "نظرية شهري" (Lehre des Chehi)). ويعود النص إلى عهد السلالة الفرعونية الثانية عشر (1976-1794 / 93 ق.م). وقد قام الباحث الفرنسي جاسنود (Gaston) ماسبيرو (Maspero) بترجمته ونشره، إلى جانب تحفريات أخرى من القرن الخامس عشر ق.م. قارن: Gaston Maspero, *Du genre épistolaire chez les égyptiens de l'époque pharaonique* (Paris: Librairie A. Franck (F Vieweg), 1872), pp. 24-25.

بشير. 2، Eduard Meyer, *Geschichte des Altertums* I.

إلى عمل ماسبيرو (Maspero) (المصدر نفسه، ص 250)؛ وفي النسخة الشخصية من كتاب ماكس فيبر توجد تعليقات على الفاشل حل هذه التفاصيل (Arbeitsstelle der Max- Gesamtausgabe, BAdW München).

Weber, *Religiöse Gemeinschaften*, Abschnitt, MWG I/22-2, S. 233f.

(146) انظر -

يمكن للسياسة الاجتماعية المحدثه للحكومة أن تتبناها وأن تبيع لها الطريق، خاصة في الدول النير و فراطية، وأن تضع لها من جهة أخرى حدودها ونمطها الخاص بها.

[الكاريزماتية]

تقرير النشر حول نشأة النص

يعتبر النص الموالي الذي سيضع إصداره حول السيادة الكاريزماتية غير كامل، فالجزء الكبير من الوصف يتم بتوضيح المفاهيم وتحديد "الطابع السوسولوجي الخاص" بـ"السلطة الكاريزماتية"، وقد عمل ماكس فيبر عن طريق المقارنة بين أشكال بنيات السيادة الأبوية والبيروقراطية بالنسبة لكُلٍّ من مجال الإدارة ("تنظيم") والاقتصاد والحقوق على توضيح خصوصية بنية السيادة الكاريزماتية التي ميزها خصوصاً من خلال مناقضتها لما هو معتاد ومنظم ودائم، غير أن التفاصيل اللاحقة حول مصدر الملوكية الناجمة عن علاقة التيمية للقادة الحرة تشهيه بدون أي تحليل، ومن الظاهر أن ما رأينا غير قد وجدت المخطوط في هذا الوضع، وهو ما يسرع الإضافة "مما يتوقف المخطوط" في النسخة المنشورة الأولى.

أما النص في حد ذاته، فيقتصر إحالة واحدة مباشرة للمراجع تستدل على عمل الباحث الحقوقي والمختص في قانون الكنيسة رودولف سوم حول "قانون الكنيسة" الذي قد نشر منذ عام 1892. ورغم أن عمل سوم كان موجوداً منذ زمن طويل، فهناك ما يدفع إلى القول بأن ماكس فيبر لم يتم به عمل سوم بصفة مكثفة إلا في غضون السبعين الذي وقع حول أفكاره المتعلقة بـ"التنظيم الكاريزماتية" للكنيسة الميكرية والتي امتدح منها فيبر الإشارات الأساسية لفكرته المتعلقة بـ"الكاريزما"، وهو ما يمكن تتبعه - بغض النظر عن الإحالة المباشرة - من خلال الموازنة بين بعض الأوصاف، فالكنيسة الميكرية عملت حسب قول سوم بدون ترتيب قانونية ولم تمتلك

على أصل إلهي شخصي أو حقاً ذي كاريزما إلهي⁽⁵⁾. وحسب ما نوقش إليه البحث إلى حد الآن، فإن المخطوط وفعت صياغته⁽⁶⁾ عام 1911/1912 ويمكن أن يكون زمنياً سابقاً لصياغة نص "الكاريزماتية" المقروء هنا نشره.

تمثل الرسالة التي بعثها ماكس فيبر في شباط/ فبراير 1912 إلى زميله الأصغر سناً مه بجامعة هيدلبرغ آرثر زالس (Arthur Salz) خطرة أخرى في تفكيره في مفهوم الكاريزما، إذ أنها عالجت موضوع الجهازة المنزلية الذي كان يهتم للشاعر ستيفان جورج. فبعد الصيف لعام 1910 ثم في أكتوبر من نفس العام استجلب ماكس فيبر حلقة ستيفان جورج كمثال لتكوين الطوائف الكاريزماتية وتحدث لأول مرة عن علاقات السلطة ذات الدفاع الكاريزماتية، وحتى في هذا النص يلمح ماكس فيبر إلى الحلقة وتعاليمها عن العمل اليومي لكسب الرزق. وقد سبق أن أثيرت في الرسالة المبحوثة إلى آرثر زالس الفكرة الرئيسية حول البنات الكاريزماتية التي لا تنحصر للمعتاد. هناك جاء القول بأن الجهازة المنزلية في الوقت الراهن، أي بعد فقدانها للمعالم الاقتصادية والإنتاجية، "لا تمثل الشكل المعتاد، وإنما الشكل الخارج عن العنوي، أو بالأحرى: لا هو خارج عن المعتاد، مثل الطائفة القريانية المقدسة (Fucharistische) - لدى المبشرين بالدين مع حورهم [...] أو العبر - ولذلك لا تنشأ إلا بصفة كاريزماتية وليس "تقليدياً"، أي كتجتمع حرّ لأناس ذوي طابع خاص مع أناس ذوي طابع خاص بهم يرغبون الخروج عن المعتاد"⁽⁷⁾. ففي حين يقدم فيبر في الرسالة المفهوم المميز لما هو "خارج عن المعتاد"، لا نجد في هذا النص المقطوع حول "الكاريزماتية" ما يسوغ هذا المفهوم رغم أن الظاهرة

Max Weber, *Religion und Ethik*, Band Max Weber-Schriften, Deponat BSB München, (5) Am 446, Bl. 52 (MWG I/ 21).

(6) Eckerl Otto, "Die Tore in Max Webers Studien zum antiken Judentum. Grundlagen für einen religions- und rechtshistorischen Neusatz in der Interpretation des biblischen Rechts," *Zeitschrift für Antikenwissenschaft und Biblische Rechtsgeschichte*, 7. Jg. (2001), S. 1-188, Zitat: S. 29f..

وكذلك المرجع المذكور، تقرير النشر للإيضاح والأسطورة، MWG I/ 21، ص 171-175. بالنسبة لاستعمال مفهوم الكاريزما في مخطوط ماكس فيبر، انظر Eckerl Otto, *Max Webers Studien des Antiken Judentums. Historische Grundlegung einer Theorie der Moderne* (Tübingen: Mohr Siebeck, 2002), S. 188-191.

والمرجع المذكور، المقدمة، MWG I/ 21، ص 54-57.

(7) رسالة ماكس فيبر إلى آرثر زالس بتاريخ 15 أو 22 شباط/ فبراير 1912، MWG II/ 7، ص 429.

جرى وصفها^(٨)، إلا أن ما يشير الانتباه في الرسالة بتاريخ شباط/ فبراير 1912 هو ما أُلحق من قبل نير من تنظيم مستقٍ: الكاريزما وقع إدراجه في مقابل أشكال البنى الأبوية والبيروقراطية. هذه الملاحظات الهامشية تتطلب مع الجملة الأولى الواردة هنا في النص المقتصر، ويمكنها أن تعكس وضع التفكير في نظرية السيادة في نهاية عام 1912.

هناك مقولتين في بداية النص حول "الكاريزماتية" - تخصّ الغضب الوحشي لدى المعارين والكتائب المقدّس عند المورمون - تحيلان إلى أطروحات بحث عمالة أو مراجع لكل من إدوارد ماير وهيرمان غانتيرت (Hermann Göttert). هاتان الإحالتان غير المباشرتين لا تتجاوزان عام 1912^(٩). فغالباً للنصين "تحويل الكاريزما" و"الحفاظ على الكاريزما" ترد هنا في هذا النص للمكونات المميّزة لمفهوم "الكاريزما"^(١٠). ولعلك يبدو مفال نص في التسلسل الزمني النسبي وكأنه النص المبكر من بين النصوس الثلاثة حول "الكاريزما" التي وردت لنا، وهو ما يطبق على وضع النص الذي لا يقتطد إلى عمالة نسب، وإنها أيضاً إلى المعايير الشكلية التي تنطبق على عمل مكتمل.

لا يتضمّن النص غير المكتمل حول "الكاريزماتية" سوى إحالتين تحدّ إلى نصوص أخرى وتحيل إلى الفقرات الأولى لنصّ "سيادة الأعيان" وكذلك إلى نصي "تحويل الكاريزما" و"الحفاظ على الكاريزما"^(١١)، وعلى حكن ذلك لا توجد في الجرد الكامل للصياغة القديمة لـ الاختصاص والمجتمع الذي وصلنا أي إشارة تحيل بمصغة واضحة وخطية إلى هذا النص المعروض لدينا، فلم يحصل الإلحاق إلا عن طريق الإشارات الضعيفة في مصداقيتها باعتبار أنه وقع حلّها مراراً، ومثل هذه الإشارة

(٨) إنّ نصين كاريزماتيين مع بعضهم البعض يقفون "تعارض المهن المتشابهة وكذلك خارج الواجبات العامة ليوبي". وهذا ينطبق أيضاً على تمييز الروتيني "Veralltäglicdung".

(٩) وقع التعليم على تصدير كتاب المورمون لـ إدوارد ماير في ٥ تشرين الأول/ أكتوبر 1912.

(١٠) بلغة القرصنة الثالثة إنّ النص لم يقع صياغته في نفس واحد، هناك موضع في النص اللاحق من (٥) ليت صحتها، هناك تبعاً لفقرة القصيرة حول الوخيمة المشرّعة للكاريزما وكأنها أصبحت لاحقاً ومثلها بنفس النص بالفعل في الصفحة المرفوعة حيث وجب البحث في موضع القرصنة بنية خطية.

(١١) يتم حلّ الإحالة المتعلقة بـ "موضع الكاريزما" في الفصل القمهم حول "المشروعية" من القاء لأول لـ الاختصاص والمجتمع (الورد هنا تحت "الحفاظ على الكاريزما") هو الآخر تسويقاً لنير مكابا.

توجد مثلاً في كتاب الحق [16] فالتفاصيل المعلن عنها حول كيفية استنباط الحق الكاريزماتي لدى المستخررة والمفاصلة يمكن أن تحيل إلى التفاصيل المنصرفة في نص "الكاريزماتية"، ولكنها ليست ملتزمة بذلك اضطراراً [17]. وهناك ما يشبهه في صياغة الإشارات لموضوع الحق غير المعقلن في مصرع "البيروقراطية" و"الدولة والسلطة الدينية". وبخلاف الأمر فها يختص الإشارة في نص "الجماعات السياسية" إلى الشروعية الكاريزماتية لدى القائد المختار بحرية وما تبعها من قول: "لقد نعرهنا في موضع آخر إلى طبيعة بنية السيادة التي تتجبر عنها" [18]. فالإشارة يمكن حل عقودها هنا في النص وكذلك في النص حول "تحويل الكاريزما"، وهي هامة بالنسبة لضبط تاريخ النص قبل كل شيء لأن التعبير لا يشير إلى نوايا في الكتابة وإنما إلى ما هو موجود مسبقاً [19]. كما يمكن للإشارات الصاعدة في نص "سيادة الأعيان" أن تحيل هي الأخرى إلى النصين حول "الكاريزماتية" و"تحويل الكاريزما"، في حين أن هناك إشارة معاكسة في نص "تحويل الكاريزما" قد تسمح بالإمكانيتين. غير أن هذه الإشارات لا تحجب عن السؤال الهام والمتمثل في هل من الأخرى أن يمنع تعويض نص "الكاريزماتية" طبر المكتمل الذي هو بين أيدينا بنص "تحويل الكاريزما" الوافي من حيث المضمون والمعززة مؤخرًا.

فيما يخص نقل النص ونشره

لم يصلنا مخطوط من النص. فالنشر يستند إلى الطبعة التي نشرت لأول مرة بعد وفاة ماكس فيبر من قبل ماريتا فيبر وملشيوور بالي كفصل تاسع من الجزء الثالث تحت عنوان "الكاريزماتية" في: ماكس فيبر، الاقتصاد والمجتمع (ملخص الاقتصاد الاجتماعي، الجزء الثالث، السليم الرابع). Tubingen: J. C. B. Mohr (Paul Siebeck) 1922، ص 753 - 757 (1).

[12] تارن: Weber, Recht § 1, S. 5 (WeG, S. 389).

[13] تارن: Weber, Politische Gemeinschaften, NWG I/22-1, S. 210 mit Anm. 7.

[14] في غضون وضع الإحالة الواردة في نص "الجماعات السياسية" أولياتها لمها بعد والتي تضم إلى النص من المحققة تاريخياً من بين النص من الفكرة لا بد أن تكون الفكرة حول السيادة الكاريزماتية متواجدة. وهذا يتطابق مع معلومات الناشر لمجلد الذي يتطابق من تنقيح لنص "الجماعات السياسية" خلال عامي 1912 و 1913. جرد تقرير النشر لنص الجماعات السياسية، I/22-1، MWG، ص 200 ملاحقاً

هذا النص غير كامل، ولا يمكن الآن توضيح ما إذا تحلّى ماكس فيبر فجأة من مواصلة العمل على المخطوط أم ربما استعمل الفقرات الخالية من النص في مواضع أخرى أم أنّ هذه الفقرات قد ضاعت. ولم يذكر الناشران الأولان سوى أنّ المخطوط قد انقطع في نصف الجملة. وقع الحفاظ هنا على عنوان الطبعة الأولى. وقد سبق أن تحدثت مارينا فيبر في رسالتها الأولى إلى دار النشر بتاريخ 30 حزيران/ يونيو 1920 عن جزء من مخطوط تخلف بعنوان "الكاريزماتية"¹⁵، وحتى في الفهرس المبعوث مع المخطوطات المخلفة حول الاقتصاد والمجتمع إلى دار النشر بتاريخ 25 آذار/ مارس 1921 حافظ على هذا العنوان الذي احتفظ به في النسخة المقررة للطبع لدى التسليم الرابع¹⁶. وفيما يخص هذا المفهوم "الغريب" "الكاريزماتية"، فإن الأمر يتعلق بمفهوم فيبري خاص به، ولكنه لم يستعمله إلا نادراً جداً كما كان ذلك مثلاً في مقالاته حول "الدين في الاقتصاد في ديانات العالم" وفي التسليم الأول لـ "الاقتصاد والمجتمع"¹⁷. فيبر أنّ هذا المفهوم لا يرد في نصوص النسخة القديمة من الاقتصاد والمجتمع، وكذلك أيضاً في نصي "لمحرر الكاريزماتية" و"الحفاظ على الكاريزماتية". ولهذا السبب هناك شك في القول إنّ ماكس فيبر قد توقف فجأة على مواصلة هذا النص وأنه ليس من المستبعد أن يضع بعد 1912 هذا النص غير المنتهي عنوان "الكاريزماتية". ومن أجل هذا التحفظ وضع عنوان "الكاريزماتية" الوارد من قبل مارينا فيبر بين قوسين مرتين.

أما إضافات الناشرين الأولين الجلية مثل الفهرس ودليل الصفحات للفصل، وحتى الهوامش المضافة وكذلك الإشارة إلى المخطوط المقطوع لم تأخذ بعين الاعتبار كجزء لا يتجزأ من الطبعة، ولكن تمت الإشارة إليها في الملاحق/ الجهاز التقني للنص. وتشير التعديلات التي اتخذت خاصة في بداية الفقرات ونهايتها إلى صعوبات في الفهم من طرف الناشرين الأولين.

(15) رسالة مارينا فيبر إلى بول سييث بتاريخ 30 حزيران/ يونيو 1920، (VA Mohr/ Siebeck, Deponat BSB München, Ana 446).

(16) فلور مارينا فيبر، ورقة تذكره تحمل قائمة بجزء المخطوط بتاريخ 25 آذار/ مارس 1921، وهناك يوجد العنوان الكاريزماتية في الموضع 14 أو 15، أما الإضافة "تتميز الخاتمة" فقد أضيفت خطأ كما يبدو - لعنوان لمحرر الكاريزماتية.

(17) تارن: Max Weber: Zwischenbetrachtung, MWG II 19, S. 497; Hinduismus, MWG II 20, S. 111; Antikes Judentum, (MWG II 21, S. 393) und "Die Typen der Herrschaft," in: JbG, S. 126 und 138 (MWG II 23).

[الكاريزماتية]

تمثل البنية البيروقراطية، مثلها مثل البنية الأبوية المتنافسة لها تماماً في العديد من النواحي، إحدى الأشكال التي تتميز بالديمومة كأحدى خصائصها الأساسية، وفي هذا المعنى فهي إذن "شكل معتاد". مع العلم أن السلطة الأبوية تمجد جلورها دائماً عن طريق تغطية الحاجيات اليومية المتكررة بصفة عادية ونجد من هنا مقامها الأصلي في الاقتصاد، وبالأخص في تلك المجالات التي يمكن سدّها بأبسط الوسائل العادية واليومية. فالسيد الأبوي هو "المسير الطبيعي" للحياة اليومية، أمّا البنية البيروقراطية، فهي الصورة المتنافسة لهذا الشكل بعد أن وقعت عقلته، فهي أيضاً شكل مستمرّ ومكتفٍ لتلبية الحاجيات الدائمة والمتنافسة للمسبوبة بالوسائل العادية. ولكن بقدر ما ننظر تأويحياً إلى الوراء، بقدر ما نلاحظ أنه تغطية كلّ ما يتجاوز الطلبيات الاقتصادية اليومية من حاجات هو على عكس ذلك مبدئياً غير متجانس تماماً أي: أنه أساسه ثلاثة كاريزماتية. وهذا يعني: أن المنبرين "الطبيعيين" في حالة "الضيق" النفسي والصحي والاقتصادي والأخلاقي والذيني والسياسي لم يكونوا موثّقين ولا أصحاب "حرفة" مختصة نعلموها ويلومون بها مقابل أجر في المعنى الراهن للكلمة، بل كانوا حاملين مواهب جسمية وعقلية خاصة خارقة للعادة (بمعنى أنها ليست في متناول أي شخص كان). فهذه الموهبة نحو الحفاصة المطلوبة لدى "المحارب الوحشي" في الشهال. والذي كان يتود مثل الكلب السحور مهاجم كلّ من حوله حتى يسقط منهك القوى لعدم سدّ عطشه الدموي، أو لدى البغل

الإيرلندي Cuculain أو البطل الهوميري أجيلوس، هي - كما يقال منذ زمان بالنسبة للمحارب الوحشي، نوبة جتون⁽¹⁾ ناتجة عن تسميم حاد مفتعل - (كانت بيزنطياً تحفظ بعدد من هؤلاء "الحيوانات الوحشية الشقراء"⁽²⁾ الموهلين لثل هذه الثوبات مثلاً كانت الفيلة المدربة على الحرب قديماً)⁽³⁾؛ أما جذب الكهنة فهو مرتبط بصراع تأسيسي⁽⁴⁾ يمثل امتلاكه ونهريته الكفاءة الكاريزماتية - وكلاهما ليس له وقع "ثقل"

(1) ينهج ماكس فير عن فكرة الباحث في اللغة الهندوإيرمانية، هيرمان غاتنرت الذي تخلص الأطروحة التي تنالها البحث الأثنولوجي الراصنة للغة بلذ عنف للمحارب الوحشي يعود إلى إنشاء مشروبات مشتقات من الفطوم والفطرو إلى تسميم عن طريق نشاف قباب. قارن: Hermann Göttert, *Über die altindische Berserker-Geschichte* (Beiträge zum Jahresbericht des Heidelberger Gymnasiums 1912) (Heidelberg: J. Hömberg, 1912), S. 24f.

(2) المختصر عم الجنود المرتقة من إسكتلنديا والإنجليس الذين كانوا يكوّنون الحرس الإمبراطوري في بيزنطيا منذ المسيحية من القرن الحادي عشر. فالتعريب "المطروان فلوحي الأشرار" استعمل بامتداد إلى فريدريك نيتشه (Friedrich Nietzsche) الذي وصف به اختراق مصمير الحيوان المفترس "بين الحين والآخر لدى "الجنس الثقل"، ومن هذا المنظور يكون "القبلا الرومان والعبوب والآلات والبلاتين مثل أبطال هوميروس والفنيكيل الإسكندنأفين" متساوين. قارن: Nietzsche, *Genealogie der Moral*, S. 21f.

(3) استعملت الفيلة في الحرب خصوصاً في العصر القديم، وذلك مثلاً من طرف ملوك السلاجقة وحاكم الفرس كسرى داريوش الثالث ومن قبل حنبعل في الحروب البونية ولها بعد من طرف الرومان. من المفترض أن يخلق هجوم الفيلة للسن البلبة والارتباك في صفوف الأعداء، ولا يتقبل الحيل من خلال مهاجمتهم مضطراً الغرمان إلى الانسحاب. قارن: Hans Delbrück, *Geschichte der Kriegerkunst im Rahmen der politischen Geschichte* (Berlin: Georg Stilke, 1900), Band I: Das Aionthum, S. 183-194, 522-524.

(من هنا لمساعد: (Delbrück, *Geschichte der Kriegerkunst* I).

من المحتمل أن يستند فير في هذا الموضوع إلى الإنجيل، 6:33 II مالتكابلر حيث جاء أن ملك السلاجقة أسيروس قد. إيباتو (Antiochus V. Eupator) أذن بلتنق في الأبراق والكف من تقديم التهل وعصر التوت لليلة حتى نصير نائرة في الحرب التي كان مبهوضها ضد الإسرائييلين بقيادة مالتابوس جوداس (Maltakabius Judas) (عام 162 ق.م.).

(4) تمبر كلب: Schumann - كما حامت عند فير في بحثه حول المدرسية، MWG II 20، ص 450 - من "المزم الساهر - المجدوب"، وسبب تصور الشعوب التركية - التي يملك المزم قوة تجلده وقصل يالجن على الأرض وفي السماء ويأرواح السلف المحليين. وتعود الفكرة أن الحضرة الشامانية على الدخول في حالة الجذب لمخاطبة الأرواح/ الجن مرتبطة بنوع من "الشراع الببوي"، وأن ظهور هذه الحالة لأول مرة هو تأميل صاحبها لظلمة هجمة المزم الشدائي إلى: Pierre Daniél Chantepie de la Saussaye, "unter Mitwirkung von Thomas Achelin, Die sogenannten Naturvölker," in: *Lehrbuch der Religionsgeschichte*, hg. von Pierre Daniél Chantepie de la Saussaye, 2. Aufl. (Tubingen: J. C. B. Mohr (Paul Siebeck), 1905), Band I, S. 17-56; Zitat: S. 54.

على شعورنا بنفس القدر الذي نثبته نوعية "الوحي" بالنسبة لكتاب المورمون⁽⁵⁾ مثلاً الذي يتحتم اعتباره "مغالطة" كبيرة حل الأقل ربما من وجهة نظر القيمة. غير أن التوسولوجيا لم تطرح السؤال عن ذلك. فقائد المورمون مثل "الأبطال" و"الصحرة" يبرهن عن موهبته الكاريزماتية من خلال إيمان أتباعه. فبحكم هذه الموهبة ("كاريزما") وبحكم الرسالة الإلهية الضمنية - عندما تكون فكرة الإله قد تبلورت بأكمل وضوح - فرضوا فقههم وسلطتهم. وهو ما ينطبق على الأطباء والأنبياء مثلاً ينطبق على القضاة والفؤاد العسكريين أو على مدبري حملة صيد. ولا شك أن الفضل يرجع إلى رودولف سوم الفتي قام، من منظور تاريخي بحت، بإبراز الطبيعة التوسولوجية الخاصة بنمط البنية السلطوية بالنسبة لحالة تاريخية معينة (متعلقة في تاريخ التطور الباكر لسلطة الكنيسة المسيحية) وذلك بكيفية منطقية وبلاستي حتى أحادية الجانب⁽⁶⁾. إلا أن نفس هذا الوضع المبني الذي بدا غالباً أكثر انطباقاً في المجال الديني قد تكرر كثيراً على المستوى الكوني.

على عكس أي نوع من تنظيم الإدارة البيروقراطية لا تعرف البنية الكاريزماتية شكلاً أو طريقة للتوظيف أو للعزل، كما لا تعرف "سيرة مهنية" ولا "امتيازات" أو "مرتب" ولا تكوين منظم لحامل الكاريزما أو لأصواته في تخصص ما، كما لا تعرف أي مجال للمرافعة أو للتفويض، ولا تسند إليها استقبالات هلية أو مهام خاصة بها،

(5) كان مؤسس طائفة المورمون ("كنيسة يسوع المسيح لطائفة حتى يوم القيامة") جوزيف هو المؤلف لكتاب: *Joseph Smith, The Book of Mormon, An Account Written by the Hand of: Joseph Smith, Upon Plates Taken From The Plates of Nephii* By Joseph Smith junior, Author and Proprietor (Palmyra: E. B. Grandin, 1830).

وكان يعتبر بالنسبة لأتباعه "نبياً" تأقلم لقيادة للثقلية التوسولوجية بدون منازع نظراً للوحي الإلهي من به في وضع كتاب المورمون وما فُهم من تكهانات. قارن: *Edvard Meyer, Ursprung und Geschichte der Mormonen: Mit Exkursen über die Anfänge des Islams und des Christentums* (Halle o.S.: Max Niemeyer, 1912).

(من ما خلاصه: Meyer, Mormonen)

(6) يستند ماكس فيبر هنا إلى عمل رودولف سوم، راجع القانون والمجتمع في القانون الكنيسة، حول قانون الكنيسة. وقد وصف المؤلف دستور الكنيسة المبكر - خلافاً للنظرة الطاغية - حل أنه لم يكن دستوراً قانونياً وإنما كان يعبر عن "تنظيم كاريزمالي" (المراجع للذكر، ص 26). وقد كان الطابع الكاريزماتي حسب سوم من خصائص الكنيسة المسيحية الأصلية، وهذا الطابع وقع نموذجه بعد وقت قصير بنظام للكنيسة الكاثوليكية. عوض التعبير "مبكر" الذي ورد في النص بـ "باكر" لأن الأمر يتعلق بالرحلة الأولى لتاريخ الكنيسة المسيحية.

كما لا توجد في آخر المظاف مؤسّسات فائزة ومستقلّة عن الأشخاص ومحمول ما يرتبط بكاريزميّاتهم الشخصية الخاصّة حسب مثال المؤسّسات البيروقراطية. وإنّما لا نعرف الكاريزما سوى تصميماتها/ يقينيّاتها الداخليّة الذاتيّة. ضاحك الكاريزما يفتن المهنة التي يراها مناسبة له ويطلب بالطاعة والولاء بحكم رسالته. ولن يصل إلى مرماه إلا بقدر ما يكون النجاح حليفه، فإن لم يعترف أولئك الذين يشعر أنّه صيحت إليهم برسالته، يخطئ إذن مطلبه. أمّا إذا اعترفوا به فإنّه يصير سيّدهم طالما عرف هو كيف يحافظ على احترامهم به من خلال "الاختبار". فلا يستطع إذن "حقّه" من إرادتهم على مثال الانتخاب، - وإنّما بالعكس: إذ الاعتراف بالمؤهل الكاريزماتي هو واجب كلّ الذين تشملهم رسالته. فإمّا ما جعلت النظرية الصينيّة حتّى حكم الإمبراطور متعلّقاً بمسئليّ احترام الشعب به⁽⁷⁾، فإنّ هذا لا يعني أنّه احترام بسيادة الشعب بقدر ما يمكن الحديث عن ضروريّة "الاعتراف" بالنبي في الجماعة الدينيّة المسيحية القديمة من قبل المعتنقين⁽⁸⁾. بل يدلّ على أنّ الطابع الكاريزماتي لمكانة الإمبراطور مرتبط بكفاءته الشخصية وتجربته. يمكن للكاريزما أن يكون عادة ميزة خاصّة نوعياً: فينجز عنه من الداخل، وليس عن طريق نظام خارجي، الحدّ الترمي للرسالة ولسلطة حاملها. فقد تكون الرسالة من حيث معناها ومضمونها موجهة إلى مجموعة محدودة من الناس سواء مكانيّاً أم إثنيّاً أم اجتماعيّاً أم سياسيّاً

(7) التصوّد في أممال الفيلسوف الكونغوني. لونغ: James Legge, *The Chinese Classics* (Oxford: University Press, 1961), vol. 2: *The Works of Mencius*, S. 167.

(من هنا نضاعداً: Legge, *Works of Mencius*).

نينا يخصّ التفاصيل المتعلّقة باحتراف الملك من قبل الشعب انظر: Weber, *Konfuzianismus*, MWG I/ 19, S. 174-176.

(8) كان الرسل المسيحيون والمكينة المتحوّلة يتقلّدون مناصب مرتبة لدى الجماعات الدينيّة في الكنيّة المبكرة إلى جانب "الحواري" و"العلمين"، وذلك إلى نهاية القرن الثاني ميلاديّاً. ومن بين الوظائف التي كانوا يتقلّدونها كانت تعيين الوظائف والنفوس والقيام بـ *Bucharistic* وإدارة أملاك الكنيّة. وحسب *Sohn, Kirchenrecht*، تقوم مكانة الرسل/ الأنبياء على اصطفايتهم من "قبل الإله" والامتراف بهم من طرف الجماعة الدينيّة التي تؤكّد على حاجيّة كلام الله من خلال نبيّه، إلى جانب ذلك وحسب على الأبياء/ الرسل التخصّص على مشرعيّة من قبل الجماعة من طريق الخطب والسلوك المثالي. قارن أيضاً: Adolf Harnack, *Die Mission und Ausbreitung des Christentums in den ersten drei Jahrhunderten*, 2 Bände, 2 Aufl. (Leipzig: J. C. Hinrichs 1906), S. 280-297.

(من هنا نضاعداً: Harnack, *Mission I*, II).

أو مهنةً أو بأي طريقة أخرى، وهو ما تقوم به عادةً: وبذلك فإنها تحد حدودها في ذلك النطاق. وفي جميع الأحوال، وكذلك أيضاً في قاعدتها الاقتصادية⁽⁹⁾، فإن البادء/ السلطة الكاريزماتية حل عكس/ نفيض السيادة البروقراطية تماماً. فإن كانت هذه الأخيرة تعتمد على المداخيل الثابتة، ومن هنا *a posteriori* على انتصاد المال والضرائب، فإن الكاريزما لا تعيش في ومن هذا النمط من العالم. لا بد من فهم هذه الصورة على حقيقتها. فليس من النادر أن يتبد - Perhorresziert - الكاريزما امتلاك المال وما يشبهه من المداخيل المالية كما فعل القديس فرانيسكو [دي أسيسي]⁽¹⁰⁾ والعديد من أمثاله. ولكن هذا ليس بالطبع كقاعدة، فيمكن أيضاً لفرسان حاذق أن يفرض سلطة "كاريزماتية" في المعنى المقصود هنا والحالي من أي تقويم، وهو ما يقوم به الأبطال السياسيون ذوو الكاريزما إذ يبحثون دائماً عن غنيمة، وبالأخص: عن المال. لكن الكاريزما - وهذا هو الأمر الأساسي - يرفض ربح المال الممكّن/ الرشيد والمتنظم، بل كل مهنة اقتصادية رشيدة باعتبارها مهنة حقيرة. وهنا يكمن أيضاً تناقضه الصريح مع أي بنية "أبوية" تقوم على قاعدة منظمة "لمعيش المنزل". ففي شكله الخالص ليس الكاريزما مصدرًا للرزق الخاص بالنسبة لأنصاره/ لاتباعه في معنى الاستغلال الاقتصادي حسب تبادل الخدمات وليس أيضاً في العمل الاقتصادي حسب الأجور. كما لا يعرف نظام الضرائب بالنسبة للحاجة الموضوعية التي تتطلبها مهنته، وإنما يقع تزويده اقتصادياً، إذا كانت مهنته من أجل التسلم، بالوسائل اللازمة سواء عن طريق مشجعين أفراد أم هيئات فخرية أم مساهمات وخدمات أخرى من متطوعين لجأ إليهم أو أن تؤذي الغنيمة في نفس الوقت - مثلاً هو الحال لدى أبطال الحرب الكاريزماتيين - أحد الأغراض والوسائل المادية للمهنة. فالكاريزما "الخالص" هو - على خلاف جميع أنماط السلطة "الأبوية"

(9) من اللاتينية "substructio"، الباعثة.

(10) خصص فرانيسكوني أسبوعي الفصل الثامن من "Regula non bullata" لعام 1221 تحت عنوان: "Quod fratres non recipiant pecuniam" لحظر قبول المال على جماعة الإخوة الأقل شأنًا الدينية. وقع طبع هذا النص في: Heinrich Boehmer, hg., *Analekten zur Geschichte des* Francisus von Assisi (Tübingen, Leipzig, J. C. B. Mohr (Paul Siebeck), 1904), S. 2, (من هنا فصاعدًا: *Analekten*).

(في المعنى المستعمل هنا للكلمة) التقيض لكل الاقتصاد المنظم: فهو بمنزلة السلطة المفاداة للعمل الاقتصادي، خاصة هناك حيث يتعلق الأمر بالملك مثلما هو الحال لدى بطل الحرب الكاريزماتي. فهو قادر على فعل ذلك لأنه لا يمثل من حيث ماهيته شكلاً "مؤسسياً"، وإنما التقيض بالقدرة حيث يسري مفعوله في سطره "الحاصر".

فعل حاملي الكاريزما، بما فيهم السيد حواريه وأنصاره، أن يقفوا خارج روابط هذا العالم وخارج الحرف العادية وكذلك خارج الواجبات العائلية اليومية حتى يمكنهم الاستجابة إلى رسالتهم. فكل من الرفض القاطع لقبول الوظائف الكنسية عن طريق النظام الداخلي لجمعية اليسوعيين⁽¹¹⁾، وحظر الملكية بالنسبة لأعضاء الجمعية وحتى للجمعية نفسها - حسب القاعدة الأصلية للقديس فرانسيسكو [دي أسيجي]⁽¹²⁾ وحظر الزواج على القسيس وفارس الجمعية والمزبوبة الفعلية لدى العديد من حاملي كاريزما نبوية أو قلبية هي في مجملها التعبير الحتمي عن "الغور من العالم" لدى أولئك الذين لهم جزء ("Körper") من الكاريزما. وحسب نوع الكاريزما وكيفية المعنى المؤقتي إلى تحقيق السيرة في الحياة (مثلاً أن تكون دينية أو قلبية) يمكن أن تبدو الظروف الاقتصادية لدى المشاركين ظاهرياً متناقضة تماماً. وإنه لمن المنطقي جداً أن تصف الحركات الكاريزماتية الحديثة ذات الأصول الفنية "المستقلين بدرون مهنة" (و هم الذين يعبر عنهم في اللغة العادية بالمحالفين على المعاش - Rentiers -)

(11) حسب نظرية إغناسيو دي لويولا (Ignatius von Loyola) تعتبر الرغبة الجماعية في عيش وظائف كنسية متفانياً للعلامة المطلقة وأصل الجماعة الدينية اليسوعية (Societas Iesu) غير أنه لا يمكن استنباط حظر لقلد وظيف كنسية إطلاقاً من الأظمة الداخلية للجماعة. قارن: *Statutum Societatis Iesu*, (Florentine: Ex Typographia A. S. S. Concepcionis, 1893), Volumen Secundum: Regum et Constitutiones. Decreta Congregationum Generalium. Formulae Congregationum S. 93f.

(من ما تصاعداً: *Statutum Societatis Iesu*) وكذلك دراسة Eberhard Goheis. *Ignatius von Loyola und die Gegenreformation* (Halle u.S.: Max Niemeyer, 1895), S. 364-367, (Arbeitsstelle der Max Weber-Gesamtausgabe, BAdW (München)).

(12) الاقتصاد في "قواعد التي لا يجب تجاوزها" (Regula non bullata). هناك مقولة مطابقة في النص توجد في الفصل السابع تحت عنوان: "De modo serviendi et laborandi": "Caveant sibi fratres, ubicunque fuerint, in heremitoriis vel in aliis locis, quod nullum locum sibi approprient nec alicui defendant"

Analekten, S. 18.

قارن:

طبعاً بالأنصار المتخصصين للموئل الكاريزماتي⁽¹³⁾، كما كان العكس تماماً بالنسبة لرهبان التير في العصر الوسيط الذي يطالب اقتصادياً بالتحلي بالفقر.

تتمثل حالة السلطة الكاريزماتية بالخصوص في عدم الاستمرار من حيث جوهرها: يمكن لحاملها أن يفقدها وأن يشعر بأنه "قد نسي من طرف الإله" كما كان الحال لدى المسيح عند صليبه⁽¹⁴⁾، وأن يبتن لأنصاره بأنه "حرم من قوته". وبذلك تنتهي رسالته ويقر الأمل في البحث عن حامل جديد. ولكن أنصاره قد غافروا إذ إن الكاريزما الخالصة لا تعرف "مشروعية" أخرى سوى تلك التي تصدر عن قوته الذاتية والتي تخضع دوماً من جديد للتجربة. فالطل الكاريزماتي لا يستنيط نفوذه من تراتيب وأنظمة أساسية كما هو جار في "إدارة مختصة"، ولا من عادة تقليدية أو من قسم إقطاعي بالولاء، كما كان لدى سلطة الأعيان بل يمتلكه ويحافظ عليه عن طريق مقارعة فراه في عصمت الحياة. فعل حامل الكاريزما أن يخلق المعجزات إذا أراد أن يكون نبياً وأن ينجز أعمالاً بطولية لكي يصبح قائد حرب. ولكن الأهم هو أن "تثبت" رسالته الإلهية صلاحيتها عندما يتعم الذين اتبعوه بالعيش الرهيد. وإذا لم يحصل ذلك، فإنه من الواضح أنه ليس الشخص الميموث من قبل الألهة. وهذا المعنى الجذبي حقاً للكاريزما العبقري يبدو فعلاً متناقضاً تماماً لمطالب "الرحمة الإلهية" الراهنة بإشارتها إلى الفرار الإلهي "المضمر" والذي "يتحمل المالك وحده المسؤولية عليه"⁽¹⁵⁾، في حين أن المحاكم الكاريزماتي العبقري على عكس ذلك هو

(13) بلنح ماكس فير هنا إلى حطفا الشاعر ستيفان جورج (Stefan George) الذي سبق أن ذكرها عام 1910 في رسالة إلى دورا جليتيك (Dora Jelimek) ثم بعدها في اليوم الدراسي الأول لعلماء الاجتماع الألمان في فريكنفورت كثالاً لـ "تأسيس الطائفة الفنية" ووصف "تخصوبة الكاريزما" بالنسبة لكل هذه الحياة. (أخرن: Weber, *Geschäftsberichter*, S. 38. ورسالة ماكس فير إلى دورا بتاريخ 9 تموز/ يوليو 1910، JMWG II, 6, 560 وكذلك المقدمة سابقاً ص 54). يعود التعبير "المستقلين بدون حرفة" إلى قسم الإحصائيات المهنية ووصف مجموعة أولئك الذين يعيشون من المداخل للمقاربة أومن أجرة التعاقد ولا يمارسون أي مهنة. وإلى هذه المجموعة ينتمي في موق للقرن التاسع عشر أيضاً الطلبة. وفي البداية كان أغلب أعضاء الحلقة، ومن بينهم ستيفان جورج نفسه، "بدون حرفة". وفي حديث ماكس فير مع ستيفان جورج يبدو أن الشاعر أبدى استقلاله من القيود الاقتصادية. أقرن في هذا المقعد: Friedrich Wollersand Stephan George, *Und die Bilder für die Kunst: Deutsche Geistesgeschichte seit 1890* (Berlin: Georg Bredt, 1930), S. 476.

(14) فطر إنجيل متا 27: 46: "وفي الساعة الثالثة صاح صيوت عالٍ وتل: إلهي، إلهي، لماذا أبتني؟".

(15) من الواضح أن ماكس فير بلنح هنا إلى أنوفال الإمبراطور هيوم الثاني الذي كان يرغب تسويل =

الذي يتحمل المسؤولية إزاء تابعيه، فهو لهذا السبب، ولهذا السبب وحده، يعتبر أنه الشخص المختار فعلاً من قبل الله. فحامل سلطة كاريزماتية حقيقية في بعض روايتها الهامة مثلما كان عليه (نظرياً) الإمبراطور الصيني بشكو، إذا ما لم تفلح إدارته من تقليص معاناة المحكومين، سواء تعلّق الأمر بقبضانات أم بيزاتهم حربية، علنا أمام كل الشعب معاصيه الذاتية ونواله كعنايته حتى في الموقود الأخيرة¹⁶. وإذا لم ترضي هذه الثروة الأكلية قلته يمسّر إلى عزل من يعتبر غالباً معطناً في هذا الأمر وحتى إلى قتله. وهذا المعنى الخاص بالذات نجده لدى Meng-tse (Mencius) في القول إنّ صوت الشعب هو "صوت الإله" (أي أنها الطريقة الوحيدة التي يتكلم بها الإله حسب قوله)، وأنه بانتهاج الاعتراف من قبل الشعب (كما قيل بصريح العبارة)، فإنّ الحاكم هو شخص عادي، وإذا ما رغب فيها هو أكثر، فهو إذن مستبد يستحق العقاب¹⁷. ولي أشكّال غير رهيبة قطعاً نجد الوضع المطابق لهذه الجمل

حكمه بالاستناد إلى تصورات من العصر الوسيط. وقد تحدث الإمبراطور العديد من المرات من الكلمة المميزة التي تغطي سلالة Hohenstaufen عند الإله، وذلك مثلاً في خطاب لذكرى جده يوم 31 آب/ أغسطس 1897 حيث قال: "هذه اللوحة هي من راحة الإله، فهي ملوكة لجميع ما تحمل من راسيات صعبة وما تفرّض من جهد متواصل وأعمال لا تنتهي أبداً، ومن مسؤولية رهيبة أمام الخالق وحده، مسؤولية لا يمكن أن يضيء الحاكم منها أحد من الناس، لا الوزير ولا البرلمان ولا الشعب".
 القرن: Johannes Pötzler, hg., *Die Reden Kaiser Wilhelm II* (Leipzig: Philipp Reclam jun., 1904), Band 2: 1896-1900.

وشبه هذا الخطاب قام به أيضاً يوم 25 آب/ أغسطس 1910 في مدينة كونسبرغ (Königsberg)، انظر المصدر نفسه: المجلد الرابع: 1906-1912، حرره يوهان كرايفر (Bogdan Krieger) [1913]، ص 204.

(16) المقصود هنا هي الاعترافات العامة بالأخطاء من قبل الإمبراطورين الصينيين الذين، حسب التفاصيل التي قدمها فير في دراسته حول الكفوشية (19 MWG V، ص 177 فلاحقاً)، قاموا بها منذ "عصر الإقطاع" حتى نهاية القرن التاسع عشر. انظر 6 تشرين الأول/ أكتوبر 1299 نجد في المجلد Peking Gazette الناطقة باللغة الإنجليزية قراراً رسمياً منشوراً من طرف الحكومة يصف فيه الإمبراطور أخطائه كسب لتلميح الذي حلّ بالبلاد.

(17) القرن: Legge, *Works of Mencius*, S. 167, وكذلك تبني: Plack, *China*, S. 470.

القول المأثور في الغرب "vox populi, von die" و"طبقه على نمط التفكير المسيحي كما حافظت عليه الكتب الكلاسيكية المعروفة بشوكينغ (Scho-king). هناك جاء في ترجمة ملاث. "تري السماء - من حلال شعبي نرى؟ نسمع السماء - من طريق شعبي نسمع". هذا القول وقع توطيعه من طرف ماثيوس (Matthaeus) وأتونيوس معروفاً "إله على الأمير/ الحاكم أن يسمع أيضاً لبعوث الشعب عند اختيار أمراءه أو التحقّق في شيء يستحق العقاب" (المراجع المذكور، ص 470).

التي تبدو ثورية مثل الأرواح البدائية حيث يلزم الطليع الكاريزماتي شبه جميع السلط البدائية باستثناء السلطة المتزلية في المعنى الضيق للكلمة وآله غالباً ما يفارق رئيس القبيلة إذا لم يكن النجاح حليفه.

إنّ "الاعتراف" الفعلي الخاص، والأكثر إيجابية أو أكثر سلبية حسب الظروف، للرسالة الشخصية من قبل الرعية التي تقوم عليها سلطة الحاكم الكاريزماتية، يجد مصدره في التسليم العقائدي بما هو خارق للعادة ومتعال وما هو غريب عن جميع القواعد والتقليد، ولذلك يعتبر كشيء إلهي وكأنه ولد من الحاجة والتحسر. من هنا لا تعرف السلطة الكاريزماتية أيّ قوانين هزيمة ولا ترتيب ولا استتاج قانوني "صوري". ففضها "الموضوعي" يتمثل في الفرض للحسوس للتجربة الشخصية للثلاث الواردة من البركة الساهرة والقوة الإلهية، ومعني رفض التقيّد بالنظام [الطبيعي] الخارجي لصالح التماهي الوحيد لمعبدة الأبياء والأبطال، ولذلك فهي تتصرف بصفة ثورية قابلة جيع القيم ومعطّمة النوايس التقليدية والعقلانية [متبعة القول]: "هكذا كان مكتوباً - ولكنّي أقول لكم"¹⁸. أمّا الشكل الكاريزماتي الخاص لتجنب الصراع فيتمثل في الوحي عن طريق النبي أو التكهّن أو الحكم "السلفاني" الصادر عن حكيم كاريزماتي يحكّم انطلاقاً من تقويمات محسوسة وفردية صارمة ولكنها تدهي التوازن المطلق. وهنا تكمن "عدالة القاضي" بأنهم معنى للكلمة - وليس بالمفهوم التاريخي. إذ إنّ عدالة القاضي الإسلامي في ظاهر واقع التاريخي هي حقاً مرتبطة بالتقليد الفقهوي ونأويله الصوري غالباً ولا يرتفع إلى مرحلة التقويم الفردي الخارج عن القاعدة إلّا - وهناك فقط - حيث تعجز وسائل التحقيق"¹⁹. وهو ما تقوم به دائماً العدالة الكاريزماتية الحقة: فهي في شكلها المحض النقيض التام للتقيّد الصوري والتقليدي وتقف في وجه قلادة التقليد بنفس الكيفية مثلما تفعل مع الاستنتاجات العقلانية

(18) تظر إيجيل متى، 21-22: "سمعت ما قيل للأوائل: وحب عليك أن لا تقول [...] ولكن أقول لكم: من يحطّ حل أخيه، يستحقّ المعاشة [...]".

(19) بمتير لمشرق سنوك هر عرويته سنوك في برامته حول "مكة" عن شكوكه في عملية التطبيق الفعلي للشريعة (القانون الفقهية). ففي التصوّر العام أصبح القاضي جزء "قاضي روحي" لا يطبق أحكامه القانونية إلّا على بعض القضايا. وفي بعض الأحيان سعت السلطة في عديد من الحالات إلى الاستفراد "بالحقّ الجنائي" ويحدد ما من أقسام القضاء يستأمنه لفقد المثل". نارد: Snouck Hurgronje, *Afghanistan*, S. 182.

انطلاقاً من المفاهيم المجردة. ليس المحال هنا للبحث في مدى توافق الإحالة "العدل والإنصاف" (Aequum et Bonum) في مجال القضاء الروماني⁽²⁰⁾، والمعنى الأصلي لمفهوم "العدل" (Equity)⁽²¹⁾ الإنجليزي مع العدالة الكاريزماتية بصفة عامة وهدالة القاضي الفقهية في الإسلام بالخصوص. ولكن كلاهما نتيجة اجتهاد قضائي معقن بصفة صارمة في جزء منها واشتقاق من مفاهيم مجردة تابعة للحق الطبيعي. وعلى أية حال، فإن السابقون في حسن النية (Ex fide bona) تنصتون إحالة إلى "الحلق" الحميدة في التعامل التجاري⁽²²⁾ ولا تعني إذن نوعاً حقيقياً من العدالة اللامعقولة مثل "تقديرنا القضائي الحر"⁽²³⁾. وبالطبع فإن استنباطات العدالة الكاريزماتية هي بالعكس جميع أنواع الفتوة (Ordel) كوسائل للتحقيق. ولكن عندما نضع حوض التنفيذ الشخصي

(20) "العدل والإنصاف". المفهوم هو مبدأ الحق الروماني القائم على "الإنصاف" أو "العدل" في الحالة الفردية والذي كان أساس "الحق الإداري" لدى براثون (Prätorien). وهل هذه القاعدة وقع منذ بداية الجمهورية إصلاح الحق العام أو المدني "الصارم" وتعديله حسب الظروف السياسية والاجتماعية. قارن:

Rudolph Sohm, Ein Lehrbuch der Geschichte und des Systems des römischen Privatrechts, II Aufg. (Leipzig: Duncker & Humblot, 1903), S. 27, 71, und oben, S. 188-193.

(21) كان "العدل" (Equity) قائماً على حكم "الإنصاف القضائي". وقد تطور انطلاقاً من تمييز المستر في العصر الوسيط في وظيفة القاضي إلى إدارة قضاء مستقلة بدون تحقيق. ويعتبر "العدل" المصدر الثالث لنظام الحق الإنجليزي إلى جانب الحق العرفي أو الحق لعلم والحق الشرعي. يبع غير هنا وصف برلوس

الذي ينطلق من "الفترة الأساسية للأدنية المعروفة في العصر الوسيط" وانطلاقاً على التناقص بين الحق الملكي والحق العام والذي يرى أن المفهوم الأصلي للعدل في معنى العدل يمثل في "تحقيق سرامة الحق لعلم" (المراجع المذكور، ص 143). قارن أيضاً: Gneiss, Englische Verfassungsgeschichte, S. 318,

وكذلك: Weber, Recht § 6, S. 2 (WuG), S. 483, und das. § 8, WuG, S. 509 (BWiG IV 22-3).

(22) وصف غير ما يسمى بـ "fide bona" في الحق الروماني في حمله حول الحق (Ruch) الفقرة 2، ص 38 (WuG)، ص 436 على أنها "الحميدة الطيبة والأمانة في المعاملات التجارية البحتة". ولتوضيح المعنى لـ "fide bona" باعتبارها قانوناً قارن: المصدر نفسه، ص 38 فلاحقاً (WuG)، ص 436 فلاحقاً.

(23) شيل ما يسمى بـ "التقدير القضائي الحر" إلى تلك الحالات التي لم تنظم بناتاً بصفة قانونية أو لم يكن تنظيمها غير كاف، ولعل هذه التفرعات، كان على القاضي أن يقرر بعض العمل القانوني أو أن يطورها من جديد في إطار ما يسمح به تأويل القانون له عن طريق التماس. ولكن هذا النوع من استنباط الحق يطى مقبلاً بالحق الجاري وليس مستخدماً تماماً كما كان يطالب به أنصار المدرسة الحرة للقانون في بداية القرن العشرين.

لحاميل الكاريزما جهازاً من التواعد المتهاكة للكشف عن الإرادة الإلهية، فإنها تنسي إذن إلى مجال ذلك "التوضيح" للكاريزما الذي سمود إلى الحديث عنه قريباً.

يمثل تطوّر الملكية حالة تاريخية هامة جداً بالنسبة للمشروعية الكاريزماتية التي تخصّ المؤسسات، أي تلك التي تتعلق بالكاريزما السياسي.

كان الملك أولاً وفي كلّ مكان أمير حروب وظهرت الملكية من صلب الحماية الكاريزماتية. وفي طابعها المعروف من خلال تاريخ حضارات الشعوب لم تكن الملكية من حيث التطوّر التاريخي أقدم شكل للسلطة "السياسية"، أي أقدم سلطة لمجاوزت السلطة المنزلية وانفصلت عنها مبدئياً لأنها لم تكن أولاً مكرّسة للقيادة الصراع السلمي الذي يفرضه الإنسان مع الطبيعة، وإنما للصراع العنيف بين جماعة من الناس وجماعة أخرى من أجل القيادة. فأسلافها كانوا حملة لجميع تلك الكاريزميات التي كانت تضمن المساعدة لدى الأزمات الخارجية والدخالية الخارجة للعداء أو النجاح لدى الأعمال القائمة. وقد بقي رئيس القبيلة الذي سبق الملكية حتى الآن شخصية مزدهجة؛ فهو من ناحية رب البيت الأبوي أو رئيس العشيرة ومن ناحية أخرى القائد الكاريزماتي في العبء وخلال الحرب والساحر والمنبر بالمطر والطبيب الناصر، أي الكاهن والطبيب وأخيراً الحكيم. وليس دائماً ولكن غالباً ما تقسم هذه الوظائف الكاريزماتية إلى العديد من الكاريزمات المختصة مع حاملها المختصين. كما يقف في أغلب الأحوال إلى جانب القائد الممثل للسلطة المنزلية والحافظ للسلم (رئيس العشيرة) بوظائفه الاقتصادية الأساسية فائد الصيد والحرب، ويجب على هذا الأخير، خلافاً للقائد الأول، أن يثبت مكانته من خلال بطولاته مع أتباعه من المتطوعين في حملات ظافرة بالنصر والغنيمة (و التي ورد هدمها في النقوش السحرية للسلوك الأشوريين²⁴ مغلطاً بعدد الأعداء الذين قتلوا ومساحة الأسوار التي غطّت بالجلود المسلوخة في الأماكن الغزوة كغنيمة للصيد وخشب الأرض اللبناني الذي وقع جزء قصد البناء). فاكسبب الكاريزماتية يحدث إذن بنظر النظر عن الموقع المحتل داخل العشيرة والجماعات المنزلية ولا يخضع

(24) جاء الوصف المطابق في إحدى النقوش السحرية للملك الأشوري (855-860 ق. م.). قارن: Eberhard Schrader, Hg., Sammlung von assyrischen und babylonischen Texten in Umschrift und Übersetzung (Berlin: H. Reuther, 1889), Band I, S. 91, 67.

لأي قاعدة مهما كان نوعها. وهذه الازدواجية بين الكاريزما والمعتقد في الحياة اليومية يوجد لدى الهنود الحمر مثل رابطة الإيروكيز كما بره في أفريقيا وغيرها بوجوه⁽²⁵⁾. وحيث انعدمت الحرب وغاب الصبب، غاب الرئيس الكاريزماتي، أي "الأمير" كما نريد تسميته لتجنب الخلط المعتاد مع القائد المحافظ للنظم. لكن يمكن، خاصة إذا تعددت الكوارث الطبيعية مثل الجفاف والأمراض، أن يأخذ ساحر كاريزماتي بزمام مثل هذه السلطة الأسامية وأن يتحول إلى أمير كاهن. أما قائد الحرب الذي يحوزته حسب التجربة أو حسب الحاجة أيضاً كاريزما غير ثابتة، فإنه يصبح ظاهرة مستمرة إذا ما بقي وضع الحرب قائماً بصفة متواصلة. فلن يبدأ إذن ظهور الملوكية، وبها أيضاً ظهور الدولة، بضم الأجانب والخاضعين إلى نفس الحماية، فهذه في حد ذاتها مسألة لفظية بحثية: إذ سنحدد فيها بعد مفهوم "العولة" لأغراض حاجتنا أساساً بصفة أكثر وضوحاً. فمن المؤكد أن وجود قائد الحرب كظاهرة عادية لا يرتبط بدوام السيادة الفعلية على الخاضعين من قبائل أخرى ولا من تواجد أفراد من العبيد، وإنما بدوام وضع الحرب المزمن وتنظيم شامل مخصص له. وإنه لصحيح من جهة أخرى أن تطور الملوكية وتحولها إلى إداره ملكية منظمة لم يظهر غالباً إلا على مستوى السيطرة على الجماعات العاملة والدافعة للضرائب عن طريق الساحرين الحرفيين التابعين للملك، والذي بدوره يصبح إخضاع القبائل الغريبة بالعنف حلقة ضرورية إطلافاً للتطور: فالنسل الطبقى الداخلي نتيجة لتطور الانقسام الكاريزماتيين في الحرب وتحولهم إلى طبقة حاكمة يمكن أن يحمل معه نفس التغير الاجتماعي. ولكن في كل الحالات تصبو السلطة الإماراتية ويعصبو أيضاً أصحابها إلى "الشرعية"، أي إلى علامة الحاكم الكاريزماتي المؤهل: كلما بدت السيادة قائمة. ويمكن أن يحصل هذا عن طريق المشروعية من ناحية أخرى أمام آخرين.

(25) يشد غير ها إلى عضيل هابريخ شورتس وكورث بريغ (Kun Breisig). وقد بين هذا الأخير من خلال الاتحاد الذي أنشاه قبائل الإيروكيز في أمريكا الشمالية عام 1570 - وكذلك شورتس بالنسبة للأمتلة الإفريقية المشابهة - الفرق بين "قائد السلم" و"قائد الحرب" فهي حين لا ينظم قائد السلم لدى قبائل الإيروكيز باعتباره قائد القبيلة فاقدر إلى الحرب. يتميز قائد الحرب بشجاعته الشخصية وحكمتها وبلاغتها في المجلس في حالات الحرب. فارد: Schurtz, *Altenklassen*, S. 324-326, und Breisig, *Geschlechterverfassung*, S. 496.

ويذهب بريغ إلى حد القول بأن نزاد الحرب كانوا يغلدون طرطائف الخطيئة الوحيدة بالنسبة للقبائل وحمل مستوى الاتحاد ذات "قوى مؤسدة للعدل".

[تحويل الكاريزما]

تقرير النشر

حول نشأة النص

يبدأ النص للفرّز نشره فيما يلي بتحديد الطابع "الخالص" لنمط السيادة الكاريزماتية. ويعتبره ماكس فيبر كسلطة ثورية من "الداخل" وكحامل تاريخي للشيوعية وكشكل لثنية الأجتماعية لما هو خارج من المعتاد وفي خطوة ثانية يتابع فيبر البحث عن دوافع تحوّل الكاريزما إلى ظاهرة يومية وعن أسباب ظهورها وعواقبها. وفيما يخصّ السؤال المركزي والمتعلق بما سيحدث لشكل السيادة القائمة على البنية الشخصية الكاريزماتية الفاتكة بعد اندثار السلطة أو وفاة صاحب الكاريزما، يقدم فيبر عدداً وافرأ من إمكانيات التطور، ويضمّن الطيف 1. جمعة غير محدودة الشكل ويدون رئاسة كاريزماتية جديدة، 2. وضع / خلق غلب شتمني و3. تحريك نمط القبول بالإجماع من طرف الحكوميين إلى شكل انتخاب حديث أو أيضاً 4. تغيير مؤسسة القائد الكاريزماتي إلى شكل من الملكية و5. الحفاظ على الكاريزما في شكل الكاريزما الإدارية أو الشعبية أو الوراثية أو عن طريق التربية الكاريزماتية.

أما أعمال المؤلفين المذكورة بصريح العبارة من قبل ماكس فيبر - مثل أبراهام كويبر (Abraham Kuypers)، إدوارد ماير، فريدريك نيتشه، هاينريخ شونتر⁽¹⁾ - فهي تعود إلى تاريخ قديم ولا تتقدم أي دليل على نشأة النص. ولكن يمكن تحديد

(1) بالية لـ أبراهام كويبر (Abraham Kuypers) وقد نشر العمل المصغّر عام 1904، فيما يخص إدوارد ماير وأطروحته الماثلة لعام 1901؛ لقد نشر كتاب نيتشه حول "حنيا لوجيا الأخلاق" قبل نهاية القرن التاسع عشر. أما لوصف "الروح جيداً" لنزل الرجال من قبل هاينريخ شونتر فقد نشر عام 1902.

هذه بصفة محسوسة من خلال التذكير بسلسلة من الأحداث السياسية كما نيتها الأمثلة اللاحقة المتعلقة بالسياسة الأميركية: يصف ماكس غير المكافئة القديمة للشيخ التي وقع تقليص نفوذها عن طريق التحويل الدستوري بتاريخ 31 آذار/ مارس 1913. فبعد أن قدم الطلب قبل نحو سنة يوم 15 أيار/ مايو 1912 إلى الكونغرس، وقعت مناقشة مكانة الشيخ بصف علنية بحيث يمكن تحديد قول ماكس غير في المرحلة الزمنية الواقعة بين تقديم الطلب والمصادقة عليه. وما يزيد الشيء وضوحاً هي التطيحات الثلاثة إلى حلة روزفلت الانتخابية في "العام الماضي"⁽²⁾. فبعد أن رفض الجمهوريون تعيين تيودور روزفلت (Theodore Roosevelt) في صيف 1912 كمتخبهم للرئاسة، أسس هذا الأخير في آب/ أغسطس 1912 حزبه الخاص لفرس تعيينه للرئاسة. وهذا الحزب لدى الجمهوريين أدى في الأخير إلى فوز الديمقراطي وودرو ويلسون (Woodrow Wilson) في الانتخابات في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر نفس العام. فالفقرة الكاملة حول طريقة الانتخابات الحديثة والصراع بين الشخصية الكاريزماتية وبيروقراطية الحزب، بما في ذلك الطبعة الصغيرة الحجم، تبدو قد حرّرت عام 1913.

اتبع ماكس غير في موضعين من دراسته مصطلحات البحث في المقولات⁽³⁾. ففي بداية النص هناك إشارة إلى الخلاف وقع حلّها في الجزء القديم من البحث في المقولات⁽⁴⁾. وبما أنّ غير ترأس مع هاينريخ ريكيرت حول النشر الخاص لمخطوط نظرية المقولات⁽⁵⁾، وبالأتي قرّر فصل التوضيحات النظرية عن العمل الكامل حول الاقتصاد والمجتمع، فلا بدّ أن تكون الإشارة المذكورة سابقاً قد حرّرت في مرحلة مبكرة. هكذا يمكن ضبط شهر تموز/ يوليو 1913 كأخر موعد لإعادة النظر في الفقرة الأولى لنص "تحويل الكاريزما". كما يمكن أيضاً وضع المعطيات المختصة

(2) هناك الإشارة الصريحة إلى "السنة الأخيرة" وكذلك الإشارة إلى الناشر وستة نشر التي تعود إلى 1912 (المصدر نفسه، الخامس النقدي ٤).

(3) قارن للتذكير بـ "جمعية التسمية" وقبلها "شراكة المناسبة" في البحث حول المقولات وكذلك "العمل الجماعي".

(4) من الممكن ذكر فقرة في الفصل الثاني من عمل الاقتصاد والمجتمع، من ٤ ملاحظاً (WGC)، من 374-376) كإحالة محتملة، إلا أنّ التفاصيل المعروضة في بحث المقولات نطبق بوجهة أكثر.

(5) قارن رسالة ماكس غير إلى هاينريخ ريكيرت بتاريخ 3 تموز/ يوليو 1913، WGC II/ B، من 260.

بالكهنت غير الأوروبي في نفس المرحلة الزمنية لأن ماكس فيبر قد بحث فيها في الملحق من المخطوط لنص "الدولة والسلطة الدينية" بصفة وافية.

مقارنة بنص "الكاريزما" المتقطع، يتميز نص "تحويل الكاريزما" بتمحوره حول فرضية/ نظرية العقلنة واصطلاح. دقق لتحليل السيادة الكاريزماتية. فهنا بتعدّد استعمال المفاهيم مثل "غير المعتاد" و"تحويل الكاريزما إلى ظاهرة يومية" والتدرّج في تقسيم الكاريزما من "كاريزما الإدارة" في "كاريزما الشعب" إلى "كاريزما الوراثة"⁽⁶⁾. ولذلك فمن المحتمل أن النص المقزّر هنا نشره قد نشأ بعد نص "الكاريزما" الذي لا يتضمن أية إشارة تتجاوز عام 1912 فيما يخصّ ضبط تاريخ نشأته. وتبقى إذن الإجابة عن السؤال إن كان الأمر يتعلق لدى نص "الكاريزما" غير الكامل بنسخة مهيئة لهذا النص الذي بين أيدينا أم أنه يمثل فعلاً جزءاً من عمل مستغل. لا تعطى بنية الاحتمالات داخل النص إلا جواباً محدوداً على هذا السؤال باعتبار أن هناك إشارة مسبقة في نص "الكاريزما" إلى التفاصيل حول "موضع الكاريزما"، ولكن على عكس ذلك هناك إحالة معاكسة في نص "تحويل الكاريزما" إلى مفهوم "السلطة الكاريزماتية" لا تستوجب هنا الحلّ في نص "الكاريزما". فمن هذا المنظور لا يوجد دليل قاطع يثبت إلحاق المخطوط بتقديم إلى مرحلة النظر من جديد في نص "تحويل الكاريزما". لكن يمكن الإجابة على السؤال بطريقة مختلفة، وذلك من جوانب تهمّ المضمون. فمقارنة بنص "تحويل الكاريزما" الذي يبدأ بدون تمهيد، يمهّد نص "الكاريزما" بصفة نسبية للموضوع وللمفهوم "الكاريزما". فيحدّده أيضاً من خلال علاقته بالأنظمة العادية/ اليومية (كالإدارة والاقتصاد والحقّ/ القانون). فمثل هذا التمهيد الأساسي والأخذ بعين الاعتبار بالنظام القانوني غائبان في نص "التحويل" الذي يبحث بالخصوص في أثر الكاريزما الثوري ويؤكد بالآتي عليه أكثر من أي شكل آخر من السيادة الناجعة/ الفعالة في الوقت الحاضر. ورغم

(6) كذكر عمل أول في إطار طباعة المفوضية لملل سوسولوجيا السياسة تمّ في مرضين آخرين في نص الدولة والسلطة الدينية (*Staat und Herrschaft*) لاحقاً من 1945. إشارة إلى ذلك لا نجد استعمال المفهوم في الحزبون القديم لـ الاقتصاد والمجتمع سوى في مجال "الطباعات الدينية".

(7) لا نجد "كاريزما الإدارة" في مجال "سوسولوجيا العبادة" القديمة إلا في نص العقولة والسلطة الدينية وفي *Gemeinschaft* في نصي الإقطاعية والدولة والسلطة الدينية. لم يقع استعمال مفهوم "كاريزما الإدارة" إلا عام 1911 في موقف لورنغ المكتبة الكاثوليكية ضمن السبعان الجاري حول أفكار ومات روهولف سوم

بعض التكرار بالنسبة للمواضيع المتعلقة بقائد الحرب ورئيس القبيلة المحافظ على السلم، والملوكية المبكرة والنظام الاقتصادي، فإن التفاصيل الأساسية في نص "الكاريزما" ليست متكررة في هذا النص المقرر للنشر.

هناك في نص "تحويل الكاريزما" أيضاً إعادات لأمثلة مفردة واستدلالات مثل التذكير بالنسب والوراثة أو فكرة صياح البنية المميزة للكاريزما بعد تحويلها إلى شكل دائم. وبما أن هذه المواضيع لا ترتبط مع بعضها البعض بإحالات، وبالتالي لا تمثل جلياً إعادات مقصودة، فلا بد من الانطلاق إذن من مراحل عمل مختلفة ومن محاولات صياغة متباينة يصعب في آخر المطاف موازنتها. وهذا ينطبق إجمالاً على النصوص الثلاثة التي وردت في الطبعة الأولى من النصوص حول السيادة الكاريزماتية وكيفية تحويلها. أما فيما يخص الوضع قبل الكامل للنص، فتتمة أيضاً أقوال وقرارات ملحقة وراء بعضها البعض تعمل الطابع اللاتنائي إلى حد ما⁸.

تثبت بنية الإحالات التي تشير في هذه الحالة إلى روابط على مستوى الصياغة أن نص "تحويل الكاريزما" الذي هو بين أيدينا ينتمي إلى الجرد الثابت من الصياغة القديمة لـ الاقتصاد والمجتمع وموسيوولوجيا السيادة. كما تنتمي إلى نفس مرحلة التحرير نصوص "البيروقراطية" و"نظام الإنقطاع" و"تحويل الكاريزما" لما تشتمل من إحالات متبادلة، في حين أن الربط مع نص "سيادة الأعيان" انطلاقاً من الإحالات لا يمكن الكشف عنه إلا من خلال إحالات أحادية الجانب من ذلك النص إلى هذا الذي بين أيدينا. وتمايلاً الانتباه أيضاً هو أنه، بالعودة إلى نص "تحويل الكاريزما"، نبقى سيادة الأعيان من بين أشكال السيادة التي وقع التعرض إليها غائبة في حين يفترض على عكس ذلك أن تكون المميزات البنيوية لكل من السيادة البيروقراطية والأبوية والإقطاعية معروفة. وهذا يمكن أن يعلل أن التفاصيل الأساسية المتعلقة

(8) ولئن قلنا الأمر أولاً بحاجة المقيدين إلى شرح املاكهم بصفة خاصة، أي بداية مسار التعمد على الكاريزما، فإن الفقرة اللاحقة تنقل إلى أشكال أخرى من السيادة حيث يمكن للكاريزما نقله وظائف تشريعية في ظروف أخرى متباينة تماماً. ثم نلها فيما بعد فقرة قصيرة جديدة تبدأ بالجملة "ومن جهة أخرى يبدو جلياً الإشكال الأول الأساسي الذي نواجهه السيادة الكاريزماتية عندما نسعى إلى تحويل ذاتها إلى مؤسسة دائمة" [...] فبعبارة الوصل "ومن جهة أخرى" لا نجد في الحقيقة ما يقابلها في حين أنه مرتبط بالفترة ما قبل الأخيرة، وبذلك فإننا نعود إلى مشكلة التعمد الذي بدأ مضمولة. إجمالاً تبدو التركيبات المتعلقة بالأشكال الكاريزماتية وغيرها من أشكال التزنية وكأنها شفرات.

بسيادة الأعيان لم تكن جاهزة حين وقعت صياغة نص "تحويل الكاريزما". وحتى الاستعمال الصريح لمفهوم "سيادة الأعيان" غاب بالثرة⁽⁹⁾.

من خلال الإحالات في النص تبدو نصوص "الكاريزماتية" و"تحويل الكاريزما" و"الحفاظ على الكاريزما" و"الدولة والسلطة الدينية" مرتبطة مع بعضها البعض - حتى من حيث المضمون - بصفة وثيقة. هكذا يمكن لإحالة مسبقة في نص "الكاريزماتية" تتعلق بـ"موضوع الكاريزما" أن تشير إلى هذا النص وإلى النص اللاحق حول "الحفاظ على الكاريزما". هناك إحالتان عكسيتان في نص "الحفاظ على الكاريزما" لها سند في نص "تحويل الكاريزما". كما تلتحق التفاصيل الموضوعية حول تشريع وظيفة الكاريزما و"سلطتها الخلافة" وحول قضية الانتخابات في الشكيلات الجماهيرية الحديثة في نص "الحفاظ على الكاريزما" مباشرة بالتوضيحات في نص "تحويل الكاريزما". إضافة إلى ذلك يربط موضوع الملك "المتخلق على ذاته" والقدس إلى حد التأليه كلا النصين بالنص الختامي للعمل "الدولة والسلطة الدينية". وما يثير الانتباه هنا هو كيف سيمهد كلا النصين، أي "تحويل الكاريزما" و"الحفاظ على الكاريزما"، لموضوع السلطة الدينية.

تركز الروابط الناجمة بالإحالات في علاقتها بكامل الجرد للصياغة القديمة لـ الاقتصاد والمجتمع على نص "الجماعات السابية" وعلى قسم "الجماعات الدينية" في حين وقع حلّ إحالة معاكسة من الدراسة حول "المدنية" تشير إلى "مقام/ منزل الرجال" في عديد من المواضع وبالأتي ليس لما أي ارتباط بنص "تحويل الكاريزما"⁽¹⁰⁾. فانتظافاً من "الجماعات السياسية" وقعت الإحالة إلى الدراسات حول السيادة الكاريزماتية⁽¹¹⁾ بحيث أصبحت العلاقة بالنص المقرر هنا نشره ممكنة. وإجمالاً هناك ثلاث إحالات مسبقة من فقرات مختلفة لقسم "الجماعات الدينية" يمكن إحالتها إلى نص "تحويل الكاريزما"، أما مضمون ما بين القوسين فيعرض العلاقة بين الأنبياء والحواري⁽¹²⁾ وكذلك التفاصيل حول التربة الكهنونية وتربة

(9) ترد على عكس ذلك المصطلحات مثل "موقف حكومة" و"وظيفة حكومية" و"دولة إماراتية".

(10) غارن: Weber, Die Stadt, NWG I/ 22- 5, S. 180 mit Anm. 130.

(11) غارن: Weber, Politische Gemeinschaften, NWG I/ 22- 1, S. 210 mit Anm. 7.

(12) Weber, Religiöse Gemeinschaften, NWG I/ 22- 2, S. 194 mit Anm. 53.

الإيقاظ⁽¹³⁾. ومن الواضح أنّ فقرات من النص المتعلقة بهذه المواضيع كانت جاهزة عند صياغة "سوسولوجيا الدين"، في حين لم تكن هناك إشغالة معاكسة من نص "تحويل الكاريزما" الذي هو بين أيدينا إلى نص "الجماعات الدينية"، وهو ما يدلّ على مرحلتين مختلفتين من الصياغة أو إعادة النظر يكون نص "تحويل الكاريزما" تابعاً إلى المرحلة المتكررة.

فيما يخص نقل النص ونشره

لم يصلنا مخطوط من النص، فالتشر يستند إلى الطبعة التي نشرت لأول مرة بعد وفاة ماكس فيبر من قبل ماريانا فيبر وميلشيبور بالنبي كفصل هامش من الجزء الثالث تحت عنوان "تحويل الكاريزما" في: ماكس فيبر، الاقتصاد والمجتمع (مختص الاقتصاد الاجتماعي، الجزء الثالث، التسليم الرابع)، Tübingen: J. C. B. Mohr - 1922 (Paul Siebeck)، ص 758-778 (1).

وقع نبيّ العنوان "تحويل الكاريزما" الذي ورد في الطبعة الأولى، لا يمكن التأكيد قطعاً على أنّ العنوان يسمي إلى ماكس فيبر بالذات لأنّ لا يوجد في النص ما يثبت ذلك ولأنّ العنوان جاء ذكره لأول مرة في المراسلة التي جرت بين ماريانا فيبر ودار النشر يوم 25 آذار/ مارس 1921 بمناسبة إرسال المخطوطات المخلفة من الاقتصاد والمجتمع⁽¹⁴⁾. ولهذا السبب سيوضع العنوان بين قوسين مكعبين.

كما وقع تنقيح الإضافات الملحقه من طرف الناشرين الأولين ووضعها في الجهز النقدي للنص مع إلحاق فهرس ومرص للصفحات وكذلك هامش. وما ألفت النظر هو الخطأ الذي ورد في النص المنشور في كتابه "فيبر معروف" عوض "معروفة لدينا" التي وقع تصحيحها. هذا الخطأ في الكتابة يعود إلى سوء فهم في السمع لما وقع إملأؤه، ويشير إلى أنّ الموضع المطابق للنص إنما وقع إملأؤه من طرف ماكس فيبر نفسه، وبالتالي فقد سبق أن وجد مرقوناً، أو أن وقع إملأؤه من

(13) المصدر نفسه، ص 159، الخامس 76، ص 208 مع الهامش 81.

(14) غارن ماريانا فيبر، جرد محصول المخطوطات بتاريخ 25 آذار/ مارس 1921، JVA Mohr، (446 Siebeck Deponat BSB München, Ans 446)، هناك وقع ذكر العنوان تحويل الكاريزما في الموضع 15 أو 16 مع الإضافة "نقص الحاشية" التي نبهتنيّ على نقل إلى نص الكاريزماتية.

طرف ماريانا فيبر بعد وفاته وحصل نتيجة لصعوبة وضع المخطوط⁽¹⁵⁾. كما يعود أيضاً الخطأ في الكتابة للكلمة "غير المختبرين" عوض "غير المسلحين" لدى التابعين فسرأ التي وردت سواء نتيجة خطأ في الإملاء أم في السماع وكتابة الحروف الكبيرة والصغيرة مثلما حدث مع "Hindurchgegangen".

- التي جاءت مباشرة بعد الكلمة "المعروفة لدينا" المسموعة خطأً و"الأشراف الإقطاعيين أو الإداريين". في المقابل تبدو الأخطاء بالنسبة للجزر "Liparischen" (عوض "Ligurische" في النص الذي ورد لنا) أو لكلمة Josia (عوض "Josua") هاتكة لأخطاء في قراءة النسخة الخطية باعتبار أن هنا غالباً ما وقع تغيير حرف أو حرفين في فهم الكلمة ولكن الصورة الخطية بقيت متشابهة تماماً.

(15) قارن في هذا الصدد قول ملشيور بالي في رسالته إلى أوسكار سيبيك بتاريخ 29 آذار/ مارس 1921 (VA Mohr/ Siebeck, Deponat BSB München, Ana 446) 1921

[تحويل الكاريزما]

يمكن أن تكون العقلنة البيروقراطية، كما رأينا سابقاً، قوة ثورية من أعلى طراز أمام الضلبد، وهالاً ما كانت أيضاً. لكنها تثير من خلال وسائل تقنية، وتقوم بذلك ميدياً - كما يفعل كل تغيير للاقتصاد - "من الخارج" بدءاً بالأشياء والأنظمة ثم من هناك نحو البشر، وبالنسبة هؤلاء يحدث هذا التغيير في معنى تحويل ظروفهم ومقارناتها مع العالم الخارجي وربما حتى رفع إمكانيات التأقلم عن طريق فرض وسائل معقنة للوصول إلى الغاية. أما الكاريزما فتقوم عكساً لذلك من حيث التنفيذ على الإيمان بالوحي وبالأبطال وعلى القناعة العاطفية بأهمية قيمة الظاهرة سواء كانت هذه دينية، أخلاقية، فنية، علمية، سياسية أو أي نوع كان ذلك؛ فهي تقوم سواء على البطولة أم الزهد أم الحرب أم المحكمة العادلة أم المرحبة السحرية أم غيرها من الأنواع. وهذا الإيمان بحرك الناس "من الداخل" ويسمى إلى تشكيل الأشياء والأنظمة طبقاً لرغباته الثورية. فالنقطة يجب أن يفهم على حق. ورغم كل الاختلاف العميق للمجالات التي تتحرك فيها، فإن "الأفكار" الدينية والفنية والأخلاقية والعلمية وجميع غيرها من الأفكار، خاصة السياسية منها والاجتماعية التنظيمية، قد نشأت على نفس المنوال إذا ما نظر إليها من منظور نقسافى. فهي بمنزلة "نظوم" ذاتي "تخدم الزمان" ويرغب في توجيه البعض إلى "الإدراك" والبعض الآخر إلى "الحلم" (أو ما ياتله غالباً): لـ "المخيال" الرياضي لدى أحد مثل "Weierstraß" هو "حلم"

[1] ينتمي كارل وايرستراب (Karl Weierstraß) إلى الرياضيين الفطاحل بجامعة برلين الذين أعطوا

بنفس المعنى الذي نجده لدى أيّ فنان، نبيّ أو -ديماغوجي-: فالفارق ليس هناك. (و) بالنسبة على المحاضر فحتى في مجال "القيمة" الذي لا يمتنا هنا تتفق جميعها على أنّ كلّها - بما فيه الحدس الفني - تستوجب "تأثراً" كي تصبح موضوعية وتحافظ فعلاً على وافعها لو، إذ شئت، شعوراً بالتأثر لطلبات "العمل" وليس "إحساساً" ذاتياً أو "خبرية" كغيرها من التجارب). ولفهم معنى "العقلانية" لا بدّ من التأكيد بقوة أنّ المسألة لا تتعلق قطعاً بالشخص ولا بـ "الحالات" النفسية التي يعيشها "شيدج" الأفكار أو "الأهمال"، وإنما بالكيفية التي يقع "تقبلها" ضمنياً من طرف المحكومين أو التابعين و"معاشاتها" من قبلهم. لقد رأينا فيها معنى⁽²⁾ أنّ العقلنة تعبر بكيفية أنّ الأغلبية الواسعة من جمهور التابعين تقبل فقط النتائج الظاهرة والتقنية والعملية بالنسبة لمصالحهم أو تتأقلم معها (كما "تتعلم" العمليات الحسابية ويتعلم للعديد الوافر من المحققين تقنية تطبيق القانون)، في حين أنّهم لا يميزون اهتماماً لمضمون "الفكرة" ولبدعيها. وهذا يعني: أنّ العقلنة و"النظام" العقلاني يحركان "من الخارج" في حين أنّ الكاريزما تحرك على عكس ذلك من الداخل، في صورة ما إذا قامت بتضميل تأثيراتها الخاصة، وأن تظهر قوتها الثورية من "Metanoia" الأخلاق المركزية لدى المحكومين. ففي حين يقوم النظام البيروقراطي بتعرض العقيدة في قداسة ما هو دائماً ماضوياً مثل نوايس التقليد يلحقها إلى قواعد منظمة ذات غاية نبيلة ويأدرجها في العلم بحيث تصبح، إذا استوجب الأمر ذلك، مؤهلة لأن تعرض بقواعد أخرى ذات غاية نبيلة، وبالأحرى ليست "مقدسة"، - تفجر الكاريزما في أمسى أشكائها الظاهرة جميع القواعد والتقاليد بإطلاق وتقلب كلّ مفاهيم القداسة رأساً على عقب. فعوض البر والإحسان في وجه ما هو عند القدم عاديّ وبالأحرى مقدسّ تعرض الكاريزما الخاضع الداخلي لما لم يكن موجوداً قطعاً لحد الآن، أي لما هو فردي بإطلاق ومن ثمّ لما هو إلهي. لكنها تمثل في هذا المعنى التجريبي الخالص والحالي من أية قيمة القوة "المبدعة" أساساً والثورية للتاريخ.

١- نسخة الرياضيات برلين شهرة واسعة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وقد برز ديموستراب من خلال أفكاره النظرية والنهجية الجديدة المتعلقة خاصة بنظرية الرطائف، كما يعتبر المؤسس للنهجية فعليل الصارم في الفعليل.

(2) تحليل الإشارة إلى خطوات فيير من 292-294. نشر البحث في تشرين الثاني/ نوفمبر 1913 في المجلة الثقافية لوخوس. ومن المحتمل أن تكون الإحالة أيضاً إلى نص فيير حول الاقتصاد والأنظمة من 4 فلاحاً (WAGP، ص 374-376).

ولئن قامت كل من السلطة الكاريزماتية والسلطة الأبوية على الولاء والنفوذ الشخصيين إزاء "قادة طبيعيين" خلافاً للعادة "القانونيين" لدى النظام البيروقراطي، فإنَّ هذا البر والإحسان وكذلك النفوذ ينطقان في كلا الحالتين. فالحاكم الأبوي يتنمَّع بها مثلي الموظف كحاكمي للأمن التي هي ليست موضوعاً لغاية إنسانية فقط كقوانين وقرائيب البيروقراطية، وإنما لأنها ذات طابع دائم وسائر المفعول منذ المهود الغائبة. فصاحب الكاريزما يتنمَّع بها بحكم رسالته المجتمعة في شخصه والتي يجب أن تكون ثورية في طابعها القالب لجميع درجات القيم والمفاهيم للعادة والقانون والتقليد، إن لم يكن ستمياً ورسماً دائمة، فعل أية حال في أسس مظهرها. ومهما كان حصول السلطة الأبوية متعلّقاً في يد صاحبها الفعلي، فإنها في جميع الأحوال تمثل تلك البنية الاجتماعية للسيادة التي تخدم، على عكس البنية الكاريزماتية الناشئة من صلب الفقر والاحتياج في ظروف غير عادية، الحياة اليومية ومتطلباتها وتتنمَّع مثل هذه معها بتغير الموضع وحامله. فكلتا الشكليتين مفتوحان في حد ذاتهما على جميع مجالات الحياة: فالعديد من الجيوش الجرمانية القديمة كانت منظمة حسب النمط الأبوي والنسب، فحاربت تحت قيادة رب البيت. أمّا جيوش المستوطنين القدامى لدى ملوك الشرق وقضايل المستعبدين المتفلة تحت قيادة "مالكهم" ضمن الجيش الإفرنجي فكانت منظمة حسب النمط الإمراضي. كما بقيت الوظيفة الدينية والعبادة في المنزل متراصلة مع رب البيت إلى جانب العبادة المقررة إدارياً على الجماعة من جهة وحركات النبوة الكاريزماتية الكبرى التي تبدو غالباً من حيث مضمونها ثورية دائماً. وإلى جانب رئيس القبيلة المحافظ على السلم والذي يشتمُّ بالأعمال الاقتصادية العادية التي تخص المجموعة يقف أيضاً إلى جانب الحشد المحدث من الشعب في حالات الحرب - سواء لدى القبائل الجرمانية أو لدى المتمردين الحمر⁽³⁾ - بطل الحرب الكاريزماتي الذي يخرج مع أنصاره المتطوعين ويذهب أيضاً في حالة الحرب للرسمية أصحاب السلطة العامة في مرحلة السلم وغالباً ما يعين فوراً "أميراً" من أجل خبرته الميدانية كي يظل في مثل هذه

(3) حسب ما روى المؤرخون القدامى، كانت القيادة الموحدة لدى العديد من الشعوب الجرمانية مقبولة. فخلال أوقات السلم كان جميع الأمراء يتكلمون معاً، أمّا في حالة الحرب فيتبع اختيار القائد للحرب الذي الخبرة من بينهم: der Herzog (باللاتينية "dux"، وتعود الكلمة إلى "herugo" في لغة الساكسون القديمة). فكان هذا على رأس القيادة خلال مدة الحرب. قارن في هذا الصدد: Heinrich Brunner, *Deutsche Rechtsgeschichte*, 2 Aufl (Leipzig: Duncker & Humblot, 1906), Band 1.



المخاطر وحتى أمير حرب. وفي المجال السياسي والديني، فإنّ الحاجات اليومية العادية والتقليدية هي التي تخدمها البنية الأبوية القائمة على التعمّد واحترام التقاليد والبرّ والإحسان إزاء الوالدين والسلف والولاء الشخصي في الخدمة، وذلك عكس الدور التوري للكاريزما. وهو ما يحصل أيضاً في المجال الاقتصادي. فالانقسام كمنسار منواصل بانظام لأفعال غائبة الاحتياط المخطط لكسب الاحتياجات المادية هو للموطن الحقيقي لبنية الصيادة الأبوية والبيروقراطية، خاصة مع تزايد عقلنة "المؤسسة". لكن هذا أيضاً ليس غريباً تماماً على الكاريزما. فقد أظهر غوماً حائلاً جلياً من الاقتصاد المادف إلى سدّ الحاجة الضلالية والذي كان تحت الظروف البدائية غالباً ذواً، ولكنها تقلصت مع تزايد الحضارة المادية، سمات كاريزماتية: ألا وهو الصيد الذي كان منطلياً مثل تنظيم الحرب وبقي التعامل معه بالمثل حتى بعد ذلك الوقت بكثير (حسب ما ورد في النقوش الحجرية الأشورية). ولكن حتى في المجال الاقتصادي الرأسمالي على الخصوص نجد التناقض بين الكاريزما والحياة اليومية، وإن لم يحدث هذا بين الكاريزما و"البيت"، وإنما بين الكاريزما و"المؤسسة/ المصنع" اللذان يتواجهان: فعندما يناشد هنري فيلارد (Henry Villard) الجمهور قرصه 50 مليون دولار قصد تنفيذ انقلاب في البورصة على أسلاك أسهم الشركة Northern Pacific Railroad الذي نظمه تحت عنوان "Blind Pool"، ولكن بدون إعطاء أيّة معلومة عن عرض العملية التي كان يريد القيام بها، ثمّ تحصل عليه بدون ضلالت معشداً فقط على سمته⁴، فإنّ هذه ومثلها من الظواهر الدالة عن رأسمالية

(4) فكي يستولي على شركة السكك الحديدية (Northern Pacific Railroad Company) المانسية لشركته اشري هنري فيلارد (Henry Villard) من كانون الأول/ ديسمبر 1810 إلى كانون الثاني/ يناير 1881 العديد من أسهم شركة Northern Pacific بقدر ما تسمح له إسهالاته الخاصة. وفي ربيع 1881 أرسل إلى أصدقائه له من بين التجار مكتوباً صريحاً يناشدتهم فيه بدون ذكر الغرض المساهمة بقيمة تقرب 8 ملايين \$. وبمساعدة هذا الصندوق "Blind Pool" الذي يبدو وصفت القانونية مشكوكاً فيها، والذي شارك فيه 15 شخصاً وبنكاً في بورصة نيويورك معتمدين فقط على السمعة التي كان يتحلّى بها فيلارد، تمكّن هذا الأخير في أيلول/ سبتمبر 1881 أن يحوّل على رئاسة شركة "Northern Pacific" وأن يوحدها مع شركته ويزترش من هناك المردنغ "Oregon and Transcontinental Company" الذي أصبح رأسماله يعوق 50 مليون \$ (وليس الحقبة الاستمرارية كما جاء في انتماء: مارن: Dietrich G. Buas, *Henry Villard: A Study of Transatlantic Investments and Interests, 1870-1895* (Ann Arbor, London: University Microfilms International, 1976).

كان ماكس غير على اطلاع جيّد بما حدث آنذاك لأنّ والده كانت له علاقة شخصية بفيلارد ودهي حتى لفتح الخط الحديد لـ Northern Pacific عام 1893. مارن: Goenther Roth, "Max Weber in Erfurt, Vater und Sohn," *Berliner Journal für Soziologie*, Band 3 (1993).

استقلالية كبيرة وعن أنصار استقلال اقتصادي في بنيتة الشاملة مختلفة تماماً، من حيث "روحها"، عن القيادة الرشيدة "لمؤسسة" رأسمالية كبيرة عادية. وهذه بالمثل ضد الأعمال المالية ذات الحجم الكبير والأعمال الاستقلالية الاستثمارية وكذلك ضد "التجارة الظرفية" المرتبطة بالقرصنة وصيد العبيد التي تواجدت منذ الأيام الغابرة. ففهم الطبيعة المزروجة لما يمكن تسميته بـ "روح الرأسمالية" وكذلك فهم النوعية الخاصة للرأسمالية العادية القائمة على البيروقراطية الحديثة "كمنه" يتعلق بالأخص في كيفية فصل هذين العنصرين المشنكين حيناً وجداً وإن كانا مختلفين في جوهريهما وتحديدتهما مفهوماً.

لا يدلّ محصول السلطة الكاريزماتية "الحالصة" في المعنى المستعمل هنا للكلمة مثلاً على وضع غير محدّد لاتعدام البنية - ولو أنّه كلها حافظت على طابعها الحالصة، صعب تحديدها كـ "منظمة" في معنى تنظيم الأشخاص والأشياء حسب مبدأ العلاقة التي تربط الغاية بالوسيلة، - وإتينا يدلّ على شكل بنية اجتماعية واسعة المعالم بأعضاء مشخصين وجهاز عطائين رسالة صاحب الكاريزما فيما يتعلق بالخدمات والأموال⁽⁵⁾. ويمثل معاونون الشخصيون ومن بينهم نوع خاص من الأرستقراطية الكاريزماتية داخل المجموعة فريفاً ضعيفاً ومنفصلاً من التابعين/ الأنصار وقع اختيارهم حسب مبدأ الحوار والولاء، وكذلك حسب للزعمات الكاريزماتية الشخصية. أمّا الكفاءات المالية/ المادية فتندم حسب الحاجة والقدرة على العمل رغم أنّها تعتبر صورياً اختيارية، غير خاضعة لنظام داخلي، ومتغيرة إذ نشأ الحاجة إلى حد ما وتعتبر واجباً أخلاقياً لإزاء الخاضعين للكاريزما. ويتسلم التابعون والحواري حابيائهم المادية للعيش ومكانتهم الاجتماعية في صورة أرباح ورواتب أو غيرها من أنواع الدفع أو الأجر كالألقاب/ المستندات والدرجات في سلم المجتمع، ولكنّ هذه ثقل يفقد ما تبقى البنية الكاريزماتية محافظة على صفاتها. ويقدر ما يصعب على الفرد اكتساب عيشه بطريقة أخرى، وفي حالة الاستقلال الجهازي المرغم لتلك العقارات التي تعود إلى الرئيس سواء كهبة فخرية، كمنه أو كوقف، فإنّ هذا الأخير يتسمها معهم بدون حساب ولا عقد، وربما يحصلون على حقّ الجلسوس إلى مائدته وإلى التجهيز والهدايا الفخرية التي يُحصون بها من قبله، أمّا

Sohm, Kirchenrecht, S. 38-41.

(5) قلّون في هذا العهد التفاصيل حول.
في المقدمة سابقاً.

معنويًا، فسمح لهم بالمشاركة في التقدير الاجتماعي والسياسي والديني وفي الفخر الذي يُكنّى له. وكلُّ اعتراف عن هذا الخط يعكّر صفوة البنية الكاريزماتية ويقود إلى أنواع أخرى من الأشكال البنيوية.

إلى جانب الجماعة المنزلية، تمثل الكاريزما الحامل الثاني للمعاني لها والأكثر تاريخياً للشيوعية، إذا ما أردنا أن نفهم هنا تحت هذا المفهوم غياب "المسوية" في الاستهلاك وليس التنظيم الرشيد/ العقلان للإنتاج بالنسبة لـ "حساب" - قد يكون - جماعياً ("الاشتراكية"). ويعد كلُّ ما صُرف تاريخياً بالمرّة أنه "الشيوعية" في هذا المعنى مصدره إمّا حل أرضية تقليدية، أي أرضية أبوية (مثل الشيوعية المنزلية)، وفي هذا الشكل فقط كانت ظاهرة للحياة اليومية وما زالت، أو أن تقوم حل أرضية الأخلاق الكاريزماتية الخارقة للعادة، وبالأخص فهي، إذا وقع تحقيقها تماماً، إمّا 1. شيوعية المخازن والذخائر أو 2. شيوعية حبّ الخير بأصنافها واهتمامها إلى حدّ "حب الغير" - "Caritas" - والنسول. تواجدت شيوعية المخازن والذخائر (بمختلف درجات صفاتها وتحقيقها) لدى الأنظمة الكاريزماتية الحربية في جميع العهود، بدءاً بدولة القراصنة بجزر ليباري⁽⁶⁾ وصولاً إلى تنظيم الإسلام في عهد الخليفة عمر⁽⁷⁾ والجمعيات الدينية في الحروب

(6) كانت جزر ليباري (Lipari) - وهي مجموعة من الجزر الواقعة أمام صقلية - مستوطنة يونانية فيها بين 575 و 252 ق.م. وتمت خطط لتقليد العسكري، أسس السوطيون أسطولاً بحرياً حربيّاً تعاطى أيضاً القرصنة. وقد اعتبر سيبا الميسوعة في المصادر المعاصرة بالشيوعية لاستلزامهم الجهادي للمال والغنم وحتى تناول الأكل جماعياً. وقد وقع تقسيم كل المعاصيل من الفلاحة والقرصنة بصفة عادلة بين أفراد المستوطنين حسب "روح الأخوة الحربية". قارن بالتفصيل: "الدولة الشيوعية في ليباري" في: Robert von Pöhlmann, *Geschichte der sozialen Frage und des Sozialismus in der antiken Welt*, 2 Bände, 2 Aufl. (München: C. H. Beck, 1912), hier: Band 1, S. 44-51, Zitat: S. 49.

(من هنا فصاعداً: (v. Pöhlmann, *Soziale Frage I, II*).

Meyer, *Geschichte des Altertums III*, S. 681.

وانظر أيضاً:

وقع تشيخ الخطأ فيما يخصّ "جزر ليباري"؛ قارن في هذا الصدد أيضاً طريقة الكتابة المرسنة

Webel, *Streit*, S. 445.

من قبل فيبر في:

(7) نظم الخليفة عمر الأول الجيوش العربية الإسلامية عندما قسمها إلى فئاته وأعد لها مسكرات قاتزة حيث كانت تبش فيها مع حائلاتها. وقد وقع إنتاج سديت الرسول "س" في حالات الخليفة ضد دمشق عام 635 وقد مصر من 639-641 وقد فارم من 640-644 وإلى حدود حرب مليون (Midian) بتقسيم غنائم الحرب بقدر أربعة أخماس بين المحاربين والحفاظ على الخمس لتوزيعه بين أهل البيت والمؤمنين واليتامى. وهذا الحديث يخصّ الغنائم المتحركة باعتبار أن استلاك القمار في المناطق المحتلة كان منحها بصفة عامة حل الجند.

Kretschmer, *Kulturgeschichte des Orients*, S. 71 ff., und Gustav Weil, *Geschichte der Araber*, 1. Aufl. (Mannheim: Friedrich Wessermann, 1846), Band I, S. 76-78.

الصلبية⁽⁸⁾ والجمعيات البروتية اليابانية⁽⁹⁾. كانت شيوعية الحب/ المحبة قائمة بشكل لو بأثر في أرج جميع الأديان وكانت تسري داخل أنصار الذين اتبعوا الإله خدمة له: في الكهنوت وجدت لدى العديد من الجماعات الدينية المترتبة⁽¹⁰⁾ (Labadie) وغيرها من الجماعات الدينية شديدة التطرف. يبدو التلقي الأول لمعينة البطل مثل القداسة الأولى لأصحابها الحاذقين مرتبط بالحفاظ على الأسس الشيعية والتخلي عن الرغبة في الملكية الفردية الخاصة. وكان ذلك على حث: فالكاريزما هي مهددة قوة خارجة عن المعتاد ولذلك فهي حثاً قوة خارجة عن الاقتصاد، فهي إذن مهددة قوياً في نوعها كلها تحولت مصالح الاقتصاد المعادي إلى سلطة مهيمنة كما ينبغي أن يحدث في كل مكان: فالخطوة الأولى تبدأ مع "الموظفة الدينية" - هذا "الأجر" العيني الذي ظهر عوضاً للمؤمنين الشيوعيين القدماء من المخازن الجماعية وجد هنا مصدر نشأته. وبجميع الوسائل حاول المدافعون عن الكاريزما النابغة وضع حد لهذا التدهور. فجميع الدول المتميزة بمحاربيها، مثلاً يبدو نموذجياً لدى سبرتا، حافظت على بقايا من الشيوعية الكاريزماتية وسعت إلى حفظ البطل من التعرض "للأغراء" عن طريق الانشغال بالملك والكسب المعقلن وهموم العائلة كما تفعل الجماعات الدينية. فالتوازن

(8) المقصود هنا هي الجماعات الدينية الصليبية مثل جماعة المبد وجماعة يوحنا والجماعة الألامية التي تأسست كجماعات حربية في علاقة مع الحركة الصليبية في القرن الثاني عشر - إن لم تكن قد تأسست من قبل - لحياة الحجيج والتي تحولت للدفاع عن الأراضي المقدسة. إلى جانب الحفاظ على نذر الزهيان بدأ - أولاً لدى جماعة المبد - نظام صارم في المعسكر وعلى مستوى إعطاء الأوامر. وحسب هذا النظام يخرس على أي عضو المحجوم أو الخروج عن الفريق بدون إذن. (فلورن: Delbrück, Geschichte der Kriegskunst III). وقد غرض برنارد كلارنر (Bernard Clairvaux) على جماعة المبد حسب القاعدة للملكية الجماعية والحياة الجماعية.

(9) منذ بداية القرن الثامن وإلى حدود القرن السادس عشر كانت للأديرة البوذية الكبيرة في اليابان جيوته الخاصة بها من بين الرهبان للدفاع عنها، وكانت تسمى "Sōhei". قارن: Haas Hans, "Die Religionen der Japaner, 2 Der Buddhismus," in: Die Religionen des Ostens und die abrahamische Religion (Die Kultur der Gegenwart, hg. von Paul Ganeberg, Teil I, Abt. 3.1), 2. Aufl. (Leipzig, Berlin: B.O. Teubner, 1912), S. 217-242, hier: S. 224, Weber, Hinduismus, MWG 1/ 28, S. 445f. n. k. Ann. 52. وكذلك ذكره في:

(10) المقصود هنا هي الجماعة الراديكالية المترتبة التي انفصلت عن الكنيسة الإسلامية في هولندا عام 1668 في ميدلبرغ (Middelburg) الفلمنكية وأسسها الرابع الفرنسي جان دو لاياي (Jean de La Haye). ضمت هذه الجماعة أولاً 50 شخصاً تقريباً وكانت منظمة كجماعة زهد صارمة في تنسكها في الدير حسب المثل المسيحي الأصل. وكذلك لإثبات عقيدتها الحية والحقيقية غرست الملكية الجماعية الشيوعية. ولجأت الجماعة قسماً في ويستفريسلاند (Westfriesland) إلى حدود 1744. قارن: Albrecht Ritschl, Geschichte des Pietismus (Bonn: Adolph Marcus, 1880), Band I, S. 220ff.

بين هذه البقايا من المبادئ الكاريزماتية القلبية والمصالح الاقتصادية الفردية التي بدأت بأرباح الوظائف الدينية وتواصلت فأرعة على أبواب هذه المصالح حدث على مختلف المستويات، ولكن المساح غير المقيد بنابس العائلات والكسب الذي ظهر في آخر المطاف أدى إلى نهاية سلطة الكاريزما الباقية. ولم يحم الشيوعية سوى الحرف الجهمي في المسكر والرهبة من النزوات الجنسية من طرف شباب غريب، وهذا النمط من الشيوعية لرحنه هو الذي يضمن صفاء الكاريزما في مواجهة المصالح اليومية.

ولكن هل هذا الطريق الذي بدأ بحياة عاطفية قوية منزهة عن الاقتصاد ووصل إلى حد الموت البطيء اختناقاً تحت ضغط المصالح المادية تهدأ كاريزما نفسها في كل ساعة من وجودها، وذلك بعنف متواصلة يمرور كل ساعة أخرى.

إن نشأة السيادة الكاريزماتية في المعنى "الخالص" الذي وقع وصفه هي دائماً وليدة أوضاع خارجية غير عادية - سواء كانت هذه بالأخص سياسية أم اقتصادية أم نفسانية دينية - أم كليهما معاً. فهي تصدر عن انفعال عاطفي خارق للعادة لدى مجموعة من الناس ومن تمسكهم للبطولة مهما كان مضمونها. ومن ذلك وحده ينتج: أن الإيهان بالكاريزما قد يؤثر بقوة لا تفت وبوحدة ومناعة على صاحبه وحوارية - سواء كان هذا الإيهان نبوياً أم ذا مضمون آخر - مثلاً يؤثر التمسك العقائدي على أولئك الذين يسمعون أنه أرسل إليهم عليه وحل رسالته بانتظام في حالة الصدور - Statu Nascendi -. وإذا ما عادت الحركة التي رفعتها المجموعة الثالثة كاريزماتية عن المعتاد لتشرق على الحياة اليومية، فستحطم السيادة الكاريزماتية الخالصة على الأقل بانتظام، إذ تنتقل إلى "المؤسسي" وستشتت، ومن ثم ستصبح إما آلية وإما سيف ردها من خلال مبادئ بنوية معاصرة تماماً لها أو تدويرها بالاستمالة بجملة المبادئ في أشكال مختلفة ولغنها بحيث تكون مرتبطة بها فيما بعد بصفة وثيقة ومتغيرة غالباً إلى حد الطمس، ولا تمثل حصراً مهماً للشكل التجريبي التاريخي إلا بالنسبة للاعتبار النظري.

فالسيدة الكاريزماتية هي إذن في معنى معين متقلبة، وتعود جميع تقلباتها في آخر الأمر إلى نفس المصدر. عادة تصبو أمنية الحاكم ذاته ودوماً أمنية حواريه وعلى أشدها رغبة الأصول الحاضمين كاريزماتياً له إلى تحويل الكاريزما والسعادة الكاريزماتية لدى المحكومين من نعمة لمرة من نوعها، خارجية، زائلة وحررة

تحدث في أوقات ولأشخاص غارفة للمادة، إلى ملكية دائمة في الحياة اليومية. ولكن بذلك يتغير حتماً طابع البنية الداخلي، فشكل وجود الكاريزما يتخضع درماً لظروف الحياة اليومية والقوى المتحركة فيه، وخاصة المصالح الاقتصادية، بدون أكثر إن ظهرت الدولة نتيجة لأتباع كاريزماتيين لبطل حرب أو أسست كنيسة أو جمعية دينية أو أكاديمية أو مدرسة من طرف جماعة كاريزماتية تابعة لشيء أو فنان أو فيلسوف أو مبدع أخلاقي أو علمي، أو أسس حزب أو فقط جهاز من الجرائد والمجلات من قبل مجموعة نقاد كاريزماتيا وتبع فكرة ثقافية معينة. وهذه هي دائماً نقطة التحول التي بموجبها يصبح الأنصار الكاريزماتيون والمحوريين - كما كان في "Trustis" لدى ملك الإفرنج - أولاً عن طريق الحقوق الخاصة/ الامتيازات رفقاء ممتازين للحاكم، وفيها بعد أصحاب إقطاع ونسابة وموظفي دولة وأحزاب وضباط وكنية وصحفيين ورجال نشر يرخيون العيش من الحركة الكاريزماتية، أو موظفين ومدرسين أو غيرها من المهن التي يهتمهم كأصحاب أرباح وموظفين حكومية أو ما يمثّلها. أمّا المحكومين كاريزماتياً فيتحولون من جهتهم إلى "تابعين" يدفعون ضرائبهم بانتظام وإلى أعضاء جمعيات دينية وكنائس أو أحزاب خاصين للضرائب وللخدمة حسب لوائح ونظام، أو إلى جنود مروضين ومزودين أو إلى مواطنين مخلصين للقانون. فالرسالة الكاريزماتية تتحول حتماً - حسب الوضع - وإن أثمر المبشر: "بعدم الضغط على الروح"⁽¹¹⁾، إلى عقيدة ثابتة وإلى علم اللاهوت وإلى نظرية أو قاعدة أو نظام قانوني أو إلى مضمون تقليد في حالة التجمهر. خصوصاً وأنّ هاتين القوتين اللتين هما في الأصل غريبتان عن بعضهما ومعاديتان لبعضهما بعضاً تصبآن في نهر واحد: فالكاريزما مثل التقليد هي ظاهرة عادية. ومن الطبيعي أنّ قوّه كليهما لا تقوم على قواعد غمطّة ذات غاية نبيلة وحل معرفتها، وإنما على الإيمان المطلق أو النسبي لدى المحكوم: - سواء كان طفلاً أم زبوناً، أم حوارياً، تابعاً أم إقطاعياً - بغداة سلطة أشخاص معينين وعلى الولاء/ التحسّس لعلاقات البرّ والواجب إزاءهم، والتي تحمل دوماً هالة من القداسة الدينية لدى الظاهريين. وحتى الأشكال التي تتسم بها نبات المسيحية لديها تشابه إلى حدّ الهوة. لا يمكن ظاهراً معرفة ما إذا كان فائدة أمير حرب ومن معه من تابعين طابع "إماراتي" أم "كاريزماتي"، - إذ يتعلّق الأمر بـ "الروح" التي تضرر الجماعة، وهذا يعني: الأساس

(11) فلان رسالة بولس الأولى إلى سكان نيكوتشي، ص. 19.

الذي تستند إليه مكانة الحاكم: أي على النفوذ المقدس من خلال التقليد أو على عقيدة البطل الشخصية. أما الطريق من الأزل إلى الأخير فهو سلة. فحالة نفوذ السيادة الكاريزماتية الطامع العاطفي للإنسان الحاذق الذي يميزها عن التعلق المعتاد بالتقليد والقاعدة الشخصية الخاصة، نصير الوحدة مع التقليد أقرب عنصر مباشر، وإن ليس هو الإمكانية الوحيدة، يصعب حالياً الاستغناء عنه، خصوصاً في مراحل من الزمن لم تتطور فيها عقلنة تقنية الحياة. وبذلك يبدو إذن قد وقع التخلي تماماً عن جوهر الكاريزما وآله ضاع، وهو الحال بالفعل أيضاً كلما دخل طابعها الثوري الأسمى في حين الاعتبار. إذ تستحوذ عليه مصالح كل المتواجدين في مجالات النفوذ الاقتصادي أو الاجتماعي والتساوي إلى إثبات شرعية أملاكهم عن طريق الاستنباط من السلطة الكاريزماتية، أي المقدسة ومصدرها. وعوض أن يؤثر بصفة ثورية حسب معناه العبري إزاء ما هو تقليدي أو ما هو قائم على حق الكسب "الشرعي"، مثلاً كان في حالة النشوء - Status Nascendi - فإنه يؤثر الآن من جهته على عكس ذلك كأساس قانوني له "حقوق مكتسبة". وفي هذه الوظيفة بالذات التي هي غريبة عليه داخلياً يصبح إذن جزءاً مكوناً للحياة اليومية، لأن الحاجة التي يواجهها هي حاجة كونية بالكامل، وعصراً لبس عام.

لم يوضح التحليل السابق لسلطة العادة ضمن السيادة البيروقراطية والأبوية والإقطاعية إلا¹²³ بآلة كيفية تعمل هذه السلطة. لكن بهذا لم يتم الجواب عن السؤال: حسب أي علامات يقع اختيار أصحاب السلطة الذين يوجدون في أعلى الهرم البيروقراطي أو الأبوي. يمكن لرئيس جهاز بيروقراطي أن يكون هو الآخر أيضاً موظفاً سامياً تقدم حسب بعض المقاييس العامة إلى مكانته. لكن ليس من المفاجئ غالباً أن لا يخضع لنفس المقاييس التي يخضع لها الموظفون التابعون له. خاصة النموذج الخاص للبيروقراطية: يتطلب السلم الهرمي للموظفين المستخدمين أية مصلحة مختصة لا تقوم مكانتها هي الأخرى من جديد على "الاستخدام" مثل الآخرين. فنخصية رب البيت تستند شرعيتها في العائلة الصغيرة المكونة من الوالدين والأطفال من ذاتها وهي عادة ثابتة في العائلات الكبرى من خلال قواعد

(123) بالنسبة لسيادة البيروقراطية انظر نص البيروقراطية سابقاً ص 157-234، وبالنسبة لسيادة الأخوان المنقرات الأولى من نص سيادة الأخوان سابقاً ص 247-257 وبالنسبة لنظام الإقطاع انظر نص الإقطاعية سابقاً ص 380-417.

التقليد الواضحة. ولكن الأمر ليس كذلك بالنسبة لرئيس الدولة الإماراتية أو لمن هو على رأس نظام الإقطاع الهرمي.

ومن جهة أخرى يبدو جلياً الإشكال الأساسي الأول الذي تواجهه السيادة الكاريزماتية عندما نرغب في تحويل نظام حكمها إلى مؤسسة قارئة، وكذلك السؤال من خليفة النبي والبطل والمعلم ورئيس الحزب. فهذا السؤال يبدأ حتماً بالولوج أولاً إلى طريق النظام الأساسي والتقليد.

وبما أن الأمر يتعلق بالكاريزما، فلا يمكن أولاً الحديث عن "انتخاب" حوزة للخليفة، وإنما عن "اعتراف" من جديد أن الكاريزما متواجدة لدى المرشح للخلافة. فلا بد إذن إتيان التثبيت بـ Epiphanie أحد الحلفاء الذي يؤكد شخصياً كفاءته أو يأتي نائب أو نبي: - فالتجسيميات لبوذا وللمهندي المنتظر هي دليل على ذلك. ولكن مثل هذا التجسد/ الحلول الجديد ينسب عادة ولا يمكن أبداً انتقاؤه قطعاً حتى لأسباب دغمائية. هذا ما ينطبق على المسيح وحمل بوذا في الأصل. ولم تستطع التجربة الراديكالية بالفعل من هذا التصور سوى البوذية (الجنوبية) التابعة: فقواري بوذا بقوا هنا بعد وفاته جماعة من المهربان المتسولين بقدر فصيل من التنظيم والشراكة والحفاظ على طابع من الجماعة الأقل تشديداً بين الحين والآخر. فحيث وقع تطبيق نصوص - البالي⁽¹³⁾ - (Pāli-Texte) بالفعل - وهو ما حدث في الهند وسيلان لسري لانكا⁽¹⁴⁾ العديد من المرات - لم ينجب فقط الطريق وإنما أيضاً التزامات القوي للفرد مع نوع من الجماعة المحسوسة للأديرة⁽¹⁵⁾. فالأسقفيات لم تكن سوى إطار جغرافي

(13) المقصود هنا هو ما يسمى بقانون بالي وهو تسمية أوروبية للنصوص القديمة الصادرة عن مدرسة ثيرافادا (Theravāda) النابعة للبوذية الجنوبية والتي استسلمها ماكس فيشر في أعماله الرئيسية لرجية حول القرن. كما يطلق عليها بـ "السلة الثلاثة" (Tipitaka) تضمنت قواعد الجماعة الدينية (Vinayapitaka) وأقوال/ خطابات بوذا (Suttapitaka) وما أُلحق مؤخراً من ميانيزيا (Abhidhammapitaka). قارن: Weber, *Hinduismus*, MWG I/20, S. 329 mit Anm. 94.

وتنقل: Otto Franke, *Pāli und Sanskrit in ihrem historischen und geographischen Verhältnis auf Grund der Inschriften und Abgaben* (Straßburg: Karl J. Trübner, 1902), S. 1 ff.

(14) يستند ماكس فيشر فيما يلي إلى: Kern, *Buddhismus*, S. 50-59، الذي وصف البوذية الجورمية القديمة بعد وفاة بوذا (حوالي القرن الخامس / الرابع ق.م.) بأنها تبدو كأنها كنيسة غير منظمة. وقد وضع في صدارة وصفه المذهب المثالي الذي لا يستقر له حال إلا في مواسم الأمطار. وقد شكك الباحث كيرد في الحظيفة التاريخية للثقافات التي وردت فيها بمحضر

للتحديد المريح للمناطق التي كان يجتمع فيها الرهبان خلال الشعائر الجماعية النادرة - التي تفتقد كل عبادة⁽¹⁵⁾، وكان "موظفو" الأديرة يقتصرون على حائطي الملباس وبعض الموظفين، كما وصل تطبيق عدم الملكية بالنسبة للأفراد وكذلك للجماعة في حد ذاتها وسد الحاجة عن طريق الحياة الخالصة (كالهدايا والتسول) إلى الحد الأقصى الذي تتيحه الظروف اليومية بإطلاق. فليس هناك "أسقية" عند الجلوس والحديث في اللقاءات إلا لأن تقدم في السن (كراهب) وللعلاقة بين المعلم والطالب - Novize - الذي يتقدمه ك - Famulus -، فالقبول وحده هو الذي ارتبط بشروط سبقة بسيطة جداً (تتضمن التعليم وشهادة حسن سيرة المعلم وشجرة وعده قلوب من الشعائر)⁽¹⁶⁾، أما الانسحاب فهو ممكن في كل وقت، فلا وجود لـ "قده ثابت" - Dogmatik - أو لتطبيق مهنة المدرّس والعبادة، ولم يجد "مجلسا زهاء الكنيسة" الشهران في القرنين الأولين خلافاً لها⁽¹⁷⁾.

لا شك أنّ هذا الطابع غير المعتقد تماماً للجماعة الرهبان قد شارك بقدر وافي في

= البطارقة لدى الكنيسة القبطية والسليمانية (المراجع المذكور، ص 331 - 340).

(15) المقصود بـ "الأسقية" هي "Peli "Green" "، وهي فلسفة لمحال تفوذ الدير البوذي حيث يظن الرهبان ساء ويمكنهم القيام بشعائرهم النصف شهرية، وفي هذه الاجتماعات التي تتكون من أربعة أشخاص حل الأمل وضع نزاهة قواعد الدير وكذلك "الاعتزال للملتي بالخطايا" من قبل الرهبان (المصدر نفسه، ص 13 فلاحاً)، ويترجم هندريك كيرت كلمة "Sons" بـ "دارة الكنيسة" أو "المطبخ" (المصدر نفسه، ص 62)، غارن أيضاً، Weber, *Indobudhisme*, MWO II/ 20, S. 357, 367، وكذلك نوهجات فانس، المرجع المذكور، ص 63.

(16) يصف هندريك كيرت احتفال قبول المرشح في جماعة الرهبان البوذيين في الهند في كتابه حول البوذية خلافاً: وخلال هذا الاحتفال يقع النظر فيها إذا كان المرشح لياس الرأب وصمن السؤدد كما يقع استعوابه من طرف معلمه حول سنه والأمراض التي مز بها ومن وضعه العائلي (مثلاً: "هل أنت أ. أ. حرة؟ أليس عليك ديون؟ هل ننمي ببنود الملك؟ هل تحبّلت على موافقة قواديين؟" والإدلاء بقراره أمام الرهبان المجتمعين، وموما سياه ماكس فير بـ "شهادة حسن السيرة" "المتحرّر". وبعد تقديم الطلب الضروري يقع قبول المرشح وإرشاده حول واجبات الرأب.

(17) المقصود هنا هي اجتماعات قادة تابعي جماعة (Gautama Siddhartha) التي تقوم حسب الرواية البوذية بجمع أقوال بوذا المصنوعة بصيغة منسقة والمتعلقة بنظرية وبكيفية تعليم الجماعة التابعة له ثم نقضها ويبدو أن كل من اجتماع راجعها (Rājagṛha) وفايصال (Vāṣṭī) قد جرى في السنة التي أنت وفاة بوذا وبعد وفاته بقرن (نحو 390 ق.م.). أما البحوث المعاصرة في مجال البوذية فإنها تشكك في صيغة حدوث هذين الاجتماعين. ويتبع ماكس فير هذا الرأي الوسطي الذي شناه أولدبرخ في دراساته حول البوذية والذي يدحض الطابع الوحي تماماً لحديث هذه الاجتماعات.

زوال البوذية من الهند⁽¹⁸⁾. ولم يكن ممكناً بالمرّة إلا لدى جماعة خالصة من الرهبان، وهي تلك التي لا يأتي الخلاص الفردي فيها إلا من عمل الفرد الواحد بقون استثناء. إذ يهذ بالطبع لدى أي جماعة مختلفة مثل هذا السلوك وكذلك أي نشأت سلمي بسيط به Epiphanie جديدة التماسك لدى الجماعة الكاريزماتية التي تشد الحاكم والقائد المجسم في الحين، وبالتجاوب مع هذه الرغبة المثبتة في التواجد الدائم لحامل الكاريزما في صليها، تكون قد قامت بخطوة هامة نحو التواجد المتعدد. وهذا الحلول الجديد للكاريزما يشير نوعاً من "الموضوعية" لها. يجب البحث الآن عن حاملها المنشود إبتاً بانتظام وحسب علامات معينة تكشف عن الكاريزما التي ينسب بها، أي حسب "قواعد" كما يجري - مبدئياً حسب نوع الهابي⁽¹⁹⁾ (Apostasy) - مع الدالاي لاما⁽²⁰⁾، أو يجب أن توجد وسيلة أخرى يقع أيضاً تحديدها حسب قواعد للبحث عنه. هناك نجد أولاً الاعتراف الأقرب بأن حامل الكاريزما نفسه هو الموقل بتعيين خلفيته، أو عندما يكون قد حلّ مرة واحدة - مثل المسيح - أن يعرف نائبه على الأرض⁽²¹⁾. فنعين الخليفة الذاتي أو النائب من قبل الحاكم إنما هي إحدى الأشكال

(18) بدخول الإسلام إلى شمال الهند في بداية القرن الثالث عشر وقع إقصاء البوذية من الهند بصفة شبه تامة. كما من تحطيم الأديرة البوذية والمخطوطات حسب قول فير أيضاً "حامل الحياة للجماعة الدينية ومنظمتها" لدى البوذية الهندية" (قارن: Weber, Hinduism, MWG II/ 20, S. 370). ولم تبق سوى بعض الجماعات البوذية الصغيرة التي تواصلت إلى حد القرن الخامس عشر.

(19) رفع نغيمس "الحمل الهابي" (من المصرية القديمة: Hapi) التي تعني الحمل الهابي) بسزلة الإله في مدينة مميس المصرية. وكان يستوجب على الحمل الجديد أن يشجبه لترقصات العلماء وأن يظهر سلسلة من العلامات التي تضاربت حولها الروايات في المصادر القديمة. فحسب ما جاء لدى هرودوت له 26 وجب على الحمل أن يكون أسود وأن يعمل على جبينه وشعر مرفع أبيض وحمل ظهره صورة نسر وأن يكون الشعر في ذيله مشق وأن تظهر صورة جعل تحت اللسان، وقد مرّ الحمل الذي أقرض مثل هذه العلامات في مقام الإله كهافي ووقع تقديمه في ذلك (Aperoo) إلى جانب السيد الحام للإله بيا (Piha) في نغيمس.

(20) حسب التصور اللامائي، تمرد نغيس ال Bodhisattva بعد 49 يوماً من وفاة الدالاي لاما لدخول في جسم طفل ينح التعرف عنه من خلال التكهّن وهذا الطفل الذي مرق أنه يجسم إعادة الميلاد كان يحمل إلى دير في العاصمة لاسا (Lhasa) حيث يستكن هناك إلى حلول العام السابع أو الثامن من عمره، ومن ثم تم تسميته بلباس الرابع وثوبه كالدالاي لاما. قارن: Grunewald, Buddhism, S. 76-78.

(21) يسته فير هنا إلى إنجيل متى 16، 18 - 19 حيث روي عن نعيمس سيمون بطرس خليفة للمسيح. قالت بطرس وعمل هذا الجبل أريد تلبس بجاهتي حيث لا تختصها أبواب جهنم. وما أعطيك مفتاح الجنة؛ وكل ما سترطه على الأرض يبقى مربوطاً في السماء وكل ما تحلّ عقد، على الأرض يبقى أيضاً منحلّاً في السماء.

الأصلية والمناسبة لجميع الأنظمة الكاريزماتية، النبوة منها والحرية للمحافظ على مواصلة السيادة. ولكنها تمثل بالطبع أيضاً خطورة تحول من السيادة القائمة على السلطة الذاتية المطلقة والشخصية للكاريزما نحو جهة "الشرعية" القائمة على سلطة "المصدر". فإلى جانب الأمثلة الدينية حافظ على هذه السمات الكاريزماتية شكل تكوين محافظي الإدارة الرومانية: حيث يقع تعيين الحلف في القيادة من بين مجموعة المؤهلين من طرف المحافظ ذاته وبموافقة الجيش المدعو للحفل، وبقي ذلك على حاله حتى عندما وقع تجديد المدة لتقليص نفوذه وربطها بموافقة الجيش المدني مستقلاً (بـ"الانتخاب") وحسب قواعد منظمة؛ أما تعيين الدكتاتورين [القادة المستبدين] في مأساة الحرب⁽²²⁾، وفي الوقت الحرج بحيث لا يفتقر شخصاً حادياً، فقد تواصل لوقت طويل كأحد الرواسب المتميزة لنموذج التكوين القديم "الحالض". فلا يعرف البطل المظفر والمعين من طرف الجيش بالإجماع كـ"إمبراطور"، وهو الذي لم يخلق ليكون حاكماً حسب "قانون الإمبراطورية"⁽²³⁾، وإنما تعود السيادة على حق لمن يقع اختياره من طرف المجموعة الحاكمة - Prinzipal - ويعترف به في الوقت المناسب⁽²⁴⁾، كحلف "شرعي" على العرش سوى الزملاء والتعيين لمن يخلفهم الذي يأخذ دوماً شكل الشئ⁽²⁵⁾. كما توغل هنا، على عكس ما يجري في السلطة

(22) كان "الدكتاتور" محافظاً عازماً للعادة ذات نفوذ محدود مدة ستة أشهر وبدون مساعدين وحسب المؤرخ مومسن في كتابه: *Römischer Staatsrecht* II, 1^o, S. 138.

وقع تعيين الدكتاتور باقتراح أحد القناصل في مجلس الشيوخ "كمحاكم عسكري للدائمة خلال الحرب". ولم تواصل وظيفة الدكتاتور في صورتها الأصلية بعد عام 202 ق.م.

(23) كان تعريف ما يستى به "Lex de imperio" متضارباً لدى مؤرخي العهد القديم. وفتح غير هذا إلى جوهانس كرومayer (Johannes Kromayer) الذي تبني القول - حيث يورد مومسن - أن أبداً أغسطس ومن جاء بعده لم يحصل على القيادة العسكرية أو السلطة ما دون القنصلية مجلس المدينة. قانون: Johannes Kromayer, *Die rechtliche Begründung des Principats* (Munich: R. Friedrich, 1888), S. 34ff., 46.

(24) المقصود هنا هي الفترة التي تليدأ مع حكم الإمبراطور أغسطس وتتواصل حتى حكم الخياصرة الجلود في القرن الثالث. يتبع غير ما للمؤرخ مومسن في كتابه: *Römischer Staatsrecht* II, 2^o, S. 263-264.

يتميز هذا الأخير تسلم القيادة العسكرية شرطاً أساسياً لتأسيس "الإمارة". ومما لم تكن في عهد "الإمارة القديمة" (التي امتدت إلى حد حكم القيصر 282 / 283) قادرة على رفض طلب الجيش بتعيين "إمبراطور" وكذلك المصادقة على مجلس الشيوخ الذي لا يمكن بالفعل رفض "إمبراطور" قد قام الجيش بتعيينه.

(25) بما أن القانون العام في عهد القياصرة الرومان لا يسمح بوراثة الحكم، لم يبق للخياصرة صورياً إلا تقديم المقترحات لمجلس الشيوخ عنها بغض الحلافة. وكان للخياصرة يدهمون قلوبهم بتعيين

المتزلية الرومانية التي ابتعدت بدون شك عن العادات في القيادة، التمييز الحر تماماً لـ "لوارث" الخاص²⁶ - "Heres" - الذي يحتل مكان رب البيت المتوفي أمام الآلهة وأمام العائلة²⁷. ولئن أخذت فكرة نوريث الكاريزما في الخلافة بالثبني بعين الاعتبار، ولو بدون أن يُعترف بها حقاً كميدياً في النظام الميترى للجيش القيصري الروماني، فإن طابع الإدارة بقي من جهة أخرى دوماً قائماً إلى جانب المجموعة الحاكمة -Prinzipat-: إذ إن Princeps (الأول من بين أنداده) هو موظف يتمتع بصلاحيات بيروقراطية منظمة قائمة على قواعد طلائعاً حلفاء جيش الإمبراطورية على طابعها الروماني²⁸. ويعود الفضل إلى الإمبراطور أغسطس الذي، خلافاً لفكرة الملوكية الميترانية²⁹ التي كانت تقوم في رأس القيصصر، نظر إليه من طرف معاصريه كمحافظ على التقليد الروماني وعلى الحرية وإعادة الاعتبار لها³⁰.

و لكن إذا لم يمتد حامل الكاريزما من جهة خليفته، وليس هناك علامات خارجية واضحة تشير إلى الطريق مثلما يحدث مع الحلول، يبقى لدى المحكومين

المقربين منهم للخلافة كمشاركين في السلطة أو كورثة لأملأهم وحتى تبهم إنما يكونوا أبناءهم أو أحفادهم. قارن: Mommsen, *Römisches Staatsrecht* II, 2^e, S. 1135-1138.

(26) نسبة لائبة "للوريث المسمى تماماً" والذي حسب لغز الوارثة الرومانية ينضم في صورة "الخلافة المباشرة" إلى "وحدة حلقة المنهكين بالمصالح المادية للوريث". قارن: Otto Karlowa, *Römische Rechtsgeschichte* (Leipzig: Veit & Comp., 1901), Band 2, S. 864.

(27) حسب القانون الروماني نسبة لكامل الملك وما يتبعه من حقوق السيادة والواجبات الدينية.

(28) يثنى ماكس فيبر هنا رأي تيودور مومسن الذي يعتبر أن "Princeps" كان موظفاً لا يتعالى على الدستور وإنما كان يحتل "سلطات محددة تنص عليها التراتيب طبقاً للدستور". Mommsen, *Römisches Recht* II, 2^e, S. 749. بعد فوزه العسكري على أنطونيوس سلم أغسطس لمجلس الشيوخ السلطة المنوطة له وأعاد إليه وللشعب حقوق التصرف في الجمهورية، ولكنه احتفظ بالقبض على القيادة العسكرية (Imperium Proconsulare) على المحافظات التي عادت فيها قبائل جيش قوية. وفيما بعد أضيفت إليه مصالح وموظفون آخرون.

(29) في الممالك الهلنستية التي ظهرت بعد حكم الإسكندر الكبير كان الملك يعتبر نجساً للدولة ومصدراً للحر. إضافة إلى ذلك كانت الخلافة منظمة حسب السلالة عبر آتة تطوّر نوع من التقيس للملك الذي كان يمتد كالم الإله وكمعتقد وصاحب فضل.

(30) بهذه الطريقة وصف حكم أغسطس من طرف أوفيد (Ovid) وبروز (Propertius) هوراز (Horaz)، و فيرجيل (Virgil). انظر لير في هذا الصدد وصف إدوارد ماير في كتابه حول Edoard Meyer, "Kaiser Augustus," *HZ*, Band 55, S. 383-431, hier: S. 412f.

الإيمان بأنّ الأنصار المشاركين في السلطة⁽³¹⁾ (Clerici) - كالحوراري والتابعين هم إذن الخبراء في معرفة مثل هذا المؤهل. من هنا لا يصعب على هؤلاء تفنيد هذا الدور بـ "استحقاق"، خصوصاً وأنهم لو حدهم في حوزة وسائل الحكم، ولكن، بما أنّ الكاريزما تجد مصدر فعاليتها في عقيدة المحكومين، فلا يمكن إذن الاعتراف باختلفة المعين بدون اللجوء إليهم، بل إنّ الاعتراف به عن طريقهم هو في الأصل القرار الحاسم. لقد كان هناك أيضاً سؤال تطبيقي هام حينما انعزل مجلس الأمراء الساميين كهيئة تحضيرية للانتخاب تماماً، ألا وهو: من سيعرض من بين الأمراء الساميين اقتراح الترشح على الجيش المجتمع⁽³²⁾؟ إذ كان مبدئياً عاجزاً على جلب الاعتراف لمرشحه الخاص ضدّ إرادة بقية الأمراء الساميين.

كان التعيين من طرف المقربين الأولين ذوي النموذ والاعتراف من قبل المحكومين إذن الشكل المادي الذي يجري فيه هذا النمط من تأسيس الخلافة. ففي الدولة الإماراتية والإقطاعية العادية نجد ذلك الحق في تعيين المقربين الذي تعود جذوره إلى الكاريزما كـ "حق مسبق" لانتخاب المرشحين الحكوميين الهائزين وأصحاب الإقطاع. أمّا الانتخابات الألمانية للملك، فكانت تجري على متوال انتخاب أساقفة الكنيسة⁽³³⁾. فلم يكن "انتخاب" ملك جديد مثلاً هو الأمر تماماً

(31) هذا المصطلح "clericus" (جمع لكلمة "Clericus") يعني في الاستعمال الأصلي المسيحي أولئك الذين يشاركون في ورثة الملك الإلهي. ولم يتحوّل المصطلح لتعيين المشاركين الروحية خلافاً للمعنى المادي إلا في القرن الثاني ميلادي. قارن: Sobin, Kirchenrecht, S. 235-247.

(32) اتبع بير ما رأي أولريخ ستوتز (Ulrich Stutz) في كتابه: *Ulrich Stutz, Der Erzbischof von Mainz und die deutsche Königswahl: Ein Beitrag zur deutschen Rechts- und Verfassungsgeschichte* (Weimar: Hermann Böhlau's Nachfolger, 1910), S. 113-116. ولذي كان على سؤال في مجال البحث الفروسطي المعاصر. وحسب ستوتز (Stutz) كان اختيار الملك إلى حدود إدخال الانتخاب بالأهلية عن طريق كريريين فرن رانس (Kurverein) عام 1338) "بالاقتراح والاختيار المجاهي وبنيضة راضحة شتيا"، وهو ما يعطي الاقتراح "الاسم الأول" و"المشرف على الانتخاب" دوراً حاسماً في حسم نتيجة الانتخاب. ولئن وجب على هذا الأخير باعتباره "المؤمن على اختيار للمسيح من قبل الأمراء" تعيين المرشح الذي وقع الوفاق عليه في الدوائر التحضيرية. إلا أنه يمكن له، خلافاً للتقويم المعتاد حسب ما يؤكد ستوتز، أن يقدم المقترحين إلى اختيار مرشحه. قارن أيضاً: Bruno Wunderlich, *Die neueren Ansichten über die deutsche Königswahl und den Ursprung des Kurfürstencollegiums* (Berlin: Emil Ehering, 1913), S. 167-176.

(33) منذ القرن الثاني عشر كان الاختيار المسبق للملك الألماني يجري عن طريق قادة رجال الدين للكلر والأمراء الساميين. وكانت طريقة الاختيار لملك الأمراء تجري منذ انتخاب روهولف فون =

بالنسبة إلى انتخاب البابا أو أسقف أو قسيس، أي عن طريق 1. التمييز من طرف الحواري والمقررين (كالأمراء والكرادلة وقساوسة الأسقفية والرهبان والشموس) و 2. الاعتراف به فيما بعد من قبل الشعب، ليس "بالاقتراع" حسب المعنى الحديث لانتخابات رئيس الدولة أو أعضاء البرلمان، وإنما كشيء مغاير تماماً على الأقل بالمعنى الواسع للكلمة: أي القبول أو الاعتراف بالأمر الواقع الذي لا يصدر أولاً عن الانتخاب بل بالعكس الاعتراف بها مسبقاً من خلال الكفاءة المتواجدة للكاريزما التي يطالب المرشح بها كعاملها. ولذلك لا يمكن مبدئياً أن توجد منذ البداية أغلبية انتخابية، إذ يمكن لأغلبية ضئيلة جداً أن تكون على حق في معرفة الكاريزما الأولى مثلها يمكن لأغلبية ساحقة أن تخطئ. فلا يمكن إلاً لواسد أن يكون الحقيقي وما يقرم به المنتخبون المختلفون إنما هو إذن إثم. فتواميس انتخاب البابا تسمى للحصول على التوافق الكامل. أما إعادة انتخاب الملك فتعتبر كتشيع كني: حيث يحصل تشيع المعرفة الحقيقية للمؤهل والتي لا يمكن إزالتها إلاً بتجاعه في حراجه للشخصي بها أوتي من وسائل جسدية وسحرية يوم القيامة، كما نجده بين المرشحين للملك لدى قبائل السود (بالأخص بين الإغوة) وكذلك أيضاً في المؤسسة⁽³⁴⁾.

وإذا ما توغل مبدأ الأغلبية، فزئ يعتبر "واجباً" أخلاقياً بالنسبة للأغلبية أن تقبل إذن التسليم بالأمر الواقع والانضمام لاحقاً إلى الأغلبية.

ولكن من الطبيعي أن نخطو بنية السيادة الكاريزماتية بهذا النوع من التمييز للمخلاة نحو النظام الخشفي للانتخابات حالما يتوغل مبدأ الأغلبية. فليس كل شكل حديث لاختيار الحكام، وكذلك أيضاً ليس كل شكل ديمقراطي لاختياره منزّه عن الكاريزما. وعلى أية حال، فإن النظام الديمقراطي الخاضع لما يسمى بالاستفتاء العام - وهي النظرية الرسمية للنظام القيصري الفرنسي⁽³⁵⁾ - يحمل من

⁽³⁴⁾ هانز فرغ (Rudolf von Hebsburg) عام 1273 وحتى إدخال الانتخاب بالأغلبية عام 1338 حسب موال انتخاب الأساقفة حيث كان في إمكان الناخبين تقديم "فلكة جاعة" باسم الآخرين ومرصها.

⁽³⁵⁾ كان المرشحون للعرش لدى قبائل بايرو (Baiyoro) في أفريقيا الوسطى يتصارعون حتى يني أحدهم على اليد العليا. فارت: James George Frazer, *The Golden Bough: A study in Magic and Religion* (London: Macmillan & Co. 1911), Part I: The Magic Art and the Evolution of King, vol. I, 3rd Edition, S. 322.

⁽³⁵⁾ يمكن قراءة الملل بعنوان: *Les luttes de la dynastie napoléonienne* (Paris: Plon, 1868).

حيث الفكرة سمات كاريزماتية، وأن مسوغات أصحابه ترمي كلها إلى تأكيد هذا النمط بالذات. فلا استفتاء العام ليس "انتخاباً" وإنما هو اعتراف أقلي أو (كما حدث مع استفتاء 1870) اعتراف مجدد لمرشع كحاكم كاريزماتي ذي كفاءة شخصية⁽³⁴⁾. وحتى ديمقراطية بريكلبس التي تعني من حيث فكرة مؤسستها حكم المدجل السياسي (Demagogos) - من خلال الكاريزما والخطاب، نصبتت، خاصة في اختيار قائد الحرب، (إلى جانب اختيار البقية - إذا صحت فرضية⁽³⁵⁾ Edvard Meyer) - طابعها الكاريزماتي المميز. ولكن بمرور الزمن، برد في كل مكان، حيث تختلط في الأصل جماعات كاريزماتية بطرق اختيار الحاكم، ربط طريقة الانتخاب بمعايير، وذلك أولاً لأنه يزوال جنود الكاريزما تطحن سلطة التقليد المعتادة من جديد وكذلك العقيدة في فداستها، ويكتفي فقط مراعاتها لتضمن الاختيار الصحيح. فواء حق الخيار المستحق الخاضع للمبادئ الكاريزماتية لدى رجال الدين أو موظفي البلاط أو التابعين الكبار للسلطة يتراجع بازدياد ولاء المحكومين وتقبلهم، وتتأسس في الحتام إدارة أوليغارشية خاصة بالانتخابات.

كثير "النظرية الرسمية" التي وقع مبالغتها تحت المفردات البسيطة الداعية التي نعرض لها القصر نابليون الثالث. وكانت مبالغة العمل ترمي إلى تشريع سلطته التي يرجعها إلى إرادة الشعب التي وقع التعبير عنها من خلال الاستفتاء. قارن في هذا الصدد هاينريش المطابق الذي قلّمة مانس ديلبرك (Hans Delbrück) (1914)، Georg Störke, (Berlin: Regierung und Volkswille)، (من هنا فصاعداً: Delbrück, Regierung)، وكذلك الواضح في ثبت المصطلحات فيما يخص "البونابولية" (Bonapartismus) و "القصرية" (Caesarismus).

(36) المصنوع هنا هو الاستفتاءان الفرنسيان اللذان جرى يوم 7 من تشرين الثاني / نوفمبر 1852 و8 أيار / مايو 1870. ومن خلال الاستفتاء الشعبي الأول ولدت المصادفة على منيع ونفس الجمهورية الفرنسية شارل لويس نابليون بونابرت (Charles Louis Napoleon Bonaparte) القصرة القصرية والتمتع له بتأسيس الحكم الإمبراطوري الثاني. أما استفتاء 1870 ضد صادق على تقرير دستور 1852 الذي يسمح بتغير نظام الحكم في اتجاه النظام البرلماني، ولكن بطي في نفس الوقت للإمبراطور نابليون الثالث مكانة سياسية قوية.

(37) حبيب، Eduard Meyer, Geschichte des Altertums III, S. 374، تحولت الاستراتيجية (إندرة الحرب) في القرن الخامس إلى "دولة سياسية"، ولكن جميع قادة أثينا العسكريين العشرة تواصل أيضاً اختيارهم: "من هناك فصاعداً" وقع فقط اختيار نسمة قادة استراتيجيين من الذين (Phylon) (الشم الأذن من تواب المدينة)، كما الخامس ضمن كافة الشعب؛ وهذا الأخير الذي يتمتع بصفة الجميع يعني قائماً أعلى للجيش في حين يصبح البقية مساعدين له قد يبتزون أيضاً في مهام حربية إذا قبلت الحرب على عدة وجهات في نفس الوقت، أي أرضاً وبحراً.

وهو ما حدث في الكنيسة الكاثوليكية ولدى المحكم القديسي للروماني، إلا أن نفس الشيء يحدث أيضاً في كل مكان حيث تمثل مجموعة من الناس ذوي التجربة حق الاقتراح والاختيار المسبق. ففي أغلب الدساتير المدنية عن مرّ المصور تحول هذا الحق بالفعل إلى حق مساندة السلالات الحاكمة التي أنزلت المحاكم من مكانته بهذه الطريقة ووضعت في المقام الأول بين أمثاله (Archon, Konsul, Doge)، وأقصت من جهة أخرى الجراحة من المشاركة الفعلية في عملية الاختيار. ونجد حالياً ظواهر مماثلة في التطورات الجارية في انتخاب شيوخ مدينة هامبورغ مثلاً⁽³⁸⁾. فهذا هو في أغلب الأوقات، من منظور صوري، الطريق "الشرعي" للوصول إلى الأوليغارشية.

يمكن حل عكس ذلك أن تتطور مبايعة المحكومين إلى "طريقة انتخاب" هادئة مباشرة أو غير مباشرة ذات "قانون انتخاب" منظم بقواعد سواء بالنسبة لانتخاب "الحفاظة" أم "الانتخابات حسب النسبة" أم "انتخاب الطبقات" أم "انتخاب الدوائر". لكن الطريق إلى هناك بعيد. فبقدر ما كان الأمر يتعلق بالاختيار، الصوري أيضاً، لمصاحب السلطة العليا بالذات، فلم يمر إلى حدّ النهاية إلا في الولايات المتحدة الأمريكية - حيث كان أحد الأجزاء الأساسية لعملية الانتخاب يوجد بالطبع ضمن حلة "التعيين" لأحدتي الحزبين - وفي ما عدا ذلك لم يحصل إلا في حدود تعيين منصب الوزير الأول ومن تبعه من زملائه "الممثلين" في انتخابات البرلمان. فالتطور من المبايعة الكاريزماتية للمحاكم إلى حدّ الانتخاب الحقيقي والمباشر للمحاكم عن طريق الجهازة المحكومة قد جرى على جميع المستويات الثقافية المختلفة، وعلى كل تقدّم في النظر العقلان والمنحور من الإيمان العاطفي للمسار أن يعين على تحقيق هذا التحول. ولم يتطور انتخاب المحاكم إلى نظام تمثيل إلا في الغرب

(38) رقم أن انتخاب شيوخ المدينة يعود حسب دستور مدينة هامبورغ لعام 1860 (الذي نلح عام 1880 وبقي نافذ المفعول إلى حدود عام 1921) إلى البرلمان (Bürgerschaft)، فإن الشيوخ المنتخبين حل مدى الحياة يتمكون فعلياً في اختيار مجلس الشيوخ. وهذا يعود إلى المادة التاسعة من الدستور الذي ينص على كيفية تعيين المرشح للعد في مجلس الشيوخ. وعلى اللجنة المكونة من ثمانية أشخاص نصفهم من مجلس الشيوخ والنصف الآخر من مجلس المدينة تطرح قائمة أولية لأربعة مرشحين. ويمكن لمجلس الشيوخ سحب اثنين منهم وبقية الطريقة إقصاء غير للرغوب فيهم خصوصاً وأنه يتوجب خمس أصوات حتى يسمح لأعضو من مجلس المدينة الترشح للانتخاب. لأن المادة التاسعة من الدستور الملحق عام 1880 في: *Verfassungsgesetzen für die freien Hansestädte Lübeck, Bremen und Hamburg, Deutsche Staatsgründungsgesetze in diplomatisch getrauten Abdrucke*, hg. von Karl Binding (Leipzig: Engelmann, 1897), Heft 10, S. 7-9. Weber, *Die Stadt*, MWG IV 22-5, S. 171 mit Anm. 85. وكذلك:

شيئاً فشيئاً. أما في العهد القديم، مثلاً، يمثل دوائر ⁽³⁹⁾ Boiotarchen - وكذلك أيضاً في الأصل نواب ⁽⁴⁰⁾ Commoner الإنجليز، فلم ينعين على المنتخب في حد ذاته ولا هل الموظفين، مثلاً في الديمقراطية الأتيكية، أن يكونوا النواب الحقيقيين ويمثل الشعب، إذ وقع تقسيم هذا الأخير إلى أقسام، بل كان غالباً مبدأ التناوب وليس فكرة "التمثيل" الحقيقي هو الرئاس. لكن ليس المنتخب في صورة التنفيذ الصارم للمبدأ صوراً وكذلك في الديمقراطية المباشرة المكلف ومنها الخادم لمتخيه، هو "حاكمهم" المختار. وبهذا وقع الانفصال تماماً، من حيث البنية، عن القاعدة الكارزمية، وهذا التنفيذ الصارم لبادئ الديمقراطية "المباشرة" هو لوحده غالباً غير ممكن في ظروف مدنيات كبيرة.

لا يكون تنفيذ الانتداب "الإلزامي" للممثل، من وجهة نظر تقنية بحث، إلا غير مكتمل نظراً للوضع التخييري ولظهور مشاكل غير متوقعة؛ فالطريق إلى "استدعاء" الممثل من قبل متخيه بسحب الثقة عنه لم يحصل إلا نادراً إلى حد الآن، ومراقبة قرارات البرلمان من طريق "الاستفتاء" نعمي في الحقيقة عملية دعم أساسية لجميع القوى المتكسبة لأنها تقضي عادة نقياً المساومة والحل الوسط بين المصالح. والإعادة المتكررة للانتخابات تصبح في آخر المطاف ممنوعة لما تتطلبه من مصاريف متزايدة. وكل المحاولات لربط ممثلي الشعب بإرادة المنتخبين لا تحي في الحقيقة وعلى مر الزمن عادة سوى: دعم القوة المتزايدة بطبيعتها لنظمة ممثلي الأحزاب على حسابها لأن هذه هي التي في إسكانها لوحدها تحرك "الشعب". فكل من المصلحة الموضوعية في تلبين الجهاز البرلماني كما بالنسبة لمصلحة السلطة لدى

(39) الـ "Boiotarchen" هم الممثلون المنتخبون للدوائر التابعة لأغداد المدن الوسطى اليونانية لمدة عام (447-386 و 379-146 ق.م.). وقبل عام 387 ق.م. كان جميع الـ Boiotarchen يتكون من أحد عشر عضواً وبعد 364 ق.م. أصبح المصنع يتكون من ستة أشخاص ثم تحول إلى ثمانية أشخاص بعد عام 338 ق.م. وكانت للمصنع وظيفة استشارية أمام جمعية الاتحاد، كما كان يستعمل كقوة وله القيادة العسكرية على جيوش الاتحاد.

(40) يتبع ماكسي غير هذا بالأخص نظرية جيليك (Jellinek) في عمله حول Staatslehre، ص 559 والتي تقول إن المجلس الإنجليزي الأسفل (Commons of House) لم يكن في الأصل عضواً تمثيلاً في معنى النظريات البرلمانية الحديثة. فلم يكن ينظر للنواب كممثلين لإرادة الناخبين، بل كتواب أرسلوا من طرف اللديات وتقبلوا تعليمات منها. وهذا التصور بقي أيضاً سائر المفعول حتى بعد أن أُلغى هذا النوع من العلاقة الدائمة بين اللديات والمجلس بإلغاء التعليمات بالنسبة للنواب وبعد أن أصبح أعضاء المجلس يمثلون مع مجموع اللديات المدنية والدينية "جمل الشعب" (المصدر نفسه، ص 560).

نواب الشعب ولدى موظفي الحزب تتحد في هذا الاتجاه: ألا وهو معاملة "شعب الشعب" لا كخادم لمتخيه، وإنما كـ "سيدهم" المختار. وشبه جميع الدساتير تعبر عن ذلك حسب هذا الشكل: أنه - مثل الملك - ليس مسؤولاً عن التصويت، وأنه يمثل "مصالح الشعب بأكمله"⁽⁴¹⁾. أما سلطته الفعلية فيمكن أن تكون مختلفة تماماً. ففي فرنسا لا يكون كل نائب فعالاً الرئيس العام لجميع الوظائف، وإنما فقط "سند" دائرته الانتخابية في المعنى الحقيقي للكلمة... ومنها جاءت مقاومة الانتخاب حسب النسبة وعدم وجود مركبة للأحزاب⁽⁴²⁾، أما في الولايات المتحدة فيجد أمامه سلطة مجلس الشيوخ الهينة، كما يسمى الشيوخ اقتناء هذه المكانة⁽⁴³⁾ في إنجلترا، ويصفه أكثر تهمداً في ألمانيا، يكون النائب لأسباب متناقضة بعضها البعض في حد ذاته المساعد/المعاون لدائرته الانتخابية ولصالحها الاقتصادية⁽⁴⁴⁾ أكثر منه سيّداً عليها، كما يكون التأثير على أرباب المصانع (Patronage) في أبدي رؤساء الأحزاب ذوي النفوذ. ولا يمكن هنا مواصلة معرفة الأسباب المتواجدة

(41) مثل هذا التحديد نجده مثلاً في دستور الرايخ الألماني بتاريخ 16 نيسان/ أبريل 1871، المادة 29. "يتمتع أعضاء برلمان الرايخ بثلاثين مليون ليجل الشعب وليسوا مقبدين بمطالب وتعليمات".

(42) راجع حركة إصلاح قانون الانتخاب الفرنسي التي طرقت في مستهل القرن الماضي في تمهيد النمط القائم منذ 1869 للانتخاب بالأغلبية الساحقة في الدوائر بنسب الانتخاب النسبي هي تكون أغلبية برلمانية واحدة وشرايط الدرجة الضعيفة للتنظيم لدى الأحزاب. ولكن إدخال قانون الانتخاب النسبي فشل نيل نشوء الحزب العالي الأولي لرفضه من قبل الأغلبية البرلمانية في مجلس الشيوخ، وأعلنت حكومة جانس بيلزك أن مقاومة النواب (في مجلس الشيوخ كما في البرلمان) تنوء إلى أن قانون الانتخاب النسبي يجمع من قيمة النواب ويجعلهم "أعضاء خدمة داخل المنظمة الحزبية" (الصدر نفسه، ص 26) وبذلك لم ينفذون مكانتهم كـ "أسياد ذوي سلطة مطلقة" في دوائرهم وهذه المكانة كانت ثمانية بالخصوص على تأثير النواب السائد حل سوتشي الإلمنة الحالية.

(43) من المحتمل أن لول غير يستند إلى معارضة الشيوخ الأمريكيين للطلب قدم في الكونغرس بتاريخ 15 أيار/ مايو 1912 لتغيير الدستور. ويؤكد الطلب المصادق عليه يوم 31 أيار/ مايو 1913 أنه يتعين على العضوين الراسلين من كل ولاية إلى مجلس الشيوخ أن يتمتعا مباشرة من المواطنين، وليس أن يقع اختيارهما من طرف الحكومة فيدرالية أو الولاية. ومنذ ذلك الوقت أصبح انتخاب الشيوخ مهيباً تماماً من طرف "مجلس الأحزاب الحكومية" ولم يتبق للشيوخ لولا كتواب لولايتهم وإنما لمثلثون لعضلاء ناحيتهم. فان: Ken Loewenstein, *Verfassungslehre* (Tübingen: J. C. B. Mohr (Paul Siebeck), 1959), Zitat S. 305.

(44) كان قانون الأقلية الساحقة في الدوائر الانتخابية هو القاعدة في الرايخ الألماني، أي أنه لم يقع الانتخاب حسب الأحزاب والقوائم وإنما انتخب أشخاصاً مباشراً. وحولاً كانوا تابعين لرجال المصالح الهينة في المعارضة الانتخابية، ويصفه خدعة في بروسيا حيث كان قانون الانتخاب الثلاثة مسطراً

في بنات السلطة والمؤثرة تاريخياً في سطها، والتي تتحكم تقنياً في جزء كبير منها مثل كيف يقسم جهاز الانتخاب السلطة. فالأمر يتعلق فقط بالبادئ إذ يمكن لكل انتخاب أن يأخذ طابع شكل ما بدون أي معنى حقيقي، وهو ما جرى لدى المعينين في الحكم الأول للإمبراطورية⁴⁴⁵ ولدى العديد من المدن اليونانية في العصر الوسيط كلياً فرض نادي أولغارشني أو مستبنة على الحكم سلطته السياسية وعين بصفة مقبلة المرشحين للحكم. وحيث لم يكن الأمر من وجهة نظر ضرورية كذلك، فإنه غالباً ما يشخص الحديث عن انتخاب من طرف مجموعة الشعب - مثلاً جرى لدى القبائل الجرمانية⁴⁴⁶ - وكما ورد دائماً في المصادر بالنسبة للمهود الماضي حيث كان الحديث بتعابير عامة عن "انتخاب" الأمراء أو غيرهم من أصحاب السلطة، مع العلم أن التعبير هنا ليس في المعنى الحديث للكلمة، وإنما يقصد به الميابة البسطة لمرشح هو في الحقيقة قد وقع تعيينه من طرف مصلحة أخرى إضافة إلى كونه يتب إلى أحد الأنساب الشريفة أو ما دونها فحمة. ولا يمكن عادة أن يكون هناك "انتخاب" قطعاً حيث يجري التصويت حول السلطة بصفة الاستفتاء أو أن يحمل طابعاً كاريزماتياً، أي حيث لا يوجد انتخاب بين مرشحين وإنما الاعتراف بمطالب السلطة من قبل من يطالب بها - مع العلم أنه حتى في "انتخاب" عادي، يمكن حسب الفاعلة المعمول بها أن يكون القرار بين عدد من المرشحين الذين أخذوا بعين الاعتبار من قبل ووقع تعيينهم ثم قدموا للناخب حتى يدخلوا في حلبة الصراع والحملة الانتخابية من خلال التأثير الشخصي والتداع للمحافظ عن المصالح المادية والمعنوية، وحيث تعرض قواعد اللعبة بالنسبة لطريقة الانتخابات ومعاييرها وكآتها لمرري في شكل صراع "سلمي"، يقع تعيين المرشح الوحيد الذي يأخذ بعين الاعتبار أولاً داخل الأحزاب لأن الذين ينظمون حملة الانتخابات وبذلك أيضاً توزيع الوظائف ليسوا بطبيعة الحال الناخبين بمعلمهم الجماهي غير المعتقد، وإنما هم قادة الأحزاب وأتباعهم الشخصيين، فالحملة الانتخابية نظامي

(45) دفع إحالة انتخاب مديري الإدارة الرومانية عام 14 م. من طرف نيريوس (Tiberius) من الجمعية العامة للمواطنين (إلى مجلس الشيوخ. وحسب مومن في كتابه: *Mommsen, Römisches Staatsrecht III, 13, S. 348ff.*

الذي يستند إليه لير، لم يحدث في بداية العهد القيصري سوى "انتخاب صوري" للمجالس العامة "إذ حوص انتظام بأصوات الناخبين ظهرت الميابة من قبل المواطنين المأخزين".

(46) انظر *Tacitus, Germania 12, 22* وفارن إضافة إلى المصادر التي وقع مناقشتها من قبل الباحثين في المشرق الوسطى في هذا الصدد أيضاً: Georg Weitz, *Deutsche Verfassungsgeschichte*, 3. Aufl. (Kiel: Ernst Homann, 1889), Band I, S. 320ff.

اليوم في الولايات المتحدة ضمن Quadricennium بصفة مباشرة أو غير مباشرة ما يقارب حرباً استعمارية⁽⁴⁷⁾، ومصاريفها ترفع بصفة محسوسة حتى في ألمانيا بالنسبة لكل الذين لا يعتمدون على أيادي حاملة رخيصة مثل القساوسة ورجال الأعيان الإقطاعيين أو من أصحاب الوظائف أو غيرهم من الكتيبة العاملين لدى النقابات والأحزاب⁽⁴⁸⁾. وإلى جانب المال يطوّر "كاريزما الخطاب"⁽⁴⁹⁾ سلطته. فنموذاه ليس مرنيناً في حدّ ذاته بحالة ثقافية خاصّة إذ إنّ اجتراحات رؤساء قبائل المتوحدين الحمر ومناقشات رؤساء القبائل الإفريقية كانت على علم بها أيضاً. أمّا في الديمقراطية البرلمانية، فقد عرف تطوّرًا كميّاً رهيباً كان له أثر غير محدود في تطوّر اللغة والفكر⁽⁵⁰⁾، في حين أنّ الحملات الانتخابية الديمقراطية الحديثة قد تجاوزت من

(47) كانت أقل حملة انتخابية أميركية للرئاسة قبل الحرب العالمية الأولى تلك التي حصلت عام 1896: فقد بلغت مصاريف الحملة بالنسبة للمرشح الجمهوري وليام ماكنلي (William McKinley) ما يقارب 3.5 مليون \$، أمّا مصاريف منافسه وليام جينينغز براين (William Jennings Bryan)، فلم تتجاوز 300000\$. وحسب التقارير المعاصرة، قد صرف محلي رؤوس الأموال الكبيرة ومصارفها بين 10 و20 مليون \$ في بداية الحملة لفرض ماكنلي كمرشح للرئاسة. قارن: Charles E. Stangorand, "Die Entwicklung der politischen Parteien in den Vereinigten Staaten," *Zeitschrift für Politik*, Band 4 (1911), S. 229-300, hier: S. 277.

ومقارنة بهذه القيمة، فلم تلغ مصاريف احتلال السودان الغربي بالنسبة للفرنسيين بين عام 1888 و1893 سوى 9 ملايين فرنكاً، وفيما بعدما يقارب 8 ملايين فرنكاً سنوياً.

(48) يشير ماكنلي غير هائل الأحزاب غير الليبرالية الكبيرة في الرايخ: مثل حزب الوسط وحزب المحافظين (القديم خصوصاً من قبل مالكي الأراضي الشاسعة شرقي نهر الراين) والحزب الاشتراكي الديمقراطي.

(49) نوجد صياغة مطابقة في التقرير الأدبي الذي نشره كارل سبل (Karl Sell) بعنوان: "Forschungen der Gegenwart über Begriff und Entstehung der Kirche," *Zeitschrift für Theologie und Kirche*, Band 4 (1894), S. 347-417.

والذي نقسّن في جانب كبير منه النقاش حول *Kirchenrecht* von Sell. وهناك يؤكد سبل - باستناد إلى كتاب:

ويحاول إلى الكنيسة اللوثرية - أنّه يمكن للفرد أن يحتلّ مكانة مرموقة وإن كان بدون حقوق: "... إنك من بيننا إناس ذوي لغة بلغة، لهم كاريزما خاصّة في الخطاب، يمكنهم أن يخرجوا من أعيالها شيئاً جديداً، وحيث ينظفون يلزم جميع من حولهم الفصّة". (المراجع المذكورة، ص 382)

(50) المقصود هنا هي الفصلية المتنامية والبلادة. ففي الأدب المعاصر كان فريدريش بلاس (Friedrich Blasi) يبالغ من القول بأنّه يمكن من خلال مثال الديمقراطية الآتية أن يثبت العلاقة بين التطوّر التوعّي للبلادة في الخطاب ومشاركة الشعب في الحكومة. فالدمج الإثني والقبضاء يلزمان حلّ الاجتهادات الشعبية الفلكلورية والحاكم الشعبية والتي تتطلب خطباء عظماء لهم تأثير كبير. قارن: Friedrich Blasi, *Die antike Demokratie*, I. Abteilung: Von Georgias bis zu Lysias, 2. Aufl. (Leipzig: B. G. Teubner, 1887).

حيث الكمّ بخطاباتها الجرفاء "Stump Speeches" كل ما سبق نظيره⁽⁵¹⁾، فبمقدور ما يرتفع التأثير على الجماهير وبقدور ما يشتد التنظيم البيروقراطي للأحزاب بقدر ما يصبح مضمون الخطاب ثانوياً، إذ إنّ تأثيراً يصبح عاطفياً بحثاً وبعد نفس المعنى طالما ليس هناك أوضاعٌ طبيعية بسيطة وغيرها من المصالح الاقتصادية، ومن ثمّ فهو يسير التحكم فيه والتعامل معه كما يجري ذلك في الاستعراضات الحزبية والحفلات حيث يقع استعراض السلطة على الجماهير وثقة الأحزاب في القوّة وخصوصاً عرض كفاءة القائد الكاريزماتية.

ر بما أنّ التأثير العاطفي على الجماهير يحمل حتماً في حدّ ذاته بعض السمات الكاريزماتية، فإنّه يؤثر أيضاً بكيفية أنّه يمكن أن يجبر بيروقراطية الأحزاب والعمل الانتخابي المتزايدة، خاصة حينما نصل إلى أوجها، في الوقوع في خدعة تقديس الأبطال الكاريزماتيين، وذلك من خلال تألّج تقلبهم المفاجيء، وفي هذه الحالة قد تقع البطولة الكاريزماتية في صراع مع السلطة القائمة في "مؤسّسة" الحزب - كما يبيّنه حلة روزلت الانتخابية⁽⁵²⁾.

إنّ المصير العاديّ لجميع الأحزاب الذين يندوون بدون استثناء كأخصار

(51) تعبّر كلمة "Stump speeches" في اللغة الأميركية في الأصل من الخطابات (الانتخابية) التي تلقى من فوق قربة شجرة بطابع ديمagogي أو تحفيزي. ويستند خبر هنا إلى الحفلات الانتخابية في أميركا التي كانت حسب Ostrogorski, *Political Parties* II, S. 308, أولاً حفلات منظمة بصيغة صراوة "Speaking Campaign". وتختار بلدان الأحزاب القوية في اجتماعات الحملات الانتخابية حسب المجموعة التي يتمتع كسبها الحظيّب المؤهل بها حتى يسعى من خلال سيل من البلاغة كسب أكثر عدد ممكن من الأصوات.

(52) لم يعلن الجمهوري ثيودور روزفلت (Theodore Roosevelt) (الذي كان رئيساً فيها بين 1901 و1909) حينها، بعد إلحاق المجموعة "التقدمية" داخل الحزب الجمهوري، إلا يوم 24 شباط/ فبراير 1912 من ترشحه من جديد للانتخابات الرئاسية لعام 1912. واجتمع المجلس القومي الجمهوري الذي يعبّر المرشح في 18 حزيران/ يونيو 1912 في شيكاغو، ورغم أنّ روزفلت قد أثبت شعبيته في حلة انتخابية ناجحة (في المرحلة الفاصلة بين شهر شباط/ فبراير وشهر حزيران/ يونيو 1912) خلال الانتخابات التحضيرية في مختلف الولايات القبلية لم يتمكن من فرض نفسه أمام الرئيس الفرنسي والمرشح المحافظ وليام هوارد تاft (William Howard Taft) لأنّ هذا الأخير كان يسيطر على جهاز الحزب وتفكيره يملك من تأييد تيمّنه من جديد في 22 حزيران/ يونيو 1912. إلّا أنّ روزفلت لم يتخلّ عن ترشحه ووقع تعميته في 7 من آب/ أغسطس 1912 من طرف الحزب التقدمي الذي تأسّس هذا الغرض، وبهذا الترخّص الذي حدث داخل الحزب الجمهوري، لكن المرشح الديمقراطي وودرو ويلسون (Woodrow Wilson) من ربيع الانتخابات رغم أنّ كلا المرشحين الجمهوريين تحمّلا معاً على الأغلبية الساحقة.

كاريزماتيين، سواء المرشحين شرعيين وقبصريين، أم لديماغوجيين ذوي الأسلوب البريكلي أو الكليوني أو اللاسالي⁽⁵³⁾، هو التحول إلى شكل مسير من طرف "الأعيان"، بل يمكن القول إلى اتحاد النبلاء كما كان بصفة شبه دائمة إلى نهاية القرن الثامن عشر، إذا ما كانت رغبتهم الحفاظ على بقائهم كتنظيم متواصل. وفي المدن الإيطالية فرض في القرن الوسيط "النقل الإجباري" عدة مرات على النبلاء - لكن باعتبار أن غالبية أصحاب الإقطاع الكبار كانت بدون استثناء Ghibellinisch - وهو ما يعني استبعادهم من الوظيفة وحرمانهم من حقوقهم السياسية⁽⁵⁴⁾. ولكن يعتبر استثناء غير معهود حتى لدى الطبقة الشعبية ببولاني (Popolani)، أن يتخذ شخص غير نبيل وظيفة قيادية⁽⁵⁵⁾، وإن وجب هنا على الطبقة البورجوازية كما هو جارٍ أن تحول الأحزاب. ولكن الفاصل كان سابقاً أن القوة العسكرية التابعة للأحزاب تلجأ غالباً إلى استعمال القوة عن طريق النبلاء حسب سجل معين، مثلاً

(53) في المصادر التي وردنا وصف كل من بيكليس وكليوني منذ العهد القديم كخطيبين كما وصف فرديناند لاسال (Ferdinand Lassalle) من طرف كاتب سيرته هيرمان أونكان (Hermann Oncken) به "الديماغوجي الكبير" واعتبر خطابه في 23 أيار / مايو 1864 في رونسدورف (Ronsdorf) "خطاب الديماغوجي الأكثر جولة". قارن: E. Frömmel, Hermann Oncken, Lassalle (Stuttgart: Fr. Frommann, 1904), S. 410, 405.

حب ما يرد في النسخة المتحقة لأكس غير (Arbeitsstelle der Max Weber-Gesamtausgabe, BAW München)

(54) المقصود هنا هي القواعد في دساتير الحركات الشعبية في بلديات شمال إيطاليا خلال القرنين السادس والسابع عشر والتي خاضت ضد النبلاء ولديها وفسادها المبطون على الحكم. إن الأمر المذكور من قبل ماكس غير يوجد في ما يسمى بـ Ordineamenti di Giustizia del Popolo e del Comune di Firenze المعروفة عام 1293 (والتي وقع التوقيع فيها إلى حدود 1324). وحسب السند 110 يامل "حرنة الشعب" و"التعبير للنبلاء" وذويهم من جنس الذكور كنبلاء، وذلك يفتقدون حقوقهم السياسية في البلدية الفلورنسية. قارن: Paolo Fumagalli-Giudici, *Scrive alle Comuni Italiane*, Volume Terza (Documenti) (Firenze: Le Monnier, 1866), S. 144.

(55) وصف آل ببولاني (قارن الخامس السابق) في مجال التدوين المعاصر بحركات الطبقة الوسيطة باعتبارهم يتسمون إلى روابط عرقية. ونرعى سر كائهم إلى الدفاع عن مصالحهم من كل حداد وسلب "الأقويّة" (التيهليلي والذئبق) ذوي الأصل النبيل وكذلك كبار التجار الذين يحملون لقب الفرسان وفتحوا مع النبلاء من أصحاب الإقطاع لشكرين الطبقة العليا في المدينة من كل غور. فيما بعد سمح لدوي الجاه، فلمن ساندوا حكم الحركات الشعبية الانتشال في العمل السياسي بمعاملتهم وكأهم لا يتسمون للطبقة النبيلة. قارن: Robert Davidsohn, *Geschichte von Florenz*, 2 Teile (Berlin: Ernst Siegfried Mittler und Sohn, 1908), Band 2. Guelphen und Ghibellinen, العودة هنا إلى الجزء الثاني من 473 - 481، (من هنا فصاعداً: Davidsohn, Florenz II, I

fund II, 2

حدثت مع حزب الغلف (⁵⁶) (Partei der Helfen). بل إن كل الأحزاب التي وجدت قبل الثورة الفرنسية، بما فيها "Huguenoten" و "Liga"⁵⁷، والأحزاب الإنجليزية بما فيها ⁵⁸ "Roundheads" أظهرت نفس السيرة النموذجية والمشكلة في التزاقي من مرحلة الانفعال الكاريزماتية التي تجاوزت حدود الطبقات والروابط المهنية لصالح بطل أو عدد من الأبطال إلى تكوين جمعيات من الأعيان ذات قيادة نبيلة في غالب الأحيان. وحتى الأحزاب "البورجوازية" في القرن التاسع عشر، وبدون استثناء الأحزاب الراديكالية فيها، لم تكن هي الأخرى في أحضان سادة الأعيان، لا شيء لأن الأعيان، مثل الدولة قانها، وكذلك مثل الأحزاب يمكنهم التحكم بدون مقابل. ولكن هذا يعود بالطبع أيضاً إلى نفوذهم الطبقي والاقتصادي، فحين غير حاسب الأرض في الريف الحزب، كان من المتوقع أيضاً أن يتبعه، سواء في إنجلترا أو في بروسيا الشرقية إلى حدود المسيحيات (من القرن التاسع عشر)، ليس فقط العاملين معه - إذا استثنينا مراحل الانفعال الثوري - وإنما حتى الفلاحين، أما في المدن، والصغيرة منها على الأقل، فكان القضاة والعدول والمحامون والفساوسة والمعلمون يلعبون دوراً مماثلاً إلى جانب رؤساء البلديات، وهو غالباً دور أرباب المصانع أمام منظمات العمال. وقد يسأل المرء لماذا هؤلاء ليسوا ذوي كفاءة للقيام بهذا الدور، بغض النظر عن مكانتهم الطبقية، لكن الجواب سيكون في مقام آخر ⁵⁹.

(56) لم تكن من توضيح الموضوع. في النظام الداخلي لحزب الغلف لعام 1335 لا يوجد سوى إشارات لتركيب كلية البرلمان. لارن المصدر باللغة الإيطالية: Francesco Bonamy, "Stato della Parte Guelfa di Firenze," *Giornale Storico degli Archivi Toscani*, vol. 1 (1857), S. 1-41, bes. Kap. 16-19 und 39, S. 35-37, 41.

(57) خلال الحروب الدينية الفرنسية (1559-1598) حاولت عائلات النبلاء أن تقف في نفس الوقت إلى جانب الـ (Huguenoten) البروتستانت وكذلك إلى جانب الكاثوليك لتوسيع نفوذهم على حساب الفلاح الملكي. وبعد معاهدة السلام في 6 أيارز مايو 1576 بد يوليو (Beaulieu) والتي منحت للبروتستانت حقوقاً واسعة، جاء رد فعل الكاثوليك بتأسيس "الجامعة" التي أدت من جديد بصفة راديكالية تخلفات الحرب الأهلية، ولم تنهي الحرب إلا بعد معاهدة سانت (Nantes) في 30 نيسان/ أبريل 1598 التي توصل إليها الملك هنري الرابع.

(58) وصف أخصار البرلمان خلال الحرب الأهلية الإنجليزية (1642-1649) بد "Roundheads" (أصحاب القزوز المستديرة) باعتبار أن المترشحين من بينهم على خلاف أنصار الملك، أي النبلاء. ("الفرسان") كانوا لا يعملون شجراً مستعاراً وإنما كانت رؤوسهم معلقة.

(59) الإحالة هنا غير واضحة. فقد تعرض الحديث سابقاً في نص "السيادة/ السيطرة" ص 141 باختصار إلى الحاجة الاقتصادية لـ "طبقة أصحاب المصانع الحديثة"، ولكن لم ينعكس ذلك فيه، وربما نعلق الأمر بإشارة إلى الفصل الثامن بعنوان "Die modernen politischen" (GdS, Abt. 2, 1924).

ففي ألمانيا يمثل المعلمون - لأسباب مرتبطة بـ "وضعهم" المهني - الطبقة التي تقف بالخصوص إلى جانب الأحزاب "البورجوازية" كمتطوعين في الانتخابات مثل رجال الدين (عادة) إلى جانب الأحزاب الاستبدادية. أمّا في فرنسا فكان منذ القدم المحامون هم الذين يقفون، لكفاءتهم المهنية من ناحية، - وبعد الثورة من ناحية أخرى - إلى جانب الأحزاب البورجوازية.

لقد أظهرت بعض الأشكال للثورة الفرنسية التي لم تدم طويلاً حتى تتمكن من تطوير بنية نهائية، أولاً بعض المبادرات للتشكل البيروقراطي⁽⁶⁰⁾، ولم تبرز بقوة إلا في العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر. فعوض التراجع بين الجيل الكاريزماتي من جهة والالتئام لسادة الأعيان من جهة أخرى، بدأ الآن الصراع بين الإدارة البيروقراطية للمؤسسة والقيادة الكاريزماتية للحزب. وبذلك تقع إدارة الحزب في أيدي "المختصين" بالإدارة كلما كانت البيروقراطية أكثر تطوراً وكلما كانت المصالح المباشرة أو غير المباشرة والخضوض متعلقة بها - سواء ظهر هؤلاء بالحال كمرعفين رسميين للحزب أم في البداية كرجال أعمال أحرار مثلهما هو الحال في أميركا - حيث تكون بين أيديهم العلاقات الشخصية التي وقع ربطها بانتظام مع أصحاب الثقة والمعرضين وغيرهم من الموظفين الذين لا يمكن الاستمئنان عنهم، وكذلك القنابات والملفات وباقى الأدوات التي بمعرفة يمكن تحريك آلة الحزب وتوجيهها. فلا يمكن أن يحصل نجاح التأثير على موقف الحزب وربما أبعداً النجاح في الانشقاق عنها إلا عن طريق امتلاك مثل هذا الجهاز. فامتلاك النائب ريكيرت لقائمة أهل الثقة أصبح "الانفصال" ممكناً⁽⁶¹⁾، وبحفاظ كل من أوجين ريختر (Eugen Richter)

(60) "Grundriss der Sozialökonomik" Pentecost S. XI; MWG II/22-6) بتاريخ تموز/ يوليو 1914. وقد عاد ماكس هير من جديد إلى هذا الموضوع في مقاله المنشور عام 1917 بعنوان "Wahlrecht und Demokratie in Deutschland" (فارن: 15، MWG II، ص 378).

(60) في برلمان الثورة الفرنسية تواجدت عدّة مجموعات وجماعات منفصلة عن بعضها بعضاً، أي جميات منظمة مكونة من أعضاء تطارب أرائها السياسية مثل "جمعية 1789" التي أسسها ميرابر (Mirabeau) ريسيس (Sieyès) وأعضاء الجيروندي (Girondistes) أو (Fevillants). وكان "النادي البرونزي" الذي تحول فيما بعد إلى "نادي الجيوقيين" أكثر صرامة في تنظيمه. فهو كان بين مشاريع القوميين وخطط حلفاء مع القوميين في بقية مناطق فرنسا. وقد أصبح نفسه نظاماً داخلياً عام 1790، ولكنه فقد منذ عام 1793 تأثيره. بعد أن وظف من قبل روبسبير (Robespierre). تقرأ:

Albertini, Parteiorganisation, S. 537-546.

(61) أقام هاتين ريخ ريكيرت الذي كان ينتمي إلى الحزب الليبرالي القومي في برلمان المرفح عام 1877/

وربما أن "قدماء الأحرار القوميين" عرفوا كيف يحصلون على أدوات رقابة الحزب، كان هذا علامة هامة عن نوايا الانقسام الحقيقي للحزب أكثر من كل ما سبق من حديث⁽⁶²⁾. وعلى عكس ذلك، من المحتمل أن تفشل كل محاولة لإدماج الأحزاب لعدم إمكانية الإدماج الشخصي للأجهزة المتنافسة أكثر من الخلافات الموضوعية، وهو ما تؤكد كذلك التجارب الألمانية. فهذا الجهاز البيروقراطي المتطور بصفة منهجية بعض الشيء يمتد عادة سلوك الحزب بما في ذلك المسائل الحاسمة المتعلقة بالمرشحين. ولكن: حتى داخل الأشكال المنظمة بيروقراطياً بصفة صارمة، كما هو الحال لدى الأحزاب في أميركا الشمالية، يبرز بين الحين والآخر في مراحل ذات انفعال قوي النمط الكاريزماتي من جديد، وهو ما أظهرته الحملة الانتخابية الأخيرة للرئاسة⁽⁶³⁾. ففي حالة وجود "بطل"، يسعى هذا الأخير إلى تحطيم سيطرة التقنين في الحزب بفرض أشكال تعيين حسب الاستثناء المعام وحتى بتغيير آفة التمييز كاملة في بعض الظروف. ومن الطبيعي أن تواجه مثل هذه الظاهرة للكاريزما عادة مقاومة من قبل الجهاز المهيمن من طرف السياسيين المحترفين، وبالأخص من القيادة ومن رجال الأعمال الذين ينظمون تمويل الحزب ويسهرون على إدارته ويعتبرون المرشحين من وحي إبداعهم، إذ لا ترتبط المصالح المادية للباحثين عن مناصب

78 مكتبة غاتس بالانتخاب. ووضع قائمة من أجل الثقة في الدوائر. ولما حدث انفصال مجموعة ليبار الأحرار التابعة لريكيرت عام 1880 عن الحزب عبر إدوارد ستيفاني (Eduard Stephan) عن تنحله حول التعبير اللغاتي. قارن: Hermann Oncken, Rudolf von Bennigsen. Ein deutscher liberaler Politiker: Nach seinen Briefen und hinterlassenen Papieren (Stuttgart, Leipzig: Deutsche Verlags-Anstalt, 1910), Band 2, S. 440.

(62) نشأ حزب المتمردين الأحرار عام 1884 بعد اندماج الحزب التقدمي مع المفضلين عن الحزب الليبرالي القومي. ولكن بقيت الوحدات الانتخابية متصلة عن بعضها بما في ذلك الاتصالات مع نحل الثقة وأنساق الحزب وكذلك وسائل النشر. وفي عام 1893 حدث انقسام داخل الحزب أفضى إلى ظهور حزب الشعب المستنير وجمعا المتمردين الأحرار تقلد رئاسة كل واحد منها ويغنر وريكيرت. وهذه النسوة في أطياف الأحزاب الليبرالية لم يقع تجاوزها إلا بعد وفاة أوجين ريغنر في آذار/ مارس عام 1906 من خلال تأسيس حزب للشعب التقدمي (1909).

(63) تطورت التناقضات داخل الحزب الليبرالي القومي منذ عام 1905 بين الشباب الليبرالي والمحافظةين ("الليبراليين القدامى") الذين يحتلون أغلبية الحزب. وفي شهر آذار/ مارس 1912 قدم طلب إنقضاء الشباب الليبرالي من الحزب وتأسيس رابطة الليبراليين القدامى في الرايخ التي شجرت الأعمال وتمتدز الترحيبات. ولكن في آخر المطاف تمكنت لجنة الرقابة من تسوية النزاع.

(64) انقضى منه هي الانتخابات الرئاسية عام 1912.

باختيار مرشح الحزب فحسب، بل حتى المصالح المادية بالنسبة لدعوى الحزب - مثل البنوك والموردين وأصحاب الشركات - تحسبهم عادة ويعمن مثل هذه المسائل المتعلقة بالمرشحين. فمثلاً عهد Crassus يمثل الممول الكبير الذي يقوم في حالة فردية بتحويل قائد حزب كاريزماتي ويترقب من نجاحه في الانتخابات، حسب الوضع، سواء مناقصات دولية أم استجار للضرائب أم احتكارات أم غيرها من الامتيازات، وخاصة إرجاع ما دفع من سلف يضارب مقابل، صورة نموذجية. ولكن من جهة أخرى يحيا نظام الحزب العادي من مدعويه. فقلما تكف مناخيل الحزب العادية: مثل اشتراكات الأعضاء وغيرها من تخفيضات للضرائب على الأجور بالنسبة للموظفين العاملين في الحزب (في أميركا). أما الاستغلال الاقتصادي المباشر للمكانة داخل الحزب، فلأنها تترى فعلاً المشاركين، ولكنها لا تتجلى حقاً في نفس الوقت خزينة الحزب. فليس من النادر أن تُلغى تماماً الاشتراكات لأغراض الدعاية أو أن تجتهد حسب التقويم الذاتي، ويصبح بذلك الممولون الكبار صورياً أيضاً سيطرين على أموال الحزب. غير أن المدير العادي للمؤسسة والرجل المختص فعلاً، أي رئيس الحزب أو الكاتب العام، لا يمكن أن يعمل على أموالهم إذا لم يكن سيطراً على آلة الحزب. ولذا فإن كل ظاهرة كاريزماتية تهدد سير المؤسسة حتى مالبأ. فليس إذن من النادر أن تحدث مسرحية يتحد فيها رجال الأعمال المتصارعين وغيرهم من قادة الأحزاب المتنافسة فيما بينها لضرب كل إمكانية ظهور قادة كاريزماتيين مستقلين عن الجهاز العادي للمؤسسة، وذلك حفاظاً على مصالحهم التجارية المشتركة. وغالباً ما ننصح إدارة الحزب بتخصي الكاريزما وما ينمّر لها دائماً، حتى في حالة الاستثناء الكاريزماتي في "الانتخابات الرئاسية التمهيدية" - "Presidential Primaries" - لأن تواصل المؤسسة الحزبية المختصة يبقى دائماً متفوقاً من وجهة نظر تكتيكية على التقديس العاطفي للبطل. ولا يمكن أن تساهم في نجاح الكاريزما على حساب المؤسسة إلا ظروف غير عادية. فما زالت تلك العلاقة الغريبة بين الكاريزما والليبروغراطية التي مزقت الحزب الليبرالي الإنجليزي⁽⁶⁵⁾ بعد تقديمه لمشروع Hom-

(65) المقصود منه هو مشروع القانون الذي قدم عام 1886 من طرف الحزب الليبرالي ورونيه ولهام إيهود غلادستون (William Ewart Gladstone) إلى البرلمان والذي ينهي بإمضاء إيرلندا وضع الحكم الذاتي، أي التمتع بحكومة مستقلة وويلد ضمن الإمبراطورية البريطانية. إلا أنه (93 نائباً) ليبرالياً صوتوا ضد مشروع حكومتهم وهذا الانشقاق في الحزب أدى إلى تنظيم المراضين لسياسة الحكم الذاتي في السنوات التالية تحت قيادة جوزيف شامبرلاين (Joseph Chamberlain) كجمعية ليبرالية مستقلة.

erule الأول معروفة: فشخصية Gladstone الكاريزماتية التي طغت على العقلانية المتريفة أجبرت بير وقراطية الـ Caucus وضم النغور الواضح والموضوعي والتنبؤات السلية الوقوف بأغليتها وبدون احتراز إلى جانبها، وهو ما أدّى إلى انقسام الجهاز الذي وضعه Chamberlain وبذلك إلى الهزيمة في الحملة الانتخابية⁽⁶⁶⁾. ومثله حدث في السنة الماضية في أميركا⁽⁶⁷⁾.

لا بدّ من الإقرار بأنّ مجال المحفوظ التي نكسبها الكاريزما في صراعها مع البروقراطية داخل الحزب ليس بالقليل من حيث طابعها العام، فمضب وضع الحزب، إن كان مجرد حزب "بدون خلق"، أي أنّ برنامجه موجه حسب حظوظ الحملة الانتخابية الفردية التي تجعل الحزب مكوناً من تابعين يسطادون المناصب، أو أنّه في أحليه حزب طيقي مكون من الأعيان أو أن يحافظ بقدر كبير على طابع حزب ذي "برنامج" و"نظرة إلى العالم" - مع العلم أنّ هذه النقائص هي بالطبع دائماً نسبية، يكون حظ الكاريزما مختلفاً جثّاً، ويكون إلى حدّ ما أكبر حجماً إذا تغلب الطابع الأول الذي يجعل كسب التابعين الضروريين لشخصيات فذة أكثر سراً من منظمة الأعيان البرجوازية الضخمة لدى الأحزاب الألمانية، وفي مقدمتها الأحزاب الليبرالية بـ "برامجها" و"نظرتها إلى العالم" الثابتة التي يمكن اعتبار ملاءمتها مع المحفوظ الديمقراطي كلّ مرّة كالكارثة. غير أنّه لا يمكن الحديث عنها بصفة عامة. فـ "الشرعية الثابتة" لتقنية الحزب والظروف الاقتصادية والاجتماعية للحالة الخاصة هي المحدّدة بصفة قسرى في كلّ حالة من خلال علاقتها الوثيقة.

وكما تبين هذه الأمثلة، لا تقتصر السيادة/ السيطرة الكاريزماتية على درجات التطور البشري، كما لا يمكن بكلّ بساطة وضع النماذج الأساسية الثلاثة لبنية السيادة بتفريج الواحدة بعد الأخرى في مسار تطوّر واحد، بل تظهر مع بعضها بصفة متلازمة في مختلف الأنواع. إلّا أنّه من مضمير الكاريزما أن تتولّى بتزايد نموّ

(66) المقصود منه هي رابطة لجمعية الليبرالية المحلية التي أسسها جوزيف شامبرلان عام 1877 في برمنغام والتي تمتد بـ "Birmingham Caucus". وقد سميت الرابطة بدعم الحملة الانتخابية ومساعدة وليام إدموند غلادستون (William Ewart Gladstone) عام 1880 في نجاحه في الانتخابات. ورغم الهزيمة التي حصلت مع مشروع قانون الحكم الذاتي وانفصال الجناح الراديكالي بقيادة شامبرلان، دعمت الرابطة غلادستون في حركه الانتخابية عام 1886 التي انتهت بهزيمة لادعة لليبراليين.

(67) يحمل غير هنا إلى هزيمة الجمهوريين في الانتخابات الرئاسية لعام 1912.

الأشكال المؤسسية الدائمة. ففي بدايات علاقات الجماعات التي وردت لنا نبرز كل عملية جماعية تتجاوز المجال التقليدي لسذ الحاجة في الاقتصاد المنزلي في ظاهرة بنية كاريزماتية. فالإنسان البدائي يرى في كل التأثيرات التي تحدّد حياته من الخارج فعل قوى خاصة تعطي للأشياء، الجماعة منها والحياة، والبشر، الأموات منهم والأحياء، القوة للذئع أو للإلهاء. فكلّ الجهاز الاصطلاحي التابع للشعوب البدائية، بما في ذلك خرافاتهم المتعلقة بالطبيعة والحجران تنطلق من مثل هذه المعطيات. فالحاهيم مثل ⁽⁶⁸⁾ Mana و ⁽⁶⁹⁾ Orenda وما شابهها من مفاهيم تلفن دلالتها الإشرافية، تشير إلى مثل هذه القوى الخاصة التي تستل فخرها "الحارقة للعادة" فقط في أنها ليست في متناول كل فرد، وإنما هي مرتبطة بحاملها الشخصي أو المائي. فلهذه القوى السحرية والبطولية هي فقط حالات هامة جداً لخل هذه القوى الخاصة. فكلّ حدث يتجاوز المسار الممهود يثير قوى كاريزماتية وكلّ قدرة خارقة للعادة تؤجج العقيدة الكاريزماتية التي تفقد مع الزمن معناها. ففي الحياة اليومية غالباً ما يكون طغيان رئيس القبيلة ضعيفاً جداً، بل له دور الحكم ودور تمثيلي ضعيف. ولا يمكن عادة لأعضاء الجماعة أن يضعوا قانوناً خاصاً لمزله لأنّ قوته قائمة على الكاريزما وليس نتيجة انتخاب. ولكن يمكن في بعض الأحيان التدخل عنه بالرجل والاستقرار في مكان آخر. هذا ما حدث لدى القبائل الجرمانية التي أعرضت عن الملك لتفقدته المؤهلات الكاريزماتية⁽⁷⁰⁾. يمكن النظر للمفوضى المنظمة عن طريق عدم الانتباه

(68) يعود مفهوم "Mana" إلى الحضارة الميلانيزية. وقد عرّف الباحث البريطاني في الأنثولوجيا روبرت هنري كودرينغتون (Robert Henry Codrington) "مانا" كقوة روحية حارقة للعادة وغير مشخصة يقوم عليها حسب التصورات الدينية لسكان جورج ميلانيزيا الممهود السياسي لرئيس القرية. قارن: Robert Henry Codrington, *The Melanesians. Studies in their Anthropology and Folk Lore* (Oxford: Clarendon Press, 1891).

وكذلك: Weber, *Religiöse Gemeinschaften*, MWG I/22-2, S. 122 nn Anm. 3.

(69) يعود مفهوم "Orenda" إلى لغة نائل الإيروكي في شمال أمريكا. وتعني كلمة "أورندا" حسب: John Napoleon Brinckon Hewitt, "Orenda and a Definition of Religion," *The American Anthropologist*, New Series, vol. 4, no. 1 (1902), S. 33-46.

"The property of all things, all bodies, and by the heathen: فهي: "قوة روحية خارقة" manifestation of man is regarded as the efficient cause of all phenomena, all the activities of his environment".

(الرجوع المذكور، ص 36).

(70) وقع التدخل من الملوك الجرمانية "صوراً" بدون محاكمة ومطالبتهم أو قتلهم إذا تصرفوا ضد إرادة الشعب أو كانوا غير حاذقين في مهامهم أو تخلّ أهم سبباً في حرية حرمه أو رافضهم القسط وجلبوا غضب الألهة ضدهم. قارن: Fritz Kern, *Gottesgnadentum und Hofzeremoniell im*

فحسب أو من خلال الموقف المعتاد بالفعل الذي ينفس العواطف الناشئة عن سلسلة غير معينة من الإبداعات بمنزلة الوضع العادي لدى الجماعات البدائية. وهو ما نجد شبيهه في الحياة اليومية مع قوة/ سلطة المحبرة الاجتماعية. ولكن أي حدث غير معروف: مثل حملات الصيد أو الضبط أو غيرها من الأحداث المهددة بالخطر عن طريق غضب الجن، وبالأخص خطر الحرب، بعيد بالوقت دور كاريزما البطل أو الساحر إلى خشية السرح. فغالباً ما يقف القائد الكاريزماتي للصيد والحرب كشخصية ذات جاذبية إلى جانب رئيس القبيلة المحافظ للسلم والذي له خاصية الوظيفة الاقتصادية إلى جانب وظيفة التحكيم. وإذا ما تحول التأثير على الآلهة والجن إلى موضوع تقديم متواصل، فسيأخذ الكاهن مكان النبي الكاريزماتي والساحر. وإذا ما طال وضع الحرب وأصبح مزماً يتطلب التطور التقني اللازم لقيادة الحرب بصفة منظمة ورفع الروح القتالية لدى الجنود، فإن قائد الجيش يتحول إلى ملك. فموظفو ملك الإفرنج: مثل Graf و Sakebarو كانوا في الأصل موظفي جيش ومالية. أما البقية، وبالأخص أولئك الذين بقوا في ملك القضاء حسب النمط القديم للقضاة الشعبيين الكاريزماتيين، فلم يأتوا إلا مؤخرًا⁽⁷¹⁾. فظهور الإمارة الحربية كشكل دائم ومدعم بجهاز دائم يعني مقابل رئيس القبيلة الذي حسب الوضع كان ينقلد قارة وظائف اقتصادية في صالح الاقتصاد العام وتنظيم اقتصاد القرية أو سكان المنطقة، وقارة وظائف سحرية أكثر (عبادة أو علاج)، وقارة وظائف قضائية (في أصلها وظيفة التحكيم) كخطوة الحاسمة التي ستحسن ربط مفهوم اللوكة والدولة بها.

frühen Mittelalter: Zur Entwicklungsgeschichte der Monarchie (Leipzig: K. F. Koehler = 1914).

(من هنا فصاعداً: Kern, *Gottesgnadentum*).

(71) كلف الأمراء والبارونات (Schaltheissen) من ملك الإفرنج بحلب الضرائب التي فرضتها مجالس المحاكم أو قبيلتها وتقديمها للخزينة الملكية. وقد اتبع غيرهما ما جاء في أطروحة بحث نفسها وردولف سوهم بعنوان: *Redolph Sohn, Fränkische Reichs- und Gerichtsverfassung*, S. 74-101.

والذي اعتبر فيها الأمير أو الباريون كموظف ملكي وجزء من "الجهاز الحكومي الملكي" (المرجع المذكور، ص 83). وعلى عكس ما قلنا مرزباً من طرف الباحثين في العصر الوسيط والذي يقول بأنه لم تكن للأمراء في الأصل وظيفة قضائية وإنما كانوا "جالي فراب" فحسب حل مستوى الإدارة المحلية (النبارة) أو رابطته لكافة (المرجع المذكور، ص 92). وعلى خلاف مجالس المحاكم في الدوائر التي يشتملها الشعب أو رابطته التي لم تكن للأمراء الحق في إصدار أحكامهم. فكانت مهنتهم في المعهد الإقليمي باعتبارهم "موظفين حكوميين" تنفيذ الأحكام" الذي كان منفصلاً عن "السلطة القضائية" (المرجع المذكور، ص 99).

وعمل عكس ذلك، فإنه من المتحفظ، بالاستناد إلى تصورات نيته⁽⁷²⁾، اعتبار أن الملوكية والدولة قد بدأتا حينما تغلبت قبيلة على أخرى وأنتت جهازاً دائماً لوضع الأخيرة في نية ودفع الجباية، إذ إن نفس الاختلاف يمكن أن ينشأ أيضاً بسهولة داخل كل قبيلة مهددة دائماً بالحرب بين الحارين الشجعان والمعتفين من الضرائب وأبناء قبيلتهم العزّل والخاصعين لدفع الضرائب - ليس من الضروري في شكل التبعية الأبوية لدى الأنخبين، وإنما غالباً بدونها. ويمكن لتابعي رئيس القبيلة أن يتمردوا في إطار جمعية عسكرية ويتخذوا حقوق السلطة السياسية بحيث تنشأ من خلالها أرستقراطية ذات طابع إقطاعي أو أن يجتمع الرئيس بأزدياد عناصره من حوله للقيام أولاً بغزوات ثم للسيطرة على أبناء شعبه، وهو ما تؤكد أمثلة عديدة. أما الحقيقة هي: أن الملوكية العادية هي نتيجة لشكل دائم من الإمارة العسكرية الكاريزماتية ذات جهاز قسمي لإخضاع المسلمين العزّل. وبلا ريب فإن هذا الجهاز قد يتطور بأكثر صرامة في المناطق الغربية المقزّوة حيث هناك شهود مستمرّ للطيفة الحاكمة. فالدول النورمانية (Normannischen)، وخصوصاً إنجلترا، لم تكن صديقة الدول الإقطاعية الوحيدة في الغرب التي تجرّت بإدارة مركزية فعلية ومتطورة جداً تقريباً⁽⁷³⁾، كما يمكن أن يطبق نفس المثال على الدول العربية والفارسية والتركية ذات الصيغة الحربية والتي كانت منظمة بصرامة في المناطق المقزّوة. وبالمناخ نجد نفس الشيء على مستوى السلطة الدينية. فمركزية الكنيسة الكاثوليكية المنظمة بصرامة تطوّرت في مناطق البشر في الغرب⁽⁷⁴⁾ ووصلت إلى أوجها بعد أن حطمت

(72) يستند غير إلى كتاب نيته: Friedrich Nietzsche, *Genealogie der Moral*, S. 79.

وقد جاء في الحديث من نشأة الدولة الأولى: "ولكن ثانياً أن يوضع شعب غير مثقّف وغير متين في شكل لينة، كما حصل في البداية فجأة وقد يتواصل بنفس المصنف حتى النهاية، وأن تظهر أقدم "دولة" طباعاً لذلك وكأنها أصف طباعاً، بل كأنها آلة قمع لا ترحم وتواصل مصلبة حتى تصل في النهاية ليس لدى الصعيبة الممزوجة من الشعب ونصف الحيوان وسطحاً مطبقاً، بل أن تكون أيضاً ذات شكل".

(73) وحسب ما جاء في كتاب: Heitschek, *Englische Verfassungsgeschichte*, فإن اللوك الفرنج تعرضوا بعد احتلال إنجلترا في معركة هاستينغ (Hastings) (عام 1066) بقيادة ولهم الفاتح وأصاره إلى وضع ترتيب صارم "للبارونين الإنجليسكس شامخ "السلطة الملك" كما كان في بلاد الفرنج ومثلية. قد بسطوا "نظام لإقطاع" بعد أن جعلوا الإمارة العسكرية والمالية وقلمية وكذلك سلك القضاء مركزية (الرجع المذكور، ص 11)، كما قالوا من "نفوذ باروني الإقطاع في الإدارة الحكومية" بتدوين مؤلفين شامخين للملوكية (الرجع المذكور، ص 17).

(74) ربما يعني ماكس غير في هذا الصدد التواطؤ بين البابوية والكنيسة والملوكية في مرحلة بناء

الثورة⁽⁷⁵⁾ السلط الكنسية المحلية التاريخية: إذ أسست الكنيسة جهازها التقني كـ "كنيسة محاربة"⁽⁷⁶⁾ - "Ecclesia militans". ولكن سلطة الملك والكنيسة الساميين قد تواجدت أيضاً بدون غزو وتدمير عندما نظر إلى الطابع الدائم والمؤسسي للحياة ومن ثم إلى وجود جهاز سيطرة متواصل، سواء كان ذلك بيروقراطياً أو إدارياً أو إقطاعياً، كعلامة أساسية.

بعد أن نظرنا إلى كل ما اعتبرناه كتأجيل ممكنة لدوام الكاريزما التي لم يغير ارتباطها بالشخص المحسوس شيئاً من طابعها، علينا أن نلفت الآن إلى الظواهر التي تجمعها سمة مشتركة مثل العامل الموضوعي الخاص للكاريزما. فانتظافاً من موجة شخصية تماماً تحولت الكاريزما إلى كيفية يمكن 1. نقلها/إسنادها أو 2. اكتسابها شخصياً أو 3. ربطها ليس بشخص معين، وإنما بصاحب وظيفة أو شكل مؤسسي بغض النظر عن الشخص. ولكن لا يسمح الحديث رغم ذلك عن الكاريزما إلا إذا بقي الطابع الخارق للمعادة محظوراً على أي كان، ومحمولاً إزاء توحيدات المسيطر عليهم كاريزماتياً، وأن يكون من ثم صالحاً للقيام بالوظيفة الاجتماعية التي عهد لها استعمال. ولكن لا يعني هذا الشكل من سيلان الكاريزما في الحياة اليومية تحولها إلى ظاهرة دائمة ومن ثم تغيير عميق لجوهرها ونوعية تأثيرها.

يبدو الحالة الأكثر تداولاً في موضع الكاريزما في الإيمان بنقلها عبر المعالجة الدموية. فبهذه الطريقة البسيطة يمكن إخماد حنين الأخبار أو الأنصار والجماعة الخاضعة للكاريزما إلى دوام الكاريزما إلى الأبد. مع العلم أن التكبر هنا في حق فعلي في الوراثة الفردية لم يكن في المجال تماماً بقدر ما كان التذكير في بنية الجماعة المنزلية في الأصل عائياً. فغرض حق الوراثة كانت أبدية الجماعة المنزلية الدائمة كالحاملة للملك في مقابل الفرد المتغير. وحتى بالنسبة لوراثة الكاريزما يتعلق الأمر في الأصل

= الكنيسة الأفريقية في القرن الثامن، وبالمخصوص تأسيس الأديرة والأسقفيات تحت قيادة الكاهن Bonifacius (754) للكنيسة بجماعة "البشير الجرمانية" وتشر نظام الـ Benediktiner الذي يعرض تدرج هرمي صارم داخل الدين.

(75) يلعب دور هنا أن تطور العلاقة بين السلطة البابوية والسلطة الأسقفية منذ الثورة القرنية عام 1789. فمجلس الأوامر الثامن للكنيسة لإعادة تنظيم الأسقفيات (نتيجة للمعاهدة الفرنسية عام 1801) نجح الباباوات في القرن التاسع عشر إلى حد كبير إلى تقليص المطامع القومية (المتزعة الفقية في فرنسا) ونظام الأسقفية، وذلك إلى حد أن لمكنوا من إلغاء استقلالية الأسقفية بعد مجلس الفاتيكان الأول عام 1869/70 لصالح أسقفية بابوية موحدة.

(76) استعمل هذا المصطلح اللاتيني لوصف "الكنيسة المتزعة".

يربطها بجماعة منزلية أو يعرشي يعتبر موهوباً يسحرها مرة واحدة وإلى الأبد بحيث لا يمكن أن يخرج حاملي الكاريزما إلا من حلقتها. وهذا التصور هو في حد ذاته مقبلاً إلى درجة أن ظهورها لا يفترض توضيحاً خاصاً. فالمثل المعتبر موهوباً كان يرفع من شأنه بقوة أمام البقية، والإيمان بمنزاه الكاريزماتية الخاصة التي لا يمكن الحصول عليها بصفة طبيعية كانت تمثل أيّاً كان الأرضية لتطور سلطة الملك والنبلاء. إذ يقدر ما ترتبط كاريزما السيد بمنزله تتعلق كاريزما الأحياء والأيتام بمنزاتهم. سلالة Kobetsu⁽⁷⁷⁾ التي (يقال) إنها تعود إلى عائلة أوجي (Uji)⁽⁷⁸⁾ النازلة من عائلة الحكام الياباني الكاريزماتي⁽⁷⁹⁾ (Jimmu-Tenno) تبرز وكأنها موهوبة بصفة خاصة على الدوام، وهي تحتفظ بهذه الرتبة أمام بقية عائلات زلّ التي نجد من بينها سلالة Shimbetsu⁽⁸⁰⁾، أي عائلات أنصار ذلك الحاكم التي (يقال) إنها أنشئت مع من هاجر معه من غرباء وكذلك من نبيه من أفراد العائلات العريقة لطيفة النبلاء الكاريزماتية. وكان هؤلاء يفتسمون الوظائف الإدارية فيما بينهم، طعرشي⁽⁸¹⁾ Muraji

(77) ترجمت كلمة "Kobetsu" من طرف Fukuda، اليابان بطريقة حرة كئي "علاقة دموية إمبراطورية". وفي الميثولوجيا اليابانية تسمى هذه الكلمة عن سلالة إله الشمس (Amaterasu Omikami) التي أنشئت منذ مجيء الإمبراطور الأول عرشها الخاص. وهذه الميثولوجيا المرتبطة بالسلالة وظفت في عهد Meiji (1868-1912) من طرف الديانة الشنتوية الرسمية كأداة لتوسيع السلطة. وتظهر التفاصيل التالية التي قدمها ماكس فير حول تلويح اليابان البعثي تطابقاً كبيراً مع ما جاء في أطروحة فوكودا (Tokuzo Fukuda) الذي تليد على فوجو برنتانو (Lajo Brentano).

(78) في عصر ماكس فير ترجمت كلمة "آي" بمعنى الصلاة أو العرش. ويتعلق الأمر براحة عشائرية قائمة على "علاقة دموية حقيقية أو مزعومة مع أحد كبار السلالة ويحفظ بها من خلال السلطة الأبوية التي يتفادها رئيس العشيرة". قارن: Hall, Japanisches Kaiserreich, S. 34.

(79) يتكوّن المصطلح Jimmu-Tenno من اللقبين "الحارب الإلهي" و"ملك السماء" أو "الحاكم السحابي". ويتعلق الأمر بصفة ألفت فيها بعد تحت تأثير العنبي لنت Kaeru Yamato Iware Shiko الذي يعتبر أول إمبراطور ياباني صعد العرش في 11 من شباط/فبراير 660 ق.م. قارن المصدر نفسه، ص 33.

(80) ترجمت كلمة "Shimbetsu" من طرف فوكودا: Fukuda, Japan. بطريقة حرة كـ "دم إلهي" وهي صفة جاثمة لسلالة الـ Tenjin (Tensin) وشيجي (Chigi). ومن المحتمل أن جاءت سلالة تنجن إلى اليابان مع الكوريستو ودعها حاكمهم الغربي. وخضعت سلالة شيجي Chigi القاطنة آنذاك في الجزيرة لسلطة "Kobetsu". كما "shimbetsu" فكانوا أقرب الناس للسلطة القيصرية الحاكمة.

(81) تعني كلمة موراجي (Muraji) حرفياً "سيد المجموعة" أو "رئيس الجميع" وتفيد لولاً رؤساء العشائر الكبرى التابعة لسلالة الـ شيمبسر (Shimbetsu). وفيها بعد أصبحت كلمة موراجي (Muraji) - كما استعمل فير القهوم - تعني السلالات النبيلة التي تنسب للمجتمع الياباني القديم والتي لا تنسب للعائلة القيصرية الحاكمة.

و Omi⁽⁸²⁾ كانا في المرتبة الأولى كإرزماتيا. وداخل عرشيهما، كما هو الحال لدى بقية العشائر، يتكرر دائماً نفس الشيء في حالة انتقال أهل البيت: فينزل/ جاز عرش يجتري كالمنزول الكبير⁽⁸³⁾ (O = Obo): فديار⁽⁸⁴⁾ O Muraji و O Omi هي بالخصوص الحاملة للكاريزما الخاصة بعرشهما، ولذلك يطالب أرباب البيت بحقهم في الوظائف الملزمة بمقامهم في البلاط وحسن الجاهة السياسية. وكلّ التدرج الحرفي والطبقي النازل إلى حد آخر محترف يعتبر، نظرياً على الأقل، حيث وقع تنفيذ المبدأ بحذافيره، قائماً على نفس الصلة بحيث توزع كل كاريزما خاصة على عروش معينة وحق الرئاسة في العرش على البيت (الكبير) المحظوظ كإرزماتياً. وكلّ التدرج السياسي في القولة هو محائل للنسب الحاصل على مستوى الأنساب ومن نيعها ومدى قدر أملاكها للأراضي. هذا الوضع لـ "دولة الأنساب"⁽⁸⁵⁾ الحاصلة لا بد من فصله تماماً كنموذج عن أي نوع من دولة الإقطاع والدولة الإماراتية والدولة الإدارية بوظائفها الوراثية، وإن كانت التحولات في الواقع التاريخي صلبة، إذ إن السبب لـ "مشروعية" حقوق بعض الأنساب لوظائفها لا يتمثل في أية علاقة ولاء شخصية بحكم قرضها لأموال أو لوظائف، بل لأن مختلف هذه الديار تملك لوحدها كاريزما خاصة بها. وكما ذكرنا سابقاً، كان للتحول بالنظام من هذا المنطلق نحو دولة الإقطاع - من جهة الحاكم - المحافز لوضع حدّ لثل هذه "المشروعية-الخاصة" بحقوق الأنساب وتعويضها بـ "مشروعية-الإقطاع الصادرة عنه كسيد".

لا يعم هنا إن تطابق الواقع مع نقاوة النموذج، فيكفي أن يتكرر المبدأ في شكل متطور بعض الشيء أو بسيط لدى جميع القبائل والشعوب وأن يتحلّ في بقايا بنيات العهد القديم (حقّ أسبقية العلاقة الدموية لدى الـ Eleobutaden⁽⁸⁶⁾ في أثينا - كالجانب

(82) تعني كلمة "Omi" حرفياً "الأكثر" ويشهد بها في الأصل رؤساء الروابط العشائرية التابعة لسلالة "Kobai" ثم فيما بعد الأساطير البلاط المرتبطة بالمعاطلة الحاكمة.

(83) يستعمل الحرف "O" كعلامة تعبير عن الاحترام.

(84) على رأس عشيرتي Omi و Muraji كان هناك حطوم من سلالة أوجي "Ia" نقلت الوظيفة بصفة وراثية. وكان رؤساء العشائر يحملون لقب "أو أمي" (O-omi) و "أو موراجي" (O-muraji) ويحملون إلى حدود القرن السابع ميلادي كمواطنين سامين لدى القصر.

(85) راتلغن، Staat der Japaner, S. 32.
المجلة التاريخية التي تبدأ في العهد العتيق وتنتهي في القرن التاسع ميلادي بـ "دولة الملالات/الأساطير".

(86) كان الـ Eleobutaden تابعين لسلالة أثينا نبيلة يعود أصلها إلى عهد Butas الحرفي الهوني والآن =

السلمي: استبعاد الـ Alkmaioniden عن طريق الذنب الدموي⁽⁸⁷⁾ مثلاً في العهد الجرماني القديم.

على أن القاعدة في الزمن التاريخي هي أقل صرامة في تنفيذ المبدأ الكاريزماتي المنزلي والشخصي. فسواء على مستوى الحضارة البدائية أم في أسس درجة من الحضارة لا نجد عموماً سوى الامتياز الكاريزماتي للعائلة المياسية الحاكمة وربما أيضاً عندها محدوداً من الأنساب ذات النفوذ الكبير. أما كاريزما الساحر والجالب للمطر والطبيب والكاظم فقلما كانت مرتبطة بالبيت في العلاقات البدائية إذا ما لم تكن متعلقة في نفس الشخص بحقوق السيادة السياسية، ومنذ تطور التديس المنتظم بدأ المخافز لخلق تلك الصلة الكاريزماتية بين الكهنوت وأنساب النبلاء التي أصبحت متواترة وأثرت في وراثة كاريزمات أخرى. وبترديد رفع قيمة العلاقة الدموية الفيزيولوجية بدأ إذن المسار المتظم أولاً بتأليه السلف وختاماً أيضاً، حين تواصل التطور بلا حدود، بتأليه الحاكم نفسه، وهو ما يستوجب فيها بعد الحديث عن عواقبه.

لا يضمن الكاريزما الشخصي البسيط في حد ذاته بوضوح تام التأهل الذاتي للخلافة. فلا بد من نظام معين في الوراثة، وهي بنسأ ذلك يجب، إضافة إلى الإيمان بالاهمية الكاريزماتية للعلاقة الدموية في حد ذاتها، توافر الإيمان بالكاريزما الخاصة بالمولود الأول، إذ إن جميع الأنظمة الأخرى، بما فيها نظام الشيوخ المتواتر في الشرق، تؤدي إلى دسائس داخل القصر وثورات، وبفترة إذا طغى تعدد الزوجات، وبذلك يظهر إلى جانب مصلحة الحاكم بإلغاء مرشحين آخرين محتملين للعرش لصالح سلالته، أيضاً الصراع بين النساء من أجل وراثة أبنائهم. فبدأ المولود الأول البسيط يرمي في دولة الإقطاع، من خلال ضرورة التحديد من تقسيم الإقطاع الخاص للوراثة لصالح الحفاظ على غايته، أولاً إلى أن يكون مطوراً لصالح حامل الإقطاع وأن يقع نقله فيها بعد إلى القيادة العليا. وهو ما حصل في الغرب بتقدم الإقطاعية.

⁸⁷ القديم. وكان وريثه لكهنوت Poseidon Erechtheus في Erechtheion ويعتون كهانات Polias في الجرس النسائي.

(87) كان الألفيون (Alkmaioniden) أحد الأنساب الأثينية المرموقة من بين النبلاء، وكانوا يردون دوراً عظيماً في تاريخ دستور أثينا. وفي عام 632 ق.م. أمر الألفيني (Megakles) بقتل أنصار Kylon الشهير رغم أنه وحدهم بالحفاظ على حياتهم حينما احتسوا بمعبد الأثينية Polias. ولعلك وقع على سلالة الألفيون لا ارتكبه من سفك للدماء.

أما في الدولة الإماراتية، سواء كانت شرقية أم ذات طابع ميروفتجي، فإن اعتبار مبدأ المولود الأول بقي غير ثابت. فإذا غاب، كان هناك البدل: وهو تقسيم إرث السلطة السياسية كهيئة أملاك المحاكم أو اختيار من يخلفه بطريقة متعلمة: أي حسب الحكم الإلهي (صراع ثنائي بين البناء وهو ما يجري غالباً لدى الشعوب البدائية) أو بالتبني (وهذا يعني عملاً اختيار من طرف الكهنة) وهو ما يجري لدى اليهود منذ (Josiah)⁽⁸⁸⁾ أو في الحزام حسب الشكل السادي للمخلق الكاريزماتي: اختيار الموقل عن طريق التعيين المسبق والبايعة من طرف الأنصار والشعب، وهي طريقة قد تخفي في هذه الحالة خطر الاختيار المثنى والصراعات من أجل الخلافة أكثر من أية طريقة أخرى. ولكن في كل الأحوال كانت هيمنة الزواج الأحادي باعتباره الشكل الوحيد للزواج إحدى القواعد الأساسية للتواصل المنظم للطبقة وعادت على الملكات في الغرب بالمقابلة على عكس الأوضاع في الشرق التي تضع الإحارة بأكملها في حرج بمجرد التفكير في الخلافة القادمة لو المحتملة ويكون تحول السلطة كل مرة إلى كارة للدولة. فالإيمان/التعلق بوراة الكاريزما هو طبعاً من بين تلك الشروط التي كانت تعمل أكبر "المصادفات" في وضع وبنية أشكال السيادة/السيطرة، وبأكثر حدة حينها دخل مبدأ الوراة في تناقض مع أشكال أخرى من تعيين الخلافة. فإن يتوفى [النبى] محمد (ص) بدون أن يخلف أولاداً وأن لا يؤسس أنصاره الخلافة على الكاريزما الوراثية، وأن تتطور الخلافة في العصر الأموي بصفة مناقضة مباشرة للسلطة الدينية⁽⁸⁹⁾، أدى إلى هواقب حسيطة المدى في بنية الإسلام؛ فالشيعة القائمة على كاريزما الوراة لسائلة على وما ينبع عنها من نتائج تخص "الإمام" المصنوع من الخطأ في

(88) المقصود هنا هو الملك أزياء بن يهودا (وليس عيسى كما جاء في النص ورونا). كان أزياء من عمال لبيته للأشوريين قد صعد سياسياً إلى درجة دفعت كهنة مدينة أورشليم إلى القيام بإصلاح واسع النطاق عام 622 ق.م. بنى صادة Salvo وفرض قوانين في السلطة في عصره قوسايا العشر الموسوية. ومن ثم أصبحت شرعية الملك مرتبطة "مسألة الكامن 1000 من طرف الكهنة الأورشليمي". قارن: Weber, Agrarverhältnisse 3, Zeit: S. 93, sowie unten, S. 590.

(89) وقع فرض مبدأ الحكم العائلي في العهد الأموي. فالحليف لم يبق في وظيفته كخلف للنبي وإنما أصبح يعتبر خليفة الله على الأرض مباشرة ويصبح كل السلط القضائية والإدارية والعسكرية في يده. ولم يبق القسم البايعة سوى طابع صوري بما أنه كان يستوجب على الخلفاء الولاء الكامل إزاء العائلة الحاكمة.

(90) يشير فيبر هنا إلى الإمام في معنى الشيعة الذي لا يمكن أن يعترف به كإمام إلا إذا كان من سلالة زوج ابنة النبي محمد وابن عمة الخليفة الرابع علي ابن أبي طالب (فيها بين 600-661). قارن: Goldziher, Vorlesungen, S. 239.

تعاليمه تتناقض تماماً مع السنة المترتبة والقائمة على التقليد و"الإجماع"⁽⁹¹⁾ (Con-sensus ecclesiae) أولاً في ذلك القاري الذي يتعلق بصفات الحاكم. ومن الواضح أن إقصاء عائلة المسيح ومكانتها الخاصة في البداية داخل الجماعة قد نجح بدون أن يُعَيَّ أقرأ الآية⁽⁹²⁾. فاندثار سلالة الكارولنجر⁽⁹³⁾ الألمانية ومن بعدها سلالات الملوك المتتالية في الملحظة التي كان للكاريزما الوراثية أن تستمد منها القوة الكافية لردّ حق المشاركة المرفوع من طرف الأمير كان له على عكس فرنسا وإنجلترا، دور في تدهور سلطة الملك الألماني خلافاً لدعم السلطة الفرنسية والإنجليزية وعواقب ذات أبعاد شاسعة تتجاوز حتى تلك التي سوت بها عائلة الإسكندر⁽⁹⁴⁾. وحل عكس ذلك كان الأمر بالنسبة للقباصرة الرومانيون في القرون الثلاثة الأولى حيث ما يميزهم بصفة رائدة وبدون استثناء هو أنّ الخلافة لم تكن حسب الرابطة الدموية وإنما عن طريق

(91) يعني "الإجماع" (T: ignaz. Goldz.) في العربية "الوفاق" و"القرار بالإجماع" ويتر كأكند الأركان الأربعة للعقيدة الإسلامية. ويورل إخنار غولدنزهر (Ignaz Goldzeker) "الإجماع" كـ "consensus ecclesiae" مصصوم من الخطأ. وحسب قوله يعني "الإجماع" بالنسبة لسنة "القرار الجامع والرأي الذي اتفق عليه علماء الدين في زمن معين". (المصدر نفسه، ص 36).

(92) لعب أقرباء عيس في القرن الأول ميلادي لدوراً قيادياً داخل الجماعة المسيحية الأولى وعن رأس الجماعات اليهودية المسيحية في فلسطين. وحسب الباحث هرنك (Harnack) في كتابه: *Kirchenverfassung* ص 24-30، كان بطروب، "أخ السيد المسيح" يتصرف في الجماعة المسيحية الأولى وكأنه على رأس "سلطة ملكية" (الرجع ذاته، ص 126). وكان دستور الجماعة المسيحية الأولى آنذاك مواكباً، حسب هرنك، للعادات اليهودية. وتتلخص نموة عائلة للمسيح بعد تجماع حركة التبشير وقتل بطروب عام 62، وتوقف هذا النمو تماماً بعد عدم أورطليم كمركز يهودي- مسيحي للكنيسة الأولى. (لارن: Carl Weizsäcker, *Das apostolische Zeitalter der christlichen Kirche*, 3 Aufl. (Freiburg i. Br.: J. C. B. Mohr, 1992), S. 344).

(93) اندثرت سلالة الإفرنج الشرقية للكارولنجرين بولغا لوس الطفل عام 911.

(94) لم يخلف الإسكندر الكبير بعد وفاته عام 323 ق.م. وريثاً في سنّ المرشد لإمبراطوريته. وحسب ما توصل إليه المجلس العسكري من وفاته، فقد حين في نفس الوقت لميلوس أريدابوس الأخ المخلف ذهنياً لإسكندر وابن الإسكندر الذي ولد بعد وفاته بقليل خطأ على المرش. أنا الوصاية على العرش والملك وكذلك حل وزارة مختلف الأقاليم الأساسية فقد أسست لقائمة الجيوش الذين سموا في خصم المصراعات التي تالت إلى دعم مكائهم من خلال التحالفات المتغيرة. وفي غضون الصراع بين السلاطين قتله للعرش قتل لميلوس أريدابوس (Philippos Arrhidaios) بوغز من أريانس Othrypius والدة الإسكندر وطروعية على حبيده إسكندر. ولكن حكم عليها حسب ذلك بالإعدام وشئت بعد أن سمعت زوجة لميلوس والمتحالفين معها منابعتها. وغولاً من مطالبة ابن الإسكندر بحقه الشرعي في العرش أمر Kassandros الوصي على العرش بقتل إسكندر الضلام. وبقتل هيراقلس (Heraclides) عام 309 ق.م. الابن غير الشرعي لإسكندر أنزل آخر مرشح من عائلة الإسكندر على العرش. (لارن: Beloch, *Griechische Geschichte* III, S. 67ff).

تعيين الخليفة الذي يصعد إلى العرش في شكل التَّيَّي، وبذلك فقد فصلوا من قوة الرابطة الدموية لدى الأخيلية الساحقة من الذين يطمحون الصعود إلى العرش. ومن الواضح أنَّ هذا يعلّق بنية السلطة السياسية المغايرة في دول الإنقطاع من ناحية للدولة المسيرة بيروقراطياً بازدياد من ناحية أخرى، والتي يؤدي فيها الجيش القائم وضباطه دوراً أساسياً. لكن لا نواصل في متابعة هذا الموضوع عن قرب.

بعد أن سلّم الإيوان المرتبط بالكاريزما إلى الرابطة الدموية، انقلبت دلالاته بأكملها. ففي حين رفعت في الأصل الأهمال الذاتية إلى درجة النبالة، أصبح المحاكم يملك "الشرعية" من خلال أهمال أسلافه. فليس من له وظيفة نبيلة كان يستحق طبقة النبلاء الرومان، وإنما من امتلك سلفه مثل هذه الوظيفة، وهذه الرغبة في الانتماء إلى هذه الطبقة من الموظفين أدت إلى حدّ احتكار الوظائف داخل هذه الحلقة. وهذا التطور أو انقلاب الكاريزما إلى نفهضها قد يحدث في كلّ مكان حسب نفس النمط. فحين كانت طريقة التضكير الأميركية (الترتبة) تميّز الرجل الذي يكون ذاته - Selfmademan - والذي كان "يجمع" ماله بنفسه باعتباره حامل الكاريزما ولا تعطي قيمة "للورث"، تحول هذا الإحساس أمام أعيننا إلى نقبض، فلا يعتبر الآن سوى الأصل / النسب - كالحديث من والد Pilgrim ومائلة Pocahontas وعائلة⁽⁹⁵⁾ Knickerbocker - أو الانتماء إلى العائلات المذكورة و"العريقة" (نسباً) في قضاها. فقلق كتب الأصول النبيلة والقيام بأخذ عيّنات من السلف واعتبار الأغباء الجدد كـ "أسر حديثة العهد"⁽⁹⁶⁾ - "Gentes Minores" وجميع مثل هذه الظواهر هي كلها

(95) يملئ الأمر هنا، كما كتب ديري في "الطفاة" "الفئات" و"الأحزاب" (MWG IV 22-1, S. 261) بـ "الأحفاد الحظييين أو المسكنة" لشخصيات عريقة ومستوطنين حل الساحل الشرقي من الولايات المتحدة الأميركية وحوتوما. وقد نعت 102 من المستوطنين التابعين لـ "Mayflower" والذين استقروا عام 1620 في إنجلترا الجديدة (Plymouth, Mass.) منذ القرن التاسع عشر بـ "Pilgrim Fathers". كما يرجع بعض العائلات في ولاية فيرجينيا (Virginia) أصلهم إلى كبرى المفرد اعمر (Pocahontas) التي تعدّدت الأساطير حولها. أمّا أحفاد المستوطنين الهولنديين الذين استقروا في جزيرة مايدان (Manhattan)، فقد كانوا يرمقون بـ "Knickerbocker" استناداً إلى الاسم المستعار من قبل واشنطن إيرفينغ (Washington Irving) للكاتب الهولندي ديدريش كنيكربوكر (Diedrich Knickerbocker). وحصله الهولندي بعنوان: Kalkkerbocker, History of New York From the Beginning of the World to the End of Dutch Dynasty (New York: Inskeep & Bradford, 1809).

(96) بلنح عبرها إلى تاريخ النبلاء الرومان وترسيع مجلس الشيوخ من طرف الملك لوسوس =

نتائج الرغبة في الرفع من المكانة الاجتماعية عن طريق خلق احتكار الندرة. وإلى جانب الاحتكار لأغراض اقتصادية، تؤدي اجتماعية أخرى مرتبطة بالسلطة في أوسع مجالها دوراً، وبالأخص احتكار الزواج - Connubium: أي ارتفاع حفظو النبلاء بطلب يد الوراثة الغنيات ومن ثم ارتفاع هذب يد البنات النبيلات ذاتها.

إلى جانب ذلك النوع من "توضع" الكاريزما الذي يبدو التعامل معه كمعصر وراثي، هناك أنواع أخرى ذات أهمية تاريخية. يمكن أولاً أن تبرز النقلة الفنية أو السحرية عوض النقلة عن طريق الدم؛ فالـ "تناول" الرسولي عن طريق التحايل في تقدس الأساقفة، والذي يكتب من خلال تعيين القساوسة التأهيل الكاريزماتي الأبدي⁽⁹⁷⁾، ودور تشويج الملوك ودعمهم والعديد من أمثال هذه الأهمال لدى الشعوب البدائية تعود إلى هذا النوع من النقلة. فليس الرمز في حد ذاته الذي غالباً

عد ناركيزوس بريكسوس (Lucius Tarquinius Priscus) (ما يقابل 616-578 ق.م.). فعل خلاف أسر النبلاء التي جعلت من البداية في مجلس الشيوخ تمت الأخوة لولئك الذين هموا لاحقاً في المجلس - بالاستناد إلى شيررون، الجمهورية، 2.35 - بر "Gentes minores" (الأسر الحديثة العهد). انتهى ليبر هنا تفويص: Edvard Meyer, *Geschichte des Altertums* II, S. 521f.

الذي يرى أن "قدرة المجلس على التشاور" كانت مصدر النبالة الرومانية، وعلافاً للمؤرخ Mommsen, *Römisches Staatsrecht* III, 13, S. 306. فلاحقاً الذي يستند "Gentes minores" إلى طبقة الأهلان (Patriziat) كان هؤلاء بالنسبة لساير رجالاً أصحاب حاد من "الطبقة اليورجولانية" ولكن لا يلتصقون بالمجلس إلا بتعين خاص من قبل الملك.

(97) ظهرت نظرية "علاقة الحارري" التي تعطي الأسبقية للأساقفة على القساوسة واجتماعات قديمة في بداية القرن الثاني ميلادي (قارن: Sohmn, *Kirchenrecht*, S. 175).

ويستند أدولف هارماك (Adolf Harnack) صياغة هذه النظرية إلى سيريان (Cyprian). قارن: Adolf Harnack, *Lehrbuch der Dogmengeschichte*, 4 Aufl. (Tübingen / C. B. Mohr (Paul Siebeck), 1909), Band I: Die Entstehung des kirchlichen Dogmas, S. 460, Anm. 2.

(من هنا صاعد: Harnack, *Dogmengeschichte* I).

كانت العلامة الواضحة لثقل وثقل الأسقف في البداية "وضع اليد على المرشح"، وغنياً بعد أيضاً للتدبير وكذلك تسليم علامات الوظيفة. يفر التنازل (إن كان مأكس ليبر يقصد مختلف الطقوس (أي الاصطلاح القديم "Manipulationen") أو فقط وضع اليد (باللاتينية: "Mansu imposition"). ورأى سوهم في هذا التحول للوظيفة الحرة إلى "حق خاص بالأسقف في المخترع بالقول الفصل" ترايج حاسم من النظام الكاريزماتي الأصلي للكنيسة: "فيضله الوظيفة بتقبل الأسقف الكاريزما الحقيقية، أي الهبة لإعلان التعاليم الدينية الحقيقية. فساداً كانت الوظيفة [...] قائمة على الكاريزما. والأذن بالمعكس تقوم الكاريزما على الوظيفة" (Sohmn, *Kirchenrecht*, S. 251).

ما تحول إلى شكل هو المهم من حيث التطبيق وإنما الفكرة المرتبطة به في العديد من الحالات: أي ربط الكاريزما بالكتاب وظيفية ما - تفتح المجال لوضع اليد على الشيء أو المسح... إلخ. فهنا يبدأ التحول نحو ذلك الظاهرة المؤسسية الميزة للكاريزما: أي ربطها بشكل اجتماعي كشيجة لبطرة الأشكال الدائمة والتضاليد التي ظهرت عوض الإيمان الكاريزماتي الشخصي بالروحي والبطرلة.

كانت مكانة الأسقف الروماني (في الأصل: كان هذا الأسقف يعيش مع الطائفة الرومانية) في الكنيسة القديمة أساساً ذات طابع كاريزماتي: ولكن منذ المرحلة المبكرة نجحت هذه الكنيسة في كسب سلطة خاصة⁽⁹⁸⁾، فسعت دائماً أن تحتفظ بها أمام التوفيق الفكري في الشرق الملبسني - الذي قدم أغلب آباء الكنيسة وصاغ تعاليمها ودارت جميع مجالسها المعصومة⁽⁹⁹⁾ على أرضه - وأخذت دائماً، طالما كانت وحدة الكنيسة متواجدة⁽¹⁰⁰⁾ وقائمة على العقيدة الثابتة، بأن الله لن يزيغ كنيسة حاصصة العالم المسيحي عن الطريق الصحيح رغم الوسائل الثقالبة الضعيفة. ولم يكن هذا شيئاً آخر غير الكاريزما: فلا يمثل بأية حالة بداية لمؤسسة تعليم رائدة في العسى الحديث أو سلطة قضائية شاملة بمعنى الاستئناف أو حتى التخصص العام للأمانة المناخس لتسلط المحلية، إذ إن هذه المفاهيم لم تكن آنذاك متطورة. ثم إن

(98) منذ القرن الأول تطلق الأسقف الروماني وجماعة المدينة "Ekklesia" التي بنيتها: Sehm, *Kirchenrecht*, S. 16-22.

بـ "مجلس المصطفين" أو "تسب الله" (المراجع المذكور، ص 18)، ومن ثم يشملها الباحث كمفهوم ديني وليس كمفهوم قانوني. مكانة روحية خلاصية ضمن الكنيسة المسيحية. مكانة روما المتأزدة تقوم على تأسيس الجماعة الدينية من طرف الرسول بطرس وحل السلطة العلمية والرحابة التي استمدت حاشية باكر المعصوم. ومنذ القرن الخامس لفظ تمكنت روما أيضاً من فرض مكانتها الحقيقية. قانون: المرجع المذكور، ص 377-420.

(99) في التاريخ الباكر للكنيسة المسيحية حوت إجمالاً ثمانية مجالس دينية جامعة هيئت الكنائس باكملها، مع العلم أن المجلس الأخير (869 / 79) لم يعترف به من طرف الكنيسة البيزنطية كمجلس جامع. وبالنسبة لتكون العقيدة ودعمها كانت هذه المجالس ذات أهمية حاسمة؛ وقد دلت هذه المجالس ابتداءً من Nicaea (325) أربع مؤتمرات في القسطنطينية (381، 451، 500، 680 / 81، 845 / 71) وفي Ephesus (431) و Chalcedon (451) ومرة أخرى في Nicaea (787).

(100) بدأ انفصال الكنيسة الرومانية عن الكنيسة البيزنطية مع الصراع من أجل الصور عام 680 / 81 وانتهى بالانفصال الثام عام 1054. وفي نهره يستند غير إلى هرنالك الذي كان يرى أن المحلية كانت قائمة في مجال "الكتابة اللاهوتية". قانون: Harnack, *Aktion II*, S. 283, Anm. 1.

الكاريزما كأبى واحدة أخرى تعتبر أيضاً أولاً كلظام غير واضح: كما نال أسقف روماني لمتة مجلس الكنيسة⁽¹⁰¹⁾. ولكن إجمالاً اعتبر ذلك بمنزلة الاستشارة للكنيسة. فلم يرق البابا إينوسنتز (Innocenz III)، وهو في أوج سلطته بشيء آخر سوى التعلق العام جداً وغير المحدد هسياً بذلك الاستشارة⁽¹⁰²⁾، ثم جعلت فيها بعد كنيسة العصر الحديث النظام القانونياً بصيغة بيروقراطية ومضغقة منها إدارة اختصاصي بما تنقسم به كل بيروقراطية من فصل بين الوظيفة⁽¹⁰³⁾ ("ex cathedra") والمجال الخاص.

لست إدارة الكاريزما - أي الإيمان بالرحمة الخاصة التي تنتج بها مؤسسة اجتماعية مثل هذه - ظاهرة خاصة فقط بالكنيسة وأقل أيضاً بالنسبة للعلاقات البدائية. فهي تجعل أيضاً في الظروف الحديثة في نمط سياسي هام، وذلك ضمن العلاقات الداخلية لدى الخاضعين بالعنف لسلطة الدولة، إذ يمكن أن تكون هذه السلطة مختلفة بقدر ما تكون إزاء كاريزما الإدارة رقيقة الجانب أو معادية لها. فلاحظنا المقتب من طرف الحركة للثمنة لكل ما هو إحيائي ورفضها للتاليه الإحيائي بأكمله أدى إلى نمو جميع علاقات الاحترام في مجال نفوذها من موقفها الداخلي إزاء أصحاب العنف على وجه الممصرة: فكل تسيير إداري هو بمنزلة عمل مثل أي عمل آخر، والحاكم وموطنه هم أصحاب خطية مثل غيرهم (مع التأكيد على ذلك بقرعة من قبل Kuyper مع كل ما ينبج عنه من عواقب)⁽¹⁰⁴⁾ وليسوا أذكي

(101) المعنى هنا هو بالفعل البابا Honorius I (625-638) الذي حرم في المجلس القديس السادس الذي جرى في القسطنطينية (680/81) - حتى بعد وفاته بعداً طويلاً - من طيقات في الكنيسة ووصف بالهرطقة من أجل الدور الذي لعبه في قضية Monothelism (وهي النظرية التي تقول بأن هناك إرادة إلهية على المسيح). قارن: Carl Joseph von Hefele, Conciliengeschichte, 2 Aufl., Tübingen: 1877, Band 3, S. 290-313.

(102) ادعى البابا إينوسنتز III (Innocenz III) أن "السلطة الثالثة" "plenitudo potestatis" هي لدى البابا باعتباره خليفة الله على الأرض والأسقف الكوني.

(103) إن تصرفات البابا في قضايا المصلحة أو المبادئ التي يقوم بها "من المنبر" (ex Cathedra) بصفتها راعي المسيحية ومعلمها وصاحب "السلطة الخاصة التي ينتج بها"، تعتبر منذ القرار الأول لمجلس الفاتكان عام 1869/70 كـ "مستمرة من الخطأ". وهذا لا يعني أن البابا لا يخطئ بصفتها شخصاً عاشاً أو في حالات أخرى.

(104) أكتف عالم اللاهوت الهولندي إيرفام كويپر في دروسه (Kuyper, Vorlesungen über den Calvinismus, S. 74) أنه يستوجب على السلطة التي تعتبر أئمة الاعتراف بملكوته الله المطلق، ولذلك يتعين انتخابها بقرعة من قبل الشعب. كما لا يسمح لها متى نظام الكنيسة الحرة في للدولة =

من الآخرين. فبمشيئة الله التي بتسرع كشفها وقع هؤلاء صدقة في الوضع الذي هم عليه، ومن ثم امتلكوا القوة والفولنير والترتيبات والأحكام التي بها يصنعون قراراتهم. على أنه لا بد من إبعاد كل من يحمل علامات الخطيئة في ذاته من الإدارة الكنسية. لكن مثل هذه القاعدة ليست قابلة للتنفيذ في جهاز الدولة، ويمكن حتى التدخل عنها. وطالما يرفض أصحاب السلطة المدنية القيام بأي شيء ضد الضمير والجلالة الإلهية فإننا نفضل عفاها، لأن أي تغيير يحصل قد يضع أناساً آخرين أكثر خطيئة ورتباً أكثر غيلاً في مكانهم. ولكن ليست لهم أية سلطة تتقدم داخلياً تتكون من أليات جهاز إنساني الصنع ويخدم أغراضاً إنسانية. فالإدارة تواجهت لضرورة موضوعية وليست شيئاً يخلق فوق ونحت صاحبها أو يمكن لها أن تضفي عليه أية قداسة، كما تمتلك حسب إحساسنا العادي الألماني "المحكمة الابتدائية الملكية". هذا الموقف الجواني الطبيعي اللامعقول وهذا السلوك إزاء الدولة الذي يمكن أن يؤثر حسب الوضع بصفة عاطفة جداً أو ثورية جداً، وكان قد أثر، هو شرط أساسي لعديد من الخصوصيات العامة في العالم الخاضع لتأثير التزمت الديني (Puritanism)، إلا أن الموقف المبدئي للألماني العادي إزاء المصالح الرسمية والإدارة التي تعتبر فوق كل ما هو شخصي لما يحوطها من حالة قديمة هو محدد في جزء منه من خلال الطابع المحسوس الذي تضفيه الكيسة اللوثرية عليها، ولكنه يتطابق فيها بمحض تزويد السلط بالمصلحة الكاريزماتية التي تفرق⁽¹⁰⁵⁾ بـ "Gottgewollten Ob-rigkeit" مع نموذج عام جداً، وأن لميتافيزيقا الدولة الناتجة عن إحساس خاص والتي نمت على هذه الأرضية عواقب ذات أبعاد كبيرة. أمّا النمط المناقض لبند كاريزما الإدارة المتزمت فتتقدمه النظرية الكاثوليكية حول الطابع الأزلي (Indel-e-bilis) للفئيس بفصلها الصارم بين كاريزما الإدارة والجنولة الشخصية⁽¹⁰⁶⁾.

= الحرة" ولا "استقلالية الضمير كقاعدة لجميع الحريات الشخصية" (الرجع المذكور، ص 98 لاحقاً).

(105) لتسبح إلى رسالة بول إلى أهل الرومان 13 التي تستند إليها مؤسسة الكيسة اللوثرية الرسمية. ففي مصادر اللاهوت أبرز إرنست ترولتش (Ernst Troeltsch) النزعة المحافظة في تفلسف اللوثرية الاجتماعية، ولقد وصفت الفكرة السائدة في العصر الوسيط "لوحة التقاط الدينية الحكومية". وقد لها لورث إلى "سلطة الدولة" وأنس "كيسة إبيدرة". قارن: Ernst Troeltsch, "Die Sozialphilosophie des Christentums," *Jahrbuch des Freien Deutschen Hochschiffs* (1911), S. 31-67, *Zitat* S. 47.

(106) من خلال "الطابع الأزلي" (Indelible) يشارك الفئيس حسب التعاليم الكاثوليكية =

فهو الشكل الراديكالي للتنموضع وتحويل الاستعداد الكاريزماتي الثاني المتعلق بالتجربة الشخصية إلى كفاءة كاريزماتية قديمة ملازمة بصفة نهائية لدى كل من يقع انتدابه من خلال حمل سحري كعضو في سلم التدرج الإداري بغض النظر عن طبيعة الشخص وأبعاده. وكان هذا التنموضع للكاريزما وسيلة لغرض جهاز ديني في عالم كان يرى قدرات سحرية حيث تحرك. ولم تكن بيروقراطية الكنيسة محكمة، ولم يخف طابعها الإداري بغيته الكاريزماتية عن كل المصادقات الذاتية إلا عندما أصبح نيد القسيس شخصياً ممكناً بدون أن نوضح كفاءته الكاريزماتية محل تساؤل. وبما أن النظرة الأخلاقية للعالم المحسوس ولما يتجاوزه تبقى بعيدة عن الإنسان الذي لم يصل إلى مرحلة المواطنة، وأن الآلهة لم تكن طيبة وإنما قوية فقط لتقبل استعداد سحري لدى جميع المخلوقات الحيوانية والإنسية وما يفرقها، فلا حجب إذن أن يرتبط مثل هذا النوع من الفصل بين الشخص والموضوع بتصورات متداولة قد يضعها بطريقة رشيدة في خدمة بنية فكرة ذات شأن: ألا وهي البيروقراطية.

وإذا ما تحول الاستعداد الكاريزماتي إلى كيفية موضوعية يمكن نقلها أولاً عن طريق وسائل سحرية خالصة، فإنه بذلك يقع تحت طي الطريق نحو تحولها من حبة جرب امتلاكها وأثبتت فاعليتها، ولكن لم يقع الإعلان عنها أو إمكانية كسبها، إلى شيء يمكن اكتسابه من حيث المبدأ. وبذلك يصبح الاستعداد الكاريزماتي موضوعاً محتملاً للتربية، ولكن أملياً على الأقل ليس طبعاً في شكل تعليم رشيد أو تجريبي. فالبطولة والقدرات السحرية ليست قابلة أولاً للتعليم، وإنما يمكن فقط، حيث هي موجودة في حالة الاستعداد، إثارتها عن طريق إعادة الميلاد الشخصية بكاملها. والغرض العيقي من التربية الكاريزماتية هو إعادة الميلاد والتدريب واختيار المؤهل. وبمثل هذا في عزله من محيطه العادي ومن تأثير جميع الروابط العائلية (نقل المؤمنين مباشرة إلى الغاب لدى الشعوب البدائية)، ثم إدماجه دائماً في جماعة خاصة من المرتين وتغيير طريقة العيش بأكملها، تتسك وتدرجات جسدية وروحية بمختلف أشكالها لإيقاظ الاستعداد للجذب وإعادة الميلاد، لتدريب متواصل على المقام الذي نوصّل له في التدرج نحو الكمال الكاريزماتي من خلال أزمان نفسية وعذاب جسدي وغريفي/

الرومانية في القعدة والسلطة القضائية للكنيسة. وهذه الكلمة يحفظ بها القسيس رغم الأخطاء اللغوية - وحتى في حالة الإنتم الكبير، حسب قرار البابا كاليكستوس I (Calixtus I) (217-222). فلا يمكن تلقّيس أن يعود لسبب المادة وإنما عزله من الوظيفة في أقصى الحالات.

نشويه (من المحتمل أن يكون الحثان في البداية قد نشأ كجزء من وسائل التشكك/ الزهد) وختاماً استقبال المؤهل في حلقة الحاملين للكاريزما والذين وقع اختيارهم. فالنقيض لهذا التكوين المختص هو بالطبع في سيلان ضمن حدود معينة، إذ إن كل تربية كاريزماتية تعمل في ذاتها بعض العناصر الملائمة للتكوين المختص، حسب ما يفترض تطوره لدى المؤهل سواء بالنسبة لهطل الحرب أم الطبيب أم جالب المطر أم المعزّم أم الكاهن أم المحرق، وأن يتعامل هذا الأخير معها من أجل الجلاء والاحتكار وكأنها تعليم سرّي. إلا أن الجانب التجريبي المختص من هذا للتعليم تزايد بتزايد الحرف واختلافها وتوسع الاختصاص من حيث الكم وكذلك من حيث الكيف العقلاني حتّى لم يبق من وسائل التشكك القديمة لإيقاظ الاستعدادات الكاريزماتية واختبارها كـ *Caput mortuum* سوى الظواهر القمعية في حياة المعسكرات والطلبة بالنسبة وضمن ترويض مختص جدّاً. لكن التربية الكاريزماتية الحقّة هي النقيض الراديكالي للتعليم المختص الذي تفرضه البيروقراطية. هين التربية الموجهة نحو إعادة الميلاد الكاريزماتية والدرس العقلن/ الرشيد الهادف إلى اقتناء علم في مجال الاختصاص البيروقراطي هناك تلك العلوم الهادفة إلى "التصف" في المعنى الذي سين الحديث عنه: لتحويل طرق العيش الخارجية والداخلية، ترجه أنواع التعليم التي ما زالت تحافظ على بقايا من الوسائل الأصلية اللامعقولة للتربية الكاريزماتية والتي كان أهم غايتها تكوين المحارب أو الكاهن. فحتى طريقة التربية لتكوين المحاربين والكهنة كانت في الأصل قبل كل شيء: انتقاء المؤهلين كاريزماتياً. فمن لا ينجح في اختبارات الحرب خلال التربية الحربية يبقى بنفس القدر "امرأة" مثل "الهاوي" الذي يستصحب إيقاظه سحرياً. فالحفاظ على المؤهلات ورفع متطلباتها يبقى حسب الصورة⁽¹⁰⁷⁾ المعروفة لدينا الشغل الشاغل الذي يفرض حل الحاكم نظراً لمصالح تابعيه/ أنصاره، والذي يقضي بالسلاح فقط للذين مزّوا بنفس الاختبارات⁽¹⁰⁸⁾ للمشاركة في الجلاء والامتيازات المادية التي تدبرها الولاية/ السيطرة.

يمكن للتربية الكاريزماتية الأهلية أن تتحوّل في غضون هذا التطور التحويري

(107) انظر نص نظام الإقطاع سابقاً، ص 402-404. بالنسبة للصياغة التي وردت في نص الطبيعة الأولى والتي تشير إلى "الصورة غير المعروفة"، فالأمر يتعلق بخطأ في النسخ.

(108) يمكن أن يتعلق الأمر هنا أيضاً بخطأ في النسخ لدى الإملاء بالنسبة لما ورد في الطبعة الأولى من كتابه بالحجم الصغير للاسم - وجه.

صورياً إلى مؤسسة حكومية أو كنسية أو أن نترك صورياً أيضاً للمهتجين الذين اغتصموا في رابطة للمبادرة الحرة. فالطريق الذي يتوخاه هذا التطور يتمثل بالظروف المختلفة وتحديداً بعلاقات السلطة بين مختلف القوى الكاريزماتية المتنافسة أيضاً في المسألة الآتية بالخصوص: إلى أيّ حدّ تنجع التربية العسكرية الفروسية أو التربية الكهنوتية داخل الجماعة في كسب أهمية كونية؟ وبالضبط نسر النزعة الروحية للتربية الدينية هذا التحول نحو تربية عقلانية على عكس التربية الفروسية. فطريقة التربية لتكوين القسيس وجالب المطر والطبيب والعرفان (Schamane) والدرويش والكاهن والمغني النهمي والراقص والكاتب والحفوي وكذلك الفارس والمحارب نجدتها في الأشكال المختلفة لهذا الكائن الذي ما فتئ أن يكون شبيهاً. ولا تختلف سوى أبعاد الجماعات الخاضعة للتربية في علاقاتها فيما بينها. وهذه الأبعاد لا ترتبط بسوازين القوى المتنافسة بين الحكم المدني والكهنوت⁽¹⁰⁹⁾ فعصب، والتي يعود الحديث عنها فيها بعد، وإنما أولاً بمدى ما تحمل الانجازات العسكرية في ذاتها من طابع للمجد الاجتماعي كالتزام لطبقة خاصة تميزت به. ففي هذه الحالة فقط، طوّرت النزعة العسكرية في كل مكان نمطها الخاص في التريدين، في حين أصبح على عكس ذلك تطوّر تربية كهنوتية خاصة وغلبة بيروقراطية السلطة، وفي مقدمتها السلطة القديسة.

إنّ الـ *Ephēbie* الملبّية كجزء أساسي من التكوين الرياضي والفني للشخصية في الحضارة اليونانية هي ظاهرة خاصة فقط من التربية العسكرية التي انتشرت في كامل المعمورة⁽¹¹⁰⁾. فإليها تعود بالخصوص التحضيرات لتقبل الشباب، أي إعادة ميلاد الأبطال واستقبالهم في رابطة الرجال والمعسكرات الجماعية (و هي نوع من المعسكر البدائي الذي كان في الأصل مقراً مخصصاً للرجال، وهو ما توصّل الباحث شورتر باكتشاف أثره في كل مكان)⁽¹¹¹⁾. وكانت هذه التربية من نصيب الهواة: قصر

(109) انظر نص الدولة والسلطة للدينجيه لاحقاً ص 580. استعمل طير هنا للصياغة المتداولة في العصر الوسيط لتحديد التناقض بين الحكم القيصري والكهنوت، أو بين السلطة المدنية والسلطة الروحية.

(110) تعني كلمة "ephebeia" في طيولان القديمة المرحلة التي تفضل الطفولة عن عهد الرشد وفي نفس الوقت الفلاسة التي يقع فيها إرشاد الشباب (الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و 20 عاماً) حول حيلهم وواجباتهم كمواطنين. وهذا التكوين للشباب يتضمن عناصر عسكرية وسياسية وفكرية.

■ Schurtz, Alencklausen, S. 214.

(111) يستند نير هنا إلى:

الأجناس كان مهيمناً على التربية. لكن المؤسسة انهارت حيث لم يكن صاحب الجماعة السياسية دائماً محارباً قبل كل شيء، وحيث لم يكن الوضع الحربي هو الذي يحدد العلاقة المتزامنة بين الأشكال السياسية المتجاورة. من جهة أخرى ظهرت هيئة الكهنوت في تكوين الموظفين والكنيسة في الدولة المصرية المعروفة ببيروقراطيتها كمنال على الأقل لتأثير الكهنوت الواسع في التربية⁽¹¹²⁾. وكان الكهنوت، حتى في الجزء الأوفر من شعوب الشرق، سيّداً على تكوين الموظفين ومهيّداً على التربية بإطلاق، لأنه كان الوحيد الذي طوّر نظاماً تربوياً عقلانياً وشيئاً ومدة الدولة بما تحتاج إليه من كتبة وموظفين من ذوي الفكر المنطقي. وكللت الحال في الغرب خلال العصر الوسيط، فقد كانت التربية عن طريق الكنيسة والأديرة أكثر رواجاً من أي مصلحة أخرى ذات طابع تربوي عقلائي. ولكن فيما لم ينشأ ما يوازي تربية الكهنوت في النظام البيروقراطي الخالص للدولة المصرية، ولم تتطور في بقية الأشكال الإماوانية للسلطة في الشرق تربية قروية مميزة باعتبار أن القاعدة الطبقية كانت مفقودة، وفيما طوّر اليهود الذين أعرضوا تماماً عن السياسة واكتفوا بالمعابد ونظام الخاضعات⁽¹¹³⁾ نمطاً صارماً من التربية الكهنوتية، تواجد في العصر الوسيط الغربي تكوين كهنوتي عقلائي وتربية قروية مضادة وإلى جانب بعضها البعض نتيجة للطابع الإنفاطي والطبقي للسلطة الحاكمة والذي أضفى على الشعوب الغربية في العصر الوسيط

= وهو الذي بحث في موضوع "سزل" مكان إقامة الرجال وما يقترن به من سطيات وروابط سربية، خاصة في المنطقة الأصلية التابعة للقبائل المالبية البولينيزية وفي توتنها حول العالم. ويمكن حسب شورتر وصف سزل مكان إقامة الرجال أو المزارع "مقر يقيم فيه العنانيان الذين وصلوا عبر الرشد ولم يتزوجوا بعد" (المراجع المذكور، ص 202).

(112) المقصود هنا هي المرحلة الزمنية في عهد الملكية الجديدة (1540-1670) في م. التي تشكل فيها الكنيسة المملوكة بفسير الإدارة. ككهنوت تلك المرحلة الذي - كما تتعرض له فيبر في الظروف القروية، ص 86 بالتفصيل - "تطوّر إلى طبقة مستقلة تترأس تربية الجيل الجديد من الموظفين الذين تربطهم به علاقات قرابة وأصبح لهم نفوذ كبير جداً من خلال جمع العديد من الوظائف. بحيث أصبحت كل عائلة من قبل القراعة التحزّر من هيمنتهم وألّا الفضل لأن الوزن المقابل المكوّن من سلالة الإنفطاح السبيل كان مفقوداً تماماً".

(113) يشير فيبر في النص المخطف عنوان "Die Pharisäer" إلى ارتفاع عدد المعابد ونمو نفوذ الخاضعات في المرحلة الشاعرة لليهودية (بعد مرحلة الـ Makkabäer). فالعهد مؤرخ "العامة الكهنوتية ليهودي المهجر" وشيخ نظام الخاضعات الترح الخاص بتدريس القانون - مع كس دلالة للكتابة المعاصرة، لاردن: 758-846، in: MWG IV 21.5 Zitat S. 784

وحل الجامعات طابعها المميز.

فليس الجهاز البيروقراطي الحكومي نخب كان مفقوداً في كل من المدينة المائتية وروما، وإنما أيضاً الجهاز البيروقراطي الكهنوتي الذي كان في إمكانه تأسيس نظام ترموي كهنوتي. فأن يكون العمل الأدبي صادراً عن مجتمع مدني لا يحترم الألهة تماماً؛ وأن يكون هومبروس على رأس هذه الحركة الأدبية والترنوية. ومن ثم جاء الحقد العميق من وجل مثل أفلاطون ضدّه¹¹⁴ - فهذا لم يكن سوى جزء من قدر قد يتعرض لكل عارلة لاهوتية لمقلنة القوى الدينية. أما العنصر الأساسي فيتمثل في غياب نظام ترموي كهنوتي باثناز.

وأخيراً كان المنهج الخاص للعقلانية الكنفوشية والتقيّد بالعادات وكيفية تقيلها كقاعدة للترنية في الصين مرتبطاً بالعقلنة البيروقراطية للوطيمة المدنية وغياب قوى الإقطاع.

لكل نوع من الترنية، سواء الذي يؤدي إلى الكاريزما السحرية أم إلى البطولة، يمكن أن يكون غاية حلقة شبيكة من أرباب الحرف الذين قد يتطورون فيها بعد إلى منظمات كهنوتية سرية من جهة أو إلى نوادي محترمة للنبلاء من جهة أخرى. وفيما بين أحياء المنظمة والاستغلال الفاحش الذي يجري بين الحين والآخر من طرف رابطة سياسية أو سحرية تظهر في قالب منظمة مرمية، هناك العديد من المراحل الممكن احتياها¹¹⁵. وكلّ الجامعات التي تطورت إلى نوادي وروابط، سواء تلك التي صدرت في الأصل من أنصار محاربين أم ظهرت من بين الروابط التي ضمت جميع الرجال الذين وقع اختيارهم حربياً، تجمعها نزعة واحدة تفتح المجال أكثر

(114) يمتد أفلاطون، الجمهورية، 590-600، لماذا هومبروس ليس كفتان يكون مرمياً. قارن في Eduard Meyer, *Geschichte des Altertums*, 1 Aufl. (Stuttgart, Berlin: 1. O. Cotta, 1912), Band 5, S. 321.

حيث يقول بأن أفلاطون رأى في هومبروس وكيفية تعامله مع الأساطير والأقوال "المصدر الأساسي للجهنم المسموم الذي سلب الحقيقة مظهرها".

(115) يستند غير هنا إلى Schertz, *Altorklassen*, S. 406، الذي اعتبر لأفريق الترنية "شبكة المثال للروابط السرية". خـ "رابطة الـ Purrah" المذكورة تقوم على ترشد قبائل منطقة في جنوب المستعمرة سييرا ليون (Sierra Leone) إلى حدود كاب موية (Kap Moore). وكان مجلس القضاء مسؤولاً على حملات النهب التي تعرّضت لها قبائل اعتبرت مدنية أو مملكات أصبحت ترنية.

فأكثر للاختصاص الاقتصادي عوض التأهيل الكاريزماتي. فكي يقوم الشاب بتكوينه الكاريزماتي الذي يتطلب وقتاً ولا يشر اقتصادياً بشيء بصفة مباشرة، كان يشترط منه التخلي عن العمل في مجال الاقتصاد المنزلي، وهو ما قل الاستغناء عنه يتزايد حدة العمل الاقتصادي. وهذا الاحتكار المتزايد للنزعة الكاريزماتية من قبل الأغنياء وقع الرفع من قيمته بصفة متعجلة. ولكن بانتهاز الوظائف التي كانت في الأصل سحرية أو عسكرية بدأ يظهر الوجه الاقتصادي للبحث لها أكثر فأكثر إلى الملا. ففي الدرجات المختلفة لـ "لنادي" السامية في إندونيسيا⁽¹⁶⁾ يقع بكل بساطة شراء المرتبة في المرحلة الأخيرة من التطور، وذلك حسب ظروف بدائية بتقديم ولبة كبيرة. فتحويل الطبقة الحاكمة الكاريزماتية إلى طبقة قائمة على حكم الأغنياء لم يكن غريباً خاصة لدى الشعوب البدائية حيث تراجع دائماً الأهمية التطبيقية للكاريزما العسكرية أو السحرية. ومن ثم ليس من الضروري أن يجعل الملك في حد ذاته الشخص نيلاً، وإنما طريقة العيش التي تصبح من طريقه ممكنة. فالعيش حسب نمط الفرمان يعني في القرن الراسخ أولاً: فتح باب المنزل للضيوف. ولدى العديد من الشعوب يُكتب التأهل للقيادة كرئيس قبيلة من خلال القيام بولائم وهذه الطريقة تقع الحفاط على نمط من العيش حسب القول المأثور "Noblesse Oblige" الذي يؤدي بسهولة وفي كل الأزمان إلى فقر هؤلاء الأعيان الذين يدفعون لأنفسهم الضريبة.

(16) تعتبر "النادي" حسب:
 "جماعات مغلقة" نشأت انطلاقاً من "الطبقات القديمة ومساكن الرجال". وكانت هذه النواحي نموذجية بالنسبة لبلانيريا وليس لأندونيسيا. أنا الشروط التي يذكرها فيبر، فاعتبرها سورتر ما زالت جارية في جزر بانكر (Banker) (المراجع المذكورة، ص 336).

[الحفاظ على الكايزما]

تقرير الناصر حول نشأة النص

يصف فيبر في النص الموالي نشره مساراً معاكساً لتطور الكايزما: حيث تراجع الكايزما لصالح أشكال أخرى من بنيات السيادة - التقليدية وخاصة العقلنة/ الرشيدة - وتلك التي يمكن "الحفاظ فيها" عن عناصر كاربرماتية في ظل هذه الظروف المتغيرة". ورغم أنه وقع تقليص نفوذ الكايزما من خلال هذه التراجعات المتأينة لتطورها، فإنّ هذه لم تكن بدون أهمية - بل بالعكس: إذ إنّ الكايزما تثبت وجودها في مسار الترشيد/ العقلنة العامة كتعبير "للفعل الفردي" و"قوة إبداعية" فذة للتاريخ. ففي الجزء الأول من النص يصف فيبر الصراع القائم بين الكايزما الفردية والنظام العقلاني، خاصة في مجال تسير الحرب. ويمكن هناك إدماج بعض العناصر العاطفية المشابهة للكايزما في الحساب الاستراتيجي. أما الجزء الثاني من النص، فيهتم بالوظيفة الضامنة لمشروعية الكايزما. وهذه الوظيفة تساهم في توازن الأنظمة التشريعية.

وخلافاً للجزء الثاني من النص الذي لا يتضمن إشارات مباشرة لتاريخ صياغته أو إحالات إلى المراجع^(١)، يبدو الجزء الأول من النص أدق في تعبيره. فهنا يعتمد ماكس فيبر على مصطلحات النص حول المورالات وعن أوجه الفعل المتعلقة

(١) إنّ التلميح إلى الملك إدوارد السابع المتوفى في 6 أيار/ مايو 1910 ينص على أن نص تاريخ مكر لصياغة هذا القطع من النص، ولكن لا يعطي فيها هذا ذلك أنه حلول.

بالجانب النضالي للجمهور التي وقع التعرض لها هناك. ويضع قاعدية الكاريزما في علاقة مع موضوع العقلنة وعلى هذه الخلفية يطرح السؤال، ما هو المجال الذي تفتحهُ الكاريزما بالنسبة للعمل الفردي في مقابل عمل الجمهور المأمور وكيف يمكن الحفاظ عليه؟ وهذا الجانب هو جديد مقارنة بالتصورات السابقة حول "الكاريزماتية" و"تحويل الكاريزما"⁽²⁾. فالربط المباشر بين الكاريزما والقرارية لا يوجد سوى في إطار الصباغة القديمة لـ "سوسيولوجيا الباطنة" وما عداها إلا في ملحق المخطوط التابع لنص "الدولة والسلطة الدينية" الذي وردنا والذي يعود تاريخ صباغته إلى عام 1912. هناك هامش في بداية نص "الحفاظ على الكاريزما" حول مضامين الثقافة التي "تتمتع هنا شرعها" يميل إلى النصف الثاني من عام 1913. فقد كتب ماكس فيبر إلى ناشره بول سبيك بتاريخ 30 كانون الأول / ديسمبر 1913 أنه يأمل فيها بعد ريثما تقديم عمل حول "سوسيولوجيا مضامين - الثقافة (بها فيها من فن وأدب ونظرة إلى العالم) [...] خارج إطار هذا العمل أو كجزء مستقل ومنتم له"⁽³⁾. وهذا الخبر حول القرار الذي أخذ في أنص الحالات في كانون الأول / ديسمبر 1913 حول صباغة مساهمة في المرحع تتطابق مع الرغبة التي وقع التعبير عنها في النص والمادة إلى البحث في مضامين الثقافة في محل آخر. وحتى التفاصيل في ختام الجزء الأول من النص نشر إلى عام 1913. فهناك يذكر ماكس فيبر التجال الجاري في فرنسا منذ نصف شهر شباط / فبراير 1913 حول فرس الخدمة العسكرية لمدة ثلاثة سنوات. ورغم أن النقاش بين العسكريين والجمهوريين فيها يتعلق بتحديد مدة الخدمة كان حاداً جداً، فإنه أدى إلى المصادقة على "قانون الثلاثة سنوات" في 7 من آب / أغسطس 1913. وبهذا فمن المؤكد أن الفصل المطابق قد كتب بعد صيف 1913 أو أعيد النظر فيه. وفي نفس الوقت تضمن هذا الفصل والذي يليه نتائج حلقات ماكس فيبر حول "فيزيا علم نفس العمل الصناعي" التي وإن وقع نشرها عام 09 / 1908 في "الأرشيف لعلم الاجتماع والسياسة الاجتماعية"⁽⁴⁾، فقد أضيف لها نتائج بحث جديدة. ويتعلق الأمر بعبارة "Scientific Management" التي

(2) غارون تشارلر الإصحاح لنص الكاريزماتية والتحويل الكاريزما ملحقاً من 454 و 473.

(3) ثلاث رسائل ماكس فيبر إلى بول سبيك بتاريخ 30 كانون الأول / ديسمبر 1913، MWG II/8، ص 430.

(4) غارون: Max Weber, "Zur Psychophysik der industriellen Arbeit," in: MWG II/ 11, S. 150-330.

وبالنسبة لتاريخ النشر قارء باحصوص تقرير النشر، في المرجع المذكور، ص 161

كان قد تعمق فيها فريدريك تايلور (Frederick Taylor) بإطباب في كتابه الذي يحمل نفس العنوان. وقد نشرت الطبعة الانجليزية عام 1911 - ويذكرها ماكس فير في رسالة بتاريخ أيلول/ سبتمبر 1912⁽⁵⁾ - أما الترجمة الألمانية فلم تنشر إلا في بداية عام 1913⁽⁶⁾. ولكنّ التفاصيل التي قدّمها ماكس فير هنا تشير إلى سلسلة من الإحالات الصريحة لتصدير الطبعة الألمانية، وهو ما يدعمنا إلى الافتراض بأنّه استعمل هذه الطبعة.

يعود كلا الجزأين من نص "الحفاظ على الكاريزما" إلى موضوع "تصلّب/ نهج السيادة في أشكال دائمة" ويربطان إذن مباشرة مع تفاصيل نص "تحويل الكاريزما". وهذا هو أحد الأسباب المباشرة من حيث المضمون لاختيار التسلسل الذي حصل هنا بالنسبة لنص "الحفاظ على الكاريزما" الذي حاد عن ترتيب الطبعة الأولى لـ الاقتصاد والمجتمع ووضع النص في الختام بعد النصين السابقين "الكاريزماتية" و"تحويل الكاريزما". وهذا التغيير لموقع النص يجد دعماً من طرف بنية الإحالات المتضمنة في النص. فهناك إحالة مسبقة في نص "نظام الإقطاع" تخصّ "الضرورة الشرعية" للوزير الأكبر لا يمكن حلّها إلا عن طريق هذا النص الذي سبق نشره. الجزء الثاني خصوصاً من النص مرتبط من خلال الإحالات بصفة وثيقة بكل من نص "الكاريزماتية" و"تحويل الكاريزما" و"الدولة والسلطة الدينية"، وذلك من خلال الإحالات المسبقة من نصّي "الكاريزماتية" و"تحويل الكاريزما" إلى "موضع الكاريزما" و"قائمه الحاكم". وعلى عكس ذلك يمكن إحالة إشارتين عكسيتين متضمنتين في نص "الحفاظ على الكاريزما" إلى نص "تحويل الكاريزما". إضافة إلى ذلك ترتبط التفاصيل المتعلقة ضمناً بالوظيفة التشريعية للكاريزما وقدرتها الإبداعية، وكذلك بمسألة الانتخابات في الأشكال الجاهلية الحديثة مباشرة بالتوضيحات لنصّي "تحويل الكاريزما". كما يشير الاستعمال الخاص لمفهوم "تسيير الكاريزما العادي/ اليومي" و"الكاريزما الوراثية" إلى علاقة مشتركة في الصياغة. هذا ويربط موضوع الملوك "المتعلق على ذاته" نص "الحفاظ على الكاريزما" بنفس

(5) قارن رسالة ماكس فير إلى مانس و. غروهل (Hans W. Groehl) بتاريخ 26 أيلول/ سبتمبر 1912، AGW 11/7، ص 678.

(6) وضعت العلامة على تصدير المترجم رودولف روسلر (Rudolf Roessler) في "كتون الأول/ ديسمبر 1912" بحيث أصبح من المحتمل أن يسلّم المجلد في كانون الثاني/ يناير 1913.

"الدولة والسلطة المدنية" الذي يليه ويكون بذلك همزة وصل بين فصلي الخاتمة وبداية النص المراتلي.

من خلال بنية الإحالة يرتبط خصوصاً الجزء الأول من نص "الحفاظ على الكاريزما" بالصيغة القديمة من الاقتصاد والمجتمع. وهناك قبل كل شيء علاقة بنص "الجماعات السياسية". لكنّ الإحالات إلى "الشرف الطبقي" و"نمط الحياة" تفرض معرفة مسبقة لتفاصيل نص "نظام الإقطاع" وكذلك أيضاً وبصفة أدق تلك التي تتعلق بنص "الطبقات"، "الروابط" و"الأحزاب". ربّما كان ذلك هو السبب الذي من أجله وضع الناشران للطبعة الأولى هذا النص في علاقة مباشرة بالنص المذكور سابقاً من حيث الترتيب. أمّا الإشارة العكسية من الدراسة حول "المدنية" إلى "مكان إقامة/ منزل الرجال"، فإلّا يمكن بالعكس حلّها بالاستناد إلى مواضيع عديدة، وبذلك فهي ليست دليلاً لربط نص "الحفاظ على الكاريزما" بالصيغة القديمة من الاقتصاد والمجتمع⁽⁷⁾. ومن الملفت للنظر أنّ النص الذي هو بين أيدينا يتضمن تفاصيل متكررة قد سبق أن ذكرت في نص "تحويل الكاريزما" مثل التعرّض إلى شريحة المعارين. وبما أنّ هذه المواضيع ليست مرتبطة بإحالات فيها بينها فمن الواضح أنّ التكرار لم يكن مقصوداً، ومن ثمّ لا بدّ أن نقرّ بمراحل مختلفة من البحث والصياغة لم يقع في الختام مقارنتها بعضها ببعض.

فيما يخص نقل النص ونشره

لم يصل لنا مخطوط من النص. فالطبعة نشتد إلى النص الذي نشر في الطبعة الأولى بعد وفاة ماكس فير من قبل ماريانا فير ومشتبور بالي كخصل خامس من الجزء الثالث لـ الاقتصاد والمجتمع تحت عنوان "المشروعية"، وذلك في: Max Weber, *Wirtschaft und Gesellschaft* (Grundriß der Sozialökonomik, Abt. III, 4. Lieferung) (Tübingen: J. C. B. Mohr (Paul Siebeck), 1922), S. 642-649.

و قد نشر الصادران الأولان النص تحت عنوان "المشروعية" في الجزء الأول من موسيولوجيا السياسة بين الفصلين الذين سميّا أمذاك "طبقات، وضع، أحزاب"

و"البيروقراطية"⁽⁸⁾. وكما ذكر سابقاً، فإنّ الإحالات المتضمنة في النص وكذلك أسباب متعلقة بالمضمون تتضارب مع الترتيب الذي وقع إقراره عام 1921. ولكن من الطبعة الأولى وقع تبني الطبع المشترك للنصين اللذين يفتقدان كثيراً عن بعضهما البعض. ففي حين يمكن قراءة الجزء الأول كعرض لعقيدة قيادية/ كنيّية تسيّر الحزب، يبدو الجزء الثاني وكأنّه يمثل حلقة وصل بين نصّي "تحرير الكاريزما" و"الدولة والسلطة الدينية". فالطبعة المتعلقة بالمضمون بين جزأي النص المنشور هنا وقع نيلها بوضع فراغ بينهما. ولكن بين السؤال مطروحاً، هل كان ماكس فير يعتبر النصين كوحدة أم أنّها وردا في الطبعة الأولى معاً فقط؟ غير أنّ هناك سبباً مقنعاً يفضّل المضمون لتبني ترتيب الطبعة الأولى، لأنّ التفاصيل الواردة في كلا النصين تتعلق بتوّعات حول موضوع "الحفاظ على العناصر الكاريزماتية" في أشكال بنية السيادة/ السيطرة التقليدية، وبما يخصّص الأشكال المتّمة بالمفلائية.

لم يقع تبني عنوان "المشروعية" الذي ورد في الطبعة الأولى. فليس هناك أيّة إشارة موثوقة بما يتّين أنّ العنوان صادر عن ماكس فير ذاته. فالأرجح أنّ ماريلنا فير لم تضع العنوان إلّا في 25 من آذار/ مارس 1921 عندما دقت المخطوطات المخالفة من الاقتصاد والمجتمع القائمة التي اختارها للفصول⁽⁹⁾. فعنوان "المشروعية" يمتدّ فقط بمضمون المصفحتين والنصف الأخيرتين من "المختصر" لتصرّ الوظيفة المشرّعة للكاريزما وليس التفاصيل الواقية للجزء الأوّل المتعلقة بالعلاقة بين الكاريزما الفردية والنظام العقلاني/ الرشيد. ولذلك اختار الناشر - باستناده إلى مقولة في النص - العنوان "الحفاظ على الكاريزما". ووضع العنوان الجديد بين قوسين مكّفين.

وقع تعديل الإضافات التي انتضع انتسابها إلى الصادرين الأولين ووضمها في جهاز نقديّ للنص، مثلما هو الحال بالنسبة للفهرس، والإشارة الإضافية لتفاصيل الدفعة الأولى. كما وقع أيضاً تعديل بعض الأنظمة المطبعية مثل "Opera Servilia"

WUGLS 634-641.

(8) فلان:

(1) لأن نشر تحت عنوان "ثلاث"، "روابط"، و"أحزاب" في: 1-22 MWG V 248-272 و

WUGL 650-672 (1) لأن نشر تحت عنوان البيروقراطية سابقاً من 157-234

(9) فلان. 1921 (VA) März 1921, Aufösung der Manuskriptbestands vom 25: Marianne Weber, Majur Siebeck, Depoat BSB München, Ana 446).

هناك ورد فلعتوان تحرير الكاريزما في الموضع الثاني عشر.

(عوض "Servitia")، جماعة القراصنة "Liparische" (عوض "Ligurische")
 "Areoi" (عوض "Ariloi") أو "Beute" (عوض "Bauten")، التي ربما تعود إلى
 قراءة خاطئة من طرف المطبعي أو الصّادرين الأولين.

[الحفاظ على الكاريزما]

إن مصير الكاريزما هو أن تراجع مع التيار وتندمج في الأشكال الدائمة للعمل /
 الفعل الجماهيري إما لصالح قوى التغلب أو لقوى الشراكة الجهادية المعقدة / الرشيدة.
 وإجمالاً فإنَّ قسماً من الكاريزما يعني كبت المجال الواسع للعمل / الفعل الفردي.
 ولكن من بين السلط / القوى التي تطلعي على الفعل الفردي فإنَّ القوة الأقل مقاومة،
 والتي إلى جانب الكاريزما الذاتية إما أن تأتي على نهاية الترتيب حسب الشرف الطبقي
 أو أن تحوِّره من حيث التأثير بصفة معقدة / رشيدة: هي النظام / التأديب المعقلن /
 الرشيد. وليس هذا غريباً شيئاً آخر سوى التنبؤ المعقلن تماماً للأمر المقبول، أي
 الأمر المدروس بصفة مخططة ودقيقة والذي يضع كلَّ نقد ذاتي جانبا وبدون شروط
 ويوجِّه النظر إلى الهدف دون غيره. إضافة إلى هذه المسألة هناك مسألة أخرى للفعل
 المأمور، وهي التكرار على نفس الوتيرة؛ فآثارها الخاصة يقوم على كيفية كفعل جماهيري
 لشكل جماهيري - مع العلم أنه لا يستوجب أن يكون الخاضعون بالضرورة جمهوراً
 متحداً في مكان ما وخاضعاً بصفة موازية أو أن يكون عددهم من حيث الكم كبيراً
 جداً. المهم هو التسوية المعقدة / الرشيدة لطاعة العديد من الناس. وهذا لا يعني
 أنَّ النظام / التأديب في حد ذاته ينفذ موقفاً عدائياً إزاء الكاريزما والشرف الطبقي،
 بل بالعكس: فلا يمكن للمجموعات الطبقية التي ترغب السيطرة على مجال واسع،
 مثلما فعل أرسطراطي مجلس المدينة في البندقية⁽¹⁾ أو أهيان سابراتا (Spartaten) -

(1) يتشريع قانون عام 1297 - في مرحلة أكثر توسع لجمهورية البندقية - بعد إقصاء المئات أخرى من
 سكان المدينة من المجلس الكبير وتأسيس مجلس الأرستقراطية المكون من 200 عائلة. ولما جاء لدى

أو اليسوعيين في باراغواي⁽¹⁾ أو سلك الضباط الحديث بقيادة أمبرهم، الحفاظ على نفوذها الضخم والمؤكّد أمام الرعيّة إلّا عن طريق نظام/ تأديب صارم داخل المجموعة والطاعة "العمياء" من قبل هؤلاء أو من خلال تربيتهم على الخضوع للنظام وليس "تأديبهم" على شيء آخر. ولا يبقى النشأ دائماً من خلاله بالنمذجة والتعاطف بالمقام الطبقي وطريقة العيش الطبقية مرسوماً إلى حد كبير في الوعي ومرغوباً فيه معنوياً إلا من أجل النظام، بل سيكون له أثر على جميع المضامين الثقافية المثارة بصفة أو بأخرى بتلك الجماعات. وعلى نفس الوتيرة يمكن لبطل كاريزماتي أن يوظف "النظام/ التأديب"، بل يجب عليه ذلك إذا كان يرغب في توسيع نفوذه ككاتباً: فنيوليون أنس تلك الجمعية المنظمة بصفة صارمة في فرنسا والتي ما زالت تؤثر إلى حد الآن.

فـ "النظام" بصورة هائلة، مثل نجله العقلاني: أي البروقراطية بالخصوص، هو شيء "موضوعي" ويضع نفسه بكلّ "موضوعية" لا تزبغ عن طريقها في خدمة أية سلطة تفكر في استخدامه وتعرف كيف توجده. ولا ينبغي أن يكون في جوهره غريباً عن الكاريزما وعن الشرف الطبقي، وخاصة الإقطاعي منه. فالمحارب الوحشي بنويات غضبه الجنونية والفارس برغيته الشخصية في المقارعة بغريمه الشخصي المميز بشرف بطولاته لنيل الشرف الذاتي هما غريبان كلاهما عن النظام، الأول لعدم عقلانية فعله، والثاني لعدم موضوعية سلوكه الجواني. فموضوع حملة/ نشوة البطل الفردي والروع والفرحة العامة والولاء للزعيم كشخص وتقديس

١- لير في *Die Stadt* (1872-73، ص 154 ملاحقاً)، صنفت "العائلات المشتركة في كتب المخطوط القبلية فيها ورياء البحار" نفوذها من خلال ربط علاقات صلبة (المرجع المذكور، ص 135). وهذا الغرض وقع دعمه عن طريق الزواج المناسب للطبقة وتسجيل الولادات والزواج لدى إدارة المراقبة في بلدية رين خلال دفتر النلاء المعروف مؤخراً بـ "الكتابات القديمة".

(2) هين اليسوعيون في المرحلة الفاصلة بين 1610 و1768 - بحكم اعترافهم صراحة بالسيادة العليا الإسبانية - على مناطق شاسعة من الجنوب الشرقي لباراغواي. وفي مقدّمة التقسيم المنظم لدولة اليسوعيين في قالب مستوطنات، كانت هناك المبادئ في أسونسيون (Asunción) وقرطبة. وحسب المعلومات التي قدمها إرنست فون كانت الجماعة اللاهوتية المكتبة من 100 يسوعي تقود لدولة التوليفة من 150000 نسمة. قارن: Eberhard Gothein, *Der christlich-sozialer Staat der Jesuiten in Paraguay* (Staats- und sozialwissenschaftliche Forschungen, hg. von Gustav Schmoller, Band 4, Heft 4) (Leipzig: Dunker & Humblot, 1883) S. 126.

كان الفلاسفة الذين كانوا على رأس المستوطنات ينضمون لنظام طائفي صارم وما يشمله من واجب طاعة. أمّا الباراجوي عن الطائفة، الإسبان والسكان الأصليين، فكانوا يفتخرون من التابع في السلطة.

"الشرف" والعناية بالكفاءات الذاتية كـ "فنز"، يفترض النظام "الترويض" نحو "الواجب" و"نقاوة الفسيفساء" ("Man of Conscience") في مقابل رجل الشرف "Man of Honors" - "في لغة كروم ويل) من طريق "التدرب" الميكانيكي للمهارة أكثر من أن يناشد الخواطر القوية للطابع "الأخلاقي"، ولكن الكل هو في خدمة الدرجة المقصوى للقوة الدافعة الجسدية منها والعقلية لدى الجماهير المروضة على نفس الوتيرة. وهذا لا يعني أن الخبايا والولاء بدون قيد ولا شرط لا يجدان مكانها في هذا النظام، بل بالعكس: فكل قيادة حرة حديثة تفكر غالباً في العناصر "الأخلاقية" لرفع معنويات الجنود أكثر من أي شيء آخر وتعمل بالوسائل العاطفية المختلفة الأنواع - مثل وسيلة التأديب الدينية الأكثر إغراء في نوحها: وهي الـ "تمارين الروحية" لإغناطيوس - "Exercitia Spiritualia Des Ignatii" - وتسعى في الممرقة عن طريق "الإلهام" وبصفة أقوى من خلال التربية إلى إثارة "عاطف" الجنود مع إرادة القيادة⁽³⁾. ولكن العنصر الخامس موسيولوجيا هو 1. أن يحسب حساب لكل شيء، وبالمخصوص لكل هذه "الطوائف" والسمات العاطفية اللامعقولة، وذلك مبدئياً مثلما تحسب توقعات الفحم الحجري في المعادن، و2. أن "الحساس"،

(3) بعد هزيمة جيش البرلمان في معركة إدجهيل (Edgehill) في 23 من تشرين الأول/ أكتوبر 1643، عبر أوليفر كرومويل لأن أخيه جون هامبتون (John Hampden) من نقده لجنوده ومن تصميم حليفه لجيش: ويقرض هذا التصميم أن يكون النصر في المستقبل حليف "رجال الدين" مثل النبلاء والفرسان في الجيش الملكي. انظر: Thomas Carlyle, *Oliver Cromwell's Letters and Speeches*; *with Illustrations* (Leipzig: Bernhard Taubnitz, 1861), vol. I, S. 124.

أما التعبير "men of conscience"، فلم يقع إتيانته لدى كرومويل.

(4) وُثقت صياغة "التدرب الروحية" من طرف إيمانيوس فون لويولا (Ignacius von Loyola) وجماعة اليسوعيين التي أسسها، وهي بمنزلة تمارين منسقة في العبادة. وتهدف هذه التمارين التي تلتزم ضمن مرسى في غضون أربعة أسابيع ومرة في السنة على الأقل إلى ترويض أعضاء الجماعة ووسياً وباطنية.

(5) يذكر ويل هيلاش الذي اهتم بإمكانات التأثير النفسي في الجماهير من خلال "الإلهام" و"العاطف" و"الإلهام" أن "العاطف" هو عنصر أساسي في تسير الحرب، إذ من خلاله يسمى "القائد الديني" بتدبير جنوده، إنه خلال الممرقة. غارن نسخة الشخصية لماكس فيبر:

(Arbeitsstelle der Max Weber-Gesamtausgabe, BAdW München): Heilbach, Georgije Epdemen.

هناك يتموضع هيلاش إلى التمارين الروحية لإغناطيوس فون لويولا (Ignacius von Loyola) (المصدر نفسه، ص 86 تلاحقاً). وكلا الموضعين وقع تمجيدهما من قبل ماكس فيبر. كما نجد ذكرهما بصفة متوازية في: Weber, *Die Wirtschaft und die Ordnungen*, S. 5 (WeG), S. 275f. - ما يلاحظه الياشرة إلى هيلاش - وسابقاً ص 136.

وإن كان في الحالة المحسوسة أيضاً ذا انطباع "شخصي" قوي لزعم جذابه، فإنه يبقى ذا طابع "موضوعي" من حيث غايته المطلوبة ومضمونه العدائي، أي حماس له "الفنية" المشتركة ولذا النجاح" المطمح فيه وليس للشخص في حد ذاته. ولا يحصل ما يخالف ذلك إلا حيث وبّ العيد يخلق النظام المطبق لسلطته - سواء في المصانع الزراعية أم في جيوش العيد في الشرق المبكر أم على السفن المزودة ببحارة من العبيد والسجناء في المهد القديم والمصر الوسيط. فهناك يصبح الترويض الميكانيكي وانضمام الفرد لألية لا مفرّ منها تفرض عليه "التبعية" وتقسّم الفرد إلى فئات المتظمين فسرّاً في الجمع - منصرفاً غوياً لفاعلية الجميع ولكل نظام، وقبل كل شيء في أي حرب جرت بانتظام -، بل المنصر الوحيد الفاعل، ويغنى هذا في أي مكان كجثة حامدة (Caput Mortuum) حيث عجزت السهات "الأخلاقية"، مثل الواجب والعصبر.

لقد وجد الصراع المتنوع جدلاً بين النظام/ التأديب والكاريزما الفردية مقرّه الكلاسيكي في نظور بنية القيادة الحربية. وكان بالطبع في هذا المجال مقيداً إلى حدّ ما في نظوره بالجانب التقني الخالص للحرب. غير أنّ أنواع الأسلحة: كالرمح والسيوف والقوس لم تكن بالضرورة هي الفاصلة، لأنّ جميعها يمكن استعمالها في الاشتباك المنظم مثلما في المعارك الفردية. ولكن في بداية التاريخ الذي وردنا حول الشرق الأدنى والغرب أدى توريد الفرس فعلاً دوراً حاسماً مثلما كانت أيضاً إلى درجة معينة بداية هيمنة الحديد كمواد لصنع الآلات وفتح مرحلة جديدة على جميع المستويات. لقد حمل الفرس حرية الحرب ومعها البطل الذي كان يندفع في الصراع واكباً وربما أيضاً محارباً بانفراد على حرته، بحيث هيمن على قيادة الحرب لدى ملوك الشرق والهند والصين القديمة وفي الغرب حتى حدود شعوب السيلت وإيرلندا وذلك إلى عهد غير بعيد. أمّا القروسية فجاءت، مقارنة بحرية الحرب، في مرحلة متأخرة ولكنها دامت: فمن طريقها ظهر كل من "الفارس" الفارسي والنبطي والأثيني والروماني والجرماني. وهو ما جعل المشاة الذين غضموا بدون شك قيلهم نوع من النظام يترجمون لفترة طويلة أمام الفرسان. ومن اللحظات التي حوّلت مجرى التطور إلى الاتجاه العاكس هي تعويض الزمّاح البرونزية بأسلحة حديدية للترّاع عن قرب. إلا أنّ الحديد في حدّ ذاته لم يجعل التغيير - إذ كانت الأسلحة المستعملة من بعد وكذلك أسلحة الفرسان هي الأخرى مصنوعة أيضاً من الحديد - بقدر ما لم يجلب البارود

في حدة ذاته التحول في العصر الوسيط⁽⁶⁾، وإنما نظام المشاة - Hoptiten - اليونانيين والرومان. وحسب موضع نعتة ذكره، قد عرف هوميروس بداية النظام / التأديب بعصر الخروج - عن - الصف - في - المباشرة⁽⁷⁾، ومثلت بالنسبة لروما الأسطورة حول تنفيذ حكم الإعدام في ابن القنصل الذي قتل قائد جيش الصدر حسب طريقة الأبطال القديمة⁽⁸⁾، رمزاً للتحول الكبير. لقد نجح أولاً الجيش غير المدرب الذي يضم جنود سبارتا المحترفين ثم الوحدة المقدسة⁽⁹⁾ (Lochos der Bötier) غير المدربة، ومن بعدها فيلق الزمّاح (Sarissen) من المقدونيين⁽¹⁰⁾ غير المدربين، ثم التكتيك الأكثر حركة لدى الحزم⁽¹¹⁾ (Manipel) الرومانية غير المدربة في المعركة

(6) رغم أن عملية تخطيط البارود قد عرفت منذ نهاية القرن الثالث عشر في أوروبا، فلم تستعمل الأسلحة النارية على وزن فعال في غرض الحرب إلا في بداية القرن السادس عشر. وحسب قول هانس ديلبرك فإن استعمال المشاة من أبناء الفلاحين وما ارتبطت به من تكتيكات جديدة قد مثل تحولاً نوعياً من جيش القرون الوسطى إلى النمط الحديث. غارن: Deßbrück, Geschichte der Kriegskunst III, S. 667f.

وعباً يختص الأسلحة النارية: للمصدر نفسه IV، ص 26-59.

(7) في عهد ماكس ليس جرى النقاش كثيراً خصوصاً حول وصف نظام المعارك في الإلياذة (13، 130 فلاحاً). وقد جرى المجال حول السؤال: إن حصل هناك وصف كتبة المشاة ومن ثم فهي تعود إلى العصر الهوميروسي. (غنياً يتعلق بمسألة المقدونيين غارن ملاحظات ماكس ليس في: المدونة، MWG IV 22-5، ص 176، الخامس 113). نجد الأسر الصربية بالحفاظ على التقاليد لدى هوميروس في الإلياذة، 17، 356. غارن أيضاً:

(8) حسب الأسطورة لمصر القنصل م. مانليس أميريوسوس توركاتوس (T. Manlius Imperator Torquatus) في المرحلة الثالثة من توليه الحكم 340 ق.م. يقتل ابنه المتكبر خلال حرب الثلاثين لآلة تصرف مخالفاً للأوامر. وقد وصف: 8، 6 فلاحاً هذا الحدث وما نتج عنه من أثر زده على الجيش.

(9) كانت "الوحدة المقدسة" الفيلق الصغير والمكون من 300 جندي من ثيبان (Thebaner) في المرحلة الفاصلة بين 379 و338 ق.م. وكانت كلمة "Lochos" تعني الوحدة التكتيكية من بين المشاة اللاتين جداً والثامن للبوهر Boeoter، "والمقدس" تشير إلى العلاقة الحميمة بين الجنود. غارن: Pharsica Pelopidas 18, und Georg Busolt, Die griechischen Staats- und Rechtsverhältnisse (Handbuch der klassischen Altertums-Wissenschaft, 4 Band, I. Abt., I. Hälfte), 2. Aufl. (München C.H. Beck 1892), S. 345.

(10) برود تأسس فيلق الزمّاح إلى الملك المقدوني فيليب الثاني. فقد نشئ نظام المباشرة عن قرب مانليكس (Phalinx) من اليونانيين بجيش المشاة المسلح تمليحاً قوياً، وزوّده هذا الأمير بزماع طريقة (Sarissen) ووضع الجنود متراسين بحيث أصبحوا يتكئون جسمياً تكتيكاً حثيثاً. غارن: Deßbrück, Geschichte der Kriegskunst, S. 142-144.

(11) لقد بحث تكتيك الحزم المتحركة في القرن الخامس ق.م. من قبل الرومان بالنسبة للمشاة المسلحة

على الفرسان الإيرانيين⁽¹¹⁾، والميليشيا المحلية والإيطالية وجيوش الشعوب البربرية. فبداية نظام المشاة (Hoplitenum) المحلي أظهر بواذر إقصاء/ تحريم الأسلحة من بعد باعتبارها غير مطابقة لقواعد الفروسية من منظور "قانوني دولي"⁽¹²⁾ (مثلما كان السعي لتحريم قوس الصدر (Armbrust) في العصر الوسيط)⁽¹³⁾ - من هنا نرى أنّ نوع السلاح كان نتيجة وليس سبباً للنظام. وقد أدّى التخصص في تكتيك المبارزة عن قرب لدى الجنود المشاة في العهد القديم إلى اختيار الفروسية في كلّ مكان وأصبح معه "مرافق الفرسان" - "Rittersens" - في روما فعلاً بمنزلة الإحناء من الخدمة العسكرية⁽¹⁴⁾. وفي نهاية العصر الوسيط كان بطش جمع من السويسريين وما تبعه

تسلحاً قنبلاً. لمحي لورنغ نظام القبائل إلى وحدات صغيرة متحركة تسمى Manipel. والـ Manipel التي حسب الخدمة (Manipulus) من القس، والتي كانت الملازمة حتى إدخال العلم - كان يضم حسب عدد المحاربين حسب العمر 120 رجلاً لدى الشباب أو 60 رجلاً لدى المتقدمين في العمر. فارت: المصدر نفسه، ص 235 - 246.

(12) حل خلافاً المشاة المسلحة تسليحاً قريباً والمذكورة من قبل فيبر، كان الفرسان الإيرانيون في العهد القديم مسلحين خصوصاً بالأقواس في حين كانوا يستعملون السيوف والرمح القصيرة كأسلحة ثانوية. ولقد هزموا مثلاً في معركة ماراثون (Marathon) عام 490 ق.م. فارت: المصدر نفسه، ص 37 - 59.

(13) في الحرب البيلطية التي جرت في القرن السادس ق.م. بين مدينتي شالكيس (Chalkis) وإيرينيا (Eretria) يبدو أنّ كلا الطرفين اتفقا على عدم استعمال الأسلحة من بعد. وقد حثر حل حجر مخلوق في عهد Demos Eretria و Arneus Amarnia يعود إلى عهد سيراينوس (Sirabos) يؤكد هذا القول. فارت: Meyer, Geschichte des Altertums III, S. 539.

مع التطور من قبل فيبر في السلسلة الشخصية:

Jakob Arbeitsstelle der Max Weber-Gesamtausgabe, BAdW München, und Burckhard, Griechische Kulturgeschichte, hg. von Jacob Oeri, 2. Aufl. (Berlin, Stuttgart: W. Spemann o. J., (1998), Band 1, S. 172.

(14) حول المجلس الديني اللاتواني عام 1139 مع الـ *artem ballistariorum et sagittariorum* وقد كانت إضافة سلاح قوس الصدر في هذه الصياغة محلّ سجال في أوساط البحث المعاصر. فارت: (Delbrück, Geschichte der Kriegskunst III, S. 398).

وحتى تعهد المنع من طرف البابا إينوسنتس (Innocenz III) لم يجد تحاوراً، إذ بقي هذا السلاح في حيز الاستعمال إلى حدود القرن السادس عشر.

(15) في الأصل كانت "مرافقة الفرسان" عملية تقييم واختيار الفرسان من بين مواطني روما للزمين بالقيام بواجبهم العسكري من طرف مراقب. لكن منذ عام 214 ق.م. أصبح الانضمام إلى مراقب الفروسية مرتبطاً بوحدة التصويت الممنوعة بالوضع داخل مجلس الشعب وبكسب قيمة مالية لا تقل عن 400000 Sesterzen. وهكذا تواجد ضمن الجيش بالنسبة لولا الفرسان الذين قلّ أن يقوموا بواجبهم العسكري جمع متغلل من اللبلاء انفصل عن المشاة. أمّا الواجب العسكري الفعلي، فقد تكفل =

من تطوّر ونتائج موازية قد أدت إلى انهيار احتكار الحرب من قبل الفرسان، رغم أنّ السومريين هم الذين سمحوا للشاة ذوي الرماح القصيرة (Hellebardiere) بالخروج من الجمع للهجوم البطولي بعد زحف هذا الأخير مترامي الصفوف واحتلال الرفاق - "Spießgesellen" - الأجنحة الخارجية¹⁶⁶، ولم يتقووا في البداية شيئاً آخر سوى تثبيت طريقة المبارزة الفردية للفرسان، إذ كانت الروسية في حدّ ذاتها تؤدي دوراً حاسماً في حروب القرنين السادس والسابع عشر لما اكتسبت من نظام متزايد، فالخروب الهجومية والمبارزة الحقيقية مع العدو لم تكن ممكنة بدون فصائل الفرسان، كما أكّده مجرى الحرب الأهلية الإنجليزية. فالنظام أولاً وليس البارود كان العنصر الذي أدخل التغيير. وكان الجيش الهولندي بقيادة موريتز فون أوراني¹⁶⁷ (Moritz van Oranien) أحد البحريش الأول الحديثة والمنظمة التي تجرّدت من جميع الامتيازات "الطبقية" - مثل رفض سفر الحنادي (كـ "Opera Ser-

به في أواخر عهد الجمهورية للشاة من أبناء الشعب، في حين كان الفرسان "Equites Rostani" ظل الطبقة الخاصة الثرية ولكنها غير قادرة على القيادة. قارن:

Mommsen, *Römische Staatsrecht* III, 1^o, S. 478ff., and *Römische Geschichte*, 9 Aufl. (Berlin, Weidmann, 1902), Band I, S. 787f.

(من هنا فصاعداً: Mommsen, *Römische Geschichte* I)

Weber, *Die Stadt*, MWG II 22-5, S. 268f. mit Anm. 199.

وكذلك:

(16) انتصر المشاة السومريون في حروب البورغوندي (1474-1477) على جيوش شارل المظلم المهرالة. ومنذ انتصارهم الأول على السلسويين في معركة مورغارتش (Morgarten) عام 1315 طوّر السومريون نمطاً جديداً من تشكيل المبارزة وقد كان ما يسمى بـ "جمع المنق" (Gewalthaufen) يمثل وحدة عسكرية تقدم بسفّة تكبيكية. فالأجنحة الخارجية كانت مكونة من مشاة سزّمة لمسي المشاة غير المدرعة في الوسط برماحها الطويلة حتى بداية المبارزة عن قرب. قارن: Delbrück, *Geschichte der Kriegskunst* III, S. 568ff.

(17) رفض جنود جيش موريتز فون أوراني أولاً القيام بحفر الخنادق باعتباره أنّ هذا العمل ليس تابعاً للحرب، ولكنهم انصاعوا في النهاية للأمر. وبالعودة إلى المصادر القديمة والانتصار الذي حرزوه في حوز Gertrudenberg عام 1593 لرفضت لجنة حفر الخنادق. قارن: Gustav Roloff, "Moritz von Oranien und die Begründung des modernen Heeres," *Archiv*, Band III (1903), S. 255-276, bes. S. 267f.

لم يقع إثبات Opera Servilia في هذا الصدد، ففي المصادر القديمة (Livius 7, 4, 4) كانت الكلمة تعني أعمال الصيد التي لا يقبل القيام بها رجل ذو جاه، أمّا في انقراض الرمي وبداية العهد الحديث، فيقصد بها أعمال المستعدين. يعود رفض حفر الخنادق من طرف أبناء الطبقة العليا في الجيش الروماني إلى عام 252 ق.م. في حكم القنصل غايوس أوريليوس كوتا (Gaius Aurelius Cotta) وهذا ما دفع م. زوسبيوس كاتو (M. Porcius Cato) إلى التحريض في خطاب على معاقبة الجنود في إسبانيا. قارن:

Mommsen, *Römische Geschichte* 19, S. 718.

vilia من قبل المملوكين الذي كان جارياً إلى حد ذلك الوقت). ويهود فضل انتصار كرومويل على الشجاعة الجاهلة للفرسان إلى النظام المفضل بصفة متزمتة. فأنصاره الصلب مثل الحديدي (Eisenseiten) أي الأبناء من رجاله⁽¹⁸⁾ (Men of Conscience) كانوا متفوقين تقنياً بانضباطهم على الفرسان المدفوعين، إذ كانوا مثرائضي الصفوف في هجومهم على غيولهم، يطلقون النار معاً بهدوء ثم يضربون وبعد نجاح الهجوم - وهناك يتمثل التناقض الرئيسي - يحافظون على تماسكهم أو يعيدون تنظيم صفوفهم. وقد كان من عاداتهم التشتت بدون نظام بعد القيام بهجومهم سواء لنهب مسكر المعز أو للفتح الفردي والمبكر لبعض الأفراد قيد سجنهم (للمحصل على فدية)، وهو ما يجعل جميع انتصاراتهم تذهب هباء، كما حدث غالباً في العهد القديم والمعصر الوسيط (مثل المهزلة قرب تاغلياكوزو⁽¹⁹⁾) (Tagliacozzo). غالباً رود وكل ما يتعلق به من تقنيات حربية لا يؤدي وظيفة إلا على فاعلة النظام واستعمال آلة الحرب التي تفترض هي الأخرى النظام يكملها.

لم تكن القاعدة الاقتصادية التي يركز عليها وضع الجيش لوحدها المحددة كل مرة لتطوير إمكانية النظام، غير أنها كانت ذات دلالة حاسمة جداً. ولكن الذي يؤثر أكثر في العمق على الوضع السياسي والاجتماعي إنما هو بالمعكس الدور الأكبر أو الأصغر الذي يؤديه نظام الجيوش غير المدربة في تسير الحرب، وإن بقي هذا التأثير غير واضح. فالنظام كقاعدة لتسير الحروب / لقيادة الحرب هو بنفس القدر أم المملوكية الأبوية المقيدة دستورياً عن طريق سلطة صباط الجيش (حسب

(18) نصف كلمة (Ironside) حيلة أوليفر كرومويل المسلحة بسماس ومسيح في مجموعة الجيش التابعة للإمارة الشرقية (Eastern Association). وقد استعمل المفهوم أولاً من قبل الأمير روبرت (Rupert) بعد انتصار جيش البرلان في المعركة قرب مارستون مور (Marston Moor) (تموز/ يوليو 1644) كوصف كرومويل نفسه، ثم الحيلة التي كانت تحت قيادته. قارن: Samuel Rawson Gardiner, *History of the Great Civil War* (London: Longmans, Green & Co., 1901), vol. 28, 1.

(19) في المعركة قرب تاغلياكوزو في منطقة أبرودون (Abruzzes) انهزم الجيش الإمبراطوري الكاثوليكي عدداً وعدة بقيادة كونرادين (Konradin)، آخر حاكم من سلالة آل شتوب، أمام جيوش شارل التاسع (Charles d'Anjou) في 23 من أيار/ أغسطس 1268. وينهب غوستاف رولوف (Gustav Roloff) القول من أن الجيش الإمبراطوري الكاثوليكي من ألمان وإسبانيين وإيطاليين قد انسل بعد انتصاره في الحرب للنهب ومتابعة المهزومين. في ذلك الوقت وقع الهجوم عليه وانتهز من قبل القوات الاحتياطية في الجيش الأسعري. قارن: Tagliacozzo, "Neue: Die Schlacht bei Tagliacozzo," *Lehrbücher für das klassische Altertum: Geschichte und Deutsche Literatur*, Abt. I, Band 11 (1903), S. 31-34.

نمط المراقبين في سبارتا⁽²⁰⁾ - (Spartanische Ephoren)) لدى الزولو⁽²¹⁾ مثلما هو أمّ المدينة المَلَبِيَّة - Polis - بمعاهدهما وبنيتها "الأستقراطية" الضرورية لمهارتها العالية في تدريب المشاة (سبارتا) وبنيتها "الديمقراطية" فيما يخص نظام الأسطول (في أثينا). وكذلك أمّ "الديمقراطية" السويسرية التي تطوّرت بصفة مختلفة جداً - وحضنت كما هو معروف في عهد التجنيد كمرتزة الهيمنة على مناطق البيريون (Periöken) (حسب التعبير اليوناني) مثلما كان على مناطق هيلونين⁽²²⁾ (Heloten) وهو أيضاً أمّ سيادة الأسيان الرومانية وختاماً أمّ أنظمة الحكم المصرية والأثورية والأوروبية البيروقراطية الحديثة. وكما تؤكد هذه الأمثلة، يمكن للنظام الحربي أن يمتد تماماً مع مختلف الظروف الاقتصادية. ولكن غالباً ما تتجرّ عنه العديد من العواقب المختلفة النوع بالنسبة لوضع الدولة والاقتصاد وربّما العائلة أيضاً، إذ كان الجيش المنظم تماماً في الماضي بالضرورة "ميشة محترقة"، ولذلك كانت طريقة تزويد الجنود المحاربين دائماً الإشكال الأساسي. فالشكل الدائم لتكوين جيوش مدرّبة وقادرة على تقبل النظام ومستعّدة في كل وقت للردّ السريع يمثل

(20) من المحتمل أنه منذ القرن الخامس ق.م. كان هناك من المراقبين الخمسة في سبارتا يرقضون الملكون خلال الغزوات. وكانت لها وظيفة الاستشارة والمراقبة إزاء قادة الجيوش الملكية وكذلك كانوا مسئولين عن التجنيد وإعطاء الإذن بتقديم الجيش نحو الحرب.

(21) جلب الزولو نظامهم العسكري الصارم لمسلكتهم العشام الأوروبيين منذ بداية عراهم مع البور عام 1833 ومن بعد مع الإنجليز. لجميع الرجال كانوا مقسمين حسب الأعمار في ثكنات عسكرية. وكان قائد الجيش في العاصمة وفي نفس الوقت مستشاري الملك وبعثتها في المشاركة في المداولات التي تخص إعلان الحرب والحكم بالإعدام وغيرها من القرارات الهامة، اعتبر نظام ملوكية الزولو منزلة "الاستبداد المقتد". غارن: Friedrich Reetzl, *Völkerkunde*, 2 Aufl. (Leipzig, 1909), Band 2, S. 115ff., Zitat: S. 116.

(22) في القرن الخامس عشر، حين تطوّع العديد من المرتزة السويسرين للانضمام إلى جيوش دول أجنبية، ضمت "الأقاليم" الثمانية السويسرية المتحالفة (التي مثلت فيما بعد "الكنطونات") للمناطق المجاورة لها إلى حيز نفوذها. لكنّ درجة التسمية بقيت مختلفة: فبما فرضت بعض المناطق سيطرة من الخلف دفع للضرائب والقيام بالخدمة العسكرية، مع الحفاظ على استقلالية ذاتية نسبية، اعتبر سكان مناطق الموح كتابين مباشرين وكان التعامل معهم مثلاً. غارن: Johann Jakob Blumer, *Staats- und Rechtsgeschichte der schweizerischen Kantone oder der Kantone Uri, Schwyz, Unterwalden, Glarus, Zug und Appenzel (St. Gallen: Schönbach und Zollikofer, 1850), 1 Teil: Das Mündelwesen*, S. 296ff.,

وهذا ينطبق على التعامل مع السكان الخاضعين في اليونان القديمة، وخاصة لأهالي سبارتا: ففي حين كان سكان المناطق مستقلين سياسياً واقتصادياً بعض الشيء، كان الميليش في قبلا المحليين تابعين: بل كانوا يعتبرون كملك الدولة.

في الشيوعية الحربية التي سبق ذكرها⁽²³⁾، سواء في شكل "منزل الرجال" / "مقر الرجال"⁽²⁴⁾ المتواجد في الجزء الأكبر من المعمورة، وهو نوع من "المسكن / المكتبة" أو "الكازينو" للمحاربين المحترفين، أو حسب جماعة القراصة الشيوعيين في الجزر الليبارشية⁽²⁵⁾ (Liparischen) أو حسب مبدأ وجبة الحلاء "Picknick" لدى Sys-silien⁽²⁶⁾ ببارتاء، أو حسب تنظيم الخليفة عمر أو الطوائف الدينية في العصر الوسيط⁽²⁷⁾. فبممكن لجماعة المحاربين أن تكون - كما رأينا سابقاً⁽²⁸⁾ - إما جماعة شراكة مستقلة تماماً ومنفصلة على نفسها، أو - كما تقتضيه العادة - أن تكون منضمة إلى اتحاد إقليمي سياسي محدود كجزء من نظامه (ملتزمة به إلى حد كبير من حيث الموضوع)، ومن ثم فهي مرتبطة به في مسألة التجنيد من خلال نظامه. وهذا الربط هو عادة نسبي. فلم يمتك مثلاً أهل سبارتا بفروورة "نقاوة العلاقة الدموية": بل إن المشاركة في التدريب العسكري كانت بالنسبة لهم، كما وقع التعرض لها في موضع آخر⁽²⁹⁾ الأمر الحاسم. ويمكن اعتبار وجود الفطاع العسكري في مثل هذه الظروف كالتنظيم الكامل لحياة الرهبان وعريقة انعزالهم في الأديرة وشيوعية حبشهم التي ليست لها غاية أخرى سوى النظام / التأديب خدمة لرب الآخرة (وربما أيضاً

(23) انظر: Weber, Politische Gemeinschaften, MWG I 22-1, S. 211-213.
هناك أيضاً مع ذكر "منزل الرجال" مقر الرجال⁽²⁴⁾ ونجد الصاعيل الخوانية في نص تحرير الكاريزما.

(24) بالنسبة لـ "منزل أو مقر الرجال" انظر إلى إشارة ماكس فير إلى الدراسة المفصلة للمباحث شورتر *Athenklassen*

(25) يتطرق الأمر بحجيرة عانت في العهد القديم في الجزر الليبارشية (وليس الليبورشية كما جاء في النص الفخري ورد لنا).

(26) لم يرخص المدعول إلى "الولاكم الجياحية" في مدينة سبارتا إلا لأعضاء الطبقة الحاكمة. وقد كان الشرط في المشاركة هو امتلاك أرض ذرفية لأنه يجب على كل فرد تقديم مساهمة للولاية الجياحية. (وفي عهد فير تسمى Picknick مساهمة المدعوين للجسمية). وفي سبارتا كان نظام الجلوس مطابقاً لتنظيم العسكري، فالرفاق 15 الجالسون معاً كانوا في الحرب رفاق الحمة. فان: Plutarch, *Lokung* 10. 12.

(27) بالنسبة لجمعية الفرسان الدينية، إن إدراج جميعات الفرسان الدينية في العصر الوسيط غابت التنظيمات المشبهة بـ "منزل الرجال" تبعه أيضاً لدى: Schurz, *Athenklassen*, S. 330.

(28) انظر: Weber, Politische Gemeinschaften, MWG I 22-1, S. 209-215.

(29) الإحالة هنا غير واضحة. انظر نص تحرير الكاريزما، ولكن هناك قط التذكير المقصود للتدريب العسكري، وعماشة الجمعية المختصة بالتربية الفنية في إطار الاهتمام بالتربية الكاريزماتية.

لرب الدنيا). وحتى خارج جمعية الفرسان الدينية⁽³⁰⁾ المثقفة بالمزودة والتي أنشئت حسب نمط جمعيات الرهبان بدأ في غضون التطور الكامل هذه المؤسسة الانفصال عن العائلة والتخلى عن جميع الامتيازات الاقتصادية الخاصة وحتى القطيعة الزائمة للعلاقات العائلية في أغلب الأحيان. ويقوم مقيموا منازل الرجال بشراء الفتيات أو باغتطافها أو بالمطالبة بوضع بنات الجماعة المحكومة اللاتي لم يتزوجن بعد أو لم يقع بيعها محل فنتهم. وقد جرت العادة قتل أطفال الطبقة الحاكمة لدى ال *Aerei* في جزر ميلانيزيا⁽³¹⁾. ولا يمكن للرجل أن ينضم إلى المجموعة القائمة جنساً إلا بعد القيام بـ "مدة الخدمة" الكاملة ومفارقة منزل الرجال/مقام الرجال، أي في مرحلة متقدمة من العمر. ومن المحتمل أن تكون في أغلب الحالات، سواء التقسيم حسب "درجات العمر" الهام بالنسبة لتنظيم العلاقات الجنسية لدى بعض الشعوب، أو البغايا المزعومة لـ "الشبيبة الجنسية" البدائية داخل المجموعة، أو "الحق" المعتبر غالباً كـ "أصلي" والذي يخول لجميع الرفاق مضاجعة فتاة ليست ملكاً بعد لفرد ما، وكذلك اختطاف النساء باعتباره "أقدم" شكل لـ "الزواج" وخصوصاً "حق الأمومة"، بقايا مثل هذه الأوضاع العسكرية المنتشرة جداً لحالة النزاع المتزامن والتي سببها عدم استقرار المحارب وفقدانه للعائلة⁽³²⁾. هذه الجماعة الشبيهة للمحاربين

(30) ذكر ماكس فيبر في موضع آخر بالانتماء لجمعية رهبان المبكل كنسبة قرسان حزب نظر: Weber, *Religiose Gemeinschaften*, MWG V 22-2, 23 ff.

(31) يقوم سكان جزر بولينيزيا (وليس ميلانيزيا) الـ *Aerei* أو *Ardoi* (وليس *Ardoi*) من "المقام الأعلى" بقتل ما يقارب "جميع الأطفال باستثناء البعض مباشرة بعد الولادة" للحد من عدد الأطفال. Schurtz, *Afriklassen*, S. 249, 339-349, Zitat S. 340.

قارن: ولغ تعديل النص حسب المعلومات التي عرّفها شورتز الذي يستند إليه ماكس فيبر بكل وضوح.

(32) يعرف ماكس فيبر ما انتظريات الأسامية التي تعدها هاينريخ شورتز في عمله بعنوان *Afriklassen* والتي تناقش توجه البحث لدى جوهانس جاكوب باشوفان (Johann Jakob Bachofen) الذي يعلق من "حق الأمومة" كشكل بدائي للحياة الجماعية. وفي مجال علم الأنتولوجيا/ علم الشعوب البدائية والوسولوجيا المعاصرين كانت نظرية باشوفان (Bachofen) مرتبطة بتصور "الشبيبة الجنسية اللاعقدية" داخل العشائر التي يعتبر كمرحلة لغياب الملكية في مسار التطور الاجتماعي. لم تعرف الفرواق الأحادي ولا البنية العائلية الأبوية. في المقابل يذهب شورتز (Schurtz) إلى القول بأن التنظيم العسكري للرجال خارج الحياة المنزلية هو الذي حل العائلة البدائية الأصلية وأدى إلى حلول حق الأمومة الزهرم مكانها كنتيجة حتمية (المراجع المذكور، ص 78). أنا نظرية الصلة بين حفظ النساء والزوج خارج العشيرة وتسلل الأمومة، فقد عرّفها النورث الإسكتلندي في القانون ماكليتان (MacLennan). قارن: John Ferguson MacLennan, *Studies in Ancient*

هي العنصر الفاتل (Caput Mortuum) لأنواع/ مناصرة أمراء الحرب الكاريزماتيين في كل مكان، وهي التي تحولت إلى مؤسسة "شرائكة" متزامنة ونقلت بتواجدها أيضاً حتى في أوقات السلم على إمارات الحرب. ولكن في الظروف المؤاتية يمكن لأمر الحرب من جهته أن يصعد إلى مقام الحاكم المستبد بجيوشه المنظمة. ويقدم "تدبير البيت" كفاءة للكوئين العسكري الصورة المعاكسة تماماً لهذا النمط من شيوعية المحاربين التي تتغذى من شرائب النساء وغير الفاديين على حمل السلاح وربما حتى من التلبين والغنائم: فهو جيش إماراتي مجهز من طرف حاكم ومزود من مخازنه ويخضع لقيادته مثلما عرفته مصر وتواجد بصفة منتشرة جداً داخل العديد من أنواع الجيوش وكون الأرضية لسلطة الاستبداد الإماراتي. أما الظاهرة للمعاكسة: المسئلة في تحرر جماعة المحاربين من سلطة الحاكم المطلقة - كما تبرزه سبارتا من خلال تنصيبها للمراقبين⁽³³⁾ (Ephoren) - فلا تسبر إلا إلى حد سمحت به مصالح النظام/ التأديب. ومن ثم جاء غالباً بإضفاف نفوذ الملك في المدينة/ الدولة (Polis) وهذا يعني: إضفاف النظام، ولكن في أوقات السلم فقط وداخل الوطن ("Domi") حسب التعبير التقني للمحق العام الروماني خلافاً لـ "Militiae"⁽³⁴⁾. فسلطة الملك ضيقة جداً إلا في أوقات السلم لدى سكان سبارتا، ولكن الملك كان ذا نفوذ مطلق في ساحة الوعى من أجل النظام.

أما التقلص المتواصل للنظام، فقد اعتاد أن يكون مرتبطاً بأي نوع من لامركزية

History: The Second Series: Comprising an Inquiry into the Origin of Exogamy (London: Macmillan and Co. 1896).

وقد عاينه عالم الاجتماع هيربرت (Herbert Spencer) في كتابه: Principles of Sociology، ص 641 فلاحناً، الذي كانت حججه تنبئه جداً بالجميع التي قدمها شورتز.

(33) وقع انتخاب المراقبين الخمسة (الموظفين السابقين) في الزمن التاريخي من قبل مجلس الشعب، أي من طرف أهالي سبارتا لمدة عام. وقد عينوا في الأصل كمستشارين ونواب للملك، ولكنهم أثرا بكثير من مسؤوليات الدولة حتى أصبح الملك في القرن الخامس ق.م، في أوج نفوذهم يخضعون لقوانينهم. ويعتبر ماكس فيبر في موضع آخر هذا النمط من المراقبة (Ephoren) بأنه لوري، كسلطة غير شرعية في وجه الملكية. قارن: Weber, Die Stadt, MWG IV 22-5, S. 212.

(34) كان الفصل في الإمبراطورية "domi" و"militiae"، أي بين داخل حدود المدينة وخارجها (Pomerium) ينفصل بالموظفين السابقين في الجمهورية الرومانية. فلتخرج حدود المدينة تعود السلطة إلى قادة الجيش الذين لهم السلطة الملكية المطلقة في حين يخضع نفوذهم داخل المدينة إلى قيود مدنية. وقد كان المؤرخ مومسن مؤثراً في هذا التصدد على التأويل المعاصر من خلال كتابه: Römisches Staatsrecht I, S. 610.

الوضع العسكري، سواء كان هذا كسباً أم إقطاعياً ومختلفاً من حيث الدرجة. فجيوش أهل سبارتا غير المدرّب، أي الـ *κατὰ πόλιν* وغيره من الأنظمة العسكرية الهلنستية والمقدونية وبعض الأنظمة العسكرية الشرقية مثل الإقطاع التركي⁽³⁵⁾ المبني على الامتيازات، وأخيراً الإقطاع الياباني⁽³⁶⁾ والغربي في العصر الوسيط كلها تمثل درجات متعدّدة للا مركزية الاقتصادية التي اعتادت أن تواكب تراجع النظام وصعود قيمة البطولة الفردية. فصاحب الإقطاع الذي لا يجهز نفسه ويزوّدها بعربات التكوين التي تصاحبه فحسب، بل حتى تابعيه الذين يقومون أيضاً بجهيز أنفسهم، هو الصورة المناقضة تماماً من منظور النظام/ التأسيس للمجنديّ الإماراتي أو البيروقراطي، وحسب ما يرى نفسه اقتصادياً، فإنّ الأول هو نتيجة هذا الأخير. فمثلما جرت في العصر الوسيط المتأخر وبداية العهد الحديث من هيئة تامة أو شبه تامة لرأس المال الخاص في تكوين الجيوش المرتقة عن طريق كوندوتييري (Kon- doniere)، كان الأمر مع التجنيد المشترك اقتصادياً وتجهيز الجيوش القائمة عن طريق السلطة السياسية، وهذا يعني بالمقارنة رفع دور النظام حسب التجمّع التزايد لوسائل الحرب في أيدي قائد الحرب. ولا يمكن هنا عرض كيفية العقلنة المتزايدة لسدّ حاجيات الجيش بالتفصيل، بدءاً من الجيش الهولندي وصولاً إلى قلنسائين ف غوستاف أدولف (Gustav Adolf) وكرومويل وجيوش الفرنسيين وفريدريتش الأكبر وماريا تريزا وكذلك التحوّل من مرحلة الجيوش المعترفة إلى الحشد الشعبي عن طريق الثورة وتنظيم هذا الحشد من قبل نابليون في قالب جيش محترف (في جزء منه) وأخيراً تنفيذ واجب الخدمة العسكرية العام في القرن التاسع عشر. وكلّ هذا التطوّر يعني من وجهة نظر إيجابية بوضوح تزايد قيمة النظام/ التأسيس وكذلك بوضوح كامل التنفيذ الصارم لذلك المسار الاقتصادي.

(35) من المحتمل أن ماكس فير يقصد هنا امتيازات الصائحية الأتراك. وقد أسندت هذه الامتيازات لحفظة جيوش المحافظات التي تخرج منها نفسها. ومنذ منتصف القرن السادس عشر لا يكف التروبد من طريق الامتيازات بحيث أصبح عدد كبير من الصابحة يتعلّق بالزراعة ولا يشارك بعد في الغزوات الحربية. قارن: Motz, *Osmantisches Reich*, S. 114

(36) بعد القرن الوسيط الياباني "chūsei" المرحلة الزمنية القاصلة بين 1192 و1568. قارن: Japan Handbuch, S. 277/ 278.

في هذه المرحلة بدأ ظهور إقطاع مستقل عن المستوى المحلي "abben" وصعود الساموراي. وهذا، وقعت غالباً مجازاتهم لحملاتهم بمقابل عقاري، أي بإقطاع "chigyōchi". قارن: Hall, *Japanisches Kaiserreich*, S. 79ff.

فأن يبقى واجب الخدمة العسكرية العام في عصر الحرب الأهلية قضية مبهمة، هذا ما لا يمكن الإجابة عنه الآن. إذ يبدو مثلاً أن إنجازات الأسطول الإنجليزي فيها تخصّ الرقم القياسي لطلقات المدافع هي مرتبطة بتواصل سنوات التدريب الجماعي للجنود المرتزقة الذين يستعملون المدافع³⁷. وإنه لمن المؤكد أن الرأي المتفوق وانتدول في بعض الأوساط لدى الضباط، والذي يقول بأنه من المحتمل بالنسبة لبعض الأصناف من الفصائل، أن يكون الجندي المحترف متوقفاً جداً من حيث التقنية الحربية، سيجد دعماً في المستقبل، خاصة عندما يواصل المسار المتوقف حالياً في أوروبا فيما يتعلق بتخفيف مدة الخدمة العسكرية طريقه، فالتعهد للقرن للخدمة العسكرية بثلاثة سنوات (1913) وقع تسويقه هنا وهناك، نظراً لعدم وجود أي تمييز بين أصناف الجنود، بالقول غير المناسب: "جيش محترف"³⁸. وهذه الإمكانيات المتعددة الدلالات وما ينجز عنها من عواقب مiasme محتملة

(37) رجع تلميذ طاقم الأسطول البحري الإنجليزي عدة من طريق الإشهار لمدة ثلاثة سنوات، وذكر فير الرقم القياسي لطلقات المدافع في إطار دراسته بعنوان: *Zur Psychophysik der industriellen Arbeit*، وعمل هناك تفرق الإنجليزي "لا يسم به الطاقم من تنظم كل يعود إلى التمرّد تماماً على استعمال الآلات الحربية نتيجة لسرات عديدة من التدريب". تارن: *WGB U II, S. 150-380, hier: S. 378ff., Fig. 105.*

وتشير الحالة إلى المرجع الذي ذكره والمطلوب: *Josef Jurek, Eusthemien et fatigue au point de rue militaire* (Institut Solway, travaux de l'Institut de sociologie: actualités sociales, no. 5) (Brüssel, Leipzig: Misch & Thron, 1905).

(نسخة خاصة مكتسب فير، BSB München).

إلى طواهر الشعب خلال التدريبات العسكرية والتي تعود إلى "التدريب المفرط"، ولربط الكتابة هذه التفاصيل بالمطالبة بتقصير مدة الخدمة العسكرية (المرجع المذكور، ص 65 و 97 خلاصاً). تارن في هذا الصدد: فير، التفاصيل اللاحقة.

(38) سادقت الوزارة برئاسة لويس بارثو (Louis Barthou) في 9 من آب/ أغسطس 1913 على "قانون الثلاث سنوات". تارن أيضاً: *Max Weber, "Bismarcks Außenpolitik und die Gegenwart."* in: *MWG U 15, S. 68-92, hier: S. 78 mit Anm. 17.*

وفي النقاشات العامة والمحاكمة التي بدأت في منتصف شهر شباط/ فبراير 1913، أشار بالخصوص ضباط مسلمون إلى رفع مستوى النظام/ التدريب وإلى فاعليته في حالة تمديد مدة الخدمة العسكرية. ورأى اليسار الراديكالي في هذا التوجه نية الجبرائيل البونابرت في إعادة إدخال "الجيش المحترف" والتفريغ في فكرة "الجندي المواطن" العزيزة على الجمهورية. أما الجبرائيل فكانوا يمثلون موقفهم خصوصاً بالخطر الذي يراودهم نتيجة لتفكك الألمان وعظمة الجيش الألمانية الجاهزة والتي لا يمكن مزجها إلا من طريق جهود متروية. تارن: *Gerd Kronicke, Andenken und Innenpolitik: Die Einführung der dreijährigen Dienstpflicht in Frankreich vor dem Ersten Weltkrieg* (Wiesbaden: Franz Steiner, 1980), S. 56f., 85f., und 123f.

وفيما يخصّ المطالبة بالمعاصرة للتقنيات الفرنسية في ألمانيا نظر كذلك: *Emil Demich, "Politische Korrespondenz,"* *PröB, Band 153, Heft 2* (Aug. 1913), S. 379-383.

ليست هنا في صلب الموضوع، ولكن جميعها لن يفتقر على أية حال العود المتميز للنظام الجياهيري. هنا رفع فقط التأكيد على أن فصل المحارب عن وسائل الحرب ونزع هذه الوسائل في أيدي قائد الحرب، بخفض النظر إن جرى ذلك حسب النمط المثلّي الأسبالي أو البيروقراطي، كان إحدى التواعد النموذجية لهذا النظام الجياهيري.

غير أن نظام الجيش يمثل فقط راسم النظام بإطلاق. فالمرتب الثاني والآخر للنظام هو المؤسسة الاقتصادية للكيرة. ولا نجد في الحقيقة معابر تاريخية مبلّرة من العامل الفرعوني ومقارلات البناء - التي لم يرد إلا التقليل حول كيفية تنظيمها بالتفصيل⁽³⁹⁾ - مروداً بالمزايح الفرطجنية الرومانية⁽⁴⁰⁾، فتتأجم العصر للزوجة وصولاً إلى مزارع الاقتصاد الاستعماري القائم على استغلال العبيد وأخيراً العمل الحديث، غير أن فاسمها المشترك هو: النظام / التأديب. لقد عاش عبيد الزمان القديمة عزاباً وبدون ملكة، وكانوا يتأمون في شبه كتلة⁽⁴¹⁾، في منزل واحد - حسب نمط مساكن ضباطنا من المصف الأسفل أو مثل مواطني المزارع الكبار الحديثة - ولا يعرفون سوى الموظفين، وخاصة الوكيل (Villicus) الذي - على ما يكسب لوحده ما يشبه الملك الخاص (Pecullium) الذي يعني في الأصل: أغلة الحيوان) وما يشبه الزوجة⁽⁴²⁾ (Conubernum). يباشر العبيد العمل كلّ عام

(39) بالنسبة للمرحلة المتعلقة بالإمبراطورية الوسطى (1794-2119 / 93 ق.م.)، يصف ماكزير
في: *Ant. Agrarverhältnisse*, S. 85.

باختصار مواقع العمل المتأصلة بجلدان بجانب قصر فرعون أو بالمخازن الكبيرة المحيطة
وعندئذ كان التابعون للحاكم قوّالجيرون على عمل السخرة يقومون بالأعمال الحرفية.

(40) المقصود هنا هو استغلال العبيد بعد هزيمة قرطاجنة عام 146 ق.م. في المزارع التي تطل على
Cimella, De re rustica.

عامنة كتيفة. وحول تنظيم المزارع روى بالخصوص:

(من هنا صياغة: Columella).

وانظر أيضاً: Varro, De rustica.

(من هنا نصاً: Varro res rust.

الثلاث يشهدان إلى أحوال الخير الفرطجاني السابق في العلوم الزراعية ماضو (Mago) في
تقسّم 28 مجلداً.

(41) تتبدد التفاصيل المهمة بالخصوص إلى وصف كولوميللا Columella (تقارن فيس هذا لحد
التفاصيل المراتية في: *Wien, Römische Agrargeschichte*, MWG 1/2).

ويرى: Columella, 1, 6, 3. حول مساكن العبيد قرب إسبيل الخيوليات.

(42) فيما يتعلق بمسكن الوكيل (villicus) روى Columella 1, 6, 7. وقد وصف الملكة التي تميز
مع المراتب بـ "conubernia ovales" (تقارن المرجع المذكور، 1, 8, 5) إذ لم يكن الزوجان في "و"

فأن يبقى واجب الخدمة العسكرية العام في عصر الحرب الآلية قائماً بصفة مميزة، هذا ما لا يمكن الإجابة عنه الآن. إذ يبدو مثلاً أن إنجازات الأسطول الإنجليزي فيما يخص الرقم القياسي لطلقات المدافع هي مرتبطة بتواصل سنوات التدريب الجهازي للجنود المرتزقة الذين يستعملون المدافع³⁷. وأنه لمن المؤكد أن الرأي المتفوق والمتداول في بعض الأوساط لدى الضباط، والذي يقول بأنه من المحتمل بالنسبة لبعض الأصناف من القضاة، أن يكون الجندي المحترف متوقفاً جداً من حيث التقنية الحربية، سيجد دعماً في المستقبل، خاصة عندما يواصل المسار المتوقف حالياً في أوروبا فيما يتعلق بتخفيف مدة الخدمة العسكرية بطريقة ذلك التحديد الفرنسي للخدمة العسكرية بثلاثة سنوات (1913) وقم تصويغه هنا وهناك، نظراً لعدم وجود أي تمييز بين أصناف الجنود، بالقول غير المناسب: "جيش محترف"³⁸. وهذه الإمكانيات المتعددة الدلالات وما ينتج عنها من عواقب سياسية محتملة

(37) يقع لمحمد طاهر الأسطول البحري الإنجليزي عادة من طريق الإشهار لمدة ثلاثة سنوات. وذكر فير الرقم القياسي لطلقات المدافع في إطار دراسته بعنوان: *Zur Psychophysik der industriellen Arbeit*، وحل مثل تلك نظري الإنجليز. كما يتم به الطقم من تناغم أقل يعود إلى التمدد تماماً على استعمال الآلات الحربية نتيجة لسنوات عديدة من التدريب. قارن: Josef Weber, "Zur Psychophysik der industriellen Arbeit," in: *MWG I/18*, S. 150-180, hier: S. 378f., Fa. 105.

وتشير الإحالة إلى المرجع الذي ذكره والمتمثل بـ: Josef Jurek, *Entstehung und Entwicklung der psychischen Ermüdung* (Institut Solway, travaux de l'institut de sociologie: actualités sociales, no. 5) (Brüssel, Leipzig: Münch & Thron 1905).

(نسخة خاصة لمكتسب فير، (BSB München).

إلى طواهر التعب خلال التدريبات العسكرية والتي تعود إلى "التدريب المفرط". ولربط الكاتبة هذه التفاصيل بالمطالبة بتقصير مدة الخدمة العسكرية (المرجع المذكور، ص 65 و97 خلاصاً). قارن في هذا الصدد: فير، للتفاصيل اللاحقة.

(38) صادقت الوزارة برتبة لويس بارثو (Louis Barthou) في 7 من أيار/ أغسطس 1913 على "قانون الثلاثة سنوات". قارن أيضاً: Max Weber, "Bismarcks Außenpolitik und die Gegenwart," in: *MWG I/15*, S. 68-92, hier: S. 78 mit Anm. 17.

وفي النقاشات العامة والحلقات التي بدأت في منتصف شهر شباط/ فبراير 1913، أشار بالخصوص ضباط سفوف إلى وضع مستوى النظام/ التأديب إلى ناعية في حالة تقديم مدة الخدمة العسكرية. وراي اليسار الديمقراطي في هذا التوجهية الجبرالات البوتانية في إعادة إدخال "الجيش المحترف" والتضيق في فكرة "الجندي المواطن" المعززة على الجمهورية. أما الجبرالات فكتروا بطولون سرفهم خصوصاً بالمظهر الذي يراودهم نتيجة لتسلع الألمان وعطلة الجيوش الألمانية الجاهزة والتي لا يمكن مزجها إلا من طريق جنود محترفين. قارن: Gerd Krombein, *Aufrüstung und Innenpolitik: Die Einführung der dreijährigen Dienstpflicht 1913-1914* (Wiesbaden: Franz Steiner, 1980), S. 56f., 85f., und 123f.

وعنها يتضح الشك في الممارسة للنقاشات الفرنسية في ألمانيا انظر كذلك: Emil Daniels, "Politische Korrespondenz," *Pröb*, Band 153, Heft 2 (Aug. 1913), S. 379-383.

ليست هنا في صلب الموضوع، ولكن جميعها لن يتغير على أية حال الدور المتميز للنظام الجماهيري. هنا وقع فقط التأكيد على أن فصل المحارب عن وسائل الحرب وتجميع هذه الوسائل في أيدي قائد الحرب، بتقص النظر إن جرى ذلك حسب النمط المنزلي، الرأسمالي أو البرونزراطي، كان إحدى القواعد النموذجية لهذا النظام الجماهيري.

غير أن نظام الجيش يمثل فقط رحم النظام بإطلاق. فالمرقي الثاني والكبير للنظام هو المؤسسة الاقتصادية الكبيرة. ولا نجد في الحقيقة معايير تاريخية مباشرة من المعامل المرحونية ومقاولات البناء - التي لم يرد إلا القليل حول كيفية تنظيمها بالتفصيل⁽³⁹⁾ - مروراً بالزراع القرطاجية الرومانية⁽⁴⁰⁾، فنتاجم العصر الروماني وصولاً إلى سزارع الاقتصاد الاستعماري القائم على استغلال العبيد وأخيراً المعمل الحديث، غير أن قاسمها المشترك هو: النظام / التاديب. لقد عاش عبيد المزارع القديمة عزاباً وبدون سلك، وكانوا يتألمون في شبه ثكنة⁽⁴¹⁾، في منزل واحد - حسب نمط مساكن خياطتنا من الصنف الأسفل أو مثل موظفي المزارع الكبرى الحديثة - ولا يعرفون سوى المواطنين، وخاصة الوكيل (Villicus) الذي -عادة- يكسب لوحده ما يشبه المثلث الخاص (Peculium) الذي يعني في الأصل: امتلاك الحيوان) وما يشبه الزوجة⁽⁴²⁾ (Contubernium). يبادر العبد العمل كل صباح

(39) بالنسبة للمرحلة المحفلة بالإمبراطورية الوسطى (1794 - 12119 / 93 ق.م.) يصف ماكس فيبر في: Weber, *Agroverhältnisse*, S. 85.

باعتصار مواقع العمل للمعاينة بجدران بجانب قصر فرعون أو بالخازن الكبيرة المجاورة. وهناك كان التابعون للحاكم أو المجهزون على عمل السفرة يقومون بالأعمال المنزلية.

(40) المقصود هنا هو استغلال العبيد بعد حزيمة قرطاجنة عام 146 ق.م. في المزارع التي تتطلب يد عمالة كثيفة. وحول تنظيم المزارع روي بالخصوص: Columella, *De re rustica*.

(من هنا فصاعداً: Columella).

وانظر أيضاً: Varro, *Re rustica*.

(من هنا فصاعداً: Varro res rust).

الفلان يستغل إلى أحوال الخبير القرطاجي السابق في العلوم الزراعية ماخو (Mago) التي تضم 28 مجلداً.

(41) تستند التفاصيل الآتية بالخصوص إلى وصف كولوميليا Columella (تقارب فيس هذا الصدد التفاصيل الواردة في: Weber, *Römische Agrargeschichte*, MWG 1/2).

ويروي Columella 1, 6, 3 حول مساكن العبيد قرب إسطلج الحيوانات.

(42) فيها يتمثل بمسكن الوكيل (villicus) روي 1, 6, 7. Columella. وقد وصفت المرأة التي تعيش مع المواقب بـ "contubernalia mulier" (تقارب المرجع المذكور، لـ 5) إذ لم يكن الزوج في روما

"حسب النظام العسكري" ("in Decuriae") وكانوا يقادون إليه تحت سباط الجلادين (Monitores)؛ أما الأشياء التي هم في حاجة إليها، فكانت محفوظة بالمعنى التكني للكلمة "في المخازن"، ولا نخذ لهم إلا عند الحاجة، مع العلم أن المستشفى العسكري وغرفة الإيقاف لا يفتيان عن مكان العمل⁽⁴³⁾. أما نظام عمل السفرة في المزارع خلال العصرين الوسيط والحديث، فكان أكثر مرونة باعتباره أصبح ممتداً تقليدياً، وهو ما حدّد سلطة صاحب المزرعة بنفس الشيء. ولا حاجة لنا بتقديم الدليل على أنّ "النظام العسكري" هو النموذج المثالي شاملاً للمزارع في العهد القديم مثلما هو بالنسبة للمعمل الرأسمالي الحديث. فبخلاف المزارع، يقوم نظام للصنع على أرضية عقلانية، فهو بحسب بتزايد بمساعدة مناهج القياس لللائمة، بالنسبة للعامل المنفرد حسب مراحله الأقصى مثلما هو الأمر لأي وسيلة إنتاج مادية. ويسجل حاليًا النظام الأميركي لـ "الإدارة العلمية" Scientific Management - "المختص في إدماج ودرس تقسيم العمل الانتصارات الرائعة إذ يرى فيه النتائج الأخيرة لكننة المصنع وتنظيمه. هنا يقع التأقلم التام للجهاز الفيزيولوجي والنفسي للإنسان مع المطالب التي يملئها عليه العالم الخارجي، أي الآلة أو باختصار الوظيفية، فيجترّد من الإيقاع/ الحركة التي يضيفها عليه الترابط العضوي ويعاد تنظيمها بعد تفكيكها المتناسق إلى وظائف منفردة للعضلات

٤٣ بين العبيد محكناً. ونجد وصف ذلك الخامس لدى المراقب عند: Varro, res rust., 1, 2, 17, edwies 1, 17, 5.

ونارت: Weber, *Deutsche Agrargeschichte*, MWG 1/2, S. 346f. mit Anm. 85.

(43) يروي 1, 9, 4, 7 Columella من فرق العمل المكونة من عشرة رجال تحت رقابة محرّض. أما بالنسبة لتوزيع المواد الغذائية واللباس وكذلك الاهتمام بموت المصحّة فهو من مشمولات زوجة مراقب المزرعة حسب ما رواه 12, 3, 8, 1, 5; 12, 3, 8, 1, 5; 12, 3, 8, 1, 5. وكانت بيت الترفيق بالنسبة للعبيد المحبّين توجد في الكروا (المراجع المذكور، 1، 6، 3).

(44) يعود مفهوم "Scientific Management" إلى المهندس الأميركي فريدريك وينسلو تايلور (Frederick Winslow Taylor) (1856-1915). وكان يقدم المشورة للشركات الأميركية وقد طوّر نظاماً عقلياً لتسيير المؤسسات عرف بـ "نسق تايلور" متى من خلاله استغلال اليد العاملة البشرية في الإنتاج على أحسن وجه. قارن: Frederick Winslow Taylor, *The Principles of scientific Management* (New York, London, Harper & Brothers, 1911).

وفي نصليح الترجمة الألمانية للكتاب. مبادئ التسيير العلمي للمؤسسة (The Principles of Scientific Management)، ترجمة رودولف روسلر (Rudolf Roessler)، وقع التذكير بالجهود التي بذلها الرئيس الأميركي Taft لتكريس أفكار تايلور في الواقع على مستوى الإدارة الغربية (المراجع المذكور، ص VIII).

وتكوين اقتصاد أمثل للقوى المطابقة لظروف العمل، وهذا المسار التأمم للعقولة/ الترشيد يسير هنا كما في أي مكان آخر، وبخاصة داخل الجهاز البيروقراطي الحكومي، توازياً مع مركزية الوسائل المادية للإنتاج تحت سلطة المحاكم ونفوذها. وهكذا يتقدم انتشار النظام مع عقلنة سُدِّ الحاجات السياسية والاقتصادية كظاهرة كونية بصفة حتمية ويفلص في نفس الوقت من دور الكاريزما والعمل الفردي المتباين.

فإذا تراجعت الكاريزما كمؤثر خلافة في غضون نمجر السيادة ونمجرنا إلى أشكال دائمة ولم تظهر بكلّ عاملاتها إلا ضمن انفعالات جماهيرية قصيرة المدى وغير متطورة خلال الانتخابات وغيرها من الفرص المشابهة، فإنها تبقى رغم ذلك حقاً عنصراً هاماً جدّاً لبنية الاجتماعية في طابع متغير جدّاً. وعلينا العودة الآن إلى تلك الأسباب الاقتصادية التي قد حرجنا عنها سابقاً⁽⁴⁵⁾، والتي تؤثر أكثر في دور الكاريزما المعتاد: وهي المطالبة التي نضفي "الشرعية" الاجتماعية والاقتصادية على الطبقات المتميزة من خلال أنظمتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية القائمة، أي أن تولى نفسها قد تحولت من وضع علاقات السلطة الفعلية الخاصة إلى عالم حقوق مكتسبة. وهذه الحاجات تكون الحافز الأقوى بكثير للحفاظ على العناصر الكاريزماتية في شكلها الموضوعي داخل بنية السيادة. لكن الكاريزما المفردة التي لا تقوم على نظام مقنن أو تقليدي ولا على حقوق مكتسبة وإنما على شرعية البطولة الذاتية أو على الإلهام الشخصي تنفد معادية في وجهها بإطلاق. فسمتها هذه كقوة إلهية خارقة للعادة والطبيعة تضفي عليها الطابع الذي يجعلها بعد دخولها المرحلة العادية المنصير الملائم لكسب شرعية السلطة للمحكم بالنسبة لمن يخلف البطل الكاريزماتي وتواصل تأثيرها لصالح جميع من يريد ضمان نفوذه وملكوته من قبل تلك السلطة الحاكمة، أي لصالح من يملق وجوده بها. أما الأشكال التي يسكن أن تتجلى فيها الشرعية الكاريزماتية للمحكم، فإنها مختلفة حسب طبيعة العلاقة بالقوى الخارقة للعادة التي تبرر وجودها.

وإذا ما لم تكن شرعية المحاكم ذاته من خلال الكاريزما غير مؤكدة حسب قواعد واضحة، فإنه بحاجة إذن إلى مشروعية عن طريق سلطة كاريزماتية أخرى، ولا يمكن

(45) انظر نص نمجر الكاريزما.

أن تكون هذه في العادة سوى السلطة الدينية. وهذا يتطبق أيضاً وبالخصوص على الحاكم الذي يمثل التجسيد/الحلول الإلهي، أي ذلك الذي يملك أسى "كاريزما ذاتية". وهذا الحق بالذات الذي يطالب به، يستوجب الاعتراف من قبل الخبراء من أجل الاختصاص فيما هو إلهي، طالما أنه ليس قائماً على اعتبار أفعاله الذاتية. ولذلك فإن الملوك المتجسدة تخضع لمسار اعتقال من نوع خاص عن طريق مصالح الشرعية المادية والمتنوية القريبة، مثل موظفي القصر والكهنة، قد يذهب إلى حد السجن المؤبد داخل القصر وحتى القتل مع بلوغ سن الرشد⁽⁴⁶⁾، كي لا يضع الإله الإلوهية في مأزق أو يعطى له الفرصة للتحرر من الرصاية. ولكن نقل المسؤولية التي يحملها الحاكم الكاريزماتي على هامته أمام الرغبة حسب النظرة الفظة بإطلاق يدفع حساباً بشدة إلى اتجاه خلق الرغبة في الرصاية.

ومن أجل امتياز الكاريزماتي العالمي، فإن مثل هذا الحاكم في أشد الحاجة إلى شخصية بمفردها، مثلاً هو جاري اليوم لدى الخليفة الشرقي والسُلطان والشاه⁽⁴⁷⁾.

(46) كان الفراعنة في العهد القديم (ما يقارب 2707/2657 - 2170/2120 ق.م.) يخشون "الملوك المتجسدة للإلهية" مثلاً هو الحال للدلاي لاما وكذلك للإمبراطور الصيني الذي يمكن أن نعلق عليه أيضاً التمايز اللاحقة. فلن في هذا العهد أيضاً التعاصي التي حامت في: Weber, *Konfuzianismus*, NWG I/29, S. 199.

حيث كان موظفي القصر يمتنعون عن إخماد شيش هوانغ تشي (Shih Huang-tsi) واعتقله. وبالنسبة للدلاي لاما يصف ألبرت غرونديول (Albert Gruenwedel) (التطور المزدوج: "فهي بريجه اللدلاي لاما") من قدسية، يحصره على مستوى السلطة إذ يسمي اليوم الذي يسبح فيه الإله المجسم تالماً تماماً لستيفريد الذين يمثلون الصلابة الكنيسية ملبساً ومن حيث الطقوس. فلن: Albert Gruenwedel, "Der Lamaismus" in: *Die orientalischen Religionen* (Kultur der Gegenwart, hg. von Paul Harnberg, Teil I, Abt 3, 1 (Barba, Leipzig: B. G. Teubner, 1906).

(من هنا فصاعداً: Gruenwedel, Lamaismus).

ويعد دالان الدلاي لاما الثاني عشر غون لاس دانيا منشو (Phrin-las nya-micho) (1856-1875) قد وقع تسميته من قبل الرعي عليه كبل وصوله سن الرشد - ومن المحتمل تحت ضغط الحكومة الصينية. هذا ما ذكره كل من غرونديول في كتابه: طوبخا (Buddhismus) وبالاستناد إليه: Weber, *Hindusmus*, NWG I/20, s. 456. Fn. 121.

(47) في الإمبراطورية العثمانية وقع إلغاء نظام السلطنة في شهر تشرين الثاني/ سبتمبر 1922 ونظام الخلافة في شهر آذار/ مارس 1924 بصفة رسمية. وقد غُذ السلطان منذ ثورة للشباب التركي عام 1908/09 من نفوذ المطلق بحيث يمكن له صورياً تعيين الوزير الأول، ولكن عليه بالفعل الامتثال لرغبات الشعب التركي. قد أصبح الوزير الأول هو الذي يعين لوحد الوزراء المنتخبين. قانون: Malru, *Osmantisches Reich*, S. 253-276f.

وبذلك قد وقع تحطيم النظام الذي وصفه فير. بالنسبة لحدود الوزير الأول في إيران/ بلاد الفرس قارب الفاش اللاحق. هذا ولم يزل شاه إيران إلا عام 1979.

تحتل المسؤولية لكل أفعال/قرارات الحكومة، وخاصة القرارات غير الناجمة وغير المرغوب فيها: وهي القاعدة للمكانة الخاصة والتقليدية لـ "الوزير الأول" في مثل هذه المملكات كلها. بقي إيران فشلت بمحاولة إلغاء الوزارة الأولى، حتى في المراحل الأخيرة، لصالح إنشاء وزارات بيروقراطية غنصة برئاسة الشاه لسبب واحد وهو أن هذا الإلغاء لا يضع الشاه شخصياً في الواجهة بالنسبة لجميع متاعب الشعب وسوء تصرف الإدارة كمدير مسؤول عنها فحسب، وإنما تضع أيضاً الإيمان في الشرعية "الكاريزماتية" ذاتها وتواصلها في خطر فادح؛ ولذا وجب على الوزارة الأولى أن تواصل عملها حتى نحمي بمسؤوليتها الشاه وما يتسم به من كاريزم⁽⁴⁸⁾.

فهذا هو النظير الشرقي لمكانة رئيس الحكومة المسؤول في الغرب، أي في الحكومة البرلمانية. والقول بأن "الملك يسود ولكنه لا يحكم"⁽⁴⁹⁾ مثل النظرية التي تقول بأنه على الملك، "عدم الظهور بدون لباس رسمي"⁽⁵⁰⁾، حفاظاً على وقاره، أو تلك النظرية التي تلعب إلى ما أبعد وتؤكد: بأنه في صالح هيته، على الملك أن يتدخل تماماً عن التدخل في شؤون الإدارة العامة التي يسترها أهل الاختصاص البيروقراطيون لصالح الأحزاب السياسية التي تظلل الوزارات، تستجيب تماماً لاتتلاقى الحاكم المؤله من طرف أهل الاختصاص في مجال التقليد والتشريعات:

(48) ألفر شاه الصلح ناصر الدين (1848-1896) المصدرة المعظم وعمر من وزارات. وفي المرحلة الفاصلة بين 1898 و 1871 وكذلك بين 1873 و 1883 حكم بدون ورير أول ما أدى إلى احتاره "مسؤولاً عن جميع أخطاء الإدارة وحالة الفسح وغيرها من الأزمات وجعل مسخ الشعب [...] ينصب مباشرة على شخصه". ولهذا السبب أعاد الصدرة المعظم عام 1871 وهام 1883. قارن: Greenfield, Persischer Staat, S. 223-226, 236-239, Zitiert: S. 224. هناك جاء أيضاً أنه يتوجب إدخال نائب للشاه مفوض ومسؤول، حتى يتسنى الحفاظ على "حالة" الشاه (المراجع المذكور، ص 222).

(49) يعود القول في هذه الصيغة إلى أدولف تير (Adolphe Thiers) (1797-1877) وقد نشر في المجريدة *national* على التي كان من مؤسسيها في 19 من شباط/فبراير 1870. وقد كان موجهاً ضد سياسة شارل ألفايسر الحادية للبرالية وورلته بقيادة بولنيك (Poincaré).

(50) غير يسارك في حديث مع مكسيميليان هاردين (Maximilian Harden) في شهر تشرين الأول/أكتوبر 1892 من مستقبل الفكرة الإمبراطورية وقال إنه يرى "عطلاً حين يظهر الحاكم إلى العلن بدون لباس وزاري رسمي حتى إن كانت البنية حسنة". قارن: *Fürst Bismarck nach seiner Entlassung. Leben und Politik des Fürsten seit seinem Scheitern aus dem Amte auf Grund aller authentischen Kundgebungen*, hg. und erläutert von Johannes Pöndler (Leipzig: Walther Fiedler, 1897), Band 4, S. 167.

مثل الكهنة والحاشية وكبراء الأعيان. فطيعة الكاريزما في حد ذاتها تشارك في جميع هذه الحالات بنفس القدر الذي يقدمه بالطبع موظفي القصر/ الحاشية ورؤساء الأحزاب ومن تبعهم. فقد ولع الحفاظ على الملك البرلاني رغم فقدانه للسلطة، لأنه يمتنهي وجرده ويمتضي أن تأسس السلطة "باسم": فإن شرعية النظام الاجتماعي القائم ونظام الملكية قد حصل ضمانها من خلال الكاريزما التي يتمتع بها، ويتميز على المشين بها الخوف من انبهار "شرعية" هذا النظام كنتيجة للإطاحة بها. فإلى جانب وظيفة "التشريع" لأعيال حكومة الحزب الفائز كقرارات "نافذة المفعول"، وهو ما يمكن صورياً أن يقوم به أيّ رئيس منتخب حسب معايير ثابتة، فإن الملك البرلاني يتقلد وظيفة لا يمكن لأيّ رئيس منتخب أن يحققها؛ إذ هو يقيد صورياً طموح السياسين التفرّد بالسلطة باعتبار أن أهل منصب في الدولة محجوز إلى ما لا نهاية. وهذه الوظيفة الأخيرة، السلبية في جوهرها، والتي تتعلق بسجود وجود مثل هذا الملك المعين حسب قواعد ثابتة، فهي ربما أهم وظيفة عملية من منظور سياسي خالص. أمّا إيجابياً، فتعني كنموذج أصلي في نوعها: أنه يمكن للملك، ليس بامتياز الفوائد القانونية⁽⁵¹⁾ (Kingdom of Prerogative)، وإنما بحكم كفاءته الشخصية الفاتكة أو نفوذه الاجتماعي أن يؤثر فعلياً في السلطة السياسية⁽⁵²⁾ (Kingdom of Influence)، وآتة في مثل هذه الحالات، كما أثبتت الأحداث والشخصيات في الوقت الأخير⁽⁵³⁾، قادر حقاً على إظهاره رغم "السيادة البرلانية" الكاملة. فالملوكية

(51) تعني كلمة "Prerogative" كما يصفها غير في عمله حول (Weber, *Recht & Z.*, S. 39. (WuK))، "حرمة من الامتيازات الطبقية التي لا يمكن تجاوزها". لا يمكن إثبات القول "Kingdom of prerogative" كاستشهاد، ولكنه ينتمي موضوعياً إلى السجل القانوني والدستوري من منظور نظري للتأكيد على أولوية العرش التي كانت محل الطموح منذ القرن السادس عشر تحت تأثير بعض الروايات، وهدمت عن طريق الثورة. انظر: Heitschek, *Englisches Staatsrecht* I, S. 600ff. ثانياً: وفي القرن التاسع عشر عاد السجل من جديد بحكم ضعف مكانة سلالة آل هانوفر. انظر: Lawrence A. Lowell, *Die englische Verfassung* (Leipzig: Veit & Comp., 1913), Band 1, وصاغ والتر باجهوت (Walter Bagehot) الحقوقي البانية للعرش تحت شرط الملكية الدستورية بمقتضى The Right to be Consulted, the Right to Encourage, the Right to Warn. انظر: Walter Bagehot, *The English Constitution: With an Introduction by the First Earl of Balfour*, 6th Edition (London: Kegan Paul, Trench, Trubner & Co., 1891), p. 75.

(52) لم يقع إثبات القول "Kingdom of Influence" أبداً كاستشهاد.

(53) المقصود هنا هو بالخصوص: إدوارد السابع (Edward VII) ملك إنجلترا (1901-1910) الذي =

"البرلمانية" في إنجلترا تعني انتفاة في تسليم السلطة الحقيقية لصالح الملك المؤهل لهذه الوظيفة، لأنه يمكن للملك فقدان العرش بمجرد خفة في السياسة الخارجية أو الداخلية أو الادعاء بمزاعم لا تتطابق وموهبته الشخصية وسمعته الذاتية. ولذا فإنه من المحبّد أن تكون الملكية مشكّلة بصفة "كاريزماتية" أحسن من تعطى للغير مثله مثل العبقري السياسي بحكم الوراثة وما ننسب به الملكية الرسمية في القارة الأوروبية.

■ يذكره غير فيها بعد (مهاج البادة / السلطة، WigG، من 134 و 123 MWG) بالاسم "ملك هادر"
Jellinek, Staatslebr, S. 664, Anm. 1. ولقويوم حصال إدوارد السابع انظر:
التعريب من طرف كونراد هرسبرن (Conrad Haußmann) في
März, Halbmönatsschrift für deutsche Kultur, 4 Jg., Band 2 (1910), S. 308-310.

الدولة والسلطة الدينية

تقرير النشر فيما يخص نشأة النص

يبدأ النص بوصف مرتّب بصفة نسقية للعلاقات الممكنة بين الكاريزما السياسية والكاريزما المحرية-الدينية، غير أنّه يحدّد هذه الأخيرة بالتحصرّص في علاقات السلطة السياسية بالسلطة الكهنوتية أو الكنسية، في حين لا يقع التصرّص لأشكال الياقة القيصرية - البابوية إلّا من باب المقارنة. ويصف ماكس فير تطوّر السلطة الدينية بالنسبة المؤسسة الكنيسة من وجهة نظر توضيحية/ موضعية الكاريزما ويقارن هذه مع تطوّر تلك الأشكال للمجاهات التي صمت الحفاظ على الكاريزما الأصلية إلى أبعد حدّ، أي تطوّر الرهبانية والطوائف. أمّا الجزء الأكبر من النص فقد وضع فكره لتطوّر الظروف السياسية والجغرافية والاجتماعية والاقتصادية ونتائج العلاقة بين السلطة السياسية والسلطة الدينية. مع العلم أنّ العناصر الخاصة للتطوّر الغربي: كالأرسالية الحديثة والديمقراطية الحديثة تزدي في هذا الوصف دوراً حاسماً.

يبدأ النص بدون ربط بتوضيح إشكالية مشروعية أصحاب السلطة ومن ثمّ يواصل تسلسل الأفكار مع الأجزاء الختامية لنصّ "الحفاظ على الكاريزما". ويمكن نتيج العلاقة الحميمة من حيث المضمون مع نصّ "تحوّل الكاريزما" بالخصوص حينها يستعمل ماكس فير مفاهيم أساسية من وحي خلقه مثل الروينية "Veraltgilt".

"chung"، أي "إدماج الكاريزما في الحياة اليومية/ العادية" أو تشييء "Versächli-".
 "chung"، أي "موضوع الكاريزما" أو مفاهيم خاصة مثل (Außeralltägliche) أي
 "خارج للعادة" وكذلك "Amtscharisma" "كاريزما المؤسسة" و (Gentilcharisma)
 أي "كاريزما الشعب" بكلّ بساطة. هل هذا يعني أنّ نص "الدولة والسلطة الدينية"
 يعود تدوينه من حيث المصباحة إلى نفس الفترة الزمنية، أي إلى عامي 1912/13؟
 فالمراجع المذكورة من قبل ماكس فير - كأعمال جورج بلينك، أدالبر ميركس
 (Adalbert Merx)، ألويس شولت (Aloys Schulte) وفيرنر سومبارت⁽¹⁾ لا
 تتجاوز عام 1911. فدراسة سومبارت حول اليهود والحياة الاقتصادية (Juden und
 das Wirtschaftsleben) - هو العمل الأخير في هذه السلسلة. وقد تلقى ماكس
 فير نسخة مهداة وقع عليها سومبارت بتاريخ 22 شباط / فبراير 1911⁽²⁾. وبعد شهر
 من هذا التاريخ كتب فير رسالة شكر واعتذر لخصمه السابق تشير إلى قراءة الكتاب
 مثل قوله: "هناك بعض التناقض الذي يجبر - ثم يله من جديد موافقة صريحة تماماً.
 هل هنا الوثائق تواصل القول من ألفه إلى يائه. وأبرع ما فيه هو الفصل حول الدين،
 ولكن رأسي هو في حالة (لتعاطي حبوب النوم كل ليلة) لا تسمح لي بكتابة شيء
 واضح على الورق [...]".⁽³⁾ وطعان ماكس فير سومبارت إلى شهر أيار / مايو أملاً
 أن يتمكن من تقديم قراءة (للكتاب) أو إهداء رأيه الخاص في مجلة Archiv. فالتناقض
 الذي جرى لأفكار فيرنر سومبارت والتي تأتي في الجزء الأخير من النص الوارد هنا
 في طبعة صغيرة الحجم، لا يمكن أن تكون قد صيغت قبل صيف 1911.

لا يشير أي عنوان من المراجع التي عرفت من خلال التعليقات إلى تاريخ
 يتجاوز عام 1912، بل إنّ أغلبية الأعمال المذكورة قد نشرت قبله بكثير. أي فيما

(1) شر كتاب: Jellinek, Menschen-und Bürgerrechte.

أما كتاب Metz, Die Bücher Moses und Josua طبع عام 1907، ومالية للمجلدين
 إيفنجيهان، ميركس فقد نشر عامي 1897 و 1903، أما Schulte, Mittelalterlicher Handel، فقد
 نشر عام 1900، ونشر كتاب: Sombart, Juden und Wirtschaftsleben، عام 1911.

(2) وساء في الإهداء: "إلى ماكس فير، مع احتراماتي الرئية". 1911: 2. Charlottenburg S. 22.
 وتوجد النسخة الخاصة الآن في مركز الأبحاث حول أعمال ماكس فير الكاملة، BAdW München.

(3) انظر رسالة ماكس فير إلى فيرنر سومبارت بتاريخ 27 من آذار / مارس 1911، في: MWG IV
 7, S. 154.

بين⁽⁴⁾ 1908 و1910. ويبدو جلياً أنَّ ماكس فيبر قد عاد في موضعين بشملتيه حول الأريانية (Arianismus) و"منظري فلورنس" إلى مراجع علمية حديثة المهد بهم هذين الموضوعين. أولها كتاب مؤرخ الكنيسة بيديلبرغ (Hans von Schubert) الذي عرض فيه أفكاره بدقة حول السجال المزعوم والمتعلق بالأريانية (Arianis-mus-Streit) عام 1909 والذي نشر في ربيع عام⁽⁵⁾ 1912. ثم أطروحة فرانز كيلر (Franz Keller) التي اهتمت بالبحث عن قرب في (مسألة) تحريم الزنا وبأراء رجال اللاهوت الكاثوليك في هذا الموضوع، وصعت إلى تنفيذ أفكار ماكس فيبر المثيرة في "الإيقفا البروتستنتية" وآراء سومبارت في كتابه الرأسمالية الحديثة⁽⁶⁾، ورغم الضارب الجلي بين الموضوعين اللاحقين (ص 657) والمصياغة المتأخرة لـ "الإيقفا البروتستنتية"⁽⁷⁾، تلحق مراعاة المنظّر الكاثوليكي الثاني برنهارد فون سينا (Bernhardin von Siena) (da) إلى دراسة فرانز كيلر والسجال المتجدد مع سومبارت⁽⁸⁾. هذا السجال والمواقف المطابقة في النص والمتعلقة بالأريانية لا يمكن أن تكون قد صيغت قبل عام 1912

(4) انظر حل ميل المثال كتاب. Adolfdailmann, *Licht vom Osten*, الذي يقع نشره عام 1908، ومقال والتر أوتو حول "Religio und Superstition" عام 1909 أو العمل الأساسي حول الإسلام لـ Ignaz Goldwitzer, *Einführung in den Islam*, الذي نشره عام 1910.

(5) وكان التصدير لكتاب "الدولة والكنيسة في الممالك الأريانية وفي مملكة سلوفاكيا" قد وضعه هانس فون شوبرت (Hans von Schubert) في عيد الفصح عام 1912 ومن المحتمل أنه طبع ووزع بعد ذلك الوقت بتأجيل.

(6) لقد سلم الترخيص لطبع الأطروحة في 25 من نيسان/ أبريل 1912.

(7) انظر: Weber, *Protestantische Ethik* I, S. 44f.

(8) لقد سبق أن ذكر فيبر في دروسه كلا المنظرين. فلورن:

Weber, *Geschichte der Nationalökonomie*, Deponat: Max Weber, BSB München, Arn 446, OM 3, BL 174; MWG III/ 1.

غير أنه لا توجد في النسخة الأولى لـ "الإيقفا البروتستنتية" سوى الإشارة إلى: Antonin von Florenz (Weber, *Protestantische Ethik* I, S. 32, 45) بصريح العبارة إلا بعد المراجعة عام 1920، (QARS I, S. 41, Fn. 1; MWG III/ 10) وذلك في إطار السجال الذي جرى بعد نقد فرانز كيلر لكل من فيبر وسومبارت والذي رد عليه هذا الأخير في عمله الذي نشر عام 1913 تحت عنوان "البروتستنتية". من هنا يمكن قراءة هذا الموضوع لاحقاً توازياً مع انقضة المراجعة من "الإيقفا البروتستنتية". قارن في هذا الصدد أيضاً رسالة ماكس فيبر إلى فرانز سومبارت بتاريخ 20 كانون الأول/ ديسمبر 1913 حيث يعبر عن غضبه لما قدمه سومبارت من تفاصيل تتعلق به أنطونين فون فلورنتر (Antonin von Florenz) (انظر: MWG III/ 8، ص 433)

هناك إشارة إلى "عدم التعرّض هنا" للتطوّر الخاصّ للموسيقى الغربية التي نوحى بالتضخم في "سوسبولوجيا الموسيقى" أو حتى في صياغتها. وهذا العمل وقعت صياغته في ربيع وصيف 1912 بالخصوص، مع العلم أنّ الاهتمام به بصفة مكثفة جرى - حسب الشهادات المتعلقة بالسيرة الذاتية - في الشهرين أيار/ مايو وحزيران/ يونيو⁽⁹⁾. وفي ربيع عام 1913 حل الأكثر، وضع ماكس فيبر الدراسة حول الموسيقى "بصفة مؤقتة ومضبوطة" جانباً، ما دفعه أيضاً إلى رفض عرض في صيف 1913 للمحدث عن "سوسبولوجيا الموسيقى"، وعرض ذلك اقترح على زميله الأصغر منه سنّاً كارل لوينشتاين (Karl Löwenstein) بالنسبة للمحاضرة المزمع تقديمها في جمعية علم الاجتماع ببوينخ موضوع "سوسبولوجيا الرحمة الإلهية"⁽¹⁰⁾. أمّا التعليق الإضافي: "يدو سياسياً محرّجاً، ولكن لا خرج في ذلك"، نلغى إلى الاحتمال بأنّ فيبر قد قام بمحاضرة حول المشروعية الكاريزماتية وتوطيدها عن طريق المؤسسات الكنسية انطلاقاً من هذا النص وبفئة النصوص حول "الكاريزما". وبالإستناد إلى المراسلة، يمكن الافتراض بأنّ نص "الدولة والسلطة الدينية" قد كتبت صياغته في صيف 1913 على أقصي حدّ، ولكن ما يثير الانتباه هو عدم استعمال مفاهيم العمل حول المقولات الذي تمّ تحضير مخطوطه للنشر في مجلة لوغوس في أشهر صيف 1913.

يدو حسب المعطيات التي وقع جمعها هنا أنّ أجزاء أساسية من نص "الدولة والسلطة الدينية" قد تمّ وضعها في النصف الأوّل من عام 1913 وأنّ صياغتها قد انتهت في غضون عام 1912، غير أنّ هذا لا يمنع القول بأنّ بعض الفقرات قد كتبت صياغتها من قبل، خاصة في الجزء الأخير قام ماكس فيبر بالربط مع دراساته حول "الإينيقا البروتستنتية" ونظام الطوائف الأميركية بما يعيق تحديد تاريخ دقيق للتدوين. لكن شتّة تلميح منذ بداية النص يدلّ على أنّ وقت الصياغة كان قبل شهر شباط/ فبراير 1912. فهناك ميل ماكس فيبر إلى الوضع السياسي الراهن في الصين "حيث كان الشعور منتشرأ بأنّ السلالة الحاكمة هي حاملة لسبادة خارجية". وقد

(9) قارن في هذا الصدد ما جاء في مقدمة المجلّد من أقوال لارينا فيبر مرسّية لهايا: Christoph Braum, *Max Weber's "Musiksoziologie"* (Easter: Lamber-Verlag, 1992), S. 13.

وتقرير النشر في: MWG IV 14، ص 127.

(10) انظر البطاقة التي أرسلها ماكس فيبر إلى كارل لوينشتاين بتاريخ 9 من أيار/ أغسطس 1913، في: MWG IV 8، ص 392.

استوجب على آخر إمبراطور لسلالة الكينغ التخلي في 12 من شباط / فبراير 1912، وهو ما أدى إلى نهاية السيطرة الخارجية لسلالة المانشو على الصين القائمة منذ 1644. ومن ثم فإن أقوال ماكس فيبر قد تحول إلى ثورة الشعب الصيني قبل هذا التاريخ، ورتباً إلى الانتفاضات التي حدثت في النصف الثاني من عام 1911.

يقدم المخطوط الأصلي المكوّن من ست صفحات والتابع للمجرد الكامل للنصّ الوارد لنا الدليل بأنّه لا يمكن حسنه إلى مرحلة واحدة من العمل. فهو يمثل - حسب التزقيم اليدوي للصفحات من قبل ماكس فيبر - إضافة مكتملة في حدّ ذاتها حول التطوّر الرشيد/ المعلن للسلطة الدينية التي ألحقت لها فيما بعد تفاصيل حول الإنجازات الخاصة بسلك الرهبان في التزهد. وبالإستثناء إلى مثال "الموسيقى المنسجمة/ الهارمونية" يبين فيبر خصوبة التطوّر الغربي وينسبها إلى "النسب الخاصّ لسلك الرهبان البندكتيين وكذلك القروانيينسكان والدومينيكان" فالصلة بين وجود "موسيقى منسجمة" في الغرب وإنجازات سلك الرهبان قد ذكرها فيبر في رسالة إلى أخته غانا في شهر آب/ أغسطس 1912، ما يجعل الرسالة تقرأ وكأنّها تلخيص للفقرات المذكورة في المخطوط⁽¹¹⁾. غير أنّ الجديد في المخطوط الأصلي الوارد لنا بما في ذلك الملاحظات الواردة على الجهة الخلفية لإحدى الصفحات، هي المقارنة مع الأدب غير الأوروبية. وبذلك فهو يقترب جداً - كما جاء في مقدّمة المجلّد - من الدراسات حول "إشيقا الاقتصاد لدى الأديان" ويسكن أن يحدّد الموعد المتأخّر لتأليف النصّ "الدولة والسلطة الدينية". ونظراً للإضافة حول الرّهبنة، فإنّ المخطوط الأصلي ينضمّن لوحده مرحلتين من الصياغة على الأقلّ، فالإعادة للجلية والمتكررة على مستوى المضمون، مثل التي تخصّ الوظيفة التشريعية والترويحية للسيطرة الروحية، أو التي تتعلق بحقوق الإنسان، أو تلك التي تخصّ الإنجازات المتميزة لسلك الرهبان، تشير كلّها إلى مراحل مختلفة من التأليف للنصّ بأكمله. ورضح عدم الانسجام هذا قلّه يبدو أنّ ماكس فيبر كان عازماً على طبع النصّ، وهو ما يثبت التثنية بفقرة مطبوعة بالأحرف الصغيرة. كما يدلّ توريد فصل ثانوي بعنوان "القيادة البابية والدينية" في فهرس "ملخص الاقتصاد الاجتماعي"⁽¹²⁾ على أنّ

(11) غارد رسالة ماكس فيبر إلى ليل شافر (Laili Schaffer) بتاريخ 5 من آب / أغسطس 1912، في: MWOL/ 7.

(12) غارد (1914, S. XI (MWO 7/ 22-6). GdS, Abt. I.

النص كان مفرزاً إلى حدود ربيع 1914 أن يكون جزءاً من "سوسيولوجيا السيادة/ السيطرة". وإذا ما احترمت التصنيفات لـ "المختص"، فإنه كان من المحتمل أن يكون النص اللاحق قد نشر في صياغة مراجعة تحت هذا العنوان.

من جلة 13 إحالة في نص "الدولة والسلطة الدينية" يمكن حلّ أغلبها داخل النص، في حين تبقى أربع إحالات تتطلب ربطها بنصوص أخرى. وبذلك تبدو بنية الإحالات المتعلقة بالنص كثيفة جداً وتقيد معها أيضاً بقية الفقرات الواردة في المخطوط الأصلي. ومن خصوصيات النص الذي هو بين أيدينا الاستعمال المفرط للجمل المحاصرة مثل "لا يمكن هنا المتابعة بالتفصيل". وهذه المواضع المحصورة فضلاً تعيق بالخصوص إلى المسائل التي تم التعرض إليها في "الإتيقا البروتستانتية" والمقالات حول الطوائف.

يبدو أن نص "الدولة والسلطة الدينية" مرتبط في إطار "سوسيولوجيا السيادة/ السيطرة" بصفة وثيقة بنص "تحرير الكاريزما" و"المحافظ على الكاريزما". فالإحالات إلى "تأليه" الحاكم⁽¹³⁾ أو إلى "الملك المجسم" و"المعتزل" تؤكد العلاقة المثينة بين النصوص الثلاثة. لكن الصلة المتعلقة بالإحالة إلى النصوص حول "البيروقراطية" و"سيادة الأعيان" و"الكاريزماتية" تبقى غامضة بعض الشيء باعتبار أن الإحالات المطابقة تسمح بعدد الحلول أو لأن المشار إليه غير واضح. ثم لا يمكن إيجاد علاقة مع نص التقديم حول "السيادة" وكذلك نص "الإقطاعية" من خلال بنية الإحالات.

كما تبدو روابط النص "الدولة والسلطة الدينية" المتعلقة بالإحالات انتقالية جيداً (Selectiv) حتى بالنسبة لبعض الأجزاء الأخرى من النسخة القديمة لـ الاقتصاد والمجتمع. وهذه تختص فقط "الأديان" و"سوسيولوجيا الحق"، مع العلم أن 14 إحالة من هذين المجالين تشير إلى النص الذي هو بين أيدينا، ولكن بالعكس لا توجد سوى إحالتين من نص "الدولة والسلطة الدينية" بقي حلّهما غير واضح وتشير إلى المجالين المذكورين آنفاً. هذه العلاقة العددية وكذلك كيفية صياغة الإحالات ذاتها تدفعان إلى القول بأن نص "الدولة والسلطة الدينية" هو الأقدم من بين النصوص الثلاثة التي ذكرت. ففي حزمات النصوص الجاهزة عامي 1913/1914 حول "الأديان"

(13) فارد نص تحرير الكاريزما.

و"موسولوجيا الحق" كان إذن في إمكان ماكس فيبر الإحالة بدفة إلى المواضيع التي تم التعرّض لها في هذا النص، في حين أنّه غير ممكن اتخاذ الاتجاه المعاكس. والدليل على ذلك يتجلى في مثاليّن من نص "الدولة والسلطة الدينية": ففي التعرّض إلى الظروف الاقتصادية والاجتماعية المشترطة لتنظيم العلاقة بين السلطتين السياسية والدينية يتحدث فيبر عن غمّاس / تشابه بعض الطبقات والروابط الهرقية المعينة تجاه الأديان ونهاج من التثني / التقوى. فلو سيئ أن كان الفصل السابع المطابق لـ "الجماعات الدينية" موجوداً حيث يمكن التصرّف في هذه العلاقات بصفة نسبية¹⁴، لما أشار إلى هذه التفاصيل واكتفى في هذا الموضع من النص ببعض النقاط الأساسية. ولكن هذا لم يحصل، كما ينطبق الأمر على توضيح الترابط بين الطبقة الوسطى والسلطة الدينية. فالخلاف المشترك - العمل المنظم وطريقة العبث، طرح إشكالية المعنى والعدالة الإلهية، الرعي بالخطية والحاجة إلى الخلاص - هي حسب فيبر جوانب من مسار عقلنة المنصر الديني الذي وجد تشبيهاً كبيراً من كلا المجموعتين ودفع إلى الأمام. ويمكن قراءة الشعارات المذكورة آنفاً كتلخيص للفصول 7 إلى 9 من "الجماعات الدينية"¹⁵، ولكن بدون أن تقع الإحالة إليها. وهذه الأفكار يبدو أنها كانت حاضرة لدى ماكس فيبر خلال صياغة نص "الدولة والسلطة الدينية" من حيث التصوّر، ولكنها لم تكن جاهزة على مستوى التحرير. ولم تكن هناك إحالة في الموضع المناسب من النص يبقى إذن الجواب عن السؤال إن كان من الضروري حلّ نص "الدولة والسلطة الدينية" رتباعاً عن طريق البحث الواقعي لـ "الجماعات الدينية" في إطار الاقتصاد والمجتمع. ولكن الإحالات الثنائي من محصول نص "الجماعات الدينية" تنافس أولاً في عملها نص "الدولة والسلطة الدينية" المقرر نشره¹⁶، ثمّ يشير إلى محاولة مقصودة

(14) قارن: Weber, *Religiöse Gemeinschaften*, الفصل السابع، "الروابط الطبقات والدين"، MWG I/ 22-2، ص 218-290.

(15) Weber, *Religiöse Gemeinschaften*, الفصل السابع، "الروابط الطبقات والدين"، الفصل الثامن، "إشكالية العدالة الإلهية" والفصل التاسع، "خلاص وإعانة الولادة"، MWG I/ 22-2، ص 218-303.

Weber, *Religiöse Gemeinschaften*, قارن: الفصل السابع، "الروابط الطبقات والدين"، الفصل الثامن، "إشكالية العدالة الإلهية" والفصل التاسع، "خلاص وإعانة الولادة"، MWG I/ 22-2، ص 218-303.

(16) بالنسبة للإحالات الصريحة والسبلة إلى هذا النص قارن: Weber, *Religiöse Gemeinschaften*, MWG I/ 22-2, S. 199 mit Anm. 41, S. 200 mit Anm. 63, S. 283 mit Anm. 43 und S. 339 mit Anm. 32.

لنضم النص القديم إلى مستوى البحث عام 1913/1914 وهذه النية تم التأكيد عليها في "التظيم" لـ ملخص الاقتصاد الاجتماعي في شهر حزيران/ يونيو 1914 حيث قدم كلا النصين منفصلين عن بعضهما بعضاً⁽¹⁷⁾.

يبدو الإحالات من مجال "الحق" إلى النص المقرر نشره لاحقاً ذات أهمية أيضاً لهذا يخص تاريخ التدوين، فأول إحالة يمكنه إلى "نقود المساومة في علاقاتهم بالسلطة السياسية" نجده في الطبقة الوسطى المرقونة من "سوسيولوجيا الحق"⁽¹⁸⁾. أما بقية الإحالات فهي صادرة في أغلبها عن المراجعة اليدوية لهذا المخطوط المرقون بالألوان المكتبة⁽¹⁹⁾، في حين لا يوجد في النسخة المتأخرة والمرقونة سوى إحالة واحدة⁽²⁰⁾. وهذا يدعم القول بأن التاريخ المفترض والقائم على النتائج التي جمعت إلى حد الآن لنص "الدولة والسلطة الدينية" يعود إلى السنوات من 1911 إلى 1912/1913؛ ومن الواضح أنه لم تنع ملاءمة مع غزوني النصوص للمراجعة عامي 1913/1914 حول "الحق" و"الجماعات الدينية".

فيما يخص نقل النص ونشره

بالنسبة لجزء من النص المقرر نشره لاحقاً، ورد لنا مخطوط أصلي مكون من ست صفحات (أ) كان محفوظاً في المكتبة الوطنية البغدادية بمبوتيج تحت رقم: N1. Max Weber, Ana 446, E. 1. 1. أما الجزء الآخر، وهو الأكبر حجماً، فهو مكون من النسخة التي نشرت بعد وفاة [فيبر] في الطبعة الأولى من قبل ماريانا فيبر وملشيبور بالي كفصل حادي عشر من الجزء الثالث تحت عنوان "الدولة والسلطة الدينية" في: Max Weber, *Wirtschaft und Gesellschaft* (Grundriss der So-

(17) تارن الفصل الخامس من "الطوائف الدينية" والفصل الثامن من: السياسة السياسية والمساومة الدينية (Politische und hierarchische Herrschaft)، في: GdS, Abt. I, 1914, S. XI (MWG)، في: Weber, Rechts § 6, S. 4 (WuG, S. 487).

(18) تارن: Weber, Rechts § 5, S. 1 (WuG, S. 468).

(19) تارن المصدر نفسه، من 1 (WuG)، من 468. المصدر نفسه، من 4 (WuG)، من 471. Weber, Rechts § 6, S. 4 (WuG, S. 487).

(20) انظر: Weber, Rechts § 2, S. 53 (WuG, S. 443).

هناك إحالة من: Weber, Rechts § 8, WuG, S. 504 (MWG IV/21-3). لا يمكن ترتيبها لأنه لم يرد لنا مخطوط أصلي للفصل الأخير من سوسيولوجيا الحق.

zialökonomik, Abt. III, 4. Lieferung). (Tübingen: J. C. B. Mohr (Paul Siebeck), 1922), S. 779-817 وكلاهما يشلان الأرضية لهذه الطبعة. ومن الواضح أن المخطوط قد مثل المسودة للمنشورات 782 - 790 من الطبعة الأولى لالاقتصاد والمجتمع.

كان المخطوط الأصلي لماكس فيبر موجوداً إلى حدود صيف 1996 في ملك عائلة Solms-Rödelheim بمدينة ماربورغ حيث كان محفوظاً في غرفة العمل التابعة لعالم الاجتماع Max Graf zu Solms (1893 - 1968) في إطار صورة لعقود طويلة⁽²¹⁾. ولم يحصل معرفة متى وكيف وصل المخطوط إلى ذلك المكان⁽²²⁾. لكن من المحتمل أن ماريانا فيبر قد أعدت المخطوط إلى عالم الاجتماع احتراماً لفضله في إصدار "الأعمال حول علم الاجتماع النظري" لماكس فيبر باعتباره أن الأمر كان يتعلق بأول طبعة بعد الحرب العالمية الثانية⁽²³⁾. وقد كان الأستاذ بجامعة ماربورغ هاينز موس (Heinz Maus) أول من تبّه في شهر شباط / فبراير 1961 جوهانيس فينكلهان مع كتابان السرا إلى وجود أوراق المخطوط باعتبار أن هذا الأخير كان يجمع آنذاك مخطوطات أصلية لماكس فيبر وذكريات شخصية لمعاصريه قبل نشرها بمناسبة الاحتفال بمرور مئة عام على ميلاده المقرر عقده. تحدث هاينز موس عن "صفحتين مكتوبتين باليد من مخطوط حول سوسيولوجيا الدين" هما في حوزة⁽²⁴⁾ الكونت سولمز (Graf Solms). ولكنه نصحه بإخضاع بعدم القيام بأي مبادرة مباشرة في هذا الصدد، بحيث لم تتواصل البحوث إلا في بداية عام 1996 من قبل هانس ج. كينينغ

(21) رسالة Johann Georg Graf zu Solms-Rödelheim إلى المكتبة الموقعية البطريركية بتاريخ 15 تموز / يوليو 1996.

(22) حسب القول الشفهي لـ Johann Georg Graf zu Solms-Rödelheim لا توجد في فكرة والده أنه معلومة حول مصدر المخطوط. ولكن غير في المخطوط الذي يمتد إلى المكتبة الموقعية البطريركية بتاريخ 15 تموز / يوليو 1996 من الاحتمال بأن والده قد حصل من المخطوط من قبل ماريانا فيبر.

(23) نادر كلمة الشكر الشخصية التي وجهها للناسر إلى ماريانا فيبر في التصدير لكتاب ماكس فيبر، مقالات حول السوسيولوجيا النظرية، فيها يخلص سوسيولوجيا السياسة والسياسة مع تقديم وتعليق: Max Graf zu Solms (Civitas Gentium. Quellenschriften zur Soziologie und Kulturphilosophie, hg. von Max Graf zu Solms) (Frankfurt a. M.: Georg Konrad Schöner, 1947), S. XI.

(24) رسالة هاينز موس (Heinz Maus) إلى جوهانيس فينكلهان بتاريخ 20 شباط / فبراير 1961، Arbeitsstelle der Max Weber-Gesamtausgabe, BAW München.

(Hans G. Kippenberg) الناشر لمجلد "الطوائف الدينية". وفادت أبحاثه إلى أن جزءاً من مخطوط الاقتصاد والمجتمع موجود في المكتبة الوطنية البغارية بميونخ⁽²⁵⁾.

تضمن الشذرة ستة صفحات مخطوطة، مع العلم أن الصفحتين الأولىين قد تم الترتيب فيها بإضافة قصاصات ملصقة عليها. وهذه الشذرة من المخطوط ستعرض في الطبعة التي بين أيدينا الآن الفترات المناسبة للطبعة الأولى لاحقاً، أي ص 587-609. من هنا لا تجلب الطبعة الأولى في هذا المجال أي انتباه بها أن الأمر لا يتعلق بنص مرخص من فيبر. هل أن تعداد صفحات الطبعة الأولى من الاقتصاد والمجتمع يضاف في الهامش للترجيح تحت علامة "WUG". أما صفحات المخطوط فقد قام ماكس فيبر نفسه بضغطها على يمين الهامش الأيمن. وذلك بالترتيب: ص 1، 2، 2x، 3. ومن المحتمل أن الضغط الذي قام به ماكس فيبر للصفحات بخط بدء قد تم التشطيب عليه - ربما في غضون الطبع - الاقتصاد والمجتمع من قبل شخص آخر بالفهم وعرض بتعداد الصفحات من 7-12. واحتفظ في هذه الطبعة بالتعداد الأصلي للصفحات الذي قام به ماكس فيبر، فأعيد ذكره تحت العلامة أ. في حين أعيد تعداد الطبعة الأولى بين قوسين، أي مثلاً 1 (7) أو 2x (9). وبما أن التعداد الجديد الذي أعرفه ناشر الطبعة الأولى جعل من الصفحة 1 صفحة 7، يمكن القول بأن الأمر يتعلق بتكملة أو إضافة للمخطوط الوارد لنا تم هبتها إلى المخزون الشامل لمخطوط "الدولة والسلطة الدينية". ولا يمكن القول بأن الإضافة التي وردت لنا هي في حد ذاتها كاملة أم لا.

كُتبت صفحات المخطوط عدد 1، 2 و 3 على نفس الورق. وبمثل ذلك في صفحتين كبيرتي الحجم (من نوع A 1 و 2) ونصف (A 3) تضمنتا علامة مائة متواصلة أفقياً تنص على "Gebrüder Buhl - Ettlingen - Normal 3b". أما في صفحتي 2x و 2 فكانت العلامة المائة لنفس الشركة متواصلة عمودياً وتحتلت

(25) بفضل الأستاذ جوهان جورج غراف دو سولز (Johann Georg Graf zu Solms) تم نقل المخطوط إلى المكتبة الوطنية البغارية بميونخ، انظر: Aaa 446, E. I. 1. أما الورقة الثانية الإضافية للصفحة الأولى من المخطوط والموجودة منها نسخة قصب، فهي مفقودة. ويمكن اعتبارها مضافة - حسب المعلومة الشفهية المذكورة مسبقاً - لوث مويبي (Sigrid von Moisy) BSB München يوم 16 حزيران/ يونيو 2000.

الصفحتان في ورقتين متبعتين. وقد وضع ماكس فيبر على الصفحة الأولى من الورقة
لثنية رقم 2× في حين لم نرغم الصفحة الثانية من الورقة. ويبدو واضحاً أن الورقة
الثبة كانت موضوعة جانباً في فترة إجازة الاقتصاد والمجتمع، بحيث تم ترقيمها
من قبل الناشرين الأولين ضمن التسلسل الجديد على حدة تحت رقمي 9 و 10. أما
الصفحة الثالثة الواردة من نصف الورقة، فقد وضع عليها ماكس فيبر رقم 2×
ونظراً لهذا الترقيم الخاص ولرؤية الورق المختلفة، يمكن اعتبار الصفحتين 2×
و 2× من المخطوط كإضافة زائدة زجت بين صفحتي 2 و 3 من المخطوط. وعلى
ورقة إضافية ألصقت على الصفحة 2 من المخطوط نجد على يمين الهامش - في
ختام بعض الجمل الإضافية الملحق "2×" بخط يد ماكس فيبر الذي يشير بجلاء
إلى الصفحتين 2× و 2× المضافتين. إلا أن الناشرين الأولين تجاهلا هذا التلميح
من قبل ماكس فيبر وطبعاً أولاً الصفحة 2 من المخطوط وما تبعها من إضافات
ثم أُلحقاً فيها بعد نص صفحتي 2× و 2×. ولذا فسيكون على عكس الطبعة الأولى
من الاقتصاد والمجتمع هناك تسلسل آخر للنص في الصفحة 595، السطر 15.
وهذا التركيب الجديد للمخطوط يبدو دعماً إضافياً من طرف تحليل النص فبينما
كان الأمر في المخطوط الأصلي الوارد لنا يتعلق بحالة العلاقة بين السلطة السياسية
والسلطة الروحية/ الدينية إجمالاً، وبالطابع المؤسسي المتزايد لدى السلطات
الدينية خاصة، ومن ثم بكيفية تلازمها مع قوانين "العالم"، بادرت الصفحة المضافة
والمصنفة على ورقة المخطوط A 2 (8) بموضوع "التنسيق". ويتعرض فيبر هنا
بصفة نسبية إلى العلاقة المتوترة بين التصورات/ التثلاث الكاريزماتية للحكم
لدى الكنيسة وتشرق الزهنة إلى الحفاظ على الكاريزما الشخصية. فالصفحتان
المضافتان A 2 (9 و 10) و A 2 (11) تصفان في هذا الموضوع، وذلك بالبحث
في التفاعل الحاصل بين الزهنة المنتهكة والاقتصاد، ولكن أيضاً بين السلطتين
السياسية والدينية. ويتعرضها للدلال، ما هي الحلول التي أوجدتها مختلف الأديان
في الصراع من أجل السلطة بين الزهنة والقساوسة، قدمت تفاصيل الإضافة من
جديد إلى الصفحة الإضافية التابعة للصفحة A 2 (8). كما تبدو إضافة المخطوط
الوارد لنا ذات أهمية، لأنها تعرضت للزهنة من منظور مقارن شامل ونزهت
بخصوصية التطور الغربي.

وضع الصفحات					الورق
MWG	WMO ¹	الطبعة الأولى	ماكس فير		
592-587	784-782	7	1	الصفحة 1.	الورقة الختية
595-592	786-784	8	2	الصفحة 2.	(علامة مائية أفقية)
602-606					
597-595	787-786	9	2	الصفحة 1.	الورقة الختية
599-597	788-787	10	-	الصفحة 2.	(علامة مائية عمودية)
602-599	788-789	11	2	الصفحة 3.	الورقة الختية
					(علامة مائية عمودية)
609-606	790-789	12	3	الصفحة 1.	الورقة الختية
					(علامة مائية أفقية)

كتب المخطوط في معظمه بالخير الأسود، ولكن هناك بعض الإضافات التي أُلحقت بالفلم بخط فير اليدوي؛ ويتعلق الأمر بتشطيات وتثبيحات وإضافات توجد في الصفحات الأولى من المخطوط (A، 1، 2، 2x). ولا تختلف هذه عن تلك الإضافات التي أُلحقت بالخير بحيث لا يوجد أي موعو موضوعي يدفع إلى القول إن كانت هذه قد أُضيفت في مرحلة متأخرة من تلك التثبيحات الملحقة بالخير ومن ثم فهي تحمل طيفاً في حد ذاتها من النص ولهذا السبب لن يتم إثباتها على حدة في الجهاز النقدي للنص بالنسبة لهذه الطبعة⁽²⁶⁾. فمجلد المخطوط يضم بالعديد من الإضافات وبعض الفقرات المصنفة (Allongen) وكذلك بعدد لا يحصى من التشطيات. وخلال نقل المخطوط بأكمله⁽²⁷⁾ أتاحت الفرصة للقيام بتثبيحات على الفور في أغلب

(26) لم يقدم دليل المعمل إلا في إطار نقل المخطوط الكامل في الملحق لهذا النص فهناك ثم إثبات الإضافات الملحقة بفلم الرصاص والتثبيحات والتشطيات من طرف ماكس فير في جهاز نقدي عام.

(27) أتقدم هنا بالشكر للسيدة ديسوت مرسيل (Dierckx Moesman) لثقلها الدقيق للمخطوط الأصلي الذي أنبهت عليه عامي 1998 / 99.

الحالات ويمراجعات. ومن الجلي أن ماكس فيبر قد تنجح مجله فوراً خلال الكتابة وخطع بذلك سبلها. من هنا بدا المخطوط متوتراً جداً. وللمتمكين من قراءة النص المعد للنشر تم التخلي ضا يلى عن تصوير الوضع المعقد بصفة نقدية. فلم نصف في هذه الطبعة في إطار نص "الدولة والسلطة الدينية" إلا بعض التفسيرات المختارة والمحيّزة والتي توضح حاجة ماكس فيبر إلى تدقيق المفاهيم. ومن الملث للانتباه مثلاً تنقيح كلمة "الدولة" أو "حكومي" وتعميضا بكلمة "السلطة البابية" أو "بابي". أما إعادة الكاملة والمفصلة للنص وكذلك صورتان مطابقتان للأصل تم اختيارهما، فستجدها في الملحق لهذا النص فهناك يتم إثبات جميع التشطيطات والإضافات، ولكن أيضاً الظروف الناقصة في الجمل التي عادة ما تتم بصمت في الطبعة بعلامات مهيّزة. كما ستضاف إلى إعادة نسخ المخطوط المفصلة الملاحظات التي سجلها ماكس فيبر على الصفحات الخلفية من الورقة الأولى للمخطوط وعل ورقة ملصقة. وقد كان لهذه الملاحظات الوافية طابع تلخيصي واستندت إلى دراسات ألبرت غرونوبدل حول البروتية واللامرية - (Lamaismus).

أدت المقارنة بين مخطوط ماكس فيبر والطبعة الأولى لـ الاقتصاد والمجتمع التي أصدرها كل من مارينا فيبر و منشور بالي والتي قدّمت هنا حل سبل المثال إلى النتيجة الآتية: يبدو جهد الناشرين الأولين جلياً في محاولة نقل نص ماكس فيبر المختلف وأجزاء منه عسيرة الفهم بأكثر دقة ممكنة من ناحية. وكما ذكر سابقاً فقد نبّئت مطبعة دار النشر الجزء الأكبر من العمل في فك رموز النص وبالطبع قامت مارينا فيبر بعملية التنليج كلياً ووجه إليها استفسار من طرف رصاف الحروف. غير أن الانحرافات الكبيرة عن المخطوط نجدها في المواضيع التي كانت قراءتها صعبة أو بدت غير واضحة، ومن ثم أدت إلى اتخاذ قراوات خاطئة مثلاً كان الحال مع تسلسل الصفحات والإضافات أو أيضاً في كيفية تنظيم الفقرات. وقد كانت صعوبات الفهم من طرف الناشرين خطرة بالأخص هناك حيث غيّرت القراءة للمعرفة القول الموضوعي للنص مثل "الدول الشرية" (WuG¹، ص 782) عوض "الدول الأريانية" (لاحقاً ص 588)، "Sutra's" (WuG¹، ص 784) عوض "Gudea's Zeit" (لاحقاً ص 593)، "مواقع البادة" (WuG¹، ص 788) عوض "بنية البادة" (لاحقاً ص 600)، "إحياء علوم الدين للغزالي" (WuG¹، ص 786) عوض "تليّن" العقيدة (لاحقاً ص 604)، "حركة إصلاح الـ Offizialen" (WuG¹، ص 786) عوض "Ossifjauen" (لاحقاً ص 604) أو "منهجي" (Methodistischen).

من حيث استعمال مفهوم الدولة أقدم من عنوان "السادة السياسية والدينية"⁽³³⁾ المذكور في شهر حزيران/ يونيو 1914 في "التقسيم" بالنسبة لـ "ملخص الاقتصاد الاجتماعي"، وكذلك أيضاً أقدم من المخطوط الأصلي الولد لنا كنص وكما سبق أن ذكرنا، فإن ماكس فيبر داوم في غضون الكتابة على تنقيح مفهوم "الدولة" وتعويضه بـ "السلطة السابة" وما يشابه من تعابير. وهذا التجنب المقصود لمفهوم الدولة يدفع إلى الظن بأن فيبر قد اختار عنواناً آخر في صورة نشر النص، وربما العنوان المذكور عام 1914 أو ما يشابهه. ولكن يمكن أيضاً أن يفترض أن الناشرين الأولين قد يتوصلان إلى عنوان آخر عوض "الدولة والسلطة الدينية" في صورة عدم وجود العنوان. وهذا الوضع يرجع الكفة للعنوان المعلن عنه في مرحلة مبكرة من قبل فيبر نفسه.

لم يتم نقل الإضافات التي أضيف وجودها في الطبعة الأولى مثل فهرس الصفحات والمحتويات في بداية النص، وكذلك أيضاً التوضيحات/ الهوامش التكميلية⁽³⁴⁾ في مخزون النص الأساسي وإنما ضمن الجهاز النقدي. كما جرى أيضاً تعديل بعض الأخطاء المطبعية التي ربما قد يعود أغلبها إلى أخطاء في المراجعة مثل كلمة "Grundherrschaft" عوض "Fremdherrschaft"، أو "Hierarchie" عوض "Hierokratie"، أو "Acta" عوض "Arte di Calimala" أو "einer" عوض "reiner Ausprägung des Sektientypus".

GdS, Abh. I, 1914, S. XI (NWG I: 22 6)

(33) نارت:

(34) الإشارة إلى سوسولوجيا المراسم في NWG * ص 727، فلا نجد أي أثر لها إنما غير موجودة في المخطوط الأصلي.

الدولة والسلطة الدينية

بقدر ما يمثل عجز الملك البرلاني - المعادي - أولاً القاعدة لمشروعية سيادة رؤساء الأحزاب، بقدر ما يكون عجز الملك المنجند و"المنفل"⁽¹⁾ أمّا نتيجة لسيطرة الكهنوت أو غيرها من تلك التي تجعل السلطة الفعلية تتحول غالباً إلى أيدي إحدى العائلات غير المفيدة بالواجبات الكاريزماتية التي يتخضع لها الحاكم والتي تعزّز الحاكم الحقيقي (مثل موظف القصر أو الشوغون)، فلا يمكن هنا أيضاً الاستغناء عن الحفاظ القسري على الحاكم الرسمي لأنّ كاريزماتية الحاكم المتميزة هي لو حدها التي تضمن المشروعية لكامل البنية السياسية، بما في ذلك مكانة الحاكم الفعلي التامة، وذلك بالارتباط القسري مع الألفة. ولا يمكن إذن عزله، خاصة إذا كانت السيادة حقاً كاريزماتية، أي أن الكاريزما متعلقة به شخصياً وليست منصلة بسلطة أخرى مثلاً كان هذا ممكناً لدى سيادة الميروفنجر لأنه في هذه الحالة قد وجدت في البابوية هيئة كاريزماتية مختصة لإعفاء المشروعية على سلاطة الحكم الجديدة⁽²⁾. ولكن في حالة سيادة كاريزماتية موهوبة مثل الألوهية المجسمة أو الإله

(1) لا يمكن هنا إثبات انجبر الملك "المنفل" وبالنسبة لاحتفاله الملك "المنجند".

(2) بعد أن أعاد بين الثالث (Pépin III) من سلالة Arnulfinger آخر حاكم من سلالة الميروفنجر Childerich III من القرن الرابع عشر عام 751 سمح بدخوله ملكاً في مدينة سولسون (Soissons) أولاً من قبل الأساقفة الإرمينج ثم عفا بعد من طرف البابا في مدينة سانت دوتز (Saint Denis). فلون في هذا الصدد: Kera, Göttergötterkunde, S. 74-78, 89f.

الذي تحدث في هذا الإطار عن كاريزما الدهن (Charisma der Salbung) (المراجع المذكور، ص

الابن. كما تتجلى مثلاً في الميكادو⁽³⁾ (Mikado)، قد تعني محاولة المعزل عن العرش ليس فقط خلع الملك بمفرده - الذي هو بالطبع دائماً ممكناً سواء بطريقة تعسفية أو مشروعية - وإنما عزل كامل السلالة المنحيزة كإرزماتياً، وبذلك تصبح مشروعية جميع السلطة تحت التساؤل، وهو ما يعني إذن تزعم كل الثوابت التقليدية بالنسبة لمعتقدات الزحية؛ ولذلك يتم تجنبه باحتراز من قبل جميع المهتمين بالنظام القائم لأسباب معقونة، حتى في صورة تواجد أقصى التناقضات، وسيطرح السؤال، هل يستوجب حقاً القيام به دائماً حتى تحت ظروف يكون الشعور فيها أن السلالة الحاكمة هي حاملة لسطرة أجنبية مثلاً هو الآن في الصين⁽⁴⁾.

إن المثال المذكور لتركبة السيادة الكارولنجية من طريق البابا يعطي النموذج للعديد من الحالات التي يكون فيها الحاكم إما في حد ذاته ليس إلهاً أو أنه لا يمكن تسويغ "شرعيته" بصفة مقننة عن طريق نظام الوراثة أو غيره من القواعد القائمة على الكاريزما، وإثماً تتطلب المشروعية من قبل هيئة أخرى - كهنوتية في العادة - كما يحدث غالباً حيث كان تطور الكاريزمات الدينية نحو نوعية من الكهنة دائماً قوياً وفي نفس الوقت مختلفاً عن السلطة السياسية من حيث حامله. فحامل الكاريزما الملكية المختصر يتم تركبته من الإله، أي من الكهنة أو يُلحق هذه التركيبة فيها بعد بالاعتراق به من طرفهم كتجسيم للإله وكما عرف مختص بالأكوهية. ففي مملكة يوجا (Juda) الخبية كان الكهنوت يستشير الآلهة حول الملك⁽⁵⁾، وكانت كهنة أوتون تصرّف بالفعل في العرش بعد هزيمة خلفاء الملك المرتد إختاتون⁽⁶⁾، وكان ملك

(3) الميكادو (Mikado) مكتوباً بلقب الإمبراطور الياباني من طرف الغرباء وهو مقدس في الشنتوية (Shintoism) ككائن روحي تجسم في الإنسان. وحسب الميثولوجيا اليابانية يعود أصل الإمبراطور إلى إله الشمس Amaterasu Omikami. قارن: Yoshida, *Seinas-verfassung*, S. 49.

(4) المقصود هي الحركة القومية القوية للعثمانيين الذين تلقست بعد الحرب العالمية الأولى (1898/95). وقد طليت بمزول النظام الإمبراطوري لسلالة القانشر (باعتبارها "سلط غريب للعرش الصيني") وتأسيس جمهورية ومؤسسات ملكية وإقليم إصلاح زراعي. (قارن في هذا الصدد فرانك (Frank, *Orientalische Neubeildungen*, Zinn, S. 196). وقد تحول الغضب منذ 1911 إلى انتفاضات أدت في النهاية إلى سقوط سلالة الكينغ وتنازل الإمبراطور الأخير من العرش في 12 شباط / فبراير 1912.

(5) منذ عام 622 ق.م. فرض على ملوك اليهود الذين لم اعتناقهم سياسياً بصفة ملحوظة من قبل الآشوريين الخضوع لكهنوت مدينة يروشليم والاعتراف باسمائهم الآلهة كظاهرة إلهية.

(6) مؤرخ الفرعون المصري إختاتون الذين المصري الخمس يتعدد الآلهة ولم يعارض الكهنوت القائم في نبيه والشعور على عبادة إله العرش أوتون بتدبير الإله فوامد أوتون إله غلبس. وبعد نقل الملك إقامته من نيا إلى وسط مصر وإقام حاكم جديد للإله أوتون واعتبر نفسه الابن الحقيقي له. وبعد انتهاء حكمه تمكن الكهنة الثابتهن لأوتون من التأثير على خلفاء إختاتون الذين لم يعترفوا إلا قليلاً ولجأه تدبير أوتون. ومن الواضح أن ميراثه هنا: Eduard Meyer, *Geschichte des Altertums*, 1 Aufl. (Stuttgart - J. G. Cotta, 1884), Band I, S. 272f.

بابل بمسح على أيدي إله المملكة⁽⁷⁾... إلخ، حتى الوصول إلى المثال الأكبر المتمثل في الإمبراطورية الرومانية - الألمانية⁽⁸⁾. ولئن كانت في جميع هذه الحالات القاعدة مبدأً: أن المشروعية لا ترفض لمن هو حقاً أهل بها؛ وما شمل أيضاً تاج الإمبراطورية الرومانية في العصر الوسيط، وقد أهاد قرار المجمع الإمبراطوري بمدينة رانس⁽⁹⁾ (Rhense) فضلاً هذا إلى الذاكرة. إذ إن يكن القرار حاصلاً أم لا، فهذه مسألة حكم وليست قضية تعسف. ولكن يبقى في نفس الوقت الاعتقاد أن مناورات الكهنة هي التي تضمن أولاً فعالية الكاريزما، ومن ثم يتم هنا أيضاً "تموضع" الكاريزما. وقد يتحول التصرف في العرش الذي يوضع في أيدي الكهنة في آخر المطاف صورياً إلى مملكة الكهنة، حيث يسيطر رئيس المؤسسة الروحية أيضاً السلطة الدينية، وهو ما حدث بالفعل في العديد من الحالات.

أما في حالات أخرى، فإن المكانة الفعلية للكهنة قد تم بالمعكس إعطائها من طرف إدارة الحكم المدنية، وهو ما حصل في النوبة الرومانية، وفي الصين، ولدى الخلافة ورما أيضاً في وضع الحكام الأريانيين⁽¹⁰⁾، وبدون شك المسألة الأنجليكانية

الذي يقوله أن الخليفة المباشر لا يختارون قد حوّل من طرف "الكاهن أي" وإن هذه الأعباء امتد إقامته تلك إلى ثباتها وقدم بشدة تقدّس أتون الذي اعتبره "زندقة".

(7) قام ملوك بابل بسن "بني مردوك"، الصنم المتمثل لإله المملكة حتى يحصلوا على ترقية سلطانهم. هذه الطقوس قام بها أيضاً ملوك الآشوريين وملوك الفرس الذين حكموا بابل. قارن: Bruno Meissner, *Babylonien und Assyrien* (Kulturgeschichtliche Bibliothek I, 3) (Heidelberg: Carl Winter, 1920), S. 64, Zitat: S. 34.

وانظر أيضاً: Hugo Winckler, *Geschichte Babyloniens und Assyriens* (Völker und Staaten des alten Orients, Band I) (Leipzig: Eduard Pfeiffer, 1892), S. 63.

(8) جرى تبويع الأباطرة في العصر الوسيط وإضفاء القدسية عليهم من قبل البابا رومما (ولآخر مرة عام 1452). ووجه العديد من الإنحرافات، خاصة في العصر الوسيط، جرى الاحتفال عادة في مقر البابا بروما حيث يمد البابا للملك المتوجع بعلامات المياداة مقابل التعهد بحياته.

(9) قرّر مجمع الأمراء المجمع في مدينة رانس (Rhense) عام 1336 أن الأمير الذي تم اختياره بالإجماع أو بالأغلبية المطلقة له حق السيادة في الحكم واستعمال لقب "الملك الروماني" حتى في صورة عدم ترقية هذا الاختيار من طرف البابا.

(10) في إطار السجل المعاصر عرض المؤرخ للكنيسة من مدينة هيلدبرغ هيلمفون شويرت (Hans von Schubert) عام 1909 وبأكثر حدة عام 1912 الأطروحة أن النسبة الأريانيين قد حكموا "يد من حديد" حتى على الكنيسة. تقول ملحق التوثيق للتمريفي لكلمة "أريانية"، وكذلك: Hans von Schubert, *Das älteste germanische Christentum oder der sogen. "Arianismus" der Germanen*. Vortrag (Tübingen: J. C. B. Mohr (Paul Siebeck), 1909). Zitat: S. 22.

ويذهب إلى القول إن القبائل الجرمانية - الأريانية بتأسيسها الإمبراطورية في الغرب قد شيدت =

والموثريين والروس والإغريق - الكاثوليك إزاء الكنيسة ولا يزال إلى حد ما. ويمكن أن يمتد نفوذ التسعة المذنبين على الكنيسة إلى درجات مختلفة جداً، وذلك من أبسط حقوق الإدارة المحلية⁽¹¹⁾ (Vogtei) إلى حد التأثير المعروف على أسس العقيدة⁽¹²⁾ من طرف الملوك البيزنطيين وإلى حد تقلد وظيفة الحكم كرجل دين في الخلافة⁽¹³⁾. وعلى أية حال فإن علاقة السلطة السياسية بالسلطة الكنسية مختلفة جداً.

■ ملكة قمرية وأن الملك كان أيضاً يعين الأساقفة. وفي بينها الدستورية والمعرفية كانت الأريانية كدولة لباقت وكنيسة قد أثرت بعمق على كامل المسيحية الجرمانية بتوسط ملك الإفرنج شلوديفغ. وقد استغرقت الأطروحة بأن الأريانية هي "أقدم ظاهرة للمسيحية على الأرض الجرمانية" العديد من الباحثين من بينهم أولريخ ستوتز (Ulrich Stutz) وأولريخ ستوتز الذي دفع من قيمة العصر الطقسي لدى الجرمان واحتل أن يكون هناك لديهم انتخاب للأساقفة. قارن: Ulrich Stutz, "Arianismus und Germanenart: Eine lantische Studie," in: *Internationale Monatsschrift für Wissenschaft, Kunst und Technik*, 3. Jg. (1909), Sp. 1561-82, 1615-22, 1633-48, hier: Sp. 1633f..

ولكن من خلال ردّ خلال رُح Schubert, *Staat und Kirche in den germanischen Königreichen und im Reiche Chlotharigs. Mit Exkursen über das älteste Eigenschaftswort* (München, Berlin: R. Oldenbourg, 1912).

(من هنا فصاعداً: Schubert, *Staat und Kirche*).

يبدو واضحاً أنه لا توجد سمات مباشرة حول تعيين القساوسة والأساقفة في الممالك الأريانية وإن فون شوبرت توصل إلى استنتاجات أطروحة من طريق القياس، وهو ما دفع ماكس فيبر إلى الاستغراق والتعبير بـ "رسم".

(11) كان يمثل الكنيسة في العصر الوسيط يمثلون القساوسة والمؤسست الكنيسة في القضايا القانونية المدنية، وبماضارهم ليسوا من رجال القانون، كان في إمكانهم القيام بالقسم بالنسبة للكنيسة. كما يمكنهم تقديم الدعم في القضايا لدى المحاكم أو تقييد الحل للوسط نيابة عن الكنيسة. وبماضارهم الحكم الإفرنجي لا بد من ترخيص ملكي حتى يمكن للقساوسة إرسال ممثل بنوم في المحكمة. وفي آخر الأمر فرض الملوك الكاثوليك "إلزام الشغل العام". ورغم أن المشتغل لم يكونوا حاضري وظائف عمومية فإن الملك قادر على تقليدهم للأمانة بمجرد القسم. قارن: Brunner, *Deutsche Rechtsgeschichte* II, S. 302-311.

(12) أثر الأباطرة البيزنطيون مثل الإمبراطور جستنيان (Justinian) (527-565) من خلال كتاباتهم اللاهوتية على تكوين العقيدة الأرثوذكسية إلى حدود القرن الخامس عشر. وجرّسوا أيضاً حل المدونة إلى اجتماعات الأساقفة للتدخل في قضايا لاهوتية والتأثير عليها مثلما حدث في الصراع مع النصارى في القرن الخامس أوتي الصراخ من أجل تجريم الصور في القرنين الثامن والتاسع. قارن: Heinrich Gelzer, "Abriß der byzantinischen Kaisergeschichte," in: *Krumbacher, Karl, Geschichte der byzantinischen Literatur von Justinian bis zum Ende des oströmischen Reiches* (327-1453), 2. Aufl. (München: C. H. Beck, 1897), S. 911-1067, hier: S. 937f., 962.

(من هنا فصاعداً: Gelzer, *Byzantinische Kaisergeschichte*).

(13) طبعاً لتصور السني جاء الخلاف بعد وفاة محمد (ص) (عام 632) - كـ "خطأ لرسول الله" - أي كخطأ السني في السلطة السبابة على الأتة الإسلامية وكذلك كقادة في الدين أو الأمة. وحب Goldziler, *Vorlesungen*, S. 216.

ينتج الخلفية بـ "مفهوم الحاكم النيوقراطي".

وذلك 1. لدى الكاهن المشرع له، سواء كتجسيم للألوهية أو كونه من الإله، 2. لدى الكاهن الموظف، أي القسيس الذي يتمتع أيضاً برؤايف الملك - وهما حالتا السلطة الدينية - وختاماً 3. لدى الشاة المدين/ الدفريين كالمستلذين البابريين الذين يحكم الحق الذي يملكون أيضاً أعلى سلطة في القضاء الكنسية، فـ "السلطة الدينية" في هذا المعنى - والتي هي في الحالة الثانية فعلاً بمنزلة "التيوقراطية" - وحيثما ظهرت عواقب مؤثرة جداً في بنية الإدارة. فيجب عليها منع ظهور قوى مدنية تحررية: فحيث يوجد ملك إلى جانب سلطتها أو تحتها، فإنها تسمى إلى الحيل دون تطوّر سلطة مستقلة لديه؛ وذلك بالالتفاف على الخزينة (Thesaurus) التي هي ضرورية بالنسبة لجميع الملوك في العهود القديمة والحد من عدد حرماته حتى نمنه من تجنيد قوة عسكرية مستقلة تابعة للملك (وهو ما حدث في يوغا تحت حكم إزاية⁽¹⁴⁾ (Josia)). فهي تمرغل أيضاً بكل ما تكب من فطرة ظهور طبقة مدنية مستقلة من النبلاء لأن هذه الطبقة قد تصبح خصماً لسلطتها المطلقة وتنسج بالآكي في أغلب الأحوال البورجوازية المسألة (نسبياً)، فغاية الخيار العام بين القوى المدنية/ البورجوازية والقوى الدينية التي هي نموذجية في مرحلة ما من تطوّر كليها يمكن أن تتحوّل إذن إلى حلف صوري ضد القوى الإقطاعية، مثلاً حصل غالباً في الشرق وكذلك في مرحلة التنصيب في إيطاليا⁽¹⁵⁾). وهذا التناقض ضد كاريزما البطل الساسية دفع السلطة الدينية في كل مكان إلى تحريض الدول الغازية/ الاستعمارية على استعماله كوسيلة لقمع الشعوب المضطهدة. وهو ما جعل السلطة الدينية في التبيثة مثل اليهودية والمصرية القديمة قبلها تجد تشجيعاً بعض الشيء أو حتى إنشاءها من قبل الحكم الأجنبي، وربما أصبحت أيضاً بعد كل هذه العلامات التاريخية المعابد في اليونان، وبالأخص الإله الدلفي (Delphische)، جاهزة لمثل هذه الوظيفة في حالة انتصار الفرس. وتبدو كل من الحضارة اليونانية والحضارة اليهودية في سياهما الأساسية نتيجة للقمع ضد هيمنة الفرس من جهة والاضطهاد

(14) بعد أن ضمّت ملوك يوغا لبيتهم للمملكة الآشورية، تمكن كهنة مدينة أورشليم من الاستمرار على السلطة عام 622 ق.م. وقضى إصلاح حسب القانون المرسى. وهكذا بقي الملك جوزيا من ناحية كحاكم شرعي من أبناء داوود، ولكن رجب عليه السخط من حاشيته وكذلك من قريانه. قانوناً أيضاً: Weber, *Agarverhältnisse* 3, S. 93.

(15) المقصود هنا هو الحزب النالي للفير في المثلث الشمالية والوسطى من إيطاليا، والذي نعت منذ حوالي عام 1213 بحزب الغلف.

من جهة أخرى، فلل أي حد يمكن للاستعباد أن ينفذ عن طريق السلطة الدينية، هذا ما أكدته مصر المغول الذين طامسوا عن مدى ثبات الحضارة بعدما قاموا خلال ألف وخمسة عشر عاماً بهجمات متجددة دائماً ضد الدول الحضارية المجاورة والمطمنة، وفقدوا قسراً/ شدة ووحهم القتالية بصفة شبه تامة عن طريق تأثير العقيدة اللاموية بالخصوص⁽¹⁶⁾.

إن الصراع غير المفتوح دائماً والذي يتجلى في المنافسة بين نبلاء الحرب ونبلاء المعبد أو بين أنصار الملك وأتباع الكهنة يساهم حيناً كان في إضعاف صيغة على الدولة والمجتمع. وقد خلّف في الدور المتبادل لطبقة الكهنة وطبقة المحاربين في الهند، وفي الصراعات المفتوحة حيناً. والخطة أحياناً بين نبلاء المعسكر والكهنة في أقدم دول آسيا الصغرى وفي مصر ولدى اليهود وكذلك في وضع الكهنة تماماً تحت نفوذ العائلات المدنية النبيلة في المدينة الهلينية وبعثة كلية في روما، وخلال المنافسة بين كلا القوتين في العصر الوسيط وحتى في الإسلام بتناجيه المختلفة بالنسبة للشرقي والغرب ملاصق وفوارق حاسمة. فالتنافس التام ضد أي سلطة دينية والبابوية الفيسرية: أي خضوع السلطة الكهوتية تماماً للسلطة المدنية/ المدنية لم يتم إثباته تاريخياً في شكله النهائي: فليس الحكام الصيني ولا الروسي ولا التركي ولا الفارسي لوحدهم هو ذا طابع بابوي فيصري، وإنما أيضاً الحكام الإنجليزي الذي يتقلد السلطة الكنسية وكذلك الحكام الألماني، ولكن هذه السلطة تُمد حينها كانت حدودها في استثنائية الكاريزما: فقد حاول الإمبراطور البيزنطي فرض قواعد للعقيدة الدينية ومعايير من وجهة الحاكم وسبقه في ذلك القراعة وملوك الهند والصين وكثر أيضاً المطرانية العليا (Summi Episcopi) البروتستانت هذه الصلية، ولكن بدون جدوى، فقد كانت مثل هذه المحاولات

(16) في القرن الثالث عشر امتنح حاكم المغول وغازي الصين كريلاي خان (1215-1294) الديانة اللاموية التي عرفها من طريق لاما دير ساسكيا كلوسنر (Lamas des Saskya-Klosters) الذين أسكنوا مكانة مرموقة بحكم معوجهم القراءة والكتابة في سير شازون إمبراطورية شعب المغول البعوي. ويبدو أن القول الذي نبه غير هنا وفلني يفيد بأن اعتناق قبائل المغول الديانة اللاموية أدى إلى توطيد الملكية في البلاد، كان محل سجل في أوساط البحث المعاصر: Albert Grünwedel, *Buddhismus*, S. 193.

(تقارن أيضاً ذكره بالاسم في: Weber, *Hinduismus*, MWC I/20, S. 451, Fo. 119).
والفعل انتهت غزوات الهيب ونحرب لدى المغول بعد أن فشلت الحملة الأخيرة بقيادة تيمور خان (سمرقند 1328-1405) على الصين.

بالنسبة للجميع خطرة جداً. ولم ينجح خضوع السلطة الكهنوتية تماماً تحت سلطة الملك بصفة عامة إلا حيث كان الطابع الديني أرقى من الكاريزما الساحرة التي يوظفها أصحابها وما لم يتم عقلتها عن طريق جهاز بيروقراطي خاص بنظام تعليمي محض (وإن ارتبطا كلاهما عادة)، ولكن بالخصوص ما لم يتم التوصل في الوعي الديني إلى نموذج دين القبضة أو "دين الخلاص" أو الخروج عنه. فحيث يهيمن هذا النموذج تبدو مقاومة قوى السلطة الدينية ضد السلطة المدنية غالباً لا تظهر عما يدفع هذه الأخيرة إلى خيار آخر ليس هو سوى التصالح. ولكن على عكس ذلك نجحت المدينة/ الدولة القديمة تماماً وإلى حد بعيد أيضاً السلطة الإقطاعية (في اليابان) وسيادة الأعبان (في الصين) وعلى الأقل أيضاً الدولة البيزنطية والدولة البيروقراطية الروسية في كسب البادة على قوى دينية ذات طغوس سحرية. ولكن حيثما طوّرت هذه الكاريزما الدينية نظام تعليم وجهاز إدارة خاصة، خلفت أيضاً في الدولة البابوية الفيسرية مساحة قوية من السلطة الدينية.

ويانظام سمث الكاريزما الكهنوتية أن نجد تصالفاً شتاءً غالباً عرقياً، وفي بعض الأحيان أيضاً عن طريق "اتفاقيات بابوية" مع السلطة المدنية/ الدينية. يضمن لكلا الطرفين مجال سلطتهما، ويسمح لكليهما ببعض التأثير في مجال سلطة الآخر. مثل تعيين بعض الموظفين بالكنيسة من جانب السلطة المدنية وتعيين رجال الكنيسة في مؤسسات الدولة للتعليم من جانب السلطة الروحية حتى يتم تجنب تصادم المصالح وحمل كليهما على المساعدة المتبادلة؛ هذا ما حدث مع المنظمة الروحية - الدينية في إمبراطورية الكارولنجر ذات الحكم الاستبدادي إلى حد كبير، وكذلك في الإمبراطورية الرومانية المقدسة التي أظهرت سمات مماثلة في حكم القانون (Ionen) والساليرن (Salern) الأوائل، وفي العديد من الدول البروتستانتية ذات المسحة البابوية الفيسرية، في أماكن متفرقة أخرى للسلطة وكذلك أيضاً في أقاليم الحركة الإصلاحية المناهضة المرتبطة باتفاقيات بابوية وما شابهها من مراسيم المقاطعات⁽¹⁷⁾. تضع السلطة المدنية للحفاظ على مكانتها جميع وسائل الإلزام والفهر

(17) كانت مراسيم الدوق مراسيم بابوية قابتها وصف حدود (Circumscription) الدوائر الكنسية. وفي عهد الاستبداد المطلق وجب تعديل تقسيم دوائر الكنيسة طقفاً لحدود للدولة والاتفاق مع الأمير بالتراضي. وعلاوة في الدول البروتستانتية تم الاتفاق في القرن التاسع عشر - خلافاً للاتفاقيات البابوية شبه الدولية - على تقسيم جديد للدوائر قسرية غالباً، ولكن لم يدخل حيز التنفيذ إلا بعد أن نشر في الأوراق القانونية الروسية مثلاً حدث مع مرسوم الدائرة التابعة لروسيا (De sahire antikarmim. 1821) وباللغة =

يلجأ ضرائب الكنيسة وغيرها من المواد الماسة للعبث على الأقل على ذمة السلطة الروحية، وفي المقابل تسمى السلطة الروحية أن تقدم بالخصوص للحاكم الديني ضمان الاعتراف بمشروعيتها وإخضاع الرعية بوسائلها الدينية. لقد حاولت بعض حركات الإصلاح الكنسي، مثل الحركة الغريغريانية⁽¹⁸⁾، الإنكار التام للكاريزما المستغلة بالنسبة للسلطة السياسية، ولكن ليس بنجاح دائم. أمّا الكنيسة الكاثوليكية فإنها تعترف اليوم باستقلالية الكاريزما السياسية لأمر واحد، وهو أنها - مثلها مثل نظرية المعادلة/ الأنداد⁽¹⁹⁾ - جعلت أمام كل سلطة ماسكة بالحكم بدون منازع، ومهما كان مصدر سلطتها، من الاعتراف والطاعة الدينية واجبة، فيها هذا أن يكون الأمر متعلقاً بابتزاز "سلطات الكنيسة".

وهناك حد أدنى من العناصر التيوفراطية أو البابوية الفهرية يسمى دائماً أن يندمج مع أي سلطة سياسية شرعية مهما كانت بينها لأن كل كاريزما في الختام تفترض حتماً أي باق من مصدر سحري قريب من السلط الدينية يحمل هو الآخر "الرحمة الإلهية" بأي دلالة كانت في ذاته.

ومما هو ثابت بالفعل أن السؤال أي نظام من هذه الأنظمة المختلفة هو السائد لا يتعلق بمدى الثقل الذي ينسب لما هو ديني من طرف شعب ما. فالحياة الحليّة والرومانية والبابائية معطوزة بنسج من العناصر الدينية أكثر من أية جماعة دينية، وقد ذهب بعضهم إلى حد القول - من حق، ولو بشيء - من المبالغة - أن المدينة/ الدولة

■ نقاشة الكنيسة في سلطة الزاين العليا (Provida solitaria, 1821) ومائسة لانيور (Impenda Romanorum Pontificum, 1821).

(18) المقصود هي حركة إصلاح الكنيسة التي تحمل اسم البابا فريغور السابع والتي دامت إلى حدّ تعيين البابا كليمنتوس الثاني في القرن الحادي عشر، والتي رفضت مشاركة خبر المختصين من رجال الدين في تعيين الوعاظ الكنسيّة ونطالب برفع مكانة البابا أمام اقتسامه المدينين/ المؤمنين (Investitur-Streit). وأكد البابا فريغور السابع حل نقاشة البابا وعصته من الخطأ وطالب بحق عزل الملوك المعيين وتسريح الرعية من ولايتهم لأمرهم. ويرى عالم اللاهوت الكاثوليكي دولنجر (Döllinger) أن غاية هذه الحركة هي "توحيد الملوك الأوروبية في ملكا كهنوت تيوفراطية يكون إيليا على رأسها". قارن: Oskar von Döllinger, Das Papsttum (München: C. H. Beck (Oskar Beck), 1892).

(19) يعني "تبادل الأصل" (Ebenbürtigkeit) في مجتمعات منسطة حسب الطبقات تعادل الأصل بالنسبة للأشخاص الذي يؤدي دوراً حاسماً خاصة في قضايا الزواج ولقنود العيلة واليراث وكذلك أيضاً حل مستوى المعاكم.

العتيقة هي رابطة دينية قبل كل شيء⁽²⁰⁾ - ومؤرخ مثل تاسيتوس (Tacitus) روى إجمالاً الكثير من الأعاجيب والمعجزات مثل أي كتاب شعبي في العصر الوسيط، وأن الفلاح الرومي مثبته بقدر أي يهودي أو مصري. وليس هناك في الحظفة اختلاف سوى في الملكية التي يتم فيها توزيع السيادة الاجتماعية، وهذا له عواقب على كيفية تنظيم التطور الديني في حد ذاته.

يصرف الحكم البابوي الاستبدادي، في طلبه الخالص بعض الشيء مثلاً في دول العهد القديم الغربي، وفيما بعد حسب درجات مختلفة من القوة في الإمبراطورية البيزنطية والدول الأرمنية⁽²¹⁾، وحتى اليوم في دول الكنيسة الشرقية وفيما يسمى بالاستبداد المتورث بأوروبا، في القضاء الكنيسة بسلطة وكأنها مقاطعات تابعة للإدارة السياسية. فالأمة والمقدسون هم بمنزلة أمة الدولة ومقدسي الدولة، وتنظيمهم هو شأن الدولة، وصاحب السلطة هو الذي يسمح بوجود أمة جديدة، وعلوم دين وطقوس حسب رغبته أو أن يسمها. أنا العملية التقنية لإنجاز الواجبات إزاء الأمة، طالما لم يقم بها الموظف السياسي في حد ذاته تحت إشراف "المختصين" الكهنة، فهي بالطبع من مشمولات الكهنة الخاضعة للسلطة السياسية. وهي، باعتبارها مستندة على امتيازات الدولة، في غنى عن الاستغلال الاقتصادي والملكية الخاصة ومساعدة جهاز الإدارة المستقل عن السلطة السياسية الذي يمثل فعلاً هذه السلطة؛ فجميع صلاحياتها هي منظمة ومراقبة إدارية، ولا يوجد نمط كهنوتي خاص للمعش، وبالتالي لا توجد تربية كهنوتية خاصة خارج التنظيم التقني لوظائف الطقوس، وليس هناك بالطبع تطور للاهوت بالمعنى الصحيح للكلمة، ونتيجة لذلك لا يوجد تنظيم ديني مستقل عن السلطة السياسية فيما يتعلق بكيفية تصرف الناس: فكاريزما السلطة الدينية انحطت درجتها إلى حد أن أصبحت مجرد

(20) يستند فيور هنا - كما ينبغي من ملاحظة في ورقة من المخطوط (انظر المقياس البغدادي للنص 19) - إلى: Fuell de Coulanges, *Der antike Staat*, S. 3. والذي ذهب إلى القول إن الدين كان القاعدة الأساسية لظهور "الدين" الحقيقة و"الدولة".

(21) بالنسبة لـ "الأرمنية" تدبير ممالك الأرمنية بالخص من كل من مملكة القوت الغربية التي احتلت الجنوب الغربي من بلاد الفل وجزءاً كبيراً من إسبانيا وأصبحت من "الجزء ممالك الغرب" ثم اعتنقت الكاثوليكية بعد أن تبناها الملك ريكارد (Reccared) عام 587، ومملكة المرور غوند (التي بقيت أرمنية حتى عام 517 ومملكة الفرنجبارد بلطالبا حيث عثرت الأرمنية حولها (إلى حد القرن السابع). Schubert, *Staat und Kirche*, Zitat S. 79.

إدارة تقنية. وقد حوّلت طبقة النبلاء الحاكمة بصفة استبدادية بابوية جميع مناصب الكهنة الكبرى إلى أملاك وراثية واقتصادية مدوّنة في أيدي بعض العائلات وإلى مصادر هيبة وسلطة، أما الجزء الأوفر من مناصب الكهنة الصغرى، فقد وُزعت في شكل وظائف حكومية على أصحاب رجال الدين، وحوّلت الأديرة وما شابهها من الأوقاف إلى مصادر رزق للبنات العائلات والأبناء في عصر الشباب، ومراعاة القواعد التقليدية والشعائر إلى جزء لا يتجزأ من طفوس طبقتهم وعاداتهم. وحيث هب من الاستبداد البابوي في هذا المعنى بصفة عشوائية، كانت النتيجة الحتمية هي نمذجة المضمعون الجوّاني للدين وحصره في درجة التأثير النفسي والشعائري الخالص على السلطات الحارقة للعادة، وعرقلة أيّ تطوّر لـ "دين الخلاص".

ولكن بالعكس حيث كانت كاريزما السلطة الدينية هي الأقوى أو أصبحت، فإنها كانت تسعى للحطّ من هيبة السلطة السياسية ونظامها إذا ما لم تتمكن من الاستحواذ عليها. فهي تراها، باعتبارها تطلب بكاريزما خاصة منافسة لها، مباشرة كعمل شيطاني. وغالباً ما قامت الانجهايات الإيثيقية الدينية المنشودة في المسيحية بمحاولات لفرض مثل هذا الموقف. أو أنها تنازل حتمي نحو الخطيئة في الأرض بإرادة الإله والتي يمتنّ الابتعاد عنها كآسياء في هذا العالم وعدم الاقتراب منها قدر المستطاع، وأنّ تنظيمها من وجهة نظر معيارية لا وقع لها بآية حال. وهذا هو موقف المسيحية الخاصّ بيوم القيامة/ الميلاد في مرحلتها المبكرة⁽²²⁾. أُرهي في الختام أداة حيّتها الله في التصديّ للقوى المعادية للكثبة ووضعها إذن على ذمة السلطة الدينية. لكن على مستوى التطبيق فإن السلطة الدينية تحاول أن تحوّل السلطة البابية إلى قطاع حامل للسلطة الدينية واستعمال وسائلها الخاصة في الردع إلى حدّ يتطابق ومصالحها الذاتية في الحفاظ على شكلها السياسي. فحيث لا يحكم الكهنة سياسياً بصفة مباشرة يستمدّ الملك مشروعيته من استشارة الإله يهودا والفريكية والدهن

(22) المقصود هو التصوّر المسيحي للعريق في اقتراب يوم الميلاد. وينبع غير هنا - كما يتجلى من إشارة موازية - إرنست ترولتش (Ernst Troeltsch) الذي أوّل التطلعات للمسيحية المبكرة ليوم الميلاد في "دراساته الاجتماعية" كـ "لا تعريضة منظرية إزاء ما مورسومي"، قارن: Weber, *Aggrarverhältnisse* 3, S. 140.

وكذلك موضع الإحالة إلى: Ernst Troeltsch, *Die Soziallehren der christlichen Kirchen und Gruppen* (Tübingen: J. C. B. Mohr (Paul Siebeck), 1912).

(من هنا فصاعداً، *Soziallehren Troeltsch*).

حيث توجد فرامة لوكا 20، 25 ("أعطوا للقيصر ما هو للقيصر، وأعطوا لله ما هو لله").

والتبويج من قبل الكهنة. وكان يُمنع عنه في بعض الظروف (مثلاً حدث بالخصوص في غضون تأسيس الكهنوت في يهودا خلال حكم جوزيا (Josiah) (23) جمع "كنز" وتشكيل حاشية من الأتباع الأمتاء أو تجنيد جيش من المرتزقة. فالسلطة الدينية تؤسس جهازاً إدارياً مستغلاً تميزه السلطة الدينية وتطوّر نظامها الخاص للضرائب (العشر) وقوانينها الإصلاحية (نظام الأوقاف) لضمان أملاك الكنيسة، فانطلاقاً من توزيع الخيرات السحرية/ الروحية الذي كان في البداية "حرقة" حرة يمكن تعلّمها وفرعاً لكسب العيش، تكوّنت مصلحة إماراتية يديرها الأعيان وأصحاب العقار الزراعي، ومن ثم - في بعض الظروف - تطوّرت إلى مصلحة مطوّرة للربح تلبّية لمبدأ تمّ تحصينه كـ "وقف" يكمّفه ما حدّد هجيات القوى الشريفة: فجلساء المائدة وما أقرّزته من مصادر مطوّرة للربح في قالب موارد طيبة بالنسبة لكهنة المعبود المصرية والشرقية وآسيا الشرقية يدخل في هذا الإطار. وتحوّلت السلطة الدينية إلى "كنيسة" عندما 1. ظهر كهنوت مشيّر ومنزل من "العالم" كحرقة يعمل حسب مرتّب منظم وترقيات وواجبات مهنية ونمط خاص من العيش (خارج المهنة)، 2. عندما رفعت السلطة الدينية حقوق سيادة "كونية"، أي تجاوزت حدود رابطة المنزل والعشيرة والقبيلة على الأقل، ونهاوت أيضاً الحواجز الإثنية - القومية بأنتم معنى الكلمة مع التساوي الديني الكامل، 3. عندما تتغلغل العقيدة والطقوس، فتصاغ في كتب مقدّسة وتؤوّل وتنظم كموضوع للدراس ليس حسب المهارة التقنية، 4. عندما يجري كلّ هذا لدى جماعة شبيهة بالمؤسسة، إذ إنّ النقطة الحاسمة التي تتطوّر مبادؤها حسب درجات مختلفة من النفاذ هي تحرّر الكاريزما من الشخصية وارتباطها بالمؤسسة وخاصةً بالمصلحة/ الإدارة. إنّ "الكنيسة" تختلف حقاً عن "الطاغفة" في المعنى السوسيولوجي للكلمة، وذلك: لأنّها تعتبر نفسها مديرة لنوع من المساهمين لتوفير الإدارة المناهبة (Fideicomis) للأرزاق المقدّسة والأبدية التي تعرض على كلّ فرد، والتي لا ينتمي إليها الإنسان - عادة - ببقاء نفسه مثلاً هو الحال في جمعة ما، وإنّما يولد فيها ويخصّص لزيبتها حتى الشخص الثاني للالهوية وغير المختصّ دينياً، ويعتبر آخر: ليست مثل "الطاغفة" كجماعة من الأشخاص المختصّين بالكاريزماتية بصفة فائقة بحيث، بل كحاملة لكاريزما تابعة لمصلحة ومديرة لها. وهذه "الكنائس"

(23) بإصلاح الطقوس والقوانين في معنى "وصايا موسى"، ثمّ كن كهنوت أورشليم بعرض معبد الملكة كمقرّ وحيد ومشروع لعبادة يهوي (يا هو). ولم يبق لـ جوزيا (Josiah) كملك يهودا سوى الامتثال لقرارات استشارة الإله من طرفه كهنوت المدينة.

في هذا المعنى لم ينشأ خارج السبعية سوى الإسلام بأنتم معنى الكلمة واليهودية في شكل اللاهوتية والمهدية (Mahdismus) واليهودية في إطار محدود باعتبارها مقيدان فعلاً بالعامل القومي، وبدوا أيضاً قبلها السلطة الدينية المصرية القديمة.

انطلاقاً من تطلعاتها الكاريزماتية المرتبطة بالصلوة، لم يـ "الكنيسة" طلباتها على السلطة السياسية. فستعمل هنا الكاريزما المختصة بمصلحة السلطة الدينية للرفع المشط من وصاية حاملها. وإلى جانب الحصانة أمام القضاء وجلب الضرائب وكامل الواجبات الحكومية والعقوبات الشديدة لكل من يمتس احترام كرامتهم، فإنها تنشر أشكالاً خاصة بموظفي الكنيسة في العيش وبالأحرار قواعد مثالية خاصة وتربية دينية تخدم هذه الغاية. وبامتلاكها لهذا القطاع من التربة، فإنها تستعزذ أيضاً على تربية السواد الأعظم من الناس ويحكم ذلك فهي تقدم للسلطة السياسية أبناء الموظفين وكذلك "الرعية" منسحين بالروح الدينية ومطيعين.

ويحكم نفوذها تطوّر الكنيسة حسب تنظيم السلطة الدينية نفسها متكاملاً من القواعد الأخلاقية - الدينية لتسير الحياة التي لا يمكن وضع حدود مبدئية لمضمونها مثلها هو الحال اليوم بالنسبة لطالب السلطة الكاثوليكية إزاء نظام الأخلاق⁽²⁴⁾ (Disciplina Morum). أما وسائل الردع التي تستعملها السلطة الدينية لفرض مطالبها، بنقض النظر من المساعدة التي تطلبها من طرف السلطة السياسية وتحتفل عليها فهي مهنة جداً وتسم بها جميع السلط الدينية بشكل أو بآخر: مثل الطرد من الكنيسة واخرمان من المشاركة في أعمال متعلقة بالعقوس الدينية وهي أشد مقاطعة اجتماعية، والمقاطعة الاقتصادية في شكل التحريض على عدم التواصل مع المثوبين. وطالما يتم تحديد كيفية تسيير الحياة حسب مصالح السلطة الدينية، - وهو الأمر الجاري إلى حد كبير - فإن الكنيسة تواجه أي تطلع لقوى منافسة لها. ومن ثم تتج "موازنة الضمائم"، أي أولئك الذين لا يخضعون

(24) يستند نير هنا إلى البند 58 من مقطع البابا بيوس التاسع (Pius IX) من عام 1864، وفيه يندب البابا القول بأن "morum disciplina" (الأخلاقية) تمثل في تزايد الأمور والتسرع بالمقدرات. قارن: "Syllabus" seu collectio errorum modernorum, in: *Enchiridion Symbolorum definitionum et declarationum de rebus fidei et morum*, auctore Henrico Denziger, 10 Aufl. (Freiburg i. Br: Herder, 1904), S. 471.

وعن هذه الأسس طلب البابا حتى في عهد نير "التسك بالنظام" فيها يجمع "موضوع المنهية والأخلاق".

للسلطة الدينية، مثل: العبد والتابعين والنساء والأطفال ضد الاستبداد المطلق لأصحاب السلطة، وكذلك المواطنين والفلاحين ضد الرّبا المخرط والتفليل من ظهور قوى اقتصادية لا تخضع للسلطة الدينية، وفي مقدمتهم: قوى غربية عن العادات والتقاليد مثل ذوي رأس المال المتصاعد وعلى أية حال الابتعاد عن كل ما يزعزع قداسة التقليد والعقيدة كأساس لقاعدة السلطة الدينية، ومن ثمّ دعم السلط المعتادة والموروثة

بهذه النتائج تعود للسلطة الدينية بنفس القدر إلى النمذجة كما إلى تقييدها، أي مباشرة إلى حقلها الحقيقي: وهي "إدلة" الكهنة للأملوك المقدسة الإلهية بصفة منظمة ومحققة/ رشيعة وذلك كـ "مؤسسة" ونقل القداسة الكاريزماتية حل هذه المؤسسة في حد ذاتها، مثلما هو حريّ بأيّ تعليم لـ "الكهنة" وممّيز لمجهرها، وهو: أن مصلحة/ مؤسسة الكاريزما المتطورة إلى أقصى حدّ تصبح حتمياً العدو بلا قيد ولا شرط تكلّل كاريزما ذاتية ملتصقة بالشخص كما هو والمعتمد على نفسه في البحث عن الصراط المؤدّي إلى الله والمثلن للكاريزما النبوية المنتسكة والمنشئة التي قد تنسف وقار "المؤسسة". فصاحب الكرامة الكاريزماتي الفردي وعبر للموظف سيبتهم بـ "الزنديق" و"الشّاحر" - وهو ما نجده في المخطوطات الحجرية منذ عهد غوديا⁽²⁵⁾ (Gudea)، وقد نعدّ من المحطّيات الأربع المطلقة في قواعد الرحمان البرونزيين أن يضيئ أسد لشخصه قدرات عارضة للمعادة⁽²⁶⁾. فلا بدّ أن تدخّل الكرامة في المسار

(25) يستند ماكس غير هنا إلى التفويض الحجرية المطلقة بالأمر السومري غوديا (Gudea) من مدينة لاغاش (Lagash) الذي يعود إلى الألفية الثالثة ق.م. وقد اعتبر الأسماء (Patesi) أنفسهم ممثلي إله المدينة حل الأرض. غوديا لإله المدينة نيميرسو (Nimro) سيداً شاعراً. وتعيد الطوش بالملك حل أنه كان حاكماً زمنياً يحترم الصلوات ويسهر على رخاء مدينته وسلطانها. ويعدّونه خلف المدينة - رها عن طريق النار - وطرد "الشجرة المارقين" منها. قارن: François Thureau-Dangin, *Die sumerischen und akkadischen Königsinschriften* (Leipzig: J. C. Hinrichs, 1907), Vorderasiatische Bibliothek, Band 1, Abt. I.

(من هنا فصاعداً: Thureau-Dangin, *Königsinschriften*).

فتمتد مثاله حول "الأوضاع الزراعية في العهد القديم" أشار مير إلى أن الملوك السومريين- الأكاديين قد نادوا لصالح الإله للتعريف بـ "بملاحقة الكهنة (الشجرة) والزنادقة"، قارن: Weber, *Agrarverhältnisse*, S. 74.

وكذلك الإشارة هناك (المراجع المذكور، ص 184) إلى مثال جانجان ثورو (Dangin-Thureau) حول التفويض.

(26) يستند مير هنا إلى الحطية الغربية المرسومة في الأشرطة الدائرية للطلاقة. وهذه الأشرطة الدائرية وردت في نصوص الـ *Vesaya-Pitakha* (سنة تأديب الزهبان)، قارن: *The Pāṇinīyā*

العادي للمؤسسة (مثل: *das Maßwunder*)، وبذلك تكون الرتبة الكاريزماتية قد فوضت، إذ تكون ملتبسة بالنظيم في حد ذاته ومنفصلة مبدئياً (وهو موضوع صراع الطائفة الدونستية *Donatisten*)⁽²⁷⁾ من "الكرامة" الشخصية لمن يسمح له بتقيد الوظيفة (*Character Indelebilis*)، - فالشخص والوظيفة منفصلان طبقاً للتصور العام، وإلا لأدت "إمانة" الشخص إلى تشويه سمعة المؤسسة ذاتها. فمكانة "الأنبياء" الكاريزماتيين و"المعلمين" تنقل داخل الكنيسة القديمة طبقاً للتصور العام في إدماج الكاريزما في الحياة العادية، ونسقط بتقدم بيروقراطية الإدارة في أيدي الأساقفة وكهنة الرعية. ويتم تأقلم اقتصاد المؤسسة في المنظمة كما في كيفية مد الحاجات حسب ظروف الحياة اليومية: من هنا تأخذ كهنات منظمة حسب الرتب وهبات وقواتين وموارد رزقي وترتيب النظام وعقلنة التدريس والإدارة كـ "حرفة" مكانتها، - بل ثم أولاً تطورها على الأقل في الغرب، خاصة من طرف الكنيسة كورثة للتقاليد القديمة، وحتى المصرية في بعض الأحيان حسب ما يبدو⁽²⁸⁾، لأنه بالطبع حالاً تقدم التطور نحو كاريزما المؤسسة في هذا المجال، ويجب حتماً فرض النزعة البيروقراطية الخاصة بفصل الشخص الشين عن قداسة المؤسسة بكل صرامة ويغير مبالاً. ومن بين المسائل الكبيرة النابعة لمنظمة السلطة الدينية نذكر أيضاً

The Mahāvagga, I-IV, Vinaya Texts Translated from Pāli by T. W. Rhys Davids and Hermann Oldenberg (Delhi Patna Varanasi: Motilal Banarsidass, 1932), Sacred Books of the East, vol. 18, Part 1, S. 5.

(من هنا نبدأ: *Vinaya Texte*).

ويمكن ترجمة المخططة الرابعة بالعربية بالآتي: "يسمح كل راهب المرشع الشبهج بامتلاك قوي خارقة للعامة". أما "سلطانية الكوري" الثلاثة الأخرى التي تؤدي إلى العزل المباشر من طائفة المجرمان فهي تستل في سلوك غير لائق وفي السرقة والمعرفة المصودة بقتل المخلوقات. قارن: Kern, *Buddhismus*, S. 40f.

(27) دار صراع الطائفة الدونستية (*Donatisten*) الذي حدث خاصة بين الأسقف الروماني ستيفانوس الأول (254-257) وأسقف قرطاجنة سيران (حوال 248-258) حول ما إذا يجب الاحتفاظ بالأساقفة ذوي الأخطاء الكاريزمي وظائفهم أم يمكن عزلهم من طرف طائفتهم. وخلال هذا المسجل قرنت الأرثوذكسية الرومانية نفسها بالرأي أنه يتعين على الأساقفة الذين تم ترسيمهم مرة البقاء في وظائفهم. قارن: Sohn, *Kirchenrecht*, S. 218-220.

(28) قدم أدولف هرنالك في وصفه لتاريخ النشور المسيحي بعض التلميحات حول تنظيم الكنيسة المصرية. فالدين وال نومن (*Nomen*) أصبحت الأرضية "الأبرشيات الأساقفة" فقد كان أساقفة ال نومن في القرن الثالث ينفصرون "للقيادة غير المحدودة لطران الإسكندرية" الذي كان له الحق بـ "تعيين جميع الأساقفة وإسناد القراوات الثانوية وتقلد منصب قضاي السامي في القضايا الكسبة". قارن: Harnack, *Mission II*, S. 137.

موقف "المؤسسة" الرسمي فيما يخص تطور أنصار الإله الكاريزماتيين: كالكهنوت بنسبته بفرغيات المؤسس الكاريزماتي الرافضة لإيجاد حل وسط مع "العالم".

ويمكن لـ "المتنك" / التزهد في المعنى الخاص لسر حياة الزاهد أن يكون له أولاً معنيان مختلفان جداً: فمن جهة، وهو في المقدمة لدى "أديان الخلاص" حيثما كانت، أي لدى التنك الهندوسيين والبوذيين والمسلمين وكذلك لدى التنك المسيحيين. أي الخلاص الفردي للزوج الذاتية بفتح سبيل شخصي ومباشر إلى الله. فالمطالب الراديكالية للكاريزما الحادة إلى قلب نظام العالم والمفترقة دائماً بتوجيه متعلق بيوم المعاد تنطوي هي الأخرى تحت هذه الأنظمة التي تحتاج حتماً إلى حل توافق مع المصالح الاقتصادية وغيرها من مصالح السلطة، ولكنها غير صالحة للتطبيق ولا تكون نتيجة هذا السلوك الموضوعي سوى "الهروب من العالم" ومن الزواج والمهنة والوظيفة والملك ومن أي جماعة سياسية كانت أو غيرها. وفي جميع الأديان يربح في الأصل المتنك الكامل الذي ينجز ما هو عارق للمعاد، أي الكاريزما الشخصية: والتي تعني قهر الإله وفعل المعجزات.

يمثل الكهنوت في المرحلة الكاريزماتية من تطوره ظاهرة اقتصادية مضافة، أما "المتنك" فهو تقيض الإنسان البورجوازي الساهي إلى الرزق مثلاً هو تقيض رجل الإنقطاع الذي يتمتع بملكه بصفة علنية. فهو يعيش منفرداً أو في مجموعات تكوّنت بكل حزمة، عازب وبالألني لا يتحمل أية مسؤولية، لا يتم بالسلطة السياسية وغيرها، يقتات من التواكل المجموعة ومن التسول ولا إقامة له في هذا "العلم".²⁹ القاعدة الأصلية للكهنة البوذيين تنم عليهم التجزؤ المتواصل خارج أوقات المظهر وتحد لهم زمناً المقام في نفس المكان³⁰، ما هذا المواقع المرتبطة أولاً بأهداف وطرق توجهم غير المعقولة تماماً، وهذا يعني التجزؤ من الارتباط بالظروف الاقتصادية كما بالظروف الطبيعية بالنسبة لوجودهم الدنيوي وتوجيه تشكهم نحو التوحد بما هو إلهي / سرمدى. وفي هذا الشكل هناك فعلاً جزء من تلك القدرة المبترة في التحل عن الظاهرة الاقتصادية التي تمثلها الكاريزما التابعة حيث كانت. فالكهنوت هو النمط الكاريزماتي القديم من الأخبار والأنصار ولكن بدون بطل ديني ظاهر بل

Kinaya Texts, S. 298f.

(29) توجد الرمية في: 1. Mahāvagga III, 1. فارن:

و كذلك الترجمة الألمانية لـ "asketischen Lebensregeln" für den buddhistischen Mönch

bei Kern. Buddhismus, S. 18-21 und 51.

إنَّ فائدته المستتر هو الشيء الذي احتضن في عالم الغيب. والوفائات الخارجية هي التي تنبئ. أما الاعتبارات الاقتصادية المرشدة من جهة أو الحاجة إلى اللذة المغرية من جهة أخرى لا يحددان قدرة إنجازات الكاريزما الدينية - التي هي مثلها ذات طابع "خارق للعادة" -. وهذا ينطبق بالطبع على إنجازات السلطة الدينية. فعدم الجدوى الكامل من بناء الأهرام لا يمكن فهمه إلَّا من خلال قسمة الملك كتجسيم للإله⁽³⁰⁾ والاعتماد الراسخ فيه من قبل الرعية. فإنجازات المرومون في الأرض المألحة من إقليم أوتاه (Utah) تناقض كل القواعد المعقولة التي تخص اقتصاد الاسيطان⁽³¹⁾. وهذا هو نموذجي / طبيعي تماماً بالنسبة لإنجازات الكهنتوت التي نحقق دائماً ما لا يمكن احتياله اقتصادياً. ففي قلب صحاري الثلوج والرمال بالنيب (Tibet) أقام الكهنتوت البوذي في شكله اللامادي إنجازات اقتصادية، ولكن بالأخص معمارية في ظاهرة البوتالا (Potala)⁽³²⁾، توازي من حيث عظمة بنائها، وكما يبدو أيضاً نوعيتها، أشهر إنجازات العالم وأكبرها. ومن وجهة نظر اقتصادية، فإنَّ طوائف الكهنة في الغرب كانت أوَّل من أدار الأراضي الزراعية بصفة معقولة ومن بعد الجمعيات التعاونية في المجالين الفلاحي والحرفي. أما الإبداعات الفنية للكهنتوت البوذي، فهي تفوق العادة في أثرها بالنسبة للشرق الأقصى مثلما هو اليوم بالنسبة للحقبة الغربية أنَّ جزيرة مائية كما تبدو مثل جزيرة إيرلندا التي تحكم حلها بالبقاء على هامش الحياة، كانت لقرون حدِّ هي المحافظة في أميرها على التراث القديم وكان لمشرها الأثر الحاسم على الطبيعة التاريخية اللاعندودة في نتائجها لتطور الكنية الغربية. وأنَّ الغرب مثلاً هو الوحيد الذي طوَّر مجال الموسيقى المنسجمة

Edmond Meyer, *Ägypten zur Zeit der Pyramidenbauzeit* (Leipzig: J. C. Hinrichs, (30) 1908), S. 10ff.

كان القرعنة القدامى، وخاصة ملوك السلطين الرابعة والخامسة (حوال 2639 / 2589 - 2297 ق.م.) يحثرون بمصر أنَّه يتمتعون بسلطة مطلقة ويحتلون الملكية الرئيسية في الدولة.

(31) لضادي الطلانات حل خفاف واد المسيسيبي أُنشئت طائفة المورمون عام 1847 في ولاية أوتاه (Utah) مدينة سالت لايك سيتي (Salt Lake City) على شفا بحيرة مالحة وسط الصحراء، وبنت سلسلة من المستوطنات لعمها أراض زراعية يتم دمجها عن طريق بصفة منتظمة. ولما فرغت كل من المزلَّة والتنظيم التبرعراطي للطائفة الطاعة المطلقة واستمرَّ نظام العمل من جميع مستنبتها خاتمة: Meyer, *Admonition*, S. 203-207.

(32) كانت البوتالا (Potala) مجموعة من القصور والمعابد والأديرة التي شيدت في القرن السابع عشر بالقرب من لارا (Lhasa) وكانت تستعمل كإقامة رسمية للفلاي لاما. قرون: Perceval Landon, *Lhasa* (London: Hurst and Blackett, Ltd 1905), vol. 2, S. 316-319.

وكذلك النمط الخاص في تطوير تفكيره العلمي، ويعود الفضل - وهو ما لا يمكن هنا إثباته⁽³³⁾ - في جزء كبير إلى طبيعة الكهنوت البندكتيني ومن بعدها أيضاً الفرانسيسكاني والدومينيكاني. ونحصر نظراً هنا بالخصوص بإنجازات الكهنوت المعقلنة/ الرشيدة التي تبدو غير متطابقة مطلقاً مع القواعد الكاريزماتية المناهضة للمعقلانية وخاصة القواعد الاقتصادية. فهنا نسير الأمور على نفس الوتيرة تماماً كما في حالة "إدماج الكاريزما في الحياة العادية"³⁴؛ فحالما يتقبل التوحيد المشتقي أو التأمل مع الإله من حالة التعدد التي نوصّل إليها عن طريق الموهبة الكاريزماتية ومتمتها إلى موضوع طموح العبد وخاصة إلى حالة الرحمة/ النعمة التي يمكن التوصل إليها عن طريق وسائل التنسك، وبالأحرى التي يمكن اكتسابها، فإن التنسك يصبح موضوع "مؤسسة" منظمة مثلها هو الحال في التربية الكاريزماتية لدى روابط الكهنة السهرية. أما المنهج/ الطريقة ذاته فهو في الأول غالباً نفس المنهج من حيث المبدأ في جميع أنحاء العالم، مع بعض الخصوصيات، بدءاً بأقدم ظاهرة للكهنوت الهندوكي الذي وصل إلى أوجه من حيث النتيجة القصوى والشموع: فمنهج الرهبان الهندوكيين يوازي في قواعده الأساسية كثيراً جداً قواعد الكهنوت المسيحي، بغض النظر عن التفرع في التيارين الفيزيولوجية (كطريقة التنفس وما شابهها من طرق اليوغا³⁵) (Yoga) وغيرها من المهارات) هناك والنفاسية (طريقة الاعتراف بالخطايا وتعمية الطنفة والتهارين الروحية لدى اليسوعيين)³⁶ التي تطوّرت هنا في الجملة أكثر والمواقب الرخيصة الناتجة عن التصرف في العمل كوسيلة للتنسك لم تكن منحصرة بالغرب وحده، ولكن هناك تم تطويرها لأسباب تاريخية بمرامة وشمولية أكثر وأصبحت مطبقة. غير أن سمي الراهب في السيطرة الحسنة على النفس وعلى الفرائض الخلاقة المناهضة للتوحيد مع الإله في صلب كان في كل مكان محرر غاية، وهذا الهدف بالذات يشير إلى عقلنة متواصلة لنمط العيش وهذه العقلنة وردت إذن في كل مكان

(33) المقصود هي بالفعل الدراسات المنشورة بعد وفاة ماكس فيبر: Max Weber, *Die rationalen und soziologischen Grundlagen der Moral* (München: Drei Masken Verlag, 1921).

(34) بالنسبة للبرها التي تم تبنيها حسب الفلسفة الهندية القديمة - سانخيا (Sankhya) - يتعلق الأمر بالتغلب الذهني على التركيز وحصر الانشغال، ويشمل هدف الذي يمتد اليوغا في تحرير الروح من الأوضاع الخارجية بالسيطرة على الجسد حتى يتمكن من التخلص من معرفة قصوى.

(35) نشأت التيارين الروحية التي وضعها مؤسس الطائفة اليسوعية Ignatius Loyola بـ "exercitio" "spiritualis". ويقترض أن يحصل فيها خلال أربعة أسابيع من العزلة والتطهر والكشف التوحيد مع الإله.

حيث اتحد الكهنوت في إطار تنظيم قوي: فشئت الأشكال المعروفة من الترتيب الكاريزماتي والحرفية وتدرج التقديس ولهبها من الأوضاع، كالتيور ورتيا توحيد الأديرة في مجمع أو "نظام"، ولكن قبل كل شيء: الدبر والقواعد التي تنظم الحياة فيه بأكملها في جميع مفاصلها. وبهذا تم إذن إدماج الكهنوت في الحياة الاقتصادية. فلا يمكن الحديث يوماً عن العيش من موارد رزقي متناهية للاقتصاد مثل التمول، وإن بقي الحفاظ على المبدأ كوهم، بل على العكس: كما سيتم التعرض إليه لاحقاً⁽³⁶⁾. يتعين على النهج العقلاني المختص بنمط العيش التأثير أيضاً وبشدة على نمط العمل الزراعي. شائعة كطائفة متشككة كان الكهنوت قادراً على تحقيق الإنجازات المذهلة التي تتجاوز ما يسمى الاقتصاد المعادي إلى إنجازاته. فكان إذن كالصفوة المتميزة من بين النخبة الدينية داخل جماعة المؤمنين. وبذلك عثر عهد البطولي ونظامه الصارم حيثما كان في أرض العدو، طبقاً لنظام الإقطاع: فعلى أرض التبشير كان الأمر يتعلق بالتبشير الداخلي أو بالفعل بالتبشير الخارجي. وليس من الغريب أن تقوم البيوذية من خلال اللامارونية بفرض التنظيم التدرجي المطابق للنظام الديني الغربي حتى في تفاصيل المراسم الدينية ليس في الهند، وإنما تحت ظروف التهديد المتواصل من قبل أنشط الشعوب الوثنية حل أراضي التبت ومنغولية⁽³⁷⁾، مثلما قام التبشير الغربي بفرض النمط الخاص للكهنوت اللاتيني ومكانته في دول الشعوب الوثنية.

لا يمكن مواصلة الحديث في هذا الموضوع، ولكن نستخلص من ذلك: كيف كان الكهنوت يتعامل مع السلطات السياسية والدينية. كانت للسلطة السياسية الاستبدادية البابوية أسباب مختلفة في تبديل الكهنوت: أولاً الحاجة إلى المشروعية الثانية وعريضة/ الهبة على الرتبة التي تعود إلى الحديث عنها لاحقاً بصفة خاصة

(36) حيث تحدثت فيه بالفعل عن كيفية نقل طريقة العيش المنظمة في الأديرة إلى نمط العيش البورجوازي.

(37) المفرد هنا هو الشكل الخاص للبيوذية: أي اللامارونية التي انتشرت في التبت ومنغوليا. ولكن أدخلت هذه اللامارونية منذ عهد باتغر. فأنها لم تعمل إلى أوجها في التبت إلا في منتصف القرن الرابع عشر (عندما أخذ الكهنوت بزمام الحكم السياسي) وفي منغوليا ابتداء من القرن السادس عشر تحت حكم ألتان خان (Altan Khan) المزعوم على أخان المغولي غوزان حاسيو (Toson Jassiu) (1558-1592). ويذهب غرونوويل في

إلى القول أن البيوذية تحولت في التبت إلى "تنظيم هرمي"، في حين أن "تأسيس كنيسة منظمة تدريجياً" كما هو الأمر لدى ما يسمى بـ "الكنيسة الفقراء" فيما بعد، كان عمل لفرون (المرجع المذكور) ص 61. وهذا الرأي بناءً على - (Weber, *Wirtschaftslehre*, MWG I 20, S. 453ff).

فيما يخص العلاقات بين السلطة السياسية والسلطة الدينية: فالعلاقات التي يادر كل من جنكيز خان، وهو في أوج سلطته، والتاسا في التبت والصينيين يربطها مع الكهنة البوذيين⁽³⁸⁾، كانت بدون شك شبيهة بعلاقات التاسا الجرمانيين والروس وغيرهم، وكذلك العلاقات الطيبة التي ربطت الملك الأعظم فريدريش (Friedrich des Großen) بالبروسيين والتي ساعدت حل بقائهم رغم المرسوم البابوي Bulle Dominus ac Redemptor Noster⁽³⁹⁾، فالرهبان بصفة خاصة هم كمشيكة المنهجون بإطلاق ومن منظور سياسي خالص المأمونون والموثوق بهم وكذلك الأقل نفقة أولاً، وربما أيضاً المعلمون الوحيدون في ظروف دولة زراعية بحثة، ولا يمكن للحاكم أن يجد دعماً ثابتاً مثل تأثير الكهنة على الجماهير الخاضعة له، عندما يريد أن يؤسس لنفسه جهازاً من الموظفين وقوة موازنة ضد العدو الطبيعي لكل هذه العفنة الإمبراطورية أو البيروقراطية لبنية السيادة: أي عندما يريد أن يتنصر على الطبقة النبيلة، وحيثما وطالما الأمر كذلك، يسعى أن يخلق النظام الديني للعبث قوياً بنفس القدر الذي هو عليه لدى السيطرة الدينية الفعلية، أي لدى السيادة الكاريزماتية الموظفة. وهنا الدوم بالذات لا بد أن يشتري من قبل السلطة السياسية. لا شك أن الرهبنة تلعب نفسها عن طواعية تحت تصرف الحاكم وحمايه في الإصلاح المعقلن للدين -

(38) يعود اللقاء الآن لساعة القول برهبان التبت البني ساسكيا إلى القرن الثاني عشر حين توصل جنكيز خان مع القسيس ساسكياها باتدينا (Se-skye-mahé-pandita) (1182-1231). ولكن لم تتوطد العلاقة إلا في القرن الثالث عشر حين التقى - حسب الرواية الأسطورية - الألما فاخر - با (Phags-pa) بالخان الأعظم كوبلاي خان (Kublai Khan) (1215-1294) في الصين ودفع الحاشية المعولية إلى اعتناق الأماوية. وبدوا أنه كلف بإيجاد طريقة للكتابة بالنسبة للسول. قارن: Grünwedel, *Buddhismus*, S. 63. وقد اعتبرت حل الرهبان في التبت قصد الحفاظ على السيادة ليس فقط سلالة اليوان (Yüan) (Dynastic) المغولية في الصين، وإنما أيضاً سلالة التبت الصينية التي تلتها. وذهب ألبرت غرينوادل (Albert Grünwedel) إلى حد القول بأنه تم استغلال رجال الدين "للمحافظة على شعبة البلاد" (المراجع المذكور، ص 169). ولقد كلف الرهبان البوذيين منذ القرن السابع من طرف الملوك بمكافحة "الشياطين" ونحريش الشعب على اعتناق البردية (المراجع المذكور، ص 54).

(39) استدعى الإمبراطور فريدريش الأعظم مسوعين فرنسيين إلى جامعة برسلاو (Breslau) بإقليم Schlesien لحلق فترة موازية لإخوة الطوائف المتناظرة مع التبت. كما أتيحت لليسويون حملتهم كمدرسين مواطنين وبدون مقابل في المعاهد الثانوية. وعندما أصدر البابا كليمنس السادس مرسومه "Dominus Ac Redemptor Noster" بتاريخ 21 تموز/ يوليو 1773 الذي يحظر حل كل طائفة اليسوعيين منع فريدريش بنتر المرسوم البابوي في المجال الذي يخضع لسلطته وقدم لليسوعيين الحماية مثله مثل كاترينا الثانية بروسيا.

سواء كان هذا يستلزم القيصري هنري الثالث⁽⁴⁰⁾ أم الملك أشوكا⁽⁴¹⁾ (Aśoka) لكن ورعها الكاريزماتي يرفض بشدة أي تدخل استبدادي بابوي في مجال الدين الحق أكثر من أي كهنوت في العالم، ومن المحتمل أن تبرهن على قوة مستقلة شديدة البطش يحكم نظام التنسك المتناسك الذي تنقيد به. ولذا سيأتي الوقت الذي يتصادم فيه سلك الرهبان هذا، كلياً ازدادت قوته، مع المطالب الامبتيدانية البابوية. وحسب نتيجة هذا التصادم سيتم إذن إما انتزاع الملكية بالفعل من السلطة الدينية كما حدث مثلاً في ألبانيا⁽⁴²⁾، أو بالعكس أن يحطم سلك الرهبان تماماً كما جرى في الصين خلال الملاحقات المتعددة⁽⁴³⁾.

(40) كان الإمبراطور هنري الثالث على اتصال وثيق بالقيادة الدينية يطلبون حركة الإصلاح الكنسية، وخاصة الحركة الكلوينسية (Klunizersische) في عصره. فهو لم يهادي قط على امتيازات الأديرة الكلوينسية وإنما حاول أن يقرض - طبقاً لأهداف حركة كتبهم - سيطراً لحصر نفوذ السيمونية. قارن: Wilhelm von Gieseler, *Geschichte der deutschen Kaiserzeit*, 5. Aufl. (Leipzig: Deutscher & Humblot, 1885), Band 2, S. 379-385.

(41) تحولت علاقة الحاكم المدني / الديني بالطائفة البوذية في عهد الملك أشوكا (Aśoka / Asoka) إلى نظام "نصف تيوقراطي" حسب غير (المطر - Weber, *Hinduismus*, MWG I/20, S. 376). فسمح للملك أشوكا أن يلحق بالكهنوت أولاً كمريد ثم كراهب وأن يسيطر في نفس الوقت على تاجه ذلك. وبدعم للطائفة شجع أشوكا البشير البوذي خاصة في جزيرة سيلان وما وراء الهند، وأصدر "قانوناً للعقيدة" قائماً على الأخلاق البوذية حتى تغير المختصين، وسمى في الآخر إلى أخذ قرارات في طابع مراسيم تتعلق حتى بمسائل النظام الداخلي للطائفة. قارن: Weber, *Hinduismus*, MWG I/20, S. 375-385.

وكذلك الدراسة المذكورة هناك لـ Smith, *Asoka*, S. 119ff.

(42) يستند غير هنا إلى سيادة الدلاي لاما الخامس غاونغ لومينغ جيانتسو (Ngawang Losang Gyantso) (1617-1682) الذي صعد إلى العرش بعد وفاة أمير المماليك وملك الفتيخ غوشي خان (Goschi Khan) (1655/56) وأصبح الحاكم الروحي والديني لفتيت بدون نزاع.

(43) المقصود هي المظاهرات للبوذيين التي اقترعها الإمبراطور (تو-يا-تار) (T'o-ya-Tao) (423-452) الحاكم الثاني في سلالة - الفاي (Wei-Dynastie) (386-534) بإيعاز من وزيره تسوي هاو (Ts'ui-Hao) عام 440. وثقبتا اصطهادات أخرى من عام 842 إلى 845 في حكم الإمبراطور هو تسونغ (Hui-tsung) من سلالة السونغ. وأدت هذه إلى حل أغلب الأديرة البوذية وتسليم أملاكهم. وفرض على قرابة 250000 راهب العردة إلى الحياة المدنية وتسجيلهم لدفع الضرائب. ومنذ ذلك الوقت أصبح تأسيس الأديرة والمعابد شامخاً لترخيص من الإمبراطور، كما لا يمكن ترسيم الكهنة إلا بشهادة من الإمبراطور. وفي العصر الحديث حصلت أيضاً مظاهرات للبوذيين في حكم الإمبراطور الصيني شيانغ (Chiaching) (1522-1566). قارن: de Groot, *Religionen der Chinesen*, S. 191ff.

ونظر كذلك: Weber, *Hinduismus*, MWG I/20, S. 423, Anm. 90.

غير أن ما يبدو أكثر جذبة وباطنية هي مسائل العلاقات التي تربط الكهنوت بكاريزما السلطة الدينية. فمعبث لا يوجد بطريق حقيقي، كما هو الأمر في البوذية الفذة، يبدو مكانة الحبر الأسمى الشبيه بالطريق في البوذية الهندية القديمة ضعيفة جداً⁽⁴⁴⁾، وذلك نتيجة لمكانة الأمراء الاستبدادية البابوية التي نستعوز دائماً على مثل هذا الدور كما فعل القباصرة البيزنطيون⁽⁴⁵⁾ - أو كما في اللاموية حيث عين الحكام بالفعل من طرف الكهنوت الذي يميزه ويحكم بصفته شبه غامضة عن طريق موظفيه الرهبان⁽⁴⁶⁾، فإن العلاقة منطجة ظاهرياً على الأقل بصفة سلسة. ولكن التوترات الداخلية تظهر أيضاً في مثل هذه الحالات على المسطح بقدر ما يبنى طابع الكهنوت أكثر حرماً من الذي يسمي إلى اتفاق بالتراضي مع أنظمة العالم المارقة التي لا يمكن تجنبها، بل يرفضها لأنها متسكة بالمعنف والملك وليست مرتبطة بأية مؤسسة للرحمة، ولأنه يحكم الكاريزما الذاتية بمحافظ على السبيل إلى الله عن طريق التحقق الراجي كالي لأخبار الإله أو من خلال الإصلاحات التي تثار من جذبه.

وإنه من الواضح أن هذه الكاريزما الذاتية بمطالبها السلطوية الدينية الشبيهة بـ "مصحة الأمراض العقلية" التي نسمى هي الأخرى إلى احتكار النجس إلى الله⁽⁴⁷⁾ "Extra Ecclesiam Nulla Salus" (هو الشعار لجميع الكنائس*) هي في آخر

(44) لم يكن "طائفة" البوذية الهندية القديمة حسب لوبر، في المصدر نفسه، ص 358 إلا الأدبية والكاريزما أرواح متخصصين، أي "فقيهن"، وبالأخص قديسي أديرة بوذية محترمة جداً يفرغ من غير أنه من أن أصبح الملك لشراً لأول مرة "حائماً وروياً" لكنيسة البرقية متخففاً بذلك مكانة شبيهة بالإمبراطور البيزنطي، ثم تعين البطرك من قبل الملك. وقد تم التأكد من تطبيق هذه العادة التي يصفها لوبر (في المصدر نفسه، ص 383) بـ "تيوقراطية للكون البرزين" بالنسبة للآوس (Siam) وبرا (Burma). قارن: Hackmann, Buchstaben II, S. 21.

(45) كان للكونت البيزنطيين سلطة شبه مطلقة على الكنيسة وكان لهم تأثير كبير في تطور المعينة الأرثوذكسية اليونانية. وحسب: Gelzer, Byzantinische Kaisergeschichte, S. 917.

كان العامل البيزنطي "سلطاً ولاءاً دينياً معاً".

(46) حول تأسيس جهاز إداري من الموظفين في التبت بروي ألبرت غرونوودل: "حول ولاية الدلاي لاما الثاني (1479-1541) علماً أنه قام بتكوين فريق مسودي من الموظفين وعلى رأسهم قهرمان لتسيير الإدارة الخارجية وشؤون الأديرة. وكان أيضاً رجال الدين المؤلودون من جديده والذين يشبهون في وظائفهم الأساقفة وفكرادته، يكتنون مجلس المستشارين بالنسبة للاما الأعظم؛ وفي المحادثات تولوا الإدارة الفعلية". قارن: Grönwold, Lamasang, S. 148.

(47) كان للجملة "Extra ecclesiam nulla salus" "لا خلاص خارج الكنيسة" معنى خاصاً يعود إلى الإمبراطور سبيريان (حوالي 200-258) الذي اعتبر في نظريته أنه لا يوجد خلاص خارج الكنيسة =

المطاف في تناقض حتمي مع ذاتها. وذلك بالطبع أولاً من حيث تكوين طوائف متميزة من أمثال هؤلاء الأولياء الصالحين/ القديسين المختصين الذين يتكبرون الحقوق الشمولية للكنيسة وبالتالي، مثل أيدير وقراطية، حقوق سيادتها المستوية بين الناس ومن ناحية أخرى الدلالة الوحيدة لوظيفة الكاريزما التي يتعلّقون بها. ورغم ذلك، نغم على كلّ كنيسة كبرى الاتفاق مع الكهنوت. فبالنسبة للمهدية واليهودية اللتين لا تعرفان من سبيل إلى الخلاص سوى الوفاء للشرعة ومن حيث المبدأ أيضاً لا شيء سواها، وترفضان التّشكّك الحطبيقي، بقي الكهنوت غريباً عنها. وربما وجدت في الكنيسة المصرية المتأخّرة مثل هذه البوادر⁽⁴⁸⁾. لكن الكنيسة المسيحية لم تكن قادرة على رفض التّفيد الحاسم لهذه المبادئ الفذة التي بدت غامضة ومعقدة ومطلّماً عليها. كما سمح التعامل مع التّشكّك بتأويل ثانٍ له كإنجاز خاصّ داخل الكنيسة كـ "حرقة"، وذلك أولاً بكيفية أنّ الإتياع الكامل للإرشاد الإنجيلي (Consilia Evangelica) كأسس مثال ينظر إليه ولكن ليس في وسع أيّ شخص يعتبر كمصدر لجهد إضائي تقوم الكنيسة بإدراجه ككنز (Theaurus) لصالح المؤمنين كاريزماتياً. ولكن بعد ذلك وبصریح العبارة: عندما ينظر للتّشكّك كوسيلة، ليس لاكتساب الخلاص الذي يتّبع السبيل الشخصي، وإنما بتخفيف الراهب للعمل لصالح السلطة الدّينية: أيّ نهضة خارجية وداخلية وللكنّاح ضدّ السلطة المتنافسة. وقد يبقى مثل هذا العمل المتداخل الذي يستند إلى الكاريزما الدّينية المختصّة يثير الارتباك باعتباره يستند كلّ ما يخصّ السلطة الكنسية من دائرة الكاريزما الدّينية، وبقي دائماً على هذه الحال. ولكن الإنجابيات كانت غفيرة. ومن هنا بدأ التّشكّك يخرج من غلابة الدّير ويسعى إلى السيطرة على العالم، فيفرض في غضون النّافذة نطق حيانه (بمقايير مختلفة) على

■ ما أنّها المؤسسة القبطية وغير ثقبه للمقدّيس والغفران. وبذلك سوغ سبيريان تحوير دور الكنيسة - كما جاء في: Harnack, Dogmengeschichte. Zitate S. 445.

من "مناخة الخلاص" التوبة إلى "مؤسّسة للخلاص".

(48) يدور أنّ غير يثبتي هنا وصف Johannes Lelopoldr. Schenute von Atripe und die Entstehung des national ägyptischen Christentums, Texte und Untersuchungen zur altchristlichen Literatur, hg. von Oscar von Gebhardt und Adolf Harnack, N. F., 10 Band (Leipzig: J. C. Hinrichs, 1903), Heft I, S. 188-191.

وحسب هذا الوصف، جدّد الراهب شنوتة (Schenute von Atripe) (333/ -34/ 445) الفرحنة المشكّكة الكهنوتية في الكنيسة القبطية - في معنى تدويني قومي - وحافظ عليه بهذه الطريقة كـ "طبقة حاكمة للكنيسة" (المصدر نفسه، ص 191). وإضافة لهذه الأسباب معنى شنوتة بعد المجلس الدّيني الذي انعقد بشانكدون (Chalcedon) إلى فصل الكنيسة القبطية عن الكنيسة اليونانية.

مؤسسة القساوسة ويشارك في إدارة مصلحة الكلايرزما إزاء الرعية (غير الحبيزة). وبهذا تبقى الاحتكاكات دوماً قائمة. فلا داعي لذكر ضمّ التبتك الوجداني في شكل طريقة الدراوش إلى السنة (الذي حصل نظرياً منذ إحياء علوم الدين له/ نلّين الشريعة عن طريق الخزالي)⁽⁴⁹⁾. فالبوذية كدين أنشئ منذ البداية من قبل رهبان وإليه ونم نشره من طرفهم هي التي قدّمت الحلّ السلس: أي التبتك المطلق بالكنيسة من طرف الرهبان كأرستقراطية كاريزماتية، وكانت هذه فعلاً قابلة لها بسهولة من وجهة نظر عقائدية. أمّا الكنائس الشرقية فإنها وجدت حلاً كلياً في جوهره للرهبنة نظراً لتخصّص كلّ المصالح العليا في السلطة الدينية، تتمثل ازدواجية الباطنية: في تحمّل التبتك اللاهقاني والفردية من جهة، ووجود مؤسسة بيروقراطية حكومية للكنيسة، بدون قائد روحي واحد في روسيا من جهة أخرى، ويتناسب مع تطوّر سلطتها الدينية التي تحطمت عن طريق السيطرة الخارجية والاستبداد البابوي. فحركة الإصلاح التي قادها الأسفلان⁽⁵⁰⁾ (Ossifjanen) كانت في خدمة الاستبداد البابوي، باعتباره الطرف الوحيد الذي يدخل في عين الاعتبار لأفوى سلطة، مثل المصلحين الكلونياسنجيين (Cluniazensischen) الذين وجدوا سبباً لدى هنري الثالث. ويمكن تتبع الاحتكاك والتوازن على أحسن وجه في الكنيسة الغربية التي تحقّق تاريخها الدخيل بالأساس فعلاً من خلال تنفيذ الحلّ النطقي

(49) في أمثلة التي كتبها بعد اعتناقه لطريقة النصوص، راجع الفلب وأكبر علماء الدين "حسب غولديزير (Goldziher) الإمام الغزالي التزعة الكلامية الأصولية المنطوقة لتأويل المديفة. وخلافاً لمعالمهم بالظاهر طلب الغزالي بأن يتمّ العقيدة أيضاً بـ "التجربة المباشرة الموقوفة" هذا وقد وجدت تعاليمه قبولاً سريعاً لدى السنة الإسلامية. تارن: Ignaz Goldziher, "Die Religion des Islams," in: Die orientalischen Religionen, hg. von Paul Hinneberg (Leipzig: B. G. Teubner, 1906). Die Kultur der Gegenwart Teil I, Abteilung III, 1, S. 87-135, Zitate: S. 114f., (سما فصاحاً: Goldziher, Religion des Islams).

(50) انقصد هنا هم أنصار الزاغب الروسي الأرثوذكسي والسيامي جوزيف سامين نون فولوتولاسك (Jusif (Samia) von Volokulansk (1440-1515). أنشئ المراسم الذي ينسب إلى عائلة من بلاد الإطاع عام 1479 دير تبتك إصلاحي وكان من أوّل المدفوعين عن نظرية "روما الثالثة" التي شاعت في القرن السادس عشر. وتقول هذه النظرية أنه يتعيّن حلّ أمير موسكو لأعظم وعلى الإمبراطورية الروسية وراثة بيزنطياً بعد سقوط القسطنطينية (عام 1453) - كرملة للديانة الحقّة. وقد صمى أنصار جوزيف (Jusif) إلى توليد العلاقة بين الكنيسة الأرثوذكسية الروسية للسلطة منذ 1448 والقيادة السياسية تحت رعاية أمير موسكو. واعتبار هؤلاء الأمراء متبنيين ورجوعهم يعود حسب رأي أنصار جوزيف إلى الكنيسة. وكان هؤلاء يطعمون إلى توسيع أملاك الأديرة المزارعية حتى يتمكن كيان الأديرة من الحصول على نفوذ أكبر وتحتوّل الأديرة إلى مؤسسات تكوين الكلايروس قادر أن يكون في خدمة الدولة.

التمثل في: ضمّ الرهبنة إلى تنظيم بروقراملي في شكل فرقة منظمة طبقاً لـ "طاعة" خاصة بها وذات قيادة كنسية أحادية تميّز بـ "الفقر" و"العفة" وعدم التقيّد بظروف الحياة اليومية. وهذا التطوّر الأخير تمّ عن طريق تأسيس طوائف جديدة متتالية. فقد كان في إمكان الرهبنة الدنيوية التي وضعت المحافظة على جزء وافر من التقاليد الثقافية لفترة طويلة بين يديها، أن تؤسس كنيسة خاصة بالربّان لولا لرباطها الوثني بالكروشي البابوي. ومن جهة أخرى أفاقت طائفة البندكتيين في آخر المطاف أدبرة على أراض زراعية بعد أن ولّى نجمها الكاريزماتي⁽⁵¹⁾. وحتى نموذج الكولونيانسيج (Cluniacenser) (وبالأحرى رهبان دير بريمونثري (Prämonstratenser)) كان أحد هذه المجموعات الدينية المكوّنة من بين أعيان المزارعين⁽⁵²⁾ الذين كان "تنسكهم" الضميف (ويكفي فقط استحضار اليلاس الذي رخص لهم⁽⁵³⁾ عددوداً جدياً وتناسب وطبقهم؛ وحتى التنظيم المحلي كان هنا أيضاً في شكل نظام التبنّي⁽⁵⁴⁾، إلا أن دورهم الفعلي كان يتمثل في ظهور الرهبنة من جديد كقوة في خدمة التحكم الديني في الحياة. فقد ربطت جمعة سيترسيان (Cisterzienser) لأول مرة تأسيس

(51) تطوّرت في القرن الثامن لأملاك طائفة البندكتيين التي تعود إلى وقف عن طريق تلك أو الأسقف لوساكنم ديري، وتوسّعت. وكان رئيس الدير مكلفاً بالإشراف على العقارات المتفرقة بها فيها من حزب خاضعة لهرابب الاستتجار والتبدين. وقد كان لصاحب الوقف الحق في اختيار رئيس الدير وتعيين القساوسة في بعض الأعيان وحتى إدوين ليسوا من رجال الدين.

(52) كانت أديرة الكولونيانسيج الإصلاحية تنصرف في الكثير من الطارات الزراعية ذات نظام قضائي خاص بها وخدمة عبيرة على العمل، وبفضل سياسة كسب ذكية (تمتد مثلاً إلى قلعته والتدوير) تمكنت منذ القرن العاشر من جمع أملاك زراعية واسعة وحضان حقوق استغلال الثبات والمراعي والصيد من طريق الأملاك. انظر: Ernst Sackur, *Die Cluniacenser in ihrer brechtlichen und allgemeinen geschichtlichen Wirksamkeit bis zur Mitte des elften Jahrhunderts* (Halle u. S.: Max Niemeyer, 1894), Band 2, S. 406-436.

(53) كانت مسألة لباس الرهبان بالنسبة لحركات إصلاح الأديرة منذ القرن العاشر في مقدّمة المسائل. وعما تمّ التأكيد عليه من طرف القاد المعاصرين، تجاوز اللباس العادي لدى الكولونيانسيج - والتمثل في شتره مثنية تصل إلى الكعب ويجعل فوقها نوعاً من "Froccus" القاصر ذوي اللوام، الصعدرة - اللباس البسيط الذي يعرضه نظام الطائفة البندكتية. انظر: المصدر نفسه المجلد الأول، 1392، ص 58-60.

(54) تم تمييز رؤساء الأديرة الجديدة والناجمة لطائفة الكولونيانسيج من قبل رئيس الدير المركزي في كلوتي (Cluny). وبعد أن كانت العلاقات مع الدير المركزي سلطة في البداية، تحوّلت تحت رئاسة أوبيلون كلوني (Odilo von Cluny) (1049-1049) إلى قيادة مركزية واسعة النطاق ذات تنظيم صارم لربطة الطائفة.

منظمة محلية متبادلة قوية بمنظمة عمل غلاحي تنسكي مكنتها من تحقيق إنجازاتها الاستعمارية المعروفة⁽⁵⁵⁾.

أدخلت مؤسسة الإخوة غير الخبراء - Laie - بحلفز تعويض الرهبان القساوسة الذين تم الاحتياج إليهم لغرض روحية/ دينية مختصة - التقسيم الأرستقراطي في القدير ذاته، ودمت بذلك الطابع الإقطاعي لقاعدته إلى الخلف. وقد كانت الأديرة التي تضمّ الجمعيات الدينية التسولة والمنظمة بصفة مركزية حسب الشكل الكاريزماتي القدي الذي يقتضي في الأصل جمع موارد العيش، على خلاف الأديرة الفلاحية لدى سيسترسان، مرتبطة من حيث الإقامة بالمدن وكذلك أيضاً من حيث طريقة العمل المتمثلة في: الموحظة والصناعة الروحية والأعمال الخيرية الموجهة في أغلب الأحيان حسب حاجيات الطبقات الوسطى. وتأسيس هذه الجمعيات الدينية، خرجت لأول مرة ظاهرة التنسك من القدير إلى الشارع في عملية "تبشير باعطي"⁽⁵⁶⁾ منسقة. فالتمسك الصارم - صورياً على الأقل - بتحرير الملكية وإزالة "المقرات الثابتة"⁽⁵⁷⁾ (stabilitas loci)، أي العمل الخيري المتجول، رفع احتمال هؤلاء الرهبان الموجودين بدون شروط لهدف السيطرة على الشرائع الواسعة من الطبقة الوسطى التي حلت بفسرتها في شكل جماعات "ثلاثية"⁽⁵⁸⁾ (Tertiarie) عفيفة

(55) منذ القرن الثاني عشر انتشرت طائفة/ جمعية الزيستريزنز (Zisterzienser) التي تأسست عام 1098 في كامل أوروبا المسيحية ووصلت إلى حد إسكتلنديا، إسبانيا وإيرلندا. وكان للطائفة دور اقتصادي هام، خاصة في عملية التبشير واستيطان شرق أوروبا (مثل بروسيا وودن Wendon) في القرن الثالث عشر، وبالمخصوص من طريق الإخوة الأنشأ عبر النابيين للطائفة كوتفرسان (Kotversen) والحزب المثالية غربيين (Orangien) المسيرة بطريق صارمة في المناطق المعروفة إلى حدود نهر الويشل (Weichsel). ولقد تم مع المتوجات المزراعية الإضافية في الأسواق واستعمل دعنها لتوسيع إطار الطائفة الزراعي.

(56) المقصود هنا هي الطوائف الكلاسيكية الفقيرة التي تأسست في القرن الثالث عشر مثل الفرنسيسكان واليومينكال، وبشارته إلى "التبشير للداخل" يفتح سبيل إلى الجمعيات والمؤسسات المتعددة في "الجنة المركزية للتبشير الداخلي التابعة للكنيسة البروتستانتية الألمانية".

(57) كان "ثلاث المقر" كصيلة لا يعتنى فيها طائفة الـ Pramoetracenser سريتها عند حياة الرهبان الرجل و"الرجعية الصورية". وهذا الصيغة تقول أنه يتعين على الرهبان عدم مقارنة الدبر حتى وفاته ما لم يكن مضطراً لأسباب خارجية أوجاء، أمر من رئيس القدير أو يتحصل على ترخيص بالخروج.

(58) صيغة لجمعيات غير مختصة في الشؤون الدينية التي شواجدت في القرنين الحادي عشر والثاني عشر والتي انضمت إلى الطوائف القديسة في الأديرة كي تنظم حياتها حسب مثال تنسك الرهبان. وفي القرن الثالث عشر عرفت طوائف "الجمعية الثالثة" التابعة للثومنيكان والفرنسيسكان انتشاراً

الجمعية الدينية خارج دوائر الرهبنة، فجمعية الكبوشيين (Kapuziner) وما تبعها من جمعيات دينية أخرى قريبة لها يعود تأسيسها غالباً إلى الروابط التي كانت تقوم بتوجيه الجهاديين. أمّا المحاولات الكبرى الأخيرة التي سعت إلى الرجوع إلى الفكرة الأصلية للترتيب غير الاجتماعي والمتمثلة في الخلاص الفردي: مثلاً قام به كارنيزر (Karnhäuser) و ترايبون (Trappisten)، فلم تغتبر شيئاً من التطور الكامل للرهبنة القائم على العمل الاجتماعي وخدمة الكنيسة في حد ذاتها.

وقد وصلت عقلنة الترتيب التزايد في تدرجها من مرحلة إلى أخرى يوضح منهجية خاصة في خدمة التأديب إلى أوجها مع جمعية اليسوعيين. فآخر ما تبقى من إعلان كاريزماتي فردي للخلاص والملاج الروحي اللذين تم حذفهما من الجمعيات الدينية القديمة، وبالمقصود من تأسيس جمعية القديس فرانيسكو، قد كلف السلطة الكنسية التي وأت في ذلك تهديداً لمكانة الكاريزمات الرسمية جهداً كبيراً جداً، كما أنّ كل تأويل لاعقلاني للترتيب على أنه السبل الذاتي للفرد نحو الخلاص - هو الآخر نقطة مثيرة للانشغال بالنسبة للكاريزمات الرسمية - وكذلك أيضاً جميع الوسائل اللاعقلانية، أي التي لا يمكن وضع نجاحها في الحسبان، قد انضمت: فالغاية الرشيدة/ المعقولة هي الطاعة (وهي التي "تسوخ" الوسائل - وهي جملة لا تصفي على أخلاق اليسوعيين فحسب، وإنما أيضاً على أية إثباتا نسبوية أو غائية ممة خاصة بما باعتبارها تمثل أوج التنظيم المعطل للحياة). فبفضل هذه المنهجية التي ألزمت الحرم الشخصي⁽⁵⁹⁾ بالطاعة اللامشروطة إزاء الكرسي المقدس عن طريق نذر خاص، ثم فرض العقلنة البيروقراطية لبنة سيادة الكنيسة. وقد كان التمسك بالعزوبة أحد العناصر التي قبلت من نمط الحياة الرهبانية، وحدث ذلك بتحرير من الرهبنة الكولونيستية التي تهدف قبل كل شيء إلى منع شلل الإقطاعية التي تمت محاربتها خلال الصراع من أجل تعيين البابا، إلى الكنيسة والحفاظ على "الطابع

كبيراً. ويهدومن الواقع أنّ غير قد نيس هنا نظرية أدولف هرناك التي تقول بأنّ الإغوة تزياربه (Testimonies) هم أول من قام بمحاولة ضمّ عالم ذوي هذه الاختصاص في الشؤون الدينية و"حلهم على الجيش حسب الرهبان". انظر: Adolf Harnack, *Das Monachstum, seine Ideale und seine Geschichte. Eine kirchenhistorische Vorlesung* (Gießen: J. Richter, 1881), S. 40.

(59) أدّى قسم المصلين على أنفسهم قطاعة اليسوعيين إلى جانب نذرهم بالعنة والفقر والطاعة ثمرات أربعة يستل في التزامهم أمام البابا بالكفاح من أجل الطاعة المطلقة للإله وللعقيد في ساطق التبشيري.

الرسمي" للمناصب الكنسية. وأهم من ذلك كان تأثير "الروح" العامة للرهبنة على مبادئ نمط الحياة. فجد كان الراهب الذي هو بمنزلة رجل الدين المثالي - على الأقل في الجمعية الدينية ذات التفكير المعقلن/ الرشيد، وغالباً لدى اليسوعيين - في نفس الوقت "رجل العمل" الأول المختص "منهجياً"، ذا "وقت مخصص بالنظام" وضاغطاً دوماً للنفس برفضه كل "تنعم باللمدة" ببساطة وكل ما ليس هو في خدمة هدف عمله من مطالب وهو الذي يعيش من أجل واجباته "الإنسانية". ولذلك فهو سهياً كأداة لخدمة المركزية البيروقراطية لبنة السيادة وعقلنتها ونشر العقيدة المناسبة في نفس الوقت بحكم تأثيره كواعظ ومرتب داخل الأوساط المعادية للتهنئة ذهنية.

كانت مقاومة السلطات الكنسية المحلية (كأساقفة وقساوسة الإكليريوس) لقرون طويلة ضد التنافس المتجدد قوة دوماً للرهبنة - حيث خفّض الراهب كزائر ومن ثم كقنيس اعتراف محبوب في مجال الرفض بعض الشيء من المطالب الإيجابية المفروضة من طرف الإكليريوس المحلي على الصعيد المتصوي وكذا الأمر في مجال التدريس باعتباره كان قادراً في حالة المنافسة الحرة أن يقارع أي سلك من التعليم يتبع عليه سدّ حاجات العائلة من ملوك الخاص بتقديم شريحة من النساك العزب حل الصعب المادي - وهذه المقاومة كانت في نفس الوقت مقاومة ضد المركزية البيروقراطية في الكنيسة. وفي كنائس أخرى لم نؤحي سوى البوذية دوراً له مثل هذا البعد، مع العلم أن هناك باستثناء اللاموية⁽⁶⁰⁾ غابت القيادة الهرمية. أما في الكنيسة الشرفية، فقد هيمنت الرهبنة صورياً على الكنيسة بما أن المناصب العليا كانت في بداهة غير أنّ خضوع الكنيسة للاستبداد البابوي حطم نفوذها. ولم تؤدي الطرق الصوفية في الإسلام دوراً ريادياً إلا في الحركات الناشئة بيوم الميعاد (كالحركة المهدية)⁽⁶¹⁾. أما في اليهودية فقد انعكست الرهبنة تماماً. ولم تحدث في آية

(60) في اللغة (وإلى حدود اعتبار السلطة المغولية في الصين عام 1368) كان لاما التيمر بمدينة ساسكيا (Saskya) الحاكم غير المافس للآسيوية في القلت. ومنذ القرن الخامس عشر أصبح هذا الحزب من نصيب للاما الأعظم بمدينة (Lhasa) أي الماداي لاما.

(61) يدعو حسب قول الباحث في العلوم الإسلامية إغنز غولدزيفر (Ignaz Goldziher) أنّ التصوّف مرفوض من طرف الطقوس الإسلامية. لكن ارتبطت بصورة المهدى المنتظر آمال تطلعت بيوم الميعاد. وقد خلقت الشيعة مثل السنة بعودة المهدي المنتظر آمالاً سياسية ودينية بدرجات مختلفة، وهو ما أدى إلى انتشار العديد من الطرق الصوفية. وهذه "الطرق" التي يُشير بعودة المهدي المنتظر تراجعت مثلاً في شمال أفريقيا مع الطريقة السنوسية في مستهل القرن التاسع عشر وكذلك مع طريقة الدراويش السانية التي قامت ضد استعمار الإنجليز عام 1881. انظر: Goldziher, Vorlesungen.

كنية عقلنة التسلّك بمنزل هذا النوع، حيث تم توظيفها لغايات السلطة الدينية مثلاً عرّفها الغرب على أنّها مع جمعية اليسوعيين.

إنّ التناقض بين الكاريزما السياسية والكاريزما السحرية قديم قدم العالم. ونجد ساسة "الاستبداد البابوي" مثل ساسة "السلطة الدينية" في قرية الزنج كما في الدول الكبرى. أمّا الآلهة (أو القديسون) فتجدها أيضاً في الأوضاع البدائية وحتى هناك بعدة محليّة متبادلة (Interlokal) في جزء منها ومحليّة في جزئها الآخر. فالظهور القوي للآلهة المحليّة ومن ثمّ التطابق شبه التام بين الدّين أو بالأحرى بتعبير أصح: بين مختصر التقديس ومساحة الرفعة السياسية نجده بالأنخص حل مستوى المستوطنة الثامنة التي تحملها *Συνήτικη κατ* للمدينة. وبداية من ذلك الوقت، أصبح إله المدينة أو قدّيس المدينة باعتباره حامياً لها شتياً ضرورياً جداً لكلّ تأسيس سياسي، وأصبحت التنازلات عن تعدّد الآلهة بالنسبة للأديان التوحيدية لا مفرّ منها طالما بقيت سلطة المدينة هي الضامنة للوجود السياسي والاقتصادي للفرد. فكلّ تأسيس كبير للدول هو مصاحب بالضرورة في هذه المرحلة بجميع المستوطنات (*Synoikismos*) للآلهة والقديسين في المدن المنضّمة أو المنهزمة أو مراكز الحكم ونقلها إلى العاصمة الجديدة. هنا ما حدث أيضاً، إلى جانب العديد من الأمثلة الشهيرة، مع تأسيس المملكة الموسكوفية كدولة موحّدة: فقد تم نقل رفات القديسين من جميع كاتدراالات المدن الأخرى إلى موسكو⁽⁶²⁾. وكان "تسامح" الدولة الرومانية القديمة مشابهاً من حيث النّسبة: فقد قبلت طغوس كلّ آلهة الدول التي ضمتها إليها عندما بدت هذه مناسبة بشكل نوعي ما وتماشى هي الأخرى - مثلاً في عهد القيصرية - مع قدّاس الدولة المبرّز سياسياً (كتقديس القيصر)، ولكن لم يجد مقاومة إلا لدى اليهودية - التي سمح لها بالبقاء لأسباب اقتصادية - والسيحية. فالترّعة إلى تطابق الحدود السياسية بمدى انتشار الدين هي طبيعية كلياً تمت هذه المرحلة. ويمكن النظر إليها من وجهة السلطة اتساقية مثلها هو الأمر من وجهة السلطة الدّينية: فالتصار الإله الذي هو الدليل النهائي لاتّصار الحاكم وفي نفس الوقت ضمان قوّي للخضوع السياسي والإعراس عن تقديم الولاء لأناس آخرين، أمّا دين كهنوت مستقلّ ومتطور، فيجد في الدول

S. 230-231,

Goldziher. *Religion des Islan*, S. 134-136

كما يمكن العودة إلى:

(62) تم نقل إمامة رئيس أساقفة الكنيسة الأرثوذكسية عام 1328 من غلاديمير إلى موسكو.

المتهزمة مجالاً طليعياً للتبشير ويتقدم بارتياح نحو "الضغط باعتناق الدين" (Coge*⁶³ Intrare) خاصة عندما يكون هذا "دين خلاص".

فإن يمثل الإسلام هنا حدثاً أظفياً: أي أن يسبح للمدين أن يكون علامة للتدرج الطبقي، هذا يرتبط بالامتيازات الاقتصادية التي يتمتع بها معتقوه، وقد كانت المسيحية الغربية نظرياً على الأقل وحدة سياسية وهو ما أدى إلى بعض النتائج التطبيقية، فالتنافس القديم بين مطالب السلطة السياسية والسلطة الدينية لا يجد حلاً تقريباً بمعنى انحصار الواحد على الآخر إلا في الحالات الاستثنائية. ومهما كان نفوذ السلطة الدينية، فهي مضطرة دوماً لإيجاد حلول وسطية بالنسبة للأوضاع الاقتصادية والسياسية: وفاربع جميع الكنائس مليء بمثل هذه الأحداث. ومن جهة أخرى، لا يمكن عادة للمحاكم المستبد أن يتجرأ للتدخل في تكوين العقيدة، لها بالك إذن في مجال الطقوس المقدسة، إذ إن كل تغيير لشكل الطقوس يحدّ قوتها السحرية ويحرك جميع مصالح الرعية ضده. ومن هذا المنطلق، تبدو الانقسامات الكبيرة في الكنيسة الروسية الناتجة عما إذا استوجب وضع إصبعين أو ثلاثة على الصليب⁶⁴ وما شابه، ظاهرة طليعية جداً. وأن يكون الاختلاف بين السلطة السياسية والسلطة الدينية في الحالة الخاصة مائلاً أكثر إلى الاستبداد الباطني أو إلى السلطة الدينية، فهو في كل حالة متعلق طبعاً بتشكيلة نفوذ الطبقات وبالاتي بالوضع الاقتصادي. ولكن ليس بالكيفية التي تسمح بالتعبير عن أحكام عامة ذات مضمون قيم، بل هو إلى

(63) هذه هي الترجمة اللاتينية لغريغوريوفا 14، 23: "أعرض عليهم الدخول في الدين". وهذا المفرد ذكر لأول مرة من قبل ألسطينس (Epistulae 92, 5) عام 408 - في إطار الصراع مع المحافظين الدونستيه - لفرض الديانة المسيحية على غير المعتنقين ونقل مناعة الفرنجة مالا يستند إلى الإنجيل والتأكيد على وظيفة الدولة في استعمال العنف. قارن: Adolf Harnack, *Lehrbuch der Dogmengeschichte*, 4. Aufl. (Tübingen: J. C. B. Mohr (Paul Siebeck) 1910), Band 3, S. 133f. and Harnack, (في ما يخصه: Harnack, *Dogmengeschichte III*).

(64) المقصود هو الانفصال (Raskol) الذي حدث في القرن السابع عشر، والذي انطلق من سبب حل حول تغييرات في كتب الشعائر الدينية. فقد فرض البطريرك الروسي نيكولاي (Nikon) في عشرينيات عامي 1654 و1656 قراراً مطابفاً للشعائر اليونانية بفتح الصليب بإصبعين عوض ثلاثة، وهو غير التهايل المثلث. أما أعضاء البطريرك نيكولاي الذين بقوا مشبهين بالشعائر التقليدية، فقد قدّموا شكوى ضده بتهمة كفر طرفة، ولكنهم لم يتمكنوا من فرض رأيهم. وبذلك كان مجلس عام 1666/67 للكنيسة نقطة اندلاع الصراع بين أعضاء الإصلاح وأنصار "القطيعة الكبرى" داخل الكنيسة الروسية. قارن: Gotthard Nathanael Bronwetsch, "Raskolnien," *REP*, Band 16 (1905), S. 436-433, hier: S. 436f.

حدّ كبير نتيجة للتناقضات الذاتية الصادرة عن التدين المعني. وقد بطرح السؤال قبل كلّ شيء: إن كان هذا التدين حرف شكلاً إلهياً لدنصور الكنيسة أو معي به وكان منفصلاً عن السلطة المدنية. هذا ما حدث بصفة غير مباشرة في البوذية خارج اللاهوتية (عن طريق تنظيم سيرة العيش وحدها المؤدية إلى الخلاص) وفي الإسلام وكذلك في الكنيسة الشريفة في إطار محدود، ولكن ليس في اللوثرية قطعاً، في حين كان الحال أيضاً في الكنيسة الكاثوليكية والكلفينية بصفة إيجابية. فإن يزاوج الإسلام منذ البداية بين نشر العقيدة وطموحات العرب في التوسع، وأن يعمل فهر بقية العالم الرافض له بالعنف على حسابه الإيجابي، هنا ما دفع من هبة الخليفة وجماهه منذ البداية بكيفية أنه لم تحصل عارولة جادة تقويض سلطته الدينية. حتى لدى الشيعة الذين يرفضون دور الخليفة وتأمل في عودة المهدي المنتظر كخليفة شرعي للنبي في بلاد الفرس⁽⁶⁵⁾ فإن مكانة الشاه، وإن بقيت سامية، فهي تسمى أن تراعي في تعيين الأئمة رأي الرعية على المستوى المحلي. أما الكنيسة الكاثوليكية بجهازها الإداري الخاص القائم على التقليد الروماني والذي يعتبر قانوناً إلهياً (Divini Juris) بالنسبة لمعتنقيها، فكانت لها نزاعات نحو السلطة الاستبدادية البابوية ومن أسسها، لكن بعد تنازلات اضطرابية في أوقات الشدة أظهرت في آخر المطاف مقاومة ناجعة. فقد سلم لوثر الذي كان مسموراً أيضاً بالاعتقاد الشخصي في يوم المياد وكان محمداً بالطبيعة الفردية لتدبته التي كانت تُظهر لامبالاً تامّة لتوعية نظام الكنيسة طالما كان التبشير الخاص بالكلمة مضموناً، كنيسة المنتصرة في كلّ مكان للسلطة الاستبدادية المدنية/ الدينية التي ساعدتها بدون شك ظروف العيش السياسية والاقتصادية في مكان ظهورها. أمّا بالنسبة للكلفينية، فإن التبرؤا طبة التوراتية في شكل النظام الكهنوتي هي حقاً/ قانون إلهي⁽⁶⁶⁾، ولكنها لم تحفظها إلا لفترة وجيزة ومحدودة في

(65) يعتبر الشيعة (أنصار علي الذين شيعوا له) - على خلاف السنة - أن الخلافة نحن فقط لابن عمّه وصهر النبي محمد (ص) (الخليفة الرابع علي بن أبي طالب (حوالي 600-661) وأبناؤه (الأئمة)). وبعد وفاة علي انقسم الشيعة إلى عدة طوائف، وحسب الله ضم الاعتراف إما بمخسة أو بمخسة أو اثني عشر إماماً. وتذهب الإنشائية (الإمامية) إلى القول بأن محمد بن الإمام حسن العسكري الحادي عشر قد انتفى عام 873 وتواري بالقرب من بغداد إلى أن يعود كمهدي منتظر أوك "إمام الساعة" ليقيم بعد السيف دولة السلام الإسلامية. رجب غولدايزر (Goldziber) الذي يشتد فيبر إلى دروسه في هذا الصدد فإن الأمل في عودة المهدي المنتظر ما زالت تودي دوراً حثافياً وسياسياً كبيراً في الدولة الفارسية في بداية القرن العشرين.

(66) يتبع الدستور الكهنوتي للكلفينية المثال الأصلي لنظام طائفة الأحيار. فالنظيم الأخوي لدى الكنيسة الكلفينية حيث يقوم كبير الجماعة (Presbyter) مع الواعظ بشير بإدارة الله والكنيسة يدف =

جنيف وإنجلترا الجديدة، وبصفة غير مكتملة لدى الهوغنوت (Hugenotten) وفي هولندا.

يمثل القسم الأوفر من تطور السلطة الدينية، ولكن قبل كل شيء أيضاً وجود نظام تدريجي مستقل وتربية دينية خاصة بالفعل الشرط الطبيعي، وإن لم يكن الضروري، لتطور التأمل النظري العلمي اللاهوتي. وبالعكس يعتبر انتشار اللاهوت وتربية الفلاسفة اللاهوتية من أقوى، إن لم يكن من أمثل حصون النفوذ الديني الذي يفرض على دولة الاستبداد البابوي شيئاً وجدت أيضاً أن تسمح بمجال للتأثير الديني لدى الرعية، إذ إنه من الصعب اجتثاث تسلسل تراثي كنسي متطور ذي أصول عقائدية ثابتة وخاصة ذي نظام تربيوي مكتمل. فسلطته تلخص في الجملة الآية: "يجب طاعة الإله أكثر من الإنسان" (67) - وذلك في صالح النعيم في الدنيا والآخرة - وهي أقدم أثبت حد للسلطة السياسية وحتى ظهور الثورة الطهرية / المترقنة وعصر حقوق الإنسان (68). والقاعدة هي اتفاق القوى الأخروية مع القوى الدنيوية. ومثل هذا الاتفاق هو في مصلحة كلا الطرفين. فمن الواضح أن يكون في فترة السلطة السياسية تقديم المعون للسلطة الدينية ذات "الساعد الدنيوي" (Brachium Saeculare) (69) بكل أربحية وامتنان قصد استمال

في التأكيد على سيادة المسيح الوحيدة في الكنيسة. وقد أعلن كلفن من هذا الدستور في "المراسيم الكنسية" (Ordonnances ecclésiastiques) عام 1541. قارن: Karl Rieker, *Grundzüge der Reformation der Kirchenverfassung* (Leipzig: C. L. Hirschfeld, 1899).

Apogeegeschichte 5, 29

(67) انظر:

(68) يقصد غير مفهوم الثورة الطهرية / الأصولية (Puritanische Revolution) تعقياً على دراسات فردينيه (Gardiner) مرحلة الثورة الإنجليزية في القرن السابع عشر، وخاصة السنوات الفاصلة بين 1642 و 1660. وبذلك يتم التأكيد على السور الثوري للأصولية / الطهرية في صراحتها من أجل الحريات الدستورية ضد العرش الإنجليزي. قارن: Samuel Rawson Gardiner, *The First Two Stuarts and The Puritan Revolution 1603-1660* (London: Longmans, Green, and Co., 1876).

وبالنسبة لعصر حركة الطبيعة الدينية في تأسيس حقوق الإنسان في دساتير الدول الحديثة.

(69) وجدت تاليم الساعد الدنيوي (Brachium saeculare) لاضطهاد الزنادقة منذ القرن الثالث عشر اهتماماً خاصاً. فقد أحيل اضطهاد الزنادقة وتبنيهم وتنفيذ العقوبات إلى السلطة للدنيوية باعتبار أن القانون الكنسي لا يمتد إلى مثل هذا الحكم. قارن: Hermann Köhler, *Die Körperpolitik der deutschen Kaiser und Könige in den Jahren 1152-1254*, *Zeitschrift für Historische Arbeiten*, hg. von Alexander Dörmann und Walter Jochen (Bonn: Marcus und E. Weber, 1913), Heft 6, S. 5ff.

الزنادقة والمشاركة في جلب الضرائب. وهناك خصماتان لدى السلطة الدينية تدفعان السلطة السياسية إلى التحالف: أولاًها نيل كل شيء هي السلطة التشريعية التي يصحب أيضاً على الحاكم (وخاصة) الحاكم الاستبدادي البابوي والحاكم ذي الكاريزما الشخصية (كالفني قبل بالاستثناء) وكل الطيفات التي يتعلق وضعها المشير به "مشروعية" السيادة الاستثناء عنها. وثانيتهما هي الوسيلة التي لا مثيل لها لإخضاع الرعية، في الصنعة مثلاً في الكبيرة. فكما لم يتمكن النائب الراديكالي والمعادى للكنيسة في إيطاليا من الاستثناء عن تربية الأديرة بالنسبة لنساء كطريقة لإخضاعهن⁽⁷⁰⁾، شجع الاستبداد الهليني تقيس ديونيسيوس⁽⁷¹⁾، واستغلت السلطة الدينية بقوة كبيرة جداً للهيمنة على الشعوب المقهورة. فاللاموية قد أسلمت المغول وصدت هذه المين الجارية ذوماً حاملة هجمات البرابرة القاعدة من التسلسل نحو الدول المتحضرة والوديمة بدون رجعة. لقد فرضت إمبراطورية الفرس على اليهود "شريعتهن" وسلطتهن الدينية⁽⁷²⁾ انتفاة من شرهم، ويبدو أن التهور شبه الكنسي في مصر قد وجد هو الآخر دعماً منها⁽⁷³⁾. وفي اليونان كانت جميع استشارات الأكله،

(70) المقصود هنا مع المزاب الديمقراطيون الراديكاليون والمناضون للكنيسة في "اليسار المتطرف" في برلمان المملكة الإيطالية. وقد تبنى هذا الحلف المعارض في البرلمان في بسبيل القرن التاسع عشر والتكون من أعضاء كل من الحزب الراديكالي والجمهوري والاشتراكي في المرحلة التي سبقت الحرب العالمية الأولى إدخال نظام تعليم لاكتفي. أما القول بأن للسياسيين الراديكاليين نظرة معينة فيما يخص تربية النساء فمن المحتمل أن فير قد اطلع على ذلك خلال زيارته لإيطاليا أوسمعه من شخص آخر.

(71) شجع الطاغية كليستنس (Kleisthenes) (570-600 ق.م.) في سيكون (Sakyon) مثل طاعة كورنث - تقيس إلى المراهقين ديونيسيوس حينما سمح بعرض أناشيد الكورس تمجيداً له. وقد وظف الطاعة الهلنيين تقيس ديونيسيوس لدعم سلطتهم والتشريع لها، وهو ما أكد Meyer, *Geschichte des Altertums III*, S. 620-633.

(72) المقصود هو كتاب القوانين (Gesetzbuch) لإسرا (Ezra) الذي دخل حيز التنفيذ عام 445 بدعم من الملك الفارسي أردشير الأول Artaxerxes I (والمعتمد بال Pentateuch الذي تم التوسع فيه بإضافة نظام الكهنة). وهذا الجمع من القوانين المناسبة لصالح اليهود البابليين تضمن ما يخصهم من فروع الشرائع وأعطى للكهنة مكانة مرموقة. استند مير هذا دعماً على إلى بحوث إدوارد ماير (Edward Meyer) الذي رأى أن هيئة الفرس كانت سبباً أساسياً حمل اليهودية لتتبدل طموحاتها القومية بعد عودتها من المهجر البابلي وتحدد دورها كـ "طائفة كنيسية" و"معبد" و"جماعة دينية" أو "تيوغرافية" كهوت مشير ذي "مصلح دينية" بحث: فلون: Meyer, *Geschichte des Altertums III*, S. 166-233, hier: S. 201, 209.

(73) ينح فير هنا تأويل ماير (Meyer) الذي يقول بأن ملوك الفرس شجعوا الكهنة المحلي في مصر حتى يتسكروا من السيطرة على الحكم بمساعدة "السلطة الروحية" لوعن طريق "كنيسة ونظام لاهوتي متطور" (المصدر نفسه، ص 446).

الأورفية منها وغيرها من المستبين تترقب انتصار الفرس وتأمله حتى يرغفوا لخدمة نفس الأعراس⁷⁴. وانتهت حروب ماراتون (Marathon) ومدينة بيوتيا (Plataea) ae أيضاً لصالح النمط الديوي وضد النمط الذيني للحضارة الهلينية⁷⁵. فما كان ينطبق على الشعوب الغريبة، صار يطبق بالفعل على الرعية، فلم تسمع طبقات الأعيان العسكرية أو التجارية إلى استعمال دعامة الدين إلا بصفة تقليدية جداً لأنها تفتي قوة منافسة وخطرة بالنسبة لما تقوم على رغبات الجياهير الانفعالية، وتسحب منها على أية حال طابعها الكليزماطي-العاطفي. ولذلك رفضت دول النبلاء الهلينية، في البداية على الأقل، تقديم ديونيسيوس، وسحق مجلس الشيوخ الروماني الذي حقر لقرن هذه الشبهة بكل أشكالها وبدون هوادة؛ فكان مألها التحقير باعتبارها ضرباً من السحر (Superstitio) (وهي الترجمة الحرفية لكلمة *εκτρονία*)⁷⁶ وثم اضطهاد جميع وسائلها، وخاصة الرفص، حتى في القديس (فرقص السالير *Salier*

(74) شجع كهنوت الاستشارة الإلهية ملوك الفرس بتكهناته. وحسب ماير (Meyer) في المصدر نفسه من 443 والذي يستند خبر إليه في أنولاه، فإن كهنة التكهّن مثل Trophonios von Lebadea و Ptoom and Thabun Apollo von Abas و Amphiaros von Oropos و Onomarkos قد أصبح سلطة كهنوت مهينة على اليونان في صورة انتصار الفرس وبفضل تحالفهم مع "القوة الأجنبية".

(75) بقا التأويل لانتصار اليونانيين على الفرس في حربي ملاراتون وبيوتيا (Plataea) (480/479 ق.م.) يفتي خبر قول Meyer, *Geschichte des Altertums III*, S. 418-420. ويصف ماير (Meyer) الثقافة اليونانية في القرن الخامس قبل الميلاد بأنها تتميز بالتناقض الكامل بين "حكمة إنسانية" تطلق عليها "المدلانية" و"التنوير" (المصدر نفسه، من 433) من ناحية وهيمنة الدين التقليدي إلى حدود 480/479 الذي كان يوجهها تماماً نحو "الدولة" و"الوطن". فالانتصار على الفرس أتى إلى تجاوز هذا التناقض والوصول إلى النتيجة أن "المعتقد اليونانية لن تدور في المين وأنها تتجاوزها، وبذلك لن تعرف سيطرة الكهنوت واللاهوت بل ولادة صورة المثل الإنساني من ذاته" (المصدر نفسه، من 444).

(76) كانت كلمة "Superstitio" في اللغة اللاتينية القديمة مشتقة من مجال فن التكهّن وقراءة الغيب ولا تحمل دلالة تحقير سلبية. وبعد التصف الأول من القرن الثاني ق.م. أصبحت الكلمة كتشخيص للذهاب وحدث تعني نمطاً من التفكير والمفعل ناشئاً عن سوء التصرف مع الدين، فهي بمنزلة "abalienatio mentis" و"نوع من الخوف غير المنطقي وغير المتحكم فيه". قرن: Walter F. Otto, "Religio und Superstitio," *Archiv für Religionswissenschaft*, Band 12, Heft 4 (1909), S. 533-554, Zarate: S. 554.

أما التوازي مع الكلمة اليونانية "Ektasis"، فمجهّد في المرجع المذكور، من 552. انظر في هذا المصدر:

Weber, *Religiöse Gemeinschaften*, MWG V 22-3, S. 136 mit Anm. 29

هو طواف ديني⁽⁷⁷⁾، غير أن الإخوة أرفال (Arvales) يقومون برقصهم طبعاً في غرف مغلقة⁽⁷⁸⁾، وهذا أدى إلى التناقض التام بين تطوّر الثقافات الرومانية (مثل الموسيقى) والحضارة الملبّية وكان له عواقب طويلة المدى في مختلف المجالات. وعلى خلاف ذلك يلجأ الحاكم الشخصي في كل مكان إلى السند الديني لدعم مكانته. يمكن أن يكون الوفاق بين كلا السلطين في التفاصيل مختلفاً جداً كما يمكن أيضاً لوضع السلطة الفعلية أن يأخذ أشكالاً متعدّدة بدون أن يتخبر صورياً مضمونه. فقد تلعب الصّدف / الأقدار التاريخية دوراً حاسماً؛ فلو أمكن لمملكة ورائية قوية أن تدفع الكنيسة الغربية إلى تطوّر شيء بالذي هو في الشرق، وبدون القطيعة (Schisma الكبرى⁽⁷⁹⁾ لما حصل ريبا انهيار السلطة الدينية مثلما حدث.

وبما أن الصراعات من أجل السلطة متعلّقة إلى حدّ كبير بالأقدار ("الصّدف") التاريخية، لا يمكن الحديث بسهولة وبصفة عامّة عن حتميتها. وليس الدور الذي تؤديه الإحصاسات الدينية داخل الشعب هو المحلّد بصفة خاصّة لهذه الحتمية. فالحيّة الرومانية، وبصفة أمّ الحياة الملبّية كلاهما مليء بهذه الإحصاسات، ولكن لم تصبح السلطة الدينية هي السيّدة، بل العكس. فعندما تم التأكيد على ثنائية التفوق الباطني والكنيسة (Verjenseitigung) في الدين التي كانت غائبة هناك، كانت هذه أيضاً حادثة محمّمة في الدين اليهودي زمن تأسيس السلطة الدينية؛ وعلى خلاف ذلك، يمكن القول إنّ نهضة التامل الماورائي هي إلى حدّ ما عن الأقلّ نتيجة التطوّر

(77) كانت معاهد كهنة الـ Salier (المشتقة من اللاتينية والتي تعني "المُحَصَّنون" و"القائمون") التي تأسّس بالخصوص المزمع إليه الحروب، نعيم له شهر آذار / مارس وفي شهر تشرين الأول / أكتوبر، أي في بداية ونهاية فترة الحروب، بموكب تقديس تطوّف فيه مدينة روما حاملّة درجاً مقدّسة. وكان الموكب يقف عند الأماكن المقدّسة بالمدينة حيث يقوم الـ Salier برحلة حربية تحت قيادة رافض (Praefectus) ومفتي (vates). وفي عهد القيصرية كان Saliers يسجدون قبل كلّ شيء آل القيصر. قارن: Joachim Marquardt, Römische Staatsverwaltung, 2. Aufl. (Leipzig: S. Hirzel, 1845), Band 3, S. 427-438.

(78) بالنسبة لـ "الإخوة أرفال" (fratres arvales) يتعلّق الأمر بمجلس من الكهنة يتكوّن من 12 عضواً يتمّ بتقدّيس الإله عيبا (Dies) إله الإنجاب وهرمون الشمع التي أعاد التجمّع أغسطس إسماءه. وفي اليوم الثاني من الاحتفال بهذا الأعيان السنوي تكريماً للإله عيبا كان الإخوة الأرفال يزورون القيد خارج روما ويقومون برقصهم وفتاتهم الشعائريّ بانعزال تامّ عن الناس. قارن: المصدر نفسه، ص 447-462.

(79) المقصود هو القطيعة التي حدثت بين الكنيسة البيزنطية والكنيسة الرومانية الكاثوليكية عام 1054

العقلاني للنظام الديني، كما حصل فعلاً في مصر والمهند. لكن هناك عوامل أخرى عامة وقرينة لا أثر لها. فليس مثلاً مقدار التعلّق بغوى الطبيعة من ناحية وبالعقل الذاتي من ناحية أخرى شديد الأثر. إلّا أنّ دور فيضانات نهر النيل قد شارك في تطوّر السلطة الدينية، ولكن يقدر أن ساعد حلّ إنباده رابطة خصوصية للتطوّر العقلاني للدولة والكهنوت الذي كان يسير بصفة متوازية بمرآة النجوم والتأثيل الماورائي. وبالمناسبة يبدو أن السيطرة الخارجية للشعوب المزعومة هنا قد أثبتت على مكانة الكهنوت باعتبارها الدعامات الوحيدة للتضامن بينها مثلاً فعل التباثل الراسخ في الغرب مع الأسقف⁽⁸⁰⁾. إلّا أنّ الخطر المهدّد دائماً للزلازل في اليابان مثلاً لم يمنع السلالات الإقطاعية في كيان الدولة اليابانية من مواجهة أيّ ظهور للسلطة الدينية بصفة دائمة. أمّا بالنسبة لتطوّر الكهنوت اليهودي، فلم تكن "الطبيعة" والأوضاع الاقتصادية المعتصر الفاصل بقدر ما كانت بالنسبة للعلاقات بين الإقطاعية والحربية الزرادشتية في عهد الساسانيين⁽⁸¹⁾ أو بالنسبة لمصر الأملاك التي عادت إلى نبيّ عظيم بعد التفرجات المرية⁽⁸²⁾. وعلى عكس ذلك كانت كثيرة العلاقات (وإن

(80) بلع غير هنا إلى السيطرة الأجنبية (وليس الإقطاع كما جاء في النص الورود لنا) التي قام بها شعب الهيكوسمي (Hyksos) الآشيري، وهو شعب رعوي حكم مصر من حوال 1539 / 36 إلى 1648 / 45 ق.م. ولزوال الاختراعات الإقطاعية باستثناء امتيازات الكهنوت. وعلى نفس الشوال - بقوله مؤرخ الكنيسة هرك (Hueck) - تمّ معاملة الأسقفية الرومانية الكاثوليكية من قبل ملوك الإمبرغ في القرن الخامس ميلادي في المناطق المحتلة ونهبها بيوت. وقد سهّلت الأسقفية كسمانة "للثقافة الزرومانية" في دعم للتركية الأفرتجية بصفة معموسة وشجعت في مرحلة التحولات التي تحت جزاء الرجال حلّ لرسوخ "شعوب التضامن" لدى الشعب. قارن: Albert Hauck, *Kirchen-geschichte Deutschlands*. 1. Teil, 2. Aufl. (Leipzig: J. C. Neumann, 1898), S. 129-164, Zitate S. 131E.

(81) دفع أردشير (Ardashtir) مؤسس مملكة الساسانيين - تعاليم الزرادشتية (Zoroaster) باليونانية) إلى مقام الديانة الرسمية. ومن المحتمل أن بدأ في عهد حكمه تأسيس قيادة كنسية عربية صارمة قد تمّ مقارنتها في الرابع القديمة خلال القرن التاسع عشر بتطوّر وحيدة الإكليروس المسيحي في العرب. قارن: Theodor Nöldeke, "Geschichte des Reichs der Sasaniden," in: ders., *Aufsätze zur persischen Geschichte* (Leipzig: T. O. Weigel, 1887), S. 86-134, hier: S. 88. وكان الكهنة يمثلون طيفاً واسعة خاصة بهم إلى جانب المحاربين والموظفين والفلاحين. ويعود القول بأن الكهنة والنبلاء قد اتفقوا ضدّ جيوش الملوكية إلى هذه المراجع القديمة. قارن: Nöldeke, *Geschichte des Perser und Araber zur Zeit der Sassaniden. Aus der arabischen Chronik des Tabari* (Leiden: E. J. Brill, 1879), S. 450ff.

(82) اعتنق قبائل البدر في شبه الجزيرة العربية الإسلام قبل وفاة النبي محمد (ص) عام 632. وفي الفترات المتتالية في جهدي أبي بكر (632-634) ومصر (634-644) تمّ فتح الجزء الأخر من الدول الحضارية في المشرق الأوسط للإسلام. قضى عام 633 تمّ غزو جنوب آسيا الصغرى، ثمّ في عام 636 سوريا البيزنطية وأخيراً من عام 642 إلى 644 بلاد فارس ومصر.

تغيرت دائماً) القائمة بين المصير/ الأقدار القوي للتنشكلات الدينية والظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تواجدها فيها. فالأحكام القليلة العامة التي يمكن إصدارها بشروط تخصّ علاقات السلطة الدينية بـ "الطبقة الوسطى" من جهة وبالقوى الإقطاعية من جهة أخرى. فليس في العصر الوسيط الإيطالي نمسب أن قدّمت الطبقة الوسطى الغلبة الحماية للسلطة الدينية ضدّ الإمبريالية والقوى الإقطاعية، - وهو ما يمكن أن يمتدّ مجرد شكل محدد من الصراع الفعلي، - وإنما نجد في النقوش الحجرية القديمة بأسسها الصغرى⁽⁸³⁾ أوضاعاً شبيهة لها. ففي اليونان كانت الطبقات الوسطى هي الناصرة/ الحاملة لدين دهنيسوس⁽⁸⁴⁾، والكنيسة المسيحية القديمة كانت مؤسسة مدنية بحتة⁽⁸⁵⁾ (كلمة "Paganus" تعني في عهد القياصرة في نفس الوقت "المدني" وكذلك "الكافر/ الوثني"⁽⁸⁶⁾) - وهو المفهوم المشاع لثقت المنبوذين اجتماعياً والمقابل لكلمة "Pisang" المشتقة من كلمة "Paysan" بنفس

(83) من المحتمل أن يلتصق خبر هنا إلى العلاقة بين الكهنة والتجار والحرفيين في المدينة الشرقية القديمة نهر. وتؤكد بغايا بعض النقوش الحجرية من الألفية الثالثة في م. قبل حيات من التجار والوظائف لكهنة الإله إليل (Eliil). وكانت مدينة تيبور في الألفية الثالثة وثلاثية ق.م. مركزاً أساسياً لتدريس الإله إليل ومدينة تجارية هامة، ولكن لم تكن عاصمة للملك السومري. فارن: Thureau-Dangin, *Königsumschreibungen*, S. 158.

وكذلك الحفريات لدى: Meyer, *Geschichte des Altertums* I, 24, S. 442.

Arbeitsstelle der Max Weber-Gesamtausgabe, BadW München.

(84) كان دهنيسوس في الأصل إله الإنجاب في الديانة اليونانية القديمة المرتبطة بالطبيعة. وفي القرن السادس ق.م. تطوّرت ديانة دهنيسوس إلى حضانات مألوفة يتم فيها - على خلاف الديانة العامة السائدة من طرفه السلطة السياسية - التمتع بالشهوات الفردية، وكانت تقودها جماعات دينية قائمة على روابط حمرة من طرف المراهقين. فارن: Meyer, *Geschichte des Altertums* II, S. 727. فارن: 734.

(85) دينا يتبع خبر هنا: Harnack, *Adislon* II, S. 278. الذي يصف المسيحية بأنها بمنزلة "دين المدن" إلى نهاية القرن الرابع.

(86) في أواخر العهد القيصري الروماني بقيت الوثنية ممنوعة خاصة في الناحية الدينية - رغم المقاومة المكثفة لها من طرف الدولة - بحيث يمكن الحديث عن "مزيج" من الأديان. فارن: Paul Glauz, "Heidenmission: III. Geschichtlich," *RGG*, Band 2 (1910), Sp. 1979-98, Zitat: Sp. 1982.

وكانت كلمة "Pisang" في اللغة الألمانية الغربية تمت تحقيري لشخص ما خدم استماله في القرن التاسع عشر. وقد أعيد إحياء هذا التعبير بالاستناد إلى كلمة "paysan" الفرنسية التي تعني (ملاح) خلال الحرب الألمانية - الفرنسية عام 1870/ 71 وانخرط العاملة الأولى. فارن: Weber, *Hindutismus*, M/WG I 20, S. 158 mit Anm. 38.

الدلالة التي تظهر لدى ثوما الأكريني (Aquino) في حطّه من قيمة الفلاح⁽⁸⁷⁾. أمّا السلطة الدينية المترنّنة، فهي مثلها مثل جميع حركات الطوائف الدينية في العصر الوسيط (باستثناء الطائفة الدونشي الجديدة بالذكر على وجه الخصوص)⁽⁸⁸⁾ صادرة حقاً عن المدن مثلما كان في ذلك العصر أنصار السلطة البابوية الأكثر حماسة. وفي المقابل نجد النيل في العهد القديم، وفي مقدّمته المواطن ونيل المدينة في المرحلة الحديثة المبكرة يعاملهم الواقع تماماً مع الآلهة في الملحمة الهوميرية⁽⁸⁹⁾، والذي كان محدداً فعلاً لمصير التطور التام للديانة الحديثة، وكذلك أيضاً الفرسان في عهد الظهور/ المتزمتين⁽⁹⁰⁾، وكيف قامت الطبقة النبيلة في العصر الوسيط المبكر - مثل تطور دولة الإقطاع على حلقة شارل مرتل الشبهة بالنهب⁽⁹¹⁾، فلا يمكن أن نشعر بتعاطف

(87) في ترجمته لكتاب السياسة (Politics) لأرسطو يعتبر ثوما الأكريني المدينة الصورة المثالية للحياة الاجتماعية البشرية، ولذلك يرى أنّ الحياة المدنية هي الصورة الطبيعية للنفس بالنسبة للإنسان، في حين أنّ العيش في الريف يمثل الاستثناء. ومن ليس غافلاً في المدينة يجب إلزامه بأولئك، لأنه وصل إلى حالة من الفقر، يحرق الأرض ورجعية الحيوانات. غارث: Man Burdenbrecher, Thomas von Aquino's Stellung zum Wirtschaftsleben seiner Zeit. Einleitung und erster Teil (Leipzig: J. J. Weber, 1898), S. 38-41.

الذي اتهم عليه ماكس لير في: توضيح التعاليم الترمائية (Thomistisches).
Weber, Protestantische Ethik I, S. 42f.

(88) نشأت طائفة الطائفة الدونشي في شمال أفريقيا بعد اضطهاد المسيحيين في حكم ديوكليان (Diohletian) (303/304) واتصلت من الكنيسة الرومانية عام 312. وعلافاً لأخطيس الذي يعتبر أنّ الأسرار المقدسة تصبح ناقلة المفعول بحكم القيام بها فقط لأنها تعتبر بالنسبة له هبة من الإله والروح القدس، في حين أنّ تأثيرها يتعلّق حسب الطائفة الدونشي بالعمة الأخلاقية وجدارة الذي يديها. وتعدّل حسب: Harack, Mission II, S. 244f.

حركة الطائفة الدونشي أنّ أقاليم شمال أفريقيا قد أصبحت في معظمها مسيحية في القرن الرابع ميلادي - ولجاور حتى المدن.

(89) نصدف العديد من المواضيع من اللاويدي "نأسن للآلهة" هكذا تكون مثلاً سلاوس (Manvelan) من مقاومة مروتوس (Proetus) إله لبحر المصري (IV, 440-480). وكودبوس من إخراج الأختين كليسوكيرك (IV, 173-191, X, 321-346). وكانت الآلهة تشارك لدى هوميروس بكل جوانبها في حياة الأطفال وفي إمكانها الاستسلام في بعض الأحيان للبشر المقدّر لهم بالفتنة. يتبع غير هنا تقوياً لـ: Eduard Meyer, Geschichte der Altertümer III, S. 441.

حيث يستغف هوميروس بالآلهة ويستعملها "كوسيلة لعبادة" فقط. غارث أيضاً ماير، المرجع المذكور، ص 421.

(90) يقصد غير هنا أنصار حزب شارل الأول في فترة الحرب الأهلية الإنجليزية (1642-1649) التي يعتبرها "ثورة مترنّنة".

(91) 'راجع المشرف على القصر الكارولنجي شارل مارتل جزءاً كبيراً من أملاك الكنيسة لتوليها =

خاصّ إزاء السلطات الدينية حينما نعلم أنّ الحروب الصليبية كانت في جوهرها حملة قام بها الفرنسيون الفرنسيون قصد تزويد خلفهم بالإقطاع، وهو ما ناشد به البابا أوربان بصرير العبارة في خطابه المشهور⁹². إذ لا يتعلّق الأمر بالنفاذ بين "قضيّ / متعلّقين" و"غير قضيّ / متعلّقين"، وإنّما بكيفية التعلّق وبالعلاقة الوثيقة القائمة مع تعميم "الكنيسة" بالمعنى التقني للكلمة.

يقوم الوجود الاقتصادي للمنطقة الوسطى (مقابل المطابع الفصل للعمل الزراعي) على العمل المتواصل - بغضّ النظر عن القوى الطبيعية غير المعهودة والمجهولة - والمقلن / الرشيد (على الأقلّ معتلن من حيث التجربة) الذي يظهر ترابطاً جوهرياً بين الغاية والوسيلة، بين النجاح والفشل وبعبارة "واضحاً يسير الفهم": ففي نتيجة عمل الخراف والنساج والخزاف والتجار تدخل عوامل طبيعية أقلّ بكثير، وخاصّة أيضاً القليل من البدع الحارقة للعادة من قوى الطبيعة المؤثرة في مراحل الإنتاج المنظم، من تلك التي تدخل في العمل الزراعي. فالقباس المحدّد بين العفلة النسبية والتظير الناتج عنه يتراوح هنا نظراً للارتباط الكبير للعديد من مراحل سير العمل بالمنزل وانتمائها عن الانقسام لمسار البحث عن الغذاء الحيوي

على أقصاه، كما هي من هم ليسوا من ذوي الاختصاص في المجال الذين على رأس الأسفليات والأبرياء، كما يلمح عبر في خصوص نشأة دولة الإقطاع إلى السجال الذي حصل في العصر الوسيط والذي طرح فيه السؤال: إلى أي حدّ شارك عليه شارل مارغل السّنة بـ "الطليانية" في ظهور الإقطاع. انظر: Brunner, *Deutsche Rechtsgeschichte* II, S. 242-258, Zitat: S. 250.

(92) كتب البابا أوربان الثاني مرسوماً عام 1095 في مدينة كلارمون غيران (Clermont-Ferrand) بتران فليسم الإخوي مادي به المسيحيين إلى الانضمام لحرب صليبية. ومن النصوص الأربعة المرتوق بها بشهود حياته، والسفلة من بعضها البعض لحظة التّمسّ ذكر مارغلينيكوس عون دول (Baldricus van Dole) أنّ قلباً وعد المشاركين في الحرب الصليبية بالمعصّل على أملاك في الأرض المقدسة: "Episcopos Dolensis Baldricus, ... Facultates excommunicationis veritate erant (...)" "Historia Hierosolimitana," in: Académie des inscriptions et belles-lettres, *Recueil des Historiens des Croisades. Historiens Occidentaux* (Paris: Imprimerie Nationale, 1879), tome quatrième. S. 15 C.

غير أنّ البابا أشار إلى الراهب أنّ الأرض المقدسة لا تشر بأرباح مادية لإرضاعها الطبيعي. قارن: Robertus Monachus, "Historia Hierosolimitana," in: Académie des inscriptions et belles-lettres, *Recueil des Historiens des Croisades. Historiens Occidentaux* (Paris: Imprimerie impériale. 1866), tome troisième.

ولكن هناك مصادر أخرى تقول بأنّ المشاركة في الحرب الصليبية كانت حفظة خاصّة بالنسبة للفرسية الفرنسية باعتبارها كانت منذ القرن الحادي عشر تحت وطأة المضارب الصاعدة ومعنة بالخصوص بالحالة التي أدت إليها المجاعة وعدم الاستقرار.

المعطى وبالتخيّل عن أجهزة الأعضاء الكبرى في الجسم وفي العمل بضيايع العلاقة المباشرة مع الواقع اخي لقوى الطبيعة. فهي تتحوّل إلى إشكالية بانقطاعها عن بدهيتها، ومن ثمّ يظهر السؤال العقلاني عن "معنى" الوجود في ما وراء وجوده على السطح والذي يفود دوماً إلى التأمل الديني. وغالباً ما تحيل التجربة الدينية الفردية إلى فقدان الطابع الجذاب للنشوة أو الحلم وإلى الأخذ بأشكال دينية باعثة من الزهد التأمل ونوع من الحياة العادية المحسنة. وفي نفس الوقت نجد لدى الطابع المهني الدائم لعمل الصانع المحترف تطوّر لمفهوم "الواجب" و"الأجر" كتكريس لنشاط الحياة، أمّا بالنسبة لنوعية ارتباطه الاجتماعي بنظام عقلائي أقوى، فنجد نقلاً للتفسيات الأخلاقية في التدين. فالشعور بـ "الخطيئة" للمفعية الذي يتطور انطلاقاً من الفكرة القديمة لـ "التقاة" الطقوسية يتأقّض عموماً مع الشعور بالهبة لدى الطبقات الإقطاعية الحاكمة، أمّا بالنسبة للفلاح الخادف تماماً، فإن "الخطيئة" هي مفهوم صعب الفهم إلى يومنا هذا فهذه الشرائع الزراعية لا ترغب في "الخلاص" بقدر ما لا تعلم من أي شيء تعين "تخليصها". فألتهم هي كيانات قوية ذات أعواء شبيهة بالتي يتسم بها البشر، فهي حسب الوضع مقدّمة أو خبيثة، لطيفة أو عدائية فيما بينها وإزاء البشر، ولكن على أية حال لأخلاقية مثل البشر أيضاً، تحيل إلى الرسوة عن طريق القرابان وإلى الفهر بوسائل سحرية يقوم بها الإنسان الذي يعرفها بصفة أقوى. فليس هناك أسباب للبحث في "العدالة الإلهية" أو التأمل الإينيغي حول نظام الكون؛ فالكهنوت مثل القيام بالقروض الشعائرية هو وسيلة ذات أغراض مصلحة تهدف مباشرة إلى السيطرة السحرية على قوى الطبيعة، وخاصة إلى مقاومة الشياطين التي قد ينذر سرورها بإعصار خطر أو هجوم حيوانات مفترسة وحشرات أو أمراض وأورثة تأتي على الحيوانات. فلم يظهر كلّ من "البطلان" وعقلنة العامل الديني، أي بالخصوص وضع معايير أخلاقية وفروض ونجمل الآلهة في قالب قوى أخلاقية نريد "الخير" ونجازه، ونماغب "الشر"، وبالأتي يتعين عليها أن تكون هي الأخرى محقة في مطالبها الأخلاقية، والتصوير الكامل للشعور بـ "الخطيئة" والرغبة في "الخلاص" بصفة منتظمة إلّا مع نوع ما من تطوّر العمل الحرفي وعالياً بصفة متوازنة مع تطوّر المدن. ولكن لم يحدث بمعنى نمط معين من التبعة: فعقلنة العامل الديني تتسم عموماً بعتميتها الخاصة بها التي لا تتأثر الأوضاع الاقتصادية فيها إلّا باعتبارها "سبل تطوّر"، وهي مرتبطة قبل كلّ شيء بظهور تعليم كهنوتي مخصص ضمن المحتمل أن الحركة المهدية التي لم يتم شرحها تاريخياً بعد كما هو معتاد تعتقد تماماً

إلى تلك القاعدة الاقتصادية. وأن تكون مواصلة دينية للديانة الهندوكية القديمة التي خرجت من معقلها ونجحت في تجاوز حدود أصحاب الطوائف المضطهدة، هذا ما لا يمكن البتة فيه حتماً⁽⁹³⁾. مع العلم أنه من المؤكد أن دين يا هو (Jahvere) (ligion) قد تأثر في تطوره الأخلاقي المعلن بمرآة الحضارة الكبرى. فليس تطور النبوة وما انجز عنها من عواقب فحصب، وإنما أيضاً كل ما ظهر قبلها من أخلاقية في دين يا هو نشأ رغم ذلك في ظروف، وإن كانت تعرف المدينة، فهي تبرز تطوراً متيناً وعموماً تطوراً حرفياً ضيقاً مقارنة بآيا العصري ومصر. غير أن تطور السلطة الدينية كان نتيجة عمل كهنوت المدينة أورشليم في صراعها مع الزيف، أما تكوين "القلنون" وغرضه فهو يعود إلى المهاجرين الذين عاشوا في بابل⁽⁹⁴⁾. ومن جانبها لم تغف المدينة المتوسطة العتيفة أية عطفة للدين، نتيجة لتأثير هوميروس إلى حد ما كمنصر للتكوين الأدبي، ولكن قبل كل شيء نظراً لغياب كهنوت منظم حل مستوى السلطة برعى التكوين المختص ولكن القرابة بين الكهنوت والطبقة الوسطى في المدينة تبرز بصفة خاصة رغم كل هذه الفوارق جلية، إذ إن المعادين هم أنفسهم في العهد القديم وفي العصر الوسيط، أي العائلات الإقطاعية التي كانت في يدنا في العهد القديم السلطة السياسية والفرع بالزبا. ولذلك نجد كل محاولة لاستقلالية وعطفة السلطة الدينية بسهولة دعماً لدى الطبقة الوسطى. فالسلطة في المدينة السومرية والبابلية والفينيقية والأورشليمية تقف نفس الموقف وراء مطالب الكهنوت، أما المعتزلة اليهود (Pharisäer) فيجدون هنا أنبأاً خبأ الأحياء⁽⁹⁵⁾ (Sadduzäischen Partizian) مثل بقية العبادات الوجدانية في

(93) أقر الباحثون في الإسلام/ السنترون في عهد ماكس فيبر أن فكرة حودة المهدي المنتظر تعود في الأصل إلى تآكير المسيحية/ التصور اليهودي للمسيحي والمعروف تحت اسم Messianismus في انتظار المقل. أما الإشارة إلى الأصل الهندي لفكرة المهدي فيسند فيبر فيه إلى قول آخر غولدزبر (Goldziher) حول الطوائف الشيعية في مذهبها وما يسمى بـ "عصر المهدي" التي كانت مقتنعة بأن المهدي قد عاد في التاريخ. فطائفة المهديين التي تقطن منطقة بلوشستان (باكستان حالياً) والتي لتكون في العادة من قبائل رشل تعتقد بـ "ذكرها" ويطرسها الدينية أن المهدي عائد يرجع إلى منطقة ديشابور (Dschibpur) وأنه حسب لعالم الطائفة قد تم نفيه من الهند و"توفي وهو مريض من مكان إلى آخر في وادي علفند عام 1505". فلان: 3. Anm. Goldziher, Vorlesungen, S. 268F.

(94) الفهمود هنا هو كتاب قوانين المهاجرين البابليين (سرا المعروف بنظام الكهنة (Priesterrechtcode) والذي ترجمه Nebelonia في أورشليم عام 445 ق.م. بدعم من ملك الفرس.

(95) كان لطائفة المعتزلة/ المالطيين (من اليونانية: "المعتزلة") اليهودية التي ظهرت في عهد السالكاباير (Malkabäer) في القرن الثاني ق.م. والتي اتسم أعضاؤها بالتابع نمط جيش صارم حسب القواعد

منطقة البحر الأبيض المتوسط القديم. فالكنيسة المسيحية القديمة كانت متكوّنة من جماعات صغيرة من بين الطبقة الوسطى، وكذلك المطالب البابوية بالاستقلال والطوائف المتمزعة في العصر الوسيط وجدت مركزها القوي في المدن. وانطلاقاً من بعض الحرف ظهرت مباشرة الحركات الهرطقية مثل الجمعيات الدينية - بما أنّ كليهما يتقاربان - (مثل Humiliaten / المتواضعين)⁽⁹⁶⁾. كما أنّ البروتستانتية المتشككة بالمعنى الواسع للكلمة (كالطُهرين / المتزمتين (Puritaner) والكلفينيين والمعتنمين (Mennoniten) والمُتدين والأتقياء (Pietisten)) وجدت النواة الصلبة لأنصارها بمرور الزمن في الطبقة الوسطى والطبقة الصغرى منها لم تبدأ الشرعية الدينية القوية لليهودية إلا بالاستقرار في المدن وبها تعلّقت. ولكن هذا لا يعني أنّ الحركات الدينية هي "حركات طبقة". وإنّ من الخطأ تصوّر أنّه لا يمكن للطبقات الحاكمة في العهد القديم تقبل المسيحية لأسباب سياسية وثقافية فاحرة، مثل التصوّر أنّها كانت حركة "بروليتارية"⁽⁹⁷⁾. فالبوذية هي من وحي / تأسس أمير وتم جلبها / توريدها إلى اليابان بمساهمة قوية من طرف الطبقة النبيلة⁽⁹⁸⁾. ولوتر وجه تداع إلى "البلاء المسيحيين"⁽⁹⁹⁾ (= البلاء السامين والأمراء)، كما تم توجيه البروتستانت

الدينية وإعطاه قيمة للتكوين العرقي "طائفة مدنيّة" - بورجوازيّة - بارزاً حسب ما يؤكده فيبر في الملحق من النص حول "المتزلة / المتزمتين" الذي نشره ماريتا فيبر في: 21 WG 44، ص 789. أمّا حزب المد Sadduker السبني (الفين يرمون إلى حلق الكاهن السامي سابق - (Zadok)) فكان يمثل مصالح المملكات الأغنياء الكبار والطبقة التقليدية لبلاء الكهنة الذين كان مركزهم الديني والسياسي بعد أورشليم.

(96) كان المتواضعون (Humiliaten) (من اللاتينية humilis التي تعني "متواضع") يمثلون طبقة دينية عاشت بعد 1179 في مدن إيطاليا الشمالية وتواجد أعضاؤها من بين الحرفيين وعامة النشاحين. لفرد دنن، *Studien zur der Florentiner Wirtschaftsgeschichte* (Stuttgart: J. G. Cotta, 1901), Band I: Die Florentiner Wolltextilindustrie vom vierzehnten bis zum sechzehnten Jahrhundert S. 28-30, 38-40.

(97) ييتني ماكس فيبر هنا يحدد: Ernst Troeltsch, *Soziallehren*, S. 13-19، خاصة الفاش 10 لأطروحات دوريت هون يولان (Robert von Pöhlmann) وخاصة كارل كارشكر.

(98) تم تشجيع دخول البوذية إلى اليابان في القرن السادس من طرف سلالة البلاء.

(99) المقصود هو عمل لوثر المنشور في ويتنبرغ (Wittenberg) عام 1520 بعنوان: *An den Christlichen Adel deutscher Nation: von des Christlichen Standes Besserung*، انطلاقاً من تنبيهه للبلاء المروع من منظور قساوسة المعتدين، نادى لوثر بدهم نقلة للبابوية ومطالب بإصلاحات تطبيقية للكنيسة والإدارة البابوية. لفرد: D. Martinus Luthers Werke: Kritische Gesamtausgabe،

(Hugenotten) في فرنسا والكالفينية في إسكتلندا في عهد الصراعات الكبيرة من قبل الطبقة النبيلة مثلها قاذفوسان الإقطاع الزراعي ثورة الطهر الإنجليز إلى النصر: فالشع الذي كان جاريًا، في جوهره على الأقل، بصفة صمودية عبر جميع الطبقات. وبقي هكذا على حاله دائمًا في مرحلة العمل المتحمس والمنكب على خيرات الآخرة. ولكن مع مرور الزمن، وفي غياب التطلمات الماورائية ونتيجة لإدماج القيم الدينية الجديدة في الحياة اليومية، يتضح التقارب بين نمط الحياة المفروض دينيًا والنمط المحدد اجتماعيًا لدى الشرائع والطبقات الاجتماعية، وعوض الترتيب العمودي يندأ الترتيب الأفقي للطبقات في الظهور بازدياد: فالطبقة النبيلة البروتستانتية الفرنسية مثلها مثل النبلاء الإسكتلنديين أصبحت فيما بعد عن الكالفينية وأدَّى التطور الجاري للبروتستانتية للتشكك إلى جعلها في كل مكان مسألة تقتصر على الطبقة الوسطى. - لا يمكن التوسع في هذا، الأشياء بالتفصيل، - ولكن ما يبدو واضحاً بكل تأكيد هو أنَّ تطوُّر السلطة الدينية نحو جهاز معقلن للسيادة وما يرتبط به من تطوُّر عقلائي - أخلاقي للدائرة الفكرية الدينية ذاتها قد ساعد على وجود سند قوي جداً لدى الطبقات البرجوازية في المدن، وخاصة لدى الطبقة الوسطى رغم كل الصراعات التي حصلت معها والتي سيجري الحديث عنها في مواضع أخرى⁴⁰⁰.

غير أنَّ السلطات الإقطاعية - الزراعية في مراحل سيادتها كانت دائماً تهتدِّ بمحصول هذا الجهاز العقلائي (البيروقراطي). فالسلطة السياسية ضمت موظفي الكنيسة الكبار (مثل الأساقفة) إلى أصحاب الإقطاع الكبار، حينما زوّدتهم بالأراضي الزراعية وبحقوق سياسية، وزوّدت بسطاء الكهنة بيهات من طرف أصحاب المزارع وبالتالي تم ضمهم إلى موظفي الأعيان بما أنَّ التزويد الممكن على مستوى المدينة ومن طرف الاقتصاد المالي قد انتفى بالنسبة لخزينة الكنيسة التي يشرف عليها الأسقف ويتم تزويدها من تبرعات المؤمنين. أمّا على صعيد الاقتصاد الزراعي فإنَّ ادعاء الاستقلالية بالنسبة لجهاز السلطة الكنسي لا يصحُّ إلّا في صورة الاعتماد فقط على الحياة الجماعية في الأديرة. أي على تنظيم الرهبنة القائمة على الزراعة حسب نمط شيوعي للعيش كفريق حماية للسلطة الدينية. فالدور الشير للربان الإيرلنديين والبنديكتيين وكذلك التنظيم المشبه بالأديرة لدى مؤسسي الوقف (قرار

Gesamtausgabe (Weimar: Hermann Böhlau, 1888). Band 6, S. 404-469.

Weber, *Religiöse Gemeinschaften*. Abschnitt II, MWG IV/22-2, S. 380.

Chrodegang⁽¹⁰¹⁾ لتطوير الكنيسة الغرية والثقافة بصفة عامة يقوم على هذا المبدأ منلها هو الحال بالنسبة لتنظيم الأديرة اللأوموية في النيت ودور الرهبنة البوذية في اليابان الإقطاعية.

ولئن تمجد المحاولة، بغض النظر عن هذه التحقيقات القليلة، في تحديد أحكام عامة حول الأسباب الاقتصادية (التي لها طبعاً دور ما) للسلطة الدينية بعض الصعوبات، فإنه من السهل بكثير توضيح الدور الذي تقوم به من جهة السلطة الدينية فيما يخص التطور الاقتصادي.

نؤدي الأوضاع الاقتصادية للثانية للسلطة الدينية أولاً إلى تصادمات نموذجية مع المصالح الاقتصادية لبعض الطبقات المعنية. وتسمى الكنيسة لضمان استقلاليتها الاقتصادية بالتعريض قبل كل شيء على تأسيس سلك جامع من الأوقاف، ومن المحبة الأوقاف الزراعية. وبما أنها ليست حريصة على استغلال الكسب السريع وإنما تسمى إلى ضمان موارد متواصلة ويأفل احتكاك يمكن مع الخلفاء فإنها تقوم بانتظام، مثل الملك مع أصحاب المزارع المحروص، سياسة محافظة ومرفقة إزاء الفلاحين. وبما أن الأملاك الكنسية الكبيرة لم تشارك إلا نادراً في ضم أراضي الفلاحين⁽¹⁰²⁾ في العصر الحديث، ظهرت على ما يبدو أيضاً حقوق الملكية المستأجرة (Emphyteutischen) وغيرها من الحقوق الشبيهة بالوراثة المستأجرة في العهد القديم على أراضي المعابد. فمن حيث نمط اقتصادها الذاتي، كانت مزارع الأديرة في العصر الوسيط، وقبل كل شيء، أديرة جمعية للزيسنزيسنر (Zisterzienser) بالطبع للوحدات الأولى ذات النمط

(101) كان انقرار الذي اتخذه Chrodegang حوالي 755 طبقاً للقاعدة البندكتية والذي يعرف بقاعدة رجال القلترن يهدف إلى إصلاح نمط حياة إكليروس كليرغالية ميتر (Mezzer) الجهاشي. فهي تنظم حياة رجال الدين من خلال العمل الجهاشي ورايات الأكل والقدوس والصلاة. غارن: Wilhelm Schmitz, Hg., *Chrodegangs Asteuensis episcopi* (742-766), *regula canonorum: Aus dem Leidner Codex Vossianus latvus 94 mit Umschrift der spanischen Noten* (Hannover: Hahn, 1886)

(102) هذه تسمية لمكيفة سحب أراضي الفلاحين قصد إنشاء أو توسيع مزارع للاستغلال الذاتي. ف "وضع اليد على أرض الفلاحين" من طرف المزارعين النبلاء - سحب أراضي الفلاحين المحروص وشراؤها أو "ضمها" - نشأ منذ القرنين الخامس والسادس عشر وكذلك بعد حرب الثلاثين عاماً (1618-1648) بحكم اعتماد الفلاحين التجار على المزارع المستغلة وتنتشر بالمخصوص في ألمانيا الشرقية. ولم تتعزك التحكام الترويسيون وأمرء الشاكس لوضع سياسة تحمي الفلاحين إلا في القرن الثامن عشر.

المعتقل نظراً لطابعها العقلائي في التنسك، لكن انتشار عقار "كليب البنية" (100) الذي قلص بازدياد عرض الأملاك اصطدم بمقاومة الزايعين في الشراء من بين المزارعين الكبار، وأولهم النبلاء الذين كانوا يخشون من خسارة عدم إمكانية شراء أملاك لحلفهم. فقد كانت عقليانية شارل مارتل الكبرى ابتزاز الكنيسة لصالح النبلاء، وجلب تطور العصر الوسيط محاولة النبلاء الدائمة ضياعهم لأموال الكنيسة سواء كأموال تابعة أم تحت وكلائهم، أما "قوانين التسديد" التي تضمنت ازدياد العقار الكنسي في الدول الحديثة (101)، فإنها كانت من مبادرات النبلاء، ويعلم كل واحد كيف تضررت فيما بعد مضاربات المصالح العقارية البورجوازية كي تعود إليها أولاً مصادر الأملاك الكنسية في مرحلة الثورة (102). فالسلطة السياسية التي كانت في العصر الوسيط المتحرر تستعمل توسيع العقار الكنسي كوسيلة للحفاظ على السلطة السياسية، طالما كان وجهان الدين يحكمكم عدم نوريتهم، أصحاب الإقطاع المضمون بالنسبة للملك، فرضت حيث لم تكن تلك المصالح المتعلقة بالنبلاء مثبته بالنسبة لها، سواء من أجل مراعاة التنافس ضد السلطة الدينية لم لأسباب تجارية جعلها، عدم توسيع أملاك الكنيسة والأديرة. هذا ما حصل بكل تجلوه ونجاح في الصين حيث تمت زيادة جميع الرهبان ومصادرة أملاكهم العقارية الواسعة تحت غطاء تربية الشعب على التحلي عن العمل وتحريره على التامل (Kontemplation) العقيم وغير المجدي اقتصادياً.

فبعث فسخ المجال للسلطة الدينية جمع العقار، أدى ذلك إلى سحب واسع للعقار من التوق الحرة. وهذا ما دفع في غالب الأحيان إلى وضع العقار التابع للعائلات المرموقة تحت إدارة الأوقاف، وهو ما ينسجم به الشرق في العهدين البيزنطي والإسلامي، فإذا ما ألقينا النظر مثلاً على وقف دير بيزنطي نموذجي من القرنين

(103) نعت بـ "كليب البنية" (من اللاتينية: *idoneus mortuus*) في عصر غير بالخصوص جنرات أشخاص قانونية (الهدنة، العوائق، الكنائس والأوقاف) التي تم سحبها من التداول الحر ويطبق هذا بصفة خاصة على العقار الكنسي وأموال العائلات المرموقة تحت الوفاء.

(104) ضمنت مختلف "قوانين التسديد" المتباعدة كثيراً على مستوى المقاطعات والمملكة منذ العهد الحديث الحق إمكانية الكسب والملكية بالنسبة للكنيسة والمؤسسات الكنسية وشركاتها إذ فرضت على الأشخاص القانونية فيها يتفق بكسب الملكية شريعياً حكومياً. قارن: Wilhelm Kahl, Die deutschen Amortisationsgesetze (Tübingen: H. Laupp, 1879), S. 1-39.

(105) المفصود هنا هي المعلمة التي حصلت نتيجة لقرار نواب برلمان الرايخ بتاريخ 25 شباط/فبراير 1802 لرفع اليد على أملاك إماري كولونيا وتريير (Trier) وأنتى إلى سحب أملاك 18 أسقفية، أي ما يقارب 84 ديراً وأكثر من 200 دير.

الحادي عشر والثاني عشر، فسرى أن صاحب الوقف قد وهب الدبر أراضي شاسعة (خصوصاً مثلاً عثراً مقررًا للبناء في منطقة القسطنطينية الذي يمكن استحصار ارتفاع قيمته) تدعى على (عدد محدد) من الرهبان أرباحاً معينة (يمكن استهلاكها حتى خارج الدبر) شرط أن يقدم الدبر إلى عدد من الفقراء وجبة أكل يومية مضبوطة مسبقاً وأن يؤدي إضافة إلى ذلك واجبات دينية معينة⁽¹⁰⁶⁾. ولكن ليست جماعة الدبر وحدها هي المستفيدة، بل إن الأهم هو: أن جميع فوائض المداخيل التي ترتفع بازدياد وكل ما يتجاوز المصاريف المحددة تدفع لفترة معينة من الوقت إلى عائلة صاحب الوقف⁽¹⁰⁷⁾. هكذا تصبح هذه المساعدة الدينية (أو تتعلق الأمر في الحقيقة بذلك) ملكاً للكنيسة وبالأحرى لا يمكن للسلطة السياسية التعدي عليها دون موافقة للمعرومات. ويبدو أن جزءاً وافراً من الأراضي التابعة لـ "الوقف" الإسلامي والتي تؤدي في جميع الدول الإسلامية من حيث القيمة غلط دوراً لا يستهان به، يعود أصلها هي الأخرى إلى مثل هذه النوايا. وحتى في المغرب أيضاً كانت الأديرة والأوقاف ذاتها وبصفة مستمرة قريبة لأطباع النبلاء فيدفعان مبالغ من يخلفهم، ولما كان هدف كل إصلاح من عديد "إصلاحات الأديرة" إزالة مثل هذا "التشيل" (Veredlichung) و"التغريب" للعمل الديني.

وقد تدخلت السلطة الدينية في مواجهة مباشرة مع المصالح "البورجوازية" من خلال مصانع الأديرة وتحاربتها. ففي المعابد والأديرة يتم خاصة في أوقات الاقتصاد الزراعي في كل مكان إلى جانب تخزين المواد الزراعية المختلفة جمع وحيد هائل من الذهب والفضة. ويبدو أن مخازن الحبوب في معابد مصر وآسيا الصغرى كانت تستعمل سياسياً لرفع الأسعار مثل مخازن الدولة⁽¹⁰⁸⁾. وتبقى المعادن الثمينة مخزونة

(106) بالنسبة للوقف المعني هنا والتابع لدبر Michael Anselmus ويختلف التعديلات حسن وثيقة الوقف لعام 1077.

(107) كان ثلثاً فائض المداخيل يوضع على ذمة عائلة صاحب الوقف، ولا يعود "جميع المداخيل إلى المؤسسة" إلا بعد وفاة أفراد العائلة. غارن: Niksen, *Historie*, S. 41.

(108) عبر ماكس فيبر على هذا الاحتمال سابقاً (انظر: Weber, *Agrarverhältnisse* 3, S. 80f). وقدم كاملاً لوظيفة الملاء السياسية بالنسبة لمخازن الدولة والمعابد مهدى ساموراي وسرخون. ومن الموثوق به أن مثل هذه الوظيفة كانت موجودة أيضاً لدى "مخازن الحبوب العمومية في مواسم القاطعات في العهد الساساني" من الحكم في مصر (المراجع المذكور، ص 81). أمّا بالنسبة لعهد حكم سرغون (722-705 ق.م.) فإن بورغن دايغيفر يفكر ما جاء في نفس مجري 6 MWG حيث يستبد الملك نفسه باعتباره ملا مخازن البلاد بمواد الغذاء وقعرش بكيفية واهرة وأن "الزيت [...] في ملادي

حتى في ظروف اقتصادية وزراعية صارمة، مثلما كان الحال في الأديرة الروسية. ولكن سلم المعابد والأديرة المقدسة والمحافظة بسبب الخوف من غضب الآلهة هي منذ القدم القاعدة الحديثة للتبادل التجاري العالمي والمحلي الذي تملأ ضرابه إلى جانب هبات المؤمنين خزانة هذه الأديرة. كان الحديث الطويل عن مؤسسة البهاء في المعبد⁽¹⁰⁹⁾ مرتبطاً ولا شك بتحقيق الرغبات الخاصة للتجار الرخّل (الذين يمثلون اليوم بالطبع أيضاً الفريق الأكبر). وقد شاركت المعابد والأديرة في كل مكان، وبصفة أكبر جداً في الشرق، في التجارة المالية، مثل نقل المستودعات وتعليم السلف الزراعية والمالية مقابل فواتر/ ربا، وكما يبدو أيضاً التوسط في الصفقات التجارية بمختلف أنواعها. وكانت المعابد الهلينية تعمل كبنوك ملكية تارة (كما حصل بكثر أحياناً - إذ كان له الفضل في وضع بعض العواقيل التي لم تكن بدون جدوى في سبل من سعى إلى وضع يده على كنوز الدولة في عهد الديمقراطية)⁽¹¹⁰⁾، ومخازن للمستودعات والادخار طوراً. فإذا كان مثلاً الشكل النموذجي لتحرير المعبد هو أن يشترى الإله الدلفي أبولون (Apollon) المعبد من سيده "لمنعه" - فإنه لا يدفع طبعاً القيمة من ماله الخاص، وإنما من رحمة المعبد المدخر لديه والذي احتفظ به في خزينة المعبد حتى لا يكون عرضة للاقتراض من طرف السيد (الذي لا يمكن للمعبد متابعته قانونياً)⁽¹¹¹⁾. فكانت المعابد مثل الأديرة في العصر الوسيط أكثر المراكز ثقة في الفرض

■ لن يكون غالياً وأثر حادثت لمن الفصح والسحسحس. قارن: David Gordon Lyon, *Kaiserthum*, S. 30-39, Zürn: S. 35, Z. 41. Soron's: *Königs von Assyrien* (722-705 v. Chr.) (Leipzig: J. C. Hinrichs, 1883).

(109) يستند ماكس نهر هنا إلى معبد موقوف فيه من البهاء في المعابد في الشرق القديم، وخاصة في بابل وإسرائيل القديمة وفلسطين. لوال جانب الكهنة الوراثة كانت هناك في بابل عاهرات (akru) انتماع في البهاء خدمة جلب المال للمعبد الذي يتمن تقديمه هدبة للآلهة. وقد وصف المؤرخون القدماء مثل هرودوت لوسلاف (Srabbo) هذا النوع من البهاء في المعابد الشرقية وأعطوه مسحة ترحلية. قارن قانون هامورابي: Hammurabi's Gesetz I, S. 109f., 142f.

(110) من الراضع أن فير يتبع هنا: Edoard Meyer, *Geschichte des Alterthums* IV, S. 31-36.

كان كثر معبد الآلهة أثنا يتغذى من مداويل تجعل عليها من أملاكها ومن الخاسم من هبات من المواطنين ومن الدولة كعناهم مقدسة. وفي الأوقات الحرجة تحصلت الحكومة على قروض غواض من هذا الكنز. وقد حافظ برنامج برنكليس المالي على نقابة الكنز حتى لا يصبح خلية للدولة ولحاجاتها اليومية. إلا أن برنكليس استعمل كثر أثنا كـ "خزينة حروب" ووضعه على قمة الدولة، نكته حافظ على الشكل المصري يدفع الغواض للقروض المستأجرة من الكنز.

(111) في النطيش القديم لصلية الحق المقدسة كان مستوجب على المعبد دفع نمو الحق من مدخراته =

واشغفها تأمينا على المستلزمات وما انتج عنها من هبة خاصة للمؤسسة الكنسية كمدينة امتد في العصر الوسيط - كما أكد شولت⁽¹¹²⁾ - أيضا إلى الأسقف شخصيا لأن وسيلة الضغط: أي العزل من الكنيسة كانت تراوده مثلما برأود اليوم الضباط المدان الطرد من الخدمة العسكرية⁽¹¹³⁾. ولم ينظر إلى مشاركة المعابد والأديرة في النشاط المالي كـ "منافسة" من قبل التجار غير المحترفين إلا نادرا ولكن ليس بصفة مبدئية، إذ أعطت طائفة الكنيسة المالية الرمية، وبالتخصص طائفة البايا وجامعي الضرائب، له، للتجارة بمختلف أشكالها الفرصة لكسب أرباح هائلة وغالبا بدون مخاطر. وعمل عكس ذلك كان الوضع بالنسبة للعمل الحرفي، وخاصة عمل الأديرة. فالأداء الصارم للعمل الجسدي كطريقة للتنشيط - مفهوما في التطبيق القديم لقاعدة طائفة البندكتيين⁽¹¹⁴⁾ أكثر كنوع من التخفيف الصعقي - والتصرف في عدد كبير من الأيدي

إلى غمرة المد. وكان على السيد معه إلى إلهة المد التي تدفع له الثمن من الخزينة، وبذلك يصبح العهد عهداً من ذيل الألف. قارن: Adolf Deißmann, *Licht vom Osten: Das Neue Testament und die neuentdeckten Texte der hellenistisch-römischen Welt*, 1. Aufl. (Tübingen: J. C. B. Mohr (Paul Siebeck), 1908), S. 232-243.

وهناك نجد نقشا جديداً دقيقاً يعود إلى 199-200 ق.م. ويبدو أن قبر قد استند إليه حيث جاء: "لقد اشترى أبولون بيتوس فون سوسيبوس (Apollon Pythios von Sosibios) من أمفيسا (Amphissa) امرأة عبدة لمتنفا/ لشعيرما" (المصدر نفسه، ص 234). وفي رسالة بتاريخ 4 أيار/ مايو 1908 إلى أدولف ديسمان (Adolf Deißmann) شكر ماكس فير هذا الأخير لإرساله الكتاب وأضاف لما يخص الموضوع المروى هنا قائلا: "عمل تعلمون كم هو هام وصحيح بعد في ما قيل حول جنس العبدة" (ص 232). جاء هذا حسب ما قال Christian Norrmeyer, "Ein unbekannter Brief Max Webers an Adolf Deißmann," *Mitteilungen der Ernst-Troeltsch-Gesellschaft*, Band 8 (2000).

(112) Schulze, *Mittelalterlicher Handel*, S. 239-272, bes. S. 264. المقصود هو:

(113) إن مفهوم "Kassierung" أو "Cassation" - وهو تعبير لديهم لإعفاء أحد من الخدمة - ففي عهد الإمبراطورية كان يعتبر عقوبة شائعة ليس شرف الضباط التي لا يمكن أن تصدر إلا من طرف محكمة عسكرية. قارن: المقرة 30، 34 من قانون العقوبات العسكرية بالنسبة للتاريخ الألماني بتاريخ 20 حزيران/ يونيو 1872. فجميع جنود الضباط كانت تعتبر "ديون شرف" بما أن عدم إرجاعها يخالف القبول الشرعي ويعرف بذلك شرف سلك الضباط، أما بالنسبة لأعضاء ضباط في رتبة ملازم أوّل من الخدمة العسكرية، فلا يحصل ذلك إلا في صورة مدنية كاملة باعتبار أن الديون البيعة يجري ملاحقتها من طريق مجلس التأديب. قارن: Clemens Spohn, *Beurteilung der verschiedenen Ehrentragen, die zu Ehrenhändeln und Ehrengerichten Anlass geben* (Berlin R. Eismenschmidt 1911), S. 35-37.

(114) كان قانون طائفة البندكتيين الذي صاغه بينديكت فون نورسيا (Benedikt von Nursia) عام 529 يعد تأسيسا لدير موني كاسينو (Monne Cassino) بحدود الراهبان تنظيم حياتهم الديرية بصفه دقيقة، فهذه القاعدة المكونة من 73 فقرة نص على واجب العمل اليدوي. وبهذا العمل يمكن مواجهة

العاملة من الإخوة غير المعترفون للدين وأبناء الرعية أدى غالباً إلى منافسة واسعة بين حرفي الأديرة وقطاع الصناعة، حيث بدت القوى العاملة الأولى التي تعيش لوحدها بصفة مستقلة وملتزمة "عصياً" بخدمة الخلاص الروحي حتمياً متفوقة لاعتقادها على التقسيم العقلاني والعلاقات الطيبة الضامنة للتصويق والإشراف. ولذلك كانت مؤسسات الأديرة الحرفية إحدى الركائز الاقتصادية الأساسية للطبقة الوسطى قبل حركة الإصلاح الديني، مثل العمل في السجون⁽¹¹⁵⁾ وجمعيات الاستهلاك⁽¹¹⁶⁾ ذات الصيغة التضامنية اليوم. غير أن العلمانية التي تلت عهد الإصلاح الديني⁽¹¹⁷⁾ بصفة أخرى مراحل الثورات كبدت القطاع الحرفي الكنسي خسائر كبيرة جداً.

لقد تراجع اليوم دور المؤسسات الكنسية للمباشر أو الجاري عن طريق وسائط وأسهم في القطاع التجاري الخاص كثيراً مقارنة بالرأسمالية. ولا يمكن الآن حصر المبالغ اللازمة لتمويل الجهاز الكنسي باعتبار أن جميع الأسهم قد تم طمسها بصفة

الكامل والتشجيع على التواضع. قارن: الفترة 45، 46 و57 من: Edward Weidmann, Hg., *Benedictin*, regula monachorum (Leipzig: B. G. Teubner, 1895), S. 39L, 48-50, 53L.

(115) كان عمل السجون في السجل القديم في عهد نير من منظور القانون الجنائي والاقتصادي-السياسي موضع خلاف. وقد اعتبر تشجيع المداين لأغراض تجارية سبباً غير قانونية للبركات الصغيرة والمتوسطة. أيضاً لقروص الصناعة والحرف اليدوية، إذ يمكن لأرباب الأعمال استغلال المداين بصفة منتظمة حسب متطلبات المصنع ولكن بأجر زهيد بحيث يصبح الإنتاج أقل تكاليف ومن ثم يمكن تخفيض ثمن البضاعة. قارن: Karl Krohn, "Gefängnisarbeit," *Frühw.*, Band 4 (1909).

(116) يشير هير هنا إلى ضد التجارة الصغيرة لجمعيات الاستهلاك ذات الصيغة التضامنية التي نشأت منذ 1860 في مجال الفواكه الألمان. وكانت هذه الجمعيات تجذب إلى بيع مواد الغذاء التي كانت تشتريها بالجملة وحسب توعية واتية إلى أعضائها من العمال بأثبات وخصوة. أما المداين هذه الجمعيات فكانوا يشكون من إلحاق الضرر إلى التجارة الوسطى والصغيرة. ونحت شعار "حماية طبقة الوسطى" طالبوا بالحد من عمل هذه الجمعيات الذي توصلوا إليه طبقاً لقانون الجمعيات التضامنية لعام 1889 وتجديده عام 1896. ولقد هدوهم بالتح في صورة بيع القواد إلى غير الأعضاء في الجمعيات.

(117) في المصادر المعاصرة المتعلقة بالقانون الكنسي كان يفهم من "علمانية" أنها تعني إلغاء المؤسسات الكنسية ووضع اليد على أموالها وتوظيفها لأغراض ليست في صالح الكنيسة. وغالباً ما استملت هذه الأموال في غضون حركة الإصلاح لتزويد اندارس وفي المصادر المعاصرة المتعلقة بالقانون الكنسي كان يفهم من "علمانية" أنها تعني إلغاء المؤسسات الكنسية ووضع اليد على أموالها وتوظيفها لأغراض ليست في صالح الكنيسة. وغالباً ما استملت هذه الأموال في غضون حركة الإصلاح لتزويد المدارس والجامعات أو عادت إلى أصحابها كأملاك أصبحت سخرة، وفي غالب الأحيان إلى المزارعين/الحكام المحليين. قارن: Emil Sehling, "Säkularisation," *RE*, Band 21 (1906), S. 838-839, Zitat: S. 838.

دقيقة. فالأديرة اليوم تهتم بمجالات مختصة بالأساس، أما الإدارة المركزية البابوية فقد حصرت - كما يقال - الكثير من المال المودع في أسهم للمصاوية في الأراضي المقررة للبناء (في روما) ولا شك أيضاً أكثر في تأسيس بنوك خاسرة (مثلما حدث في مدينة بوردو⁽¹¹⁸⁾). لكن ما زالت الكنيسة والأديرة اليوم تسعى جاهداً لكسب العقار والأراضي كلياً أينحت الفرصة لوضع أموال تحت التصرف أو جمعها في اليد المقتة. غير أن الأموال الخالية لا تكسب في مجملها عن طريق المصانع الحرفية والقطاع التجاري، وإنما بفضل مؤسسات مثل مؤسسة لورد⁽¹¹⁹⁾ (Londres)، ومشجعين متعاطفين وأوقاف وتبرعات طامحة لم تلمد الميزانيات الثقافية في الدول الحديثة بد المساعدة جهات وضرب الرب وأرباح.

غير أن السلطة الدينية كجهازة اقتصادية تحاول من خلال التنظيم الأخلاقي الخاص بها لنمط العيش التأثير بعمق متفاوت على المجال الاقتصادي. فقد كانت بنية السيادة بما في ذلك الحالة الأساسية الظاهرة في طريقة تنظيم العيش لدى الأديان الكبرى المنظمة في مؤسسات كنسية مختلفة جداً في يدها. فقد ظهر الإسلام انطلاقاً من جماعة كاريزماتية من المحاربين قادها نبي محارب وخلفاؤه هدفها انسلام الكفار بالقوة وتمجيد البطولة والتبشير بالخيرات في الدنيا والآخرة للمؤمنين. وعلى عكس ذلك نشأت البوذية انطلاقاً من طائفة من الحكماء والزهد سعت إلى الخلاص الفردي لبر فقط من شغايا أنظمة هذا العلم ومن الخلطة القلبية فحسب، وإثباتاً من الحياة نفسها. وظهرت اليهودية انطلاقاً من جماعة لا تهتم تماماً بالآخرة وتسعى إلى

(118) في التسميات من القرن التاسع عشر استعمل القاتيكاني في مدينة روما ما يقارب 30 مليون ليرة في العقار والنقل الحديثي أوق في شركات الجاه. ومن هنا التقدر ضاع لرامة 22 مليون ليرة في ما يسمى بـ "أزمة البناء". قارن: Christoph Weber, *Quellen und Studien zur Kurie und zur Politik unter Leo XII* (Tübingen: Niemeyer, 1973), S. 261, Anm. 131.

أما الأسباب التي أدت إلى إفلاس البنوك في مدينة بوردو (Bordeaux)، فلم يتم توضيحها

(119) لورد (Londres) هي مزار للمحجج الكاثوليك في جنوب غربي فرنسا تقوم بينة الاقتصادية على الخدمات التي تقدم للمحجج (المدين كان عددهم فيها بين 1867 و 1913 أكثر من ستة ملايين) وعلى صنع نخب متعلقة بالقرى. ويدولن أول ظهور للسيدة عريم حدث عام 1858 في منارة بياسيل (Monsieille) حيث انتبخت عين جارية بفعل إن مائه ينقي المرضي ("ماء لورد"). وكانت أعاجيب السماء موضع نقاش مفتوح حتى في بداية القرن العشرين. وقد زار ماكس غير هذا الموقع في صيف 1897 وكان مؤقاً بين "الاشمزاز" الناتج عن طريقة التعامل مع الجاهل والاعتجاب بالتظيم للمقال. قارن الرسالة إلى ميليتا غير بتاريخ 1 الأول/ سبتمبر 1897 نسخة مع الإضافات من مارييتا مير في: Bestand Max Weber-Schüler, Deponar BSB München, Abn 446; MWG II/ 3.

إعادة بناء مملكة قومية ثم دمجها إضافة إلى العيش الرغيد في الدنيا بمراعاة قانون بالغ التدقيق يصبو إلى تحقيق جماعة دينية - مدنية يقودها الأنبياء والكهنة وشتاناً المتخفون الراسخون في علم اللاهوت، وأخيراً ظهرت المسيحية انطلاقاً من طائفة من المشاركين في تقديس المسيح الزاهد خلال المشاء المرّي/ الفربان/ الرباني يقودها كاريزماتياً الأنبياء ودينياً رجال الدين كانت آماها متعلقة بيوم الميعاد وتحقيق ملكوت السماء الشامل حيث لا مجال للعنف ولا مبالاة للأنظمة القائمة في العالم التي تبدو نهايتها قريبة، فهذه الديدابات المختلفة بالأساس التي وجب عليها أيضاً التمييز عن موقفها إزاء الأنظمة الاقتصادية وكذلك التطورات المختلفة التي عرفتها هذه الأديان لم تمنع رغم ذلك من أن يكون للسلطة الدينية نطاق مهم، كلما مرّت مرحلة البطولية الكاريزماتية للدين وانتهت فترة التأقلم مع الحياة اليومية، وأن يكون لها ظروف وجود متشابهة أيّاً كانت وكذلك تأثيرات مماثلة في بعض الأوجه على الحياة الاجتماعية والاقتصادية: - وكما سترى فيما بعد - مع بعض الاستثناءات الخاصة.

السلطة الدينية هي من أقوى السلطات القوية التي وجدت في هذا العالم، فلا يمكن تعريف الحقّ الإلهي أو الشريعة الإسلامية أو التوراة لدى اليهود. لكن من جهة أخرى تعتبر هذه السلطة في المجال الذي يسمح به الحقّ الإلهي من حيث كيفية سيرها السلطة الأقلّ عقلنة وتقديراً: فالعدالة الكاريزماتية في شكل التنبؤ (Orakel) أو الفتوى أو الحكم الصادر عن قاضي إسلامي هي بلا ريب لاعتقائنا، وفي أحسن الأحوال تخضع "من حالة إلى أخرى" لحكم الإنصاف، وبمقتضى النظر عن هذه العناصر الصورية في البحث عن الحقيقة، والتي تمّ المنعز عن إليها سابقاً مراراً¹²⁰، وفقدت السلطة الدينية شيئاً كانت في وجه سلطة غريبة عن التقليد مثل الرأسمالية حيناً يندد وافر من النور وإن كانت في بعض الأحيان مجالسة لها. وهذا النور له، إلى جانب المصالح الطبيعية المشتركة مع السلط التقليدية المقدّسة التي تروى هيبتها مهددة من طرف سيطرة رأس المال، سبب آخر كامن في طبيعة هذا الأخير. فالسلطة الدينية الأكثر عقلنة بيروقراطياً في الغرب هي من بين جميع السلطات الوحيدة التي،

(120) انظر مثلاً بعض البروفات، ص 188-194 أو بعض الكاريزماتية، ص 468 ولكن أيضاً التفاصيل حول الاستدلال القانوني والبحث عن الحقيقة لدى فير في: Weber, *Recht & S.* 5 ff. (WGU, S. 402ff).

إلى جانب حقوق كنسية معقدة، طوّرت أيضاً - في مصلحتها الخاصة - إجراءات قضائية معقدة فضلاً عن امتدت به من وزن في كفة في استيعاب حقّ وضعي مثل احتق الروماني. ورغم ذلك صعب كثيراً على الطبقة الوسطى الموالية للرأسمالية تحمل تدخلات المحاكم الدينية فسحت إلى تحيُّها وحتى رفضها علنية.

وعلى عكس جميع أشكال البادة/ البطورة الأخرى، فإن هيئة رأس المال الاقتصادية غير قابلة لإتقياً/ أخلاقياً للتقيد/ التنظيم بحكم طابعها شبه "الاشخصي". فهي تبرز ظاهرياً غالباً في شكل "غير مباشر" بحيث لا يمكن مسك "المسيطر" الحقيقي وبالتالي أيضاً فرض تعجيزات أخلاقية/ إتيقية عليه. فمن الممكن أن تواجه علاقة السيد بالخادم والمعلم المحرق بالمتعلم والمزارع بالمأمور أو الموظف والسيد بالعبد والأمير بالزوجة بفرصات أخلاقية والسعي إلى إخضاعها لمعايير ذات مضمون لأنها علاقات شخصية والخدمات التي يتعين القيام بها هي نتيجة لها وتمثل جزءاً منها. إذ تلعب داخل هذه الحدود مصالح شخصية مرنّة دوراً ويمكن أن تؤذي الرخبة الذاتية والتفعل إلى تحويرات حاسمة لعلاقة المساهمين ووضعهم. وخلافاً لذلك تبدو علاقة مدير شركة مساهمة مسؤول عن الحفاظ على مصالح المساهمين باعتبارهم "الناس" الحقيقيين صعبة جداً إزاء العمّال ومعلمهم، ولا تحدث عن علاقة مدير البنك الذي يمول الشركة المساهمة بأولئك العمّال أو علاقة المالك لسندات إزاء المالك لعقار مجر من قبل ذلك البنك، إذ "القدرة على التنافس" والسرقة أي سوق العمل وسوق المال وسوق المتوجّات، فلا الاعتبارات الأخلاقية/ الإتيقية ولا اللاأخلاقية، وإنما بيساطة الاعتبارات "المولوية" غير الأخلاقية وللتناقص مع كلّ إتيقاهي التي تحدّد السلوك في التقاط الأساسية وتضع هيئات غير مشخّصة بين الناس المتعينين. فهذا "الاستعباد بدون سيد"¹²¹ الذي ورطت الرأسمالية فيه العامل والمدان لا يمكن النقاش فيه من وجهة نظر أخلاقية إلا كمؤسّسة، ولكن ليس هذا - مبدئياً - السلوك الشخصي لأحد المساهمين، سواء

(121) يعود الاستناد إلى السياسي الاجتماعي هيرمان فاغنر (Hermann Wagener) (1815-1889) الذي كان رئيس تحرير جريدة *Neuen Preussischen Zeitung* من 1848 إلى 1854 وأحد المشجعين للقرى الرجعية في الحناح السياسي الاجتماعي من حزب المحافظين. وفي البرنامج المصاغ عام 1859 لهذا الحزب تم اعتبار "الرقى الحديث بدون سيد" نهاية للتطور الرأسمالي. فآرن: Hermann Wagener, *Die kleine aber mächtige Partei Nachtrag zu "Erlebens": Meine Admonition aus der Zeit von 1848 bis 1866 und von 1878 bis jetzt* (Berlin: R. Pohl, 1885), S. 8.

من جهة الحكام أم المحكومين، الذي فرض عليه تحت العقاب في حالة التدهور الاقتصادي غير المجدي في جميع الأحوال من خلال الظروف الموضوعية والذي أخذ - وهنا يتجلى الفارق الحاسم - طابع "الوظيفة" إزاء الغاية الموضوعية للاشخصية.

هذا الوضع يناقض مع جميع الفرضيات الاجتماعية الأساسية لأية سلطة دينية ذات ديانة أخلاقية معقدة بكيفية ما. فالبنادر الأولى المتأثرة دوماً بالأعمال الواحدة بالخلاص لكلّ تدنّت ذات نوبته أخلاقي تظهر علامة الرفض للعالم الكاريزماتي: فهي مباشرة منافضة للاقتصاد. وذلك أيضاً بمعنى أنّها نفتقد بلا ريب إلى مفهوم "الكرامة" الخاصّ بالعمل ولكن: طالما يتمرد حل أعضاء الديانة العيش من تبرعات المشجعين لهم ومن التسوّل المباشر أو كذا في الإسلام كدين حرب، ينطلقون من شوعية المحاربين، فإن هؤلاء يعمشون حياة مثالية من عمل أيديهم. هذا ما جرى مع باولو والقديس أغيديس (Agidius)⁽¹²²⁾. وهو ما توصي به أيضاً لوائح الكنيسة المسيحية القديمة وكذلك التعليقات الحاذقة للقديس فرانسيسكو⁽¹²³⁾. لكن لا يعني أنّ العمل في حد ذاته كان عبثاً، وإنه من باب الأسطورة أن أضيف للعمل نوع من الكرامة/ القيمة الجديدة مثلاً في الإنجيل. فالقول: "ابن في عسك" (124) هو تمثيل مليء باللامبالاة إزاء يوم المجداد مثل القول: "أعط للفقير ما هو حق الفقير"⁽¹²⁵⁾ وليس - كما يسمي البعض تأويله اليوم⁽¹²⁶⁾ - كتشديد على الواجبات ضد الدولة،

(122) حسب ما ورد في الإنجيل 1. Korinther 4. 12; 2. Korinther 11. 27) كان الرسول بول يبيع ثوبه خلال رحلاته التبشيرية من عمل يده، وحسب تاريخ الحواريين كصانع للخبزات. أنا القديس أغيديس (Agidius) الذي ينتمي حسب الأسطورة إلى ألبا، غدا عاش في بداية القرن الثامن كمستوطن في منطقة البر وفس (Provence).

(123) المقصود هي Regula von h. Agidius.

(124) انظر: 1. Korinther 7, 20.

(125) انظر كتاب: Mathäus 22, 21; Lukes 20, 25; Markus 12, 17.

(126) من بين رجال اللاهوت المعاصرين يؤيّل مثلاً أدولف هرنالك هذا الموضع من الإنجيل كتعبير عن عيسى/ يسوع المؤمن على الطاعة للحكم الزماني بها أن روما تعهدت منذ قرار السلم الذي أمضاه الإمبراطور أغسطس أيضاً بمساعدة المسيحيين في القرن الأول ميلادي وحسب أوليفر الحواريين أقيمت الصلوات للإمبراطور في القنّاس. قارن: Adolf Harnack, "Kirche und Staat", in: Die Christliche Religion seit Einischluß der jüdisch-jüdischen Religion, Die Kultur der Gegenwart, hg. von Paul Hinneberg (Berlin, Leipzig: B. G. Teubner, 1906), Teil I, Abt. 4, S. 129-160, bes. 133f., and

بل بالعكس هو تعبير اللامبالاة المطلقة إزاء ما يجري في هذا المجال (وهليه يقوم فعلاً التناقض إزاء موقف حزب اليهود)⁽¹²⁷⁾. فـ "العمل" وجد فيها بعد أولاً لدى جماعات الرهبان مكاتبة التي بشتمها، ومن ثم أصبح كطريقة للتشكك. أمّا من حيث المبدأ، فلم تقبله الديانة في مرحلتها الكاريزماتية إلا بالرفض (بتوزيع المعونة على الفقراء) - خاصة للأخبار المخلصين - أو - لجميع المؤمنين - واللامبالاة. والتعبير عن هذه اللامبالاة يتمثل في ذلك الشكل الضعيف من شيوعية المحبة الكاريزماتية التي ظهرت على ما يبدو لدى الطائفة المسيحية القديمة في أورشليم: وذلك أنّ أعضاء الطائفة لا يملكون إلا بقدر أنهم "لا يكتسبون شيئاً"⁽¹²⁸⁾؛ وهذا التوزيع اللامحدود وغير المشقّ على الإخوة المحتاجين في الطائفة، والذي أدّى فيما بعد إلى الغرض على المبشرين في جميع أنحاء العالم، وبالمخصوص بأولو، بجمع التبرعات لهذه الطائفة المركزية التي تعيش عيشاً متافياً للانفصال⁽¹²⁹⁾، وليس حسب أيّ تنظيم "اشراكي" لو "شيوعي الملكية" كما ذهب البعض إلى القول⁽¹³⁰⁾، هو حقاً المعنى لذلك التقليد المأثور. فمع تقلص التطلعات الاسكانولوجية تتراجع الشيوعية الكاريزماتية في

Harnack, *Mission I*, S. 249.

فيها ينقص التأويل لقول: "أعط للفقير ما هو حقّ للفقير" كـ "تعبير عن اللامبالاة القصوى" بعبير غير حسب ما صرح به قول إرنست ترولتش (Ernst Troeltsch).

(127) يعتبر فيبر كأحزاب يهودية في العهد الإنجيلي الطوائف الدينية المسيحية التي تضمّ كلّ من *Saulkischer und Zelotischer Pflasterer* التي بالسيرة له مثل اليهودية القديمة تتميز بـ "مصدر لثورة سياسية واجتماعية قائمة بقودها الإله". فارز: *Antikes Judentum*, MWG II 21, Zitat: S. 242, und Wilhelm Bousset, *Die Religion des Judentums im neutestamentlichen Zeitalter* (Berlin: Reuther & Reichard 1903), S. 168.

(128) انظر: 1. Korinther 7, 29-30.

(129) المقصود على ما يبدو هو ما أقرّه بأولر خلال "مجلس الجوليفين" (عام 48 على الأرجح) المسيحيون اليهود والنسئل في الأيام بجمع تبرعات في الدوائر التبشيرية ذات الطابع الرثني للجماعة الدينية الأولى في أورشليم، وهو ما دفع بأولول السفر في آسيا الصغرى وسكوتونا.

(130) من المحتمل أنّ ماكس فير بلنح هنا إلى أطروحات كارل كاوسكي وروبرت فون بولان. فقد وصف كاوسكي المسيحية على أنّها فعل كل شيء حركة اجتماعية ذات طابع برويتاري وأبرز "التنظيم الشيوعي" للجماعة المسيحية الأولى. قارن: *Karl Kautsky, Der Ursprung des Christentums* (Stuttgart: H. W. Dietz Nachf., 1910), S. 338ff, Zitat: S. 347.

ونيس بولان مرفقاً شيئاً حيناً أكد على "الأراء الإشرائية" و"الظنرة الوالدة لشيوعية المحبة" في المسيحية المبكرة. فقد كانت "مرحلة طفى عليها النزوع إلى شيوع الملكية الثابتة". قارن: *Pöhlmann, Soziale Frage II*, S. 607-612, Zitate: S. 607, 611.

جميع أشكالها وتتميز في حلقات الزمنية كظاهرة خاصة / استثنائية من هذا الامتثال الجبري للإله، وهناك أيضاً كالعادة دوماً على مستوى الاتساق نحو الوظيفة الدائرة للأرباح، لأنه لمن الضروري عدم التحريض عن مفارقة الشغل والتخفيف من المتطفلين التبشيري (والجملة الشهيرة لياولو "من لا يعمل، عليه أن لا يأكل"⁽¹³¹⁾) هي موجهة لهم بالفات. ولذا أصبح تموين الإخوة العاطلين عن العمل والموزعين مهنة إدارة رسمياً: إدارة الخدام⁽¹³²⁾ (Diakonen)، فيتم توزيع أقسام معينة من الموارد الكنسية (في الإسلام مثل المسبحة) عليهم، وفي ما عدا ذلك فهي مهنة الرهبان وكفيلة من شيوعة المحبة الكاريزماتية بنى الزكاة التي يتم التأكيد عليها أولاً في الإسلام ومن طرف البوذية والمسيحية كفرس إلهي، كما يقى أيضاً جزء أخير، قوياً كان أم ضعيفاً، من المعينة/ الشعور الخاص (Gesinnung) إزاء الأنظمة الاقتصادية في العالم، وبما أن الكنائس نفسها تستعملها ويمنحها عليها التعامل معها، فإنه أصبح من المستحيل إدانتها دائماً كبدع شيطانية. فهي تعتبر مثل الدولة إما تازلات لما فقره الله من خطايا في هذا العالم والتي يتمين الاسلام لما كمصير محتم، أو هي طرفي مبعوث من الله للتخفيف من الخطايا، وبالأني فالأمر يتعلق بالسمي إلى عداية أصحابها حتى يستألفوا سلطانهم في هذا المعنى. غير أن هذا الشعور يواجه صعوبات للأسباب التي ذكرت سابقاً في كل العلاقات الرأسمالية، وحتى في أشكالها البدائية، إذ كفيلة/ باق لشعور المحبة القديم لدى الطائفة الأخوية بنى عموماً في الإسلام وفي اليهودية كما في البوذية والمسيحية: "المحبة/ الإحسان" و"الأخوة" والروابط الشخصية المتجلبة أخلاقياً، أي الروابط الأبوية للإله إزاء خادمه الشخصي العناصر الأساسية لجميع أنماط إيتقا "الكنائس" في المعنى المحدد هنا. فظهور الرأسمالية يعني أن هذه المثل تصبح بنفس القدر عديمة المعنى عملياً أمام عالم العلاقات الاقتصادية مثل المثل السلبية الرافضة للعنف التي كانت في النتيجة أساساً لجميع أفكار المسيحية

(131) انظر: 2 Thesalortischer 3, 10

(132) بروري تاريخ المواردين 6 تعين سنة من الخدمة ("Diakonen" باليونانية) في الطائفة الأولى بأورشليم للقيام لمهام إدارية ونظيم الحياة الجماعية. وينبع غير في تقويمه لفهوم Diakonie باعتباره انتمى السبحي الأول لإدارة الطائفة مؤلف: Hamack, *Kirchenverfassung*, S. 22-24. وحمل عكس ذلك يرى: Sohm, *Katholizismus*, S. XVIII, أن الخدمة (Diakone) لم يكونوا "موظفين إداريين لطائفة عميلة"، وإنما كانوا "كاريزماتيين" يقومون إلى جانب الأساقفة "بوظيفة الرسل والمعلمين" داخل الكنيسة الشاملة

المحررة إزاء علاقات السلطة السياسية التي كانت في آخر الأمر منذ القدم وفي كل مكان قائمة على العنف. إذ يتم في الرأسمالية إزالة الطابع الخلق عن جميع العلاقات الأبوية الأصلية لتصبح "موضوعية"، أما الإحسان والأخوة فلا يمكن للفرد، من حيث المبدأ، القيام بها إلا خارج إطار "الحياة العملية" الغريب عنها اقتصادياً.

لقد وقفت جميع الكنائس في وجه نمو هذا العنف اللاشعبي الغريب عنها في داخلها بارتياح عميق وواجهه أغلبها بطريقة أو بآخرى. ولا يمكن هنا متابعة تاريخ الطليين الأخلاقيين الأسامين: تحريم الزنا وفرض سعر عادل (Justum Pretium) للبضائع والعمل كطلب وعرض. هذان المطالبان لا يتصلان عن بعضهما ويتجهان إلى الإتيان الأصلية النابعة لروابط حسن الجوار التي لا تعرف التبادل إلا كتوازن للفوائض أو المتوججات والعمل في خدمة الآخر إلا كمساعدة للجوار والفرض إلا عند الحاجة. فلا يمكن المساومة حول الشئ "بين الإخوة"⁽¹³³⁾، بل يطلب لما يتم تبادله فقط تكاليف الإنتاج (بما في ذلك الأجر الأدنى (Living Wage))⁽¹³⁴⁾، أما المساعدة المتبادلة فتحصل إما بدون مقابل مالي أو مقابل القيام بوليمة، ونياً ينم عن قرض أشياء في استغناء عنها فلا ينتظر جزاء وإتيا عوفاً في حالة الاضطراب. فصاحب السلطة يطلب الزنا/ الفاض والغريب عن القبيلة يريد الربح ولكن ليس الأخ. فالمدِين (الحالي أو المتوقع) هو المعبود أو - بلغة أرسطو - "الكاذب"⁽¹³⁵⁾.

(133) هناك تلميح إلى الكتاب المقدس، موسى 20، 21-22. جاء هناك: "عليك أن لا تأخذ الزنا من أخيك [...] من الممكن أن تأخذ الزنا من الغريب، ولكن ليس من أخيك [...]". موسى 25-31: "وعليك أيضاً أن لا تأخذ منه زباً، ولا تفتش [...] إذ عليك أن لا تفرض مالك بالزنا ولا أن تعطى طعمك بغيرك".

(134) تعني كلمة "Living Wage" الأجر الأدنى الذي يقض تحوت الحياة. ونصف الاشتراكية الديمقراطية هنرييت فون (Henriette Füh) الدخل الأدنى "القدر الأدنى الضروري من المال وغيره من المداخيل" التي هي لازمة للحفاظ على بقاء العائلة بما في ذلك الميزة الاجتماعية. وهذا الدخل الأدنى ليس قيمة مطلقة وإنما هو متعلق بالوضع الاجتماعي والظروف المحلية. قارن: Henriette Füh, "Mindesteinkommen, Lebensmittelpreise und Lebenshaltung," (SSp. Band 33 (1911), S. 523-542, Zitat: S. 523.

(135) كانت المسرحيات الهزلية في عصر النهضة للشاعر الإيطالي لودوفيكو أريوستو Ludovico Ariosto تدور حول الخلط الحاصل بين التماثلات المالية والمغالطات/ الخدع. وقالاً ما كان الخدم هم الذين يعنون أسيادهم بمغالطاتهم للوصول إلى ذلك. فلا يؤمن كلام القرض. قارن خاصة: Ariost, *Kleinere Werke Komödien, lyrische Gedichte (Rime), Satiren, übersetzt und eingeleitet von Alfons Klossner* (München: Georg Müller, 1909).

فالأخوة الدينية تطالب بنقل هذه الإتيقا البدائية لحسن الجوار إلى حلقة العلاقات الاقتصادية بين الأخوة في الدين (إذ كان الفرع في الأصل مقصراً عليهم أي كان، خصوصاً في الجزء الخامس من التوراة (Deuteronomium) أي كتاب موسى الخامس وكذلك في المسيحية القديمة)⁽¹³⁶⁾. وكما كانت التجارة القديمة جنباً مقصورة على تبادل البضائع بين القبائل المختلفة وكان التاجر يمثل الغريب عن القبيلة، فإن هذا الأخير بقي في مجال الإتيقا الدينية موسوماً بسمه مهته، إن لم يكن لأخلاقياً فهو غير أخلاقي: Deo placere non potest⁽¹³⁷⁾. ورغم هذه الروابط الجلية لا بد من الاحتراز في استنتاج أن محريم الربا هو "انعكاس" للوضع الاقتصادي: أي هيمنة الفرع - الاستهلاك. فـ "الفرض - الإنتاجي" الخالي من الربا كان معروفاً في القانون الشرقي حتى في العقود القديمة المحفوظة (كتفرض الحبوب قصد الزرع مقابل جزء من المحصول)⁽¹³⁸⁾. أمّا الحظر المسيحي المطلق للربا، فهوود إلى صياغة الترجمة اللاتينية للكتاب المقدس ("Mutuum dare nihil inde speramus") ودرّبها إلى ترجمة خاطئة للقراءة (μὴδὲν ἀπαιτῶντες) عوض (μὴδὲν ἀπαιτῶντες) حسب أدالير ميركس⁽¹³⁹⁾، أمّا تاريخ تطبيقه فيظهر أنه تم فرضه

(136) المقصود هنا، هو الموضع في الكتب الخامس لموسى (Deuteronomium) وكذلك إنذار الرسول بولس في 1. Thessalonischer 4, 8. أنه يتعين عدم غيبي أحب في التجارة

(137) بلشغ غير ما إلى موضع في تأويل كتاب متى (Matthäus) في الإنجيل من قبل مترس الكنيسة اليوناني جوهانس كريسوستوموس (Johannes Chrysostomos) والتي توجد في "Decretum Gratiani" وفيها نعتت حرفة التاجر بأنها ليست مهوبة عند الإله: "Eccense Domineus uidentes: quia homo mercator uix ad nunquam potest Deo placere".

فانن: Ernst Friedberg, Hg., Corpus Iuris Canonici, 2. Aufl. (Leipzig: B. Tauchnitz, 1879), Band I: Decretum Magistri Gratiani, S. 304, D. 43, c. 11.

وكان النظام "Decretum Gratiani" يمثل للجمعية الأساسية من قوانين الكنيسة في القرن الوسط خصوصاً وبقي حتى وضع "Codex Iuris Canonici" في عام 1917 حيزاً نافذاً المثل.

(138) مثل هذه العقود القديمة وجدت في بابل القديمة حول 800 ق.م. فانن: Meissner Bruno, Beiträge zum altbabylonischen Privatrecht (Leipzig: J. C. Hinrichs, 1893), S. 4, 27f

(139) انظر: Lukas 6, 34f. "فإذا غفرتمون من الذين تأملون عطاءكم، ماذا ترجون منهم؟ إذ إن المخطئين يغفرون أيضاً المخطئين هل أمل أن يأخذوا المال، إنما جئوا أعداءكم، واعملوا خيراً وأقرضهم بدون أن تأملوا، فكيف يكون جزاءكم كثيراً وتصيرون أبناء المثل [...]". أمّا الترجمة اللاتينية الرسمية فتقول: "إنما جئوا أعداءكم واعملوا خيراً وأقرضوا بدون أن تترقبوا شيئاً [...]".

وحسب

على الإكليروس فقط وهنا أيضاً على الإخوة في الدين وليس لإزاء الأعداء، وأنه بني فضلاً عن ذلك غير محترم في أوقات هبمن فيها الاقتصاد الزراعي ومن ثم حالياً الفرض - الاستهلاك الفرض، كما لم يحترم من قبل رجال الدين أنفسهم في العصر الوسيط، لكنه أخذ حصةً معين الاعتبار في نفس الوقت تقريباً حين دخل "قرص الإنتاج" الرأسمالي (بصحيح العبارة: قرص الملكية / الكسب) بصفة واسعة النطاق حين التنفيذ، أولاً في التجارة العالمية / ما وراء البحار. فلم يكن مثلاً نتاج الأوهام الاقتصادية أو انعكاساتها، وإنما نتاج اشتداد ساعد السلطة الدينية للداخل وازدهاد استقلاليتها الذي بدأ يفرض معايير الإتيقاف التي نبتت على المؤسسات الاقتصادية ويضع مع نمو العمل اللاهوتي علماً كاملاً لحل مشاكل الضمير. أمّا الكيفية التي أثر بها غلب هذا المجال الكافي لها، وأنه من الصعب وصفها باقتضاب. ولكنه كان هبناً بالنسبة للتبادل لأنه في الحالات الخاصة التي تم فيها اللجوء إلى قرص الملكية لم يحصل هذا الاستغلال إلا بالمشاركة في الزرع والحصاد هو الخطر الذي يراودهم ولم يصبح أولاً تحديد أقدار تعريفة معينة بعض الحون بالنسبة للأرباح عاديّاً (مثل الأرباح على التجارة البحرية في مدينة بيزا (Dare ad proficuum maris))¹⁴⁰ إلا شيئاً فشيئاً، فكانت بالنسبة لجلب رأس المال المنتج عموماً أشكال الجمعنة وفي مجال القرص العقاري شراء المعاش التي كانت بالطبع أشكالاً معتادة. إلا أن تحريم الربا أثر كثيراً في نوعية الأشكال القانونية في الاقتصاد وأثقل كاهل التبادل بصفة مضغقة: فقام

Adalbert Merx, *Evangelien* II, 2, S. 223-228.

(إن قرصه المروضة هنا *μηδὲν ἀνακεκρυμένον* ("لا بأسوا من شيء") التي تم ترجمتها فيها بعد "بدون أمل") كانت نسباً للنصر. وعلى عكس ذلك كان النص الأصل يقول: *μηδὲν ἀνακεκρυμένον* ("لا أحد يرق الأمل"). فهو ترجم كالأل: "ولكن حيناً أمدكم وأصلوا معهم عبراً وأفرصهم ولا تظنوا قبل الأمل لأحد / لإنسانه حتى يكون جراًكم في السماء...".
قارن: Merx, *Evangelien* I, S. 120.

(140) يستند ماكس مير إلى الأنظمة الفروسيطة لعنة بيزا فيما يتعلق بالحل العرفي للتجارة أي "Constitutum Usus" لعام 1160. وفي الباب "De ius que dantur ad proficuum maris" 24^a أي "التعامل مع أرباح البحر" كما يصفها: Levin Goldschmidt, *Handelsrecht*, S. 256.
قارن: Francescon Bonanni, Hg., *Statuti mediet della città di Pisa dal XII al XIV secolo* (Firenze: G. P. Vissani, 1870), S. 311-1026, hier: S. 900-905.

بالنسبة للمؤمنين الشركاء كانت هناك تسعيرة مختلفة حسب الأرباح القسري تراوح قيمتها القوية حسب الجاهل المصنوع. قارن: Weber, *Handelsgesellschaften*. Zitate: S. 109.

التجارة بحماية أنفسهم ضد الدَّعوات إلى المحكمة الكنسية من خلال قوائم سوداء (مثلها تعمل البورصة اليوم ضد رفع الاعتراض حول الفارق)⁽¹⁴¹⁾ ومن أجل الرابطة الحرفية (هكذا تسمى الفنون di Calimala) قاموا دورياً بشراء رفع العذاب الزمني العام لسد قانون الرِّبا⁽¹⁴²⁾ (Usuraria Pravitatis) التي لا مقرَّ منها. فكان المرء يدفع إلى آخر حياته "مال الضمير" أو ينتهي عن طريق الوصية، أمّا فطنة موثقي العقود فتمثل في خلق أشكال قانونية تمكن من تجاوز تحريم الرِّبا لصالح مقتضيات المراسلة⁽¹⁴³⁾. أمّا بالنسبة للحاجة الملحة إلى الاقتراض من طرف الطبقة الضعيفة فإن الكنيسة أنشأت من جهتها مراكز قأمين⁽¹⁴⁴⁾ (Moxes Piatatis). ولذا لم يسجل

(141) بلدح ماكس نير هنا إلى تعاملات الطبقة التجارية لمنهج فلورنس المنظمة في روابط خلال العصر الوسيط. كانت ثمة سبعة أولئك الذين يشتكون ألتالك إلى المحكمة الكنسية من أجل "excoptio Usurariae Pravitatis". قارن: Weber, *Protestantische Ethik* I, S. 33, Fn. 1. فمضى مالك وضع فير عقارته مع "القوائم السوداء" التابعة للبورصة المعاصرة، والتي من خلالها يتم عزل المدين المشتكون إلى محكمة الفوارق في الأسعار. قارن: فير، ماكس، نتائج تحقيق البورصة الألمانية، في: *BMWG* I/5، ص 175-350، هنا ص 307 مع الملحق 14.

(142) المقصود هنا هو الأمر الذي ينصّ التعامل مع الرِّبا في السنوات 1332 إلى 1337 الذي وضع في *Statuto dell'Arte di Calimala*، أي نظام رابطة التجار في مدينة فلورنس الذين أقرّوا في رفع قوانين قروضهم. وكان الهدف من هذا التنظيم هو رفع العذاب الزمني للتجاوزات التي حصلت ضد قانون الرِّبا (Usuraria Pravitatis)، "الضوابط الحاصل عن طريق الفواض"، في الباب 65 من النظام الداخلي "Di fare il perdono dall'usura". ثم النصّص على أنه ينبغي تقديم الشراح الضروري برفع العذاب الزمني من أجل خطايا ناتجة عن الرِّبا في المعاملات بين أعضاء الرابطة سبباً من طرف موظف رسمي يمين هذه النوص. أمّا بالنسبة للمعاملات خارج الرابطة، فعل المدوين إتيان هذه الرقيفة. تم الاستشهاد حسب طبعة التي كانت على ذمة فير من: "Statuto dell'Arte di Calimala," in: Paolo Eusiliani-Giudici, *Storia dei Comuni Italiani* (Firenze: Le Monnier, 1866), Volume Terzo: Documenti. S. 246f., 394.

والتي استعملها في هذا القيد (انظر: Weber, *Protestantische Ethik* I, S. 33, Fn. 1). ومن القراءات المطابقة نأويل ماكس فير لهذه التعديلات باعتبارها "وضع هام لخطايا الرِّبا" نجده لدى: Dopsch, *Florentiner Zunftwesen*, S. 596.

(143) ينسحق الأمر هنا بمعنى بالقيمة "غير المثقفة" التي كانت تقبض في النصف الثاني من القرن الثالث عشر من التجارة. ولكن يتم دفع التجارة حسب العقوس الكنسية قروض عليهم أن يلزموا في الرصية بإعادة الأموال التي اقترضوها للقيام بتجاريتهم. وبما أنه يصعب إثبات القصرين، فاستعملت الأموال غالباً لبناء الكنائس. غير أنه تم اللجوء إلى نظرية تجنب دفع هذه الأموال فلورنسيند القيمة المتعين دفعها التي تقول أنه يكفي بأن يأمر المتوفي برّد هذه الأموال لتقبل خالص روحه مع العلم أنّ تنفيذ هذا الأمر بعد وفاته لا خلاقة له بمسألة خلاص روحه. قارن: Davidson, *Florence* II, I. 2، ص 425.

(144) في سالفه "Moxes Piatatis" كان الأمر يتعلق بيوستات فروغس توبجيدت في إيطاليا منذ 1463

تحريم الزنا حيثما كان أي نجاح نهائي في معنى عرقلة التطوير الرأسمالي: بل إنه تحول بازدياد إلى عائق للتبادل، وبمعناها قامت إيتيكا اليسوعيين بجميع التنازلات الممكنة أمام تناقص الكالفينيين الذين قدّموا بفضل روحهم التجارية أول "صومخ" مبشّري للزنا⁽¹⁴⁵⁾ (Salmasius) استلمت الكنيسة في غضون القرنين الثامن عشر والتاسع عشر أيضاً رسماً رُغم الموضوع في صياغة الترجمة اللاتينية للكتاب المقدس - *Vulgate* - والقرارات الحاسمة للبابوات⁽¹⁴⁶⁾. هذا حدث - بمناسبة استفسار حول السماح بالترخيص على فروض بغراند من طرف مدينة فيرونا - في شكل أن الإدارة البابوية تأمر قساوسة الاعتراف بدءاً من ذلك الوقت بعدم متابعة للمعتزفين الذين اختاروا قانون تحريم الزنا والفقران لهم - شريطة إثبات أن المعتزف سيخضع لقرره مستقبلياً. يحمل من قبل الكرسي البابوي قد يكون مناقضاً (فيما يتعلق بقانون حظر الزنا)⁽¹⁴⁷⁾.

يدفع من الطوائف الدينية. تراكم رأس المال لدى هذه الطوائف يحكم الأوقاف والمبات التي ضمنت بها أرثوذكسات التي جمعتها. وكانت "Monte Pietatis" تدير القروض أولاً بدون فائض لبعض المجموعات من المواطنين المبرزين مقابل شيء ما للتأمين. ريموند الرمن فرض سعر محدد للثلاثة غند سدّ الفسيف التاجية عن هذا القرض وهو ما أثر سلباً طويلاً. فلان: *Freuz Xaver Funk: Zins und Wucher: Eine Moralthologische Abhandlung* (Tübingen: H. Laupp, 1868), S. 80-83, and *Wilhelm Endemann: Studien in der romanisch-katholischen Finanz- und Rechtslehre bis gegen Ende des sechzehnten Jahrhunderts* (Berlin: J. Guttentag, 1874), Band 1, S. 460-471.

(145) يستند فيه هنا إلى أعمال عالم اللغة الكلاسيكية كلودود سورفير (Claude de Saumaise) (1588-1683) الذي دسّس حضر الفلكل انقائوي في عمله *usuris liber, Claudio Salmasio auctore* (Lugdunum Batavorum, ex officina Elseviriorum, 1638).

وكذلك في دراسات نظرية أخرى.

(146) رُغم التعاليم الرسمية للكنيسة سمحت الإدارة البابوية (وهي الإدارة الرومانية للحفاظ على العقيدة والمعاداة) في 26 شباط/ فبراير 1872 بالتحاليل بالمال على القروض واعتبرت هذا القرار مزمناً حتى على رجال الدين والأديرة والأوقاف الكنسية. فلان: *Viktor Cathrein, Adoraphtologie: Eine wissenschaftliche Darlegung der weltlichen, einschließlick der rechtlichen Ordnung*, 4 Aufl. (Freiburg: J. Br., Herder, 1904), Band 2, S. 353.

(147) حدث استفسار مدينة فيرونا عام 1740 وأثار سلباً عميقاً حول حضر الزنا حتى في الأوساط غير الدينية. وهذا السجال أدى إلى المرسوم البابوي (في 1 تشرين الثاني، نوفمبر 1745) عن طرق إنيابا بينديكت XIV (Benedikt XIV) الذي أكد بصريح العبارة حضر الزنا. غير أن هذا الأمر من قبل الإدارة القديمة (يصل إل القساسة) إلا في الثلاثينات من القرن التاسع عشر. فلان: *Franz Xaver Funk: Geschichte des kirchlichen Zinsverbotes* (Tübingen: H. Laupp, 1876), S. 1-76, und *Zur Geschichte des Wuchersurises* (Tübingen: H. Laupp, 1901), S. 4-14.

أما على مستوى نظرية "السعر العادل" فقد قُدمت التعاليم القروسطية المتأخرة أوسع التنازلات وأشمليها⁽¹⁴⁸⁾، غير أنه لا يمكن الحديث عن "برنامج اقتصادي" خاص للكنيسة في هذا المجال⁽¹⁴⁹⁾. فلم يكن لهذه النظرية تأثير فعلي حقاً على المؤسسات الأساسية، ولم تساهم الكنيسة من تلقاء نفسها، سواء في العهد القديم أم في العصر الوسيط، مثلاً في إزالة مؤسسات عظيمة الشأن مثل الرق. وهو ما جعل الكنيسة، إذا اعتبرناها قد أثرت في العصر الحديث، تهزل خلف الأحداث الاقتصادية وفيما بعد خلف اعتراض التنوير. فحالما أدّت التأثيرات الدينية دوراً فعلياً جاءت هذه من طرف الطوائف مثل كويكر (Quaker) حل وجه الخصوص، فهذه أثبتت مراراً تجاوز عدائيتها للرقي⁽¹⁵⁰⁾. وحتى في جميع المجالات الباقية حولت الكنيسة، حيث أمكن لها التدخل، التأثير التقليدية والمباسة المتعلقة بـ "الغذاء" في المدن ولدى الأمراء. وعلى أية حال لم يكن تأثير الكنيسة القروسطية قليلاً، وإنما كان كبيراً جداً.

(148) قُدمت تعاليم نوما الأكويني آراء جديدة فيها يخصّ نظرية "السعر العادل" التي كانت فاعلة في العصر الوسيط. وحسب هذه النظرية لا يتحدّد "السعر العادل" - كما كان حارياً - من نوعية البضاعة وانما يربط التابعة لإنتاجها (اليد العاملة والمواد والمخاطر) وإنما أيضاً من قيمة استعمالها وأخرى - إلى حدّ معين - من العرض والطلب. وبذلك وجدت "التحديات الفدائية للسعر" اهتماماً في التعاليم الكنسية. انظر: Lupo Brentano, *Ethik und Volkswirtschaft in der Geschichte: Bede beim Antritt des Rektorats* (Münchhen, Dr. C. Wolf & Sohn, 1901), S. 11ff., Zitat: S. 15, وأؤكد رجال من اللاهوت مثل برناردون فون سينا (Bernhardin von Siena) و أنطونين فون ملورنر إضافة إلى ذلك الشعور الفدائي بـ "الميل والحنين" إلى الشيء، وإمكانية تداول متماثلين من طريق الرخاء سوله السعر قانون في هذا الصدد: Franz Xaver Funk, "Über die ökonomischen Anschauungen der mittelalterlichen Theologen," *Zeitschrift für die gesamte Sprachwissenschaft*, Band 25 (1869), S. 125-175, Zitat: S. 154.

(149) تبني فكرة "برنامج اقتصاد" عاملاً بالكنيسة في المصادر المعاصرة مثلاً: Fedor Schneider, "Neue Theorien über das kirchliche Zinsverbot," *Festschrift für Social- und Wirtschaftsgeschichte*, S. Jg. (1907), S. 292-307, hier: S. 294.

وقد تّم ثيو سامرلاد (Theo Sommerfeld) دراسة مفصلة حول الآراء النظرية لمبدأ الكنيسة ولحق إلى وجود "برنامج اقتصاد" مكتمل للكنيسة. انظر: Sommerfeld Theo, *Das Wirtschaftsprogramm der Kirche des Mittelalters: Ein Beitrag zur Geschichte der Nationalökonomie und zur Wirtschaftsgeschichte des ausgehenden Atrianismus* (Leipzig: J. J. Weber, 1903).

النسخة اليدوية للمكس فير. BAdW, Arbeitsstelle der Max Weber Gesamtausgabe, München.

(150) لم يتوقف التعامل بالرقي لدى كويكر (Quaker) إلا في بداية 1800 ورغم أنه تم تبني الرقي من قبل جورج فوكس (George Fox) منذ 1656 وحضر في السورطنات الأميركية في اجتماع الكويكر السري بفيلادلفيا باعتباره متنافس مع العقيدة المسيحية.

غير أن تأثيرها لم يكن في مجال تأسيس أو هزيمة "المؤسسات"، بل حل مشوي التأثير على الضمير، وكان هذا أيضاً سلبياً بالخصوص فقد كانت وما زالت - طبقاً لنمط كل السلط الدينية - دعامة لجميع أصحاب النفوذ الأبوية اللاتية وكل الشرائع القلاحية والمبورجوازية الصغيرة التقليدية ضد قوى الرأسمالية. فالضمير الذي نشبعه ليس هو رأسمالياً بل منافساً لها إلى حد ما. فالكنيسة لا تفكر مثلاً "خريزة الكسب" (وهو مفهوم غير واضح تماماً ومن الجدل عدم استعماله)، بل تبقيها على حالها، مثل بقية الأشياء في هذا العالم، لمن ليس له الكاريزما لاثبات الـ *Consilia Evangelica*. غير أنها لا تجد جسراً بين النهج العقلنة والمنهجية لـ "مهنة" تعتبر الزيج الرأسمالي كفاية موضوعية قصوى تقاس عليها - وهي النقطة الأساسية - الكفاءة اللاتية في "المعمل" حسب متطلبات الرأسمالية والمثل العليا لأخلاقياتها. فهي تزايد الأخلاقيات "التابعة لحياة الدنيا" في الزواج والقولة والمهنة والكسب من خلال إتينا الرهبة باعتبارها أسس ومن ثم تقلل من شأن كل ما يجري في الحياة اليومية، وبالخصوص في المعامل الاقتصادي، إلى قيمة أخلاقية دونية. ولا تعطي منهجية وشيدة للحياة الزهيدة ونهضة على العيش كنمط كامل ذي هدف موحد إلا للراهب. وهذا يطبق على الكنيسة في الغرب مثلاً بنطبق على البوذية التي تحولت جملة إلى دين رهبان بحث. فهي تنظر إلى عمل الإنسان المادي بعين الرحمة طالما يستسلم لنفوذها - وينتزع لها كما يجري في البوذية. فهي تعطي قبل كل شيء القمص من خلال مؤسسة الاستماع إلى خطاياها والاعتراف بها، وهي أعظم وسيلة للنزول لم نعلم بنظيرها بهذه الصورة إلا الكنيسة المسيحية الغربية، التي تخلص مرحلياً من الخطايا وتضعف لديه حتى الدفاع لتصير حياته في العالم وفي المهنة "بصفة منهجية" حسب مسؤوليته، وذلك بالإشارة إلى العمل الذي تقدمه الكنيسة بالنسبة له كمؤسسة صحية ذات طابع كاريزماني: فلا يمكن له أن يرتقي إلى المثل الدينية العليا لأن هذه توجد خارج هذا العالم. وإجمالاً فإن نمط عيش المسيحي الكاثوليكي (الفروسطي) كان في مجال المهن الدنيوية حقاً قليل الارتباط بالقانون والتقليد مثل نمط عيش اليهودي (الذي سيم التمرس إليه لاحقاً) وحتى المسلم والبودي في بعض الحالات. أما ما يبدو قد تحقق من حرية التطور بالنسبة للرأسمالية، فإنه يفسح من جديد من خلال فقدان الحوافز لتحسين "المهنة" المنهجية في هذا العالم، وبالخصوص الحوافز اللازمة للمكسب الاقتصادي. فلم نوضع امتيازات قسمة للعمل المهني. ورغم كل التخفيف، يبقى القول المأثور: "Deo placere non potest" الكلمة الأخيرة بالنسبة للمؤمن أمام فكرة توجبه نمط عيشه الاقتصادي لخدمة المؤسسة الرشيدة واللائخضية الهادفة إلى الزيج. ولذا

تبقى الثنائية بين مثل التنسك / التزهد التي لا يمكن تحييدها إلا بفارقة الدنيا وهذا "العالم" قائمة. أما البوذية فقلما نعلم شيئاً عن "إتيها المنة" باعتبارها ديانة رهبان وكذلك من حيث توجهها الكامل نحو فكرة الخلاص وفيها يخص التصالي التزهد عن ملك الدنيا واللذة في الإسلام الذي حافظ عليه منذ صدوره كدين - محاريين، فهو لا يلبس تماماً في التوجه خلق مثل هذا المحافظ لإيقا المنة الاقتصادية الرشيدة، إذ لا يتضمن الإسلام أية قابلية لها. أما الكنيسة الشرقية الاستبدادية فلم تصل إلى أخذ أي قرار واضح بشأنه. ولكن الفرصة السانحة لتطور الرأسمالية التي قدمتها الكاثوليكية الغربية مقارنة بالاديان الشرقية تتمثل قبل كل شيء في عقلنة السلطة الدينية التي تمت حل أنفاس الحضارة الرومانية وتواصل معها خاصة فيما يتعلق بكيفية تطور العلوم والحقوق. فالأديان الشرقية المذكورة - وهذا هو في الأصل على الأقل نتيجة لمسيرها التاريخي: أي أنها لم تكن هي الحاملة لـ "الثقافة" الروحية والاجتماعية، وإنما السلطة السياسية الدينية التي تقاطع نفوذها مع هذه الأديان التي، باستثناء اليهودية، واجهت دوماً التكتيل الاستبدادي البايوي - حافظت دائماً على الطابع الكاريزماتي اللاعقلاني للتدين أكثر من الكنيسة الغربية. فالكنيسة الشرقية كانت تفتقر إلى جهاز إداري حرمي مستقل يصب في قيادة واحدة للسلطة. فالتشخصية القيادية للمجلس المقدس البيروغراطي الروسي الذي يتكون من أعيان الكنيسة المعينين من طرف الدولة هو الوكيل عن الدولة منذ كارثة البطريق نيكون (Nikon) وإلغاء منصب البطريق منذ بيتر الأعظم⁽¹⁵¹⁾ ولم يتمكن البطارقة البيزنطيين من رفع هذا الطلب. أما شيخ الإسلام فيحتل نظرياً مكانة أهل من الخلافة⁽¹⁵²⁾ باعتبار أن هذا الأخير

(151) أجرى البطريق الروسي نيكون منذ عام 1653 إصلاحاً للكنيسة الأرثوذكسية رغم المقاومة العيفة التي واجهها وتبنى في ذلك المثال الإغريقي في القيام بالطقوس. وبعد بنية وظيقت دخن للمعادون للإصلاح في مواجهة صريحاً ضد الطقوس الجديدة، وهو ما أدى إلى "انقسام" داخل الكنيسة الأرثوذكسية وإلى إصلاح مكانة البطريق بصفة محسوسة. وهكذا لم يمتن القيصر بيتر الأعظم بعد وفاة الطريق هادريان (Hadrian) (عام 1700) إلا منبراً للبطريركية ثم تعويضه في آخر الأمر عام 1721 بـ "المجلس القديس المقدس المشرق". ويتعلق الأمر بنوع من المجلس الاستشاري المكون من رجال الدين وأعضاء مدنيين يتم تعيينهم من قبل القيصر وتمثل مهنتهم بالإشراف على الإدارة "الروحية" للكنيسة. غير أن القيصر يرافقه باعتباره "سامي المنيحة" شؤون الكنيسة الدينية أيضاً عن طريق نائب له. أما إدراك أن الكنيسة ومؤسساتها فقد وضعت تماماً تحت رقابة الدولة.

(152) كانت السلطة القضائية حسب قول كارل هابزبرغ يكر إلى حد همد غير تخضع لشيخ الإسلام المقاطن في القسطنطينية الذي تعود له وظيفة الاستشارة في القضايا المدنية باعتباره المشي الأكبر الذي يمثل القانون الشرعي. فمكانته إذن هي فوق السلطان - الخلافة. غير أنه يعين من طرف الخلافة لأن هذا الأخير يمثل أيضاً الآلة التي تحكمها كحاكم مدني. وبالتالي فإن المشي هو "آلة طيعه" في

ليس من رجال الدين، ولكن الخليفة هو الذي يعينه وينتخب هو الآخر مثل الحاكم البيزنطي بقدر من النفوذ الديني غير المستقر. وفيما يخص البوذية، فإنها لا تعرف مثل هذه الرئاسة إلا في اللاموية التي يترجمها إقطاعي صيني⁽¹⁵³⁾ إضافة إلى أنه كان "معتقلاً" باعتباره كان يمثل التجسيم في المعنى الذي تم توضيحه سابقاً⁽¹⁵⁴⁾. ولذا هناك انقصار إلى السلطة العلمية المحسوسة: إذ كان الإجماع (Consensus Ecclesiae) في الإسلام مثلاً هو أيضاً في الكنيسة الشرقية والبودية هو المصدر الوحيد للمعرفة، وهو ما أدى في الإسلام والبودية إلى مرونة واسعة وإلى إمكانية التطور، إلا أنه عرقل كمبراً تكوين فكر فلسفي معقلن/ رشيد في تواصل مع اللاهوت. وأخيراً هناك أيضاً انقصار إلى عدالة رشيدة/ معضلة قامت إدارة الكنيسة الغربية بوضعها على مستوى المحاكمة، أولاً لأغراضها الشخصية: "هكمة التفتيش" قصد البحث عن أدلة حول أحداث ذات قيمة بالنسبة للكنيسة، ولكن بتأثير قوي فيها بعد على تطور العدالة العالية، وكذلك على مستوى علوم الحقوق الوضعية التي طورها الكنيسة في الغرب بالاعتماد على الحق الروماني نفسه تارة وأخذه كمثال يقتدى به طوراً. وأجماً، فإن التوتر والتوازن الغريب بين الكاريزما والرهبة من ناحية، وبين الطابع الإقطاعي والطابع الطبقي للعقد الاجتماعي المتعلق بالسلطة السياسية والسلطة الدينية المستقلة عنها والتقاطعة معها والتي نظمت بيروقراطياً بصفة رشيدة من ناحية أخرى، هما اللذان حملا في طياتهما البذرات الخاصة بتطور الثقافة في الغرب: لكن Paul بالنسبة للنظرة السوسيولوجية كان العصر الوسيط الغربي إلى حدٍّ ضعيف جداً يمثل ما كانت عليه الثقافة/ الحضارة المصرية والنبطية واليهودية منذ انتصار السلطة الدينية، وما كانت عليه كلٌّ من الثقافة/ الحضارة

عبد السلطان. انظر: Carl Heinrich Becker, "Islam," RGG, Band 3 (1912), Sp. 706-745, bes. sp. 724-726

(153) المقصود هنا هو الدلاي لاما باعتباره تجسماً لـ Bodhisattva Avalokiteśvara لإله الحامي للبت والخاص لقب Padmasālini. ومنذ انتصار سلالة المانشو (Khadshu-Dynastie) على فانتو Doungar المغول عام 1720 بدأت في الحقيقة هيمنة الصين على التبت. فأصبح يسترجع على الدلاي لاما زيارة بيكين بعد شيه رجباً روحياً ودينيّاً على التبت وتقديم ولائه للقصر. (تقريباً في هذا الصدد: Gleditsel, *Buddhismus*, S. 92). هذا ويظهر الدلاي لاما شؤون الدولة في التبت مع اثنين إلى أربعة من المستشارين للمعين من الصين وتمت رقابة "المقيم العام للصين في التبت" الملقب بـ "آسان" (Amban). وكان المقيم ساخراً حتى لدى اختيار الدلاي لاما القادم. انظر: Hackmann, *Buddhismus* II, S. 73.

(154) انظر بالخصوص التفاصيل في النصين لحرير الكاريزما، والحفاظ على الكاريزما.

الصينية منذ الانتصار النهائي للكنفوشية واليهانية - بفرض النظر عن العويدة - منذ انتصار نظام الإقطاع¹⁵⁵، والرومية منذ انتصار الاستبداد البابوي وبيروقراطية الدولة، والإسلامية منذ التوطيد النهائي للخلافة ونمذجة وظائف السلطة المدوّنة للأرياح، وأخيراً ما كانت عليه الحضارتان الهلنستية والرومانية المختلفة في حد ذاتها وفيما بينها، ولكن إلى حد كبير جداً: أي "وحدة ثقافية/ حضارية". فقد وصل التحالف بين السلطة السياسية والسلطة الدينية في الغرب مرتين إلى أوجه: في عهد الكارولينجر وفي بعض المراحل من عهد الإمبراطورية الرومانية - الألمانية، ثم من جديد مع الأمثلة القليلة للسلطة الدينية الكلفينية من جهة، ومن جهة أخرى في دول الإصلاح اللوثرية والإنجليكانية المنشئة جداً، ومن ناحية الأشكال المنافية للإصلاح في الدول الكبيرة الكاثوليكية الموحدة مثل إسبانيا وبالحصوص فرنسا في عهد يوسوة¹⁵⁶ (Bossuet)، وفي كلتا الحالتين يطابع استبدادي قوي. وبالمناسبة فإن السلطة الدينية عاشت حينها كانت - وإلى حد ما آنذاك أيضاً - في توتر مع السلطة السياسية وكانت الحاجز الخاص الذي وقف آنذاك في وجه سلطة هذه الأشكال الاستبدادية والتبوغرافية البحتة في العهد القديم وفي الشرق. وبلا ريب كانت هنا سيادة مقابل سيادة وشرعية مقابل شرعية وإدارة كاريزماتية ضد أخرى، وكان المثال في دهي الحكام والرعية هو دائماً: توحيد كليهما. فلم تكن هناك حرمة للفرد أمام/ في وجه سلطة مشروعية السيادة إن لم تكن في شكل الكاريزما المستغلة في دولة السلالة أو ضمن السلطة المضمونة شرعياً من خلال عقد أو مستمعة من سلطة صاحب الإقطاع الذاتية. والسؤال إلى أي حد مذّت الدولة القديمة أو السلطة الدينية أو دولة

(155) لم يجد انتصار الكنوشية - حسب غير: Weber, *Konfessionsstruktur*, MWG 119, S. 362 - إلا في القرن الثامن حسب توقعنا تقريباً. ولم يتم نظام الإقطاع في ألباني إلا في القرن الثاني عشر كما لم يتم تأسيس حكم مركزي للدولة إقطاعية إلا في القرن السابع عشر من طرف شوغون

(156) المقصود هي سياسة الكنيسة في عهد الملك لويس الرابع عشر التي كانت من إلهام الأسقف جاك بينه يوسوة (Jacques Bénigne Bossuet) من مدينة هو (Meaux) فيسادة يوسوة وأسمى أعضاء الإكليريوس اتخذ لويس الرابع عشر موقفاً معادياً جداً ضد البروتستانت ولم يشه اضطهادهم إلا بعد مرسوم نانت (Nantes) عام 1685 الذي حُكم بعض التبرلات للبروتستانت. وحتى في الصراعات بين الملك والبابا فيما يخص حقوق الطقسية بُعث الأسقف مرفهاً موازياً للسلطة. هكذا صادق المجلس العام للكنوشة "المكوّن من 34 أسقفاً على مرسوم حذر بيد يوسوة بمتوان "Declaratio plenae potestatis Gallicanae de potestate ecclesiastica"

يقف فيه الكليروس تدخل البابا في الشؤون الدينية التي هي من مشمولات الملك الفرنسي وتؤكد على أولوية قرارات المجالس الدينية في كونستاز (Konstanz) وبازل (Basel) على قرارات البابا. انظر: Holzmann, *Französische Verfassungsgeschichte*, S. 444-452.

الأعيان أو الاستبداد البابوي سلطتها على الفرد، فهذا السؤال تم التعرض إليه سابقاً بعض الشيء^(١٥٦)، وسنعود إليه لاحقاً في جزء منه إذ يتعلق الأمر فعلاً أولاً بمصالح المجموعة الحاكمة والحفاظ على نفوذها/ سيادتها ثم بكيفية تنظيمها. ولم يكن هناك حاجز شرعي في وجه السلطة لحماية الفرد في حد ذاته.

لقد أزعج تطوّر كلٍّ من الديمقراطية البورجوازية الحديثة والرأسمالية أوضاع السيادة الدينية بصفة جوهرية. وكان في البداية حل ما يبدو في غير صالحها، إذ فرضت الرأسمالية انتصارها رغم معارضة الإكليروس وحتى مقاومتها المباشرة في أغلب الأحيان. وابتعدت "البورجوازية" التي تحملها في طبقاتها "البورجوازية الكبرى" بازدياد من روابطها التاريخية مع السلط الدينية؛ فكلٌّ من تنظيم سير الحياة الدينية وتحفظات السلطة الدينية إزاء العلوم الطبيعية باعتبارها الأرضية المثنية لرأس المال؛ وكذلك العقلانية المتزايدة في نمط الميش في حد ذاته الذي أصبح أكثر وضوحاً وتحكماً امتعشت بازدياد من حاملي الرحمة المسحرة، وبالحصوص من أصحاب النفوذ التقليديين ذوي التوجه الاستبدادي والمؤمنين لمطالب السلطة الدينية. ولم تكن في الحقيقة، كما يذهب البعض، ميولاً فاسقة متعاضة للإيتيقا أو غير أخلاقية لدى الطبقات البورجوازية المساعدة هي التي أدت دوراً؛ فـ "الميوعة" الأخلاقية التي اتسمت بها طبقات الإقطاع طالما كانت واثقة من سيادتها قبلتها الكنيسة عن طريق مؤسسة الاعتراف بصدور وحسب إلى حد كبير. ولأنها إيتيقا الحفلانية البورجوازية الصارمة هي التي في آخر المطاف واجهت السلطة الدينية، إذ أصبحت تهدد مفتاح السلطة الكنسية وقيمة توزيع الرحمة ورفق للعذاب الزمني. ولعلك اعتبر من طرف السلطة الدينية السبيل نحو المروطة إذا لم يكن مراقباً ونظماً إلى ظاهرة تشك كسي. وفي ظلّ الكنيسة لجأت إذن كلّ الطبقات المحافظة التي تشعر نفسها مهددة من الرأسمالية وقدرة البورجوازية؛ الطبقة البورجوازية الصغيرة والتبلاء وكذلك اللوكية - بعدما رأت أنّ عهد التحالف مع الرأسمالية لضمان نفوذها قد ولى وأنّ رغبات البورجوازية في الصمود إلى السلطة أصبحت خطيرة.

وقد وجدت البورجوازية نفسها حل نفس الطريق في الوقت الذي رأت مكانتها مهددة من طرف معوم الطبقات العاملة من القاعدة. أما الكنيسة فتلاومت

مع الرأسمالية بالذات - يكفي هنا التذكير بنظرة حزب الوسط الألماني من كيتلير إلى اليوم ومفازته⁽¹⁵⁸⁾ - التي أصبحت فجأة على رأس الحكم. ومن جهتها غابتها السلطة الدينية يترحاب. ولئن كانت لها في بعض الأحيان آمال اقتصادية إيكولوجية ترمي إلى تحقيق "اشتراكية" "مسيحية" تقودها السلطة الدينية - وند فهم ورامها أشكالاً مختلفة من الطوباويات، أعطتها ذات مسحة بورجوازية صغيرة - وساهم من جهتها في زعزعة الإيمان في نظام بورجوازي اقتصادي⁽¹⁵⁹⁾، إلا أن العداوة النموذجية وشبه الحتمية للسلطة من قبل الحركة العمالية غيرت موقفها. فالتعامل الحديث ليس ببورجوازي مسفير. وليست شياطين سحرية ولا قوى طيمنية هي التي تهدد وجوده. وإنما ظروف/ أوضاع اجتماعية معقدة وحلقة. كما تزد الشرائع القوية لدى الطبقة الشغيلة عادة القيادة/ التوجيه من قبل السلطة الدينية أو تقبلها فقط ككتابة لصالحها بدون مقابل إذا تطلب الأمر ذلك. فمصالح السلطة الدينية أصبحت تتطلب تحالفاً أكثر مع السلطات الجديدة الصاعدة بقدر ما تواجه صلابة النظام الرأسمالي، إذ تسمى السلطة الدينية من حيث مصلحتها الأخلاقية الطبيعية إلى تنظيم العلاقة الشعبية الرأسمالية للطبقة الشغيلة مع أرباب المصانع حسب نمط العلاقة الاستبدادية الشخصية التي تسمح بالعمل الخيري، وبالمخصوص بنصائح تلك "المؤسسات الخيرية" التي في إمكانها كبح حزبة حركة البروليتاريا المناوئة للسلطة، وذلك إلى

(158) يفتح ماكس فير ما إلى جناح الإصلاح الاجتماعي في حزب الوسط الذي رفع مطالب سياسية ذات طابع اجتماعي وذلك على الرقبة نظام اجتماعي رأسمالي. ودافع عن هذه الآراء جناح الوسط في برلين منذ 1870 تحت تأثير أسقف مدينة ماينر (Manzer)، فيلهلم إيمانويل فرايبيرغون كيتلير (Wilhelm Emmanuel Freiherr von Ketteler). وهذا الوقت وصله كل من فرانز هيرتز (Franz Hitze)، جورج غراف فون هرنفيلج (Georg Graf von Henning)، فران براندت (Fran Brandt)، اللذين عثموا عن طريق "Volksverein für das katholische Deutschland"، وكان موحها ضد الموقف المعادي للرأسمالية المتداول في الرأي العام من طرف الدوائر الكاثوليكية المحافظة من جهة وضد الحركة العمالية الاشتراكية من جهة أخرى.

(159) من الواضح أن ماكس فير لا يقصد هنا "الاشتراكية المسيحية" في المعنى الحقيقي للكلمة والتي كان يقصد منها في بداية القرن العشرين الطموحات الثورية والفاشية مثل "الاجتماعيين - المتدينين" السريسيين الثاميين له ليوناردو والفلز (Leonhard Ragaz) أو الفوضويين المسيحيين من أتباع ليو تولستوي (Leo Tolstoj) وإنما يبدو أن فير يفتح من خلال إشارته إلى "الاشتراكية المسيرة ديبية" إلى الكنيسة الكاثوليكية وحركة الإصلاح المسيحية - الاجتماعية في ألمانيا التي كان مركزها في مدينة مونسفلايدباش (Münchberg-Ladbach). من خلال الإرشاد اليانوي "Renas Novanus" (1891) كانت المطالب الاجتماعية - مع الرقبة للحزب الرأسمالية والليبرالية - قد تم استيعابها بصفة منهجية في تعاليم الكنيسة الكاثوليكية. انظر في هذا الصدد أيضاً: Ernst Troeltsch, *Soziallehren*, S. 843ff.

أقصى حدٍّ ممكن حتى بتفضيل الصناعة المنزلية التي تبدو من حيث "الترابط العائلي" والطابع الأبوي في علاقات العمل أخفّ من التجمّعات في المصانع التي تيسر ظهور الوعي الطبقي المعادي للسلطة. فهي تظهر احتراراً شديداً إزاء الإضراب الذي يمثل وسيلة للمواجهة المعادية للسلطة وجميع الأشكال الاجتماعية التي تقدمه، خاصة عندما ينتجم عنه تضامن بين الأديان قد يمتدّ إحدى مصالحها المقررة للربح.

يبدو أنّ الظروف التي أوجدت السلطة الدينية قد ترحّضت داخل الديمقراطية الحديثة في حدّ ذاتها. فمكنتها إزاء السلط السياسية والقوى الاجتماعية المناوئة لها تتعلّق بعدد نوابها الذين التزموا بقرض أرائها. وليس لها خيار آخر سوى إنشاء تنظيم حزبي والقيام بالدمج (Demagogie) واستعمال نفس الوسائل ككلّ الأحزاب. وهذه الختمية تدفع نحو النمو البيروقراطية كي يكون جهاز السلطة الدينية في مستوى الوظائف التي تتكفّل بها بيروقراطية الحزب. فدور العناصر الأساسية بالنسبة للصراع السياسي والدمج من ناحية ومركزية السلطة من ناحية أخرى تتطوّر كما في آلة مجموعة جماهيرية مكافحة، على حساب السلط المحلية القديمة (كالسلط الأسقفية - الكهنوتية). فالوسائل - إلى جانب استعمال وسائل العيادة الخاصة المؤثرة للعواطف كما طبّقها منذ البداية أصحاب الحركة المناهضة للإصلاح المحافظين في تحريك الجماهير - شبيهة بالنمّي هي لدى أحزاب أخرى: إنشاء جمعيات تعاونية ذات قيادة دينية (فلما أن تكون مثلاً الموافقة على فرض مرتبطة أولاً بتقديم شهادة الاعتراف بالخطايا¹⁶⁰) أو أن يكون استحقاق القرض مطابقةً لمنع الحياة الدينية) وجمعيات عمالية وجمعيات الشباب، ولكن قبل كلّ شيء بالطبع: السيطرة على المدارس. فحيث هناك مدارس حكومية تقع المطالبة بمراقبة الدروس من طرف السلطة الدينية أو مناقشتها من خلال مدارس أقلّ شأناً تحت إدارة الرهبان. فالانفاق الحاصل مع السلطة السياسية وما يتجرّعه من امتيازات على مستوى القانون الجنائي

(160) يفكر فير ها - كما جاء أيضاً في تذكير مواز في دوائمه حول روسيا (DWG U 10) ص 162، (Fm. 4) - بالخصوص في الأساليب الإيطالية؛ هناك "حالاً ما يطلب المساع بغرض الإشهار بشهادة الاعتراف بالخطايا". وكانت هذه الشهادة (Schedula Confessionum) تسلّم في الكنيسة الكاثوليكية من طرف القسيس الذي استمع للاعتراف، وقد تطلب أيضاً قبل تناول القرامد للاستشهاد بها. وكانت جماعات القرويين قد تأسست في إيطاليا عام 1882 حسب مثال صناديق القروض الألمانية وحسب عليها رجال الدين الكاثوليك بحيث كانت هناك 779 جمعية قرّض كاثوليكية عام 1897 مقابل 125 صندوق قرّض غير كنسي. انظر: Hans Crüger, "Erwerbs- und Wirtschaftsgenossenschaften", HKS 44, Band 3 (1909).

والكنسي ومن حفاظ ممكن على تزويد اقتصادي للكنائس "المتفلة" وخضوع سلطة الدولة في جميع مجالات الحياة للمنظمة من قبل الكنيسة لما هو في الحقيقة من إرادة الإله. ولذا لا يمكن للسلطة الدينية أن تقبل "فصل الدين عن الدولة" إلا ضمن نظام ديمقراطي يضع السلطة في أيدي النواب المنتخبين. يمكن أن نهم من ذلك كما نعلم الكثير، وبالنسبة للسلطة الدينية يمكن حسب الأوضاع لتجديد نفوذها انطلاقاً من حرية الحركة التي تحصلت عليها ومن حرية الرقابة مما يجعلها تنسى امتيازاتها الصورية. لنرى مثلاً أهم نتيجة اقتصادية: فحذف ميزانية الشؤون الدينية لم تمنع بالطبع في أي حال من الأحوال في البلد الذي تنسم السلطة السياسية به (دمتوريا) بعدم الالتئام إلى دين معين: أي الولايات المتحدة الأميركية، أن تقدم للدوائر ذات الأغلبية الكاثوليكية دعماً مالياً للمدارس المتفارة من قبل الكنيسة، وبالأحرى أن تجعل السلطة الدينية في موقف أحسن حالاً مادياً من خلال هذه "الميزانية" المتوقعة⁽¹⁶¹⁾. وإذا ما عنيت الأملاك ومدانجيل للمناطق التابعة لها من الضرائب، فإن هذا يساهم اليوم في نمو ضعيف ولكن دوماً متواصل لذلك "اليه الميتة" وبصفة مستقرة مثل الأسس. وبالطبع يبقى تماسك أنصار السلطة الدينية في دول ذات أديان مختلطة مثل ألمانيا أقوى ثبات وسط الخصم وبارزة أكثر في المناطق التي يكون فيها الفصل الجغرافي بين المناطق التي هي ذات أغلبية فلاحية وبورجوازية صغيرة والمناطق التي هي ذات أغلبية صناعية مثل بلجيكا، في مثل هذه الدول يكون تأثيرها بلا ريب ناقصاً لسيادة الطبقات التي نشأت على أرضية الرأسمالية: كالبورجوازية وبالخصوص الطبقة الشغيلة.

(161) جاء في الفقرة الإضافية الأولى للدستور الولايات المتحدة الأميركية بتاريخ 17 من أيلول/سبتمبر 1787 والتي وقعت من قبل مختلف الولايات ومخلت حيز التنفيذ عام 1791 الأخر: "Congress Shall Make no Law Respecting an Establishment of Religion or Prohibiting the Free Exercise There of". وهذا الصديل ثم ذكره من قبل جيمس برنيس في مستهل الفقرة "The Churches and Clergy" كدليل على التماسك السوي للعقائد الدينية الذي يضبطه الدستور في الولايات المتحدة الأميركية (انظر: S. 570 Bryce, American Commonwealth II). ومعد برنيس لتعديل عن الانحرافات من هذا البناء وذكر فيها يتعلق بأساليب الكاثوليك التالية (The Appropriation of Public Funds) "In some States, and particularly in New York, State or city legislatures are often charged with giving money to Roman Catholic Institutions for the sake of securing Catholic vote". وهذه الطريقة تحصلت للمناوس الكاثوليكية الرومانية والمؤسسات الخيرية في نيويورك على إعانة تتجاوز قيمتها \$400000 في عام 1870 (الرجع المذكور، ص 57). ومن المفضل أن ماكس فيرغز اطلع مباشرة على هذه الأساليب خلال زيارته لأمريكا عام 1904.

كانت أسباب الانقسام داخل العقيدة الغرية التي أدت إلى إزاحة قوة لمكانة السلطة الدينية بلا ريب أيضاً اقتصادية. ولكن في الجملة لم تكن إلا بصفة غير مباشرة. غير أن الفلاحين أظهروا اهتماماً بالتحاليم الجديدة، خاصة من وجهة نظر تحرير الملكية من الضرائب ومن الواجبات غير المدعومة شرعياً من طرف الكتاب المقدس، مثلما يفعل اليوم الفلاحون الروس⁽¹⁶²⁾. أما المصالح المادية فلم تكن بالعكس لدى البورجوازية حاضرة إلا ضمن الصراعات مع حرفيي الأديرة، وكل ما عدا ذلك بقي ثانوياً. فلم يكن تحريم التزما مثلاً نقطة خصام بآية حال من الأحوال. وظاهرياً كان السبب هو ضعف نفوذ الكرسي البابوي الذي أدى إلى الانقسام ومن ثم إلى السلطة التي حققتها حركة المجلس الديني التي زادت في تقليص نفوذه الذي بات ضعيفاً في الدول الشمالية النائية. إضافة إلى ذلك ازداد ضعف السلطة البابوية مع تعدد الصراعات المتواصلة والتاجعة التي قام بها الأمراء والطبقات الغنية ضد تدخلاته في توزيع الأرباح المحلية وضد نظام الضرائب والوظائف الدينية، وكذلك من خلال النزعات الاستبدادية والعلمانية التي دعمت سلطة الأمراء بتزايد عقلنة الإدارة والحط من سمعة التقليد الكنسي لدى المثقفين والدوائر الحرفية والبورجوازية، خاصة بعدما صمدت سلطة الكنيسة الباب في وجه نزعات "الإصلاح". مع العلم أن هذه النزعات التحررية لم تكن بالبيئة مدفوعة برغبات التحرر من تسيير أحياء المدينة وفي جزء ضئيل منها فقط برغبة تقليص التنظيم الديني للحياة. ولا مجال حقاً للحديث عن أية "عبادة كونية" للكنيسة تم الشعور بها من طرف مجتمع يتوق إلى الانفتاح على الحياة وحرة "الشخصية" وربما حتى الجمال وورغد العيش. هل أن عمل الكنيسة لم يكن في هذا المستوى المرضي، بل العكس هو الصحيح: قبالة للمصلحين لم يكن التصق الديني في الحياة اليومية عن طريق التأثير الحالي للسلطة الدينية كافياً إلى أقصى

(162) ينسب الملاحون في عهد الإصلاح قول الإنجيلي 1. Galster: "هكذا جاء إذن في الحركة التي حزنوا بها المسيح، ولا تسمحوا لأنفسكم المعرفة من جديد إلى الاستبعاد" بصفة عملية وأزله كنباء للتحرر من نظام السخرة/ الاستبعاد ثم طبقوه في حرب الفلاحين لتحريرهم. غير أن لوثر دحض جزءاً من التأويل الأسدي الجانب والموجه فقط نحو الحياة الدنيا. (انظر: Troeltsch, Soziallehren, S. 381). وفي روسيا طالب الفلاحون منذ ثورة 1905 - بالاستناد إلى الإنجيل للدين - الأخلاقي الذي قام به غارودنيكي (Narodniki)، وخاصة تولستوي ورسولوفاف (Solowjew) بالازالة الكاملة للملكية الخاصة للأرض. انظر: Weber, Zur Lage der bürgerlichen Demokratie in Russland, MWO I/10, S. 243, Fn. 79, und "Diskussionsbeitrag zu Ernst Troeltsch." in: Verhandlungen DGS 1916, S. 196-211, hier: S. 200 (MWO I/9)

حدّ، وبالمخصوص لدى الدوائر البرجوازية حيث لم يكن غالباً الأمر على ما يبدو. فمثل هذا القدر الصعب على تصوّر بالنسبة لنا من المراقبة للحياة والتنسك والعفة الدينية كما يفرضه الأعداء الأساميون للبابوية مثل الطوائف القروية من التعبد، لم تسع الكنيسة قط إلى فرضه على المعتدلين، بل إنّ التحالف الذي لا مفرّ منه مع السلطات الدينية ومع الخطيئة كان هو الحافز للإصلاح. فالتوجهات النسكية داخل البروتستانتية لم يكن لها في جميع الأماكن التي انتصرت فيها وحيث كان هناك نفوذ اجتماعي للبرجوازية إلاّ عدد قليل من كنائس الإصلاح ذات صبغة نسكية: وكذلك الأمر بالنسبة للأنجليكانية واللوثرية هناك حيث استولى النبلاء والأمراء على السلطة. إنّها طبيعة العقيدة الخصوصية لدى الطبقات البرجوازية المتأثرة دينياً بشدة - التي لا تطابق نمط عيشها المحدّد لتعلّفها القويّ بالإتيقا المرشدة وكذلك لكيفية عيشها واهتمامها العميق بإشكالها "التسويغ" أمام الإله بنمط عيش الفلاحين الذي تحدّده أكثر الظروف الحياتية للطبقة - هي التي تجعلها تخضع اليوم للخطب الإصلاحية ضدّ الجهاز التقليدي الكنسي مثلما جرى تماماً سابقاً مع السلطة الدينية ضدّ الإمبريالية والطوائف المتسوّلة ضدّ الإكليروس الشمولي. فهؤلاء كانوا يجنّبون حركة إصلاحية داخل الكنيسة، بل يفرون بها هلتاً أحسن من ثورة كنيّسة، شرط أن تستجيب هذه المطالبهم الأخلاقية. ولكن كانت هناك بالنسبة للسلطة الدينية بعض الصعوبات المتعلقة بكيفية تنظيم منظماتها التي أصبحت تاريخية وبمصالح سلطاتها المعسرة التي لم تنجح في تجاوزها في الوقت المناسب، فالتدور الذي تقوم به مختلف الظروف الاقتصادية، خاصّة السياسية في مسار انقضاء العقيدة كان معروفاً بصفة كافية، ولكن لا بدّ من عدم تجاهل البعد الذي تحمّله الحوافز الدينية في آخر الأمر.

من جهة أثر إصلاح الكنائس على التطوّر الاقتصادي بصفة قويّة جداً، ولكن حسب نوعية العقائد الجديدة بكيفية مختلفة. فلم يكن موقف كنائس الإصلاح اللوثرية إزاء الطبقات الصاعدة على أرضية الرأسمالية: كالبرجوازية والبروليتاريا مختلفاً مبدئياً عن الكنيسة الكاثوليكية إلاّ بتدرّج. إذ إنّ موقف لوثر كان مرتبطاً بالتقليد بصفة صارمة فيما يخصّ الحياة الاقتصادية، بل كان، قياساً بـ "الحداثة"، بخلاف آراء المنظرين للفيلورنتيين⁽¹⁶³⁾، وكنيسته كانت تقوم كلياً وبصریح العبارة على

(163) يميل ماكس Weber هنا إلى المذهب من أمثال لوثر ضدّ الزبوا وأخذ الغنائص. وانبع لوثر، خاصة =

وظيفة الكاريزما لدى القيس المؤهل لنشر الكلمة، أي أنها مدوّة لكل ثورة ضد السلطة المبعوثة من الإله. أمّا الإبداع الاقتصادي المهم من حيث نتائجه فيتمثل في إزالة "الإرشاد الإنجيلي" الذي كان يمتنع على الأخلاقيات الدينية الداخلية وعلى الأنظمة الاجتماعية، أي إلغاء الأخيرة - الذي لم يكن بالنسبة للمؤمن مؤكداً منذ البداية - وتفتك الرهبان باعتباره تعبيراً على قداسة فعل خطر ولا طائل منه (164). فلا يمكن إذن من الآن تخفيف الأخلاقيات المسيحية إلا داخل هذا العالم وأنظمتها، مثل الزواج والدولة والعمل. وفي حالة فشل السلطة الدينية ومحاولات تأسيس الجماعات الدينية - مع العلم أن فشل هذه الأخيرة مرتبط بالطبع بالمحيط السياسي والاقتصادي - وفيها يعلّق بالحفاظ المبني على الطابع الوظيفي الكاريزماتي للكنيسة كمؤسسة

في عمله الصادر عام 1524 بعنوان: "Von Kaufshandlung und Wucher" in: D. Martin Luthers Werke: Kritische Gesamtausgabe (Weimar: Hermann Böhlau Nachfolger, 1899), Band 15, S. 293-322.

الدليل المؤقت في الحق القانوني حول عدم لتأجيل المال الذي تمّيزه رجل اللاهوت في العصر الوسيط المتأخر أنطونيو فون فورتر. انظر: Antonius. Summa moralis (Florenz: انظر: P. C. Vivinus, 1741), vol. 2: Opera omnia [...], cura Thomae Marnethi et Dionysii Remedelli, 1.6, § 16.

وقد حاول فرانز كيلر في سلسلة Görres-Gesellschaft تقديم الدليل على "حداثة" أنطونيو فون فورتر ويرنهارد فون سينت اللذين يعتبرهما ماكس فير "منظرين فلورنسين"، وذلك بجمعه الأدلة التي تثبت الفرق الإيجابي لكليهما تجاه المعاملات الرأسمالية والزعج السلوك من منظور اجتماعي. انظر: Franz Keller, *Untersuchung und Mehrwert. Eine sozial-ethische Studie zur Giergeschichtsmoral*, (Görres-Gesellschaft zur Pflege der Wissenschaft im katholischen Deutschland, Sektion für Rechts- und Sozialwissenschaft, Heft 12 (Paderborn: Ferdinand Schöningh, 1912).

وكانت دراسة كثرة قراءة نقدية لظروحات كل من فريتر سوبارت في كتاب *Modernen Kapitalismus* وماكس فير في *الإيثيقا البروتستانتية (Protestantischen Ethik)* حول نشأة الرأسمالية الحديثة، وبخصوصاً التفاصيل فيهما يتعلق بتحريم الزنا (المرجع المذكور، ص 26 فلاحاً). وقد ردّ ماكس فير على ذلك وكذلك حل الدراسة المناقضة من قبل سوبارت في: *Der Bourgeois. Zur Giergeschichte des modernen Wirtschaftsmenschen* (München, Leipzig: Duncker & Humblot 1913), S. 230ff. mit S. 305f., Anm. 274.

بصفة وافية في مراجعتها لكتاب *الإيثيقا البروتستانتية*. انظر: Weber, *Protestantische Ethik* 1920, S. 56-58. Fo. 1.

وكذلك تقرير النشر سابقاً ص 366

(164) لم يرد لور على إشكالية "الإرشاد الإنجيلي" (Corisilia evangelica) بصريح العبارة إلا في أواخر عام 1521. ورغم أنه كان ناعياً لطفلة الأعمى، رضى - انطلاقاً من شوقه - التبرع ودافع عن الزواج بالنسبة للرهبان والفساوسة. انظر: "De votis monasticis Martini Lutheri iudicium 1521." in: D. Martin Luthers Werke: Kritische Gesamtausgabe (Weimar: Hermann Böhlau, 1899), Band 8, S. 564-669.

لنشر كلمة الخلاص فإن لوتر قد وكل الدولة بهذه المهمة، إذ إنه كان مشغولاً قبل كل شيء بطريقة نشر التعاليم الخالصة على الوجه الصحيح، أما الاستبداد البابوي الذي تكوّن، فقد وجد دعماً اقتصادياً هائلاً من خلال علمانيات مرحلة الإصلاح⁽¹⁶⁵⁾.

وفي الوقت الذي كان فيه - من حيث الشجيرة - الشعور المعادي للرأسمالية والسبالة الاجتماعية بشكل أو بآخر عنصراً مشتركاً لدى جميع أديان "الخلاص" الحقيقية، اتخذت طائفتان ذهبيتان في هذا الصدد موقفاً مغايراً، وإن اختلفتا فيما بينهما، يورده التحفظ، وهما: الطهريّة/ التزمّت الديني واليهودية. ومن بين الطوائف الدينية "المتزمتة" في المعنى الواسع للكلمة، أي كلّ الجماعات البروتستانتية ذات الطابع التنسكي، لم تكن هناك فقط "طائفة" وإنما "كنيسة" في المعنى المضبوط سوسولوجياً، أي "مؤسسة" ذات سلطة دينية وهي: الكنسية. فالنقط الداعل لهذه الكنيسة يشهد كثيراً عن بقية الكنائس، سواء الكاثوليكية أو اللوثرية وحتى عن الإسلام. ويمكن تلخيص نظريتها بصفة مقتضبة لضيق المجال، ولكن للضرورة في جملة واحدة: إنّ المبدأ الأساسي للكنسية يتجلى في: أنّ فكرة الجبرية/ القضاء والقدر تمنع مبدئياً أن تكون الكنيسة هي التي تبرّع بالخرافات التي يكون لها أثر لقابليها في الخلاص الأبدي، وأن يكون أيضاً لسلوك المؤمن الذاتي في تقرير مصيره في الآخرة أي دور حاسم، إذ إنّ هذا المصير مكتوب على المرء منذ الأبد بحكم الإله الذي يتصور معرفته أو تفيّره. فلا حاجة إذن للكنيسة بالنسبة لمن قدر له الخلاص من أجل ذاته. فوجود الكنيسة وكذلك أيضاً كيفية تنظيمها يقوم في جميع النقاط الأساسية وفي نفس المعنى ككُلّ الأنظمة السبالة والاجتماعية وكلّ الراجبات الاجتماعية بدون استثناء على أمر الإله الإيجابي الذي يبدو لنا غير معروف في أصوله ولكنه تجلّ جوهرياً تماماً في الإنجيل ويمكن إنعام تفاصيله وتأويله عن طريق العقل الذي وُهب لنا لهذا الغرض ولا يخدم قطعاً خلاص الأرواح وجماعات المعبّية من خطاياها وإنما في آخر المطاف فقط توفير مجد الإله وبخيره: أي أنّها نوع بارد من "الصلحة العليا" الإلهية. فالكنيسة ليست هنا لمن قدر له الخلاص، وإنما أيضاً لمن وافته اللعنة الأبدية، أي أنّها لكلّهما بدون استثناء حتى تبعه الخطيئة من مجد الإله الذي يشترك فيه جميع الناس والذي هو عميق ويصعب الولوج إليه في كلّ المخلوقات: فهي إذن عصا التأديب وليست مؤسسة غيرية. فكُلّ فكرة لطلب الخيرات التحررية هي بمنزلة الحرق بسبب الإله

(165) استغل المزارعون الفيلز نزع الملكية عن الكنائس والأوقاف بالخصوص

ونظامه: ولا تملك الكنيسة مثل هذه الخبرات. نرى هنا أن الكنيسة قد جرّدت تماماً من طابعها الكاريزماتي وتحولت إلى عقل اجتماعي غابته المقام بالحق الإلهي (Dien) (vini Jans)، ومن بين كلّ الراجيات الأخرى الواجب الأسمى وكذلك الوحيد في شكل معتدته المقدّرة من الإله. ولكن بغض النظر عن ذلك، فهي في الختام ليست مبدئياً شيئاً آخر سوى تحقيق الواجب الاجتماعي للدولة التي فضلها الإله أيضاً وكذلك واجبات "العسل" الديني من طرف المعتقدين / المؤمنين. وعلى خلاف بقية "الكنايس" الأخرى، لا يمكن لهذه الراجيات أن تشمل في محاولة في الحصول على موقع خاص للرحمة مثل الزهبان عن طريق مزايده لأخلاقيات ممكنة داخل النظام الاجتماعي للعالم - إذ مثل هذه المحاولات هي بدون جدوى أمام القضاء والقدر - وإنما تستند في العمل في سبيل الإله وبجده داخل الأنظمة الاجتماعية في العالم من ناحية وقسم "العمل" من ناحية أخرى: وهو مفهوم صادر عن الترجحات للكتاب المقدس في جميع الدول البروتستانتية وهنّ لدى الكالفينيين بصريح العبارة الزبح الناتج عن المعاملات الرأسمالية⁽¹⁶⁶⁾. ومع تطوّر الكالفينية الصارم - الذي لا يتطابق تماماً مع موقف كالفين نفسه⁽¹⁶⁷⁾ - بدأ هذا الزبح والوسائل العقلانية للحصول عليه يبرز في ظاهرة أكثر إيجابية: فبما أنّ عدم الولوع إلى حقيقة القضاء والقدر وعدم معرفته فيها يفضّل خلاص الإنسان وعلاجه بالطبع صميمي التحمل حل المؤمن، سعى هذا إلى البحث عن اليقين في الخلاص (Certitudo Salutis)⁽¹⁶⁸⁾، أي عن علامة يتيّن له أنّه ينتمي إلى المصطفين ويسكن له، باعتبار أنّ التزهد عن هذا العالم كان مرفوضاً، أن يجد في وحيه أنّه في الطريق الصحيح ويعمل حسب العقل مع بحيث جميع القرائن الطبيعية من جهة، وأنّ الإله يكره عمله من جهة أخرى. فلا يمكن أن تكون "الأهال الصالحة" حسب النمط الكاثوليكي قطعاً "السبب الرئيسي" للخلاص إزاء حكم

(166) حول "تصوّر للجنة" في الدول البروتستانتية لارن: التفصيل لدى فير في: Weber, *Protestantischen Ethik I*, S.35ff.

(167) يستند فير هنا إلى عمل كالفين: Ioannis Calvini Institutio Religionis Christianae (1536), in: *Corpus Reformationum* (Brunnschweig: C. A. Schwetschke und Sohn (M. Bruhn), 1863), vol. 24, S. 53, 60, 77.

وقد رأى كالفين أنّ اليقين في الخلاص يكمن فقط في طاعة المبدأ والمقتضى في راحة الإله وفي وهي البهامة بسرّ الإله.

(168) يكون "اليقين في الخلاص" حسب المنظور الإصلاحية "وضع الرحمة التي لا تُفقد في حالة الشعور بـ "اللجنة"، فلان: Weber, *Konfuzianismus*, MWG V 19, S. 96.

الإله الثابت، وإني أصبح مهياً جيداً بالنسبة للفرد ذاته وكذلك بالنسبة للطائفة غنبد سلوك الفرد الأخلاقي ضمن نظام الكون كـ "سبب لمعرفة" راحة الإله ويعدها. وبما أن الأمر يتعلق بتقويم الشخصية الكاملة على أنها محسوسة أو ملعونة بدون أن يكون هناك اعتراف بالخطايا وغفوان يخفف عليها أو يختر وضوحها أمام الإله ولا فعل "خبر" مثلاً هو لدى الكاثوليكية يمكن به تعرض الخطايا، فإن المرء يكون إذن واثقاً من رحته عندما يكون واعياً بأنه بسلكه ومبدئه "المنهجي" في تسير حياته على الطريق الصحيح والمثالي في: العمل تمجيداً للإله. فطريقة العيش "المنهجي": أي الشكل العقلائي للزهد/ التنسك يتم نقلها من الدير إلى العالم الخارجي. أما وسائل التنسك فهي مبدئية نفسها: رفض تأليه كل المخلوقات المغترة بنفسها وبغيرها مثل بهرجة القصر الإقطاعي والمتنع بالقرن والحياة البسيطة و"الاستهثار" وتبذير المال والوقت بلا جدوى والاهتمام بالشهوات الجنسية أو غيرها من الأعمال المنحرفة عن التوجه العقلائي نحو إرادة الإله ومجده، وهذا يعني: عن الصل الرشيد في الحياة الخاصة وفي المهنة وضمن الطائفة الاجتماعية التي أوصى بها الإله. فالتنصيص من كل ما هو بهرجة إقطاعية ومن الاستهلاك المفرط يؤثر في اتجاه تخزين رأس المال والاستفادة من المال في شكل جديد من الكسب، أما "الزهد الباطني" فيؤثر في اتجاه تكوين وتمجيد "المهنة الإنسانية" كما نحتاجها (الرأسمالية) (والبروقراطية). فلا توجه مضامين الحياة بصفة عامة نحو الأشخاص وإني نحو أهداف "موضوعية" رشيدة، وحتى العمل الحثري نفسه يتحول إلى مؤسسة لرعاية الفقراء للتأكيد على مجد الإله ورحمته. وبما أن النجاح في العمل هو العلامة الصحيحة لرضا الإله، فإن الربح الرأسمالي يصبح أحد الأسباب الرئيسية لمعرفة أن بركة الإله تقوم على نجاح سير العمل في المصنع. ومن الواضح أن هذا النمط من العيش يتطابق بصفة حصة مع الشكل العام من الترويج الذاتي الذي يتلائم مع التسمية "البورجوازي" للكسب - الذي يرى في ربح المال والمال معياراً للنشاط الذاتي وليس غاية في حد ذاته - وبذلك تكون وحدة الغرضية الدينية قد تحققت مع نمط العيش البورجوازي المقيد للرأسمالية. وهذا لا يعني أن الخطوة في كسب المال كانت غاية الإيتيقا الطهرية ومعناها، بل بالعكس، فهنا أيضاً تعبر الثروة في حد ذاتها خطرة ومغرية بنفس القدر مثلاً تبدو في جميع المفاصل المسيحية. لكن مثل الأديرة التي يفضل الصل التنسكي الرشيد ونمط عيش الإخوة التابعة للطائفة تتحدى دوماً هذا الإغراء، فإن المواطن الورع يشعده الآن حين يعيش متنكراً ويعمل متنكراً.

يجب تصنيف الدين اليهودي صورياً كـ "كنيسة" لأنه منظم كـ "مؤسسة" يولد فيها الإنسان وليس كجمعية لمختصين في الدين. وتمتعه الخاص بـ مختلف في العديد من الوجهات من نمط السلط الدينية الأخرى وفي مقمقتها نمط الكلفنية. فهذا الدين يفقد مثل الكلفنية بلا رب إلى الكاريزما الصحرة وإلى عبرات الرحمة وكذلك إلى الزهدة، أما الزهد الفردي فينضم هنا تحت الاحتفادات الدينية التي يستحسنها الإله وتقود إليه بدون أن تؤذي حتى إلى توترات مع الكاريزما الرسمية كما حدث في المسيحية، إذ منذ انبهار المعبد لا توجد كهنة ولا "طقوس" في المعنى الصحيح للكلمة وهو ما تشترك فيه اليهودية القديمة مع الأديان الأخرى، أي مؤسسة دينية مركزية للمعتقدين، وأتيا اجتماعات فقط للصلاة والغناء والفريل والتأويل، فالعهد الديني الأساسي لا تقمعه المؤسسة في حد ذاتها بل الفرد باتباعه الصارم للشريعة الإلهية التي يتوارى خلفها كل شيء آخر ذي معنى والتي هي هنا ليست سبباً للمعرفة كما هو الأمر لدى الطهري/ المتزمتين، وأتيا هي سبب واقعي للحصول على بركة الإله التي تعود بالخير على الحياة الدنيا ذاتها وعلى الخلف وعلى الشعب نفسه. لكن هذا الدين لم يقبل الإيمان بالخلود الفردي إلا مؤخراً، وبقيت آماله بيوم الميعاد متعلقة بالنمط الدنيوي. أما فيما يخص الروح الاقتصادية طالما كانت هذه محددة دينياً، فهناك أولاً ذلك التوجه الديني نحو الخلاص الذي - شبه تماماً الطهرية - يبدو ذا أهمية قصوى وتحقق فيه بركة الإله بالخصوص في النجاح الاقتصادي الذي ينجزه الفرد في عمله، يتلوه فيما بعد الطابع العقلاني جداً لطريقة العيش التي تأثر كثيراً بنمط التربية الدينية. وهو ما تشترك فيه أيضاً اليهودية مع البروتستانتية إلى أقصى حد: بالنسبة للكاثوليك يمكن الاستغناء عن معرفة دقيقة لتعاليم العقيدة والكتب المقدسة بما أن مؤسسة الخلاص تنويه في هذا المجال، ويكفي أن يتقن في سلطتها وأن يؤمن بكل جوارحه فيما تأمر به¹⁶⁹ فالإيمان هنا هو نوع من الطاعة لآراء الكنيسة التي لا تعتمد سلطتها على الكتب المقدسة وأتيا بالعكس على أنها من جهتها تفسن للمؤمن فداستها التي لا يمكن له التحقق منها، على خلاف ذلك يعتبر الكتاب المقدس بالنسبة لليهودي، مثلاً هو للطهري/ للمتزمت قانوناً ملزماً

(169) تقوم تعاليم "أوامر العقيدة" (Fides implicita) التي ذكرنا في أوج العصر الوسيط على الفرضية أنه باعتناق الصريح للعقيدة الكاثوليكية الرومانية يتكفل الفرد المسيحي جميع حقائق الموحى التي تديرها الكنيسة بدون تحفظ، وإن بقيت مجهولة من طرفه. قارن: Hamack, Dogmengeschichte III, S. 507f.



للفرد يجب معرفته وتأويله على أحسن وجه. فالترية اليهودية المكثفة جداً لمعرفة التوراة وتأويلها الدقيق هما أيضاً النتيجة لما آل إليه الخباس البروتستاني، والورع بصفة خاصة، في تأسيس المدارس الصوفية (مع الجبل المتميز لدى البروتستانت الورعين للعناية بـ "المواد الواقعية" (Realie) ⁽¹⁷⁰⁾: فتغريب الفكر الذي ينتج عنه، يدعم بلا شك الروح الانتقادية الرشيقة والعقلانية الجدلية لدى اليهود الذين يتميزون بها. وفي المقابل أزعجت الوصية الثانية ⁽¹⁷¹⁾ بمواقفها فيما يخص الإعمال الكامل للقرن التشكيلي النعيرض الجمالي للشهوات إلى الراء، وشجعت أبحاثها الطيموية والعقلانية التي تميز البروتستانتية المتسكة، لكن مع بعض التنازلات لواقع الشهوات. أما التبدد القاطع لأي شكل من "تأليه للمخلوقات"، فيؤثر هنا وهناك بصفة عقلانية في التوجه نحو نمط "بورجوازي من العيش وكنيسة له ضد كآلى التنازلات للنمط "الاقتصادي غير المجدي" الخاص بالانقطاع. فالنوعيم الإيجاني لكل كسب بورجوازي نجده ملتبساً تماماً في الميشتا ⁽¹⁷²⁾. إن الطابع المدني الخاص والدولي لليهودية الذي لا يمكن تمثله إطلاقاً والذي كان في القديم على ما هو عليه اليوم يقوم من ناحية على شعائر مقدسة: كالتمسك بالختان وسط عالم غريب عنه وعدم الاستغناء عن الجزار من أجل الوصايا المتعلقة بالأطعمة التي تقضي حتى اليوم أي نوع من عدم الانبئ بالنسبة لليهودي الأرثوذكسي، ومن ناحية أخرى على التخطيم الراديكالي لنظام السلطة الدينية والأعمال بمجمي المنقلد المتظفر.

(170) تم إدماج "المواد الواقعية" (Realien) (المواد العلمية) مثل علم الطبيعة والجغرافيا أو التاريخ (اضافة إلى التعاليم الدينية المعهودة في برنامج التعليم من طرف المذنبين المورخ أوجست هيرمان فريكة (August Hermann Francke) الذي أسس منذ عام 1695 مدارس الفراء والمدارس الشمية. قارن: Heinrich Hepp, Geschichte des deutschen Volksschulwesens (Gotha: Friedrich Andreas Perthes, 1858), Band I, S. 39ff.

(171) جاء في التوراة للكتاب الثاني موسى 20، 4: "عليك أن لا تسبح صورة أو أي مثال تما هو غرق في السماء ولا تحنها على الأرض أو تما هو في لقاء أو تحت الأرض".

(172) تمثل الميشتا مجموعة من الأقوال المأثورة شفها عن التوراة، وقد تم تلبيتها في أواخر القرن الثاني ميلادي ثم دجبت فيما بعد في التسود وحيادة المحاملات اليهودية. وتجد إشارات تمسلة الكسب البورجوازية مثلاً في التسود ورسالة بابا غزيا حيث جاء الآي: "أنا أن يبقى مال الإنسان دوماً في يده للاستعمال" Fol. 42a (...). هنا حسب: W. Hasse, Talmud, S. 68, أو "قال المحامات يونا: على الناس أن لا يورخ ستمان (Saagen) والجوز على الأطفال لأنه يعرهم بذلك على القدم إليه. ولكن عليه أن يعود البيت. كما يعمون عليه عدم تخفيض الأسعار. لكن عليه أن يقول للميتي: إن ذكرهم هو من أجل الخير" (المصدر نفسه 160، ص 77).

إلى هذا الحد قد يذهب تأثير الروح الاقتصادية اليهودية عن طريق النمط الخاص للتدين اليهودي. ويصعب القول إن تجاوزاً أم لا. فالدور المتميز لهذا الشعب الغريب الوحيد من نوعه للمصائر التي مرّ بها - باعتبار أنّ التأثير "العنصري" موجود بأيّ معنى من المعاني، ولكن هنا أيضاً صعب الإدلال عنه - قد يتصنّى فهمه من خلال مصائبه التاريخية ووضعه الخاص به.

هنا أيضاً ومع كلّ الاحتراز. لم يكن الإسرائيليون كـ "شعب صحراوي" من النوع الذي يمكن فهم ناموسه كقانون البدو⁽¹⁷³⁾ حسب ميركس وطابعه كتكيف مع هذه الأوطاع حسب فيرنر بهذه الصعوبة [إطلاقاً]⁽¹⁷⁴⁾. ففي الوقت الذي يجنمل أنهم كانوا فيه بدواً لم يوجد في الصحراء العربية لا جمال ولا غنيل. فأقدم وثيقة تاريخية (ملحة/ قصيدة ديوراه)⁽¹⁷⁵⁾ تظهرهم مثل ما جاء في الرواية التقليدية الأخيرة كمجموعة من القبائل الجبلية مثل السويريون والسبائنة الذين حاولوا دائماً النصدي كشعب مترجل ويغفون ضد محاولات إغصاعهم من طرف أحيان المدن الكنعانية والعلبسية (المحاربة بالعربات)⁽¹⁷⁶⁾، ونيمروا في آخر المطاف، مثل السويريون

(173) لا يمكن التأكيد من مصطلح "قانون البدو" لدى أدالير ميركس. فهو بالمعنى العبراني قد يمتد "القانون القديم" (Deutsches und Bundesbuch) قانون بدوي قديم. (قارن: Marx, Die Bücher Moses und Josua, S. 35). في هذا الفهم الذي يراجع به فيرر المؤلفات المعاصرة في تأويل الكتاب المقدس القديم، فيس فيرر في وقت باكرو موافق ماركس. فارت: Weber, Agrarverhältnisse 3, S. 91. فارت: Eckart Otto, "Die Tora im Max Weber: der heilige Text als Studien zum antiken Judentum. Grundlagen für einen religions- und rechtshistorischen Neuanfang in der Interpretation des biblischen Rechts," Zeitschrift für Altorientalische und Biblische Rechtsgeschichte, 7. Jg. (2001), S. 1-188, hier: S. 70-72

(174) المقصود هنا هو كتاب: Sombart, Juden und Wirtschaftsleben, bes. S. 404-434. فهناك يرى سوبارت أنّ تاريخ الشعب اليهودي بأكمله متأثر مصيرياً بعادات المداواة التي ينسب بها "شعب صحراوي" (المراجع المذكور، ص 408). وفي نسخة ماكس فيرر الشخصية (Arbeitsstelle der Max Weber-Gesamtausgabe, BAW, München) نجد مواضع يشير فيها سوبارت إلى الطابع الصحراوي والبدوي لليهود، مع نظير من قبل ماكس فيرر وتعليقه عليها بالملازمة "هراء" (المراجع المذكور، ص 409، 41).

(175) توجد ملحة ديوراه في كتاب القصة 5 وتحت في عهد ماكس فيرر كأقدم وثيقة أصلية من الكتاب المقدس القديم/ التوراة. وحسب: Julius Wellhausen, Israelitische und jüdische Geschichte, 4. Aufl. (Berlin: Georg Reimer, 1901), S. 12.

بحث القاصة ديوراه هذه الملحة نهاية القرن الحادي عشر ق. م. بعد الانتصار النادر للإسرائيليين في الحرب ضد الفيلسطين.

(176) المقصود هي المركة التي جرت نهاية القرن الحادي عشر ق. م. تحت قيادة القاضي بارك للقبائل

أيضاً والسامنة (Samniten) لبعض الوقت في السيطرة على جزء من المدن المجاورة والتحكم في طريق التجارة بين مصر وآسيا الصغرى كما فعل السوميريون في جبال الألب والسامنة في مضائق الألب⁽¹⁷⁷⁾. وقد كان جبل مينا، وهو أصل قمة بالنسبة لإله مقس مثل يا هو (Jahve) للقرن اللاتن به، أمنا الخلاص من "العبودية المصرية"، فكان التحرر روبا من الحكم الجائر لملكة لورسلیم المائل لحكم مصر والذي رفضه الكهوت، إذا ما تم (على ما يبدو لي) دحض الواقعة/ قصة الرحيل من مصر⁽¹⁷⁸⁾. وفيما يخص التطور اللاحق، فكان متأثراً بتطور السلطة الدينية، لا سيما تحت السيطرة الخارجية، ويوجه خاص بالاحتلال التام بكل ديم خارجي. فالتخصص المتزايد في التجارة بالمال أولاً ثم في مرحلة ثانية بالمنتجات إنما هو نتاج المشتات، ولكن منذ القدم، وكذلك عدم الاستغناء عنهم في المحيط الغربي منهم: فوضع اليهود في عهد الرومان (لننظر إلى إعفائهم من تقديس الفيسر⁽¹⁷⁹⁾ الذي أجبر المسيحيون على القيام به) هو شبيه في جوهره من حيث الموضوع بوضعهم في العصر الوسيط. فقد وجدت الحرف اليدوية اليهودية في الأندلس وفي الشرق (والضرورة) أيضاً في روبا⁽¹⁸⁰⁾.

إسرائيل الشمالية ضد أمراء مدن الفيلستر. ففي تل Megiddo وسريل لتصر النشة الإسرائيليون رغم التفرق التقني لقرابات الكنعانيين لآفة من المحتمل أن هر كيمون حوّل بعد حاصفة كبيرة النمل إلى وحل.

(177) كان السامنة (Samnites) يمثلون قبيلة تطلق في إيطاليا الوسطى. وقد ساهم غياب الوحدة بين القبائل المحلية في التلال الموجودة بين شمال وحرب Apennines إلى إعطائها مائة لسلطة روما في القرن الثالث ق.م. بعد مقاومة طويلة.

(178) المقصود هورجيل شعب إسرائيل من مصر بقيادة موسى. وحسب ما جاء في الكتاب المقدس، فقد فر الإسرائيليون من الجيوش المصرية عن طريق "بحر من القصب" ووصلوا إلى شبه جزيرة سيناء بعد أربعين عاماً من التيه في الصحراء. وينتهي ماكس ليو هتا رأي كل من إدوارد ماير وهيرمان جوت (Hermann Götze) الذي يقول بأن الأمر ينطبق بأسطورة وليس بواقعة حقيقية. قارن: Edvard Meyer, *Die Israeliten und ihre Nachbarn*; *Altägyptische Untersuchungen* (Halle a.S., Max Niemeyer 1906), S. 19-24, und Hermann Götze, *Geschichte der Völker Israel*, 2 Aufl. (Tübingen, Leipzig: J. C. B. Mohr, (Paul Siebeck), 1904), S. 24 ff.

(179) لم يتم إجبار الطوائف اليهودية على تقديس الفيسر الذي بدأ مع أغسطس في بداية القرن الأول ميلادي لأن القيام بقروض دينها كان مسموحاً قانونياً منذ حكم الفيسر حسب. Emil Schürer, *Geschichte des jüdischen Volkes im Zeitalter Jesu Christi*, 4 Aufl. (Leipzig: J. C. Hinrichs, 1909) Band 3, S. 107, 149f.

(180) كانت القسم الأوفر من اليهود يتعاطى الحرف اليدوية في روسيا منذ المصادقة على مرسوم ب "قانون أيلر" مايو عام 1882 لأنهم منعوا من تعاطي الزراعة وحرموا من الإقامة خارج المدن والمستوطنات اليهودية، بحيث لم يبق لهم سوى تعاطي الحرف اليدوية.

وعرف هذه الحروب الصليبية لفترة وجيزة فرساناً يهوداً في سوريا⁽¹⁸¹⁾. ويبدو إذن أنّ التخصّص الاقتصادي لليهود لم يحصل إلّا بتزايد التناقص مع المحيط، غير أنّ هذا كلّ كان في جميع الأحوال استثناء. فأن يكون حقهم في تطوير الأشكال الحديثة للأوراق المالية ملائماً جداً، كما ينحصر إلى ذلك سوابق⁽¹⁸²⁾، فهذا يبدو لي خبر محقق فيه؛ وعلى عكس ذلك، من المحتمل أن يكون الحقّ / القانون اليهودي في التجارة متأثراً كثيراً بالحقّ البيزنطي (وربّما من طريق هذا التوسط بالشرقي خاصة)⁽¹⁸³⁾.

فحيث حلّ اليهود كانوا حاملي الاقتصاد المالي، وعلى وجه الخصوص المعاملات بالفروض (الذي كان بدون استثناء في أوج العصر الوسيط) ومجالات واسعة من التجارة. فلم يكن الاستثناء عنهم ممكناً بالنسبة لتأسيس المدن التابعة للأساقفة الألمان مثلاً هو الحال للنبلاء البيولونيين. ومن المؤكّد مساهمتهم القويّة، بل وهيّمتهم غالباً على صادرات الدول الحديثة وفروضها التجارية في بداية العهد الحديث، وعلى تأسيس الشركات الاستعمارية والتجارة الكولونيالية والرقّ وعلى التجارة بالحيوانات والبضائع، ولكن قبل كلّ شيء على المعاملات بالأوراق المالية حسب نظام البرومة وإصدارها. لكن يبقى السؤال قائماً: في أيّ معنى يمكن أن ينسب لهم دور في تطوّر الرأسمالية الحديث؟ إنّه من المحتمل أنّ الرأسمالية التي تتغلّى من ربا القروض أو من الدولة، أي من حاجتها إلى القروض والصادرات ومن الاقتصاد الكولونيالي القائم على النهب، ليست حديثة بامتياز وإنّما هي العكس لما نشترك فيه الرأسمالية الحديثة في الغرب مع العهد القديم والعصر الوسيط وكذلك

(181) يسمي فير هنا الألماني بحارب يهودي الذين لا يحظون بالاحترام بنجلمان فون توديل (Benjamin von Tudela) خلال زيارته لشرقيّ في مدينة تدير الصحراوية بسوريا والثامنة لإمارة نور الدين الإسلامية يحلب (1146-1174). وقد اتّحد اليهود مع قبائل البدو لتجارة وحاربوا في نفس الوقت ضدّ الدويلات الصليبية المسيحية ووعلياً إمارة حلب. قارن: Georg Carn, *Sarraf- und Wirtschafsgeschichte der Juden im Mittelalter und der Neuzeit* (Leipzig: Gustav Fock, 1908), Band 1: Das frühere und das hohe Mittelalter, S. 272.

Claude Reignier Comber, *The Lenta Kingdom of Jerusalem 1099 to 1291 A.D* (London: Committee of the Palestine Exploration Fund, 1897), S. 244

(182) قارن: Sombart, *Juden und Wirtschaftsleben*, S. 80-91.
وهناك يشنّ سومبارت "صاحب الأوراق الحديثة" من "حقّي الطرودي - الحاخامي" (المراجع المذكور، ص 80).

(183) كان دبرن التجارة البيزنطية حسب ليفين غولدشميد (Levin Goldschmidt) قد "تحتد" وتأثر كثيراً بالعقائد "العربية- الرومانية". انظر: Goldschmidt, *Handelsrecht*, S. 96

الشرق الحديث. فما تميّز به الرأسمالية الحديثة مقارنة بالمعهد القديم هو التنظيم الرأسمالي للحرف، وفي غضون تطورها لا يمكن أن ينسب لليهود تأثير محدد بعينه. فالضمير الذي كان يتحلّى به صاحب المال الكثير ذو السيرة العديمة أو المضارب هو نفسه الذي هيمن في عهد الأنبياء والمعهد القديم وكذلك في العصر الوسيط. وحتى المؤسسات الأساسية في التجارة الحديثة، سواء الأشكال القانونية أم الاقتصادية للمعاملات المالية أم البورصة كانت ذات مصدر روماني - جرمانى، مع العلم أنّ اليهود قد ساهموا بالخصوص في التنظيم الجماري للتبادل على مستوى البورصة وعلى الدور الذي يؤديه اليوم. وختاماً: إنّ النمط النموذجي لـ "روح" التجارة اليهودية، طالما يمكن الحديث عن مثل هذه الروح بصفة عموسة، يحمل طابعاً شرقياً هاماً، وعلى بعض جوانبه ذو سمات بورجوازية صغيرة كما هي مناسبة بالمعهد ما قبل الرأسمالي. فبتعاون مع الطهرين/ المثرتين (Puritans) وخاصة لدى هؤلاء بأكثر وعي - ترسخت شرعية الرّبح المقتضى صورياً والتي يعتبر علامة للبركة الإلهية لدى اليهود، غير أنّه لم يكن مرتسلاً دينياً بقرّة لديهم مثلاً كان لدى الطهرين. وبالتالي نسو الإتيقا "الرأسمالية" الحديثة بالخصوص كان على الأرجح الدور الكبير الذي أداه "القانون" اليهودي والمتمثل في: أنّ الإتيقا الشرعية تم استيعابها من طرف الإتيقا الطهرية ووضعت هنا في خدمة أخلاق الاقتصاد "البورجوازي".

ليست "الطائفة" في المعنى السوسيولوجي للكلمة جماعة دينية "صغيرة"، ولا أبداً واحدة منقسمة عن أية جماعة أخرى، ومن ثمّ "غير معترف" بها من قبل الأخرى أو ملاحقة وينظر إليها كإهانة. فأنصار التمسيد (Papisten) وهم إحدى "الطوائف" النموذجية في المعنى السوسيولوجي يمثلون إحدى الجماعات البروتستانتية الكبرى في العالم. وإنّما هي طائفة لأنها تتحلّى من حيث معناها وجودها حثاً عن التسولية/ الكونية وتكون قائمة بالضرورة على التعاقد الحرف بين أعضائها. ويسرّج عليها ذلك لأنّها تريد أن تكون كياناً أرستقراطياً: أي جمعية لمن هم من أهل الاختصاص في الدين وليس غيرهم، إذ هي ليست مثل الكنيسة مؤسسة تريد أن تشر نورها على أهل العدل وغير العادلين، وتأخذ بالخصوص المخطئين كثيراً تحت رعاية الطاعة الإلهية. فالطائفة أقرت أن تكون المثال لـ الجماعة الدينية النقيّة⁽¹⁴⁾ (Ecclesia Pura) (ولها

(184) تمثل «الجماعة الدينية النقية أو «الكنيسة» جماعة الفرمان للمسيحية التي تظهت لبعد الإله من الزنادقة الملمونين من بين أعضائها. وفي معنى آخر يقصد منها المجموعة من المعتندين المسيحيين =

السبب تحمل اسم "الطهر"، أي الجماعة الجلية من المقدسين الذين يستوجب إبعاد القطيع الأجرب من وسطهم حتى لا يبين نظرة الإله. فهي ترفض، على الأقل في نموذجها الخاص، رحمة المؤسسة ودور الكاريزما. فالفردهو إقبا بفضل القدرة الإلهية منذ الأزل مؤهل (مثلا هو الحال لدى أنصار التعميد)⁽¹⁸⁵⁾ الأخص في صلب مجموعة "المستقلين" التابعة لكرومويل⁽¹⁸⁶⁾ أو بفضل "النور الباطني"⁽¹⁸⁷⁾ أو القدرة الروحية على الجذب أو - كما هو الأمر لدى الورعين - من خلال "الكفاح من أجل النوبة/ التكفير عن الذنوب" (Bußkampf) و"الاختراق"⁽¹⁸⁸⁾ (Durchbruch) وعلى أية حال بفضل الموهبة الروحية (كما تبدوا لدى الذين سبقوا Quäker ولديهم أنفسهم ولدى القسط الأوفر من الطوائف ذات التزعة الروحية) أو بفضل كاريزما خاصة أخرى أعطيت له أو اكتسبها لكي يكون حضرة "الطائفة" (مع العلم أنه يجب بالطبع تحرير

= التزعة المترسنة وغير التابعة لرجال الدين.

(185) يمثل "أصحاب التعميد الخوارج" (Particular Baptists) أصحاب التعميد الكفنيين الذين يقرّون بالخبر والدين ظهوروا في إنجلترا منذ عام 1638، ويعود أصلهم إلى حركة الإصلاح التزعة داخل الكنيسة الإنجليكانية. انظر حركة أصحاب التعميد: London Confession التي نشأت عام 1644: "A Confession of Faith of Seven Congregations, or Churches of Christ in: London, Which are Commonly but Unjustly Called Anabaptists," in: Daniel Neal, *The History of the Puritans* (London: William Baynes and Son, 1812). Appendix, S. CXIV-CXXVIII, CXV, vol. 5.

وكلارك: Robert Barclay, *The Inner Life of the Religious Societies of the Commonwealth*, Second Edition (London: Hodder and Stoughton, 1879), S. 318ff. وقد استل غير مبكر¹ إلى هذين الكتائين في عمله حول الإيقا البروتستانتية: *Protestantische Ethik II*, S. 29, Fn. 37 und S. 62, Fn. 122.

(186) بقصد من - "مستقل كرومويل" (Independent Cromwells) - "نمط الجيش الجديد" الذي نشأ في إنجلترا عام 1645 والذي كانت الأغلبية فيه للتسطين تحت قيادة كرومويل حتى انقطعة مع المسيحيين في البرلمان في شهر حزيران/ يونيو عام 1647. انظر: Charles Harding Firth, *Cromwell's Army* (London: Methuen & Co., 1902).

الذي قد سبق أن استند إليه في: *Weber, Protestantische Ethik II*, S. 29, Fn. 38.

(187) يعني "النور الباطني" (Inward Light) حسب تعاليم الكويكر الجذب المباشر للإنسان عن طريق روح الإله.

(188) لا يمكن حسب تعاليم رجل الدين اللوثري الورع أوغست هيرمان فريكة (1663-1727) أن تتبين الرحة الإلهية في عملية ميلاد جديدة "للموصول" في وقت علة تاريخياً إلى الإيمان الخطي إلا تحت شرط خصوصية واحدة مثل "الكفاح من أجل النوبة" كاتمان ذات شاق من أجل التطهر من المنوب وعمل طويل في مواجهة الشك الباطني العميق. قارن: Albrecht Ritschl, *Geschichte des Pietismus* (Bonn: Adolph Marcus, 1834), Band 2, S. 194.

المفهوم من كل ما ألصق به من دلالات سلبية من خلال التجديب الكنسي). ويمكن أن يكون السبب المتأخر في الذي دفع أعضاء الطائفة للتوحد وتأسيس جماعة دينية مختلفة جداً. ولكن من منظور سوسيولوجي هناك عنصر هام: وهو أن الجماعة تمثل جهاز الانتقاء الذي يفصل بين المصطفين وغير المصطفين، إذ يتعين على المصطف أو المختص - على الأقل في حالة الطبع الخاص لنموذج الطائفة - تجنب التبادل من الملعونين. وكل كنيسة، بما فيها أيضاً اللوثرية وبالطبع اليهودية، تستعمل سلطة الفرد في أوقاف دعم الحياة الدينية ضد المعبد من الطاعة والكفرة. وليس غريباً، وفي الأصل كانت القاعدة، أن يكون هذا العقاب مرتبطاً بالمحظر الاقتصادي. أما بعض الكنائس مثل الزرادشتية والشيعة¹⁸⁹، وفيما عدا ذلك غالباً أديان نظام الطبقات مثل البراهمانية، فهي تذهب إلى حدّ تحريم التبادل الجسدي، أي الجنسي والاقتصادي، مع من هم خارج الملّة، مع العلم أن كل الطوائف لا تذهب إلى هذا الحد. غير أنه من بين نتائج تطورها المصارم وكذلك من بين نتائج الكهنوت أن يحدث هذا، وفي أصحاب الأحوال أن يتخضع المظروء من الجماعة كملعون وغير مختص أيضاً لمحظر قاس. فقد يثير السباح لمثل هذا الشخص بحضور القديس، وخاصة تناول العشاء السري/ القربان، سخط الإله ويعتكر بجده وهذا التصور أن استئصال الملعون ظاهراً من الإله هو شأن كل عضو من الطائفة، يؤثر بحكم مبدأ الجبهة الأوستغرافي والكاريزماتي والحظ من دور الكاريزما في الكلفينية التي هي قريبة باطنياً من الطوائف في معنى الدعم القوي لمختلف جماعات العشاء السري/ القربان/ الرباني أمام الإدارة المركزية: فقد نشبت ثورة كنيسة Kuypersche السياسية ذات الأبعاد الخطيرة التي

(189) غيني ديس زرادشت، الفكرة الفارسية القديمة المشتقة في "نقاوة العلم" وأمر حتى بالزواج بين الإكرام (مثل الأخ والأخت أو الأب والابنة) في Amesha، الكتاب المقدس لدى أهل الفرس وصف هذا بـ "kivradkavadsiha"، (انظر: Bruehl, Die Perser, S. 57). وفي Gathas (الأهازج) التي كانت متداولة في ترجمة معاصرة لمير تم العديد من المرات لتأكيد حل عدم الزواج بمن ليسوا تابعين للدين الزرادشتي، إذ هؤلاء هم أعداء. انظر: Christian Bartholomae, Die Gatha des Zarathustra, Zoroastrian Verspredigten (Strasbourg: Karl I. Trübner, 1905), z. B. S. 53f. (Yasna 43, 15), S. 72 (Yasna 45, 11) oder S. 94 (Yasna 49, 3).

وقد لاحظ الباحث في الإسلام إلفان غولدزاهر (Ignaz Goldziher) تشابهاً كبيراً في لروى الطهارة بين الشيعة ومعتق زرادشت. فبعد مثلاً تلاوة القرآن لدى الشيعة (بأن "الكفار غير طهرون")، عكس مبادئهم أو بأشياء قد استعملت من طرفهم فتعرض التطهر من جديد بالتيبة للمؤمن ومن ثم فإن الروايات معتق زرادشتية أخرى مرفوض تماماً. انظر: Goldziher, Vorlesungen, S. 243-244, Zitat: S. 243.

قام بها الكلفينيون الأصوليون في هولندا في الثمانينات¹⁹⁰ من القرن التاسع عشر لأن الهيئة العليا لمجلس الكنائس تجرأت على فرض أمر السراح للمعتنق من دعاة الكنيسة الملحدين تناول العشاء الرباني في مختلف الدوائر¹⁹¹. وهو ما أدى إلى وجوب مبدأ استغلالية الدوائر لدى الطوائف الخارجية جداً باعتبار أنه لا يمكن الحكم على قيمة الآخرين الدينية إلا من طرف الذين يعيشون معاً في خصم الحياة اليومية ويعرفون بعضهم شخصياً. فإذا أقرت بعض الدوائر التابعة لنفس "المعينة" أن تتوحد وتكون جماعة كبرى فإن هذا يعني "اتحاداً ذا غاية"، ولهذا السبب يجب أن يبقى القرار دوماً لدى مختلف الدوائر: إذ هي الأولى المعنية بالأمر وإنها تعمد حيناً "السيادة" إذا ما أردنا استعمال المفهوم. ونفس السبب دائماً تدور الدائرة "الصغيرة" (Ecclesiola) (لدى المتشككين في الدين)¹⁹² هي المؤهلة لكل هذه الوظائف. وهذا هو الوجه السليم لـ "مبدأ الدائرة" الذي يصل إلى ذروته في رفض إدارة الكاويزما التي هي من طبيعتها ذات نزعة توسع شمولية. فللدور التطبيقي لهذه الكائنة الأساسية لكل هذه الدائرة التي نشأت عن طريق التنحية/ الانتقاء الحرّ (Ballotage) بالنسبة للفرد تمثل أولاً في إثبات شرعيته من حيث مؤهلاته الشخصية. فمن قبل يُشهد له أمام الملأ أنه

(190) المقصود هي حركة الإصلاح التي قام بها Doleantie القائدين أبراهام كويبر والتي كانت ترهب في إصلاح نظام "الكنيسة الإصلاحية الهولندية" (Nederlandsche Hervormde Kerk) في مبنى المجلس الديني لعام 1619 بمدينة دردرخت (Dordrecht). وبعد أن فشلت محاولات الإصلاح داخل الكنيسة أدى ذلك إلى انفصال جهازي عن الكنيسة عام 1886 وإلى اعتزال العديد من الدوائر التي انضمت حيناً بعد في جمعية "كنائس هولندا الإصلاحية" (Gereformeerde Kerk van Nederland).

(191) رفض رؤساء الدوائر في الكنيسة المصلحة في مدينة أمستردام عام 1886 بقيادة أبراهام كويبر الاعتراف بشهادات الشيت الخارجية بالنسبة للمواطنين الليراليين غير الشرفاء في نظرهم بتناول العشاء الرباني في دوائرهم رغم أمر المجلس الديني "الكنيسة المصلحية" بذلك. غارن بالتعامل التي أصابها نهر في مراجعته لعام 1920 في: فيبر، الطوائف البروتستانتية وروح الرأسمالية في: Weber, "Die protestantischen Sekten und der Geist des Kapitalismus," in: GASL, S. 207-236 (MWG I 18), hier: S. 126.

(من هنا فصاعداً: Weber, Sekten).

(192) "الدور الصغيرة" أو "الكنائس الصغيرة" هي المجموعات الودعة التي كُتبت تجمع منذ القرن السابع عشر إلى جانب القدوس المعادي للدائرة. ويعتبر أعضاء هذه الجماعات التي يختارها مسير بـ "Ecclesiola in Ecclesia" أنفسهم أكثر ورع ولكنهم يرغبون البناء ضمن كنيسة كنيستين بطاء. انظر: Philipp Jacob Spener, Theologische Bedencken und andere trügliche Antworten, 2 Aufl. (Halle a.S.: Verlag des Weysenhauses, 1715), Theil 3, S. 160.

مؤهل للقيام بالأنشطة الدينية والأخلاقية التي ترفعها الدائرة، وذلك بعد امتحان شخصيته. ويمكن أن تكون بالنسبة له ذات أبعاد اقتصادية كبيرة جداً إذا اعتبر ذلك الامتحان صعباً وموثوقاً فيه وإذا شمل خصصاً تحت بالانقتصاد. وهنا بعض الأمثلة على الأقل للأيضاح: ففي أعمال الكويكر وأصحاب التعميد التي تعود إلى ماتي عام (1700)¹⁹³ نجد ابتهاجاً حول الأمر أن الملمحين كانوا يمتنون ما لهم في خزائن الإخوة الوردية وليس لدى أمثالهم لأن عدلهم المعروف وتفتهم أهم من أي رهن كان، وأن عدد زياتن الإخوة في مجال التجارة بالتفصيل في ازدياد لأن الملمحين يعلمون أنهم حتى إن بحثوا طفلاً أو خادماً إلى المنجر، فسبطلب منه السعر "الحقيقي" فقط والثابت كما تقدم له البضائع الحقيقية: فكانت طائفة الكويكر وأصحاب التعميد يتنافسون من أجل الشرف عرض المساومة الشرفية المعروفة ومن أجل ضبط نظام "الأسعار الثلاثة" - وهو عنصر مهم جداً في الحساب الرأسمالي على جميع المستويات - الذي أدخلوه في مجال التجارة بالتفصيل. وهو ما يجري اليوم بالخصوص في المنطقة الرئيسة للطوائف، أي الولايات المتحدة الأميركية: طائفتي النموذجي مثل الماسوني يزم أي متلفس كساجر مترحل، وليس فقط لدى أمثاله، لأن الناس تن في الواقعية المطلقة لأسعاره. فكل من يرغب في تأسيس بنك يسعى أولاً إلى تعميد كعضو من أصحاب التعميد أو يعتنق عقيدة المنهجين (Methodisten) إذ يعلم كل واحد أنه قبل التعميد

(193) يعني غير هنا كما يعمل من خلال المعلومات الدقيقة التي جاءت في المراجعة للمثال حول الطوائف - (Weber, *Sehnen*, S. 218, Fa. 2 und S. 219, Fo. 1) بالخصوص أعمال جون برينان (John Bunyan) (1664-1760) وأعمال الكويكر توماس كلاركسون (Quaker Thomas Clarkson) (1744-1846). وقد برز برينان (Bunyan) في عمله بعنوان *Pilgrim's Progress* (الذي لم يشر إلا لها بين 1678 و1684) ما يسمى "Ms. Murrey-Love" أنه يمكن بهدف التدين توفير الزبائن وجمع الفروقات. قارن: John Bunyan, *The Pilgrim's Progress from this World to that which is to come* (Leipzig: Bernhard Tauchnitz, 1855), S. 114.

وقد وصف الكويكر توماس كلاركسون الاحترار الأولي لدى الإنجليز إزاء التجار من طائفة الكويكر والتحول السريع في آرائهم كالآتي: "But in a little time the Great Outcry Against them was, that they Got the Trade of the Country into their Hands. This Outcry Arose in Part From a Strict Execution of all Commercial Appointments and Agreements Between them and Others, and Because they Never Asked two Prices for the Commodities which they Sold".

توماس كلاركسون، *A Portraiture of the Christian Profession and Practice of the Society of Friends*, 3rd Edition (Glasgow: Robert Smeal and London: Blackie and Son, 1869), p. 276.

وفي الاستشهاد بـ كلاركسون في المقال حول الطوائف، سطر غير الجملة التي تعيل إلى السعر القان.

أو الانضمام إلى الطائفة سيخضع لامتحان فأس⁽¹⁹⁴⁾ مصاحب بأبحاث حول النقاط السود في سيرته الماضية: مثل زيارته للمحانات وحياته الجنسية ونشاطه للعب الأوراق المالية وغيرها من الاستهارات والأكاذيب. ففي حالة التفرق يتم تأمين قدرته على الاقتراض، إذ في مناطق مثل الولايات المتحدة لا يمكن القيام بفرض إطلاقاً خارج هذا الإطار⁽¹⁹⁵⁾. فالطلبات الشككية المرفوعة ضد المسيحي الخفي هي نفسها تلك التي ترفعها الرأسمالية، على الأقل داخل المجال الذي يميز فيه هذا القول: الثقة هي أحسن صك في السياسة - *Honesty is the best policy*⁽¹⁹⁶⁾، وهو ما يواجه به أيضاً من جهته مرديه الجدد: فالطائفي من هذا القبيل يقدم على غيره في مجالس الإشراف، كمدير أو "صاحب مشاريع"⁽¹⁹⁷⁾ أو مشرف على المال وفي جميع المشاكل الحساسة ضمن الجهاز الرأسمالي. ويعد عضو الطائفة - وهو الوضع المحبذ لأهالي "الشتات" أي (Diaspora) مثل وضع اليهود في جميع الأوقات - أباً كان بحكم الشهادات المعروفة التي تفقدها له دافته الأصلية⁽¹⁹⁸⁾ إلى حد اليوم في أميركا الجبارة الصغيرة من إخوانه في العقيدة التي نتقبله كأخ ونشرع له ونوصي به. وهكذا يجد بسرعة دعماً اقتصادياً يفتقده غيره من الغرباء. وتتمك هذه الشهرة غالباً بفضل الحقيقة غداً المعصوم من الطائفة إذ لا يمكن لتربية الكنيسة النصفية وإدارة سلطتها الدينية أن تنافس قوة التأثير والبعد الذي يخلق الطرد من الطائفة وخاصة أيضاً مع قوة الزبينة الطائنية.

(194) كان "الامتحان الصعب" الذي يسبق القبول في الطوائف يجري بكل سرور وبصفة معتقة.

(195) غارون في هذا المعنى التفصيلي في مقال له: Michel Serres, S. 213f.

(196) في بحث كتب خلال حرب الاستقلال الأميركي عام 1777 اعتبر بنجامان فرانكلين أنه من الضروري دفع الديون فتاة عن عقود خاصة حتى إلى الإنجليز، لأنه فيما يتعلق بالتبادل التجاري يبقى لي أبداً حال الشئ: "honesty being in truth the best policy" [...].

انظر: Benjamin Franklin, "Comparison of Great Britain and the United States in Regard to the Basis of Credit in the two Countries," in: *The Works of Benjamin Franklin*, Compiled and edited by Jon Bigelow (New York; London: G.P. Putnam's Sons, 1904), vol. 7, pp. 159-167. Zitat S. 167.

(197) المقصود هنا هو "صاحب المشاريع" الأميركي ("الممول"). ويتعلق الأمر بالشخص الذي يوثق به في عملية تأسيس مشروع والتي يتم تنظيم المشروع والإشراف عليه وتحويله.

(198) المقصود هنا هي "الشهادات" أو ما يسمى بـ "Letters of Recommendation". يستند خبرنا إلى ملاحظاته الخاصة التي حشدها خلال زيارته أميركا من شهر آب/ أغسطس إلى كانون الأول/ ديسمبر 1904.

أمام اعتراف الكاثوليكي بالخطايا الذي يجري بصفة فردية وغير مراقبة عن طريق التسامح قصد تخفيف الخطي ونادراً لتغيير رأيه تنداعى طريقة البرونستانت المتعجيزين في الاعتراف بالخطايا التي تقع في الاجتماعات الأسبوعية وضمن المجموعات المكوّنة خصيصاً لهذا الغرض وكذلك نظام العطايا والرعاية المتبادلة والتبني لدى طائفة الكويكر ولا نفرها من بين جميع الطرق الأخرى في التأثير سوى ضرورة "الفوز" في حلقة من الإثارة وثمت ضبط تقدمهم للتواصل. وانطلاقاً من الطوائف انتشر بتزايد علمة الحياة هذا الشعور بالعزة الفردية من خلال العهد من الجمعيات القائمة عادة على التخبوية والنوادي ذات الأغراض المختلفة المشارف إلى حد نواهي الثبائن في المدارس وتغلغل في الحياة الأميركية بأكملها. فالشخص الظريف (Gentleman) يجد شرحه في الطبقة الوسطى إلى يومنا هذا عن طريق الـ "Badge"⁽¹⁹⁹⁾ الذي يحملة من قبل مثل هذا النوع من الجمعيات. ولئن بدأ هذا الشعور اليوم في حالة الاندثار فإن القاعدة ما زالت قائمة إلى حد الآن وتقول: إن الديمقراطية الأميركية ليست كرامة من الأفراد المبشرة، بل هي غلبت معقد من الطوائف التخبوية التي نشأت بكل حرية والجمعيات والنوادي التي تجري فيها وتدور حولها حياة الفرد الاجتماعية الحقيقية: وقد يؤدي عدم انتخاب طالب أميركي في ناد ذي سمعة مرموقة إلى الانتحار. وهناك بالطبع مقاربات عدة لدى كثير من الجمعيات الحرة، إذ في حديد الحالات، وغالباً لدى الجمعيات غير الاقتصادية، لا ينظر إلى السؤال عن رغبة الانتماء إلى جمعية مع شخص ما كعضو من منظور الفائدة الوظيفية الخالصة بالنسبة لغرض الجمعية المحسوس، بل يعتبر الانتماء إلى النادي "المرفق" مهما كان نوعه كمشروعية لرفع قيمة الشخصية بأكملها. فد "الطوائف" ومشتقاتها ننتمي لوحدها ويقوّ نادرة إلى المرحلة الكلاسيكية في أميركا وإلى الأجزاء الأساسية غير المكتوبة من دستورها لأنها كانت الطائفة للشخصية والمؤثرة جداً فيها.

ظهرت لنا مع السلطة الدينية في حد ذاتها قوة تطائب بكاريزما ذاتية وحق ذاتي إزاء السلطة السياسية بحكم أنه "يتعين علينا طاعة الإله أكثر من الإنسان"⁽²⁰⁰⁾، كما

(199) "الباج" (Badge) هو علامة تعريف الجمعية الذي يغطي لعضو جديد بعد امتحان حصوله وسيرة حياته. قارن في هذا الصدد تدوين زيارة نير إلى أميركا عام 1904 لـ: Max Weber, Lebensbild, S. 312, und Max Weber, Schriften, S. 213.

(200) انظر: تاريخ الحواريين، 5، 29، 29. (Apogeegeschichte S. 29).

وجدت أدناً صاغية ووضعت حدوداً ثابتة لهذه السلطة. فهي تخصي كل الذين تعتبر أنهم تحت سلطانتها ضد هجمات السلط الأخرى داخل نطاق نفوذها، سواء كان المهاجم صاحب السلطة السياسية أو الزوج والأب. وهذا حصل بحكم الكاريزما الرسمية الخاصة بها. وبما أن السلطة السياسية، مثلها مثل السلطة المدنية، ترفع في أوج نفوذها مطالب شمولية، أي تعالِب بأن تضع هي وحدها الحدود لسيادتها على الفرد، فإن الوفاق والتحالف بينها هو الحل الأمثل لتكليفها حتى يتم فرض سيادة جماعية مع توضيح حد كل منهما، وأن لا يصبح القول بـ "الفصل بين الدولة والكنيسة" (201) ممكناً إلا في صورة التخلي الفعلي من قبل الدولة أو الكنيسة عن السيادة التامة في المجال المرسوم لها مبدئياً.

وعلافاً لذلك تنف الطائفة والمذبة لنظام الكاريزما الرسمية. فهي تنف أولاً والمذبة للسلطة الدينية: إذ مثلاً يصبح الفرد عضواً للطائفة بحكم مواعيداته الخاصة التي أكدتها الجهازة بعد امتحانه - فما يسمى بـ "إعادة التعميد" (وهو ما يعني في الحقيقة: تمديد المصطفين الرشد) لدى أصحاب التعميد هو الرمز الأكثر وضوحاً - يفرض أيضاً السلطة الدينية بحكم كاريزما خاصة به. فالقداس النموذجي لدى طائفة الكويكر هو انتظار صامت لتزول الروح الإلهية لدى أحد أعضاء طائفتها في هذا اليوم: وهذا العضو مهما كان شخصه هو الوحيد الذي يأخذ الكلمة للعبادة والصلاة (202). وهو ما يبدو أحد التنازلات للرغبة في وضع قواعد ونظام حتى يتمكن الذين أصبحوا دوماً متأملين لإعلان كلمة الإله الجلوس في أماكن خاصة وبمقتضى هذه الضرورة مساعدة قلوبهم الروح من خلال تحضير الخطب كما تقوم به طائفة طوائف الكويكر. لكن جميع الطوائف الحازمة في سلوكها تتمسك بمبدأ "خطبة الهواء" من غير رجال الدين المنبذ من طرف "الكنيسة" الرسمية وبـ "الكنهوت العام" في هذا

(201) تم تحقيق مطلب "الفصل بين الكنيسة والدولة" في دساتير الولايات المتحدة الأميركية وقرسا بطرق مختلفة. إننا في ألمانيا نجد تحولات من خلال سياسة القرون الأكبر في مقاطعة يادن لل شعائر الكنائس من أجل سياسة المتابعة.

(202) كان القداس لدى طائفة الكويكر التي أسست من قبل جورج فوكس (George Fox) (1624-1691) يجري منذ منتصف القرن السابع عشر في ناقص صريح مع قداس الكنيسة الإنجليزية الرسمية والطوائف المترتبة الطهرية بدون طقوس ولا غناء ولا صلوات بل فقط كخشوع صامت (Silent Meeting) حيث يسلم أعضاء الطائفة أنفسهم لجذب الروح، وفي حالة حصول ذلك يفرض الفرد بالروح.

المعنى الدقيق للكلمة، وإن أنشأت وظائف رسمية في خدمة المصالح الاقتصادية والبيداغوجية. لكن حيث بقي الطابع الخالص لـ "الطوائف" قائماً، تمتصت الدوائر أيضاً بالحفاظ على "الإداة الديمقراطية المباشرة" عن طريق المجموعة وحل الطابع الكنسي للموظفين كـ "خدمة" للدايرة. وهنا يبدو جلياً التجاذب الاختياري الباطني مع بنية الديمقراطية من خلال هذه المبادئ الخاصة لبنية الطائفة وكذلك أيضاً في علاقتها مع السلطة السياسية. فموقفها من السلطة السياسية يبدو غريباً ومهتماً جداً؛ إذ هو موقف خصوصي متناقض للسياسة أو فعلاً لا ينجس في السياسة. وبما أنه لا يمكن لها، بل لا يتمتع عليها، رفع مطالب شمولية وإنما ترغب في المباشرة كرابطة حرة من المصطفين فقط، فإنه لا يمكنها الدخول في حلف مع السلطة السياسية، وفي صورة القيام به كما فعل المستقلون في إنجلترا الجديدة، فهناك نشأ سيادة سياسية أرستقراطية من نخبة رجال الدين تودّي - كما حدث مع ما يسمى بـ Half-Covenant-way⁽²⁰³⁾ - إلى تنازلات ولضمان الطابع الخصوصي للطوائف. فقد كان فشل سيادة برلمان المقتسمين في عهد أوليفر كرومويل (Oliver Cromwell) أكبر تجربة من هذا النوع، إذ على الطائفة الخالصة أن تكون إلى جانب "الفعل بين الدولة والكنيسة" ومؤيدة لـ "السامع" لأنها ليست مصحقة شمولية لكبت الخطايا ولا تتحمل الرقابة السياسية ولا الرقابة الدينية وراثتها - لأنه لا يمكن لأية سلطة رسمية مهما كان نوعها أن تقدم للقرء عبرات الخلاص الذي هو غير مصطفٍ له، ومن ثم فلا بد من اعتبار أي استعمال للسلطة السياسية في الشؤون الدينية عديم المعنى، بل حتى شيطانياً - لأن الذين هم خارج الطائفة لا يعتبرهم هذا - ولأنه إجمالاً يتعين عليها هي في حد ذاتها عدم التدخل على المعنى الباطني الديني لوجودها وعلى تأثيرها، أي على أنها ليست شيئاً أمر سري جمعية حرة تماماً مكونة من مصطفين مختصين دينياً. ولذلك كانت الطوائف الخالصة تدافع دائماً على هذا الموقف وحاملة

(203) في عام 1662 صادق المجلس الديني لولاية ماساتشوستس (Massachusetts) على السماح بمقبوضة مبنية "للحلف" حتى بالنسبة للأهوال الذين والناهم لا يتيمان لصلب المسيحية القمقة (Visible Saints) ولم يعرفوا تغيير الدين (تجديد).

(204) المقصود هو ما يسمى بـ "Barbone's Parliament" (من 4 فووز/ يوليو إلى 12 كانون الأول/ ديسمبر 1653). وكان كرومويل قد عين هذا البرلمان بالخصوص شخصيات دينية شريفة لكن الموقنين للملك وغيرهم من المعارضين نعتوا هذا البرلمان - بتعريف مقصود في الكلمة - حسب العضو الراديكالي فيه وهو رجل الدين النهم لأسباب النعبد من لندن Praisegod Barbone، فأصبح يسمى "Barbone's Parliament" (Durrbaits). انظر: Edward Bernstein, *Sozialismus und Demokratie in der großen englischen Revolution*, 2 Aufl. (Stuttgart: J. H. W. Dietz Nachfolger, 1908), S. 107f.

للمطالبة بـ "حرية العقيدة". وهناك أيضاً جهات أخرى استعملت هذه الكلمة، ولكن في معنى مغاير، إذ يمكن الحديث عن "حرية العقيدة" وعن "التسامح" لدى كهنات استبدادية مثل الكهان الروماني والصيني والهندي والياباني لأنهم سمحت لجميع العقائد الممكنة في الدول الخاضعة لها أو المرتبطة بها ولم تفرض أي ضغط ديني. ولكن هذا يجد حدوده المبدئية في التقييد الرسمي للسلطة البابوية سواء في تقديم القديس في روما أم التقييد الديني للإمبراطور في اليابان وكذلك أيضاً في تقديم سباه الإمبراطور في الصين، مع العلم أن كل هذا تحركه أسباب سياسية وليست دينية. وبالمثل كان تسامح فيلهلم الصامت⁽²⁰⁵⁾ (Wilhelm des Schweigens) وحتى الإمبراطور فريدرش الثاني⁽²⁰⁶⁾ أو بعض المؤرخين الكبار الذين استغلوا الغلاة من أصحاب الطوائف كمتآل حذفين، لو مدينة أسترغام التي أصبح فيها هؤلاء هم المحركين للحياة التجارية⁽²⁰⁷⁾: فهذا كانت الحوافز الاقتصادية تؤدي دوراً حاسماً. وعلى خلاف ذلك تماماً يجب أن نطالب الطائفة الخنيفية - مع العلم أن

(205) وقد فيلهلم الأول فون أورانين (Wilhelm I. von Oranien) المعروف أيضاً بـ "الصامت" المقاطعات الهولندية عام 1576 في "معاهدة خانت للمسلم" (Gemeen Pazification) مع إسبانيا الكاثوليكية التي كان يدير شؤونها منذ 1559 في البلاد. وباعتناق العقيدة البروتستانتية شجع "التسامح" في المقاطعات كي يحقق مشروع الوحدة. وفي معاهدة "وحدة أوترختر" (Utrechter Union) اشترت المقاطعات الشمالية التسع عام 1579 واستقلت عام 1581 من إسبانيا وأصبحت جمهورية هولندا المتحدة. وحسب رأي فيليكس راشفيل (Felix Rachfahl) تحقق هذا لأول مرة "مبدأ تسامح للدولة في الشؤون الدينية"، ولذلك أصبح فيلهلم الأول فون أورانين يعتبر "أول رائد في القيام عن هذه الفكرة من بين سادة أوروبا". قارن: Felix Rachfahl, *Wilhelm von Oranien und der niederländische Aufstand* (Halle a.S.: Max Niemeyer, 1906), Band 1, S. 93 und 453.

(206) لئس فريدرش الثاني الذي أصبح منذ عام 1198 ملكاً مستقله حاك دولة أصبح يعتبر فيها البروتستانت والمسيحيون والمسلمون بصفة متساوية بجانب بعضهم البعض. وقد عنت RGG هذه العبارة "أول دولة لتسامح" (قارن: Ludwig Köhler, "Friedrich II," RGG, Band 2 (1910)). فقد كان فريدرش في حاجة إلى مستوطنين لخدمة الأرض في الجزيرة، كما وقف من جهة أخرى إلى جانب الليبوية في ملاحة الزنادقة.

(207) كانت طبقة التجار الأثنياء في أسترغام - رغم هيئة الملكية الموروثة في مولدنا خلال القرن السابع عشر - في أغلبها من تابعي الأرمنيانية (النظر: Troelisch, *Soziallehren*, S. 787). وكان الأرمنيانيون من أتباع المذاهب اللاهوتية يعقوب أرمنيوس (Jacobus Arminius) (1560-1609) وواجهوا التأويل القاسم للحرية لدى الكالفينيين بحيث تم استنكاره من قبل المجلس الديني في دوردرخت عام 1618/19 وعزل عمارتهم. وفي عام 1619 توحدوا في "Remonstrantische Broederschap" (معرفهم رسمياً إلا عام 1798، انظر: Weber, *Religiöse Gemeinschaften*, S. 236 mit Anm. 52. MWG IV/22-2, S. 236 mit Anm. 52.

هناك العديد من الأشكال الوسيطة وهي ليست موضوع حديثنا الآن - بعدم تدخل السلطة السياسية و- "حرية العقيدة" لأسباب دينية بحتة. وبالعكس يصعب حل مؤسسة خلاص كاملة (كالكنيسة) ذات مطالب كونية منطوقة، أن تقبل بسهولة "حرية العقيدة"، وحسب النمط الذي تسم به يبدو ذلك أقل نقياً. فحيث ترفع هذا الطلب، فهي توجد في موقف الأقلية وتطالب لنفسها بذلك، لكنها ليست قادرة ميدنياً على الإقرار بذلك للآخرين. فكمثالاً على ذلك في Mallinckrodt حل ذلك في برلمان الرايخ "تشكل حرية العقيدة لدى الكاثوليك في توفير الطاعة للبابا"⁽²⁰⁸⁾، أي بالنسبة له العمل حسب ما يمليه عليه الضمير. أما "حرية العقيدة" للآخرين، فلا تعترف بها حيث هي في السلطة لا الكنيسة الكاثوليكية ولا الكنيسة اللوثرية (القديمة) وحتى الكنيسة الكالفينية أو كنيسة أصحاب التعبد القديمة، ولا يمكن لها أيضاً بحكم واجباتها الرسمية المتمثلة في خلاص الزوج أو لدى الكالفينيين في الحفاظ على عهد الإله من الخطر. فحرية العقيدة لدى طائفة الكويكر المتمتثل بغض النظر عن ذاته أيضاً في أن لا أحد، ليس هو بطائفة الكويكر أو معتد، مجبر على الفعل وكأنه مثلها، أي خارج العقيدة الذاتية أيضاً في مجال حرية العقيدة لدى الآخرين. وعلى أرضية هذه الطائفة المترتبة بنشأ إذن "حق" المحكومين الذي لا يمكن نقضه، أي حق كل فرد من المخاضعين الوقوف في وجه أية سلطة، سواء كانت سياسية أو دينية أو أبوية أو غيرها. وسواء إن كان أقدم "حق للإنسان" - كما ذهب إلى ذلك جيلينك (Jellinek) عن فتاعة⁽²⁰⁹⁾ - فـ "حرية العقيدة" هي على أية حال في هذا المعنى الحق المبدئي لأنها هي أبعد حق يضم كامل الفعل المشترك لينتهي ويضمن الحرية من السلطة، وخاصة من سلطة الدولة - وهو مفهوم غائب في نوعه ينتمي للعهد القديم والعصر الوسيط مثلما هو غائب عن نظرية العقد

(208) لم يتم تثبيت في الاستشهاد المذكور من طرف ماكس فور فيها بملحق بخطاب نائب الوسيط في برلمان الرايخ هيرمان مالينكروود (Hermann Mallinckrodt). ولكن أكد هذا النائب في البرلمان البروسي في 30 من كانون الثاني/ يناير 1873 باسم الكاثوليك (...) أن حرية ضمير الفردية تجد ارتياحها في احترامها بسلطة المكتبة (...). انظر: التقارير المختارة حول المداولات للأمم الأعلى بتاريخ 1 تشرين الثاني/ نوفمبر 1872 لدموا الفرقتين في برلمان المقاطعة: *Haute der Abgeordneten* (Berlin: W. Moeser, 1873), Band 2, S. 865.

Jellinek, *Menschen- und Bürgerrechte*, S. 35-46

(209) المقصود هو:

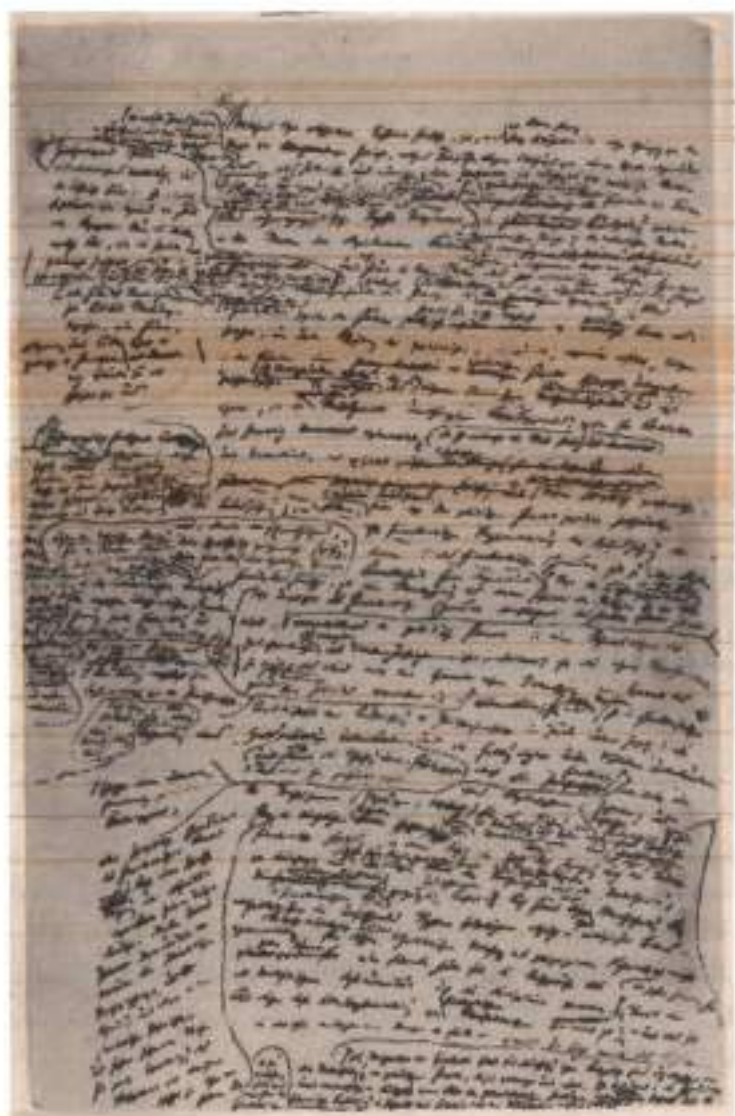
الاجتماعي لدى روتسو وما نعمله من فرض للدين عن طريق الدولة⁽²¹⁰⁾. ويترتب عنه بقية "الحقوق الأساسية" لـ "الإنسان" و"المواطن": وخاصة حق مراعاة المصالح الانسانية الذاتية داخل حدود نظام من القوانين المجردة والمضامنة لمساواة كل فرد أمامه، وحسب الاعتبار الذاتي تكون أهمية الحقوق الثانوية مثل عدم المسّ بالملكية الفردية وحرية التعاقد وحرية اختيار المهنة. ونجد هذه الحقوق مسوغاتها الأخيرة في إيمان عصر التنوير بأن "قتل" الفرد، إذا ما أعطي له المجال الحر ويفضل العناية الإلهية، ولأن الفرد عل اطلاع جيد بمصالحه الذاتية، سيؤدي إلى أحسن عالم نسي على الأقل: فالجنّي الكاريزماتي "للحق" (الذي وجد أصدقه تعبير له في التمجيد (Apotheose) الذي حُفّ به روبسبير⁽²¹¹⁾ (Robespierre) هو آخر شكل أخذته الكاريزما في طريقها المليء بالمخاطر. ومن الواضح أنّ تلك المطالبات العنصرية آنذاك في حق المساواة أمام القانون والحرية الاقتصادية وحرية التنقل قد هيأت من جهة لحطيم الأسس الخاصة بالأنظمة القانونية لسادة الأعيان والإقطاع لصالح عالم من المعايير المجردة وبصفة غير مباشرة للبيروقراطيك، وجاءت من جهة أخرى في صالح توسع الرأسمالية بوجه خاص فمثلاً أنشأ "الثمنك الباطني" الذي نبّه الطوائف لأسباب دهرانية غير متطابقة وكذلك كيفية تربية الكنيسة للطوائف الروح / العفيدة الرأسمالية و"الإنسان - صاحب المهنة" العامل بصفة معقولة الذي تحتاجه الرأسمالية، قدّمت حقوق الإنسان والحقوق الأساسية الشروط الأولى لحرية رأس المال في التعامل والاستغلال بالتجبرات المادية والبشرية.

(210) جاك-جاك روسو، *Contrat Social* (Paris: La Renaissance du Livre, 1912).

الذي نشر لأول مرة عام 1762، وبالأخص إلى الكتاب الرابع، الباب الثامن: "De la religion civile" (المراجع المذكورة ص 116-125). وفي تأويله أنّ بيان حقوق الإنسان لا علاقة له مع نظرية روتسو للدولة بنوع غير:

(211) المقصود هو القديس للكاتن الأسرى (Fère suprême) ذات الطابع التليهي الذي فرض تحت مظلة اللجنة الخيرية في 18 من فلورéal (7 من أيار / مايو 1794). ومن وجهة نظر رسمية، فإن روبسبير قد عرض به "قديس العقل" الذي رآه ينسج بزعة ملحدة وعادية. وفي الحقيقة أخص على القديس العقل عناصر مثالية وتصوّرات مسيحية. انظر: Alphonse Aulard, *Le culte de la raison* (1793-1794): Essai historique (Paris: Alean, 1892), p. 267ff.

لواحق
جزء من المخطوط حول
"الدولة والسلطة الدينية"



نسخ المخطوط

فيما يلي نسخ جزء من مخطوط النص السابق "الدولة والسلطة الدينية" الذي يضم الصفحات 587-609 بصفة والية. وقد جرى هذا النسخ حسب العلامات المعتادة التي استعملت في طبعة الرسائل ضمن الأعمال الكاملة لماكس فيبر (فلورن في هذا الصدد سابقاً فهرس Siglen- und Abkürzungsverzeichnis ص 000III). وفي إعادة النسخ الدقيقة للمخطوط أضيفت العلامات التي تم وضعها في الطبعة بصفة غير معلنة بين قوسين مكعبين.

يوجد المخطوط الأصلي (A) فلورن من ست صفحات في المكتبة البلدية الوطنية ببيونيخ، Nl. Max Weber, Ada 446, E.I. 1. وفيها يخلص نقل المخطوط بوصفه انظر العرض السابق ص 572-578. تمت إعادة تعداد الصفحات التي سبق أن رسمها ماكس فيبر بالخبر الأسود هنا بدأ 1، أما التعداد المضاف من جديد للصفحات بقلم الرصاص من طرف شخص ثالث، فقد أضيف بين قوسين. وللتوجيه الصحيح، أدرج في نفس الوقت تعداد صفحات الطبعة السابقة الذكر في نسخة مقنضبة (كصفحة 587 فلاحقاً) وكذلك تعداد صفحات الاقتصاد والمجتمع، الطبعة الأولى تحت علامة WuG. وفيها يختصر الوصف الموضوعي انظر سابقاً ص 587-609، الهامش 23-67.

على النورقة الأولى توجد على الهامش الأعلى يساراً الإضافة من قبل شخص ثالث باليد "من الدولة والسلطة الدينية" وكذلك من طرف شخص آخر باليد على الهامش الأيمن إضافة "W.G. 782-90".

يسكن للدين في الدولة القصرية البابوية
أن يكون في هذا المجال بالذات مهماً جداً:
المدينة القديمة = رابطة دينية (Fustel d(e) Coulanges)
من ليس لديه لاهوت، ولا أخلاق لاهوتية
ليس له إشكال - الخلاص

لا بد من التمسك أولاً وقبل كل شيء بقوة بالأمر أن آتياً من هذه الأنظمة المختلفة لا يبين مستقلاً عن مقدار (التعلق) للوزن الذي يعطى للمجال الديني من طرف الشعب. فالحية الهلينية / اليونانية > و< الرومانية: اليابانية > تفهم > هي منسوجة بالدوافع الدينية إلى حد >[٩٩]> لا نجد لدى أي طائفة دينية >في< حققتنا الشرق أوسطي - الأوروبي: إذ >: صحَّ القول - ولو ييمض المبالغة - بأن تعتبر المذبة القديمة: أولاً: بمسئلة رابطة دينية -: : فسورَّخ مثل Tacitus روى : بإجمال: ليس هناك أقل من عجائب ومعجزات مثلها يوجد في كتاب شعبي (مفقد) من العصر للوسطى وأن الفلاح الروسي هو بنفس القدر متعلق بالدين مثل أتى يهودي أو مصري. وليس هناك فرق إلا في >الموضع الذي< الكيفية التي تنقسم فيها السلطة الاجتماعية (والسياسة)، وهذا له عواقب بانسة لكيفية تنظيم التطور الديني ذاته:.

[نجد] <النظام> القيصري البابوي في طابعه شبه الخالص متشكلاً في دول العهد القديم الغربي، <في ما يسمى بالاستبداد "المستبّر"> : إيليه. بمقادير مختلفة من التفاوت: إ: في العهد البيزنطي، في الدول الأرمنية: إ. وأ: أيضاً: إ. اليوم لدى الكنيسة الشرقية: إ. <في الصين، اليابان> وفي ما يسمى بالاستبداد المستبّر بأوروبا: إ. يثير شؤون الكنيسة: إ. يسلطة: إ. مقاطعات للإدارة السياسية. إ: فالأهنة والقسّيسون هم أهنة الدولة: إ. وقدّسوها: إ. عبادتهم هي شأن الدولة، أهنة جديدة، إ: فالعقائد <: إ. والعبادات يسمح بها الحُكام السياسي حسب إرادته أو يمنعها: إ. يجري الإنجاز التقني للطقوس إزاء الأهنة في أيدي الكهنة الخاضعين لسلطة سياسية <مراقبة بصفة صارمة>، إذا لم يتكفل به بمساعدة الموظف السياسي في حد ذاته تحت رعاية "أهل الاختصاص" من القساوسة <أو أحدهم>. فهنا [العمل] يفتر، باختياره يستند إلى امتيازات الدولة، إلى الاستقلالية الاقتصادية <الذاتية>، وإلى الملكية الخاصة وإلى مساعدة جهاز إداري متعلّق عن السلطة السياسية، إ: بها <أنكم> تمثّلون أكثر

السلطة السياسية: «ونراقبون»: | لجميع أفعالكم الرسمية «مراقبة» حكومياً ومضبوطة >: ومراقبة، فلا يوجد >بغض النظر عن التدريب: | التقني: | بالنسبة لوظائف الطقوس التنبؤية تكوين كهنوتي خاص: | وما يتعلق به: | > من نمط الحياة الكهنوتية الخاصة: | ومن ثم >[٩٩]: | ما يتعلق به: | > بغض النظر عن التدريب التقني: | | بالنسبة لوظائف الطقوس: | ليس هناك تربية كهنوتية خاصة: | ولذا: | > مادة: | ليس هناك تطوّر للاهوت حقيقي: | وبالحصر من: | > كتبتة تنجّر منه: | لا يوجد تنظيم ديني مستقلّ لحياة الناس مواز للسلطة السياسية: | هكذا حطّ من قيمة الكاريزما الدينية إلى درجة أنها أصبحت مجرد نقية وظيفية. لقد حوّر الاستبداد القيصري البابوي للطبقة النبيلة ووظائف القساوسة: | الكبري: | > بأكملها: | إلى ملك: | وراثي: | اقتصادي: | > لبعض العائلات مستقلّ: | كمصدر للثرف: | والسلطة، فالكتلة المظلمة من وظائف القساوسة الصغرى >[١٠٠]: | حسب نمط وظائف القصر: | إلى وظائف كنسية، أدبرة وما شابهها من المؤسسات القسامة للكفالة: | بالنسبة للبنات العانسات والأبناء الصغار، أمّا أتباع التعليمات التقليدية والطقوس فقد تحوّل إلى جزء لا يتجزأ من مراسم الطبقة وعاداتها: | > فبحث هيمن الاستبداد القيصري البابوي: | في هذا المعنى: | بدون حدود، كانت النتيجة الحتمية هي نمذجة المضمون الداخلي للدين إلى درجة: | > الثالث: | > التقني المحض: | للسلطة >الشمعية< >الخارفة للعادة>: | ومن ثم: | > تعطيل أيّ تطوّر نحو >دين الخلاص<: |

«وتحت >تبقى< الكاريزما الدينية >مهيمنة< أو هي الأقوى، فإنها تصبّو إلى السلطة السياسية والنظام: | > حيث لا يمكن لها اكتسابها، >تسمى< إلى الخطّ من قيمتها: | > فتصير مباشرة كعمل شيطاني، لأنها تعتبرها منافسة لها ونطالب بكاريزما خاصة بها: | وغالباً ما قامت التوجّهات الأخلاقية - الدينية الصارمة في المسيحية بمحاولات لتحفيز هذا الموقف. أو كانت >عن طريق< ننزل حتمي للأنتم في العالم ونخصّ الإله به، فوجب الاستسلام له في العالم الذي نعيش فيه والانغماس بأقلّ قدر ممكن بما أنّ تشكّله يبقى أخلاقياً على أية حال بدون أثر إطلاقي: | وهذا هو موقف المسيحية في مرحلتها الأخروية المبكرة. >[١٠١] > إلى حدّ معين أيضاً في >الأصل، في تموير منابر< أو أن تكون في الحتام أداة أرادها الإله لإضعاف السلطات المنافسة للكنيسة، وعليها: | إذن: | > في المقابل أن تمثل للسلطة الدينية. وعلى مستوى التطبيق، تسمى السلطة للدينية إلى تحويل السلطة السياسية إلى >تقطع< للقساوسة: | > منذ Josiah >تصرّف< >تقوم باستعمال وسائل النفوذ الخاصة إلى حدّ: | يكون فيه محصور

التشكل السياسي مطابقاً لمحصل المصالح الخاصة. |: وحيث لا يمكن الكهنة في حد ذاتهم مباشرة |: سياسياً |: فإن الملك يتقبل مشروعيته |: من طريق مساواة <الحلقة> الكهنّ (يهودا (Juda)، <التدهون، التزيين> إثبات، تذهين، تزيين. |: وفي بعض الحالات يمنع عليه (وهو ما جرى بصفة مميزة لدى تأسيس الكهنوت في يهودا في ظلّ حكم Josiah) جمع "فريق" |: أي تكوين مجموعة من التابعين تخضع له شخصياً: وتجنيد مرتزقة <تابعين> له. <حوكذلك> السلطة الدينية: فهي تؤسس جهازاً إدارياً مستقلاً ذا قيادة دينية |: وتطور نظاماً خاصاً بها في الجباية (العشر) وأشكالاً للقانون (مؤسسات <الوقفة> لضمان ملكية العقار الكنسي، وامتلاكاً من المية الكاريزماتية للخيرات السحرية التي بدأت أولاً كـ "عمل" حرّ وكعمود للرزق |: تطورت <إذ ذلك> فأصبحت مؤسسة إدارية إماراتية مسيرة من طرف أمراء أو أصحاب عقار، ومن ثمّ - تحت ظروف معينة - إلى وظيفة مدبرة للربح مرتبطة بمعيد تم خصاته كـ "مؤسسة" خيرية إلى حدّ ما فذّ هجمات السلط المعادية للقداسة: إلى هذا النمط تنتمي المائدة الجاهية وما نتج عنها من موارد وبع طيحية لدى كهنة المعابد المصرية والشرقية والأسبوية الشرقية. تطوّرت السلطة الدينية إلى "كنيسة" عندما - 1) ظهر تحوّل خاص، حسب الرتبة، والامتيازات وواجبات المهنة <الخاصة للنظام> |: (و خارج من المهنة) |: في نمط الحياة لدى طبقة من الكهنة ذات المهنة المنظمة والمتفصلة عن "العالم" |: - 2) حينما ترفع السلطة الدينية مطالب سيادة "كونية"، أي (بها في ذلك الحدود الاجتماعية والأخلاقية) تجاوزت حلّ الأقلّ الارتباط بـ |: المنزل |: العسيرة، القبيلة، وبالمعنى الحقيقي للكلمة، أولاً عندما تسقط الحدود العرقية - القومية، أي بعد التسوية الدينية |: الثامنة |: < و - 3) عندما تتعفن الشريعة والعبادة، ويؤمنان في كتب مقدّسة ويؤوّلان |: و |: <يدرسان> بصفة منهجية، وليس حسب نمط العمل التقني، كموضوع للدرس، - 4) عندما يجري كلّ هذا لدى جماعة عائلية للمؤسسة. |: إذ إنّ النقطة الحاسمة لكلّ هذا |: والتي لها مجاري <أو> هذه المبادئ التي تطوّرت حسب درجات مختلفة من التفاهة |: هي تحرّر الكاريزما <جمع في> من الشخص < في حدّ ذاته> ولربطها بالمؤسسة وخصوصاً |: بالوظيفة |: إذ إنّ "الكنيسة" |: مختلفة عن "الطاغاة" <في تحت> في المعنى السوسولوجي لهذه الكلمة من حيث: إنّها تعتبر نفسها مديرة لنوع من توفير الإدارة الماضية عن خبرات الخلاص الأبدي التي تعرض على كلّ شخص، والتي لا ننضمّ إليها - عادة - عن ملوحيّة مثلها هو الحال بالنسبة للجمعية، وإنّما نولد في حبرها، ونخضع لزيّبتها حتى

الثنتين غير المختص والمناقص للألوهية، وبمعبر آخر: ليس، إ: مثل "الطائفة": جماعة إ: خالصة: من الأشخاص المؤهلة كاريزماتياً، وإثما كعامة ومديرة لوظيفة الكاريزما. >ومن هذا المنطلق تطالب بحقوقها لدى السلطة السياسية.> فمخرج المسيحية لم تنشأ "الكنائس" في هذا المعنى إلا في الإسلام >و< البوذية >(خصوصاً)> في شكل اللاموية >(إ: إل حد ما: > وإن > إل > حد ما< شيء> حد ما، لأن > Nazi > على أنه حال: بالفعل: في المعنى القومي للكلمة إ: للهدية >: و< اليهودية وقبلها إ: على ما يبدو: السلطة الدينية المصرية القديمة في مرحلتها الأخيرة.

انطلاقاً من حقوقها الوظيفية الكاريزماتية ترفع "الكنيسة" مطالبتها إلى السلطة السياسية. >فهي< >بالنسبة إلى< إ: يتم استغلال الكاريزما الخاصة ضمن الوظيفة الدينية لرفع الشهد من مكانة حامل الوظيفة. فلل جانب >الحصاة< >الامتيا< الحصانة إزاء القضاء، > و< الحياة وبقية الواجبات الحكومية والأحكام القامصة >للمرضعة< بالنسبة للمس بالية إزاءهم، تنشئ إذن قبل كل شيء إ: موظفين كنسيين > تنشئ: لأجل ذلك: إ: أشكالاً إ: خاصة لنسب الحياة وتبعاً لذلك قواعد تكوين إ: خاصة ولهذا الغرض تربية دينية، وبامتلاكها لها: إذن: >تستحوذ أيضاً على تربية العلمانيين >(٩٩)> ويحكم هذه نمذما السلطة السباسب بالجيل الناشئ: الذي تأثر به الموظفون وإ: بنفس القدر: >الرعية< بالروح الدينية إ: وطبعت بها.

إضافة إلى ذلك طوّرت الكنيسة بحكم مكانتها وتنظيمها الديني نظاماً >أخلاقياً< إيثيقياً ودينياً متكاملأ بالنسبة لتسيير الحياة لم تتمكن عند القدم من وضع حدود مبدئية له مثلاً >بالسبة له< هو الأمر اليوم بالنسبة لحقوق السلطة الكاثوليكية على نظام الأخلاق. إ: فوسائل التفرد لدى السلطة الدينية >هي< هامة جداً لفرض حقوقها، بغض النظر عن المساعدة التي تطلبها من السلطة السياسية وتلقاها: كالطرد من الكنيسة >وبالحصوص< فرض الإقصاء من الطقوس الدينية إ: مثل: إ: الخطر الاجتماعي إ: القاصي: إ: والخطر الاقتصادي في شكل عدم التواصل مع الطرودين الذي هو بشكل أو بآخر موجود لدى جميع السلطات الدينية. إ: وبغض ما كان هذا النمط من التنظيم للحياة و>التدريس< متعلقاً بالنفوذ: الديني: إ: - وهو الأمر الجاري في غالب الأحيان - فإن الكنيسة تقف في وجه القوى المثافة التي نسمي للظهور. إ: مما يتجر عنه: إ: >حماية الضعفاء<، إ: وهذا يعني أولئك الذين لا ينضمون إلى سلطة دينية، >السيد< أي: العيد، النساء، الأطفال ضد >أصحاب

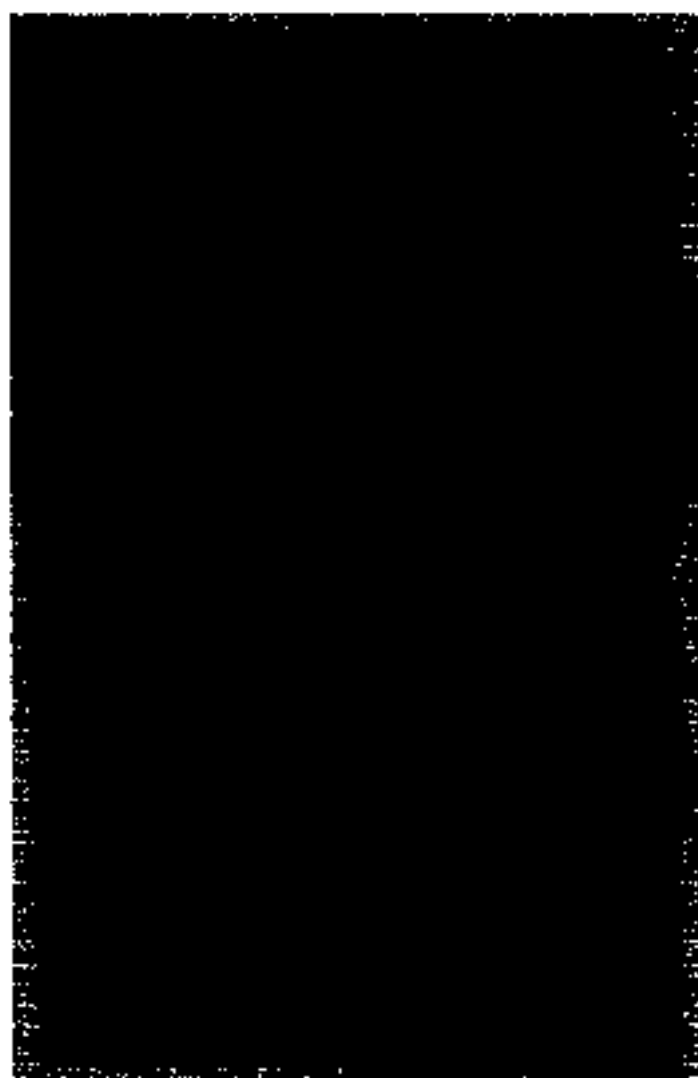
السلطة: | استبداد أصحاب السلطة اللاحقود، | أصحاب الطبقة الصغرى والفلاحون ضد الزبّا المشط، > [٩٩] | كبح / ردع دخل القوى الاقتصادية التي لا يمكن السيطرة عليها دينياً، وخاصة: | القوى الجديدة الغربية عن التقاليد: | مثل قوى رأس المال الطالع و>التبعية> | المطلقة: | الحفاظ عن كل تزعم للتقليد والايان بغداستها كأساس حيمي للسلطة الدينية، > من ثم دعم السلط المتتادة والموروثة.

وبهذه النتائج تعود السلطة الدينية إذن بنفس القدر إلى النمذجة مثلاً إلى تقبضها، وذلك في المجال الخاص بها: أي "مصلحة": | إدارة الشؤون الإلهية القدسة والمنظمة بصفة معقدة حسب طريقة المساواة: | >ورفع المعاهدة> إلى مرتبة "المؤسسة" ونقل القداسة الكاريزماتية >من الشخص> إلى المؤسسة في حد ذاتها كما هي فعلاً لدى كل تكوين "للكنيسة" وما يتحد جوهرها: ستكون وظيفة الكاريزما: | المتطورة إلى أقصى حد: | حسب العدو >الراديكالي> بدون قيد ولا شرط لكل ما هو كاريزما نبوة ذاتية، زاهدة وجذابة، أي متعلقة بالشخص في حد ذاته ومعتمدة على ذاتها في بحثها عن السبل إلى الإله وفي تعليمها: | >ويبدأ الجميع> ما يمكن أن ينسف وقار "المصلحة/ المؤسسة" >المقدس>، | أما صاحب الكرامة/ المعجزات: | الكاريزماتي الفردي: | وغير الموقوف، فإنه يوصف بـ "الزنديق" و"الساخر" - وهو ما تجده على النقوش الحجرية منذ عهد غوديا (Gudea's Zeit). | وليس أقل مرتبة لدى البوذية التي تصنف من بين الذنوب الأربعة ضمن قواعد الكهنة البرهمن من ينسب لنفسه شخصياً قوى خارقة للعادة. | فالمعجزة تضل عادة إلى سبر المؤسسة العادي (مثل: قياس المعجزة) والتمييز الكاريزماتي يتموضع بلبتحم بالنظام في حد ذاته ويصبح: | مبدئياً: | مغضلاً عن "الجدارة" الشخصية لمن يسمح له بتقلد الوظيفة (العلامة الثابتة)، >لأنه عادة> - يكون حسب القاعدة العامة هناك فصل بين الشخص والوظيفة، ولأ أدى عدم جدارة الشخص عادة إلى تعرض كاريزما الوظيفة إلى الشبهة. | ويتقدم بيروغرافية الإدارة وراثتها في أيدي الأساقفة والكهنة نزولاً: | طبعا لفاعلة إدماج الكاريزما في الحياة العامة، مكانة "الأنبياء" و"العلمين" الكاريزماتيين لدى الكنيسة القديمة. ويتكبد اقتصاد المؤسسة، سواء بالنسبة للمنظمة أم فيها يتضمن التزويد مع >حاجيات> ظروف جميع أنماط الحياة اليومية: | وهكذا أنجست مؤهلات الوظيفة المنظمة تدريجياً والطرق الرسمية

واللوائح و: الامتيازات، و: الرخايف للدورة للربيع ونظام العقوبات وعقلنة (Rationali) التعليم والوظيفة كم "مهنة" - أجل : لقد تم تطويرها «خاصة من طرف الكنيسة» على الأقل في الغرب، «منذ البداية :» خاصة من الكنيسة «أولاً» كتراث قديم، : في بعضها : رتبها بالأحرى كتراث تابع للتقاليد المصرية، «السيد الأفراد» - بالطبع تماماً، لأن في هذا المجال، «كإدارة الشؤون» «المقدسة» التكوين التام «للوظيفة» لفكرة «الوظيفة» كلما تقدّم التطور نحو الكاريزما، استوجب تنفيذ التزعة البيروقراطية الخاصة نحو فصل «الشخص» الشخص الخاص غير المقدس عن الوظيفة المقدسة التي يديرها حتماً بكل صرامة وبغير مبالاة. يضاف إلى الإشكاليات الكبرى التابعة «للكنيسة» للمنظمة الدينية : إذن : موقف «المصلحة» الرسمية : وبالنسبة لتطور طائفة أنصار الإله الكاريزماتي يضاف : الكهنوت بموقفه الرافض لأي اتفاق بالتراضي مع العالم وتمسكه بالفرضيات النابذة لموتسها الكاريزماتي.

«ما تشمله الموهبة الكاريزماتية الفردية: كبار المنقذين :» > لم تسكن الكنيسة من رفض الاتباع المصارم لأوامرهم الذاتية، : خصوصاً أن «التبشير» الدعاية «ما زالت» في حاجة إلى الزهبان المبشرين، طالما لم تنجح في دفع الحكام السياسي إلى فرض الدين المعني عن طريق التمدد إلى اعتبار مصلحة الدولة العليا وسلامتها. :»

يمكن «المتزهد» في المعنى الخاص أولاً بالنسبة لسلوك الزهبان في الحياة أن يحمل دلالتين مختلفتين : من جهة، وهذا : ضمن «أديان الخلاص» : في كل مكان، سواء لدى «النورويش» الهنغوسيين أو البوذيين أو الإسلاميين «بوذا» وكذلك لدى الرُقاد المسيحيين، أولاً : الإنفاذ الفردي للروح اللاتية من خلال فتح طريق شخصي، «وليس عن طريق مؤسسة إنفاذ» مباشر إلى الإله «كذلك» : ليست المطالب الراديكالية للكاريزما المادقة إلى قلب نظام العالم بأكمله والمتجهة : دوماً : نحو الأخيرة بمكنة التنفيذ داخل تلك الأنظمة التي ترعب حتماً في حلّ نواظمي مع مصالح النفوذ الاقتصادي وغيرها من المصالح المشوومة. وما «الانسحاب من العالم» : من الزواج و: المهنة و: الوظيفة، ومن الملك والجماعة السياسية وغيرها : إلا نتيجة هذا الوضع الموضوعي. و«بهذا ينجم» في جميع الأديان : يتفوق في الأصل : الزاهد الكامل الذي ينجز ما هو غير معتاد، «أيضاً» في تفنيد الكاريزما الشخصية : بإخضاع الإله وفعل المعجزات. :



تمثل الرّهبة في المرحلة الكاريزماتية من تطوّرها ظاهرة اقتصادية مضادّة، فـ "الرّهادة" «الصحيح [هو]: الصّورة المضادّة لد > القطب المعاكس لصاحب الكعب الوردجوازي وكذلك لرجل الإقطاع الذي : على ما يبدو: يتمتع بملكه. فهو يعيش منزلاً أو مع >قطر< جمع >تكونت< من طواحيه، أمّزب وبذلك غير مسؤول: >من< غير مهتمّ بالسياسة أو بغيرها من السلطات : يقتات بما يجمع من التّجار أو من التّسوّل وليس له مقرّ في "العالم": فالقاعدة الأصلية للرّهبان الورديين تفرض عليهم التّقلّ المستمرّ خارج مواسم المطر وتحدّد الإقامة المؤقتة في نفس المكان بصفة استثنائية على الذين من حيث النّتيجة : والوسائل: يتجهون أولاً نحو التّجرّد اللامعقول تماماً، أي : التخلّي من الرّباط : الاقتصادي كما : أيضاً: عن الظروف الطّبيعية للحيلة الدّنيا و: السعي للتّوحد مع >الإله< مع الإلهي عبر التّشكّك. وبهذا الشكل فإنّ الكاريزما هي بالفضل >كما هي عادة< جزء >من< تلك القوّة المتميّزة لـ >عدم< عدم الإنتاج الاقتصادي الذي تمثله الكاريزما حيثما كانت. فالرّهبة هي [الظاهرة] : النابغة القديمة : للعواريين والأنصار الكاريزماتيين، ولكن بدون أن يكون هناك قائد دينيّ ظاهر، وإنّما قد تولّى في عالم الغيب >أو< [٩٩] هناك نوع [٩٩] منذ البداية: نبيّ له : من هنا فصاعداً: قائد مستمر. لكن الأمر لن يبقى على هذا الحال. فالأحداث الخارجيّة تؤكّد ذلك. : >فليس هناك بأيّ حال من الأحوال< عوامل اقتصادية رشيدة >حو< >أو من خلال أيضاً< من ناحية أو رغبة مغرّية في التّفنّد من ناحية أخرى قد تبلغ إلى حدّ حمل إنجازات >الكاريزما< الكاريزما الدّينية - التي لها مثل هذه بالذات طابع "عارف للمادة". وهذا يطبق : طبعا: على >[٩٩]< إنجازات السلطة الدّينية بإطلاق. فلا يبدو بناء الأهرام الخالي تماماً من أيّ معنى واضح إلّا بحكم امتياز الملك بتجسيمه للإله وإيمان الرّهبة : الضروري: به. وتعارض إنجازات المورمون في صحراء هفّال المألوفة كلّ >الفوائين< الأفراد الرشيدة المتعلّقة باقتصاد الاستيطان. وهذا هو : تماماً: نموذجي بالنسبة لإنجازات >الكاريزما الخاصة< الرّهبة التي تحقّق غالباً ما لا يمكن تصوّره اقتصادياً: >الهي قلب صحاري التّبت - Tibet - الثلجية و>الحجر< الرّمليّة حققت الرّهبة >البر< البوذية في شكلها : اللّاماني: إنجازات اقتصادية، وبالأحرى في ظاهرة البونالا، ومما يرمّز في عظمتها من حيث الحجم وكما يبدو، من حيث التّكيف، إبداعات العالم الكبرى والشّهيرة. أمّا طوائف الرّهبان في الغرب فكانت الأولى التي أدّارت بصفة معقّلة المزارع وفيها بعد الجرامعات العنّالية في مجال الفلاحة والصناعة. وقد

كانت الإنجازات الفنية للرهبان البوذيين «وبالمثل أيضاً الغربيين» في بعضهما بالنسبة للشرق الأقصى: | نفس القدر من الأهمية مثل اليوم الحقيقة التي يصعب تفكيكها بأن «صا» ناشية: | كما: | تبدوا اليوم، قد غابت في عالم النسيان: كجزيرة إيرلندا التي كانت لقرون عدة حاملة «للثقافة» والتراث القديم في أدبياتها و«من خلال» أن ميشريها قد كان لهم تأثير واضح في النهضة التاريخية ذات الأبعاد الكبرى في تطور الكنيسة الغربية. «وفيما» إضافة إلى ذلك، فإن الغرب: | مثلاً: | قد «ملك» اعتراف لوحده طريق التطور نحو الموسيقى المنسجمة، وذلك بفضل: | - كما لا يمكن إثباته هنا - | الطابع الخاص لتطور فكره العلمي - ما سيتم البحث به في موقع آخر - وفي جزء وافر منه بفضل الطابع الخاص للرهبة: | الهندوكية و: | كذلك أيضاً: | الفرائسيكية: | والدومينيكانية. هنا يتجه نظرنا بالخصوص نحو الإنجازات الرشيدة للرهبة: | التي: | «تبدو» متناقضة بإطلاق مع أسسها الكاريزماتية «الغربية عن العالم و» اللامعقولة والنافية للاقتصاد. فالأوضاع هنا «الموضحة» شبيهة تماماً بحالة إدماج الكاريزما في «الحياة اليومية»: كلما تحول التوحد الذوقي أو التأمل مع الإله «[٩٩] من | وضع يمكن التوصل إليه من طريق موهبة كاريزماتية وكرامة: | لبعض: | إلى «شيء سيكون، شيئاً ضد» موضوع رغبة العديد و«إلا»: | قبل كل شيء،: | إلى مقام الرحمة التي تحقق، أي يتم كسبها عن طريق وسائل: | التفتك: | فإن هذا الزهد يصير موضوع «مؤسسة» منهجية: | تماماً: | مثلها كان في مجال التربية الكاريزماتية لدى طوائف الكهنة السحرية. فالطريقة في حد ذاتها هي مبدئياً نفسها في العالم أمره، بنض النظر من بعض الخصوصيات، إذ تم تطورها من طرف أقدم الرهبان الهندوسيين إلى أقصى حد وتنوع: ونشبه منهجية الرهبان الهندوسيين بالأساس قواعد الرهبان المسيحيين تماماً، إلا أن النفس: | ريباً: | الفيزيولوجي (تنظيم التنفس: | وما شابه من طرق اليوغا: | وغيرها: | من المهارات): | هناك، كان يجري هنا نفسياً (د): | طريقة الاعتراف بالخطايا، لحرية الطاعة ((Exercitia Spiritualia)، الشارين الروحية: | «ومنهجية» (اليسوعيين: | - وإجمالاً «حرياً»: | أكثر تطوراً: | فإن المعاملة «اللامتناهية» وذات المواقف الرغيمة للعمل «الاقتصادي المعقلن» كوسيلة تتك ليست حكراً فقط على الغرب، وإنما كانت فعلاً هائك، لأسباب ذات طابع تاريخي، متطورة بأكثر صرامة وكونية وأصبحت قابلة للتطبيق.

: | «بتحرك الرهبان الشرقي بين نموذج العضو: | الذي يعيش حياة بسيطة: | «كالمزارع صاحب وظيفه كنيسه» فمن جماعة ذات دخل زراعي و«نموذج

المبقر، المريض، أما الراهب الغربي، فيفتقد «الأطر» إلى الطرف الثاني ويشير من خلال النموذج العقلاني:

[لكن:] في كل مكان نجد «ضرورة» >في< الصدارة نجاح الراهب في السيطرة الضرورية على النفس وعلى إبداعاته ومن ثم على الفرائز المناهضة للتوحد مع الإله. لهذا «المحب» المذهب بالذات يشير ضمناً إلى العقلنة المتواصلة لمنطق العيش، وهذه:] ظهرت:] أيضاً في كل مكان حيث أصبحت الرهبنة «حاملة لـ» ونكتلت في منظمة قوية: كالأشكال العادية لـ «التربية الكاريزماتية» و«أو» التربين الكاريزماتي المحترف و:] التلوج في:] التقديس:] وغيرها من الأوهام،:] و:] من المحتمل أن يحصل نكتل الأديرة في جمعية رهبانية أو في «جمعية دينية»، ولكن قبل كل شيء:] الدبر و«كل» تراتيب الجمعية الدينية المنظمة «المفصلة» «المنظمة» «الأمرة» للحياة بأكملها في جل تفاصيلها. و:] لكن:] بذلك أدجبت الرهبنة في الحياة الاقتصادية. فلا يمكن الحديث بعد عن العيش من خلال الوسائل:] للمحضة:] «المنطق تماماً» المناهضة للاقتصاد:] خصوصاً:] التوسل، وإن بقي:] المبدأ صورياً:] محتفظاً به كوهم. بالعكس - كما سنرى - فمن المحتمل أن تؤثر المنهجية المفصلة المختمة بطريقة العيش بقوة أيضاً على نمط الاقتصاد. خصوصاً ك «راهب» طائفة رهبان تبدو الرهبنة فاعلة على القيام بالإنجازات الرهبانية التي تتجاوز ما يمكن أن ينجزه الاقتصاد العادي.:] قالرهبنة هي الصفوة المتميزة للمهارات الدينية داخل طائفة المؤمنين.:] ولهذا عاشت عهداً البطولي:] ونظامها الصارم.:] إذن:] في كل مكان:] - طبقاً للإقطاعية «الفروسية» -:] «على» في أراضي العدو:] في مناطق التبشير، «جمعيات التسول» سواء تعلقت الأمر بالتبشير الداخلي أم:] بصريح العبارة:] بالتبشير الخارجي. «خصوصاً» فليس من باب الصدفة أن يكون للبوذية اللاهوتية تنظيم هرمي مطابق للإدارة المركزية «البابوية» الغربية حتى في تفاصيل «اللباس» والمراسم:] وقام الرهبان بذلك ليس في الهند، وإنما:] على أراضي البت والمغول من تلقاء أنفسهم:] تحت خطر التهديد المتواصل من قبل الشعوب البربرية المتوحشة، مثلاً قدم التبشير الغربي في المناطق البربرية النمط الخاص:] والوضع:] للرهبنة اللاتينية.

لا يمكننا هنا مواصلة هذا الحديث ولكن نلاحظ >أن< كيف تتعامل الرهبنة مع السلطة السياسية والدينية. فهناك العديد من الأسباب المختلفة التي تدفع

الاستبداد القيصري البابوي إلى تفضيل الرهبنة، وذلك أولاً للمحاجات العالقة؛ التي تنعقد للحدث منها فيما بعد. والمتعلقة بالعلاقات المرتبطة بالسلطة السياسية والدينية والمهادنة إلى المشروعية: الدانية: ونرويض الرعية: فالعلاقات التي: قد: يادر «جنتك»: جنكيز خان: في أوج سلطانه: وكذلك سامة التبت والصين يربطها مع الرهبان البوذيين كانت بالتأكيد معللة بنفس الحافز الذي يهبط مثل هذه العلاقات بين التامة الجرمانيين والروس وغيرهم وحتى العلاقات الطيبة بين فريدريك الأعظم: و: «اليوهين»: والتي يترت نواصل وجودهم <أيضاً> رهم الأمر البابوي Dominus ac redemptor noster. فالرهبان: وبالمخصوص: كزهد: هم في ظل ظروف الدولة الزراعية المحفظة المدرسون الوحيدون > الأرغنص ثناً اقتصادياً نسياً الأكثر منهجية: وغير الخطرين من منظور سياسي بحث، والأشد انضباطاً <و> وكذلك الأرغنص ثناً على الأقل في البداية، ويمكن للحاكم «السي»، عندما يريد أن يؤسس جهازاً «رشيدياً» من الموظفين ويكسب قوة موازنة للخصم الطبيعي «طبقة النبلاء» اللجوء مثل هذه العقلنة الإماراتية أو البيروقراطية لبينة السيادة <وما ينجمها من استبداد صاعد>: طبقة النبلاء. إذ إنه لا يجد سنداً ثابتاً مثل تأثير الرهبان على الجماهير المحكومة. في فحيت كان الأمر كذلك وطالما دام، سعى التنظيم الديني للحماية أن يكون بنفس القدر قوياً مثلها هو الحال لدى السلطة الدينية الحقيقية، أي السيادة ذات المصلحة الكاريزماتية. ومن المفروض أن تدفع السلطة السياسية: ثناً باعظاً لهذا السند وحده: ولئن تقدم الرهبنة نفسها سنداً عن طوعية خالص منحتس عقلائي للمصلح الديني العقلاني في خدمة الحاكم - سواء كان يلقب بالإمبراطور هنري الثامن أم: الملك: أشوكا (Asoka)؛ فإن عقيدتها الكاريزماتية ترفض قطعاً كل تدخل استبدادي قيصري بابوي في المجال الديني الخفي أكثر من أي كهنوت في العالم: ومن الممكن أن تخلق سلطة مستقلة قوية جداً يحكم نظام التنسك المنسجم الذي تتميز به. ولذا فإن الوقت حان لا محالة <في كل مكان>، حيث تصادم الرهبنة كلها ازدادت قوة مع: <«؟؟»>: متطلبات الاستبداد البابوي المعادي. وحسب نتيجة هذا التصادم، فبمب بالفعل إما انتزاع أملاك السلطة الدينية كما حدث مثلاً في التبت: و: لدى اليهود: أو بالعكس القضاء تماماً هل الرهبنة مثلاً جرى متابعتهم عدة مرات في الصين <أو حقاً>.

غير أن <التصادمات> والإشكاليات هي أكثر جذية وصفاً في علاقات الرهبنة

بمصلحة الكاريزما الدينية. فحيث لم يكن هناك بطريق: «حقيقي»؛ مثلاً هو الحال في البوذية: «النابعة»؛ فإن مكانة الخبر الأكبر الذي هو كالبطريق في البوذية الهندية القديمة تبدو ضعيفة جداً، وذلك «بحكم» تبعاً لمكانة الأمراء الاستبدادية الذين استحوذوا: «دوماً» على مثل هذا الدور كما فعل الملوك البيزنطيون - أو حيث أنشروا مثلاً هو الأمر لدى اللاموية: «أصلاً» عن طريق الرهبة وتم تسبيبه والسيطرة عليه: «بصفة» شبه نائمة: «من طرف» الموظفين الرهبان، «أو حيث» الرهبة، كما في الكنيسة الشرقية، هي المصدر الوحيد «لثريّة» كل موظفي الكنيسة «السامين»؛ فإن العلاقة هنا (سهلة نسبياً) منظمة بيسر ظاهرياً على الأقل. ولكن التوترات الداخلية «تبقى» هنا أيضاً قائمة وتنتج في اللاموية مثلاً لدى المستقلين الذين يقفون جنباً إلى جنب» وتظهر أيضاً في مثل تلك الحالات طائفا الطابع العبري «الكاريزماتي» للرهبنة: «كواحدة» في العالم أسره: «كواحدة» تتمتع بالحفاظ على التوافق مع طائفة الأحيار «الإلهية» المعرضة عن أنظمة العالم المدنية بالضرورة لارتباطها بالملك والعنف، والمستقلة عن جميع مؤسسات الزخمة لأنها تبحث عن الطريق نحو الإله بفضل الكاريزما الخاصة بها: «أو تسعى إلى إعادته من جديد» من خلال «إصلاحات».

إنه لمن الجلي أن تكون هذه: «الكاريزما الشخصية» في آخر المطاف في تناقض تام مع المتطلبات الدينية لإحدى «مؤسسات الخلاص» التي تسعى من جهتها إلى احتكار الطريق إلى الله («Extra Ecclesiam Nulla Salus» هو الشعار لجميع «الكنائس»). وبالطبع في المقام الأول ضدّ تكوين جماعات/ طوائف: «خاصة» مثل تلك التي يؤسسها: «مقدسون»؛ «مختصون» «كاريزم» «دينيّاً» يرفضون مطالب الكنيسة: «البيروقراطية» «الشمولية»؛ «من ثم» الدور الاحتكاري لكاريزما المؤسسة. ورغم ذلك اضطرت كل واحدة من الكنائس الكبار أن تتحالف مع الرهبنة. مع العلم أن الرهبنة بقيت غريبة عن المهدية «التي تبدت» تماماً كل نوع من التنسك» واليهودية اللتين تشبان بالشرائع كسبل للخلاص ولا تعرفان مبدئاً شيئاً آخر سواهما، بل ترفضان التنسك أصلاً. أما في الكنيسة المصرية المتأخرة فمن المحتمل أن تواجدت بعض الإرهاصات. «إذن»؛ «كانت» الرهبنة بالنسبة للمبوضة فعلاً نقطة التطور لتأسيس الكنائس. أما الإسلام: «فالبطريق» نحو جمعية رهبان «خاصة»؛ «إذن» لم يكن قادراً على رفض «منظمة» مثل «الكنيسة المسيحية» التي تقوم بتنفيذ صارم للسيادى المكتوبة والنابعة بالنسبة لها. «خاصة» أن الرهبنة كحاملة لرسالة

التبشير كانت ضرورية.» [وقد سمح التصرف في دفع التأويل الثاني لنفسك نحو إنجاز "مهنة" خاصة: داخل الكنيسة: وذلك أولاً، أن الاتباع الكامل للمثال الذي: يعتبر «ينظر إليه» كأسى الإرشاد الإنجيلي، ولكن ليس في مقلود أي شخص، كمصدر لإنجاز - إضافي > (Thesaurus Ecclesiae) > والذي تدير الكنيسة نتائجه المختلفة: كـ Thesaurus: لمصالح القاصرين من المؤهلين كاريزماتياً. ثم إنه كلما تم تأويل التشك > في حد ذاته > شاملاً إلى وسيلة،: ليس أولاً لكسب الخلاص الذاتي بطريقة الخاصة، وإنما: لتحضير الراهب للعمل > الخدمة > لمصالح السلطة الدينية: أي للتبشير الخارجي والداخلي والكفاح ضد السلطة المنافسة. ولا بد أن يبقى، بل بقي أيضاً مثل هذا العمل الديني الذي يستند إلى الكاريزما الذاتية المختصة، مثيراً للاحتراز بالنسبة للسلطة الكنسية التي تستمد كل شيء من كاريزما مؤسستها، غير أن العناصر الإيجابية قد فاقته.: وهكذا خرج التشك من خلايا الأديرة وبدأ يسعى إلى السيطرة على العالم، وفرض: من خلال ثقافته: ونمط عيشه: (بأقدار مختلفة): نفسه على مؤسسة الكهنوت وشارك في إدارة مصلحة الكاريزما مواجهاً الزعمية، إلا أن الاحتكاكات بقيت بلا ريب قائمة. ففهم: التصوف الوجداني في شكل طرق: القراويش: إلى السنة الإسلامية: (الذي أصبح نظرياً ممكناً منذ ثلاثين سنة من طريق الغزالي): هو "أصدق" دليل على ذلك، أما البوذية فقد وجدت «الحل الأنسب»: منذ البداية: وذلك بأتم المعنى انطلاقاً من الزهانة والبهمة: ومن الدين المقصود نشره، هذا الحل الأنسب: هو السيطرة المطلقة على الكنيسة من قبل الزهانة كاستقراطية كاريزماتية، في البدء، وكانت أيضاً: إزاء البوذية بالذات: دُعائياً: بالخصوص: سهلة القبول > التنفيذ >. فقد وجدت الكنائس الشرقية بحكم الاحتراز المتزايد من طرف جميع مصالح السلطة الدينية حلاً ميكانيكياً أساسياً بالنسبة للزُهينة > التي > يتطابق ونمطها الداخلي: أي تحمي التشك الفردي اللامعقول من ناحية،: بيروقراطية > حكومية: مؤسسة للكنيسة > «بدون»، > بعد: >: في روسيا بدون: فاند ديني > حروحي >، من ناحية أخرى،: والذي ينطبق على تطور سلطتها الدينية التي حطمت من خلال الهيئة الخارجية والاستبداد القيصري البابوي. لحركة الإصلاح لدى الـ Ossifijanen انضمت إلى خدمة الاستبداد القيصري البابوي > مثل > كالحامل الوحيد الذي يدخل في حيز

الاعتبار، لأنه: أقوى سلطة، وكذا الحال بالنسبة للمصلحين (Cluniazensischen) الذين وجدوا مستنسا لدى هنري الثالث. | ويمكن متابعة الاحتكاك والتوازن بكل نقارة في الكنيسة الغربية التي تمكنت من تحقيق تاريخها الباطني بصفة جوهرية أعبراً عن طريق الإنجاز الصارم للحل.

من بين "أديان العالم" الكبار الثلاثة «فان البوذية في البداية» قدمت البوذية: (التي تكونت منذ البداية في إطار دين رهبان شالين) والكنيسة الغربية «وجدت الحلول الصارمة بإطلاق» «خاصة الاندما الأخير» الحلول الصارمة >[٢٩]: فالرهبنة كـ «مسيطر» «حامل» >[مسيطر]: الحامل الوحيد: | للكنيسة: >من خلال الرهبنة من جهة<

إدراج الرهبنة: | في منظمة بيروقراطية: كمجموعة منسجمة بحكم "الفقر" و"العفة" (Kenscheit) من ظروف العيش اليومية ومدونة على >«الطاعة»< «الطاعة» الخاصة لرئيس كنيسة مونوقراطية >من جهة أخرى<. وهذا التطور الأخير قد حصل >في الغرب في مراحل متعددة و«دوماً عن طريق تأسيس جمعيات دينية جديدة». فالرهبنة الإبرانية التي كانت لوقت ما الموقنة على حفاظ جزء هام من ثقافة وتقاليد العهد القديم تمكنت | فعلاً: | من تأسيس كنيسة خاصة للرهبان بدون خلق علاقة | وثيقة | مع الكرسي المقدس بروما. و: | من جهة: | أنشأت جمعية البينديكتين: | بعد أن انتهت مرحلتها الكاريزماتية: | في آخر المطاف >تتبع أمير< أديرة زراعية إقطاعية >لتزويد خلف النبلاء بمصادر ربح<. | : | وحتى نموذج الـ Cisterzienser (وأكثر من رهبان دير بريمونري) كان من بين جمعيات الأديان الدينية: | الزراعية: | التي اكتفت بـ "زهد" | معتدل تماماً: | (يكفي أن نستحضر اللباس المرخص لهم) والذي كان مطابقاً لمل هذه الطبقة >الزراعية<: | وقد تواجدت هنا أيضاً: منظمة محلية: | في شكل نظام النسي. أما دورها الأساسي فينبش في عودة ظهور الرهبنة كقوة في خدمة السيطرة على الحياة الدينية: | فجمعية الـ Cisterzienser الدينية قامت: | لأول مرة بربط تكوين منظمة ثابتة فوق محلية بـ «طابع» >وحدة عمل اقتصادية< منظمة عمل فلاحي: | زهيدة: | مكنتها من إنجاز مستعمراتها المعروفة.

أدخلت مؤسسة الإخوان غير المتعدين للكنيسة التدرج الأرستقراطي >بقوة<

إلى الأديرة فاتها - مدفوعة بالحاجة إلى تحرير النقاسمة الرهبان للقيام بالواجبات الدينية -؛ | ولكنها أراحت الطامع الإقطاعي لأسسه إلى الخلف. فأديرة «النس» المستوطنين السيرة بصفة مركزية «صارمة» كانت؛ | على عكس أديرة البستريسيان الفلاحية؛ | حسب الشكل الأصلي؛ | الكاريزماني «الحالصة»؛ | القاضي بالسي للحصول على موارد العيش؛ | | مرتبطة بالإقامة في المدينة وبتوعية عملها؛ | «الحبري المنسق»؛ | أعمال خيرية؛ | «رعاية دينية» «القدس»؛ | رعاية دينية في خدمة أعمال خيرية؛ | «متجهة بالخصوص نحو حاجيات الطبقات البورجوازية. وبهذا التأسيس للجسميات الدينية خرج التنسك إلى الشارع للقيام بـ «التبشير الداخلي» المنسق «مبدئياً». | وقد قوى القرض؛ | الصلح - صورياً على الأقل - لمنع الملكية وإزالة الإقامة الثابتة (Stabilitas loci)؛ | أي العمل الحبري المنجول؛ | استقلال الرهبان المستعدين بدون قيد أو شرط لغاية السيرة المباشرة على الطبقات الواسعة من البورجوازية التي سمح ضمها في شكل الجماعات «الثلاثية» (Tertiarier) إلى نشر عقيدة الجمعية الدينية خارج حلقات الرهبنة. لجمعية الكبوشيين (Kapuziner) وما شابهها من الجمعيات التي تأتت مؤخراً هي الأخرى في حاجة بصفة متزايدة إلى الروابط الموجهة نحو تحريك الجماهير، وآخر المحاولات الكبرى التي لجأت إلى الفكرة الأصلية «القديمة»؛ | لا اجتاهية؛ | للتنسك؛ | إمكانية الخلاص الفردي؛ | قام بها الكارموزير وترايبون (Trappisten)، ولم يفتروا شيئاً من التطور الكامل للرهبنة الموجهة بازدياد نحو العمل الاجتاهي؛ | أي خدمة الكنيسة في حد ذاتها. |

لقد وصلت عقلنة التنسك المتزايدة من مرحلة إلى أخرى حتى حد المنهجية الموضوعية دوماً وبدون استثناء؛ | «في» خدمة التأديب «أخيراً» إلى أوجها مع جمعية اليسوعيين الدينية. «بما في ذلك» أي بقية من الإعلان الفردي عن الخلاص والعمل في سبيله «العالم» الذي كلف استعباده «عزله» من متاعبات الجمعية القديمة، وخاصة من تأسيس القديس فرانيسكو؛ | السلطة الكنية كثيراً من الجهد، إذ قد رأت فيه خطراً على مكانة مصلحة الكاريزما، وكذلك أي معنى لامعقول للتنسك؛ | - هو الآخر يمثل نقطة احتراز لمصلحة الكاريزما - | وبمثل أيضاً؛ | فإن جميع الوسائل اللامعقولة؛ | أي التي لا يمكن وضعها بالنسبة للتنجاس في الحسبان، قد انتضت؛ | «الغاية»؛ | المعقولة؛ | هي التي تسيطر «وتتسوغ» الوسائل - وهي ليست قاعدة [الأخلاق] اليسوعية فحسب، وإنما؛ | أية أخلاق نسية؛ | أو غاية، قد تتحصل؛ | «هنا»؛ | إذن كنشطة تنظيم للحياة/ العيش بصفة

مغلقة «نسق» عن صيغة خاصة بها). بمساعدة هذه، ومن خلال أقسام الخاص الذي تعهد به الحرس الرسمي بالولاء إزاء الكرسي المقدس الروماني، نجحت تم فرض العقلة البيروقراطية على بنية السيادة «الكنسية» في الكنيسة. فحتى فرض العزوبة «تحت ضغط الرهبنة الـ Cluniazensischen» كانت بمنزلة قبول نمط حياة الرهبنة وحصلت تحت ضغط الرهبانية، وخاصة: أيضاً: قصد منع الإقطاعية في الكنيسة: التي تحت عمارتها خلال التوزيع والمحافظة على الطابع الموسائي في المواضيع الكنسية. والأهم من ذلك كان تأثير «روح» الرهبنة العام على: مبادئ طريقة العرش. فالزهاد كمثال للرجل النقي كان - على الأقل في الأديرة ذات التشكك المطلق، وغالباً لدى طوائف البوهيميين، أيضاً: الأول: ذا تقسيم للزمن "الثلاثي" بصفة خاصة وذا "مراقبة ذاتية" دائمة: مع: إرفض كل ما هو: غير مفروض: "لللذة" و: كل: ما لا يخدم هدف خدمته من التزامات «لهو / مسليات» من خلال واجبات إنسانية: «الرجل» «رجل العمل» «الحق» ومن ثم «المخلوق»؟؟ والموغل، كوسيلة لخدمة تلك: المركزية و: العقلة لبنة سيادة الكنيسة «وكذلك» وكذلك بحكم تأثيره كراع للدين ومرتب، لنشر العقيدة المناسبة لدى الأشخاص غير النابغين للكنيسة وذوي ميل ديني:.

«تقد انهارت» المقاومة: الطويلة العهد: للسلطات: الكنيسة: (الأساقفة، الإكليريوس) المحلية (القساوسة) ضد «امتياز» النافذة القوية جداً للرهبنة: - كان الزهاد كمسافر يطلب في رعايته الدينية ثعناً زهيداً، ولذلك كان محبوباً: أما كأب قابل للاعتراف، فكان يطلب: وبسهولة: دون ما يفرضه الإكليريوس المحلي من طلبات: أخلاقية: وفي المعنى اللغوي: تماماً: كما في مجال التدريس مع التنافس الحز كانت طبقة من «الزهد»: مثل: الزهد العزّاب في مقدورها أن تنافس مادياً أي سلك «طبيعي»: جنوي من التعليم الذي يجلب عليه النفقة على عائلته من ملكة - وكانت هذه المقاومة: في نفس الوقت مقاومة ضد هذه المركزية البيروقراطية للكنيسة في حد ذاتها. «لم تلعب أي كنيسة أخرى مثل هذا الدور ومثل هذا البعد كالرهبنة، باستثناء». وفي كنائس أخرى لم تلعب الرهبنة دوراً بمثل هذا البعد إلا في البوذية. «وخصوصاً اللاموية»، مع العلم أن هنا لفظ «[٩٩]»، باستثناء اللاموية «[٩٩]» ليس هناك رئاسة هرمية. أما في الكنيسة الشرقية، فإن الرهبنة تهيمن صورياً على الكنيسة بما أن جميع الوظائف العليا تستد إلى أعضائها، ولكن الخضوع الاستبدادي القيصري البابوي يحطم نفوذها. ولم تلعب الطرق الدينية في

الإسلام دوراً قيادياً «بمئات» إلا في الحركات الأخروية (مثل المهديّة). أمّا اليهودية فلا تعرف التّهيئة بالبنّة. [ولكن لم يحدث في أمة كنيسة حقنة النشك بهذه الكيفية [خصوصاً] ولا غراض السلطة الدينية كما جرى بأئمّ الكلمة لدى طوائف اليسوعيين.]

مذكرات على الصفحات الخلفية للمخطوط

(الصفحة الخلفية للتمديد الثاني لنص (7))
كتبت المذكرة الأتية المنشورة لاحقاً بالحبر الأسود
فيها بخصص ص 36

ميلوكوف Milukoff، مسودة الفصل الرابع Kap. IV⁽¹⁾
[الصفحة الخلفية لنص (7)]

كتبت النقرة الموالية المنشورة بقلم رصاص ووقع شطها بقلم أزرق (من طرف
المرصف؟). أما رؤوس الأقسام فتمتد إلى قرونفلد حول البوذية، Grünwedel،
Buddhismus (كما جاء ذكره سابقاً ص 60، الهامش 71)، وخاصة إلى التفاصيل
في الفصل حول "المبشرون المنزلي والكنيسة الصغراء" Die Mongolenbekehrer
und die gelbe Kirche، ص 93-61. توجد المذكرات الأخرى المتعلقة خاصة
بتاريخ الكنيسة الغربية على الصفحة الخلفية الغربية منها: يمتد.

أولاً: دير أو ما يشابهه
ثم: جمعة دينية أو ما يشابهها
(مثلها هو الأمر في النص⁽²⁾)

(1) المقصود هو: Paul Mikow, Skizzen russischer Kulturgeschichte.
Deutsche Übersetzung von E. Dorison (Leipzig: Otto Wigand, 1898), Band I.
بحث الفصل (ص 167-229) في "الطبقات" وكذلك في نظام "المبشرون"
(mishinischebwo) وموافقة "المقابلة للأرسطوطالية".

(2) بعد تحول السلطة في الصين من سلالة المغول إلى سلالة المينغ عام 1368 ألغيت المسيحية التي
كان يعتنقها الكثير من الأهل على الأديرة البوذية في المينغ سيبسكا (Sibyska) وأصبح هذا الأخير بمثابة
لغة مشتركة على الأديرة. وهذا ما دفع إلى نشوب حروب دامية، أولاً بين دير سانسكا ودير بريفون
(Br-gun) الذي أسس مؤخراً. وفي الصراع الذي نشأ بين الفرق المختلفة تمكنت في آخر المطاف =

وكذلك في الغرب)

تلتحق ديني لدى الشعوب الرحل

في آسيا أيضاً⁽³⁾.

البابوية القيصرية في أضعف مظاهرها

(السلطة الدينية في أقوى مظهر رغم الباليوية) [القيصرية]

(انظر) في البوذية⁽⁴⁾

نقاسم كاروما الوظيفة

هذا ما قام به أيضاً كويلكان⁽⁵⁾

وهو توكوس⁽⁶⁾

خلاصة ديفلورغ - بالإصلاحية - de-le-hu-gu-pa - Reformsekte - التي تمتد بـ "الكنيسة الصفراء" بعد أن كانت تلبس بالقلانس الصفراء - أن تعرض نفسها على الفرق الخاملة للقلانس الحمراء مثل فرقة Grönwedel, Buddhismus, S. 69, 74. und (Nimapa) الأندم منها ظهرت: Hackmann, Buddhismus, S. 70-72

(3) يبدو أنَّ قبر بقصد ما بالخصوص المغول الذين يسمحون بتواجد الطوائف المختلفة جنباً إلى جنب. ففي القرن الثالث عشر وقع اعتداء مغول الشرق إلى البوذية من قبل قبيلة من التبت، غير أنهم حافظوا على تقديس آلتهم المحلية وعقائرتهم وبنا متعلقب بالاشاينة كعبن شعبي منتشر بين الناس. Grönwedel, Buddhismus, S. 2, 178 and 185.

(4) لم تكن اللاماية من الحفاظ على ذاتها كالسلطة مستقلة في التبت - رغم النتيجة السياسية إلى الصين - لأنها تطورت، كما وقع بهر ذلك، كجمعية مستقلة عن السلطة السياسية.

(5) كان التكويلكان (Khushigane) (من لغة المغول: كويلكان (Qubilayn)، وتسمى "التيانغ") أسمى بصيرة من رجال الدين لدى مغول الخلقا واعتبروا من الذين ولدوا من جديد من بين أصحاب اللاما. ويتحتم على هؤلاء إثبات ولادتهم من جديد ثلاثة مرات على الأقل واكتساب امتيازات في نشر البوذية أو توسيع نفوذ الكليروس. Grönwedel, Buddhismus, S. 86-90، فارت: Weber, Hinduismus, MWG V 20, S. 454، وكذلك:

وودت كلمة Chubilgan* لدى غرونويل في كتابه: Lamaismus, S. 151، أيضاً مكتوبة بهذه الطريقة.

(6) كان المغوتوكو (Hunukta) أو خونوكو (Kharukta) (من لغة المغول: كوتوكو تعني "الجلجل"، "المقدس") بمنزلة ناسخ لمعارسة يودين من التبت فامرا بالتبشير في القرن السادس عشر في بلاد المغول. وكان أشهرهم المييري كوتوكو (Maidari Qutuqu) في دير أورغا (Urga) الذي كان أيضاً رئيس المغول. ومن أجل مكانته المرموقة قررت السلطة الصينية الحماية انطلاقاً من لا يولد المييري كوتوكو إلا في التبت. وبعد انقراض سلالة اللانشير في الصين عام 1911 صار المييري كوتوكو أيضاً حاكماً على بلاد المغول. فارت:

Grönwedel, Buddhismus, S. 84.

كتبت الفقرة الأخيرة بالحبر الأسود ووقع شطبها بقلم أزرق (من طرف المرضف ؟). أما المذكرات فإثنا وضعت في عمودين على آخر الصفحة في يمين الصفحة الخلفية. وتضمن العمود اليساري بكل وضوح إضافات لماسجل في العمود اليميني.

المعبد من الكاريزمات الوظيفية | الخاصة | (دالاي

لاما⁽⁷⁾

والتاسيلاما⁽⁸⁾

وهوتوكوس

| مثلها:

هو صعب التوازي مع

ترتيب الكاريزمات الشعبية وحسب

عدد من الحقوق الطبقية الخاصة

وكذلك: Weber, *Hinduismus*, MWG I/ 20, S. 456.

هناك يوجد أيضاً نمط الكلمة "هوتوكو" الذي استعمل أيضاً في مقدمة الأمير بيسر أوتومسكيج ي:

(7) يعتبر الدالاي لاما، وهو المشرف على أكبر دير بوذي في التبت، أي البوٲالا غرب مدينة لازا، منذ 1439 كتجسيم لبوذاٲا أمانا كيشفارا (Bodhisatva Avalokitesvara). ولقب التبتى هو "غيال-با" "Gyal-pa"، أما لقب "دالاي لاما" فيدوائه أسدله مؤخرأ من قبل المنول. وكان الدالاي لاما بالتشارك مع بان- شين رين- بو- شي "Pan-chen rin-po-che" الرئيس الرومى لـ "الكنيسة للصغراء" وهي نفس الوقت رئيس دولة التبت (حتى 1959). قارن: Grunwedel, *Buddhismus*, S. XXXf., Indet.

(8) أعطى الأوروبيون لقب "ناشي- لاما" للمشرق الأكبر التبتى "بان- شين رين- بو- شي" (Pan-chen rin-po-che) على الدير bKra-sis Rhun-po في جنوب التبت. وحسب البورت غرونوٲدل في كتابه حول البوٲة، فإن هذا الدير قد عرف في أوروبا تحت اسم "Tashi 'Teeshon loombo" (Tashi 'Teeshon loombo) وكان ناشي لاما هو الآخر رئيساً روحياً للطائفة اللامائية ولكنه لم يكن "في نفس المرتبة من القداسة" مثل الدالاي لاما (المراجع المذكور، ص 76). فكان يمثل التجسيم لبوذاٲا أميتاٲا (Bodhisatva Amida) (أي "مالك النور السرمٲى") وهو بوٲا التأمل من طائفة بوٲة اللامائية (Mahayana-Buddhismus) التي كان لها تأثير حاسم على اللامائية. قارن أيضاً: Weber, *Hinduismus*, MWG I/ 20, S. 454 mit Anm. 8 ff.

الموظفين

المختارين بمجامع الكنيسة: ليس نهاية

حسب النظام الهرمي، وإنما اجتماعات

لذا: الكساح الموظفين

ضئهم ذوي الكاريزما الذاتية

قد تصبح أسقف وليس

الكاريزما المحلية (مبعوث)

للأساقفة دوماً نائب

الغاية القصوى / الهدف الرئيسي من الطائفة⁽⁹⁾

إ: ليس هناك أهلية

حتى لدى

الطبقات / الفئات:

و كذا الحال: لدى

"قديما"

الكنيسة

الكاثولي [ية]

(نظام إلامي

و ليس كاريزما⁽¹⁰⁾

(9) المفهوم هنا هي المجامع القديمة للكنيسة المسيحية التي كان - حسب رودولف سوم: Rudolph Sohm, *Kirchenrecht*, S. 303.

الأساقفة يسمون فيها بـ "سلطة كاثوليكية": "ليس (...) بموجب فكرة النبوة وكانَّ الأسقف يتولّى لمبرشته [...] وإنما فقط بموجب مكانته الذاتية كأسقف".

(10) حسب النظام الداخلي للكنيسة الكاثوليكية يتوجب على كيارالسّن من الرجال في الطوائف الكاثوليكية الاهتمام بالتربية الكنسية وإدارة الجرحاة الدينية. ويتوجب فكرة الضعفاء والفقير ظلمت =

(<٩٩٩> لدى ال Quaker)

الحديث

تقطع عن كاريزما

محدودة في الحظوظ^(١١)

^(١١) الكنيسة الكاثوليكية "طابعها الكاريزماتى بهيئة ناشئة".

(١١) فيما يتعلق بالحظ العفوية ضمن صلوات طائفة الكويكر.

II

النماذج الثلاثة الخالصة للسيادة الشرعية

النماذج الثلاثة الخالصة للسيادة الشرعية

تقرير النشر
فيما يتعلق بنشأة النص

فيما يختص النص المولائي نشره، يتعلق الأمر بشئونة من نص وجدته مارينا فيير في مخلفات زوجها، وذلك ضمن حزمة من النصوص التابعة لـ الاقتصاد والمجتمع - حسب ما أعلنت عنه بعد عقود من الزمن إزاء جوهانس فينكلهان⁽¹⁾ وقد نشر هذا النص القصير عام 1922 على حدة كمثل في المجلة المنقولة لبروسية⁽²⁾، ويبنى تاريخ نشأة هذه الشئونة من النص غامضة ولاسيما أنه لم ترد لنا رسائل أو أقوال أخرى لماكس فيير بخصوص هذا النص، ولذا نحدد المجال الزمني لنشأته عن

(1) انظر رسالة مارينا فيير إلى جوهانس فينكلهان بتاريخ 6 أيار/ مايو 1948 تم ذكرها هنا حسب Johannes Wackelmann, "Max Webers Opus postumum. Eine literarische Studie," *Zeitschrift für die gesamte Staatswissenschaft*, Band 105, Heft 2 (1949), S. 368, 367, hier: S. 378, Anm. 5, und Webers hinterlassenes Hauptwerk, S. 119, Anm. 70.

ولهم الإشارة إلى رسالة مارينا فيير في التصدير للطبعة الثالثة من مجموعها المقالات حول *Gesammelte Aufsätze zur Wissenschaftskritik* (Tübingen: J. C. B. Mohr 1968, S. X, Anm. 3).

Johannes Winkelmann, *BdW* مخلفات ماكس فيير الأصلية في مخلفات مارينا فيير. München.

(2) انظر: Max Weber, "Die drei reinen Typen der legitimen Herrschaft. Eine soziologische Studie," *Preussischen Jahrbüchern*, Band 187, Heft 1 (Januar 1922), S. 1-12, S. 723.

طريق إشارات داخلية ومقارنة بتصوص أخرى موثقة زمنياً حول الموضوع.

يرسم النص في جمل مقننة النماذج الثلاثة الخالصة للسيادة الشرعية، سواء في خصوصياتها الرئيسية أم في علاقتها مع بنية الحق والاقتصاد. أمّا في نسط نسلكه المنطقي، فإن النص يبدو أقرب كثيراً للفصل الثالث من الإبداع الأول للاقتصاد والمجتمع^(٥) الذي حرّر عام 1919/1920 من بين النصوص المخلفة حول سوسيولوجيا السيادة التي صيغت في المرحلة التي سبقت الحرب. ورغم الصياغة الدقيقة للنص، فهناك نقاش / اختلاف في تسلسل العناصر^(٦) قد يشير إلى أن ماكس فيبر لم يقم بمراجعة نهائية. ففي مواضع ثلاثة تمت الإحالة إلى التفاصيل المالية حول تأثير الاقتصاد وخاصة النظام الاقتصادي الرأسمالي، على تنظيم الدولة الحديثة. غير أن هذه الإحالات لم يتم حلّها ولم تجد ما يطابقها مباشرة في نصوص أخرى خلفت من طرف ماكس فيبر^(٧). ولذا فإن الأمر لا يتعلق في النص الموالي بنص مكتمل العناصر، بل بجزء / شذوّة من نص هو بمنزلة مدخل لنظرية السيادة. ونظراً لهذا الطابع الاقتحائي، فإنه من المحتمل جداً أن يكون الفصل حول "النماذج الثلاثة للسيادة الشرعية" - كما أعلن عنه ماكس فيبر في التعليقات حول "تجمل الاقتصاد الاجتماعي" في حزيران / يونيو 1914 - مطابقاً وبالأحرى يمكن أن يكون مدخلاً للفصل حول سوسيولوجيا السيادة^(٨). لكن هذا الإلحاق يتناقض مع الإحالات التابعة للنص وكذلك مع التفاصيل الفيلولوجية كما سيبحث في الشرح الموالي.

(3) قارن: Weber, *Die Typen der Herrschaft*, WuD, S. 122-176 (MWG I/ 23).

(4) في حين تم تعداد العناوين الثانوية في الفصلين I و II (السيادة الشرعية والسيادة التقليدية) حسب الترتيب 1، 2، 3، جاء الترتيب في الفصل III بعنوان "السيادة الكونزيمانية" حسب (أ، ب، ج)، ... إلخ. كما ورد هذا الترتيب أيضاً بعد المظلة د) في نفس الفصل حيث جاء الترتيب حسب أ، ب، ج، ح. تمّ التعداد من 1 إلى 5.

(5) في النص الخاص بـ: "Soziologischen Grundkategorien des Wirtschaftens" (WuG), S. 21-121, MWG I/ 23).

تم ملاحقة ذكر بعض الشروط الاقتصادية المتعلقة بإطار الرقابة السياسية الحديثة (المراجع المذكور، ص 117 ملاحقاً)، لكن لم يحصل الربط مع تطور الدولة الحديثة. ومن المحتمل أن فيبر لم يقدم ما يطابق ذلك في النص الذي ورد لنا، وإنما بحث في الموضوع في "مقدمة" الفصل 8.0 *Die Entwicklung der modernen Staaten* (GdS, Abt. I, 1914, S. XI; MWG I/ 22-6).

الصلح عنه في: GdS.

(6) قارن (6) قارن (6) GdS, Abt. I, 1914, S. XI (MWG I/ 22-6) هناك تم توضيحه كفصل 8.

لا ينضمّن هذا النص المجرّد حول "النماذج الثلاثة الخالصة/ المحضة للسيادة الشرعية" والزامي إلى التحدث النموذجي أبنة فليحيات تاريخية تسمح بوضع توقيت دقيق لصياغة النص لكنّ ذكر "إدارة البرلمان والمجان" في النص باعتباره شكلاً ممكناً لتسيير السيادة الشرعية والتحوّل المتجاعي في زمن الفعل خلال التفاصيل المتعلقة بـ "الرحمة/ اللطف الإلهي"، وكذلك ذكر "ديمقراطية - القائد/ الزعيم" (Führer - Demokratie) يشير إلى تطوّرات سياسية جرت في أواخر الحرب العالمية الأولى وإلى أفكار ماكس غير غيا يخصّ التنظيم الجديد لألمانيا. أنا بالتفصيل، فيمكن القول: 1. بحث غير في موضوع إدارة اللجان الإنجليزية ضمن المقال المنشور في 24 حزيران/ يونيو 1917 حول "إدارة الإلهام العمومي والمسؤولية السياسية" كمثال بارز لإدارة عمومية مرافقة⁽⁷⁾. 2. ففي حين كان غير يتحدث في الصياغة القديمة لـ الاقتصاد والجنم عن "تواكب" الرحمة/ اللطف الإلهي "الحالي" ومن ثمّ يلمح إلى أحوال الإمبراطور فيلهلم الثاني، جاء في النص الذي بين أيدينا الآتي: "كانت لهذا [...] المفهوم عواقب حاسمة حيث وجد". ويمكن الاستخلاص من هذا التعبير أنّ زمن "الرحمة/ اللطف الإلهي" ومثله المشهور قد ولى. فمتى أزمة نموذج/ يوليو 1917 حلّ الأرجح لم يتبق السلطة الفعلية بين أيدي الإمبراطور فيلهلم الثاني⁽⁸⁾. 3. وحتى فكرة "ديمقراطية القائد/ الزعيم" المذكورة في نص "النماذج الثلاثة الخالصة/ المحضة" لا نجدّها عندما نبحث عمّا يوازيها في مجمل الأعمال إلّا في الخطاب الذي ألقاه عام 1919 حول "السياسة كمهنة"⁽⁹⁾ وفي الإيداع الأول لصياغة الاقتصاد والجنم عام 1919/1920. وبالأتي فإنّ كلّ هذا يشير إلى تدوين مؤخر لنصّ

(7) Max Weber, "Deutscher Parlamentarismus in Vergangenheit und Zukunft. III: Verwahrungsoffentlichkeit und politische Verantwortung," FZ, Nr. 172 (vom 24 Juni 1917), I Mo.Bd., S. 1 f., hier: S. 2.

Parlament und Regierung im neugeordneten Deutschland, تمّ مضاعفها معدي. MWG IV/ 15, S. 486-507, hier: S. 480, 491.

Weber, Politik als Beruf, MWG IV/ 17, S. 241, لا رن أيضاً ما ذكر في: (غير وارد في A). لرون أيضاً ما ذكر في: Weber, Die Typen der Herrschaft, WuG, S. 156 f. (MWG IV/ 23).

(8) Wolfgang I. Mommsen, War der Kaiser am allem Schuld? Wilhelm II und die preussisch-deutschen Machtellien (Berlin: Propyläen, 2002), S. 245 ff.

(9) Weber, Politik als Beruf, MWG IV/ 17, S. 224. انظر:

(10) Weber, Die Typen der Herrschaft, WuG, S. 156 f. (MWG IV/ 23). انظر:

"النهادج الثلاثة الخالصة للسيادة". وهذا ينطبق أيضاً على التنظيم التسلسلي للأنبيااء في الشريعة كـ "قادة/ زعماء كاريزماتيين" أو بالأحرى كـ "ديماغوجيين" - وهو تعويم لم يتوصل فيه إليه إلا في إطار دراساته العميقة التي قام بها خلال الحرب العالمية الأولى فيها يخصص اليهودية. ولم تتم صياغة الجزء من المقال المطابق حسب المعلومات الزاخرة إلا في صيف 1917 ولم ينشر إلا في حزيران/ يونيو عام 1919⁽¹¹⁾.

ونسمح المقارنات المرتبطة بسيرة الأعمال بإظهار تقارب بين هذا النص المولي نشره والتجديدات المتعلقة بفكرة "الكاريزما". فيصنف ماكس فيبر هنا نمط تكوين قيادة الرابطة المطابق لـ "ديمقراطية القائد/ الزعيم" بمصطلح بسيط من وجهة، وهو النمط "الكاريزماتي العام". هذه الطريقة في نحت المفهوم لا تجرد في كامل أعماله سوى حالة واحدة مطابقة لها، ألا وهي الإبداع الأول من عام 1919/ 1920 حيث يشرح فيبر "الكاريزماتي - العام" بمنزلة "الاعتقاد في الزعيم/ القائد"⁽¹²⁾. وفي هذا الإطار الموضوعي تتناول أيضاً الفكرة الخاصة التي جاءت في النص للمخلف والمتعلقة بـ "التحرير اللائق للكاريزما"⁽¹³⁾، وهي فكرة لا نجد لها في هذا التعبير الدقيق، لا في الصياغة القديمة من الانسداد والمجتمع ولا في الصيغة المبكرة من "المدخل" إلى "إتيقا الاقتصاد لدى الأديان" لعام 1915، وإنما في هذا النص الذي هو بين أيدينا فمبسط وفي الفصل المطابق - من حيث التعبير الموازي - للإبداع الأول⁽¹⁴⁾. فأن يكون الاعتراف الحز من جهة الرعايا الشرط الأساسي للشرعية وقاعدتها، هنا ما يمكن اعتباره حسب فيبر في نهاية الشريعة من نص "النهادج الثلاثة الخالصة" كـ

(11) غارن نغاسيل النص للجلد MWG V 21.

Eckart Otto, "Die Tora in Max Webers, Studien zum antiken Judentum. Grundlagen für einen religions- und rechtshistorischen Neuentwurf in der Interpretation des biblischen Rechts," *Zeitschrift für Antisemitische und Biblische Rechtsgeschichte*, 7 Jg. (2001).

والذي قدم - مستنداً إلى ماريانا فيبر - تاريخاً للمفردات المطابقة يعود إلى صيف 1917.

(12) انظر: Weber, *Die Typen der Herrschaft*, WuG, S. 168 (MWG V 23).

(13) هنا ص: Weber, *Die Typen der Herrschaft*, WuG, S. 157 (MWG V 23).

(14) انظر لاحقاً ص 741 وكذلك: Weber, *Die Typen der Herrschaft*, WuG, S. 155 (MWG V 23).

في كلا الحالتين جاءت الجملة كالآتي: "يمكن تأويل مبدأ التشريع الكاريزماتي الذي هو من حيث دلالة الأول استبدادي بكنهية متافهة للاستبداد"

"شرعية ديمقراطية". وقد عرض فيبر هذه الفكرة بصفة واضحة، حسب ما ورد في جريدة، خلال محاضراته بفيينا في 25 تشرين الأول/ أكتوبر 1917 حول "إشكاليات سوسيولوجيا الدولة" بحيث يمكن حتى الحديث عن نموذج رابع للشرعية خاص به⁽¹⁵⁾. ونجد أيضاً في الإبداع الأول تفاصيل مطابقة لمصوغه⁽¹⁶⁾. أما النصوص التي قدمت كأثلة والتي تتعلق خاصة بالسيادة الكاريزماتية وتحويرها، فإنها تعود إلى مسائل الديمقراطية التي صارت مهمة جداً مع نهاية الحرب العالمية الأولى وارتبطت زمنياً من حيث تدفق المقولات بصفة وثيقة مع أعمال ماكس فيبر المنجزة بعد الحرب. من هنا يبدو الإطار الزمني لنشأة النص المختلف وللوالى نشره حول "النماذج الثلاثة الخاصة للسيادة الشرعية" يراوح بين صيف 1917 وصياغة الإبداع الأول عامي 1919/ 1920.

أغلب النصوص الواردة هنا كأثلة نجدتها في الفقرة الختامية من شذرة النص ويمكن أن تعود إلى تكملة ملحقة مؤرخة. إلا أن تجانس النص وصرامته يتناقضان أولاً هذا الاحتمال بما أثبتنا به لأن على صياغة مركزة وبدون مراحل. لكن النص يشير أيضاً في فقراته الأولى إلى الخصوصيات المقولانية التي تدفع هي الأخرى إلى القول بتأخير صياغة مؤخرة. وهذا ينطبق أولاً على المقولات الرئيسة "السيادة الشرعية" و"السيادة التقليدية"⁽¹⁷⁾ فهذه لا تظهر بهذه الصورة الدقيقة في مصوص سوسيولوجيا السيادة السابقة للحرب، أي لم تكن أيضاً في الصياغة الأولى كـ "مدخل" "إيثقا الانقياد لدى الأعبان". فلم يتم تحويل النموذج "المقولاتي" للسيادة إلى نموذج "شرعي" إلا في فصول المراجعة التي حوت عام 1919/ 1920⁽¹⁸⁾. ولئن تم التفكير سابقاً في الربط بين المشروعية والشرعية في الصياغة المبكرة كـ "مدخل"⁽¹⁹⁾، لكن بقي إحقاق الصفة الضرورية للنمذجة مفقودة. فلا نجد هنا في التسجيلات التابعة

(15) قارن: Weber, *Probleme der Staatssoziologie*, S. 755.

(16) انظر: Weber, *Die Typen der Herrschaft*, WuG³, S. 156 (MWG I/ 23)، "الشرعية الديمقراطية"

(17) قارن: MWG I/ 19, S. 126.

(18) انظر: Weber, *Einleitung*, S. 29 (MWG II/ 19, S. 129).

للدروس ميونيخ عام 1920¹¹⁹ وفي الإيداع الأول لـ الاقتصاد والمجتمع¹²⁰ وفي هذا النص المقرر نشره، كما يتطابق نفس المثال على مقولة "السيادة التقليدية"¹²¹.

تشير العديد من الفقرات لشدة النص المخلف في وصفها لنماذج السيادة إلى تشابه كبير مع التفاصيل في الإيداع الأول لـ الاقتصاد والمجتمع. وهذا يقتصّر في المرتبة الأولى وصف سيادة الموظفين¹²²، وعرض للعواقب بالنسبة للسيادة الكاريزماتية¹²³، ومن الملفت للنظر هو أنّ هناك إضافة إلى ذلك تركيز على بنية الإدارة الأبوية والطبقية كصور أساسية تشير السلطة التقليدية¹²⁴ على خلاف الصياغة الأولى لـ الاقتصاد والمجتمع حيث كانت بنات السلطين الإماراتية والإقطاعية في مقدّمة البحث. وبهذا التركيز تقرب جوهرياً أكثر من نسق الإيداع الأول. أمّا الفصل حول السيادة التقليدية، فيظهر خصوصيتين أخرتين: فالتن سيق أن تحدّث ماكس فيبر في الصياغة القديمة من الاقتصاد والمجتمع عن صراع الطبقات ضدّ الحاكم، غير أنّه لم يقدّم الحجّة إلّا في هذه الشذرة من النص - وفي الإيداع الأول - وذلك مع مصطلح "تقسيم السلطات الطبقة". وما يثابته ينطبق أيضاً على استعمال مفهوم "سوسيولوجيا الدولة"، وقد أعلن فيبر في "المدخل" المحرّر في حزيران/ يونيو عام 1914 عن فصل حول "تطور الدولة الحديثة"، لكنّه لم يعترف كـ "سوسيولوجيا الدولة"¹²⁵. وهذا الاعتراف الضريح يمثلها لم يأت إلّا في إطار المداولات المهنية

(19) جاء هذا حسب تسجيل الدرس من ليل الزميل: Erwin Stöckl, Deponat Max Weber, BSB München, Ana 446, S. [6].

(من هنا فصاعداً: Stöckl, Kollegnachricht).

(20) انظر: Weber, Die Typen der Herrschaft, WuG*, S. 124-126 (MWG I/23).

(21) تارون: Eber, Politikal als Beruf, MWG I/17, S. 160.

تسجيل الزميل: Stöckl, S. [6].

Weber, Die Typen der Herrschaft, WuG*, S. 124, 130f., 133, 137, 141 (MWG I/23).

(22) انظر: Weber, Die Typen der Herrschaft, WuG*, S. 143f. (MWG I/23).

(23) انظر: Weber, Die Typen der Herrschaft, WuG*, S. 143f. (MWG I/23).

(24) انظر: Weber, Die Typen der Herrschaft, WuG*, S. 133f. (MWG I/23).

انظر: Weber, Die Typen der Herrschaft, WuG*, S. 137f., 138, 161, 166 (MWG I/23).

(25) تارون: Stöckl, AM, I, 1914, S. XI (MWG I/22-6). هناك تم توضيحه كمنصّل 6d.

حول كرسى التدريس بقيتاً في خريف 1917 حيث ضمّ فير "سوسيولوجيا الدولة" بصريح العبارة في برنامج الدروس المقرّر تقديمه⁽²⁶⁾ وفي عاصمة عتية حول "إشكاليات سوسيولوجيا الدولة"⁽²⁷⁾. وقد قام بالدرس الذي أعلن عنه في برنامج دروس فيينا في السادسة الصيفية لعام 1920 بميونخ ضمن الدرس حول "النظرية العامة للدولة والسياسة (سوسيولوجيا الدولة)"⁽²⁸⁾ وأخذ منه نصلاً أضافه إلى الفهرس المقرّر للصياغة الجديدة لـ الاقتصاد والمجتمع حيث تحت الإشارة عدّة مرّات إلى "سوسيولوجيا الدولة"⁽²⁹⁾.

ثبتت جميع الأدلة المجمعة هنا أنّ النص الصادر خلفاً حول "النهج الثلاثي" الخالصة للعبادة الشرعية* قد تمّ تحريره في المرحلة الزمنية التي مرّت بين صيف 1917 والصياغة الجديدة لـ الاقتصاد والمجتمع عام 1919/1920. وهذه الشفرة المحلّقة من النص الذي يمكن قراءته في أجزاء وافرة منه وكأنه تسلسل لمادة بدون جعل متكاملة قد تكون مدخلاً جديداً إلى موضوع السيادة من المحتمل أن فير استعملها كورقة نظيرية لمحاضراته التي قدّمها في 25 تشرين الأول/ أكتوبر 1917 في فيينا حول "إشكاليات سوسيولوجيا الدولة"، ورتبها أيضاً كمشاهدة ثانية لإتمام مساهمته في الاقتصاد والمجتمع بعد أن توقف عنها بصفة مفاجئة مع بداية الحرب. وقد أعلن ماكس فير منذ صيف 1917 خلال المفاوضات التجارية حول دعوته إلى فيينا أنّه يتعين عليه إتمام الاقتصاد والمجتمع قبل أن يباشر عملية التدريس⁽³⁰⁾. وجرى هذا في صيف 1918 حين قرأ فير من شهر نيسان/ أبريل إلى

(26) رسالة ماكس فير إلى فيكتور شويرر (Victor Schworer) (MWG II/9) هناك جاء الآتي: "يمكن أن نؤدّ من الاعتبار إلى جانب السوسيولوجيا العامة وسوسيولوجيا الدولة دروس حول سوسيولوجيا الدين وسوسيولوجيا الحق".

(27) انظر: Weber, *Probleme der Staatssoziologie*, unten, S. 745-756.

(28) انظر فهرس الدروس لصفحة السنة الصيفية عام 1920 بجامعة لودمغ - ماكسبيلان في ميونخ، München: Rieger und Lindauer 1920، ص 11 (MWG III-7).

(29) انظر: Weber, *Die Typen der Herrschaft*, *WGO*, S. 168، هناك تكرر المذكر ثلاثة مرّات (MWG I/23).

(30) قارن في هذا الصدد تقرير التصدير حول إشكاليات سوسيولوجيا الدولة (*Probleme der Staatssoziologie*).

شهر تموز/ يوليو من مؤلفه حول الاقتصاد والمجتمع (النقد الإيجابي للنظرية المادية للتاريخ)⁽³¹⁾. أمّا أسس تاريخ المصياغة فقد تمّ تحديده من خلال تحرير الإبداع الأول لـ الاقتصاد والمجتمع الذي أعاد فيه النظر فيه خلال صيف 1919 وواصل العمل فيه تزامناً مع دروسه التي قدّمها بمونيخ⁽³²⁾. ولكن من المحتمل أن يكون نص "النهادج الثلاثة الخالصة للسيادة الشرعية" قد تمّت صياغته قبل 28 كانون الثاني/ يناير 1919، حين ألقى غير خطابه حول "السياسة كمنهنة" حيث رسم في مقدمته أسس نظرية السيادة والشرعية/ المشروعية وعرض المقولات الجديدة، أي أنّه وبما استند إلى الأفكار المتناحرة والمفاهيم الجديدة الواردة في الشلرة من النص ومن أجل هذه الإبداعات/ التعديلات تؤدّي هذه الشلرة من النص وظيفة حاسّة في تاريخ نشوء الاقتصاد والمجتمع كحلفة وصل بين المصياغة القديمة والمصيفة الأقرب جدّة. ولهذا الغرض يتمّ نشرها في إطار سوسيولوجيا السيادة.

فيما يخص نقل النص ونشره

في 31 كانون الأول/ ديسمبر 1921 أعلنت دار الشر جورج ستبك في صحيفة البورصة لتجارة الكتب الألمانية (Börsenblatt für den Deutschen Buchhandel) عن صدور الكراس الأول من المجلّد 187 للمجلّة السنوية البروسية في 4 كانون الثاني/ يناير 1922 وقامت بالإشهار له من خلال مضمونه⁽³³⁾. وفي مقدّمة الإعلان ذكر أولاً نص ماكس غير المختلف "النهادج الثلاثة الخالصة للسيادة الشرعية". غير أنّ أوسكار سبيك الذي سبق أن قامت دار نشره بإصدار مجموعة

(31) انظر: *Öffentliche Vorlesungen an der K. K. Universität zu Wien im Sommer-Semester 1918* (Wien: Adolf Holzhausen, 1918), S. 10.

(32) أعلن ماكس غير لنشره بول ستبك منذ 20 حزيران/ يونيو 1919 أنّه سيضع على ذمته "الدخّل إلى الاقتصاد والمجتمع" (G.A.S.) رسالة بتاريخ 20 حزيران/ يونيو 1919. (VA Mohr/ Siebeck, 1919). Deponat BSB München, Ans 446: MWG II/ 10 في نهاية شهر آذار/ مارس 1920. انظر رسالة ماكس غير إلى بول سبيك بتاريخ 1 نيسان/ أبريل 1920 (المراجع المذكور).

(33) انظر: Börsenblatt für den Deutschen Buchhandel, 88. Jg., Nr.305, بتاريخ 11 كانون الأول/ ديسمبر 1921، ص 13000.

المجلات والاقتصاد والمجتمع ماكس فيبر نقل هذا الإعلان بحرج وأحاط ماريانا فيبر في 3 كانون الثاني/ يناير 1922 بانشغاله/ حيرته "إذ إن جزءاً من سوسيولوجيا ماكس فيبر سيتم نشره في كراس شهر كانون الثاني/ يناير من المجلد السنوية البروسية في حين أن نشره في "الملخص" حسب اتفاقنا الجاري يلتزم وقتاً طويلاً. مثل هذا الإصدار المبني والمبكر قد يكون له أثر غير مرضي على رواج العمل، وإن لا أتذكر أيضاً بأننا نظرنا في محادثات الجارية إلى مثل هذه الإمكانية⁽³⁴⁾. وأجابت ماريانا فيبر في 7 كانون الثاني/ يناير ببدء غائلة: "فيما يتعلق بالمقال في المجلد السنوية البروسية بمحتوي طمانتك تماماً عندما تعلمون على مسودة الطبع⁽³⁵⁾". هذا وقد كان أوسكار سييك آنذاك على سفر في زيارة مقررّة منذ زمن طويل إلى مدينة هيدلبرغ، فيبدو أنه التقى مباشرة في نفس اليوم مع ماريانا فيبر في منزلها للحدث عن المشاريع الجارية بالنسبة للكتاب. وقد وردت لنا مذكرات موجزة سجلها أوسكار سييك حول النقاط الأساسية التي دار حولها الحديث، لكنها لم تحمل شيئاً من النشر الخاص للمقال⁽³⁶⁾.

وبقي غامضاً كيف وصل نص ماكس فيبر المخلف إلى قسم التحرير للمجلة السنوية البروسية وهي إحدى المجلات السابعة المائدة في الرابح. فماكس فيبر لم ينشر طوال عمره مقالاً واحداً في هذه المجلة التي طغى عليها انطباع المحافظ الحر الذي أضفاء عليها هانس ديلبرك فيها بين 1889 و1919⁽³⁷⁾. ولا يمكن توضيح المسألة إن كانت ماريانا فيبر نفسها هي التي اتصلت بالمجلة السنوية البروسية أم

(34) انظر رسالة أوسكار سييك إلى ماريانا فيبر بتاريخ 3 كانون الثاني/ يناير 1922، VA Mohr Siebeck Deponat BSB München, Ans 446.

(35) انظر رسالة ماريانا فيبر إلى أوسكار سييك بتاريخ 7 كانون الثاني/ يناير 1922 (نفس الرسالة) موجهة إلى نزل فيكتوريا هيدلبرغ.

(36) توجد أرشفة المذكرات الثلاثة المفقودة والمعلقة لعلامة "7.1.22" ضمن مراسلات دار النشر المخططة (المصدر نفسه).

(37) غارت في هذا السرد الملخص عنوان: "Hans Delbrück und die Preussischen Jahrbücher".

رüdiger Vom Bruch, Wissenschaft, Politik und öffentliche Meinung: Gelehrtenpolitik im wilhelminischen Deutschland (1890-1914) (Husum: Matthiesen, 1980), S. 42ff.

أن الناشر الجديد والتر سكوت (Walther Schotte) الذي تقلّد هذا المنصب منذ شهر كانون الأول/ ديسمبر 1919 هو الذي وجه لها مباشرة الطلب لأنه لم ترد أية هملغات شخصية أو من قسم تحرير المجلة أو من الناشر جورج سنبلث. ومهما يكن من أمر، فيمكن أن تكون الجادة قد جاءت من سكوت الذي ينتمي إلى الحلقة التي يدورها فريدريش ناومان⁽³⁸⁾ (Friedrich Naumann) الذي نشر مع ماكس فير خلال الحرب عمله حول "حق الانتخاب والديمقراطية في ألمانيا"⁽³⁹⁾.

لم يرد لنا مخطوط في هذا الصدد. فالإصدار يستند إلى النص كما نشر خلفاً بعنوان: "النهج الثلاثة المحضة/ المحالصة للسياسة الشرعية. دراسة سوسيولوجية" في المجلة السنوية البروسية، المجلد عدد 187، الكراس الأول، كانون الثاني/ يناير 1922، ص 12-1 (1).

تم هنا الاستغناء عن العنوان الثاني "دراسة سوسيولوجية" لأنه من المحتمل أن يكون إضافة من قبل الناشرين الأولين - كما هو الحال أبسطاً بالنسبة للدراسة حول "المدينة" التي تم نشرها على أفراد⁽⁴⁰⁾. أمّا العنوان الرئيسي الدقيق والمنسّق، فمن الأرجح أن يعود إلى ماكس فير ذاته، ولذا سينشر كجزء تابع للنص. ويشير نقل النص إلى تعدّد الأخطاء في القراءة وإلى خلط في النص قد يعودان إلى مشاكل في المطبعة التي اشغلت حل مسودة خطية أو بالأحرى حل مسودة مخطوطة بيد ماكس فير. وما يحلب النظر خصوصاً هنا هي العبارات مثل "das Außerwerk" و"tägliche"، و"außerwerklich" أو "unwerklich" التي لا نجد لها في النصوص المخصصة من طرف ماكس فير. فهناك نجد "außeralltägliche" ... إلخ. وبما أنه لا يمكن الجزم في هذه الحالات إن كان الأمر يتعلق في النص الذي هو بين أيدينا بتحويلات لغوية أبدعها ماكس فير أم هي أخطاء تعود إلى عدم

(38) هذا ما يتبيّن من خلال الرسائل التي جرت بين والتر سكوت وهانس هيلريش في 20 و 24 من تشرين الأول/ أكتوبر 1921. SBPK Berlin, NI. Delbrück/ Schotte, Walter, Bl. 9, 22-25.

(39) نازن في هذا الصدد تقرير النشر لنص حق الانتخاب والديمقراطية في ألمانيا (Wahlrecht und Demokratie in Deutschland) MWG I/ 13, S. 244f.

(40) نازن باختلاف المطابقة لدى نشر نص المدينة (Die Stadt) في MWG I/ 22-3, S. 55f.

التيبّت من قبل مصّاف الحروف خلال الطبع، ثم الحفاظ على طرف الكتابة المنقولة.

النماذج الثلاثة للخلاصة للسيادة الشرعية

يمكن أن تقوم السيادة، أي لحرصة الامتثال/ الطاعة لأمر معين، على حوافز مختلفة من القيادة: فيمكن أن نحصل من أجل مصالح بعثة، أي انطلاقاً من اعتبارات عملية معقّلة، سلباً وإيجاباً، من طرف الطبع، أو أن تقوم من جهة أخرى على "العادة" البسيطة، أي على مجرد التعرّد على الفعل المعهود، أو أن تكون خاضعة لانفعال بعث، أي أن نجد ما يسوغها في الميل الشخصي البسيط لدى المحكوم نفسه. إلّا أنّ هذه السيادة القائمة على مثل هذه الأسس فقط تبدو عديمة الاستقرار، وهو ما يذع إلى أن تكون السيادة سواء لدى السادة أم لدى الرعية قائمة على أسس قانونية، أي مدعومة داخلياً بدوافع تسوّغ "مشروعيتها"، وأنّ تدهور هذا الشعور بالشرعية ستكون له عواقب وخيمة. وليس هناك من "دوافع للشرعية" بالنسبة للسيادة في شكلها المحض تماماً سوى ثلاثة، تكون كلّ واحدة منها - في نموذجها الخالص - مرتبطة بنية سوسولوجية مختلفة تماماً على مستوى نظام الإدارة ووسائلها.

1. السيادة القانونية بحكم النظام الأساسي/ اللائحة. ونموذجها الخالص هو السيادة البردقراطية، إنّ التصور العام يتمثل في: أنّه يمكن وضع أيّ حق ثان وتغييره عن طريق نظام أساسي/ لائحة تعسفي مضبوطاً صورياً. وتكون رابطة السيادة/ الحكم إما منتخبة أو مستحضرة وتمثل هي وجميع أعضائها المؤسّسات، ويتعيّن تسمية (جزء) المؤسّسة ذات السطّ والرؤوس المتعدّدة إدارة. ويتكوّن جهاز الإدارة من موظفين عيّنوا من قبل الحاكم، أمّا الرعية/ الطبيعيين فهم أعضاء الرابطة ("مواطنون"، "رفقاء").

لا يحصل الامتثال/ الطاعة للشخص بحكم حقه الخالص، وإنّما للنظام المقتن الذي يتعلّق فيه بصورة واضحة لمن يكون له الامتثال وإلى أيّ حدّ. وحتى الأمر نفسه يتمثل/ يطبع نظاماً حينها يعطي أمراً: أي يتمثل "القانون" أول "لائحة"، أو لهيار صوري مجرد. ونموذج الأمر هو "الرئيس" الذي يكون حقّ سيادته مشرّعاً من خلال نظام مقتن ضمن "كفاءة" موضوعية تكون حدودها قائمة على الاختصاص حسب الصلاحية الموضوعية وحسب المتطلبات في الاختصاص المتظّرة من عمل الموظف. ونموذج الموظف هو الموظف المكوّن في اختصاص ما تقوم علاقته الوظيفية على عقد ذي مرتب قارٍ يخضع لكانته الإدارية وليس لقدار العمل المنجز ويستتم

بحسب التقاعد حسب الترتيب الثابت للرق في المنصب. أما إدارته فهي محل مهني بحكم واجب الوظيفة الموضوعي مثلها هو "بدون انفعال ولا حزم" - sine ira et studio - أي بدون تأثير كل الدوافع الشخصية أو التأثيرات العاطفية؛ فلا بد أن يكون عملها خال من كل تعصب واحتمالات غير منتظرة، وبخاصة حسب قواعد عقلانية صورية بحتة، "بقص النظر عن الشخص"، وأن تتخذ - حيث تفشل هذه - حسب وجهات نظر الصلاحية "الموضوعية". فواجب الامتثال/ الطاعة مندرج حسب التسلسل الهرمي للوظائف مع خضوع الدونيين لمن هم فوقهم ووفق إجراء منظم للشكوى. وأساس السير النظمي هو : نظام المؤسسة.

1. لا يمكن بالطبع أن ننضم تحت نموذج السيادة "القانونية" البنية الحديثة للدولة والدائرة فقط. وإنما أيضاً علاقة السيادة في المؤسسة الرأسمالية الخاصة، وذلك في إطار رابطة مصالح أو اتحاد أبداً كان نوعه يتمتع بجهاز إداري منظم حسب تسلسل هرمي واقعي. فالروابط السياسية الحديثة هي الممثلة المتميزة لهذا النموذج. ولئن كانت السيادة في المؤسسة الرأسمالية الخاصة إلى حد ما تابعة (Heteronom)، فإن نظامها مهذب إلى حد ما من طرف الدولة - ومتعدد القيادة تماماً لمياً يتمتع بجهاز التجميع أي (Heterokephal). وقد يتجاهل (عادة) كل من جهاز القضاء والشرطة هذه الوظائف، غير أنه مستقل القيادة في نظام الإدارة التي تلعب البيروقراطية عليها بازدياد. فأن يكون الانتماء إلى رابطة السيادة قد تمّ طوعاً صورياً لا يتغير شيئاً من طابع السلطة الذي ستظهر قرايته السوسولوجية بالسيادة الدولية الحديثة دلالة الأسس الاقتصادية للسلطة بأكثر وضوح، بما أن إنهاء العقد هو الآخر "حر" صورياً وأنه يجبر المحكومين/ التابعين على الخضوع عادة إلى أشكال المؤسسة نظراً لظروف سوق العمل⁽⁴¹⁾. إن اعتبار "العقد" كعاصمة/ أرضية يجعل من المؤسسة الرأسمالية النموذج الأسس في دور السيادة "القانونية".

2. تمثل البيروقراطية النموذج الخالص تقنياً للسيادة القانونية. لكن ليس هناك سيادة بيروقراطية فقط، أي سيرة من قبل موظفين ملتزمين بعقد ومعيّنات فحسب، فهذا النمط ليس ممكناً قطعاً. فالدعم العليا من الروابط السياسية يحلها إما

(41) ليس هناك في النص الموعود لدينا ما يظن التوضيحات حول الظروف الاقتصادية، وبخاصة الظروف الرأسمالية للسيادة الدولية الحديثة.

"ملوك" (سادة كاريزماتيون بالوراثة) وإما "رؤساء" منتخبون من قبل الشعب (أي شكل المباشرة الكاريزماتية... إلخ). أو "رؤساء" منتخبون من طرف مجموعة برلمانية حيث يكون أعضاؤها أو بالأحرى قيادة أحزابها المهيمنة بصفة أقوى حسب الطريقة الكاريزماتية أو حسب المكانة الشرفية (... إلخ). هم السادة الحقيقيين. وكذا الحال بالنسبة لجهاز الإدارة الذي لا يكون في أي موقع فعلاً بيروقراطياً خالصاً، وإنما يسمى بأشكال متعددة جداً مرة الأعيان ومرة أصحاب المصالح للمشاركة في الإدارة (وبالأخصر في أغلب الأحوال فيما يسمى بالإدارة المستقلة). أمّا الأهم في ذلك فهو: أنّ للعمل المتواصل غالباً ما يبقى قائماً وهازياد على القوى البيروقراطية. فتاريخ التطور الكامل للدولة الحديثة بالخصوص هو بمائل لتاريخ سلك الوظيفة الحديثة والمؤسسة البيروقراطية، كما أنّ التطور الكامل للرأسمالية الحديثة الكبرى هو أيضاً بمائل للبيروقراطية المتزايدة لدى المؤسسات الاقتصادية. فنصيب أشكال السادة البيروقراطية ينمو حينها كان.

3. غير أنّ البيروقراطية ليست النموذج الوحيد للسلطة القانونية، فالتداول على الوظيفة والحظ واختيار سلك الوظيفة وكذلك إدارة البرلمان واللجان⁽⁴²⁾ وكل أنواع السيادة والإدارة المسيرة بروح الزمالة من قبل هيئات معينة، إنما تعود كلها إلى هذا القطاع طامناً تقوم كفاءتها على قواعد معينة ويتطابق تنفيذ حق السيادة مع نموذج الإدارة القانونية. وقد شاركت الجمعيات في عهد نشوء الدولة الحديثة بصفة جوهرية في تطور أشكال السلطة القانونية، ويعود لها الفضل بالخصوص

(42) من المفضل أنّ ماكس فيبر يقصد هنا "هيئة الإدارة" منظم المطور جداً لعمل اللجان في البرلمان الإنجليزي". (قارن: Weber, *Politik als Beruf*, MWG IV 17, S. 211). تكرر للمعان في البرلمان الإنجليزي منذ العصر الوسيط التي تلمس على مختلف القوانين المصممة القانونية الدقيقة/ الواضحة. وفي القرن التاسع عشر كانت هناك حسب قول هانتشك (Hantschek) للجان الآتية في المقربين العليا والسفلى: لجان طيران بأكثره للجان الفائزة المهينة بالقوانين، انجمن المختصة وأعيان بلاد الجلسات، وقد تم انتخاب أعضاء اللجان من بين المثاليين في البرلمان. (انظر: Hantschek, *Englisches Staatsrecht I*, S. 408-420). هذا وقد تعرض فيبر للجان الإدارة الإنجليزية لأول مرة بصرح العبارة في مقال نشر في 24 حزيران/ يونيو 1917، قارن: Weber, "Deutscher Parlamentarismus in Vergangenheit und Zukunft III Verwaltungs-Öffentlichkeit und politische Verantwortung," FZ, Nr. 172 (vom 24 Juni 1917), I. Mo. Bl., S. 1f., hier: S. 2. فيما بعد تم تضمينه ونشر في: *Parlament und Regierung im neugeordneten Deutschland*, S. 489 und 491, MWG IV 13, S. 486-507, hier: S. 489 und 491).

في إيجاد مفهوم "المصلحة". من جهة أخرى يؤدي اعتبار الوظيفة دوراً هاماً في المرحلة التاريخية التي سبقت إدارة الموظفين الحديثة (وكذلك أيضاً في التاريخ المبكر للديمقراطيات)⁽⁴³⁾.

II. السيادة التقليدية بحكم الإيمان في قداسة الأنظمة الموجودة منذ القدم وسلطات الشاه. وتمثل البادة/ السلطة الأبوية النموذج الخالص. غرابة البادة هنا هي الجمعة ويسمى "اليد" / رب البيت نموذج الأمر، في حين أن المتولين له هم "الرعية" ويتكوّن جهاز الإدارة من "خدم". أما الطاعة فتعود إلى الشخص بحكم المكانة الذاتية المقدسة عن طريق الأصل: أي بمقتضى البر والإحسان، فمضمون الأوامر مفيد بالتقليد الذي يهذّو نجاوزه للفرط من قبل الحاكم مشروعية سيادته الذاتية القائمة باختصار على قداسه. ويخبر مبدئياً خلق/ إيجاد حق جديد مقابل المعايير التقليدية مستجلاً. لا يحدث في الواقع شيء عن طريق "المعرفة" إلا ما هو "جاري منذ القدم" (عمل سبيل "الحكمة"). وخارج معايير التقليد لا تكون في المقابل إرادة الحاكم مقيّدة إلا بحواجز تخضع من حالة إلى أخرى للشعور بالإنصاف، أي إلى سط لثين جداً. ولذا فإن سيادته تنفّست بين مجال مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتقليد وآخر حرّ تسود فيه الرحمة والتعطف، وحيث يحكم فيه حسب الاستحسان والجل، الامتناع ووجهات النظر الشخصية، وبالمختصر من تلك التي تتأثر بالمجاملات الذاتية. لكن طالما تخضع الإدلة وجمعية التحكم في الشكاري لمبادئ، فإن مثل هذه المواد الأخلاقية كالإنصاف والمعادلة أو الصلاحية الضمنية لن تكون من نوع صوري ملها هو الأمر لدى البادة القانونية. وكل هذا المتوال تماماً يسير جهاز إدارته، فهو يتكوّن من أشخاص تابعين له (سواء من أهل البيت أم موظفين شخصيين) أم من الأقرباء أم الأصدقاء المقربين (المحظوظين) أم ذوي الارتباط الشخصي بحكم الولاء (كالتابعين والأمراء المحققين للعباية). هنا يخيب مفهوم "الكفاءة" البيروقراطية كمجال محدّد موضوعياً للاختصاص ويتحدّد نطاق السلطة التنفيذية "الشرعية" لدى الحفام حسب رغبات الحاكم الذاتية، إذ هم يتبعونه عمداً فيما يتعلق استعمالهم في أدوار هامة أو أكثر أهمية. وبالفعل فهي تنحو نحوه غالباً: وهو ما يسمح به الخدم لإزاء امتثال الرعية. فليس الواجب الوظيفي

(43) كان الموظفون المختارون مثلاً في روما من بين الإداريين - أمّا في الديمقراطيات الحديثة - فهناك القضاة في أميركا؛ وفيما يخصّ المواقف الوحيمة في اختيارهم.

الموظف هو الذي يمين على علاقات جهاز الإدارة ولا النظام الإداري وإنما وفاء الخدم الشخصي.

خلافًا لذلك يمكن ملاحظة شكلين خصوصيين منفصلين في طبيعة مكانة الحاكم:

1. البنية الأبوية الخالصة للإدارة: فالخدم الذين هم في تبعية شخصية تامة للسيد/ الحاكم يتم جلبهم إما حسب نظام الأعيان الخالص: كعبيد، تبعة ومحضين -أو من خارجه، أي من طبقات لا يشملها القانون بإطلاق: كالمقربين وعامة الناس. وإدارتهم تابعة تمامًا (Heteronom) وذات رؤساء متعددين؛ وليس لمديري الإدارة أي حق في وظيفتهم، ولكن لا ينضفون أيضاً للاستاء في الاختصاص ولا ينضفون بشرط سلك الموظفين؛ هنا يتم استئجار وسائل الإدارة المادية ثامناً لصالح السيد/ الحاكم وتحت إشرافه الخاص وفي حالة التبعية المطلقة لجهاز الإدارة للحاكم، يعتقد كل عيان عبث تعسف السلطة الذي يتجاوز في هذه الحالة كل الحدود الممكنة. وتحتل سيادة السلطة النموذج الخالص لهذا النمط. فكل أنواع "الاستبداد" التي ظهرت بالفعل تحمل هذا الطابع الذي يتم التعامل فيه مع السلطة وكأنه حق مكتسب من طرف السيد/ الحاكم.

2. البنية الطبقية: ليس الخدم تابعين شخصياً للسيد/ الحاكم وإنما هم مغفلون بحكم تقلدهم الوظيفة كأشخاص ذوي مكانة اجتماعية مرموقة؛ فهؤلاء قد أعيرت لهم امتيازات أو تنازلات من قبل السيد/ الحاكم مع وظيفتهم (بالفعل أو من أجل شرعية مفترضة) أو تحصلوا من خلال اتفاق تجاري (عراء، رهن، استئجار) على حق خاص في الوظيفة التي تمنح لهم قد يصعب سحبه بسهولة، وطبقاً لذلك تكون إدارتهم مستقلة وذات رئيس واحد؛ كما تكون وسائل الإدارة المادية تحت تصرفهم وليست في يدي السيد/ الحاكم: هذه هي السيادة الطبقية. فتنافس أصحاب الوظائف هو الذي يملئ التحديد المتبادل لضمون مجالات إدارتهم ويكون بدلاً لـ "الكفاءة". وغالباً ما يكون التسلسل الهرمي مخترقاً عن طريق الامتياز de non Evocando, non Appellando، فلا مجال لمقولة "النظام" بل التقليد والامتياز

(44) في "الموتقة الذهبية" (Goldenen Bulle) لعام 1356 التي تعتبر دستور الرابع بألمانيا إلى حدود 1806 منح الإمبراطور كارل الرابع للأمرأ يا يستی بـ Privilegia de non avocando et de (c. VIII, § 1ff, 3f.) non appellando وهذه الامتيازات التي سبيل أن منعت في حالات خاصة تشير من

وعلاقات الولاء الإقطاعية أو الإماراتية والشرف الطبقي و"الإرادة الطيبة" هي التي تنظم العلاقات بأحكامها. فسلطة السيد/ الحاكم هي إذن مقسمة بين السيد/ الحاكم وجهاز الإدارة المكتسب والتميز، وهذا التقسيم الطبقي للسلطات هو الذي ينعكس نوعية الإدارة بامتياز.

ليست السيادة/ السلطة الأبوية (سلطة رب العائلة والعشيرة و"الملك") سوى النموذج الخالص للسيادة التقليدية. فكل نمط من "السلطة العليا" التي نسبت نفوذها الشرعي بنجاح يحكم المادة المعاشة فحسب ينتمي إلى نفس القولة، ولكنه لا يبدى انطباقاً يمثل هذه القوة، فالورع الذي يمشي الطفل من خلال التربة والمادة في علاقته مع رب العائلة هو غالباً التقيض النموذجي لمكانة العامل المتعاقد في مؤسسة من جهة والعلاقة العاطفية التي تربط بحكم العقيدة عضو جماعة إزاء النبي من جهة أخرى. وبالفعل تبقى الرابطة المنزلية الحلية الأولى لعلاقات السيادة/ السلطة التقليدية. فـ "الموظفون" الحقيقيون في الدولة الإماراتية ودولة الإقطاع هم أولاً موظفو القصر ولهم مهام متعلقة أولاً بالتدبير المنزلي (مقدم الخدم، المشرف على الحزينة، قائد الأسطول، الساعي، رئيس الخدم، مدير الخدمات).

يبدو أن وجود المجال المرتبط بالتقليد بصفة صارمة والمجال الحر للفعل معاً جنباً إلى جنب هو الذي يمثل العامل المشترك بين جميع أشكال السيادة التقليدية، فداخل هذا المجال الحر يتعين شراء فعل/ عمل السيد/ الحاكم أو جهاز إدارته أو التقرب منه عن طريق علاقات شخصية؛ (ولبه يمود أحد أصول دفع الرسوم). كما يبدو أن غياب الحق الصوري كعنصر أساسي هام وتعويضه بيمينه لليدائى الماددة في الإدارة وعلى مستوى التحكم هو أيضاً عنصر جامع بين جميع أشكال السيادة التقليدية وله مراقب وخبعة، خاصة بالنسبة للعلاقة بالانتماء. فالتطريق وكذلك الأمير بحكم ويفرّد حسب مبادئ "عدالة القاضي"⁽⁴⁵⁾ فهو من ناحية مقيد بصرامة

تاجية إلى أن الإجراءات الجارية على مستوى محاكم الأشراف لا يمكن سمحها لمبالغ محاكم القولة من طرف الملك (وهذا يعني عدم المطالبة بما من طرف "the vocandi") ومن ناحية أخرى أن الأطراف المتخاصمة لدى محاكم الأشراف لا يحق لهم رفع القضية إلى محكمة الدولة (الملك) (بما يعني أن يتبع عليهم مطالبة الرفع "the vocandi"). وهذه الامتيازات عادت كل أغلب الطبقات في المراتج بالحبر إلى حدود القرن الخامس عشر ودقمتة موقف الترابط الحرفية إزاء الملك.

(45) مما يخص مفهوم: "عدالة القاضي" الذي أدخله رينشارد شيت

بالتقليد، ولكن بمقدور ما يسمح هذا الربط بمجال حرّ، فإنّ القرار يجري حسب وجهات نظر قانونية غير صورية، بل حسب الحالة ومن وجهات نظر لاعقلانية في الاستحسان والعدل، ويحصل ذلك أيضاً "مع أخذ الشخص بعين الاعتبار". فجميع الترتيب والقوانين لدى الأمراء وأمثالهم من النخبة تنبع بروح ما يسمى بـ "دولة الرعايا": أي أنّ خليطاً من المبادئ الاجتماعية الأخلاقية للتصوّت بسبب حاجتها نفعية من الشائد ويضرب آية صراحة صورية للقانون.

إنّ فصل البنية الأبوية عن البنية الإنشائية في السيادة التقليدية هو أساسي بالنسبة لمسؤولوجيا الدولة بأعمالها في المرحلة السابقة للبيروقراطية، (ولا يبدو التناقض واضحاً بنهاية إلا بارتباطه بالجانب الاقتصادي الذي سيدور الحديث عنه لاحقاً: تفصل جهاز الإدارة عن وسائل الإدارة المادية أو امتلاك مواد الإدارة من طرف جهازها). ويبدو السؤال المطروح بإجمال إن كانت هناك "طبقات" حاملة لثروات الثقافة الفكرية ومن غفل هذه، أولاً متعلقاً تاريخياً بها، فالإدارة الخاضعة لمن هم تابعين للسلطة الأبوية (Patriarchat) (مثل المير والرحبة)، كما نجدها في الشرق الأوسط وفي مصر إلى حدود عهد المماليك⁴⁶، تمثل النموذج المتطرف والصارم للسلطة الأبوية الخالصة والخالية تماماً من الطبقات. أمّا الإدارة المكوّنة من أفراد أحرار من الشعب، فهي أقرب نسبياً إلى سلك الموظفين الرشيد، في حين يمكن للإدارة المكوّنة من أدباء أن تنقسم بطابع مختلف جداً حسب طبيعة هؤلاء (المثال النموذجي لهذا التناقض: البراهمانيون من ناحية والمثاقرين من ناحية أخرى والاثنتان معاً مقابل رجال الدين البوذيين والمسيحيين)، لكنها تقترب أكثر فأكثر من النموذج الطبقي. وهذا تمثله على أحسن وجه إدارة النبلاء وفي شكله الخالص سلطة الانقطاع التي تقوم على علاقة الولاء/ الوفاء الشخصي وتناشد الشرف الطبقي لدى القارس الذي تقلد الوظيفة عوض الواجب الذي قبله المؤسسة الموضوعية المعقّلة.

نجميع أنواع السيادة الطبقيّة القائمة على الامتلاك الثابت لسلطة الإدارة هي بصفة أو بأخرى، مقاربة بالسلطة الأبوية، أقرب إلى السيادة القانونية، وذلك لأنّها، بحكم الضمانات التي تحيط بانتصاحات أصحاب الانتيازات، تضفي عليها صفة "الموجب القانوني" الخاص (نتيجة لـ "تقسيم السلط" الطبقي) الذي هو مفقود لدى

(46) حكم المماليك مصر من عام 1250 حتّى الزحف العثماني عام 1517/ 17، غير أنّهم حافظوا على نفوذهم إلى عام 1811

الأشكال الأبوية للسلطة بإدارتها الخاضعة تماماً لتعسف السيد/ الحاكم. من جهة أخرى تبدو صرامة النظام وغياب الحق الثاني في جهاز الإدارة لدى السلطة الأبوية أقرب منه تقريباً إلى نظام المؤسسة لدى السيادة القانونية من إدارة الأشكال الطبقية للتقسمة بالانقسام بسبب الامتلاك، ولكن استعمال رجال القانون من أبناء الشعب في خدمة الحاكم في أوروبا⁴⁷ كان العنصر الرائد للدولة الحديثة.

III. السيادة الكاريزماتية بموجب الولاء الوجداني لشخص الحاكم وكراماته (كاريزما)، وبالمختصر: بحكم قدرات منحوتة، نبؤات أو بطولية، ظلاله الروح واللسان. يبدو الجديدي الأيدي وما هو خارق للعادة هنا وما لم يحدث بعد أو الانهيار العاطفي عن طريق الكاريزما بمنزلة المتابع للولاء الشخصي. وتمثل سيادة النبي ويظل الحرب والديماغوجي الكبير النماذج الخاصة لها. فرباطة السيادة هي عنصر الجمعية داخل المجموعة أو لدى الانتصار. أمّا نموذج الأمر فهو القائد ونموذج المطيع فهو المرشد/ "الحور". وتكون الطاعة كاملة ويكون استثناء القائد في حد ذاته من أجل ميزاته الشخصية الخارقة للعادة وليس لملكته القانونية أو لشرفه التقليدي، ولذا تبقى هذه الطاعة قائمة طالما تضي عليه هذه الميزات وطالما تثبت بالبرهان جدارة الكاريزما التي يتحلّى بها. لكن إذا ما "نخل" عنه ربه أو فقد فوّه البطولية أو ضعف إيمان الجماهير في خصال قيادته، فإن سيادته تنهارى. أمّا جهاز الإدارة فيتم اختياره حسب الكاريزما والولاء الشخصي. وليس حسب الخبرة في الاختصاص (مثلاً هو الحال لدى الموظف) أو حسب الوضع الطبقي (كما هو الأمر بالنسبة لجهاز الإدارة الطبقي) أو حسب التبعية للبيت أو لغيرها من أنواع التبعية الشخصية (كما هو الحال بالنسبة لجهاز الإدارة الأبوية). هنا ينتهي مفهوم "الكفاءة" العقلاني مثله مثل مفهوم "الامتياز" الطبقي. ولا يحدّد معنى مشروعية التابع أو المطيع سوى رسالة السيد/ الحاكم وميزاته الكاريزماتية الشخصية. فالإدارة - إذا انطبق هذا الاسم

(47) منذ نهاية القرن الخامس عشر وبداية هذا القرن السادس عشر انضم رجال القانون للتخريجين من الجامعات إلى الأمراء للعمل في خدمتهم. "هؤلاء الرجال المضطربون في القانون الروماني [...] دخلوا في خدمة الأمراء سواء كمستشارين أم كتبة [...] وأضافوا عنصراً جديداً في علاقة المرؤوسين، ألا وهو عقد العمل الخاص حسب النموذج القانوني الروماني لحقد العمل والإيجار. وبذلك فهم "دكاترة ماجورون" [...] انظر: Hübner, *Beamtenstand*, S. 274.

(48) يتعلق الأمر بكلمات عيسى المصلوب [عليه السلام] وهو مختصر. وقد جاء في كتابنا 27، 46 الأثر: "في الساعة التاسعة صباح عيسى وقال: إني، إني لماذا أَسْبَتِي؟" [لقد فبر الجملة بالأولوية ثم أضاف الترجمة الألمانية]. انظر أيضاً كتاب مرغص 15، 34.

عليها - فتتخذ لأيّ تسيير طبقاً لقواعد قانونية كانت هذه أم تقليدية. فما يميز الوحي أو الحثي الراهن، الفعل وللثال أو القرار من حالة إلى أخرى - مقارنة بالأنظمة المقتنة - أنها هو إذن ومهما كان اللامعقول. فهو ليس مرتبطاً بالتقليد؛ بل بما يجوز للشيء وهو : "مكثراً جاء مكتوباً، لكنني أقول لكم" (49)؛ أننا بالنسبة لبطل الحرب فإنّ الأنظمة الشرعية تنفي أمام السلطة الجسدية التي نشأت بحكم قوة السيف؛ وفيما يخصّ الديباغوجي فتنتفي هذه بموجب "القانون الطبيعي" (50) الثوري الذي أعلن عنه وأوحى به. ويضفي التفسير بالقول من قبل السيد أو "الحكيم" والاعتراف به من طرف الجماعة (المعارية أو الطائفة) هو الشكل الطريف للحكم الكاريزماتي والتحكيم الذي هو واجب طالما لم يأتها أمر منافس من شخص آخر يذعي هو الآخر الشرعية الكاريزماتية. وفي هذه الحالة ليس هناك إذن من اختيار بالنسبة للجماعة سوى ثقنها في الصراع من أجل القيادة حيث لا يمكن أن يوجد سوى الحق من جهة والباطل الذي يستوجب التكفير عن الإثم من جهة أخرى.

(1) لقد تم تطوير نموذج السيادة الكاريزماتية على أحسن وجه أولاً من قبل الباحث رودولف سوم في كتابه حول قانون الكنيسة بالنسبة للطائفة المسيحية القديمة (Kirchenrecht) وذلك بدون معرفة أنّ الأمر يتعلق بنموذج (51)؛ واستعمل التعبير منذ ذلك الوقت عدة مرّات بدون معرفة أبعاده (52). ولم يعرف للماضي الغريب، إلى جانب بعض التفسيرات الضعيفة من السلطة "المقتنة" التي لا تليق حقاً بصفة ثالثة، إلا تقسيم جملة علاقات السيادة إلى سيادة تقليدية وكاريزماتية.

(49) بالاستناد إلى كتاب منا 5، 21-22، جاء هناك ما يلي: "لقد سمعتم أنه قيل للقديس... ولكنني أقول لكم (...)"

(50) فيما يتعلق به "الحصول الصوري للقانون الثوري المؤسس"، أي القانون الطبيعي، فقد عبر ماكس فير عن رأيه في كتاب: (Weber, *Recht* § 7, S. 11-16 und 8-10 (WuO), S. 495-503).

(51) المقصود هنا هو كتاب *Kirchenrecht*، في هذا المؤلف الذي نشر منذ عام 1892 وصف سوم نشأة قانون الكنيسة انطلاقاً من البنية الكاريزماتية للمسيحية الأولى.

(52) تعقياً حل أطروحة سوم حول التنظيم الكاريزماتي للمسيحية الأولى (Harnack, *Sohn*, *Kirchenrecht*, S. 26) اندلع جدال حول الجذور القانونية للكنيسة الكاثوليكية لغت الأناظر وأثار اهتماماً كبيراً، وقد كان في مقدمته نقد لرجل اللاهوت أدولف فون هارناك (Adolf von Harnack). (انظر: (v. Harnack, *Kirchenverfassung*, S. 121-186). وفي مجرى هذا الجدال جاءت العديد من الفراءات لظهر الكاريزماتية لدى سوم الذي يبدو أنّ ماكس فير قام بالتلويح إليه. قارن في هذا الصدد Kroll, *Charisma-Debate*, S. 55ff.

فلان جائب "رئيس القبيلة المهتم بالاقتصاد" (Sachem) لدى الهنود الحمر⁽⁵³⁾ والذي يحتل في الأصل الوجه التقليدي كان يقف أمير الحرب الكاريبي (المطابق "للأمير" الألماني (Herzog)) مع أنصاره، وكانت الغارات الحربية وحالات الصيد التي تتطلب قائدًا شخصيًا يتمتع بخصال شارقة للعادة تمثل المجال الديني للقيادة الكاريبية في حين يحتل السحر المجال "الروحي" لها. وهكذا تواصلت المياداة الكاريبية للأنبياء وقادة الحرب على البشر لقرون عدة، فالسياسي الكاريبي - "الديماغوجي" - هو نتاج للدولة الغربية. أما في دولة المدينة أورشليم، فلم يظهر إلا في ثوب ديني كنيهي⁽⁵⁴⁾، في حين أصبح دستور أثينا منذ تعديلات بريكليس وإغياثيس (Perikles und Ephialtes) ملائماً لوجوده تماماً⁽⁵⁵⁾، بحيث لا يمكن لجهاز الدولة أن يعمل بدونها ولو للحظة.

ب) يقوم التفوذ الكاريبي على "الإيمان" بالنبي و"الاعتراف" الذي يشر به بطل الحرب الكاريبي، أي بطل الشارع أو الديماغوجي شخصياً، وينهار معه.

(53) كان رئيس القبيلة ("مستشار الشعب") لدى الإيروكيز، وهي قبيلة من الهنود الحمر كانت تقطن في الشمال الشرقي من أمريكا، مسؤولاً عن القضايا المتعلقة بالمسلم. فلا نجد في المراجع المعاصرة والمهتمة بالمرسوخ (مثل عمل مورغان (Morgan) حول Ungewaltigkeit، أو لدى بريغ (Breyzig) في مؤلفه بعنوان: Geschlechterverfassung, S. 496) شيئاً عن تعيين كـ "رئيس قبيلة مسؤول عن الاقتصاد"، ولكن نجد ما يؤكد وظيفة غير الحربية. وقد كانت وظيفته بالوراثة وليس - كما هو الأمر بالنسبة لقادة الحرب - مرتبطة بمحصل فائدية.

(54) يقصد فبر هنا - كما يحتل من خلال تفاصيل مواربة - "الأنبياء السياسيين" الذين كانوا في المرحلة السابقة للمهجر، يجولون في شوارع أورشليم ويتشئون علناً عن الخطر السياسي الذي يهدم من طرف مابل والأشوريين. هؤلاء "الأنبياء الذين سفرو الهجرة بداية من آموس وصولاً إلى جيريemia (Jeremia) وهزكييل (Hesekiel) انتدروا من الخارج كـ "ديماغوجيين سياسيين". انظر: Weber, Antikes Judentum, WVG 21, bes. S. 607-620, Zitate: S. 607f. (نشرت سلسلة المقالات في شهر حزيران/ يونيو 1919)، هنا تأتي أيضاً الإشارة إلى أن "الديماغوجي" - في شكل "المتعرض للاضطهاد ضد الحاكم" - ظهر لأول مرة في أورشليم وأثبت تاريخياً (المراجع المذكورة، ص 611).

(55) يبدو جلياً أن غير يتبع هنا أطروحة: Édouard Meyer, Geschichte des Altertums III, S. 379f.,

والتي تقول "إن الديمقراطية الآتية مطابقة عملاً لأفكار لا يعرف عنها الدستور المكتوب شيئاً، أي قيادة الدولة التي تم تعيين ديماغوجي عل رأسها باللفة من قبل الشعب لوحت غير محدمة". وفي هذا الإطار يقدم كل من إغياثيس (Ephialtes) وبريكليس (Perikles) كمتشبين لهذا التطور. وفي النسخة الشخصية لماكس فبر (Arbeitsstelle der Max Weber-Gesamtausgabe, BAdW München) نجد الاستشهاد المذكور سابقاً مسطراً.

ويلا وبب فإن هذا التوضيح لا يستمد سلطته من الاعتراف عن طريق المحكومين، وإياها بالعكس؛ فالإيمان والاعتراف يعتبران واجباً يطالب المترع القيام به كإيريمانياً ويتبع من تجاوزها. فالسلطة الكاريزماتية هي من أقوى السلطات الثورية في التاريخ، لكنها في شكلها الخالص هي ذات طابع سيادي تعسفي.

ج) إنه من الواضح أن عبارة "كاريزما" قد تم استعمالها هنا في المعنى الخاطي تماماً من كل تقويم. فتورة الغضب لدى "المحارب الوحشي" من أهل الشمال والمجانب ونبؤات بعض أهل النبوة وقدره كليون⁽⁵⁶⁾ (Kleion) الديموغرافية تمثل "كاريزما" بالنسبة للموسولوجيا بتقسيم الفضة المائلة لخصال ناهليون، عيسى أو بريكليس لأن الفاصل بالنسبة لنا هو فقط: إن كانت تعتبر بمنزلة الكاريزما ولها فاعلية بمعنى أنها وجدت تقبلاً. من هنا يصبح الاختيار هو الشرط الأساسي: فيجب على الحاكم الكاريزماتي أن يثبت مكانته كحاكم "بعموم الإله ورحمته" عن طريق المعجزات والتفوق ورفاهية التابعين أو الرعية. وعلى هذا المثال يبقى سائداً طالما هو قادر، فإذا عفى، تبدأ سيادته في التراجع. والمفهوم "المنابة الإلهية" الكاريزماتي هو أقرب حسنة حيث نواجه، فقد كان عرش العامل المصنعي مهتداً كلما حلّ القحط أو حدثت فيضانات أو هزيمة في ساحة الرعي أو غيرها من الحوادث التي تضع مكانته محلّ الشك بحيث يطرح السؤال: هل ما زال يتحلّى بالمنابة الإلهية. فهو مهتد إذن بالتعفي وديماً بالتضحية وبنهاية نفسه علنياً والتكفير عنها إذا ما تواصلت المصيبة، أما الاستشهاد بالمعجزات، فهو ما يطالب به كل نبي (وهو ما طالبه أهالي سفيكو من المصلح البروتستانتي لوثر)⁽⁵⁷⁾.

(56) كان كليون (القرن 422 ق م.) لؤلؤ حاكم أثينا (Athische) محب من خلق الحزبين وتسلط سلم لقيادة السياسة، ولدا نعت من طرف معاصريه الأرستقراطيين بـ "قدوا لوجي" الذي يشارك في "إهلاك منبويات الجمهور"، حسب ما جاء في رواية أرسينوفان منبوات: الفرمانات Aristophanes, Die Ritter. Griechisch und deutsch mit kritischen und erklärenden Anmerkungen von W. Ribbeck (Berlin: Cotta-Verlag. 1867), S. 64f. (Vers 211ff.); Aristoteles, Athenian politia 28, und Weber. Agrarverhältnisse 3, S. 116.

(57) تم نسمة التساومة المتأخرين للتعميد ماركوس توماس (Markus Thomae) (المؤلف: Stübner) وتوماس درشيل (Thomas Drechsel) والساج نيكولوس ستروش (Nikolaus Storch) الذين كانوا تحت تأثير الفقيه توماس مونزر (Thomas Münzer) بـ أنباء مقبكاو (Zwickauer Propheten)، باختيارهم استعدوا إلى ما كان يتجاوز مكتوب من الرعي الإلهي مثل الرعي والكلام مع الإله ورفضوا تعيد الأطفال. وحيثما ظهر في مدينة ويتسرخ (Wittenberg) في شهر كانون الأول/ ديسمبر 1521، طالب لوثر في رسالة بتاريخ 3 كانون الثاني/ يناير 1522. إلى مالتيكون

يقوم دوام الأغلبية الساحقة لعلاقات السيادة ذات الطابع القانوني على أسس مختلفة، طالما يشترك الإيمان الملتزم لها في الحفاظ على استقرارها. ويتحالف التعمد التقليدي و"الهيئة" (الكاريزما) مع الإيمان - المعاش أيضاً في حقيقة الأمر - للافتقار من دلالة الشرعية القانونية: فزعزعة أحدها عن طريق مطالب غير معهودة بالنسبة للتقليد لإزاء الرحمة أو من خلال سوء حظ غير متظر يهدم الهيئة أو يخرق النزاعة القانونية الصورية المعهودة يبدد بنفس القدر الإيمان بالشرعية. ولكن المهم أكثر لدوام الطاعة الفعلية بصفة متواصلة من قبل المحكومين لدى جميع علاقات السيادة هو قبل كل شيء الوجود الفعلي لجهاز الإدارة وحمله المتواصل الزامي إلى تنفيذ الترتيب وفرض الخضوع (المباشر أو غير المباشر) للسيادة. فبما أن هذا العمل المحقق للسيادة هو ما يعبر عنه بكلمة "التنظيم". ومعتبر التضامن مع مصالح الحاكم/ السيد حاسماً - معنوياً ومادياً أيضاً - بالنسبة لولاء جهاز الإدارة بالذات للحاكم. وينطبق على مثل هذه العلاقات التي تربط الحاكم/ السيد بجهاز الإدارة بصفة عامة القول: بأن الحاكم عادة، بحكم تفرد الأعضاء للتنظيم للجهاز وتضامن كل عضو معه، هو الأقوى أمام كل فرد مناضٍ له، ولكنه على أية حال هو الأضعف أمامهم جميعاً حينما يتجمعون - كما تفعل العديد من الأجهزة في الماضي والحاضر بين الحين والآخر، غير أن هذا يفترض اتفاقاً متفقاً من طرف أعضاء الجهاز الإداري حتى يتمكنوا سواء عن طريق الاعتراض أم عن طريق حركة مناوئة قصداً من إضعاف تأثير الحاكم على فعل المجموعة ومن ثم تفويض سيادته، وهو ما يستوجب أيضاً إنشاء جهاز إداري خاص.

د) تمثل السيادة الكاريزماتية علاقة خاصة خطيرة للعادة ذات ارتباط شخصي واجتماعي خالص لكن يدوامها للتواصل وغياب حامل الكاريزما الشخصي في آخر المطاف ينعكس على السيادة في علاقتها - إذا ما لم تنفد تماماً في مرحلتها الأخيرة،

(Metachion) يوجب احتجاز هؤلاء كيف يستقيم الدليل على أنهم يعثروا من قبل الإله، إذ إن الإله لا يرسل أحداً بدون أن يصفى من قبل البشر أو أن يمتن عن ذاته عن طريق المجازات (per signa declaratum). انظر: Julius Köstlin, *Luthers Theologie in ihrer geschichtlichen Entwicklung und ihrem inneren Zusammenhange dargestellt*, 2. Aufl. (Stuttgart: A. F. Stehkopf, 1901), Band I, S. 484, und Martin Luther, *Briefwechsel: bearbeitet und mit Erläuterungen versehen von Ernst Ludwig Enders* (Colm: Stuttgart: Vereinsbuchhandlung, 1889), Band 3, S. 273.

وإنما تنبأى بطريقة أو بأخرى وتمز سلطة الحاكم إلى خلفه - أن نميل نحو التعمود اليومي: وذلك 1. بإضفاء نمط التقليد على الأنظمة. فموضوع التجديد الكاريزماتي الخلائق والمتواصل في مجال الحق والتنفيد الإداري عن طريق حامل الكاريزما أو جهاز الإدارة الكاريزماتية المختصة، تبرز سلطة الأحكام المسبقة والتساوي التي يستوجب حمايتها أو تحسب عليها؛ 2. من خلال تحويل جهاز الإدارة الكاريزماتية، والأنصار أو التابعين إلى جهاز قانوني أو طبقي؛ وذلك بتبني حقوق سيادة قد تم امتلاكها سواء من الداخل أم عن طريق امتيازات (إقطاع ومصادر ربح)؛ 3. بتحويل معنى الكاريزما ذاته. ولتحقيق هذا الغرض تصبح نوعة الحقل لإشكالية الخلافة المطروحة بالحاج لأسباب معنوية و(غالباً أيضاً وقيل كل شيء) لأسباب مادية هي الخامسة. وهذه يمكن حلها بطرق مختلفة: فيحتج نوعي الترقب السلبي البحث لظهور حاكم كاريزماتي جديد قابل للتصديق أو ذي اختصاص بالعمل على اكتسابه بالفعل، خاصة إذا طال وقت انتظار ظهوره وارتبطت مصالح قوة، بغض النظر عن نوعيتها، بدوام رابطة السيادة:

(أ) من خلال البحث عن علامات التأهيل الكاريزماتي. ويشمل النموذج المختار في البحث عن الدلالي لاما الجديد، إذ يتحول الطابع الشخصي القلرم للكاريزما والمطابق للعادة هنا إلى كيفية بحث حسب قواعد يمكن متابعتها.

(ب) عن طريق التكتهن والقرعة أو غيرها من آليات التمييز، فيتحول من خلالها الإيمان بالشخص المؤهل كاريزماتياً إلى إيمان بالأكلية المرتبطة به.

(ج) من خلال تمييز المؤهل كاريزماتياً:

1. عن طريق حامل الكاريزما نفسه : ويطلق هنا في أغلب الأحيان شكل تمييز الخلف، سواء لدى الأنبياء أم لدى قادة الحرب. فيتحول الإيمان بالشرعية الذاتية للكاريزما إلى إيمان بالكسب المشروع للقدرة على السيادة بحكم التبعين القانوني والإلهي.

2. من قبل الحواري أو الأنصار المؤهلين كاريزماتياً مع إضافة الاعتراف من طرف الطائفة الدينية أو الملك العسكري. ويبدو التصور لهذا الإجراء وكأنه

حق في "الانتخاب" أو في "الاختيار المبني" ثانويًا. فلا بد من الابتعاد تمامًا عن هذا المفهوم الحديث، إذ لا يتعلق الأمر من حيث الفكرة الأصلية بـ "انتخاب" بين مرشحين يتم اختيار بينهم بحرية، وإنما بتحديد الشخص "المناسب" والمؤهل كاريزماتياً للخلافة والاعتراف به. من هنا كان الجواب "غير المناسب" خطية لا بد من التكفير عنها، وقد كان الافتراض الحقيقي: أنه من الممكن أن يحصل اتفاق بالإجماع، وأن العكس هلال وضعف.

وعلى أية حال فإن الإيمان لا يرتبط من هنا فصاعداً بالشخص في حد ذاته وإنما بشخصية المحاكم "المناسبة" و"المعين شرعياً" (ورثها المنصب) أو الذي تم تدريبه على السلطة حسب نمط الملكية.

3. حسب "الكاريزما الوراثية" مع التصور أن التأهيل الكاريزماتي يجري في عروق الدم.

إن الفكرة الأقرب في حد ذاتها هي أولاً فكرة "حق الوراثية" في السلطة. ولم تهيمن هذه الفكرة إلا في الغرب في العصر الوسيط. وغالباً ما كانت الكاريزما مرتبطة بالعتبة ولذا بتعين أولاً تحديد الخامل الجديد حسب إحدى الفوائد والإجراءات الثلاثة المذكورة لاحقاً. وحيث كانت هناك قواعد ثابتة فيما يخص الشخص، فلم تكن هذه موحدة. ولم يفرض "حق الوريث الأول" في العرش بصفة واضحة تماماً إلا في الغرب في العصر الوسيط وفي اليابان⁽⁵⁸⁾، وذلك لدعم الاستقرار على مستوى البادية القائمة هناك نظراً لما تسمح به الأشكال الأخرى من صراعات داخلية.

(58) تم دعم حق الوراثة للسلطة بالنسبة للسلوة الأزل في العصر الوسيط بصفة قديمة عن طريق نظرية عصية الإلهية، وهو ما يتم التأكيد عليه في الوثيقة المعهية لعام 1356. (انظر في هذا الصدد: Kern, *Gottesgnadentum*, S. 47-50). أمّا في اليابان، فإن الوراثة المذكور في قصر الإمبراطور لم يتجدد إلا في عهد إصلاح سلالة Meiji-Restoration (1868-1912) وفي إطار الإعلان عن الدستور ضمن القانون الجديد. وقد تم إقصاء النساء من العرش حيداً وحتى الآن حكمن سابقاً ثم إنزلن إلى مرتبة ملحقة على العرش. وقد جرت فلانة أن يعين الابن الأول كأمر. فلان: Karl Rathgen, "Die Verfassung und Verwaltung Japans," in: *Allgemeine Verfassungs- und Verwaltungsgeschichte (Die Kultur der Gegenwart, hg. von Paul Hunsberg, Teil II, Abt. II, 1)* (Leipzig, Berlin: B. G. Teubner, 1911), S. 114-135. bes. S. 114, 127.

لا يستهدف الإيمان إذن الشخص في حد ذاته بل المورث "الشرعي" للسلالة؛ قطاع الكاريزما الخائض الرامن والمخارق للعادة قد تم تحويله بصفة تقليدية قوية جداً وكذلك مفهوم "العناية الإلهية" قد تغير تماماً من حيث المضمون (فهو حاكم بموجب حقه الذاتي الكامل وليس بحكم الكاريزما الشخصية المعترف بها من طرف الرعية). من هنا يصبح إذن مطلب الحاكم مستقلاً تماماً عن خصاله الشخصية.

4. من طريق نموذج الكاريزما: يشم الإيمان عن طريق نوع من التدين (Hierus gic) والتدهن ووضع اليد وغيرها من أفعال القداسة التي هي نقل كيف سحري أو إحداته.

فلا يستهدف الإيمان إذن شخصية الحامل للكاريزما - حيث تكون المطالبة بالعبادة مستقلة تماماً عن خصاله (كما يحدث خصوصاً عن طريق المبدأ الكاثوليكي لطبيعة القسيس غير الخاضعة للزوال) - وإنما فاعلية العمل القدسي المعني.

5. يمكن إعادة النظر في مبدأ الشرعية للكاريزماتية الذي يعتبر من حيث دلالة الأولية تمتعياً وقاويله على أنه متناف للفهر. أما التكوين الفعلي للسيادة الكاريزماتية فيقوم على الاعتراف بالشخصية المحسوسة على أنها المؤهلة كاريزماتياً والمقدّرة من طرف الرعية. وحسب التصوّر الذكي للكاريزما، يعود فضل الاعتراف للمرشع الشرعي المؤهل. من هنا يمكن بسهولة تأويل هذه العلاقة: على أنّ الاعتراف الآخر من طرف الرعية/ المحكومين يستل هو الآخر الشرط الأساسي للشرعية (الشرعية الديمقراطية). ومن ثمّ يتحوّل الاعتراف إلى "انتخاب" وينقل السيّد بحكم الكاريزما الذاتية المشرّعة له إلى حاكم بتفويض الرعية وبحكم الانتداب. أمّا تاريخياً، فعالباً ما أخذ التعيين من طرف الأنصار مثل المايعة من قبل الجماعة (الدنية أو العسكرية) وكذلك الاستفتاء طامح الانتخاب الجاري عن طريق التصويت وبذلك جعلوا من الحاكم المصطفى بموجب مطالبه الكاريزماتية موظفاً منتخباً من الرعية حسب رعايتها.

وعن هذا النحو تطوّر المبدأ الأساسي الكاريزماتي بكيفية: أنه مستوجب الإعلان عن إرشاد قانوني كاريزماتي من طرف الجماعة (سواء العسكرية أم الدنية) والاعتراف به من ناحيتها وكذلك الإمكانية المناسبة لأن تتنافس التوجهات المختلفة والمتنافضة، ومن ثمّ أخذ القرار بسهولة طريقه نحو التصوّر - القانوني - من خلال

الوسائل الكارزيمائية والاعتراف من قبل الجماعة بالتوجه الصحيح: وهو أن تختار الرعية بحرية بحكم إرادتها المعلنة وعن طريق القانون الجاري مفعوله وأن يكون عدد الأصوات هو الوسيلة الشرعية له (مبدأ الأغلبية).

يبقى الفرق إذن بين قائد منتخب وموظف مختار فرقا في المعنى الذي يضيفه المنتخب نفسه على سلوكه فقط ويسعى إلى تقديمه - حسب خصاله الذاتية - أمام الجهاز والمحكومين: فالموظف يتصرف تماماً كوكيل لسيده، أي هنا الناخب، أما القائد فيتصرف كمسؤول. فهو يتصرف إذن بنجاح طالما يكسب ثقتهم، أي حسب ما يراه صالحاً (القيادة - الديمقراطية) وليس مثل الموظف الذي يتصرف حسب إرادة الناخب المعلنة أو المحتملة (عمن "الأمر الموكّل" إليه).

III

إشكاليات سوسيولوجيا الدولة

إشكاليات سوسيولوجيا الدولة

[محاضرة أقيمت بمدينة خبيثا في 25 تشرين الأول / أكتوبر 1917]

تقرير النشر فيما يخص نشأة النص

في مساء 25 تشرين الأول / أكتوبر 1917 عُقد ماكس فيبر أمام "الجمعية السوسيولوجية" في فيينا محاضرة حول "إشكاليات سوسيولوجيا الدولة". وتعرض المحاضرة مدعلاً مقتضباً ومجاناً في سوسيولوجيا السيادة والدولة. فصل ماكس فيبر في البداية الطرق السوسيولوجية الخاصة للبحث في هذا المجال عن الطرق القانونية؛ وبذلك تمكن من ناحية من الربط مع السجال الذي جرى عام 1909 مع جورج بليتك والتعرض من ناحية أخرى إلى أطروحات رجل القانون الدولي بفيينا هانس كيلسن⁽¹⁾. وبعبارة أخرى فيبر النماذج الثلاثة الخالصة / المحصنة للسيادة التشريعية،

(1) بالنسبة إلى جورج بليتك انظر: Georg Jellinek, *die Einleitung*, S. 11f., أما هانس فكان مقصداً في لجنة الجمعية السوسيولوجية. انظر: Michael Halbwachs, *75 Jahre aus bewegter Zeit. Lebenserinnerungen eines österreichischen Staatsmannes* (Wien, Köln, Graz: Hermann Böhlau 1978), S. 162f.

وقد عُقد هناك محاضرة "حول الحدود بين المنهج القانوني والمنهج السوسيولوجي"، لكنه لم يتم ذكره بالاسم من بين المحاضرين لمحاضرة ماكس فيبر في شهر تشرين الأول / أكتوبر 1917. ولم يعرف لهذا الآن شيئاً والمحصنة إن كانت هناك اتصالات مباشرة بين ماكس فيبر وهانس كيلسن في المرحلة التي قضاها فيبر في فيينا، غير أن ماكس فيبر أشاد بهانس كيلسن في طبعة خاصة من صله حول البرلمان

والتي أضاف إليها للمرة الأولى والوحيدة من نوعها في عمله "فكرة رابعة حول المشروعية". وهذه الفكرة تقوم على إرادة المحكومين/ الرعية التي تم ربطها في المحاضرة بنشأة المدينة الغربية. ففي الضيقة الجديدة لسوسيولوجيا السيادة المقرر نشرها ضمن الاقتصاد والمجتمع عامي 1919/1920 لم يكن هناك نموذج رابع للمشروعية، بل عوض ذلك تم ترتيب "المشروعية الديمقراطية" تحت النموذج الكاريزماتي وتأويله الغريب عن السيادة⁴². أمّا في الضيقة القديمة لسوسيولوجيا السيادة، فإن هذه الفكرة - أي "التحول" من "مبايعة المحاكم الكاريزماتية إلى الانتخاب الفعلي للمحاكم" عن طريق المحكومين - لم يتم إلا التلميح إليها⁴³. هذا المثال يبين أن محاضرة فينّا تمثل حلقة وسط هامة من حيث سيرة العمل وتطوره بين الضيقة الأولى السابقة للحرب والضيقة التي تلت الحرب بالنسبة لسوسيولوجيا السيادة، وإن كان لم يصلنا محتواها إلا بصفة غير مباشرة عن طريق تقرير صحفي. فهي تلقينا بنقاط حاسمة تخص التغيرات على مستوى المضمون والفكرة وتحقق في نفس الوقت الزمان، أي النصف الثاني من عام 1917، الذي عاد فيه ماكس فيبر ليواصل عمله حول "الموجز"⁴⁴ "المختصر".

فعند كانون الثاني/ يناير 1917 طلب صديق ماكس فيبر وزميله من فينّا لودو موريتز هارتمان منه بمناسبة الإعلان عن زيارة مارينا فيبر إلى النمسا في إطار محاضرة أن يقدم هو الآخر محاضرة في فينّا، وذلك لدى "الجمعية السوسيولوجية"⁴⁵. وقد

والحكومة في آلتها المنظمة من جديد" (انظر قائمة التشرّيات الخاصة المقرر إرساها في الرسالة التي بعثها ماكس فيبر إلى دار النشر Duncker & Humblot بتاريخ 24 نيسان/ أبريل 1918)، أرشف دار النشر 10 MWG II/ (Duncker & Humblot). يمكن تسجيل الفقرة الموضوعية أيضاً من خلال التبريس الذي قدّمه مانس كيلسن (Hans Kelsen) في ندوة الشتاء لعام 1917/ 18 بجامعة فينّا حول "علم السياسة العام مع التأكيد خصوصاً على «سوسيولوجيا» (Allgemeine Staatslehre) (Öffentliche Vorlesungen an der h.h. (نظر: mit bes. Berücksichtigung der Soziologie) Universität zu Wien: Wiener-Semester 1917/ 18 (Wien: Adolf Holzhausen 1917). S. 9.).

Weber, Die Typen der Herrschaft, MWG I, S. 155f. (MWG I/ 23). (2)

Weber, Umbildung des Charisma, S. 499-502 (3) انظر:

(4) رسالة من لودو موريتز هارتمان إلى ماكس فيبر بتاريخ 22 كانون الثاني/ يناير 1917، غروب Max Weber-Schäfer, BSD München, Ann 446. وقد جاء فيها: "ليس لدينا مال في ظروف الحرب هذه ولكننا مستعدون للدفع بذاكرة السفر من هيدلبرغ إلى فينّا ذهباً ولبداً في القسم الثاني. أحلم جيداً أن هذا ليس موعداً عاصراً، غير أن شلم يعطي أكثر مما يملك".

كان هرتمان من بين المبادرين عام 1907 لتأسيس الجمعية التي بقيت، عل عكس "الجمعية الألمانية للوسولوجيا" التي ساهم ماكس فير فيها بين 1909 و1911 في تكويتها، بمنزلة حلقة نقاش، إذ إن أغلب أعضائها كانوا ينتمون إلى البورجوازية المتطفة اليهودية في الجامعة والمتزعة في مجال الإصلاح الاجتماعي، وليست ناجية للبورجوازية المرتكزة في فيينا⁽⁵⁾. هذا وقد استجاب فير بسرعة لطلب هارتمان وأعلن عن استعداد، البدئي للتحضير. وذكر أن موضوع المحاضرة يمكن أن يكون حول "الأنبياء والمخاضات وتطور اليهودية القديمة" (من منظور سوسولوجي)⁽⁶⁾. هذا الموعد جاء مناسباً "للجمعية السوسولوجية"، خاصة بالنسبة لمصاريف السفر المتوقعة، إذ كان مقرراً أن تحتفل هذه المصاريف "الجمعية السياسية النسائية" (Österreichische Politische Gesellschaft) (ÖPG) التي طلب أحد أعضائها جوليس مينل (Julius Meinl) من ماكس فير أن يقدم أيضاً لديها محاضرة في فيينا. غير أن المخطط فشل لبعض سوء الفهم، خاصة فيما يتعلق بوظيفة المراسل جوليس مينل داخل الجمعية السياسية النسائية، بحيث تم تأخير السفر إلى فيينا من أجل ظروف السفر الصعبة خلال الحرب والأسباب المالية من شهر نيسان/ أبريل 1917 إلى خريف ذلك العام⁽⁷⁾.

(5) قرن في هذا الصدد: Ganser Felner, Ludo Moritz Hartmann und die österreichische Geschichts-wissenschaft. Grundzüge eines paradigmatischen Konflikt (Wien, Salzburg: Geyer-Edition, 1985), S. 287.

انظر أيضاً: Christian Plack, Ansd von "Skandinavien" Von den Anfängen der Soziologie in Österreich bis zu ihrer Vertreibung (Wien: Verlag für Gesellschaftskritik, 1990), S. 41-45.

لأنفس لم ترد حسب فلاك (Fleck)، ص 41 - من المؤشرات السابقة "الجمعية النسائية للوسولوجيا" التي تم حلها عام 1934 آية وثائق داخلية نامة للجمعية.

(6) رسالة ماكس فير إلى لودو موريتز هارتمان بتاريخ 24 كانون الثاني/ يناير 1917. GS: A PK, VI. HA NI. Max Weber, Nr. 15, Bl. 3 (MWG IV/9).

(7) رسالة ماكس فير إلى لودو موريتز هارتمان بتاريخ 20 نيسان/ أبريل 1917، المصدر نفسه، S. 5 (MWG IV/9). حول سوء الفهم الذي حصل كتب فير: "بأسفني جداً في الحقيقة أن مينل (Meinl) - الذي اعتبرته الرئيس المؤكل - قد وضعني في موقف من خلال طلب جعلني في جوارى وكأني "أنتزع" أعضائي، إذ مكثت تيدو المسألة قد قمت (ولم أتحصل بالطبع من جوارى من طرف الجمعية السياسية -النسائية) [...] فارد فيها ببعض الخلفيات دوا: Birgit Morgenbrod, Pionier der Soziologie im Ersten Weltkrieg. Die Geschichte der "Österreichischen Politischen Gesellschaft" 1914-1918 (Wien, Köln, Weimar: Böhlau, 1994), S. 90f.

في أواخر الصيف أعيد النظر في مخطط المحاضرة من جديد في المراسلة التي جرت بين هارتمان وفير⁽⁸⁾، ولقي استجلاً إضافياً لأن كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة فيينا بدت ترغب في جلب ماكس فيبر إلى أحد الكراسين في مجال الاقتصاد القومي الذين أصبحا شاغرين. فقد توفي أوجين فون فيليوفيتش صاحب الكرسي الأول في 4 حزيران/ يونيو 1917 في حين أن صاحب الكرسي الثاني فريدريش فون فايزر، كان قد أعني من مهام التدريس بعد تعيينه في وزارة التجارة في 30 آب/ أغسطس 1917. وبذلك أصبحت المحاضرة المتظر عقدها في "الجمعية السوسولوجية" فرصة سانحة تسمح لتغيير بلقاء أساتذة اللجنة والتابعين لوزارة التعليم النمساوي والحديث معهم بصفة غير رسمية⁽⁹⁾. ويتبين من خلال ملفه الانتخابي/ التمين الذي وردنا أن ماكس فيبر قد أكد العديد من المرات في المراسلة التي سبقت والمداولات التي جرت أنه "قد أنهى ثلثي عمل سوسولوجي كبير بعنوان الاقتصاد والمجتمع ويسعى إلى مواصلة قبل أن يتسلم الوظيفة"⁽¹⁰⁾، وأنه يرغب إذن بتقديم درس في السداسة الصبغة أو سدلية شتاء 1918 حول الاقتصاد والمجتمع⁽¹¹⁾.

(8) حكلاً جاء في رسالة ماكس فيبر إلى لودو موريتز هارتمان بتاريخ 17 و 24 أيلول/ سبتمبر 1917، الملك الخاص و GStA PK, VI, HA, Nr. 15, Bl (MWG II/9).

(9) قارن رسالة ماكس فيبر إلى مينا توبلر (Mina Tobler) بتاريخ 8 أيلول/ سبتمبر 1917 (الملك الخاص: MWG II/9) وكذلك رسالة إلى لودو موريتز هارتمان بنفس التاريخ (الملك الخاص: نسخة من Arbeitsstelle der Max Weber-Gesamtausgabe, BAfW München; MWG II/9). بالنسبة لمداولات الانتخابي نظر الوصف للكتاب لدى: Franz-Josef Ehrle, Max Weber und Wien (Dress: Der Universität Erlangen i. Br., 1991), S. 21-43.

(لنسخة مرقولة) (من هنا فصاعداً: Ehrle, Max Weber und Wien).

(10) حكلاً أعيد ذكرها في تقرير الناطق باسم لجنة الأساتذة إدمون برناتزك (Edmund Bernatzik) بتاريخ 24 أيلول/ سبتمبر 1917 الذي أُلحق لكتاب كلية الحقوق والعلوم السياسية في جامعة فيينا إلى وزارة الثقافة والتعليم بتاريخ 28 أيلول/ سبتمبر 1917 (انظر: Allgemeines Verwaltungsverzeichnis, Wien, Fasc. 751, 4 C/1 بالنسبة لما جرى انظر رقم 32283، 33387، من [8]).

(11) غارن في هذا الصدد ما جاء في مکتوب ماكس فيبر إلى هيد كلية الحقوق والعلوم السياسية بالجامعة الملكية بفيينا بتاريخ 31 تشرين الأول/ أكتوبر 1917 ضمن مراسلة العميد هانس فونليني (Hans von Volklini) إلى الوزارة الملكية للثقافة والتعليم بتاريخ 21 تشرين الثاني/ نوفمبر 1917 (فيما يتعلق بالأحداث رقم 39798 ورقم 42109)، من [6]. - وحتى إزاء الناشر يول سيك الذي أحبط عليها بالانتخاب المقرر أكد فيبر: "سأدرس - كتابي حول الاقتصاد (see text) سيكو ذا أهمية كبرى ويسرع في العمل"، رسالة ماكس فيبر إلى يول سيك بتاريخ 26 تشرين الثاني/ نوفمبر 1917،

إن التحليل المفاجئ منذ اندلاع الحرب عن مواصلة العمل في المشروع الواسع النطاق حول "المختصر في الاقتصاد الاجتماعي" قد أدى من جديد دوراً لا يستهان به، وهذا ما يمكن قراءته من خلال رسالة فيبر بتاريخ 24 أيلول/ سبتمبر 1917. فقد عرّض فيها كموضوع جديد للمحاضرة لدى "الجمعية السوسيولوجية" - إلى جانب البحث في "اليهودية القديمة" الذي سبق أن عرضه في البداية - تفاصيل حول "إشكالية النظرية السوسيولوجية للدولة"⁽¹²⁾. وقد حدّد لودو موريتز هارتمان الموضوع التالي للمحاضرة في "الجمعية السوسيولوجية" الذي قرأه خطأ وهو "النظرية الاشتراكية للدولة". إلا أنّ فيبر قام بتصحيح الخطأ وذلك بالقول: "الموضوع يستحق إذن: "إشكاليات سوسيولوجيا الدولة" أو "إشكاليات النظرية السوسيولوجية للدولة" (وليس "الاشتراكية" (S.L.L.)⁽¹³⁾.

في مساء 23 تشرين الأول/ أكتوبر سافر ماكس فيبر إلى غيتّا وبقي هناك إلى حدود 30 تشرين الأول/ أكتوبر⁽¹⁴⁾. وتم الإعلان عن المحاضرة في العديد من الصحف اليومية - وفي مقدّمتها الصحف الليبرالية إلى جانب جريدة العمال الاشتراكية الديمقراطية⁽¹⁵⁾-. فقد ورد في الطبعة المسائية للجريدة الليبرالية المرموقة للصحافة الحرة الجديدة بتاريخ 25 تشرين الأول/ أكتوبر 1917 تحت باب "محاضرات

Va Mohr: Siebeck, Deponat BSB München, Aus 446 (MWG II: 9).

(12) رسالة ماكس فيبر إلى لودو موريتز هارتمان بتاريخ 24 أيلول/ سبتمبر 1917, GSIA PK. VI. 1A, NI. Max Weber Nr. 15, Bl. 9 (MWG II: 9).

(13) رسالة ماكس فيبر إلى لودو موريتز هارتمان بتاريخ 7 تشرين الأول/ أكتوبر 1917, الملك الخاص (MWG II: 9).

(14) تارن وسانتي ماكس فيبر إلى لودو موريتز هارتمان بتاريخ 10 و 19 تشرين الأول/ أكتوبر 1917, GSIA PK. VI. 1A, NI. Max Weber Nr. 15, Bl. 9 (MWG II: 9).

(15) نشر أولاً في: جريدة العمال (Arbeiter-Zeitung)، العضو المركزي للديمقراطية الاشتراكية الألمانية في النسخ بتاريخ 20 تشرين الأول/ أكتوبر 1917، السنة 129، رقم 288، Mo.BI، ص 9، تحت باب "جميعيات ومحاضرات" مع الإشارة إلى أن المحاضرة ستقدّم في "الغاعة الكبرى لمعهد علم الشريعة" وأنه يمكن سحب بطاقات الحضور من الجمعية السوسيولوجية، Jaquingesse Nr. 45. ثمّ ورد أيضاً في جريدة الشعب النساوية (Österreichische Volks-Zeitung)، السنة 63، رقم 263 بتاريخ 25 تشرين الأول/ أكتوبر 1917، ص 6 وفي جريدة Fremden-Blatt، السنة 71، رقم 293 بتاريخ 25 تشرين الأول/ أكتوبر 1917، Ab.BI، ص 3.

واجتماعات: "الجمعية السوسيولوجية، الساعة 7، 13 Waringerstraße، الأستاذ د. ماكس فيبر من هيدلبرغ: "إنشكاليات سوسيولوجيا الدولة"¹⁶. وفي النشرة الصباحية لليوم الموالي جاء في مقال بدون ذكر محوره تحت صنف "المقصد" (Der Economist) غير مطوّل حول المحاضرة التي قدّمها "الأستاذ الفخري في علم الاقتصاد من هيدلبرغ الدكتور ماكس فيبر" لدى "الجمعية السوسيولوجية"¹⁷. في تقديمه المقصّب لمحرة حول المحاضرة أذاع الصحفي الذي كان على ما يبدو مطلعاً على بعض المعلومات حول وضع المداولات الجامعية الجارية بالنسبة للانتداب، حيث أشار إلى أنّ: "الأستاذ ماكس فيبر ينتمي إلى جنة الأساتذة المرموقين وقوي الفضل الكبير في مجال الاقتصاد بألمانيا، وهو ما دفع كلية الحقوق في جامعة فيينا إلى اقتراح استعدائه قبل فترة وجيزة ليستلم كرسيّ التدريس خلفاً للأستاذ المنوف أوجين فون فيليوفيتش. لم يقبل الأستاذ ماكس فيبر إلى حدّ الآن العرض، غير أنّ الإمكانية ما زالت متاحة بأنّ يقدم دروساً في السنة القادمة بيّناً¹⁸.

وممّا يبرهن على أنّ المحاضرة قد جلبت نظر الرأي العام لارتباطها بالمداولات الجارية على مستوى الاستعداداء/ الانتداب هو ذكر بعض الأعيان من بين الحاضرين، إذ ينتهي الخبر حول المحاضرة بالقول: "كان من بين الحاضرين في المحاضرة وزير التعليم كويكليسكي ووزير التجارة فريدريتش فون فايزر والمستشار د. v. Spitzmuller والأستاذة Wal-Grünberg, Hupka, Bernatzik, Freiherr v. Schey, Redlich, ster Schiff وTandler¹⁹. وقد لفت تفاصيل العلّامة تجارياً ثامناً حيث

(16) الصحافة الجديدة الحرة حيث رقم 19101 بتاريخ 24 تشرين الأول/ أكتوبر 1917، Abt I، ص 1.

(17) الصحافة الجديدة الحرة بيّناً رقم 19102 بتاريخ 26 تشرين الأول/ أكتوبر 1917، Mo.BI، ص 1.

(18) المصدر نفص ص 10. Sp. 1 منذ 9 من تشرين الأول/ أكتوبر 1917 أعلنت الصحافة الجديدة الحرة (Neue Freie Presse) (رقم Mo.BI، 19085، ص 7 تحت باب "أخبار موجزة" من موضوع الانتداب الذي فيه ماكس فيبر عن ماضي. فإن في هذا العدد رسالتي ماكس فيبر إلى لودو مودير حارلمان بتاريخ 10 و12 تشرين الأول/ أكتوبر 1917، GSIA PK. VI. HA. NI. Max Weber. 14r، 15، BI.12، 13 (MWGII/ 9).

(19) بتعلّل الأمر بوزير التعليم لودفيغ كويكليسكي (Ludwig Cwiklinski) (1853-1943) الذي تقلد الوزارة من شهر آب/ أغسطس 1917 إلى شهر تموز/ يوليو 1918 وغبديتش فون فايزر (1851-

تلاها هتاف حاراً⁽²⁰⁾. هنا وقد دوّن رجل القانون والباحث في العلوم السياسية Josef Redlich في مذكراته بعد أيام ما يلي: "ساء الحفيس محاضرة قيمة للأستاذ ماكس فير (من هيدلبرغ) لدى الجمعية السوبولوجية. ساء الجمعية فير عندي في البيت. سيأتي في سداسة الصيف إلى جامعة فيينا. ريثما سيبنى بصفة متواصلة خلفاً لـ أوجين غون فليوفيتش⁽²¹⁾. ونفعلاً قدّم ماكس فير في سداسة صيف 1918 من شهر نيسان/ أبريل إلى شهر محوّل/ يوليو درساً ساعتين حول الاقتصاد والمجتمع إضافة إلى حلقة دراسية للطلبة المتكثّمين في الدراسة⁽²²⁾. لقد طلب خلال المداولات أن يسمح له بالتدريس بصفة قهرية قبل أن يقرّر نهائياً إمكانية قبول العرض⁽²³⁾.

(1936) ورير التجارة من شهر آب/ أغسطس 1917 إلى شهر تشرين الأول/ أكتوبر 1918 وألكسندر لود سبيترملر (Alexander von Spitzmuller-Hammersbach) (1862-1953) وزير المالية (1916-1918) ومن بين الأساتذة الآخرين الذين ذكروا كان هناك جوزيف جون كروبول (Josef Schey) (1919-1936) وادموند برونزك (Edmund Bronzsk) (1854-1919)، جوزيف هوبكا (Josef Hupka) (1875-1944) وكارل غرونبرج (Carl Grünberg) (1861-1936) من كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة فيينا في حين أن رجل الحقوق جوزيف ريدليش (Josef Redlich) (1875-1936) كان ناشطاً سياسياً بالأساس في الوقت الذي قدّمت فيه المحاضرة، أما يوليوس نانديلي (Julius Tandler) (1869-1936) مدير معهد علم التشريع الواقع بـ 13 Währingergasse فكان حاضراً باعتباره المصنّف للتفاهرة. وقد سعى ماكس فير إلى انتداب الأساتذة غرونبرج (Grünberg) وشيف (Schiff) وغون فليوفيتش كأعضاء عمليون بالجمعية السوبولوجية.

(20) الصفحة الجديدة الحرة، بقيت بتاريخ 26 تشرين الأول/ أكتوبر 1917، رقم 19102، Mo.BI، ص 10، Sp.2.

(21) *Schicksalsjahre Österreichs 1908-1919: Das politische Tagebuch Josef Redlichs*, (21) bearb. von Fritz Fellner (Graz, Köln: Hermann Böhlau Nachfolger, 1954). Band 2: 1913-1919, S. 240.

تسجيل يوم الأحد 28 من تشرين الأول/ أكتوبر 1917. يعود الفضل بالنسبة لهذه الإشارة إلى دراسة إميل (Ehrle) حول ماكس فير وفيينا- جون غادر فير فيينا في 30 من تشرين الأول/ أكتوبر 1917 كانت المداولات مع الكلية على ما يبدو قد تقدّمت إلى درجة أن الصحف أعلنت عن الخبر مثل الصحفيين اللذين فيينا *Die Zeit* و *Die Zeit* 16. Jg., Nr. 3424 بتاريخ 30 تشرين الأول/ أكتوبر 1917، Mo.BI، ص 3 و *Das Neue Wiener Journal*، 25. Jg., Nr. 3623 بتاريخ 31 تشرين الأول/ أكتوبر 1917 في الشرة المسائية، ص 3 (MWG V 13).

(22) هذا ما يتجلى من خلال سجلّ الدروس لكلية الحقوق بجامعة فيينا بالنسبة للسداسة الصيفية لعام 1918، أُرشيح الجامعة ببيتنا. أمّا مدّة الدرس فقد أُعلّي عنها في سجلّ الدروس بساعة واحدة.

(23) قارن بلفظ انتداب ماكس فير بتاريخ 21 تشرين الثاني/ نوفمبر 1917 لدى لوزلر الملكية *Allgemeines Verwaltungsarchiv Wien*، 1917، عام 42109 و 39790، فasz. 751, 4 C/1 (MWG V 13).

ولكن في 17 أيار/ مايو 1918 أحاط ماكس فيبر عبادة كلية الحقوق بفيديتا علماً بأنه لن يواصل التدريس بعد نهاية المداينة⁽²⁴⁾.

فيما يخص نقل النص ونشره

لم يرد لنا مخطوط، فالطبعة تتبع الخبر/ التقرير الذي نشر بعنوان "محاضرة ماكس فيبر حول إشكالات سوسولوجيا الدولة" في "الصحافة الحرة الجديدة" بفيديتا في 26 تشرين الأول/ أكتوبر 1917، رقم Mo.BI، 19102، الباب 2-1 (أ) تحت صنف "المقصد". لم يتم ذكر صاحب المقال، ولم نتأكد من توضيح ما إذا كان المقال قد استند إلى نقل مواز للمحاضرة أم تم السماح بنشره من قبل ماكس فيبر.

لم نتأكد من العثور على تقارير صحافية أخرى أو تسجيلات شخصية من طرف المحاضرين حول محتوى المحاضرة رغم المصاحبة المكثفة في البحث.

بخس النظر عن بعض التعديلات العادية، لم يتم سوى تصحيح أخطاء نتم المحتوى مثل وصف الحاكم الكاريزماتي بفصل "عادية" عوض - ما يفصده فيبر والذي يعني حقاً - "تصلاً خارقة للعادة" أو المدينة باعتبارها "العصر التاريخي لأشكال الاقتصاد السياسي الحديث" عوض - ما كان مقصوداً بوضوح - أي "أشكال البادية الياقة".

(24) انظر الطلب الماحل لماكس فيبر بتاريخ 17 أيار/ مايو 1918 في ملفات الوزارة للطفة والتعليم، رقم 19226 و 2004 لعام 1918، المصدر نفسه، (MWG V/13)، Fasc. 752, 4 C/1.

إشكاليات سوسيولوجيا الدولة

[تقرير للمصاحفة المروّعة الجديدة]

بدأ المحاضر تفاصيله بالقول إنه يرغب بعرض كيفية البحث السوسيولوجية فيما يتعلق بإشكاليات الدولة الخالصة. فالسوسيولوجيا/ علم الاجتماع تشارك بوسائل مغايرة في النظر إلى الدولة كظاهرة تاريخية خلافاً لما تقوم به الخطوط. ولئن بدت مفاهيم الاثنين غالباً مماثلة، إلا أنّ معنى هذه المفاهيم يختلف تماماً. ففي الحالة الأولى، يتعلق الأمر بالبحث مما يتحتم أن يكون صالحاً حسب قواعد التفكير القانوني، أمّا في الحالة الأخرى فيتعلق الأمر في البحث مما يمكن أن يحدث في الظروف الموجودة. فالغارق يبرز بحسب واضحة عندما نضع نصب أحيانا مفهوم دستور الدولة بالمعنى القانوني من جهة، وبالمعنى السوسيولوجي من جهة أخرى. فكلّ دستور قانوني للدولة يتضمن نقرات، وهذه ليست من محض الصدفة، فالنادر من الدساتير المكتوبة تتضمن مثلاً تعديلات حول ما يجب عمله عندما لا يحصل وفاق على الميزانية بين العناصر المشرعة⁽¹⁾. ولهذا السبب، هناك من دافع حتى على

(1) بلشع ماكس فير هنا إلى الوضع الراهن في النمسا. فالحكومة القائمة منذ 23 حزيران/ يونيو 1917 برئاسة رئيس الوزراء إرنست فيرمايدلر (Ernst Ritter Seidler von Feuchtenegg) كانت تحكم ميزانية مؤجلة لأن البرلمان لم يصادق على مسودة الميزانية. وفي شهر تشرين الأول/ أكتوبر 1917 أقيمت المداولات بين الحكومة وممثلين النوادي القومية النسبة بالطبقات الحربية والثابتة للقوميات في دولة النمسا ذات الفتحوات للعدّة في البرلمان للحصول على الأغلبية. ولكن العملية لم تنجح بحيث اضطرّ رئيس الوزراء سيدلر (Seidler) في آخر الأمر إلى تقديم

وجهة النظر بأنه ليس للقانون أن يقول شيئاً في هذه النقطة⁽²⁾. غير أنه يجب على الدستور من وجهة نظر سوسيولوجية أن يتعرض إلى هذه المسألة بالذات وعمّا يمكن عمله في مثل هذه الحالات، إذ ترتبط بها المصلحة السياسية؛ وهو الشيء الذي نضعه جميع العناصر التي شاركت في صياغة الميزانية في الحسبان، وحسب منواله يحدد النموذج السياسي للدولة المعنية توجهه. فالنظرة السوسيولوجية للدولة تسعى للوصول إلى قواعد عملية تعبر عما سيحدث في ظروف معينة ولماذا يحدث هذا الشيء في مثل هذه الظروف وليس غيره. أما البحث القانوني فيسمى إلى تطوير قواعد تعبر عما يلزم حدوثه بصفة قانونية.

وقد أعلن المحاضر أنه يرغب بعدم الإجابة عن الأسئلة الأتية المتعلقة بالدولة الحالية وأنه يريد فقط نيل المنهج الذي بموجبه نسمى سوسيولوجيا الدولة إلى القيام ببحثها كما ينبغي. يتنزل بناء شكل معين من علاقة الباندة بين الشخص والآخر في إطار تلك المقولات التي ترتب فيها السوسيولوجيا واقع مفاهيم السيادة (السلطة). وهذا يحدث حسب قول المحاضر على أحسن وجه من خلال ربطه بالسؤال، ما هو الطابع الذي يتميز به مطلب المشروعية الذي نعهد إحدى علاقات الباندة ما يبرزها في عقلية التسلسل والهرمية؟ ومن ثم بين المحاضر أن هناك ثلاثة نماذج خاصة لهذه المشروعية تشكل من خليطها مختلف المكونات الاستبدادية لسيادة والدولة: 1- سيادة القواعد العقلية المتفق عليها أو المقروضة كما يعرضها نظام القضاء البيروقراطي في شكله الخائض داخل رابطة سيادة الدولة وحسب الكفاءات والدرجات الموزعة بصفة هرمية، وهي التي تصدر الأحكام حسب

استطاع في 25 من تموز/ يوليو 1918. فارتد في هذا الصدد: Ehrlich, Max Weber und Wien, S. 83. وكذلك المقال: "Die Mehrheit für das Budgetprovisorium," Neue Freie Presse, Wien, Nr. 19063 (vom 7. Okt. 1917), Mo.BI, S. 7f.

(2) يبدو أن ماكس فيبر يلتزم هنا إلى فكرة جورج بليك الذي لم ير في حالة عدم الوصول إلى اتفاق حول الميزانية الموقعة بين الحكومة والبرلمان سلاً قانونياً - عرماً دولياً وإنما إمكانية التوصل إلى تفهيم الصراع التاريخي والسياسي. وبذلك يتخلص جيلينك الدراسة الواسعة النطاق التي قام بها يرون لايند (Paul Laband) حول قانون الميزانية وظهرت عقب الصراع حول الدستور البروسي بين عام 1862-1867 وسعت إلى التأكيد عن عدم وجود ثغرات قانونية في حالة اندلاع صراع. انظر: Georg Jellinek, "Das Budgetrecht," *HaSchrift*, Band 3 (1909), S. 304-322, bes. S. 321f., und Paul Laband, *Das Budgetrecht nach den Bestimmungen der Preussischen Verfassungsgesetzgebung unter Berücksichtigung der Verfassung des Norddeutschen Bundes* (Berlin: J. Guttenberg, 1871).

قواعد/ قوانين نافذة المفعول ولا تخضع للتغيير بل تفرض الطاعة/ الامتثال. وهذا النظام يقوم اقتصادياً ضمن سيادة الدولة على ما لا يمكن تجنبه تماماً، أي فصل ما يتعين إدارته عن وسائل الإدارة ومؤسسة السيادة مثلاً هو الحال بالنسبة للسيادة في مجال الاقتصاد الخاص الذي يقوم على فصل العامل عن وسائل الاقتصاد والصنع. وفي مقابل هذا النموذج نجد كشكل ثان السيادة بموجب السلطة التقليدية، أي سيادة الماضي الأبدي الأميل الذي يعتبر مقدساً وثابتاً. والشكل الخاص لهذه السيادة يمثل داخل المجال الخاص في الاقتصاد المنزلي لرب البيت، وفي المجال السياسي في السلطة الأبوية/ الإماراتية ودولة الأعيان. وسير كل من الإدارة والفضاء داخل هذا النموذج حسب القواعد/ الترابس التقليدية التي ينظر إليها كل أنها ثابتة ونافذة المفعول منذ الأزل. ليس أعضاء السيادة/ السيطرة في الاقتصاد المنزلي كما في السيادة السياسية رؤساء وموظفين في المعنى الجاهلي للكلمة، بل هم خدام شخصيون أو أبناء شخصيون لرب البيت أو الأمير. لمفهوم الكفاءة غير معروف ويتم تعويضه عن طريق المجال الاقتصادي الخاص المحدد جداً واللاعتقالي لبعض الأبناء والخدام والمقالم على دافع الامتيازات والمصالح. ويقدر ما تسمح فداية التقليد بالتصرف الحر، فهناك مجال قانوني للخطورة والرافة من طرف الحاكم يتعامل فيه حسب اعتبارات شخصية بعنة وبدون تقيد بقواعد/ قوانين صورية. وحيث وجد هذا النظام بصفة خالصة تماماً وبدون انقطاع، فإن المحاكم الأبوي موسى فقط بالاستناد إلى مثل هؤلاء الأعضاء، ولا يوجد أي فصل للسلطات. وهذا ينطبق خصوصاً عندما يضطر الحاكم بتشريكت آخرين في السلطة، وهو ما يحدث طبعاً في كل حالة يكون فيها التسيير الاقتصادي ليس تماماً في أيدي الحاكم، وإنما يجري نظام التجهيز الذاتي للجيش والإدارة على الحساب الخاص في مختلف قطاع السلطة. هذا ما يحدث عندما يتم استئجار الوظائف أو بيعها وحيث يسقط في أيدي سلطات مستقلة لا تكون ملتزمة إلا بولاء إقطاعي. هذا النظام لتقسيم السلطات الإماراتية هو المصدر الأول لجميع الضمانات القانونية داخل التشكيلة التقليدية للسيادة، وقد وجد في أوروبا نموذجها الأعلى في الدولة الطبقية. لكن الاغتراب الداخلي نجده هذه الأنماط التقليدية، وفي مقدمتها النمط الأبوي الصارم للدولة، إزاء الاقتصاد المعقلي/ الرشيد. فلئن وجدت الرأسالية المرتبطة بنظام ضرائب الاستئجار والمزودين للدولة إلى جانب رأسالية التجارة، غير أنّ نشأة أشكال المؤسسات الحرفية المعقولة في المعنى الحالي والتزامها بالقانون كانت مقصية، إذ إنّ

الأسبالية تقوم على المحاسبة وتفترض سلوكاً مقدراً ومتوقفاً للفضاء والموظفين الإداريين على غرار ما تقدمه الدولة الرشيدة. وهذا ما ينطبق بصفة متصاعدة على الشكل الثالث من السيادة الشرعية الذي سمي توأماً مع ما أورده وودولف سوم في توضيحاته بالسيادة الكاريزماتية⁽³⁾. فالسيادة لا تنأش هنا على قواعد مقدنة فصد أهداف نبيلة ولا على التقليد الذي يمنع الناس به، وإنما على خصال المحاكم الحارقة للعادة أو عاديه: مثل السحر والوحي أو البطولة. فالخلق / القانون والإدارة هما غير معقلين تماماً باعتبارهما مرتبطين بالخلق عن طريق الوحي أو ما يمثله. في مقابل التقليد تمثل سيادة النبي أو البطل في المبدأ الأتي: هذا ما جاء مكتوباً، خير أتي أقول لكم⁽⁴⁾ وحل مدى التاريخ بأكمله بتأرجع التناقض بين هذين الشكلين من الشرعية: أي بين التقليد والكاريزماتية. وقد بين المحاضر بإطناج كيف تتطور مبادئ الشرعية الإدارية ومشروعية الورثة وغيرها من مبادئ الشرعية عن طريق التمرد انطلاقاً من كاريزما النبي أو المبتدع الحرق، وما هي الدوافع المحددة لها. وختاماً مر المحاضر إلى وصف كيفية التطور الحديث للعدل الغربية التي تتميز بظهور تفريحي لفكرة رابعة للمشروعية، وهي تلك السيادة التي تستند رسمياً على الأقل مشروعيها الذاتية من إرادة المحكومين. فهي بعيدة كل البعد في مراحلها الأولى عن جميع الأفكار الديمقراطية الحديثة. فكنّ حاملاً الخاص هو التشكل السوسولوجي للمدينة الغربية التي تختلف في كيفية نشوئها ودلالاتها السوسولوجية، سواء في العهد القديم أم العصر الوسيط، عن جميع التشكلات الماثلة للمدينة في العصور الأخرى وشعوبها. فهي تقوم في أوج تطور المدن الماثلة أصلاً على تجمع سكان المدينة في رابطة دفاع كإخوة بالقسم (Schwurbroderschaft) ونسب إدارتها بذاتها عن طريق موظفين. وهنا أشار المحاضر بإطناج كيف أنّ هذه الخصوصية للمدينة الغربية تتبع تارة الظروف التقنية العسكرية وتارة أخرى الأوضاع الدينية، وكيف أنّ تشكّل المدينة خارج الغرب يختلف جرّاء استيلاء الماشتر والتروابط الحرفية الخاضع لمعامل سحرية. فالمدينة الغربية ليست فقط مقرّ ولادة الرأسمالية الغربية التي تفتقد إليها البنيات السوسولوجية الأخرى للمدينة، وإنما هي أيضاً مقرّ ولادة المفهوم

(3) بالنسبة للاستناد إلى سوهم في كتابه Kirchenrecht فيها يتعلّق بنظرية سول "كاريزما".

(4) بالاستناد إلى إنجيل متى 5، 21 و22، حيث جاء: "لقد سمعتم أنّه قيل لي القديس (..) لكن أقول لكم: (...)"

السوسيولوجي للإدارة والنظام العسكري والحزب السياسي الذي لا نجده بهذا الشكل في أي مكان آخر، وهي أيضاً مفرز ولادة الصورة المميّزة للديماغوجي الذي يكون الحزب أتباعه. فالمدينة تمثل، بارتباطها بالبيروقراطية المغلقة للكون الملوكية العسكرية والرأسمالية المغلقة التي يقوم على تحالفها الأساسي والتاريخي في العالم الحديث نشوء الدولة الحديثة ومن خلالها أيضاً النمط المتطور للسياسة والسياسة الاقتصادية، العنصر التاريخي الضروري بالنسبة لأشكال السيادة السياسية الحديثة.

ثبت بأسماء الأعلام

لا يراعي هذا الثبت إلا أسماء الأعلام التي تم ذكرها في نص ماكن فيبر. أما السلالات والأشكال الميثولوجية والخيالية المحضة والأدبية، فسترد في الثبت التعريفي. ويجري التدوين حسب كتابة ماكن فيبر.

أشوكا (Aśoka) (268-236 ق.م.) الإمبراطور الثالث في سلالة الماوريا (Maurya). امتد ملكه من أفغانستان حتى جنوب الهند. وكان منذ عام 260 ق.م. من أتباع البوذية ومبشرها؛ فقد دعا في كتاباته إلى نشر الدارما (Dharma)، أي الشريعة الدينية والقواعد المنظمة للحياة الجماعية. ويعود الفضل له ولابنه ماهيندا (Mahinda) في نشر البوذية بجزيرة سيلان؛ كما أرسل مبشرين إلى الحكام الفلبيين المعاصرين له. ويبدو أن في عهد حكمه قد أقيم للمجلس الثالث الديني للبوذية في العاصمة باناليتونرا (Pataliputra).

القديس جبل فون أغيديوس (Ægydinus von St. Gilles) (توفي حوالي 720) زاهد ورئيس دير القديس جبل للبندكتين في جنوب فرنسا. تم تقديمه لشفاعته/ وساطته لدى الإمبراطور كارل الأعظم. وأصبح قبره منذ القرن الحادي عشر مزاراً.

الإسكندر الثالث، الأعظم (Alexander III, der Große) (356-323 ق.م.) ملك مقدونيا (منذ 336 ق.م.) ومؤسس الإمبراطورية الواسعة. بدأ عام 334 بعد تخطين مدينة تاب (عام 335) غزوه لبلاد الفرس، فتقاد جيشه في آسيا الصغرى ومصر وبلاد ما بين النهرين ثم ضد إيران؛ أمر بحرق مدينة

برسبوليس (Persepolis) مركز الحكم ثم توجه نحو شرق إيران، أخضع بعد عدد من الهجمات في آسيا الوسطى وأفغانستان الهند الشمالية الغربية لسلطته؛ لكن ثمرد قسم من جيوشه أوقف مسيرته نحو الشرق؛ وتوفي في العاصمة الجديدة بابل. ويعتبر ملوكه أول "إمبراطورية" (حسب Beloch) ربطت الشرق بالغرب وأنتجت مجالاً اقتصادياً لا حدود له؛ غير أن هذه الإمبراطورية انهارت بعد موته وانقسمت إلى عدد من الممالك.

علي بن أبي طالب (حوالي 600 - 1,661, 24) خليفة (منذ 656) وابن عم النبي محمد (ص) وصهره. كوّن أنصاره "الشعبة" أو "حزب علي" الذي ما زال يمثل حتى اليوم إحدى ملل الإسلام. ويعتبر علي الإمام الأول لدى الشيعة.

أنتونين فون فلورنس (Antonin von Florenz) (1,3, 1389 - 2,5, 1459) رجل لاهوت مهتم بالأخلاق (Moraktheologie). منذ 1405 راهب دومينيكاني، ومنذ 1444 أسقف مدينة فلورنس، طُوب قديماً عام 1523. كان مؤلفاً لمدونة عالمية (حتى عام 1457) و"مجموعة لاهوتية" في أربعة أجزاء ضمت رؤاه الاقتصادية والاجتماعية. اعتبر من قبل ماكس فير إلى جانب برناردين غوسيتا (Bernhardin von Sienna) كمنظر للاقتصاد والأخلاق في المرحلة المتأخرة من العصر الرينيسا.

أريوستو، لودوفيكو (Arioste, Ludovico) (6.7.1553 - 8.9.1474) يعود أصله إلى أعبان 1489-94 Von Ferrara، درس الحقوق، منذ عام 1494 ودرس العلوم الإنسانية 1503-1517، أصبح من حاشية الكاردينال Ippolito d'este منذ 1518 في خدمة دوائر ومؤسسات الدوق Alfonso d'Este von Ferrara، و1524 شاعر ومدير البلاط، وفي عام 1516 نشرت أهم مؤلفاته "Orlando Furioso" (رولاند السريع).

أغسطس (في الحقيقة: غايوس أكتافيوس) (Augustus, eigentl.: Gai- us Octavius) (63 ق.م. - 14 ب.م.). الحاكم الفعلي في الإمبراطورية الرومانية (منذ عام 30 ق.م.). أتمس عام 27 ق.م. الشكل الخاص من الحكم الإمبراطوري الروماني (Principat) الذي يبدو أنه حافظ على تقاليد الجمهورية، وتحصل على لقب أغسطس (الذي يعني الزائع / الجليل) عام 27 ق.م. من قبل مجلس الشيوخ.

بكونين، ميخائيل ألكسندروفيتش (Bakunin, Michail Aleksandrovič) (1814، 30، 5، 7، 1، 1876) ثائر روسي فوضوي. كان على اتصال عام 1844 بيار برودون (Pierre Joseph Proudhon) وكارل ماركس؛ شارك في شهر أيار/ مايو 1848 في انتفاضة بمدينة دريسدن لساندة ثورة 1848/ 1849؛ وتم القبض عليه؛ ثم أبعده عام 1851 إلى روسيا ومنها عام 1857 إلى سيبيريا؛ عام 1861 نجح في الفرار إلى لندن حيث اتصل بالصحفي الاشتراكي ألكسندر هيرنسن (ألكسندر غيرسن)، شارك في "الاجتماع العالمي الأول" ولكن تم طرده من هذه المؤسسة عام 1872 لتوجيهه الفوضوي؛ أصبح ناشطاً سرّياً في إيطاليا بين 1871 و 1874.

بيكبر، كارل هاينريخ (Becker, Karl Heinrich) (12، 4، 1876) - (10، 2، 1933) مستشرق وسياسي. 1899 دكتورا، 1902 تأهل في الفيلولوجيا السامية بجامعة هيدلبرغ، 1906 أستاذ في المكان عينه، ثم أستاذ في تاريخ وثقافة الشرق بهامبورغ، 1913 أستاذ في الفيلولوجيا الشرقية بيون؛ منذ 1916 منشور محاضر و 1919 كاتب دولة في وزارة التعليم البروسية، 1921 و 1925 - 1930 وزير التعليم البروسي. (منذ 1910) مُصدر لمجلة "الإسلام" اعتمد فيبر على دراساته حول تاريخ الاقتصاد الإسلامي.

برناردين فون سبّا (Bernhardin von Sessa) (8، 9، 1380) - (5، 1، 1444) راهب وخطيب شعبي. 1404 أصبح قساً ثم انضم إلى طائفة الفرائسكان، بعد 1417 عرف كقسيس شعبي، 1438 - 1442 ترأس الفرع ذا التوجه الصّارم في الزهد من طائفة الفرائسكان وطوّب قديماً عام 1450. كان على اتصال بالحركة الإنسانية الإيطالية؛ صدرت خطبه في الفتناس لأوّل مرّة عام 1636 في مجموعة "Opera omnia". اعتبر من قبل ماكس فيبر إلى جانب أنتونين فون فلورنس (Antonin von Florenz) كمُنظر للاقتصاد والأخلاق في المرحلة المتأخرة من العصر الوسيط.

بوتوي، جاك بين (Bossuet, Jacques Bénigne) (27.9.1627- (12.4.1704) لاهوتي كاثوليكي. حصلت تربيت بمعهد اليسوعيين بمدينة ديجون، 1669 عين أسقفاً لكوندوم (Condom) ثمّ مرّياً للخلف إلى القصر بياريس عام 1671 وعضواً بالأكاديمية الفرنسية، فأسقفاً لمدينة مو (Meaux). كان من أكبر

الخطباء المحافظين ورجال اللاهوت "الملكان" في القرن السابع عشر وهدو لدود
للبروتستانت، وقد دافع عن الاستبداد المطلق من منظور تاريخي لاهوتي.

كالفين، يوحنا (في الحقيقة: جان كوفان) (Calvin, egentl. Jean
(1509, 7, 10 - 1564, 5, 27) لاهوتي ومصلح. بعد دراساته
الإنسانية والقانونية واللاهوتية تعرّف على كتابات لوتر؛ وبسبب اعتناقه
للافكار البروتستانتية أجبر على الهجرة إلى سويسرا؛ فبدأ ينشر في مدينة جنيف
نمطاً خاصاً من العقيدة البروتستانتية لميز خصوصاً بصرامة التربية الكنسية. وقد
كان تأثير لاهوته، وخاصة نظريته في القضاء والقدر، كبيراً على تطوّر الإصلاح
الديني في عهده من أقطاب أوروبا.

شمبرلان، جوزيف (Chamberlain, Joseph) (1836, 7, 8 -
1914, 7, 2) سياسي وزجل أصال. 1873 - 1876 شيخ مدينة برمنغهام؛
انتخب كعضو ليبرالي في البرلمان بفضل حلة انتخابية حديثة، وكان من مؤسسي
"الاتحاد القومي الليبرالي"، 1880 - 1885 أصبح وزيراً للتجارة، انضم إلى
الحزبين، 1895 - 1903 هتّن وزيراً للمستعمرات.

خرودهاني فون ميتز (Chrodegang von Metz) (3, 6, 766) أسقف
مدينة ميتز ومصلح ديني. يعود أصله إلى أعيان الإفرنج النبلاء ترمي في بلاط
القائد العسكري كارل مارتل وأصبح موظفاً في إدارته؛ عُيّن أسقفاً لمدينة ميتز وبعد
نشاط دبلوماسي في روما عُيّن رئيس الأساقفة في ميتز عام 754. أُنشئ عام 748
دير الإصلاح غورس بلوتريغن وألّف نظاماً قانونياً لإصلاح كنيسة ميتز بنهاية
والمبادئ المثالية للحياة الجماعية (Vita Communis).

نيروس كلوديوس نيرو جرمانيكوس (Tiberius Claudius Nero Ger-
manicus) (10 ق.م. - 54 ب.م.) فيسر روماني (منذ 41 ب.م.) اهتم بالإدارة
القبصرية ووسّع نفوذه؛ أمدى وظائف عالية للذين تحرّروا من العبودية ووسّد
الحقوق المدنية لتشمل المقاطعات؛ مات مسموماً.

كولبير، جان بتيست (Colbert, Jean Baptiste) (1619, 8, 29 -
1683, 9, 6) رجل دولة ومن المدافعين عن التجارة الماركنتيلية الفرنسية
(الكولبيرية). منذ 1661 المتفقد الأعلى للمالية، ثم فيها بعد المشرف على البناحات

الملكية والفنون والمصانع والبحرية؛ وضع الأسس للسياسة الخارجية والاستعمارية عن طريق إصلاحات جذرية على مستوى الإدارة والاقتصاد والمالية فيها بين 1661-1672. انظر لوبيس الرابع عشر.

ماركوس ليسيوس كراسوس ديفس (Marcus Licinius Crassus Dives) (حوالي 115-53 ق.م.) قائد عسكري ورجل سياسة. هبّز فتصلاً فيها بين 70-55 ق.م. جمع مالا كثيراً عن طريق المضاربة المالية حيث أصبح من بين رؤساء المال المؤثرين في روما؛ شارك في ضرب انتفاضة العبيد تحت قيادة سبارتاكوس وكون حاكماً ثلاثاً مع القيصر ويومبيوس؛ قتل في الحرب ضد البارثي في إقليم سوريا حيث هبّز فتصلاً أوّل.

كروموويل، أوليفر (Cromwell, Oliver) (1599، 4، 25 - 1658، 9، 3) قائد عسكري ورجل دولة؛ منذ 1628 عضو في البرلمان الإنجليزي، 1640-1653 عضو في "البرلمان الطويل"؛ وفي الحرب الأهلية أحد القادة المناهضين للقوات الملكية؛ وبعد إعدام الملك شارل الأوّل عام 1649 أصبح رئيساً "للكومنولث إنجلترا"، ف "لورد محافظ" منذ 1653.

ديوكليتيان (Diokletian) (بعد 230 - 313) قيصر روماني (284-305)، في الشرق منذ 286) سعى منذ عام 298 إلى تأمين مناطق الحدود داخل الإمبراطورية الرومانية؛ هبّز من قبل ماكسيميان للاشتراك في السلطة كقيصر وكون حاكماً رباعياً بداية من عام 293. اختار مدينة نيكوميديا في مقاطعة بيتينيا كمقر للسلطة وكان أوّل قيصر حول مقر إقامته من روما. وهو أوّل من أسس حركة ما سُمّي بتأليه القيصر "Dominat" (حسب ثيودور مومسن) وهي الأرضية التي اتخذت فيها بعد لتأليه القيصر البيزنطي؛ اعتبر مسؤولاً عن ملاحقة المسيحيين فيما بين 303 و311؛ وقد نُقِلَ عن الحكم في الفاتح من ماي سنة 313 مع ماكسيميان. بقي معروفًا من خلال إصلاحاته في مجالي الإدارة وجلب الضرائب (حيث قام بتقسيم جديد للأقاليم وإعادة تنظيم الجيش وصك النقود).

جنگیز خان (Dschingis Chan/ Khan) (67/1155 - 1227، 8، 18) إمبراطور مغولي، في الأصل: كانت غوجين تعني بالثقل: حذاد، محارب وأمير مغولي، بعد عدد كبير من الصراعات برز مستصراً وتغلب على القبائل المجاورة ثم

صين حاكمًا (خاتانًا) للمغول عام 1206. أسس حسب مبادئ البدو الرحل إمبراطورية المغول الراسمة التي كانت تمتد عند وفاته من البحر الصيني إلى حدود أوروبا، وقام الخلف ("الجيش الوحشي الذهبي") بتمديد رقعتها؛ شجع جنكيز خان التفارب بين ثقافة المغول والحضارتين الصينية والفارسية.

إخناتون (في الأصل: أمينوفس الرابع) (Echnaton), Eigentl.: Ameno- (1351 - 1334 ق.م.) فرعون مصري رفض العبادة القائمة في ملكه للإله أتون وحاول أن يفرض تقديم الإله أتون (إله الشمس كواهب للحياة). لقب نفسه إخناتون استناداً إلى الإله أتون؛ وبعد وفاته فرض الكهنة عبادة أتون من جديد.

إليزابيث الأولى (Elisabeth I) (1533, 9, 7 - 1603, 3, 24) ملكة إنجلترا (منذ 1558) بعد إعدام والدتها Anne Boleyn عام 1536 من طرف والدها هنري الثامن؛ اعتبرت ابنة غير شرعية، لكن سمح لها بفرار من البرلمان عام 1544 بتقليد الحكم؛ تمت محاربتها من قبل المعارضة الكاثوليكية التي تضمنت مع ماريا ستوارت من أجل سياساتها الدينية فأعلنت الحرب عام 1588 ضد إسبانيا. شجعت بناء سفارة خارجية مدعومة من طرف الحكومة مع فرض سياسة الاحتكار في الداخل.

إفياليس (Ephialtes) توفي عام 461 ق.م. رجل سياسي أثيني (462/61 ق.م.). اقترح من المحكمة الدولية أهم النصوص السياسية لينحها إلى المجلس "500" والمجلس الشعبي ومحكمة الشعب. اغتيل من قبل خصومه السياسيين.

الأسيزي، فرانسيسكو فون (Franziskus von Assisi) (1181/82 - 1226, 10, 3) مؤسس طائفة الرهبان الإخوة القضاة (Ordo Fratrum Mino- rum) بعد الأزمة التي قادته إلى الرهبنة عام 1204/1205. أثر الحياة البسيطة والزاهدة وبدأ منذ عام 1211 بتأسيس الأخويات الفرانسيسكانية في إيطاليا وأوروبا؛ بارك البابا هونوريوس الثالث عام 1223 نظام الرهبنة الفرانسيسكانية؛ طُوب فرانسيسكو قديساً عام 1228.

فريدريش الثاني (Friedrich II.) (1194, 12, 26 - 1250, 13, 13) ملك ألماني (منذ 1196) وإمبراطور (منذ 1220) من سلالة آل ستورغ، وكذلك ملك صقلية (منذ 1198) والقديس (منذ 1229). كان قد تأثر بالثقافات العربية والنورمانية والبيزنطية فشحج في بلاطه بباليرمو الحياة الثقافية وشيد بنية إدلرية وعسكرية رشيده. وقد عرف بمطالبتها بسيادة كونية وبموقفه الحازم إزاء البابوية وثأثيره في سن القوانين

(“دستور ملغي” عام 1231).

فريدريش الثاني الأعظم (Friedrich II. der Große) (1712, 1, 24 - 1786, 8, 17) ملك بروسيا (منذ 1740) حظي بتكوين عسكري مناعض ليوته الموسيقية والفلسفية فرضه والده فريدريش فيلهلم الأول عليه؛ بعد محاولة فرار فاشلة عام 1730 انصاع لإرادة والده وقام منذ شهر أيار/ مايو 1740 بإدارة شؤون البلاد حسب رغبته، وقد اتبع سياسة الاستبداد المتتوّر وأذن بمضاعفة عدد جيوشه وتحسين تجهيزهم من أجل الصراعات التي قام بها مع النمسا (حرب سilesien عام 1740-1742 وكذلك حرب السبع سنوات فيها بين 1756-1763)، فرض عام 1763 في معاهدة Hubertusburg الاعتراف بروسيا كدولة عظمى في أوروبا؛ قام بسياسة احتكاكية صارمة على مستوى الضرائب ونجح في توسيع رقعة نفوذ بروسيا في الداخل وباتجاه الشرق، خاصة من خلال تقسيم بولونيا عام 1772.

فريدريش فيلهلم الأول (Friedrich Wilhelm I.) (1688, 8, 14 - 1740, 5, 31) ملك بروسيا (منذ 1713) المعروف بـ “ملك العسكر” والد فريدريش الثاني ملك بروسيا ومؤسس الإدارة الليبرالية المركزية وخاتم الملكية المطلقة في بروسيا.

الغزالي، أبو حامد (Al Ghazali) (حوالي 1059 - 1111, 12, 19) فيلسوف ورجل دين إسلامي؛ درس ببغداد وتقدّد الفقه السني ومال إلى التصوف ثم أصبح صوفياً متجولاً وعاش أخيراً بعد القيام بعنask الحج عام 1097 عدّة سنوات في خلوة تامة. حلّم أنّ التجربة الصوفية المصدر الوحيد لمعرفة الله، ويعتبر الغزالي في الإسلام أكبر عالم وفق بين السنة والتصوف.

غلامستون، وليام إوارت (Gladstone, William Ewart) (1809, 12, 29 - 1898, 5, 19) رجل دولة؛ منذ عام 1832 عضو في البرلمان الإنجليزي، عيّن وزيراً للتجارة فيها بين 1843 - 1845 ثمّ وزيراً للمستعمرات فيها بين 1845 - 1846، أصبح قائداً لحزب الأحرار عام 1865 وفرض عام 1879 لأول مرة شكل الاستفتاء العام بالنسبة للتعبئة؛ انتخب رئيساً للوزراء عدّة مرات واعتبر في بريطانيا كأفضل سياسي ليبرالي في القرن التاسع عشر؛ لقد نجح في استخدام الحزب وتحميد الرأي العام لتحقيق أهدافه السياسية.

غريغور السابع (Gregor VII) (اسم الراعب: هلمبراند) (ولد حول 1020)، بابا (من 1073، 4، 22 - 1085، 5، 25) ومصلح كنسي. كافع من أجل إنهاء بيع الوظائف الدينية وفرض العزوبة داخل الكنيسة؛ أمر بفتح تعصب من ليوا من رجال الدين؛ وقد أثار مطلبه من اعتبار البابوية أرفع مكانة من الحكام الدينيين مسجلاً حول صلبة التعصب.

غوديا (Guden) (حوالي 2122 - 2102 ق.م.). أمير مدينة سياري من السلالة الثانية التابعة لعائلة لاغاش (Lagashi)، سيطر على الجزء الكبير من بابل الجنوبية ومدينة أور وكانت له علاقات تجارية واسعة التطاق عادت على المدينة وبناء المعبد تحميلاً لإفهامها بالحبر. وتروي النقوش الحجرية مما قام به من أعمال جليلة وطموحات دينية؛ وقد جثم حسب ما ورد فيقال الأعلى في الأخلاق التي كان يتحلّى بها الحكام الشرقي.

هادريان (Hadrian) (76 - 138) إمبراطور روماني (منذ عام 117)، اتبع سياسة دعم حدود الإمبراطورية وذلك من خلال نظام للتجنيد وتشيد سبوت منعة على الحدود؛ كما اشهر ببناء المدن والطرق وأنابيب المياه وكذلك من خلال إصلاحاته للإدارة (كتعيين موظفين من الفرسان) والقضاء (تقنين الحق الخاص).

غوستاف الثاني، أدولف (Gustav II, Adolf) (1594-1632) ملك سويدي منذ عام 1611 وقائداً للجيش. حارب منذ 1630 إلى جانب الأمير الإنجليز كينغس لووالينشتاين (Wallenstein) خلال حرب الثلاثين عاماً.

حامورابي (Hammurabi) (حوالي 1728 - 1686 ق.م.) حاكم بابل قديم، الملك السادس للسلالة الأولى ببابل، تمكن من توحيد ملكه وتوسيعه ليضم بابل وأشوريا وآسيا الوسطى؛ يعود له الفضل في تقنين كامل للحقوق (عرف فيما بعد بـ "قانون حامورابي") الذي استند إلى جمع من القوانين البابلية والمصرية القديمة ونظم مسائل كل من الحق العام والحق الخاص هذا وقد عرف "قانون حامورابي" في عصر ماكس فيبر شهرة واسعة لدى الرأي الأكاديمي بعد العثور على النقوش الحجرية بالقرب من سوزا (Susa) بين عامي 1899-1897 وعرضها عام 1902 في متحف اللوفر بباريس ثم ترجمتها.

هاينريخ الثالث (Heinrich III.) (1017، 10، 28 - 1056، 10، 5)، ملك

اللاتي (بداية من عام 1028) وإمبراطور (منذ 1046) من سلالة عائلة السالير. استولى على الحكم بنفسه بداية من 1039 وتمكن من توسيع نفوذه مستعيناً في ذلك بالأساقفة والوزراء المشعين للباطل رغم الحدود المتزايدة التي وضعت من طرف الأمراء. عيّن العديد من البابوات الألمان المصلحين؛ بعد زواجه من أغنس دي أكيثان وبياترو (1043) التي كانت تنتمي لمؤسس دير كلوني تحول هابنريخ إلى مدعّم لإصلاح الكنيسة ودهط علاقات منبهة مع الكاردينال بطرس داسيانّي والكاهن هونغو دي كلوني.

إغناسيو دي ليولا (Ignatius von Loyola) (في الحقيقة: دون إنيغو لوبيز أوناس ي ليولا) (1491, 10, 23 - 1556, 7, 31) مؤسس جمعية اليسوعيين (جامعة يسوع). ينتمي إلى عائلة نبيلة من منطقة الباسك؛ ترمى في البلاط الإسباني واختار الخدمة العسكرية؛ بعد أن جرح تروّجه عام 1521 إلى دراسة اللاهوت وبدأ منذ 1522 بتحرير كتاب التعريفات الروحية الذي سيتحوّل فيها بعد إلى نظام فاس للسلوك بالنسبة للجمعية؛ درس عام 1526/1527 الفنون الحرة بجامعة Alcalá وسلامنكا، ومنذ 1528 اللاهوت والفلسفة بباريس والبندقية وتحصل على الماجستير في الفلسفة عام 1535؛ أصبح كاهناً عام 1534 وبدأ في تنظيم جمعية اليسوعيين (التي ضمت أول معتقها منذ عام 1534)؛ حين عام 1541 على رأس الجمعية وختم نظامها فيما بين 1548 - 1550، أعلن عن فداسته عام 1622.

إنوسانس الثالث (Innocenz III) (1160/61 - 1216, 7, 16) عيّن بابا (منذ عام 1198). درس اللاهوت بباريس ثم القانون الديني ببلونيا (Bologna) في إيطاليا؛ انتخب كاردينالاً عام 1190؛ بعد أن كان حليفاً في البداية للصفاف أصبح بساند الملك فريدريتش أك ستورف، دعا عام 1204 للحملة الصليبية الرابعة وفي عام 1209 دعا من جديد إلى حملة صليبية هذه المرة ضدّ الألبيجوا في جنوب فرنسا؛ وتحت إشرافه أقيم عام 1215 المجلس الديني الرابع الذي أقرّ تعديلات هامة في مسألة الرعاية الدينية الكنسية. وقد طالب بالسيادة المطلقة للبابا (كـ "معاون المسيح") فيما يخصّ العلاقات داخل الكنيسة وإزاء السلطة الدنيوية، وبالحصص إزاء الملوك الألمان.

جackson Andrew (1767, 3, 15 - 1845, 6, 8) فشل عام 1824 في ترشحه للرئاسة؛ لكنه نجح عامي 1828 و 1832 في الانتخابات

المراسية. تحت قيادته جرى تحويل الحزب الجمهوري القديم إلى ما يعرف حالياً بـ "الحزب الديمقراطي".

يُلمنك، جورج (Jellinek, Georg) (1851، 6، 16 - 1911، 1، 12) رجل القانون الدولي، تحصل على دكتوراه الفلسفة عام 1872 من جامعة لايبزغ، وهام 1874 على دكتوراه الحقوق في فيينا، اشتغل في الإدارة النمساوية من عام 1874 - 1876 وتحصل على التأهيل في فلسفة الحقوق بفيينا عام 1879، أصبح أستاذاً للقانون الدولي في جامعة فيينا عام 1883 ثم عام 1889 أستاذاً بمدينة بازل (سويسرا) فاستأذاً للقانون الدولي والسياسة في هيدلبرغ من عام 1891 - 1911. وفي هيدلبرغ كانت له علاقات صداقة مع ماكس فيبر. وكان عضواً في حلف "ليرانوس" المختصة بعلم الأديان التي كانت ذات أهمية بالنسبة لنظرية ماكس فيبر في الياقة من خلال تحليل النظرية الاجتماعية للدولة التي سمت إلى ربط العناصر القانونية الدخانية بالناصر التاريخية الاجتماعية، ولكن أيضاً من خلال دراسته لظهور حقوق الإنسان.

يوشوا (Josta, Josiah, hebr. Joschija) (639 - 609 ق.م.) الملك السادس عشر لجنوب يهودا. سعى على مستوى السياسة الخارجية إلى الحفاظ على استقلال يهودا من حكم الآشوريين قصد إعادة تأسيس مملكة داوود الكبيرة؛ أما داخلياً، فقد تمت الترقية لسيادته بعد وحدة عبادة يهو وفرض إصلاح قانوني يستند إلى سنطة "ناموس موسى"؛ غير أن الحكم سقط عام 609 ق.م. بعد الحرب التي شنها الفرعون نخو الثاني بمساندة الآشوريين في معركة مغيديو (Megiddo).

شارل الأول (Karl I.) (1600، 11، 19 - 1649، 1، 30) ملك إنجلترا (منذ 1625) من سلالة آل ستيوارت؛ في عهده وصل الصراع بين العرش والبرلمان إلى أوجه فوجب على الملك قبول "حريضة الحقوق" (Petition of Right) عام 1628؛ حكم من عام 1629 - 1640 بدون برلمان، لتحويل صراعاته ذات الطابع السياسي الدني مع إسكتلندا، دعا "البرلمان الطويل المدى" الذي طالب بتنازلات وتقييد السلطة الملكية؛ ألقي عليه القبض بعد هزيمة جيوش في الحرب الأهلية التي تمت بـ "الثورة الطهريّة" وأعدم عام 1649 بتحريرض من كرومويل.

مارتل، كارل (Karl Martell) (حوالي 688/89 - 741، 10، 22) قائد إفرنجي (منذ عام 718) هزم العرب في معركة بواتي (Poitiers) عام 732 عند

غزوهم لفرنسا وألزمهم حل النزاع في معارك بجنوب فرنسا وقد مول حملاته من خراج الكنيسة وممتلكاتها والمعروفة تحت اسم Sakularisation.

كاترينا الثانية العظمى (Katharina II., die Große), russ.: (Ekaterina II. Alekseevna); eigentl.: Sophie Frederike Auguste Prinzessin von Anhalt-Zerbst (1729, 5, 2 - 1796, 11, 17)؛ إمبراطورة روسيا (منذ 1762)، أقامت في روسيا منذ 1744 واعتنقت الديانة الأرثوذكسية وقبّلت لقباً روسياً، تزوجت عام 1745 ببيتر الثالث الذي أصبح إمبراطوراً فيما بعد؛ تسلمت الحكم بعد إسطافه في شهر حزيران/ يونيو 1762، سعت في البداية إلى القيام بـ سياسة إصلاحية تتطابق ومثل الأنوار شملت أيضاً إعادة تنظيم الإدارة المركزية والمحلية، لكنها خيبت الختاق على الفلاحين والممتلكين سحياً لانشالة الطبقة النيلة؛ وبعد انتفاضة الفلاحين والكوزاك عام 1773/ 74 قامت بمحاربتهم بدون هوادة واتبعت نوجهاً سبباً رجعباً أبعاد الحقوق الإقطاعية إلى نصابها (مثل "شهادة الرأفة للنبل" عام 1785)؛ على مستوى السياسة الخارجية نجحت في عملية تقسيم بولونيا وفي الحروب التركية، ودعمت مكانة روسيا كقوة أوروبية عظمى، وقد خلفها ابنها بول على العرش.

كيتلر، غيلهم إيمانويل فرايهر فون (Ketteler, Wilhelm Emmanuel Freih. von) - (1877, 13, 7, 12, 25) فئس كاثوليكي ورجل سياسة. درس الحقوق؛ قام فيها بين 1836-1838 بترتيبه كإداري في الحكومة؛ درس فيما بعد اللاهوت الكاثوليكي بمدينة مونيخ 1841-1843؛ دخل الكهنوت بمدينة مونستر عام 1844؛ ثم أصبح قسيساً مساعداً بين عامي 1846-1844 قسيساً بوسفالياً فيما بين 1846-1849؛ في عام 1849/ 50 أصبح نائباً في الجمعية الوطنية بمدينة فونكفورت وعضواً في النادي الكاثوليكي الذي يقوده جوزيف فون رادوفيتس؛ قام بعدد من المحاضرات والخطب الكنسية حول المسألة الاجتماعية؛ 1850 عين أسقفاً لمدينة ماينس؛ شارك عام 1869/ 70 في المجلس الفاتيكاني الأول وأخذ موقفاً نقدياً إزاء مبدأ العصمة من الخطأ؛ أصبح عضواً في البرلمان لحزب الوسط ثم تقل عن منصبه عند منافسة القانون حول الصراع الثقافي. يعتبر من أهم المدافعين عن الكاثوليك في الصراع الثقافي القائم آنذاك ومؤسس السياسة الاجتماعية الكاثوليكية.

كلايستنس (Kleistenes) (القرن السادس ق.م.) رجل سياسة أثيني.

ينتمي إلى عائلة نبيلة عريقة؛ من المحتمل أنه تقلّد أعلى مكانة في الدولة (أرخون) عام 525/24؛ قرص عام 507/508 إصلاح الدستور الأثيني مرتكزاً على تجديد عضوية المواطنين.

كلبون (Kleon) (توفي عام 422 ق.م.) رجل سياسة أثيني. كان الشخص الرئيسي في الساحة السياسية الأثينية بعد وفاة بريكليس (Perikles) عام 429 ق.م. كان ينتمي إلى طبقة الحرفيين ولذلك وجد تقبلاً كبيراً لدى الشعب البسيط ولكن واجهه النبلاء بشدة؛ شارك في الحرب البيلوبونيسية ضد سبارتا ورفض معاهدة سلم من قبل سبارتا عام 425؛ لكنّه سقط في الحرب كقائد عسكري في معركة ضد سبارتا يقرب أمفيبوليس (Amphipolis). ولقد وردت لنا صورة سلبية بعض الشيء لهذه الشخصية عن طريق أرسوفنس (Aristophanes) وتوكليدس (Thukydides).

قسطنطين الأول (Konstantin I.) (27, 2, 272 - 22, 5, 337) إمبراطور روماني (منذ 306) عيّن في بريطانيا كخلف لأبيه فقام بمحاربة جميع من شاركه في السلطة ومنافيه حتى أصبح الحاكم الوحيد؛ نقل مركز الحكم من روما إلى بيزنس التي أصبحت العاصمة الجديدة للعرش الروماني وفرض الإصلاحات العشرة في الإدارة والجيش؛ سعى إلى الحفاظ على وحدة الكنيسة المسيحية (بمحاكمته ملّتي ادوناتيّة (Donatismus) والأريائيّة (Arianismus)؛ ثمّ يتعلّق المجلس الديني في مدينة نيقيا (Nicæa) الذي دعا إليه من تجاوز هذا الصراع، وتقبّل التعصّب على قراش الموت.

كوپر، أبراهام (Kuyper, Abraham) (8, 11, 1920 - 29, 10, 1837) مصطلح لاهوتي، صحفي ورجل سياسة. تخرّج على الدكتوراه في اللاهوت عام 1862 ثمّ أصبح فنيّاً عام 1863 في مدينة بيس (Bees) وبعدها في أوترخت عام 1867 وأسّس ناداً عام 1869؛ اشترك الجريدة الأسبوعية *Heraud* عام 1870 (التي أصبح رئيس تحريرها بداية من عام 1878) ثمّ مؤسساً ورئيساً لتحرير الجريدة اليومية دو ستندارت (*De Standaard*)؛ بداية من عام 1874 أصبح عضواً في المجلس الثاني وتخلّى بذلك عن وظيفة القسّيس؛ أسّس عام 1880 "الجامعة الحرة بأمستردام" (Vrije Universiteit Amsterdam)، ودرس فيها كأستاذ للفلسفة بين عامي 1880-1901؛ في عام 1881 ترأّس "الحزب المناهض للثورة" (Antirevo- (Antirevolutie Partij)) أسّس عام 1886 حركة "Dolcantie" الخارجة عن الكنيسة

المولدة Nederlandse Hervormde Kerk وقادها. انتخب رئيساً للوزراء فيها بين 1901-1905 ثم في مجلس الشيوخ من عام 1913-20. اتخذ كرجل لاهوت موقفاً كلفنياً جديداً مناقضاً للتحديث ودعم "سياسة مسيحية" مناهضة للبرالية والاشتراكية.

لايدي، جان (Labadie, Jean) (1610, 2, 13 - 1674, 2, 13) لاهوتي أكبر مثل للنشك الروحاني في حقل اللغة الفرنسية. كان يسوعياً أولاً ثم أصبح قسيساً كاثوليكياً، اعتنق الكالفينية عام 1650، وبعد نفيه من فرنسا أصبح واعظاً في جنيف فيما بين 1659-1666، استقبل بحفاوة في هولندا من قبل للتشدديين دينياً، أسس عام 1668 في ميدلبورغ (Middelburg) طائفة منفصلة عن الكالفينية بعد انشقاقه عن المجلس الإصلاحى النيي ندين حسب المسيحية الأصلية (انتعت نفسها باللابدية).

لاسال، فرديناند (Lassalle, Ferdinand) (1825, 4, 11 - 1864, 8, 31) صحفي وسامبي اشتراكي. عمل مع كارل ماركس في صحيفة جريدة للرايين الجديدة (Neue Rheinische Zeitung) أسس "الاتحاد العام للعاملين الألمان" الذي أصبح ربه الأول؛ 1863/1864 كانت المرحلة الأساسية في اشتراكه في الحركة المتألية. يعتبر عملاً لاشتراكية متألية قومية.

لود، وليام (Laud, William) (1573, 10, 7 - 1645, 1, 10) لاهوتي إنجليكاني ورجل سياسة ذو نفوذ كبير. عمل كرجل دين منذ 1600 وأصبح رئيساً لمعهد القديس يوحنا (St. John College) بأكسفورد عام 1611 ثم قسيساً للملك يعقوب الأول (Jacob I.) ومن بعدها أسقفاً للقديس داوود (St. Davids) بلندن عام 1628 وأخيراً رئيس الأساقفة في كانتربري (Canterbury). استقطب نفوذاً كبيراً في عهد الملك يعقوب الأول ومنذ 1625 ازداد هذا النفوذ مع وصول الملك كارل الأول إلى السلطة وأصبح يدور حد في المسائل السياسية التي تهم الكنيسة حتى إنه اعتبر المسؤول الحقيقي من سياسة الكنيسة في البلاد؛ شجع بوصفه معادياً للكالفينية للتشدد العناصر الكاثوليكية ودعم التنظيم المهرمي للكنيسة القومية؛ غير أنه اتهم من طرف "البرلمان المطول" (Langen Parliamen) بالخيانة الكبرى فقبض عليه وقتل عام 1645.

لاو، جون (Law, John) (16, 4, 1671 - 21, 3, 1729) صاحب بنك ومضارب (Speculant)، حكم عليه في إسكتلندا بالإعدام من أجل جريمة قتل في صراع ثم أعفي عنه وسجن، فر من السجن عام 1695 إلى لندن ثم سافر إلى هولندا في إيطاليا، هناك درس علوم التجارة والمالية؛ فُكر في تأسيس بنك ومؤسسة للقرض المالي، وتمكن من تحقيق مشروعه عام 1715 بدعم من الأمير الفرنسي فيليب دورليان (Philippe d'Orléans)؛ أسس عام 1717 "شركة ميسيبي" (Mississippi company) وقام بمياسة التضخم المالي والسندات التي أدت إلى الانهيار المالي الفرنسي؛ فتر بعد ذلك من فرنسا ونوفي فقيراً في البندقية.

لروا-بوليو، هنري (Leroy-Beaulieu, Henri) (12, 2, 1842 - 15, 6, 1912) مؤرخ. سافر عام 1872 إلى روسيا حيث بقي فترة طويلة؛ 1881 أصبح أستاذاً في "المدرسة الحرة للعلوم السياسية"، 1895 أسس "لجنة الدفاع والتقدم الاجتماعي لمكافحة نشر الاشتراكية"، 1906 أصبح عضواً في "أكاديمية العلوم الأخلاقية والسياسة". مؤلف عدد من الأعمال حول روسيا، خاصة كتاب إمبراطورية القيصرية والروس (L'Empire des Tsars et les Russes) الذي نشر عدة مرات وترجم إلى الألمانية والإنجليزية.

لبي، هيرمان (Levy, Hermann) (22, 5, 1881 - 16, 1, 1949) عالم في الاقتصاد. تحصل على الدكتوراه عام 1902 لدى Lujo Brentano بمؤرخ ثم عمل التأهيل عام 1905 بمدينة هاله Halle؛ دُرس بالمعهد الأعلى بها من 1907-20 كأستاذ قاز وفي هاندلبرغ كأستاذ حرّ عام 1908 ومنذ 1910 كأستاذ رسمي. انتقل مع الحكومة خلال الحرب العالمية الأولى كمستشار اقتصادي ثم عاد إلى التدريس في المعهد التقني برلين فيما بين 1920-33؛ هاجر إلى إنجلترا عام 1933 وأصبح هناك عضواً باحثاً لدى "أرشيف العلوم الاجتماعية والسياسة الاجتماعية"؛ ذكره ماكس فيبر مراراً فيما يتعلق بدراساته الاقتصادية والتاريخية حول إنجلترا.

ليبيغ، يوستوس (Liebig Justus). منذ عام 1845 لقب بالبارون/ النبيل (Freiherr von). (12.5.1803 - 18.4.1873). عالم كيميائي وصيدلي، 1819-1822 درس دراسته الجامعية في بون وأرنجن، 1822-1824 باريس، 1824 ومن خلال معهد Alexander von Humboldt نال درجة بروفسور، ثم أستاذ في جامعة Gießen، هو مؤسس أول جامعة للصيدلة والكيمياء في Gießen والتي جعل منها أهم وأشهر الكليات للكيمياء والصيدلة عالمياً.

لويس الرابع عشر (Louis XIV) (1638, 9, 5 - 1715, 9, 1). ملك فرنسا، عرف بـ "الملك الشمس". تقلد الحكم عام 1661 بعد مدة الوصاية التي تكفلت بها والدته آنّا من النمسا والكاردينال مزاران (Mazarin) الذي كان له نفوذ كبير عليها. دعم سلطة الدولة المطلقة بعد أن أتمّ تشييد إدارة مركزية وتوجيه الاقتصاد حسب مقتضيات الدولة تحت رعاية وزيره كولبير (Colbert). وقد أدّت سياسته التوسعية الخارجية التي تطلبت مضاعفة الديون وقمعه للبرلمان والجماعات الدينية المعارضة له (كطائفتي الجانسينيت (Jansénistes) والبرونستانت) إلى ظهور أولى الانتفاضات خلال حكمه.

لويس الخامس عشر (Louis XV) (1710, 2, 15 - 1774, 5, 10) ملك فرنسا (منذ 1715) حفيد لويس السادس عشر. بعد مرحلة الوصاية على العرش التي قام بها الأمير غيليب الثاني دي أورليون وتكل الكاردينال غلوري القيام بشؤون الدولة من عام 1726 - 43 ثم استرد بعد ذلك بالسلطة، غير أنّه مني بالخزينة لعدم استقرار سياسته، سواء الخارجية منها (مثلما كان الحال في حرب السبع سنوات من 63-1756) أو الداخلية (بعد فشل محاولته عام 1770 / 71 تقويض سلطة البرلمان بصفة متراصة).

لويس السادس عشر (Louis XVI) (1754, 8, 23 - 1793, 1, 21) ملك فرنسا فيما بين 1774 - 1792، لم يتسكّن عشية الثورة الفرنسية من التغلب على الأزمة المالية والحكومية وأجبر على دعوة مجلس الطبقات إلى الاجتماع؛ اعتبر من قبل أعدائه بالعداء للملوكية البرلمانية فأقيل من منصبه في 21 أيلول / سبتمبر 1792 وحكم عليه بالإعدام من طرف المجلس القومي.

ماتينكرويت هيرمان جوزيف كريستيان فون (Mallinckrodt, Hermann Joseph Christian von) (1821, 2, 5 - 1874, 5, 26) رجل سياسة من حزب الوسط؛ درس من عام 1838-42 الحقوق وعلوم السياسة في برلين ويون؛ انتخب رئيساً لبلدية إرفورت عام 1850-51 وتحوّل إلى عضو في المجلس التأسيسي للبرلمان الفيدرالي في ألمانيا الشمالية ثم إلى قائد كتلة الوسط في مجلس النواب البروسي وبعدها في البرلمان القومي (Reichstag).

ماريا تيريزيا (Maria Theresia) (1717, 5, 13 - 1780, 11, 29) أميرة النمسا وملكة بوم والمجر (منذ 1740) وزوجة الإمبراطور فرانس الأول إمبراطورة

الحكم الروماني المقدس، عُرضت على مستوى السياسة الخارجية سيادة سلالة الهابسبورغ على بغاريا ضد الملك كارل ألبريخت (Karl Albrecht) المساند من قبل فرنسا وإسبانيا وضد ملك بروسيا فريدريش الثاني في حربي شليزيا (1740-42، 1744-45) وحرب الخلافة النمساوية (1740-48) وحرب التسبع سنوات (1756-63). بادرت تحت الضغط الخارجي بإصلاح الجيوش (1740) والإدارة (1749-61)، وذلك بتأسيس بيروقراطية على مستوى البلاد رغم المقاومة التي أظهرها النبلاء.

مندلسون بارثولدي، ألبريخت (Mendelssohn Bartholdy, Albrecht) (1874، 10، 25-1936، 11، 26) رجل قانون دولي، تحصل على التأهيل في جامعة لايبزغ؛ 1901 أصبح أستاذاً حاضراً ثم في 1905 أستاذاً بجامعة فيزيورغ (Würzburg) فهايمبورغ عام 1920؛ هناك صار عضواً مؤسساً ومدير المعهد السياسي الخارجية؛ أرفع على التقاعد فها عام 1933 فهاجر إلى إنجلترا حيث عمل في مجال الحقن المقارن والحقن المحلي. شارك عام 1919 مع ماكس فيبر كمخبر في لجنة قضايا ديون الحرب خلال معاهدة فرسني. أحوال ماكس فيبر في بحثه حول سوسيولوجيا السلطة على دراسته حول "إمبراطورية القاضي الإنجليزي" التي تمثل مساهمة في إصلاح القضاء وتعتبر أول دراسة حول القضاء الإنجليزي من طرف رجل قانون ألماني.

منغ - مي (صيني: منغ - تسو) (Meng-tse) (حوالي 371 - 289 ق.م.) فيلسوف صيني اعتبر نفسه خلفاً لكنفوشيوس وعُرف فيها بعد بكتابه الذي حمل اسمه كمنوان وأصبح من المؤلفات الكلاسيكية.

ميركس، أدالبر إيرست أوتو (Merkx, Adalbert Ernst Otto) (1909، 8، 4، 1838، 11، 2) عالم لاهوت بروتستانتي ومستشرق. بدأ دراسة اللاهوت والفيلولوجيا في جامعة مايبورغ عام 1857 ثم في هاله (Halle) من 1858-61 وبعدها في برلين من 1862-64؛ تحصل على الدكتوراه في برسلو عام 1861 وعلى الأستاذية في اللاهوت في برلين عام 1864 ثم عمل التأهيل في اللاهوت (الإنجيل القديم) عام 1865 بمدينة ينا (Jena)؛ عين أستاذاً للغات السامية بجامعة توبنغن عام 1969 وأستاذاً للإنجيل القديم في جامعة غيسن عام 1873 ومن بعدها في جامعة هایدلبرغ عام 1875. أتمس وأصدر فيما بين 1867-72 لأرشيف للبحث العلمي في الإنجيل القديم" واعتبر أحد المستشرقين القاطن في عصره لما تتميز به من نبغ فيلولوجي (ومعرفة جيدة للغات

الشرقية كالعربية والسرانية والفارسية والسكوتية) ومن أجل اهتماماته الواسعة في البحث. رغم أنه كان مهتماً بالعلوم التاريخية النقدية حول الإنجيل، فقد كان مهتماً أيضاً بالتيارات الحديثة للمدرسة التاريخية المتعلقة بالدين وإزاء علم النفس الديني. توفي عام 1909 حين دفن مع ماكس فيبر أدولف هاوسرات (Adolf Hausrat).

مايهر، إدوارد (Meyer, Eduard) (1855, 1, 25 - 1930, 8, 31) مؤرخ بالمعهد القديم؛ تحصل على الدكتوراه في لايبزغ عام 1875 بأطروحة حول الآلهة المصرية القديمة سات (Seth) ثم على التأهيل عام 1879 في التاريخ القديم. 1885 عين أستاذاً بجامعة برينلاو (Breslau) وعمل في (Halle) ثم برلين فيما بين 1902 - 1923؛ انتخب رئيساً لجامعة برلين عام 1919. استفاد ماكس فيبر من عمله الرئيسي "تاريخ العهد القديم" الذي يضم خمسة مجلدات واستوعب منه الكثير في قراءته.

مونتسكيو، شارل (Montesquieu, Charles de Secondat) (1689, 1, 18 - 1755, 2, 10) كاتب وفيلسوف الأنوار. 1716 - 1726 كان رئيساً لبرلمان مدينة بوردو (Bordeaux)؛ انتخب عضواً في الأكاديمية الفرنسية؛ 1727 - 1731 سافر عبر أوروبا وأقام سنتين في إنجلترا. يعتبر عمله الرئيسي روح الشرائع (نشر عام 1748) من بين الأعمال الكلاسيكية في النظريات السياسية وكان بالنسبة لماكس فيبر ذات أهمية قصوى فيما يخص تقييم السلطات.

موريتز فون أوراني (Moritz von Oranien) (1567, 11, 13 - 1625, 4, 23) حاكم هولندا منذ 1585، ابن فيلهلم الأول فون أوراني. قائد عام منذ 1590 لاتحاد المحافظات الهولندية؛ تمكن من خلال إصلاحات قام بها على مستوى الجبرش والتكنيك الحربية من تحرير المقاطعة الشمالية الهولندية من إسبانيا.

محمد (Muhammed) (ص) (عربية) (حوالي 570 - 632) نبي ومؤسس للإسلام. جاءه الوحي في غار حراء وهو في الأربعين من عمره؛ بدأ بنشر رسالته كشيء في مكة ثم هاجر في شهر أيلول/ سبتمبر عام 622 مع بعض من صحابته إلى يثرب التي أصبحت فيما بعد المدينة؛ جمع هناك أنصاره وكوّن فئة المؤمنين التي تقودها القدرة الإلهية. وبعد فتحه مكة عام 631 فرضت العقيدة الجديدة بالقوة على بقية القبائل العربية التي لم تعتنق بعد الإسلام.

محمد علي باشا (Muhammed Ali Pasha) والي مصر (1805-1849)، من أصل ألباني، انضم إلى الجيش التركي الذي انهزم من قبل نابليون حين غزا مصر عام 1799؛ بقي هناك بعد انسحاب الفرنسيين كأحد قواد الجيش ودعّم مكانته ثم قاد الحرب ضدّ المماليك باسم الباب العالي بداية من عام 1801؛ وبعد إبعاد جميع منافسيه حيّز والياً على مصر عام 1805 حيث أمر بقتل مئات من المماليك في القاهرة عام 1811. دحّم السلطة السياسية داخلياً وخارجياً واعتبر المؤسس لمصر الحديثة.

نابليون، بوناپارث (Napoleon I. Bonaparte) (1769، 8، 15-1821، 5، 5) إمبراطور فرنسا (1805-14/15)، ولد في جزيرة كورسيكا، فتح بتكوين عسكري ثم انضمّ عام 1793 إلى الثورة الفرنسية وقاد الحرب عام 1797/1796 ضدّ إيطاليا التي تمعّص من خلالها على شهرة كبيرة؛ قام بانقلاب في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر عام 1799 وانتخب قصلاً عن طريق استفتاء؛ دحّم مكانته منذ عام 1800 ببناء جهاز إداري مركزي أدّى إلى تفويض سلطة اللجان الثورية، أقرّ عام 1804 منظومة من القوانين (تُعرف بـ "القانون المدني" أو "قانون نابليون")؛ توجّ نفسه في شهر كانون الأول/ ديسمبر عام 1804 إمبراطوراً لفرنسا وبادر بسياسة توسعية حربية أدّت إلى الهزيمة الكبرى عام 1812 بعد الحملة الروسية ونحسّر كلّ المعارك التي شنّها في أوروبا حيث فرض عليه التخلّي عن الحكم عام 1814 وانهزم نهائياً عام 1815 في حرب وانزلو ضدّ الإنجليز ففني في جزيرة سانت هيلينا حيث توفي هناك.

نيرو (Nero) (37-68) إمبراطور روماني (منذ 54) اتّبع في البداية حتى عام 59 سياسة معتدلة تحت تأثير يوزوس (Burrus) وسنيكا (Seneca) لكن رغبته المفرطة في الشهرة وحبّ الذات جعلته يستعمل سياسة القمع مثلاً ضدّ كبار المزارعين في أفريقيا وحتى ضدّ أقربائه (حيث أمر بقتل والدته وزوجته)؛ أمر بحرق مدينة روما عام 64 ثمّ خلّ المسيحيين المسؤولية وقام بمتابعتهم؛ واجه منذ عام 65 العديد من المؤامرات التي حيكت ضده ولكنّه ألزم على تسليم السلطة عام 68 بعد انتفاضة الغينتيكسي (Vindex) في بلاد الغال وانتحر في آخر الأمر.

نيكون (Nikon) (1605، 5، 2-1681، 8، 16) بطريرك موسكو (منذ 1652) عُيّن مكرانا في مدينة نوفغورود عام 1648 ثمّ مستشاراً للقصر ألكسي

ميخيلوفيتش (Aleksej Michajlovič) انسحب من مهمته عام 1658 بعد سجال مع القيصر نيبا يمحّص العلاقة بين الكنيسة والدولة. واتّفق عام 1666/67 مجلس الكنيسة الروسية على مشروعه الإصلاحية الذي واجه معارضة كبيرة من طرف القوى الوطنية وأدّى في آخر المطاف إلى الفصل داخل الكنيسة الروسية؛ وقع عزله من قبل نفس المجلس ونفيه إلى دير على البحر الأبيض.

نظام الملك (Nizam al-Mulk) (1018, 4, 10 - 1092, 10, 14) وزير السلطان السلجوقي غالب أرسلان (1063 - 71) وحكّ شاه (1072 - 92) هو من أصل فارسي وكان أولاً في خدمة السلطان القزنأوي فادار مقاطعة خراسان؛ أصبح وزيراً عام 1063 للسلطان غالب أرسلان حتى قتله عام 1072 ثمّ وزيراً خلفه إلى أن قتل هو الآخر ربيعاً بأمر من السلطان، كان في حقيفة الأمر الحاكم الفعلي في عهد السلجوقيين، وهو ما أثار استعزاز السلطان من تضاعف نفوذه؛ أقرّ نظاماً جديداً لتوزيع الأراضي على الجنود وخلف نصائح حول السياسة.

عمر بن الخطاب (Omar b. Al-Khattab) (حوالي 592 - 644, 11, 3) من أنصار النبي محمد (ص) والخليفة الثاني (منذ 634). من المحتمل أنّه قام ببناء الدولة الإسلامية حسب نظام عسكري- ديني؛ في عهده حصلت الفتوحات/ الغزوات الكبرى في سوريا وآسيا الصغرى وبلاد القرس والفرقاز ومصر. ويعتبر "المؤسس الثاني" للإسلام كدين عالمي.

بول الأول (Paul I.) (بالروسية Pavel Petrovič) (1754, 10, 1 - 1801, 3, 24) قيصر روسيا (منذ 1796)، ابن كاترينا الثانية وبتر الثالث؛ لم يرتق العرش إلّا بعد وفاة والدته عام 1796 التي لم يتمكن من مواجهتها في الصعود إلى العرش؛ غرض قانون الأولوية للذكور في وراثته العرش عام 1797 وتراجع على كلّ الامتيازات التي خلّمتها أمّه للنبلاء، وهو ما أدّى إلى الخصام مع الطبقة النبيلة؛ لم يقبل التخلّي عن العرش بعد الانقلاب الذي قام به النبلاء فقتل من طرفهم.

بولي، شارل (Paulets, Charles) (٩٩-٩٩) كاتب الملك هنري الرابع (1598 - 1610). محدث الضريبة التي عرفت فيها بعد باسم (Paulette) والتي أدخلها جبرّ التنفيذ عام 1604 وكان هو أوّل المتضمنين منها إذ سمحت ببيع ووراثة الوظائف الدولية.

بول (الاسم اليهودي: شاول) (Paulus) (حوالي 10 - 64/63) من حواربي المسيح، ولد في طرسوس كيهودي ذي حقوق مدنية رومانية وقد تأثر بالثقافة اليونانية، كان تلميذاً للمحامي جاليل؛ اعتنق المسيحية عام 32/34 وسافر للتبشير ونشر المسيحية لدى الوثنيين. دعا إلى مجلس ديني سمح فيه بالتبشير لدى الوثنيين وبمحت 34 رسالة إلى طائفة قورنت و36 رسالة إلى روما؛ أقام في روما ما بين 58-64 حيث استشهد هناك. يعتبر الرجل الأول في مجال اللاهوت المسيحي.

بريكليس (Perikles) (حوالي 429 ق.م. - 490 ق.م.) رجل سياسة أثيني. منذ 463 ق.م. نشط في السياسة وبعد وفاة إفياليس (Ephialtes) عام 461 ق.م. ترأس الحركة الديمقراطية الراديكالية في أثينا وأصبح من المدافعين الكبار عن سياسة التوسع البحرية؛ أدت منذ 450 ق.م. دوراً متزايداً وفعّالاً في السياسة الأثينية وضمن لأثينا الهيمنة على جزر الإيبي من خلال الحرب مع بلاد الفرس وسبارتا، كما دعم الحاد البحرية لجعله أداة نفوذ لأثينا. هذا وقد أشرف على بناء الأكروبول. نعت من قبل ماكس فيبر بـ "الديماغوجي" الفذ لما لخص به من خصال كاريزماتية.

بتر/ بطرس الأول الأعظم (Peter I, der Große) (9,6,1672 - 8,2,1725) إمبراطور روسيا منذ 1682؛ انقسم العرش أولاً مع أخيه إيفان الخامس الذي كان متخلفاً عقلياً ثم حلّ بالعنف وصاية أخته صوفيا وأصبح بعد وفاة أخيه إيفان عام 1696 الحاكم الأوحده؛ قام بزيارة أوروبا الغربية فيما بين 1697 - 1698؛ فيما بين 1700 - 1721 شنّ الحرب على السويد ففرضت عليه إعادة تنظيم الجيش (بما في ذلك التجنيد الرغم وتكوين جيش قار)؛ داخلياً اتبع سياسة تغيير البنية الاقتصادية والثقافية حسب المثال الأوروبي الغربي وأسس عام 1703 مدينة سانت بطرسبورغ التي تحولت بداية من عام 1712 إلى عاصمة؛ جدد جهاز إدارة الحكومة (بإدخال مصلحة إدارية مركزية) وقوّض من سلطة الطبقة النبيلة القديمة (بإدخال لائحة ترتيب جديدة عام 1722)؛ ضمّ الكنيسة إلى جهاز الدولة بتغيير بنية البطيركية عام 1721 وحطّم نفوذ الإكليروس بتأسيس مدارس مدنية؛ تزوج زوجته الثانية مارنا إمبراطورة عام 1724 وخلفته بعد وفاته فيما بين 1725 - 1727 تحت اسم كاترينا الأولى.

بتر/ بطرس الثالث (Peter III) (بالروسية: بتر الثالث فلدوروفيتش؛

والاسم الحقيقي: Karl Peter Ulrich Herzog von Holstein-Gottorf) (1728, 2, 21 - 1762, 7, 18) تيمر روسيا (منذ 1762). حفيد بيترا الأعظم؛ وفع تعينه بصفة رسمية خلفاً لعنته أليزبيت بيتروفنا عام 1742 التي سمحت إلى ذلك، وهو ما دفعه إلى اعتناق العقيدة الأورثوذكسية؛ منح اسم الأمير الأعظم ونقيل الاسم الروسي؛ تزوج عام 1743 من أميرة أنهالت-زيربست (Anhalt-Zerbst) التي أصبحت فيها بعد - كاترينا الثانية؛ وقع اتفاقية سلم في الفترة القصيرة من صعوده إلى العرش عام 1762 مع فريدريش الثاني ملك بروسيا وتخلّى عن الواجب العسكري بالنسبة للنبلاء، منح للتطليط واستولى على أملاك الأديرة. بقيت أسباب عزله وموته غامضة إلى حدّ الآن.

بيوس العاشر (Pius X) (1835, 6, 2 - 1914, 1, 8) حُزِنَ بابا عند 1903 وكان معادياً لحركة الإصلاح الكاثوليكية الداخلية ("المحدثين") (Modernisten) التي ظهرت في فرنسا وألمانيا؛ سعى من خلال "قانون الحقوق" (Codex iuris canonici) لتنين الحق الديني.

بوكلهونتناس (Pocahontas) ("الفتاة الصغيرة"، الاسم الحقيقي: Mata-oka ماتووكا، ومنذ 1614: Rebecca Rolfe) (حوالي 1595 - آذار/ مارس 1717) ابنة رئيس قبيلة الخمر بوفهاتان (Powhatan)، استعطيت أميتها من ألتها قامت بدور الوساطة بين الخمر الأحمر والمستوطنين البيض في مقاطعة فرجينيا الحالية؛ وقع اختطافها عام 1613 كرهينة لضمان سلامة المستوطنين، تزوجت بعد تعميدها عام 1614 من جون رولف القارس للتبغ في المنطقة وقنعت في البلاط الملكي الإنجليزي كـ "أميرة الخمر". توفيت بإنجلترا عام 1617 بالجذري. تعتبر في فرجينيا حيث هنر ابنها توماس رولف مع عائلته كسلف لمائتين ذات باع، عائلة Bolling وعائلة Randolph.

راتغن، كارل فريدريش ثيودور (Rathgen, Karl Friedrich Theodor) (1836, 12, 19 - 1921, 11, 6) رجل اقتصاد وسياسي متخصص في الاستعمارية تحصيل على الدكتوراه في جامعة ستراسبورغ عام 1881 ثم انتقل إلى جامعة طوكيو التي درس فيها من 1882 - 1890، تحصيل على التأهيل عام 1892 في برلين وأصبح أستاذاً في ماربورغ عام 1895 ثم في هيلبرغ عام 1900 ومنذ 1907 مديراً للمعهد الاستعماري هامبورغ. كان زميلاً لماكس فوير في هيلبرغ وتحصيل على كرسي

الاقتصاد القومي؛ وقد كانت أعماله حول الاقتصاد الياباني وتأثيره ذات أهمية
قصوى بالنسبة لماكس فيبر.

ريختر، أوجين (Richter, Eugen) (1838, 7, 30 - 1906, 3, 10) رجل
سياسة ليبرالي بارز وصحفي. أصبح عضواً في البرلمان الألماني الشمالي فيما بين
1867-71 ثم عضواً في برلمان الرايخ بين 1871-1906 أولاً بالنسبة لحزب التقدم
ثم بداية من 1884 لحزب المستنيرين الألمان ومنذ 1893 لحزب الشعب المستنير؛
مؤسس جريدة المستنيرين عام 1885. تَخَصَّصَ في المسائل المالية ومدافع على فردانية
مفرطة ساهمت في خلق خرق لدى الليبراليين.

ريكيرت، هاينريخ (Rickert, Heinrich) (1833, 12, 27 - 1902, 11, 3) رجل
سياسة ليبرالي وصحفي. كان مديراً لمقاطعة بروسيا الغربية فيما بين 1876-78
ثم مساعداً لمحرراً وأخيراً ناشراً لجريدة هانزيغ. منذ 1870-1902 عضواً في
برلمان الرايخ أولاً بالنسبة للحزب الليبرالي القومي منذ عام 1874 وبعدها بالنسبة
للاتحاد الليبرالي ("المفصلون") منذ 1880 وبداية من 1884 تابع لحزب المستنيرين
الألمان ومنذ 1893 تابع لاتحاد المستنيرين؛ مؤسس ورئيس الجمعية المناهضة للحركة
ضد السامية فيما بين 1895-1902. والد الفيلسوف هاينريخ ريكيرت الذي كانت
له علاقة صداقة مثينة مع ماكس فيبر منذ السنوات المشتركة في غرايبورغ.

روبسبير، ماكسيميليان (Robespierre, Maximilien) (1758, 5, 6 - 1794, 7, 28) رجل
سياسة خلال الثورة الفرنسية ومرحلة سلطنة القمع. بدأ حياته
المهنية كمحام في مدينة آراس (Arras) عام 1781 ثم أصبح عضواً نائباً للطبقة الثالثة
في مجلس الطبقات؛ وقد كان تابعاً لحركة الجعافية (Jakobiner) خلال الثورة الفرنسية
ودعا إلى تبني أفكار روسو السياسية؛ غير عدة مرات توجهاته السياسية ولكنه بقي
دائماً راديكالياً في أفكاره وسلوكه؛ قاد حزب الجبل عام 1792 الذي تبنى إعدام الملك
لويس السادس عشر في 21 كانون الثاني/يناير 1793 وكان عضواً فاعلاً في محكمة
الثورة التي كانت أداة في الكفاح ضد الأعداء السياسيين خلال مرحلة القمع؛ غير
أنه أصبح فريستها إذ قبض عليه في 27 تموز/يوليو 1794 وأعدم في البرم المرولي.

روزفلت، ثيودور (Roosevelt, Theodore) (1858, 10, 27 - 1919, 1, 6) رجل
رئيس الولايات المتحدة فيما بين 1901 - 1909. عيّن نائباً في برلمان ألباني (Albany)

عام 1882 وقام بنقد سياسة الحزب الذي تحول إلى "آلة" والرشوة؛ وجد إقبالاً عام 1886 لدى الجمهوريين التقدميين وحقن فيها بين 1889-1895 عضواً في اللجنة الفيدرالية بواشنطن لإعادة تنظيم الوظيفة في الدولة. شارك في الحرب الإسبانية الأمريكية وانتخب بعدها عمدة على نيويورك ثم نائباً لرئيس الولايات المتحدة McKinley وبعد قتل هذا الأخير عين رئيساً مكانه عام 1901 ثم انتخب من جديد عام 1904. أتمس عام 1912 الحزب التقدمي "Bull Moose" لمواجهة الرئيس الجمهوري وليام هوارد تافت (William Howard Taft) في الانتخابات وأدى ذلك إلى انقسام لدى الجمهوريين. تحصل على جائزة نوبل للسلام بعد الوساطة التي قام بها بين طوكيو وموسكو بعد الحرب الروسية اليابانية (1904/1905).

سليميوس، كلوديهوس (Salmastus, Claudius) (في الحقيقة: Claude de Saumaise) (1588، 4، 15 - 1635، 9، 3) علامة برونتشتاتي؛ منذ 1604 درس الفلسفة في باريس واعتنق العقيدة الكالفينية ثم درس الحقوق في هايدلبرغ بداية من عام 1606، أصبح محامياً في برلمان ديجون؛ درس فيها بعد اللغات الشرقية وتحصل عام 1632 على كرسي الأستاذ جوزيف يوستوس سكالجر للفيلولوجيا الكلاسيكية في ليدن. قضى عام 1650/51 في بلاط ملك السويد اهتم في كتاباته بمسائل لاهوتية، كنسية وسياسية ودخل في سجالي حاد مع البوهيميين؛ دافع أمام العام لأوليفر كرومويل على المؤسسة الإلهية للملوكية. كان هاماً بالنسبة لماكس فير فيا يخص نقده لقانون تحريم الزنا.

شميت، ريتشارد (Schmidt, Richard) (1862، 1، 19 - 1944، 3، 31) رجل قانون؛ تحصل على الدكتوراه عام 1884 بلاينغ ثم التأهيل عام 1887؛ أصبح أستاذاً هناك ثم من عام 1891-1913 أستاذاً بفرانكفورت؛ فيها بين 1908-13 عين نائباً للجامعة في الفرقة الأولى للمجلس البادي ثم عاد كأستاذ إلى لاينغ من 1913-1932. أتمس منذ 1907 باشتراك مع Adolf Grabowsky مجلة السياسة وبرز بعمله حول "وظائف القانون الجنائي" (1895) كمؤسس لفكرة تاريخية اجتماعية للحق ودافع في سجلاته حول إصلاح النظام الألماني للقانون المدني عام 1907 على التمسك بالإجراء التصوري للحق ونقد المحاولات الرامية لتحرير الفضاء كنمط من "عدالة النهائي".

شولت، ألويس (Schulte, Aloys) (1857، 8، 2 - 1941، 2، 14) مؤرخ؛

تُحصل على الدكتوراه عام 1879 بمونستر؛ عمل من 1879 - 83 كمؤرخ للمدينة ستراسبورغ ثم ككاتب للأرشيف في مدينة دنار (Donaueschingen) من 1883 - 85 وبعدها كمستشار للأرشيف في مدينة كارلس روه (Karlsruhe)؛ بداية من 1893 عمل كأستاذ قار في جامعة فرايبورغ ثم في بريسلو منذ 1896 وفي بون من 1903 - 25؛ عيّن مديراً للمعهد التاريخي البروتي بروما فيما بين 1901 - 03 وقام إلى جانب بحوثه في المسائل المتعلقة بتاريخ البلاد بدراسات حول التاريخ الاجتماعي والاقتصادي والدستوري في العصر الوسيط .

شورتز، كاميليو هانريخ (Schurtz, Camillo Heinrich) (1863، 12، 11 - 1903، 5، 2) باحث في علم الشعوب البدائية. تُحصل على الدكتوراه لدى فريدريش راتزل بلايزغ عام 1889 ثم على التأهيل هناك عام 1891؛ أصبح أستاذاً خاصاً عام 1893 ثم عيّن ساعداً في متحف بيريس للشعوب والتجارة. قام بأسفار بحث مطولة في دول البحر الأبيض المتوسط وآسيا الصغرى تلتها نشر دراسات حول بدايات الحضارة والمجتمع والدولة جلبت انتباه الخبراء. وقد نوه ماكس فيبر بدراسته حول "منزل الرجال".

سبتيموس سفروس (Septimus Severus) (146 - 211) إمبراطور روماني (منذ عام 193) دُعم نفوذه ضد الحرس الذين بايعوا قيصراً من بينهم؛ حلّ فيها بعد الحرس وعوّضه بقبائل من الجند القدامى. شارك في العديد من الحروب، ويبدو أنه نصّب ابنه قائلاً "حافظاً على وحدتكما واجملا الجند أضياء وانسا كل ما عدا ذلك" (Dio Cassius).

شي - هو اتغ - تي (Shi-hoang-ti) (259 ق.م. - 210 ق.م.) (ونمني): الإمبراطور الأول للجيل (حاكم صيني؛ نجح فيما بين 246 ق.م. - 210 ق.م. في التغلب كأمر مقاطعة شين على بقية الدويلات وتوحيدها في ما عرف بعد بإمبراطورية الصين؛ أُنشئ عام 221 ق.م. سلالة الشين وأعطى نفسه لقب: "الإمبراطور الأول للجيل".

سوم، رودولف (Sohm, Rudolph) (1841، 10، 29 - 1917، 5، 18) رجل حقوق مختص في قانون الكنيسة؛ تُحصل على الدكتوراه عام 1864 من جامعة روسنك ثم على التأهيل من جامعة غوتنغن عام 1866؛ عيّن أستاذاً قاراً عام 1870 في

جامعة فرايبورغ ثم في ستراسبورغ عام 1872 ولايزغ عام 1887. شارك في تأسيس "جمعية القوميين الاجتماعيين" إلى جانب فريدريتش ناومان. واجهت أعماله حول قانون الكنيسة وبالمخصوص حول "التنظيم الكاريزماتي" للكنيسة في عهد الخواري نقداً لاذعاً من طرف رجال اللاهوت المعترف بهم علمياً مثل أدولف هيلنك. وقد كانت هذه الأعمال أهمية قصوى في تطور فكرة ماكس فيبر حول "السيادة الكاريزماتية".

سومبارت، فيرنر (Sombart, Werner) (1863, 1, 19 - 1941, 5, 18)
 أستاذاً في الاقتصاد القومي، تحصل على الدكتوراه عام 1888 من جامعة برلين وأصبح أستاذاً فيها بين 1890 - 1906 بجامعة بريسلاو (Breslau) ثم أستاذاً في المدرسة العليا للتجارة في برلين وبعدها أستاذاً في جامعة برلين عام 1917. منذ 1904 شارك في إصدار أرشيف العلم الاجتماعي والسياسة الاجتماعية؛ 1909 عضو مؤسس للجمعية الألمانية للمسريولوجيا. كانت أبحاثه تدور حول تاريخ الاقتصاد وعامة نشأة وتطور الرأسمالية. وكانت تربطه علاقة صداقة مع ماكس فيبر، لكن بعد الحرب عرفت هذه العلاقة بعض الفتور إذ قام ماكس فيبر بتقدي نظرية سومبارت حول دور اليهودية في نشأة الرأسمالية الحديثة.

شتونس، أولريش (Stetz, Ulrich) (1868, 5, 9 - 1938, 7, 6) مؤرخ للحقوق. تحصل على الدكتوراه عام 1892 ببرلين وعلى التأهل في مجالي الحقوق والحق الكنسي عام 1894 بجامعة بازل. عين أستاذاً في جامعة فرايبورغ عام 1896 ومديراً للحق الكنسي بين عام 1904 ثم برلين فيما بين 1916 - 36. عمل كشارك في إصدار مجلة مؤسسة سافيني لتاريخ الحقوق (*Zeitschrift der Savignystiftung für Rechtsgeschichte*) تمحورت أعماله حول الحق الكنسي في العصر الوسيط والتأثير المتبادل بين الحق الألماني والحق الكنسي في العصور الوسطى والحديث. أصبح معروفاً خصوصاً من خلال مفهوم "الحق الكنسي الخاص" الذي حدده في عهد ماكس فيبر والذي حدده به معالم الصورة القانونية للكنيسة في عهد ملوكية الإفرنج وما تبعها.

توما الأكويني (Thomas von Aquin) (حوالي 1225 - 1274, 3, 7)
 لاهوتي، وفيلسوف، درس ببنابولي وانضم عام 1243 / 1244 إلى التومبيكان؛ كان

تلميذاً لألبرت الكبير فيها بين 1248-52 بكولونيا ودرّس ببافيس فيها بين 1253-56 وبعدها في أوفينيو وروما، ثم عاد إلى باريس فيها بين 1269-1272 وأقام أخيراً في نابولي؛ طُوب قديماً عام 1323. يعتبر عمله الرئيسي الذي يحمل العنوان: "المجموعة اللاهوتية" (Summa theologiae) أهم عمل في المرحلة السكولاستيكية إذ أدى إلى الربط بين الفلسفة الأرسطية وروحي الإنجيل.

لوريان الثاني (Urban II) (حزائل 1042 - 1099, 7, 29) بابا منذ 1088. بدأ راهباً ثم رئيساً للدير كلوني (Cluny) منذ 1074 وعين أسقفاً لمدينة أوسيا (Os-lia) فبحوث بابوي في ألمانيا عام 1084/85. سعى لإصلاح الكنيسة في المعنى الغربي وإلى إنهاء الانقسام داخل الكنيسة، كما أطلق بدعته في المجلس الديني عام 1095 بـ كليرمون فران (Clermont-Ferrand) لتحرير الأرض المقدسة شرارة الحملة الصليبية؛ طُوب قديماً عام 1881.

فيلارد، هنري (Villard, Henry) (في الحقيقة: هانريخ غوستاف هلمغارد) (1835, 4, 10 - 1900, 11, 12) رجل أعمال وصحافي وناشر. هاجر عام 835 إلى الولايات المتحدة الأميركية وعمل هناك منذ عام 1875 في تحويل قطاع السكك الحديدية؛ أصبح رئيساً لشركة Northern Pacific Railroad Company ومنذ 1881 مديراً لجريدة *New York Evening Post* و *Nation* كانت له علاقة مع ماكس فيبر الأب.

فلنساين، ألبريشت أوزيبوس فينسل فور (Wallenstein, Albrecht Eusebius Wenzel) (1583, 9, 24 - 1634, 2, 25) قائد عسكري تابع للإمبراطور في حرب الثلاثين عاماً. يعود أصله إلى عائلة نبيلة قليلة الثراء من مقاطعة بوم، ارتقى إلى مرتبة أمير فريدلند عام 1625 فمكلنبورغ عام 1627 وسافان (Sagan) عام 1627؛ اعتنق الكاثوليكية عام 1601 أو 1609 وأصبح قائد جيش الإمبراطور بداية من عام 1625 حيث أدخل نظاماً جديداً للقروض والضرائب. وقع عزله عام 1634 من قبل الإمبراطور بتهمة الخيانة العظمى وقتل من طرف أقرب الناس إليه.

فايرستراس، كارل تيودور فيلهلم (Weierstraß, Karl Theodor Wilhelm) (1815, 10, 31 - 1897, 2, 19) رياضي؛ حُرّس كمعلم من 1841-55.

ثم أصبح أستاذاً في معهد الحرف الصناعية ببرلين ومن بعدها أستاذاً بجامعة برلين.
قدم أعمالاً أساسية في نظرية الدلائل التحليلية والأهليلجية.

أوسكار وايلد (Oscar Wilde) (1854, 10, 16 - 1900, 11, 30) شاعر
إيرلندي، عاش منذ 1879 في لندن، سجن فيها بين 1895 - 1897 لمجولة الجنبه،
قطعت بقية حياته في فرنسا مخفياً؛ اعتبر من بين الشعراء الملاحين في فرنسا مثل
بردلير (Beaudelaire) وفلوبير (Flaubert) ومثالاً للحركة الجمالية في الأدب. وقد
كانت لدى فير بعض مؤلفات وايلد في الترجمة الألمانية مثل شبح كاترفيل (Das
Gespenst von Canterville).

وليام الفارزي (Wilhelm der Eroberer) (1027/28 - 1087, 9, 7) منذ
1035 أمير النورمندي (Normandie) وملك إنجلترا منذ 1066. صعد إلى عرش
إنجلترا بعد غزوه لها وبعده معركة هاستينغ عام 1066. استحوذ على جميع الأراضي
التي احتلها واعتبرها ملكاً للعرش الإنجليزي. أدخل العديد من الإصلاحات في
الدستور والإدارة مثل دفع الضرائب على كل العقارات جنوب واد نين (Tyne)
(Domesday Book 1086) وفرض القسم على الإنقطاع حتى بالنسبة للتابعين
(Salisbury 1085) ودعم مركزية الإدارة وضمها عن طريق السط التي أعطتها
إلى الشرفاء التابعين للملك في الإنقطاعات.

فيلهلم الأول فون أوراني (Wilhelm I. von Oranien) الملقب بـ
"القصاص" (1533, 4, 24 - 1584, 7, 10) أمير ناساو (Nassau) وأورانيا؛ حاكم
على المقاطعات الهولندية منذ 1544؛ ورث عن أبيه إمارة أورانيا وعدد من المقاطعات.
تحصل على تربية كاثوليكية في القصر الملكي ببروسل تحت رعاية الإمبراطور كارل
الخامس ملك إسبانيا و (Franche-Comté) التي كانت تحت السيادة الإسبانية؛
رفض الامتثال لسياسة قلب الثاني الذي أصبح يقدم الامتيازات الهولندية
وتمكن من توحيد المقاطعات الهولندية في محاربتها للعرش الإسباني في معاهدة
غنت (Genter Pazifikation) عام 1576؛ اعتنق البروتستانتية ولكنه دان الحملة
الكلفينية ضد الصلوة ساند القرار الذي اتخذ عام 1572 من قبل مجلس المقاطعات
بمدينة دوردرشت والذي يفر بحرية العبادة بالنسبة للكاثوليك والبروتستانت، إلا
أنه نبذ من طرف ملك إسبانيا وقتل في مدينة دلف عام 1584 من طرف كاثوليكي.

الثبت التعريفي

هذا الثبوت يراعي المصطلحات والألفاظ والسلالات التي ذكرها ماكس فيبر في
نصوصه.

عباسيون (Abbasiden): سلالة الخلفاء في بغداد منذ (750-1258) وحاملو
اللقب في مصر (1261-1517). تعود سلالة هؤلاء الخلفاء المملوكين إلى العباسيين
الذين ساعدوا علي من الشيعة ولكن بدون أن يشارك هؤلاء في الحكم إذ كان
العباسيون من السنة. أسس الخليفة الثاني المنصور (754-775) حكمه على جهاز
إداري مركزي قوي كان للفرس فيه نفوذ واسع، ولكنه لم يتمكن من مد سلطانه
بصفة دائمة على حدود عرشه. استحوذ الجند الأتراك الذين يتكون منهم الحرس منذ
وصول الخليفة المتعصم (842-833) إلى الحكم بداية من عام 908 على السلطة. ومنذ
عام 945 أصبح العباسيون تحت نفوذ البويهيين الشيعة ثم السلاجقة ابتداء من عام
1055. وبعد سقوط بغداد عام 1258 في أيدي المغول انتقل العباسيون إلى مصر حيث
أنهوا حياتهم في ظل حكم المماليك.

أخيليس (Achilles): شخصية من أسطورة الإلياذة لهومروس، وهو أكبر
بطل في الحرب ضد ترويا.

اللوديال/ ملك اللوديال (Allodial, Allodigut): (من اللاتينية: اللودوس والإفرنجية: اللوديس وتعني "ملك مستحق/ كامل"). كلمة "اللود" هي التحديد القانوني للملك باستحقاق على خلاف الإنقطاع أو غيره من أنواع الملك الملزم.

عامل (Amil): (من العربية) عامل: جالب الضرائب في الدول الإسلامية، معبر مؤسسة رئيس دائرة.

أمنون (Anamon): (من المصرية القديمة: أمان، أمنون الذي يعني: "المستتر") إله مصري قديم بمدينة ناب (Theben) في شمال مصر. اشتهر بأقنون كزله أعلى لجميع المصريين بعد أن سيطر أمراء مدينة ناب على الحكم في المرحلة الوسيطة فيما بين (2119 - 1793/ 1794 ق.م). وخاصة في المرحلة الجديدة فيما بين (1550 - 1070 ق.م). وفي هذه المرحلة الأخيرة تمكّن الكهنة في مدينة ناب عن مدّ نفوذهم على السياسة.

قابل للعزل (Amovibel): (من اللاتينية: Amovere وتعني "عزل"، "أزال") قابل العزل من الوظيفة.

أنجوي (Anjouvisch): (في الحقيقة: Angiovinisch) تعود سلالة آل أنجو إلى وقف مقاطعتي أنجو وماين غرب فرنسا لأخ ملك فرنسا لويس التاسع الأصغر كارل (1246 - 1285). وقد امتدّت سلطة هذا الإقليم أولاً إلى حمود البروفانس (بمساعدته 1260) وبنتاه من 1265/ 66 شمل أيضاً جنوب إيطاليا وصقلية. هذا وقد تمكّن آل أنجو من فرض نفوذهم على مملكة نابولي حتى عام 1435 في حين فقدوا ذلك بالنسبة لصقلية منذ 1282. يطلق مفهوم "أنجوي" على السلطة التي هيئت على جنوب إيطاليا وعاصمتها نابولي.

أنتروستيون (Antrustionem): (من الإفرنجية: Trust وتعني "مساعدته"، "دعم") الأعضاء التابعون للملك الإفرنج المبروقنجين الذين أخذوا قسم الولاء أمام الملك والتمروا بديابته كما كانوا يحصلوا على أجر وافر للدفاع عليه.

أبونوري (a potiori): مستند من الأقوى، يستعمل في المعنى المجازي: من

حيث الأصل، وسمياً.

أرغون (Archon): (من اليونانية: "سيد" و"حاكم") أسمى مرتبة لمؤلف في بعض المدن اليونانية.

أرياني (Arianisch): (صفة تابعة للأريانية، (Arianismus)) نظرية عقائدية مسيحية عرفت من خلال كاهن الرعية الإسكندرية أريوس وانتشرت خاصة في الشرق منذ القرن الرابع. وقد خالف أريوس في السجل العقائدي الذي جرى عام 313 فكرة التجانس الجوهرية بين الإله الأب والابن، لكن تم التأكيد عليه في المجلس الدنبي المسيحي الأول الذي عقد بمدينة نيقيا عام 325 مما أدى إلى صراعات لاهوتية طويلة المدى وانتهى بانقسام داخل الكنيسة. وفي عام 381 كان المجلس الدنبي الذي عقد بالقسطنطينية الأريانية واعتبرها هرطقة. أمّا لدى القبائل الجرمانية (مثل الغوط والوندال والبرغوثند) فقد أصبحت الأريانية عقيدة القبائل وديناً رسمياً انتشر في العرش الغربي منذ القرن الخامس وبقي قانوناً حتى حدود القرن السابع.

أوتوكيفال (Autokephal): (من اليونانية: "سيد ذاته"، "مستقل") يعني بالنسبة للكنيسة الأرثوذكسية للكنيسة الوطنية ذات الرئاسة المستقلة؛ يستعمله فيبر بصفة عاقلة لوصف رابطة أو جماعة ذات قيادة متخبة أو مختارة من طرفها.

حكم ذاتي (Autonomie): (من اليونانية Auto nomos "دستور ذاتي") في مجال الحقوق يعني إعطاء الأمر لجماعة كي تنظم أمورها الداخلية بحداتها (يقتصر النظر عن الحق الذي تفرضه الدولة) وذلك بتحديد القوانين التي تصدرها بنفسها وتتولى الإشراف عليها، أمّا لدى فيبر، فهو مفهوم لتصنيف الروابط. فالحكم الذاتي يرتبط لديه "بوجود حلقة من الأشخاص المحدودين (...) التي تخضع بحكم نظام داخلي لقانون خاص قادر مبدئياً على التغيير باستقلالية" (فيبر، الملحق 2، ص 134، WUG، ص 433).

بالوناج (Ballotage): (من الفرنسية: Ballotage) اقتراع سرّي يقع بوضع إحدى الكرتين البيضاء أو السوداء في وعاء مغلق من طرف المصوتين للاقتراع، وبموجه يحدّد القبول أو الرفض.

المعتنون (Baptisten): طائفة دينية نشأت في هولندا خلال القرن السابع عشر واتسعت رقعتها خاصة في إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية: تطالب بتعميد الذين يعتقدون الديانة وذلك بتغطيسهم تماماً في الماء، لكنهم يقرّون بحرية العقيدة. ورغم التأثير القوي (- متوربون) لا يتعلق الأمر بالذين يحيلون التصيد.

بازيلوس (Basileus): (من اليونانية: "ملك"). لقب لأسمى حاكم، منذ 630 م. لقب للإمبراطور البيزنطي.

باي اليايات (Beylerbey): (من التركية beylerbeyi، "أمير الأمراء" و"ولي") في عهد السلطنة العثمانية لقب لولي مقاطعة كبيرة (ولاية) مثل الأناطول أو سوريا.

البندكتيين (Benediktiner): (جمعية القديس بندكتي). أقدم جمعية / طائفة دينية كاثوليكية. تخضع الجمعية إلى نظام مؤسستها القديس بندكت من مدينة نورسيا عام 529. وهذا النظام ينص على الزهانة حياة زاهدة وإقامة في الدير (Stabilitas loci) وطاعة تامة لرئيسه. ومنذ القرن السادس ظهر أعضاء الجمعية للتبشير، خاصة في إيرلندا، وأقوا عملاً لا يستهان به في زراعة الأراضي غير المسكونة وكذلك في مجال التربية والعلوم. فيها بين القرن الثامن والحادي عشر أعطت الجمعية طابعاً للرهبنة في الغرب. وتشتت عنها جمعية دير كلوني كجمعية إصلاح.

مجازاة (Beneficium): (من اللاتينية: "عمل صالح")، في القانون الروماني والحق العام مجازاة أو عمل صالح من قبل الإمبراطور خصوصاً، ويعنى به في فرنسا الإقطاع الذي لا يقتصر خدمة أوروبا.

محارب متوحش (Berseker): (من لغة الشمال: جلد الدب) محارب في أساطير دول الشمال. يتحول خلال الحرب إلى متوحش، ويعتقد أن روح الإنسان في ذلك الحال تأخذ شكل الدب أو النشب. ومن المحتمل أنه يمتص بجلد دب أو ذئب فيعتبر بذلك مؤمناً.

بونابرتية (Bonapartisme): نعت للشكل القمعي في تسير الحكم بعد نابليون الأول وخاصة خلال حكم نابليون الثالث الذي يوصف أيضاً بمفهوم "النابليونية" و"القيصرية" أو "الديكتاتورية". وفي المعنى الضيق يطلق المفهوم على

حزب المساندین لبابلون یونابرت الڤی (حسب کارل مارکس) اتسم بموافقه المناهضة للکنیسة والإقطاع ووجد صندی لڤی طبقة الفلاحین الفقراء وقاعدة ڤامیریة.

بوس (Bess): قائد حزب علامة لقادة أحزاب فی الولايات المتحدة الأمیریة، قالاً ما لحمل دلالة سلیة بمعنی المیمن بصفة دکتاتوریة عل الحزب أو الڤی عل رأس آلة حزبیة فاسدة.

بوربون (Bourbon): سلالة فرنسیة قلیمة من الملوك والنبلاء (1589-1792) و بین 1814-1830). تمكنت من خلال روابط الزواج والحروب من الوصول إلى عرش إسبانیا فیما بین (1701-1931 مع بعض التقاطع ومن جدید منذ عام 1975) ومملكة نابولی-مقلبة (1735-1860).

براهمانیة (Brahmanism)، (Brahmanen): (من السنکریت برامانا) فی الأصل لقب لطبقة معبّنة من الکنهنة، و فیما بعد لطبقة من الکنهنة عموماً. ویمثل البراهمانیون الطبقة العلیا فی الدیانة الهندوکیة الّتی كانت تمت فی عهد ماکس فییر بـ "البراهمانیة".

بوذا (Buddha): (من السنکریت وتعنی "الیفظ"): لقب لمن لحصل حسب التصور البوڤی عل أسمی مرتبة من المعرفة.

کلفینیة (Calvinism): تمت لحرکة إصلاح مسیحیة یعود أصلها إلى کلفین. وما زال اللاهوت الکلّفینی بنظرینه القلودة/ الجبریة والعشاء السری وكذلك بتنظیمه للطوائف التابعة لکنیسة الإصلاح الڤینی یؤثر فی تطوّر البروتستانیة فی أجزاء من أوروبا الغربیة وأمیرکا الشالیة.

فیصریة (Cäsarismus): تمت للشکل الاستبدادی فی تسیر السلطة فی القرن التاسع عشر. ویقوم هذا النمط من الحکم عل تأیید الحاکم من قبل الشعب من خلال المیاعة أو الاستثناء. ویثیر المفهوم فی المعنی الضیق للکلمة إلى الحکم العسکری الڤی نوحاه القیصر مرلیاً، وهو ما یدفع المؤرخ لیودور مومسن إلى الحديث عن

“الفيسرانية” لوصف هذه المرحلة. كما أطلق المفهوم على “النايليونية” و “البونابرتية” أو “الديكتاتورية” للتأكيد على الطابع المناهض للتقليد والملوكية من ناحية وكذلك المنقض للشكل البرلماني والديمقراطي للسلطة. ووظف في ألمانيا لوصف الأسلوب الذي اتخذه بسمارك في الحكم.

قيصرية بابوية (Cisaropapism): ربط السلطة الدينية بالسلطة الدينية بحيث تحول إلى الحكم بعد تقبل القداسة الإلهية لإدارة الشؤون الدينية. وقد استعمل المفهوم منذ القرن الثامن عشر خصوصاً بالنسبة لنظام الكنيسة الرومانية المتأخرة والبيزنطية.

كوكوس (Cacoc): (كلمة انجليزية ريفياً يعود أصلها إلى لغة الهنود الحمر). مفهوم ذو دلالة سلبية بدأ استعماله منذ القرن الثامن عشر في الولايات المتحدة الأمريكية ليمت المجموعات غير الرسمية التي تحاول التأثير على قرار الانتخابات. ومنذ القرن التاسع عشر نعت لأنظمة الأحزاب الحديثة واستراتيجياتها للتأثير في الناخبين، وهو ما استعمل أول مرة بنجاح في بريطانيا عام 1868 ببرينغام.

طابع دائم (Charakter Indelebilis): من اللاتينية ويعتد حسب التعاليم الكاثوليكية الرومانية السمة الروحية التي لا تنضي حين يتقبلها صاحبها بعد التعبد والشيت والكنهوت.

سيسنرسيان (Cisterzienser): (من اللاتينية: النظام المقدس Cisterciensis) تنظيم الإصلاح الذي أسسه كهنة البنديكيت والذي تعود بدايته إلى الكاهن روبرت دي مولزم (Robert von Molesmes) مؤسس دير سيتو عام 1098. يتبع الكهنة هنا نظام بنديكيت، فيقبضون أغلب وقتهم في مجال العمل اليدوي أكثر من الصلوات والذكر (بصفة معتدة وخلافاً لما يقوم به رفاقهم من دير كلوني ← كهنة كلوني). وقد بنا هؤلاء الكهنة أديرتهم عادة بعيداً عن المدن وطوروها حتى أصبحت مستقلة اقتصادياً وتحولت إلى مراكز اقتصادية فاعلة وكانت عنصراً هاماً في الاستيطان الألماني شرق أوروبا. كما عثر النمط المعماري لهذه الأديرة على المثال البسيط والمظهر لحياة الكهنة وتنظيمهم. ويعتبر تنظيم السيسنرسيان الأول من نوعه في كهنوت الغرب لأنه

لم ينشأ انطلاقاً من أديرة فردية وإنما تكون كنظام شامل عل عدد من الأديرة الخاضعة لمؤسسة هرمية. وقد اتبع التنظيم النمط "الأستراتيجي" أي أن السلطة العليا هي بأيدي المحلي العام الذي يجمع كل عام يسكو (Citeaux) والذي يتكون من نواب كهنة أديرة السيترسيان كلها.

كليرك (Clerics): (من الإنجليزية، مفرد: cleric ويعني "كاتب"، "محاسب"؛ أما المعنى القديم فشير إلى "رجل الدين"). وقد استعمل قبل هذا المصطلح للتعبير عن رجل الدين والموظف.

كهنة كلوني (Cluniacenser): تنظيم ديني كاثوليكي ومعلم الحركة الإصلاحية الكهنوتية في العصر الوسيط. يعود الاسم إلى دير كلوني (Cluny) في بورغوندي الذي أسس عام 910 بأمر من الأمير لويس الثالث من مقاطعة أكييتان (Aquitaine) كدير لكهنة البندكت حتى ينهوا التعاليم الأصلية بكل صرامة. وقد غالى الرئيس الثاني للدير أودو (Odo) (927-941) في التشدد بالنسبة لاتباع تعاليم التنظيم. انطلاقاً من كلوني وضواحيها تكونت جمعية دينية جديدة استقلت عن التنظيم البندكتي الذي تميز باختيار قاده وأصبحت تحت نفوذ البابا المباشر (بمخروجه من سلطة الدولة). تميزت هذه الجمعية بطفوس دينية خاصة وعلاقات قوية مع الطبقة النبيلة. كما دقمت إلى حدود القرن الثاني عشر حركة الإصلاح الفريغورياني في محاربتها الفساد وشراء الوظائف. بعد ذلك وبحكم ازدياد ثرائها بدأت الظاهرة الدينية تظهر على الجمعية التي واصلت في غضون القرون الموالية محاولاتها الإصلاحية. إلا أنه وقع حلها بعد الثورة الفرنسية عام 1790.

حق عام (Common Law): (من الإنجليزية "الحق العام")؛ وهو الحق الذي تطور في إنجلترا واستمد منذ العصر الوسيط إلى أحكام صدرت عن القضاة من حالة إلى أخرى أو إلى الحق المتداول حسب العادة. ويتناقض هذا الحق مع القانون الوضعي الروماني.

وصايا الإنجيل (Consilia Evangelica): (من اللاتينية: "وصايا/ نصائح الإنجيل")؛ حسب التعاليم الكاثوليكية الرومانية لا تشمل هذه الوصايا، وخاصة

تلك التي تتعلق بقسم الزهبان (كالطاعة والفقر والعفة) إلّا جزءاً من المسيحيين. هذه الوصايا/ النصائح تدغم بتجاوزها الوصايا العشرة الممهودة (Præcepta) العصر المتميز للكمال.

كوتوبرنيوم (Contubernium): (من اللاتينية) وتعني زواج العبيد غير الشرعي.

كوكولان (Cuculain): (من لغة أهل الغال: Oú Chulainn) شخصية بطل من أساطير إيرلندا التي تنتمي إلى مجموعة الأساطير الإيرلندية القديمة التي وقع عبطها كتاباً W في القرن السابع ميلادي. وكوشولان الذي يعتبر غالباً بمنزلة أخيل الإيلندي (أخيليس) أو سيفريد (Siegfried) هو في الأسطورة ابن أخ الملك (و في بعض الأحيان حفيده) لإقليم أولستر (Ulster) الملقب بكونشوبر (Conchobar). وقد تغلب بفضل قوله الحارقة للمعدة على جيوش مملكة كوناخت (Comacht). وفي حالة حنقه يتم قصص سيات المحارب الشمالي المتوحش.

دايميو (Daimyo): (من اليابانية: داييمو) لقب القادة العسكريين وأصحاب المزارع الكبرى ذوي النفوذ في اليابان منذ القرن الحادي عشر. تم إخضاعهم في عهد سيادة سلالة توكيواوا (1603-1867) كاتامين للشوغون إلى رقابة قوية من طرف الحكومة. ولكن يحكم امتلاكهم للكثير من الأراضي أصبحوا يمثلون الطبقة العليا من المجتمع الإقطاعي.

دالاي لاما (Dalai Lama): (من اللغة المغولية: "القائد المعلم") وهو اللقب لأسس قائد سياسي وديني في التبت.

قصيدة ديبورا (Deborah-Lied): كتبت من طرف ديبورا (في القرن الحادي عشر ق.م.) وهي "القاضية" الوحيدة في التوراة (القاضية الخامسة). وهذه القصيدة شجعت باراك على محاربة الملك الكنعاني سيرا.

مجموعة العشرة (decuria): (من اللاتينية: مجموعة العشرة). تم تكوين من عشرة أشخاص.

مجلس العشر (Dekuriones): (من اللاتينية: Decuriones) تعني إلى حدود
أواخر عهد الإمبراطورية أعضاء المجلس البلدي في المدن الرومانية وفي القانون
اللاتيني.

ديماغوجي (Demagoge): (من اليونانية: Demagogos أي "مُفادئ الشعب")
في الأصل هو الرجل السياسي بدون وظيفة رسمية الذي يعتمد على الجماهير. غير أن
المفهوم يعني لدى غير طاهرة خاصة بالمرحلة الراديكالية للديمقراطية في أثينا منذ
عهد بريكليس وإفياليس (Ephialtes) والتي هزنت بـ "ميادة الديماغوجيين".

الشمب (Demos): (من اليونانية: الشعب) في العهد الهليني القديم تعني
مجموع المواطنين ضمن المدينة الدولة (Polis) وكذلك تدل سلبياً على "الجمع الضخم
من الناس" بمعنى "الشعب الخفير" وثلاً تشير إلى الدائرة كجزء من جلة سكان أثينا.

أجرهني / مورد رزق (Deputat/ Deputatsfründen): (من اللاتينية:
deputare "قطع")؛ يعني عموماً الجزء من المداخل الذي يتحصل عليه الموظفون
ورجال الدين والجند أو غيرهم من المتقيلين كنقسم من أجرهم. وحسب ماكس فيبر،
فإن مولد الرزق هذه تتمثل في التحويل المباشر لهؤلاء من خزينة الحاكم.

درويش / طريقة الدراويش (Derwisch/ Derwischorden): (من
الفارسية: دارويش وتعني "مَسْوَل")؛ ينعت بهذه الكلمة المتصوفة
الإسلاميون الذين يتجولون سواء بشكل آحادي أم كجهاة ذات طريقة. في
هذه الجماعات المتصوفة يعلم الرئيس أتباعه عدداً من التقنيات للتدرب على
معرفة الإله والحلول إلى مقامه. ويتعلق تنظيم الطرق الصوفية بالعدد والبنية
والسلسل الهرمي الذي يخضع إلى تدرج معين منذ القرن الثاني عشر. وقد
كانت الطرق الصوفية في تناقض مع السنة حتى مجيء الغزالي الذي وفق بينهما.

الجزء الخامس من التوراة (Deuteronomium): (من اليونانية: "إعادة
القانون") وتشير إلى الجزء الخامس من التوراة أو كتاب موسى الخامس حيث تعاد فيه
الوصايا العشر (Dekalog) وقوانين أخرى تخص الوحي بجبل سيناء.

ديوان (Diwan): (من الفارسية: "القائمة") تشير إلى مجلس الحكومة في الدول الإسلامية.

دومينيكان (Dominikaner): (من اللاتينية: Ordo Fratrum Praedicatorum) جمعية دينية كاثوليكية أسست في مستهل القرن الثالث عشر من طرف القسيس دومينيك في جنوب فرنسا بعد محاربة طائفة الأليبيجوا وفرض المسيحية عليهم. وقد اعترف بها عام 1216 كجمعية من قبل السلطة البابوية. وكما هو الأمر أيضاً لدى جماعات الفرنسيسكان، فإن الدومينيكان ركزوا عملهم على محاربة الهرطقة وبث التعليمات المسيحية ودراسة اللاهوت. من بين رجال الدين والزهد الدومينيكان الذين اشتهروا عبر التاريخ، يمكن ذكر نوما الأكويني والزاهد الألماني إكهارد ويوحنّا تاولر. هذا وقد غلّبت السلطة الكنسية البابوية الدومينيكان في عاظم القنّيش قبل أن تعرضهم بالجمعيات اليسوعية.

هدية مالية (Donative): (من اللاتينية: Donativum، "هدية مالية"). هي الهدية المالية الكبرى التي توفّر على الجنود من قبل القادة العسكريين الرومان للحفاظ على ولائهم. ولئن كانت مثل هذه الهدايا معروفة في أواخر الجمهورية إلا أنها عرفت دواجماً كبيراً في عهد الإمبراطورية حيث تمّ الإقرار بها عادة عند الصعود إلى العرش وأصبحت في نهاية الأمر مطلباً محدداً من طرف الجنود ووقع ضغطها حسب الأجر السنوي لكل واحد.

كنيسة خاصة (Eigenkirche): هو مفهوم طوّره المؤرخ للكنيسة أولريش شتوتس (Ulrich Stutz) لوصف الترخّص الخاصة التي تميّز بها نظام الكنيسة منذ القرن السادس في مملكة الإفرنج وما تبعها بحيث تبقى إدارة كلّ الأديرة والكنائس التي كانت هدية من طرف الخواص في ذمة أصحابها ولا تخضع لسلطة المؤسسة الكنسية. فصاحب الملك له الحق بتعيين وعزل رجال الدين والتصرّف في مداخل وأموال الأديرة والمؤسسات. ولم يقع تخفيف حقّه هذا الحق إلا في غضون الإصلاح الذي جرى في القرن الحادي عشر والذي حرّله إلى حق الإشراف. وهكذا عرفت

جمع كنسي (Ekklesia): (من اليونانية واللاتينية: "الجمع"، "الكنيسة") 1. يشير المفهوم في المدينة اليونانية القديمة إلى اجتماع المواطنين الأحرار؛ 2. تحول في الإجيل الجديد لتحديد الدوائر المختلفة وكذلك نعت كل الطوائف المسيحية.

أمير (Emir): (من العربية) أمير، ويعني في الدول الإسلامية القائد العسكري. تفليح الأرض المستأجرة بالوراثة (Emphyteutisch): (من اليونانية واللاتينية Emphyteusis) استعملت الكلمة في عهد الإمبراطورية الرومانية أولاً لنتت الأرض التابعة للإمبراطور والموضوعة عل حساب الأجراء بالوراثة لتفليحها، ثم تحولت في العهد الروماني الأخير لتعني نوعاً خاصاً من الاستعمار الوراثي.

إفباب (Ephēbe/ Ephēbia): (من اليونانية). تشير الكلمة في العصر اليوناني القديم إلى الشباب من أبناء البلد فيما بين الثامن عشر والعشرين من العمر والذين أرسلوا بعد التدريب العسكري إلى الحدود للقيام بالحراسة. ويلتزمهم العشرين عاماً رخص لهم المشاركة في مجلس الشعب وفرض عليهم الخدمة العسكرية خارج الوطن. وقد تم إلزام في وجود هذه المؤسسة منذ القرن الرابع في.م. وإلى حدود القرن الثالث ب.م. أما ماكس فيبر فقد استعمل هذا المصطلح بصفة عامة تاريخياً.

رقعة الشطرنج (Exchequer): (من الإنجليزية والفرنسية: Echiquier) تشير الكلمة في الإدارة النورمانية إلى الخزينة وكذلك إلى المجلس الملكي الضيق، أي Court of Exchequer عل عكس Curia Regis. ويبدو أن النظر في القضايا من قبل المجلس الأول كان يجري في عهد وليام الغازي على طاولة مغطاة بلحاف شبة برقعة الشطرنج. وقد كان السجل في عصر ماكس فيبر حول ما إذا المعهد نورمانياً أم إنجليزي.

فتوى (Fatwa): (من العربية) فتوى، "حكم فقهي". هي استرشاد قانوني صوري في الفقه الإسلامي يستند إلى الشريعة. — الفتوى.

فديا كومي (Fidei commissa): هذا المصطلح المستوحى من القانون

الروماني للإرث يعني في الحق الألماني جمعاً من الأموال التي لا يمكن التصرف فيها ولا تورث إلا حسب معايير معينة.

فرانيسكان (Franziskaner): (من اللاتينية: Ordo Fratrum Minorum) ينتمي الفرانيسكان إلى جمعية كاثوليكية من الرهبان والقسوس ذوي الرتبة الدينية أسسها فرانيسكو أسيزي. وقد حددت طريقة حبش هذه الجمعية التي تعتبر نفسها بمنزلة "الأخوة الإنجيلية" في "المرسوم البابوي" Regula non Bullata الذي وقع عليه البابا هونوريوس الثالث (Honorius III) عام 1223. وجب حل الإخوة الميش في القفر كرهبان متجولين لنشر الدين والموعظة، وكان لهم أثر بارز في المدن حيث أصبح أسلوب مبشهم قدوة يقتدى بها بين الناس. وصلت الجمعية إلى أوج شهرتها في أواخر العصر الوسيط وأنجبت مفكرين نفاحل مثل دون سكوت ووليام أوكام.

فاضي الصلح (Friedensrichter): (من اللاتينية: Conservator Pacis; Engl. Justice Of Piece) وظيفة شرعية إنجليزية مع واجب القبول، يقوم بها كبار المزارعين الفاضلين في المقاطعات بأمر ملكي. ومن مهام فاضي الصلح الحفاظ على الأمن داخل مقاطعته وجملة من الواجبات الإدارية بما في ذلك البت في القضايا المدنية البسيطة المرتبطة بالحق العام أو القضايا الجنائية. وقد هرفت هذه الوظيفة منذ القرن الثالث عشر تحولات عمدة ولكنها بقيت إحدى الركائز الأساسية للإدارة الإنجليزية المحلية.

عمل السخرة (Frohnde/Fron): (من الألمانية القديمة: "Heilig", Vron "مقدس") وهو عمل يقوم به الشعب في المجال الممومي أو الخاص بدون مقابل أو لأجر رمزي. وكان عمل السخرة متداولاً في جنوب ألمانيا وجنوب شرقها وكذلك في أوروبا الشرقية. ولم يبلغ هذا العمل إلا بعد الإصلاح الزراعي في القرن التاسع عشر. لكن فيير استعمل هذا المفهوم بصفة أكثر تعميماً ووظفه حتى لوصف الأوضاع في العهد القديم.

جانتري (Gentry): (من الإنجليزية "نبيل من درجة أدنى") وهي طبقة من أصحاب العقار في إنجلترا تتكوّن من فرسان قدماء ذوي أملاك وأعيان المدن

ومتقنين. ومنهم ظهر — فضاء الصلح.

غفير / ملك قاز (Gewere): (من الألمانية القديمة Werjan، 'الجزء'، 'كاس') في لغة القانون الجرمانى تعني الكلمة أولاً الإرشاد في التعامل مع الملكية ثم امتلاك شيء قاز مرتبطاً باسمه.

الغيليين (Ghibellines): منذ بدأ الصراع على العرش بين آل شتاوفن والغلف (1212-1218) أصبح هذا المصطلح مستخدماً للإشارة إلى المتحالفين مع الإمبراطور في مدن إيطاليا الشمالية والوسطى. وعلى عكس — الغلف ينتمي الغيليين إلى حزب النبلاء ويعتبرون حلفاء لحزب الوسط.

رحمة الإله وكرامته (Gottesgaden): يستعمل فيبر المفهوم بمعنىين مختلفين: 1. في الإطار اللاهوتي كتعبير على الصفة أو الكرامة التي يحظى بها أحد من الإله وتكون مرتبطة بالكاريزما (مثلاً كانت بالنسبة للحرور بول)، و2. كنظرية للمشروعية التي تتسم بها السيادة المطلقة والتي ليس لها حدود باعتبارها هبة من الإله (Von Gottes Gnaden). وقد حاول بعض رجال القانون الدولي رفع هذه الفكرة ضد الليراليين والدفاع عنها انطلاقاً من القانون الطبيعي المحدد لسيادة الشعب.

شكاوي (Gravamina): (من اللاتينية، مفرد Gravamen) شكاوي خاصة ضد الكنيسة ورجال الدين في القرنين الخامس والسادس عشر.

ممالك (Grundholden): هم الفلاحون التابعون لرجال الإقطاع. غالباً يعطيهم الأرض غالباً بالوراثة ليحراثوها ويستغلوها وفي المقابل يدفعون له الاستعجار ويقدمون له الخدمات.

الربيع (Grundrente): المولود المالية التي تسحب من المتقنين بحقوق استقلال الأراضي الدولية أو التابعة للمدن.

الغلف (Guelphen): مصطلح ينعت به أتباع البابوية في المدن الإيطالية الشمالية والوسطى. وخلافاً — للغيليين يعتبرون كحزب شعبي ذي أهداف ليبرالية — خاصة.

القائم بالأهوال (Hausmeier/ Hausmeiertum): كلمة ينعت بها في العهد

الجرماني القائم بالأعمال في العائلات العظمى والمشراف على الرعية؛ أما في فرنسا فيحتل الوظيفة السامية في المملكة. أسس الأرثوذكس (— الكارولنجر) في القرن السابع في الجزء الفرنسي من مملكتهم المعروف بأوستريان (Austrian) هذا النوع من الإدارة وشبهوا نفوذ حتى أصبحت هذه الوظيفة هامة جداً وتحولت منذ عام 751 إلى رتبة ملكية. قالى جانب الإدارة ووظيفة القضاء انفرد هؤلاء بالقرار فيما يخص أملاك الدولة وكذلك بتزويد التابعين.

رئاسة خارجية (Heterokephalie): (من اليونانية: Heterokephalos "رأس مختلف")؛ وهو المفهوم المقصود لـ Autokephalie ويقصد به ماكس فير القيادة الخارجية لرابطة أو جماعة في معنى الشراكة. ويوظف المفهوم مثلاً بالنسبة لقيادة وحدات من الجيش من طرف آخر مقابل القيادة التي تخضع لها عادة.

الحكم التابع أو الخارجي (Heteronomie): (من اليونانية: Heteronomo "نظام خارجي")؛ مفهوم فلسفي يعتبر أن أصل القوانين الأخلاقية يعود إلى نظام (ديني مثلاً) خارج عن مجال العقل الإنساني وأن على الفعل الإنساني أن يخضع لهذه الأوامر الخارجية. أما لدى الفيلسوف كانط فإن المفهوم يقصد خاصية الفعل الذي لا يصدر عن العقل وإنما هو نتيجة ليدول حتمية. وقد ضم ماكس فير المفهوم إلى المقولات السوسيولوجية وحدد به "فعل المجتمع الخاضع لأنظمة [...] موجهة من طرف روابط خارجية" (انظر: Weber, Kategorien, S. 273).

سلطة الكهنوت أو سلطة دينية (Hierokratie): (من اليونانية: Hierokra- "Priesterherrschaft" tei)؛ تشير السلطة من قبل رجال الدين أو تأثير هؤلاء في السيادة السياسية.

أفعال مقدّمة (Hierurgia): (من اليونانية: Hierurgia، "فعل قدمي") جاءت العبارة لدى رودولف سوم في عمله حول قانون الكنيسة، ص 226 وذلك في معنى الفعل المرتبط بقوى خفية.

تابعون (Hintersassen/ Hintersaßen): هم الأشخاص الخاضعون أو التابعون لسيادة إقطاع — Grundholden؛ فعل هؤلاء التابعين دفع ضريبة الجزية وكان وضعهم القانوني محدوداً إذ يمكن صرفهم مع الأرض التي يقع بيعها.

قسم الولاء (Homagialeid): (من اللاتينية: Homagium، "مبايعة") جزء من عقد التبعية الذي يبرهن حل علاقة التبعية الشخصية من خلاله يضم التابع بولائه الولي الأمر ويؤكد مساندته له.

هوليت (Hoplite): (من اليونانية) وهو الجندي المسلح كاملاً؛ وكان يمثل في اليونان القديمة المواطن الذي يقوم - إلى حد ما - بتجهيز وسليح نفسه.

إمام (Imam): (من العربية: إمام، "قائد" و"إمام الصلاة")؛ الإمام هو 1. قائد الجماعة في الإسلام ومقدمهم في الصلاة. 2. إمام جميع المسلمين، وتُعرف السنة بالخلفاء الأربعة الذين يعتبرون الأئمة الحقيقيين، في حين تتواصل سلسلة الأئمة لدى الشيعة (حسب الترتيب) نحو الخامس والتابع والاثني عشر وتؤمن هذه الأخيرة بوجود (فاعلية الإمام في الخفاء)، وحسب اعتقادها، فإن الإمام معصوم عن الخطأ وله مكانة شبيهة بالنبي وله الحق في القيادة السياسية.

مستقلون/ أعضاء الجمعية النجبة (Independenten oder Kongregationalisten): هم مجموعة من الكنائس الإنجليكانية ومن أميركا الشمالية التي طالبت بالاستقلال التام عن الأسقفية المركزية التي تمثل كنيسة الدولة. وقد أدت هذه المجموعة دوراً حاسماً خلال الثورة الإنجليزية التي قادها كرومويل.

لتنصيب/ الصراع من أجل التنصيب (Investitur Investiturstreit): (من اللاتينية: Investire، "قُدّ")؛ 1. في قانون الإقطاع الفعل الرمزي لعملية نقل الإقطاع بالخصوص. تشير 2. إلى الصراع الذي حدث في النصف الثاني من القرن الحادي عشر بين البابوية والملوكية فيما يخص من له الحق في تنصيب الأساقفة ورؤساء الأديرة. وبالاستناد إلى قانون الكنيسة الخاص اعتبر كل من ملوك ألمانيا وإنجلترا وفرنسا أنّ هذا الحق يعود إليهم في حين عارضت البابوية المصلحة هذا التنصيب عن طريق أناس ليسوا من رجال الدين. ووصل هذا الصراع أوجه في عهد البابا غريغور السابع والملك الألماني هنري الرابع الذي فرض عليه الذهاب إلى مدينة كانوسا للاعتراف لدى البابا عام 1077. ولم ينع إنهاء الصراع إلا عام 1022 خلال اتفاقية فورمس (Worms) التي تمخّل فيها الملك عن التنصيب بالخاتم والمصا، ولكنه تمهّد بتزويد رجال الدين بالغطاء الذي يصبح ملكاً للكنيسة.

إيروكيز (Irokesen): إحدى قبائل الهنود الحمر في أمريكا الشمالية تميزت بنظامها وكانت في عصر ماكس فيبر موضوع بحث علماء الإثنولوجيا (الشموب البدائية) المبدئ.

يسوعيون (Jesuiten): (من اللاتينية: Societas Jesu، جماعة يسوع)، جمعية دينية أسسها القسيس الإسباني Ignatius de Loyola عام 1534. هذه الجمعية التي شنها البابا بول الثالث كانت منظمة بصفة هرمية صارمة يرأسها قائد عام وتمثل وظيفتها في تقبل الاعتراف بالخطايا والقداس والموعظة والتربية والتبشير. أما أعضاء الجمعية فكانوا يتفحصون لتدريب صارم و"فروض روحية" قاسية. هذا وقد كانت الجمعية تهدف منذ البداية إلى كسب مكانة متعيزة داخل الكنيسة الكاثوليكية، فقامت بدور فعال في الحملة المناهضة للإصلاح في حين بدأ نجمها يأفل خلال القرن الثامن عشر حيث منحت بأمر بابوي في 21 تموز/ يوليو 1773 وتم التراجع عنه في 7 آب/ أغسطس 1814. في القرن التاسع عشر بدأ اليسوعيون نشر صورة متحجرة للكاثوليكية مما دفع خصومهم إلى محاربتهم وحمل الرايخ الألماني على سن قانون في 4 تموز/ يوليو 1872 بمنع عملية تبشيرهم.

جيمو- تنو (Jimmu-Tennō): (من اليابانية: "المحارب الإلهي" و"الحاكم السماوي")، لقب أسند في القرن الثامن بعد الولاة، وتحت تأثير صيني، لأول إمبراطور ياباني، وهو كامو ياماتو إيواراي هيكو (Kamu Yamato Iware Hiko) الذي تولى العرش في 11 شباط/ فبراير 660.

حق إلهي (Jus Divinum/ Divini Juris): (من اللاتينية: "حق إلهي") يفترض الحق الإلهي المنزل أسبقية كل القوانين الوضعية المتغيرة وتفصل التعليمات الكاثوليكية الرومانية "الحق الإلهي الوضعي" (Jus Divinum Positivum) الذي يضم القانون الأساسي للكنيسة عن "الحق الإلهي الطبيعي" (Jusdivinum Natu-rale) الذي يمكن معرفته عن طريق العقل. أما ماكس فيبر فيستعمل المصطلح من منظور تاريخي كوني.

جوسر مستحق (Justum Pretium): (من اللاتينية: "التمر المستحق")؛ وقع

تحديد السعر المستحق حسب ما ضبط في نظام رجال الكنيسة الأوائل بالنسبة للعصر الوسيط الغربي انطلاقاً من تكاليف الإنتاج والاستخراج فقط. وقد وقع التخلي عن العوامل الذاتية باعتبار أن الناس متساوون فيما بينهم وأن تبادل البضائع يفترض معادلة في تكاليف الإنتاج. ولم تدخل العوامل الذاتية في تحديد الأسعار إلا مع نظرية توما الأكويني.

عدل الحكومة (Kabinetsjustiz): حين يتدخل الحاكم في القضاء، قرارات حسب التقدير والغاية والاعتبارات السياسية.

قاضي (Kadi): (من العربية) قاضي (Richer) في النول الإسلامية هو القاضي حسب الشريعة. وقد كان القاضي مضطراً بالقوانين الشرعية وبالماتل التي يقع البت فيها حسب القوانين الدينية بحيث إنه يبقى مقيداً في إجراءاته وأحكامه بما تفرضه عليه هذه القوانين الشرعية.

عدل القاضي (Kadi-Justiz): هو العدل الاعتباري الذي لا يخضع لقواعد الحق الصورية حسب ماكس فيبر. يستعمل مصطلح "القاضي" هنا في المعنى السلبى العام وليس حسب القضاء الإسلامي.

رهبان كابوشيون (Kapuziner): (من اللاتينية: Ordo Fratrum Minorum Capucinarum) هم ينتمون إلى جمعية الإصلاح القرائنكية (→ القرائنكان) وينتمون حسب الكثوث المرتبط بلباسهم الرهباني. أُنشئت الجمعية حوالي 1528 من طرف ماتيو دو بازيكو (Matteo da Bascio) وليدوفيكو فوسومبرون (Ludovico Fassombrone) وأصبحت إلى جانب جمعية اليسوعيين من أهم الجمعيات المناوئة للإصلاح الديني. وقد سعى أعضاء هذه الجمعية إلى اتباع قواعد فرانسيسكو دي أسيسي واسترجاع روحها سواء في القداس أم من خلال العبادة أو بالاهتمام بالمرضى. أمّا في ألمانيا فقد برزت هذه الجمعية بعد قرار منع اليسوعيين خصوصاً في مجال الرعاية الدينية والتبشير.

كارولنجر (Karolinger): سلالة فرنجية نبيلة، سبّت حسب كارل مرتل القاسم بأعمال العائلة. وحصل الكارولنجر إلى السلطة في كامل الإقليم الإفرنجي منذ عام 687 ونالوا تاج الملك بداية من عام 751. وقد مكّن مع الملك بين (Pippin)

الأصغر وأبنائه من قبل البابا ستيفان الثاني في سان دنيس من ربط علاقة بين السلطة البابوية والملوكية أدت إلى نشر المسيحية الرومانية على كامل العرش الإفرنجي. وفي معاهدة فردان عام 843 تم تقسيم الملك إلى ممالك مختلفة وبذلك انتهى نفوذ سلالة الكارولنجين خلال القرن العاشر.

كارثايزر (Karthäuser): (من اللاتينية: Ordo Cartusiensis) طائفة من النساك المتأملين. يعود تأسيس هذه الطائفة إلى الأبرشية الكبرى بقرب مدينة غرينوبل (Grenoble) عن طريق القديس برونو من كولونيا عام 1085 ومجده "عادات" هذا الدير من طرف رئيسه غيغو (Gigo) عام 1125. وقد حدد أعضاء الدير حياتهم وأعمالهم المشتركة إلى أدنى مستوى بحيث كانوا يسكنون أفراداً في خلايا شبيهة بالنساكن ويقضون حياتهم في التشتك والعبادة والعمل البدوي. وقع منع هذه الطائفة عام 1901 في فرنسا وطرد أعضائها عام 1903 من الدير.

كات إيكزوخين (κατ' ἐξοχήν): (من اليونانية kanexochen). مثلاً، بصفتي خاص، متميز.

حداثة الحيلة (Kantelarjurisprudenz): (من اللاتينية cantela، "حيلة"، "احتراس") وهي إجراءات حدية لتجنب للمشاكل القضائية، وتشتمل خصوصاً في النظر للمعتق في الوثائق والعقود. كانت هذه العملية معروفة منذ القدم في الحقن الروماني وتعتبر منذ العصر الوسيط على مهنة مرتفق العقود أو الكاتب المعلق.

خليفة/ خلافة/ دولة الخلافة (Khalif/ Khalifat/ Khalifenreich) : (من العربية) خليف، "الخالف"، "النائب"؛ منذ وفاة محمد (ص) عام 632 هو الاسم الرسمي للخلفاء و قادة الأمة الإسلامية. وقد عرفت وظيفة الخليفة (الخلافة) دلالات متغيرة تتراوح بين المعنى الديني والمعنى السياسي. وقد امتد عصر الخلافة من 661 إلى 1258 بين حقبتين الخلافة — الأموية والخلافة — العباسية.

كليروس (Kleros/ κληρος): (من اليونانية: "تنصيب القرعة"، وفي معنى أوسع "الجزء من الإرث"). يستعمل ماكس فيبر هذا المصطلح في معنيين 1. "التنصيب من الأرض" الذي يورث على المواطنين الأشداء في المدينة أغلبية؛ 2. الأرض التي توزع على الجند من قبل المحاكم كمكافأة لخدمته العسكرية (والتي شبه الإقطاع).

كليروخ (Kleruchen). (من اليونانية: kleruchoi) هو الجندي الذي اكتسب كليروس؛ ويستعمل ماكس فيبر هذا المفهوم خاصة بالنسبة لجنود المستوطنات التابعة للسلطة المحلية.

كليمنس (Klient(en)): (من اللاتينية: Client) ، "خاضع"، "محمي". يعني في الحق الروماني الإنسان الفقير الذي لا يملك أرضاً والتابع لسيده قانونياً واجتماعياً. وحب تعيد ماكس فيبر كان المصممي من وجهة تاريخية "رجل ضئيف الدخل، مستأجر حسب الحق العام التسمي. ويفترض أن يكون لسيده "الاحترام (في الأصل: "الطاعة") والمؤازرة في الحرب، ومدد يد المساعدة الاقتصادية في الظروف الحرجة" (انظر: Weber, *Agrarverhältnisse* 3, S. 147). في المقابل وجب على السيد حمايته والدفاع عنه خاصة أمام المحكمة؛ ومن الناحية الاقتصادية أعطيت للمحمي أرض للاستئجار + precarium.

كوكوداكا (Kokudaka): مقياس للدخل الفلاحي الخاضع للضريبة، ويقارب ذلك 180,39 لتراً من الأرز. وأصبح فيما بعد مقياساً للضرائب منذ نهاية القرن السادس عشر حتى عام 1873.

مستوطن (Kolone): (من اللاتينية: Colonus)؛ تعني 1. الفلاح الصغير الذي يستأجر قطعة من الأرض؛ في المرحلة المتأخرة من العهد الروماني وخلال العصر الوسيط هو شبه الحر المرتبط بقطعة من الأرض؛ 2. القاطن في مستوطنة؛ ويستعمل المصطلح من قبل ماكس فيبر ليعت الجندي الذي استأجر قطعة من الأرض في مستوطنة.

امر التيمية (Kommendation): الفعل الذي يقوم به التابع للتأكيد على خضوعه للإقطاعي؛ ويتمثل عادة في تأدية القسم والركوع أمام سيده ووضع يديه في يدي السيد كمربون على الولاء له.

هون (Kommiss): (من الفرنسية: Commis)؛ موظف مساعد في المجال التجاري؛ هون (غالباً هون تاجر في السفر).

كوندوتيري (Kondottiere): (من الإيطالية)؛ قائد مرتزقة في إيطاليا خلال القرنين الرابع والخامس عشر. وكان هؤلاء القادة يعملون أحياناً بأمر من سادة المدينة

وأحياناً أخرى بصفة مستغلة فيقومون بتجهيز الجند المرتزقة وإعطاء الأوامر لهم.

ختم الزواج (Kon(n)ubi / Connubium): (من اللاتينية: Con(n)ubi-um) الزواج الكامل بالمعنى القانوني. وهو الزواج المعترف به في الحق الروماني حسب القانون المعني الذي لم يكن ممكناً في البداية إلا بين المواطنين من نفس الطبقة الاجتماعية ثم اتسع نسباً بعد (منذ عام 445 م.) ليشمل أيضاً الزواج بين الطبقة العليا والطبقة الشعبية. وقد كان العنصر الخامس هو العدالة القانونية بين الزوجين.

قنصل (Konsul): (من اللاتينية Consul)؛ وهو القائم الأعلى بشؤون الإدارة في الجمهورية الرومانية. وقد كان القنصلان حاملين لأعلى سلطة في الدولة.

كوزاك (Kosaken): (من لغة المرنر: كازاك، "الإنسان الحر")؛ نسبة روسية منذ القرن الرابع عشر للمحاربين الأحرار في السهول الأوروبية - الآسيوية الواقعة بين حدود نهر الدون والفولغا وحتى جبال الأورال؛ كانوا يتمتعون باستقلال ذاتي ولا يخضعون للضرائب. إلا أنهم فقدوا في حكم بيتر الأول وكاترينا الثانية استقلالهم الذاتي ودجّوا في الجيش الروسي بمرتبة متميزة. ومضى جيش الكوزاك قائماً حتى نهاية القرن التاسع عشر.

للائي (Laeti): (من اللاتينية: Laetus)؛ هم من القبائل الجرمانية التي قامت روما باستيطانهم. يعتبرون الغرياء الذين نُقِمت لهم روما أراضي للزراعة في مقابل دفع الزّيا والمساعدة العسكرية (حسب قانون Theodosianus 7, 20, 10). أمّا ماكس فير فيننتهم بـ "القبائل البربرية" التي "تحضلت على أراضي في مقابل الخدمة العسكرية" (MWG Ⅷ, S. 232)؛ وقد اعتبرهم من أصحاب الإقطاع وليسوا من الصّلاحين التابعين (المراجع المذكور، ص 334).

لاموية (Lamassus): (من لغة التبت: بلا-ما، لقب لرجال الدين والزّهبان)؛ هو شكل خاص للبوذية في بلاد التبت وبوتان ومنغوليا. لمجمع اللاموية بين عناصر من الديانة المحلية والبوذية الشّعبية التي جاءت إلى التبت حوالي 650. فإلى جانب التوجّه القديم لذوي "الفلاس الحمر" جاء في القرن الرابع عشر أصحاب "الفلاس الصّفر" كمحركة إصلاحية صدر عنها الدلاي لاما والتاشي لاما كربين

روحيين للبوذية. بنظامهم افرمى الصارم حكم الزهبان الثبت حتى عام 1959.

أجر انتقال الملك المأجور (Laudemienzahlung): (من اللاتينية: Laude-muna) أجر انتقال الملك. يدفع هذا الأجر في قالب مالي أو عيني لصاحب الملك الأصلي كلما تمزّل الملك المأجور إلى شخص آخر. ويعود أصله إلى مقابل شرقي يدفع للسيد عند موافقته على انتقال الملكية، وفي المرحلة الأولى من العصر الحديث تعلّق الأمر بموتة عذلية.

خدمة (Leiturgia): (عن اليونانية: Leitourgia، "خدمة") يشير هذا المصطلح للخدمات المدنية والوظيفية التي يقمها المواطن أو التابع للرجية في دائرته أو مديته. كما يعني بصفة خاصة المصاريف التي كان المواطنون في أثينا خلال القرنين الخامس والرابع ق.م. يدفعونها من مداخيلهم الخاصة.

جند الحدود (Limitanei): (من اللاتينية: مفرد: Limitaneus، "موجود على الحدود") جنود الحدود. وحسب تسميد ماكس فيبر هم الجند في عصر الإمبراطورية (غالباً قدماء المحاربين) الذين انتدبوا لحماية الحدود مقابل قطعة أرض للزراعة يمكن إرثها فيها بعد.

مخيموي (Machimoi): (من اليونانية ماخيموي) نصت يوناني للجنود المستوطنين في مصر والذين تحصلوا على قطعة من الأرض. استعمل المصطلح من طرف ماكس فيبر أيضاً لنعث طبقة المحاربين المصريين.

الماجيستر / الماجيستراتور (Magistrat/ Magistratskollegien/ Magistratur): وصف للوظيفة أو لصاحب الوظيفة العمومية. نجدها 1. في روما أو في أماكن تستند إلى الحق الروماني. وقد كان هؤلاء المظفين منتخبين غالباً لمدة عام. وفي بداية الجمهورية الرومانية كانوا يتقلّدون أسمى الوظائف الحكومية (مثل القناصل) 2. في فرنسا (في نهاية القرن الثامن عشر) ثم في بروسيا (منذ القرن التاسع عشر) لتعني الهيئات المنتخبة من طرف المجالس البلدية والتي تقوم بدور السلطة التنفيذية.

مهدي/ مهدية (Mahdi/ Mahdikanes): "الذي هداه الله"؛ ترجم في عهد

ماكس فير أيضاً بـ "المهدي المنتظر" ويشير المصطلح إلى الشخصية المنتظرة من سلالة النبي محمد (ص) التي ستجث في نهاية العالم لإخاد المسلمين وتجهيد الإسلام من خلال إصلاحات اجتماعية وسياسية. تعتبر الحركة المهدية تياراً متاهضاً للثمة هدف إلى تغيير البادية في العالم الإسلامي، إلا أنه كانت لها وجود مختلفة وأدت إلى قيام انتفاضات سياسية محلية.

مملوك (Mameluke): (من العربية: مملوك، "في ملك شخص"، "عبد") وهم سلالة حكمت مصر وسوريا، ويهود أصلهم إلى هيد من الأتراك والقوغاز اعتنقوا الإسلام وأصبحوا فيها بعد أحراراً. انفضوا إلى الخدمة العسكرية في العهد الأيوبي (1171 - 1250) واشتغلوا في مصر وسوريا. وعند 1250 استولوا عل الحكم في هذه المناطق وداموا حتى الاحتلال العثماني عام 1517.

منزل الرجال (Männerhaus): مصطلح استعمل من قبل هاينريخ شورتز (Heinrich Schurtz) الباحث في المجتمعات البدائية لوصف صورة الحياة الجماعية لدى المحاربين في المجتمعات الانقسامية البسيطة.

مئويت (Menoniten): هم أتباع الحركة الإصلاحية التعميدية التي أسسها Menno Simons (1496 - 1561) والتي نشأت عنها مجموعات التعميد في سويسرا وهولندا وشمال ألمانيا في القرن السادس عشر ونبتت المسيحية الكلفينية (الكلفينية). وقد رفض المئويت تعميد الأطفال والفهم والخدمة العسكرية.

ميروفنجر (Merowinger): فرع من قبائل الإفرنج وسلالة ملكية إفرنجية (482 - 751). امتد نفوذهم في الأصل فيها بين نهري الماس والتند وتوسع ملكهم حتى حدود بلاد الغال بعد الغزوات التي قام بها الملك كلوفيس. وباعتناق هذا الأخير المسيحية فتحت المملكة للتبشير ونأسس الأديرة ووضع نظام أسقي متاسك. وقد أدت الخلافة إلى حروب بين الإخوة وإلى تقسيم المملكة ومناطق النفوذ. وعام 751 فقدوا السيادة لصالح الكارولنجر.

ميثودية (Methodisten): حركة تجميد دينية نادى بها الأخوان شارل Charles وجون ويلي (John Wesley) في أكسفورد عام 1729 وانفصلت عن الكنيسة

الإنجيليكانية عام 1797، وقد طوّرت الحركة نمطها الخاص لنظام الكنيسة وانتشرت في إيرلندا وإسكتلندا وأمريكا الشمالية. تسم هذه الحركة بالبورج والتدين المتشدّد والعمل الخيري، كما أنها تتبع تعليمات مؤسسيها اللذين طالباً بحياة منهجية مثل تركيز على التقوى والثروة.

مستوزرون (Ministeriale): منذ القرن الحادي عشر يستعمل المصطلح لثلاث الأشخاص الذين يقومون بوظائف وخدمات (في مجالي الإدارة والحرب) لدى الملك أو المظالم في الرايخ الألماني يتجازون في المقابل بـ "إقطاع الخدمات".

ميشا (Mischka): (من العبرية شتاء "درس" و"خزّس" و"أهاد"). جمع من أحداث الحاخاميين الشفاهية ثم ضُبطها في القرن الثاني ق.م. وضمتها فيها بعد إلى التلمود اليهودي.

ميسنيتشيتزفو (Mjestnitschestwo): (من الروسية mestnichestvo، ومن mesto "مكانة")؛ وهو النظام القائم في روسيا إلى حدود القرن الثامن عشر بالنسبة للوظائف والمراتب، وهو نظام يراعي الأصول والخدمات التي سبق أن قدّمها العائلات.

مورمون (Mormones): (يؤمنون أنفسهم بـ "قديسي اليوم الأخير" - Latter Day Saints) طائفة دينية مسيحية أسست عام 1830 في الولايات المتحدة الأمريكية. تستند هذه الطائفة إلى الإنجيل وإلى كتاب مؤسسها جوزيف سميث (Joseph Smith) الذي يعرف بـ "المورمون". وقد هاجرت الطائفة إلى ولاية يوتا الأمريكية عام 1847 حيث استقرت في صحرائها خوفاً من متابعيها من أجل تحليل تعدد الزوجات. وهناك أقامت نظاماً اجتماعياً حرمياً يركز على العمل والطاعة المطلقة.

مفتي (Mufti): (من العربية) المفتي هو "الناطق بالأحكام الشرعية"، وهو عالم بالفقه في الإسلام ومرشد في المسائل الدينية والشرعية (← الشريعة) والمحرّر للفتاوي (← فتوة) إذا طلب منه ذلك من قبل القضاة أو أشخاص مستفتة.

نبلاء الوظيفية (noblesse de robe): (من الفرنسية)؛ تعنت به كبار الموظفين في الإدارة والقضاء بعدما أصبحت مكائهم متشابهة مع نبلاء الإقطاع في بداية العصر

الحديث. ويقصد به خاصة أصحاب الوظائف العليا في فرنسا المنحدرون عادة من البرجوازية والذين يتمنون غالباً للقضاء أو أصبحوا أعضاء في البرلمان.

نومارخ (Nomarchen): (من اليونانية) وهم الحكام في الأقاليم (nomoi) المصرية.

لا أرض بدون مالك (Nulle Terre Sans Seigneur): (من الفرنسية: "لا أرض بدون سيد")؛ مثل يضرب منذ العصر الوسيط ويصف ظاهرة الإقطاع المتطورة آنذاك. وفي المعنى الضيق يشير إلى المصطلح القانوني في فرنسا منذ القرن الرابع عشر والذي يحدد وثائق الملكية في مجال الإقطاع حيث يودع صاحب الملك ملكه إلى مائه ويعود إليه كإقطاع. وقد استعملت هذه الطريقة من قبل ملك فرنسا لنشر رسم أكبر قسم يمكن من الإقطاع تحت سيادته وتقليص انكسار الخاص كتسجعة لذلك.

بدون اعتبار الشخص (Ohne Ansehen Der Person): وهي جملة من الإنجيل (رسالة بطرس الأولى ١، ١٦) حيث "يحكم الله كل إنسان على أعماله بغض النظر عن شخصه". وتستخدم الجملة في المعنى المجازي كعلامة على العدالة الموضوعية.

أويكس (Oikos): (من اليونانية: "منزل" و"تسيير شؤون المنزل")؛ يقصد به في العهد القديم النظام الاقتصادي المنزلي. ومنذ عهد روبرتوس (Rodbertus) نسبت به النظام الاقتصادي الأبوي القائم على الزراعة والاكتفاء الذاتي لدى أمير أو صاحب ملك واسع.

أومويون (Omeyyaden): (من العربية)؛ أول خلافة أموية (661-750) أسسها معاوية بن أبي سفيان (661-680) من بني أمية بعد أن تغلب على علي بن أبي طالب في معركة صفين. وبعد طردهم من دمشق من قبل العباسيين عام 750 أقام الأمويون خلافتهم في قرطبة حيث دامت حتى عام 1031.

أعمال تليق بالعبود (Opera Servilia): (من اللاتينية "أعمال تليق بالعبود"). عبارة استعملت في العصر القديم لتدل على الأعمال التي لا يقبل رجال الأعيان القيام بها، ولذلك استعملت غالباً للدلالة على الأعمال البدوية.

حكم الله (Ordeal): (من الإنجليزية القديمة، "المؤرّع" ومن اللاتينية: ordo-
lium) كانت عبارة "حكم الله" منتشرة لدى العديد من الشعوب للتعبير عن الدليل
المستعمل في الإجراءات القضائية. ومن بين الوسائل المستعملة الماء أو النار. أما في
الاصطلاح العلمي فتعني عبارة "أوردال" منذ القرن التاسع عشر "حكم الله" الأداة
القانونية التي ظهرت بعد التنازل المسيحية بالتصورات الجرمانية للملء.

عثمانيون (Osmanen/ Osmanenreich): يعود الاسم إلى الغازي عثمان
الأول الذي أسس السلطنة العثمانية التي حكمت منذ حوالي 1300 - 1922. انطلاقاً
من المقاطعة البيزنطية في بيثونيا (Bithynien) جمع عثمان حوله المحاربين الأتراك الذين
كوّنوا القاعدة لخلفه مراد الأول (1359 - 1389) وباي يزيد الأول (1389 - 1402)
لتأسيس الإمبراطورية العثمانية. توسّع العثمانيون في دول البلقان وأنضموا العديد من
الدول لسلطانهم ثم غزوا القسطنطينية عام 1453 وأصبحت منذ ذلك العهد عاصمة
لملكهم. قاد العثمانيون عدداً من الحروب وامتد نفوذهم في الغرب حتى أبواب غيّنّا
التي انهزموا أمام أسوارها عام 1683. هذه الهزيمة مثلت ثغوراً في سياستهم التوسعية
نحو الغرب، لكنهم واصلوا تقدّمهم في الشرق الإسلامي. وفي القرن التاسع عشر
أدت الحروب التي تواصلت مع روسيا إلى تدهور اقتصادهم من أجل المقروض
التي تراكت وإلى ظهور المعارضة (التي نظمها شباب الأتراك الأحرار عام 1908/
1909). وبعد الهزيمة في الحرب العالمية الأولى فرض على السلطان التخلي عن الحكم
والغيت السلطنة عام 1922 ثم أعلنت الجمهورية بقيام دولة علمانية.

أوتون (Ottonen): سلالة من نبلاء الساكس يعود أصلها إلى الليودلفينغر (Li-
udolfinger) بما في ذلك من ملوكية وإمبراطورية (911/936 - 1024). تحوّلت
هذه السلالة حل إمارة الساكس في عهد أبناء الأمير ليودلف († عام 866) مؤسسها.
بعد انتخاب هاتيريك ملكاً للرايخ الإفرنجي الشرقي عام 911 باشر الأوتون في عهد
أوتو الأول (936-968) بتطبيق سياسة ربط الكنيسة بالدولة. هذه السياسة كانت
تهدف إلى توسيع رقعة النفوذ شرقاً من خلال عملية التبشير وتجنيد الإمبراطورية
الغربية. خبر أنّ هذه السلالة انتهت مع موت الملك هاتيريك الثاني عام 1024.

طبقة منبوذة (Pariskaste): (من لغة التاميل Parla التي تعني "الطبل")؛

بعض المصطلح في البداية طبقة لاهي الطبل الدونية في جنوب الهند والتي كانت خارج الطبقات الأربع الهندية. يستعمل ماكس فيبر هذا المصطلح في معنى الجماعة المقصية سواء إثياً أم من حيث التقاليد عن الطبقات الأخرى.

مال مؤثن (Pecallum): (من اللاتينية "مال مخصص"، "مال مؤثن"). في الأصل كان المصطلح يعني المال المرتبط بالخيران، ثم تحول ليبدأ بعد ليدل على العقار الذي يبقى في ملكية السيد كمالك مؤثن غير أنه يستثمر من طرف التابعين له. وبرزت هذه الظاهرة في روما لتضمن بالخصوص ملك الإبن حتى وفاة والده.

الدوام (Perennitas): (من اللاتينية "Perennitas"، "دوام"، "استمرارية") وجود دائم طويل ومستمر.

مورد ربح قار (Pfründe/ Präbende): دخل قار مدى الحياة يدفع من صندوق لمن يقوم بوظيفة أو واجبات إدارية أو كنسية.

مندتون ورعون (Pietisten): حركة دينية ظهرت في القرن السابع عشر أولاً في إنجلترا وهولندا ثم في ألمانيا أيضاً لتعارض نظام الكنيسة البروتستانتية المتشدد. كانوا يسعون إلى التعمق في العقيدة والعيش شخصياً حسب تعاليمها، كما يطالبون بكنهوت عام ويهتمون في حلقات بقودها رجال لاهوت ورعون.

هافة الناس/ الجمهور (Plebejer): (من اللاتينية plebs وتعني "شعب" "جمهور") يستعمل ماكس فيبر هذا المصطلح غالباً في معناه الروماني الأصلي لتعت كل الناس الذين لا ينتمون إلى طبقة الأعيان. فهم أحرار من ناحية ولكنهم لا يشاركون في الحياة السياسية والقضائية.

مدينة دولة (Polis): (من اليونانية) يقصد بها منذ القرن الثامن ق.م. المدينة الدولة التي لها استقلالية سياسية واقتصادية ودينية.

سابقة عدلية (Präjudiz): (من اللاتينية praeiudicium "حكم سابق") في الإجراءات العدلية حكم قضائي يمكن أن يصبح سابقة يقتدى بها في حالات قضائية قادمة.

رهبان دير بريمونستري (Prämonstratenser): (من اللاتينية: Ordo Prae-monstratensis) طائفة الرهبان المنظمين في كورس المرتلين. أول دير لطائفة Pré-montre أنشئ عام 1120 قرب مدينة Laon من قبل القسيس الثنفل نوربرت فون كزنن Norbert von Xanten، ثم بدأت هذه الظاهرة تنتشر بسرعة في أغلب رهبان الدير هوغو فون فوسس Hugo von Fosses (1126/28 - 1161) حسب مبدأ الثبتي (حيث يحافظ الدير الأب على حق الرقابة بالنسبة للأديرة الجديدة). وباعتراف البابا بقيادة الدير عن طريق جمعية الرهبان بضمن لهم الاستقلالية إزاء الأسقف المحلي، وهو ما دفع العديد من النبلاء إلى تأسيس مثل هذه الأديرة في منتصف القرن الثاني عشر.

ضمان الدفع (Prästationsfähigkeit): (من اللاتينية: Praestatio، "ضمان"، "التكفل يدفع ما هو مستحق"). في العهد - الفريديريسياني أصبحت تعبر عن إمكانية دفع الفلاحين لضر البهم.

بريتوريان (Prätorianer): (من اللاتينية)؛ حرس قادة الجيش الروماني منذ القرن الثاني ق.م. والفرق المميز الحامي للقيصر في عهد أغسطس. ومنذ القرن الثاني بدأ الحرس يتدخل في السياسة ويدين حتى القيصر، لكن تم إلغاء هذا الفريق عام 312. سوابق (Präzedenzen): (من اللاتينية: Praecedentia iudicia) هي أحكام سابقة يمكن انتهاجها في حالات مماثلة.

ملكية بدون وثيقة (Precarium): (من اللاتينية)؛ ملكية قابلة للإلغاء. حسب ماكس فيبر "هي ملكية بدون وثيقة اعترفت بها المحكمة وبذلك تحمي صاحبها إزاء طالب ثالث، لكنها عادمة أمام السيد". وهي تبرز الجانب "القانوني للملكية" في عملية استئجار الأراضي (انظر Weber, Agrarverhältnisse 3, S. 147).

منصب أول (Princeps): (من اللاتينية، "الأول"، "العريق الأصل")؛ هو الاسم الذي اختاره أغسطس ليرمز مكانته في الصورة الجديدة لنظام الدولة (Prinzipat) -

منصب أول (Prinzipat): (من اللاتينية principatus، "المنصب الأول في

الدولة"؛ نعت غير رسمي للشكل الذي وضعه أغسطس للمكانة الأولى في الدولة متبعاً في ذلك التقاليد الجمهورية ولكن بفصلها عن اللوكية والديكتاتورية. وقد فصل ثيودور مومسن هذا المنصب عن عهد القيصريّة المطلقة (ما سُمّي بالشبطرة) منذ Diokletian.

بطلمة (Ptolemäer/ Ptolemäerreich): سلالة يونانية/ هيلينية حكمت مصر (323-30 ق.م.) تولى البطلمة الذين جاؤوا من مقدونيا مع الإسكندر الكبير الحكم في مصر بعد وفاة هذا الأخير. ويعود الاسم إلى بطليموس الأول. وتُميّز البطلمة بمواصلة إصلاح الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية القائمة بالتركيز على مركزية امتلاك الأراضي الزراعية والإدارة واحتكار الاقتصاد والتجارة. وبعد ازدهار اقتصادي ملحوظ ونوع سياسي دام حتى منتصف القرن الثالث ق.م. بدأ نجمهم في الأفول وأصبح البطلمة تابعين لروما. وكانت كليوباترا آخر ملكة للبطلمة.

طهر منزقون (Puritane): (من الإنجليزية Puritans، "الطهر") جمع لعدد من الطوائف الدينية والسياسية ظهرت في إنجلترا منذ عام 1560 وتأثرت بالكثنية، وكانت تسعى إلى اتباع الدين بصفة نقية؛ حارب الطهر الأسقفية المركزية ورفضوا تعليقات الكنيسة الإنجليكانية، لكنهم كانوا يشجعون الإصلاحات الدستورية والديمقراطية من وجهة نظر سياسي. وقد هاجر العديد من الطهر إلى أميركا الشمالية بداية من عام 1620 إلى واجهوه من متابعات واضطهاد من طرف الدولة. أمّا ماكس فيبر فيستعمل المصطلح استناداً إلى المفهوم المتداول بين الناس منذ القرن السابع عشر والذي يشير إلى "حركة التنسك التي ظهرت في إنجلترا وهولندا بدون الاهتمام بالاختلاف القائم بين الطوائف على مستوى البرامج والتعليقات الكنسية، (انظر: Weber, Protestantische Ethik II, S. 2, Fn. 2).

مرتمشون (Quäker): (من الإنجليزية quakers، "مرتمشون")، هو في الحقيقة اسم استهزاء بأعضاء "جمعية الأصدقاء" (Society of Friends) الذي أطلق عليهم من أسبل انصاهم خلال القداس واتزلاقهم في عملية جذب وارنماش، ثم تحول في الختام إلى تسميتهم الخاصة. وهم طائفة أنشأها جورج فوكس (George Fox) (1624-1691) ترهب الطقوس الكنسية وتظن أن هناك "نوراً داخلياً" لدى كل

شخص كمصدر للوحي الإلهي. وقد وقع نشبتهم خلال الحرب الأهلية لرفضهم الكنيسة الإنجليكانية لكنيسة الدولة ولوقوفهم السلمي الصارم (رفضهم للقسم والخدمة العسكرية). وقد هاجر أغلبهم إلى أميركا واستوطن معظمهم في ولاية بنسلفانيا (Pennsylvania) التي أسسها ويليام بين (William Penn).

حاخام/ نظام الحاخامات (Rabbi/Rabbinertam): (من العبرية ربي، "مربي")؛ انطلاقاً من المخاطبة بكلّ احترام "ربي" تحول المصطلح منذ القرن الأول إلى لقب لعلماء اللاهوت اليهودي. أمّا وظيفة الحاخام فقد ظهرت في مستهل القرن الثالث وأصبحت تعني للمصلّين في كتب اللاهوت اليهودية والذين يصدرون الأحكام في المسائل الدينية ويقومون بالشعائر المقدسة ولهم الحق في تأويل التوراة. ويعود الفضل للحاخامات في الجمع المنظم للقوانين والشرائع اليهودية (انظر: الميثا والتلمود) وتأويلها. كما أنّ دورهم التريوي مكّتهم من التأثير على حياة الأفراد بالمحافظ على العادات والتقاليد اليهودية بعد هدم أورشليم عام 70 ومهاجرتها. وقد يستعمل مصطلح نظام الحاخامات لوصف الشكل الصارم في أتباع الديانة اليهودية كما يحدده الحاخامات.

رجبوت (Radschputen): (من السنسكريت Rajaputra، "ابن الملك")؛ طبقة في شمال الهند يعود أصلها إلى طبقة المحاربين (كشاترياس)، وكانت تمثل الطبقة الحاكمة في 17 إمارة من جملة 20 إمارة في رجبوتانا المعروفة الآن بمقاطعة راجستان بالشمال الغربي للهند والتي كانت مستعمرة بريطانية من عام 1818-1947.

راحي (Raj): (من العربية رعية، رعاية)؛ الفلاح و"الخاضع للحماية". يعني المصطلح في عهد السلطان المملوكي الخاضع للحماية وغنياء بعد أطلق على الفتيين. كانت الرعية تخضع للحماية ولكنها ليست تابعة مثل العبيد. ويمكن بأمر من السلطان أن يبتد الرعاة كفرسان.

رمسيون (Ramessiden): هو ثعت جماعي للملك مصر القديمة الذين يحملون اسم رمسيس؛ وفي معنى آخر هم ملوك الأسرة التاسع عشر والأسرة العشرين (1070-1292 ق.م.).

حق الوظيفة (Recht am Amt/ Recht auf das Amt) تشير 1. إلى وصف النزعة المناهضة لحرور الأمراء والمهاجرة لامتلاك الوظائف من قبل الموظفين. وقد تحققت من خلال العديد من الضمانات مثل الحماية والاستقلالية التي فتحتها بعض الأمراء وكذلك في المطالبة بأجر ثابت وضمن المعاش. 2. في المعنى الضيق تعني الحق في القيام بالوظيفة الموكلة بدون مضايقة أو تغيير. وطالما لم يقم صاحب الوظيفة بمخالفة، فلا يمكن تسليم الوظيفة لغيره إلا بعد غروجه على المعاش أو وفاته.

عمل السخرة (Robott): تستعمل العبارة في العديد من الدول السلافية للتعبير عن عمل السخرة (← عمل السخرة)، وقد أصبحت مأثورة منذ العصر الوسيط في لغة الحقوق الألمانية.

شاهم (Sachem): (من لغة الإيروكيز 'Ho-yar-na-go'-war، "مرشد الشعب")، مقدم السلالة لدى المندوب الحمر في أميركا الشمالية المعروفة بالإيروكيز. حل خلال القائد العسكري يمتّم المقدم بقضايا السلم. وكانت العلاقة الدعوية من جهة الأم هي المنصر الأساسي في اختيار للمقدم لهذه الوظيفة. وكان المحبون مقبلاً المثلون بلحمة قبائل الإيروكيز يكوّنون مجلس الشورى لديهم.

ساليير (Salier): سلالة من نيلاء الإفرنج الساميين. أخذت الحكم عام 1024 عن الأتون بعد انتخاب كنراد الثاني ملكاً للألمان. وقد تناوب آل الساليير على الحكم بين ملك وقبصر حتى وفاة هاينريخ الخامس عام 1125 الذي لم يتخلف ولداً لمواصلة الحكم.

ساموراي (Samurai): (من اليابانية: ساهوروار، "خدم")، لقب للأندصار العسكريين في اليابان الذين هم في خدمة سيدهم ويتميزون بالولاء والوفاء. كانوا يتمتعون بحقوق على الأراضي المحلية إلى حدود القرن السادس عشر، غير أنه فرض عليهم منذ القرن السابع عشر الإقامة إلى جانب الشوغون أو الداييميو كتابعين له. ونتج عن ذلك أنهم فقدوا الحقوق التي كانوا يكتسبونها وتحوّل إقطاعهم إلى معاش يقدر بالأرز.

ساسانيون (Sassaniden): سلالة حكم فارسية عثرت فيها بين 226-

642/651 أنسها أردشير الأول (224- 241) واعتبرت نفسها خليفة لحكم الأخامنة (705- 329 ق.م.). وقد هُزمت مملكتها المصاحبة التي سبى أن حقدتها السلف باستثناء مصر وسوريا وآسيا الصغرى. لكن خلافاً للإقطاع التقليدي الذي هيمن بقوة فيما سبق وضع الساسانيون بيروقراطية صارمة تقودها طبقة من الموظفين. كما جعلوا من الزرادشتية ديناً للدولة قائماً على كهنوت ذي نفوذ كبير. خارجياً وجب عليهم مواجهة روما وبيزنطيا وكذلك العرب، إلا أنهم هزموا عام 642 أمام الفتح الإسلامي الذي أخذ منهم مركزية إمارة البلاد ونظام الحياة.

شامان (Schamane): رجل دين يداني يسمى في مرحلة من الجذب للاتصال به "الأرواح" أو "الجن". وقد انتشرت الشامانية خاصة في المناطق الشمالية والشرقية من آسيا الوسطى، فهي ليست ديناً مستقلاً بذاته وإنما طريقة سحرية وجدائية نجدها لدى العديد من الأديان. غالباً ما ينظر إلى الشامان كشخص يتمتع بقدرات خارقة للعادة حيث يمكنه شفاء المرضى والتنبؤ.

شريعة (Scharia/ Scheriah): (من العربية) شريعة، "السلوك إلى المروءة"، "الطريق المفروض اتباعه". هو مصطلح في علم الدين الإسلامي لبحث القانون الفقهي وجميع الفروع الإلهية. تنظم الشريعة حياة المسلمين بأكملها، سواء الدينية أم السياسية أم الاجتماعية أم المنزلية أم الفردية.

شيخ الإسلام (Scheich-ul-Islam/ Scheich-ül-Islam): (من العربية) شيخ الإسلام. منذ منتصف القرن السادس عشر هو لقب شرفي لمنزلة الفسطاطية الأعظم.

شيعة (Schiffen): (من العربية شيعة، "حزب") تيار ديني في الإسلام ظهر عقب الصراع الذي حصل بين الخليفة علي بن أبي طالب وخصمه معاوية بن أبي سفيان. يذهب الشيعة الخلافة لأهل البيت وتواصلها من خلال الأئمة الذين لهم صلة دعوية بأهل البيت. لم يتمكنوا من تكوين دولة خاصة بهم باعتبارهم يمثلون أقلية في الأمة الإسلامية.

مجالس القضاة (Schöffenkollgien): مجالس القضاة في مدن العصر الوسط

والتي كانت تعمل أيضاً كمجالس إدارية للمدينة. ويمكن لمؤلاء القضاة أن يرفع
نعيهم من سادة المدينة أو انتخابهم من طرف المواطنين أو بتوافق مع المجلس القائم.

سلاجقة (Seldschuken): سلالة تركية حكمت فيها بين القرن الحادي عشر
والثالث عشر. حكمت في آسيا الوسطى وآسيا الصغرى. يتبنّهم السلطنة عام
1055 أصبح ملكهم واسعاً، غير أنه لم يستمر كثيراً وانقسم بعد 1157 إلى العديد من
الدويلات.

التفويض للشيخ العائلة (Seniorat): (من اللاتينية senior) تعبير على نظام
للإرث يعود فيه جميع ما تملك العائلة (بخض الطرف عن القرابة) دائماً إلى كبير السن فيها.

شيخ (Seniores): (من اللاتينية المفرد Senior، "الشيخ"). استعمل ملكس
غير المصطلح في معناه العسكري والإقطاعي التاريخي. ويمثل الجيش الذي يضمه
البد على حسابه وكل الأشخاص التابعة له العنصر الأساسي في المنظومة العسكرية
الإفرنجية وما يتجرّ عنها من تطور الإقطاع.

شريف (Sheriff): إحدى الوظائف السامية في الإدارة الإنجليزية المستقلة.
في عهد النورمان غالباً ما كانت الوظيفة وراثية وكانت تشمل رئاسة المحاكم وإدارة
الخزينة والقيادة العسكرية والتبليغ على المقاطعة التي يقطعها. إلا أنّ هذه الصلاحيات
تم تقويضها في نهاية القرن الثاني عشر بعد إنشاء وظائف جديدة مثل قاضي الصنح
بحيث لم يبق للشريف في القرن الثامن عشر سوى وظائف دونية على مستوى المحاكم.

شوغون (Shōgun): (من اليابانية: sei-i-tai shōgun، القائد الذي أخضع
البرابرة)؛ قائد عسكري يفوض له الإمبراطور جميع الأوامر العسكرية. تبنى
الشوغون عام 1192 أيضاً الإمارة المدنية بحيث أصبحت في يده إلى حدود عام 1867
كل السلطات. صورياً بقي الإمبراطور مديراً للشؤون البلاد، لكن الشوغون كان في
الحقيقة المسيطر للأمور رغم عضوده للإمبراطور باعتباره أحد كبار الإقطاع.

بدون حق أو تعصيب (Sine ira ac studio/ sine ira et studio): (من
اللاتينية). وجدت هذه العبارة لأول مرة لدى المؤرخ الروماني تاسيتوس في الحوليات

1,1)، (Tacitus, Annales 1,1) وهو الذي اعتبر أنه قدّم تاريخ روما "بدون حق أو تعصب"، أي بدون أحكام مسبقة.

مكافأة بدون حق/ سبنكور (Sinekure/ Sinekurst): (من اللاتينية sine cura، "بدون حق") مكافأة كنسية يتخّص بها من ليس هو مرتبطاً بوظيفة. والسينكورست هو من يتمتع بمثل هذه المكافأة.

مهام حقيرة (Sordida Munera): (من اللاتينية، "المهام الحقيرة"، الخدمات الدنية). ويعني المصطلح في نظام تيودوسيانوس (11، 18، 16) الخدمات الدنيوية التي تمنح منها مجموعات معينة من الأشخاص ذوي المكانة العليا.

صبايحي (Spahi): (من الفارسية): صباحي، "تابع للجيش"، وهو تعبير تركي فرنسي مستعار؛ صبايحي تفيد الفارس الجندي. في العهد العثماني (– العثمانيون) كان يقصد به أولاً (في القرنين الخامس والسادس عشر) الفارس الفاطن في الأرباب الذي ينتمي لمكافأة صغيرة (نهار)، ثم أصبح فيما بعد يعني الفارس المأجور.

أهالي سبارطا (Spartiaten): وهم المواطنون وجنود المدينة الدولة اللسخديمونية.

قفّة المعونة (Sportula): (من اللاتينية: Sportula، "قفّة المعونة"). وهي الدفوعات الإدارية وخصوماً تلك التي تدفع للموظفين خلال الدفوعات القضائية مثل إرسال الدعوة لحضور القضية أو عملية التمهيد أو مناوبات الحكم (بها في ذلك من استرشادات علنية من قبل القضاة).

إقطاع للمدينة (Stadtfendalismus): وأيضاً Polis-Feudalismus يشير المصطلح إلى عملية استيطان الجند في مدينة محصنة في العهد الغلطي القديم، وذلك من خلال تكريمهم ومنحهم الأراضي.

شيوارث (Stuarts): عائلة نبيلة حكمت إسكتلندا (1371 – 1688/89) وإنجلترا (1603 – 1688). في مرحلة حكمهم إنجلترا واجهوا كممثلين للكاثوليكية الصارمة معارضة شعبية من قبل النبلاء الطهر والبورجوازية أدت إلى حرب أهلية بين أنصار الملك وأنصار البرلمان وانتهت بإعدام الملك كارل الأول عام 1649. بعد حكم

كرومريل هاء آل ستيوارت إلى السلطة من جديد مع الملك كارل الثاني (1660 - 1685)،
غير أنهم لم يعمروا طويلاً وعزلوا بصفة نهائية عام 1688/1689.

عملية توزيع الضرائب (Subrepartition): (من اللاتينية repartire "وزع"
حسب المشاركين). عملية توزيع الضرائب عن طريق الهيئات الإدارية (مثل الأقاليم
والدوائر والمبليات) وصولاً إلى الرعية والمواطنين.

سلطنة (Sultanismus): استعمل هذا المصطلح في المعنى السلبي أولاً من
طرف فريهير فون شتاين (Freiherr von Stein) للخط من قيمة سلوك الأمراء الألمان؛
ثم استعمله أيضاً ثيودور مومسن للخط من كفاءة إدارة الحكم في الشرق والتي تتناقض
والفكر الهلنستي والروماني في تسيير الدولة (خاصة في كتابه التاريخ الروماني (Römische
(Geschichte V9, S. 16, 153) ويعني لدى ماكس فير السيادة المطلقة للحاكم ما.

أسقفية سامية (Summepiskopat): (من اللاتينية Summus episcopus)
وتعني في الدول الألمانية البروتستانتية (إلى حدود 1918) المكانة التي تمنح لولي
الحكم في البلد وهي بمنزلة "الأسقف الأسمى" بالنسبة للكنيسة القائمة هناك

سنة (Summitismus): (من العربية سنة، "عادة")؛ تيار كبير في الإسلام ظهر
بعد الصراع الذي جرى بين الخليفة علي وخصمه معاوية. تتبنى السنة في قضايا
العقيدة الأصول كالقرآن والسنة المتمثلة بالخصوص في أحاديث الرسول وسيرته.
أما فيما يتعلق بتسيير شؤون الدولة والقضاء، فإنه يمكن وصفها بالبراغماتية خلافاً
للسنة.

تطير (Superstition): (من اللاتينية). في اللاتينية القديمة كانت العبارة تستعمل
بمعنى دلالة سلبية وهي مستعارة من عملية الجذب؛ ولكن بداية من القرن الثاني ق.م.
بدأت تبرز كمنعكس لمفهوم الدين "Religio" وتعني نوعاً من التفكير والفعل المنافي
للتقوى.

تجميع المستوطنات (Synektismus): (من اليونانية "تجميع المستوطنات")
وتعني العملية الفعلية أو الشكلية لتجميع المرافق غير المرتبطة في اليونان بعد
الاستيطان (في القرنين الثامن والسابع ق.م.) والتي حدثت لأسباب سياسية أو
عسكرية.

تلمود (Talmud): (من العبرية تلمود، "تعلم")، العمل الأدبي الأكبر في اليهودية بعد التوراة، نشأ بعد فرون من النقل الشفوي والتدوين. تم منذ القرن الثالث جمع نصوص التلمود وفقيها في مدارس التلمود في بابل وفلسطين. من هنا كان الحديث عن تلمود فلسطين (المعروف أيضاً بتلمود أورشليم) وتلمود بابل.

تلاييون (Tertiarier): وهم نعت لأعضاء "الطائفة الثالثة" (من الرجال)، (من اللاتينية Tertius ordo). فبعض الطوائف الدينية، وفي مقدمتهم طوائف المعوزين، لهم إلى جانب جميعتي الرهبان والراهبات قسم ثالث مكون من رجال ونساء ليصوموا من الرهبان إذ يواصلون أعمالهم الدينية من عمل وجمع الزرق، ولكنهم التحقوا بهم فيما يتعلق بأبواب بعض قواعد التنسك التي التزموا بها. ومن أهم هؤلاء يمكن خاصة ذكر جمعية الثلاثينين الفرانسييسكان (← الفرانسييسكان) التي تنعت بـ "الطائفة الثالثة"، كما أن هناك إلى جانبها ثلاثين وثلاثيات من طائفتي التومبيكان والكراملة.

توراة (Thora): (من العبرية تورى "علم"، "تعليم")، أول كتاب مقدس لدى اليهود، ويشمل في المعنى الضيق للكلمة "الكتب الخمسة لموسى" المنزلة عليه في جبل سيناء والتي تعتبر عن الرابطة المقدس بين الله وبني إسرائيل.

تراييون (Trappisten): (من اللاتينية: ordo Cisterciensium Reforma-torum)، وهي طائفة اليسرسيترز الإصلاحية. ويعود اسمها إلى حركة الإصلاح التي قام بها الدير الفرنسي La Trappe من طريق رئيسه أرماند-جان لوبونيار دو رنسيه (Armand-Jean Le Bouthillier de Rancé) عام 1664، ولم يقع تأسيسها رسمياً إلا عام 1834. وما يميزه أعضاء هذه الطائفة هو العبادة والعمل اليدوي والصيام والصمت. وقد اعترف بالتراييين كطائفة مستقلة عام 1902.

وقاء (Trustis): (من اللاتينية الوسطى، "وقاء"، "حماية"). وهي تعبير عن العلاقة الحسنة بين ملوك الإنرج في عهد المبرولينغر وتلاميذهم (Antrustiones). وحسب اتفاقية ساليكا (Lex Salica) كان هؤلاء التابعين في حاية خاصة وهو ما نص على وثيقة "in truste dominica" — الأستروزيون.

تشين/ المربة (Tschin/ Tschin): (من الروسية) čin، "مرتبة". وتعني مرتبة جندي أو موظف مدني أو في بلاط روسيا. وهذه المربة وقع ضبطها حتى

عام 1917 حسب القائمة التي حددها القصر بيتر الأول عام 1722 والتي كانت تقسم 14 مرتبة (وكانت القائمة تسمى "Tabel" أو "Rangach").

تشيوفنيك (Tschinowalk): (من الروسية) Zinovnik. تعني صاحب مرتبة - تشين (Tschin)؛ وهو الموظف أو المشتغل لدى الدولة (و لو في مرتبة دنية).

لودايبور (Udaipur): (يسمى أيضاً Mewar) وهي إحدى الإمارات الكبرى أو المملكات التابعة لإقليم راشبوتانا الذي كان الراشوتون يهيمنون عليه وإن كان في القرن التاسع عشر تحت السيادة البريطانية. وقد كانت الإمارة تعدّ 1,7 مليون نسمة عام 1891.

لوي (Uji): (من اليابانية)؛ وتقصّد العبارة العشرة ذات الارتباط الدموي الفعلي أو الخيالي بسلالة عظيمة. وغالباً ما ترجم في عهد ماكس غير بكلمة "سلالة" أو "عشيرة".

علماء (Ulema): (من العربية: علماء)؛ هم أولو "العلم" و"المعرفة"؛ يعتبر هؤلاء في العالم الإسلامي ممثلين للشريعة وعلوم الدين والفناء، ويوكل لهم غالباً مناصب حكومية.

مقطع / التابع (Vasallen): (من اللغة اللاتينية "خادم"، "جيد")؛ هو المقطع الذي يرتبط بأمر من خلال عقد وتقسّم؛ ويوكل له سببه مقابل خدمات (استشارة ومساعدة) إقطاعاً يتمكن عن طريقه من سدّ حاجاته وخصوصاً تقديم خدمة عسكرية. ورغم ما يفضّيه العقد من خضوع صوري، فإنّ المقطع يعتبر نفسه قد ارتفع شرفه وانضمّ إلى طبقة الإقطاع.

مجلس الشورى بالبنّيقية (Venezianischer Rat): منذ 1187 يتكوّن مجلس الشورى في البندقية من "المجلس الكبير" وهو صاحب القرار السياسي و"المجلس الصغير" وهو الذي يسيّر الدولة. وفي المرحلة المنقضية بين 1286 و1323 انفصل المجلس الكبير كممثل للأرستقراطية عن المجلس الصغير وأسس مجلس الأرستقراطية الذي بقي قائماً حتى حلّ جمهورية الانهلاء عن طريق نابليون الأول عام 1797.

الوقف (Wakuf): (من العربية "وقف" و"أوقاف") مصطلح في الشرع الإسلامي يمنع أن يمتلك شخص ثالث شيئاً تم الحفاظ عليه من البيع. والأوقاف هي مؤسسات خيرية دينية أو عائلية خارجة عن نفوذ الدولة وسلطانها في العالم الإسلامي.

أجر القدية (Wehrgeid): (من الألمانية الوسيطة أو الجرمانية: Wer, Wira، "رجل"، "إنسان")، تشير الكلمة في الحق الشعبي الجرمني إلى القدية التي تدفع عند قتل رجل حر أو امرأة حرة (خاصة في عمر الحمل) من طرف عشيرة القاتل إلى عشيرة الضحية. وغنياً بعد أصبحت قيمة القدية تدفع حتى في حالات غماوز أو خلاف أخرى. ويزاوح أجر القدية حسب المكانة الاجتماعية.

حكمة (Weisura): (من الألمانية القديمة: Wisaorn، "حكمة"، "معرفة"، "تفنن")، في المعربين الوسيط والحديث كان يعني هذا التعبير "إرشاداً قانونياً" و"حكماً"، خاصة الإرشاد الذي يقوم به رجال القانون بالنسبة للعرف الجماري به. ويتعلق العرف غالباً بالمصادر القانونية في الأرياف والتي تهم علاقة الفلاحين فيما بينهم وكذلك علاقتهم بأصحاب الأراضي والجمعيات العفارية.

وزير (Wesiri Vezleri Vezir): لقب وزير الدولة وصاحب المقام الأسمى في الخلافت (→ الخلفاء)، لدى الفرس، → السلاجقة و→ العثمانيين. وقد كان الوزير الأكبر الموظف الأول في الدولة والمشرف على جميع دوليها وهو الذي يتحمل المسؤولية أمام السلطان لما تقوم به الحكومة.

مراقب (Zensor): (من الصينية: yā-shih)، تشير العبارة في الصين إلى الموظف في مجلس الرقابة، وهي مؤسسة تابعة للسلطة المركزية في الإمبراطورية. وتعود للمراقب مهمة رقابة الموظفين.

زرادشتية (Zoroastrianism): (من الفارسية القديمة: زرت ليرادشت من: زرا نوشترا) كانت الزرادشتية التي أسسها زرادشت حول القرن السابع ق.م. دين الدولة الإيرانية حتى حلول الإسلام عام 642. ظهر زرادشت كمصلح للتصورات الدينية المتعددة في بلاده فقلّص من عددها وأدخل التوحيد الأخلاقي. ويمثل دينه في النهاية بين الإله الأسمى أهورامازدا ونفيضة أهريمان كصراع بين الخير والشر. ويتقرب

تعاليم الزرادشتية من اليهودية والمسيحية لتبنيها الففران أو التكفير عن الذنوب وحشر الأموات. وقد تطوّرت الزرادشتية في عهد الساسانيين حيث أصبحت دين الدولة فأصبح لها كهنوت ذا نفوذ كبير قام بتدوين التعاليم (Avesta) الموروثة. وبعد الفتح الإسلامي قرّ التكبير من معنقى الزرادشتية إلى الهند حيث أقاموا هناك كفرس وواصلوا تطبيق تعاليم دينهم الذي يعرف الآن تحت اسم "الفارسية" (Parsiismus).

المحدد من أجل غاية (Zweckverband): وهو مصطلح قانوني إجرائي يوجد في القانون الإداري البروسي، ويعني في بداية القرن العشرين "عملية توحيد اعتبارية" يقع وضعها "حسب المتطلبات بمقتضى أمر قانوني" بتوحيد الدوائر قصد "للمعمل المشترك بالنسبة لماتل تخصّ هذه الدوائر" مثل إعانة الفقراء أو الاهتمام بالتعليم أو توحيد الطرق أو السدود. (Otto Mayer, *Deutsches Verwaltungsrecht*, 2. Aufl. (München, Leipzig: Duncker & Humblot, 1917), Band 2, S. 686f.) أما لدى ماكس فيبر فيستعمل المفهوم استناداً إلى مفهوم الغاية لدى جورج جيلينيك بصفة أهمّ ويعني عملية جمع منظمة للناس قصد الوصول إلى غاية معينة. وهذه الغاية يمكن أن تكون اجتماعية، اقتصادية، سياسية أو غيرها ونفهوم هذه الوحدة سواء بشكل حرّ أم بالقهر.

ثبت المصطلحات

Geistliche	أتباع / أئمة
Bürgerzunft	اتحاد أو جمعية المواطنين
Amtsverband	اتحاد أو جمعية الموظفين
Bürgerhilfe	اتفاقيات اتحادية
Chansma	إدارة الإرث أو الأملاك
Honoratiorenbernschaft	إدارة الأعيان
Patrimonialbürokratie	إدارة بيروقراطية
Berufsbeamtenrat	إدارة عليا / بلدية
Kommunal- Behörde	إدارة / مصلحة / سلطة

Brüderlichkeitsidee	استثمار
Patrimonialismus / Pachtung	استثمار
Behörde (n)	إطار إداري
Siedlung	إعمار / استيطان
Fürst	أعمال السخرة
Stadtgemeinde	أحياء المدينة وأشرفها
Adel	أعيان / نبلاء
Feudal	اقتصاد مكنسب
Oikos	اقتصاد منزلي
Lebensrecht	إقطاع
Oikenwirtschaft	إقطاعي
Fronen	إقطاعية
Feudalität	إقطاعي / نظام الإقطاع / إقطاع
Grundherrschaft	إقطاعيون / أصحاب أملاك

Honoratiorenamt	أقلية ثرية/ أعيان الأقلية الثرية
Plebejer	إمارات/ محالك وراثية
Fürstenerbände	إمارة
Fürstentum	أمير
Erwerbswirtschaft	أوضاع الكسب
Basque	باسك
Stadtstaaten	بلدية/ دائرة المدينة
Demagoge	بلدية/ دائرة محلية
Gemeinde	بلدية/ دائرة/ طائفة
Honoratiorenoligarchie	تابع للسلطة الدينية
Vergemeinschaftung	تحول اجتماعي/ جمعة
Stadtelezauff	تراكم أو ترسب الطبقات
Schichten	تفكير/ إدارك
Ahnenkult	تقديم السلف وعبادته

Vergemeinschaftung	توحيد عدة مجموعات بشرية
Feudalismus	ثروة
Vergemeinschaftungsform	جماعة/ نمط التحول الاجتماعي
Bürgerkorporation	جمعية الدفاع على الحرفيين
Bund	جمعية دينية/ إخوان
Bürgerschaft	جمعية مهنية/ نقابة حرفية
Gefolgschaft	حاشية/ موكب
Spanish Civil War	حرب أهلية إسبانية
Gewerbe	حرفة/ صناعة
Gilde	حرفية
Oligarchy	حكم الأقلية
Herrschaft	حكم/ سلطة الإقطاع
Adelsherrschaft	حكم/ سيطرة الأعيان
Rationalisierung	حكم الطبقة الغنية/ سلطة الأغنياء

Bundesverträge	حليف / متحالف
Spin Doctors	خبراء التحويل
Idealtypus	دول الأعيان
Nation State	دولة قومية
Berufsverbände	ذو حمل قار
Gefolge	رابطة الأمراء
Händlerzunft	رابطة التجار
Zunft/ Zünfte	رابطة/ جمعية حرفية
Bürokratie	رابطة حرفيين
Bundesgenosse	رابطة/ عصبة/ جماعة/ منظمة
Stand	رابطة مدن
Geistlichkeit	رجال دين/ قسيس / رجال الدين / كهنوت / الإكليروس
Fronleistungen	سخّر
Honoratiorenstaaten	سيادة الأعيان

Zunfttherrschaft	سيادة الأعيان أو الأشراف
Patrimonialstaaten	سيادة الأعيان/ سيادة وراثية
Herrschaftsgewalt	سلطة أهل الحرف
Fourth Estate	سلطة رابعة
Hierokratisch	سلطة رجال الدين أو الفسافة
Innungen	سلطة غير شرعية
Autorität	سلطة/ هيمنة
Beamtentum	سلك
Hierokratie	سيادة/ سلطة الحكيم
Lehen	شرعية/ مشروعية
Glasnost	شفافية/ إفصاح/ مكاشفة
Totalitarian	شمولي/ سلطوي
Tabloid	صحف التابلويد
Berufsstand	ضمير مهني

Berufsinnung	طائفة/ طوائف/ رابطة/ روابط
Kultgenossenschaften	طائفة/ ملة/ جماعة دينية
Ständegefühl	طبقة الاجتماعية/ مقام
Adelstand	طبقة الأعيان/ الأشراف/ النبلاء
Schichtung	طبقة/ طبقات المجتمع
Bürgerverband	طبقة وسطى
Erwerbsstände	طلب رزق/ كسب مال
Legitimität	طوائف/ مجموعات دينية
Plebejerstadt	عمامة الناس/ الجمهور
Kultgemeinde	عبادة/ تقديم/ تاليه
Intellektualisierung	حقلنة/ تنظيم حقلاني/ ترتيب حسب نظام علمي
Vergesellschaftung	عملية الشراكة/ التحويل إلى شركة
Freedom House	فريدم هاوس
Apartheid	فصل عنصري (الأبارتيد)

Bruderschaft	فكرة الأخي
Sachregister	فهرس المواد
Lehenbesitzer	قانون الإقطاع
Betrieb	قانون التحقيق / الإثبات
Stapelrecht	قانون التخزين
Kult	قانون الجمعيات
General Amnesty	قانون العفر العام
Vergesellschaftungsakt	قرار التحويل إلى شركة أو مؤسسة
Charismatisch	كاريزما
Collegium	كاريزمانية
Bürgertum	كافة سكان المدينة
Calvinism	كالفية
Erwerb ökonomischer	كسب / اكتساب / امتلاك
Achilles Heel	كعب أخيل (نقطة الضعف)

Illegitime Herrschaft	لاشرعي
Illegitim	لاشرعية
Grundbesitzerschaft	مالك [زراعي] صاحب أملاك / إقطاعي
Gesandte	مبعوث دبلوماسي / وزير مفوض
Bestätigungsrecht	مجموعة سكنية / حي للمهاجرين مستوطنة
Erwerb	مدجّل / سياسي ديمقراطي
Stadtverband	مدن مستقلة إدارياً
Plutokratie	مدينة يقطنها عامة الناس / شعبية
Autoritär	مستبد / سلطوي
Pressombudsmannen	مسؤول التحكيم الصحفي
Gemeinschaft	ملة / مجموعة بشرية / جماعة
Geschlechterbesitz	ملك الورثة
Priesterämter	مناصب كنسية أو كهنوت
Organisation	منزل / بيت

Media Logic	منطق الميديا الإعلامي
Pacht	منظمة/ جمعية/ هيئة/ تنظيم
Third Wave	الموجة الثالثة
Beamte	موظف
Berufsgesinnung	موظفون/ عمل وظيفي
Beamtenstab	موظفين
Bewirtschaftung	مؤسسة اقتصادية
Wirtschaftsbetrieb	مؤسسة/ مصنع/ معمل
Körperschaft	نظام أو رابطة الحرف
Besiedlung	نقابات مهنة
Grundbesitzer	نقابة/ رابطة مهنة أو حرفة
Illegitimität	نمط مثالي
Kommune	هيئات التدريس
Kollegien	هيئة التدريس

Korporation

هيئة / جمعية

Korporationsrecht

هيئة / جمعية أو رقابة

Mass Media

وسائط الاتصال (الإعلام)
الجماعية

Berufsständig

وضع مهني / حالة مهنية

المراجع

Verzeichnis der von Max Weber zitierten Literatur

Max Weber hat in seinen Texten keine eindeutigen bibliographischen Angaben gemacht, sondern auf benutzte Literatur lediglich durch Nennung des Verfassernamens hingewiesen. Das folgende Verzeichnis enthält nur die Werke, die sich eindeutig oder mit höchster Wahrscheinlichkeit identifizieren ließen. In Klammern stehen die vom Editor benutzten Kurztitel.

Becker, Carl Heinrich, *Steuerpacht und Lehnswesen*. Eine historische Studie über die Entstehung des islamischen Lehnswesens, in: *Der Islam. Zeitschrift für Geschichte und Kultur des islamischen Orients*, Band 5, Heft 1 (ausgegeben am 18. Februar 1914), 1914, S. 81-92. (Becker, *Steuerpacht und Lehnswesen*)

Jellinek, Georg, *Die Erklärung der Menschen- und Bürgerrechte*. Ein Beitrag zur modernen Verfassungsgeschichte, 2., erweiterte Aufl. - Leipzig: Duncker & Humblot 1904. (Jellinek, *Menschen- und Bürgerrechte*)



Kuyper, Abraham, Reformation wider Revolution. Sechs Vorlesungen über den Calvinismus. - Groß Lichterfelde: Reich Christi Verlag 1904. (Kuyper, Vorlesungen über den Calvinismus)

Leroy-Beaulieu, Anatole, Das Reich der Zaren und die Russen. Autorisierte deutsche Ausgabe von L. Pezold, Band 2, 2. Aufl. - Sonderhausen: Friedrich August Eupel (Otto Kirchhoff) 1887. (Leroy-Beaulieu, Reich der Zaren II)

Levy, Hermann, Die Grundlagen des ökonomischen Liberalismus in der Geschichte der englischen Volkswirtschaft. - Jena: Gustav Fischer 1912. (Levy, Ökonomischer Liberalismus)

Marx, Karl, Das Ende der Philosophie. Antwort auf Proudhon's Schrift "Philosophie des Elends". Deutsch von Eduard Bernstein und Karl Kautsky. Mit einem Vorwort und Noten von Friedrich Engels, 3. Aufl. (Internationale Bibliothek 12). - Stuttgart: J. H.W. Dietz, 1895. (Marx, Elend der Philosophie)

Mendelssohn Bartholdy, Albrecht, Das Imperium des Richters. Ein Versuch kasuistischer Darstellung nach dem englischen Rechtsleben im Jahre 1906/7 nebst zwei Anhängen: Criminal Appeal Act 1907 und Probation of Offenders Act 1907 (Zivilrechtliche und Prozessrechtliche Abhandlungen, hg. von Wilhelm Kisch, Heft 2). - Straßburg: Karl J. Trübner 1908. (Mendelssohn Bartholdy, Imperium des Richters)

Marx, Adalbert, Die Bücher Moses und Josua. Eine Einführung für Laien (Religionsgeschichtliche Volksbücher für die deutsche christliche Gegenwart, 2. Reihe, 3, 1-2). - Tübingen: J.C.B. Mohr (Paul Siebeck) 1907. (Marx, Die Bücher Moses und Josua)

-----, Die vier kanonischen Evangelien nach ihrem ältesten bekannten Texte. Übersetzung und Erläuterung der syrischen im Sinaikloster gefundenen Palimpsesthandschrift, I. Theil: Übersetzung. - Berlin:

Georg Reimer 1897. (*Merx, Evangelien 1*)

----, dass., 2. Theil: Erläuterungen, 2. Hälfte: Das Evangelium Markus und Lukas. -Berlin: Georg Reimer 1905. (*Merx, Evangelien 11,2*)

Meyer, Eduard, Geschichte des Alterthums, Band 3: Das Perserreich und die Griechen, 1. Hälfte, 1. Aufl. - Stuttgart: J.G. Cotta 1901. (*Meyer, Geschichte des Alterthums 1111*)

Montesquieu, Charles-Louis de Secondat, Baron de la Brede et de, De l'esprit des lois. Avec des notes de Voltaire, de Crevier, de Mably, de la Harpe, etc. Nouvelle Edition revue sur les meilleurs textes suivie de la défense de l'esprit des lois par l'auteur. - Paris: Garnier Freres 1869. (*Montesquieu, De l'esprit des lois*)

Nietzsche, Friedrich, Zur Genealogie der Moral. Eine Streitschrift. - Leipzig: C. G. Naumann 1887. (*Nietzsche, Genealogie der Moral*)

Rathgen, Karl, Japans Volkswirtschaft und Staatshaushalt (Staats- und socialwissenschaftliche Forschungen, hg. von Gustav Schmoller, Band 10, Heft 4). - Leipzig: Duncker & Humblot 1891. (*Rathgen, Japans Volkswirtschaft*)

Schmidt, Richard, Lehrbuch des deutschen Civilprozessrechts, 1. Aufl. - Leipzig: Duncker & Humblot 1898. (*Schmidt, Lehrbuch*)

----, Lehrbuch des deutschen Zivilprozessrechts, 2., umgearb. Aufl. - Leipzig: Duncker & Humblot 1906. (*Schmidt, Lehrbuch2*)

----, Die deutsche Zivilprozeßreform und ihr Verhältnis zu den ausländischen Gesetzgebungen, in: Zeitschrift für Politik, Band 1, Heft 2, Februar 1908, S. 245-275. (*Schmidt, Zivilprozeßreform*)

Schulte, Aloys, Geschichte des mittelalterlichen Handels und Verkehrs zwischen Westdeutschland und Italien mit Ausschluß von Venedig, Band 1. - Leipzig: Duncker & Humblot 1900. (*Schulte, Mit-*

mittelalterlicher Handel)

Schurtz, Heinrich, Altersklassen und Männerbünde. Eine Darstellung der Grundformen der Gesellschaft. - Berlin: Georg Reimer 1902. (*Schurtz, Männerbünde*)

Sethe, Kurt, [Besprechung von:] R. Weill, Les décrets royaux de l'ancien empire égyptien. Etude sur les décrets royaux trouvés à Koptos... et sur les documents si-milaires d'autres provenances. Avec 12 planches. Paris 1912, Geuthner, in: *Göttingische Gelehrte Anzeigen*, 174. Jg., Nr. 12, Dezember 1912, S. 705-726. (*Sethe, Décrets royaux*)

Sohm, Rudolph, Kirchenrecht, Band I: Die geschichtlichen Grundlagen (Systematisches Handbuch der Deutschen Rechtswissenschaft, hg. von Karl Binding, 8. Abtheilung, 1. Band). - Leipzig: Duncker & Humblot 1892. (*Sohm, Kirchenrecht*)

Sombart, Werner, Die Juden und das Wirtschaftsleben. - Leipzig: Duncker & Humblot 1911. (*Sombart, Juden und Wirtschaftsleben*)

Stutz, Ulrich, Die Eigenkirche als Element des mittelalterlich-germanischen Kirchenrechtes. Antrittsvorlesung, gehalten am 23. Oktober 1894. - Berlin: H.W. Möller 1895. (*Stutz, Eigenkirche*)

----, Lehen und Pfründe, in: Zeitschrift der Savigny-Stiftung für Rechtsgeschichte, Germanistische Abtheilung, Band 20, 1899, S. 213-247. (*Stutz, Lehen und Pfründe*)

Wilde, Oscar, Das Bildnis des Dorian Gray. Ein Roman. Deutsche Übersetzung von Hedwig Lachmann und Gustav Landauer. - Leipzig: Insel-Verlag 1907. (*Wilde, Dorian Gray*)

الفهرس

364	-١-
الإصلاح اللوثرى: 680، 674	الأرسطراطية: 70، 71، 82، 196، 267، 277، 378، 415، 427، 428، 483، 484، 485، 521، 549، 573
التمسك المبدأ: 388، 458	581، 633، 635، 690، 692، 698
الإقطاع الشرقي: 439، 484	721، 720
الإقطاع الغربي: 415، 428، 436	الأريانية: 597، 607، 613، 614
485، 484، 438	708، 619
الإقطاعية: 5، 73، 74، 82، 189	الاستبدادية: 74، 136، 191، 260، 265، 361، 362، 423، 432، 433، 457، 473، 474، 479، 543، 617، 640، 631، 630، 628، 620، 619، 642، 672، 674، 675، 676، 679
262، 283، 327، 394، 405، 414	770، 723، 719، 718، 699
415، 416، 417، 418، 419، 420	الأنكاف النابية: 77، 98، 104
421، 422، 424، 427، 428، 433	234، 337، 420، 452، 459، 462
434، 436، 442، 444، 445، 452	
453، 457، 458، 459، 463، 465	
473، 475، 476، 477، 478، 479	
483، 484، 485، 486، 511، 526	
549، 553، 600، 615، 617، 636	

البيروغرافية: 5، 15، 31، 45، 46،
 66، 69، 77، 78، 79، 99، 105،
 106، 108، 110، 120، 122، 125،
 126، 127، 128، 129، 136، 137،
 142، 144، 145، 152، 155، 159،
 161، 167، 177، 179، 180، 197،
 200، 203، 205، 206، 207، 208،
 209، 210، 213، 214، 221، 222،
 225، 226، 231، 232، 233، 234،
 235، 236، 237، 238، 239، 240،
 241، 243، 248، 249، 250، 253،
 254، 255، 257، 258، 260، 261،
 264، 265، 266، 267، 268، 269،
 270، 271، 273، 275، 276، 277،
 278، 279، 280، 281، 282، 283،
 285، 287، 292، 293، 294، 299،
 300، 304، 310، 336، 340، 341،
 343، 344، 345، 347، 350، 352،
 360، 361، 362، 363، 368، 373،
 374، 375، 378، 380، 382، 404،
 406، 411، 417، 419، 443، 446،
 447، 452، 453، 456، 457، 464،
 467، 471، 489، 497، 499، 500،
 501، 512، 517، 519، 521، 526،
 543، 546، 562، 565، 571، 574،
 581، 600، 617، 624، 629، 632،
 633، 634، 636، 637، 652، 660،
 672، 673، 674، 677، 684، 701

645، 646، 649، 650، 652، 653،
 748، 723

الامتحان المعقّل: 281

الإتيقاف: 20، 96، 109، 114، 127،
 140، 148، 163، 380، 381، 406،
 471، 492، 493، 496، 597، 598،
 599، 600، 620، 636، 637، 649،
 661، 664، 665، 666، 667، 669،
 671، 672، 675، 680، 681، 684،
 690، 691، 736، 737

ب-

البروتستانتية: 89، 90، 127، 267،
 268، 600، 616، 617، 635، 651،
 652، 680، 681، 682، 683، 685،
 686، 690، 691، 693، 696، 699

البنية القانونية: 55، 137

البودجوازية: 72، 97، 98، 104،
 250، 260، 265، 323، 400، 405،
 420، 423، 458، 471، 475، 476،
 477، 478، 479، 480، 486، 487،
 488، 489، 541، 542، 543، 546،
 557، 615، 625، 652، 654، 655،
 671، 675، 676، 678، 679، 680،
 684، 686، 690، 722، 763، 824

حزب الغلف: 542

713، 718، 719، 723، 743، 744

745، 746، 781

-خ-

-ت-

عزاة الدولة: 435

التأديب: 573، 574، 575، 576

577، 582، 584، 585، 586، 587

-د-

636، 657، 682، 722

الدراوش: 563، 633، 637

التبادل الاقتصادي: 458، 463

الدول الحديثة: 104، 266، 454

480، 641، 654، 659، 689

التمهيد: 680، 690، 691، 694

693، 697، 698، 700

الدول النمرانية: 549

نوجه أميري: 142

الديكرونية: 278

التوغرافية: 615، 618، 640، 674

الديمقراطية: 12، 69، 70، 71، 72

80، 92، 96، 127، 142، 143، 144

146، 177، 194، 195، 196، 197

198، 199، 200، 218، 221، 236

243، 250، 254، 255، 257، 260

265، 266، 267، 281، 283، 284

424، 536، 539، 581، 656، 665

675، 677، 696، 698

-ج-

الجرمانية: 55، 63، 64، 65، 66، 69

84، 213، 344، 519، 538، 547

550، 576، 613، 614، 629، 690

الجماعات الدينية: 131، 132، 138

166، 168، 292، 295، 328، 380

419، 500، 511، 513، 514، 523

-ز-

601، 602، 681

الرأسمالية: 105، 115، 116، 125

127، 131، 184، 205، 207، 213

240، 241، 245، 246، 248، 251

253، 254، 260، 264، 265، 273

-ح-

الحروب الصليبية: 234، 484، 648

689

94, 102, 103, 109, 112, 116,	282, 413, 419, 420, 458, 464,
117, 118, 120, 121, 122, 124,	465, 466, 468, 470, 472, 473,
133, 135, 140, 142, 164, 176,	474, 477, 479, 480, 489, 521,
177, 178, 194, 201, 207, 248,	597, 660, 661, 664, 665, 668,
499, 512, 514, 527, 568, 570,	671, 672, 675, 676, 678, 680,
575, 598, 600, 602, 603, 621,	681, 683, 684, 689, 690, 693,
673, 682, 690, 692, 710,	695, 701,

-ش-

الشرائع الفلاحية: 671

-ط-

الطائفة: 19, 26, 87, 88, 114, 195,
217, 335, 493, 503, 558, 574,
621, 624, 627, 628, 634, 635,
639, 647, 650, 657, 659, 660,
663, 664, 684, 690, 691, 692,
695, 696, 697, 698, 700, 710,
728, 711

-ظ-

الظواهر النموذجية: 460, 478

-ع-

المقلوبة الجدلية: 686

المقلنة: 25, 136, 247, 488, 489,
511, 517, 518, 567, 568, 585

-س-

السلطة الاجتماعية: 175, 190, 411,
708

السلطة الاقتصادية: 59, 175, 184,
199

السلطة الإماراتية: 296, 312, 313,
373, 380, 382, 406, 414, 415,
417, 418, 421, 422, 423, 451,
453, 457, 458, 462, 463, 464,
468, 473, 479, 480, 486, 487,
488, 508

السلطة المدنية: 12, 560, 617, 640

السلطة التولية: 135, 287, 290,
300, 302, 306, 309, 505, 507,
530

السلطة الشرقية: 458

الوسيلوجية: 60, 68, 71, 92

605, 611, 612, 613, 616, 617,	623, 624, 627, 629, 636, 638,
618, 621, 622, 623, 624, 625,	648, 649, 650, 660, 661, 662,
626, 627, 631, 632, 633, 636,	671, 672, 676, 679, 701, 717,
638, 642, 671, 673, 674, 681,	718, 723,
685, 691, 692, 693, 697, 701,	
709, 710, 711, 712, 713, 715,	عقيدة المنهجين: 695
716, 719, 720, 722, 728,	-ق-

قانون الشرف: 223, 433, 459	-ج-
المجلس الاتيني: 277	

276, 235, 198, مجلس الشيوخ:	الكاريزما: 6, 15, 45, 46, 77, 86,
278, 311, 456, 530, 535, 537,	87, 88, 89, 90, 91, 97, 99, 107,
538, 556, 557, 643,	114, 120, 125, 127, 131, 133,
المصالح الاقتصادية: 184, 241,	135, 136, 138, 144, 146, 152,
279, 309, 341, 385, 413, 525,	153, 155, 159, 161, 163, 164,
540, 625, 653, 698, 701,	165, 170, 209, 283, 292, 294,
الملكية المقارنة: 458, 459, 564,	304, 313, 418, 419, 423, 491,
الموهبة الروحية: 691	492, 493, 494, 495, 496, 499,
المينافيزيني: 74, 692	500, 501, 502, 503, 507, 508,
-ن-	509, 510, 511, 512, 513, 514,
النظام: 10, 50, 68, 73, 75, 76,	517, 518, 519, 520, 521, 522,
78, 79, 82, 83, 84, 97, 119,	523, 524, 525, 526, 527, 529,
126, 127, 128, 141, 189, 194,	531, 532, 533, 534, 545, 546,
201, 207, 219, 224, 230, 231,	547, 550, 551, 553, 554, 556,
	557, 558, 559, 565, 567, 568,
	569, 570, 571, 573, 574, 582,
	589, 592, 595, 596, 598, 600,

587، 588، 589، 590، 592، 612،

624، 629، 630، 640، 666، 668،

676، 683، 708، 728

الغزو الاجتماعي: 282، 366، 401،

680

—هـ—

المرحلة: 639، 675، 811

—و—

الوظيفة الدينية: 519، 523، 711

233، 238، 239، 251، 254، 256،

258، 263، 264، 266، 271، 303،

309، 310، 311، 312، 319، 320،

325، 326، 344، 350، 363، 371،

377، 384، 387، 388، 393، 407،

411، 412، 424، 428، 429، 431،

436، 439، 440، 441، 442، 443،

451، 456، 459، 463، 464، 465،

469، 470، 471، 472، 473، 477،

478، 483، 502، 518، 519، 523،

527، 531، 533، 534، 542، 557،

564، 573، 574، 575، 576، 577،

580، 581، 582، 584، 585، 586،

ما طرحه ماكس فيبر في «السيادة: الاقتصاد والمجتمع» أسس لفهم اجتماعي واضح للسيادة لم يحده هو الآخر لدى سابقيه من أهل الاختصاص ومارون تعريف لمباح السيادة العالصة بغير النظر عن الظواهر التي يمكن أن تتجسد فيها عبر التاريخ، وهو ما جعله يفرده بعمله هذا عن بقية معاصريه من رجال الحقوق والمؤرخين وعلماء الاجتماع.

لقد عبر ماكس فيبر في المصطلح Herrschaft عن عدد من الدلالات مثل الهيمنة والسيطرة والسلطة والحكم، إلا أنه حمل أيضاً دلالة سلبية تشتمل في العنف أو القهر الذي يصاحب دائماً مثل هذا الفعل السياسي، وهو ما حاول ماكس فيبر تجنبه في تعريفه لهذا المفهوم باعتبار أنه كان يرغب في تأسيس مفهوم أشمل يشرع للسلطة بصفة عقلانية.

تطوّر مفهوم السيادة في مستهل القرن العشرين بالسجال الذي جرى آنذاك بين ماكس فيبر ومعاصريه من رجال القانون والمؤرخين وعلماء الاجتماع الذين اعتدوا بهذا الإشكال بحثاً عن التحديد الأنوم لنموذج السيادة التي يمكن التشريع له بصفة عقلانية. واختلف ماكس فيبر عنهم في نمطه من تحليل وسبر أغوار وتجريد السيادة وحصرها في نماذج ثلاثة خالصة وهي: السيادة الليبرالية والسيادة التقليدية والسيادة الكاريزماتية. فمن خلال هذا التقسيم يتيسر للقارئ التعرف إلى أبعاد السيادة في إطارها المفهومي الخالص ثم التعمي إلى وضعها على محك التجربة حيث يمكن مقارنتها بالواقع السياسي والاجتماعي لاستخلاص النتائج التي قد تشر عنها هذه التجربة.

• ماكس فيبر (1864-1920): أساتذ القانون، والعلوم المالية، وعلم الاجتماع. أرسى ما يعرف بعلم الاجتماع القهري، وعلم الاجتماع البنني. من مؤلفاته: الاقتصاد والمجتمع، الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية.

• محمد التركي: أستاذ جامعي تونسي متقاعد، مختص في الفلسفة الغربية المعاصرة والفلسفة الوجودية له العديد من المقالات بالألمانية والفرنسية والعربية ومن بين مؤلفاته بالألمانية: الحرية والحرر، جدلية البراكسي الفلسفي لدى جان بول سارتر (1985)، الإنسانية والثقافة (2010).



- أصول المعرفة العلمية
- ثقافة علمية معاصرة
- فلسفة
- علوم السانحة واجتماعية
- تقنيات وعلوم تطبيقية
- آداب وفنون
- لسانيات ومعاجم



المنظمة العربية للترجمة

الطبعة 48 بولاً
أو ما يعادلها



9 786144 340701